

الفهرس

الباب الأول: الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: التعريف بالموضوع و منهجية الدراسة

- 1 - المقدمة و الإشكالية..... 08
- 2 - فرضيات الدراسة..... 12
- 3 - شرح المصطلحات..... 20
- 4 - الدراسات السابقة 28

الفصل الثاني

المقومات الاجتماعية لمكانة المرأة في المجتمعات العربية و المغربية

- 1- مكانة المرأة في المجتمعات العربية..... 39
- 2- مكانة المرأة في التيارات الفكرية العربية..... 51
- 3- مسألة تحرير المرأة العربية..... 56
- 4- وضعية المرأة في المجتمعات المغربية..... 58

الفصل الثالث

المرأة....الحقوق و القانون

- 1- حقوق النساء، و العلمانية أو اللائكية..... 67
- 2- المنظومة القانونية العالمية لحقوق النساء..... 71
- 3- المرأة في التشريعات القانونية العربية..... 76
- 4- الوضع القانوني للمرأة في الجزائر..... 83

الفصل الرابع

المرأة و المشاركة السياسية

- 1- المقومات السوسولوجية للمشاركة السياسية للمرأة..... 93

98.....	الأديان و السلطة السياسية للنساء	-2
106.....	الحركة النسوية العالمية و العربية	-3
110.....	التحارب العالمية في مجال المشاركة السياسية النسوية	-4
131.....	المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي	-5

الفصل الخامس

وضعية المرأة في المجتمع الجزائري.

141.....	الحركة النسوية في الجزائر	-1
144.....	وضعية المرأة الجزائرية بُحاه التعليم	-2
147.....	وضعية المرأة الجزائرية بُحاه العمل	-3
154.....	المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية...تأريخ و رصد حال	-4

الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة

I. الدراسة الكيفية

الفصل السادس

تحليل التجربة الجزائرية في مجال الحصّة " الكوتا" السياسية للنساء في المجالس المنتخبة

174.....	نظام الكوتا في العالم	-1
183.....	التجربة الجزائرية في مجال الكوتا النسوية	-2
195.....	تحليل محتوى قانون الكوتا	-3
196.....	نتائج تطبيق نظام الكوتا في الإنتخابات التشريعية و المحلية 2012	-4

الفصل السابع

مكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية

204.....	مكانة المرأة في حركة مجتمع السلم	-1
230.....	مكانة المرأة في حزب جبهة التحرير الوطني	-2

- 3- مكانة المرأة التجمع الوطني الديمقراطي.....245
- 4- مكانة المرأة في جبهة القوى الاشتراكية.....254
- 5- مكانة المرأة حزب العدل و البيان.....257
- 6- النساء في الهيئة التنفيذية: هل تنتج الأحزاب السياسية الوزيرات.....265

II. الدراسة الكمية

الفصل الثامن

المميزات النوعية للنساء للناشطات في الأحزاب السياسية

- 1- المستويات العمرية و الحالة المدنية للنساء في الأحزاب السياسية.....277
- 2- المستويات العلمية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية.....281
- 3- التوجهات المهنية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية.....287
- 4- دور الفضاءات الحضرية في التنشئة السياسية للنساء.....290
- 5- الخلاصة و الإستنتاج 299

الفصل التاسع

دور العائلة في الممارسة السياسية لدى المرأة

- 1- المستويات العلمية و المجالات المهنية لافراد عائلة النساء المتحزبات.....304
- 2- الانتماءات الحزبية المشتركة بين المرأة وعائلتها.....311
- 3- دور العائلة في شكل الإنخراط الحزبي بالنسبة للنساء.....320
- 4- تصورات النساء تُجاه دور العائلة في مجال دعم مساهمهن السياسي.....328
- 5- الخلاصة و الإستنتاج.....347

الفصل العاشر

النساء داخل الأحزاب السياسية... المقومات و المعوقات

- 1- تفاعل النساء مع النشاطات الحزبية 353
- 2- تصورات النساء للعراقيل التي تعيق ممارستها السياسية و الحزبية 356
- 3- الترابطات بين متغيرات المستوى التعليمي، السن ، شكل الإنخراط، و تصور النساء لمعوقات العمل الحزبي.....359
- 4- الخلاصة و الإستنتاج.....375

الفصل الحادي عشر

الاندماج السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية

- تصور النساء للأسباب التي تجعلها تنخرط في الأحزاب السياسية.....381
- علاقة النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية بالعمل الجماعي والنقابي.....384
- تقييم المرأة لوضعها بعد دخول الحزب السياسي 394
- الخلاصة و الاستنتاج.....398

الفصل الثاني عشر:

المسارات السياسية للنساء داخل الأحزاب السياسية

- 1- آليات الترشيح وسيرورة التمكين السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية.....403
- 2- عوامل و مقومات نجاح النساء في الانتخابات.....412
- 3- تحليل المسار السياسي للنساء من منطلق التنظيم الهيكلي للحزب.....418
- 4- الخلاصة و الاستنتاج.....425
- الاستنتاج العام 429
- التوصيات 436
- الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الآليات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر	85
02	نسب تمثيل المرأة في البرلمانات العالمية تبعاً للمنطقة.	132
03	تركيب المجتمع الناشط حسب الجنس في الجزائر.	148
04	يبيّن توزيع اليد العاملة النسوية على قطاع النشاط و الوسط السكاني لسنة 2014	149
05	عدد المرشحات مقارنة بالمرشحين للانتخابات التشريعية الجزائرية.	164
06	يبيّن المرشحات في أوائل الانتخابات البلدية و الولائية و المجلس الشعبي الوطني.	167
07	يبرز عدد و نسب النساء الفائزات في أوائل الانتخابات البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني	167
08	يبيّن نماذج لتطبيق نظام الكوتا عبر الدول	177
09	يبيّن تقييم نظام الكوتا المكاسب و المآخذ	182
10	نسب تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني حسب الأحزاب السياسية للعهد التشريعي 2012-2017	197
11	يبيّن المجموعات الحزبية حسب نسبة التمثيل النسوي وفق نظام الكوتا	198
12	يبيّن حصة النساء من مقاعد الأحزاب في المجالس الشعبية الولائية للعهد 2012-2015	200
13	يبيّن حصة النساء من مقاعد الأحزاب في المجالس الشعبية البلدية للعهد 2012-2017	201
14	يبيّن نسب تواجد نساء حماس في هيئات الحزب و المجالس المنتخبة	210
15	يبرز خصائص المشاركة النسوية من وجهة نظر رئيس حركة مجتمع السلم	215

249	يبرز تمثيل نساء التجمع الوطني الديمقراطي في الهياكل القيادية و المجالس المحلية المنتخبة و البرلمان بغرفتيه	16
257	يبرز نسب تواجد نساء جبهة القوى الاشتراكية في المجالس المنتخبة	17
267	يبين توزيع الوزارات حسب الانتماء الحزبي/النشاط الجمعوي	18
270	يبرز الانتماء الحزبي و الجمعوي للوزارات	19
277	يبرز نسب توزيع النساء في الدراسة على الأحزاب السياسية	20
278	يبين توزيع النساء في الدراسة حسب الفئات العمرية	21
280	يبين توزيع النساء في الدراسة حسب الحالة العائلية	22
281	يبرز عدد الأطفال بالنسبة للنساء في الدراسة	23
282	يبين المستوى التعليمي للنساء في الدراسة	24
284	يبرز لغة التعلم للنساء في الدراسة	25
286	يبرز متابعة النساء لنشاط سياسي في المرحلة الجامعية	26
288	يبرز توزيع النساء المنتميات للأحزاب السياسية، حسب المهنة.	27
290	يبرز نوع الفضاء الحضري الذي نشأت فيه النساء في الدراسة	28
292	يبرز الحركة الجغرافية للنساء في التعليم	29
293	يبرز الحركة الجغرافية للنساء في السكن	30
294	يبين توزيع النساء في الدراسة حسب الصفة الحزبية	31
295	يبين تسميات الرتب و المستويات الحزبية للأحزاب السياسية المدروسة	32
297	يبرز مدة (أقدمية) إنخراط النساء في الأحزاب السياسية	33
305	يبين المستوى التعليمي لوالدي النساء في الدراسة	34
306	يبرز المستوى التعليمي لأزواج النساء في الدراسة	35
309	الانتماء الحزبي لـ آباء، أمهات و أزواج، النساء في الدراسة	36
312	الربط بين الانتماء الحزبي للمرأة مع الانتماء الحزبي للأب	37
317	الربط بين الانتماء الحزبي للمرأة مع الانتماء الحزبي للزوج	38
320	يبين دور العائلة في النشاط الحزبي بالنسبة للنساء في الدراسة	39
321	أصل قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للنساء	40

322	علاقة المستوى التعليمي بأصل قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للمرأة	41
326	الربط بين أصل قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للمرأة و نوع الحزب	42
332	العلاقة بين الانتماء الحزبي للنساء و تصورهن لأدوار العائلة في الممارسة الحزبية	43
337	علاقة الوضعية الاجتماعية للمرأة بتصورها لدور العائلة داخل الحزب	44
340	الربط بين أصل القرار الحزبي و الهدف من الممارسة الحزبية بالنسبة للمرأة	45
344	علاقة مدة الانخراط في الحزب بتصور المرأة لدور العائلة في الممارسة الحزبية	46
354	متابعة النساء لنشاطات الحزب (الاجتماعات الليلية / و السفر)	47
357	معيقات ممارسة العمل الحزبي من وجهة نظر النساء	48
364	علاقة الحزب الذي تنتمي إليه المرأة بتصورها لمعيقات العمل الحزبي و السياسي بالنسبة للنساء	49
367	العلاقة بين المستوى التعليمي للنساء مع معيقات العمل الحزبي من وجهة نظرهن	50
371	علاقة السن بالتصور الذي تحمله النساء لمعيقات العمل الحزبي	51
374	العلاقة بين الوضعية العائلية للنساء و التصورات اللاحقة تحملنها لمعيقات العمل الحزبي	52
382	طريقة انخراط المرأة في الحزب بتصورتها لمعيقات العمل الحزبي	53
385	أسباب انخراط النساء في الأحزاب السياسية من وجهة نظرهن	54
393	انخراط النساء المتحيزات إلى الجمعيات و النقابات	55
395	انضمام النساء للنقابات و الجمعيات بالمقارنة مع انخراطهن في الحزب السياسي	56
395	تقييم المرأة لوضعها بعد دخولها الحزب السياسي	57
398	الربط بين أهداف المرأة من النشاط الحزبي مع تقييمها لأثر الحزب على وضعيتها	58
405	ترشح النساء للانتخابات	59
408	نوع الانتخابات التي تترشح لها النساء	60
411	نسب نجاح النساء في الانتخابات	61
412	تصور النساء لمعايير ترشيحهن للانتخابات.	62

414	علاقة مدة الانخراط الحزبي (الأقدمية) بنجاح المرأة في الانتخابات	63
416	علاقة السن بنجاح المرأة في الانتخابات	64
417	علاقة المستوى العلمي للنساء بنجاحهم في الانتخابات	65
419	علاقة الانطلاقة الهيكلية للنساء بنجاحهم في الانتخابات	66
423	علاقة الحزب بالجهود التي تبذلها القيادة الفرعية من أجل تمكين النساء	67

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
183	أعمدة بيانية تبين تواجد النساء مقارنة بالرجال في المجالس الوطنية	01
196	نتائج تطبيق نظام الكوتا في الانتخابات التشريعية و المحلية 2012	02
410	توزيع الترشيحات النسوية حسب السنوات	03

تندرج دراستنا هاته، و التي عنوانها بـ "وضعية النساء داخل الأحزاب السياسية الجزائرية" ضمن حقل واسع يسمى "النوع الاجتماعي"، وهو يعكس توجه علمي يعمل على دراسة وضع النساء الذي يتميز بالاختلال وعدم التوازن، كما يتماشى مع توجه و إرادة علمية تعمل على تمكين و إدماج النساء أكثر فأكثر في الحياة الاجتماعية بجميع مجالاتها. و بعدما ضلت النساء لمدة طويلة مبعديات عن المجال السياسي، الذي اعتبر مجالاً ذكورياً بامتياز، ها هي النزعة العالمية تسير في إطار تمكين النساء من الحياة السياسية، فأصبحنا نرى أن حتى تلك الدول التي تعتبر الأكثر تحفظاً و تشدداً في مجال مكانة المرأة، هاهي تفتح المجال لنسائها من أجل الدخول في الهيئات السياسية، وهنا نذكر العربية السعودية، التي عينت في 2014، 30 امرأة في مجلس الشورى، وهي حالياً (في 2015) تدرس مقترح ادخال النساء في مجال المجالس المحلية.

يُعتبر مسار الجزائر في مجال التمكين السياسي للنساء متقدماً بالمقارنة مع عديد من الدول العربية، و حتى الأجنبية، لكن لطالما اكتنف هذا التمكين ممارسات و ثقافة و ايدولوجية سياسية، جعلت مكانة المرأة في الحقل السياسي تتميز بالضعف الكمي و النوعي، وشكلية الحضور في غياب للتأثير الفعال، و ضل الإختلال قائماً بين حضور النساء في المجالس المنتخبة و الهيئات التنفيذية لا يتناسب مع حضورها الديمغرافي، و مع مستوياتها العلمية العالية.

تُعد سنة 2011، سنة مفصلية في تاريخ التمكين السياسي في الجزائر، إذ فيها تم اعتماد نظام الحصة "الكوتا"، من أجل ضمان مكان أكبر للنساء في المجالس المنتخبة المحلية و الوطنية، وصحب هذه الخطوة نقاش و تجاذبات كثيرة، و بالرغم من كل الممارسات التي صاحبت هذا الإجراء، أفضت نتائج تكبيق هذا النظام إلى إدماج ما يقارب 30% من النساء في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)، ونسب تتراوح بين 20 إلى 25% للنساء في المجالس المحلية. و كان على عاتق الأحزاب السياسية تطبيق هذا النظام و تقديم قوائم انتخابية تضم عدداً كافياً من النساء حسب شروط نظام الحصة.

إذن لطالما شكلت الأحزاب السياسية حلقة مهمة في هيكلة وتنظيم الحياة السياسية عموماً، وفي تمكين النساء و بناء الثقافة السياسية المرتبطة بهم. من هذا المنطلق نحن نركز في دراستنا هذه، على سيرورة الترقى السياسي للمرأة إنطلاقاً من الحزب السياسي، عبر عدة مؤشرات منها ما هو متعلق:

➤ بـ تحليل الإطار القانوني المشجع على تمكين النساء من الحياة السياسي، ونقصد هنا قانون "الكوتا" أو الحصة، و كذا مكانة النساء في القوانين الداخلية للأحزاب السياسية.

➤ بالتنظيم أو الهيكل وهو الحزب السياسي. بمعنى الأطار الذي تتحرك فيه الفواعل وفق المنظومات.

➤ و منها ما هو متعلق بالمنظومة و نقصد مجموعة التصورات، المخيال، القيم و المعايير التي تحكم سلوكنا و علاقتنا و نبني على اساسها استراتيجياتنا و نبني بها نظامنا الاجتماعي و شكل ثقافتنا و تعاملنا مع التنظيمات و المؤسسات، و في إطار موضوع مكانة النساء في الأحزاب السياسية ارتكزنا في تحليلنا على منظومتين اجتماعيتين هما: المنظومة الأبوية و المنظومة الذكورية للمجتمع الجزائري.

➤ و منها ما هو متعلق بالفاعل، نقصد هنا المرأة بمضمونها السوسيولوجي لا البيولوجي، أو النساء بمجموع التصورات التي يحملها المجتمع نحو هذا الجزء من مكونه البشرية، الذي يتعامل معه وفق المكانة و الصورة التي يحملها في مخياله عنه، و التي لا تخرج عن نطاق المنظومة الأبوية و الذكورية.

وفق هذه الأقطاب الأربعة حرصنا على تقديم تحليل شامل و ملم لسوسيولوجية المشاركة السياسية للمرأة و مكانتها داخل الأحزاب السياسية، و تدرجنا في تفكيك العلاقات المتشابكة من خلال اعتماد الربط بين المتغيرات أو اعتماد تحليل متغير واحد من خلال الجدول البسيطة ، وفي بعض المراحل اعتمدنا مبدأ التحليل الكلي، و في مراحل أخرى راعينا التحليل حسب كل حزب سياسي.

منهجياً جاءت هذه الدراسة في بابين كبيرين :

◀ **الباب الأول: الجانب النظري:** و الذي يضم خمسة (05) فصول.

◀ **الباب الثاني: الجانب الميداني:** و الذي قسمناه إلى جزئين

✓ **قسم الدراسة الكيفية.**

✓ **قسم الدراسة الكمية.**

و ضم الباب الثاني الخاص بالجانب الميداني، سبعة (07) فصول.

وبهذا تكون الدراسة قد جاءت في إثنا عشر (12) فصلاً كاملاً:

✓ **الفصل الأول: التعريف بالموضوع و منهجية الدراسة**

قنا في هذا الفصل بحصر الموضوع منهجياً، من خلال تحديد الإشكالية، التساؤلاتن الفرضيات، المصطلحات، و المنهجية و التقنيات المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى أطلالة على مجموعة دراسات سابقة اقترنت من نفس موضوع دراستنا.

✓ **الفصل الثاني: المقومات الاجتماعية لمكانة المرأة في المجتمعات العربية و المغربية**

بحثنا في هذا الفصل عن مكانة المرأة في المجتمعات العربية ، في العائلة، وفي الثقافة و التصور، وفي برامج الدول، وفي مخططات التنمية.

✓ **الفصل الثالث: المرأة...الحقوق و القانون**

وفيه قدمنا عرضاً للمنظومة القانونية العالمية المخصصة للمرأة من خلال المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية، وخصصنا عرضاً للوضعية التشريعية للمرأة في العالم العربي و في الجزائر.

✓ **الفصل الرابع: المرأة والمشاركة السياسية**

ضم الفصل الرابع المقومات الاجتماعية للمشاركة النسوية السياسية مثل: طبيعة النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي ، و علاقة الأديان بالسلطة السياسية للنساء. كما عرضنا في هذا الفصل جملة من التجارب العالمية في مجال التمكين السياسي للنساء من خلال نماذج لدول من كل القارات. وخصصنا جزءاً من الفصل إلى تحليل المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، ومكانتها في الأحزاب السياسية العربية.

✓ **الفصل الخامس: وضعية المرأة في المجتمع الجزائري**

ضم الفصل صورة عامة عن وضعية المرأة في المجتمع الجزائري، من خلال إلقاء نظرة تاريخية و نقدية على الحركة النسوية الجزائرية، كما عرضنا في الفصل وضعية المرأة الجزائرية تجاه التعليم و العمل، كما ركزنا في الفصل على ابراز خصوصيات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية إنطلاقاً من تاريخها، مروراً بتقديم نماذج من النخبة السياسية النسوية الجزائرية، و التركيز على السمات والخصوصيات التي تحكم مكانة المرأة في المجال السياسي، و بالخصوص الاحزاب السياسية .

يعتبر الفصل السادس بداية الدراسة الميدانية :

✓ الفصل السادس: تحليل التجربة الجزائرية في مجال الحصة " الكوتا" السياسية في المجالس المنتخبة

يضم الفصل السادس تحليلاً للتجربة الجزائرية في مجال تطبيق نظام الكوتا" المحاصصة" ، فقمنا في البداية بتعريف لهذا النظام، تاريخه و نشأته و نماذج من تطبيقاته في بعض الدول، ثم عرضنا على الحالة الجزائرية من دواعي تبني هذا النظام، ثم دور الوزارة الوصية، و موقف الأحزاب السياسية منها، ثم قمنا بتحليل محتوى القانون، و أخيراً نتائج تطبيق نظام الكوتا في الانتخابات التريعية المحلية لسنة 2012.

✓ الفصل السابع: مكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية

في هذا الفصل قمنا بعرض مكانة المرأة في الأحزاب الأربعة المدروسة ، بدايةً بحركة مجتمع السلم، حيث قدمنا عرضاً حول الحركة : التاريخة الانطلاقة، المرجعية والمبادئ، ثم مكانة المرأة داخل هياكل الحركة من خلال القانون الأساسي، ومكانتها في الهياكل القيادية و المجالس الوطنية المنتخبة. ضم الفصل كذلك المقابلة مع رئيس الحركة، ومع عضو المكتب الوطني التنفيذي. ثم انتقلنا إلى تحليل مكانة المرأة في حزب جبهة التحرير الوطني و اتبعنا نفس المنهجية، من خلال تقديم تاريخ الحزب، المبادئ و المرجعية، ثم تواجد المرأة في الهياكل القيادية للجبهة و المجالس المنتخبة و أخيراً عرضنا محتوى المقابلة مع عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. و واصلنا نفس الطريقة مع التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة القوى الاشتراكية، و أخيراً حزب العدل و البيان. فكان الفصل تحليلاً شاملاً لمكانة النساء في الأحزاب الخمسة المدروسة، وكلها معطيات ميدانية و أصيلة.

✓ الفصل الثامن: المميزات النوعية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية

و في هذا الفصل جمعنا، و حللنا الخصائص النوعية للنساء داخل الاحزاب السياسية، من مستويات علمية ، التوجهات المهنية ، الرتب و المستويات الحزبية...الى غير ذلك من الخصائص و المميزات.

✓ الفصل التاسع: دور العائلة في الممارسة الحزبية لدى المرأة

و في هذا الفصل حللنا نتائج الفرضية الأولى و تركزت نقاط التحليل على:

- الانتماءات الحزبية المشتركة بين المرأة وعائلتها.

- دور العائلة في شكل الانخراط الحزبي للنساء .

- تصورات النساء تُجاه دور العائلة في مجال دعم مساهمهن السياسي.

✓ الفصل العاشر: النساء داخل الأحزاب السياسية...المقومات و المعوقات

الفصل العاشر هو تحليل لنتائج الفرضية الثانية التي ركزنا التحليل فيها على:

- تفاعل النساء مع النشاطات الحزبية ، و تصورهن لمعوقات العمل السياسي و الحزبي بالنسبة للمرأة.

✓ الفصل الحادي عشر: الاندماج السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية

و فيه حللنا نتائج الفرضية الثالثة، و ارتكز التحليل على تفاعل النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية على التفاعل مع العمل الجماعي و النقابي.

✓ الفصل الثاني عشر: المسارات السياسية للنساء داخل الأحزاب السياسية

و فيه حللنا نتائج الفرضية الرابعة، و انبنى التحليل على محاولة فهم آليات الترشيح و سيورة تمكين النساء داخل الأحزاب السياسية.

و ختمنا الدراسة ب استنتاج عام و مجموعة توصيات، التي نتصور أنها من الممكن ان تدعم تواجد النساء في الاحزاب و الحقل السياسي بالعموم.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

التعريف بالموضوع و منهجية الدراسة

- الإشكالية
- تساؤلات الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهجية البحث، العينة و التقنية
- الإطار النظري للدراسة
- شرح المصطلحات
- الدراسات السابقة

1- مقدمة و اشكالية :

ترتبط مكانة المرأة في المجتمع الجزائري بالقيم والمعايير الاجتماعية الكلية التي انتجت عبر التاريخ، و بالخصوص في الفترة الممتدة من 1962 (اي بعد الاستقلال مباشرة) الى 2012، تاريخ تبني الجائر لنظام الحصّة أو الكوتا السياسية للنساء، لكن الملاحظ أن كل الآليات المتعلقة بتطوير مكانة المرأة في المجتمع هي مرتبطة بصراعات و مقاومات متجددة و مستمرة و متعددة، بغية الاعتراف بأن للمرأة مكانة في منظومة الحقوق. نظرنا لهذا الموضوع كباحثين سوسيولوجيين نابعة من إدراكنا أن هشاشة مكانة المرأة في المجتمع نابعة من اللامساواة و اللاعقلانية و تأثرها بالذاتية و استعمال للوعي الخاطيء، النابع من الفهم السطحي ولاقراءة اللاموضوعية لمكانة المرأة في الإسلام.

دخول النساء إلى المجال السياسي، يخلق نوع من المنافسة الجديدة، فالمرأة تُحاول أن تفرض نفسها بشدة من أجل دخول المجالات الاقتصادية، المقاولاتية و حتى اندماجها في المناصب العليا، كقاضية و وكيل جمهورية، و ويرة و حتى إطار في الجيش، و الأمن كذلك ... في دراستنا هذه نحاول معرفة كيف تُمكن المرأة من النشاط السياسي في الجزائر من خلال دراسة الأحزاب السياسية ، و قبل الدخول إلى التفصيل في تحليل موضوعنا علينا ان نعيد التذكير أن النشاط السياسي بقي لمدة طويلة مجالاً ذكورياً بامتياز، و من هنا نطرح التساؤل اين و كيف تغيرت الأوضاع المتعلقة بمشاركة المرأة في المجال السياسي، رغم المعوقات و المقومات العديدة و المعقدة.

يعد التمكين السياسي للنساء اليوم نزعةً عالمية، تلتحق بها الدول و المجتمعات تبعاً، إذ و بعد مؤتمر بكين 1995 شكل هذا الموضوع هدفاً عالمياً، تم التجنيد له منظومةً من القوانين، الاتفاقيات الدولية، هيئات و منظمات عالمية تسهر على الوصول إليه . من هذا المنطلق العالمي تعمل الدول و الحكومات على ادماج النساء أكثر فأكث في المجال السياسي، بهدف تحقيق الحكامة الرشيدة، و المواطنة الكاملة لكل الأفراد، و تمكين النساء اللاتي يشكلن نصف المجتمع من المساهمة في صناعة القرار، من خلال التواجد في المجالس المنتخبة، الهيئات التنفيذية و الاستشارية و الادارات العليا، بما يتوافق مع حجمها الديمغرافي، و مستوياتها العلمية . لكن تقدم مسار الدول في سبيل تحقيق هذا الهدف يختلف حسب التاريخ، و النظام السياسي للدولة، و خصوصياتها الثقافية و الاجتماعية، و مدى انفتاحها و تبنيتها لقضايا المرأة و الاندماج المبكر أو المتأخر في هذا المشروع.

يعود الجزء الأكبر من تاريخ* المشاركة السياسية للنساء في الجزائر إلى الثورة التحريرية ، التي أخذت مساهمتها فيها عدة أشكال منها المباشرة و غير المباشرة ، حيث غلب عليها قبل اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954، طابع النضال السياسي غير المباشر من خلال مشاركتها في صفوف التنظيمات الجموعية و الحزبية، و ما ان فُتحت أبواب الأحزاب السياسية أمامها، حتى أسست خلايا نسوية في كل من حزب الشعب الجزائري، و حزب أحباب البيان، بحيث ساهمت تلك الفتيات اللاتي كن من الطالبات، في التحضير للاجتماعات السياسية بكل فعالية، إضافةً إلى مشاركتهن في النشاطات الثقافية بمختلف أنواعها... و

* لان تاريخ نساء الجزائر مع النضال غابر في التاريخ، قد يبدأ من الكاهنة (712م - 585م) القائدة العسكرية و الملكة الامازيغية التي كانت تحكم شمال افريقيا، قادت عدة معارك ضد الرومان و العرب و البزنطيين ، إلى غاية لالا فاطمة نسومر(1830 - 1863) ابرز وجوه المقاومة الشعبية في بداية الغزو الاستعماري للجزائر.

في نهاية 1943 تأسس اتحاد النساء الجزائريات الذي نادى بمحاربة الفاشية، و طالب بالمساواة بين الجنسين في المجال السياسي، كانت أغلب عضواته من نساء النخبة الاوربية، إلى جانب بعض النساء الجزائريات من البرجوازية الصغيرة.¹

و بسبب فشل الاتحاد في شد انتباه غالبية النساء قررت نخبة من النساء الجزائريات تأسيس جمعية خاصة بهن سميت "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" و ذلك في جويلية 1947، أشرف على تأسيسها حزب الشعب الجزائري في إطار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. كانت تهدف إلى استقطاب المرأة الجزائرية للمساهمة في الحركة الوطنية و توعيتها بضرورة مشاركتها في النشاط السياسي إلى جانب الرجل، و تولت تأسيسها و قيادتها: **مامية شنتوف، نفيسة حمود، و أخريات**²، اللاتي ستلتحقن بجهة التحرير الوطني بعد تأسيسها في 1 نوفمبر 1954 ، و تساهم في الثورة التحريرية الكبرى من مواقع مختلفة، ممرضة و عون اتصال، فدائية و عسكرية... إلخ، لكنها لم تصل إلى حد المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بمسار الثورة، أو التواجد في هياكلها التنظيمية و مؤتمراتها، أو في الحكومة المؤقتة (سنة 1958) أو المفاوضات التي تمت لتحقيق الاستقلال، فكان من نتائج هذه الوضعية للمرأة المبعدة عن مسارات القرار السياسي، أنها لم تستطع في ذلك الوقت طرح مسألة المشاركة السياسية ولا تقديم اقتراحات متعلقة بالمشاكل الخاصة بها.³ وبالتالي لم يكن الفتح المبكر للنقاش في هذا المجال طوال مرحلة ثورة التحرير الجزائرية التي دامت سبع سنوات (من 1954-1962)، انطلاقة من أولوية الكفاح من أجل الاستقلال أو المشروع الوطني، الذي كان الاحتفاظ بقيم الهوية احد دعائمه الوحيدة.

اما المشاركة السياسية النسوية في السنوات الأولى للاستقلال فكانت مرتبطة بالحزب الواحد بشقيه السياسي والنقابي، ولهذا فإن النشاط السياسي للنساء يمارس داخل هياكل "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" وهي منظمة جماهيرية تحت وصاية حزب جبهة التحرير الوطني المسير للدولة الوطنية الحديثة. أما النشاط النقابي فيمارس في إطار الفرع النسائي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.⁴ لكن، مثلها مثل كل الأجهزة السياسية في تلك الفترة، اقتصر دورها على الدعم من دون المشاركة، لهذا تركتها الكثييرات من المناضلات لأنهن لم يلمسن مكانة قوية للمرأة بحيث تجعلها مساهمة في بناء الدولة، و إدراكاً منهن لسطحية الهياكل المخصصة لهن مقارنةً بثقل المطالب المطروحة.⁵ ، كما أن عدم استشارة المناضلات في كثير من القضايا الوطنية، واستئثار القادة الرجال وحدهم بسلطة اتخاذ القرارات، جعلهن ينسحبن نحو نشاطاتهن الخاص. بالرغم من أن الجزائر أسست لحق الانتخاب و الترشح لكل المواطنين في السنوات الأولى للاستقلال، كما عرف المجلس التأسيسي (أول برلمان في الجزائر المستقلة) تعيين عدد من النساء، لكن المناضلات و المجاهدات اللاتي شاركن بقدر كبير في تحقيق الاستقلال، كن يطمحن إلى تمكين أكبر في مراكز القرار السياسي، و طالبن بمشاركة فعلية بدل النظر للنساء كعنصر تجنيد و دعم، ورفض تعيين البعض منهن في بعض المواقع كواجهة شكلية فقط.

رغم أن الدستور الجزائري كرس المساواة القانونية بين الجنسين منذ إنشائه ، إلا أن طغيان النظام الأبوي و العقلية الذكورية عمل على رفض ولوج المرأة المكثف في الميدان الاجتماعي و السياسي خاصة، و إذا سنحت فرصة وصول النساء إلى

¹ Monique Gadant, **le nationalisme Algérien et les femmes, histoire et perspective**, ed l'harmattan, paris, 1995, p 132.

² بوعزيز يحيى، **المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية**، بدون دار النشر، الجزائر 2004، ص 37-39.

³ أمين خالد حرطاني، **دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس، الجزائر**: مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، 2006، ص 11-12.

⁴ نفس المرجع.

⁵ وسيلة تمزالي، **تنشئة جزائرية: من الثورة إلى العشرية السوداء**، الجزائر: دار القصة، 2009.

مراكز القرار فإنها في معظم الحالات لا تحصل إلا على وظائف ثانوية، وتصبح المساواة القانونية شكلية.¹ ، فغابت النساء بصفة تامة عن المناصب السياسية و الإدارات العليا، ولم تعرف الجزائر امرأة في منصب وزير و لا حتى كاتبة دولة ، إلا في سنة 1982، و هذا بعد توالي تسع حكومات، و بعدها لن يتجاوز عدد النساء الأربع في كل الحكومات التي تداولت على تسيير الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و أصبح تقليدياً أن وزارات الصحة، الأسرة، الثقافة، التضامن الوطني و الهجرة تسند في بعض الأحيان إلى نساء، و حتى هنا لا تكون وزيرة بل كاتبة دولة أو وزيرة منتدبة ، و يفضل إقصاء النساء من الوزارات الإستراتيجية مثل الخارجية، الداخلية أو المالية القاعدة في كل الحكومات. ضم المجلس التأسيسي (البرلمان الجزائري غداة الاستقلال) 10 نساء ما نسبته، 5.15% هذه النسبة التي عرفت تذبذباً بين الانخفاض و الارتفاع لكنها لم تتجاوز 8% إلى غاية تطبيق قانون الحصة النسبية في سنة 2012.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية لم تتبع التحولات الإيجابية في وضعيتها على صعيد التعليم و العمل، فالجامعة الجزائرية تشهد اليوم شبه تأنيث كامل، بالنظر لنسب الطالبات المرتفعة وفي أغلبية التخصصات، فتكون نسبة الإناث من خريجي الجامعة لسنة 2007 قد وصلت إلى 61.1%.³ تتفوق البنات في النجاح الكمي والنوعي من خلال التقديرات العالية في امتحانات شهادة التعليم الأساسي و البكالوريا، فوصلت نسبة نجاح البنات في شهادة البكالوريا سنة 2010 إلى 65%.

أما على صعيد العمل، فتشجع الجزائر المساواة التامة في أجر المرأة بالرجل في كل القطاعات وكل أنواع المهن، رغم هذا تبقى نسبة المجتمع الناشط النسوي قليلة مقارنة بالمعطيات المسجلة في تعليم المرأة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في سوق العمل 16.8% سنة 2008، كما تمثل المرأة 30% من عناصر الموظفين، 60% منهن مندوبات في قطاع التربية الوطنية، نفس النسبة تسجل في قطاع الصحة، و 50% في قطاع التعليم العالي. قطاعات مؤنثة و نسبٌ تؤكد إعادة إنتاج الوظائف التقليدية للمرأة في ميدان الشغل، فالمرأة عندما تعمل لا تخرج عن أدوارها التقليدية كمرربة وراعية لأفراد أسرتها. قطاعات أخرى تتواجد بها المرأة الجزائرية بقوة كالعمل الإعلامي بـ 55%، و سلك القضاء بأكثر من 36.82% (جويلية 2008) وتشغل داخل هذا القطاع مناصب ريادية (33 رئيسة محكمة، 3 رئيسات مجالس، 4 قاضيات على مستوى المحكمة العليا إضافةً إلى أكثر من 100 امرأة قاض تحقيق سنة 2006)⁴ ، وفي القطاع الأمني تتواجد 7833 امرأة برتبة عالية (محافظات فرعيات، محافظات رئيسيات وضابطات شرطة)⁵ ، وعلى مستوى السلك الدبلوماسي هناك امرأتان فقط تشغلان منصب سفير، ولا تشغل أي امرأة منصب قنصل باستثناء واحدة تتكفل بتسيير الشؤون القنصلية بالنيابة.

في الجزائر كما في العالم، لاتصل النساء بنفس الطريقة كزملائهن الذكور إلى مناصب المسؤولية والإدارة العليا، وتتقلص مكانة وحظوظ النساء تدريجياً كلما كانت رهانات السلطة أكبر أهميةً، وكلما صعدنا السلم الوظيفي. فيما يخص المشاركة في اخذ القرار على المستوى الإداري، الاقتصادي والسياسي، النظرة العامة تُظهر أن المرأة تبقى قليلة التواجد في مراكز صنع القرار وكذا في تسيير الأعمال الاقتصادية. في نهاية أوت 2007، سُجِّلَت 112.413 امرأة في السجل التجاري، 90430 تمارس نشاطها فردياً و 2890 في إطار جماعي.

¹ فاطمة الزهراء ساي، النساء في المؤسسات التمثيلية، المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلول، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحدائق، الطبعة الأولى،

1983، ص 159.

² أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ Conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain, Algérie, 2008, p29.

⁴ Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme, Revue des droits de l'enfant et de la femme, n°15 octobre- décembre , 2007

⁵ Conseil national économique et social, op.cit.

إن ضعف وجود النساء في المؤسسات التشريعية يرجع لعدة أسباب، على رأسها وجودهن الضعيف في قوائم الترشح للأحزاب السياسية، التي تضمن مهمة التمثيل في حال أنها هي التي تقدم المترشحين عند الاستشارات الانتخابية، كما أنها تضمن في حالة الفوز في الانتخابات، مهمة الإدارة بدعم العمل الحكومي، و بتزويده بأعضاء التنفيذيات، و بالتالي للأحزاب مسؤولية في اختيار و تكوين الموظفين السياسيين، اللذين من المحتمل دعوتهم للممارسة مسؤوليات حكومية. تُحمّل الكثير من الدراسات الأحزاب السياسية مسؤولية تدني التمثيل النسوي السياسي، حيث تشير المعطيات في كل الانتخابات التشريعية و المحلية التي أجرتها الجزائر أن عدد المرشحات يكون دائماً ضعيفاً مقارنةً مع عدد المرشحين الرجال، و هذا يعني أن حظوظ الانتخاب بالنسبة للنساء هي أقل من حظوظ الرجال، ففي 1977 ترشحت 39 امرأة مقابل 783 رجل، ما نسبته 4.98%، و بعد عشر سنوات أي في 1997 بقي الحال على حاله فرشحت 322 امرأة مقابل 7427، بنسبة 4.15%، فالترشح النسائي و خلال 25 سنة (من 1977-2002) لم يرتفع سوى 2%. الانتخابات التشريعية 2007 التي لم تصعد منها إلا 29 امرأة من مجموع 389 إلى البرلمان، لم تُرشح لها إلا 1018 امرأة من مجموع المرشحين الإجمالي (12.225) وطنياً، وهو ما يعادل 8.33% فقط من الترشيحات الإجمالية، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 6.90% فقط خلال انتخابات التشريعية لسنة 2002، مما يعكس الحضور المتواضع للمرأة الجزائرية على مستوى الساحة السياسية كفضاء عام، رغم النجاحات التي حققتها على مستوى التعليم وعالم الشغل.

ميّز ترشيحات المرأة في انتخابات 2007، الحضور الضعيف في مختلف القوائم الحزبية باستثناء حالة حزب العمال التي مثلت فيها المرأة أكثر من 40% من الترشيحات، منها 16 قائمة كانت على رأسها نساء، و قد تساوت الأحزاب تقريباً في معاملتها للمرأة في انتخابات 2007، فلم يرشح حزب جبهة التحرير الوطني إلا 72 امرأة من مجموع 525 مرشح إجمالي، نفس الشيء بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي الذي لم تتعد ترشيحاته 41 امرأة في كل القوائم التي تقدم بها وطنياً وفي كل الدوائر الانتخابية داخل الجزائر و في المهجرة، الأهم من الكم هو النوع، فقد رشحت جل الأحزاب المرأة داخل قوائمها في مواقع لا تملك فيها الكثير من حظوظ النجاح، وهو ما بينته نتائج الانتخابات، فلم تفز إلا 11 امرأة ضمن قوائم جبهة التحرير الوطني، و امرأة واحدة من التجمع الوطني الديمقراطي، و امرأة واحدة أخرى في قوائم التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي يقدم نفسه كحزب علماني، في حين لم تفز و لا امرأة ضمن قوائم حركة مجتمع السلم الذي لم يرشح إلا سيدتين في المرتبة الثانية ضمن قوائمهم على المستوى الوطني. بينت آخر انتخابات تشريعية سنة 2007 قبل اعتماد قانون الحصة، التشابه في الطابع المحافظ بين مختلف النخب السياسية الحزبية الجزائرية التي عادةً ما تتحجج بسيطرة القيم المحافظة لدى القواعد الحزبية و الناخب الجزائري لكي لا تترشح المرأة، حججٌ كذبتها قوائم حزب العمال التي فازت في مختلف مناطق التراب الوطني حتى تلك التي تصنفها النخب الحزبية بالمحافظة والتقليدية.

الانتخابات التشريعية الأخيرة في ماي 2012، عرفت تطبيق نظام الحصة المخصصة للنساء، وبهذا يرتفع عدد المترشحات ليشكل 7664 من مجموع 25800 مرشح، بحيث يفرض قانون الحصة الصادر في جانفي 2012، على كل حزب سياسي ادراج نسبة معينة من النساء ضمن قوائمه المعروضة للانتخاب، كما ضمن القانون ضرورة مراعاة ترتيبها المتقدم في القوائم، هذا ما جعل نسبة تواجد النساء داخل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري) ترتفع من 7.7% سنة 2007، إلى 31.60% سنة 2012، و بذلك تتقدم الجزائر في ترتيبها من حيث نسب تمثيل النساء في البرلمانات العالمية و

العربية فنجدها في المرتبة رقم 27 من مجموع 189 دولة، متقدمة على فرنسا، و كل الدول العربية. في حين أن المعدل العالمي لتمثيلية النساء في البرلمانات بغرفتيها لم يتجاوز الـ 20%¹.

إذن عرفت و ضعية المرأة اعتماد طرح جديد مستمد من الطرح العالمي المدعم لرتقية حقوق المرأة، برز في شكل إصلاحات قانونية، بدايةً بالتعديل الدستوري في 2009 الذي تم بموجبه التأكيد على مشاركة أكبر للمرأة في العمل السياسي ثم تبعه الإعلان على اعتماد قانون الحصة النسبية المخصصة للنساء في 2011² عن طريق عضوي، علماً أن الجزائر صادقت على كل الاتفاقات الدولية التي تمنع كل أشكال التمييز ضد النساء (ميثاق بيكين 1995، اتفاقية 1979 الميثاق الإفريقي 2003). و جد هذا القانون الكثير من المعارضة من قبل الأحزاب السياسية، و حتى بعض المرجعيات الدينية، حتى قبل المصادقة عليه و إقراره من قبل المجلس الدستوري في 3 نوفمبر 2011، و لم يُصادق عليه إلا بعد فرضت الأحزاب تعديلات تراعي فيه ما سمته بالخصوصيات الثقافية و السوسولوجية للمجتمع الجزائري، خاصةً عندما يتعلق الأمر بمناطق الجنوب و الهضاب العليا التي تعتبرها مناطق غير مهيأة لتطبيق مثل هذا القانون، و بررت بعض الأحزاب مواقفها المتحفظة أو الرفض له، بكونها غير محضرة لتطبيقه لأنه يتطلب وجود عدد أكبر من النساء داخل الأحزاب السياسية، ليتم في الأخير اعتماد قانون للحصة يراعي في تطبيقه الكثافة السكانية من جهة و " الطابع المحافظ " الذي أُلصق بالجنوب و الهضاب العليا من جهة أخرى، لتتراوح النسب الممنوحة للنساء داخل المجالس المنتخبة بالتدرج بين 20% و 40 % بالنسبة للمجلس الوطني الشعبي و بين 30 و 35% للمجالس الشعبية الولائية و البلدية.

لذا سيكون سؤالنا منبثق من أهم حدث مرتبط بالتمكين السياسي للنساء في الجزائر، و هو تطبيق نظام الحصة النسبية متسايلين:

تساؤلات الدراسة

◀ ما هو مضمون هذا القانون، و في أي سياق أتى، مع العلم أن ضعف مكانة المرأة في المجال السياسي، لم يكن وليد اليوم، إذن ما هي الظروف التي دعت إلى تبنيه و تطبيقه في سنة 2012؟

◀ كيف استقبل الفاعلين السياسيين من أفراد و مؤسسات و على رأسها الأحزاب السياسية ، نظام الحصة المخصصة للنساء في المجالس المنتخبة؟

◀ ثم ماهي نتائج تطبيق نظام الحصة النسوية في المجال السياسي في الانتخابات المحلية (نوفمبر 2012) و التشريعية (ماي 2012) التي طبق فيها؟

ثم في مرحلة لاحقة نتساءل: ما هي مكانة النساء داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، و ينطوي هذا السؤال على مجموعة أسئلة فرعية منها:

◀ ما هي خصوصيات و مميزات النساء الناشطات في الاحزاب السياسية الجزائرية ؟

◀ ما هي مقومات الممارسة الحزبية بالنسبة للنساء في الجزائر؟ بمعنى ما هي ركائزها على أي أساس تُبنى؟

¹ <http://www.ipu.org/wmn-f/world.htm> آخر زيارة للموقع 5 سبتمبر 2015.

² جاء في المادة 31 مكرر " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة."

◀ و ماهي مقومات الاندماج الاجتماعي و السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية ؟ كيف تتفاعل النساء اجتماعياً و سياسياً مع الفضاء الحزبي بما يحمله من قيم ، تصورات سلوكيات و ممارسات؟

2- فرضيات الدراسة

◀ نفترض أن النشاط الحزبي ممارسة تقبل عليها النساء بعد نيلهن لمستويات علمية عالية و ممارستهن لمهن ذات تأهيل و كفاءة.

◀ تسيطر العائلة و قيم المجتمع الذكوري و الأبوي على تصور العمل الحزبي و السياسي بالنسبة للمرأة ، بحيث تعتبر العائلة أهم مؤسسة تهيكل و تتحكم في السلوك الحزبي للنساء تحت غطاء أكبر و هو المجتمع الأبوي.

◀ تستثمر النساء الناشطات في الأحزاب السياسية، في الفضاء العام وبتنوع، فنجدها في التنظيمات و الجمعيات، كما أنها حتى و لم تتوافق مشاركتها السياسية و عملها الحزبي بسلطة حقيقية، فهذا يجعلها تخلق نوع من السلطة الرمزية تحاول استثمارها في مجالها المهني، أو الاجتماعي بصفة عامة، و تنشط بها في مجال المجتمع المدني، و المجال النقابي

◀ يتحكم في الارتقاء السياسي عدة عوامل متداخلة، تتجسد في عقبات منها ما هو مرتبط بالجانب الهيكلي التنظيمي للحزب، و منها ما هو مرتبط بأشكال الممارسات و السلوكيات التي تحكم الثقافة الحزبية و السياسية بالعموم، و بالخصوص في علاقتها بالعنصر النسوي.

أهداف الدراسة

هناك أبعاد كثيرة لدراسة المشاركة السياسية، التي تشمل الانتخاب، الترشح، التواجد على مستوى مؤسسات الدولة مثل الحكومة، و الهيئات التمثيلية، لكننا فضلنا التركيز على الأحزاب السياسية التي تمر عبرها و تتم من خلالها أغلبية أشكال المشاركة السياسية، فهي التي تقدم المرشحين للانتخابات، وهي التي تجند المواطن للانتخاب، و هي التي تكوّن النخب السياسية التي تمثل المواطن في البرلمان، أو التي تتخذ القرار و تدير في الحكومة، و هي التي تعارض و تراقب عمل الأغلبية الحاكمة إذا كانت تمثل الأقلية أو المعارضة، لهذا نهدف من هذه الدراسة البحث عن خصوصية المشاركة السياسية للمرأة ووضعيته داخل الأحزاب، اقتناعاً منا بانعدام المعطيات حول وضعية النساء داخل التشكيلات السياسية الجزائرية، وحتى العربية. لهذا نهدف من هذه الدراسة إلى :

◀ لقد تبنت الجزائر عن طريق نص قانوني، نظام الكوتا، أو المحاصصة، من أجل تمكين النساء الجزائريات للتواجد في المجالس المنتخبة المحلية والمجلس الشعبي الوطني بداية من سنة 2012، هذه الدراسة ستسمح لنا بتحليل مضمون هذا القانون، بالإضافة إلى السيورة و المسار نحوه، و نتائجه على مكانة المرأة في المجالس المنتخبة بعد تطبيقه لأول مرة

◀ حاولنا الكشف عن خصوصية هذا التواجد النسوي بالأحزاب السياسية، واقعه، مساهمته في الحياة السياسية الجزائرية، أبعاده، و علاقته مع الإجراءات التحفيزية، (نعني هنا قانون الحصة النسبية المطبق في 2012)، عن طريق الانطلاق من جمع المعطيات التي تتعلق بالتواجد النسوي في الأحزاب الجزائرية و تمحيصه ميدانياً. و لفهم وضعية المرأة الجزائرية المتحيزة، اخترنا أربع أحزاب سياسية في الجزائر، مختلفة الإيديولوجيات، و المسارات التاريخية و السياسية ، وهي:

❖ **حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) (1954)** المرتبط بعلاقة تاريخية وطيدة مع ثورة التحرير الكبرى والاستقلال، إضافةً إلى أنه حزب الأغلبية البرلمانية. و الذي أوصل 68 امرأة من مجموع نوابه في المجلس الشعبي الوطني الـ 146 (الغرفة السفلى للبرلمان) بعد الانتخابات التشريعية ماي 2013.

❖ **التجمع الوطني الديمقراطي (RND) (1997)** - حزب وطني معاصر، يشكل ثاني أغلبية برلمانية، تمثله في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان) 23 امرأة من أصل 146.

❖ **حركة مجتمع السلم (HMS) (1990)**، حزب إسلامي وممثل حركة الإخوان المسلمين، تمثله 16 امرأة في البرلمان.

❖ **و أخيراً جبهة القوى الاشتراكية (FFS)** تأسس عام 1963 فكان أول حزب معارض بعد الاستقلال، حصل على الاعتماد القانوني سنة 1989 تمثله 10 نساء في البرلمان.

إذن هدفنا من هذه الدراسة عرض وضعية المناضلات، المنخرطات أو الناشطات في هذه الأحزاب عبر عدة متغيرات و مؤشرات، ثم القيام بعمليات مقارنة واسعة بينها، بمعنى ما الذي يميز الحضور النسوي أو ما هي خصائصه في حزب جبهة التحرير الوطني مثلاً عن مثيله في حزب العمال و هكذا، معرفة كيف تتفاعل النساء المتحيزات مع العمل السياسي، ومع أعضاء الحزب.

◀ سنقوم في هذه الدراسة كذلك بتوضيح الأطر القانونية و النظامية التي تأطر التواجد النسوي في الأحزاب السياسية الجزائرية، و محاولة التعرف على العجز و النقائص التي تعيق المشاركة السياسية الفعالة للنساء فيها و من خلالها
◀ عن طريق هذه الدراسة يمكننا تحديد خصائص النساء المناضلات في الأحزاب، عبر عدة مؤشرات (فئات السن، المستوى الثقافي، الوسط العائلي، الرأسمال الاجتماعي، النشاط النقابي، العمل الجماعي... إلخ) ثم تجميع الخصائص المشتركة للمناضلات بين مختلف الأحزاب، و هذا ما يسمح لنا بمعرفة من هي المرأة التي تتواجد في الحزب السياسي، أو من منظور ثاني من هي المرأة التي لا تنخرط في الحزب.

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تستمد من السياق العالمي القائم على ترقية حقوق المرأة في جميع المجالات، منها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، بحيث ان:

◀ أهمية الدراسة تكمن في أنه من الضروري على الدراسات و البحوث الاجتماعية أن تترافق مع حركية التغيير التي عرفها وضع النساء في المجال السياسي، خاصةً بعد اعتماد نظام المحاصصة التي رفعت من نسبة وجود النساء في المجالس المنتخبة من 7% إلى 30%، فكان لنا من الضروري ملاءمة الفراغ المعرفي بدراسة موضوعية تتناول الجوانب المختلفة التي تهيكل واقع المشاركة السياسية للنساء في الجزائر التي فضلنا تناولها وفق محورين رئيسيين: الأحزاب السياسية و نظام الحصة.

◀ أهمية الدراسة تكمن في وعينا بضرورة تناول موضوع المشاركة السياسية و وفق نظرة و دراسة جزائرية، فنحللها بأقلام و طرح جزائري، و لا نتنازل عن البحث لصالح أو هيئات دولية أو اقليمية أخرى قد لا تلمس واقع المشاركة بالقدر الذي يمكن أن نثريه نحن بدراساتنا الأكاديمية العلمية الجزائرية.

التمكين السياسي للنساء يعتبر من المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي، و التنمية الانسانية للبلدان، و هو مؤشر معتمد لدى الهيئات الدولية مثل الامم المتحدة، و المجلس الاقتصادي الاجتماعي، و كثيراً ما يركز عليه في التقارير العالمية.

الترقية السياسية للمرأة أصبحت مطلب عالمي جندت له ترسانة قانونية عالمية من خلال الاتفاقيات و المعاهدات الدولية، و الجزائر صادقت على أغلبها منها الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أنواع التمييز تجاه النساء 1979 .

الحديث عن التمكين السياسي للنساء سواء داخل الأحزاب و عن طريق القانون مثل " الحصة " هو حديث عن مساهمة المرأة في صناعة القرار، يعني مشاركة نصف المجتمع في التسيير و أخذ القرارات المتعلقة بالبلد ككل.

يندمج موضوعنا ضمن طرح أكبر، و هو ذلك المتعلق بتحقيق المواطنة لكل المواطنين بغض النظر عن الجنس، لطالما ابعدت المرأة عن المجال السياسي، وفق منظور جنسي بحت، رغم توفرها على كفاءات علمية و عملية، بالإضافة إلى كفاءاتها التسييرية او الإدارية، لذا وجب اصلاح هذا العرج في المواطنة في المجال السياسي التي تسيير بعنصر واحد وهم الذكور.

هذه الدراسة ستسمح لنا بفهم حركية التغيير التي مست وضعية المرأة داخل الأحزاب السياسية، التي فرض عليها تخصيص نسبة لا تقل عن 30 % في قوائمها المعروضة للانتخاب، و هو إجراء لطالما رفضته كبرى الأحزاب الجزائرية، لتجد نفسها مجبرة على وضع نساء في قوائمها تحت ضغط القانون ، و الشروط العالمية للديمقراطية.

هذه الدراسة يمكن أن تكون قاعدة أو انطلاقة لدراسات مستقبلية، تستهدف المقارنة بين البلدان العربية فيما يخص التمكين السياسي للنساء العربيات، و بصفة أدق و ضعيتهن أو ظروفهن النضالية داخل الأحزاب السياسية، في إطار مبدأ سياسي عالمي، يجعل من التوفيق بين خصوصية المجتمعات و عالمية المعايير رهاناً و تحدياً كبيراً، خاصة بالنسبة للبلدان العربية.

المجال الزماني و المكاني للدراسة

دراستنا هذه ستجعل من الأحزاب السياسية مكاناً أو مجالاً لها، إن الساحة السياسية الجزائرية تضم (إلى غاية أفريل 2013) أكثر من 55 حزب سياسي، نصف هذه الأحزاب تقريباً أنشأ بعد الإصلاحات السياسية بدايةً من 2011، التي تم فيها تعديل قوانين الانتخاب، الإعلام (فتح حرية الاستثمار في الإعلام السمعي و البصري)، الأحزاب السياسية، و قوانين رفع نسب تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المحلية منها و الوطني، (نستطيع القول أن هذه الدراسة تجمع بين تغييرين جوهريين هما الأحزاب و المرأة)

الجدير بالذكر هنا أيضاً، أنه بعد هذه الإصلاحات ارتفع عدد النساء المترشحات لأحزاب سياسية في الجزائر إلى ثلاثة، وهو رقمٌ مرشحٌ للزيادة اعتباراً لملفات الأحزاب التي لم تعتمد بعد.

تنقسم الأحزاب السياسية الجزائرية إلى ثلاث تيارات كبرى:

❖ **التيار الوطني:** و هي مجموعة الأحزاب القائمة على أساس الإرث النضالي لجهة التحرير الثورية وبيان أول نوفمبر 1954 ، من هذا التيار أخذنا حزب جبهة التحرير الوطني عن التيار الوطني التقليدي، و التجمع الوطني الديمقراطي عن التيار الوطني المعاصر كنموذجان في الدراسة.

❖ **التيار الإسلامي:** و هي مجموعة الأحزاب القائمة على أسس دينية، هنا سنأخذ حركة مجتمع السلم كنموذج.

❖ **التيار الديمقراطي:** و ينقسم إلى فرعين، علماني يساري، وهنا سنأخذ جبهة القوى الاشتراكية، التي تتبنى كذلك الطرح الثقافي والدفاع عن الانتماء البربري أو الأمازيغي.

إذن اختيارنا للأحزاب محل الدراسة تم فيه مراعاة نقطتين رئيسيتين:

◀ **أولاً:** تمثيل كل حزب لتيار سياسي معين.

◀ **ثانياً:** لم نأخذ الأحزاب المؤسسة حديثاً يعني بعد 2011 تاريخ الإصلاحات السياسية، نتيجة صغر عمر الأحزاب، و فضلنا في المقابل التركيز على الأحزاب ذات التجربة و التجذر بين المواطنين، أو الأحزاب التي نعتبرها فاعلةً وتضم خزاناً نضالياً معتبراً خاصةً النسوي منه.

◀ **ملاحظة :**

لقد وقع اختيارنا في البداية على " حزب العمال PT" انطلاقاً من الطرح المتقدم الذي يتبناه في مجال ترقية الحقوق السياسية للنساء، بالمقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى، و من منطلق زعيمته التي تعد قدوة في مجال المشاركة السياسية النسوية في الجزائر، و هي زعيمة الحزب البارزة و المرأة العربية الوحيدة المترشحة لمنصب رئيس الجمهورية، لكن عدم تجاوب القيادة الحزبية للتعامل مع الدراسة، بحيث منعنا للدخول لمؤتمر الحزب في 2013، رغم توضيحنا للطابع العلمي للدراسة، لكن التحفظ و التكتّم الشديد و التوجس الكبير الذي قولنا به، جعلنا ندرك أن الحزب لا يتفاعل إيجابياً مع الدراسات العلمية عكس كل الأحزاب الأخرى التي تعاملنا معها، هذا ما جعلنا نستبدل دراسة حزب العمال، بحزب آخر مؤسس حديثاً ، أسسته و تترأسه امرأة هو "حزب العدل و البيان" لرئيسته السيدة "نعيمه صالح".

و عدا حزب العمال فقد لمسنا تجاوبا كبيراً مع كل الأحزاب السياسية التي زرتها أو التي أدرجناها في الدراسة. أما في يتعلق بالجال الزمني ، فنحن بصدد تحضير هذه الدراسة منذ 2011، و نستطيع القول أنه تم الإلمام بقدر كبير من الجانب النظري ، عن طريق مراجعة الدراسات السابقة، و كل ما كتب حول الأحزاب السياسية، الديمقراطية، الجندر أو النوع الاجتماعي، كما كان تركيزنا منصباً كذلك على مراجعة التاريخ العالمي و الجزائري(بمفهومه السوسيولوجي و ليس الكرونولوجي) للظاهرة الحزبية و مكانة المرأة في الفضاء الخاص (يعني العائلة) و الفضاء العام(المؤسسات التي تتواجد خارج العائلة)، و كذا المنظومة القيمية والسلوكية و الثقافية التي تهيكل و تحدد طبيعة و شكل التواجد الاجتماعي للمرأة كذلك، في الوقت نفسه لم نهمل إطلاعنا المباشر على ميدان الدراسة، فكنا نحضر تقريباً جميع الاجتماعات، الندوات، التي تنظمها الأحزاب محل الدراسة، و هذا من أجل تدوين الملاحظات و المستجدات بما يجعلنا نرصد في دراستنا كل التغيرات.

مستويات التحليل السوسيولوجي في الدراسة

تناولنا لموضوع مكانة النساء في الأحزاب السياسية الجزائرية، قائم على مستويان لتحليل،

◀ **المستوى الأول** و يشمل الدراسة الكيفية و يتعلق :

تحليل مضمون قانون الحصة النسبية المخصصة للنساء في المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى السياق الزمني الذي اتى فيه، ثم نحلل نتائجه على مكانة النساء في المجالس المنتخبة بعد تطبيقه لأول مرة سنة 2012. و سنستشهد برأي مستشارة بوزارة التضامن الوطني، المرأة و الأسرة، كانت ضمن اللجنة التي كلفت بالاعداد لهذا القانون، و ستعطينا نظرة واضحة عن السيرورة نحو اعتماد هذا القانون. كما سنقوم بتحليل مضامين القوانين الأساسية للأحزاب الأربعة المدروسة بغرض التعرف على المكانة

القانونية للنساء داخلها. بالإضافة إلى مقابلات مع النساء القياديات في أحزابهن و هدفنا من هذا تتبع مسار المرأة القيادية في الحزب و معرفة خصائصها. و كل هذا سيتوافق مع دراسة احصائية لكل مكونات الممارسة السياسية بالنسبة للمرأة .

◀ **المستوى الثاني:** يتعلق بالدراسة الكمية و يشمل:

النساء الناشطات في الاحزاب السياسية على مستوى القواعد، و في هذا المستوى سيتم توزيع استمارة الاستبيان على النساء، و هنا سنعمل على معرفة خصائص النساء المتحزبات، من خلال مؤشرات، مثل: السن، المستوى التعليمي، التخصص العلمي و المهني، الخصائص العائلية، المنشأ الاجتماعي... إلى غير ذلك من المؤشرات التي نعتبرها مهمة في تحديد سمات المرأة المتحزبة في الجزائر.

سنبتعين هنا بالملاحظة المباشرة كأداة أو منظار يساعدنا على التحليل السوسيولوجي، و معرفة تفاعل المرأة المتحزبة داخل الحزب، في جانبه العلائقي، الاجتماعي أو السياسي.

منهجية البحث، العينة و التقنية

منهجياً جمعت الدراسة بين المنهجين الكيفي و الكمي و ، هذا لسببين اثنين:

أولاً: تماشياً مع إشكاليتنا البحثية، و الفرضيات المتبناة للإجابة على التساؤلات، فهناك فرضيات يتم تحليلها و اختبارها عن طريق جمع معطيات كمية باستعمال الاستبيان، خاصة الجزء المخصص للبحث عن مميزات النساء الحزبيات و شكل الانخراط و هذا يكون مع فئة النساء المناضلات في القواعد الحزبية، بينما ارتأينا أنه من الأجدى الاعتماد على المنهج الكيفي فيما يتعلق بقانون الكوتا و القوانين الداخلية للأحزاب، و التفاعل السياسي و الاجتماعي للنساء داخل أحزابهن، و هذا اعتماداً على تقنيات المنهج الكيفي المتمثلة، في تحليل المحتوى لقانون الكوتا، والقوانين الداخلية للأحزاب، و خطابات قيادي الأحزاب تجاه النساء، الملاحظة المباشرة للفعل الحزبي للنساء داخل أحزابهن أو في الهيئات التمثيلية، ثم أخيراً المقابلة مع النساء القياديات في كل حزب.

ثانياً : اختيارنا للجمع بين المنهجين نابع من حرصنا على عدم الوقوع في الامبريقية المتطرفة، و حتى لا تنتهي الدراسة بعدد هائل من الجداول تتوزع فيها المعلومات أو المادة الميدانية، من دون تحليل و فهم معمق لسوسيولوجية الممارسة السياسية النسوية الجزائرية، فيأتي ناتج الجهد في هذه الحالة هزياً أو عادياً، لا يضيف كثيراً لموضوع البحث. أردنا أن تكون الدراسة متكاملة بين شمولية المنهج الكمي و عمق المنهج الكيفي، بما يتماشى مع تفرعات الدراسة.

◀ كيف تم جمع البيانات والمعلومات ؟

هناك نوعان من المعطيات المسخرة لخدمة هذه الدراسة:

● أ - البيانات المجهزة مسبقاً:

و تشمل البيانات التي تقوم الأحزاب السياسية بإعدادها في إطار التنظيم الإداري لهاكلها ، و تشمل على إحصائيات حول أعداد المنخرطين من النساء والرجال بالحزب، تقارير، دوريات، بحيث تم العمل على بعض الوثائق والمعلومات المقدمة من طرف إدارة الأحزاب خاصة القوانين الداخلية، و القانون الأساسي ، إضافةً إلى القوانين التي تنظم الممارسة السياسية للمرأة على رأسها قانون العضوي رقم 12-03 الصادر في جانفي 2012، المحدد لكيفيات تطبيق نظام الكوتا أو الحصص.

إلى جانب المعطيات المجهزة مسبقاً، اجتهدنا في جمع معطيات ميدانية خُصصت لهذه الدراسة بعينها و كان ذلك عن طريق :

• ب - البيانات الجزئية

◀ الاستبيان:

ويشمل البيانات التي تم جمعها عن طريق العينة وباستعمال الاستبيان، بوصفه أداةً من أدوات البحث الأساسية، المكون من أسئلة /إجابات مغلقة ينحصر رد المستجوبة في خياراتٍ محددة بحكم فرضيات الدراسة، من أجل تسهيل عملية التفريغ و المعالجة الإحصائية، ومن ميزات الأسئلة المغلقة كذلك أنها تسهل عملية المقارنة التحليلية للجماعات الفرعية المتميزة والمتباينة بين الأحزاب السياسية، ضم الاستبيان كذلك أسئلةً مفتوحة، سعينا من خلالها لرصد رأي المستجوبة في مسائل معينة، مثل رأيها في الممارسة الحزبية داخل الحزب و الهيئة القيادية، وأهدافها من الانخراط في الحزب إلى غير ذلك...و بما أن الاستبيان مرتبط بالعينة سنقدم عرضاً موجزاً لطريقة المعاينة والعينة المعتمدة في الدراسة، ثم نواصل بعد هذا عرض أداة البحث المكملّة وهي الملاحظة، المقابلة، وتحليل المحتوى.

لقد شمل توزيع الاستبيان أربع أحزاب سياسية وهي :

جبهة التحرير الوطني و مثلته 51 امرأة، التجمع الوطني الديمقراطي و مثلته 49 امرأة، جبهة القوى الاشتراكية 30 امرأة حركة مجتمع السلم 29 امرأة، لنصل في الأخير الى 159 امرأة ، بمعنى 159 استمارة مسترجعة.

وهنا نذكر هذه الملاحظة:

◀ إن التحاوب النساء مع الدراسة من خلال الاجابة على اسئلة الاستمارة ليس موجودا عند كل النساء، بحيث قد نساء تتجاوبن مع الدراسة بحيث ترحب بالاستمارة، في حين أخريات يرفضن الاجابة، وهذا أثر على العدد النهائي للاستمارات المسترجعة.

لقد تضمنت الاستمارة أو الاستبيان أربع محاور أساسية:

◀ **المحور الأول:** أسئلة حول خصائص العينة مثل: السن ، الحالة العائلية، المستوى العلمي، التخصص الدراسي، عدد الأطفال.... إلخ و كان الهدف من هذه الأسئلة التعرف على مميزات النساء في الدراسة.

◀ **المحور الثاني :** تضمن أسئلة تتعلق بعائلة المستجوبة، و شملت الأسئلة الوالدين و الزوج، بغرض التعرف على مستوياتهم العلمية، طبيعة الوظائف التي يشغلونها، انتمائهم السياسية، و كان هدفنا من هذا المحور التعرف على دور العائلة في الممارسة السياسية للنساء.

◀ **المحور الثالث:** تضمن أسئلة تهدف قياس الاندماج الاجتماعي للنساء داخل الأحزاب السياسي، مثل متابعتها لنشاطات الحزب، و كيفية تعاملها مع قيود الوقت و قيود المسؤوليات العائلية .، إضافة إلى مدى انفتاح النساء الناشطات في المجال الحزبي على النشاط الجماعي و النقابي... إلخ.

◀ **المحور الرابع:** و تركزت أسئلته على محاولة التعرف و قياس الاندماج السياسي للنساء الناشطات في المجال الحزبي، عبر أسئلة تتبع مسار ترشيحهن لنيل مواقع قيادية او نيابية، و كذا طبيعة علاقة النساء بمختلف المستويات الهيكلية للحزب خاصة القيادة الفرعية .

لنخرج في النهاية باستمارة مكونة من 90 سؤال موزعة على اربعة محاور، كثرة عدد الاسئلة راجع الى حرصنا على التدقيق في تحصيل معلومات شاملة و دقيقة و مفصلة. كما أن اعتماد نمط الأسئلة المغلقة جعل النساء يجبن عليها بسرعة و بدون ملل.

◀ **العينة**

قد تكون العينة العشوائية أجدى في مثل هذه البحوث، لأن قاعدة الصبر المتمثلة في القائمة الاسمية للمنخرطات في الأحزاب الأربعة محل الدراسة متوفرة على مستوى كل فروع الحزب، لكن المشكل يكمن في صعوبة الاتصال هؤلاء النسوة لأن العبرة ليست بالتسجيل في القائمة بقدر الالتحاق بمقر الحزب، الكثير من النساء مسجلات داخل الأحزاب السياسية لكنهن لم تعرفنها إلا بمناسبة الانتخاب لتجديد هياكل الحزب، حيث يقوم المرشحون من الرجال بتسجيل كل نساء العائلة، الأقارب المعارف، حتى يقوموا بانتخابهم فقط، ثم يختفين بعد ذلك، لذا فان العينة المعتمدة في الدراسة هي **العينة القصديه**، بمعنى أنه توجهنا مباشرة إلى أماكن تواجد النساء المهتمات بالممارسة السياسية، التي تكون عادةً مقرات الأحزاب، أو الهيئات النيابية (المجلس الشعبي الوطني، الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري) إن كن منتخبات. و نظراً لصعوبة إيجاد النساء في مقرات الاحزاب من أجل ملأ الإستمارات، كما ان تركها في مقرات الحزب يُضيع الكثير من الوقت في انتظار أن توزع و تملأ، وفي أحيان كثيرة تضيع الكثير من منها قبل ملأها نتيجة النسيان، و صعوبة إيجاد شخص يقوم بعملية التوزيع بنفس حرص الباحث، هذا ما دفعنا إلى اقتناص فرصة التجمعات الكبرى و المؤتمرات التي تنظمها الأحزاب من أجل توزيع الإستمارات، وفي بعض الأحيان ربط الإتصالات من أجل إجراء المقابلات كذلك.

◀ الملاحظة:

كنا قد انطلقنا في الاعتماد على هذه التقنية منذ بداية اهتمامنا بهذا الموضوع (مع دراسة الماجستير في 2010)، وإجراءنا للدراسة الاستطلاعية، حيث توجهنا مرات عدة إلى مقرات الأحزاب السياسية، وحضرنا كثيراً من الندوات و الدورات التكوينية التي نظمتها الأحزاب، و كنا في كل مرة نعود بكثير من الملاحظات، و هي ما ساعدتنا على تدقيق و توجيه أكثر لدراستنا هذه، سنواصل الاعتماد على هذه التقنية في رصدنا للتفاعل السياسي و الاجتماعي للمرأة داخل الأحزاب و مع القيادات الحزبية وهذا عن طريق الملاحظة المباشرة.

◀ المقابلة:

اعتمدنا على تقنية المقابلة مع **النساء القياديات في الأحزاب**، أو التي تحتل مراكز المسؤولية و تساهم في اتخاذ القرار، أو ما يعرف بالنخبة النسوية الحزبية، و تتميز مبدئياً بعددها القليل، سنوات انخراط طويلة في الحزب، التدرج في المسؤوليات، خبرة و كفاءة سياسية، و هن السيدات :

❖ **فاطمة السعيدى**: أمانة وطنية مكلفة بأمانة المرأة وشؤون الأسرة على مستوى الحركة منذ 2008. أجريت بمقر الحزب،

بتاريخ 24 جانفي 2014 على الساعة الحادية عشر و نصف صباحاً، ودامت ما يقرب العشرين دقيقة.

❖ **يمينة مفتالي**: عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بين 2013 إلى غاية ماي 2015، بمقر الحزب

بتاريخ 10 مارس 2014 على الساعة التاسعة، و دامت حوالي الساعة.

❖ **فوزية بن سحنون**: عضو المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي و نائب بالمجلس الشعبي الوطني، أجريت المقابلة

حوالي الواحد بعد الظهر، بتاريخ 23 مارس 2014، بجريدة في أعالي العاصمة. دامت المقابلة ساعة كاملة.

❖ **نعيمه صالحى**: رئيسة و مؤسسة حزب العدل و البيان، تمت المقابلة بتاريخ 06 ماي 2014، حوالي الرابعة مساءً بمقر

حزب العدل و البيان الكائن مقره ببلدية دراية بالجزائر العاصمة، و دامت المقابلة أكثر من ساعة.

مع هؤلاء النساء اعددنا دليلاً للمقابلة يضم أسئلة موجهة، نصبوا من خلالها للتعرف على المسار و السيورة السياسية لهذه النخبة، أصولها و منحدراتها الاجتماعية، مسارها العلمي و المهني .. إلى غير ذلك ، كما نسعى بها لمعرفة مدى مساهمتها في صنع القرار داخل الحزب أو في الهيئات التمثيلية، أو كيفية ممارستها للسلطة إن كانت تملكها فعلاً. المقابلة لم تقتصر على النساء القياديات في الأحزاب فقط، فقد شملت :

❖ **مستشارة بوزارة التضامن الوطني المرأة و قضايا الاسرة، السيدة: وحيدة بورغدة** استعنا بها في تحليلنا لمضمون قانون الحصة أو الكوتا، كما لم تقتصر مقابلاتنا على النساء فقط و شملت رجالاً واحداً، تمت المقابلة بمقر الوزارة دامت حوالي 45 دقيقة.

❖ **السيد عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم** الذي كان متعاوناً مع الدراسة و أفادنا بنظرة الحركة للتمكين السياسي للنساء داخل الحركة و في الجزائر ككل، تمت المقابلة على مستوى مقر الحركة بتاريخ: 13 جانفي 2014 على الساعة الثانية زوالاً (14.00) و دامت حوالي 45 دقيقة .

تحليل المحتوى:

منا أساساً في هذا الإطار بتحليل محتوى قانون الحصة النسبية لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، الذي دخل التطبيق لأول مرة في الجزائر بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012، ، إضافة إلى تحليل محتوى القوانين الداخلية و القانون الأساسي للأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، و تحليل بعض المعطيات الإحصائية تخص تواجد النساء داخل الهيئات الحزبية، و تواجد النساء في الحكومة الجزائرية .

الإطار النظري للدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن حقلٍ علميٍّ، واسعٍ و غنيٍّ يعرف بالنوع الاجتماعي، الجندر Gander بالانجليزية، le genre بالفرنسية)، فعندما نتناول مشكلة بحثية في هذا الإطار، فهذا يعني أننا نتبنى الطرح القائل بتجاوز الفوارق البيولوجية بين الرجال و النساء، إلى البحث عن الهويات التي تطبعها هذه الفوارق على الفرد، ومكانته ضمن المجتمع، و أشكال التراتب والتدرج الاجتماعي التي تنتجها، وتشكيلها عاملاً أساسياً في بناء أنواع الفرص وخيارات الحياة التي يواجهها الأفراد و الجماعات. كما يلعب هذا العنصر (بمعنى النوع الاجتماعي) دوراً كبيراً في تشكيل الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل المؤسسات الاجتماعية التي تتراوح بين الأسرة الضيقة و الدولة الواسعة. ومع أن أدوار الرجال والنساء تختلف من ثقافة إلى أخرى، فإننا لا نعرف أي ثقافة تتمتع فيها الإناث بقوة أكبر مما يتمتع به الذكور. إذ أن أدوار الرجال تكون أعلى قيمةً و قدراً و تقديراً من أدوار النساء¹.

يحتوي مفهوم الجندر البعد البيولوجي و يتجاوزه في الوقت ذاته من خلال إدماج البعدين الإنساني و الاجتماعي في البناء المعرفي للموضوع. إن النوع الاجتماعي تداخل بين البيولوجي و النفسي و السوسيو-اقتصادي و التاريخي والثقافي والأخلاقي و القانوني و الديني... فهو بناء اجتماعي تاريخي، أي قراءة للمعطى البيولوجي في اتجاه معين دون أن يكون المعطى البيولوجي محددًا في نهاية التحليل.

إذن عند تبني النوع الاجتماعي كموضوع للبحث، يتم تبني ظاهرة شمولية ذات أبعاد متعددة و متداخلة تتجاوز المستوى البيولوجي إلى حد كبير، فالأبعاد المكونة للجندر بيولوجية ونفسية و اجتماعية واقتصادية و قانونية و دينية و

¹ Terral Carver et autres ; **genre et politique : débats et perspectives**, edition Gallimard, 2000, p 446.

سياسية... يجب الإقرار بأن النوع الاجتماعي هي "ظاهرة اجتماعية كلية" بامتياز، فهي تتركب من قضايا و مشاكل متعددة لا حصر لها، فهو هويات وعلاقات و سلوكات و ممارسات وقيم ومؤسسات و أمراض و إحساسات وإعادة إنتاج¹.

3- شرح المصطلحات

يختلف الطرح العلمي عن العادي، و كذا الكتابة العلمية عن الكتابة الأدبية في التحكم بالمصطلحات، فكل الحقول العلمية بمختلف تخصصاتها و اهتماماتها تملك مجالها الاصطلاحي المحدد جيداً، و مصطلحاتها الخاصة التي تتكفل بمهمة حماية الفكرة العلمية الأصيلة، وباللغة المنهجية فإن المصطلحات هي التي تتحول إلى متغيرات تبني على أساسها الفرضية، و على سنقوم في هذا العنصر بتحديد وشرح أهم المصطلحات المعتمدة في الدراسة، و سنحاول عدم الوقوع في الخطأ الشائع الذي نجده في أغلب الأطروحات، حيث يُجعل من هذا العنصر النقل الحرفي لكل المصطلحات أو المفاهيم البديهية، أو يتم الاكتفاء بنقل شرح المصطلحات كما هي من المهاجم العلمية، دون الاجتهاد في وضع تعريف إجرائي يراعي خصوصية و أصالة البحث العلمي أو الدراسة التي تسخر مصطلحاتها الأصيلة دون أن تخرج من الحقل العلمي لعلم الاجتماع.

الحزب السياسي:

يعتبر الحزب السياسي، من بين التنظيمات الحديثة التي تهتم بتنظيم و تأطير مشاركة المواطن في العملية السياسية، و لا لحديث عن الحزب السياسي في معزل عن تنظيمات أخرى مرتبطة به و هي الدولة و كذا التنظيم الديمقراطي، لكن المتفق على أن الظاهرة الحزبية هي ظاهرة عالمية، فنحن لا نعرف أي دولة تخلو من الحزب السياسي بوصفه أحد ركاز العملية السياسية، يبقى الاختلاف بين الدول حول شكل الحزب، قوته، و مدى مساهمته في صنع العملية السياسية للدولة التي ينشط فيها. يعرف أنتوني غدنز الحزب على أنه: "تنظيم يهدف إلى الوصول إلى الحكم و السلطة عن طريق الانتخابات لتنفيذ برنامج محدد"².

و يقول كذلك: "يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه منظمة تسعى إلى تحقيق السيطرة و الوصول إلى الحكم بطريقة قانونية شرعية عن طريق العملية الانتخابية. و هناك عدو أنواع من الأنظمة الحزبية، سواء أكانت حزباً واحداً أم ائتلافاً و تحالفاً ييم مجموعات حزبية متعددة، بطبيعة الإجراءات الانتخابية في بلد ما. و في كثير من البلدان الغربية، يتقاسم السلطة في كثير من الأحيان، حزبان رئيسيان أو تكتلان يضمنان عدداً من الأحزاب الرئيسية تعززها أحزاب أقل ثقلاً و اصغر حجماً. و تختلف الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية، غير أن بعضها قد ينطلق من اعتبارات دينية، وبعضها قد ينشأ على أساس اثني. و قد جرت العادة على إطلاق صفة "اليسار" على الأحزاب التي تركز في مفاهيمها الأساسية على قضايا التوزيع العادل للثروة و السلطة في المجتمع، و الحرص على تحقيق المساواة و العدالة في أوساط المواطنين دونما استثناء. وعلى الجانب الآخر، تطلق صفة "اليمن"، على الأحزاب ذات التوجهات المحافظة التي تميل إلى الحفاظ على القيم التقليدية و التطرف في تمييز الطابع الوطني لمجتمع ما مع وجود نزعة إثنية خاصة..."³.

أما قاموس علم الاجتماع لمؤلفه "ريمون بودون" وآخرون، **RAYMOND Boudon** فيعرفه على أنه "مجموعة اجتماعية منظمة بصفة دائمة، مهيكلية إلى غاية السلم المحلي، و تبغي المساندة الشعبية رغبةً في الممارسة المباشرة

¹ Elisabeth Badintier ; **l'un et l'autre : des relation entre hommes et femmes** ; edition odile Jacob, 2002, p56.

² أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، **علم الاجتماع**، بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 748.

³ المرجع نفسه، ص-ص، 482-483.

للسلطة، تشكل الأحزاب السياسية بشكلها الحديث هي ظاهرة حديثة، (النصف الثاني من القرن التاسع عشر). هذا النمط من التنظيم لم يتشكل إلاً باجتماع مجموعة من الشروط، ثلاث أنماط تفسيرية اقترحت في أصل الأحزاب،:

1- المقاربة المؤسسية: التي ترجع تطور و توسع الحزب السياسي للتصويت، و لدور التجمعات البرلمانية، (Duverger 1951)

2- المقاربة التاريخية: التي ترفق ميلاد الحزب السياسي بوضعية الأزمة .

3- المقاربة التطورية: التي تربط تكوين الحزب السياسي، بصيرورة عامة للتحديث، (La Palom-bara, 1966 Weiner)

التطور في الأحزاب السياسية، يشابه كذلك ظاهرة عامة. يساهم بالأثر العام بوظيفيتين هامتين:

1- وظيفة بناء، فينظم التعبير عن الرأي، و تحويل المطالب إلى مراكز القرار، هذه الوظيفة التي في الدول الديمقراطية، تذهب إلى حد بناء الاقتراح، يمكن أن تمارس في معنى عكسي في الأنظمة التسلطية، بمراقبة وتأطيرين شعبي. في الدول النامية وظيفة التأطير تحمل توقاً لخلق هوية وطنية.

2- وظيفة تسخير و توظيف، الأحزاب تضمن انتقاء و تحديد النخبة السياسية، الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية، وجهت الكثير منها لتحليل بناءها، و توصلت إلى عدة تصنيفات، تميز مثلاً الأحزاب الجماهيرية، أحزاب الإطارات أو النخبة، الأحزاب البرلمانية أو الأغلبية.

لكن، في المسعى المعتمد في علم اجتماع التنظيمات، يمكن للحزب كذلك أن يعتبر كنسق مكون من عناصر مترابطة (interdépendante)، هذا النسق مندمج في مركب أوسع الذي يضم نسق الأحزاب، التي هي نفسها في تفاعل مع مجموع أو مركب النسق السياسي.¹

● التعريف الإجرائي للأحزاب السياسية في الجزائر:

يعرف المشرع الجزائري " الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار و يجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية و سليمة إلى ممارسة السلطات و المسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية."²

أما عن مهامه و أدواره فيقول المشرع الجزائري على أن " يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة و ذلك عبر:

- المساهمة في تكوين الرأي العام.
- الدعوة إلى ثقافة سياسية أصيلة.
- تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة.
- تكوين و تحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة.
- اقتراح مترشحين للمجالس الشعبية المحلية.
- السهر على تشجيع و إقامة علاقات جوارية دائمة بين المواطن و الدولة ومؤسساتها.

¹ Raymond BOUDON et autres, **Dictionnaire de Sociologie**, paris : la rousse, 2005, p173.

² المادة رقم3، القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 2، للسنة التاسعة و الأربعون.

- العمل على ترقية الحياة السياسية و تهذيب ممارستها و تثبيت القيم و المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، لا سيما قيم ثورة نوفمبر.

- العمل على تكريس الفعل الديمقراطي و التداول على السلطة و ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

- العمل على ترقية حقوق الإنسان و قيم التسامح.¹

و هنا يجعل المشرع الجزائري مؤسسة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة. لذا فإن الحزب السياسي إضافة إلى الهدف، و الأعضاء و التنظيم، يجب أن يتوفر على دعم بشري كبير داخله و خارجه، كما يجب أن يكون له ممثلين له في المجالس المنتخبة من الجنسين نساءً و رجالاً.

◀ المكانة

هي الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة أو الجماعة القراية من النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين، و قد يحدد هذا الوضع الحقوق و الواجبات، و أنواع السلوك الأخرى بما فيها طبيعة العلاقات بأشخاص آخرين لهم مكانات مختلفة.²

تحمل المكانة موقعاً وقيمة التي يعرفها عالم الاجتماع البريطاني، انتوني غدنز "الشرف الاجتماعي أو الهيبة التي يضفيها بض أعضاء المجتمع على جماعة بعينها. وعادةً ما تتسم الجماعات ذات المكانة بأسلوب مميز للحياة، أي بأنماط السلوك التي يتبعها أعضاء الجماعة. و قد تكون الامتيازات المصاحبة للمكانة إيجابية أو سلبية، فجماعات المنبوذين ينظر إليها باحتقار، و/أو تعامل باعتبارها جماعات طريدة من قبل أغلبية السكان."³

كما يضع غدنز تعريفاً لنوعين من المكانة:

- "المكانة المكتسبة: المكانة الاجتماعية التي يكتسبها الفرد بناءً على ما يقوم به من جهد، و ليس على أساس الخصائص الموروثة بفعل عوامل بيولوجية. و من الأمثلة على ذلك أن يكون المرء "خريجاً" أو طبيباً.
- المكانة المكتسبة: المنزلة الاجتماعية الناجمة عن عوامل بيولوجية مثل العرق، الجنس، و العمر."⁴

و جاء في تعريف آخر أن المكانة الاجتماعية: "هو الوضع الذي يشغله الشخص أو الأسرة أو الجماعة القراية من النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين، و قد يحدد هذا الوضع الحقوق و الواجبات، و أنواع السلوك الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأشخاص آخرين لهم مكانات مختلفة"⁵

◀ أما الوضعية الوضع **le statut** فقد جاء هذا المصطلح في معجم علم الاجتماع مترافقا مع مصطلح آخر هو

الدور أو **le rôle**، و يمكن تذكير المصطلح فيصبح الوضع، كما يمكن تأنيثه فيصبح الوضعية.

جاء في معجم علم الاجتماع لـ **Raymond BOUDON** " أن الوضع هو مجموع المواقع التي يشغلها الفرد على واحدة من أبعاد النسق الاجتماعي، مثل المهنة، الدخل، المستوى التعليمي، الجنس أو السن، لكن في بعض الحالات نستعمل المصطلح لتعريف وضعية واحدة. إذن هو يعرف الهوية الاجتماعية، و الدور الجلي، حقوق و واجبات الفرد. فهو يحمل بعدين: الأول عمودي: يترجم العلاقات الهرمية و الثاني أفقي يعبر عن التفاعلات بين المتناظرات، الدور هو المصطلح الأكثر

¹ المادة رقم 11، القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 2، للسنة التاسعة و الأربعون.

² محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 102.

³ انتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص، 763.

⁴ المرجع نفسه، ص، 763.

⁵ محمد عاطف غيث. مرجع سبق ذكره، ص 102.

ترافقا مع الوضع، (Linton 1936). الأول ديناميكي و الثاني بنائي، فهما يمثلان وجهان لحقيقة واحدة، حتى و إن لم يوجد بينهما مراسلات صارمة لأن الوضع قد يرسل عدة أدوار...

الوضع ليس فقط مجموع الصفات التي تسمح للفاعل الاجتماعي للعب الدور، فهو يعرف كذلك صيرورة تخصيص. أن يكون الفرد طبيياً فهذه وضعية تحدد له الحقوق و الواجبات في مقابل المرضى تحديداً، لكن لو أن الطبيب لا يمارس دوره جيداً، فسيسحب منه و ضعه كطبيب، (Merton 1949). في بعض المرات توصيف الوضع صعب جداً، بسبب غموضه.

يمكننا كذلك، تتبعاً لماكس فيبر Max Weber (1922)، يمكن تفحص الوضع بالمقارنة مع بعدين آخرين للرضا الاجتماعي، وهما الاقتصادي و السياسي، الوضع على البعد الاقتصادي، يُعرف بالفوائد الاقتصادية المرتبطة بملكية المنفعة و بالفرص لخلق الدخل... مجموعات الوضع الواحد تُميز عن غيرها عن طريق نمط حياتهم المختلف (المستوى التعليمي، التكلف الميلاد، المهنة، نمط الاستهلاك... إلخ)، من المعروف جيداً أن الأبعاد الثلاث ليست في استقلالية عن بعضها البعض، الوضعية الاقتصادية تكمل غالباً الوضع، لكن الوضعية السياسية قد تستعمل في بعض المرات من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية، تعرفاً على الشكل المتعدد الأبعاد للرضا، يصبح مقبولاً وجود عدم التوافق بين الأوضاع (Lenski 1954): فامتلاك مستوى تعليمي عالي، لا يحدد بالضرورة التمتع بأجرٍ عالٍ، غياب التوافق يمكن أن يكون مصدراً للتوتر، منهجياً وجود عدم التوافق يمكن أن يُحدث باستمرار بفعل تحليل آثار التفاعل...¹

وجاء أيضاً أن كلمة الوضع تدل على الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة معينة من الأفراد، أو الموقع الذي تحتله المجموعة في مجتمع معين من العلاقات و الصلات المتبادلة و التسلسلية التي يعقدها الفرد من هم أعلى منه أو أدنى منه، و بهذا يمكن أن نعرف الوضع بأنه يحمل العلاقات المساواتية و التسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة. كما أن هناك خصائص السن، الجنس، الوظيفة تساهم في صنع الصورة لدى الآخرين عن الفرد و أدواره، فحسب اشتراكه في مجموعة و تستمر بعده²

◀ الدور Rôle فضلنا إدراجه في الشرح لارتباطه بمفهوم الوضع، وهذا ما أصرت عليه أكبر معاجم علم الاجتماع.

يعتبر الدور مصطلحاً مهماً لتحديد الهوية الاجتماعية للأفراد، عند (R. Linton 1936) الدور مرتبط بمصطلح المعيار، والنموذج الثقافي، المعيار هو حتمية الدور، إكراه اجتماعي يربط الفرد بمجموعة أو عدة مجموعات، المعيار يسير نحو توصيف و شرح التماثلات بين سلوكيات أعضاء المجموعة الواحدة. الأدوار المحددة هي قواعد اجتماعية، تمثل نماذج غير مرئية مقدمة من قبل المجموعة، المصطلحان الأقرب للدور هما الوضع، والوضعية الاجتماعية، بالنسبة لـ Linton لا يوجد دور بدون وضع و لا وضع بدون دور، لكن بالنسبة لأغلبية الكتاب ترفض الربط الصافي و البسيط بين المصطلحين، فكل وضع خاص مثل ذلك الذي يمثله الأب بالنتيجة ترابطات مع عدة أدوار، فلو أخذ الفرد كنقطة بداية، سنواجه مشكلة التسوية بين السلوكيات التي لا يمكن تفسيرها على مستوى الفرد نفسه، هذه التسوية تنتج عن هوية الوضعية التي يحتفظ بها الأفراد، في هذه الحالة الدور جاهز بالمعنى البنائي، و سيظهر من خلال التوافق بين أعضاء المجموعة، التي تؤسس التوقعات المتبادلة لهؤلاء الأفراد، التوقعات في الدور هي أفعال منتظرة للذي يشغل وضعية و للذي مفروض أنه نشأ عبر هذا الفعل (Merton 1949, Rocheblave-Spenlé 1962)، من أجل ممارسة دور، فإن الموضوع يجب أن يكون نتيجة لحقوق

¹ Raymond BOUDON et autres, Dictionnaire de Sociologie, op-cit, p-p, 226-227.

² ريمون بوردو، ووف بوركو. معجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 62.

وواجبات الوضعية التي يشغلها. التوقعات يمكن أن تُخصص بصورة واضحة السلوكات المقبولة، أو أن تكون ببساطة الإشارات التي تعرض على الفاعل إمكانية لعب دوره بكل حرية...¹

و جاء في تعريف آخر لانتوني غدنز أن الدور الاجتماعي يمثل "السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً، وقد نبعت فكرة الدور الاجتماعي في الأصل من المسرح، إذ تشير إلى الأدوار التي يؤديها الممثلون ففي العمل المسرحي. و يقوم الأفراد في المجتمعات كافة بعدد من الأدوار الاجتماعية المختلفة، طبقاً للسياقات المتباينة للأنشطة التي يمارسونها.² " position social هناك حدود متقاربة بين مصطلحات: المركز، المكانة و الدور: فيتحدد الوضع الاجتماعي le statut، كما أن السلوك الذي يتوقع من هذا الفرد في المكان الذي يشغله يسمى بالدور rôle بالطبع تتحدد طبيعة الوضع الاجتماعي نتيجة لاعتبارات معينة، الخبرة، الحالة الاجتماعية، و المهنة، كما أن هناك أدوار و مكانات يستطيع أن يحصل عليها الفرد عن طريق الوراثة، أو الاكتساب في الحياة الاجتماعية. فقد يصبح حاكماً أو أميراً عن طريق الميراث. وربما يصل إلى هذه المكانة عن طريق العمل، و التمايز و إتاحة الفرص و استغلالها عن طريق الحراك الاجتماعي.³

السلوك السياسي

عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية لدى الاطراف الاجتماعية و التي ترتبط بفكر المشاركة السياسية، اي تحدث تأثيراً في طريقة الحكم الجماعية، و يتميز السلوك عن الموقف الذي يحتضن سلوكيات افتراضية متشكلاً نتيجة معايير اجتماعية مستبطنة، و بشكل أكثر وضوحاً عن الرأي الذي يمكن تعريفه بكونه ادراكاً معقناً للواقع القائم على المعتقدات. يمكننا ان نميز بين ثلاث فئات كبيرة: أولها: السلوكات الانتخابية، المرشحون و الناخبون، يقومون بخطوات لا يمكن فهمها بالنسبة الى حالة تحددها قواعد اللغة، القوانين الانتخابية منظومة الرهانات السياسية، هيكل المنافسة المفتوحة أو المغلقة.

ممارسات مشاركة تسمى بالتقليدية، البعض منها هو مجرد تعبير عن الاهتمام بالشأن العام، تتبع العلومات و الأخبار في الصحافة المكتوبة أو المسموعة، نقاشات مع المحيط، حضور لقاءات أو اجتماعات سياسية، و البعض الآخر يعني التزاماً سياسياً أكثر نشاطاً، المشاركة في تجمعات الاعتراض (تظاهرات، اعتصامات، اقتحام الاماكن العامة) الانتساب الى جمعية، نقابة، حزب، إشارة إلى نضالية متفاوتة الحدة.

أخيراً اللجوء إلى العنف، في محاولة لفرض الالتفاف الى توقعات او متطلبات معينة ، شكل خاص من أشكال المشاركة، على الأقل بحكم لا شرعية معتادة اتجاه دولة تسعى الاحتكار العنف الشرعي.⁴

المشاركة السياسية

إنها عملية اجتماعية سياسية، بلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية المجتمعية، و تكون لديه فرصة ليشترك في و ضع الأهداف العامة لذلك المجتمع⁵، كما ان المشاركة السياسية انشغال بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سزاء اكان هذا الانشغال عن طريق التأديب أو الرفض أو المقاومة.¹

¹Raymond BOUDON et autres, Dictionnaire de Sociologie, op-cit, p-p, 204-205.

² انتوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 749-750.

³ عبد الله محمد عبد الرحمان. علم الاجتماع، النشأة و التطور، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 102.

⁴ سعيد بوشعير. القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزء الاول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 76.

⁵ عبد الهادي الجوهري. اصول علم اجتماع سياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 45.

تشكل المشاركة السياسية لبنة الديمقراطية ، فمن خلال توسيع الاقتراع العامو جعله و فق وتيرة تختلف بين بلد و آخر يشكل اعضاء المجتمع كافة، و من خلال تنظيمه القانوني المحفز لحرية الاجتماعات، ووجود الأحزاب و الجمعيات، و حق التعليق.

من هذا المظور المتفائل، يعرب الفرد عن اهتمام فعلي بالشأن العام ، و يشارك بملء إرادته في تنفيذه، بيد أن أعمالا معاصرة كثيرة قد سككت في هذه الرؤية المثالية للمشاركةن مشيرةً إلى الاهتمام الضئيل بالسياسة الذي يعبر عنه كثيرون، و إلى وجود فتور ما، بل قل حتى ابتعاد معتمد عن الساحة العامة باسم الاعتراف بتفوق الهناء الخاص.

حسب روبير دال و غابريال آلوندا، توصلنا إلى تبرير هذا الانسحاب المؤقت عمداً أحياناً نحو الخاص، غير أن أغلبيتهم يعتبرون " أن مشاركة المواطنين أمراً لا بد منه للدفاع عن مصالحهم و إلا فقدت الديمقراطية تبريرها"²

الهيمنة الذكورية

لم يقدم "بيار بورديو" مصطلحاً جديداً في علم الاجتماع فقط، بل جاء بنظرة جديدة لفهم الاختلال و عدم التوازن القائم بين الجنسين في العالم كله، صحيح أن أعمال الفيلسوف الأنجليزي " جون ستيوارت ميل" (1806-1873) كانت سباقة في هذا المجال، ففي كتابه استعباد النساء تناول الأوضاع السيئة التي تعيشها النساء و حاول البحث عن تفسيرات لها³، لكن بيار بورديو قام بتعرية الهيمنة الذكورية فلم يعد من المقبول التسليم بأن الطبيعة هي من أصدرت حكمها، فمنحت النبل و السيطرة للذكور، و الخضوع و الخنوع للإناث، بل هو مجرد بناء ثقافي إنساني محض، تشكل في منظومة رمزية استدمجها المجتمع و من ثم عمل على ترسيخها من خلال إعادة انتاجها، ومنح بموجبها امتيازاتٍ لجنس على حساب سلب حقوق الجنس الآخر، وأن الهيمنة الذكورية ماهي في الحقيقة إلا نوع من أنواع توزيع القوة المادية والرمزية بين الجنسين. بعد هذا سيتحول مصطلح بيار بورديو المبدأ الأساس الذي قامت عليه مطالب عالمية تنادي بضرورة تجاوز النظرة الذكورية الضيقة، و التعامل مع المرأة بصفته شريكاً في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، و قد امتد المبدأ الأساسي الذي بنيت عليه الهيمنة الذكورية، لنصف به كل سلطة، ممارسة، أو سلوك مصدره الاعتقاد بأن صفة الذكورة نبل و امتياز، فنقول عقلية ذكورية، مجتمع ذكوري، المركزية الذكورية، رؤية ذكورية... إلخ و الهيمنة الذكورية تتحول تاريخياً إلى إيديولوجيا.

الهيمنة الذكورية أو *la domination masculine* هو مصطلح أتى به عالم الاجتماع و الأنثروبولوجي الفرنسي بيار بورديو،⁴ Pierre Bourdieu (1930-2002) بعد دراسة أجراها على المجتمع القبائلي في الجزائر، يشير به إلى قناعة نحملها في تفكيرنا و عقلنا الباطن و مرتبطة بتوقعاتنا نتصور فيه أن الذكور هم أحسن من الإناث، و يتحول هذا التصور إلى منظومة رمزية تكرر هذا الاعتقاد. الهيمنة الذكورية علاقة اجتماعية تجعل من الذكورة نبل، وفي المقابل تكون صفة الأنوثة نقص و تبخيس، فتمنح سلطة الذكورة لحاملها " يعني الرجل" و تكون هذه السلطة مفروضة و مقبولة، هذا الرضوخ يرجعه بورديو إلى " العنف الرمزي، العنف الهادي، اللأخسوس، اللأمري، بالنسبة للضحاياء أنفسهم...،"⁵ و تُعزز هذه

¹ صديق محمد الشابي. أزمة الديمقراطية العربية المعاصرة، دراسة تحليلية، طرابلس: مركز الدراسات و الابحاث الكتاب الأصغر، 1990، ص 36.

² غي هرميهن و بيار بيرنيوم، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، الطبعة الأولى، بيروت: مجد للدراسات و النشر و التوزيع، 2005، ص 239-240.

³ جون ستيوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة: مصر، 1998.

⁴ Pierre Bourdieu, *la domination masculine*, Paris, France : EDITIONS DU SEIL, 1998.

⁵ Pierre Bourdieu, *la domination masculine*, op-cit, p, 07.

السلطة بالملكية الجسدية، كما أن الهيمنة الذكورية تحولت تاريخياً من حكم ثقافي إلى طبيعة أو حقيقة مطلقة. تكتسب سلطة الهيمنة الذكورية شرعيتها من القبول الضمني المجتمعي لها أو تواطؤ المجتمع مع هيمنة الذكور، أما عن الأمكنة الأكثر وضوحاً لممارستها فنجدها "... داخل الوحدة المنزلية... بل تكمن أيضاً في هيئات مثل المدرسة أو الدولة، و هي أمكنة لصياغة مبادئ الهيمنة وإعادة صياغتها و ترتيبها..."¹.

لعل أبرز المجالات التي يظهر فيها العنف الرمزي و الهيمنة الذكورية، هو مجال الممارسة السياسية، لأنه في علم الاجتماع السياسي، نجد علاقة الهيمنة، السلطة مفاهيم حاضرة بقوة.

لقد جاء **بيار بورديو** بعدما أضاء على هذا التصور، بحسه السوسيولوجي، قام بحسه الأنثروبولوجي بالتنقيب على أصل هذا الامتياز الذي يمنح للذكور سلطة الهيمنة و السيطرة، مقابل الخضوع و الخنوع الذي تقابل به الأنثى. فيقول أن الهيمنة الذكورية تنطلق من التعريف الاجتماعي للجسد، فيعتبر أن " البناء الاعباطي للبيولوجي (يعني الوصف الاجتماعي للجسد) و بشكل خاص للجسد المذكر و المؤنث و **لاستعمالاته و وظائفه**، لا سيما استعمالاته و وظائفه في مجال إعادة البناء البيولوجي، هو الذي يعطي أساساً ظاهرياً لرؤية المركزية الذكورية لتقسيم العمل الجنسي، و لتقسيم الجنسي للعمل، و من ثمة لكل الكون."²

يقول **بيار بورديو** " إن قوة النظام الذكوري تترأى فيه أمراً يستغني عن التبرير، ذلك أن الرؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة، و أنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها. و النظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها. إنها التقسيم الجنسي للعمل، و التوزيع الصارم جداً للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين، لمكانه و زمنه و أدواته، إنها في بنية الفضاء، مع التعارض بين مكان التجمع، أو السوق، المخصصة للرجال، و المنزل المخصص للنساء..."³

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن المشروع البورديوي، يبغي بناء نظرية سوسيولوجية شمولية، تتوخى تتبع مسارات الهيمنة داخل المجتمع بصفة عامة و الحقوق الاجتماعية بصفة خاصة من خلال نظريات وسيطية، تستمد إطارها المرجعي من النظرية العامة وبالتالي فالاهتمام بحقل معين في النسق البورديوي، يجعلها أكثر وضوحاً، ويضعها أمام المسألة والنقاش.

وقد وضع بيار بورديو الركائز الأساسية التي تتركب و تبني الهيمنة الذكورية:، فيتحدث عن الجسد، تقسم العمل و الفضاء العام و الخاص بين الجنسين، العنف الرمزي (مصطلح خاص ببورديو) و الشرف :

◀ الجسد كموضع لفرض الهيمنة:

يتحدث بورديو عن الجسد باعتباره المنطقة الأبرز التي يحدث فيها التمايز بين الأنثى والذكر ويقول بورديو إن العالم الاجتماعي يبني الجسد واقعاً مجنساً ومؤتمناً على مبادئ رؤية مجنسة وينطبق هذا البرنامج الاجتماعي المستدمج للإدراك على كل الأشياء في العالم وفي المقام الأول على "الجسد نفسه" في حقيقته البيولوجية ، إن البرنامج الاجتماعي نفسه هو ما يبيّن الاختلاف بين الجنسين البيولوجيين وفق مبادئ رؤية أسطورية للعالم متجذرة في العلاقة الاعباطية لهيمنة الرجال على النساء وهي ذاتها متأصلة مع تقسيم العمل في حقيقة النظام الاجتماعي، و يربط بيار بورديو الهيمنة على الجسد بالهيمنة الذكورية في مجال العلاقة الجنسية.

¹ بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سليم قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت: لبنان، 2009، ص 19.

² المرجع نفسه، ص 45.

³ المرجع نفسه، ص 27.

العنف الرمزي:

تُستمدج الهيمنة الذكورية عبر العنف الرمزي من خلال "...مقولات مبنية من وجهة نظر المهيمنين، فتجعلها، تبعاً لذلك، تبدو وكأنها طبيعية. و هذا ما يمكن أن يؤدي إلى نوع من التبخيس الذاتي، لا بل التحقير الذاتي المنهج (للمهيمن عليهم)..."¹ هذا العنف الرمزي الذي يتحول مع التاريخ إلى ترسيمات هوياتية "...لذا فإنه عندما تختفي الإكراهات الخارجية، و عندما تُكتسب الحريات الشكلية- حق الانتخاب، حق التعلم، بلوغ المهن بما فيها السياسية فإن الإقصاء الذاتي، و النذر يعني أن تنذر المرأة نفسها لحب متفاني) الذي يعمل بشكل سلبي، إيجابي بالقدر ذاته، يأتيان لأخذ المناوبة للإقصاء الصريح. و الطرح خارج الأماكن العامة.²

الحصة النسبية "الكوتا" أو التمييز الإيجابي.

الحصة النسبية هي تقنية قانونية دولية معمول بها في كل المجالات وهي ما يعرف بالتمييز الإيجابي الذي يسمح بتصحيح وضعية غير متوازنة، أما في مجال النوع الاجتماعي و التمكين السياسي فهي وسيلة قانونية تسمح بمساعدة النساء على تجاوز الحواجز الأساسية لتمثيلهن في المؤسسات السياسية، في ظل وضع الهيمنة الذكورية و مفاضلة الرجال على النساء، وفق روح الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها الدول، للقضاء على كل أشكال التمييز ضدن لسنة 1979 المادة 4 (بالخصوص)³، و بأكثر تفصيل فإن الحصة النسبية هي "أداة تسمح بوضع النساء حسب بعض النسب في مختلف مؤسسات الدولة، سواء أكانت على قوائم الترشيح لوظائف انتخابية أو لمناصب حكومية. يمكن أن يكون هذا التمثيل متساوي أم لا حسب النسبة المؤوية المقررة، هكذا يقترح عموماً في العالم تدبيران لتدارك ضعف تمثيل النساء: الحصص أو المناصفة. تظهر الحصص، أكثر من المناصفة كتدبير خاص لأنها تدبير مؤقت لتدارك عدم المساواة. لا تعتبر المناصفة من جهتها كتدبير نهائي بل انتقال، يرمي إلى ضمان تقسيم السلطة السياسية بين الرجال و النساء. و هو أكثر من مجرد مشاركة للنساء في الهيئات القرارية أو الانتخابية بما أن الهدف هو مساواة عددية. للمناصفة في هذا الصدد مدى أكثر ثبوتاً من الحصص النسبية"⁴

4- الدراسات السابقة

لقد اقتحم التفكير حول مسألة المشاركة السياسية للمرأة المجال العلمي في الجزائر، تماشياً مع إدماج المسألة النسائية في القيم العالمية، كحقوق الإنسان، محاربة كل أشكال التمييز، الديمقراطية و المواطنة. قيّم انطلقت كحركات نسوية، و تحولت لمواثيق دولية⁵ أهمها ما جاء في مؤتمر "بيجينغ" (Beijing)، سنة 1995، رغم أن النداء بضرورة تحرير المرأة قد ظهر قبل ذاك مع كتابات الفيلسوف الإنجليزي: جون ستيوارت ميل (1806-1873) الذي تناول في كتابه "استعباد النساء" الحقوق المشروعة التي حرمت منها المرأة في عصر الملكة فيكتوريا، محاولاً تفسير الأصل الذي صدرت عنه الأوضاع الاجتماعية السيئة للنساء.⁶

أضحت الجامعة الجزائرية منذ أواخر السبعينات، مكاناً لالتقاء و تفكير الباحثات العاملات حول المسألة النسائية، وفيها (أي جامعة الجزائر) نشأت أول مجموعة نسائية في فيفري 1981، و يستمر البحث حالياً حول المسألة في إطار فرق

¹ بيار بورديو، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² المرجع نفسه، ص 68.

³ أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره ص 54.

⁴ المرجع نفسه، ص 55.

⁵ صادقت الجزائر على المعاهدة الدولية التي تمنع كل أشكال التمييز ضد النساء سنة 1996 ثم اتفاقية الحقوق السياسية للنساء سنة 2004.

⁶ جون ستيوارت ميل، مرجع سبق ذكره، ص 8.

بحث و مخابر أنشأت حديثاً داخل الهياكل الجامعية، التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي. لكن النقص في الدراسات المعمقة حول مسألة مشاركة النساء في الحياة السياسية الجزائرية مازال مسجلاً، رغم مبادرة طلبة الدراسات العليا بمجيسرات و أطروحات دكتوراه حول هذا النوع من المواضيع.

و في ما يلي بعض الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة، منها ما نوقش في شكل أطروحات دكتوراه و ماجستير، و منها ما هو نتاج بحوث رعتها مراكز دراسات مغربية و عربية، و منها ما هو زبدة لقاءات و ملتقيات دولية نظمتها الدول الأوروبية و تحديداً فرنسا.

لكننا نستطيع الجزم أنه و على مدى ثلاث سنوات من مراجعة الدراسات السابقة، لم نجد دراسة تتناول المرأة والحزب السياسي بصفة مباشرة و بتوسع و تفصيل، و إنما يرد كعنوان هامشي في الدراسات التي تركز على المشاركة السياسية، من باب العقبات و الأفاق بكثيرٍ من التنظير البعيد عن الدراسات الميدانية، في الوقت الذي تم إهمال أهم مؤسسة مكلفة بتنظيم هذه الممارسة، ألا و هو الحزب السياسي. سنقوم في هذا العرض بتقديم نماذج عن دراسات مقسمة على ثلاث مجموعات، جزائرية، مغربية، عربية، وأخيراً أوروبية.

◀ الدراسة الأولى

تقول الباحثة "فاطمة الزهراء ساي" في الدراسة المعنونة "*النساء في المؤسسات التمثيلية*" التي أجرتها في فترة الحزب الواحد، أن عدد المرشحات في كافة الانتخابات يقع في منزلة أقل مما قد تكون الصفة التمثيلية لفئة اجتماعية أكثرية في التعداد الشامل للسكان، كان يجب أن تحتل مكانة أكبر في النطاق الاجتماعي، بغض النظر عن هذه الضرورة ذات الطابع الديمغرافي، ويمكن إعادة انحسار عدد المرشحات إلى عدة أسباب على صعيد دراسة وصول المرأة الصوري إلى المؤسسات التمثيلية... فهناك ملازمة للهيئات المكلفة بفرز المرشحين (الحزب، الإدارة، الجيش و التنظيمات الجماهيرية) وكذلك تلك التي تنجم عن مقياس النضالية المعتمد لاختيار المرشحين. وقد سجلت الباحثة النتائج التالية:

أن القرارات التي تتخذها هيئات يهيمن عليها الرجال... لذا تعطى الأفضلية للرجال في الترشيحات مع الاحتفاظ بحصة للنساء أو في كثير من الحالات لا شيء. و تختلف الحصة الوطنية تبعاً للتوجيهات المعتدلة أو الملحة من السلطة المركزية... إن استحالة وجود مرشحات يعود كذلك إلى ضعف انخراط المرأة في الحياة الاجتماعية أو حتى غيابها عنها، حسب المناطق وتبعاً لوزن التقاليد. المقاييس المعتمدة في اختيار المرشحين هي صفة النضالية، و بما أن ثلثي المرشحين يجب أن يتم اختيارهم من بين مناضلي الحزب و المنظمات الجماهيرية التابعة له، سوف تكون أغلبية هذين الثلثين من الرجال وهذه حقيقة لا مفر منها نظراً لضالة عدد النساء أو غيابهن داخل الحزب و سائر المنظمات الجماهيرية.¹

يتحمل الناحبين جزءاً من هذا التمثيل المتدني للنساء، فيما يخص الناحبين الإناث، فيشكلون أساساً فئة مكبوتة وهذه ميزتهم السلبية، مما يؤدي حتماً إلى هيمنة الناحبين الذكور. هذه الهيمنة ناجمة عن كون النساء لا يذهبن جميعاً إلى صناديق الاقتراع، باستثناء بعض الأقليات، وعندما يذهبن إليها، فهن يعبرن عن اختيار ليس خاصاً بهن حتماً. الحالة الأولى شائعة نوعاً إذ أنه خلال الانتخابات و رغم وجود مكاتب للنساء، ثمة الكثير من الرجال أو حتى المراهقين يأتون للاقتراع مكان أمهاتهم أو زوجاتهم أو بناتهم أو إخوانهم. هذه الإمكانية واردة بفعل التصويت بالتوكيل و هو إجراء يساء استعماله هذه الظاهرة ناجمة عن

¹ فاطمة الزهراء ساي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 148-149.

الحجز الذي لازلت تعاني من الكثير من النساء. الحالة الثانية و هي أقل شيوعاً و تنجم عن واقع أن كثير النساء يذهبن إلى صناديق الاقتراع بعد سماع تعليمات رجل العائلة. وهذا ليس خاصاً بالمرأة بل هو ظاهرة عائلية.¹

و تواصل لتقول "...يبدو أن وصول المرأة إلى أجهزة الدولة (يعني المؤسسات التمثيلية) يخضع، على غرار مشاركتها الضئيلة في النشاطات خارج العائلة، لتوقعها داخل النطاق العائلي و لكل الإيديولوجية التي تفرض هذا التوقع... ويبدو كذلك أن حضورها له وظيفة مزدوجة: أولاً تأمين تمثيلها كفئة اجتماعية و تحميلها مهام تعود إلى المؤسسات المحلية (مهام اجتماعية) و إنما تتطلب تقليدياً مساهمة نسائية".²

حملت الباحثة المرأة ضعف تمثيلها سياسياً، لأنها لا تتوجه لانتخب كثيراً، لكن هذه الحالة هي عارض عن حالة عدم اقتناع الناحية بالعملية الانتخابية التي تهمش النساء و الشباب.

◀ الدراسة الثانية

هي الدراسة التي رعاها مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل والمرأة بمساهمة صندوق الأمم المتحدة لتطوير المرأة³، و قام بإنجازها "أمين خالد حرطاني" والمعنونة بـ "دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس"

قام الباحث في هذه الدراسة بجمع المعطيات الموجودة حول المشاكل الأساسية التي تطرحها مسألة تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، فوضحت الإطار النظامي و القانوني و تعرفت على العجز والنقص التي تعيق المشاركة السياسية للنساء في هذه المنطقة، وفحصت مختلف الآليات التي تسمح بتدعيم تأثير النساء عن طريق مشاركتهم في المسار السياسي.

بدأت الدراسة بالمحددات التاريخية من خلال أشكال المشاركة السياسية للنساء في العهد الاستعماري، فقال الباحث «أن النساء المغاربيات لعبت دوراً خلال الكفاح من أجل استقلال بلادهن حسب أشكال ودرجات مختلفة، إلا أننا نلاحظ أنه في تلك الفترة لم تحاول لا السلطات الفرنسية المستعمرة ولا القادة الوطنيين ذكر المسألة النسائية من زاوية التحرر السياسي للنساء... لم تكن في الواقع، تُعتبر مشاركة النساء في حركة التحرير الوطنية، من قبل القادة الوطنيين، وسيلة يمكنها أن توصلهن إلى مسار القرارات والإدارات السياسية لحركات التحرير، فلا تظهر أي امرأة في البنية التسلسلية لهذه الحركات. لا تظهر أي امرأة في الحكومات المؤقتة... من نتائج هذه الوضعية للمرأة المغاربية المبعدة من مسارات القرار السياسي خلال الفترات التحريرية وهذا إضافة لضعف عددهن، أنها لم تستطع في ذلك الوقت طرح مسألة التحرر ولا تقديم اقتراحات متعلقة بالمشاكل الخاصة بها». ⁴

تتابعت مؤشرات الإقصاء السياسي للنساء مع حلول الاستقلال -يقول الباحث- «فلاحظ سواء بالنسبة لتونس أو الجزائر، غياب النساء من مناصب المسؤولية في الهيئات الجديدة للاستقلال، خاصة في المناصب شبه السياسية أو الإدارات العليا. وإذا أسندت للنساء بعض مناصب المسؤولية، فهن يقيمن في قطاعات ليس لها ثقل ولا مسؤولية... وبعد أربعة عقود

¹ فاطمة الزهراء ساي، مرجع سبق ذكره، ص 153-154.

² نفس المرجع، ص 139.

³ centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, **Etude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politique eu maghreb**, avril 2006.

⁴ Ibid, p12.

شديدة التناقض لم تتطور جوهريا لا الحالة القانونية ولا ممارسة النساء المغاربيات لحقوقهن كمواطنات، وخلال العشريات الأربع الماضية، تعمل هذه الحقوق في الدول الثلاث بموازاة أو خارج النصوص الدستورية. يبقى التدرج بين الجنسين موجودا ويبقى الاعتراف بحقوق النساء في المجال السياسي لتلك المرحلة إشكالي، ولا يوحي نظام الحزب الواحد الموجود في الحكم لثلاث عقود تقريبا ففي تونس والجزائر، بالمشاركة. بدأت بوارد الأمل بالاعتراف بالحقوق السياسية للنساء بالظهور في التسعينات وخاصة مع الإقبال على التعددية الحزبية وفي نفس الوقت تحرير المجتمع.¹ »

يتحدث الباحث عن العامل الاقتصادي فيقول: « أن الواقع الاقتصادي يلعب بصفة مباشرة دورا مهما. وينتج عن المحيط وعن ممارسة نشاط مهني وعن الاستقلال الاقتصادي للنساء، جاذبية للنشاط السياسي. يُطور الاحتكاك الإنساني والنشاط النقابي، قدرات النساء للانخراط في التشكيلات السياسية. خرج عدد من المناضلات في التشكيلات في تونس والجزائر من منظمات نقابية... في الدول الثلاث المدروسة، تبين أن هناك علاقة بين النساء اللواتي مارسن نشاط مهني وتجنبن في الأحزاب والترشح النسائي، عند انجاز القوائم من طرف الأحزاب السياسية لمختلف الانتخابات... »

« تشكل النساء أكثر من نصف سلك الانتخاب، لذا فممارسة حقهن في الانتخاب يمكنهن، نظريا، من اكتساب تأثير أساسي في منطقتنا. إلا أن امتناع النساء عن التصويت أكبر من ذلك عند الرجال، وهو متعلق بمستوى الاندماج الاجتماعي... إن التصويت النسوي ليس عنصرا جوهريا في إستراتيجية التشكيلات السياسية. لا يبدو أن حق التصويت أدخل تعديلات في نظم تمثيل البلدان الثلاث، رغم أنها كرسته بطريقة رسمية وعلنية في دساتيرها. تظهر عوامل أخرى غير قانونية هذه المرة، إن النشاط السياسي الضعيف للنساء، هو نتيجة الدور الثانوي التي مازالت تمنحه للمرأة في مجتمعنا.² »

من العراقيل التي تواجه المشاركة السياسية للنساء في المغرب العربي، وهي في الغالب تعبير عن التشنجات ذات طابع سياسي، لكنها بدرجة أولى ذات طابع اجتماعي ثقافي تسبح فيه المنطقة المغاربية... من بيت العديد من العناصر التي لا تسهل دخول النساء المغاربيات في السياسة هو استعمال العامل الديني، توجد كذلك أسباب أخرى شأنها شأن معظم بلدان القارة والعالم العربي فإن المقاومات هي من نوع اجتماعي. هكذا في الجزائر، في تونس وفي المغرب، فإن التقاليد وخاصة النداء إلى قيم الماضي لا تزال تنادي بها الطبقة السياسية لبلداننا - يقول الباحث - هي التي تقلب معطيات المسألة، على المستوى النظري والتطبيقي، تبين الردود المؤسسية، التي تقدمها دولنا اليوم لطلبات النساء للوصول إلى المناصب السياسية، أن كل الأسباب المستدعية هي تفسيرات غير كافية.

تعاني المسألة النسائية - حسب الباحث - من ابتذال بالخطاب السياسي، فإدماج المطلب النسائي في الخطاب الرسمي، في الدول الثلاث محل الدراسة تبحث في الحقيقة على عذر ديمقراطي، ويظهر غموض الإيديولوجيات الرسمية من خلال الرجوع الدائم للإسلام و العصرية. فيبقى محدود بتركيزه على مسألة الدين... و مرتبط بالماضي.³

و يقول كذلك « رغم أن الدول الثلاث حققت تقدم بتأسيس مصالح وزارية مخصصة لوضعية المرأة، إلا أن هذه المصالح لا توجد في نفس الدرجة السلمية للمصالح الوزارية الأخرى. تبقى هذه المؤسسات الحكومية اليوم في وضع أدنى - وزارة متدبة أو كتابة دولة. لا تمنح لهذه المؤسسات نفس المصادر المالية ونفس الوسائل الإنسانية كباقي المصالح الوزارية.⁴ »

¹Ibid ,p13.

²Ibid ,p18.

³Ibid ,p19.

⁴ Ibid ,p34.

لقد أملت هذه الدراسة بمعطيات قانونية، و تاريخية تخص المشاركة السياسية للمرأة في دول المغرب العربي الثلاث (تونس، الجزائر و المغرب) فكانت المعطيات المطروحة هامة، واضحة، وشاملة، لكنها افتقرت إلى التدقيق الميداني أو الدراسة الإمبريقية للواقع السياسي للمرأة المغاربية.

◀ الدراسة الثالثة

وهي دراسة ل "درة محفوظ" تحت عنوان "المرأة العربية في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر"، تقول الباحثة في دراستها، أن مكانة المرأة المغربية العربية عامة، ومكانة المرأة بصفة خاصة بالنسبة لاستغلالها في بلدانها، ليست مختلفة اختلافا كبيرا عن نظيراتها العربيات: فالدين يحتل مكانة عامة في هذه البلدان، وتعاليم الإسلام تنظم الحياة الاجتماعية والسلوك الفردي، ولئن اعتبر القرآن أن منزلة الرجل والمرأة متكاملتان من حيث الجوهر والأصل، إلا أن الوضع القانوني للمرأة المسلمة، يبقى بعيداً عن المساواة بين الجنسين... وبدخول الاستعمار بلدان المغرب العربي، تونس، المغرب والجزائر، ازدادت حدة الفوارق على اختلاف أنواعها. وإذا استثنينا بعض مظاهر الحداثة الخادعة في المدن خاصة، فإن النهج العام كان يسير باتجاه تهميش دور المرأة في الحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من وجود مفكرين ومصلحين ونقابيين ومناضلين، سواء في الجزائر أو تونس أو المغرب قد تعرضوا إلى قضية تحرير المرأة، إلا أنها بقيت تعاني الجهل والفقر وعدم المساواة¹.

وقد حللت فيها الباحثة مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية في بلدان المغرب العربي الثلاثة، تونس، المغرب والجزائر، وبينت أن تنمية هذه البلدان تتطلب دخول النساء إلى عالم الشغل، وتوصلت في هذا المجال إلى أن:

- عمل المرأة سواء داخل العائلة أو في المجتمع يعتبر ضرورة اقتصادية قبل كل شيء. وفي أغلب الأحيان نجد أن المرأة قد تمثلت هذا المفهوم وتبنته...

- ... أن الفتيات يتجهن نحو المهن التي لا تتعارض مع دورهن في البيت (كالتعليم) والتي تتوفر لهن فرصة التعبير والإبداع كالصحافة، والتي تضمن لهن مكانة اجتماعية عالية ومدا خيل مرتفعة، كالطب والصيدلة كما يفضلن الأنشطة التي تعتبر امتداداً طبيعياً لأدوارهن التقليدية، كالتمريض والاستقبال والسياحة... وهن لا يملن إلى الخطط التي تتطلب صفات التسيير والإشراف والسلطة عامة كقائد الطائرة أو الباهرة، والعمل في أعلى مراتب الجندية والاختصاصات العلمية والتقنية، ويمكن تفسير ذلك، بأن ليس للفتاة الثقة الكافية في نفسها للقيام بهذه الأعمال، أو بأن المجتمع ما زال يرفض أن يرى المرأة تحتل مواطن شغل مخصصة عادة للرجال.

- ... التربية سواء العائلية أم المدرسية، وكذلك وسائل الإعلام الجماهيري تعمل على إبقاء التقسيم الفاصل بين عمل المرأة وعمل الرجل، ولا تساعد على ظهور أنماط جديدة تخص الأنشطة المهنية لكل منهما. على أن ارتقاء المرأة إلى أعلى مراتب السلم المهني، ووجودها في مناطق النفوذ والقرار من شأنهما أن يعيدا النظر في النموذج التقليدي ويعملا على تغييره. وهذا لا يتحقق إلا متى انخرطت المرأة في المنظمات القومية النسائية، والنقابة الممثلة مثيلاً حقيقياً لحاجات النساء ومطامحهن. ويعود ضعف انخراط النساء في هذه المنظمات، إما لانعدام الوعي الكافي بالدور الذي يمكن أن يضطلعن به، وبوزنهن الحقيقي في المجتمع، أو إلى رفضهن الدخول في هياكل تخضع لتأطير سياسي معين.

¹ درة محفوظ، «المرأة العربية في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر»، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1993 ص 321.

- وأخيرا تعتقد الباحثة: أن الحكومات والمنظمات القومية والإقليمية بتطويرها لوضعية المرأة وإشراكها مشاركة فعلية في الدورة الاقتصادية، والحياة السياسية، اعتمادا على مبادئ المساواة والحرية من شأنها أن تساعد على إيجاد وعي وإيمان بالقضايا الأساسية المطروحة على الساحة العربية...¹

◀ الدراسة الرابعة

هي عبارة عن دراسة مغربية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في كل من الجزائر، المغرب و تونس، اعتمدت هذه الدراسة في إنجازها على النصوص القانونية، الدراسات والتقارير، وثائق إحصائية ونتائج الملتقيات.

رغم أن هذه الدراسة جاءت وصفية إلا أنها تحمل الكثير من الأهمية، لأنها تمدنا بالمعطيات العاكسة لوضعية المرأة فيما يخص مشاركتها سياسيا من خلال الهياكل والأجهزة المخصصة لذلك في بلدان المغرب العربي، كما تمكننا من المقارنة بينها.

وقد أعدت من طرف مركز المرأة العربية للتكوين والبحث (CAWTAR) والمعهد الدولي للبحث والتكوين لترقية المرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة (UN-INSTRAW)، أنجزت هذه الدراسة عامي 2008-2009 ونشرت في الموقع الإلكتروني للمركزين.² فيما يخص الجزائر فقد تناولت الدراسة عرضا تفصيليا حول الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية، النقطة الأساسية هنا أن المشرع الجزائري أغلق الباب في تشريعاته أمام أي نوع من أنواع التفرقة الجنسية، فيما تعلق بالحقوق والواجبات السياسية بين الجزائريين والجزائريات، كما خصصت الدولة هياكل ومؤسسات مكلفة بشؤون المرأة، تحدثت الدراسة عن تمكن المرأة من خلال تأهيلها العالي أن تحتل مكانة معتبرة في سلك القضاء والأمن وتتواجد أكثر في قطاعات الصحة والتعليم والإدارة، إلا أن تواجدها يبقى محدود على مستوى مراكز القرار، هذه المحدودية نجدها كذلك إذا تعلق الأمر بالمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، أحصت الدراسة المشاركة النسوية في الاستحقاقات الانتخابية كمناسبة وكمرشحة داخل الأحزاب، خاصة تلك التي تشكل أغلبية تمثيلية في الجزائر متمثلين في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، تشير الدراسة في هذا الصدد إلى نقص الإحصاءات التي تبرز الكتلة النسوية في القواعد الحزبية والأماكن القيادية التي تحتلها داخل هذه الأحزاب وتخلص الدراسة إلى النتائج التالية:

- الحوكمة الجيدة في المغرب العربي تقتضي المشاركة النسوية في الحياة السياسية وهذا لا يتأتى إلا بتفعيل القوانين والتشريعات وتجسيدها كممارسات اجتماعية.
- تسيطر في المغرب العربي المعايير والقيم المكرسة للسيطرة الذكورية والسلطة الأبوية، وتساهم العائلة في تقويتها.
- تهيئة المرأة للمشاركة سياسيا تكون بداية بضمان تواجدها القوي كما ونوعا في سوق العمل.
- التقسيم الثقافي الاجتماعي للعمل المنزلي والأدوار الاجتماعية بين الأزواج يجعل المرأة تبذل جهدا مضاعفا يؤثر على صحتها النفسية والعقلية ويحد من اهتماماتها السياسية .
- تتسم الفضاءات العامة المغربية بالعدائية نحو المرأة، وتسود في المغرب العربي الصورة النمطية السلبية للمرأة المشاركة سياسيا، مع غياب الدور الإيجابي لوسائل الإعلام من أجل تحسين هذه الصورة.

¹ أدرة محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 340.

² <http://www.cawtar.org>

-هناك قطيعة وعدم تواصل بين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية في المغرب العربي، وتأثر الإيديولوجية الدينية في إبعاد المرأة عن المشاركة سياسياً.

-هناك جزء كبير من النساء المغاربيات تسكن في الأرياف لم يستفدن من التعليم و يعانون التهميش على جميع الأصعدة.

- يتسم تواجد النساء في الأحزاب السياسية بالضعف وبنقص التكوين السياسي.

◀ الدراسة الخامسة

تناولت الدراسة المرأة الجزائرية ضمن مقارنة القوانين الخاصة بالمرأة و الأسرة في بلدان المغرب العربي: تونس، المغرب والجزائر، أنجزتها الباحثة "حفيظة شقير" وجاءت ضمن مؤلف جماعي، جمع العديد من الدراسات المقدمة في ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان " المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية"¹. والتي اعتمدت على تحليل محتوى القوانين المخصصة للمرأة والأسرة.

تدور إشكالية الدراسة حول مسألة سعي المرأة العربية نحو تحررها من السلطة الأبوية واضطهاد الرجل، والحصار الذي تشكله قوانين الأحوال الشخصية أو الأسرة كما تسمى في الجزائر، التي تدعم عدم المساواة القانونية بين المرأة والرجل، وتستمد هذه القوانين حساسيتها الكبيرة وحصانها ضد التغيير لكون مصدرها الشريعة الإسلامية، ما يجعلها تحاط بقدسية كبيرة، يصحبها حالة نقاش حاد وصعب، وفيما يعتبرها المحافظون مصدر لعزة للمرأة لأنها مشرعة من مصدر إلهي مطلق العدل، وتميزاً للمجتمعات العربية المسلمة في مقابلة التغريب، تعتبرها الحركات النسوية حجر عثر أمام تحرر المرأة يجعلها مواطن من الدرجة الثانية منقوص الحقوق. رغم أن الباحثة تشيد بمجلة الأحوال الشخصية التونسية الصادرة في 13/8/1956، إلا أنها -حسب الباحثة- تحوي العديد من التناقضات، وفي الجزائر تتوالى مشاريع القوانين الخاصة بمجال الأحوال الشخصية دون ما يتم المصادقة عليها، أم في المغرب فإن المدونة التي تقنن التشريعات الخاصة بالمرأة و التي جاءت متأثرة بالمذهب المالكي،... "ومن هذه الحالات يمكننا أن نستخلص ثابتين اثنتين: عدم المساواة بين المرأة والرجل، وبقاء المرأة عديمة المسؤولية، (حريتها بالتصرف مقيدة) واعتبارها قاصرة".² تنطلق الباحثة أولاً: من العلاقات قبل الزواج التي تغطي عليها اللامساواة، "...فإن المرأة المغربية- وتقصد هنا المغاربية عموماً- وحسب القوانين الجارية(المعمول بها) تجدد نفسها مقيدة بالحيط الاجتماعي والديني الذي تعيش فيه، والذي يصعب فيه عليها أن تتعدى حدوده. وهكذا، فإذا كان القانون يمنحها بعض الحقوق، فإنها تكون تارة مقيدة (في اختيار شريك حياتها وفي الموافقة على الزواج) وتارة تكون مكانتها مستضعفة بسبب المهر".³ وتنقل الباحثة في تحليلها لقوانين الأسرة في المغرب العربي ثانياً: إلى المفاهيم السائدة للعلاقات الزوجية التي تخل بالمساواة بين الزوج والزوجة، من حيث التشريع لتعدد الزوجات في الجزائر والمغرب، وكذا سيطرة سلطة الزوج على العلاقات الزوجية، ومن بينها تحكم الزوج في آلية الطلاق، عن طريق مفهوم العصمة الممنوح له قانوناً.

على الرغم من أن الدراسة منجزة في بداية سنوات الثمانينات، لكن الثبات في مجال قانون الأسرة في البلدان الثلاث (خاصة الجزائر والمغرب، باعتبار تونس أكثر تقدماً في مجال قانون الأسرة) ، جعل روح الدراسة تبقى صالحة لعرضها في الجزء المخصص للدراسات السابقة.

¹حفيظة شقير، «دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر»، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة سنة 1994، ص 91.

²المرجع نفسه، ص 92.

³المرجع نفسه، ص 92.

◀ الدراسة السادسة

وهي ذات بعد عربي وردت في كتاب معنون بـ " المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية" والذي يحوي بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز تحت نفس العنوان، وتضم خمسة عشر بحثاً لمفكرين وباحثين عرب من مختلف الأقطار العربية، وفي الفصل الخامس المعنون بـ "إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي"¹ تتحدث "حكمت أبو زيد" * وتؤكد على ارتباط السلوك السياسي، وهو العلاقات التفاعلية بين المرأة والمجتمع في المواقف والأحداث المختلفة بالنظام السياسي، وأنه لكي يتم بناء إستراتيجية وخطّة فعالة للأمة العربية في هذا الميدان، يجب القيام بتحليل النماذج السلوكية السياسية للمرأة العربية حتى يتم الكشف عن مدى التشابه والاختلاف بين السلوك السياسي للمرأة والرجل العربي، وتركز على فكرة رئيسية مفادها: أن سلوك المرأة السياسي يختلف باختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها كل قطر من الأقطار العربية، وكذا حسب توجهاته نحو المرأة، ويزيد عليه العامل الجغرافي الذي يصبغ مجاله بثقافة فرعية خاصة، وهي التي تفرض فيما بعد نمط تفكير معين ومهيمن. انطلاقاً من هذه النظرية تقارن الباحثة بين السلوك السياسي للمرأة البدوية والريفية التي تتميز شخصيتها بالعفوية والتلقائية وطغيان الشعور الانفعالي والوجداني على استجابتهما للأحداث السياسية التي تمر بالوطن، بينما شخصية المرأة الحضرية يتسم سلوكها السياسي بالخطوات المحسوبة، ويخضع لعملية مقننة في إستراتيجية محددة يمكن توظيفها توظيفاً فعالاً من خلال إسناد أدوار لها في النظام السياسي، وتضعد بهذا التحليل من النطاق المحلي لكل دولة لتعممه على الوطن العربي ككل في إطار شمولي، فتضع نموذجان معبران عن هذا التقسيم الجغرافي الحامل لخصائص ومقومات ثقافية وممارسات اجتماعية وسياسية، وهما نموذج المرأة الخليجية وبالأخص السعودية، والنموذج الشمال إفريقي الذي تعتليه المرأة التونسية، وبين الطرفين المتطرفين يتوسط النموذج الانتقالي متمثلاً في المرأة المصرية والسورية والعراقية .

وعن المرأة والديمقراطية تتساءل الباحثة عن ماذا تريد المرأة العربية من الديمقراطية؟ و تخلص إلى أن الاستقلال الاقتصادي عن طريق المساهمة الفعالة في الإنتاج كفيل بتحقيق المضمون الديمقراطي بالمعنى الاجتماعي. تنتقد الكاتبة ربط ظاهرة الحجاب بتخلف المرأة سياسياً بالنسبة للحالة الجزائرية،* في حين ترجع الخلل إلى الفشل السياسي في تنظيم إمكانات المرأة الجزائرية، وكذا المشاكل المتصلة بالدول حديثة الاستقلال .

ضمن نفس الكتاب وفي الفصل السابع المعنون بـ مكانة المرأة في التنظيمات و الأحزاب الوحدوية² تتحدث "نجلاء نصير بشور"³ عن مكانة المرأة العربية في الأحزاب السياسية بصفة عامة وتحص الوحدوية منها ، وعندما تتناول علاقة المرأة بالأحزاب تقول أن المرأة المتعلمة والتي تحض بهامش من الحرية الاجتماعية في التحرك والالتزام هي التي تتجه للأحزاب السياسية، و أن الطالبات يتخلين عن العمل الحزبي أمام الالتزامات الاجتماعية كالزواج والإنجاب أو عند مباشرة عمل مهني ،لذا فان أغلبية الفتيات اللواتي يواصلن العمل الحزبي هن ممن تزوجن حزيين أيضاً. وعليه فان المرأة لا تتعامل مع الحزب باستقلالية عن ارتباطها بالرجل زوجا كان أو أخا أو أب.

◀ الدراسة السابعة

¹ شلق علي وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1994، ص151

¹⁶ علي شلق و آخرون، مرجع سابق، ص209.

³ نجلاء نصير بشور، «مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية» ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 1994، ص 209.

و هي ذات بعد أوروبي، أجريت في سنوات الثمانينات، وقد اخترنا إدراجها في الجزء المخصص للدراسات السابقة، لتشابهها مع روح أطروحتنا، من حيث المنهج (المقارنة بين الأحزاب) و المبدأ (البحث عن نقاط التشابه و الاختلاف بين وضعية المناضلة الحربية في الحزب حسب الإيديولوجية التي يتبناها و الخصائص التي تميزه) حيث قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين أحزاب سياسية أوروبية فرنسية، إيطالية، وإسبانية، مختلفة التوجهات الإيديولوجية بين الوطنية التاريخية، أو التي تسمى باليمين المتطرف، أو اليسارية، مركزة على وضع المناضلات داخلها، عن طريق القيام بمجموعة مقابلات مع مناضلات من مختلف الشرائح العمرية. انطلقت الباحثة من تحديد صورة النساء في حزب: الحركة الاجتماعية الإيطالية (MSI) و الجبهة الوطنية (FN) الفرنسي، و هذا عن طريق تحليل الخطاب السياسي لهذه الأحزاب، وتحديد العناصر التي تميز الممارسة السياسية للنساء. أول ميزة في العمل الحزبي: هي الإخلاف بين الجنسين، حيث تقتصر مهمة النساء داخل الأحزاب كمكملات للمناضلين الرجال، كما أن العمل الحزبي يتميز بالهرمية، حيث يوضع الرجال في قمة الهرم بينما توضع النساء في القاعدة، حيث أن الرئيس هو الرجل "لأن الرجل لم يخلق للمرأة، لكن المرأة خلقت للرجل"¹ لهذا يمارس المناضلين الذكور وصاية على كل الجسم الحزبي، و بدرجة أكبر على النساء، و بهذا تسخر الهرمية لترسيخ التفرقة الجنسية.

تشهد الأحزاب السياسية الأوروبية كذلك، نقاشات فكرية حادة حول التقليد في الممارسات المجتمعية والتحديث أو التجديد، وهل يمكن الاحتفاظ بالقيم القديمة واعتبارها معايير و مرجعية توجه السلوك المجتمعي و تشكيل قنوات المناضلين والمناضلات، وبالتالي الدفاع عنها أو رفضها، وهنا يتشكل التياران المعروفان في السياسة والممارسة الحزبية، وهما المحافظون و المجددون، و تشكل المرأة أحد أكبر مصارح الصراع حول مفهومي التحديث و التقليد، فيزيد التساؤل: هل على المرأة أن تتحمل كل الأعباء المنزلية وحدها، أو لم يحن الوقت لتقاسم الأعمال المنزلية بين الجنسين المشتركين في العيش؟ إضافةً إلى مسؤوليات الأمومة ورعاية الأطفال.

ثم تنتقل الباحثة لتعرف منهن النساء ذات التوجه اليميني المتطرف: تقول أن الناشطات الحزبيتان ينقسمان بين فئتين عمريتين: المناضلات الشابات، (15-25 سنة) و الأكثر سناً (أكثر من 40 سنة)، تمارس الفئة الأولى إضافةً إلى نشاطها الحزبي، مسؤوليات دراسية، فعلى الغالب هن طالبات، أما الفئة الثانية فيقمن مسؤوليات عائلية تربية الأولاد والعمل إضافةً إلى نضالها في الحزب، تتميز النساء المنتحزبات بتأهيل عالٍ و كفاءة كبيرة في إنجاز الأعمال.

يختلف سبب انخراط المرأة الأوروبية، حسب إيديولوجية الحزب و تاريخه، حيث يكون انخراط المرأة عن طريق الأب، الزوج، أو الأخ في الأحزاب التاريخية، الوطنية، وندمج فكرها و قناعاتها مع أفكار وقناعات العائلة، أما الانخراط الحر (الوظيفي fonctionnaire) الذي يكون كرد فعل على مواقف عائلية أو مجتمعية أو مشاكل يومية، حيث يكون توجه الفتاة-صغيرة السن في الغالب - إلى أحزاب اليسار المتطرف².

أما حول أشكال النضال: فالنساء الشابات للجبهة الوطنية-الفرنسية- و الجماعات أقل جذرية، تنشط كثيراً في الميدان، و تندرج أشكال النضال في إطار تقاليد ترفضها النساء، فتُسخرن لأداء مهام إدارية، و هذا تبريراً لضعفهن الجسدي الطبيعي، بالرغم من أن هؤلاء النسوة تشبعن بفكر الحركات النسوية في مرحلة السبعينات، لكن على مستوى النضال السياسي، في الأحزاب الوطنية و الأقل جذرية توضع النساء للسير على خط عائلي، يكون في الغالب إعادة لهام التقليدية للمرأة

¹Fiammetta VENNERS « Femmes d'extrême droite : discours et militantes » ; **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ;1995 ; p144.

²Ibid, p148.

كمساعدة للرجل، و تقع تحت سلطته ووصايته. في القابل و عند المناضلات الشابات في المجموعات الوطنية الحزبية ،
التقسيمات الجنسية للمهام الحزبية لا تقبل بسهولة ، فتؤكد الكثيرات من الفتيات حريتها في الفكر و في الفعل¹. و في كل
الأحوال تقوم المناضلات بتأهيل عالٍ بتحضير كل الأعمال الإدارية للرجال عند قيامهم بنشاطات حزبية أو سياسية.

¹ Ibid ,p149.

الفصل الثاني

المقومات الاجتماعية لمكانة المرأة في المجتمعات العربية و المغاربية

1: مكانة المرأة في المجتمعات العربية

- مكانة المرأة في ثقافة المجتمع العربي
- مكانة المرأة في العائلة العربية
- مكانة المرأة في البلدان العربية

2: مكانة المرأة في التيارات الفكرية العربية

- التيار الديني المحافظ
- التيار الديني التجديدي
- التيار التحرري
- وضع المرأة العربية بعد صعود التيارات الدينية

3 : مسألة تحرير المرأة العربية.

- شخصية الفتاة العربية

4 : وضعية المرأة في المجتمعات المغاربية

- خصوصية المجتمعات المغاربية بالنظر لمكانة النساء فيها
- المرأة والحجاب
- المرأة و الشرف

1: مكانة المرأة في المجتمعات العربية

- مكانة المرأة في ثقافة المجتمع العربي

مما لا شك فيه أن وضع المرأة يتحدد بطبيعة ثقافة وحضارة المجتمع الذي تعيش فيه ، و المجتمع العربي يتسم بغياب ثقافة المواطن، و بوجود ثقافتان مختلفتان حسب الجنس، ثقافة الذكر وثقافة الأنثى¹، وتنعكس هذه الثقافة على أدوار كل منهما، وعلى وظائفهما ومركزهما الاجتماعي، ويتم ترسيخ هذا الفصل الثقافي عن طريق ووسائل التنشئة الاجتماعية، العائلة، المؤسسة التعليمية، ويدعمها توجيه للقيم التقليدية مثل الدين والعادات والتقاليد. لتظهر أخيراً في صراع حضاري وحلقة مفرغة في التخلف العربي.

• المرأة والتنشئة الاجتماعية

تكون التنشئة الاجتماعية في الأسرة وفي أنماط التحصيل الدراسي، أو في التوجه لاختيار مهن معينة بهدف تقوية ودعم الإحساس بالجنس، بمعنى آخر، إحساس الأنوثة كما رسمها المجتمع في عمليات التنشئة الاجتماعية ذات الأثر الواضح في تحديد مضمون الذكورة والأنوثة، وفي خلق ما بينهما من فروق تجعل الأنثى أقل طموحاً من الرجل في مشاركتها لإدارة شؤون مجتمعها في الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتجعلها أكثر انشغالاً بأمور الزواج والجنس وإرضاء الرجل².

ثمّة فروق في النسق القيمي بين الذكور والإناث، وهي ناتجة عن عمليات التنشئة الاجتماعية منذ الصغر والمستمرة عبر الزمن، وتعد الأسرة في المجتمع العربي أهم مؤسسة في هذا النسق، فيها تتكون الشخصية والأدوار والوظائف، الأمر الذي يجعلها مصدراً للقيم المركزية، كالولاء والشرف العائلي، أما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى من مؤسسات تربية ووسائل اعلام، فهي مكملّة لدورها في المجتمع، فتعد الفتاة للحياة التقليدية المنزلية، ويعد الولد للحياة العامة.

التنشئة الاجتماعية العربية، لا تنمي قيم العمل والعلم والطموح والفضول عند النساء، بقدر ما تسعى للترسيخ القيم التقليدية الموروثة فيهن، فتقدس القديم مهما كان شكله وبدون تمحيص أو نقد، وتنبذ الجديد، وهو ما ينعكس على غياب الإبداع في حياة العربي رجلاً كان أو امرأة. ويتعزز هذا الاتجاه في سائر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خصوصاً وسائل الإعلام التي تركز على عرض المرأة دائماً في صورتها التقليدية، أما المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعة، فإن الانفصام بين الواقع وبينها عطلها عن النجاح في تغيير وعي المرأة بذاتها، بل أصبح التعليم يرسخ الواقع.

إذن من شأن التنشئة الاجتماعية بهذا الشكل أن تحد من حب الاطلاع والمبادرة والإبداع، ولا تنمي الطموحات المهنية والعلمية، الأمر الذي يعمق الهوة بين المرأة والمجتمع، وهذا يفسر قلة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية³.

• المرأة وصراع القيم في المجتمع العربي

تقع المرأة في صميم الصراع العربي في تعامله مع ماضيه وحاضره أو الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية، بين التيارات المتعلقة بالماضي والعودة إلى السلف وتمجيد إنجازاته من خلال الاستقرار المحرّب والمتأكد منه، في حين ترفض مغامرات مستقبلية تجهل عواقبها وبين التيارات المتطلعة للمستقبل بحثاً عن الأحسن، من خلال مجازاة التطور الطبيعي، في غياب رؤى

¹ عبد القادر عرابي، «المرأة العربية بين التقليد والتجديد» المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص44.

² سهير لطفي، «وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية»، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.

³ عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره، ص45.

واضحة ووضع اجتماعي، اقتصادي وسياسي متدهور¹. وهذا ما خلق ازدواجية في تعامل المجتمع مع المرأة على جميع الأصعدة، فيشجعها بالقانون ويعرقلها في الممارسة.

• المرأة والدين في المجتمع العربي

تربط العائلة بالدين علاقة حميمة، ومن ذلك ما يتعلق بدور المرأة وحقوقها ومكانتها في المجتمع والحياة العامة، فهما أكثر المؤسسات الاجتماعية التقليدية تكاملاً وتداخلاً وعضويةً، حتى يصعب الفصل بينهما منذ بدايات التكون الاجتماعي. كل منهما يعزز موقع الآخر فيشكلان معاً صرحاً منيعاً في الدفاع عن التقاليد وفي مقاومة المؤسسات والتوجهات الحديثة وقوى التحول. وربما يمكن القول أن العائلة سابقة للدين، بمعنى أن الدين نشأ في كنف العائلة التي كانت مركز التعبد والنشاطات الدينية الأولى. كما يمكن للأعراف العائلية والقبلية أن تتناقض مع الشرائع الدينية، وتتخذ في كثير من الأحوال الأسبقية عليها بسبب رسوخ الحياة العائلية في المجتمع العربي وشدة ارتباطها بالشؤون المعيشية، وباعتبارها الجماعة الوسيطة الأهم في تأمين الضمان الاجتماعي لأفرادها. ومن هنا يستطيع ولي البنت أن يجبرها على الزواج بمن لا تريد، رغم أن الشرع يقرر لها حق الزواج بمن تريد².

• المرأة والهوية الحضارية في المجتمع العربي

إن ما يتسم به وضع المرأة العربية المعاصرة هو الهوية بين التغير المادي والثقافي، أو بين الوجود المادي والوعي الاجتماعي للمرأة العربية، فهناك تطلع إلى التحديث الثقافي والاجتماعي، وإلى محاكاة القيم الاستهلاكية الغربية، لكن الرفض في تحديث الأنساق القيمية مازال قائماً وبشدة، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة العربية، الأمر الذي يعمق الهوية بين الأنساق القيمية التقليدية والمعاصرة ويجعل كثيراً من العادات لا تتماشى مع التطور، وإنما يعوقه، ونتاج اختلال بين الحضارتين المادية والثقافية، وخلق ازدواجية بين البناء المادي المتغير والبناء الثقافي الثابت نسبياً.

أسباب الهوية متعددة وقائمة في التطور التاريخي للمجتمع العربي نفسه، ويرد بعضها إلى تقليدية المجتمع العربي، في تمسكه بالعادات والتقاليد والتشبث بالقديم على حساب الجديد. فثمة عادات عفى عليها الزمن، لكنها لم تفقد وظائفها، ذلك أنها متأصلة في التراث والثقافة، وتدخل في تكوين الشخصية الاجتماعية العربية. ويردها البعض الآخر إلى البنية الأبوية للمجتمع العربي، كما ينبغي أخذ المتغيرات التاريخية والدينية والتربوية والسياسية في الحسبان. وهكذا ساهمت العادات والتقاليد في مقاومة التغير، وفي إفشال الحركات السياسية التجديدية المعاصرة، وفي ازدواجية الشخصية العربية من خلال التناقض بين الثقافة والواقع. وأثرت هذه الهوية في مركز المرأة الاجتماعي، خصوصاً في مشاركتها في عملية التغير الاجتماعي، وفي دورها ومكانتها الاجتماعية³.

الازدواجية التي تعيشها المرأة العربية بين نظامين متناقضين، أحدهما تقليدي، وآخر عصري، تعددت التفسيرات حوله. بين البناء القبلي للمجتمعات العربية، والبنية الأبوية، والموروث الثقافي الذي يتحول إلى حاجز حضاري، وطبيعة الخطاب النهضوي العربي، الذي لم يحفل كثيراً بتحديث العقل العربي، وأخيراً الركود الذي يخيم على المجتمع العربي منذ زمن بعيد، وقد تكون كل هذه العناصر مجتمعة مفسراً لهذه الوضعية التي تعيشها المرأة العربية⁴.

• المرأة و العادات والتقاليد:

¹ حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2009.

² المرجع نفسه، ص 294.

³ عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ المرجع نفسه، ص 40.

إن إحدى المشكلات التي حاولت المرأة طويلاً التصدي، لها هو النسق القيمي المتخلف الذي يصر النظر إلى المرأة باعتبارها «مفهوماً جنسياً»، ومن ثمّة فهي شيء وليست موضوع. هذه القضية تندرج ضمن مشكل أكبر، وهو أن المجتمعات العربية تعيش تناقضاً بين نمط التحديث المادي المستورد، و الجمود في العقل العربي المقيد بالعادات والتقاليد. الأعراف العامة والثقافات الموروثة، خصوصاً ما يتعلق بالمرأة، هي التي تنظم قضايا الزواج، الطلاق، المهر، الشرف والعرض. فالنسق القيمي يتسم بالثبات وينظر إلى المرأة أنها عورة، والعورة شيء حرام ومقدس. وبما أنها ترمز إلى شرف الجماعة، فإنها تخضع إلى رقابة الرجال. بعض من هذه القيم هي قيم مطلقة أو فوق زمانية وفوق مكانية، لها مكانة أساسية في حياة المرأة والمجتمع، وما دونها قيم فرعية، وبالتالي يتمركز النسق القيمي حولها، لذا القيم الأخرى كالتعليم أو العمل، لا تعتبر أهدافاً بحد ذاتها في حياة المرأة، لأن النسق القيمي لا ينمي أخلاقيات العمل، أو يعزز هويتها الاجتماعية والمهنية، بقدر ما يعرقل جهودها ويولد لديها شعور الحيرة والارتباك¹.

• صورة المرأة الاجتماعية في الثقافة التقليدية

الصورة الاجتماعية للمرأة تتجسد في نمطين اجتماعيين مثاليين، إما صالحة ومثالية، فتكون في هذه الحالة محجوبة عن المجتمع، وإما غانية وغاوية. أما المرأة الإنسانية فلا وجود لها في المنظور التقليدي. والنظرة التقليدية تحتزل المرأة في جسدها، لذا كره عمل المرأة خارج المنزل في الثقافة التقليدية، لأن فيه تضییع لأنوثتها بمزاحمتها للرجال، ولهذا ظلت المرأة موضوعاً للشعر والأدب والحب العذري، إنها موضوع الغزل لا العلم، والعاطفة لا العقل، وصورتها المنتثرة في كتب الشعر والأدب، هي صورة القاصرة، العاجزة، الغاوية... بهذا المفهوم قلما وجدت المرأة المحاربة، والفاعلة في التاريخ، وهي نفس الصورة المرسومة للمرأة في الأدب الشعبي التي تركز على وصف المرأة الجميلة القابعة في البيت بانتظار فارس الأحلام. ولما كانت المرأة رمزا لشرف الجماعة، فإن الرجال يحرسون السلوك الأخلاقي للنساء، ويخضعونه لرقابتهم. فهي تبقى خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، ولا تبلغ سن الرشد مهما بلغ عمرها. إذن، المرأة من المنظور التقليدي محكومة بأنوثتها، فهي التي تحدد مصيرها. وبفضل التربية والتعليم والعمل بدأت هذه الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم تفقد بعضاً من أهميتها².

- مكانة المرأة في العائلة العربية

كان لنا من الضروري الاطلاع على مكانة المرأة بالأسرة أو العائلة بمفهومها العربي الواسع، وهذا لأهميتها في التركيبة الاجتماعية العربية، كمكان تنشئة اجتماعية ومصدر للقيم والمعايير المهيمنة في المجتمع العربي، والتي يوجه جزء كبير منها نحو النساء لتنميط سلوكياتهم وتوجهاتهم في الحياة. ينطلق "هشام شرابي"³ في دراسته للعائلة العربية بوصفها إطاراً لتكوين الشخصية، ويركز في تحليله على الارتباط الموجود بين العائلة والمجتمع الذي تعيش فيه، وعلى أثر تربية الطفل وتجارب الطفولة في تكوين السلوك الاجتماعي للفرد، فيقول: أن العائلة كمؤسسة اجتماعية، هي الوسيط الرئيسي في تكوين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وأن شخصية تكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة.

¹ المرجع نفسه، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 38-40.

³ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار نلسن: بيروت، 1998، ص 34.

من خصائص العائلة العربية أنها كبيرة، ممتدة وعشائرية، تتقاسم الحيز المكاني في السكن ولا تبتعد تفرعاتها العائلية عن بعضها البعض، يحتل الأب ثم الابن الأكبر مكانة مركزية داخل العائلة، ويظل الأب يمارس سلطة واسعة في العائلة مهما اختلف الوسط السكاني المتواجدة فيه (مدينة متوسطة أو كبيرة أو ريف) الزواج في العائلة العربية يجري في معظم الأحيان، في إطار القرى العائلية .

والمرأة يجري تدريبها لتصبح امرأة مكرسة للواجب، وواجبها الأول هو الزواج ثم الإنجاب، والصبي البكر أثنى ما تملكه العائلة.¹ تسعى العائلة العربية لتحقيق تماسكها بواسطة إدراج الطفل في المجتمع، من خلال اعتماده على العائلة وربطه بها ودعمه إياها، فينمو الطفل بشعور مركزي وهو مسؤوليته نحو العائلة، لا تجاه المجتمع، وبالنسبة إلى الفرد المرتبط بهذا الشكل عائلياً، لا يمثل له المجتمع سوى عالم الصراع والكفاح الذي ينتزع فيه لنفسه مكاناً، ليدعم كيان ومكان العائلة.

إن العائلة مرتبطة بالمجتمع في علاقة جدلية "ديالكتية". فهي تدعم المجتمع وتناهضه في آن واحد. وإذا اتفق وجود مطالب اجتماعية وعائلية متناقضة، فمن السهل على الفرد لأن يوفق بين الجهتين، بالقيام بواجبه تجاه العائلة لا المجتمع.

والعائلة في خصائصها الأساسية، صورة مصغرة عن المجتمع. فالقيم التي تسودها، من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، النزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة. كذلك، فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة أيا كان النظام الاجتماعي، مع العلم أن الفرد مضطهد في كل منهما على حد سواء. ومن حيث هي نظام، تقوم العائلة بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الأكبر. كما أن جميع المؤسسات التي تمثل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية و الدينية، تقوم هي أيضاً بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضائها في الحياة الاجتماعية. إذن تغيير المجتمع يقتضي تغيير العائلة.²

العائلة العربية تربي أبنائها على الاتكال والابتعاد عن الاستقلالية في الرأي والمواقف، والتركيز على صورة الفرد في عين الآخر، كما تنمي فيه الإذعان للسلطة العليا مهما كان شكلها، وتركز على تنمية شعور الخجل في عناصرها وتعطي هذه الصفة أبعاداً أخلاقية راقية خاصة عند المرأة، وهذا يفقد السيطرة على الذات ويسبب القبول بالسيطرة الخارجية عليه (أي الفرد العربي سواء امرأة أو رجل) لدى دخوله المعترك الاجتماعي.

ومما يسهل مهمة العائلة هذه أن المجتمع، في تركيبه القائم، يضطهد الفرد ويلفظه إذ ما استقل عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة، ويدعم سوء الظن من حيث هو موقف نفسي وغط من أنماط السلوك، و يؤدي إلى دعم العلاقات الاجتماعية القائمة على العائلة والعشيرة والطائفة، وهي التي ينبثق منها هذا الموقف.

وهكذا فإن التحالف بين المجتمع والعائلة يبدو كوسيلة أساسية تلجأ إليها الثقافة الاجتماعية المسيطرة لضبط التغيير، والمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي الراهن الذي هو، بدوره، مبني على النمط السائد في تركيب العائلة، وفي توزيع الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية في المجتمع العربي.³

يتوارث العرب انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والطبقية ومواقفهم وحتى قناعاتهم من العائلة، ليمتد تأثيرها حتى على الولاءات والتوجهات والتحالفات، و إضافة إلى الأدوار التقليدية التي تقوم بها مثل التنشئة والتلقين، فإنها أيضاً تعد أهم

¹المرجع نفسه، ص38.

²المرجع نفسه، ص40-41.

³الرجع نفسه، ص61.

الجماعات الوسيطية بين الفرد والمجتمع، وضمنها تكون التنشئة حتى يمكن القول أنها المصدر الأهم للقيم والتقاليد السائدة. لهذا نرى المجتمع العربي مجتمعاً عائلياً.

ومن حيث صلة العائلة الوثيقة بالمجتمع والمؤسسات الأخرى، نجد أن العلاقات المتبادلة بينها وبين الطبقات الاجتماعية والأديان والحركات السياسية تتصف بالتكامل والتناقض في آن معاً. وفي الوقت الذي تنشأ العائلة أطفالها على ثقافة المجتمع، نجد أن الولاء العائلي قد يتناقض مع الولاء المجتمعي أو الولاء القومي. وفي الوقت الذي يحض الدين على تمجيد الأسرة وطاعة الوالدين، فإن الأسرة كثيراً ما تحاول ترسيخ مكانتها من خلال حرصها على إظهار تدينها¹، وتكون المرأة صورة تدين العائلة وشرفها لذا يتم مراقبتها والتضييق عليها، وربط كل التصرفات نحوها بالقواعد الدينية وفي الكثير من الأحيان الارتكاز على الدين لتهميشها داخل الأسرة والمجتمع كذلك.

تنتقل المرأة من العائلة إلى كيانات أخرى كالمدارس والجامعات لمن أتيحت لهن فرص التعليم أو مؤسسات العمل فيما بعد، وقد تصل المرأة إلى كيانات أكثر تأثيراً في المجتمع كالمراكز القيادية وسلطة اتخاذ القرار، وهن قليلات جداً في المجتمعات العربية، ويبقى ارتباطها دائم بالعائلة، تستمد منها قيمها، وتعيد إنتاجها عندما تكون أسرتها الخاصة.

إن العائلة في العالم العربي لا تزال في صميم تحديد الهوية، ولها علاقات متشابكة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى². وبالرغم من التحول الذي لحق بشكلها، عشائرية ممتدة، نووية، إلا أنها لم تسلم قيادتها إلى أي مؤسسة أخرى.

● أشكال العائلة العربية ومكانة المرأة فيها

لقد تم التوضيح سابقاً أهمية التركيبة أو البنية العائلية في المجتمع العربي، وربطت دراسات كثيرة بين الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع، وبين نوع العائلة التي تتواجد ضمنها، وكيف يمكن لنوع العائلة أن يحدد دور المرأة. وهل من الممكن أن يؤدي التغير في شكل العائلة إلى حضور أقوى للمرأة في المجتمع والفضاء العام.

تتصف العائلة العربية تقليدياً بأنها عائلة واسعة أو كبرى، تشدد على أهمية علاقات القرى التي تشتمل مختلف أنواع العلاقات التعاونية الحميمة.

في العائلة الممتدة، تعيش ثلاثة أجيال تحت سقف واحد، وهي الزوج والزوجة، البنين والبنات، مع أهل الزوج وربما إخوته وأخواته، وربما غيرهم من الأقرباء، وقد لا يكون بالضرورة كل الأفراد مجموعون في بيت واحد، فمن الممكن أن يتقاسموا نفس الحي في بيوت منفصلة بين الأقرباء، لكن من دون استقلالية عن الترابطات العائلية التي يأخذها الفرد بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بشؤون تخصه وحده. تتداخل العلاقات وتشابك المصالح والممتلكات داخل العائلة و بين أفرادها.

أما العائلة النووية، في الأسرة التي يعيش فيها الزوج والزوجة و أطفالهما تحت سقف واحد، مما يؤثر على نوع من الاستقلالية عن الأهل ومن اقتسام الملكية.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية والإحصائية، أن الأسرة الصغرى أو النووية هي التي بدأت تسود في المجتمع العربي الحضري منذ منتصف القرن العشرين، دون أن يعني ذلك أن الروابط والالتزامات والتوقعات بين الأقارب قد تلاشت أو حتى تدنت، فمثل هذه العلاقات لا تزال راسخة في العالم العربي، التقليدي منه وغير التقليدي³.

¹ حلیم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 229-230.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 248.

- إن أول أشكال الأسر العربية هي **العشيرة**: وفيها حافظوا على حرفة التعاليم كالولاء للأب صاحب السلطات الواسعة في القضايا الاجتماعية. وتميزت بتعدد الزوجات وتمجيد الذكور. وهو ما أدى إلى سلبية دور المرأة في العشيرة، فافتقدت حرية الرأي والتعبير والمشاركة الجماعية.

- والشكل الثاني هو **الأسرة الممتدة** وظهر بعد موجة الفتوحات الإسلامية الأولى، تميزت فيه المرأة بأنها مستقلة، وتشكل وحدة اجتماعية محتفظة بتقاليد العشيرة، فاعتبرت المرأة أداة للإنجاب فقط. وبهذا يمكن القول أن دور المرأة في الأسرة العشائرية والأسرة الممتدة مفرغ من مضامينه الاجتماعية والسياسية واقتصر على الإنجاب ورعاية الأولاد والزواج.

- أما الشكل الثالث هو **الأسرة النووية** وفيها يغلب طابع الاستقلال الاقتصادي للزوجة إلى حد ما بالمقارنة النسبية للشكلين الأولين.

وهنا تجد المرأة نفسها أمام دور مزدوج، إذ عليها أن تعمل خارج المنزل طبقاً للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة، كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقاً للمعايير القديمة التي احتفظت بها من ثقافة العشيرة و الأسرة الممتدة، لأن كل من الرجل والمرأة لم يتغيرا، ولم يتقبل الرجل بعد أن يكون على علاقة الند للمرأة في مشاركتها في شؤون مجتمعها أو مشاركته لها في شؤون الأسرة، فلم يقدم لها أي نوع من أنواع المساعدة.

وعليه فنوعية التغيير الذي طرأ على شكل الأسرة لم يكن تغييراً حقيقياً في المضمون، وإنما كان أقرب إلى التغيير الشكلي المظهري مع استمرار بقايا ثقافة وتقاليد الأسرة العشيرة والأسرة الممتدة، لذا فإن المجتمع العربي وإن ظهر في خارجه أنه تغير، إلا أن سلطة الأنواع التقليدية للأسرة مازالت حاضرة بقوة لكن في أشكال جديدة، والتي تدعمت بتفسيرات دينية، بشكل يحقق هدف الرجل في التسلط والسيطرة وامتلاك المرأة (الميراث) والعمل والسياسة. فشاعت الممارسات التي تؤكد قوامة الرجل على المرأة العربية، والتي أحبطت البعد الثوري المتعلق بها. فعانت المرأة العربية فقدان الوعي والحرية بمضمونها الاجتماعي والثقافي داخل الأسرة بل وخارجها في إطار المجتمع الذي تعيش فيه¹.

والسمة البارزة الآن للأسرة العربية هي سمة التسلطية: تسلط الأب، الأخ، الزوج، والمتمثلة في العقاب والقمع وتقييد الحرية والخوف من الحوار وإبداء الرأي، والاحترام الكاذب، والطاعة العمياء. فأصبح العيب -وليس الضمير- هو المعيار الذي يتحكم في سلوكيات المرأة، والانقياد للرجل هو الأساس في اتخاذ قراراتها وفي تقرير مصيرها، فغلب عليها الشعور بالانتماء إلى الأسرة أو الطائفة على شعور بالانتماء للوطن، وإلى الأحزاب المعبرة عن مصالح المجتمع الذي تعيش فيه، ففقدت المرأة العربية حريتها على مستويين:

المستوى الشخصي: نتيجة تبعيتها وانتمائها الوجداني وغير العقلاني للأسرة وفرض قيمها عليها.

والمستوى المجتمعي: لعدم انتمائها ومشاركتها السياسية والاجتماعية الحقيقية، ونتيجة أيضاً لامتداد سمة التسلطية من الأسرة إلى سائر أنظمة المجتمع الأخرى².

أثر خصائص العائلة العربية على مكانة المرأة

● **العائلة العربية وحدة اقتصادية واجتماعية**

¹سهير لطفي، مرجع سبق ذكره، ص130.
²المرجع نفسه، ص131.

تشكل العائلة العربية وحدة اقتصادية واجتماعية، يعتمد عناصرها على بعضهم البعض في تأمين المعيشة ورفع مستواهم وتحسين أوضاعهم ومكانتهم في المجتمع، وبقدر ما هي مبنية على الرابطة الدموية فهي أساسا رابطة وحدة الملكية ووحدة الهوية، بهذا المنطق نتساءل أين هي مكانة المرأة في هذا التنظيم الاقتصادي الاجتماعي؟

تمثل المرأة شرف العائلة وكرامتها وتلقى إليها مهمة تربية الأولاد وأي انحراف منهم يعود اللوم فيه مباشرة إلى الأم، أما الأخت أو البنات غير المتزوجات فتشدد الرقابة عليهن في إطار مسؤولية الذكور على الإناث، إلى غاية تزويجهم، لأن العمل الحميد يصبح عملا للجميع، وكل عمل مشين هو كذلك يمس بشرف العائلة كلها¹.

تتغلب في العائلة العربية العضوية على حساب الفردية و التماهي على حساب الاستقلالية، لذا يكون الإنسان بها عضوا أكثر منه فردا وهوية أكثر منه شخصية قائمة بذاتها ولذاها، فتكون العلاقات داخلها توزيعا لأدوار فرضتها نمطية مقدسة²، عضوية الإنسان في العائلة العربية تجعل كل تصرف أو قرار مستقل (خاصة من قبل المرأة) يعتبر خروجاً على وحدتها وتنكراً لجميلها.

إن كون العائلة وحدة إنتاجية اقتصادية ونواة التنظيم الاجتماعي يجعل القرارات الأساسية شأنا عائليا وليس شأنا فرديا. تعد العائلة أكثر المؤسسات الاجتماعية مقاومة للتغيير، لارتباطها الشديد بشؤون المعيشة واستمرار تركز الاقتصاد حولها³. إذن كلما تحقق الاكتفاء المادي لعناصر الوحدة العائلية تقل مقاومتها لقوى التغيير.

التطورات التي دخلت على البلدان العربية كتوسع نطاق المدن، وتوسع مسؤوليات الدولة والمجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية كلها عوامل ساهمت في خلق استقلالية للأفراد، وضعف تماسك العائلة التي خرجت من الريف إلى المجال المدني الواسع. وهنا خرجت المرأة للتعليم والعمل، الذين كان لهما مساهمة عظيمة في رسم نموذج جديد للمرأة وعلاقاتها مع المحيط العائلي والعام.

الفضاء الجديد نسبيا على العائلات العربية الذي هو المدينة بما تحمله من مؤسسات حديثة مثل المصنع، الحزب، الدولة، المدرسة أو الجامعة وبما توفره من فرص تعليمية وعملية، بقي الأفراد فيها مغتربين، بما يعني أن سلطة العائلة أكبر من المؤسسات الحديثة التي لا تدمج بالقدر الكافي، نظرا لضعفها واعتمادها التسلط في التعامل، وانعدام ثقة الأفراد بها، لذا مازال هناك التفاف كبير حول العائلة، وهنا يقول "حليم بركات": أن العلاقات الأسرية لا تزال ضرورية في التعامل مع سلطوية الأنظمة وإهمالها للمشكلات الاجتماعية والإنسانية. إنها ضرورية من حيث الحماية، ومن حيث ضرورات الوساطة في حل المشكلات أو تدبير الشؤون الخاصة⁴.

● التركيبة الأبوية للعائلة العربية

أن تكون العائلة أبوية يعني، أن السلطة داخل الأسرة تكون متركزة في يد الأب، و انطلاقا من هذه الفكرة يمكن إسقاطها على كل النظم الاجتماعية التي تحتكر فيه السلطة من قبل قلة قليلة قد تكون عنصر واحد أو عدة عناصر. ومن بين سمات النظام الأبوي والعائلة العربية هو المكانة الدونية للمرأة في هرم هذا النظام الذي يقوم على سحقها.

لقد اعتبرت العديد من الدراسات الدولة امتداد للأسرة، وفسرت الأحداث السياسية المعاصرة من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة الأبوية. يعتبر "فيبر" السلطة الأبوية أحد أشكال السلطة السياسية، ويعرفها بالوضعية التي يمارس فيها

¹حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مرجع سبق ذكره، ص234.

²المرجع نفسه، ص234

³المرجع نفسه.

⁴المرجع نفسه.

شخص واحد السلطة، داخل الأسرة أو العشيرة بوصفها تشكل غالباً، وحدة اقتصادية معتمدة على التقاليد. وأهم سمات الأسرة الأبوية اعتمادها على علاقات السلطة والخضوع، وتسلب الرجال على النساء، وعلى قدسية التراث¹.

في الأسرة الأبوية يتسلط الرجال على النساء، وأكبرهم على أصغرهم سناً. إن المجتمع الأبوي يبدو كإقطاعية رجالية، يقف على رأسها الأب، يليه الرجال فالنساء، فهن دون الرجال منزلة ومكانة، ولا شأن لهن بالحياة العامة. ويعتبر التسلب من الناحية الإيديولوجية، أبرز خصائص الأسرة الأبوية، ويتجلى التسلب الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة. فيتحكم الأب ومعه رجال العائلة من أخ، عم، في مصيرها، دراستها، وزواجها، وفي منعها من الخروج من البيت، وفي الضغط عليها، فالمرأة لا تنتقل بحرية في الوسط المدني².

بنية العائلة العربية بنية أبوية "بطريكية" يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون توزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر. الأب هو الذي يتولى دور المنتج والمعل والمالك السيد، ويكون بقية أفراد العائلة عيالا، فيشغل مركز السلطة والمسؤولية في عالم مزدوج: العالم العام المخصص للرجال يكافحون فيه في سبيل تأمين الرزق، والعالم الخاص داخل البيت تمارس فيه النساء مهمات منزلية شديدة التنوع من إنجاب وطهو وتنشئة أطفال. كما جرى تضيق على مشاركة المرأة في العالم العام، أعتبر تقليدياً من العيب على الرجال أن يمشوا في البيت مطولا، ونادرا ما تعمل الأم خارج المنزل ونادرا ما يتواجد الأب فيه³. يتعرض النظام الأبوي إلى تغييرات بسبب التغيرات البنيوية في واقع المجتمع، قيام الأسرة النووية وعمل المرأة لقاء أجر وانتشار العلم والمهجرة.

لكن "هشام شرابي" يقول أن النظام الأبوي الاستبدادي لا يقتصر على العائلة فقط بل يتعداها إلى المجتمع، فالعلاقة بين الأب والأبناء كالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، كلاهما يحتكران إرادة مطلقة تتسم بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع في كل من العائلة والمجتمع وبالتالي غياب أشكال المشاركة⁴. بدأ يحصل النظام الأبوي العربي على تنازل ضمني من المرأة وافتقد فكرها إلى أي تحليل واع باعتبارها نظاما يعم المجتمع كله، قانونا، اقتصادا وثقافة من أجل حرمان النساء مما يجب أن يكون حقوقا إنسانية لها⁵. إن العائلة العربية تسيطر سيطرة كاملة على حياة الفرد، وتكون السيطرة على المرأة أشد منها على الرجل. إنها تتحكم في مصير الفرد العربي. وفي حال المرأة يصبح هذا التحكم نوع من الاستعباد. فبإمكان العائلة أن تفرض عليها زوجها وموعد زواجها... وقد تستبيح قتلها إذا أساءت سلوكها.

إن التسلب الاجتماعي على المرأة لا يساهم في تقدمها العلمي، بل في تخلفها، ويزيد من تقليديتها، وتمسكها الشديد بالقيم العائلية. وتبقى العائلة في المجتمع العربي الملجأ الأمين للمرأة قبل زواجها، وحتى بعد الزواج فإن العائلة تقدم الحماية المادية والمعنوية⁶.

لا ترى الأسرة الأبوية في المرأة إنسانا، بقدر ما ترى فيها شخصا قاصرا، هذه العائلة التي تصنف أفرادها إلى نموذجين أساسيين: إما مكسبا إضافيا لها ويحتل هذه المرتبة الرجال. وإما عبئا عليها وتحتمل هذه الصفة نساء العائلة، لأنهن لا يوفرن

¹ نقلا عن عبد القادر عرابي، مرجع سبق ذكره، ص41.

² المرجع نفسه، ص42.

³ حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مرجع سبق ذكره، ص238.

⁴ هشام شرابي، مرجع سبق ذكره.

⁵ باقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،

2004.

⁶ عرابي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص42.

مصدرا اقتصاديا مساهما في العائلة، وحتى عندما تعمل المرأة في المجتمعات العربية تبقى في كثير من الأحيان غير متحركة في دخلها، لأنها أنشأت على أنها قاصر، وبدلا من أن يصبح الوعي والثقافة حارسين عليها، تفضل العائلة أن تبقى المرأة تحت الرقابة الأبوية.

• هرمية العائلة العربية

الهرمية في العائلة هي ناتجة عن الطبيعة الأبوية لها- كما تبين سابقا-، فبسيطرة النظام الأبوي، أصبح الرجل هو المعيل، وبالتالي هو الذي يحتل قمة الهرم، فله الطاعة والتقدير والاحترام المفروض، كما له السلطة والقوة والأمر المسموع والواجب التنفيذ، أما بقية أفراد العائلة فأصبحوا عيالا. تقع المرأة في أدنى الهرم، لأن الأطفال الذكور ينتظر منهم المساعدة في العائلة مستقبلا بل ينشئون لخلافة الأب، أما المرأة هي العالة الأكبر للعائلة لأنها لا تقدم أي عمل، حتى أن عملها المنزلي لا يقدر ويهمش، بل لا يشكل أي إضافة في العائلة لأنه لا يعتبر عملا في نظرها.

إن العائلة العربية أبوية هرمية (تماما كالمجتمع الطبقي العربي) يقوم التمايز وتوزيع العمل فيها على أساس الجنس والعمر، فيتسلط الذكر على الأنثى، والكبير على الصغير. إنهما في صلب التنظيم الاجتماعي، وصورة مصغرة للمجتمع، فتشكل حولها وحدة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فيتوارث فيها الافراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والدينية والثقافية¹.

العائلة العربية كما يقول هشام شرابي²، هرمية على أساس الجنس والسن، فيقدر الكبير ويهمش الصغير، يمجّد الذكر وتحقر الأنثى، هذه الخصائص سوف تنعكس فيما بعد في كل المؤسسات التي تبدو مظهرها أنها عصرية، من المدرسة إلى غاية الحزب السياسي، إذن يبدأ توزيع الأدوار على مستوى العائلة ثم يمتد إلى باقي المؤسسات الاجتماعية، وانطلاقا من الدور الذي يلعبه الفرد داخل الأسرة سوف يعيد إنتاجه فيما بعد في الكيانات المؤسساتية العصرية.

تجمع الدراسات مهما كانت منطلقاتها على دونية المكانة التي تحتلها المرأة العربية، والتي تعود أساسا إلى بنية المجتمع العربي، وارتكازه في قيمه على العائلة، وان تعرضت الأسرة إلى تغييرات هيكلية هامة، مثل قانون الأحوال الشخصية الذي يمنع تعدد الزوجات، ومثل حرية اختيار الزوجة والزواج، وإخضاع الطلاق لإجراءات قانونية. لا يزال وضع المرأة شديد التخلف. وكثيرا ما تبسط المعتقدات الدينية وتختزل في مواقف مجحفة بحقوق المرأة ومعادية لها في المجتمعات التي تستمد السلطات فيها شرعيتها من الدين المشوه والعائلة.

إن وضع المرأة يتغير نتيجة حصول تحول في البنى الاجتماعية، فالمرأة ضعيفة في المجتمع العربي ليس بسبب تركيبها الجسماني وطبيعتها، وليس حتى بسبب إرادة تعلو على إرادة الإنسان، بل بسبب تجريدها من حقوق الملكية ومسؤولية السعي والمشاركة النشطة في الإنتاج والحياة العامة. إن هرمية العائلة العربية جزء من هرمية المجتمع، فلا يتم تحرير المرأة بمعزل عن عملية تحرير المجتمع نفسه. إذن هناك علاقة جدلية بين عمليتي التحرر، وتكون البداية بالنسبة للمرأة بمزيد من مشاركتها في قوة العمل والحصول على الاستقلال الاقتصادي. إن التفاوت الكبير في الحقوق يعود إلى التفاوت الكبير في المسؤوليات خارج المنزل³.

إلا أن هذه الخصائص لا يمكن بالضرورة أن تنعكس سلبا فقط على المرأة، بحيث يجب أن لا يهمل في التحليل شخصية المرأة العربية وبخاصة الفتاة، وخلقها للاستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافها وتجاوز الأطر التقليدية التي تصر العائلة والمجتمع على تقيدها فيها.

¹ حلّيم بركات «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة» المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993، ص23.

² هشام شرابي، مرجع سبق ذكره.

³ حلّيم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مرجع سبق ذكره، ص245.

- مكانة المرأة في البلدان العربية

من خلال الدراسات والمسوح التي أجريت في مجموعة من الدول العربية، ظهر أن هذه الأخير تنقسم في موقفها من المرأة وبالتالي وضعها في المجتمع إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه المتحرر المنفتح الذي يساوي في الحقوق والواجبات بين المرأة و الرجل الى حد كبير، وتقريبا في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وابتعد في طرحه عن الدين نسبيا ، الاتجاه الغالب التوفيقي المتحرر نسبيا دون أن يكون معارض للتقاليد، وأخيرا: الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسما وعقلا ويحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض الزوجية بمفهومها الخضوعي ،والأمومة بمفهومه التوالدي الرعوي ،و يستند هذا الطرح إلى الدين.¹

على أساس كل اتجاه تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات تبعا للنظرة السائدة التي يحملها المجتمع نحو المرأة:

- **المجموعة الأولى:** تمثله بعض الدول العربية التي تبنت في سياسياتها نحو المرأة نماذج تشبه الغربية تتقدمه تونس، لبنان، وتظهر في الحجم الكبير للمساواة الحاضر في قوانين الأسرة، التي خلافا عن أغلبية القوانين العربية لا تجعل من الشريعة الإسلامية مصدرا لها، فتمنع تعدد الزوجات وتساوي في الميراث بين الجنسين.

لكن هذا يجعلنا نتساءل لماذا تبعد تونس في انفتاحها عن المعدل العربي، الإجابة تكون بالرجوع إلى التاريخ، حيث عرف هذا البلد استعمار فرنسيا، جعل أغلبية النخب الحاكمة بعد الاستقلال تكون ممن تعلموا بالمدارس الفرنسية، واكتسبوا ثقافة مجتمعاتها، على رأسهم الرئيس "الحبيب بورقيبة" الذي دعم الانفتاح التونسي بإرادة سياسية واضحة، وقبله كان رائد التحرر في تونس "الطاهر حداد"، وتم الإعلان عن التوجه العلماني الواضح تجاه قضايا المرأة وقضايا أخرى، إلا أنه يبقى انفتاح مفروض بسلطة القانون، وإلا كان حال هذا البلد مثل بقية البلدان العربية، حيث أنه غالبا ما لا تنجح القوى العلمانية في جلب الجماهير نحوها، بالقدر الكبير الذي تستطيع فيه التيارات الدينية في التأثير على الجماهير حتى من النساء. وهذا يفسر كذلك تخلف البنية القيمية فتغلب الأطروحات و الإيديولوجية المنتقصة لقدرة المرأة و إمكانياتها، ومع ذلك تلقى قبولا كبيرا في المجتمعات العربية وما ينتج عنها من اضعاف لمكانة المرأة في المجتمع مهما تطورت التشريعات المساندة لها، وهذا ما يمكن أن نفسر به وضع المرأة في الجزائر، بالرغم من اقتراب التاريخ الجزائري من نظيره التونسي، إضافة إلى خصوصية النخب الجزائرية الحاكمة المحافظة والتقليدية وسياساتها النابعة من النظرة والفكر الذاتي.

نموذج الانفتاح العربي الثاني الظاهر في لبنان، راجع إلى التنوع الديني الذي يعرفه هذا البلد بحيث لا يمكن لأي فكر إيديولوجي أن يهيمن على كل البلاد.

- **المجموعة الثانية:** تتميز تشريعات دول المجموعة الثانية بنوع من المرونة والحضور اللافت للعنصر النسوي في مناحي الحياة الاجتماعية العامة والخاصة، ويمكن أخذ كل من الأردن، سوريا، الجزائر ومصر كأمثلة لذلك، التي يتميز موقفها بالوسطية تجاه المرأة الراجح إلى التيار المحافظ، فيمكن لهذه الدول السير مع حقوق المرأة في إطار ما يمنحه المجتمع والقيم والعرف العام ويوافق عليه .

¹ هنري عزام، « المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية) » ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 2004..

المرأة في هذه الدول متحررة نسبيا، إذا أخذنا مؤشرات مثل التعليم والعمل، والمساواة في الأجر. في الجزائر كمثال لهذه المجموعة يمكن للمرأة العمل في كل القطاعات من الأمن والشرطة إلى السلك العسكري، إلى القضاء، وفي كل هذه المهن يتساوى أجرها مع أجر الرجل .

● المجموعة الثالثة: تمثلها الأقطار الخليجية النفطية التي تتميز بسيادة الفكر السلفي المحافظ الذي ينطلق ويدعم

بالكثير من اجتهادات وأطروحات دينية تتنافر مع الواقع الاقتصادي المعاش الذي يأخذ بالكثير من سمات النظام الرأسمالي الغربي¹ ، ترأسه العربية السعودية والكويت.

الفكر الاجتماعي السائد يعادي أي تحول نوعي لواقع المرأة ويضفي في طرحه نوع من القدسية التي تفسر أنها مستمدة من الدين، فيقال مثلا المرأة يجب أن تتعلم تعليما دينيا، أو التفقه في الدين وغير ذلك فهو غير مقبول، بالنسبة للعمل فيكون محدد في مهن لا تخرج عن تقليد الأنثى مثل التعليم كمرية، أو طبية نسائية، حتى يحافظ على الحدود الجنسية.

سيوسيلوجيا فسر هذا²، بأن جماعات القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع، والمعروفة بالمحافظة اجتماعيا وسياسيا، تستمد قوتها من السلوك الاجتماعي القيمي المرتبط أساسا بالقيم الدينية، المرتبطة بدورها بنظام توزيع القوة، أما أفراد المجتمع فيخضعون لهذه الثقافة التي تتضمن عناصر قيمية خارقة يتم توظيفها لصالح فئة اجتماعية مهيمنة سياسيا اجتماعيا واقتصاديا، تضمن بذلك ثبات الوضع الراهن بما يحمي مصالحها.

إذن وضعية المرأة في المجتمعات العربية ليست منفصلة عن الحالة الاجتماعية الاقتصادية السياسية لهذه البلدان، وهذا ما يفسر تحقيق بعض الدول لتحولات اجتماعية واقتصادية، لكنها بقيت بعيدة عن رفع مكانة المرأة التي تعد أهم و أدل المؤشرات على التحولات النوعية، هذا يقود للاستنتاج إلى أن أغلبية التحولات العربية هي شكلية أو نماذج جاهزة مركبة، لمجتمع لم ينتجها، فالمجتمعات الخليجية التي تبدو أنها رأسمالية الاقتصاد والمجتمع، في الحقيقة هي سوق استهلاكية كبيرة للخارج المتطور، وهذا بفعل الريع البترولي الذي يشتري كل شيء حتى شكل الاقتصاد الديكوري، فهي ليست تحولات نوعية حقيقية بالمعنى الأوربي لفترة الثورة الصناعية. نفس القول يمكن أن يطبق على التجربة التنموية الجزائرية التي انهارت بمجرد تهوي سعر البترول إلى مستويات دنيا في عشرية الثمانينات. عامل الدين المتحذر في الثقافة العربية من الصعب انسلاخ أي طرح فكري عنه و إن حدث فيقابل بالرفض والإهمال .

● قضايا المرأة وأنماط التنمية المتبناة في البلدان العربية

بعد استقلال البلدان العربية عاشت المرأة كما أسماها "باقر سلمان النجار"³، نوعا من الليبرالية الاجتماعية من خلال تبني نماذج من الانفتاح على الشاكلة الغربية، الجو العام السياسي والاقتصادي كان متميزا بتبني سياسيات تنموية مبنية أساسا على النموذج الاقتصادي الاشتراكي، أما سياسيا فكان الحزب الواحد المسيطر على تركيبة الأنظمة العربية.

نالت المرأة في هذه المرحلة قدر معين من التعليم ومنه العمل وبعض المشاركة السياسية. بالطبع لم تستفد منه كافة الفئات الشعبية خاصة تلك التي بقيت في الأرياف ولم تتبع حركة الهجرة الواسعة التي قامت بها العائلات من الأرياف متوجهة نحو المدن، غداة استقلال البلدان العربية التي كانت مستعمرة. وقد ظهرت في الشكل الخارجي للنساء باللباس العصري الشبيه

¹ مريم سليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص148.

² باقر سلمان النجار، مرجع سبق ذكره، ص138.

³ المرجع نفسه ص141.

بالأوروبي في إطار العلمانية المتبناة والشوق إلى روح العصرية والتشبه بالمجتمعات الأوروبية الغازية، فكان تعويضاً عن مركب نقص يهدف إلى إظهار صورة متطورة أمام الآخر.

و بعد مدة زمنية من استقلال البلدان العربية التي كانت مستعمرة، عاد الحجاب بشكل قوي، ولكن زاد في المقابل تعلم البنات خاصة في المستوى الجامعي، حيث فاق عدد الطالبات الإناث، عدد الذكور من الطلبة، عرفت نفس الفترة التشريع لقوانين سياسية واجتماعية لصالح المرأة نسبياً، قوانين تخص الأسرة والأحوال الشخصية وأخرى متعلقة ببعض الحقوق السياسية مثل الترشح للانتخاب وشغل الوظائف العامة على مستوى أجهزة الدولة.

• تحولات الحقبة الحالية وارتباطها بالنفط:

ارتفاع أسعار البترول و اعتماد أغلبية الدول العربية على ريعه في تسييرها، خلق نموذج مميز اجتماعياً سياسياً اقتصادياً، مضاف عليه احباطات التنمية في بلدان الشمال العربية مصر والشام و الجزائر، خلقت كذلك نموذج تفكير خاص سماه باقر سلمان بـ "الفكر النفطي"¹، وكان من بين نتائجه ضهور القوى القومية وقوى الستينات النشطة مقابل البروز القوي للقوى المحافظة و السلفية المتأصلة.²

³ وفيما يخص المرأة فقد شهدت هذه المرحلة بعض التراجع على صعيد مكانة المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية والسياسية، وتغيراً في اتجاهات المجتمع تجاهها، خصوصاً فيما يتعلق بذلك الدور الذي لعبته في المرحلة الأولى، فتنامي الاتجاه الداعي لتحججها ونجح في استقطاب قطاع واسع في أوساط النسوة في المدينة كما في الريف، وإلى عدول الدول عن المطالبة بالمساواة في العمل والشؤون الأسرية ودججت المطالبات المساواتية بنوع من الطرح الديني القيمي الراض لها أو بتعبير الخطابات الدينية المكفر لها والمخوف من نتائجها.

لقد أحدثت و حدود النفط في الدول العربية، تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، في البلدان العربية النفطية وغير النفطية، وأصبح الريع البترولي يشكل هيكل الاقتصاد العربي وعلاقاته الاقتصادية في الداخل والخارج، وجعلت موارد النفط ضابطاً لأنماط التنمية داخل الوطن العربي. فأصبح الاقتصاد العربي أكثر اقتصاديات العالم الثالث اندماجاً في النظام الرأسمال. أفقرت الزراعة وزادت الفجوة الغذائية وزاد معها الاستيراد العربي للغذاء. وزاد استخدام الإسلام لتحقيق أغراض سياسية.

ارتباط المجتمع العربي بالسوق الغربية واعتماده على السلع المستوردة قلل من أهمية المرأة في الإنتاج والخدمات، لذلك زاد عزل النساء التقليدي أكثر عمقاً⁴. وهذا ما أدى إلى إفراغ تعليم النساء وعملهم من مضامينه التنموية لصالح تمظهر اجتماعي عام، وهو انعكاس لديكورية عامة صنعها الاتكال على الريع البترولي وهي مناقضة تماماً للواقع.

كانت مغامرات التنمية في الأقطار العربية مغامرات ضعيفة من حيث التجديد والتنفيذ، ولم يتحقق النجاح المنشود من خلال الجهد المبذول من الحكومات العربية في العمل على مضاعفة الإنتاج وتوزيع الخدمات الصحية والتربوية، وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة وموقف اللامبالاة من جهة ثانية، واستبعاد غالبية الناس في عملية المشاركة في صنع القرار، وعدم متابعة السياسات التنموية بالمراقبة خاصة الجانب المادي الذي غالباً ما يضيع بين الفاسدين. وهذا ما اصطلاح عليه بأزمة التنمية

• المرأة أزمة التنمية في الدول العربية

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه، ص 145.

⁴ شهيدة الباز، «المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية» «المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر»، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004.

نماذج التنمية المتعددة المشارب بلغت في بداية العقد الماضي طريقاً مسدوداً، سواء التي توهمت حلاً بالانفتاح الاقتصادي، أو من اتبعت نموذج التنمية الاشتراكية. وسواء كانت غنية بالموارد الطبيعية أو فقيرة منها. فإذا وضع جانباً المنظور الاستهلاكي للتنمية، المنحصر أساساً في الشراء دون الإنتاج، يبدو مشهد التنمية العربي مؤذناً بالسوية: تشريك متزايد لرأس المال الأجنبي في عمليات الاستثمار، وتصدير ما يفيض من رساميل وإفقار الريف، ظهور مكثف للمهمشين المبعدين من دائرة الإنتاج، تزايد الاستيراد من الأسواق العالمية، وتخريب للقطاعات الاقتصادية المحلية، مزيد من التفاوت في الدخل العام، تضخم وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر... الخ¹.

إن الدول العربية الميسورة وبخاصة النفطية، رغم معدلات نموها الاقتصادي الملحوظ، إلا أنه نمو شكلي طفيلي يتغذى من الربيع البترولي، وسينكشف بمجرد التدهور في عائداته، فلم يستثمر هذا المورد في تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة كفاءة القلة الموجود منها، أما الدول الأقل حظاً من مجودات الطبيعة، بدورها لم تحسن إدارة اقتصادها، ولم تسعى إلى تنويع و رفع قاعدتها الإنتاجية والبحث في استثمار الموجود، فالدول العربية الميسورة أو المعسرة زادت تبعيتهما الاستهلاكية على حد سواء.

وضع التنمية عند المرأة لا يخرج عن المنطق الاستهلاكي الذي غرقت فيه الدول العربية قاطبة، فبقدر ما تستورد الدول العربية المنتجات والنماذج الغربية للتحديث، تتوهم أنها في طريق التنمية، ذاك هو الحال عند المرأة العربية التي تسعى لاقتناء أبهى ما يمكن اقتناؤه، وملاً صفحات مجلات المجتمع الراقي بصورها، دون البحث هل ساهمت في التطور الحضاري الشامل للإنسان والقضاء على الفقر، وتصحيح البنى الاقتصادية المهترئة، والحد من التبعية وتطوير موارد الدخل وتحقيق الذات الإنسانية، فالمرور الإنساني هو عطاء يشمل المرأة والرجل في آن واحد، وقضية المرأة تطال الوضع الراهن وضرورة مشاركتها في التنمية. إلا أن المؤشرات تؤكد أنها بعيدة عن المشاركة في التنمية بوصفها مورداً:²

➤ نسب أمية كبيرة للمرأة في كامل البلدان العربية.

➤ نسب ضئيلة للمشاركة للمرأة العربية في قوة العمل حتى بالمقارنة مع كل الدول النامية.

➤ نسب مشاركة سياسية هي الأضعف عالمياً.

إذن الرهان على أن فرص التعليم والعمل في القطاع العصري من شأنه تحرير طاقات المرأة، لا يجب أن يتجاهل الحقيقة الواقعية وهي أن طاقات العربي ككل ليست محررة بمجملها.³

2 : مكانة المرأة في التيارات الفكرية العربية

تجمع الأبحاث على أن المرأة في المجتمعات العربية تحتل موقعا دونيا في البنية الاجتماعية. وتبقى التفسيرات تختلف حسب درجة تحفظ أو تحرر هذه التيارات المفسرة.

تميز تاريخ الفكر العربي الحديث والمعاصر بقدر كبير من الازدواجية والانقسام. حيث تعني الأولى تعايش التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة سواء في فترة واحدة، أو على مدى فترات متعاقبة. أما الانقسام فيعني التناقض بين الفعل والعمل أو بين الفكر والممارسة، هذه الازدواجية تعكس ازدواجية الواقع بأنماط الإنتاج غير مكتملة النمو، فكان في مرحلة سابقة شبه اشتراكية واليوم تعيش هذه المجتمعات شبه رأسمالية، هذا ما أفرز سمات التخلف التي ساعد على تكريسها النظام الاستعماري وعلاقات التبعية بعد الاستقلال.

¹ دلال البز، « المرأة في العمل الأهلي العربي »، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 119.

³ مريم سليم، « أوضاع المرأة العربية »، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004.

العلاقة بين الفكر والواقع في المجتمع العربي لم تتخذ شكلا آليا خالصا، بل لعبت الظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع في مراحل تطوره المختلفة دورا في تغليب أحد التيارات الفكرية على غيره من التيارات، وإن كانت لا تخرج في معالمها عن الإطار الديني، حيث من المعروف تاريخيا أن الثقافة و التعليم الديني إلى وقت قريب كانا المصدرين الأساسيين في تشكيل الفرد و العقل العربيين، وهنا ارتبطت عملية التجديد والمحافظة في الفكر الإسلامي، بمراحل النهوض والإصلاح الاجتماعي أو بمراحل التدهور والانحطاط¹.

لذا فإن تناول قضية المرأة في الفكر العربي، ارتبطت بالظاهرة الدينية، ومدى استناد التيار الفكري عليها أو الابتعاد عنها.

– التيار الديني المحافظ

يمكن أخذ حركة الإخوان المسلمين كمثال لهذا التيار وعلى رأسهم "حسن البنا" و "حسن الهضمي" و "سيد قطب"، الذين لعبوا دورا كبيرا في تشكيل العقل العربي باتجاهاته المحافظة في الأربعينات وحتى اليوم، بعدما امتد صداها إلى باق الأقطار العربية. ففي أراء سيد قطب مثلا الذي يعد مرجعية هذا التيار في تناول مسألة المرأة، وبالرغم من تقريره أن الإسلام قد ساوى بين الجنسين، إلا أن الرجل يتفوق على المرأة بحكم الخصائص البيولوجية والنفسية، فكان التركيز على الفروق الطبيعية والبيولوجية والنفسية في تقسيم الأعمال بين المرأة والرجل في جميع مناحي الحياة، وهذا في رأيه لا يآثر على وضعيهما في المجتمع. وفي تفسيرهم لأولوية الرجل في مسائل الإرث والشهادة والقوامة، يقولون أن الرجل قد حررته الطبيعة من متاعب وهموم الأمومة، وهذا يساعد على توجيه قواه الجنسية والعقلية إلى القضايا الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في تطوير الجانب العقلائي لديه. بينها تستهلك هموم الأمومة والأعمال المنزلية المرأة، الأمر الذي ينمي لديها الجانب العاطفي. لذا تحتاج المرأة إلى الدعم والرعاية من قبل الرجل في شكل وصاية².

يشدد في الاعتقاد بأنه مع مجيء الديانة السماوية الأخيرة وهي الإسلام ، نالت المرأة جميع حقوقها وتساوت مع الرجل في الحقوق والواجبات، بعدما كانت قبله في أسوء صور الاستعباد والذل ،ويستشهدون بشخصيات نساء الرسول والمهام التي كن يقمن بها، مثل تجارة زوجة الرسول خديجة أو مشاركة النسوة في بعض المعارك الحربية وهي روايات متناقلة شفويا، كما يستشهدون بالنصوص القرآنية صراحة وتأويلا بالاجتهاد التي تحدثت عن المرأة.

يعارض أصحاب هذا الفكر التعليم المختلط، ويؤكدون على ضرورة التعليم الديني للبنات، كما يرون أن التعليم الجامعي غير أساسي، فالأصل أن تكون المرأة قد وصلت بيت الزوجية و أسست أسرة جديدة، عملا بتوجيهات الإسلام بضرورة الزواج المبكر. وفي علاقة المرأة مع الرجل يضع حدود ممانعة في التعامل بين الرجل والمرأة، لهذا كان من الأفضل للمرأة التزام البيت³.

يواجه هذا الطرح الكثير من النقد في مسألة جوهرية وهي أن أفكار هذا التيار لا تتماشى مع التطور الذي حدث في المجتمع، ومن غير المعقول الاعتماد على نصوص مقدسة تحمل الكثير من الرمزية لتسيير واقع موضوعي، مثل التفرقة في توزيع الميراث في أحكام الشريعة الإسلامية على أساس الجنس فيحظى الرجل بالثلثين بينما المرأة لا تنال إلا الثلث، وكذلك وضعية المرأة في قوانين الأسرة في البلدان العربية والمستمدة من النصوص الدينية، تحد حسب رأي النقاد من حرية المرأة في اختيار زوجها

¹ نقلا عن سيد عويس، الازدواجية في التراث الديني المصري، القاهرة: دار الموقف العربي، 1985 ص9-10 من مقال ليلي عبد الوهاب «تأثيرات التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي»، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر: (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004 ص124.

² ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص175.

³ المرجع نفسه، ص177.

بضرورة تواجد الولي، وبهذا تعتبر قاصرا عن اتخاذ قراراتها بنفسها، وتعدى إلى مسألة الطلاق ومسألة العصمة الموجودة بيد الرجل الذي يمكنه وحده اتخاذ قرار الطلاق مهما كان موقف المرأة منه، وفي المقابل لا يمكن للمرأة اتخاذ قرار الطلاق والمباشرة فيه.¹

إن الاجتهادات المختلفة لتفسير الشريعة مع الأعراف والتقاليد المحلية قد وضعت المرأة في درجة أقل مما تتيحها النصوص الدينية، فكان التشديد على الشكل دون المضمون، يعطي مفهوما عزليا لطاقت المرأة المادية والفكرية والعاطفية وبالتالي المجتمع، من جهة أخرى يقول "محمد الرميحي"²: لماذا يقتصر التفسير التقليدي والخرافي للتراث على قضية المرأة، بينما هناك الكثير من الأمور التي تجاوزتها الموجة التقليدية إلى تشريعات حديثة أو هي أمور أساسا غير مطروحة، منها الأمور الاقتصادية كالزكاة، والسياسة، ونظام الحكم والثروات غير المستغلة والقوانين التجارية والأهلية وقوانين الجزاء... وتقع قضية المرأة في التراث بشكل أعمق بكثير من أي معالجة سطحية لها، أو محاولة تفسيرها تفسيراً سريعاً إيجابياً أو سلبياً، إن علاقتها بالايولوجيا (الدين) علاقة عضوية وهذا ما يصعب اتخاذ خطوات تحديثية وجذرية، في هذه القضية بالذات.

- التيار الديني التجديدي

ويبدأ "برفاعه الطهطاوي"، "خير الدين التونسي" و "ابن باديس الجزائري"³، وبعدهم مع "الأفغاني"، "محمد عبده" و "قاسم أمين" ومن تبعه، الذين أتوا بأراء تدعوا إلى التنوير والإصلاح لمواكبة النهضة بكل مستلزمات بناءها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، أو إظهار إسلام متجدد يتماشى مع متطلبات العصر، وفي نفس الوقت يحذر من محاكاة الأوربيين عن طريق نقل أفكارهم وعاداتهم، لهذا السبب فضل تصنيفه إلى التيار الإسلامي التجديدي، وليس المتحرر كما جرت العادة في تصنيفات سابقة، والذي سيتم توضيح خصائصه فيما يتلى من التقسيم.

إذن أخذت حركة التجديد في الفكر الإسلامي في فتح حوارات عبر الجرائد والمجلات والمؤلفات، حول الكثير من القضايا الوطنية والاجتماعية، ومن أبرزها قضية تحرير المرأة، وركزوا في طرحهم على مسألة تعليم المرأة وتزويدها بصناعة تحقق لها استقلالاً مادياً عن الرجل والتبعية له، وتناولوا مسألة الحجاب ومسائل الأسرة والزواج وطالبوا بتقييد الطلاق، ومنع تعدد الزوجات، والدعوة إلى خروج المرأة للمجتمع ومساهمتها في أوجهه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.⁴

نشر "قاسم أمين كتابه" في عام 1899سماه "تحرير المرأة"، ربط فيه بين إصلاح أخلاق الأمة و دور المرأة في المجتمع، وقال أن تحسين مركزها يكون بإعدادها بالتربية لكسب الرزق، إضافة إلى القراءة والكتابة والعناية بتدبير شؤون البيت، وإلى أن تتمكن من إعالة نفسها تبقى رهينة استبداد الرجل وتحت رحمته فيجردها من مزاياها الإنسانية. اعتبر قاسم أمين كذلك أن حرية المرأة أساس لجميع الحريات و أن اضطهاد المرأة مرتبط بأشكال الاضطهاد الأخرى في العالم العربي⁵ ويرى "قاسم أمين" أن إصلاح الخلل القائم في مسألة المرأة يكون بناء على ما أثبتته العلم الطبيعي الحديث، من أن المرأة مساوية للرجل عقلاً، فيقول: ومع ذلك يرفض الناس تغيير عاداتهم وتقاليدهم، أي تغيير فكرهم بما يتفق مع هذه الحقيقة.

لقد تميز فكر قاسم أمين بنظرة مستنيرة و وعي علمي اجتماعي بعلاقة استبداد النظام وعبودية الرجل للمرأة بقوله « انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه » ويضيف « انه لا

¹ وإن ظهرت مؤخرًا في المجتمعات العربية أطروحة الخلع كصيغة ناتجة عن الاجتهاد تسهل للمرأة الطلاق مقابل التنازل على حقوقها المادية

² محمد الرميحي « أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج » المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1994، ص242.

³ علي شلق، « التطور التاريخي لأوضاع المرأة في الوطن العربي »، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 1994.

⁴ ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره..

⁵ نقلاً عن هشام شرابي، مرجع سبق ذكره.

الإسلام، ولا طبيعة الأشياء، ولا خصائص ضعف المرأة وقصورها، هي التي ميزت بين الرجال والنساء وقسمت شؤون الحياة بينهم تلك القسمة غير العادلة، وإنما الاستبداد هو الذي جعل من المرأة إحدى فرائسه، فكلها بالقيود والأغلال.. زمنا طويلا، ثم إن تحررها مرتبط بتحرر الرجل من الاستبداد، أي بتحرر المجتمع ككل¹. كما شدد "قاسم أمين" على مسألة عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي، حيث يرى أن الاحتجاب عن المجتمع والبطالة من شأنه قتل كل فضيلة في النفس. وأن النساء اللواتي يعملن ينجحن في تنظيم وقتهن بين أعمالهن والقيام بواجباتهن تجاه أسرهن. ويقول أن أول واجب للمرأة هو التأهل لكسب ضرورات الحياة بنفسها، وهو سبب ضياع حقوقها عندما منعت من ذلك، وقيدت بمسؤولية الرجل في إعالتها.

تميز الخطاب العربي الحديث، ممثلا في التيار المتجدد، في تناوله لمسألة المرأة، بالدعوة إلى التحرر من أغلال عصر الحريم الذي كان يعبر عن طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة في ذلك الوقت، فركزت دعوتهم على تعلم المرأة تعليما حديثا مختلطا، وأعطوا اهتماما واضح لمسألة الأسرة والزواج، وطالبوا بتقييد الطلاق والتعدد في الزواج، ورفع قيود العزلة والانزواء المنزلي، وأكدوا على أهمية خروجها إلى المجتمع ومشاركتها في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية².

- التيار التحرري

وان تشابه التيارين الفكريين التقليدي والمتجدد، فكلاهما ينطلقان من مرجعية واحدة، وهي مرجعية التراث والاختلاف في تفسيره، فان التيار التحرري، وهو في الأساس فكر الحركات النسوية الحديثة التي ظهرت بعد استقلال الدول العربية، يأخذ منحى آخر بعيد عن التراث والدين، ويركز على البعد العالمي لقضية المرأة. خاصة بعد تبني الدول العربية الشريعة الإسلامية كمصدر لقوانين الأسرة أو الأحوال الشخصية كما تسمى في بعض البلدان العربية، الذي رفضته هذه الحركات وجعلت تغييره في أولوية مطالبها، من أمثال: "نوال السعداوي" في مصر و"فاطمة المرنيسي" في المغرب و"وسيلة تامزالي" في الجزائر.

يبتعد فكرهم عن الطرح الثقافي للمجتمعات العربية ويركز على التحرر على النمط الغربي تحديدا الأوربي، فيطالبون مثلا بتغيير موازين تقسيم العمل بين الجنسين، والتركيز على صورة المرأة المقهورة³.

يسعى هذا التيار الفكري إلى فضح عدم المساواة بين الجنسين، من أجل وضع استراتيجيات جديدة مستقبلا بهدف تعزيز قوة المرأة⁴. وكان مطلب الحركة النسائية حتى أوائل السبعينات إضافة إلى تعديل قوانين الأسرة، المطالبة بالتعليم والعمل والمعاملة في المجالين كما يعامل الرجل⁵.

يعاني هذا التيار وأفكاره من علاقات سيئة مع الفئات العريضة للمجتمعات العربية من الرجال وحتى النساء ذوات التعليم متوسط، وهذا لعمق الطرح الذي تبنته في مضمون أفكارها، وحتى في خطاباتها، التي لم تتقبل الطرح الجذري لهذا التيار في مسألة تحرير المرأة، وبالتالي لم ينجحوا في جعل تلك الفئات العريضة والعميقة للمجتمع العربي تلتف حول أفكارهم.

- وضع المرأة العربية بعد صعود التيارات الدينية

¹ نقلا عن ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ نوال السعداوي، «نحو إستراتيجية لإدماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية»، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ونقاشات الندوة التي نظمتها المركز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.

⁴ حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مرجع سبق ذكره، ص 243.

⁵ هالة مقصود، «حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين» المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص 259.

صحيح أن الخط الديني السلفي قد ظهر بقوة منذ الثمانينات في أغلبية الدول العربية إلا أنه ليس جديد على الساحة السياسية والفكرية، وقد ارتبط ارتباطاً قوياً بجماعة الإخوان المسلمين على رأسهم حسن البنا وحسن الهضيبي وسيد قطب، الذين لعبوا دوراً في تشكيل العقل العربي باتجاهاته المحافظة منذ الأربعينات والتي امتد صداها إلى باقي الأقطار العربية. في ظل الأوضاع التابعة والمتخلفة التي تعيشها المجتمعات العربية على جميع الأصعدة، وتزايد حركة القمع والقهر السياسي والفكري الذي تفرضه الأنظمة على الجماهير بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان لابد من ظهور إيديولوجيات تبرر لذلك. ولما كان العقل العربي مازال يعيش حالة الازدواجية الثقافية حيث يلعب الدين دوراً بارزاً، اخذ التيار السلفي المحافظ في الصعود والسيطرة

خلال العقدين الآخرين، وأخذ خطابه يوجه جزء كبير منه إلى المرأة مطالبا بعودتها إلى المنزل، والارتداد بتعليمها إلى التعليم الديني، أو ما قل منه لغرض تعليم أطفالها دون تأهيلها للعمل، العودة القوية للحجاب، والوقوف أمام أي تعديل يطل قوانين الأسرة ورفض فكرة المساواة التي أحيطت بخطاب قيمي وديني خطير ومخوف، جعل حتى المرأة العربية ترفضه¹. ووجد هذا الخطاب حظوة كبيرة خاصة في أوساط الشباب المحبط والذي يعاني وضعاً متأزماً نتيجة لمحمل السياسات القائمة التي تغلق أمامه كل فرص تحقيق والتعبير عن الذات.

وهناك دراسات كثيرة ربطت تصاعد المد الإسلامي، بظهور النفط كعماد اقتصادي واجتماعي للدول العربية والتحول الذي نتجت عنه، ومنها استخدام الإسلام لتحقيق أغراض سياسية، فقد أدى اكتشاف النفط وارتفاع أسعاره إلى تضخم ثروة بعض البلدان الإسلامية التي رأت، في سبيل توطيد زعامتها في المنطقة، اتخاذ الدين الإسلامي سلاحاً لخدمة هذه المصالح، واستعملت في ذلك وسائل كثيرة من شراء الكفاءات والعقول والذمم والأقلام، وتأسيس الجرائد والمجلات الدينية الفاخرة الطباعة، واستدعاء مفكرين أكفاء للكتابة فيها، وتكون كتاباتهم في الإسلام متماشية مع الخط الذي تحدده لهم الدولة التي تستخدمهم. وتسخير القيم التي تخدم تحقيق أهداف السلطة².

لا يزال وضع المرأة العربية في بداية القرن الواحد والعشرين شديد التخلف. وكثيراً ما تبسط المعتقدات الدينية وتحتل إلى مواقف مجحفة بحقوق المرأة ومعادية لها في المجتمعات التقليدية التي تستمد السلطات فيها شرعيتها من الدين والقبلية، وعلى الرغم من الدعوات أصحاب الفكر العلماني على إعمال العقل والمنطق في التعامل مع مختلف القضايا الفكرية والاجتماعية، فإن حجم التأثير والغلبة، بخاصة في صفوف الطبقات الوسطى والشعبية، ارتبط في المقام الأول بالتيارات الفكرية الدينية³.

يقول "حليم بركات" أن هناك تكامل وثيق بين الدين والعائلة وأن مشكلة المرأة ليست في إمكانياتها الجسدية، بل في تلك المعتقدات والأوضاع الاجتماعية التي تسوغ حرمانها من تأدية دورها في المجتمع كما تراه هي لا كما يفرض عليها من قبل الرجل⁴.

تجعل الحركات والتوجهات الإسلامية قضية المرأة من أولى اهتماماتها، وتصنع طرحاً قيمياً يجعل من كل مصائب الدول العربية من تخلفها إلى غاية الاحتباس الحراري، السبب فيه هو المرأة بتبرجها وخروجها الكبير للشارع والفضاءات العامة، بل إنهم يفسرون أزمة البطالة بتدفق النساء الكبير على سوق العمل.

¹ ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

² شهيدة الباز، مرجع سبق ذكره، ص 186.

³ ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

⁴ حليم بركات، مرجع سبق ذكره، ص 240.

الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات تؤكد هذا الطرح، حيث قام التيار الديني باستغلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور للجزائر، ومنحه طابع تفسيري أخلاقي رابطا إياه بوضعية المرأة من خلال نقد خروجها للتعليم والعمل وحتى طريقة لباسها، وأن هذه المظاهر من أسباب الأزمة التي عصفت بالجزائر، فازداد بذلك العنف الموجه نحو المرأة بعدما اقتنعت فئات واسعة بالطرح الإيديولوجي للتيار الديني¹.

كانت محصلة البروز القوي للقوى العربية المحافظة والسلفية، عودة جديدة لعزل المرأة، والحديث من وراء النقاب والتخلي عن حقوق تم اكتسابها، فأصبح العمل إلا يتم إلا بموافقة الزوج، وكذلك عدم تعارضه مع الدور التاريخي للمرأة كزوجة وأم، وترجع بعض الدراسات على اعتبار ظاهرة التزوي الإسلامي، مؤشر رفض لحالة الانغماس في الفكر والثقافة الغربية². لاقى مضمون الخطاب السلفي المعاصر حول المرأة أبعادا عربية عامة، وكانت له آثار على المرأة والمجتمع بكل فئاته، وبهذا حول الأنظار عن فهم التناقضات الاجتماعية والأسباب الحقيقية للتدهور والتخلف والتبعية، إلى المطالبة والدعوة إلى عودة المرأة لملازمتها البيت، فانحصرت بهذا مشاركتها في العمل والسياسة وقوبلت بعنف في الأوساط العامة.

3 : مسألة تحرير المرأة العربية

أطروحات كثيرة تناولت هذا الموضوع سواء من العرب أنفسهم أو من المستشرقين، الذين تأخذ دراسة المرأة العربية عندهم نوع من النمطية والأحكام المسبقة، وصورة مرسومة منذ زمن بعيد، إما بالحجاب الأسود أو المرأة التي لا يهتمها شيء سوى جمالها، وفي كثير من الأحيان تختصر المرأة العربية خاصة في وسائل الإعلام في الراقصة.

قبل الخوض في كل هذا سيكون من الأحرى تحديد ماذا يقصد بالتحرر؟ أي نوع من التحرر يراد من المرأة العربية، هل نعني نبذ القيم والتقاليد والعادات؟ أو التحرر من الحاجة الاقتصادية؟ أم تحررها من الالتزامات نحو زوجها وأبنائها؟ أو تحررها من سمات أنوثتها ومساحيق التجميل؟ أو تحررها من مجتمعتها الاستهلاكي؟.. أم هل نعني حصولها على حق الانتخاب والترشح أو الصعود إلى المراتب القيادية الخ.³ وبقدر ما يشكل تحرر المرأة حاجة ملحة في المجتمعات العربية بقدر ما تكون الدعوة إليه في كثير من الأحيان وسيلة لخلق تذبذب في هوية المرأة وجعلها عرضة للتناقضات وأحد أشكاله، فتدفع ثمن التحرر كما تدفع ثمن الانغلاق خاصة إذا كان المجتمع غير جاهزا لهذا التحرر. مجتمعات تعاني التبعية الاقتصادية وتقع تحت ثقل أنظمة مستبدة.

بداية الحديث عن التحرر كانت في بعض كتابات رواد النهضة في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ولعل أبرزها وأوضحها طرعا (كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين)، الذي نادى فيه بتعليم المرأة ومعاملتها الند للند ومشاركتها في الحقوق وفي الواجبات، بالعدل والمساواة مع الرجل، ويقول "هشام شرابي" أنه بعد ثلاثة أرباع القرن بعد صدور كتاب قاسم أمين، لا يزال نادى بتحرير المرأة. من الواضح أن مجرد إرسال البنات إلى المدرسة، وإزالة الحجاب على وجوههم، ومنحهن بعض الحقوق المدنية والمهنية، لا يحقق تحرير المرأة. فالتحرير لا يتحقق بمجرد اقتباس العادات والملابس والمدارس الغربية، فهذه ليست إلا مظاهر خارجية، كثيرا ما تخفي العلاقات التقليدية، وبالتالي تمنع تغييرها. إن تحرير المرأة لا يتم في النهاية إلا بتغيير علاقتها بالرجل، وهذا يعني تغيير دورها ومكانتها في العائلة وفي المجتمع. وهذا هو التغيير الجذري الذي يمكنها من تحقيق قدراتها الإنسانية بصورة كاملة

¹ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2001.

²باقر سمان النجار، مرجع سبق ذكره، ص 161.

³حكمت أبو زيد «إمكانات المرأة في العمل السياسي العربي» «المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.

وبشكل تتساوى فيه حقوقها وواجباتها مع حقوق الرجل وواجباته فتصبح عندئذ إنسانا بكل ما في ذلك من معنى. وهكذا يمكننا أن نقول أن الإنسان العربي أصبح إنسانا مكتملا لا نصف إنسان. ومستحيل أن يتغير المجتمع العربي، مادامت المرأة العربية في وضعها الراهن، وذلك لأنها هي التي تصنع الإنسان العربي، وطالما أن المرأة العربية لم تتغير بعد، فالإنسان العربي غير قابل للتغيير.¹

إن البحث عن المطلب الحقوقي النسوي في مجتمع يفتقر للعدالة هو بحث ضائع. فالمجتمع الذي يفتقر إلى المساواة، وفي بعض الحالات إلى شتى أشكال الحرية والديمقراطية، عاجز وسيعجز عن تحقيق المطلب الحقوقي النسوي ما لم يرتبط بتحول نوعي في العلاقة البنيوية للمجتمع العربي. فتحرر المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية رهن بتحرر الرجل وانعتاق المجتمع من واقع التخلف بكل رموزه الإنتاجية والثقافية. وأمام عجز المنظومات الفكرية السائدة «السلفية» و«السلفية المعاصرة» عن عتق المجتمع العربي من مأزقه الحضاري²، لا بد من الحرص على تحرر العقول من قيود العادات والتقاليد، ويكون هذا بالسعي للتعليم والعمل.

إن عملية تحرير المرأة هي إذن عملية انعتاق شاملة، تبدل العلاقات الاجتماعية من جذورها، إنها لا تحدث بمجرد قبول لفظي لحقوق المرأة، بل هي حصيلة صراع طويل. وبالتالي فإن تحرير المرأة في المجتمعات العربية جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل وتحرير المجتمع بكامله.³

- شخصية الفتاة العربية

تبنى خصائص الشخصية الإنسانية وفقا لعلاقة الفرد بمجتمعه ومؤسسات تنشئته الاجتماعية، من الأسرة إلى المدرسة، إلى وسائل الإعلام، فتخلق أنماط ونماذج جاهزة لكي يتهيكل فيها الفرد، بالنظر إلى جنسه وعمره.

تركز العائلة العربية في تنشئتها لأطفالها على قيمة السيطرة وكما أن الصبي يشعر بأن أباه يضطهده، فهو يشعر أيضا أن أمه تسحقه. وأما البنت فيمكنها أن تكون محبوبة، إلا أنها تنتمي إلى فئة مختلفة، غير تلك التي ينتمي إليها الذكور. والواقع أن الأنثى يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية. فهو، (أي الذكر)، كسب للعائلة وهي عبء عليها. والبنت، منذ نعومة أظفراها، تدفعها العائلة إلى الشعور بأنها غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، وتعلمها على قبول وضعها كأنتى، خاصة في العائلات المحافظة أكثر من غيرها.

من المتوقع إذن أن تلقى البنت، في أثناء الطفولة، اهتماما اقل من الذي يلقيه الصبي، ومن النادر أن تكون مركز الاهتمام الأول في العائلة إذا كان لها أشقاء. ولكن هذا يتيح لها أن تنمو بحرية أكثر، وإن تتعلم كيف تواجه الصعاب بنجاح، لأنها لا تخضع للضغط نفسه الذي يخضع له الصبي. لذلك فهي تميل إلى النضوج أسرع، وتتعلم كيف تواجه مشكلات الحياة بصورة أكثر فعالية من الصبي. ولعل هذا أحد الأسباب التي تجعلها تنجح في مجابهة نظام اجتماعي يحاول سحقها باستمرار.

إن المرأة في المجتمع العربي قد لا تمثل في الحياة العامة سوى دور محدود، ولكن أثرها الخفي في العائلة، وفي علاقتها مع الرجل كزوجة أو أم أو شقيقة أو جدة، هو أثر عميق. فهناك في المجتمع العربي، كما في سائر المجتمعات القائمة على سيطرة الرجل، ميل عفوي في الإفراط في تضخيم دور الرجل والتقليل من أثر المرأة.⁴

¹ هشام شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² باقر سلمان النجار، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ المرجع نفسه، ص 123.

⁴ هشام شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

والمجتمع العربي من أهم مميزاته التي ستنعكس بالضرورة على شخصية المرأة هو النمط الخاص للتنشئة العائلية العربية، التي تتميز بالتفرقة بين الأولاد الصبيان والبنات وتنعكس على التحيز في معاملة الذكور بالحماية المفرطة والتدليل المبالغ فيه، وفي المقابل تربي البنت على ضرورة القبول بهذا الوضع بل الأكثر من ذلك، المساهمة فيه، من خلال التنازل عن حقوقها لصالح أخوها، لا شيء سوى لأنه ذكر وهي بنت، وهو وضع تخلفه الأم العربية وتدعمه، وفي هذا يقول "هشام شرابي"¹ أن الاهتمام الزائد الذي يعطى للصبي على حساب البنت، يتيح للبنت شيئاً من الحرية يجعلها قادرة على تطوير قواها الذاتية في استقلال وفي سرعة لا نجد لها عند الصبي. لهذا تتكون شخصية الأنثى باكراً، ويصبح في إمكانها القيام بواجبات وأعباء لا يستطيع الذكر القيام بها في مثل سنّها. ومن هنا نجد أن قدرات كثيرة لا نعرف ماهيتها بعد، تنشأ عند الفتاة فتؤهلها لتمثيل أدوار هامة في حياتها، والتأثير بصورة مباشرة في حياة الرجل، وبصورة غير مباشرة في حياة المجتمع.

في دراسة "عباس مكي"² والتي ركزت على عامل الجنس، في تفسير العلاقة بين السلطة والشباب، توصلت إلى أن الشباب تملن أكثر لتمثل القيم الأسرية، وهن يظهرن تكيفا أكثر مع الفكرة الاجتماعية السائدة حول دورهن، الذي يتحدد بالقبول والتسليم، وحتى الخضوع المطبوع بعناصر السلبية والتلقي، وذلك نتيجة التراث التاريخي الثقافي الذي يخضعن له، فالمرأة التي تملك السلطة العاطفية، تواجه السلطة الأقوى اجتماعياً، تلك التي يملكها الرجل المتمثلة في سلطة القانون والاقتصاد والقيم المجتمعة.

يتم الإشارة أخيراً انه في مقابل السمات الشخصية للمرأة العربية التي حللت عبر وجهات نظر مختلفة: الأولى تصورها فاعل ايجابي تمكن من تحويل التنشئة الاجتماعية القهرية إلى تحديات واعتماد على النفس، والثانية جعلتها فاعل سلبي مساير لما يرسمه المجتمع لها دون تفكير أو أخذ موقف. كل هذا يطرح في ضل أزمة كبيرة تعصف العالم العربي وهي أزمة الذكورة³ حيث تخلى الرجل عن الكثير من أدواره.

4: وضعية المرأة في المجتمعات المغاربية

- خصوصية المجتمعات المغاربية بالنظر لمكانة النساء فيها

لا يمكن لنا فهم الوضعية الحالية التي تتواجد فيها المرأة الجزائرية والمغاربية عموماً، دون ربطها بخصوصية المجتمعات المغاربية التقليدية وكذا السلطة الأبوية التي تمارسها هذه المجتمعات على نساءها، إضافةً إلى بناء العائلة المغاربية، فالمرأة تُعرف في المجتمعات المغاربية على أنها ابنة فلان، زوجة فلان، أم فلان، حاملة شرف الأب وكل الأخوة، و ابنة كل العائلة.⁴ إن المجتمع القبلي، الذي لا تزال خصائصه في بعض الجماعات المغاربية الجبلية أو الصحراوية المعزولة محفوظة، قد خضع في جهاته الأخرى كلها لتطورات أو بدايات تطور. و الحال، إن هذه التطورات، أو على الأصح حركات الدفاع التي أحدثتها هذه التطورات، هي التي تبدو أنها المسؤولة مباشرة عن تقهقر الوضعية النسائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مثلما هو الأمر في أوروبا الجنوبية وإفريقيا الشمالية و آسيا الغربية. لهذا السبب، و قصد فهم الأوليات التي تهمنا، يجب تحليلها في كل مرحلة من تطورها، لكن بالبدء من نقطة الانطلاق، أي من القبائل الرحل.⁵

¹ هشام شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² عباس مكي، « شخصية المرأة العربية: الخصائص السيكولوجية للمرأة العربية » المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.

³ لمزيد من التفاصيل عن أزمة الذكورة في العالم، مفهومها ومضمونها يمكن الرجوع إلى مؤلف: أنتوني غدنز، مرجع سبق ذكره.

⁴ Souad KHODJA ; « La relation des femmes Algériennes aux discours et pratiques de l'exclusion » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p177.

⁵ جرمين تيليون، الحريم وأبناء العم: تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، تر: عز الدين الخطابي و إدريس كثير، لبنان: دار الساقي للنشر، ص 137

من الخصائص البارزة لمجتمع الرجل هو الأهمية الكبرى التي تعطى لرئيس العشيرة. وكذلك مركزية دور الفرقة التي هي جزء من القبيلة، وهي كما تسميها جيرمين تيليون: وحدة أساس المجتمع المغربي برمته ومبنية على ركيزة العائلة ورابطة الدم.¹

إن التأثيرات التي طورت المجتمع القبلي في المغرب العربي إلى الآن، كانت هي: الاتصال بالمدينة، الدين، الغنى الفاحش، الفقر المدقع و اكتظاظ السكان... ومستقبلاً وبدون شك، هناك المدرسة، التلفزيون، السياسة، لكن هذه الأسباب الأخيرة للتحويل لم تؤثر إلا في المدن. أما في البوادي، فيجب انتظار بضعة أعوام للشعور بتأثيراتها. أما في ما يخص لجان التسيير و الأحزاب السياسية فلا تأثير لها بعد على البنى العائلية.

لقد انطلقت هذه السيورة التطورية من غسق التاريخ- قبل موسى، وعيسى، وقبل محمد (ص) - لكنها مثل الصدا - مثل التأكسد، لم تؤثر إلا على السطح. بعبارة أخرى، أثرت هناك حيث كان الاتصال بين مجتمع البوادي و السهوب و بين مجتمع المدن. وستحاول تلك السيورة القيام، مع الدين، باختراق عميق للقبائل.²

● جمهورية لأبناء العم:

تقول جيرمين تيليون "... منذ أكثر منذ خمسين سنة (يعني مع بداية القرن العشرين) ... هناك إتجاه يجعل حظوظ الحياة الآن أكبر في مدن الشرق منها في قراه، لقد قلت "حظوظ" الحياة" (وتقصد فرص الحياة المتاحة) لا "حظوظ الولادة" (يقصد نسب الخصوبة): إن هذه الأخيرة، وعلى العكس من ذلك في تناقص على الأقل في النواة الحضرية لكبريات الحواضر. إن النتيجة في المدن هي الحفاظ على التوازن القديم... بدون تغيير ملحوظ: فثقل العدد استمر فعلاً في الانتماء، كما كان عليه الأمر في الماضي، إلى مجموعة قرى "العصر الحجري الجديد" (و تقصد الباحثة هنا الحواضر المشوهة) الموالي -المفتقر إلى روح المواطنة- إلى جمهورية أبناء العم... إن هذا الحشد الإنساني ما زال متمادياً في سحق و اكتساح نخبة مثقفة واعية، لكن هذه الأخيرة مازالت قليلة العدد لكي تفرض ذاتها، إلا أن هناك المدرسة التي ستمكن يوماً ما من تغيير مجرى التيار. التغيير الحقيقي الوحيد هو أن هذه النخبة الحضرية أقل عرضة للإبادة مما كانت عليه في الماضي، إنها تزداد وعياً أكثر فأكثر بسبب النزاع الذي يجابهها بالحشود القروية. وعند هذه الأخيرة، فإن حظوظ الولادة ستكون كبيرة بالقدر الذي تكون فيه الحياة المعطاة معرضة للفقدان بشكل أكبر مأساوية. مزعزعة من طرف الفقر و المحجرات التي يفجرها هذا الأخير، و "منزوعة القبيلة" من دون أن تستطيع الوصول إلى مفهوم الفرد و الذات واحترامها. إن الضحية الكبيرة لهذه الوضعية هي المرأة طبعاً: إنها تكف عن أن تكون "ابنة العم" لكنها ليست "شخصاً" بعد.³

" إن أسطورة الوحدة المثالية للمجموعة هي أسطورة متوازنة للحماية و تقضي بإنقاذ وحدة المجموعة قبل كل شيء و هذا الوضع التناقضي بين أعضاء هذه المجموعة يوشك أن يقضي عليها. يجب على هذه الأسطورة تقوية القبيلة أو العائلة ثم الأمة و لكنها في الواقع تقوي المجهود المشترك."⁴

● تركيبة البنية الحضرية و الريفية في المجتمعات المغربية

أن تكون المدينة الأولى في البداية "قبيلة محصنة"، فهذا أمر ليس من الممنوع تصوره، لكن سيأتي يوم وبشكل سريع تكف فيه المدينة و بكل تأكيد عن أن تكون قبيلة لكي تصبح حاضرة، أي تلك البوتقة التي ستتحطم فيها بلا هوادة، ولمدة

¹المرجع نفسه، ص 140.

²المرجع نفسه، ص 149.

³جرمين تيليون، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

⁴ هيلين فان فليد، هل يجب مطاردة الأساطير، المرأة الجزائرية، إشراف: عبد القادر جغلون، ترجمة: سليم قسطون، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص 11 و 15.

تزيد عن سبعة آلاف سنة، "البنى القديمة" و يتجابه فيها مجتمعان: "مجتمع المواطنين" و "مجتمع أبناء العم". إن هذا الهدم المستمر، هذه المعركة بين خصوم لا يبید بعضهم البعض أبداً، نستطيع إعادة بنائها، لأن الظاهرة ما زالت تجري أمام أعيننا، إنها ظاهرة معاصرة لنا. إذا كنا نحب البناءات الخطاطية...فسنكون مبالغين إلى اعتبار التطابق مع مزارع ما كمرحلة أولى للتطور القبلي، وهي خاصية مميزة لأكثر المناطق القروية قدماً بجنوب المتوسط. بالفعل من يقل "قروي" يفكر في "الحراث"، والحال أن لا حرث بدون تملك الأرض، ولا زرع دائماً بدون قرية، ولا قرية بدون جيران و لا جيران بدون زواج مع الأجانب. في المرحلة اللاحقة لهذه الخطاطية سنرى "الأبدي" (صفة الإنسان الذي لا يفارق منطقته)، وقد أصبح قروياً ثم حضرياً، وهي مراحل من المستوى نفسه لأن الانتقال من حياة الترحال إلى الحياة الآبدة قد مثل مسبقاً و بطريقة غير عنيفة سلاسل من الهدم وإعادة التكيف شبيهة بتلك التي تميز الانتقال من القرية إلى المدينة. اليوم هي المرحلة الأخيرة، تشير موجزات كتب الجغرافيا جميعها إلى الانزلاق المتسارع للسكان القرويين نحو الضواحي والمدن. وأشاعت هذه الكتب كلمة "تحضير" وسط العموم قصد وسم هذه الظاهرة -أما علماء الاجتماع و الاثنولوجيون فيحبون من جهتهم، بصدد الموضوع نفسه، الحديث عن "هدم البنى القديمة"...بالفعل ما زالت "البنى القديمة" في انهيار مستمر، و هذا على الحدود كلها، أعني: هناك حيثما هي في اتصال بشيء آخر غير ذاتها. لكنها تنهار بهذه الشاكلة منذ أن كانت لها حدود، أي منذ الوقت الذي لم تعد فيه بمفردها المؤطرة للرجال.¹

إن الدور الحضاري للمدينة يعتبر فكرة مبتدلة في السوسيولوجيا إلى درجة أن الكلمات المعارضة لـ "متوحش" لها جميعها معنى ايتيمولوجي هو "قطن الحاضرة" و قبالة هذا الدور المعروف جيداً، هناك وظيفة أخرى من وظائف المدينة، الوظيفة المدمرة و المخربة للحياة الإنسانية و التي تستحق أن تفحص، لأنها و إلى حدود القرن التاسع عشر، حافظت على ما يمكن تسميته "لوناً قروياً محلياً"، وذلك في جميع تجمعات العالم الكبيرة. إجمالاً يمكننا أن نتمثل العلاقات مدينة- قرية و إلى حدود عصر باستور تحت شكل تيار مزدوج: التيار الأهم عدداً ينساب بغزارة لكن بخرير خفيف من القرية إلى المدينة. فلا تصل إلى المدينة حشود إنسانية منظمة و مستبصرة، أو على الأقل نادراً ما يكون كذلك- إنما يصل إليها وبدون انقطاع أفراد منعزلون؛ أفراد بالغون، أي مثقلون بالقناعات التي تتجدد بالطريقة نفسها عند كل جيل بإسهامات جديدة بفضل المهاجرين. التيار الآخر ينساب في الاتجاه المعاكس، يعني من المدينة إلى الحقول و الأدغال. إنه يحمل الأشياء المثيرة للانتباه، الكتب، الأزياء، الأفكار- ويسجل في الحوليات و في القوائم- و يترك بالنتيجة آثاراً تاريخية، يحتفي بها المصنفون أياً احتفال- لكنه بلا قوة، بلا عمق، لأن القليل من الناس هم اللذين يصاحبونه- علاوة على ذلك فهم أناس يمضون: موظفون، تجار، مسافرون، جنود- و حدهم حاملو الإيمان الديني يشكلون الاستثناء و يستقرون. لمدة آلاف السنين، حافظ توازن تقريبي على بقاء التيارين مهأاً: فالحاضرة، وبفضل جموع الناس التي تتخلص منها السهوب و الضيعات بطرق خفية، تحصل على ازدهارها. و من حين إلى آخر، كانت الموجة أكبر و كانت تفيض على مستوى الأرض، إذن على مستوى التاريخ، وتخرب المدينة- تسمى هذا الموجة: نهاية الحضارة.²

● ظاهرة حجب النساء في المجتمعات المغاربية:

ظاهرة إخفاء النساء التي تميزت بها المجتمعات المغاربية والعربية لزمن طويل و تحولت إلى سمة ثقافية وقيمة أخلاقية، والتي لاحظتها الانثربولوجية الفرنسية "جرمين تيليون" في نهاية سنوات الخمسينات، لازالت حاضرة وفق اشكال جديدة، تعدت الاخفاء الجسدي، إلى الاخفاء المعنوي. فرغم أن الظاهرة خفت في المدن بدرجات متفاوتة مع دخول النساء للمدارس والجامعات و العمل، الا انها مازالت الظاهرة حاضرة في بعض الأرياف و القرى، و هذا من بين العوامل التي ساهمت في إخفاء

¹جيرمين تيليون، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 176-177.

²جيرمين تيليون، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 180-181.

دور النساء في مؤسسات الدول الحديثة الناشئة بعد الاستقلال، فهذا الحاجز الذي يبقى حاضراً في الصورة الذهنية للنساء لدى بقية عناصر المجتمع و الرجال تحديداً، ومن ثم يظهر في سلوكيات وممارسات معادية لوجود النساء في الفضاء العام، يعرقل المرأة من الوصول إلى المواطنة الكاملة "...فما بين 1961 و 1966... كان غياب النساء عن جميع الأماكن العمومية لا يزال مثار دهشة بالنسبة إلى المسافر الذي يزور البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن أغلب هذه البلدان تسير حالياً من طرف حكومات عصرية. ووعياً منها لخطورة الموقف، فإن الحكومات تتنافس تشريعاتها، محاولة منها إشراك النصف النسوي من السكان في الحياة الوطنية لكن بلا جدوى، فمقاومة الوسط تظل باستمرار اقوي من القانون. ..إن العديد من الناس يعتقدون أن هذه المقاومة العنيدة تستمد أصلها من الديانة الإسلامية المنتشرة في تلك المنطقة من العالم، حيث المجتمع النسوي هو الأكثر انفصالاً عن المجتمع الذكوري، إنهم فضلاً عن ذلك، يقتنعون بهذا الأمر عن طيب خاطر، لأنه يوجد في جميع البلدان اقتناع بان كل ما يمس العادات العائلية القديمة جداً مقدس، أي ديني، والفلاحون المسلمون لا يشكلون استثناء لهذه القاعدة، إنهم يؤكدون بكل إخلاص رأياً يعارضه المسلمون المثقفون، لكن من دون جدوى، ويكفي أن نحدد بدقة في الزمان و المكان تهميش المرأة، لتؤكد من المنطقة التي تناسبها جغرافياً تشمل مساحة لا تتضمن فقط البلدان الإسلامية - ما دام من الضروري أن ندرج اليوم أيضاً كل الساحل المسيحي للبحر الأبيض المتوسط - بل يجب على العكس أن نستثني منها أقاليم شاسعة، اعتنقت الإسلام منذ عهود قديمة جداً. وعلى المستوى التاريخي، فإن أي تغلغل في الماضي يبرهن أيضاً عن أن الحريم والحجاب هما، و بشكل كبير اقدم من الوحي القرآني"¹. ويضيف الباحث ليقول: "...إن الرأي الذي ينسب للإسلام كونه مصدر الحريم و الحجاب يعزز لدى أولئك الذين يثبتونه بعدد وافر من الحكايات المتعلقة بتضخم الغيرة الذكورية و التي يتم اعتبارها، في آن معا احد التفسيرات المعطاة للظاهرة. إن الغيرة تجدد نفسها إذن وبنوع من الغرابة، مقرونة بالإيمان الديني، إلا أن من الصعب تصور غيرة منبثقة من الدين، مثلما يصعب تصور دين منبثق من الغيرة-. فيتساءل الباحث:- "هل من اللازم و الحالة هذه، أن نعزو كلا من الحجاب و الحريم إلى مناخ معين؟ ا و الى سلالة معينة؟ سنرى أيضاً -يقول الباحث- أن هذا الأمر يتناقض مع كل ما نعرفه عن الماضي."²

يرجع الباحث ظاهرة "حجب النساء" في حوض البحر المتوسط إلى صراع داخل المؤسسات وليس الى الطريقة التي تتطور بها هذه الأخيرة، أما هذا الصراع فيعود إلى عائق مزمن مرت به هذه المجتمعات على مدى قرون، و يعرض الباحث خمس أزواج من التلازمات القديمة والتي مازالت مألوفة في مجموع إفريقيا الشمالية، و توجد أيضاً في العالم العربي، في الوسط المسيحي كما في الوسط المسلم.

"التلازم الأول: الحجاب و المدينة إن حجاب النساء المغاربيات له علاقة بظاهرة التمدن، وبتعبير آخر، فإن النساء المسلمات لا يحتجن إلا عندما يقمن في مدينة ما، أما القرويات فإنهن يتحركن ووجوههن سافرة."³

التلازم الثاني: النبالة و الزواج الداخلي إن النبالة بالنسبة إلى المغاربيين ترتبط بالزواج بين أبناء العم من نسب أبوي، والتزام الفرد سيكون أكثر صرامةً بانتمائه إلى نسب أنبل. بل أكثر من ذلك، أن الفرد يكون أنبل بانتمائه إلى عائلة أكثر تشبهاً بالزواج الداخلي...

¹المرجع نفسه، ص 28-29 .

² جرمين تيليون، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ المرجع نفسه، ص 31.

تقول الباحثة جرمين تيليون إن تقهقر وضع المرأة في المجتمعات المغاربية يصاحب تطوراً لم يكتمل للمجتمع التقليدي أو ما سمته "جمهورية أبناء العم" وهذا مرده إلى الإنعاش المستمر للأفكار و لخصانة القبائل داخل الحضارات المدنية الكبيرة للشرف¹. كما ترجع أسباب إذلال الوضعية النسائية، و إن كانت تتحدث عن أوربا، يبرز بكل تأكيد، منذ الزمان "الخطايط البنى العتيقة ورد الفعل الدفاعي الذي ولده هذا الانخطايط" إنه طفح اجتماعي... يجب إرجاعه إلى الحفاظ المصطنع في المدن والضواحي، على المقتضيات الضرورية المبلورة داخل العشائر الرحل لآسيا الغربية و إفريقيا الشمالية².

● أثر الهجرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري على المرأة

إن الحشود القروية التي تغزو المدن أكثر من أي وقت مضى، علاوة على البؤس الذي تخلفه و يصعب علاجه، تحمل معها هذه الحشود ثقلاً ساحقاً تقريباً من المستقبلات الماقبل تاريخية، إلى هذه المدن. في الوسط المهجين نصف حضري- الذي يميل حالياً إلى اكتساح جميع الأوساط الأخرى، يبقى فيه تأثير المرأة، وبالضبط بسبب "حجبها"، كبيراً، يبقى كبيراً فوق العادة- في جميع البلدان، يخضع الأولاد و بشكل قوي إلى تأثير أمهاتهم، لكن أولاد النساء المحتجبات يخضعون لذلك التأثير أكثر من الآخرين.... وبعد التصدع الترابي للعشيرة، انسأقت القرويات في الغالب إلى أن يتزوجن أكثر فأكثر من الأجنبي إذن من شخص مجهول، عكس ما كان سابقاً، حيث كان الزوج في الغالب هو ابن العم في القرية، و بالتالي ليس عليهن فقط الانفصال الدائم عن المجموعة السعيدة و الأخوية التي تربين في أحضانها³.

"...أن المستقر الجديد لا يغدو بين عشية وضحاها مواطناً ليبرالياً و مثقفاً قادراً على تحمل المسؤولية الفردانية، ومنذئذٍ ستجشمه المدينة بسلسلة من الإهانات. واقعية أم خيالية، ستخرجه هذه الإهانات فيما هو أكثر جوهرية في شخصيته، فيما هو أكثر حميمية و أكثر عمقاً. لأن البدوي "المبرز" المحروم من وقاية الصحارى الفارغة الكبيرة، و من الدعم اللامشروط لأبناء العم - الإخوان، يرتقي حينئذ على كل ما من شأنه أن يعوض الوقاية المفقودة و الذي تقدمه له إمكانياته و خياله: قضبان النوافذ، الأقفال المعقدة، كلاب شرسة، الخصيون والحجاب. إن القبائل القروية لا تحرم النساء الإرث، قصد تمويه غياب الحجاب، بل الحقيقة بكل تأكيد على العكس من ذلك. إن الحجاب و حریم المدن بعيداً عن أن يكونا نماذج ينهل منها الرجل القروي بكل طوح، فهما يبدوان على العكس تعويضاً مخففاً، تقليداً أعمى للسنيويوم، بفضلهما يبحث المدني البرجوازي عن إعادة بناء عالم متخيل حيث يعيش المرء بين أقاربه. هكذا يغدو هذا الإنسان في صميم روحه حلبة، حقلاً مغلقاً، ميدان معركة ملطخاً بالدم، يمكن في داخله نط شخصية يمكن تسميتها "البدوية" أو حتى "المتوحشة"، لكنها "نبيلة" رغم ذلك كله، تتصارع لتستمر في البقاء رغم الاختلاطات الدموية المميتة التي تجرّها معها المؤسسة المدنية. و لتلافي النزاع المحتوم، علق هذا الرجل "ستارة من حديد" بين مجتمع الرجال و مجتمع النساء- أي عملياً بين الحاضرة و العائلة- ولن يتوصل مع ذلك إلى إشباع حاجات العشيرة المتوحشة القديمة لكنه يصل إلى أن يجعلها تستمر في الحياة- مستمرة في الحياة جائعة رغم ذلك⁴.

- المرأة والحجاب

قد يعتقد الكثير أن الحجاب ظاهرة مرتبطة بالدين الإسلامي لكن الدراسات السوسيولوجية والتاريخية أثبتت أن الحجاب وجد في الديانة المسيحية وكان موجوداً في أوربا.

¹ المرجع نفسه، ص 189.

² نفس المرجع، ص 165.

³ نفس المرجع، ص 203-204.

⁴ جرمين تيليون، مرجع سبق ذكره، ص 183.

منذ مدة قصيرة- و بالضبط قبل التطور السياحي الحديث في الأعوام العشرة الأخيرة- كانت المرأة في اسبانيا و البرتغال و جنوب فرنسا و كورسيكا و إيطاليا الجنوبية و اليونان و لبنان، تحدث ضجة إذا دخلت إلى الكنيسة من دون أن يكون شعرها مغطى و لو بمنديل - طبعاً هناك رسالة القديس بولس بذلك، لكن هذا الأخير يأمر العبيد أيضاً بطاعة ساداتهم مثل طاعة المسيح، ومع ذلك، تخلى العبيد المسيحيون على العبودية...لأننا نلاحظ أن الممارسة الدينية نفسها قد خضعت في الغالب لإهمال مواز. في هذا الوقت، لم تعد النساء السافرات يزعنن أحداً في الكنائس الباريسية و الشامبانية، حيث لا يحظى القديس بولس بتقدير أقل مما يحظى به في مصلى باستيا و تارونت.

ترجع الباحثة الفرنسية "جرمين تيلون" **Germaine Tillon** التي قضت مدة طويلة ترتحل وتبحث عن المقومات و البنى الاجتماعية في منطقة المغرب العربي ظاهرة الحجاب في هذه المنطقة وفي سنوات الأربعينات إلى ما بعد استقلال الدول المغاربية من المستعمر المشترك وهو فرنسا إلى "...الهجرة القروية في ذلك الحين اشتدت وطأتها، وهاجم القرويون الضواحي و المدن القصديرية بالآلاف. وللظاهرتين نتائج متعارضة، من جهة أصبح الحضريون مواطنين، و ذلك في الصالح الأكبر لوطنهم- من جهة أخرى نشاهد الرحل الأكابر، والعقاريين الأفارح قد أصبحوا " حرافيش"- تقول الباحثة- نستطيع ملاحظة إشارة صغيرة، في الوقت الذي برزت فيه هذه الظاهرتان الكبيرتان ألا وهي ارتداء الحجاب الذي ينتقل من مكان إلى آخر. إن الجمهور الأوربي الذي يسافر أكثر فأكثر إلى مدن الشرق، لكنه لا يعرف القرية الشرقية جيداً، يعتقد أن استعمال الحجاب يتراجع حالياً(تقصد هنا في فترة الخمسينات و الستينات) في العالم الإسلامي كله، في الواقع غنه يتراجع في بعض الأوساط و يتقدم في أوساط أخرى. إنه يتراجع بالفعل في المدن، حيث كان في البداية هذا القرن لا يزال شاملاً- وهذا أمر يمكن أن يشاهده أي مسافر- على العكس من ذلك، فانه يتقدم في القرى، حيث كان مجهولاً منذ عشرين سنة. لقد لاحظت -تقول الباحثة- إن الحجاب يتقدم في الضواحي الصغيرة للمغرب، والجزائر و تونس وليبيا (لكي لا أتحدث إلا عن المناطق التي تحولت فيها حديثاً- تقول الباحثة-) " يوضع الآن يومياً من طرف نساء لم تكن أمهاتهن محتجبات"¹

وتستشهد الباحثة بما سجله "بيار بورديو" في تحقيقه الذي -تصفه بالمتناز- الخاص بمنطقة القبائل في الجزائر " علامة أخرى لتحول أسلوب العلاقات الاجتماعية نلاحظها في ظهور الحجاب النسائي- ففي المجتمع القروي القديم، كان لازماً على النساء اللاتي لم يكن هناك ما يدفعهن إلى الاختباء من أعضاء عشيرتهم أن يبتعدن، للذهاب إلى الحنفية (يعني منبع الماء المشترك للقرية) و بشكل ثانوي للحقول طرقات متباعدة و في أوقات محددة تقليدياً: هكذا كن محميات من نظرات الأجانب و كن لا يضعن الحجاب، وكن يجهلن...الوجود المنغلق في المنازل. أما في التجمعات، مثلما هو الأمر في المدينة، فلا وجود للفضاء المنفصل لكل وحدة اجتماعية، إن الفضاء الذكوري و الفضاء الأنثوي يتداخلان فيما بينهما، وأخيراً، فان التخلي الجزئي أو الكلي عن الأشغال الفلاحية يفرض على الرجال المكوث في أزقة القرية أو في المنزل طوال النهار. لذا فانه من المستبعد أيضاً، أن تستمر المرأة في الخروج بحرية من دون أن تجلب الاحتقار و الفضيحة لرجال العائلة. ليس في مقدور القروية اختيار حجاب المدينة من دون أن تلغي ذاتها كقروية، وعليها أن تحتاط ما دامت قد انغرست في المدينة، بالألا تظهر سوى على عتبة بابها. عندما خلق التجمع حقلاً اجتماعياً من النوع الحضاري، فقد حدد ظهور الحجاب الذي يسمح بالتنقلات وسط الأجانب.²

¹المرجع نفسه، ص 187.

² بيار بورديو نقلاً عن جبرمين تيلون ، ص 132.

وفي الوقت الذي تخلت فيه المجتمعات المتوسطة من جهتها الشمالية (يعني الدول الأوروبية) عن حجاب النساء، تبقى المجتمعات المغاربية متمسكة بشدة بحجاب النساء، وإن تغير شكله من الحايك التقليدي مثلاً في الجزائر إلى حجاب سروال الجينز و الكعب العالي، وقد كان جميع الملاحظين الاجتماعيين يظنون أن المجتمعات المغاربية على الأقل -حتى لا نقول المسلمة جميعاً- ستأخذ منحى الدول الغربية في النزوع نحو التخلي عن حجاب النساء، خاصة في سنوات السبعينات مع موجات التحديث التي عرفتها المجتمعات العربية، لكن سرعان ما تتم العودة الكبيرة نحو الحجاب في المدن كما في الأرياف في بداية سنوات الثمانينات، مع انتشار إيديولوجية الصحة الإسلامية و العودة نحو الفكر السلفي الديني كمرجعية تبناه الشباب للعيش. أعتبر الحجاب عند بعض الباحثين وسيلة للرقابة على النساء التي تحمل شرف عائلاتها، خاصة عندما تتواجد بالفضاءات العامة، و أماكن الاختلاط مع الجنس الآخر. حيث لا يتواجد معها ذكر من العائلة يرافقها و يراقبها، مع العلم أن الحجاب القديم للجزائرية الذي كان الحايك، كان أكثر أنوثة ليستبدل حالياً، بحجاب أقل جمالية و بفاعلية أكثر في التحرك و أقل إثارة، وتربط الباحثة بين الحجاب و الإشارات الجنسية.¹

بينما تعتبر بعض الدراسات الحديثة "أن ظاهرة الحجاب في المجتمعات العربية تعبر عن أزمة هوياتية، و تعد أحد أوجه المعارضة الثقافية مقابل التغريب الغازي لهذه المجتمعات، لذا عندما ترتدي المرأة الحجاب فهي تعبر عن تدينها بطريقة دفاعية عن هويتها، اشتق الحجاب من الفعل حجب، بمعنى أخفى و حمى، وقد استعمل من قبل النساء ضد الاتهامات السيئة القصد، كبرهان على حسن الخلق، و ضد الشهوة الجنسية، و لكن كذلك ضد المعايير الرادعة للمحيط العائلي و الاجتماعي، و بمجرد تبني النساء للحجاب فهن يرمزن لاستنباط القيم الإسلامية الصارمة، و هي بهذا يستقبلن وضعاً جديداً، يمكن وصفه باللاجسي، و عليه سيصبحن محترمت في أماكن العمل و كذلك الفضاءات العامة، بالنسبة للسلطة العائلية، بالحجاب تصبح النساء فوق كل شبهة أو ريبة، و بهذا يستطعن الخروج لوحدهن دون تصريح مشروط مسبقاً. كذلك يعتبر الحجاب مؤمناً للمرأة من المحيط، لذا يعتبر فعلاً محرراً بالنسبة للمرأة، ومنظماً للتسوية بين المعايير الإسلامية و إكراهات الحياة العصرية، (لاسيما في العمل)، إذن يمثل الحجاب استراتيجية نسوية مكيفة مع الأزمة الهوياتية"².

- المرأة والشرف

إن ظاهرة الفصل بين الجنسين في الفضاءات العامة عبر حدود وحواجز غير مرئية، كانت موجودة في المجتمعات الأوروبية، وهذا ما ذكرته الباحثة جيرمين تيليون و هذا عن طريق تحقيق تم إجراءه في إيطاليا و بالضبط في صقلية في سنوات العشرينات من القرن الماضي فتقول الباحثة "... بعض ضواحي سهل غارغانوا، مهماز "الجزمة" الإيطالية، قد تصل بنا إلى حد استحضر تنظيم القرية القبائلية في تبينها الهندسي للفصل بين الجنسين - وفي الأوقات الضاغطة و المكتظة بالناس، المزامنة، في وقت الصيف، لنهاية القيلولة، لا يمر عبر الساحات و الشوارع الكبيرة إلا بالحشود الذكورية، المندلقة بلا كلل من الأبواب الصغيرة المنفرة للدور القديمة، والمتاجر و المقاهي، والحدائق العامة ملأى بالرجال، ليس إلا...على العكس من ذلك، وإذا ما ساقى المصادفة أو الفضول شخصاً ما، في الوقت نفسه، إلى أزقة يصعب ولوجها، فإنه يستطيع أن يتزاحم إذن مع كتل إنسانية متلاحمة جداً لكن هذه المرة كتل نسائية، حيث العناصر الرجولية الوحيدة هي ذكور صغار لا يتجاوز عمرهم ثماني سنوات متعلقين بتلابيب أمهاتهم.

¹ Souad KHODJA ; « La relation des femmes Algériennes aux discours et pratiques de l'exclusion » ; op-cit ; p178.

² Sophie FERCHIOU ; **Femmes tunisiennes entre « féminisme d'Etat et résistance » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p190.

في صقلية وفي مدينة راكوز، ضمن ثلاثين ربة بيت تم استجوابهن، أعلنت ثلاث منهن فقط أنهم يخرجن لقضاء حاجاتهن، وذلك تحت ضغط الضرورة، إما بسبب موت الزوج وإما بسبب مرضه.¹

في اليونان كما في إيطاليا و بالضبط في منطقة تسمى "تيسالي"، تبقى الحماوات مخلصات للعادة التي تقتضي بعد اليوم التالي لحفلة الزفاف عرض المنديل على واجهة نافذة، ذلك المنديل الذي يدعي إثبات بكارة الكنتات الجديديات أمام فضول النساء الأخريات. في فرنسا الجنوبية (بما في ذلك كورسيكا)، أزال التعليم الإجباري و تأثير المدن الكبرى و الاختلاط بحضارة الشمال، هذه العادات جزئياً.²

إن التماثلات بين العادات المسيحية، وتلك التي نعزوها عامة إلى المجتمع الإسلامي بمفرده، لا تحد عند مثل هذه التشابهات السطحية، ففي أي من هذه و في القرى اليونانية، يتم إرجاع الزوجة التي تحوم حولها شبهات الخيانة الزوجية إلى عائلتها بالضرورة، حيث يجب على الأب أو الأخ البكر لهذه المرأة قتلها باسم الشرف - غالباً ما يتم ذلك بطعنة خنجر - و عندما لا يكون لها أب أو أخ، فإن القرية تنتظر من العم أو من ابن العم الشقيق أن يمارس الطقس الدموي... إن فتاة من طرف أخيها أمراً مألوفاً في إيطاليا، وما زالت مصادفته ممكنة في بعض الأحيان، ويستمر متواتراً في لبنان. في البلدان المسلمة، تقول الباحثة جيرمين تيليون أعرف أمثلة عن هذا القتل في المغرب، في القبائل، ولا وجود له في الأوراس، ولا في موريتانيا، ولا في بلدان الطوارق، إنه مقبول من طرف الرأي العام في العراق ومحكوم عليه حكماً ضعيفاً من طرف القانون.

...إن تعريض المرأة الزانية للموت عن طريق رجمها، هو عرف لا يزال يمارس بشكل واسع في حوض المتوسط. كل شيء يتم كما لو كان زنى امرأة جريمة ضد المجتمع الذي تنتمي إليه و ليس فقط إخلالاً بالتزام خاص. إن المجتمع ينتقم إذن بهذه الطريقة التي تجعل مسؤولية الجريمة موزعة بين جميع الأفراد اللذين يكونونه حتى لا يتورط أي واحد منهم بمفرده.³

¹ ر. روشفور، نقلاً عن جيرمين تيليون، مرجع سبق ذكره. ص 195.

² جيرمين تيليون، مرجع سابق، ص، 196.

³ المرجع نفسه، ص-ص، 196-197.

الفصل الثالث

المرأة الحقوق و القانون

1 : حقوق النساء، و العلمانية أو اللائكية

- حقوق المرأة و مفهوم المواطنة

2 : المنظومة القانونية العالمية لحقوق النساء

- الاتفاقيات العالمية

- المؤتمرات العالمية المخصصة للنساء

3 : المرأة في التشريعات القانونية العربية

- الأوضاع الدستورية

- الحقوق السياسية و الحقوق العامة

- الخصائص العامة للتشريع العربي للأسرة

- نظرة مقارنة بين القوانين العربية

- وضع المرأة بين القانون و الواقع في العالم العربي

4 : الوضع القانوني للمرأة في الجزائر

-الجزائر و المنظومة العالمية لحقوق المرأة

- الحقوق العامة و الدستور

- قانون الأسرة

1: حقوق النساء، و العلمانية أو اللائكية

الحديث عن حقوق النساء ، يشمل : مكانتها القانونية و الدستورية، و كذا منظومة القوانين التي ترتبط بوضعيتها الاجتماعية داخل الأسرة أو الفضاء الخاص، بالإضافة إلى القوانين التي تنظم مشاركتها في سوق العمل، و في الحياة السياسية أو الفضاء العام بالعموم. أما اللائكية فترتبط بنموذج الدولة الحديثة، فقد نتجت فكرة اللائكية، كرد فعل للسلطة المطلقة التي كانت تتمتع بها الكنيسة، و التي بموجب سلطة الدين وتوكيل الرب، تمنح لنفسها الحق بالتدخل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية، تشريعاً و تنفيذاً، و بعدما انطلق هذا النموذج من فرنسا، بعد الثورة الفرنسية، إلا أنه ما لبث أن انتشر في جميع أوربا، ومن ثم في العالم ككل مع نموذج دولة القانون، وهو يمثل اليوم أحد رهانات الديمقراطية، و محل التجاذب بين التيارات الدينية التي تدعو إلى جعل الدين منهاج دين و دنيا، وبين التيارات العلمانية التي تركز على ضرورة فصل الدين عن مناحي الحياة الاجتماعية وخاصة السياسية منها، وترك الدين ممارسة روحية لا تخرج من الكنيسة أو الدير أو المسجد.

تحمل الدولة اللائكية معاني متعددة بين الدول الأوروبية، حسب السيرة التاريخية لهذه المجتمعات من جهة، والسيروية التاريخية لتبني اللائكية من هذه المجتمعات نفسها من جهة أخرى، لكن تشترك في خطوط عريضة، تسهل في وضع إطار نظري عام للائكية. تمثل هذه الأخيرة فصلاً مؤسساتياً بين الدولة والكنيسة، فهي السيروية التي تتشكل بها المؤسسات اللائكية، أما العلمانية فتتواجد على مستوى العقلية الجماعية، فهي تشير إلى تطور نحو القطيعة الثقافية -لا المؤسساتية فقط- بين الأديان ، لا بل الدين والمجتمع المدني، إنها محددة بالاستقلالية المتزايدة للضمير الفردي و الخلق الخاص، و أخيراً للمعارف بالنسبة للتوجيهات أو القيود الدينية.¹

من الواضح أن علمنة العقلية تسبق علمنة المؤسسات، حتى تجد الأرضية مهيئة، بهذا تستطيع اللائكية الإنغراس في المجتمع. يتم الربط بين اللائكية و بين حقوق المرأة، لأن الدولة المدنية نشأت في ظل اللائكية، ولأنه كثيراً ما يتم العودة للدين في تنظيم العلاقات بين الجنسين، وتمتع الرجل بالامتياز والحقوق على حساب المرأة التي ظلت وضعيتها تتميز بالدونية، في ظل السلطة الدينية و المطلقة للكنيسة، على هذا الأساس تكون اللائكية قد أغلقت الباب أمام الاعتداد بالدين في اللامساواة بين الجنسين، وحدث أن تساوى طلب الطلاق بين الرجل و المرأة في 20 سبتمبر 1972 بفرنسا، وهي نفس السنة التي نشأت فيه الدولة المدنية.² لتصل فرنسا أخيراً لتكريس اللائكية" على النمط الفرنسي" من خلال الفصل التام بين الفضاءات العامة التي تمثلها مؤسسات: السلطات العامة، الخدمات العامة، الدولة و المدينة، والفضاءات الخاصة التي تمثلها مؤسسات: الدين والعائلة، لكن المجال السياسي بقي الأكثر مقاومةً للعلمانية ودولة الحق و المساواة، فحق المرأة في التصويت لم يتمشى مع هذا الانفتاح الأخلاقي مع العلمانية، و أدرج هذا الحق بالنسبة للمرأة ضمن الفضاء الخاص في البيت.

في المجتمعات العربية وفي الدول ذات التقاليد الإسلامية، يمكن الجزم أن العلمانية (بمفهوم العقلي الفردي) قد نجحت في التغلغل بين الرجال و النساء، اللذين لم يعودوا يعتمدون على الدين كمرجعية جوهرية في أخذ قرارات تتعلق بحياتهم الخاص، بقدر ما يهتمهم النجاح.³

¹ Madeleine REBERIOUX ; « droits des femmes sécularisation et laïcité » ; **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ;1995 ; p128.

² Ibid; p129.

³ Ibid ; p130.

موضوع علمنة الحقوق الاجتماعية للنساء، ما يزال مثار جدل بين التيارات الفكرية و السياسية، المحافظة و الحداثية، خاصةً ما يتعلق بقوانين المرأة و الأسرة، المستمدة في عدة دول عربية من الشريعة الاسلامية، و النصوص القرآنية، في حين تصر الحركات النسوية بضرورة جعل قوانين الأسرة و المرأة قوانين وضعية مستمدة اجتهادات بشرية تراعي مقتضيات العصر الحالي و التطور الحاصل في مكانة المرأة، و خاضعة لخبرة فقهاء القانون. بينما تصر بعض النخب المتشبثة بقناعات دينية، أن قوانين مثل الميراث، الزواج قد تم الفصل فيها من جهة فوقية لا تقبل النقاش وهي النص الديني الرباني.

وفي مقابل النسوية العلمانية، ظهر مصطلح آخر هو " **النسوية الاسلامية** "، التي "...أقدمت على اقتراح مجموعة من الاجتهادات تتصل بعدد من الآيات الخاصة بأحكام النساء، كالدية، و الشهادة، و تقدم قراءات مختلفة لمجموعة من المفاهيم، كالقومة والطاعة و التفاضل، و النشوز، و الولاية والتكليف و الخلافة، و العدل، والضرب، فضلاً عن الاشتغال على الخطاب الذي يصاغ حول النساء، و الوقوف عند بعض المفاهيم في التراث التي تسيء إلى المرأة كالاكتباس و النكاح، و قد عملت الباحثات على استقراء المفاهيم، و النظر إليها في علاقتها ببعضها البعض، وربطها بالقيم الكلية الواردة في النص التأسيسي، مستفيدات من ذلك من مقولة الجندر. و هذا الانكباب على دراسة التراث الديني الاسلامي من منظور نسائي، يحاول أن يساير ما فعلته النساء في اليهودية و المسيحية من أجل انتاج اللاهوت النسوي، مستفيداً من وسائل الإعلام الجديد¹.

- حقوق المرأة و مفهوم المواطنة

كان مفهوم المواطنة و الذي يعني بشكل عام الإطار الذي يحدد الحقوق و الواجبات العضوية الاجتماعية للأفراد في مجتمع ما²، من أحد المفاهيم التي تعرض لها العالم العربي في بداية القرن العشرين كأحد الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة (الكواكبي 1902) و التي تجمع أفراد الوطن الواحد وتصرهم في بوتقة واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية المختلفة. و كغيره من المفاهيم المرتبطة بالدولة الحديثة نشأ مفهوم المواطنة و ارتبط بتطور العلاقة بين الشعوب و الحكام في المجتمعات الاوربية. تلك العلاقة التي تبلورت في نهاية القرن السابع عشر في نظريات التعاقد الاجتماعي الليبرالية المختلفة ، و التي تقوم على تحول الأفراد من رعايا خاضعين للدولة إلى مواطنين و الذي بمقتضاه يتم تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية طوعاً في سبيل التمتع بحقوق مدنية متساوية تسهر الدولة على حمايتها.

جاءت الانتقادات الأشد لمفهوم المواطنة الليبرالية : التي تقوم على حماية الفرد المتمتع بالسيادة على ذاته و على حقوقه المدنية، وعلى مبدأ مساواة الجميع المجردة أمام القانون، الاستقلالية الذاتية و على حماية حقوقه السياسية و الاجتماعية، من قبل التيارات النسوية في الغرب، فمنذ عقدين و نيف تتالت الكتابات النسوية الناقدة لتوجهات المواطنة السابقة بجميع أطرافها التي رأت أن مفاهيم المواطنة السابقة قامت على أساس المواطن الذكر، و ان التعاقد الاجتماعي قلل من أهمية خضوع النساء للسيطرة الأبوية القائمة على صلة الدم، ولكن في نفس الوقت كرس ما أطلق عليه " إخوة الرجال"³ لذا لم يكن هناك ضرورة للتطرق للنساء بشكل خاص اذا نظر للمفهوم كمفهوم محايد ينطبق على النساء كما على الرجال. كما نظر لقضايا النساء سواء في الزواج، الطلاق، رعاية الأسرة و الأطفال و غيره كقضايا تمس المجال الخاص و العائلي ولا تمس الشأن العام و المتعلق بالقضايا العامة ذات الاهتمام المشترك، لذا نظر لدور النساء في الرعاية و الأسرة كمتطلب لدورهن في المجال الخاص و لا علاقة له بموضوع المواطنة. كما انتقدت ايضا فكرة أن التعاقد الاجتماعي مبني على افتراض ان جميع الأفراد احرار و متساوون. في حين

¹ أمل قرامي، " النسوية الاسلامية: حركة نسوية جديدة أم استراتيجية لنيل الحقوق"، في مجلة **المستقبل العربي**، العدد 401، 2012، ص39.

² Molyneux , Maxine, **les mouvements féminines**, l'ender ; 2001 , p165

³ Cronin , Anne , **Adverstising and Consumer Citisenship : Gender , Images And Rights**, London 2000 p 4.

أن العلاقات في الواقع مبنية على تحكم جنس على جنس آخر التي تبدأ بعقد الزواج الذي يمنح الهيمنة للرجل على حساب المرأة.

كما انتقد الفصل بين المجال العام والخاص بحيث قدم الاول كمجال للمساواة بين الجميع بينما في الواقع و بسبب الأبوية تسود عدم المساواة و التمييز ليس فقط في المجال الخاص و لكن في المجال العام أيضاً (في مؤسسات الدولة، التعليم، الإعلام، توزيع المصادر و غيره)

لقد تم طرح سؤال هام فيما يتعلق بالمواطنة و المرأة، و المتعلق بكيف يمكن إدماج النساء، وقضاياهن كجزء لا يتجزأ من مفهوم المواطنة و لكن في نفس الوقت ولكن في نفس الاعتراف بهن كنساء أي كجنس مختلف عن الرجال وهو ما يستتبع حقوق و واجبات مختلفة عن تلك المتعلقة بالرجال. ويثار الجدل بقوة حول شروط مواطنة النساء و إذا كان ينبغي أن تختلف عن تلك المتعلقة بالرجال و إذا اختلفت فإلى أي حد و في أي قضايا محددة. فهناك من النسويات من اعتبرن أن اي قضية خاصة بالنساء هي قضية عامة سواء تعلق الأمر بالعنف ضد المرأة أو رعاية الأطفال و الكبار في السن او غيره من القضايا التي تعتبر شأن نسوي. و هناك من يرى هذا التوجه أيضاً أن ما يثار في المجال الخاص لا يجمع بالضرورة كل النساء، فالنساء مختلفات... لذا يتم التركيز هنا على نفي ادعاء الشمولية الذي تقوم عليه المواطنة ولكن يقترح بدلا من ذلك التركيز على مبادئ أخرى تعلي من شأن و تأخذ بعين الاعتبار المحلية، التعددية و الاختلاف. و هناك من اعتبر أنه يجب أن يكون تمايز بين ما يحدث في المجال الخاص و المجال العام، و إلا سيتم الاخلال بمبدأ العموم و الشمولية المميز للمواطنة و فكر المساواة في الحقوق و الواجبات و هو ما سيشكل خطراً على حقوق النساء و الأقليات خاصة في ظل تنامي خطر القوميات الشوفينية، الحركات الأصولية و نظم الحكم الاستبدادية. كما أن حدود بين ما هو مجال خاص و مجال عام يشوبها الكثير من التقلبات و عدم الثبات كما تختلف من مجتمع لآخر حسب الثقافة و الفترة التاريخية فما هو خاص قبل عقدين أو ثلاث أصبح الآن شأناً عاماً في بعض المجتمعات كالقضايا المتعلقة باغتصاب الزوجة و أفراد الأسرة، و إهمال رعاية الأطفال و غيره.

تمخض الجدل السابق عن اقتراح مفاهيم جديدة للمواطنة تأخذ مسالب المفهوم الليبرالي بعين الاعتبار كمفهوم المواطنة النشطة، و الذي ينظر للمفهوم ليس كقائمة حقوق و واجبات تحددها الدولة في علاقتها بمواطنيها و لكن كعملية و لكن كعملية متطورة، غير ثابتة تتحدد مخرجاتها بالتغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية والسياسية التي تمر بها المجتمعات و يلعب فيها الأفراد و المجموعات دوراً نشطاً في مطالبة الدولة و تحقق حقوقهم و أيضاً تقديم واجباتهم تجاه الدولة و المجتمع. هذا يعني أن محتوى مفهوم المواطنة نفسه غير ثابت ويحدد طبقاً للإطار العام الذي يطرح فيه و طبقاً لنوع المشاكل التي يراد بالمفهوم أن يحلها، كما تحدد مخرجات المفهوم حسب موازين القوى السائدة في مجتمع ما بين من يستفيد من طرحه بمكون معين و بين من يقاوم هذا الطرح لعدم استفادته منه.

تم مؤخراً انتشار مفهوم المواطنة النشطة غي دول العالم الثالث، بما فيها العالم العربي، بسبب ترويجه من قبل العديد من منظمات المساعدة الدولية من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية، ليعنى اشراك المواطنين، خاصة في ظل انسحاب الدول القومية من تقديم خدمات أساسية لمواطنيها، في إظهار قد أكبر من التضامن الاجتماعي خاصة في ظل تنامي الفقر و البطالة، هذه النظرة مثلاً و المتبناة من قبل البنك الدولي تشجع تكوين شبكات دعم المجتمع المحلي لتصبح مشاركة في تخطيط و تنفيذ مشاريع الدعم و مشاركة في اتخاذ القرارات بدلا من ان تكون متلقي سلمي للمساعدات الدولية. نظراً لهذا الشكل من

شبكات الدعم في المجتمعات المحلية كاحد تجليات المواطنة النشطة التي تساهم في تقديم خدمات اساسية انسحبت الدولة في تقديمها للمجموعات.

ترافق انتشار مفهوم المواطنة النشطة و تشجيع مساهمات المجتمع المحلي مع الاعتماد على النساء بشكل كبير في تقديم خدمات طوعية ساهمت بقوة في تحسين البيئة المحلية، خدمات اجتماعية و صحية... ساهمت المنظمات غير الحكومية في دعم هذا الشكل من النشاط خارج نطاق الدولة و الأحزاب السياسية، نُظر للنساء كمحفز و فاعل رئيسي لخدمة المجتمع المحلي نظراً لكون النساء لا يسعين مثل الرجال للانغماس في النشاطات التي تحقق صالحهن الشخصي و ايضاً لكون العمل الاجتماعي في نفوسهن بسبب أدوارهن في العائلة و علاقات الجوار¹.

اضيف تعقيد آخر على مفهوم المواطنة عندما توسع مفهوم الحقوق، بانتشار مفهوم القانون الدولي، ليمتد خارج نطاق الدولة القومية مما أضاف على مفهوم المواطنة معان جديدة لا تأخذ فقط بعين الاعتبار و لكن أيضاً البعد الدولي، إن هذا يفتح الباب واسعاً للاختلافات في مفهوم المواطنة وهو ما ينعكس فقط على الاختلاف في معنى المواطنة و ما تقره من حقوق و لكن أيضاً الاختلاف في معناها لمن هم منضوون تحت لواءها، ولكن بشكل عام بالامكان القول ان جهود المنظمات الدولية و خاصة التابعة للأمم المتحدة أدت إلى دعم العديد من الحركات النسوية في العالم العربي و إلى ممارسة العديد من الضغوطات على الحكومات المحلية للأخذ بعين الاعتبار قضايا تنمية المرأة و احقاق حقوقها.

قد تعددت الأسباب التي تدعو بعض الحكومات في العالم الثالث لادخال خطاب داعم للمرأة في سياساتها فالبعض يفعل ذلك مكرهاً للانصياع لشروط بعض الممولين و البعض الآخر يفعل ذلك لاصفاء وجهه حدائي على حكمه، وبغض النظر عن دوافع الحكومات المختلفة في التوقيع على المواثيق الدولية الداعمة لحقوق المرأة إلا أنه يجب الاقرار أن عقود المرأة المختلفة التي رعتها الامم المتحدة أدت إلى خلق حالة من الوعي العام بضرورة الانتباه إلى و العمل على تنمية وضع النساء في العالم. فبعض الحكومات أضافت الى بيروقراطياتها أجسام مختلفة تعنى بشؤون المرأة كما نشطت حركات و منظمات نسوية عديدة للضغط على الحكومات. و لكن الكثير من الأدبيات اشارت إلى أن قواعد اللعبة السياسية في عديد من حكومات العالم مازالت تلعب في غير صالح النساء فتركيز السلطات في يد مؤسسات معينة في الحكم و رفض ادخال اصلاحات ديمقراطية عميقة ما زال يشكل عقبات هائلة في وجه امكانية تأثير النساء على السياسات و القوانين من خلال العمل في قلب الدولة. كما أن تشظى العمل النسوي في المجتمع المدني و الموزع بين عديد من المنظمات غير حكومية و الحركات النسوية يجعل امكانية توحيد الجهود النساء في العمل من خلال منظمات نسوية صغيرة و الانكباب على مشاريع توعية و تدريب و تنمية للمرأة في المجتمعات المحلية قد يحمل مخاطر اخراج النساء من عالم السياسة الأوسع برمته كما يكرس الفصل بين المجال الخاص (النسائي) و بين المجال العام (الرجالي) و هو ما قد يعيق بدلاً من أن يدفع عمليات التغيير الاجتماعي المبتغاة.

لخص البعض اهم العناصر التي لا تساعد على تحقيق مواطنة كاملة للنساء في مجتمعاتهن لتشمل: نقص برامج مستدامة و ثقافة سياسية تغذي روح المساواة و الديمقراطية المتضمن في المطالب النسوية بالمساواة، ضعف الوعي العام للمواطنين بحقوقهم و عدم تشجيع المطالبة بها، ديمقراطية مؤسسات الدولة و الأحزاب السياسية لجعلها أكثر قرباً لمطالب النساء، و أن تتسم بالشفافية و المحاسبة و المصادقية لقواعدها الجماهيرية، نقص أو ضعف قواعد نسائية منظمة تكون في موضع قوة لاحداث التغييرات المطلوبة، وجود مقاومة سواء على المستوى المؤسسي أو الأفراد لدمج النساء في الحياة السياسية العامة ليكون في موضع

¹ Molyneux , Maxine , opcit ; p184.

وهدف للسياسات العامة باختصار يدون تغييرات ديمقراطية عميقة سيكون من الصعب على الحملات المطالبة بحقوق المرأة و تحقيق مواطنيتها الكاملة أن تحقق مرادها... فالعقد الاجتماعي الساري على النساء العربيات ما زال يقوم على مفهوم الأبوية بالنسب و لم يصل بعد لمرحلة عقد " اخوة الرجال" المشار له سابقاً اي ان النساء العربيات يخضعن فعلياً لسلطة الذكور (الأب، الأخ، الزوج، ... إلخ) و هو ما يعني أن الدولة لا تنظر للمرأة بعد كفرد و أن علاقة المرأة بالدولة و المجتمع ليست مباشرة ولكن يتوسطها علاقة النسب بالرجال الذين نظر اليهم كأفراد و كمواطنين نظراً لدورهم في رعاية و رئاسة أسرهم.¹

2 : المنظومة القانونية العالمية لحقوق النساء

لم تتوقف منذ قرابة قرن، الصراعات السياسية والنقابية و القانونية عبر العالم الرامية إلى القضاء على كل أشكال التمييز، و قد أدت هذه الصراعات إلى تراجع في الفوارق بين مختلف مستويات العمل عند الجنسين، و أزاحت العديد من الحواجز التي كانت تعرقل تامين و تطوير مكانة المرأة، و مكنتها من دخول مجالات كانت مخصصة تقليدياً للرجال، و تقلد مناصب المسؤولية و التأطير و لم يسمح هذا التقدم بالوصول إلى مساواة حقيقية حتى في البلدان الأكثر تقدماً. وبظهور الثورة الصناعية في هذه البلدان، وبتسارع تطوير المدن، طرحت مسألة المرأة بمحدة سواء تعلق الامر بمركزها في الأسرة وفي المجتمع و في السياسة أو في القطاع الاقتصادي. فقد وفرت التحولات الاجتماعية الناجمة عن مسار عصرنة المجتمعات الظروف لنقاش اجتماعي سياحي و ايدولوجي حول مكانة المرأة و دورها و مركزها. و قد ساعد مسار ديمقراطية المجتمعات وعصرنتها على المستوى العالمي هلى بروز و توسع بعض المطالب الأخلاقية و السياسية المتعلقة بتكافؤ الفرص، و العدل الاجتماعي و الحق في الاستقلالية و في الترقية الفردية. و في إطار هذا المسار فإن الحرص على ترقية مركز النساء، و منحهن نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال قد دفع أيضاً إلى ترقية العمل النسوي.² إن مسألة ترقية المرأة قد انتقلت في المجتمعات العصرية بصفة تدريجية من مطلب المساواة في الحقوق إلى مطلب تكافؤ الفرص، و في بعض المجتمعات إلى مطالب التساوي في تقلد مناصب المسؤولية لا سيما في المجال السياسي. كما أن الرقي الاجتماعي المحقق ينبغي مقارنته بالمبادئ التي طرحتها الندوة العالمية الرابعة حول النساء المنعقدة في بيجينغ بالصين من 04 إلى 15 ديسمبر 1995. و قد دفع مطلب العدالة الاجتماعية هذه الندوة إلى أن توصي بتحرير النساء داخل أسرهن و داخل المجتمع و حماية حقوق الانسان فيما يخص المرأة.

" و في الندوة الرابعة العالمية للأمم المتحدة حول النساء المنعقدة في بيجينغ سنة 1995، تم تكريس مفهوم النوع " Genre"، حيث تعهدت الدول و حددت أهدافاً دقيقة و صادقت على برنامج عمل متكامل للاسراع في مسار ترقية المرأة و ضمان مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع ميادين الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.³ تعتبر الاتفاقية حول القضاء على كل أشكال التمييز تجاه النساء من بين كل الآليات الدولية، الأهم بمقدار ما تنوي ترقية المساواة في جميع الحقوق الانسانية والمدنية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، وهي تنص كذلك على التزامات ملموسة من طرف الحكومات الوطنية لضمان ممارستها. تُعتبر هذه الاتفاقية كمشاق دولي لحقوق النساء، نُصبت هذه الاتفاقية

¹ جوزيف سعاد، " عملية جندرة المواطنة في الشرق الاوسط"، في الجنس و المواطنة في الشرق الاوسط بيروت: دار النهار، 2003.

² JulieGothuey et autres ,Enqueter sur le genre : Terrains et pratiques ; paris : édition universitaires de Lorraine ; 2012 ; p80.

³ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول النساء و سوق العمل، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2006، ص

اليوم كمقياس عالمي لتحديد المساواة بين النساء و الرجال، المصدر الحقيقي أو الأساس القانوني للتشريعات الوطنية، أو التشريع الوطني الحقيقي، و تُعبر هذه الفكرة عن فكرة تفوق المقاييس الدولية على مقاييس القانون الداخلي.¹

إن المنظومة العالمية في مجال تعزيز مكانة النساء في مناحي الحياة المختلفة، في الاجتماع، السياسة والاقتصاد، تنقسم وفق آليتين أساسيتين:

الاتفاقيات الدولية، و المؤتمرات العالمية، و التي تنقسم بدورها حسب مجال النشاط وفق طابعين:

الطابع العام و الطابع الخاص: تشمل الاتفاقيات الدولية و المؤتمرات العالمية ذات الطابع العام ، مختلف الحريات و الحقوق التي ينبغي ان يتمتع بها الانسان بغض النظر عن جنسه أو نوعه ، هذا الطابع يمس النساء أو المرأة كونها انساناً. أما الاتفاقيات الدولية و المؤتمرات العالمية ذات الطابع الخاص، فهي المعدة و الموجهة خصيصاً للمرأة في إطار الجهود العالية الساعية لاحقاق التوازن في مكانتها داخل المجتمع بكل مكوناته.

- الاتفاقيات العالمية

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 1948، تتويجاً لجهود البشرية على مدى التاريخ لاقرار حق الانسان في الحرية و العدالة و المساواة، بوصفها قيماً و ضرورات فطرية يصعب العيش دونها. ترقية مكانة المرأة و حقوقها، يرتبط بالمبدأ الجوهري لحقوق الإنسان و هو المساواة، بحيث

جاء في المادة الأولى " كل انسان يولد حراً متساوي في الكرامة و الحقوق "

أما المادة الثانية من الاعلان فتفيد أن " لكل إنسان المتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس، أو اللغة دون أي تفرقة بين الرجال و النساء " كما أعلنت هذه المنظمة " بقيمة الشخص الانساني بدون تمييز بسبب الأصل، الجنس، اللغة، الديانة، لا يوجد للرجال حق أكثر من حق النساء في الإدعاء بانسانيتهم، لا أحد يعلو على الآخر و الاختلاف بين الجنسين، ككل الاختلافات لا تسلب المرتبة، و لا الالتزام بالمساواة يخلق بالضرورة خللاً اجتماعياً، و لكنها تدل على " التطلع نحو مجتمع لا يعاني فيه الرجال أو النساء من الفقر، و أن يكون الطرفان قادران على العيش في حياة مليئة بالانجاز ". وعليه لا حاجة لتفرد المرأة بنصوص خاصة لتمتعها بالنصوص العامة. تشجيع و تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و تدرك الحاجة لمعادلة عادلة بين الجنسين بينما تؤكد على حقيقة عبر العالم. لأن الواقع يؤكد أن حصة المرأة أو ما هو مخصص أو مسموح لها في المجتمعات أقل حرية، أقل خياراً، أقل تعليمًا، أقل صحة، أقل منزلة، أقل رأس مال، أقل نفوذاً، و فوق ذلك كله أقل صوتاً.

فالمرأة تدخل في مجموعة الفئات المهمشة عبر التاريخ، و قد تكون الأقدم تهميشاً يُضاف إليها السود، و الأطفال، من هنا برز وعي المجتمع الدولي بضرورة التحرك لمعالجة هذا الخلل، فكانت البداية بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، الذي ستنبعه منظومة من النصوص الخاصة و الاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق المعلن عنها ، و تحث الدول الأعضاء فيها على ادراجها في قوانينها الداخلية.

¹Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, op. cit, p 27

• العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، وقد جاء ليؤكد على ضرورة احترام و تأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز، فقد جاء في المادة الخامسة طلب للدول الأطراف أن تتعهد " بكافة تساوي الرجال و النساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية المنصوص عليها في هذا العهد"

و جاء في المادة 23 من نفس الوثيقة تأكيد على المساواة بين المرأة و الرجل في إطار الأسرة و الزواج من حيث الحقوق و الواجبات " و هذه الحقوق التي كفلها هذا العهد ، و هذه الحقوق هي الحق في الحياة، كحق ملازم لكا انسان من دون اخضاع احد الى التعذيب أو العقوبة القاسية أو غير الانسانية/ مع منع الاسترقاق و الرق و العبودية و منع السخرة والعمل الالزامي، حق لكل فرد في الحرية و الأمان على شخصيته...و من الحقوق التي يكفلها هذا العهد أيضاً، نجد حق كل انسان في حرية الفكر و الوجدان والدين، و الحق في حرية التعبير، حق تكوين جمعيات وإنشاء نقابات و الانضمام اليها، حق الأسرة بالتمتع بحماية المجتمع والدولة، حق المرأة و الرجل في الزواج وتأسيس أسرة بكل حرية .

كما يشدد هذا العهد على " حق كل انسان في أن يقرر بحرية وضعه السياسي، و ان يسعى بكل حرية على تحقيق تطوره اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً، و أن على الدول أن تكفل حق الرجل و المرأة للتمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة.

• اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1952، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، و بدأ تنفيذها ابتداءً من 1954، فنصت مادتها الأولى على أن للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينها و بين الرجل دون تمييز ، و نصت المادة الثانية: على أن للنساء الأهلية في ان ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينها و بين الرجل، كما نصت المادة الثالثة أن للنساء أهلية المناصب العامة و الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني يشترط تساوي بينها و بين الرجل.¹

• اتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء 1979

تعتبر هذه الاتفاقية كمشاق دولي لحقوق النساء، نُصبت هذه الاتفاقية اليوم كمقياس عالمي لتحديد المساواة بين الرجال و النساء...تحدد الاتفاقية بطريقة واضحة وغير غامضة مفهوم التمييز هكذا حسب المادة 01: من الاتفاقية " تقصد عبارة التمييز تجاه النساء كل تفريق أو إقصاء أو قيود على أساس الجنس التي لها كآثر أو كهدف تعريض أو الغاء الاعتراف و التمتع او الممارسة من طرف النساء، مهما كانت حالتهم المدنية ، على أساس المساواة بين الرجال و النساء، و حقوق الانسان والحريات الاساسية في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المدنية او في كل الميادين الأخرى"

تلزم الاتفاقية حول القضاء على كل انواع التمييز تجاه النساء، عن طريق النصوص، على تجاوز الطابع الشكلي و المجرد و التصريحي، إنها تحث الدول على القيام بالقضاء على كل أنواع التمييز تجاه النساء ، من خلال تدوين شروط ملموسة لتطبيق هذه المبادئ المعلنة، يضع برتكولها الاختياري الموافق عليه في 1990، و الذي دخل حيز التنفيذ في 22 سبتمبر 2000 من جهته نظام المراقبة على هذه الدول.²

¹ عبد الغفار عادل، الإعلام و المشاركة السياسية للمرأة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2009، ص 62.

² Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, Op.Cit , 2006, p 27

ومنذ الاقرار بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، تبعتها جملة من المؤتمرات، التي تناولت جوانب متعددة من الحياة البشرية، و في كل مرة كانت تدرج قضية المرأة في هذه المؤتمرات بغية تحسين دورها و مكانتها، وترقية مساهمتها سواء في الاقتصاد ، ومنه العمل، و التعليم، وفي الثقافة و السياسية ، وكذا القضايا البيئية ، و تعد مواضيع مثل العنف الموجه للنساء، و كذا وضعية المرأة في ضل الحروب و الصراعات، زيادةً على وضعها الصحي خاصةً في مجال الانجاب، و و وضعها التعليمي و تقليص نسب تعرضها للامية أحد أهن المحاور التي دارت حولها المؤتمرات في النصف الثاني من القرن العشرين . و من جملة المؤتمرات التي بحثت المشاكل الانسانية و مست قضايا المرأة بشكلٍ من الأشكال نذكر :

- المؤتمرات العالمية المخصصة للنساء

على صعيد المرتزمات الدولية التي عقدت من أجل حقوق المرأة فهي عديدة نذكر منها: مؤتمر ميكسيكو عام 1975، حيث اعتبرت تلك السنة عاماً دولياً للمرأة و تمثلت غاية المؤتمر في تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في السلم والتنمية، و في الأسرة و المجتمع، و في فرص التعليم و الأجور، و حق المرأة في أن تقرر بحرية الزواج من عدمه ، و في احترام جميع الحقوق الانسانية لها.

كامل عُقد مؤتمر كوبنهاغن عام 1980، تحت شعار المساواة والتنمية و السلم و جرى التركيز على المساواة في العمل و الحق في الرعاية الصحية و التعليم و في إشراك المرأة بصورة متساوية مع الرجل في الحقوق.

و في عام 1985 عقد مؤتمر نيروبي لمتابعة مسيرة و تطور وضع المرأة و حقوقها في العالم برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، و تنفيذاً لقرارها رقم 53 - 136 الذي اتخذ في الحادي عشر من ديسمبر عام 1980، لوضع خطة استراتيجية للقضاء على كل اشكال التمييز و تفعيل دور المرأة¹، ثم جاء:

• مؤتمر بيكين 1995

هو المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، الذي عقدته الأمم المتحدة بالصين سبتمبر 1995، اعتمدت وفود حكومات 189 دولة بالاجماع، إعلان و منهاج بكنين، و هو بيان التزام سياسي للحكومات المشاركة بالنهوض بأهداف المساواة و التنمية و السلام لجميع النساء في كل مكان، و ضمان التنفيذ الكامل للحقوق الانسانية للنساء و الفتيات، و قد حدد منهاج العمل أهدافاً استراتيجية وتضمن أنشطة موصى بها في 12 مجالاً. ولا يزال اعلان و منهاج بكنين يمثل الاتفاق الأكثر شمولاً حتى الآن بين الحكومات حول ما يتبغي اليام به لتمكين المرأة والاحقاق الكامل لحقوقها و المساواة الحقيقية بينها وبين الرجل.

خلصت اعمال المؤتمر بوثيقة ختامية تضع منهاج عمل ، يضم التدابير و الاجراءات التي يتعين على الدول و الحكومات اتخاذها من أجل تمكين النساء من الوصول إلى هياكل السلطة و عمليات صنع القرار و المشاركة الكاملة فيها على قدك المساواة مع الرجل في الحياة السياسية و النيابية و من بين هذه الاجراءات نذكر:

1- الالتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات و اللجان الحكومية و في النظام القضائي، و تنفيذ تدابير بما يدعم الزيادة الملموسة في عدد النساء بغرض الوصول الى تمثيل متساوي بين الرجل و المرأة في كل المناصب الحكومية و الإدارية العامة.

¹ مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، أوراق ديمقراطية، النساء و الديمقراطية، العدد الخامس، 2005، ص 08.

2- حماية و تعزيز حقوق المرأة و الرجل على قدم المساواة في ممارسة العمل السياسي، و في حرية تكوين الجمعيات بما في

ذلك العضوية في الأحزاب السياسية و النقابية.

3- رصد و تقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة من خلال جمع و تحليل و نشر البيانات الكمية و الكيفية بانتظام، عن المرأة و

الرجل في جميع المستويات، في مختلف مناصب صنع القرار، و نشر البيانات المتعلقة بعدد النساء و الرجال الموظفين على مختلف المستويات الحكومية، و ضمان تمتع المرأة و الرجل بحق متكافئ في الوصول الى الوظائف العامة بمختلف أنواعها.

4- مراجعة معايير التوظيف و التعيين في الهيئات الاستشارية و هيئات صنع القرار لترقية الى المناصب العليا لضمان أن

تكون هذه المعايير مناسبة ولا تميز فيها ضد المرأة.

• ما بعد بكين 1995 ..

تشكل الجمعية العامة للامم المتحدة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و اللجنة المعنية بوضع المرأة التابعة له، آلية حكومية ذات ثلاث جوانب لمتابعة إعلان و منهاج عمل بكين، و تلعب اللجنة المعنية بوضع المرأة دوراً مركزياً في مراقبة تنفيذ إعلان و منهاج بكين داخل أجهزة الأمم المتحدة، و في تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأنه، و تُعقد قبل الدورة السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة اجتماعات خبراء حول واحد أو أكثر من " مجالات الاهتمام الحاسمة" التي يجري اختيارها للتدقيق فيها. وتسعى اللجنة المعنية بوضع المرأة الى اعتماد نتائج متفق عليها، بالاجماع، فيما يتعلق بالقضايا الخاضعة للمراجعة.

لقد اجريت **مراجعة بكين +5** بعنوان : النساء عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي و العشرين، وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخاصة التي عقدت في جويلية 2000. و انبثق عنها اعلان سياسي و الوثيقة الختامية ، أكدت فيهما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجدداً على التزامها بإعلان و منهاج عمل بكين، و اعتمدت اجراءات و مبادرات اخرى لتنفيذه.

و بلغت **مراجعة بكين +10** أوجها في الدورة التاسعة و الأربعين للجنة المعنية بوضع المرأة في فيفري و مارس 2005، و ركزت على جانب التنفيذ على المستوى الدولي. و قد شدد الاعلان الذي اعتمد بالاجماع على أن التنفيذ الكامل و الفعل لإعلان و منهاج عمل بكين يعتبر أمراً أساسياً، لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، و منها الحقوق الواردة في إعلان الألفية، و اعترف بأن تنفيذ منهاج بكين و الإيفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يؤديان إلى تعزيز بعضهما البعض من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة.

و عُقدت آخر مرحلة من **مراجعة بكين +15** لتنفيذ اعلان و منهاج عمل بكين أثناء انعقاد الدورة الرابعة و الخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة في مارس 2010، اذ ركزت على تبادل الخبرات و التجارب و الممارسات الفضلى بهدف التغلب على العقبات القائمة و التحديات الجديدة ، و منها تلك المرتبطة بأهداف التنمية للألفية.

تكمن أهمية اعلان و منهاج عمل بكين في كونه مستمداً من القانون الدولي لحقوق الانسان، و أنه تمت الموافقة عليه باجماع من 189 دولة عضو في الامم المتحدة التي شاركت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة . و يعترف البيان و منهاج العمل بحقيقة أن حقوق المرأة ن حقوق الانسان، ويعيد التأكيد عليها، و ذلك استناداً الى مبادئ عدم التمييز و المساواة و عدم قابلية الحقوق للتجزئة و شموليتها وعالميتها. كما أنه يبنى على الالتزامات الدولية للبلدان باحترام و حماية حقوق الانسان للجميع و الإيفاء بها، و يرسم خريطة لما يعنيه ذلك بالنسبة للمرأة في الممارسة العملية.

3 : المرأة في التشريعات القانونية العربية

لقد تعامل القانون العربي مع المرأة بوصفها جنسا، لا بصفتها مواطنا، لذا كرس الفصل بين القوانين المخصصة للمرأة وباقي القوانين، والتي تظهر في مجالين أساسيين، قوانين الأسرة، وقوانين الانتخاب أو الترشح. قضية تمييز المرأة في القوانين هي إشكال عالمي، فالمجتمعات الغربية نموذج الحداثة والمساواة، ما زالت تميز المرأة فيما يتعلق بسلم الأجور، وهذا يشكل مطلبا أساسيا للحركات النسوية الغربية، وبما أن المطالب لا تخرج عن طبيعة المجتمعات، ركزت المرأة الغربية في مطالبها على المساواة في الأجور لأنها تشارك بنسبة كبيرة في سوق العمل، أما المرأة العربية التي تعد الأضعف مشاركة في العالم في ميدان العمل، فإن مطالب حركاتها النسوية ركزت على الطعن في قوانين الأسرة بصفة خاصة.

يمثل التشريع في مجال المرأة إشكال مجتمعي عميق في المجتمعات العربية بين الرغبة الآخذة بقيم الحداثة وبين الأطر التقليدية ذات الطابع الديني، ويقول "باقر سلمان" أن قوانين الأسرة العربية جاءت مكرسة لقوة الكثير من القيم و الأعراف التقليدية الموزعة للقوة على أساس جنسي، تعطي للرجل دور السيادة و المرأة دور التابعة و الدونية¹.

عرف على القانون التونسي في هذا المجال الإنصاف والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، بإصداره للقوانين حتى تلك التي تتعارض مع بعض التشريعات الدينية، فمنع تعدد الزوجات ونظم الطلاق، أو لنقل انه لم يستند في تشريعه لقوانين الأسرة على النصوص المقدسة من القرآن والسنة، كما أنه كان سباقا في التشريع للحق في الانتخاب والترشح، وقد يفسر هذا بالظاهرة الاستعمارية التي استوطنت شمال إفريقيا وبعض الدول العربية فكان التعود على مثل هذه التشريعات في الحقبة الاستعمارية و امتدادها بعد الاستقلال، إلا أنه تعد على حريات المرأة من خلال منعه للحجاب الذي يعارض ديمقراطية الرأي، المواقف والحرية الشخصية .

أما باق الدول العربية فان القوانين لم تأتي لتضمن حقوقا للمرأة بقدر ما تعزز التمييز ضدها والعمل على قبولتها في اطر معينة، إلا أن وضع المرأة يظهر أصعب وفي بعض الأحيان مأساوي في حالة الطلاق فيمكن للرجل العربي أن يطلق زوجته متى شاء بسبب وبدون سبب، ويحرمها من بيت الزوجية فيلقي بها إلى الشارع أو إلى بيت عائلتها التي تعود له مذلولة ومهانة وتلام وتعنف لأنها طلقت، كل هذا يحدث في ظل منظومة قانونية لا تحمي المرأة بقدر ما تطوعها لقبول كل هذه الممارسات بدعوى القيم الدينية والعائلية، التي تجعل من المرأة المسئولة عن كل فشل في العلاقة الزوجية².

تشرع أغلبية الدول العربية لحق المرأة في الانتخاب والترشح وتأسيس الجمعيات والأحزاب ، كما أن صدور التشريعات ليس دليلا على فعالية المشاركة الإيجابية للمرأة، حيث مازالت تعاني قسوة التقاليد المتمثلة في تسلط الأسرة والرجل... ، وفي انخفاض الوعي الثقافي والسياسي لغالبية النساء، وبقي موقف الدول العربية متحفظ فيما يخص إعلان المساواة التامة، خاصة الجانب السياسي منها.

ربما ستبقى مطالب المساواة وحقوق المرأة مجرد شعارات ما لم تتحقق العدالة والديمقراطية في أنظمة هذه الدول. لان القوانين ما هي إلا انعكاس لوضع عربي متردي في جميع مجالاته.

- الأوضاع الدستورية

¹ باقر سلمان النجار، مرجع سبق ذكره .

² مريم سليم وآخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مرجع سبق ذكره.

تتضمن دساتير أغلب الدول العربية نصوصاً تؤكد مبدأ المساواة عموماً، و مبدأ المساواة بين الرجال و النساء على وجه الخصوص. كما تنص عليه بعض هذه الدساتير على صورة خاصة من المساواة بين المرأة و الرجل مثل المساواة في تولي الوظائف العامة، و المساواة في الحقوق السياسية. و المساواة في الحقوق و الواجبات. كما تتضمن بعض الدساتير نصوصاً عن تكافؤ الفرص، و عن قيام الدولة برعاية الأسرة و حماية الأمومة و الطفولة و التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة و عملها في المجتمع، وعن حظر تشغيل النساء في صناعات معينة أو في أوقات معينة.

على أنه يُحسب للمشرع العربي، وفي الصدارة منه المشرع الدستوري، أنه قد احترم مبدأ الاختلاف بين الرجل و المرأة و رصد لها مبدأ الاختلاف نصوصاً تنظم الآثار التشريعية المترتبة عليه. و لكن يُعاب على التشريع العربي في الوقت نفسه أن هذه النصوص جنحت في كثير من المواضيع إلى التشريع للتمييز بين الرجال والنساء، بالتعارض مع مبدأ المساواة الذي هو أصل من أصول الشرائع الدينية . كما أنه يمثل التزاماً دولياً بمتضى المواثيق الدولية المعاصرة، و بديهي أن احترام الاختلاف شيء مردول يتنافى مع روح قيم العصر.

– الحقوق السياسية و الحقوق العامة

تتضمن تشريعات كثير من الدول العربية نصوصاً تشريعية للحقوق السياسية للمرأة و تنص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في ممارسة حق المشاركة السياسية من انتخاب و ترشيح. و قد لحقت الكويت مؤخراً بالدول التي تنص تشريعاتها على تمتع المرأة بحقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل و ذلك بمقتضى التعديل التشريعي الذي أقر في ماي 2005. كما قد ترد الإشارة الى مبدأ المساواة في تمتع المرأة بحقوقها السياسية في نصوص الدستور ذاته في بعض البلدان. و على الرغم مما هو واضح من أن نصوص الدستور و التشريعات تكفل للمرأة في الغالب الحق في المشاركة السياسية إلا أن حجم المشاركة السياسية في الواقع مازال ضئيلاً.

• علاقات العمل

تتضمن تشريعات العمل في العديد من الدول العربية نصوصاً تقرر الحماية القانونية للمرأة العاملة، بل إن هذه الحماية قد تتقرر بنصوص صريحة في الدساتير، كما هو الحال في الدستور الأردني(المادة 69) و الدستور المصري (المادة 11)، وتتضمن بعض التشريعات نصوصاً صريحة تحظر التمييز بسبب النوع في علاقات العمل. كما تقرر التشريعات حق العاملة في الحصول على اجازة الوضع ، و حظر فصل او انهاء خدمتها أثناء هذه العطلة أو أثناء الحمل، كما اقرت بالحصول على إجازة رعاية الطفل و على فترة لرعاية طفلها. و يزيد القانون الأردني على ذلك حق الزوجة العاملة أو الزوج العامل في مرافقة زوجها او زوجته للعمل خارج المحافظة أو المملكة (المادة 68)

وعلى الرغم من المساواة التي توفرها أغلب القوانين العربية فيما يتعلق بحق المرأة في العمل، فثمة قيود على هذا الحق متناثرة في عدد من القوانين، ذلك أن قوانين الأسرة في العديد من البلدان العربية تفرض جزاءً قانونياً على الزوجة التي تغادر منزل الزوجية للعمل دون وافقة الزوج. و في ليبيا ينص قانون العمل على عدم التحاق المرأة لا يتفق مع طبيعتها. و توجد قيود شديدة على عمل المرأة في المملكة العربية السعودية، فثمة مرسوم ملكي صادر سنة 1985 يحظر على المرأة العمل في شتى المجالات عدا تعليم الاناث و التمريض، كما يحظر عليها الاختلاط بالرجال في مكان العمل. وثمة قيود على عمل المرأة ليلاً في العديد من التشريعات العربية وإن تضمنت بعض لاستثناءات فتذهب بعض التشريعات العربية بدعوى حماية المرأة إلى حظر تشغيل النساء في أعمال معينة أو في أوقات معينة (ليلاً) ، و هذا وإن أريد به حماية المرأة يمثل قيداً على حريتها في العمل ،

كما أن المشكل ليس في العمل ليلاً ولكن في المجتمع الغير آمن وهنا يُطرح دور الدولة في توفير الأمن ، و ليس في حظر العمل. وفي القانون المصري يُحظر تشغيل النساء في الأعمال الضارة بهن صحياً وأخلاقياً و في الأعمال الشاقة.

يُشار هنا أيضاً أن عدداً من الدول العربية وقعت على اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصو بالمساواة في الاجر، و هذه الدول هي : الأردن، الامارات، تونس، الجزائر، جيبوتي، سورية، لبنان، ليبيا ، مصر ، المغرب، السعودية، و اليمن، و تتراوح مواقف الدول العربية بين النص في تشريعاتها على المساواة في الأجور بالنسبة للعمل نفسه (مثال : سورية، العراق، الكويت، و ليبيا) و بين عدم النص على ذلك (البحرين) ، و بين النص على ذلك في العمل و في القطاع الحكومي (كما في السعودية و قطر). و مع تعدد صور الحماية التي كفلتها التشريعات العربية للمرأة، ثمة صور للتمييز إِمابنص في القانون و إما لأن القانون يتسامح معها و لا يتدخل لمناهضتها، فعدد كبير من النساء يعملن بعقود عمل مؤقتة، و هن بهذه الصفة لا يتمتعن بحماية قوانين العمل، و ثمة شريحة أخرى غفيرة العدد من النساء لا يتمتعن بحماية القانون و هن يعملن في العمالة الموسمية أو أعمال الزراعة أو اعمال الخدمة المنزلية. و تعاني كثير من النساء في عدد من دول العربية من غياب نص قانوني ملزم يؤدي إلى الجمع بينهن و بين أسرهن في مكان عمل كل من الزوجين، و ثمة وظائف عديدة محرمة على المرأة على الرغم من عدم وجود نص قانوني يحظر ذلك، و ان نتحدث عن رئاسة الدولة أو رئاسة مجلس الوزراء، ولكن المرأة في عدد من الدول العربية محرومة من المناصب التنفيذية القيادية، كمناصب المحافظين و رؤساء الجامعات، و ما زالت المرأة في عدد آخر من الدول (مصر و دول الخليج) محرومة من الجلوس على منصة القضاء، وعلى الرغم من تعيين إحدى النساء بشكل رمزي كقاضية في المحكمة الدستورية العليا في مصر، إلا أن الوظائف الدنيا و الوسطى و أغلب المناصب العليا في سلك القضاء ما زالت بمنأى عن المرأة¹.

و تتعرض المرأة العاملة العربية في مواقع العمل أحياناً إلى التحرش الجنسي من رؤسائها، ويعني التحرش الجنسي في مفهومه الشائع دولياً، استخدام الرؤساء سلطتهم الوظيفية للحصول على تنازلات جنسية من المرأة التي تعمل تحت رئاستهم، ولا يوجد عموماً في التشريعات العقابية العربي تحديد متبلور لجريمة التحرش الجنسي. فإن كانت التشريعات تعاقب على جرائم المساس بعرض الانثى كالاعتصاب و هتك العرض و التعرض للأنتى على وجه يחדش الحياء، و طلب الرشوة الجنسية و تشدد العقاب على بعض هذه الجرائم إذا كان للجاني سلطة على المجني عليها، إلا أن جريمة التحرش الجنسي بمفهومها المتعارف عليه دولياً لا عقاب لها في القوانين العقابية العربية، لذلك فإن المشرع العربي مدعو لتجريم فعل التحرش الجنسي كجريمة قائمة بذاتها، حتى و إن لم ترق إلى مستوى الجرائم التي تعرفها القوانين القائمة مثل الاعتصاب أو هتك العرض أو التعرض لأنثى.

● قانون العقوبات

يمكن القول بصفة عامة أن قوانين العقوبات و الاجراءات الجنائية في الدول العربية تُعنى بالمرأة إما باعتبارها رمزاً للشرف و الفضيلة، أو باعتبارها موضوعاً للحماية لوظيفتها الانجابية ، او باعتبارها طرفاً في كيان عائلي يستحق الحماية من الهجر و الإهمال، و تتعدد النصوص التشريعية التي تدور في فلك هذه المحاور الثلاث للسياسة الجنائية المعنية بالمرأة، فثمة نصوص تعاقب على جريمة الزنا، سواء ارتكبتها الزوج أو الزوجة، و نصوص تعاقب على جريمة هتك العرض و الاعتصاب، و نصوص تعاقب على جريمة اختطاف الانثى، و نصوص تعاقب على الاجهاض و نصوص تهدف الى تأكيد صحة الزواج و تحافظ على تماسك الأسرة.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ، عمان (الأردن): المطبعة الوطنية، 2006، ص 172.

و من قبيل تلك النصوص التي تهدف إلى الحفاظ على كيان الأسرة المادة 279 من قانون العقوبات الأردني التي تعاقب بالحبس كل من أجرى زواجا بالمخالفة لقانون حقوق العائلة أو أي قانون آخر، أو من زوج فتاة أو أجرى مراسيم الزواج لفتاة دون السن القانونية... كما تشمل نصوص المادة 483 قانون العقوبات البناني التي تعاقب رجل الدين إذا زوج قاصراً لم يتم الثامنة عشر من عمره دون أن يدون في العقد رضى من له الولاية على القاصر بالغرامة، و المواد 479 إلى 482 من القانون الجنائي المغربي التي تعاقب على الجرائم المرتكبة ضد العائلة. وثمة نصوص إجرائية تراعي طبيعة المرأة، كتلك المتعلقة بتفتيش النساء، و بتنفيذ العقوبات سواء أكانت بدنية (عدم جواز تنفيذ عقوبة الاعدام على المرأة الحامل أو المرضعة) أو كانت عقوبات سالبة للحرية (القواعد الخاصة بالنساء المسجونات)

و توجد بعض مظاهر التمييز بين الرجل و المرأة في القوانين الجنائية لبعض الدول العربية، وتتمثل في اهم صور التمييز في مصر في اختلاف المركز المادي في جريمة الزنا بالنسبة للزوج، حيث لا تقع الجريمة الا اذا ارتكبت في منزل الزوجية. أما بالنسبة للزوجة فتقع الجريمة إذا ارتكبت في أي مكان. و عقوبة الزوجة الزانية الحبس مدة لا تزيد على سنتين، في حين أن عقوبة الزوج الزاني الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر. و الملاحظ أن هذا التمييز لا سند له من الشريعة الاسلامية، بل هو مستمد من القوانين الأجنبية. كما يبدو التمييز أيضا في استئثار الزوج بالظرف المخفف إذا فاجأ زوجته متلبسة بالزنا و قتلها هي و شريكها، حيث يعاقب بعقوبة الجنحة - الحبس (المادة 237 عقوبات مصري) ، أما إذا قتلت الزوجة زوجها حال تلبسه بالزنا، فتعاقب بعقوبة الجنائية ، ونفس الحال مع الجنائي البناني بحيث يظهر التمييز في كثير من المواد فيما يخص جريمة الزنا. في المقابل لا توجد مظاهر للتمييز في جريمة الزنا في عدد من التشريعات العربية الأخرى (راجع مثلاً المادة 491 جنائي مغربي و المادة 316 عقوبات البحرين)¹.

و ثمة جهود تبذل للحد من مظاهر التمييز ضد المرأة في محال قانون العقوبات. ففي مصر كانت المادة 291 من قانون العقوبات - قبل إلغائها- تنص المادة على أنه: إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعياً فلا يحكم عليه بعقوبة ما" ، و قد قصد المشرع بهذا النص إتاحة الفرصة للتستر على الجريمة بما ترتبه من أبعاد اجتماعية و نفسية للمجني عليها و لأسرتها، ولما تتيحه من استقرار للأسرة الصغيرة الناشئة عن هذا الزواج. و قد أثبت تطبيق هذا النص أنه يضر المرأة ضرراً بالغاً لعدة أسباب، فهو من ناحية يزين للجاني جريمة الخطف للجاني جريمة بدلاً من أن ينفره منها، و يتخذ ذريعة للتهري من عقوبة جنائية خطيرة كجنائية الخطف فضلاً عن الاغتصاب.

و في ضوء هذه الاعتبارات، ألغى المشرع المادة 91 لتعود لعقوبة الخطف قوتها الرادعة حماية للمرأة، و ليصبح سيف العقوبة مسلطاً في جميع الأحوال على الجاني، فلا يملك منه فكاكاً. و يبدو أن المشرع العربي قد بذل الجهد للحد من مظاهر التمييز ضد المرأة في القانون العقوبات. و مع ذلك يبقى هذا ذا طابع جزئي و غير شامل، مما يتطلب تكثيفه و تطويره.

● الأحوال الشخصية

إذا اخذنا التمييز القانوني بمعنى اختلاف حكم القانون رغم تساوي المخاطبين بأحكامه في المركز القانوني، فإن قوانين الأحوال الشخصية العربية لدى المسلمين أو غير المسلمين تعتبر شاهداً على التمييز القانوني بسبب الجنس. و هذا يرجع في القدر الكبير منه إلى قواعد الأحوال الشخصية مستمدة بصفة أساسية من تفسيرات و اجتهادات دينية ترتد إلى الماضي في عمق

¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 175.

التاريخ البعيد، عندما كانت الثقافة السائدة في المجتمعات البشرية مع إضفاء طابع القداسة و الإطلاقية على هذه التفسيرات و الاجتهادات في إطار خلط شديد بين الثوابت العقيدية للدين و المتغيرات النسبية المرتبطة بالواقع التاريخي للمجتمعات. و مما يؤثر على استعصاء التنظيم القانوني المحافظ للأحوال الشخصية على التغيير و الاستجابة لمتطلبات العصر، عزوف عدد من الدول العربية عن وضع تقنين للأحوال الشخصية، بحيث لا يترك الأمر لاجتهادات القضاء التي غالباً ما تنحوا نحو الاعتراف من الأفكار المحافظة للفقهاء القدماء، فهناك بلدان عربية تفتقر إلى تشريع موحد للأحوال الشخصية مثل البحرين و قطر و لبنان و مصر. في حين أن عدداً آخر من البلدان العربية تتوفر فيها تشريعات موحدة للأحوال الشخصية للمسلمين.

على سبيل المثال يجري الاستناد في مصر إلى أبحاث الأقباط، في الفقه الحنفي في حالة عدم وجود نص، و تتعدد التشريعات ترجع إلى عام 1920 و 1929. و لا شك أن الإحالة إلى آراء الفقهاء القدماء قد تؤدي إلى تطبيق حلول تأبها روح العصر و ثقافة حقوق الإنسان... أما عند غير المسلمين في مصر، فتطبق شرائعهم الطائفية، إلا إذا اختلف الزوجان في المذهب أو الملة أو الطائفة فتطبق الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة. و يعتبر بعض رجال القانون من الاقباط ذلك مظهراً آخر من مظاهر التمييز. وفي لبنان لا يوجد تشريع موحد للأحوال الشخصية، بل تخضع مسائل الأسرة لقوانين الطوائف الدينية، إسلامية كانت أم مسيحية. و يعترف لبنان بثمانية عشر طائفة لكل منها قانونها الديني الخاص. ولعل هذا السبب الذي دعا لبنان الى التحفظ على المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تقرر مبدأ المساواة في علاقات الأسرة. وكذلك الحال في كل من البحرين و السعودية و قطر، حيث لا يوجد قانون موحد للأحوال الشخصية، و الأمر متروك للقاضي الشرعي لتطبيق أحكام الفقه الإسلامي، ومؤخراً شكل ملك البحرين لجنة لإعداد مشروع قانون أحكام الأسرة، و انتهت اللجنة من أعمالها، وصيغ مشروع قانون الأسرة الذي لم ير النور بعد¹.

وثمة دول أخرى يبدو فيها الوضع أفضل بكثير من حيث أداة التنظيم القانوني. ففي الأردن تشريع موحد للأحوال الشخصية للمسلمين رقم 61 لعام 1976 قنن أحكام الفقه الإسلامي فيما يتصل بعلاقات الأسرة، بدءاً من الخطبة و حتى انحلال الزواج. أما غير المسلمين في الأردن فيخضعون لشرائعهم الدينية الطائفية على تعددها. وكذلك الحال في كل من تونس و المغرب و الجزائر و الكويت و المغرب على ما سيأتي تفصيله. بل إن قانون الأحوال الشخصية التونسي و كذلك الجزائري يطبق على كل التونسيين و الجزائريين بصرف النظر عن الدين.

- الخصائص العامة للتشريع العربي للأسرة

إن الأصل في الحديث عن قانون المرأة أو ما يسمى بقانون الأسرة، يرجع في الأساس إلى المبدأ الدستوري الذي يقر صراحةً بأن الإسلام هو دين الدولة، وهو المبدأ المشترك بين غالبية الدول العربية، ولطالما كان هذا القانون موضوع نقاش فكري كبير، يندرج تحت إشكالية حقوق الإنسان في معناها العام، و النساء بصفة خاصة، لأنه عند وضع القوانين الخاصة بالمرأة (التي تسمى في الجزائر قانون، وفي تونس مجلة، وفي المغرب مدونة... الخ يتم الرجوع إلى الإسلام كمرجعية دينية، لصياغة قانون وضعي².

¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 176.

² Sana Ben ACHOUR-DEROUCHE ; « Etats non sécularisés laïcité et droits des femmes » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p; 121.

من بين الخصائص العامة لهذه التشريعات من هذا المنظور ذاته. فالمساواة بين الرجل و المرأة في علاقات الأسرة منقوصة في أغلب القوانين العربية. وقوامه الرجل على المرأة و كون أن الرجال عليهن درجة أمر مقرر شرعاً. و يجد هذا المنظور تطبيقه القانوني في بعض التشريعات في التزام الزوج بالانفاق و التزام الزوجة بالطاعة، و في تقرير إيقاع الطلاق للرجل، وله رد زوجته بإرادته المنفردة في الطلاق الرجعي. و تنعكس قوامه الزوج على الزوجة في كثير من التفاصيل الأخرى. فحق الزوجة في التنقل العمل هو حق مقيد في كثير من التشريعات بموافقة الزوج. والولاية على مال الأولاد معقودة للأب ثم الجد للأب. على الرغم من التعديلات التي أدخلت على قوانين الجنسية و العكس قد يكون غير صحيح، والأساس الذي يستند إليه المشرعون العرب لتبرير سمو الرجل على المرأة في العلاقات الزوجية يتمثل غالباً في المركز الاقتصادي القوي للرجل الذي يجعله ملتزماً بالانفاق على زوجته و أولاده، يتضح هذا على سبيل المثال، في تبرير بعض الدول العربية لتحفظها على المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) من أن للزوجات حقوقاً متوازنة مع حقوق أزواجهن لتحقيق التوازن بينهم، لأن الأزواج ملتزمون بالانفاق على الزوجات و الأولاد. هذا الافتراض الاقتصادي لتبرير عدم المساواة غير قائم الآن في الواقع الاجتماعي المعاصر لكثير من المجتمعات العربية، حيث تعمل الزوجات جنباً إلى جنب مع الأزواج لتوفير لقمة العيش للأسرة. ويصدق ذلك على الأسر المتوسطة الحال و الفقيرة على حد سواء.

وتأتي محاولات التجديد و رفع بعض مظاهر التمييز في عدد من التشريعات العربية للأسرة في إطار المحافظة على هذه الأصول الكلية بالتخفيف فقط من بعض الممارسات الفظة: مثل حظر تنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية، و إلزام الزوج و الوثق بإعلام الزوجة الأولى في حالة اقدم على الزوج على الزواج من ثانية، و تقييد حق الزوج في تعدد الزوجاته بوجود مبرر مقبول و بشرط استطاعة العدل، و تقرير حق الزوجة في طلب الطلاق للضرر إذا تزوج زوجها بأخرى، و تقرير حق الخلع للزوجة للموازنة بين حق كل من الزوجين في إنهاء رابطة الزوجية و إلزام الزوج بإعلام بمراجعته لها و بتسجيل هذه المراجعة و إلزامه بتوثيق الطلاق، و إخطار مطلّقه به ، و إعطاء الزوجة حق الاشتراط في وثيقة الزواج بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة، و تقرير حق الزوجة في الاحتفاظ بخضانة أولادها بعد بلوغهم سن الخضانة متى كان ذلك في مصلحة الأولاد، و تقرير حقها في الاحتفاظ بمسكن الزوجية كمسكن للخضانة.

و قواعد الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين بالنسبة لغير المسلمين مستمدة من شرائعهم المذهبية و الطائفية، و هي في مجملها تضيق إلى حد التحريم في حق الزوجين في طلب التطلق، فهو جائز عند الارثودكس لأسباب على سبيل الحصر و بحكم من المحكمة، وهو غير وارد في شريعة الكاثوليك التي تأخذ بنظام الانفصال الجسماني فقط رغم سماحها بإمكانية التوصل إلى فسخ عقد الزواج أو تقرير بطلانه لعيوب لازمت منذ انعقاده، أما في مجال حقوق كل من الزوجين في أثناء علاقة الزوجية، فيبدو في تنظيمها غلبة سلطة الرجل على المرأة.

- نظرة مقارنة بين القوانين العربية

يمكن الملاحظة أن تشريعات الأحوال الشخصية في المغرب العربي أكثر تقدمية و ابتعاداً عن مظاهر التمييز في المشرق العربي، و نجحت كثير من دول المغرب (تونس، الجزائر و المغرب بدرجات متفاوتة) في التقدم نحو رفع الظلم عن المرأة في علاقات الأحوال الشخصية دون المساس بأي من أصول الشريعة، و يأتي في مقدمة هاته التشريعات التي اقتربت من تقرير مبدأ المساواة في علاقات الأسرة، التشريع التونسي ثم يتبعه التشريع الجزائري و التشريع المغربي، و الدرس المستفاد من كثير من نصوص تشريعات المغرب العربي للأسرة أنه يمكن للمشرع العربي أن يحافظ على الأصول الشرعية مع تبني تفسيرات تنزع إلى تحقيق

المساواة بين الرجل والمرأة و رفع الظلم التاريخي عنها علاقات الأسرة. و من المفيد عقد مقارنة بين أهم أحكام قانون الأحوال الشخصية في الكويت من ناحية ، و قوانين الأحوال الشخصية في المغرب العربي من ناحية أخرى. لإبراز ما ذكرناه حول الطابع التقدمي لقوانين الأحوال الشخصية في المغرب العربي، و سيكون تشريع الأسرة في الكويت أساساً للمقارنة لأن التشريع الكويتي يتضمن في سماته العامة و العديد من تفصيلاته الأحكام المتضمنة في تشريعات المشرق العربي و ممارساته القضائية، و سنركز في مقارنتنا على تلك الأحكام التي تكون عادةً محلاً للتمييز في التشريعات العربية: و هي الأحكام المتعلقة بانعقاد الزواج و الأهلية له، و الأحكام المتعلقة بآثاره، و الأحكام المتعلقة بجله.

في الكويت قانون موحد للأحوال الشخصية للمسلمين توجد فيه صور لحماية المرأة، و إن تعددت فيه أيضاً مظاهر التمييز بين المرأة و الرجل، فينعقد الزواج بإيجاب من ولي الزوجة و قبول الزوج أو ممن يقوم مقامه (المادة 9) و تعدد الزوجات مسموح به دون قيود و إنما لا يجوز أن يتزوج الرجل بخامسة قبل أن ينحل زواجه بإحدى زوجاته الأربع و تنقضي عدتها" المادة (23)، " و يمنع توثيق عقد الزواج أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر و قت التوثيق". و بالنسبة للثيب أو من بلغت الخامسة و العشرين من عمرها. فالرأي لها في زواجها، و لكن لا تبشر العقد بنفسها بل ذلك لوليها (المادة 31). و إذا عضل الولي الفتاة، فإنها ترفع الأمر إلى القاضي ليأمر أو لا يأمر بالتزويج، وكذلك إذا تعدد الأولياء و كانوا في درجة واحدة و عضلوا جميعاً أو اختلفوا (المادة 34)، و يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة وقت العقد، و يثبت حق الفسخ لكل من المرأة و وليها عند فوات الكفاءة (المادة 35)، و الطلاق هو حل عقدة الزواج الصحيح بإرادة الزوج أو من يقوم مقامه بلفظ مخصوص (المادة 85)¹.

و يتضمن التشريع الكويتي نصوصاً تهدف إلى حماية المرأة، منها أنه ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في مسكن واحد بغير رضاها (المادة 88)، و لا يجوز تنفيذ حكم الطاعة جبراً على الزوجة. و في تونس، بعد تشريع الأحوال الشخصية نسيج وحدة في العالم العربي بالنسبة لأخذه بمبدأ المساواة في علاقات الأسرة، و تجنب التفسيرات الدينية التاريخية المحففة بحقوق المرأة. و التشريع التونسي للأحوال الشخصية هو التشريع العربي الوحيد للأحوال الشخصية الذي يطبق على المنتمين إلى مختلف الاديان، و تبرز قيمة المساواة في التشريع التونسي في أكثر من وجه: فينص الفصل 18 من مجلة الأحوال الشخصية على أن "تعدد الزوجات ممنوع"، كما ينص على العقاب من يخالف ذلك، و أصبح من حق الفتاة أن تزوج نفسها و لو كانت بكرًا. و ينبي الطلاق على المساواة التامة بين المرأة و الرجل. و لا يقع الطلاق على المساواة التامة بين المرأة و الرجل. و لا يقع الطلاق، حسب الفصل 30 من المجلة" إلا لدى المحكمة"². و ينص الفصل 31 في فقرته الثانية على حق من تضرر من الزوجين في تعويض عن الضرر المادي و المعنوي الناجم عن الطلاق في حالة الطلاق لضرر، و في حالة الطلاق بناء على طلب أحد الزوجين بدون سبب. و تنظم مجلة الأحوال الشخصية الحضانة بصفة متساوية بين الأب و الأم أثناء الزواج، فينص الفصل 57 من المجلة أن "الحضانة من حقوق الأبوين مادامت الحياة الزوجية مستمرة بينهما"، و في حالة الطلاق ينص الفصل 67 من مجلة الأحوال الشخصية على أن الحضانة تستند لأحد الوالدين إذا انفصم الزواج بطلاق، و يراعي القاضي مصلحة المحضون لإسناد الحضانة.

و تتجه قوانين الأسرة في المغرب و الجزائر إلى الحد من تعدد الزوجات باشتراط توافر العدالة ووجود مبرر، و ان يكون ذلك تحت رقابة القضاء. و من ذلك المادة 8 من القانون الجزائري تسمح بتعدد الزوجات في حدود ما تسمح به الشريعة إذا

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 179.
² المرجع نفسه، ص 180.

وجد سبب، و إذا كانت شروط العدالة موجودة . و يجب إعلام الزوجة و الزوجات السابقات. و يمكن لها او لمن طلب الطلاق في حالة عدم الموافقة . و لا يمكن للرجل التزوج بثانية إلا بوجود شرطين: موافقة الزوجة الأولى (أو الزوجات السابقات) و ترخيص المحكمة المختصة. و ثمة حكم مشابه تضمنته المادة 40 من مدونة الأسرة في المغرب. و يمنع الفصل 13 من قانون الأسرة الجزائري حق الجبر، إذ ينص على أنه يمنع على الولي أن يُجبر على الزواج من هي تحت ولايته، كما لا يمكنه ان يزوجه دون رضاها، و في المغرب، أصبحت الولاية في الزواج للمرأة الراشدة، إذا ينص الفصل 24 على أن " الولاية حق المرأة، تمارسه الراشدة حسب اختيارها"، كما ينص الفصل على أن " للراشدة أن تعقد زواجها بنفسها، أو تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها".

و لا يمكن في جميع الحالات، إثبات الطلاق في الجزائر او التصريح به إلا بحكم قضائي تسبقه محاولة صلح، كما يحق للمرأة (حسب المادة 54) أن تطلب الطلاق الخلعي، و عليها في هذه الحالة أن تدفع تعويضاً للزوج. وفي المغرب، نصت مدونة الأسرة على أن الطلاق يمارسه الزوج و الزوجة، كل بحسب شروطه، تحت مراقبة القضاء. و يجب على الزوج الذي يريد الكلاق" أن يطلب الإذن من المحكمة بالاشهاد به لدى عدلين" المادة 79¹. و تجري محاولة صلح أولى و محاولة ثانية في حالة تعذر الإصلاح بين الطرفين، تحدد المحكمة مبلغاً مالياً لأداء مستحقات الزوجة و الأطفال بكتابة الضبط في المحكمة في أجل أقصاه ثلاثين يوماً. كما ينص الفصل 87، بتوثيق الطلاق لدى العدلين داخل دائرة نفوذ المحكمة نفسها. و يجوز للزوجة ان تطالب بالطلاق إذا ملكها هذا الحق، فضلاً عن حقها طلب التطليق للضرر و الغيبة و الإخلال بشروط العقد. و يقع التفريق بالخلع و بموافقة الزوجين، على عكس ما ذهب إليه القانون المصري الذي جعل الخلع رهناً لإرادة الزوجة وحدها.

و الخلاصة للقراءة السريعة لقوانين الاحوال الشخصية في المشرق العربي و المغرب العربي تنتهي إلى ما يلي:
أولاً: إن الحاجة صارت ملحة لإصدار تقنيات للأحوال الشخصية في الدول العربية التي لا توجد فيها مثل هذه التقنيات، بحيث تصبح جميع قواعد الأحوال الشخصية مقننة وفق تقنين موحد، و لا يترك الأمر مفتوحاً لتقدير القاضي في تفسير الاجتهادات و الآراء الفقهية.

ثانياً: إن هذه التقنيات الجديدة يجب أن تنحى في تنظيم علاقات الأسرة منحي المساواة بين الرجال و النساء.
ثالثاً: إن تجربة تقنين علاقات الأسرة في دول المغرب العربي أثبتت إمكانية التوفيق بين ثوابت الشريعة و بين مبدأ المساواة بين الزوجات و الأزواج في علاقات الأسرة. و تعزى مظاهر عدم المساواة في النظم القانونية العربية إلى اعتبارات التاريخ و العادات و الأعراف أكثر مما تعزى إلى اصول الدين، ولذا، فإن مراجعة قوانين الأسرة العربية بما يرفع التمييز عن المرأة بات أمر واجباً.

- وضع المرأة بين القانون و الواقع في العالم العربي

كثيراً ما يمثل الواقع الاجتماعي، عنصراً حاسماً للتمييز ضد المرأة بعيداً عن القانون الرسمي، مثال على ذلك في ضوء بعض معطيات الثقافة العربية التي ترى لجوء المرأة إلى القضاء الرسمي للمطالبة بحقوقها الزوجية و حقوق أطفالها نوعاً من السفور الاجتماعي الذي لا يليق بالزوجات المحافظات ربات الصونة العفاف. ومن ثم تعوف الكثير من النساء على اللجوء إلى القضاء للمطالبة لحقوقهن الأسرية، و من هنا يتم حسم المنازعات الزوجية في كثير من المجتمعات العربية إما في الإطار العائلي أو في إطار القضاء العشائري غير الرسمي، وهذه في نجلها أطر ذكورية للثقافة و القيم، و هي مجحفة بحقوق المرأة و منحازة للرجل.

¹ المرجع نفسه ، ص 180.

و حتى عندما تلجأ المرأة للقضاء الرسمي للمكالبة بحقوقها التي تكفلها قوانين الأحوال الشخصية ، فإنها تلاقى التعنت من بطء الإجراءات و تعسفها و عدم مراعاتها لخصوصيات الأسرة و حاجاتها الاجتماعية و النفسية.

و من هنا فإن تجربة محاكم الأسرة التي استحدثتها مصر و هي محاكم تتسم في تشكيلها و إجراءاتها و وظيفتها بالبعد الاجتماعي، تجربة جديدة بالتشجيع و تستحق الدراسة و التعميم على مستوى العالم العربي، مع العمل على تجاوز سلبياتها التي كشفت عنها الخبرة العلمية ، و من المهم تطوير هذه المحاكم بما يكفل تفرغ القضاة و تخصصهم و توافر الإمكانيات البشرية و المادية اللازمة لها كي تقوم بعملها كفاءة.

و ثمة مشكلة أخرى هي ظهور عدد من صور و أشكال الزواج في المجتمعات العربية تحافظ على الشروط الدينية الشكلية للزواج من إيجاب و قبول و علانية و مهر، وتتناقى مع حكمة الزواج من حيث كونه سكناً و مودة و رحمة، أي بحسبانه رابطة تهدف إلى إنشاء أسرة سوية، هذه الصور يعرفها البعض باسم زواج المسيار في بعض المجتمعات (السعودية) و يعرفها البعض باسم الزواج السياحي (اليمن)، وفيه يرتبط رجل بامرأة نظير مهر دون أن يلتزم بمساكنتها أو الانفاق عليها بشكل دائم، و في بعض البيئات العربية الفقيرة ظهرت صور هذا الزواج الذي يرتبط به أثرياء العرب (المسنون غالباً) بفتيات قاصرات فتيات (غالباً)، وهذا في حقيقته نوع من النخاسة المكننة التي تأخذ شكل الزواج، و تترتب عليه كثير من المآسي الانسانية، وهو الأمر الذي دفع بعض المشرعين العرب إلى محاولة حصار هذه الظاهرة و تحديد نطاقها(نموذج مصر).

كما أن ظاهرة أخرى بدأت تنتشر لدى الشباب العربي غير القادر على تحمل الأعباء المادية للزواج، هي ما يسمى بالزواج العرفي(غير موثق بمعرفة موظف عام) وهو في حقيقته زواج سري غير موثق يندفع إليه الشباب هرباً من المسؤوليات المادية المترتبة على الزواج. كما يفضل بعض الأزواج هرباً من الحقوق التي يربتها القانون للزوجة في حال الزواج الموثق، فالقاعدة العامة أنه يمتنع على المحاكم نظر دعوى الزوجة في الزواج غير الموثق للمطالبة بحقوقها إذا أنكر الزوج قيام علاقة زوجية. و هذه كلها صور من التحايل على القانون الرسمي، تبرر تحت مظلة عدم تعارضها مع مظهر الدين، وإن تعارضت مع روحه و حكمته، كما أنها تححف بحقوق النساء التي نصت عليها القوانين.

الشيء المشترك في كل أشكال الزيجات التي ظهرت و انتشرت في العالم العربي، أنها صادرة من نظرة ذكورية بحتة تضمن من خلال أشكال الزيجات تحقيق هذه رغبة الذكر في التعدد و تحقيق الاشباع الجنسي المتنوع، بما يحافظ على سلطته القائمة وهيمته على علاقة الرجل بالمرأة ، و تندرج في ضل التحولات التي يعرفها العالم العربي، فكان لا بد من التغيير في الشكل الزواج حتى يتماشى ما يدعي المجتمع أنه مقدس لديه . و بين عدم استعداد الذكور التنازل عن سلطتهم وهيمتهم على العلاقات الاجتماعية.

3 : الوضع القانوني للمرأة في الجزائر

- الجزائر و المنظومة العالمية لحقوق المرأة

انخرطت الجزائر في المنظومة العالمية لحقوق النساء، منذ السنوات الأولى للاستقلال، فما فتئت توقع على معظم الإتفاقيات الدولية الساعية لتحقيق التوازن في وضعية النساء عبر العالم، و تمكينها أكثر فأكثر في مجالات الحياة المتنوعة. لقد انطلقت أولوية الجهود العالمية في هذا المجال في تعليم النساء اولاً و العمل على محو اميتهن، إذا يعتبرن الأكثر عرضة لها مقارنة بالرجال، إذ لا يلقى تعليم البنات أهمية في دول العالم خاصة، دول العالم الثالث و منها الدول العربية، نتيجة تخلف العقليات، أو نتيجة التأخر و الأوضاع المزرية التي تركها الإستعمار في كثير من الدول منها الجزائر، إذ حُرِم غالبية الجزائريين من التعليم في

ظل الدولة الاستعمارية. ثم تعمل الجهود الدولية على تحقيق الترقية الاجتماعية و الاقتصادية ومن ثم السياسية، مع محاربة العنف الموجه للنساء. بالإضافة الى حماية النساء في النزاع و الحروب.

أما في الجزائر، فيعتبر " التصريح العالمي لحقوق الإنسان من أهم الآليات العالمية التي صادقت عليها، و كذلك المعاهدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية للنساء، البرتوكول الاختياري المتعلق بهذه المعاهدات، و كذلك الاتفاقية حول الحقوق السياسية للنساء و بالخصوص الاتفاقية حول إقصاء كل أنواع التمييز تجاه النساء. دخلت هذه الاتفاقية المصادق عليها في 1979 حيز التنفيذ في " كوبنهاغن" حيز التنفيذ سنة 1981، و صادقت الجزائر عليها في 1996.¹

التحقت الجزائر على غرار الدول الأخرى، بالآليات الدولية حول الحقوق السياسية للنساء دون إبداء تحفظات. لم تبد الجزائر تحفظات حول المادتين 7 و 8 من الاتفاقية حول إقصاء كل أنواع التمييز تجاه النساء، الشيء الذي يجبرها كباقي دول المنطقة على أخذ تدابير بامكانها إقصاء كل نوع من أنواع التمييز تجاه النساء في الميدان السياسي. في الواقع أن التحفظات التي أبدتها الجزائر لا تتعلق إلا بميدان الحقوق المدنية ، تصاغ هذه التحفظات للنصوص المتعلقة بصفة خاصة بالحالة المدنية للنساء، التي تعود أولوية التشريع فيها للقوانين الداخلية.²

جدول رقم 01 : أهم الآليات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر

ملاحظات	مراجع الجريدة الرسمية	التاريخ		الآليات
		الانضمام/المصادقة من طرف الجزائر	م: الموافقة ح.ت حيز التنفيذ	
	الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 10.09.1963	المادة 11 من دستور 1963	1948	المعاهدة العالمية لحقوق الإنسان
تصريحات تفسيرية حول المواد: 1، 8، 13، 23	الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في 17.05.1989	16.05.1989	م. 1966 ح.ت: 03.02.1976	المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
تصريحات تفسيرية حول المواد: 1، 22، 23	الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في	16.05.1989	م: 1966 ح.ت:	المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق

¹ مصادق عليها بتحفظات من قبل الجزائر بتاريخ 1996/01/22 . كانت التحفظات تخص المواد 29، 16، 4، 1، 2، 9 انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 91، المؤرخة في 1996/01/24.

² Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, etude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politiques au Maghreb , 2006, p 26

المدينة و السياسية	23.03.1976		17.05.1989	
البرتوكول الاختياري (1) المرتبط بالمعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية و السياسية	م: 1966 ح.ت: 23.03.1976	16.05.1989	الجريدة الرسمية رقم 20 المؤرخة في 17.05.1989	
الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل انواع التمييز تجاه النساء	م: 1979 ح.ت: 09.03.1981	22.01.1996	الجريدة الرسمية رقم 91 المؤرخة في 24.01.1996	تخفظات فيما يخص المواد 4،1،29،2،1،2،16
الاتفاقية حول الحقوق السياسية للنساء		19.04.2004	الجريدة الرسمية رقم 24 المؤرخة في 25.04.2004	

المصدر: Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, **etude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politiques au Maghreb**, 2006, p 81.

الحقوق العامة و الدستور

• الدستور¹:

ينظم الدستور الجزائري بصفة مباشرة و حصرية للوضعية القانونية للنساء الجزائريات، بالإضافة إلى قانون الأسرة، المستمد في جزء كبير منه من التعاليم الاسلامية، خاصة ما تعلق بالزواج و الميراث، أما الحقوق السياسية و الاجتماعية العامة فينظمها آخر دستور في الجزائر و هو ذلك الصادر في 2008 بعد تعديل دستور 2008، و الذي تضمن اصلاحات تمس ترقية الحقوق السياسية للمرأة بادراج المادة (31 مكرر) و التي تنص: تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة يحدد قانون عضوي كليات تطبيق هذه المادة، هذه المادة كانت منطلق القانون العضوي الصادر في جانفي 2012، و الذي حدد كليات تطبيق نظام الحصة (الكوتا) النسوية المحجوزة للنساء في المجالس المنتخبة المحلية و المجلس الشعبي الوطني ، ة قبل هذا ينص الدستور الجزائري في :

المادة 29: " على أن كل المواطنين سواء أمام القانون و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه للمولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي . " و الحقيقة التاريخية التي يجب ذكرها أن مبدأ المساواة في

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل بـ: القانون رقم 02 - 03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002 القانون رقم 08 - 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

الدستور الجزائري، هو مصاحب لنشأة الدولة الوطنية الحديثة، بحيث تم التركيز على هذا المبدأ الدستوري منذ استقلال الجزائر في 1962، لكن المشكل المطروح فيما يخص الوضعية القانونية للمرأة هو الاختلال بين المنظومة القانونية المتكاملة و المثالية، وبين واقع المكانة الحقيقية للمرأة في الأسرة و الفضاء العام، و إلا ما فائدة القانون إذا لم تتبعه ممارسة و أثر ملموس على وضعية المرأة، و مساهمة فعالة في تغيير الصورة النمطية، و كذا العقليات التي تحيط بالعلاقات و الممارسات و السلوكات مع النساء، في الفضائين الخاص (الأسرة) و العام (مؤسسات المجتمع الحديثة).

و خلافا عن الدساتير المغاربية في تونس أو المغرب، يذهب الدستور الجزائري إلى تثبيت حق المساواة أكثر في (المادة 31) التي تنص : تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان و تحول دون شراكة الجميع مشاركة الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

يحتوي هذا النص الأخير و المحرر بهذه الطريقة على أحكام تنص و بوضوح ان الدولة ليست ضامنة فحسب للمساواة في الحقوق و الواجبات، و لكنها تعمل أيضاً على تجسيد هذه الحقوق و تطبيقها... فيظهر أن المشرع الجزائري يعترف أنه لا يكتفي وضع نص قانوني فحسب فهذا الأخير في حد ذاته مجرد وعام، فيضع المشرع الجزائري بطريقة واضحة على عاتق مؤسسات الدولة، مسؤولية جعل هذا الحق في المساواة ملموساً.¹

كما جاء في (المادة 51) يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.²

• قانون الأسرة³:

صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون الأسرة سنة 1984، الذي اعتمد في صياغة قوانينه على بعض النصوص الدينية، خاصة في مجال الزواج، الطلاق، و الوصاية على الأطفال، وقد نال هذا التوجه تأييدا من التيارات الدينية و المحافظة ، و في المقابل أثار ذلك اعتراضاً و تحركاً في صفوف عدد من الفاعلين في المجتمع المدني، خاصة الجمعيات النسائية.

و من بين الإصلاحات التي قامت بها اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، نجد إصلاحات قانون الأسرة. و لقد تم التعديل في قانون الأسرة بأمر صادر في فيفري 2005، وركزت التعديلات على الأوجه التالية:

- تعزيز دور النيابة العامة المعترف بها كطرف أصلي لدى هيئات قانون الأحوال الشخصية (المادة 3 مكرر).
- تحديد سن الزواج ب 19 سنة للرجل و المرأة (المادة 7)
- إخضاع تعدد الزوجان للموافقة المسبقة للزوجة و المرأة لا يقبل الزواج بها و الحصول على ترخيص من رئيس المحكمة الذي يتعين عليه التحقق من الموافقة و من المبررات الشرعية و قدرة الزوج على توفير العدل والشروط الضرورية للحياة الزوجية (المادة 8)
- رضا الزوجين كشرط لانعقاد الزواج.
- إلغاء الزواج بالتوكيل.

¹ Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, Op.Cit , p 25.

² الدستور الجزائري.

³ المواد القانونية المذكورة في الفقرة مستمدة من أحكام القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 جويلية 1984 المتضمن قانون الأسرة ، المعدل و المتمم . لأكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع الامانة العامة لرئاسة الجمهورية على الرابط :

<http://www.joradp.dz/TRV/AFam.pdf>

- إعطاء الحق للزوجين في أن يلحقا بعقد الزواج، أو أي عقد أصلي آخر كل الشروط التي يرونها ضرورية ، ما لم تتناقى مع أحكام هذا القانون (المادة 19).
- إعادة التوازن في الحقوق و الواجبات، بين الزوجين (المادة 36) و خاصةً حذف واجب الطاعة بالنسبة للزوجة.
- إعطاء الامكانية للقاضي باستعمال الطرق العلمية لاثبات النسب (المادة 40).
- توسيع مهام القاضي الذي يمكن له بعد التعديل أن يحكم بصفة مستعجلة، بموجب أمر على عريضة خاصة في المسائل المتعلقة بحق الحضانة، حق الزيارة، المسكن و النفقة (المادة 57 مكرر).
- إعادة النظر في الأولويات في مجال حق الحضانة لصالح الأب الذي يأتي بعد التعديل مباشرة بعد أم الطفل (المادة 64).
- واجب توفير مسكن لائق للأطفال القاصرين الذين توكل حضانتهم إلى الأم في حالة الطلاق (المادة 72).
- توزيع قانوني عادل لحق الوصاية، بحيث أن الطرف الذي لديه الحضانة يمارس الوصاية على الطفل (المادة 72).
- عندما تحصلا لأأم على حق الحضانة، تصبح هي الوصي الوحيد على الطفل، و لا تحتاج إلى ترخيص الأب لمغادرة البلاد مع أطفالها ، و يجب أن تظهر في هذه الحالة نسخة من وثيقة الطلاق.

● قانون الجنسية¹:

تماماً كقانون الأسرة تمت مراجعة قانون الجنسية بواسطة الأمر 05 - 01 بتاريخ فيفري 2005، و تركز الإصلاحات على منح الجنسية الجزائرية:

- للأطفال المولودين في الجزائر من أم جزائرية، حتى و إن لم يولد الأب في الجزائر.
 - للأطفال المولودين في الخارج من أم جزائرية و أب أجنبي، قبل سن البلوغ أو بعده.
 - لكل أجنبي أو أجنبية متزوج من جزائرية أو جزائري.
 - تمديد حق التمتع بحياة الآباء للجنسية الجزائرية إلى الأطفال القاصرين.
- و يخفف النص الجديد من شروط إثبات الجنسية الأصلية بالبنوة. و سيضاف حق الدم الذي كان يحدد من قبل انتماء شخص للمجموعة الوطنية إلى حق الأرض. و تعتبر هذه التعديلات تقدماً كبيراً حيث أن الدليل على البنوة المعتمد حتى الآن من قبل التشريع الجزائري يقوم على السلالة الذكورية.
- تكرس التعديلات إذن المساواة بين الرجل و المرأة، و حماية الخلية العائلية وبالطبع بالتوافق مع التشريع الوطني مع المعايير الدولية، خاصةً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أبدت الجزائر عدة تحفظات بشأنها بخصوص الجنسية (المادة 9 من الاتفاقية). و لقد تم رفع هذه التحفظات و نشرها في الجريدة الرسمية نهاية سنة 2008².

● قانون العقوبات³:

خلال السنوات 2005-2006، أدخلت تعديلات على القانون الجنائي في المجالات التالية:

- تجريم التحرش الجنسي و إعطاء الوسائل القانونية للضحية لكي تحيل المسؤول أمام القضاء (المادة 341 مكرر)

¹ المواد القانونية المذكورة في الفقرة مستمدة من أحكام الأمر رقم 70 - 86 المؤرخ في 17 شوال عام 1390، الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 المتضمن قانون الجنسية ، المعدل و المتمم . لأكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع الامانة العامة لرئاسة الجمهورية على الرابط :

<http://www.joradp.dz/TRV/ANat.pdf>

² الاتحاد الأوربي، تقرير حول تحليل الوضع الوطني: الحقوق الانسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي، جوان 2010، ص 20.

³ المواد القانونية المذكورة في الفقرة مستمدة من : الأمر 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 جويلية سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات ، المعدل و المتمم . لأكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى موقع الامانة العامة لرئاسة الجمهورية على الرابط: <http://www.joradp.dz/trv/apenal.pdf>

- تشديد عقوبة الزوج الذي يتخلى عمداً و لمدة تتجاوز الشهرين (2) عن زوجته مع علمه بأنها حامل و ذلك لغير سبب جدي (المادة 330 الفقرة 2)

4 الامتناع عمداً عن أداء كامل قيمة النفقة المقررة عليه الى الزوجة و أصوله و فروعه رغم حكم قضائي.

﴿ تنويه ﴾

نظراً للوضعية الصعبة التي تعيشها المرأة المطلقة الحاضنة لأطفال، عند تحرب الأب من دفع النفقة، بسبب ضغط العادات و التقاليد التي تمنع المرأة من التقدم بشكوى ضد طليقها بصفته أب أطفالها، كما أن توجه المرأة للعدالة من أجل المطالبة بحقوقها ما زال يمثل أمراً غير رائق في نظر المجتمع. فتُعاني الام الأمرين لإعالة أطفالها، هذا ما دفع المشرع الجزائري لاستصدار القانون رقم 01-15 المؤرخ في 4 جانفي 2015¹، و الذي يتضمن إنشاء صندوق النفقة : و الذي يتم من خلاله دفع النفقة المحكوم بها مؤقتاً لصالح الطفل أو الاطفال المحظونين في حالة رفع دعوى الطلاق و النفقة المحكوم بها للمرأة المطلقة، و يبقى والد الطفل أو الاطفال المحظونين أو الزوج السابق مديناً للصندوق.

جدر الإشارة إلى أن تجريم التحرش كان موضوع مناصرة كبيرة من قبل المجتمع المدني و خاصةً من اللجنة الوطنية للنساء العاملات (CNFT) و الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان لكن ضحايا التحرش الجنسي تواجهن عوائق ناتجة عن طبيعة القواعد العامة للقانون و خاصةً تقديم الدليل و غياب الحماية القانونية للشهود تمثل هذه الإصلاحات بدون شك تقدماً كبيراً نحو القضاء على التمييز ضد المرأة ، لكن يبقى هناك فراغ قانوني يجب سده و يتعلق بالعنف العائلي الذي يقلل التشريع من شأنه و يسمح به المجتمع

﴿ تنويه ﴾

مع الاحتفال بعيد المرأة في 8 مارس 2015، تم الاعلان عن مشروع قانون عقوبات جديد يحمي المرأة من التحرش و العنف العائلي، خاصةً من قبل الزوج ، حيث تم استحداث مادة جديدة مكرّر تقرّر حماية الزوجة من الاعتداءات العمدية التي تسبب لها جروحاً أو عاهة أو بتر أحد أعضائها أو الوفاة، مع إدراج عقوبات متناسبة مع الضرر الحاصل للضحية، غير أنّ القانون يضع صفح الضحية حداً للمتابعة القانونية، إلا في حالة وفاة الزوجة، ويكون الصفح عذراً مخفّفاً فقط حفاظاً على فرص استمرار الحياة الزوجية، وتجريم أي شكل من أشكال التعدي أو العنف اللفظي أو النفسي أو المعاملة المهينة، الذي يحكم تكراره بـ"الإصرار على إيذاء الضحية، ويتخذ العنف شكل التعدي الجسدي الذي لا تنجرّ عنه بالضرورة جروح، كما يضع الصفح من قبل الضحية في هذه الحالات حداً للمتابعات الجزائية؛ وجرى تعديل المادة 330 من قانون العقوبات المتعلقة بالإهمال العائلي وتشمل إهمال الزوج لزوجته، لتنصّ على حماية الزوجة من الإكراه والتخويف الممارس عليها من أجل حرمانها من مواردها، مع التنصيص على الصفح لوضع حد للمتابعة القضائية، وكذا استحداث مادة جديدة تجرم كل اعتداء يرتكب خلصة أو بالعنف والتهديد والإكراه ويمسّ بالحرمة الجنسية للضحية، فضلاً عن تعديل المادة 341 مكرر من قانون العقوبات، لتشدد العقوبات على جريمة التحرش الجنسي مع مضاعفة العقوبة في حالة ما إذا كانت الضحية من المعاقين أو من المحارم، إضافة إلى استحداث مادة جديدة لمحاربة مختلف أشكال العنف الممارس ضد المرأة في الأماكن العمومية لتجريم التصرفات غير الأخلاقية، مع تشديد العقوبات إذا تعلّق الأمر بقاصر .

¹ القانون المنظم للنفقة صادر في الجريدة الرسمية رقم 1 للسنة 52 ، الصادرة في 7 جانفي 2015.

لكن هذا القانون الذي أثار جدلاً كبيراً ولم يلقى قبولا خاصةً من التيار المحافظ من الاسلاميين و من الذكوريين، لم يجد طريقه للتطبيق فبعدما مر عن المجلس الشعبي الوطني، تم تجميده على مستوى مجلس الأمة الغرفة العليا للبرلمان، و لا زال يراوح مكانه.

• قانون حماية و تعزيز الصحة¹:

يحتوي قانون فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة و تعزيزها فصلاً كاملاً عن حماية الأمومة و الطفولة (المواد 67 إلى 75) . و ينص على الحماية الصحية للعائلة و إجراءات طبية لازمة لحماية صحة الأم و التوازن العائلي عبر برنامج وطني يهدف إلى المباشرة بين الولادات (المادة 70) أما الاجهاض فيسمح به لأسباب طبية فقط، بشرط أن يقوم به طبيب في عيادة مختصة (المادة 72).

• قانون العمل و نظام الضمان الاجتماعي:

يترجم تشريع العمل أحكام الدستور الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل. و تنص المادة 55 من الدستور على أنه " لكل المواطنين الحق في العمل. و يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية، و الأمن، و النظافة..." و يمنع القانون المتعلق بالخدمة المدنية أي تفرقة بين الجنسين في ميدان العمل (المادة 5) كما يضمن القانون المتعلق بعلاقات العمل الحق في العمل لأي كان مهما كان جنسه و سنه (المادة 84). و يتعرض الموقعون على اتفاقية جماعية او اتفاق جماعي للعمل يحتوي على أحكام تمييزية تجاه المرأة العاملة لدفع غرامة مالية ما بين 2000 و 5000 دينار، و في حالة تكرار الجرم، تكون الغرامة المالية بين 2000 و 10000 دينار بالإضافة الى عقوبة السجن لمدة ثلاثة أيام، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة 142 من قانون 90-11، الجريدة الرسمية رقم 17 - 1990).

و تتمتع النساء العاملات بإجازة أمومة خلال الفترة السابقة و اللاحقة للولادة (الفقرة 1 من المادة 55 من القانون 90-11/ ج.ر رقم 17 بتاريخ 1990)، و تمتد إجازة الأمومة براتب مدفوع من هيئة الضمان الاجتماعي لمدة 14 أسبوعاً (المادة 29 من قانون 83-11 بتاريخ 02-07-1983 معدل بواسطة المادة 12 من الأمر رقم 766-17 بتاريخ 06-07-1996). و تنص الاتفاقية رقم 103(1952) حول حماية الامومة التي صادقت الجزائر عليها في مادتها رقم 03 على أن الأم العاملة لديها الحق في تقديم شهادة طبية للحصول على إجازة الأمومة.

و يعطي نظام الحماية الاجتماعية للمرأة التأمين الصحي و التأمين على حوادث فضلاً عن اجراءات حماية متعلقة و التقاعد (قانون 83-11 بتاريخ 2 جويلية 1983، المواد 6 مكرر، 23، 28).

• قانون الانتخابات:

إن حق الانتخاب و المشاركة في الانتخابات مضمون للمرأة في الدستور منذ استعادة السيادة الوطنية سنة 1962. و تنص المادة 50 على أنه " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب و يُنتخب ". كما يحدد الأمر رقم 97-07 مارس 1997 المتعلق بالقانون الاساسي الخاص بالنظام الانتخابي الشروط اللازمة للانتخاب و لا يفرق بين الرجل والمرأة. في مارس 2009، قررت وزارة العدل إنشاء هيئة لإعداد قانون أساسي يهدف إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة. و يأتي مشروع القانون الأساسي هذا لتطبيق المادة 31 مكرر التي تمت إضافتها إلى الدستور في 12 نوفمبر 2008 لصالح المشاركة

¹ المواد القانونية المذكورة في الفقرة مستمدة من : القانون رقم 85 - 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405، الموافق ل 16 فيراير 1985 والمتعلق بحماية الصحة و تعزيزها.

السياسية للنساء و التي جاء فيها : " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة
يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة" . وفي جانفي 2012¹، صدر القانون العضوي الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة
31 مكرر .

¹ قانون عضوي رقم 03-12 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 01 المؤرخة في 14 جانفي 2012.
<http://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2012/a2012001.pdf>

الفصل الرابع

المرأة و المشاركة السياسية

- 1 : المقومات السوسولوجية للمشاركة السياسية للمرأة
 - النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي و المشاركة السياسية النسوية
 - الممارسة السياسية للمرأة بين المجال العام والمجال الخاص.
 - الهوية الأنثوية و المشاركة السياسية
- 2 : الأديان و السلطة السياسية للنساء
- 3 : الحركة النسوية العالمية و الحركة النسوية العربية
- 4 : التجارب العالمية في مجال المشاركة السياسية النسوية
- 5 : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

1 : المقومات السوسولوجية للمشاركة السياسية للمرأة

يتعين علينا ان نطيل التفكير في هذه مسألة ابتعاد النساء على الانغماس في الحياة السياسية ، و بالتالي يمكننا ان نحدد المستويات و الازمنة، كما يتوجب علينا ان نميز بين ما نسميه عادة بالموافقة او بالاستراتيجية. حين تختار النساء بوجباتهن و بالادوار العائلية وحين ترغب بالاشتراك في الشؤون السياسية التي تبدو بنظرهن مسألة عديمة الفائدة و خاضعة لتسلية الرجال، هذه الرؤية قد تكون ممكنة و قابلة للتصديق. و في هذا السياق ترشدنا السوسولوجيا المعاصرة الى عملية التلاؤم عند الممثلين الاجتماعيين الذين يقابلون دوماً بين الاستراتيجيات و حظوظ النجاح و يتعدون عن مخاطر السقوط و الاحزاب. مع الاشارة الى ان فكرة اعتبار السياسية حكراً على الرجال قد انطبعت في خيال النساء عن طريق التربية و اصبحت جزءاً من ضميرهن الاجتماعي الذي ما زال متمسكاً بهذه الاعتبارات. لكن الانا الاعلى الذي تكونت تاريخياً اصابعها اليوم بعض التفكك من جراء دخول المرأة في الحياة العملية في السنوات العشرين المنصرمة. ومن جهة اخرى، ورغم هذا الشعور السائد عند النساء بتجنب تعاطي السياسة، لا شك ان هناك اقلية فاعلة انتظمت في مجموعات متماسكة. لقد تمت اعادة النظر بالحركة النسائية الفرنسية من قبل المؤرخين في القرنين التاسع عشر و العشرين، درجت العادة ان نشير الى غياب هذه الحركة او قلة فاعليتها في تلك الفترة. هذا الضعف قد يكون نسبياً، لكنه حقيقي فيما يخص الحركة العمالية بصفتها الحركة الاجتماعية الاكثر وتمثيلاً في القرن التاسع عشر.¹

- النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي و المشاركة السياسية النسوية

تقول السيدة "جوديت أستيرا"² المختصة في علم الاجتماع و المحاضرة بجامعة برشلونة المستقلة أنه: "تم التركيز منذ فترة طويلة على الخصائص الفردية للنساء و لا سيما أنوثتهن لتبرير اختلاف المواقف و الآراء و السلوك الانتخابي و المشاركة السياسية بين الرجال والنساء. لقد كان هذا التفسير الأكثر شيوعاً في غالبية الأبحاث حتى السبعينات. لقد منحت هذه الخصائص النسائية بعض الثوابت التي تم رصدها على الشكل التالي: نسبة ضئيلة في المشاركة الانتخابية، تمسك بالتقاليد، انتماء بقدر قليل إلى الأحزاب و أسلوب مختلف بالتعامل مع الأحزاب و بالمشاركة في الحملات الانتخابية. وضمن هذه الموصفات المتعلقة بالنساء يوجد كما كان يقال، الميل إلى الانفعال الكبير و العلاقات الأسرية و التوجه نحو الأمومة و الاعتناء بالأطفال و الاهتمام النادر بالسياسة"³.

وهذا ما جعل الباحثة تستنج " ثلاث تناقضات، بادئ ذي بدء نشير الى دونية النساء التي يتم تبريرها بالارتكاز إلى المقولة أنهن بعيدات عن صورة المواطن الديمقراطي المثالي بسبب أن مستواه السياسي و معرفتهن بالمرشحين و تقييمهن للخبرات الإيديولوجية كن يعتبرن غير مكتملات. فإنهن لم يستوفين لشروط الديمقراطية المطلوبة. و من ثم كان يدعى بتقديس العائلة- موقع المرأة في العائلة- كان يفسر موقفها اللاعقلاني و الانفعالي. كما كان يسود المجتمع رأي اجتماعي يدعي بان النساء يبحثن في السياسة عن بديل للأب أو للزوج و كان هذا يدفعهن إلى دعم زعماء يتمتعون بصفات تقديسية والى القبول

¹ ميشال بيرو، " الديمقراطية في غياب النساء التاريخ التمهيدي للخصوصية الفرنسية، النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998، ص-ص، 32-34.

² جوديت أستيرا " النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي و المشاركة السياسية للنساء " النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998، ص 102.

³ جوديت أستيرا، " المرجع نفسه، ص 102

بمحلول سلطوية، و أخيراً كان البعض يشعر بالميل إلى الحكم على لسلوك السياسي للنساء من خلال مقاييس ذكورية. لقد توصلوا بعد ذلك إلى اعتبار السلوك السياسي للرجل كمعيار في حين أن سلوك المرأة السياسي كان يعتبر انحرافاً. لقد كان هناك إصرار بان الواقع السياسي لم يكن مختلفاً بالنسبة للجنسين و ذلك انطلاقاً من مبدأ لم يكن قابلاً للتوضيح يوماً، ومع ذلك، حين تتم الاستعانة بنماذج أخرى (مثل المجموعات الهامشية) كي تتم المقارنة معها قد نلاحظ بان النتائج كانت مختلفة كلياً. يمكننا أن نفترض-تقول الباحثة- بأن السلوك السياسي مرتقن بعوامل أخرى غير العالم النسائي... فالسلوك الخاص للنساء في السياسة لم يكن نابغاً من خصائصهن الشخصية أو الفردية بل من النظام الاجتماعي ذي الطابع الجنسي الذي يعمل على تحديد مشاركتهن السياسية كما يعمل على تحديد المظاهر الأخرى في حياتهن الاجتماعية¹.

وتواصل الباحثة في تحليلها للنظام الاجتماعي الجنسي لتقول "نفترض وجود عاملين سياسيين عالم الرجال و عالم النساء و كل واحد منهما يتم تعريفه من خلال مكانة كل جنس في الحياة الاجتماعية. وفي الفترة التي أنجزت فيها الدراسات- المتعلقة بالنساء-(في الخمسينات و الستينات) كانت غالبية النساء منهنكة في الشؤون المنزلية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما كان يقدمه الحقل السياسي الذي يسود فيه كل ما يتعلق بالدائرة العامة حيث النساء غائبات يمكننا القول بان السياسة لم تعتبرهن جدريات بالحوار. وفي الوقت عينه كانت اغلب الشخصيات السياسية مكونة من الرجال و كانت السياسة حكراً عليهم... و تواصل لتقول " باستطاعتنا أن نطبق هذا التحليل على نماذج أخرى من السلوك السياسي مثل التمسك بالتقاليد أو التصويت إلى جانب أفراد العائلة وفي هذه الحالة قد يصبح التقدير مختلفاً أيضاً. إن سلوك المرأة السياسي في الثمانينات الذي تغير و بوضوح في البلدان حيث اندمجت النساء أكثر فأكثر في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية يبرهن على أن الطريقة و نقاط الاستدلال كانت خاطئة. ولم تتجنب النساء المشاركة في الانتخابات بل بعكس ذلك فإنهن كن قادرات على المشاركة فيها أكثر بكثير من الرجال و أن أسلوب تصويتهن اقل تمسكاً بالتقاليد كما كان عليه أسلوب التصويت عند الرجال. أما بالنسبة للتماثل مع الطريقة التي يعتمدها الرجال في التصويت و ففي العائلة، فإنها كانت منطقية و لم تكن بالضرورة تعني النقص في الهوية السياسية إن أولئك النساء كن يعمدن إلى استشارة شخصية سياسية مطلعة كما كان يفعل ذلك أي مواطن في مكان عمله أو في المنظمات الاجتماعية التي يشارك فيها. غير أن هذا الأمر قد تغير في الثمانينات. وفي هذا النطاق تم إدخال اهتمامات النساء في المضمار السياسي و أصبح تصويتهن مرتبطاً كثيراً بما تقدمه الأحزاب في برامجها حول المواضيع التي تتناول مسألة تحرر المرأة"².

كما تقول الباحثة " بدلا من أن نعود إلى السياسة التقليدية (المشاركة في المؤسسات العامة و الأحزاب السياسية) حيث كنا نلاحظ غياب النساء و إذا استعرضنا الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية المباشرة و غير المباشرة فان المشهد سيتغير. فوجود النساء سيزداد كثيراً في قلب الحركة الاجتماعية و في التعبئة السياسية وفي المؤسسات المحلية و في تجمعات المواطنين و في شكل خاص أثناء النزاعات الاجتماعية و الأزمات السياسية مثل الإضرابات و الانتفاضات و الثورات. فالنساء يظهرن وجودهن السياسي بطريقة غير مباشرة من خلال علاقاتهن العائلية أو الشخصية. و بالتالي إن لديهن تأثيراً بواسطة أزواجهن على السياسة التي تكتسي أهمية كبرى في المجتمعات حيث توجد أنظمة سياسية مستقرة. إن شكل المشاركة السياسية النسائية الأكثر وضوحاً يتمثل بمجموعات النساء أو بالحركة المعبرة عنهن. وقد أصبح بإمكان هذه المجموعات أن تكون مستقلة أو مرتبطة بتنظيمات سياسية ذي طابع تأسيسي. و في تلك الحالتين نكتشف طريقة تعترف بان النساء مختلفات عن الرجال إنهن

¹ جوديت أسنيرا، مرجع سابق، ص 103-104.

² المرجع نفسه، ص 105.

بحاجة لبنى خاصة... إن تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي و المدني احدث هوة عميقة جداً بين مجال عام و مجال خاص. فالمجال الأول محجوز مسبقاً للرجال و يكتسب قيمة كبيرة، لأنه المكان الأوحده الذي تتفاعل فيه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. أما المجال الثاني فهو مكرس للنساء و يفقد تلك القيمة. و كانت المناديات بالاقتراع يطالبن بالمشاركة في هذه النشاطات العامة التي حرمن منها و كن يعتقدن بان الاقتراع هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف و هذا ما يدل على إرادة ديمقراطية صلبة.¹

هكذا يمكننا تفسير خصوصية المشاركة السياسية للنساء ليس من خلال الخصائص التكوينية للأثوية بل من خلال التجربة الاجتماعية للنساء الطريفة التي سمحت للجنس ببناء النظام السياسي و لهذا اعتقد بان هذا المشروع السياسي المدافع عن النساء و الذي يعترف بتلك الخصوصية يتوجب عليه أن يحدد لنفسه و تحويل هذه المؤسسات السياسية كي يتم اخذ مطالبهن بعين الاعتبار و تحويل هذه المؤسسات من اجل أن تقوم السياسة بتوسيع حقل العمل و من اجل أن تجتهد المواطنة صوته المفقود. و في فترة الثمانينات كان هناك سعي حثيث من اجل تطوير فكرة دمج النساء في الأحزاب السياسية و من اجل تطوير الوسائل التي تسمح للنساء بتجنب البقاء في مراكز خاضعة لسلطة الرجال. و في الوقت عينه لقد تم تأسيس سياسات تعبر عن تكافؤ الفرص بين الرجال و النساء حيث سمح لهؤلاء بالانضمام للحياة الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية. رغم ذلك لقد اعترضت النساء عقبات كثيرة في الأحزاب السياسية و إن كان ذلك بسبب وصولهن إلى مراكز القرار أو بسبب إصرارهن على المطالب. و من ناحية أخرى لم يفض تكافؤ الفرص في كل الأوقات إلى مساواة فعلية. ما تزال النساء مرتهنات إلى العلاقة بين دورهن الاجتماعي و المجال الخاص كي يتمكن كليا من استغلال هذه الفرص. لقد باتت ضرورياً أن تحل المشكلة غياب النساء عن الحياة العامة، وهذا الأمر يفترض حركة اجتماعية كبيرة يتم من خلالها تغيير التنظيم الاجتماعي و الثقافي والهويات. لا يكفي فقط أن تتغير النساء بل يجب أن يطال هذا التغيير الرجال و المجتمع على حد سواء. إن إعادة تنظيم السياسة يجب أن تهر الخمول في الشعور الوطني... كما أن تجربة النساء ستكون بدون أدنى شك مفيدة جداً في صياغة المشروع السياسي الذي يرمي إلى دمج الرجال و النساء في مهمة جماعية و موزعة بينهما بصورة عادلة.²

- الممارسة السياسية للمرأة بين المجال العام والمجال الخاص.

توجد خصوصية في سلوك المرأة السياسي و لا سيما عندما نأخذ بعين الاعتبار الموقع الذي يخصصه المجتمع للنساء. إن الاختلافات الجنسية تصبح اختلافات اجتماعية أو اختلافات في الجنس، تلك الاختلافات يعمل المجتمع على تأسيسها في النظام الاجتماعي ذي الطابع الجنسي الذي يحدد مشاركة النساء في السياسة، إن الخصوصية النسائية تتجلى في طريقة المشاركة على مختلف المستويات السياسية ذات الطابع التأسيسي أو ذات الطابع غير المتفق عليه لكن هل المقصود هنا التعبير السياسي الوحيد على الخصوصية أو ان النظام المبني على الجنس يؤثر فقط في سلوك النساء السياسي؟ ! تقول الباحثة **جوديت أستيرا** - إن الجواب عن هذا السؤال يدفعنا للبحث عن كيف أن النظام السياسي المعاصر يتم توجيهه وفقاً للاعتبارات الجنسية.

لقد حدد النظام الجنسي المعتمد في السياسة ظروف تطور المواطنة السياسية. نشير أيضاً إلى أن فكرة المواطنة عينها التي تشكل جزءاً مهماً من الديمقراطية الحديثة، كان يشوبها الغموض و تتنازعها التناقضات إن هذه الأمور قد تجلت منذ البدء

¹ المرجع نفسه، ص 106.

² نفس المرجع، ص 110-111.

لان أكثر من نصف المجتمع بقي ممنوعاً من ممارسة الحقوق السياسية. إن اختلاف الجنس (genre) التي تحدد العلاقات الشخصية بين الرجال و النساء و تقسيم العمل و توزيع الثروات و السلطة تساهم أيضاً بطريقة غامضة في تشكيل المواطنة، فالعلاقات المبنية على الجنس تظهر بوضوح التناقضات بين النزعة الفردية والتضامن، بين مبدأ المساواة ووجود الظلم، بين القيمة الممنوحة للاستقلال و تجربة الخضوع، و باختصار بين الواقع الاجتماعي للرجال و الواقع الاجتماعي للنساء.

وعلى ضوء النظام المبني على الاعتبارات الجنسية يمكننا ليس فقط إظهار التناقضات بين مبادئ المواطنة و ممارسة اللامساواة، بل يمكننا أيضاً أن نرى من خلال العضلات السياسية كيف أن المواطنة التي تحمل المجال الخاص تصبح مقيدة. إن احد جوانب الغموض في هذا المجال يكمن في لحقوق الفردية المتساوية بين الجميع وبين الخصوصية المرتبطة بالتنوع الواقعي للمواطنين، وكي تكون ذا طابع شمولي يمكن إحالة المواطنة إلى فرد نزعنا عنه الدلالة الخاصة من حلقات الحياة. فإننا نطلب من المواطن الصالح إن لا يأخذ بعين الاعتبار واقعه الخاص و ارتباطاته و مسؤولياته التي سمحت له بتنمية فرديته كي يصبح كائناً إنسانياً. يمكننا التعبير عن هذا التناقض من خلال التعارض بين الميدان العام والميدان الخاص. فالأول يعبر عن السياسة والحقوق و الصفات العامة، والثاني (ولا سيما) يعبر عن الاختلافات و الخصوصيات. و مع ذلك، لقد طرأ تغيير على "هذا الحال المريح" و إن كان ذلك في المبادئ و الممارسة التي ترجع إلى المضمارين العام والخاص. و بالفعل إن أكثر الإيجابيات التي توفرها هي موزعة بين الدولة والعائلة و تصبح موجهة في نهاية الأمر إلى العائلات. إن الحقوق الاجتماعية التي تعتبر القاعدة لهذا (الحال المريح) تتعلق تقريباً ودائماً بالأحداث المرتبطة بالحياة الشخصية و اليومية: الصحة، العناية بالضعفاء (الأطفال، الأشخاص المعمرين، المرضى) المدخول الضئيل. إن تلك السياسة الاجتماعية هي مبنية إذن على اعتبارات جنسية، لان كل النشاطات التي استعرضناها، تم إنجازها من قبل النساء و إن كان ذلك في المنزل أو في مركز الخدمات الاجتماعية العامة حيث تتواجد أكبر نسبة من الأيدي العاملة النسائية في مجتمعاتنا الحديثة. لا يمكن لهذا (الحال المريح) أن يلغي هذا الأمر الموجود في صلب العائلة أو في الجمعيات الاجتماعية المستقلة حيث تعمل النساء بشكل منفرد. زيادة على ذلك، إن وجود تلك الحقوق الاجتماعية يسمح بضم الحياة الخاصة إلى مضمار السياسة و بالتالي إلى الحياة العامة. غير أن السياسة لم تخضع للتعريف مجدداً. فالداخل الحاصل في موضوع السياسة الاجتماعية بين الميدان العام والميدان الخاص لم يوفر الفرصة لإعادة تعريف أسس المواطنة و الحقوق الفردية وطريقة ممارستها. لقد طال أمد الصمت في الميدان الخاص رغم التحولات في الأصوات العامة. فنحن نفتقر إلى خطاب جديد باستطاعته أن يحلل الوضع الجديد المستجد ما يسمح للكائنات الإنسانية رجالاً و نساء بالتعبير عن لائحة الحاجات في الساحة العامة. وبدون هذا يصعب علينا أن نجعل من السياسة مشروعاً سياسياً عاماً قادراً على تحريك و تشجيع المواطنين و المواطنات"¹.

"إن نضالات النساء لنيل حريتهن تصطدم بإعداد كامل حول مكانة المرأة و دورها في مجتمعاتنا: فالقيم النسائية التي نعرف رسوخ بنيتها و الرغبة الواعية أو اللاواعية لعلها دائمة عبر الكلام المنقول. بمواجهة هذا الحاجز، تبحث المرأة عن مخرج مستخدمة "الكلام التقدمي" حول المرأة و تستولي عليه و كأنه مكسب... لكن الايدولوجيا من إنتاج من بيدهم السلطة و حتماً ليس بيد النساء و في نضالها من أجل تحررها، تجبر المرأة على المساومة. إما تنخرط في نظام القيم، الذي يعين لها موقعاً، وذلك من أجل تدميره على وجه أفضل. و لكن عندما تنخرط المرأة في هذا النظام تمنحه الشرعية و تقويه أكثر من ذلك تتوصل

¹جوديت أستيرا"، نفس المرجع، ص-ص 108-110.

إلى القبول به في النهاية دون تدمير...أو ترفض المرأة هذا النظام الذي لم تنتجه و الذي يعاملها كسلعة، تتلاشى كل إمكانية تأثير حاسمة على تحول المجتمع.¹

- الهوية الأنثوية و المشاركة السياسية

ستجاوز في هذه النقطة الاختلافات البيولوجية بين الرجل و المرأة، لنبحث عن محددات الهوية الأنثوية، أو صورة المرأة المتشكلة عن ذاتها بالنسبة لها و بالنسبة للمجتمع، ولكن النقطة الأكيدة هي " أن الإعداد الذي يجعل من المرأة كائناً متديناً، قاصراً مدى الحياة يفرض نفسه إلى درجة أن النساء أنفسهن لم يتخطين بأكثريةهن الصورة التقليدية: المرأة- الفاتنة أو المرأة المولودة، المرأة السلعة و المرأة- الطفل أو الأم و تصرفاتهن مشبعة بهذه الصورة. و حتى عندما تعي المرأة ذلك فإن الإعداد يستلب المرأة و يثير شعوراً بالذنب قوياً جداً في الحياة"²

• الهويات الثلاث للمرأة

كل امرأة تملك ثلاث هويات وليس هوية واحدة، تكمن الهوية الأولى في اعتبارنا كائنات جنسية... يعني بالنسبة للأكثرية بيننا العلاقة مع الجنس الآخر و بالتالي، تأخذ الأمور الجنسية طابعاً معيناً. أما الهوية الثانية تعبر عن وجودنا كأمهات، فنحن مختلفات أيضاً على مستوى الإنجاب، لان جنسنا هو الذي يمنح الحياة، ولهذا الأمر تأثيرات عميقة في حياتنا. وتشير الهوية الثالثة إلى انتمائنا إلى المجتمع كعاملات و كمواطنات و تقوم البيولوجيا بدور في تحديد هويتنا الجنسية، كما في تحديد هويتنا كأمهات بيد أنها لا تقوم بأي دور فيما يتعلق بهويتنا كعاملات أو كمواطنات. يقع على عاتق كل واحدة منا مهمة توحيد هذه الهويات الثلاث بشكل متماسك و متناسق. فان أهميتها تزداد أو تنقص في الفترات المختلفة لدورة حياتنا و ترتبط طريقة دمج هذه الهويات الثلاث كثيراً بطبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، وبما ننتظره من نفوسنا ومن فرصنا المختلفة التي يقدمها المجتمع لكل واحدة منا.³

ترجع الدراسات البسيكولوجية تكون الهوية الجنسية لدى غالبية الأطفال في عمر الثلاث سنوات" و يبدأون باكتساب المعارف و يعلمون إلى أي جنس ينتمون، ثم يدركون شيئاً فشيئاً بان الهوية الجنسية ثابتة...و نحو عمر العشر سنوات، يتنامى الميل عند الأطفال للتجمع على أساس الجنس الواحد وتجنب الجنس الآخر" و بينما تدور ألعاب البنات "حول العلاقات المستقبلية مع الرجال و حول تشكيل الهوية الجنسية. و في المقابل تبدو ألعاب الصبيان موجهة نحو علاقات رجال آخرين و ليس نحو دورهم المستقبلي كأزواج و كأباء". في الأزمنة السابقة كان الصبيان و البنات يتدربون من اجل القيام بادوار مستقبلية خاصة. كانت البنات يتعلمن الفنون المنزلية، و كان الصبيان يتدربون على مهن الميكانيك و البناء و في الوقت الحاضر، تعطى الأهمية إلى التعليم و اكتساب المعارف اللذين أصبحا في متناول الجنسين دون أن يكون تمييز في التربية. ثم تصريح علي يقول بان الرجال و النساء يفكرون بطريقة مختلفة فيما يتعلق بالمسائل الأخلاقية. فالرجل يفكر بطريقة تجريدية في المبادئ الشاملة للعدالة في حين أن المرأة تظهر النيل للاهتمام بالآخرين بطريقة ملموسة بيد أننا نعلم اليوم بان الجنسين قادران على سلوك طريقتين مختلفتين. و بالفعل عندما يتلقى الرجال و النساء تربية واحدة نلاحظ بأنهم قادرين على التعبير عن الأدوار السياسية

¹ حورية صالح، "ما هي الهامشية بالنسبة للمرأة في مجتمعنا؟ هل هي شر أم خيار محتوم لتحررها؟ المرأة الجزائرية، إشراف: عبد القادر جغلول، ترجمة: سليم قسطنطين، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص-ص، 201-202.

² حورية صالح، مرجع سابق، ص 201.

³ إيليانور ماكوبي "الهويات الثلاث للمرأة" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص-ص، 96-97.

للجنسين. ورغم ذلك فبعض الميادين تثير فضول النساء بشكل خاص باعتبارهن مواطنات و لا سيما الحقوق المتعلقة بالإنجاب و كل ما يتصل بها و أيضاً كل ما يشير للأطفال.¹

وعندما يتم تعيين النساء في مراكز مشغولة سابقاً من الرجال (في العمل و في السياسة) فإنهن يصطدمن بشبكة من الرجال العازبين الهرمين الذين يبعدونهن عن الصداقة ذات الطابع الذكري و يعاملونهن كأشياء جنسية، لا توجد هناك علاقات تحقق المساواة و تشتكي النساء بشكل عام من أن أحدا لا يصغي إليهن- غير أن هذا الأمر لا يمت بصلة إلى قدراتهن في العمل، بل إلى السلطة التي يتمسك بها الرجال و إلى العادة التي تكمن في اعتبار النساء بأنهن غير قادرات على تولي تلك الوظائف.²

• هوية المرأة: بيولوجيا، أم تكيف اجتماعي؟

"إن المسألة التي تتناول معرفة ما إذا كان الانتماء إلى جنس معين ناتجاً عن تأثير قدر بيولوجي أو مجرد تكيف اجتماعي تتجاهل الأمر التالي: أن نكون و أن نصبح امرأة يدل ذلك على بناء هوية مدنية نسائية و على ثقافة تتطابق مع جسد خاص و على سلالة خاصة و على طريقة في الحب و في الإنجاب، وفي الرغبة في التفكير. إن المأزق الواضح الذي وقعت فيه حركة أنصار المرأة يشير إلى إرادة انتزاع صفة التكيف الاجتماعي عن الهوية النسائية من أجل الاتصال بعالم حيادي و فريد و من أجل الاشتراك في عالم الرجال. بيد أن افق طائفة حيادية غير خاضعة للأمور الجنسية قد يدفعنا إلى الخوف. و بالإضافة إلى صعوبة الحب على الطريقة الحيادية و إلى النزاعات التي قد تظهر بأشكال مختلفة أو بمشاهد سادية أو مازوشية، إن المجتمع الحيادي يغض الطرف عن الحدود التي تفصل ما بين الحياة والموت فالحياة هي دائماً تعيش حالة الجنس غير أن الموت لا يظهر هذا الاختلاف".³

"و حين خرجت النساء منذ فترة قصيرة من العائلات البطريركية- الخاصة أو العامة- بدأنا في تصور هوية مختلفة إنها هويتهم و لم يكن صعباً حين تمت إعادة بعض النساء إلى المنازل و إسكات البعض الآخر سواء كان ذلك بحرمانهن من الكلام في أماكن خاصة بهن أو بالعكس بإغرائهن بالسلطة و بالمال على طريقة الرجال شرط أن يعدلن في الخطاب و في الأسلوب. لقد رفعت السلطة البطريركية أيضاً شعارات الحكم المتكافئ و القائم على تطبيق المساواة كما إنها نادى بثورة مختلفة أكثر دموية بالتأكيد غير أن الحق بالاختلاف لم يعبر عنه من أجل النساء و الحقوق المدنية... إن العمليات التي تحققت بواسطة النساء و من أجلهن قد فقدت بريقها و تم التعبير عنها بطريقة حيادية على أساس مطالبة بالحقوق أسوة بالرجال، فكثير من النساء قد خضعن إلى تكيف اقتصادي و ثقافي و سياسي متلائم مع هوية و تاريخ الرجال. لقد ضحت النساء بهوياتهن و بهويات أخواتهن كي يرضخن إلى التكيف الاجتماعي و التاريخي للرجال".⁴

2 : الأديان و السلطة السياسية للنساء

الهدف من هذه النقطة التي تم إدراجها في الأطروحة، هو مقارنة بين حجم الحرية الذي تتركه الأديان للمرأة لممارسة السلطة السياسية، ليس هذا فقط، بل تساهم الأديان عن طريق الأفكار التي تأتي بها و التي تتحول فيما بعد إلى إيديولوجية عند أصحاب السلطة، و ثقافة عند عامة الشعب، في تحديد المكانة و الموقع الذي توضع فيه المرأة، عبر ثلاث مستويات:

¹ نفس المرجع، ص 98-99.

² إيليانور ماكوبي، مرجع سابق، ص 100.

³ لوس إيريغاري " هوية المرأة بيولوجيا أم تكيف اجتماعي " النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 93. (تشغل السيدة

لوس إيريغاري، Luce Irigaray مناصب مدير الأبحاث الفلسفية)

⁴ نفس المرجع، ص ص، 91-92.

المستوى النفسي للمرأة و الذي يتمثل في الهوية التي ستبنيها وتقديرها لذاتها، وخضوعها أو مدى تمردتها على المعايير التي تحكم نشاطها في المجتمع الذي تعيش فيه، ثم على **مستوى شكل التواجد** والذي يعني الممارسات و المظاهر التي تطبع وتصاحب تواجدها في الفضاء الخاص الذي تمثله العائلة، والفضاء العام، وكل المؤسسات التي تتواجد خارج العائلة، وأخيراً على **مستوى المخيال الاجتماعي** أي صورة المرأة عند النصف الثاني من المجتمع، ليس بالضرورة الرجال فقط، ولكن الطرف الثاني الذي ستتعامل معه المرأة، حسب تركيبها الاجتماعي: يعني مؤهلاتها العلمية، ووضعيتها المهنية... إلى غير ذلك من المؤشرات التي تبني الطبيعة الاجتماعية للمرأة، بمصطلحات سوسيولوجية، نقول رأسماها الاجتماعي و الثقافي. "كما أن ما وصلنا من أحاديث لأنبياء و مرسلين (في كل الأديان)، ما هي إلا تعبيرات شعب عن فترات في تاريخه، بصوت شعرائه و حكمائه". الأديان التوحيدية الثلاث، تشابهت كذلك في الأسئلة التي طرحتها، في أصل الإنسانية، الاختلافات الفسيولوجية بين الجنسين، أو لماذا يوجد جنسين ليس واحد أو ثلاث.¹

نحن كذلك في هذه النقطة المخصصة للأديان و السلطة السياسية، لن نتطرق إلى النصوص الدينية بمجد ذاتها التي تناولت المرأة، بقدر ما نركز على الأثر الاجتماعي الذي تركته على ثقافة و تقاليد المجتمع في تعامله مع المرأة و صورتها التي طبعتها هذه النصوص في المخيال الاجتماعي العام. لأن النصوص الإنجيلية المحررة من طرف أولى التجمعات المسيحية، مثلها مثل كل الكتابات المؤولة في الديانات التوحيدية الثلاث كان يجب أن تُقرأ وفق الثقافة، العادات، التقاليد و الظروف التي حررت و حولت فيها... لذا يجب أخذ مضامين النصوص الدينية ضمن التوافق المحلي مع المجتمع، لا باعتبارها قانوناً أبدياً.²

عادة ما يتم ربط موضوع المشاركة السياسية النسوية بموضوع الأديان، وعن شكل وقدر المسؤولية التي تتحملها هذه الأخيرة في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، و إن كان التناول السليبي هو الطاغوي حول دور الدين أو بالأحرى الخطاب الديني و التفسير المغلط للتعاليم الدينية في عرقلة تولي المرأة للمهام و المسؤوليات السياسية: وتشترك الأديان السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية والإسلام في منح الرجال الأولوية لتولي المسؤوليات الدينية الكبرى كالإمام في الإسلام، الحاخام في اليهودية و الكاهن في المسيحية، وقد تمتع النساء من تولى مثل هذه المراكز الدينية المقدسة، و إن بدا لين في بعض المواقف الدينية تجاه المرأة، فهو راجع لتأويل النصوص الدينية، وفق الاتجاه العام العالمي و موقفه من إدماج المرأة ورفع مستويات الحقوق لديها والمشاركة في جميع مناحي الحياة. فكان على من يتولون نشر الخطاب الديني تعديل الموقف بحيث لا يظهر أن الدين معادٍ للمرأة. لكن إذا أردنا تمحيص الموقف الديني الحقيقي تجاه المرأة يجب الرجوع إلى الثقافة التي يتركها على الأفراد و نوعية الأفكار التي يتبنوها. "و الحال أنه مثلما تختار المجتمعات الأوربية القديمة من المسيحية ما يدعم مواقفها (بإسقاط أو تحريف المسائل الرادعة لفواحشها الأساسية)، كذلك أخضعت مجتمعات إفريقيا و آسيا الصغرى الإسلام لتعامل من المستوى نفسه"³

هناك تعليقان تداولوا عبر العصور، و تناولوا المرأة انطلاقاً من وضعية تاريخية دينية: هي أن حواء خُلقت بعد آدم، كما أنها خلقت لتساعده على مشاق الحياة، وهذا ما تكرر فيما بعد في وضع، يجعل المرأة دائماً بعد الرجل، وأولى وظائفها مساعدته، هذا النص كان المبدأ لتشريع الكنيسة للحقوق، فخلق المرأة من آدم، كان مصدر الدونية الأنثوية، "فالنظام الطبيعي

¹ Roby BOIS ; « discours sur les femmes dans le christianisme » ; **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p 78.

² Roby BOIS ; **Ibid** ; p; 82.

³ جرمين تيليون، مرجع سابق، ص 159.

لدى الإنسانية، أن تخدم النساء الرجال، و الأبناء الآباء، لأنه من العدل أن يخدم الدولي العالي، فالمرأة دائماً تحت الرجل في كل شيء¹

عملياً لقد طرحت مسألة الوضع الدولي الذي وضعت فيه المرأة في مقابل تمجيد الرجل، في ظل كل الديانات و الثقافات، وفي كل الأماكن وعبر مختلف الأزمنة التي اعتبرت فيها المرأة أقل شأنًا وقدرًا من الرجل، و عانت من الإقصاء و التفرقة، و ربما يكون ربط هذه المسألة بالدين، لأن ضعف المرأة في المجتمع سببه ضعف البنية الجسدية التي خلقت عليها المرأة، مقارنةً بالرجل، و لأن الله هو الذي أوجدها على هذا النحو من الضعف الجسدي، يتم تفسير و إرجاع الوضعية الدولية للمرأة إلى الدين، ليتحول هذا التفسير إلى أسطورة تشبث بها الأفراد، واقتنعوا بها و حتى المرأة نفسها اقتنعت بأنه وحدهم الرجال يملكون حقوقاً، لكن يمكن طرح السؤال في اتجاهين، هل كان هناك مقاومة من قبل المجتمع أمام الحقوق التي نادى بها الدين للمرأة، أم أن الدين يشكل عقبة أمام التطور و الحداثة؟، هل الدين هو الذي يكبح بخطابه و تقليده المعرقل و الدفاعي؟ أم أن ثقل و صلابة المجتمعات الأبوية تسحق الرسالة التبشيرية للدين؟²

• الديانة المسيحية

سوف نأخذ رأي سيدتان ، وهما السيدة "فرانس كيري" البروتستانتية المختصة بعلم اللاهوت، والسيدة "مونيك إبيرار" المنتمية إلى المذهب الكاثوليكي و الأدبية. تقول السيدة فرانس كيري " أن الكنائس بطبعتها تشكل عاملاً لقهر النساء؟ و بدلاً من أن تسهل تحررهن لديها الميل في تعزيز سلطة الرجل... و لكنها تقول كذلك إن هذه السيطرة آخذة بالانحسار بما في ذلك الكنيسة التي تعتبر مركزاً للمقاومة ما عدا الأجنحة الهامشية للأصوليات. و بالنسبة للآخرين هناك الآن نساء و صلن إلى مرتبة الحاخامات. كما أن الوضع مشابه في المذهب الأنكليكاني حيث ارتفعت مجموعة إلى رتبة الكهنوت و حيث يوجد خمسون أسقفًا في الممارسة. و في كليات اللاهوت إن نصف الطلاب ينتمي إلى الجنس الأنثوي. لكنني اعتقد أن الكنائس، إن أرادت ذلك لم ترد فإنها أصبحت ملزمة باستخدام العاملين و ذلك بسبب انتمائهم الجنسي بل لمن يستطيعون القيام به". ومن ناحيتها تقول السيدة مونيك ابرار " أن أصولية بعض الرهبان الشبان توحى أيضاً بنفس الشعور لأنهم عند تخرجهم يتمسكون دائماً بالفكرة القديمة التي تقول بأن الرجل الراهب هو السيد المطلق. غير أن هذه الأمور تعتبر ظواهر هامشية... ثمّة طبقة من النساء التي أصبحت قليلة تقول بأن لديها الميل إلى الدخول في سلك الرهبنة و يملكها الشعور بالغضب بسبب حرمان المرأة من أن تُسام كاهنة. غير أن الكثير من النساء يفضلن البقاء على الطريقة العلمانية و العمل داخل الكنيسة كي يحافظن على حريتهن. هناك عدد من النساء أكلت لهن مهمات كبيرة في الكنيسة الكاثوليكية، ففي سنة 1993 و من أصل 230 علمانياً يعملون في أسقفية مدينة ليون يوجد 80% من النساء".³

تقول السيدة "لويس ويلسن Lois Wilson" عضو مجلس الكنائس العالمي " لقد ظهرت الصورة السلبية للمرأة في وقت مبكر و بعد مئتي عام من ظهور المسيح. كتب تارتليان (Terullien) ليقول: "بأن المرأة هي المنفذ الرئيسي للشيطان". كما أن توما الإكويني (Thomas d'Aquin) اعتبرها " ذكراً فاشلاً" و كان يدعي بأنه إذا كانت الإناث، في سيرورة التوالد، مسئولات عن جسد النساء، فهذا يعود إلى بذر الذكر الذي تعتبر المادة الأولى للنفس البشرية. إن هذه الثنائية ما زالت تطبع ثقافتنا. وكان جون كنوكس (John Knos) يتحدث عن "جيش النساء المخيف". في حين أن

¹ Roby BOIS ; Op.Cit ;1995 ; p 81.

² Roby BOIS ; Op.Cit ; p; 77.

³ جيزيل حلّيمي، النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص -ص، 176-177.

كالفين (Calvin) نصح النساء اللواتي تعرضن للضرب بأن العالم يتكون طبيعياً من الأسياء ومن الكائنات الخاضعة. إن رؤية الأشياء بهذه الطريقة أدت إلى نفي النساء الأحرار و العبيد و العزاء عن إدارة الشؤون العامة، " لأن طبيعتهم لا تجعلهم قادرين على ممارسة الحكم". وإذا حدث أن النساء قد تعودن على سماع مثل هذه المقولات، فمن الممكن أن ينتهي بهن الأمر إلى الاعتقاد بذلك. إن تفسير الكتاب المقدس الذي قام به الرجال لوحدهم حتى حلول القرن العشرين كان يشدد على الدور المتكرر للمرأة باعتبارها أم وزوجة، وكان يستخدم لإقناعها بعدم جدوى البحث عن ادوار غير تقليدية. واستمر الأصوليون (الذي يتزايد عددهم) بدعم الفكرة القائلة بأن عمل النساء خارج منازلهن لا يتلاءم مع أدوارهن.¹ بالنسبة لـ كالفين (Calvin) " أن هناك كرامة ذات طبيعتين، ذكورية و أنثوية، فالمرأة ليست مكملاً للرجل فقط، لكن هي رئيس و قائد العائلة، هي كذلك ليست فقط لمعاشرة الرجل و تعمير الأرض بالجنس البشري، ولكنها رفيقة حياته"²

وكان الكتاب المقدس قد أثبت من خلال تجربة الرجال، بأن حواء هي نموذج للمرأة السيئة و المغرية، و بأن مريم كانت تمثل الطهارة والمرأة البتول. إن عدداً كبيراً من النساء يُحدد موقعهن من خلال هذين النموذجين و يُعتبر أن هذا السلوك المتكرر الذي يفتقر للأصالة أصبح اليوم غير واقعي وغير مجدٍ... والحال أن دور الزوجة في الميادين الثقافية و الدينية أصبح اليوم خاضعاً في عدد كبير من البلدان العربية إلى قواعد ثابتة. وكانت النساء قد اعتمدن نظام القيم المبني على الدين، الذي بدوره يحدد أطر الثقافة، فالمرأة الجديرة التي تحمل اسم زوجها يتوجب عليها أن تتواجد في الأماكن حيث يكون هذا الأخير. وإذا حدث أن زوجها قد نُقل من وظيفة إلى موقع آخر، ننتظر منها تترك عملها وتلتحق به، إن ذلك يتعارض مع البحث للطموح السياسي. فبعض النساء أصبحن راضيات عن الدور الثانوي و يقتنعن بتسمية الزوجة أو الأم دون أي شيء آخر. كما أنهن مسرورات بعدم المشاركة في الديمقراطية إلا في حالة التصويت إلى جانب حزب الزوج.³ زيادة على ذلك نجد أن هناك إقصاءاً تقليدياً للنساء عن مراكز الإدارة في الطوائف الدينية- و لم يكن لدى التقليد البروتستانتي، في العالم قاطبةً، سوى اثني عشر امرأة على رأس الكنائس خلال ألفي سنة... تجدر الإشارة إلى أن الكنائس الانكليكانية في الولايات المتحدة وفي نيوزلندا و الكنيسة اللوثرية في الولايات المتحدة قد عمدت منذ فترة قصيرة إلى انتخاب نساء أسقفيات للمرة الأولى- إنها أحداث معاصرة و فريدة من نوعها و تبشر بتحقيق وعود قادمة. وأثناء انعقاد المؤتمر السادس العالمي للكنائس في فنكوفر (Vancouver) وفي عام 1983، تم انتخاب ثلاثة رجال و ثلاث نساء في مراكز الرئاسة و قد روعي في هذا التصويت مبدأ التمثيل على أساس 50%.⁴

لقد ركز اللاهوت البروتستانتي غالباً على اللجنة و على عالم الموارء ولم يعط الاهتمام الكافي للطائفة الإنسانية وغيرها أي اهتمام في الوقت الحاضر. يعتبر ذلك من ضمن الأسباب التي تفسر كيف أن مسائل التنظيم تخص كل فرد في الحقل السياسي لم تتم معالجتها جدياً من قبل الطوائف الدينية. ومع ذلك فإن هذه العوامل هي التي تثبط همة النساء و تمنعهن من الانخراط في العمل السياسي: عدد الساعات الكبير الذي يتطلبه هذا العمل، والغياب الطويل عن العائلة، أو عن الزوج، وقلة الإمكانات المادية؛ الحياة التي تعيشها النساء كأئهن في حوض للأسماك، وتمادي التهكم في اللعبة.

لقد حاول اللاهوت البروتستانتي، في جزء كبير من عمله، تثبيت واقع الحال وركز على الاستقرار و التقليد أكثر بكثير من التحولات الفردية و الاجتماعية و غالباً ما لعب المسيحيون دور السد في المجتمع ودور المدافع عن الحال كما هو عليه. نحن

¹ جيزيل حللمي، مرجع سابق، ص 80.

² Roby BOIS ; Op.Cit ; p; 81.

³ جيزيل حللمي، مرجع سابق ، ص 81.

⁴ نفس المرجع، ص 82.

نعتبر بأن السلطة هي سلبية لأنها قدرة و محضة و خطيرة بدل أن تكون الداعية بشكل احتمالي إلى التغيير الخلاق. واستناداً إلى هذا الأمر، فإن السياسة مرتبطة بالسلطة، وينظر إليها كشيء مكروه. عندما حاولت امرأة يهودية أن تحصل على وظيفة سياسية في كندا قالوا لها: "لماذا تريد أن تحشري نفسك في مسائل يلفها الشك؟" بعض النساء يرفضن السلطة لأنها مرتبطة من الناحية الثقافية بالدسائس التي تحاك وراء الكواليس وبالسياسة القذرة.¹

ومن الواضح أنه بالنسبة للدين البروتستانتي و الثقافة قد دعما و أضفى الشرعية على الرؤية البطيريركية للعالم الذي يعمل من خلال إيديولوجية تقوم على تفوق عرق أو طبقة أو جنس. وتقول لويس ولسن "إني أعني بمصطلح البطيريركية مجموعة القيم التي تقيم الصلة بين السيطرة و الخضوع في العلاقات الإنسانية، والتي تقلل من شأن الطبقات المزعومة و ألوان البشرية والأعراق أو الجنس من حيث دونيتها، وكل ذلك يستند إلى مؤسسات دينية واجتماعية و اقتصادية و سياسية، كما أنه يركز على تهديد مبطن يُنذر بالعنف كي يتم إبقاء الأمور كما هي عليه. إن هذا البناء الاجتماعي على شاكلة الهرم يتضمن درجات الخضوع و الظلم ففي هذه التراتبية تأتي النساء في منزلة أقل من منزلة الرجال... إن خضوع النساء للرجال هو أحد أحجار الزاوية في أنظمتنا السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية. يتواصل هذا الخضوع في البيت حيث الواجبات المنزلية التي تقوم بها النساء و لا تلاقي التقدير اللازم. وإذا لاحظنا أماكن العمل، لم تحظ النساء بأجر عادل كما هو الحال بالنسبة للرجال. أما في الشارع فإنهن يخشين الاعتداءات الجنسية. و في العائلة تبقى المرأة تحت رحمة التعسف الجنسي. أما في الطوائف الدينية لن يسمح للنساء إلا بالقيام بدور المساعدات لرجال الدين، وأخيراً في السياسة حيث نجد قلة من النساء مرشحات أو منتخبات"²... فالمرزايا النسائية التي أبرزها الدين المسيحي و التي استوعبتها الثقافة تعني جوهرياً الذل والخضوع و الرضوخ و التبعية و بالمقابل إن الغضب والفتنة و الكفاءات و المبادرة او العدوانية لم تكن تعتبر كخصائص نسائية."³

• الدين الإسلامي

انطلقت مع بداية القرن التاسع عشر، مجموعة من المفكرين (نساء و رجال) محاولين زعزعة خمول المجتمعات العربية والمسلمة، و المرافعة لأجل حقوق المرأة، و الجنوح نحو الديمقراطية السياسية والاجتماعية، (النظام البرلماني، دولة الحق، العدالة الاجتماعية، حرية الرأي و التعبير)، وكل هذا مرتبط بموضوع تحرير المرأة، و إعادة تنظيم البنية العائلية.⁴

فضلنا إدراج هذا العنصر المتعلق بالمرأة والقيم الإسلامية في هذه الأطروحة، لأن هذا الربط من كثرة توارده في الخطابات سواء السياسية الفكرية والإيديولوجية يكاد أن يصبح بديهية، "فثمة توارد أفكار لا يسمح بالتلميح لترقية المرأة دون نتيجة طبيعية هي احترام القيم العربية الإسلامية"⁵ لكن يمكن لنا توضيح نقطتين رئيسيتين في هذا المجال هما: ما هية هذه القيم العربية و الإسلامية، كيف يمكن لنا تحديدها، النقطة الثانية هي أن: الاعتماد على القيم الإسلامية في مناقشة موضوع المرأة ورفع مستوى مشاركتها داخل مناحي الحياة الاجتماعية يفتح المجال أمام تأويلات غير منتهية للنصوص الدينية بما يتوافق مع إيديولوجيات و مصالح الاتجاهات التي تخوض في مجال المرأة. " و التي يمكن أن تختبئ خلفها أسوأ المواقف الرجعية التي غالباً ما لا تمت بصلة بهذه القيم"⁶

¹ المرجع نفسه، ص 78.

² جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 79.

³ نفس المرجع، ص 80.

⁴ Abderrahim LAMCHICHI; «Statut des femmes dans le discours coranique et la thématique islamiste » **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ;Paris : Edition KARTHALA ;1995 ; p103.

⁵ حورية صالح، مرجع سابق، ص 200.

⁶ نفس المرجع، ص 200.

• المرأة في الاسلام

يقول "محمد أركون" عندما نتكلم اليوم عن وضع المرأة في الإسلام يغيب عن بالنا بأن هذا الدين أكد ببساطة و طور أحياناً للأوضاع الموجودة قبلاً في نطاق مفهوم التحرر. و الحال أن هذه الأوضاع القانونية قد طُبعت بطابع مقدس وصُنفت كمسائل الهية من قبل فقهاء الدين الذين استخدموا وسائل الشرعية و الإندماج في القانون الإسلامية في فترة تاريخية بين القرنين السابع و العاشر. فالمسلمون الحاليون يرفضون بأغليتهم إخضاع ما يسمى بالقانون الديني (الشريعة) الى النقد التاريخي و الانتربولوجي الذي يسمح بنزع صفة التقديس و التجاوز عن كل المعايير و الاعتقادات التي نلجا اليها بانتظام لابقاء النساء ضمن الاوضاع القانونية المحددة تعسفياً و المتشكلة في العصر الوسيط¹... كما يقول أركون " لا بد ان نتناول المعطى النفسي و الاجتماعي الاساسي الذي اتخذ طابعاً قوياً و الذي اثر في عدد من المجتمعات حيث اصبح موضوع الاحالة الى الاسلام سلاحاً سياسياً في الثلاثين سنة الماضية. ان علماء السياسة الذين كتبوا مطولاً في مسألة الاصولية قد تبنا فكرة ان الاسلام باعتباره نظاماً للمعتقدات و لغيرها هو المسؤول عن صلابة الطقوس و عن العنف الارهابي الملاحظين في اكثر المجتمعات منذ اندلاع الثورة المسماة اسلامية في ايران. وبذلك فانهم يغضون النظر عن ظاهرة ذات دلالة في انتاج الايديولوجيات للمجتمعات الانسانية منذ القرن الثامن عشر. لقد سلكت المجتمعات المسماة اسلامية طريقاً مغايراً للطريق الذي سلكته المجتمعات الاوربية المسيحية منذ القرن الثامن عشر: فهي انتفضت ضد الحداثة التي فرضت عليها بالقوة العسكرية وبالسيطرة السياسية والاقتصادية اثناء الحقبة الاستعمارية. لقد توجب عليها ان تناصر و تبشر بايديولوجيات المعركة من اجل ان تتخلص من تلك السيطرة التي منعت انتشار و اعتماد الطابع الايجابي و المتحرر للحداثة².

يركز محمد أركون هذا المفكر الجزائري الغد في تفسيره للوضعية الدونية التي آلت اليها النساء باسم الاسلام "... على الطابع الجذري على التحليل الانتربولوجي و النفسي و الاجتماعي للحوافز الحقيقية والمتواجدة باستمرار التي تدفع مجتمع الرجال الى ايجاد انظمة شرعية تعمل على اخفاء العنف المفتوح او الضمني، الجسدي او البنيوي الذي يمارسه الرجال ضد النساء و الراشدون ضد الاطفال و الرجال "الاحرار" ضد العبيد، و الاغنياء ضد الفقراء و رجال الدين ضد " الاميين " و مرشدوا القداسة " ضد " المؤمنين ". ويقول كذلك: لقد استفادت مجموعات و طبقات و امم من تقدم و تحرر الوضع الانساني الذي بشرت به ثورة الانوار. غير ان هذا الواقع التاريخي ادى الى فرض و تبرير عبودية و ذل مجموعات و طبقات أو شعوب اخرى. يجدر بنا الآن ان نكشف الاسباب لهذا التناقض الكبير الذي ارسى في كل مجتمعات العالم الثالث الاوضاع البنيوية للعنف المتنامي و المحتم، لان النساء التي كانت تحت سيطرة الانظمة التقليدية تخضع اليوم الى مؤثرات هذا العنف الحديث اكثر من الرجال في ظل المجتمعات حيث تتراكم التأثيرات السلبية الناجمة عن العودة الى التراث القديم الذي فرضته الدول - الامم - الاحزاب، كما فرضته ايضاً بشكل عنيف قوانين السوق المستلهمة من الفلسفة التي تناولت الاوضاع الحديثة للانسان.

و هنا تطرح وتنكشف مسؤولية النساء العربيات في النضال الذي يواصله من اجل انهاء تحررهن باعتبارهن اشخاص و مواطنات... و يواصل ليقول " تتطلب المعركة التي تخوضها النساء نقداً جذرياً لكل الانظمة السياسية والاخلاقية و الدينية و الاقتصادية كي نصل الى الجذور الانتربولوجية للخيال في كل المجتمعات. و يقول أركون: هل يمكننا القول بان الخطابات التي تدل على ان نضال النساء العربيات تبلغ مستوى الالتزام الفكري الذي يعيد طرح مسألة الشرعية السياسية و الثقافية و العملية التي يقوم عليها تحررهن في اطار المسار التاريخي الذي اعتمدته الغرب منذ القرنين السابع و التاسع عشر... وهذا كي أحدد

¹ محمد أركون " الكمراة في الاسلام"، النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 58.

² محمد أركون، المرجع نفسه، ص 59-60.

النتائج الايديولوجية لخطاب تحرر المرأة ما دام انه لم يتجاوز الحدود الفكرية والمعرفية للدين و للثقافة الوطنية و للضمان التاريخي مع اي نظام سياسي منتصر. حين تدافع النساء في الغرب عن حقوق الانسان و المواطن كما فهمت و طبقت حتى الان، فهن لم يثرن مسألة المجال الخاص للعائلة حيث ما تزال تمارس اساليب السيطرة، وحتى العنف الذي يتملص من سلطة القانون. و بالتالي ان ابعاد هذا المجال الخاص عن القانون كانت له نتائج خطيرة في المجتمعات حيث ان الفرد المواطن الذي يتمتع بحماية دولة القانون لم يولد بعد. نتخيل اذاً تعسف المعتقدات و التقاليد و الارادة الابوية و حقوق الابن البكر التي تنظم وضع النساء و الاولاد في المجال الخاص. و بشكل عام، لم تبحث النساء عن اماكن للتواصل الثقافي المتعدد كي يوجه التفكير حول رهانات المعنى في اطار يتعدى القانون و الوطن و السياسة من اجل الوجود الانساني الذي يضمن التحرر الشامل للوضع النسائي.

إن أي تفكير مماثل قد يفتح أفقاً لا عهد لنا بها، امام النشاط السياسي للنساء في كل بقعة من بقاع الارض- كما انه يسمح بتجاوز النقاشات العقيمة حول قانون وواجب التدخل، لان الوضع النسائي باعتباره مسألة تلزم الوجود الانساني في حدوده واماله الاكثر ثباتاً، يتخطى بالضرورة- حين يفهم جيداً- استراتيجيات القدرة و ارادة السيطرة اللتين ما زالتا مستمرتين في التحكم في العلاقات الدولية...ويركز على ضرورة مساعدة نساء الغرب للنساء في العالم الاسلامي،" ويقول كذلك" من اللافت للنظر ان السلطة تراقب وتستوعب الجمعيات او الحركات المطالبة بحقوق المرأة في كل مكان. فاجهزة السلطة تعلم علم اليقين بان الجزء المهم من شرعية الانظمة السياسية و الاخلاقية و الدينية مرتبط بعملية ابقاء النساء في وضعية اعادة التمثيل الأزلي لهذه الانظمة في المجال الخاص للعائلات. و يبين هذا الامر كيف ان المناضلات الاكثر جراءة نادراً ما يتقدمن في نقدهن الى مستوى المواقع "المقدسة" للقيم التي تؤسس الهوية الوطنية او المصلحة العليا للدين... نضيف ايضاً بان تلك المناضلات يتم اختيارهن من ضمن النساء المتأثرات بالغرب و الجاهلات للمسائل الدينية و السياسية و القانونية الخاصة بالفكر الاسلامي. انهن يتبنين براهين مستعارة في الشكل و المضمون من الخطاب النسائي الغربي. وفي سياق سوسيولوجي وثقافي خاضع للسيطرة من قبل الايديولوجية الوطنية للنضال منذ فترة طويلة فان المطالبة النسائية التي اتخذت نموذجاً معروفاً من خلال " نوال السعدوي" و " فاطمة المرنيسي" ما تزال على درجة من العجز الذي يصعب تجاوزه حتى الان. فمن ناحية، فهي تعبر عن حالة الارتباك بالنسبة للانتظار و المناسبات التي تعيشها الاكثرية الساحقة من النساء، ومن ناحية اخرى فهي لم تستطع ان تستمر بالمغامرة الى حدود الاسس الدينية و التفسيرية و القانونية المستقرة في التفكير الاسلامي منذ العصر الوسيط و التي عاد اليها النشاط اليوم من قبل طبقة العلماء الذين تستخدمهم الدولة- الامة - الحزب، على الطريقة الايديولوجية المناضلة و في النهاية، فهي غير قادرة على ان تخضع لنقد المفارقات التاريخية و الفكرية و التجاوزات او استراتيجيات سلطة الخطاب النسائي المتشكل في الغرب في نطاق بعيد عن الخطابات التي تلجأ اليها المناضلات المسلمات...ان النساء المسلمات لا يستطعن اغفال النقاش اللاهوتي، هذا الامر غير موجود عند زملائهن الغربيات. مع العلم ان هذا النقاش لا ينفصل في الاسلام عن عملية صياغة القانون الذي سيعتمد على قانون ديني ذي جوهر الهي. و بالتالي فهو يتملص نظرياً من اي تغيير انساني.

إن أي معيار قانوني تأسس بناءً على نص واضح في القرآن لا يمكن لأي مشروع انساني ان يعيد النظر فيه او يلغيه. تنطبق تلك الحالة على ما نسميه بالمكانة الشخصية و حق الأشخاص (الإرث، الزواج، الطلاق، التبني، الدائرة الخاصة، الدائرة العامة). كل هذه الامور تبقى غير خاضعة للنقد في الدول الاسلامية ما عدا تونس وتركيا. نلاحظ جيداً ان تدخل المفسر و رجل الدين يعتبر غاية الاهمية، لا يمكننا في الوقت الحالي ان نذكر اسم امرأة تتمتع بالسلطة في مجالي التفسير و اللاهوت. غير انني اعرف مناضلات تآثرن بالغرب يعتبرن بان المرور بهذه (العلوم الدينية) المركزية في الدين الاسلامي التقليدي ليست ضرورية

مثلما كانت بالنسبة للنساء في الغرب. تريد هذه النظرية ان تتجاهل اهمية التطورات التاريخية المعكوسة التي تم الإشارة إليها آنفاً.¹

يعتقد السيد محفوظ رمضاني الذي يرأس المركز العلماني العربي الإسلامي في بروكسل (عام 1993) بأن هناك مجالاً للفكر أو لمقاربة العالم وللكون وللحياة يجد في العلمانية متنفسه الحقيقي، ومن دون أن نرفض الحضارة العربية الإسلامية.² كما تقول جيرمين تيليون " يمكن التمييز داخل تعاليم القرآن الكريم بين صنفين: أولاً إرشادات مطبقة بشكل عام و مبالغ فيها حتى (مثلاً الإرشادات المتصلة بالحجاب) / ثم سلسلة من الأوامر القاطعة التي تم تجنبها بعناد من قرن إلى قرن. وفي هذا الصنف الأخير توجد أساساً التعاليم الدينية التي كان هدفها إعطاء الحقوق للمرأة باعتبارها شخصاً.³

لقد جاء كشف حقيقة العلاقة بين التفسير الإنساني للإسلام و الوضعية المنحطة التي تم وضع المرأة العربية المسلمة فيها، مبكراً بدايةً مع "الطاهر حداد" الذي انطلق في تشخيص وضعية المرأة التونسية في كتابه " امرأتنا في الشريعة والمجتمع" والذي صدر عام 1930، والذي صرح فيه أنه تم استعمال الدين لتبرير الوضعية الاجتماعية المنحطة التي وضعت فيها النساء في تونس⁴، وهو ما يمكن أن نسقطه على كامل الدول العربية المسلمة. لهذا يدعو الكثير من المفكرين من أمثال محمد أركون إلى الاجتهاد، و يعني إعادة قراءة و تأويل النصوص الدينية بطريقة جديدة للتفكير، بما يتوافق مع مستجدات العصر الحالي، لأن مرونة النص الديني كان المقصود منها تتبع تطور المجتمع، بما يسمح من تطوير تفسيرات النصوص الدينية.

إن تصاعد الحركات الإسلامية في العالم العربي الإسلامي، و الترددات التي تخلفها المرجعيات الإيديولوجية الإسلامية في هذه المجتمعات، و بالربط مع تصاعد حركة الهجرة نحو أوروبا، جعلنا نعتقد أن موضوعاً جديداً جاء به الإسلام مرتبط أساساً بالشروط النسوية، فأنج ظاهرة جديدة، و بالتأكيد الهوية الوطنية لها روابط مع وضعية المرأة، كل هذا شكّل اليوم موضوعاً لنقاش فكري مركزي، الذي يهم كل الطبقات السياسية والثقافية. لكن في تونس كما في دول المغرب العربي، هذه المعركة الفكرية لا تعكس إشكالية خاصة بما سمي بحركة الصحوة الإسلامية فقط، وإنما لها جذور تاريخية وسوسيولوجية مرتبطة بتطوير بناءات المجتمع الكلي.⁵

• المرأة في الخطاب القرآني

في مقابل الخطاب الإسلاموي المتطرف الموجه ضد المرأة، نجد في الخطاب القرآني المساواة التامة بين الجنسين، وحق الزوجة في الاستقلالية المالية، والحق في الميراث، و التحديد الدقيق و المنتظم لتعدد الزوجات، لهذا يدعو المجددون في التيار الإسلامي من أجل خلق نموذج إسلامي لحقوق الإنسان، يكفي فقط تبني النصوص القرآنية، وهكذا يتم الوصول إلى تحرير حقيقي للمرأة.

و على عكس ما يعتقد التيار اللائكي و أغلبهم من الغربيين، أن الإسلام هو الدين الذي يعطي مكانة متدنية للمرأة، عُرِفَت حركة الديمقراطية النيرة مع قدوم الإسلام قبل أربعة عشر قرناً. فقد عُرف البناء الاجتماعي في شبه الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام باسم الجاهلية، إضافةً إلى سمات اجتماعية أخرى، حاول الرسول(ص) إبقاء ما لا يتعارض من هذه الخصائص

¹ محمد أركون، مرجع سابق، ص-ص، 61-64.

² جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 177.

³ جيرمين تيليون، مرجع سابق، ص 160.

⁴ Sana Ben ACHOUR-DEROUCHE ; Op.Cit ; p; 117.

⁵ Sophie FERCHIOU ; Femmes tunisiennes entre « féminisme d'Etat et résistance » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p181.

الاجتماعية مع كرامة الإنسان رجلاً كان أو امرأة مع مراعاة كبيرة للشروط النسوية. خاصةً و أن القرآن ينطلق في خطابه الموجه للرجل و المرأة ب" يا أيها الإنسان" دون تمييز جنسي، وبين المبادئ الإسلامية والتحويلات الإيديولوجية من طرف السياسيين أو الحقوقيين، هناك، تفاوت كبير، و الجدير بالذكر بأن الشروط (الوضعية) النسوية قد عدلت وفق الطابع المحلي السابق للوجود الإسلامي، وهذه الوضعية غريبة عن المعايير الحقوقية والقيم الإسلامية،¹ بالإضافة إلى الرقابة على الحياة الجنسية (أو الجنسية)² للمرأة التي تندمج ضمن استراتيجيات الجماعة للهيمنة و كذلك ضمن قانون الشرف ساهمت في رسم معالم هذه الوضعية، كما أن الحق الإسلامي اندمج مع الحق البدوي (أو القبلي)، و كانت المرأة دائماً موضوع استراتيجيات الرجال في محتكر الرقابة على انتقال الممتلكات، كما كانت المرأة خاضعة لعلاقات التبادل وعلاقات القوة بين العائلات، الجماعات و القبائل.

3: الحركة النسوية العالمية و العربية

- الحركة النسوية العالمية

"المقصود بالحركة النسائية" نقد لواقع المرأة التي تعمل جاهدة لتمير مطالبها في المؤسسات أو تبحث في تغيير جذري للنظام السياسي ذاته. لقد كانت هذه الحركة النسائية في الماضي و ما تزال اليوم التعبير السياسي عن مطالب النساء. و إذا كانت هذه المطالب تحمل بصمات التاريخ حيث قدر لها أن تتوسع و بصمات الايدولوجيا حين أعلنت ولادتها و حين ظهرت الطريقة التي انتظمت من خلالها، فإنها كانت دائماً الوسيلة الطبيعية من اجل إبراز الخصوصية السياسية للنساء. إن الحركة النسائية اليوم هي مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر من الأهمية بمكان أن نميز اليوم من وجهة نظر سياسية بين النزعة الانتخابية و بين النزعة النسائية الحديثة استناداً لنوع المطالب حيث كل حركة تمنحها طابعاً خاصاً"³.

إن الحركة النسائية الحديثة هي في موقع المواجهة مع مجتمع تدعي فيه الايدولوجيا بان الطبيعة النسائية تحدد نشاط المرأة الاجتماعي و أصبحت موضعاً للشك. فالتقدم الذي أحرزته الديمقراطية يعتبر عائقاً أما غياب التطبيق النظري للمساواة بين المواطنين و المواطنات. ثمة اتجاهان قويان يحددان طريقة التفكير عند الحركة النسائية الحديثة من خلال تياراتها المتعددة في المرحلة الأولى فهي تبرهن بان عدم تطبيق المساواة عند المساء يعود سببه إلى علاقات سلطوية يمارسها الرجال على النساء تتجلى في شكل تنظيم المجتمع و في النظام الأبوي حيث العائلة، باعتبارها البنية المركزية، تحدد و تكيف نشاط النساء في المجتمع و في المرحلة الثانية، تقترح تحليل و إعادة تقييم الخصائص الشخصية للنساء والنشاط الاجتماعي الذي يقمن بممارسته."⁴.

و على اثر النقد الذي قامت به المدافعات عن الحركة النسائية فان عدداً من الباحثات قد غيرن الاتجاه المحدد للدراسات حول سلوك النساء السياسي. و في المقام الأول لقد حاولن حذف كل رأي مسبق في تقدير النتائج في اختيار المعطيات التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار. و هذا يؤدي إلى تغيير كبير في النتائج التي يمكن أن نستخلصها. وفي المقام الثاني لقد برهن على أكثرية هذه الدراسات كانت تعرف السياسة تعريفاً ضيقاً لأنها كانت تحصره بما يتعلق بالمؤسسات العامة والأحزاب السياسية.

¹Abderrahim LAMCHICHI; Op.Cit ; p98.

² يقصد بمصطلح الجنسية (sexualité بالفرنسية) و (sexuality بالانجليزية) جانب مركزي من الكائن البشري، يضم الخصائص البيولوجية المميزة بين الذكر والأنثى، الخصائص الاجتماعية المميزة بين الرجل و المرأة (النوع) ...إن الجنسية نتيجة تداخل بين البيولوجي و النفسي و السوسيو-اقتصادي و التاريخي والثقافي و الأخلاقي و القانوني. انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى 2005، ص209.

³جوديت أستير "النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي و المشاركة السياسية للنساء" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 106.

⁴نفس المرجع، ص 107.

وبالمقابل و عندما نلجأ إلى توسيع مضمار السياسة ونضيف إليه أشكالاً مثل بعض النشاطات (حركات اجتماعية) و مشاركة في كل أنواع المهمات المتعلقة بالسياسة كنا نكتشف بأن مسألة قلة الاهتمام عند النساء لن يتم البرهان عنها¹. لقد فقدت نضالات النساء الطابع الشعبي و الديمقراطي و أصبح البعض يعبر عنها من أجل تعزيز سلطته، لقد انتقل النضال من الشارع إلى الجامعة و إلى المؤتمرات و إلى الحلقات السياسية. فتحول جنسهن إلى عبء عليهن في حين إن كلمة: "مناصرة الحركة النسائية" أصبحت مدعاة للتهكم و هدفاً للقمع: و لم يكن ذلك من قبل الرجال أو من قبل وسائل الإعلام بل من قبل النساء أيضاً و خصوصاً النساء الشابات اللواتي أصابتهن الحساسية، على الأقل لعدد قليل منهن. فهؤلاء يردن العيش كما يطيب لهن و يعيشن استناداً لرغباتهن و يحاولن أن يكتبن تاريخاً جنسياً على الطريقة النسائية. فهن يعتبرن أن مسائل تحرير النساء أصبحت من الآن فصاعداً من مخالفات الماضي. هذا ما كنا نصبو إليه من اجل إقناعهن. غير أن تلك النساء الشابات كن يستفدن من هذا النضال على المستويين الاقتصادي و القانوني، لكنهن كن يرفضن المكتسبات الثقافية لحركة مناصرة المرأة دون الاعتراف بالجميل. ولم يكن يرغبن بإزالة هذا التكيف عن هويتهن النسائية. فهم لسن مجرمات كونهن نساء هذا على الأقل من ناحية الوعي. بيد أنهن يعشن غالباً في الوحدة ويفقدن الإمكانات إزاء المسائل العاطفية... فهن جاهزات كي يقمن من جديد بالأدوار التقليدية التي تحددها السلطة البطريكية.²

- الحركة النسوية العربية

انطلقت الحركة النسوية في العالم العربي مع المصرية "هدى الشعراوي" (1882-1947) مع مواطنها "حفني ناسيف" مع سنوات 10-20. و استمرت إلى ما يربو عن القرن مع "نوال السعداوي" و المغربية "فاطمة المرنيسي" و آخرون كثير. وتمحورت نقاط معارضتهم، على القراءات التي قدمت عن النصوص الدينية وفق ما يتماشى مع المصالح و الإيديولوجيات، و كذا عن ضرورة بناء دولة الحق والقانون في إطار الديمقراطية، مركزين على حقوق المرأة كأهم ركيزة لبناء الديمقراطية و تقديم الحقوق على كل الإيديولوجيات، لذا فالنقاش الفكري حول العلمانية، وضعية المرأة و حول بناء ودور العائلة، هو نقاش قدم في العالم العربي و الإسلامي.³ تتكفل الحركة النسوية بطرح قضايا المرأة والتعاطي معها، ويكون هذا ضمن تعبئة النساء، وتوجيههن للمطالبة بحقوقهن ومصالح الجماهير، وتندرج ضمن مسألة وعيها:

«أولاً: بذاتها أي صورة الذات لديها ونعني اعتزازها واقتناعها بكونها أنثى وامرأة، وبالتالي التعامل مع جسدها وعقلها

بنوع من الثقة والاستقلال وعدم إحساسها بالدونية نتيجة لوجود فروق تشرجية بينها وبين الرجل.

«ثانياً: وعيها الاجتماعي من خلال تقسيم العمل في المجتمع بينها وبين الرجل، التعليم، الأسرة والمشاركة السياسية،

ويكون بإيمانها أن علاقات السيطرة الأبوية هي نتيجة عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية تراكت تاريخياً.

«ثالثاً: وعي سياسي، يتعلق بفهم و إدراك طبيعة النظام السياسي القائم بعلاقاته الداخلية، واستيعاب أهم القضايا

والتحديات السياسية على المستوى الوطني والدولي.⁴

إن الجوانب التي تشكل الوعي عند المرأة ستعبر عن نفسها في إطار حركة نضال ومطالبة .

¹ المرجع نفسه، ص 104.

² لوس إيريجاري، مرجع سابق، ص 92.

³ Abderrahim LAMCHICHI; Op.Cit ; p-p ; 104-105.

⁴ ليلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

تأثرت الحركة النسائية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية وانعكست في اطر ثقافية و فكرية معينة. بداية صعدت حركة الوعي السياسي في الحركات التحررية التي قادتها القوات الشابة في الأوطان العربية المستعمرة، وانطوت النساء خاصة ممن نلن قدرا من التعليم تحت لواء الحركات الوطنية المناهية بالاستقلال في كل من، مصر، الجزائر، تونس، المغرب العراق... الخ ونورد في هذا المجال أسماء مثل **جميلة بوحيرد، هدى الشعراوي** وأخريات. ويذكر كذلك أن التنظيمات النسائية لمرحلة قبل الاستقلال أو بعديها تميزت بأنها ذات فهم برجوازي اهتمت به النساء المتعللمات من بنات الطبقات الوسطى في المدن، بينما ظلت الملايين من النساء في الأحياء الشعبية الحضرية أو في الريف والبادية بعيدات عن اهتمام هذه التنظيمات¹، لهذا غاب دورها الفعال في تحريك وعي جماهيري واسع وبقيت منحصرة في الفئة المذكورة سابقا، القليلة عدديا.

إن قوة انتصار الحركة النسوية لم تكن بقوة مشاركتها ودعمها لحركات التحرر وما كانت تنتظره بعد الاستقلال، إلا أنه لا يمكن إخفاء الاستفادة الكبيرة من التعليم التي نالتها المرأة، ومنه العمل ، وان ظهرت تباينات بين المناطق الحضرية والريفية ومن جهة، وبين المرأة والرجل من جهة أخرى، أما على صعيد المشاركة السياسية للمرأة فبقيت ضعيفة ولا تمثل الحضور الكمي والنوعي القوي لها ولا توفيقها حقها بقدر مشاركتها في الحركات الوطنية في بلدانها، كما أن المرأة بقيت ضعيفة في المنظومة القيمية والثقافية المجتمعية، والتي تجلت في دونية مكانتها في التصور الجمعي للمجتمع، وساعد على ذلك المنظومة التشريعية القانونية التي كرسست قوننة خضوع المرأة أكثر من إنصافها.

وحتى التنظيمات التي أوجدت في البلدان العربية باسم المرأة، وكانت في الغالب تحت راية الحزب الواحد والحاكم ووقع عليها ضغوط وتهميش بعد الاستقلال، من طرف النخب السياسية الحاكمة (والتي كانت عبارة عن عناصر الحركة الوطنية) في إطار الدول الوطنية الحديثة، ليطلب مثلا من المجاهدات الجزائريات الانسحاب من الساحة السياسية والالتفات إلى الأعمال المنزلية، وفي أحسن الأحوال القيام بالإرشاد الاجتماعي، وهذا ما روته الكثير من المجاهدات. لذا فان المرأة العربية تعود بعد نيل الاستقلال أو تحقيق انتصار وطني أو قومي لتواجه قفل الأبواب أمام متابعة انخراطها في الحياة العامة للبلاد بمختلف جوانبها في ضل تقاليد مختلفة عشائرية ودينية... الخ.²

غداة استقلال البلدان العربية أغلق الحديث عن مكانة المرأة بحجة أنها استكملت كامل حقوقها عندما شاركت في الحركة التحريرية وحققت انتصارا إلى جانب الرجل، وأحيط الحديث عن المرأة وحقوقها بخطاب إيديولوجي صاغه السياسي الحاكم في إطار نظرة أحادية، يركز على التذكير بأجماع الماضي دون البحث عن عناصر جديدة تطور الحركة النسوية وباقي التنظيمات المستقلة، فأغلق الحديث عن أي مطالبة بحجة التركيز على التنمية الاقتصادية وحماية المشروع الوطني من الانشقاقات، فنشئت الشعوب العربية على تغييب الحوار حتى في المسائل الحاسمة والحاضرة بقوة، وغيب معه التعبير الحر عن المطالب مهما كان نوعها والتركيز على صورة الاستقرار العربي في عين الأجني.

وان اعتمد السياسي على لغة إيديولوجية شعبية، فان النخب النسوية وان أتت بأفكار هامة لكنها استعملت في طرحها خطابا علميا متغريا في كثير من الأحيان، لم تستطع به إيصال أفكارها إلى فئات شعبية كبيرة، ونسيت أنه، ليست كل النساء العربيات متعللمات، وليست كل متعلمة، متقبلة للتخلي عن ثقافة متأصلة في تكوين شخصيتها. إذن لم تنجح الحركة النسوية العربية في جلب النساء حولها وخلق قوة ضغط.

¹المرجع نفسه.

²ليندا مطر « دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي » **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : (ندوة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط3، 1993.

إن كل التنظيمات النسائية ذات البرامج المحدودة أو الجزئية (التحرر من السيطرة، ذات طابع خيرى، التحرر الجنسي...) باتت متخلفة عاجزة عن التقدم، فهي وان لم تمت ستبقى هامشية، غير قادرة على طرح الجماهيري، وعلى طرح قضية المرأة كقضية وكجزء من قضايا المجتمع. الحركة النسوية العربية، تأثرت وتفاعلت مع التيارات النسوية العالمية، وقد شابته بعض التطرف الغربي، مثل تلك التي توجه بحمل نشاطها ضد الرجال، أو التي تركز على التحرر الجنسي، وان كان التفاعل وتناطح الأفكار والإيديولوجيات ظاهرة صحية، إلا أن التفاعل المثمر هو الذي ينطلق من الواقع المعاش. أما التنظيمات المرتبطة تاريخياً بالحركة التحررية الوطنية، فقد تحولت في كل الدول العربية إلى أجهزة تنفيذية/ دعائية للنظام، وبهذا ابتعدت الجماهير عنها، حالها حال الأحزاب المزاجية للحكم¹.

تبقى التنظيمات النسائية الديمقراطية ذات التوجهات التقدمية قادرة على تعبئة أوسع فئات النساء عبر برامجها وتحالفاتها، لأنها تتعايش مع عدد كبير من التنظيمات التقليدية والمحافظه، ولأنها انطلقت من الواقع المباشر في مجتمعاتها، وتعاطت مع القضايا المطالبية اليومية فهي تتطلع إلى أفق أبعد، يربط بين المشاكل الآنية وأسبابها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبين ضرورات التغيير الأكثر جذرية. وهي كذلك، تنطلق من استحالة تحرر المرأة بمعزل عن تحرر مجتمعاتها، ومن استحالة النضال من أجل هذه العملية بمعزل عن النضال من أجل تغيير بنى المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء مجتمع الديمقراطية الحقة، العدالة والمساواة الشاملة. إن هذه التنظيمات إن هي طورت برامجها وتحالفاتها على جعل قضية المرأة، قضية اجتماعية، وطنية، سياسية وإيديولوجية، ستجعل مساهمة المرأة في فرض التحديد الديمقراطي للمجتمع، على طريق التغيير الأعمق، مساهمة جديدة ومتطورة باستمرار².

دخول الديمقراطية إلى المجتمعات العربية لم يضيف شيء كبير للحركة النسوية، بعدما تمكنت التيارات الدينية من الصعود وملاً فراغ كبير في الفكر العربي بتفسيرات مقبولة اجتماعياً، وبها تراجعت حتى المكتسبات المتواضعة للمرأة في فترة من الفترات. مؤشرات تأخذنا إلى فكرة مفادها أن الحركة النسوية ضعيفة، لأنها غير مرنة وغير متجددة و تعتمد خطابات منفرة للنساء، ولأن مطالبها تنطلق من نقد البعد الديني للمجتمعات العربية، فبدت وكأنها تطعن في الدين الحاضر معنوياً وبقوة في وجدان المرأة، لأنها لم تنجح في مواجهة صاحب الحكم القوي، فكان من الأولى لها أن تركز على البعد الاجتماعي والسياسي لتمكن من جلب المرأة لمساندتها أكثر والإيمان بأفكارها.

إن الظاهرة الأشد بروزاً في المجتمعات العربية، هي تكاثر الجمعيات المدنية العامة والنسائية على وجه التحديد، وجميعها قائم على مبدأ الدفاع على المرأة، و الاجتهاد في احتكار الخطاب النهضوي لنفسه حول المرأة. تزامنت هذه الظاهرة في العقود الثلاثة الأخيرة مع أخرى، وهي هيمنة الحركات الإسلامية من جهة، وانتشار ظاهرة الدعوة إلى السلف الصالح من جهة ثانية. و قد نشأ هذا الخطاب الحركي في أرضية مناسبة، إذ ترعرع في أحضان تقاليد و أعراف ظلت المجتمعات الإسلامية محتكمة إليها و لا ترى فيها فضلاً بين ماهو مقدّس و ما هو ثقافي، وهذه الأعراف هي التي قامت لأجلها الحركات النسائية، و كان يبرأ أن تستجيب معظم الرائج الاجتماعية لهذه الحركات، لأنها لا تطالب بتغيير وضعها الاجتماعي، وقد ساعدها على ذلك تفشي الأمية بشكل مريع في أوساط النساء. تركز خطاب هذه الحركات على تحميل المرأة مسؤولية الصعوبات التي يمر بها المجتمع، وقامت طوعاً على قاعدة أن إقرار المساواة في الحياة العامة من شأنه أن ينقص حظوظ الرجل في سوق العمل. و الحل أنه ولي

¹المرجع نفسه، ص197.

²المرجع نفسه، ص198.

الأسرة و هي نفسها متكلة عليه، وعلى هذا الأساس، فإن مكانة المرأة الأصلية إنما هي بيتها، فكانت المندادة بضرورة حصر دور المرأة في العناية بزوجها و الإنجاب و السهر على تربية أبنائها، و التحلي عن تلك الطموحات التي لا تحاكي الواقع¹.

لم تدرك الجمعيات النسائية في خضم الصراع، مدى خطور التيار السلفي الذي اعتبر الطعن في نخوض المرأة من أولويات خطابه. و لعل المنطلقات التي قام عليها هي نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعيشها البلدان العربية، وهكذا تجد المرأة نفسها ككبش فداء مرة أخرى، و عليها أن تتنازل عن مطالبها كما كان الحل في فترة مقاومة الاستعمار، و بداية من المؤتمر العالمي سنة 1975 و تحت تأثير الآليات الدولية الهادفة للنهوض بالمرأة، بدأت تبرز مظاهر جديدة لنسوية الدولة، فقد التزمت هذه الدول بتطوير تشريعاتها وفقاً للعهود الدولية الداعية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و ترجمت صدق عزمها ببعث مراكز و مؤسسات و منظمات²

يتميز الجيل الجديد من الجمعيات النسوية بمقارنته النوعية لموضوع المرأة و المسألة النسائية، فعلى الرغم من انتسابها إلى الأحزاب الديمقراطية لم تتردد في التشديد أن قضية المرأة لم تعد كما كانت، جزئية أو تفصيلاً في انشغالات الأحزاب السياسية و اهتماماتها، بل وجب أن تصبح قضية مفصلية لا تقل أهمية عن قضايا الديمقراطية و التنمية و حقوق الإنسان. ثم أن العامل الدولي لا يقل أهمية في سيورة تشكل هذا الوعي وبروزه، فالخطاب الدولي حول المرأة كان قوة دفع لغعادة صياغة مطالبه و التمسك بالنضال من أجلها، وتمثل ذلك في السعي إلى تكييف القوانين و التشريعات الوطنية مع مصادرها، أو عبر استعارة سبل الدعم و المؤازرة الناجمة عن عملية التشبيك. التي طالت البناء التنظيمي للحركات النسائية مع مثيلاتها في العالم.

4: التجارب العالمية في مجال المشاركة السياسية النسوية

نحن نعود دائماً للتجارب الأوروبية و الأمريكية في إطار مقارنتنا لوضعية المرأة العربية عموماً و الجزائرية خصوصاً، بل لولا انقسام العامل إلى شمالي متطور و جنوبي متخلف لما أدكنا تخلفنا، لكن لا يجب أن نتصور أن ما وصلت إليه التجارب الأوروبية و الأمريكية من إنصاف المرأة حقوقاً نسبياً، هو وليد اليوم لأن المرأة في أوروبا عاشت أوضاعاً شبيهة بما تعيشه نظيرتها العربية أو الإفريقية فيما يخص مكانتها و صورتها في الضمير الجمعي العربي، "ففي القرن الثامن عشر عالج الأطباء - الفلاسفة سلوك المرأة وفقاً لطبيعة جسمها، واستناداً إلى نظرية روسيل (Roussel؛ 1775) يتمدد الرحم تقريباً في كل جسم المرأة، ثم تصبح هذه الأخيرة رمزاً لرحمها" من خلال كل الوجوه التي تعبر عنها". كما أن "قوة رحمها تبلغ مداها إلى حدود دماغها بواسطة الأحاسيس، وبالتالي، تفرض على المرأة النتيجة التالية: من العبث أن نعقد الآمال على أي تطور في الذكاء عند المرأة... و في موقع آخر، وعشية الثورة الفرنسية أكد سيلفان ماريشال (Maréchal)، الشيوعي الذي يؤمن بالمساواة، وتلميذ بابوف (Babouf) و مؤلف كتاب "منع النساء من تعلم القراءة أو مشروع قانون ينص على منع النساء من تعلم القراءة" بأن مجتمع يقبل بالمشاركة السياسية للنساء، يتعرض حتماً لمخاطر جمة"³

و يستمد المضمون الأساسي - إعلان حقوق الإنسان في أمريكا، والثورة الفرنسية - زخمه من فلسفة شمولية - فشمولية القوانين هي الفكرة الصادرة عن الأنوار التي أضاءها الثوريون الفرنسيون عام 1789. كما أن بريقها قد وصل إلى بلاد أوروبية متعددة. و امتد أيضاً إلى بلاد مختلفة من العالم. و بالتالي أصبح كل فرد يعترف بوجود الإنسان في ذاته، إن فكرة الإنسان هي عامة، مطلقة. فهي تعبر عن الكائن الإنساني، الفرد الذي لا يميزه أصله و لا لون بشرته و لا جنسه - باختصار، كل ما هو

¹ تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² المرجع نفسه، ص 122.

³ جيزيل حليمي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

إنساني، حتى وإن كان مختلفاً عنا يحقق المساواة فينا، وذلك بفضل الولادة التي تبشر بوجود الإنسان، و كما يقول ميشليه (Méchelet)، أن الأعضاء المؤسسين لثورة 1789 أرادوا أن يقوموا بدور "المشرع" للجنس البشري... لكن الرومنسية الثورية لم تحل دون استمرار العبودية (التي ألغيت عام 1794 بعد إعلان الجمهورية)، ولم تحاول إقرار الحقوق السياسية والمدنية للنساء- لم تولد في فرنسا المرأة التي تتمتع بدرجة مواطنة- رغم أن هذا البلد يعتبر رمزاً للشمولية- إلا بعد مرور قرن ونصف، لكن بلداناً كثيرة كنيوزلندا (1893)، والدول الاسكندنافية و الولايات المتحدة وألمانيا (بين 1906 و1920) و المملكة المتحدة (1928) و اسبانيا و البرتغال (1931) كانت قد سبقت فرنسا في هذا المضمار. تجدر الإشارة إلى أن السيدتين "أولب دو غوج أو مانون رولاند" اللتين طالبتا بمنح الحقوق السياسية للنساء لم تحصلا على الموافقة إلا في نقطة مشتركة و نهائية: لقد ماتتا شهيدتين على المقصلة مثل الرجال دون أن تتمكن من التمتع بحق المواطنة- إن تلك الشمولية التي أخذت على عاتقها مبدأ التجريد و التطبيق على كل فرد، مهما كان أصله، لم تتناول ففي الواقع- كما كتب سارتر (Sartre)-إلا الرجل البرجوازي ففي عام 1789 أما المرأة البرجوازية فوجدت نفسها مهمشة.¹

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 (المادة الواحدة و العشرين) و بالتوافق مع المادة الثانية منه، يسمح للنساء بالمشاركة في "إدارة الشؤون العامة" في بلادهن. كما يتمتعن بنفس الشروط من أجل تولي الوظائف العامة... و بعد مرور خمسة وأربعين عاماً على توقيع الاتفاقية العالمية ضد التمييز الجنسي؛ ورغم اعتماد هذا التمييز في المنظمة العالمية و في الأنيسكو و في كل أنظمة للأمم المتحدة على أساس التعرض للكرامة الإنسانية" و مع ذلك ما تزال المرأة منفية من الميدان السياسي أو يسمح بوجودها على شكل تحريض كحجة للثقافة الأبوية أو لنظام الامتيازات الذي يعتبر من شأن الرجال فقط.²

- التجربة الفرنسية

تجمع بين الجزائر و فرنسا مراحل تاريخية مشتركة، كما ورثت الجزائر الكثير من الممارسات السياسية والاجتماعية عن الدولة الفرنسية، إضافةً إلى الكثير من المنظومات القانونية، لذا فضلنا الانطلاق من عرض التجربة الفرنسية فيما يتعلق بتمكين المرأة سياسياً.

تقول "ميشال بيرو" إن تولي المرأة لمقالييد السلطة ليس إلأً مظهراً جوهرياً يعبر عن العلاقات بين الجنسين اتجاه هذه السلطة. وهذا الامر كان دائماً وفي كل مكان صعب التحقيق. و لا سيما منذ اللحظة حيث خضعت هذه السلطة للتنظيم على اساس التحكيم و اتخاذ القرار على اعلى المستويات ضمن الاطار الديمقراطي³... كما تقول الباحثة في ما تسميه بعبء التاريخ " لقد كان الارث الناتج عن النظام القديم على جانب كبير من الاهمية كما ان الطريقة التي اعتمدت في التغيير السياسي أدت الى اضفاء الطابع المقدس على السلطة السياسية، وهكذا حل المواطن مكان السلطان المطلق و انتزع منه الخصائص نفسها وشعر بالعظمة... و الحال ان الثورة الفرنسية المتناقضة ظاهرياً، اعلنت في المساواة بين الافراد لكنها اقامت تمييزاً بين القدرات، وخاصة في اطار من الديمقراطية الحصرية حيث الاختلاف بين الجنسين هو البرهان الاكبر. ورغم ذلك ، فان هذه الحصرية ليست اجتماعية في تبريراتها. ان كوندرسيه (Condorcet) يرفضه حتى وان كان وحيداً في هذا الموقف. فالاكثرية تعتمد على التحليل الطبيعي الذي وضعه جون جاك روسو. أما البعض الاخر يعتبره شأنًا نابعا من خلال الظروف. و بالتالي، نصنف النساء في نفس مرتبة القاصرين و الغرباء و المساكين من ضمن المواطنين المحبرين عن الصمت. يعني ذلك ان هذه الفئة من

¹ نفس المرجع، ص 13.

² المرجع نفسه، ص 14.

³ ميشال بيرو، مرجع سابق ، ص 29.

الناس تحتاج الى "الحماية على المستوى الشخصي و على مستوى الملكية و الحرية". كما لا يحق لها ان تشترك فعليا في تشكيل السلطات... تركز الباحثة عن عمق الفكرة التي مفادها ان دور السياسة قليل في التغيير الاجتماعي.¹ هذا الارث التاريخي الذي خلق فيما بعد "...تقليد قائم على تخصيص عدد قليل من المراكز السياسية للنساء. كما انه يرمز الى القوة والمناعة في النظام السياسي الذي تكوّن في التاريخ و في الثقافة على اساس انه وقف على الرجال فقط. غير ان صلابة هذا النظام تبدو اكثر وضوحا في الممارسات. وفي الاحزاب وفي الحياة السياسية كما ان التناقض يبرز بصورة جلية في حقل اخرى ، و لا سيما في العمل حيث حققت النساء تقدما محسوساً..."²

تقول السيدة "كاترين ناي" التي كانت في وقت سابق وزيرة فرنسية بأنه "يبدو أن المجتمع الفرنسي الأكثر محافظة في المجتمعات الأوروبية... و تقدم هذه الوزيرة ثلاث عناصر تساهم في ارتقاء المرأة على الصعيد السياسي فتقول " يتحدد مضمون العنصر الأول حين نطلب من النساء أن يكن أفضل من الرجال من أجل الوصول إلى مرحلة تولي المسؤوليات. وهذا يفترض الحصول على دراسات عالية في أكثر الحالات. فلا يوجد أي مشاركة في السياسة، ولا سيما على مستوى الحكومة بدون هذه الشروط. يتحتم علينا أن نستخلص العبرة من هذه الإستراتيجية. من الحكمة أن نقول أن وجود النساء في السياسة يعني أنهن يشاركن في سياسة التربية التي تبدأ بمحو الأمية إلى تشجيع الفتيات للانتساب إلى التعليم العالي و في ظل غياب هذا المشروع الذي يتوقع دخول النساء في السياسة بعدد كبير، قد تعترضنا عقبات جمة.

العنصر الثاني: وحين تحصل المرأة على الشهادات يتم تكليفها في أغلب الأحيان في حقيبة وزارية تتوافق مع ماضيها المهني أو من نضالها في نطاق قطاع خاص. إذاً هناك شرط الكفاءة بالنسبة للنساء غير أن هذا الأمر ليس ضرورياً بالنسبة للرجال... تلك هي خصوصية المتطلبات السياسية. نطلب أشياء كثيرة من النساء و لا نطلب شيئاً من الرجال. إن هذا الأمر يتطابق مع رغبة النساء اللواتي يفضلن أن يكون لديهن تأثير مباشر على الملفات التي تخضع لسلطتهن كما يفضلن الحصول على كفاءة و على تجربة مهنية قبل تولي مسؤولية حكومية.

العنصر الثالث: الذي يتوفر في بلدان عديدة ولا سيما في فرنسا وفي النموذج التونسي: الإرادة السياسية القديرة.³ اعتبرت الأحزاب السياسية في فرنسا بمثابة نوادي للرجال، وعلى مدى خمسون سنة من التواجد الصوري للنساء الفرنسيات داخل الأحزاب السياسية، لهذا كان رد فعلهن ترك الأحزاب و الاستثمار في العمل الجماعي، كما النساء تختار السياسة دون الإعلان عن انتماءها للحزب السياسي.⁴

تأخرت النساء الفرنسيات في مجال الحقوق المدنية والسياسية، مقارنةً مع تاريخ الثورة الفرنسية في 1789، التي نادى بعالمية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين ورفض كل أشكال التمييز والفرقة، و بمساعدة من الدين و الصعوبات الاقتصادية، وضع الجمهوريون النساء في خانة المحافظات " بالطبيعة"، لهذا ما يربوا عن قرنين ظلت ممارسة السلطة السياسية مرتبطة بالذكورة⁵.

وعند الرجوع إلى دراسة نويل ديوافرين نجد أن فرنسا مهد حقوق الإنسان ليست بعيدة عن الجزائر فيما يتعلق بالمشاركة السياسية النسوية، بالعودة إلى نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1993، فمن أصل العدد الإجمالي في مجلس النواب

¹ نفس المرجع، ص 32.

² المرجع نفسه، ص 35.

³ جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص ص، 201-202..

⁴ Catherine MARAND-FOUQUET ; « femmes françaises et politique » ; **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p160.

⁵ Catherine MARAND-FOUQUET ; « femmes françaises et politique » ; Op.Cit; p167.

و الشيوخ لا يوجد سوى 5.6% من النساء المنتخبات في فرنسا، النموذج الأخير في مجموعة الدول الأوروبية بالإضافة إلى اليونان. يتوجب علينا أيضاً أن نضيف إلى لائحة النساء التي تتضمن 35 اسماً من أصل عدد النواب البالغ 577 نائباً في عام 1993 بعض أسماء النساء اللواتي يبن عن وزيرين. و بعد مرور أكثر من عشر سنوات، مازالت فرنسا تقع في أواخر الترتيب عندما يتعلق يتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، رغم الارتفاع المسجل في النسب بمقارنة مع سنة 1993

في 2012 سجلت فرنسا نسبة 26.9 % كتلة النساء في الجمعية العامة (الغرفة السفلى للبرلمان الفرنسي) ، و احتلت بهذه النسبة المرتبة 44، في تصنيف البرلمان العالمي¹. وفي 2007 لم تتجاوز 18.5%، و تتفوق الجزائر على فرنسا في مجال تمثيل النساء في البرلمان التي بلغت 30 % سنة 2012، بينما يتواجد في "السينا" (الغرفة العليا للبرلمان الفرنسي) 87 امرأة بنسبة تمثيل نسوي تعادل 25%، مقابل 17% قبل عشر سنوات. و هي نسب تبقى بعيدة عن الهدف المنشود وهو المناصفة. المناصفة التي يتم الاقتراب منها في بعض الوظائف، بحيث تصل نسبة النساء إلى 48 % من بين مستشاري المناطق (المنخبين المحليين على مستوى المنطقة - ما يعادل الولاية في الجزائر-)، و 40% من المستشارين البلديين، و 43% من النواب في البرلمان الأوروبي، في حين لا تمثل النساء سوى 16% من رؤساء البلديات " الأميار" فالنساء لا تسيرن إلا 6 بلديات من أصل 41 بلدية فرنسية مكونة من 100000 ساكن. و امرأة واحدة على رأس منطقة من أصل 22 من المناطق ذات الحجم الكبير. فالاقتراب من المناصفة في فرنسا مرتبط بتنازل الرجال على بعض الوظائف قليلة الأهمية، وتنتقص نسب النساء كلما ارتفعنا فب هرم المسؤولية و أهمية المنصب.

هناك بالفعل رجال يعتمدون على النساء أثناء غيابهم و في المقابل ذلك نشير إلى الوزيرتين لوسيت ميشو- شيفري (Lucette Michaux-Chevry) و ميشال أليو- ماري (Michelle Alliot-Marie) اللتين ينوب عنهما رجلان بحيث أن هذين الرجلين تم انتخابهما بفضل النساء. وتنطلق الباحثة من سؤال يبدو بسيطاً لكنه مهم جداً وهو " ما هي العقبات و ما هو السلوك النوعي الذي يعرقل دخول المرأة في السياسة؟ ذي بدء، هناك ضغوط الحياة العائلية. من الصعوبة بمكان أن تناضل النساء في حزب سياسي عندما يكون لديهن أطفال ومن الصعوبة أيضاً أن يشاركن في الاجتماعات التي تنعقد حوالي الساعة الثامنة أو التاسعة أو العاشرة مساءً عندما يحين موعد تحميم الأطفال وإطعامهم و نومهم ولهذا السبب إن عدداً كبيراً من النساء يمارسن السياسة في سن متأخر نسبياً أي بعد عمر الأربعين و بعد انجاز تربية الأطفال، نضرب مثلاً على ذلك نسبة 65% من النساء اللواتي يقمن بوظيفة استشارية بالبلديات و يتجاوز عمرهن الخامسة والأربعين. و حين يبدأ بهذا العمر ، نلاحظ بان الوظائف المهمة قد تم الاستيلاء عليها. فهن يشاركن في السباق بعد فوات الأوان.

و تكمن العقبة الثانية في المشاغل المنزلية...و العقبة الثالثة تتعلق بموقف الزوج أو رفيق المرأة...فهناك أزواج لا يقبلون بسهولة تعاطي المرأة في السياسة و لا يسمحون لها بالمشاركة في الاجتماعات التي تعقد في المساء أو قد تمتد طيلة نهاية الأسبوع؛ و لا سيما حين تمارس المرأة عملاً يستغرق وقتها كلياً. زيادة على ذلك تُعامل زوجات رجال السياسة بشكل لائق و تعطى لهن الصدارة في الاجتماعات و المظاهرات و حلقات النقاش، في حين أن أزواج النساء اللواتي يتعاطين السياسة لم يحظوا بالاعتبار. و لقد أشارت السيدة سيمون فيل (Simone Veil) قائلة: "... بأنه لا يوجد أي موقع تم تخصيصه مسبقاً لأزواج النساء الوزيرات، بينما يتم في المقابل حجز أماكن سابقة لنساء الوزراء... أما العقبة الرابعة فتتعلق بطريقة الاقتراع خاصة طريقة

¹ <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

التصويت بالأغلبية التي لا تنصف النساء كثيراً مقارنةً مع طريقة التمثيل النسبي...و تكمن العقبة الخامسة في وجود المنافسة مع الرجال.

إن الترشيح للانتخابات و إن كانت تشريعية أو في المقاطعات أو إقليمية أو أوروبية كان دائماً أمراً فائق الصعوبة بالنسبة للنساء. يكفي أن نتصور مركزاً واحداً فإنه يوجد العشرات من المرشحين الذين يتمتعون بالمواصفات الكاملة و بالتالي إن النساء اللواتي يستوفين الشروط يجدن أنفسهن في وضع التنافس مع رجال و عندما نخصص موقعاً ما لأية امرأة يعني ذلك بأننا نأخذهم منهم...العقبة السادسة فإنها تتمثل بالوسط السياسي الذي يظهر قساوته و يقلل من حماسة النساء، مما يجبرهن على الانسحاب بسبب إساءة البعض لهن. و هذا ما يصرح به العدد الكبير منهن. لا يجب فعل ذلك الأمر، بل المطلوب هو الصمود، فلا يتعين عليهن أن يفكرن دائماً بأن كل من يخلص بالسياسة يجب أن نكافئه.

إن العقبات التي تعرقل دخول النساء في الحياة السياسية تكمن بالأحرى في قوة المقاومة للمواقع المكتسبة أكثر منه بكثير في قلة التحضير، وفي تحديد مساهمة النساء أنفسهن. و بالفعل و منذ أربعين سنة لم تتغير ممارسة الحياة السياسية في فرنسا لان مهنة الشخصيات السياسية تدوم ما بين خمس و عشرين إلى ثلاثين سنة و في بعض الأحيان أكثر من ذلك، و هذا يؤدي إلى إبعاد الشباب و النساء برغم ذلك و إزاء كل الصعوبات تمتلك النساء اليوم مؤهلات جديدة ونوعية من أجل بلوغ الحياة السياسية. إن أولى هذه المؤهلات هي وسائل منع الحمل، أن يكون للمرأة ولد عندما تريد وإذا أرادت ذلك...أما ثاني هذه المؤهلات فتعود إلى تطور الفن الخطابي. إن الخطاب السياسي اليوم لم يعد يلقي في الساحات. إنه يتطابق و يتوافق بشكل أفضل مع اللغة المحكية و لغة الراديو و التلفزيون و المحادثة، إن تلك اللغة تعتمد على النساء بسهولة، للمرأة لغتها الخاصة وصوتها الخاص. أما ثالث هذه المؤهلات يتمثل في سقوط الإيديولوجيات فالنساء يفضلن اليوم كل ما هو واقعي على كل نقاش فكري. لقد تعودن على إدارة الموازنات العائلية وعلى الاهتمام بكل الأمور اليومية في المنازل. نحن على دراية كاملة بمسائل الحياة كما أننا جديرات بإدارة شؤون البلد. رابع هذه المؤهلات هو بروز أهمية البيئة. فالنساء يقمن فيها بدور مهم. كما انه يتم قبولهن في حزب الخضر أو في جيل البيئة بنسبة 25 من أصل 105 منتخب في انتخاب المقاطعات و الأقاليم سنة 1992، وعند الخضر توجد نسبة 23.8% من النساء المنتخبات...¹

● إمكانية انتخاب النساء في فرنسا حق صوري أم حق فعلي

لقد بقي الرجال في فرنسا لفترة طويلة يسيطرون على الحقوق السياسية لمدة طويلة. غير أن الأمر لم يعد ممكناً اليوم. إن القانون الصادر في 21 نيسان من العام 1944 أزال كل عقبة قانونية أمام انتخاب و ترشيح النساء في المجالس السياسية...حيث توضح المادة 17 من القانون الصادر سنة 1944: " بأن يحق للنساء الترشيح و الفوز بالانتخابات، كما يتمتعن بنفس الشروط كما هو الحال بالنسبة للرجال". و لكي يتم تحقيق المساواة بين الجنسين، ما زالت قواعد ممارسة الحق تنتج تأثيرات تدل على غياب المساواة استناداً إلى الجنس و إلى الحقيقة التي تقول بأن المساواة القانونية تنتهي غالباً إلى عدم التكافؤ بين الفرص.² وهذا ما تبرهنه طرق الاقتراع في فرنسا.

● طريقة الاقتراع غير المباشر لانتخاب المجلس الأعلى: مجلس الشيوخ

¹ نويل ديوافرين "السلوك النوعي للنساء في السياسة" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص، ص، 113-117. (تعمل السيدة نويل ديوافرين Noelle Dewavrin كمحامية و كمستشارة إقليمية في منطقة (Nord-de-Calais) في فرنسا. كما أنها تترأس حركة المرأة المستقبل (Femme avenir).

² جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 156.

"...إن هذه الطريقة تبدو غير صالحة تماماً لأنها لا تضمن أية ديمقراطية حقيقية، و هي تؤدي إلى سيطرة المندوبين في المجالس البلدية اللذين يمثلون البلديات في الريف أكثر منه في المدن. ويميل الاقتراع غير المباشر إلى منع انتخاب كل شخص لا يكون من بين " الوجهاء" المحليين. و هكذا تهدف تصفية التمثيل الشعبي، مضاف إليها: طول مدة النيابة، التجديد لفترة قصيرة، العمر المتزايد لأهلية الانتخاب- إلى تحول المجالس العليا إلى مجالس محافظة غير راغبة في إعطاء النساء مواقع في داخلها.

• استخدام طريقة الاقتراع بالأغلبية على مدى دورتين لانتخاب النواب و المستشارين العامين

هذه الطريقة تبدو مناهضة لترشيح و لانتخاب الغراء و الوجوه الجديدة ومهما يكن وضعهم. مع الإشارة إلى أن تلك الطريقة كانت متبعة في الماضي: يتم هذا التصويت عادةً في دوائر ضيقة كما انه يؤدي إلى تعزيز الطابع الشخصي للانتخاب. إنها تعطي الأفضلية إلى المرشح الراغب بالتجديد، والذي يكون أحد الوجهاء البارزين في منطقة ما. و تؤدي هذه الطريقة أيضاً إلى توطيد ظاهرة الجمع بين عدة ولايات¹.

• الأنظمة النسبية:

ترتبط الأنظمة النسبية عادةً بانتخاب اللائحة كما أنها قادرة بعكس ذلك و في ظروف معينة (دوائر انتخابية عريضة) على ترشيح و انتخاب النساء. و الحال انه لا يوجد علاقة سببية أوتوماتيكية بين التمثيل النسبي و نسبة وجود النساء في المجالس. وفي الواقع إن الأمر يتعلق كثيراً بطرق التطبيق العملي للتمثيل النسبي. و عندما تجري الانتخابات على هذا الأساس في دوائر كبرى أو في دائرة واحدة، هناك فرص كثيرة للنساء بأن يتبوأن مواقع جديدة بالانتخاب. نقدم على ذلك مثلاً قاطعاً ما جرى في الانتخابات الأوروبية منذ عام 1979 إنه التاريخ الأول للانتخابات في البرلمان الأوروبي على أساس التصويت الشامل. هناك نسبة 20 % من النساء اللواتي استطعن أن يفزن في الانتخابات في فرنسا و في برلمان ستراسبورغ. و لكن حين ينظم التمثيل النسبي في دوائر ضيقة أو متعددة (مثلاً في المقاطعات الفرنسية أثناء الانتخابات التشريعية لعام 1986) إن هذا النظام يعطي الأفضلية إلى الوجهاء الموجودين في عرينهم. غير أن النساء يواجهن احتمالات ضئيلة في الانتخاب في حين أن حظوظهن تصبح متوفرة في النظام المرتكز على الأغلبية. لقد لا حظنا ذلك في الانتخابات التشريعية لشهر مارس من العام 1986 التي شهدت عدداً متزايداً في الترشيحات النسائية (25%) غير أن نسبة ضئيلة منهن قد فازت (5.9%).

ثمة طريقة فنية في التمثيل النسبي: الاقتراع التفضيلي (vote préférentiel) بوسع هذه الطريقة أن تقدم المساعدة لهذه الأقليات في إطار يسمح للناخبات و للناخبين بالتصويت لمرشحين من غير أن يكونوا من أصحاب النفوذ في الأحزاب و في بعض البلدان لقد نجحت هذه الطريقة في تحقيق مصلحة النساء عندما استطاعت أن تخفف من ممارسة كره النساء من قبل هيئات الأركان الحزبية) نستشهد بأمثلة على ذلك: الانتخابات البلدية في النرويج، الانتخابات الأوروبية عام 1979 و الدنمارك أو الانتخابات البلجيكية في نوفمبر 1981 من اجل التجديد التأسيسي للمجلس النيابي والمجلس الشيوخ².

• الجمع بين عدة ولايات

إن إضفاء الطابع المهني على السياسة وخاصة حينما يُستأثر بالوظائف لمصلحة البعض يؤدي إلى وجود عقبة جديدة وكبيرة أمام مشاركة النساء في المسؤوليات. فهذا الواقع ناتج عن السماح بالجمع بين ولايات غير محددة (تلك الحالة كانت

¹ نفس المرجع، ص 157.

² المرجع نفسه، ص 158.

سائدة في فرنسا قبل قانون 1985) و عن هرم أعضاء الحركة السياسية بسبب إعادة انتخابهم لمرات عديدة، بحيث تم تشكيل طبقة مهنية من الوجهاء. و الجدير بالذكر أن القوانين اللامركزية ساعدت على خلق مناطق نفوذ انتخابية حقيقية وأصبحت هذه المناطق حاجزاً أمام دخول أي إنسان يريد أن يتعاطى الشأن العام، وإن كان من صفوف الشباب أو من صفوف النساء. إن الحلول المناسبة لتغيير هذه الاتجاهات هي معروفة أنها لم تكن سهلة التطبيق: تحديد عدد الولايات المسموح بها، عدم الانسجام بين عدة وظائف، عدم السماح بالترشيح لأكثر من اثنين أو ثلاث ولايات، تحديد السن. حتى الآن تم تحقيق الحل الأول بمعنى انه قد تحدد عدد الولايات في فرنسا. و استناداً إلى فقرات القانون الصادر في 30 ديسمبر 1985، إن أيّاً من الفائزين في الانتخابات لا يحق له إلا ممارسة ولايتين ضمن الأتي: نائب أو عضو في مجلس الشيوخ، نائب أوروبي، مستشار إقليمي، مستشار عام، مستشار باريس، رئيس بلدية لمقاطعة يزيد عدد سكانها عن 20.000 مواطن، مساعد لرئيس بلدية تزيد عن 100.000 مواطن. لقد أظهر هذا التشريع جدواه لأنه فتح الطريق أمام عدد مرتفع من الشخصيات من بينها نساء. هناك عدد كبير يعتبر بأن التشريع ليس مقيداً بشكل كافٍ.¹

• الممارسات التعسفية في الأحزاب السياسية:

في فرنسا كانت الممارسات التعسفية أحد الأسباب الأولى التي أدت إلى هيمنة الرجال على المسرح السياسي. ولم تعر الأحزاب أي اهتمام للنساء بصفتهم مرشحات أو مؤهلات للانتخاب. وفي الماضي قام الحزب الشيوعي بمبادرة في هذا المجال عندما رشح و صوت لنساء فزن في البرلمان، ولكن... عمد إلى إقصائهن عن المراكز القيادية. و في وجهته و منذ تأسيسه في أبناي (1971) (Epinay) أظهر الحزب الاشتراكي في البرلمان الوطني حتى في الوقت الذي كان فيه الاشتراكيون يؤمنون بالأغلبية المطلقة. وفي البرلمان، المنتخب عام 1982 هبط تمثيل النساء إلى 6.2% في المجموعة الاشتراكية. أما في حزب التجمع من أجل الجمهورية، كانت النساء تمثل نسبة 7.5%.²

• النساء في الحكم: أية إستراتيجية

يوجد في فرنسا اتفاق عام بين النساء اللواتي يتعاطين السياسة، ومهما كان انتمائهن: نحن لُمن بالإجماع تعصب رؤساء الأحزاب. وحين نسمع ما يقول هؤلاء، فإنهم يتحدثون عن المحرمات داخل النخبة السياسية: "إن وجود امرأة في السلطة يعني ذلك سلب شيء يعتبر من حقهم" هذا ما استنتجته حديثاً السيدة أوديت كريستون (Edith Cresson) وهذا الأمر لاحظته أيضاً السيدة سيمون فيل (Simone Veil) التي لم تخف انتقادها نحو تعنت رجال الدولة "إن الوجهاء و شيوخ القبائل هن غالباً من يبادر إلى قطع العلاقة مع أحزابهن أو ينسحب من تلقاء أنفسهن لأنهن يرغبن بالاحتفاظ بالاستقلال الفكري. والحال أن كل من يحاول (أو من تحاول) التقدم خارج الأحزاب (أو تصيها) اللعنة!... إن الأحزاب تحاول منع النساء بوعي أو بدونه من السعي إلى الفوز بولاية انتخابية. ونتيجة لهذا الأمر أصبحت النساء يملن إلى التخلي عن المؤسسات الانتخابية والى التطلع إلى مراكز خاضعة للتعين. و منذ عام 1981 اشتركت النساء بشكل منقطع النظير في الحكومات وفي المراكز الوزارية. إن هذا التعيين الصادر عن السلطات العليا جاء لمصلحة النساء الحائزات على عدد كبير من الشهادات و اللواتي يرغبن أيضاً بمتابعة الطريق السياسي الذي دشنته الجمهورية الخامسة المبنية على مبدأ احترام الكفاءة و الشهادة إلى جانب العمل بالاقتراع الشامل.

¹المرجع نفسه، ص 160.

²نفس المرجع، ص 161.

وإذا كانت النساء تملن إلى اختيار التعيين أكثر من الانتخاب، يتعين علينا أن لا ننسى أن الطريق إلى السياسة ليست مضمونة لأنها خاضعة بكل تأكيد إلى تعسف الحاكمين. إضافةً إلى ذلك المقصود هنا هو طريقة الترفيع الفردي التي يرقى إليها الشك لأنها تُستخدم من قبل رجل لمصلحة امرأة... وبدون الشرعية التي يمنحها الانتخاب عن طريق الاقتراع الشامل فإن النساء اللواتي تم تعيينهن في مراكز مهمة يصبحن عرضة للارتياح و للاشتباه. لقد فهم ذلك بعض النجباء الذين تسلموا مراكز حكومية وهم في عمر الشباب فهم عملوا بعد ذلك على الفوز بولايات انتخابية (نذكر على سبيل المثال سيغولين رويال (Segolène Royal) وفريدريك بريدان (Frédéric Bredin) التي تؤكد بان معرفة "الحقل" قد غيرت عالمها الذهني: "في فترة ولايتي التشريعية"، كنت قد كبرت عشر سنوات و بعد دراسة العشرات من المواضيع، لم اعد أفكر بنفس الطريقة التي لم كنت أفكر فيها من ذي قبل " إن المدة التي قضيتها كرئيسة للبلدية و كعضو في مجلس النواب أعطتني درساً في الجزء الباقي ولا سيما بان الريح ليس كل شيء".¹

• نحو قواعد جديدة لممارسة الحق

"...لقد ألغى المجلس الدستوري الفرنسي المادة المتعلقة بقانون البلديات (الذي تم التصويت عليه في تموز 1982) و الذي يفرض الاختلاط بنسبة 75% في تشكيل لوائح المرشحين في الانتخابات البلدية. ويعود تاريخ هذا الإلغاء إلى القرار الصادر في 18 نوفمبر من العام 1982. واستناداً إلى الأحزاب السياسية يبدو أنها لم تفهم أن مصلحتها الانتخابية تمر عبر سياسة الاختلاط. لقد اكتفى الحزب الاشتراكي بكونا نظرية ملزمة (30% حالياً)، غير أن هذه النسبة لم تطبق في الواقع. أما المنتمون إلى حركة الخضر و اللذين عقدوا الآمال على تأنيث اللوائح بنسبة 50% (الانتخابات الأوربية عام 1989) أصيبوا بخيبة أمل: ففي الانتخابات التشريعية لعام 1993 لم تقدم هذه الحركة إلا نسبة 13.2% من النساء من ضمن مرشحهم، فهران السلطة يبقى مرتبطاً بهذا التصويت و بالتالي هناك صمت يلف المبادئ الكبرى. ومنذ عدة سنوات تم الرجوع إلى تقنية الكوتا مع استخدام مفاهيم جديدة و لاسيما مفهوم التعادل في التمثيل²... وهكذا تبدو الديمقراطية المبنية على أساس التعادل في التمثيل الوسيلة الوحيدة التي تجبر رجال الأحزاب على التخلي عن امتيازاتهم التي يتمتعون بها منذ قرنين تحت ضغط القانون. إن هذه الفكرة تفرض نفسها في السياق الحالي لأزمة الأحزاب و للتمثيل السياسي... وفي تحقيق منجز عام 1988 أظهر أنه" عندما تفكر النساء بالدخول بزخم إلى الحلبة السياسية يعني ذلك بأنهن يحملن تياراً هوائياً منعشاً. إن هذا التصور لم يكن صدى واسعاً سواء أكان ذلك في العالم الصغير الذي نعيشه أو بين المثقفين. ربما نقول أن الأمور بدأت تتغير و يمكننا أن نستشهد في هذا المجال بالتفكير الحديث لـ **ليار بورديو** فيقول " يتعين علينا أن نعيد التفكير في الدور السياسي للرجل و في اختيار أهل السياسة، أعتقد بأن إضفاء الطابع النسائي على الأشخاص السياسيين قد يكون له تأثيرات هامة في الحياة السياسية لأنه سيدخل عليها اهتمامات كانت دائماً مستبعدة عن التعريف السياسي".³

• من الكوتا إلى المناصفة: ثورة على الذهنيات

خلال فترة طويلة، سيطرت فكرة الكوتا على تفكير الذين و اللواتي، بحثن عن وسائل لتدارك إقصاء النساء من السياسة، النقاش حول الكوتا طال كثيراً في فرنسا، وفي 1982، رفض المجلس الدستوري الفرنسي هذه الطريقة، بما أنه مناقض لروح الدستور... إنه منذ 1989، ومع انعقاد حلقة دراسية منظمة من المجلس الأوروبي في "ستراسبورغ Strasbourg

¹ جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 163.

² نفس المرجع، ص 164.

³ المرجع نفسه، ص 165.

"يومي 6-7 نوفمبر، بدأت فكرة الديمقراطية المتعادلة التمثيل، تبلور في جزء من الضمير الأوربي. و تم ضبطها في الاستنتاج، و توزيعها على نقطة:

يجب على العقيدة العالمية لحقوق الإنسان، أن تدمج مصطلح الإنسانية بمضمونها الذكوري و الأنثوي، فما الذي يجب فعله لوضع مرجع موضح للاختلافات بين نموذجين ذو طابع جنسي للإنسان، في إطار إستراتيجية المساواة السياسية للمرأة والرجل؟ أغلبية المشاركين في الحلقة الدراسية فكروا: في الوسيلة الوحيدة لتفادي فخ تأويل اللاجنس، أو الإنسانية المنتهية دائماً بالانحراف نحو الذكورة.

كان لا بد من قرنين للوصول بجرأة لفرض المناصفة في السياسة، ثلاث سنوات كانت كافية للتهيئة النساء السياسيات الأوربيات لهذه الفكرة. في 3 نوفمبر 1992، كانت أول محاضرة أوربية "النساء في السلطة"، مجتمعين في "أثينا"، صرحوا "أن النساء تمثل نصف السكان وعليه فرضت المساواة المناصفة في تمثيلات و إدارات الدولة". هذا النص نُشر في ساعته، و عرف نجاحاً كبيراً، وأُدرج في آفاق الانتخابات الأوربية لـ 12 جوان 1994، ميلاد جمعيات، تنسيقيات، مقالات في الجرائد، مظاهرات متعددة،

ميزت السنة التي تقارب على المرور.¹ Décadence honnis métissage stérilité souillure

heurter humilié dépossédé similaire

- التجربة الأمريكية

تقول ماري ريان " ... ليس بوسعنا أن نضع تاريخاً وأن نحدد بوضوح متى بدأت النساء البحث عن السلطة الديمقراطية، لا يمكننا أيضاً اعتبار عام 1776 نقطة البداية في أمريكا الشمالية، كما كان يعتقد ذلك الرجال في بلدي. لكننا نفتفي آثار هذا الأمر عند الشعوب البدائية في أمريكا. نذكر منهم الأمرنديين و الإيروكو (Iroquois) على وجه الخصوص. فهذان الشعبان أعطيا حرية الكلام و منحنا بعض السلطات للنساء حتى قبل عام 1776²... لقد حصل الرجال على حق التصويت بصعوبة، و في الفترة التي شهدت تسمية بنات الثورة الفرنسية، بسبب المطالبة بحقوق المواطنة بشكل كامل؛ كان عليهن الانتظار ثمانين عاماً. و بعد أن بذلن جهوداً كثيرة كي يتمكن من إقناع الرجال بمنحهن الحقوق المقدسة في الديمقراطية. لقد اشتهرت تلك النساء عندما اخترن طريقة الإقتراع العام كما أنهن حاولن اختراق ديمقراطية الرجال و بناء المؤسسات الخاصة بهن. و حين أنشأن هذه الجمعيات المستقلة والمحصورة حكماً بالبناء، استطعن بذلك إقامة شبكة من التجمعات الدينية و الإصلاحية و تأمين المساعدات. بدأنا بعد ذلك بتقديم الخدمات إلى الفقراء و المعوزين و إلى فئات متعددة من المجتمع. لقد ساهم هذا الأمر بتعزيز سلطتهن، ولا سيما في نشر بعض المبادئ و ذلك قبل الحصول على حق التصويت.

لقد أقدمت النساء على إنشاء حركة الإصلاح الاجتماعي في الولايات المتحدة، كما أنهن تمكن من دخول غمار السياسة العالمية عندما انخرطن في صفوف حركة سلمية واسعة الانتشار أثناء الحرب الكونية الأولى. يمكننا القول بان القوى المكتسبة بفضل جهود النساء بعيداً عن سلطة الرجال سمحت لهن لمدة قرن بامتلاك سلطة ذات شأن، تتمثل اليوم بحق التصويت. و الحال أن ممارسة السياسة في ديمقراطية محصورة بالرجال يشوبها الخلل، ويعود ذلك إلى فقدان العامل النسائي. لم تكن السياسة جنساً حيادياً، يعني ذلك أنها تُقصي النساء و الرجال على حدٍ سواء، بل كانت وفقاً على الرجال. وفي القرن

¹ Catherine MARAND-FOUQUET ; « femmes françaises et politique » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p167.

² ماري ريان (Mary Ryan) "الأميريكيات يواصلن البحث عن الديمقراطية" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998، ص 36. (تشغل السيدة ماري ريان وظيفة مؤرخة و أستاذة في جامعة بركلي في الولايات المتحدة)

التاسع عشر، أوصت ثقافة الرجال بتبني فكرة المشاركة السياسية على نسق الحياة العسكرية حيث النساء غائبات، وفي الوقت نفسه اعتمد الرجال عليهن. ورغم أن تلك النساء قد حرمن من الحقوق، غير أنهن لم يستبعدن من عالم المداينة و التزلف. ومن المفارقة، أن المرأة التي عانت طويلاً و انتزعت منها الحرية أصبحت نموذجاً لتمثال الحرية في الولايات المتحدة...¹

يمكننا ربط مسألة إبعاد النساء عن السلطة الرسمية في الولايات المتحدة بموضوع العنصرية الفاسدة التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. و كما يُقال، حين تحرم النساء من التصويت، لماذا يسمح للصينيين و للأمريكيين السود و للمهاجرين حديثاً من أوروبا بالقيام بهذا العمل؟ و بحجة حماية النساء من الاغتصاب عمد الديمقراطيون الأمريكيون إلى معاقبة السود الذين سعوا إلى تسلم مقاليد السلطة. كما عمد غيرهم إلى منع النساء الصينيات من دخول الولايات المتحدة بسبب الدعارة.

كان عمل المؤسسات النسائية الأمريكية محدوداً جداً ولم يتجاوز سوى مساحات ضيقة، لقد أنشأت هذه المؤسسات من قبل النساء اللواتي يملكن الثروة و الوقت للقيام بعمل تطوعي و أولئك النساء كن متعلّقات، وينتمين إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة البرجوازية أو إلى المذهب البروتستانتي ومن اللون الأبيض. ولكن... لم تقدم النساء الخدمات إلا لمن كان إتباعهن ومن عالمهن. غير أن هناك بعض النساء المصلحات و القربيات من الحركة العمالية تجاوزن حدود الطبقة الاجتماعية و حاولن تأمين المساعدات حتى إلى النساء من الطبقات الدنيا. لقد مارسن بذلك نوعاً من الأمومة السياسية بفعل القوانين لحماية الأطفال، بدلاً من مساعدتهن على التعبير عن حاجتهن و على المطالبة بالحقوق. تطلق الحركة النسائية اليوم عنواناً جديداً: تأمين الوسائل الضرورية² (empowerment)... إن القيود التي حددت سياسة النساء تسمح لنا بإلقاء نظرة على عادات الرجال الديمقراطيين. وفي كل الحالات إعارة هؤلاء السياسيين الأمريكيين الاهتمام إلى الآراء المختلفة و أخذوا بعين الاعتبار تعدد المصالح عند الناخبين بينما أظهرت النساء البروتستانتيات تمايزاً في الأعمال الخيرية، غير أن أزواجهن قرروا عدم التدخل في سياسة الناخبين الكاثوليك الإيرلنديين المنتمين إلى الطبقة العاملة. وفي الإطار نفسه لجأت بعض المؤسسات الخاصة إلى حصر المعونات بالبيض. كما حرص السياسيون الديمقراطيون بعض الأعضاء المعروفين بعنصريتهم على تعديل الدستور الأمريكي، وعلى منح السود حق التصويت³.

في سنة 2013 سجلت المؤتمر الأمريكي (البرلمان الأمريكي بغرفتيه) 101 امرأة تشغل مقعد نيابي من مجموع 535 ، اي بنسبة تمثيل نسوي بلغت 19%، موزعة على غرفة النواب (الغرفة السفلى في البرلمان الأمريكي) ب 81 امرأة، و 20 امرأة في مجلس الشيوخ (الغرفة العليا للبرلمان الأمريكي) ، و احتلت بهذه النسبة المرتبة 71 عالمياً في مجال تمثيل النساء في البرلمان، حسب تصنيف البرلمان العالمي⁴، غير بعيد عن ترتيب العربية السعودية التي جاءت في المرتبة 69 عالمياً، أما الجزائر فموقعها جد متقدم بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وفرنسا، النمسا، استراليا، و الصين إذ جاءت في المرتبة 27 عالمياً.

– التجربة الألمانية

حين نتحدث عن الاستراتيجيات من أجل وصول النساء إلى السلطة نفكر قبل كل شيء بتحقيق ديمقراطية فعلية. و ما دامت المساواة الحقيقية غير مطبقة في السلطة، لن يكون هناك وجود للديمقراطية الحقيقية التي تعني حسب السيدة الألمانية "إيقلين

¹ماري ريان (Mary Ryan) مرجع سابق، ص 37-38.

²نفس المرجع، ص 39.

³المرجع نفسه، ص 40.

⁴<http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

غيبهارد¹ هي أن " يصبح كل فرد لديه شخصية ... كما أن المرأة لم تصبح شخصاً معترفاً بها إلا إذا استطاعت أن تصل إلى كل مستويات السلطة حيث بإمكانها المشاركة بالكلام وبالقرار، وما دام لم يتحقق ذلك فإن الديمقراطية غير موجود"².

ثمة استراتيجيات متعددة من أجل تطبيق المساواة. نشير إلى إحداهن: مع أنها غير ايجابية- بنظر الكاتبة- لكنها تكمن في تابعة التطور الطبيعي. هذا ما نسميه في ألمانيا- تقول الكاتبة-، و هذا ما يقترحه المعارضون لقانون الكوتا أو للمساواة في التمثيل فإنهم يقولون لنا- على لسان الكاتبة- " انتن صالحات و كفؤات، وأنكن ستصلن إلى بلوغ المكانة التي ترغبنها، المطلوب منكن هو الانتظار" يعني ذلك الكفاءة موجودة عند النساء، غير أن الواقع شيء آخر. و عندما حصلت النساء الألمانيات على حق التصويت في 19 ديسمبر 1919 كان يوجد هناك تقريباً 8% من المنتخبات في البرلمان. و في عام 1984 حصلن على 11% و في حال اعتمد هذا المعدل من اجل تحقيق المساواة في التمثيل (50%)؛ يتوجب علينا أن ننتظر حتى سنة 2475؟! ³

يبلغ عدد النساء المنتميات إلى التجمع النسائي المنبثق عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا مئتين و خمسين عضواً تقريباً، ذلك أننا- تقول الكاتبة- نمثل أكثر من 27% من أعضاء هذا الحزب. هذا يعني أيضاً و بصفتنا نساء- على لسان الكاتبة- بأننا مجموعة ضغط داخل الحزب، واعتقد أن ذلك يشكل نموذجاً مهماً، و بالفعل اعتمد الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحصة النسبية؛ و بعد ذلك- تقول الكاتبة- أصبح يطلق علينا اسم نساء الكوتا....⁴ و نحن نمتلك - تقول الكاتبة- كوتا لا تقل عن 40% للرجال و للنساء معاً. لقد أوضحنا سابقاً - تقول الكاتبة- بأننا نريد تطبيق الكوتا حتى عام 2013. و إذا وجدنا حتى تلك السنة بأنها مازالت ضرورية في الحزب، فإن النساء يفضلن الانطلاق منها فان ذلك يعني بان الكوتا لم تستخدم لشيء لما نكون بحاجة إليها داخل الحزب. بوسعنا أن نناقش من جديد... تكوين حزب نسائي أو أن نبقي داخل حزب سياسي؟ تقول الكاتبة: تلك الأسئلة المهمة التي يجب أن نطرحها. ليست الكوتا غاية في ذاتها.⁵ فمع هذه الكوتا نريد ليس فقط أن ننجح في تطبيق المساواة بل في اعتماد سياسة جديدة مع كل ما يرافقها من بنيات جديدة و ضرورية في الحياة السياسية في الأحزاب و في المجالس النيابية، يتعين علينا أن نعمل على تغيير القوانين الانتخابية⁶.

تعتبر ألمانيا نموذجاً للتمكين النسوي، من خلال مستشارتها الحالية (بمثابة رئيسة الوزراء) "أنجيلا ميركل" حتى أوت 2015 ، التي تدير الحكومة بكفاءة عالية . وقد تبنى (البوند ستاغ) (البرلمان الألماني) قانوناً في 6 مارس 2015 يقضي بتخصيص نسبة 30 % على الأقل، تمكن النساء من شغل المناصب المفتاحية، و مناصب الإدارة في كبريات المؤسسات الاقتصادية، و سيمس هذا القانون 108 مؤسسة كبيرة و 3500 مؤسسة متوسطة، بحيث تُشرك النساء في مجالس الإدارة بنسبة لا تقل عن 30 % . أما على مستوى التمثيل البرلماني النسوي فقد بلغ 37% لتصدر ألمانيا قائمة الدول الصناعية الأكثر تمثيلاً للنساء، متفوقةً على الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، و الصين، لتحتل المرتبة 19 عالمياً⁷. و في 2013 وبمناسبة الإعلان عن الحكومة الجديدة، تم تعيين امرأة وزيرة دفاع، وهي تُعد الأولى في تاريخ ألمانيا .

– التجربة الفنلندية

¹ تشغل السيدة إيلفين غيبهارد (Evelyne Gebhardt) مركز نائبة لرئيسة جمعية النساء في الحزب الاجتماعي الديمقراطي في ألمانيا.

² إيلفين غيبهارد " أنا امرأة كوتا" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 138.

³ نفس المرجع، ص 139.

⁴ نفس المرجع، ص 138.

⁵ نفس المرجع، ص 139.

⁶ نفس المرجع، ص 140.

⁷ <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

إن النساء في فنلندا كن الأوائل اللواتي حصلن على حق الاقتراع الشامل و على الحق بالترشيح في المجلس النيابي. إنهن يتمتعن بحق التصويت وبحق الفوز في الانتخابات في آن معاً في عام 1906. وفي البرلمان الأول عام 1907، كان يوجد تسع عشر امرأة منتخبة من أصل 200 نائب، يعني 9.5%. أما الآن فإن عددهن يبلغ 70 نائبة أي ما نسبته 39% (سنة 1993). إن هذا التقدم الذي حدث في الوقت الذي كانت فيه فنلندا جزءاً من الإمبراطورية الروسية كان ناتجاً عن أحداث خارجية (ضعف السلطة الديكتاتورية للقيصرة بعد هزيمة روسيا أمام اليابان سنة 1905)، كما أنه يعود أيضاً، و الأمر يدعو للاستغراب، إلى العقلية التقليدية في الريف. في المجتمع الفنلندي يستند الاختلاف بين الأدوار و مجالات العمل للرجال و النساء إلى تقسيم العمل الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالإنتاجية لأغلب أعضاء المجموعة. وبشكل يثير الفضول لقد ظهر الاختلاف بين مواطنة الرجل و مواطنة المرأة في فنلندا بعد الحصول على الاقتراع الشامل الذي طبق على الجميع بدون استثناء. وفي الممارسة السياسية لقد حددت النساء الأعضاء في البرلمان الأسئلة المتعلقة بإدارة الشؤون الخاصة و تربية الأطفال و العائلة. في الوقت الحاضر تعتبر المساواة في الحقوق المدنية للرجال والنساء من الأمور المكتسبة و في الواقع لقد ضعفت سلطة البرلمان لمصلحة الحكومة و لمصلحة كبار الموظفين و لمصلحة التنظيمات المرتبطة بسوق العمل وبالهياكل الكبرى. وكلما ارتقينا في التراتبية، كلما انخفض عدد النساء، و لاسيما في الجيش الذي هو محظور عليهن. فالعقبات مازالت موجودة في البنية الاجتماعية و بشكل احتمالي أيضاً في العقلية.

و ما يسبب الإزعاج للنساء في فنلندا ليس فقط غياب السلطة السياسية بل الأزمة الاقتصادية التي تهدد بحرماتهن من الوظيفة، وإذا ما ساء وضع المرأة العادية في المجتمع إلا نقضي بذلك على إمكانية وصول كل امرأة إلى السلطة¹ و تحتل فنلندا المرتبة التاسعة عالمياً حسب تصنيف البرلمان العالمي، بنسبة تمثيل نسوي بلغت 41.5% سنة 2015.²

- التجربة الدنمركية

تقول السيدة " **Bjerregard** " أنه أثناء الانتخابات التي أجريت في عام 1990 تم انتخاب 59 امرأة من أصل 169، ذلك يعني أن هناك نسبة 33% من النساء في البرلمان إنها النسبة الأكثر ارتفاعاً التي لم تحصل عليها من قبل و انعكست صورة هذا النظام في الحكومة التي ينتمي أغلب أعضاؤها إلى حزينا-تقوا الكاتبة-: الحزب الاجتماعي الديمقراطي و إلى ثلاثة أحزاب على قدر قليل من الأهمية و من أصل 24 وزيراً يوجد سبع نساء أي ما نسبته 29%. و ما يجب أن أضيفه انه من المستحيل أن تتشكل حكومة في الدنمارك من دون نساء. -تقول الكاتبة- ليس لدينا نائبات لوزراء من أي نوع كان. و بالتالي من غير الممكن أن نخصص مواقع ثانوية لنساء كما هو الحال في دول مختلفة. وفي بلد كالدنمارك نلتزم بتوزيع المسؤوليات بين الرجال و النساء على قدم المساواة. و تعتبر الدنمارك البلد الأكثر تمثيلاً للنساء في البرلمان والحكومة. و تبرهن التجربة الدنماركية على أن غالبية النساء تعمل خارج منازلها. إن أولئك النساء هن بحاجة لحياة مستقلة كي يتمكن من التحرك بحرية في المعترك السياسي يتعين علينا أن نقدم لهن المساعدة.³ كما تقول الوزيرة الدنماركية " من اليسير أن تظهر امرأة في وسائل الإعلام والتلفزيون و في الصحف على شكل صور كبيرة تكون متعة للناظر. بيد أن الثمن الذي ندفعه يكون باهظاً لان كل الناس تهم بحياتنا الشخصية، لدرجة أن حدثاً غير جدير بالاهتمام يُكتب في العناوين الكبرى و في الصفحات الأولى في الصحف⁴.

¹ جيزيل حلبي، مرجع سابق، ص 166.

² <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

³ نفس المرجع، ص 198.

⁴ المرجع نفسه، ص 198.

و في مجال التمثيل النسوي على مستوى البرلمان تحتل الدنمارك المرتبة الخامسة عشر عالمياً (15) بنسبة بلغت 38 % عام 2015¹. وفي 2011 صعدت امرأة في 44 من عمرها إلى منصب رئيسة وزراء لأول مرة في تاريخ الدنمارك وهي " هيلي تورنينج-شميت" و كانت منذ 2005 رئيسة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. و تضم الحكومة الحالية في الدنمارك إلى غاية 28 جوان 2015 عشرة وزيرات (10) و أغلبيتهن من فئة الشباب. وتعتبر الدنمارك نموذجاً حقيقياً للتمكين السياسي النسوي، فعدا عن نسبة الوزيرات المرتفعة، تحت قيادة رئيسة الوزراء، يظهر أن النساء الوزيرات في الدنمارك يعين في سن الشباب، وفي قطاعات وزارية مختلفة لا تحكمها النمطية المعهودة مثل ما جرت عادة استوزار النساء في القطاع الاجتماعي، التعليم و الصحة، كما تبين مسارات النساء الوزيرات في الدنمارك تنوعاً في مسارتهن السياسية من خلال تدرجهن في المسؤوليات في احزاب سياسية متعددة و بدءاً بسن مبكرة، ونفس الملاحظة مع الوزراء الرجال.

- الحزب النسائي في أيسلندا

هناك نوعان من الاستراتيجيات في تناول النساء اللواتي يحاولن الإمساك بزمام السلطة من أجل تغيير عالمهن. ينتمي النوع الأول إلى أحزاب النساء السياسية، والثاني إلى مجموعات الضغط النسائية... إن أي حزب من الأحزاب السياسية للنساء لن يدوم طويلاً إلا إذا كان المجتمع الذي انبثق منه هذا الحزب يتمتع ببنية ديمقراطية حقيقية و تمارس فيه النساء حقوقهن أسوة بالرجال و بشكل رسمي. زيادة على ذلك، إن الأنظمة الانتخابية تتوافق بشكل مختلف مع قبول الاختيارات السياسية الجديدة، كما هو أي حال حزب نسائي فالنظام الذي يتطلب تصويتاً بالأكثرية من أجل اختيار مرشح منتخب هو أقل تلاؤماً من الأنظمة التي تركز على التمثيل النسبي. و من ضمن الشروط الاجتماعية و الضرورية التي تساهم في ولادة و نجاح حزب النساء هي أولاً: رغبة النساء في الوصول إلى السلطة السياسية و ثانياً العمل بنشاط من أجل الحصول على هذا المطلب. و ثالثاً استعمال هذه السلطة من أجل تغيير الواقع السياسي للنساء بصورة عامة يعني ذلك بأنه يتوجب عليهن ليس استغلال السلطة من أجل أنفسهن كأفراد، بل من أجل كل النساء، و باختصار إن أي حزب نسائي يتطلب جهوداً مضنية من العمل و تصميماً كبيراً-و إذا أراد هذا الحزب أن يكون فاعلاً، ينبغي عليه أن يغيب عن باله السبب الأول الذي من أجله تم إنشاؤه و لماذا هو حزب نسائي. إضافةً إلى ذلك، أن هذا البرهان ينسحب أيضاً على مجموعات الضغط النسائية. في أيسلندا، لقد تم في هذا القرن تطبيق المبادئ الأساسية التي أتيت على ذكرها، تجدر الإشارة إلى أن النساء الأيسلنديات قد حصلن على حق التصويت عام 1908 في الانتخابات البلدية. و في نفس الوقت توجت الإستراتيجية من أجل الحصول على السلطة السياسية بواسطة حزب النساء السياسي ببعض النجاح. و بفضل هذه الإستراتيجية التي استخدمت للمرة الأولى عام 1908 ومن ثم بين 1908-1926 تمكنت الناحبات الأيسلنديات من انتخاب نساء في البرلمان و في المجالس البلدية من خلال تقديم لوائح مكونة من أعضاء حزب النساء.

و في فترة الثمانينات رأت اللوائح النسائية النور. لقد تم انتخاب ثلاث نساء من أصل ستين عضواً في البرلمان عام 1983 و ست نساء عام 1987 و خمس نساء عام 1991. وفي الإطار عينه انتخبت المرشحات في المجالس البلدية على مستوى الوطن كله². كما أن الكاتبة لا تنسى دور وسائل الإعلام في دعم مرشحات الحزب النسائي، وتصفه بأنه الأكثر أهمية

¹ <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

² سيغريور دونا كريستمنند سدوتير "الحزب النسائي في أيسلندا" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998، ص-ص، 132-133. (كانت السيدة سيغريور دونا كريستمنند سدوتير (Sigriour Duna Kristmundsdottir) عضواً في الحزب النسائي في أيسلندا كما أنها كانت عضواً في البرلمان من عام 1983 إلى عام 1987، و هي تقوم الآن بتدريس مادة الأنثروبولوجيا في جامعة أيسلندا)

في نجاح الإستراتيجية النسوية لبلوغ مراكز القرار السياسي، وتقول "...بأن التشريع لا يكفي بمفرده و بشكل عام من أجل تغيير واقع الأشياء التي تثير غضب النساء. إن أي تبديل في العقليات هو غالباً ضروري من أجل تأمين الشروط الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في تطوير التشريع. إن أي تغيير ضئيل قد يكون فاعلاً من أجل تحويل العقليات."¹ من جهة أخرى تشير الكاتبة إلى أن "الحزب النسائي الذي يحقق الفوز للمرشحات قد يصبح بشكل من الأشكال رسمياً و تابعاً للمؤسسات السياسية. إن الخطر يكمن في أن ممثلات هذا الحزب ينتمين إلى شخصيات النظام العام الذي يغري بكل تأكيد. وشيئاً فشيئاً يفقد أولئك الممثلات الاتصال بعالم النساء و مع كل سبب كان وراء انتخابهن. إنه مأزق صعب...أما الخطر الثاني فانه يكمن في الغراء:إن الإيديولوجية النسائية التي انطلق معها الحزب، تدخل شيئاً فشيئاً في الخطاب السائد الذي يتناول النساء في المجتمع، وما ينتج عنه أن هذا الحزب يصبح أحد أعمدة هذا الواقع الثابت فيما يخص النساء بدلاً من أن يكون فاعلاً في تغيير هذا الواقع الذي لا يتحرك.

أما الإستراتيجية الثانية الموضوعية في متناول النساء فهي مجموعات الضغط النسائية. إن الاختلاف بين الحزب النسائي و جماعة الضغط النسائية هي أولاً اختلاف في الطريقة. وحزب النساء يطالب مباشرةً بالسلطة النسائية، في حين أن جماعة الضغط تدق أبواب السلطة التي تخص الرجال، وتتوجه إلى اللذين يمسكون زمام السلطة السياسية كما أنها قد تكون مصدر تهديد لهم. و لكن من غير أن تمارس السلطة بنفسها فعلياً. رغم أن هذه الإستراتيجية تبدو أقل إغراء من تلك الإستراتيجية التي تعود إلى الحزب السياسي، غير أنها سهلة التطبيق. فان جماعة الضغط ليست بحاجة إلى تحضير مماثل، وإلى تنظيم مشابه، وإلى نفس الإمكانيات التي يتطلبها الحزب...و الحال أن هاتين الإستراتيجيتين: الحزب النسائي و جماعة الضغط النسائية لا تنفي الواحدة الأخرى. كما أن إحداها لا تحل مكان الأخرى. من أجل تسهيل وصول النساء إلى السلطة بفاعلية كبيرة...قد تعمل إستراتيجية الحزب داخل المؤسسات السياسية، أما إستراتيجية جماعة الضغط يمكن توظيفها في الخارج و بوسعها أن تساعد الحزب داخل النظام و أن تسمح في الوقت عينه في المجال أما الممثلات من أن يبقين على اتصال مع الواقع الخارجي"².

- التجربة الإيطالية

لقد حصلت النساء على حق الانتخاب في إيطاليا في عامي 1945-1946 و للمرة الأولى، لقد أصبح مبدأ المساواة في الدستور عام 1948، مبدأً أساسياً في القانون الدستوري الإيطالي. ولم يكن ذلك الأمر مبدأً شكلياً للمساواة فقط بل درجت العادة على تسميته أيضاً بمبدأ المساواة الإيجابي، يعني ذلك انه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تجنب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و غير ذلك، أي تلك الظروف التي حالت دون تحقيق الوصول إلى المساواة الحقيقية بين الجنسين وبين السلالات، وبين المواطنين المنتمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة. و في الواقع لعب مبدأ المساواة دوراً محدوداً في القانون الانتخابي و ذلك بسبب طبيعة النظام التشريعي. ولقد تم تأسيس هذا النظام بطريقة لم يعد معها ممكناً إعادة البحث في دور المرأة في السياسة دون اللجوء إلى تشجيع عدد كبير من النساء على المشاركة في المجالس المحلية و البلدية"³.

إن النظام الانتخابي الإيطالي القائم على مبدأ التصويت على أساس الأفضلية" وفي هذا الإطار أصبح من الصعوبة أن نتصور إعطاء حصص انتخابية للنساء، لأن مبدأ الأفضلية كان قد تأسس على فكرة مفادها بأنه يحق لمجموعة الناخبين ليس

¹ نفس المرجع، ص 134.

² المرجع نفسه، ص-ص، 136-137.

³ فرنسيسكو دونوفريو "إصلاح النظام الانتخابي في إيطاليا" النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 128. (يشغل السيد فرنسيسكو دونوفريو « Francesco D'Onofrio » وظيفة عضو في مجلس الشيوخ، كما يقوم بتدريس القانون العام و هو عضو لجنة الإصلاح الدستوري في إيطاليا.

فقط الإختيار بين مختلف الأحزاب على قاعدة التمثيل النسبي بل أيضاً يملكون الحق بالاختيار داخل كل لائحة حزبية و ذلك استناداً للأفضلية. و هكذا لم يوجد أي نظام شرعي قادر على إجبار الناحبين على اختيار امرأة بدلاً من رجل، وهذا الأمر قد جعل مسألة وصول النساء إلى الحكم أمراً يصعب حله عملياً¹... بعد كل هذه العقبات التي تحول دون وصول نساء إيطاليا إلى مراكز التمثيل السياسي " وللمرة الأولى في القانون الانتخابي الإيطالي تمت الإشارة إلى عدم وجوب تخصيص أكثر من ثلثي المقاعد لمرشحين ينتمون إلى جنس بمفرده... ليس المقصود هنا الحصة الانتخابية يعني ذلك عدد المقاعد بل المقصود نوع من النسبة التي تمنح للمرة الأولى لأن التصويت على أساس الأفضلية مازال يلعب دوراً في النظام الانتخابي الإيطالي² تضم الحكومة الحالية جوان 2015 ، 14 وزيرة، متعددة الانتماءات الحزبية، و موزعات على قطاعات ووزارية مختلفة، ولأول مرة في تاريخ إيطاليا يتم تعيين وزيرة للدفاع في الحكومة الحالية وهي "Roberta Pinotti 1961" روبرتا بينوتي ، كما حلت إيطاليا في المرتبة 31 في الترتيب العالمي لنسب تمثيل النساء في البرلمانات بنسبة 31%³.

– اللوبي النسائي الأوروبي

يعتبر اللوبي النسائي الأوروبي موجوداً بشكل فعلي منذ 1991 غير أن فكرة تأسيسه تعود إلى أكثر من ست سنوات قبلاً... لقد وُجد هذا اللوبي النسائي الأوروبي بسبب أن الدراسات السياسية لم تأخذ يوماً بعين الاعتبار وجه نظر النساء، و لا الطريقة التي بموجبها يرغبن بتطوير حياتهن الخاصة، بما يترتب عن ذلك تحمل مسؤوليات الأمومة والوظيفة، مع الاحتفاظ أيضاً بالمسؤوليات على الصعيد السياسي... وحتى سنة 1993 " ما تزال النساء خارج حلبة الحكم... و إذا حدث أن النساء يشغلن في البلاد الشمالية، - حيث أن الحركة النسائية كانت الدافع الحقيقي للتغيير على مستوى النخبة السياسية - نسبة تتراوح بين عشرين و أربعين بالمائة من المقاعد في المجالس العامة و الوطنية، غير أن هذا التمثيل بقي مدعاة للسخرية في سبع بلدان، ولا سيما: البرتغال و في تركيا، وفي فرنسا و في اليونان. أما في اسبانيا و إيطاليا فقد حدث بعض التطور، في حين أن المستوى الضئيل للتمثيل بقي كما هو عليه في المملكة المتحدة في الوقت الذي وصلت فيه امرأة إلى سدة الرئاسة في أيرلندا التي تُعتبر عادةً كبلد محافظ و كاثوليكي حيث يصعب على النساء تولي وظائف تكون على مستوى مراكز القرار⁴.

لا يوجد فقط اختلافات جغرافية بل يوجد أيضاً تنوعات في المشاركة النسائية في السلطة استناداً إلى إيديولوجية كل حزب. و قديماً كان لدى أحزاب اليسار عدد كبير من النساء في موقع القرار، أما اليوم فنحن نرى أن هناك انقلاباً بدأ يحدث في هذا الاتجاه. و تعتبر البلدان الشمالية شاهداً على ذلك حيث أن كل الأحزاب الكبرى تعتمد على نظام الكوتا بما فيها الأحزاب المحافظة⁵... إن هذا اللوبي لم ينشأ فقط انطلاقاً من فكرة أن النظام السياسي كما هو موجود لم يكن عمله كافياً، بل أيضاً بسبب الشعور بخيبة الأمل بالتنظيمات النسائية في أوروبا إزاء أعمال حكوماتهن ووعودها التي لم تلتزم بها. لقد اعتبرت النساء بأن ما لم يتحقق على المستوى الأوروبي. ولكن من أجل أن يصبح ذاك ممكناً فإنهن يعلمن بأنه يتوجب عليهن الانخراط بنشاط في النقاشات التي تجري في المجالس الأوروبية.

¹ المرجع نفسه، ص 128.

² نفس المرجع، ص 130.

³ <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

⁴ نفس المرجع، ص 144. (تشغل السيدة بربرة هيلفرش Barbara Helfferich منصب الأمين العام في اللوبي النسائي الأوروبي (LEF) الذي يوجد مقره في بروكسل).

⁵ المرجع نفسه، ص 144.

وفي حال أن المشاركة النسائية، 20% في البرلمان الأوروبي، تم زيادتها في اللجنة الأوروبية فهي بالمقابل تبقى ضئيلة جداً. لقد قررت التنظيمات النسائية للإتحاد فيما بينها و تشكيل تنظيم غير حكومي من أجل المساهمة بتقديم حل لمشكلة عدم تطبيق المساواة في أوروبا و ممارسة ضغوط من أجل انتخاب أكبر عدد ممكن من النساء، و من أجل تطبيق توصيات و تشريعات تقيد الدول الأعضاء في أوروبا. وفي مجموعتنا النسائية-تقول الكاتبة- فنحن لا نرى فقط المصالح النسائية على وجه الخصوص: عناية الأطفال أو فرصة الأمومة فنحن أيضاً -تقول الكاتبة- معنيون بشكل كامل بمسائل البيئة و الدفاع عن المستهلكين و بالديمقراطية و بشفافية و بتشكيل و حرية الإعلام ونحن-تقول الكاتبة- نعتبر أنفسنا كقوة ضاغطة على المستوى الأوروبي... إن مطلب تكافؤ الفرص و مساواة التمثيل في أخذ القرارات السياسية دفع بالنساء إلى تخطي الاختلافات الفردية و الثقافية و الإيديولوجية من أجل تشكيل هذه المجموعة، غير أن ذلك تطلب عملاً دؤوباً... هناك نساء ينتمين إلى اليسار و إلى اليمين في هذه المجموعة التي توحد بين التنظيمات الأوروبية وبين أرباب العمل، إنها أيضاً المنبر الحر للحركة النسائية الاشتراكية في أوروبا و للنقابات، فنحن نجد-تقول الكاتبة- صعوبات همة من أجل أن نتفق حول مسألة تتضمن عناصر كثيرة التباين. إن مسارنا الديمقراطي استلزم الكثير من الوقت من أجل أن يتأسس و أن يبدأ بالعمل... إن اختلافات الرأي داخل اللوبي النسائي تؤكد " أن هناك مجموعة كبيرة غير متجانسة و غير مرتبطة بحزب سياسي محدد غير أن تلك المجموعة تناضل ضد التمييز. فالتمييز يوحد النساء المنتميات إلى جهات مختلفة و إلى مواقع شتى"¹.

و حين تخوض النساء غمار السياسة فإن لديهن الرغبة بتغيير ما يحدث بشكل عميق وإن لديهن أولويات أخرى مختلفة عن الرجال لأنهن عشن حياة مختلفة عن تلك التي يعيشها الرجال السياسيون. وفي بعض الحالات عندما يوجد عدد من النساء، وفي بعض الحالات عندما يوجد عدد من النساء بشكل كافٍ يصبح من الممكن تغيير جدول الأعمال في السياسة الوطنية. لكن عندما يكون عددهن قليلاً فإن عملهن سيكون له تأثير ضعيف ولم يتمكن من تبديل الأولويات- إن الدراسة التي أجريناها(تقول الكاتبة) على نساء أوروبا الشرقية تظهر بأن أولئك المنتخبات من قبل نظام الأحزاب تم اعتمادهن عن طريق الكوتا ويمكن بعد ذلك طردهن بسهولة و إرجاعهن إلى المطابخ منذ اللحظة التي تتغير فيها الظروف الإيديولوجية...²

- التجربة التونسية

تقول السيدة "نبهة غيدانا" التي شغلت منصب وزيرة لشؤون المرأة في تونس بأنه " قد طرحت إشكالية المرأة والإسلام منذ 100 عام و كان الجامع الكبير الزيتونة في تونس ملتقى العلماء المسلمين الذين كانوا يبحثون عن أصول هذا الدين و عن نظريته إلى حقوق النساء و الرجال. وفي عام 1936 تم إنشاء الجمعية النسائية المسلمة الأولى من نوعها في ظل الاحتلال و كانت تدعو هذه الجمعية إلى مساواة الحقوق بين الرجال والنساء وكان يساندها في ذلك العلماء المسلمون، وتركزت كتابات هذه الجمعية حول الإسلام و المرأة. ثم منع الاحتلال نشاط هذه الجمعية. ولكن في عام 1956 وأثناء الاستقلال استفاد بورقيبة، الذي كان آنذاك أول رئيس، من هذه الكتابات وهذه الشروحات التي كانت جميعها تبرهن على عدم وجود التناقض بين استقلالية المرأة والدين الإسلامي و الآيات القرآنية. وبعد مرور أربعة أشهر على الاستقلال تمكن الرئيس بورقيبة من نشر قانون ألغى بموجبه تعدد الزوجات و طرد المرأة ضمن نطاق الزواج والطلاق مناقضاً للدين الإسلامي كما اعتبر عام 1956 تاريخاً لتشريع الإجهاض"³.

¹المرجع نفسه، ص 146.

²نفس المرجع، ص 144.

³جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 200.

تجدر الإشارة إلى أن الشعب التونسي مكون من 60% من الشباب و عمر هؤلاء لا يتجاوز الثلاثين عاماً. و بالتالي لن يراودنا الشك بأن هؤلاء الأشخاص اللذين ولدوا في مناخ الحرية وفي الاستقلال مستعدون للتنازل عن هذه الحقوق. وبعد ذلك أعادت الحركات النسائية بناء صفوفها و أصبح لديها عشر جمعيات بدلاً من واحدة. و لدينا بشكل خاص منظمات معنية على سبيل المثال التجمع الذي يمثل النساء العاملات، إتحاد النساء المقاولات اتحاد النساء المزارعات) الذي يدافع عن 350000 عاملة في الزراعة) كما يوجد أيضاً بكل تأكيد منظمات سياسية و عملية و خلاف ذلك. و هكذا نجد أن المنظمات غير الحكومية أصبحت متعددة منذ التهديد الأصولي. لقد أدركت النساء التونسيات أنهن ملزمات بالدفاع عن الحقوق المكتسبة".¹

كانت المرأة في تونس رمزاً للدولة الحديثة. ومنذ الاستقلال عام 1956 شهدت تونس سياسة تحول حقيقي في المستويات العليا بواسطة القانون وفيما يتعلق بحق النساء، كان المشروع التونسي رائداً في هذا المضمار ومنذ عام 1956 اغتيم الرئيس بورقيبة فرصة تحقيق الاستقلال ليعتمد قوانين اعتبرت ثورية بالنسبة للعالم العربي و الإسلامي. إلغاء تعدد الزوجات، الطلاق القانوني الإلزامي و إلغاء التحلي عن المرأة. لقد تم تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في موضوع الطلاق وبشكل أصبح هناك قانون حديث للمرأة. لقد دعم بورقيبة بصفته قائداً محبوباً من الجماهير القانون من خلال خطاب استقلال و جرى و قوي ولم يتردد غالباً ففي تطوير القانون وصل به الأمر إلى حد الانقطاع عن القانون الإسلامي (على سبيل المثال التبني و الدخل المستمر طول العمر).

هل أن القانون حقق في تونس تغييراً عميقاً في العقلية؟ ذلك هو السؤال يجب علينا - تقول الكاتبة- أن نعترف بأن كل النساء لم يعشن التحرر بفضل هذا القانون. يمكننا أن نوجه اللوم إلى قسم من الجمهور النسائي الذي دخل المدرسة و الذي يعيش وضعاً اجتماعياً ميسوراً في المدن. نستطيع القول بأنه حصل على مكتسبات الإصلاح غير أن تحرره كان يغلب عليه قبل كل شيء الطابع الاقتصادي. ومع ذلك وماعدا التحفظات التي كانت معتمدة دون نقاش وبرأي الخبراء لقد أدت السياسة النسائية إلى تحولات جذرية في المجتمع التونسي.

و في منتصف الثمانينات ومع بداية الأزمة الاقتصادية شرعت القوى الرجعية المستهركة من الثورة الإيرانية بهجوم مفتوح ضد قانون الأحوال الشخصية وضد عمل و استقلالية المرأة. كما أنها عمدت على تحريض المرأة نفسها من خلال نموذج المشروع الإسلامي. وكان بإمكاننا-تقول الكاتبة- أن نشاهد في الجامعة فتيات يرتدين الحجاب الذي لم يكن الرداء التقليدي للمرأة التونسية. وفي البداية، كان يعبر الحجاب العودة إلى الأصول وعن الرضا للمجتمع الغربي و الحديث، و عن النقاوة ضد فساد الأخلاق. لكنه أصبح أخيراً نموذج الإسلام السياسي. لقد تم اعتماد استراتيجيه حقيقية من قبل المجموعات الإسلامية التي كانت تقدم للفتيات في المدارس و الجامعات و للعاملات الرداء بكامله، وبالنسبة للمجتمع كانت النساء المحتجبات في دائرة النساء النموذجيات وكانت تقدم لهن الحماية بعكس النساء الأخريات أي النساء العصريات".²

تقول السيدة "نبهة غيدانا" بأن قانون الأحوال الشخصية في تونس لا يعتبر مناقضاً للدين الإسلامي، بل أنه تأويل مناسب للشريعة لا يقطع الصلة مع الدين.³

¹ جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 201.

² مداخلة للسيدة فاتية بقوش عضو البرلمان التونسي، جيزيل حليمي، النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998، ص 169.

³ جيزيل حليمي، مرجع سابق، ص 180.

تعتبر تونس من الدول العربية التي انفتحت على تطوير الظروف و الشروط النسوية، ومنذ أكثر من ثلاثين سنة بعد استقلال البلاد ظل التواجد النسوي سواء في المجال السياسي أو المجال النقابي تواجداً رمزياً، و ظلت الشروط السوسيو مهنية غير ملائمة، كل هذه الظروف تطرح إشكاليةً أوسع و هي العلاقات بين الإيديولوجية الداعية للعصرية والحداثة و التنظيم الاجتماعي للسلطة.¹

على عكس الدول الغربية التي طُرحت فيها مسألة الظروف النسوية، بدايةً، على شكل مطالب من قبل حركات احتجاجية ومطلبية، تكفلت الدولة في تونس بتحمل إشكالية تحرير المرأة، و طرحها على مستوى وطني كعامل مهم للحداثة، و شرط أساسي للتطور. هذه النسوية التي قدمتها الدولة هي قبل ذلك نسوية ذكورية، كان مصدره حركة الإصلاح السياسي التي فرضت تحرر المرأة كشرط ضروري للنهضة العربية مع بداية القرن التاسع عشر... في تونس ومع الحزب الدستوري الجديد، الوطنيين الأحرار هم اللذين اشتغلوا بالمسألة النسوية بعد الإصلاحيين، طارحين إشكالية تحرير المرأة وفق طرحٍ حدائي، وغداة الإستقلال غدت هذه النزعة التحريرية تمد بوجهها، و تُطرح كنسوية للدولة، ومع الدولة البورقيسية، التي تبنت الحداثة واللائكية، سيقدم تحرير المرأة كأحد الخطوط الرئيسية في سياسته.²

ومهما يكن إصلاحياً أو وطنياً، هذه النسوية الذكورية لم توجه لتحويل الأدوار التقليدية للمرأة، بل لجعلها أكثر فعالية في البناء الأبوي للعائلة. كما أن تدخل الدولة في سيرورة تحديث البناءات العائلية و الاجتماعية عوض مسألة شروط المرأة في إطار علاقات الازدواجية بين الإيديولوجية الحداثية التطورية والإيديولوجية الجنسانية الهوياتية.

إن تعقد المسألة النسوية في تونس كما في دول المغربية ومنها الجزائر، أن المرأة تقع في قلب تناقض مجتمع يسعى للتطور و هو حامل لمشكل الهوية. مسألة الشروط النسوية لا تتمحور فقط حول التعارض بين الحداثة/التقليد، و لكن كذلك حول العلاقات بين السياسي و الاجتماعي، بين الإيديولوجي وبين التنظيم الاجتماعي للسلطة.³

إن العمل النسوي الذي دعت وشجعت عليه الدولة التونسية بعد الاستقلال و على ما يقارب الثلاثين سنة، في إطار نسوية الدولة، كان عبارة عن إعادة لتكريس الدور التقليدي للمرأة في إطار النظام الأبوي، لأنها وُضعت في قطاع الزراعة أو الفلاحة و النسيج، وهذا لتزويد الدول الصناعية بالمواد الأولية، كما عد عملها عبارة عن مساعدة عائلية، ولم يحمل للمرأة قيم التحرر عن طريق العمل وما يتبعه من استقلالية مادية، وقيم للعقلانية ومعرفة بالحقوق المادية والمعنوية، و معيار الأجر الثابت و ما يرفقه من عطل قانونية و حماية اجتماعية، ما يخلص إلى العمل النسوي الذي هيكلته الدولة لم يحجر المرأة التونسية، ولم يحمل معه قيم الاستقلالية و تحسين الظروف النسوية، بقدر ما كان إعادة تكييف هذا الشكل من النشاط في إطار نسوية الدولة.⁴

و في أبريل 2004، سجلت نسبة 6.9% من البنات على مستوى التعليم العالي مقابل 8.8% للذكور، و هي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المعدل العالمي، وبالمقارنة مع الجزائر التي تمثل فيها نسبة البنات من المستوى الجامعي أكثر من 50%. و قد دخل النساء عن جدارة و بجهودهن الذاتية مجالات عمل تتطلب كفاءات عالية (62% نساء من أطباء النساء) و الصيدلة (71%) و المحاماة أكثر (30%) و تعاطي الأعمال (10000 سيدة أعمال في 2004) والإعلام و التدريس بالجامعة وقيادة الطائرات ،

¹ Sophie FERCHIOU Op.Cit ; p181.

² Ibid ; p182.

³ Ibid ; p183.

⁴ Ibid ; p185.

عرفت وضعية المرأة التونسية في الحياة السياسية وفي المجتمع عموماً تطوراً هاماً مقارنة بما قبل الثورة من خلال تطوير القوانين والمحافظة على مكتسباتها ضمن دستور الجمهورية الثانية. فارتفع المشاركة النسائية في الحياة السياسية لم يكن وليد الصدفة أو نمو درجة الوعي الثقافي لدى المرأة، بل كان نتيجة حزمة من القوانين المفروضة على الأحزاب المشاركة في الانتخابات، حيث تم اعتماد مبدأ التنافس في القوائم المترشحة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، لتبلغ بذلك نسبة النساء المترشحات 48 % من جملة المترشحين، في حين بلغت نسبة النساء الناجحات 46 %، ليصل إلى مقاعد البرلمان 49 امرأة من جملة 217 نائبا ونائبة ما يعادل 27 % منهم أي الربع تقريبا، وهي نسبة تبدو متوسطة مقارنة بدول الحوار رغم اختلاف عدد الدوائر الانتخابية في كل بلد حيث أفرزت الانتخابات الجزائرية في ماي 2012، 145 امرأة، والمغرب 63 امرأة في انتخابات نوفمبر 2011.

وفي هذا السياق، وبالرغم من إقرار مبدأ التنافس، إلا أن المرأة التونسية لم تتمكن من بلوغ نصف عدد الرجال في البرلمان، وما زاد من تهميشها وجودها المحتشم في الحكومات المتعاقبة في تلك الفترة، حيث اقتضت حكومتا الترويكا على منح ثلاث حقائب وزارية إلى العنصر النسائي وهو نفس الأمر بالنسبة لحكومة المهدي جمعة.

لكن وبالرغم من النسبة القليلة للعنصر النسائي في المجلس الوطني التأسيسي إلا أنها تمكنت من فرض مبدأ التنافس العمومي في الدستور ليتحول بذلك إلى حق دستوري، ساهم في ترفيع نسبتها في الانتخابات الموالية وهي الانتخابات التشريعية لسنة 2014، فرغم تراجع عدد النساء المترشحات إلى 47 %، منهن 12 % رئيسات قوائم وارتفاع عدد المسجلات إلى أكثر من 50 %، فقد حقق العنصر النسائي 72 مقعدا بنسبة تفوق 31 %. لكن في المقابل غابت المرأة في الانتخابات الرئاسية حيث من بين 27 مترشحا في الدورة الأولى، كانت هناك مترشحة وحيدة وهي كلثوم كنو التي لم تستطع بلوغ الدور الثاني.

وتحتل حركة نداء تونس التي حصدت 85 مقعدا في الانتخابات البرلمانية المركز الأول من حيث عدد النائبات اللاتي بلغ عددهن 35 نائبة، بينما يبلغ حضور نائبات حركة النهضة الفائزة بالمركز الثاني (69 مقعدا) 28 امرأة.

أما حزب الاتحاد الوطني الحر (ليبرالي) وائتلاف الجبهة الشعبية (يساري) اللذان حلا في المركزين الثالث والرابع على التوالي في الانتخابات التشريعية - فقد حصلت نائبات كل منهما على مقعدين.

- التجربة المغربية

تندرج المدونة التي تنظم قوانين المرأة في المغرب تحت قانون الأحوال الشخصية، في هذا المجال القانوني المخصص لكل شخص بالغ، حر و مسؤول، يكون إقصاء النساء المغربيات، الأكثر بدهاءة. في 1958 و ترافقا مع المضمون التاريخي و الاجتماعي للسنوات الأولى للاستقلال، أقيمت المدونة كمرجع قاعدي للمذهب المالكي، و بهذا يكون باب الاجتهاد قد عُلق. هذه المدونة التي تُنتقد من طرف الحركة النسوية، من حيث إخضاع المرأة لوصاية الأب ثم الزوج، و السماح بتعدد الزوجات، و كذلك الكيفية التي تم بها تنظيم العلاقات بين الزوجين، إلى غيرها من التشريعات التي تعتمد الدول المغاربية الثلاث، التي مصدرها الشريعة الإسلامية، وهي نفس نقطة الانتقاد المشتركة بين المدافعين عن حقوق المرأة في الدول الثلاث، و تركز المطالب في المغرب على مراجعة القوانين التي جاءت في المدونة، التي وضعت في خانة المقدس الذي لا يمكن تعديله، بسبب مرجعيته الدينية، حتى و إن كانت هناك تعديلات فهي محدودة، ولم تغير شيئا في التوزيع التقليدي للأدوار بين الأزواج، و حالة

المرأة القاصر مهما بلغ عمرها، كل هذا يصب في مواصلة وضع المرأة في وضع الكائن المحدود العقل و التفكير.¹ من بين القوانين التي جاءت في المدونة: أن المرأة لا يحق لها أن تمارس نشاطاً تجارياً، أو أن تمضي عقد عمل دون موافقة الزوج، و في إطار الممارسات الإدارية، يجب أن ترفق المرأة طلبها للحصول على جواز السفر موافقة الولي، أب أخ أو زوج، هذه المدونة التي ينتقدها بعض القانونيين، بأنها كرست اللامساواة بين الجنسين بالقانون.

أحال مشروع تعديل المدونة، و الذي بدأ منذ العام 2003، إلى أربعة محاور ذات أولوية: إشراك النساء في التعليم، إنماء الصحة الإنجابية، الاندماج في التنمية الاقتصادية، و التمكين الذاتي للنساء، أما بالنسبة للتعديلات المقترحة إدخالها على المدونة، فقد مست سن الزواج برفعه إلى 18 سنة، كي يتلاءم مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالطفل، الولاية في الزواج بجعلها ثانوية، و التطليق بمنح الزوج و الزوجة حق الجوء إلى طلب الطلاق القضائي حين تستحيل الحياة الزوجية، و منع تعدد الزوجات إلاً بترخيص من القاضي و توحيد سن الحضانة بالنسبة للجنسين (15 سنة) إضافة إلى مجالات أخرى خاصة بزواج الأم المطلقة و إحداث محاكم أسرية، و الاعتراف للنساء القاضيات بمهمة التوثيق في ماجة الأحوال الشخصية. ليتبين أخيراً أن صدور مدونة الأسرة في فبراير 2004، هي ثمرة كفاح مجتمع من الساء و الرجال، ودعمته القوى الديمقراطية الداخلية و الخارجية.²

تعاني المرأة في المغرب من أشكال العنف المختلفة (الجسدي، المعنوي، أو النفسي) سواء داخل العائلة، في أماكن العمل وفي الطريق، في غياب منظومة قانونية لحماية المرأة من أشكال العنف هاته، و معاقبة المتسببين في تعنيف المرأة، كل هذا يجعل المرأة تفضل الصمت أمام أشكال العنف الذي تتلقاه.

يضمن الدستور المغربي التعليم لكل المواطنين، و قد بذلت الدولة المغربية بعد الاستقلال جهوداً كبيرة من أجل التعليم، لكن تبقى التباينات بين المناطق الحضرية و الريفية ظاهرة بشدة، كما هو حال التباين في الاستفادة من التعليم بين الإناث و الذكور، و في كلتا الحالتين تبقى الإناث الأقل تحاقاً بالمؤسسات التعليمية، وبالتالي الأكثر معاناة من الأمية. ف78% من الإناث فوق سن العشر سنوات تعاني الحرمان من المعرفة، وفي المقابل نجد 38% من سن 10 إلى 15 و 26% من سن فوق 24 سنة قد استفدن من التعليم، مقابل 82% و 70% من الرجال وفي نفس فئة العمر قد استفادوا من التعليم.³ إذن تعاني المغرب من أعلى نسب الأمية بين الدول المغاربية الثلاث، تونس و الجزائر، وكل هذا في ضل غياب إستراتيجية و مخصصات مالية لتعليم الكبار، وخاصة في الأرياف و المناطق النائية، في ضل عدم المساواة بين المناطق المغربية في الاستفادة من التنمية، أما المعطيات القريبة المتوفرة فتظهر أن بنت من اثنين تستفيد من التمدرس (فوجد 38% إناث من مجموع المتدربين) هذه النسبة تنزل في الاوساط الريفية فنجد بنت من ثلاث و ثلاث من عشرة تستفيد من التعليم الابتدائي لنصل في المجموع إلى نسبة 36%، وبنت واحدة من 16 تستفيد من التعليم الثانوي و العالي، فيصل المجموع إلى نسبة 34%.⁴

تعمل المنظومة التربوية المغربية ومنذ الإستقلال على تكريس الأدوار التقليدية للمرأة، ففي مجال الأشغال اليدوية في المدارس يقسم التلاميذ إلى مجموعتين حسب الجنس، فيوجه الذكور إلى الأشغال التكنولوجية، بينما تقوم الإناث التربية النسائية، قد يبدو هذا مؤشراً من دون ثقل كبير، لكنه سينعكس فيما بعد توجهات (أو توجيه) الإناث نحو مجال التخصص العلمي و المهني، وبهذا لا يعود من المستغرب، انخفاض نسبة تواجد البنات في تخصص تقني مثل التكنولوجيا الصناعية إلى 9% و ارتفاعه

¹ Amina LEMRINI ; « l'exclusion des femmes marocaine » ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ; Paris : Edition KARTHALA ;1995 ; p-p ; 22-23.

² تقرير التنمية الانسانية العربية ، مرجع سابق، ص 130.

³ Amina LEMRINI ; Op.Cit ; p-25.

⁴ Ibid ; p-24.

إلى 100% في فرع السكرتارية، يضاف كذلك أن الإناث مقصيات من دخول الكثير من المدارس الكبرى مثل: المعهد الوطني للدراسات البحرية، و المدرسة الوطنية للغابية.

تعد المناهج المدرسية الابتدائية أهم محوّل للقيم التقليدية للمجتمع، بتصويرها للمرأة المثالية الزوجة المطيعة، والأم، و البنت الخاضعة، أما الرجل فهو المصوّر دائماً أنه صاحب السلطة والحق المطلق، الرجل المطاع في العائلة والحامي لها، لذا يجب أن تقبل سلطته المطلقة على كل العائلة، وبهذا تعمل المدرسة بمناهجها التي تركز على تقسيم الأدوار التقليدية بين الجنسين، على تكوين الهوية النفسية والاجتماعية للطفل و المراهق، و كذا على تحديد خياراتهم في المستقبل.¹

على صعيد العمل تنشط 34% من النساء في سوق العمل 26% منهن في الوسط الحضري و 43% في الوسط الريفي، تتميز قوة العمل النسوية هذه بالأمية (63% في الوسط الحضري)، تأهيل ضعيف، عمل موسمي، أجر ضعيف مقارنة بالرجال مقابل نفس العمل، أو بدون أجر، أما من حيث توزيع قطاعات النشاط، نجد امرأة من اثنين تمارس عملاً بسيطاً كمعاون، و واحدة من أربعة عاملة في قطاع الخدمات، بينما لا تستفيد سوى 10% من مجموع النساء الناشطات في سوق العمل من الحماية الاجتماعية، أما باقي النساء فهن مقصيات من الحماية الاجتماعية لأنهن مقصيات من الوضع القانوني للمأجور، لأن مساهمة المرأة في سوق العمل لا تعبر عن بعد اقتصادي، بقدر ما يعتبر مساعدة بسيطة تابعة من وضعها كأنثى، كما أن العمل الفلاحي في الأرياف يُصنّف ضمن المساعدة العائلية، و لا يُعتبر مساهمة اقتصادية تستدعي وضعاً قانونياً من خلال أجر واضح و حماية اجتماعية مضمونة. تعاني المرأة في المغرب من البطالة، خاصة المرأة الجامعية، وصاحبة الشهادة، و إذا قارنا نسب البطالة بين الجنسين نجدها عند النساء أكثر من الرجال (نسجل مثلاً نسبة بطالة 6.5% عند النساء المؤهلات علمياً مقابل 2.1% عند الرجال المؤهلين).²

لا يخرج التوجه العام لعمل المرأة عن وضعها التقليدي، كأمراة مربية و مساعدة للرجل، هذا ما يعكسه الحضور اللافت للمرأة الغربية في قطاع الوظيفة العمومية، و التعليم بصفة خاصة، في المقابل يقل وجودها في مناصب المسؤولية ومراكز أخذ القرار على مستوى نفس القطاع. و الذي فسرتة الكاتبة بتأخر دخول المرأة لهذا القطاع مقارنة بالرجل.³ بعد كل هذا تكون الوضعية الدونية التي تتواجد فيها النساء المغربيات أمراً بديهياً، فالوضع القانوني و التحجج بالدين لتهميش المرأة، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية عبر المدرسة، وسائل الإعلام والعائلة، والإدعاء بالحفاظ على الهوية الوطنية، يساهم في خلق وضع ثقافي يقصي المرأة من اندماجها المرن في كل مجالات الحياة الاجتماعية والفضاءات العامة مثلها مثل الرجل، ويستهدفها بكل أنواع العنف.⁴

يعتبر إقرار الحقوق السياسية للنساء (الانتخاب، الترشيح، ولوج المناصب العليا...) مكسباً تحقق منذ السنوات الأولى للاستقلال، فقد حرص أول دستور للبلاد سنة 1962 على تضمين تلك الحقوق للرجال والنساء دون تمييز، وتعزيزاً لهذا التقدم صادق المغرب على الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة منذ أواسط السبعينات (1976). وفي سنة 2008 رفع تحفظاته على بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولاسيما المادة الثانية التي تخص المساواة بين الرجل والمرأة في التشريعات الوطنية، وكذا المادة السادسة عشر التي تشمل المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية.

¹ Ibid; p-27.

² Ibid ; p-29.

³ Ibid ; p-30.

⁴ Ibid; p-31.

وفي العقدین الاخيرین وقع تطور كبير في اتجاه تعزيز المساواة والمناصفة بين الجنسين فـ دستور الفاتح یولیوز 2011 أقر تمتع الرجل والمرأة ” على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية... ” (الفصل 19) وأكد سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء؛ وتم إحداث هيئة دستورية هي هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز (الفصل 146).

لقد سجلت مشاركة النساء عموماً تطوراً تصاعدياً، لكنه تميز بالبطء في وثيرته وبالتردد في نوعيته، وذلك الى غاية بداية الألفية التي شهدت مشاركة أكثر كثافة. فإذا كانت سنة 1993 قد شهدت وصول المرأة للبرلمان بنائيتين، فإنه منذ 2002 تحسنت مواقع النساء في المؤسسات المنتخبة. لقد خصتها القوانين الانتخابية بـ 30 مقعد ضمن اللائحة الوطنية، و نجحت 5 نائبات في الفوز في اللوائح المحلية، وبذلك شكلن 11% من مجموع أعضاء مجلس النواب المصوت عليه بتاريخ 27 شتنبر 2002. وكانت هذه النتيجة قد جعلت المرأة المغربية في طليعة النساء العربيات اللواتي اندجن في الحياة السياسية لبلدانهن؛ وتم التنويه بها من قبل المنظمات والهيئات الدولية.

وخلال الانتخابات البلدية التي أجريت في شهر يونيو 2009، ولجت النساء إلى المجالس المحلية بشكل أفضل من السابق. لقد كان ثمة 3406 امرأة منتخبة، وهذا العدد يمثل 12,17% من إجمالي عدد المنتخبين، في مقابل نسبة 0,56% فقط في العام 2003. وشكلت الترشيحات النسائية كذلك حوالي 16%، مقابل أقل من 5% خلال انتخابات عام 2003، لكن المشاركة في الغرفة الثانية (مجلس المستشارين) بقيت هزيلة.

ويعزى التقدم النسبي للمشاركة النسائية إلى القوانين الانتخابية الجديدة التي خصت تمثيلية النساء بالكوتا، كما تم إحداث صندوق لتقوية قدرات النساء التمثيلية وذلك بتشجيع الأحزاب السياسية لدعم ترشيح النساء.

وفي الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها التي أجريت في 25 نونبر 2011 والخاصة بتشكيل مجلس النواب البالغ عدده 395 مقعداً تقوت تمثيلية النساء بفعل التوافق على تخصيص لائحة وطنية بـ 90 مقعداً، 60 منها للنساء و 30 للشباب، وقد مكن هذا التدبير بالإضافة إلى الترشيح ضمن اللائحة المحلية من رفع عدد النساء البرلمانيات.

5 : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

حصلت المرأة في معظم البلدان العربية (باستثناء دول الخليج) على الحق في الانتخاب و الترشح للانتخابات البرلمانية في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، وكانت لبنان أول دولة عربية تمنح المرأة هدين الحقين في عام 1952، التي سجل فيها التثيل النسوي على مستوى البرلمان معدل ضعيف جداً بلغ 3.1% لتحتل به المرتبة 132 عالمياً. و فيما بعد توسعت مشاركة المرأة في برلمانات المغرب و الأردن، نتيجة اعتماد نظام الحصص. وعلى الرغم من هذه التغييرات الإيجابية، بقيت نسبة تمثيل النساء العربيات في البرلمانات ألن المعدل العالمي بما يقرب 5%، و الهوة بين المعدل العربي و المعدل العالمي في تقلص مستمر فقبل عشر سنوات كانت تشكل 10%، ثم أن هناك نزوع عالمي نحو إشراك أكبر للمرأة في المجال السياسي من خلال الاعتماد المتزايد لنظام الحصص، فحتى العربية السعودية الأكثر تحفظاً في مجال فتح الباب للمشاركة السياسية قامت مؤخراً، بتعيين 30 امرأة في مجلس الشورى (البرلمان السعودي)

و الجدول التالي يبرز معدلات التمثيل النسوي حيث المناطق، حيث احتلت المنطقة العربية المرتبة ما قبل الأخيرة، و هو تقدم طفيف غد لظالما تذيلت المنطقة العربية الترتيب لسنوات عديدة ..

جدول رقم(02): نسب تمثيل المرأة في البرلمانات العالمية تبعا للمنطقة.

المتوسطات الإقليمية			
المجلسان معا	مجلس أعلى أو مجلس الشيوخ	مجلس واحد أو مجلس النواب	
---	---	41.3%	الدول الإسكندنافية
26.9%	26.5%	27%	الأمريكتان
25.4%	24.2%	25.7%	أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي متضمنة الدول الإسكندنافية
24.2%	24.2%	24.2%	أوروبا - الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع استبعاد الدول الإسكندنافية
21.9%	20.2%	22.2%	أفريقيا جنوب الصحراء
18.5%	13.4%	19%	آسيا
17.1%	8.4%	19.0%	الدول العربية
15.7%	8.9%	13.1%	منطقة المحيط الهادئ
الدول مصنفة حسب الترتيب التنازلي لنسبة النساء في الهيئة التشريعية في الدول من مجلس واحد. بينما يبلغ المعدل العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات 22.2%			

المصدر: موقع الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) www.ipu.org - آخر زيارة للموقع في 15 أوت 2015.

الجدير بالتوضيح هنا أن النسبة في الجدول هي عامة، و لا تعبر عن حال كل الدول العربية التي يعرف فيها وضع المرأة في المجال السياسي تباينات في نسب تمثيل المرأة في البرلمانات العربية، ففي الوقت الذي تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري 31% وهي الأولى عربياً، نجد أن برلمانت كل من قطر و اليمن تخلوا من أي امرأة اي نسبة تمثيل (0)، ثم نجدها في عمان و الكويت لا تتعد الـ 1.5% بمعدل امرأة واحدة.

وهنا يبدو واضحاً وجلياً أن الدول العربية هي أضعف المناطق تمثيلاً للنساء، وهو ضعف مشابه لمشاركتها في سوق العمل. وهي تعبير عن وضع اجتماعي معقد ومتناقض تعيشه المرأة العربية، وانعكاس لحالة الضعف في هذه المجتمعات، ففي الوقت الذي زادت نسبة تعليمها تبقى بعيدة عن المشاركة في صنع القرار السياسي والتمثيل الحقيقي¹. فالجتمتع الذي يناقش قضاياها داخل الأحزاب من منطق تسلطية قيم الأسرة التي تؤكد سيطرة وقهر الرجل للمرأة، وامتداد هذه القيم للممارسات السياسية، لا

¹ حكمت أبو زيد، مرجع سبق ذكره.

يستطيع أن يمنح المرأة الحق الفعلي للمشاركة السياسية، ولذلك كان عمل المرأة السياسي يتسم بالمظهرية، وغالبا ما كان عملا وقتيا ينتهي بانسحابها منه في حال ارتباطها أو زواجها من رجل يقهر المرأة ويمنعها من ممارسة نشاطها السياسي.¹

و تشارك المرأة في السلطة التنفيذية في بعض البلدان العربية منذ أواسط القرن المنصرم. فقد عينت أول وزيرة في مصر العام 1956، و في العراق عام 1959، و في الجزائر في عام 1984، وتزايد عدد البلدان العربية التي توزر النساء، ولكن زيادة عدد النساء أو نقصانه في الوزارات لا يعكس بالضرورة توجهاً شاملاً لتمكين النساء، فالنساء في السلطة عادةً ما يتم اختيارهن من بين صفوف النخبة، أو المواليين وفق ظروف داخلية و خارجية معينة، و لا يكن في الغالب نتيجة تاريخ عمل سياسي مدني في الأحزاب السياسية، وعبر آلية الانتخاب.²

و مع بداية الألفية الثالثة، حتى أصبحت المرأة تشارك في جميع الحكومات العربية، وحتى المملكة العربية السعودية التحقت بالركب حيث تم في 2009 تعيين أو امرأة نائبة وزير التربية و التعليم في تاريخ السعودية مكلفة بتعليم البنات. كما منحت المرأة الحق في الانتخاب و الترشيح في كل من عُمان و قطر في عام 2003 بالرغم من عد تواجد أي امرأة في برلمان كل من الدولتين سنة 2015. كما حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملةً في عام 2005.

وتوسعت مشاركة المرأة في البرلمانات العربية كالجائز و تونس نتيجة اعتماد نظام الحصص، و متفاوت البلدان العربية بصورة جلية في مدى تمكين النساء في المجالس النيابية، و قد بلغ أعلى تمثيل برلماني للنساء العربيات سنة 2015، في الجزائر بنسبة 31.6 (المرتبة 25 عالمياً قبل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية)، تليها تونس بنسبة 31.3% (المرتبة 30 عالمياً)، ثم السودان 30.5%، ثم العراق بنسبة 26.5%، ثم العربية السعودية 19.9% التي كانت آخر دولة عربية تدخل حصّة من النساء داخل برلمانها حددت ب 20% (مجلس الشورى)، الامارات العربية 17.5% ثم المغرب ب 17%، و ليبيا 16%، ثم سورية 12.5%، ثم الأردن 12%، ثم لبنان 3.1%، ثم الكويت و عمان 1.5%، 1.2%، أما برلمانات كل من اليمن و قطر فلا تضم ولا امرأة.³

و قد تتولى النائبات العربيات مناصب مرموقة داخل المجالس النيابية، إذ وصلت نائبات إلى منصب نائب رئيس المجلس في الجزائر، تونس، مصر و المغرب، وقد شاهدنا عبر وسائل الإعلام كيف تولت النائبات في البرلمان التونسي "السيدة محرزية" لعبدي رئاسة المجلس بالنيابة و تسيير جلساته في فترة نيابتها من 22 نوفمبر 2011 - 2 ديسمبر 2014. و توجد في بعض الدول العربية إلى جانب المجالس النيابية المنخبة، مجالس أعلى معينة كلياً أو جزئياً. وعادةً ما تلجأ السلطة التنفيذية إليّ تعيين هذه المجالس إلى الاكثار نسبياً في عدد النساء بين أعضائها تعويضاً لهن عن توفيقهن في انتخابات المجلس النيابي الآخر المنتخب. أو تعويضاً لعدم تعيينهن بكثرة في الجهاز التنفيذي، المشترك بين الدول العربية أن عدد الوزارات يبقى قليل، و المناصب الوزارية المشغولة من نساء تحكمها نمطية تقليدية معهودة كالتعليم، الصحة، التضامن، و في أحسن الأحوال الاتصال و البيئة و التخطيط، و لم يحدث أبداً أن تولت المرأة وزارة من وزارات السيادة كال دفاع و الداخلية و الخارجية. ثم هناك أخرى تتعلق باستوزار النساء و الأحزاب السياسية فهناك نزوع من الحكومات العربية إلى تعيين نساء من غير انتماءات حزبية، أو ما يعرف ب " التكنوقراط"، على عكس الدول ذات الديمقراطية العريقة إذ نرى النساء - كما الرجال - يتدرجن في التكوين السياسي و المناصب إنطلاقاً من عملهن الحزبي، ثم يصعدن للحكومة عن طريق هذه الأحزاب بعدما يكن قد فزن في الانتخابات

¹ سهير لطفي، مرجع سبق ذكره.

² تقرير التنمية البشرية ص 90.

³ <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>

التشريعية، و تحولن إلى نواب برلمان، فتقوم الحكومة باختيار أعضائها انطلاقاً من الأحزاب السياسية، حسب فوز الأحزاب في التشريعات . و بالتالي تكون الحكومة مسؤولة أمام الحزب الذي زكاه الانتخاب لتسيير العمل الحكومي.

و يختلف عدد الوزارات في الدول العربية حسب الدول و حسب الفترات، لأن تعيين المرأة في الوزارة يتمشى مع ظرفية داخلية و خارجية، لا يراد بها تمكين المرأة في حد ذاته أو خدمة القطاع الوزاري ، بقدر مايراعى تماشي التعيين مع استراتيجية السلطة العامة. و في كل الحالات يتراوح عدد الوزارات في الحكومات العربية بين 1 و 7 وزارات على الأكثر. و لا توجد لحد الآن حصة ثابتة لتمثيل النساء في الأجهزة التنفيذية العربية. كذلك لم تصل المرأة في الحكومات العربية إلى منصب رئيس وزراء أو نوابه، باستثناء الأردن حيث تولت امرأة منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الأولى في عام 1999. وفي 2015 ، تم تعيين تسع نساء في الحكومة التونسية (3 وزيرات و 6 كاتبات دولة) من مجموع 24 وزير، لكن حكم التعيين نمطية في المناصب الوزارية للنساء في مقابل عدم توليهن لوزارات السيادة.

إن تبوء المرأة لمراكز رفيعة في الدولة في العالم العربي، لا يعني بالضرورة تمكينها سياسياً. فهي في المواقع هذه كما هي حالة الرجل، لا تقدر أن تكون فاعلاً مؤثراً سياسياً في غياب الحريات و التعددية السياسية الحقيقية في الوطن العربي، و ميكانيزمات الديمقراطية الفعالة من تداول وانتخابات حرة وحكم الأغلبية، ومحاسبة ومسؤولية... إلخ

فالنساء في السلطة عادةً ما يتم اختيارهن من بين صفوف النخبة، أو المواليين للحزب الحاكم لرغبة في تحميل النظم الحاكمة، خاصةً المستبدة منها، أو نتيجة لضغوط خارجية... و بهذا فإن زيادة تمثيل بعض النساء في المجال السياسي، لا تمنع من الاستمرار في اضطهاد البعض الآخر منهن، خاصةً النشيطات في الحركات الإسلامية أو المنظمات الحقوقية الداعية للإصلاح و الديمقراطية. كما يُلاحظ، على العموم، أن التمثيل الأعلى للنساء هو في بلدان نظام الحزب الواحد الذي ينحصر فيه فيه الحكم والنفوذ على عادةً على فئة قليلة من المواليين، حتى وإن كانت هناك تعددية حزبية شكلية، فتسود قيم ترسخ الولاء بدلاً من الكفاءة. و غالباً ما تتطابق برامج النساء الانتخابية في هذه الدول، كما في غيرها من الدول مع برامج الحزب الأم. أما في الدول التي تتميز بالنمط الربيعي للانتاج أو بانتشار العلاقات الزبائنية و الرشوة و الفساد و المحسوبية، فنجد أن النساء إما يخرجن من عالم السياسة بالقانون أو يهملن لعدم قدرتهن على التأثير و الضغط، من الأبواب الخلفية على السياسيين كما يفعل الرجال، أو يعتمدن اعتماداً كلياً على موالاة السلطة و الحزب الحاكم و التقرب لهماعن طريق المعارف و الأصدقاء.¹

إن الغالبية العظمى من النساء من النساء اللواتي يلتزم بالأحزاب العربية، هن من الفتيات اللواتي نلن درجة لا بأس بها من الثقافة والتعليم، ومن ساعدتهن ظروفهن الاجتماعية على التحرك والعمل والالتزام، لذا فقد كان القسم الأكبر من هؤلاء الحزبيات من الطالبات أو المعلمات. إلا أن الالتزام الحزبي بالنسبة للمرأة هو في كثير من الأحيان حدث طارئ في حياتها. لذا نرى أن أغلب الطالبات يتركن العمل الحزبي بعد تخرجهن وتوجهن نحو العمل، أو عند مواجهة التزامات عائلية مثل الزواج أو الولادة، فالأعباء الاجتماعية التي تقع على عاتق المرأة، تصبح عائقاً أمام العمل الحزبي أو النقابي الذي تمارسه.

الأحزاب نفسها لم تبذل أي جهد في مساعدة المرأة على حل بعض مشكلاتها وبشكل جماعي، بل كانت تجتهد نفسها وحيدة داخل حزبا عليها تحمل الأعباء الاجتماعية دون معيل، كما أن التمييز الذي تظهره الأحزاب في قراراتها بين المرأة والرجل يدفع المرأة لاتخاذ قرارات الانعزال.

¹ تقرير التنمية البشرية ، ص 94.

إن غالبية الفتيات اللواتي يتمكن من الاستمرار في العمل الحزبي، هم اللائي يتزوجن من حزيين. فيندر أو يكاد يغيب وجود امرأة حزبية زوجها بعيد عن العمل السياسي. كما أن كثيرات دخلن العمل الحزبي بعد الزواج وكان الزوج هو الرابط مع الحزب. فالمرأة لا تتعامل باستقلالية مع الأحزاب بدون ارتباطها بالرجل، زوجها كان أخا أو أب، وقلة قليلة من النساء العربيات اللواتي التزمن بالعمل الحزبي لسن متقدمة، وأصبحن يرمزن إلى أحزابهن.

ويختلف الأمر في علاقة المرأة بالأحزاب بعد تسلّم السلطة، إذ تدخل عوامل و تسهيلات كثيرة تزيد من انضمام جماهير النساء والرجال إليها، فتكون المصلحة الذاتية والرغبة في حل القضايا الشخصية والرغبة في مسايرة السلطة بالإضافة إلى الإيمان بأهداف ومبادئ الحزب عوامل مشجعة على الالتزام بهذه الأحزاب¹.

إن النساء العربيات يعشن معضلة مقلقة حول شكل العلاقة الأفضل مع الدولة؛ هل تحقق النساء مصالحهن من خلال الالتحاق بمؤسسات الدولة أم العمل من خارجها في إطار مؤسسات المجتمع المدني؟ وأشارت بعض الدراسات أنه لا يوجد فروق تذكر بين بين النظم الاستبدادية و الليبرالية فيما يتعلق بالنهوض بوضع المرأة. كما أن زيادة تمثيل المرأة في الأنظمة الاستبدادية، الذي يترافق مع تهميش السياسة كمجال عام، يدمغ مشاركة النساء، ويفضل اللواتي في الحكم عن قواعدهن، إن كانت لهن مثل هذه القواعد، وهو ما يكون له أثر سلبي في المطالبة بتمكين النساء عبر زيادة تمثيلهن سياسياً. أما العمل خارج مؤسسات الدولة، فيوقع مختلف أشكال القمع و الاضكهاد بالناشطات، خاصةً عند الربط بين حقوق المرأة الاجتماعية و نقص الحقوق و الحريات المدنية و السياسية بشكل عام.²

- النساء في الأحزاب السياسية العربية

لا بد من التذكير أول الأمر أن حرية تشكيل الأحزاب السياسية غير مكفولة في بعض الدول العربية مثل دول الخليج التي تمنع تشكيلها أساساً، أما بعضها الآخر فيسمح بها بموجب الدستور، إلا أنه يقيد تأسيسها أو عملها لاحقاً من خلال القانون و الممارسة (تقرير التنمية العربية 2004)

تختلف علاقة النساء بالأحزاب السياسية حسب الفترة و البنية السياسية لكل بلد عربي. فبينما نجح العديد من حركات المقاومة للاستعمار في جذب و تنظيم أعداد كبيرة من النساء على مدى القرن العشرين (كما في الجزائر، تونس، فلسطين، و جنوب لبنان)، فإن الأحزاب السياسية بعد الحصول على الاستقلال لم تعمل على توسيع قواعدها بشكل مستدام بين النساء، كما لم تعمل على رسم برامج متكاملة للنهوض بالنساء باختلاف أوضاعهن. و الأحزاب و الحركات التي بررت الحقوق المعطاة للمرأة بمساهمتها في معركة التحرير إلى جانب الرجل لم تصمد في موقفها من حقوق المرأة لأنها لم تؤسس هذه الحقوق على مفهوم المساواة كقيمة، الذي ينطلق من حق المرأة كإنسانة كاملة و كمواطنة كاملة الحقوق.

اهتمت الأحزاب القومية الشيوعية في المنطقة بتنظيم النساء للتدليل على تقدمية ما تحله من افكار. ولكن عمدت الكثير من الأحزاب العربية، سواء التقدمية منها او المحافظة إلى خلل اجسام منفصلة لتنظيم النساء داخل حيز الحزب العام. و مع أن البعض كان يعتقد أن ذلك قد يساعد بالتدرج على دخول النساء لحيز السياسة العام، إلا أن الاستمرار فيه حد من دور النساء العام في الحزب. و لكن إذا ما اشتركت المرأة في الحياة الحزبية ، فإنها تتحرك عادةً ضمن القاعدة العريضة للحزب و في ظل الدائرة الأسرية، ونادراً ما تصل إلى القيادة، وذلك باستثناء الجزائر، حيث تتأرض امرأة حزب العمل. ففي الوقت الذي كان

¹ نجلاء نصير بشور، «مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحشية» المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993، ص213-214.

² المرجع نفسه.

الحزب الدستوري الديمقراطي حزباً حاكماً في تونس، لم تشكل نسبة النساء فيه سوى 20.1% من المنخرطين في الحزب، بينما لم يمثلن أكثر من 2.6% من رؤساء الشعب. و لم توجد نساء على رأس لجان التنسيق الموجودة في كل ولاية. كما لم توجد إلا امرأة واحدة في الديوان السياسي من جملة 8 أعضاء، و أئنة عامة مساعدة واحجة مكلفة بقضايا المرأة.

أما حالياً و بعد تغيير النظام السياسي في تونس في 2011، فلا يبدو أن الأمر تغير كثيراً، إذ تسيطر حركة نداء تونس المؤسسة في 2012، وحزب النهضة على أغلبية التمثيل البرلماني و الجهاز التنفيذي. بالنسبة لحزب نداء تونس فيضم على مستوى جهازه المركزي فيضم أربع نساء من أصل عشرين عضو مركزي بما فيهم الرئيس "قائد السبسي" و الرئيس الحالي لتونس، وهن مكلفات على مستوى الحزب ب المالية، المرأة، الاتصال و العلاقات العامة، و العلاقات مع المجتمع المدني. إذ يبدو واضحة أن الثورة على النظام السياسي في تونس لم تحقق ثورة على مستوى التوجهات في الوظائف و المهام التقليدية المخصصة للمرأة، توجهٌ يبدو واضحاً على مستوى الجهاز المركزي لحركة نداء تونس صاحبة الأغلبية في البرلمان المنتخب في 2015. أما فيما يتعلق بالمنسقين الولائيين فنجد امرأة واحدة منسقة لـ "بنزرت" من أصل 28 منسق رجل. ويضم المكتب التنفيذي 16 امرأة من أصل 97 عضو¹. أماحزب النهضة فلا يضم المكتب التنفيذي له المكون من 26 مكتبين سوى سيدتان واحدة مكلفة بالمرأة و الثانية بالشؤون القانونية. أما المجلس التأسيسي فقد يضم نساءً بحجم أكبر قد يصل إلى النصف².

بالنسبة لمصر التي عرفت ظروفاً سياسية لتلك التي مرت بها تونس العام 2011، وهو التغيير في النظام السياسي، فقبل عشر سنوات لم تكن توجد نساء في الهيئات القيادية الحزبية إلا بصفة رمزية. فتضم الهيئة العليا لحزب الوفد سيدتين من جملة 40 عضواً، أي بنسبة 5%. و نجد في الأمانة العامة لحزب التجمع ثلاث سيدات من جملة 64 يمثلن 4.6% من الأعضاء.

3

بالنسبة للحالة المصرية، فهناك بالفعل مشاركة ملحوظة بشكل كبير في الاستفتاءات الدستورية و في الانتخابات البرلمانية و الرئاسية بعد ثورة يناير (جانفي) 2011. ففي الانتخابات البرلمانية تواجدت النساء بالأساس كناخبة و بصورة استثنائية كمرشحة. أما في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 فلم تترشح أية سيدة. يصل اليوم عدد الاحزاب السياسية في مصر إلى 84 حزباً، تعاني الأحزاب السياسية في مصر شأنها شأن الأحزاب السياسية في البلدان العالم الثالث من عدة مشاكل، فهي إما خاضعة للحكومة او تتمحور حول شخصية زعيم الحزب أو أن الفساد قد نخر أساسها أو أنها تعاني من اللاديمقراطية داخل هياكلها و بالتالي هناك غياب لأحزاب سياسية قوية و ديمقراطية⁴. و بطبيعة الحال هشاشة مكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية هي سمة غالبة ومشاركة بين الدول العربية. و طبقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2012 وهي المرحلة الانتقالية في التغيير السياسي بمصر، احتلت هاته الأخيرة المركز الأول على مستوى تراجع الدول في مكانة المرأة السياسية، حين وصلت للمركز 126، واحتلت المركز 95 من بين 125 دولة من حيث وصول النساء للمناصب الوزارية واحتلت المرتبة 65 من بين 86 دولة من حيث التمييز ضد المرأة، و احتلت مصر المرتبة 124 من 132 دولة من حيث الفرص و المشاركة الاقتصادية للمرأة، أما عن نسبة النساء في قوة المل فجاءت مصر في المرتبة 130 من بين 134 دولة حيث وصلت نسبة البطالة بين النساء أربعة

¹ <http://www.nidaatounes.org/site>

² <http://www.ennahdha.tn/%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9?page=1>

³ المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ص 95.

⁴ دراسة تحليلية حول وضع المرأة المصرية في الاحزاب السياسية، ص 12

أضعاف الرجال، وتراجعت مكانة مصر إلى مرتبة 99 من 113 دولة في وصول المرأة للمناصب الحكومية العليا، كما جاءت مصر في المركز 116 من بين 135 من حيث معرفة القراءة بين السيدات و الرجال أما عن نسبة قيد النساء في التعليم الابتدائي فاحتلت مصر المرتبة الـ 18 من بين 133 دولة و المرتبة 103 من حيث التعليم الثانوي بين 134 دولة ، واحتلت مصر المرتبة 98 من بين 134 دولة في نية قيد النساء في التعليم الجامعي. أما عن تولي النساء لحقائب وزارية بين سنوات 2011 و 2013 ، موزعة على 12 حكومة، فقد تراوح العدد بين وزيرة واحدة إلى 5 وزيرات بنسب تراوحت بين 3.5% و 16%¹. أما فيما يتعلق بالبرلمان، ففي انتخابات 2005، الذي لم يكن نظام الكوتا مطبقاً فيها بعد، فقد مثلت 9 نساء ، 4 منخبات و 5 معينات النساء المصريات في البرلمان، بنسبة جد قليلة بلغت 1.9%. أما انتخابات 2010 التي شهدت تطبيق نظام الكوتا لأول مرة ، فجعلت الترشيحات الأولية ترتفع إلى إجمالي عدد مقدمات قُدِّر ب 1047 مرشحة عن الأحزاب المختلفة (الحزب الوطني/التجمع/الوفد/إخوان/الناصرى) ، التي أسفرت عن فوز 65 مرشحة في النتائج النهائية، وحصد الحزب الوطني أغلبية المقاعد بحصوله على 56 مقعداً، وفازت المستقلات بثمانية، وسيدة واحدة معينة. أما انتخابات 2012 التي جاءت بعد تغيير النظام السياسي، فقد كانت انتكاسة لتمكين النساء من التمثيل الكبير على مستوى البرلمان، فلم تتعد نسبة تواجدها بالبرلمان الـ 2% رغم تقدمهن الكبير للانتخابات كرشحات و ناخبات.

على خلاف الدستور المصري لسنة 2012، نص دستور 2014 على المساواة في نص صريح على " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وفقاً لأحكام الدستور. و تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية. على النحو الذي يحدده القانون. كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة و التعيين في الجهات و الهيئات القضائية، دون تمييز ضدها و تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد أشكال العنف، و تكفلتمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة و متطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة و المرأة المعيلة والمسننة و النساء الأشد احتياجاً" و تُعد هذه المادة انتصاراً كبيراً للمرأة لأنه لأول يتم الاعلان صراحةً عن المساواة بين المرأة و الرجل في كل الحقوق، بالإضافة إلى ذلك نصت المادة على كفالة الدولة بحق المرأة في لتولي المناصب العليا، وت عينها في الجهات و الهيئات القضائية. ، وقد جاءت هذه المادة بعد سنوات من المطالب بضرورة تولي المرأة للمناصب العليا و القضاء. و تم الرجوع من مناقشة هذه المادة الدستورية إلى مفتي الجمهورية الذي أقر بجواز تولي المرأة القضاء، و الولايات العامة في الدولة طبقاً للشريعة الإسلامية.

إلى جانب ذلك ، نصت المادة على " التزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف" و هو الالتزام الذي يأتي في ضوء ارتفاع معدلات التحرش و الاغتصاب، بعد التغيير السياسي الذي حدث في مصر 2011، نتيجة الفوضى، فارتفع معدل الانتهاكات التي قامت بها الدولة ضد المرأة، و نذكر منها على سبيل المثال: كشف العذرية التي قا بها المجلس العسكري خلال 2011، و مناقشة إلغاء تجريم ختان الإناث في البرلمان السابق و غيرها من التدابير التي تدخل ضمن إطار " العنف ضد المرأة"، بالإضافة إلى التحرشات الجماعية و الغير محدودة التي تمت في الشاعر في مرحلة التغيير، التي تابعها العالم حتى عبر وسائل الإعلام و لم تسلم منها حتى صحفيات أجنبيات، جئن ليغطين الأحداث السياسية في مصر². و يترتب على تلك الفقرة

¹ دراسة تحليلية حول وضع المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، ص 11.

² أثناء مرحلة التغيير السياسي في مصر 2011-2012، عرف البلد حراكاً اجتماعياً واسعاً، من خلال المظاهرات المتكررة و الضخمة التي يخرج لها النساء و الرجال، لكن خلال هذه المظاهرات الشعبية كانت تتم عمليات اغتصاب و تحرش منظم ، إذ تقوم العصابات بمحاصرة بنت من البنات من خلال حلقة بشرية مكونة من أفراد العصابة ويتم ابعادهن من الحشود المتظاهرة في الشارع و اغتصابهن، و الجميع يذكر حالة الصحفية الفرنسية : سونيا ديريدي، مراسلة قناة "فرانس 24"

ضرورة اتخاذ خطوات جدية و اصدار تشريعات لتجريم العنف ضد المرأة بكل صورة ، و الجدير بالذكر ان انتهاكات التي تقع للمرأة تنفذ من الجهتين، جهة الشعب، و كذلك من بعض العناصر الأمنية.

اما بالنسبة لنظام الكوتا الذي اعتمد في انتخابات 2010، والتي كانت له نتائج ظاهرة على تمثيل النساء في البرلمان المصري، إذا بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمان 13.1 % وهي الأعلى في ترايخ كل البرلمان المصري منذ 1957. و رغم مطالبة العديد من المنظمات النسائية بإقرار "كوتا" للمرأة في البرلمان، رفضت لجنة الخمسين – الكلفة باعداد دستور 2013- إقرار "كوتا" لأي فئة كجمعية أو طائفة دينية في المجلس النيابي، و اكتفت بالنص في المادة 11 هلى الآتي: " تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأى تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون". و بناءً عليه، ألزم الدستور الدولة، على بذل عناية عند وضع قانون الانتخاب من دون أن تكون بالضرورة ملزمة بتحقيق هذا التمثيل. و بذلك بإمكان القانون على ان ينص على إدراج المرأة على القوائم الانتخابية، أو ادراجها على الثلث الأول من القائمة إذا تمت الانتخابات بنظام القوائم، ويكون بذلك قد عمل القانون على تمثيل المرأة دون أن يضمّن ذلك بكوتا مقرر و مدسّرة.

في المقابل أقر الدستور المصري كوتا للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة في مادته 180 و هي " ربع المقاعد 25% . و يُتصور أن تكون هذا الإجراء خطوة إيجابية في طريق تحقيق تمثيل المرأة في البرلمان، و تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع. فمن أسباب عدم تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في مجلس النواب هو رفض قطاع من المجتمع المصري تمثيل المرأة له وقلة عدد النساء المعروفات لدى الناخبين في الدوائر الانتخابية، و بما ان المجالس المحلية على علاقة مبارّة بالمواطن، ينتج ن تمثيل المرأة فيها بناء قاعدة جماهيرية و ترايخ سياسي في " الدوائر الانتخابية" التي تنتمي إليها، ما يترتب لاحقاً ارتفاع نسب انتخابها في مجلس النواب.¹ وعملاً بهذه الآليات القانونية يُتوقع أن يضم البرلمان القادم ما نسبته 12 % من النساء في البرلمان المصري بحيث ستفرز الاحزاب السياسية 56 امرأة بينما سيُفرز التعيين 17 امرأة . أخيراً ضمت آخر حكومة مصرية المشكلة في نوفمبر 2014 ن 4 وزيرات من أصل 38 وزير مكلفات بـ: التعاون الدولي، القوى العاملة والهجرة، التطوير الحضاري، التضامن و العدالة الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بوضع و مكانة المرأة المصرية في الأحزاب السياسية، فالبداية تكون بحزب الوفد (المؤسس في 1978)، أين تشكل المرأة على مستوى الهيئة العليا/ أمانة المركزية نسبة 2 % بمعدل امرأتان من مجموع 55 عضو، أما على مستوى المكتب التنفيذي الذي يضم 4 أعضاء، فلا تتواجد أي امرأة داخله أي نسبة تمثيل 0 % و نفس الشيء بالنسبة لأمانة الصندوق.. على مستوى الهيئة البرلمانية في 2014، فمن مجموع 49 عضو لا نجد سوى امرأة واحدة بنسبة تمثيل قدرت بـ 2% ، أما بالنسبة لاتحاد شباب الوفد فلا توجد أية فتاة، رغم أن الإناث تشكل نسبة 44% من إجمالي عدد أعضاء الحزب المقدر بـ 30000، فتمثل 13141 منخرطة مقابل 16859 للذكور الذين يمثلون نسبة 56% . و هنا يظهر الاختلال واضح بين حجم المرأة في القاعدة الحزبية، و نسب تمثيلها في المراكز القيادية.

بالانتقال إلى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي (المؤسس في 1976)، نجد أن النساء تشكل 18% (18) من مجموع أعضاء الهيئة العليا/ الأمانة المركزية المكونة من 100 عضو، في حين يشكل الرجال نسبة 82% بعدد 82 عضو. أما على مستوى المكتب السياسي الذي يضم 6 أعضاء فلا نجد أي امرأة يعني 0% . في حزب الدستور (المؤسس في 2012

التي اقتربت من الحشود من أجل تغطية الحدث على المباشر فإذا بجماعة تحاول ، التحرش بهاو ابعادها للانفراد بها، وقد تابع صور هذه الحادثة العالم كل عبر القنوات التلفزيونية ، ولولا تدخل صديق مصري و احتمائها داخل مطعم بين الأحياء.

¹دراسة تحليلية حول وضع المرأة المصرية في الاحزاب السياسية، ص 24—25.

(لا نجد أي امرأة في الهيئة العليا/ الأمانة العامة الكونة من 4 أعضاء، بينما يضم المكتب التنفيذي المكون من 11 الإحدا عشر عضواً 3 نساء و 7 رجال. اجمالي عدد أعضاء الحزب التحالف الشعبي الاشتراكي (المؤسس في أكتوبر 2011) هو 2600 عضو، 520 منهم إناث و 2080 ذكور، أخيراً في حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي المؤسس في أبريل 2011، نجد أن اجمالي أعضاء الهيئة العليا / الأمانة المركزية حوالي 200 عضو ، 70% ذكور و 30% إناث، أما على مستوى المكتب التنفيذي المكون من 20 عضو نجد 15 ذكور و 5 إناث.¹ إذن تُبرز المعطيات الإحصائية المتعلقة بمكانة المرأة في الأحزاب السياسية المصرية سواء المؤسسة قبل 2011 أو بعدها، أن مكانة النساء مازالت بعيدة على التمكين السياسي الداخلي للأحزاب، وكما ظهر الاختلال بين حجم المرأة في القواعد النضالية و حجمها في المواقع القيادية للأحزاب المدروسة، و لا يبدووا ان هناك استثناء لحزب معين في مجال التمكين السياسي و الحزبي للنساء ، بقدرما يظهر أن هناك نزعة نحو ضعف تواجد المرأة في الالهيات الحزبية.

¹ - دراسة تحليلية حول وضع المرأة المصرية في الاحزاب السياسية ص، 34- 59.

الفصل الخامس

وضعية المرأة في المجتمع الجزائري.

- 1 : الحركة النسوية في الجزائر
 - نظرة تاريخية
 - نظرة نقدية
- 2 : وضعية المرأة الجزائرية تجاه التعليم
 - مؤشرات التعليم
 - مؤشرات الأمية
- 3 : وضعية المرأة الجزائرية تجاه العمل
 - مؤشرات العمل و التشغيل
 - مؤشرات البطالة
 - المرأة على رأس الادارات والمناصب العليا في الجزائر
- 4 : المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، تأريخ و رصد حال
 - مكانة المرأة الجزائرية في العمل السياسي أثناء الفترة الاستعمارية و بعد الإستقلال
 - نماذج من النخبة السياسية النسوية الجزائرية.
 - المرأة والحزب السياسي و الترشح
 - الصوري للنساء للمؤسسات التمثيلية

1: الحركة النسوية في الجزائر

- نظرة تاريخية

خلال الفترة الاستعمارية لم تذكر المسألة النسائية من زاوية التحرر السياسي، انطلاقاً من أولوية الكفاح من أجل الاستقلال أو المشروع الوطني، الذي كانت الاحتفاظ بقيم الهوية أحد دعائمه الوحشية، لم تكن في الواقع، تعتبر مشاركة المرأة في حركة التحرير الوطنية، من قبل القادة الوطنيين، وسيلة يمكنها أن توصلهن إلى مسارات القرارات والإدارات السياسية لحركات التحرير، فلا تظهر أي امرأة في البنية المركزية لقيادة الثورة بشقيها العسكري أو السياسي، ولا تظهر أي امرأة في الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958. من نتائج هذه الوضعية للمرأة المبعدة عن مسارات القرار السياسي، أنها لم تستطع في ذلك الوقت طرح مسألة التحرر ولا تقديم اقتراحات متعلقة بالمشاكل الخاصة بها.¹ وبالتالي لم يكن الفتح المبكر للنقاش في هذا المجال.

لقد كان مصير النخبة النسوية التي كانت متواجدة في فترة الثورة وشاركت فيها ترك مجال السياسة للرجال. منهن من تزوجن بمناضلين، ومنهن من هاجرن للخارج. وبعد كل النضال الذي قدمته النسوة وجدن أنفسهن خارج اللعبة السياسية أوفي المرتبة الثانية.²

كان الشكل المنظم للحركة النسوية في الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال مرتبط بالحزب الواحد بشقيه السياسي والنقابي، ولهذا فإن النشاط السياسي للنساء يمارس داخل هياكل "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" وهي منظمة جماهيرية تحت وصاية حزب جبهة التحرير الوطني. أما النشاط النقابي فيمارس في إطار الفرع النسائي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.³ لكن، مثلها مثل كل الأجهزة السياسية في تلك الفترة، كانت عبارة عن علب بيروقراطية من دون استقلالية وفعالية في العمل، واستخدمت كوسيلة للإشراك الشكلي للنساء في المشروع الوطني. وبالرغم من أن النخب النسوية التي شاركت في الثورة كانت رافضة للعديد من السياسات العامة، وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة في تلك الفترة إلا أنهن لم تتمكن من التحرك في مجال سياسي مغلق ومغيب لكل القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، هذا ما جعلهن ينسحبن بهدوء بعد إدراكهن لسطحية الهياكل المسخرة مقارنة بثقل المطالب المطروحة.⁴

بعد إطلاق الحياة السياسية في الجزائر تكونت عدة جمعيات نسوية أغلبها ذات طابع اجتماعي، والقليل منها السياسي. ترجع أسباب خلفية تأسيسها التاريخية إلى طبيعة وفترة اعتماد قانون الأسرة الجزائري الذي صودق عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني عام 1984. هذا القانون كما يعتبر أحد نقاط و ارتكاز و ثقل عمل و نشاط الحركة الجمعوية النسوية الجزائرية كحركة منظمة مطلية تناضل من أجل التغيير و المساواة و سيادة قيم العدل و الديمقراطية. تونت أول جمعية نسوية سنة 1985 بصفة مستقلة عن تنظيمات الحزب الواحد، لكن نضال المرأة من أجل التغيير و حول القضايا النسوية لم يكن وليد هذه السنة تحديداً، إذ محاولات التكتل في مجموعات خارج الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (جهاز الدولة النسوي التابع للحزب الواحد) ، ترجع إلى السبعينات، لكن هناك عدة عوامل عطلت ظهورها الرسمي و العلني إلى غاية سنة 1985، هذه السنة التي تعتبر سنة تكسير الأطر التي كانت المسألة النسوية سجينتها و هي أطر الدولة - الحزب المسلوقة من شروط التغيير، إنها سنة بداية تركيز الحركة

¹ أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

² Daoud zakya, op.cit.

³ أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره.

⁴ وسيلة تمزالي، تنشئة جزائرية: من الثورة إلى العشرية السوداء، الجزائر: دار القصة، 2009.

النسوية الإهتمام على " قانون الأسرة" و ضرورة مراجعته¹ . ونظمت هذه الحركة في سبيل هذا مسيرة بتاريخ 8 مارس 1989 بمشاركة 4000 امرأة مطالبة بالمساواة وإلغاء قانون الأسرة، وفي نفس السنة أنشأت تنسيقية للجمعيات النسائية للإعداد أرضية لمطالب مشتركة.² ترى أن قانون الأسرة غير مطابق للدستور و يتناقض مع الخطاب السياسي الجزائري الداعي للمساواة و مع المعاهدات و الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي صادقت عليها الجزائر قبل وبعد صدور قانون الأسرة... إضافة إلى أنه يتنافى مع الدور التاريخي للمرأة و مشاركتها في حرب التحرير التي قامت على مبدأ المساواة في النضال. الملفت إلى هذه المطالب التي صدرت في شكل لائحة تحت مسمى " نداء للعدالة من أجل المساواة في الحقوق بين الرجال و النساء" أنها نقلت نضال الحركة النسوية من النقاشات في الإطار الجامعي إلى الحياة الاجتماعية العامة و الفعلية على مستوى الميدان³.

سيطرة القيم التقليدية من خلال العائلة والتقبل شبه التام للنساء لها، لم يسمح ببروز جماعات ضغط نسوي، بالرغم من تعلم النساء بنوعية و تأهيل عاليتين، والخروج للعمل الرسمي وغير الرسمي.

لقد أضعفت حالة الصراع بين نشطاء قضية حقوق المرأة و قيم التقدم و الديمقراطية ، إذ بالرغ من النسق الايديولوجي و الرؤية المجتمعية لعملية التغير الواحدة الذي جمع مناضلات حقوق المرأة فقد فرقهن الانتماء التنظيمي الضيق، والخلاف الذي أخذ طابع التصادم بين بين مجموعة من الرؤى الفردية ، بين من تصر على ضرورة استقلالية الحركة عن وصاية حكومية أو حزبية، وبين من تقوq بضرورة الجمع بين الهوية الحزبية و منطلقاتها السياسية و هوية القضية النسوية. كما ظهر الانقسام في كيفية التعامل مع قانون الأسرة بين من ترى بتعديل بعض مواد القانون، وبين من ترى بإلغائه نصاً و روحاً و استبداله بآخر يراعي المساواة الدستورية. و لا تزال تفعيلات هذا الانقسام قائمة لحد الآن بالرغم من تغير الظروف و المتطلبات و لا تزال تشكل أحد المعوقات الأساسية أمام بناء تنظيم نسوي جامع واضح الأهداف، واعي بضرورة الدرات و تفعيلها من حيث التأهيل، جمع الإجمانيات و ضرورات الخطوات و الأهداف . هذا ما جعل الحركة النسوية الجزائرية تبقى ضعيفة ولا تمثل ثقل سياسي قادر على طرح القوي للقضايا والتأثير على مراكز صنع القرار السياسي أو الاجتماعي التي تمس المرأة بصفة مباشرة. كما أن الحركة النسوية و جمعياتها عانت و تعاني من عزلة مزدوجة عزلة ذاتية جعلت بعض الجمعيات النسوية مكبلة المبادرة نتيجة ارتباطها بمواقف و آراء الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها ، إما من حيث التوجه الايديولوجي العام أو التابعة عضوياً من حيث التنظيم.

و عزلة اجتماعية: التي لعبت فيها الأحزاب الإسلامية قياداً و مناضلين دوراً أساسياً، إذ استطاعوا بحكم معاشتهم للواقع الاجتماعي البار و معرفتهم بخصائص وعيه تمرير خطاب معادي للجمعيات النسوية و رموزها النضالية خلال مرحلة تميزت بسيادة الخطاب الديني السياسي و قيادته لفعل الجماهير المباشر و المتحمس و لا تزال على مستوى الكامن الثقافي، فلقدت صُورت منشطات الجمعيات النسوية لا كمناضلات من أجل التغيير والمساواة و ترقية حقوق المرأة، و لكن كمقلدات للغرب، و حاملات للانحطاط الخلقي و كمائن يعتمد عليها الاستعمار الجديدة، و هو ما زاد في تعتم و تعقد صورة المنظمات النسوية لدى الجمهور، بالإضافة إلى التشويش الذي حدث على مستوى وعي العامة نتيجة اعتماد منشطاتها على أنشطة جريئة و غير مدروسة في الغالب، و خوضهن في مواضيع بعيدة عن فهم الشرائح الموجهة إليها أو بالأحرى بعيدة عن واقع المرأة الجزائرية البسيطة ، فتركيز النضال و الأنشطة على مطلب " إلغاء قانون الأسرة" جعل نضال المنظمات النسوية غير مجدي من الناحية

¹ عروس الزوبير "الخلفية التاريخية و نضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر" مجلة مركز الإعلام و التوثيق لحقوق المرأة والطفل ، مارس 2010، العدد 24، ص 50.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المرأة وسوق العمل، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

³ عروس الزوبير، مرجع سابق، ص 49.

السياسية على الأقل، ولم يُؤد إلى تعديله في أوج سنوات المطالبة في منتصف الثمانينات، و لم تستطع الجمعيات النسوية خلق رأي عام يُطالب بإلغائه أو تعديله.¹، يضاف إلى كل ما قيل أن الحركة النسوية الجزائرية مازالت منغلقة على نخبها الفرنكفونية في إطار انقسامية النخبة على أساس لغوي بما يحمله من قيم ثقافية، والتي لم تنجح في جلب دعم قوي بداية من المرأة التي مازلت تحت التبعية الاقتصادية والاجتماعية، كما فشلت في الانغراس بين الطالبات رغم التأنيث الكبير للجامعات وحتى في عالم الشغل النسوي المؤهل، ناهيك عن عالم المرأة الريفية التي أهملت تماماً، بحكم أن هذه الحركات لم تغادر المدن الكبرى أو العاصمة تحديداً.² وكل هذا ساهم في انقسام النخبة النسوية، بدل توحيد المطالب والمكاسب، في الوقت الذي استخدمت بعض الجمعيات قضايا المرأة والطفل كاستثمارات لتحقيق فوائد مادية.³

- نظرة نقدية

نشاط الحركة النسوية الحالي من خلال جمعياتها، مصوب وفق جملة من المحاور الاستراتيجية التي تبرز بين مطالب مرحلة التأسيس و المستجدات الحاصلة على الساحة السياسية وهذه المحاور هي:

- التكفل بما يُطلق عليه وعياً بـ " ضحايا قانون الأسرة.
- التكفل بضحايا الأزمة السياسية و مظاهرها الأمنية التي عرفت الجزائر في عشرين التسعينات.
- التكفل بضحايا الحرمان و العنف الاجتماعي و أشكاله المتعددة.⁴
- الدعوة إلى ترقية الحقوق السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة. ففي المدة الأخيرة ركزت بعض الجمعيات النسوية الأساسية، ذات القدرة على التصور و التفكير على ضرورة المساواة و المشاركة في المؤسسات السياسية و العامة بالمطالبة بـ: محاربة التمييز فيما يخص الامكانيات الموصلة إلى مركز القرار، محاربة عدم التوازن التمثيلي في كل من المجلس الشعبي و مجلس الأمة، و المجالس المحلية. هذا التمييز وعدم المساواة بين الرجل و المرأة ترجعه الجمعيات النسوية إلى الفرق الموجود بين النص القانوني و الواقع، لذا في تطالب بضرورة: إدخال و تطبيق الوسائل القانونية في كل مؤسسات الدولة لمعالجة هذا الاختلال في المشاركة بين الرجل والمرأة، ربط تمويل الأحزاب السياسية بمبدأ المساواة بين الجنسين، و تغريم الأحزاب التي لا تحترم هذا المبدأ، إدخال مبدأ التمييز الإيجابي الذي يسمح للمرأة ان تكون ممثلة في المجالس المنتخبة بنسبة لا تقل عن 30% (وهذا ما حدث في 2012).

تتكون التركيبة البشرية للجيل الأول من قيادات الحركة النسوية و أشكال تنظيماتها الجمعية من مناضلات يتميزن بالتجربة التاريخية من ميادين النضال أثناء حرب التحرير إلى جانب استمرارية نضالهن من أجل الدفاع عن حقوق المرأة بعد الاستقلال، و نذكر مثلاً عليهن السيدة " وسيلة تمزالي" صاحبة كتاب تنثية جزائرية الذي يُعد تاريخاً لما آلت له أوضاع النساء بعد الاستقلال.⁵ أما الجيل الثاني من مناضلات الجمعيات النسوية فملمحن السوسيولوجي الأساسي هو التكوين الجامعي العالي الشيء الذي مكنهن من حمل خطاب سياسي تغييرى منسجم مع روح التحديث المأمول وذات الوقت الجمع من حيث النشاط بين الروح النضالية المكتسبة من الجيل الأول لمناضلات الحركة النسوية و القدرة على التخطيط العلمي، وبناء القدرات

¹ عروس الزويبر، مرجع سابق، ص 43.

² ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات العمالية. مرجع سبق ذكره.

³ Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme, **Revue des droits de l'enfant et de la femme**, n°06 juillet septembre, 2005.

⁴ عروس الزويبر، مرجع سابق، ص 37.

⁵ وسيلة تمزالي، مرجع سبق ذكره

لتلبية الحاجيات التنظيمية من التكوين و التأهيل الضرورين لتكوين فئة من المناضلات القادرات على قيادة و الإشراف على برامج هذه الجمعية أو تلك، لكن هذا لم يعني الحالة التنظيمية لجمعيات الحركة النسوية من وصمة التي تتميز بها كبقية الجمعيات الفئوية الأخرى بالجزائر، و الذي يقوم على شكل التنظيمي المنعوت ب " الجهاز-الرئيس"

هذا الأسلوب من أساليب التسيير هو المؤطر عموماً للجمعيات النسوية، وله تأثير بالغ بصفة عامة على نمط التسيير الذي يطبع روحها العامة، وكذا على طبيعة الأنشطة التي تنتهجها. بل يُحدد رمزية حضورها أو غيابها على الساحة النضالية من حيث حدة النشاط أو انكماشه، وهذا على المستويين الداخلي و الخارجي، بل هذا الأسلوب هو الذي يُحدد علاقات النفوذ التي تنسجها " رئيسات" الجمعيات النسوية مع الأجهزة النافذة في الدولة، بالإضافة إلى ون انتمائهن الحزبي هو الذي يُحدد الانتماء لهذا الحقل الايديولوجي أو ذاك له الثير من التأثير على القدرات الاتصالية التي تمتع بها هذه الجمعية أو تلك، زيادةً على تأثير الأسلوب الرئاسي على تحديد مستوى العلاقات التي تربط الهيئات و المنظمات الدولية، وهي عوامل كلها تجعل الجمعية في الغالب خاضعة لخيارات و امتيازات شخص واحد. إنها حالة " رئيسة الجمعية"¹ التي تتميز ب :

- لشخصية القوية المهيمنة، التي من الصعب تعويضها برئيسة أخرى ، وهذا ينعكس على ضعف الديمقراطية الداخلية للجمعية
- تتميز جل قيادات الجمعيات النسوية بالنخبوية المفرطة (التي تبدوا كتنغالي بالمقارنة مع المستويات الشعبية للنساء وهي الغالبة) ، مما أدى إلى قلة عدد الناشطات في الجمعيات و أضعف التأثير المباشر على المجتمع، كما تعاني نفس القيادات من مشكل التواصل اللغوي البسيط المفهوم لدى عامة الفئات.
- فشلت الكثير من القيادات النسوية من تحويل القيم العالمية للدفاع عن حقوق المرأة إلى قيم ثقافية و طنية، فبقيت مستهجنة.

يبقى التحدي الأكبر الذي تعاني منه الجمعيات النسوية في الجزائر هو محدودية إعادة تجديد طاقاتها البشرية، و تقلص المكونات البشرية سواء من حيث العدد أو من حيث النوعية، و نقص تكوين الامكانيات البشرية المتاحة، و مازاد هذا الصراعاً و الانشقاقات التي تحدث نتيجة اختلاف الرؤى، أو استئثار القائدة بالقرار و التسيير.، إلى جانب هيمنة الرؤى السياسية على القضايا الاجتماعية و القانونية التي تخص المرأة، إلى جانب الصراع التنظيمي البيني، و كذلك ضعف المدخول المادي المساعد على انجاز المشاريع المخططة وفق روح نضالية لا عملية، الشيء الذي جعل من سمات نشاط الجمعية محدوديته الجغرافية و قلة الفئة المنتسبة إليها من حيث العدد. و على العموم تعرف المنظمات الجمعية النسوية كذلك، عجزاً فيما يخص القدرة التصور و تطوير الأهداف و المهام الواضحة المتكاملة و الفعالة، التي باستطاعتها أن تُشكل نقطة الانطلاق لوضع استراتيجية للتدخل و النشاط لمواجهة الرف الاجتماعي الذي يواجه المرأة².

2: وضعية المرأة الجزائرية تُجاه التعليم

لقد اعتبرت الجزائر التعليم لكامل فئات المجتمع أولويةً بعد الاستقلال في 1962، وذلك نتيجة سياسية التجهيل التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي طيلة تواجده في الجزائر ولمدة 132 سنة، فخرجت الجزائر بنسبة أمية بلغت 98 %، بين الجزائريين عامةً و بين النساء بصفة أكبر. لهذا رصدت الجزائر للتعليم ترسانة قانونية و ترسانة مادية كذلك، ففي الجانب القانوني نص

¹عروس الزوبيب، مرجع سابق، ص 40.

²المرجع نفسه، ص 39.

الدستور في مادته 53 أن : الحق في التعليم مضمون، أن التعلي مجاني، كما نص على أن التعليم الأساسي إجباري ، أما التدعيم المادي للتعليم فكان من خلال الشروع بعد الاستقلال مباشرة في مضاعفة عدد المؤسسات التعليمية و الجامعات، و توزيعها عبر جميع جهات الجزائر. وقد كان لهذا التوجه المدعوم باجماع سياسي في كل المراحل، نتائج ملموسة و اضحة على وعية التعليم في الجزائر. إذ تحتل الجزائر مواقع متقدمة في هذا المجال مقارنة مع باقي الدول العربية و الإفريقية، و تنافس الدول المتطورة من حيث الكم، و المدرسة الجزائرية و الجامعة في تطوير مستمر بحثاً عن تعليم نوعي .

- مؤشرات التعليم

حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات¹ ، ففي الموسم الدراسي 2010-2011 تم إحصاء 3.346.000.0 متدرس في المستوى الابتدائي ، و 2.980.000.0 في التعليم المتوسط، و 1.199.000.0 متدرس في الثانوي، موزعين على 17790 مؤسسة تعليمية.

أما على مستوى التعليم العالي فلنفس الموسم الدراسي 2010-2011 تم احصاء 1.138.600² طالب جامعي في التدرج و بعد التدرج ، وتكفل الدولة باطعامهم و إيوائهم و نقلهم مجاناً عبر جهاز يسمى " ديوان الخدمات الجامعية "، لتخرج الجامعة الجزائرية 246743 حامل شهادة جامعية لموسم 2010-2011.

أما الطلاب المسجلين لموسم 2010-2011 على مستوى مراكز التكوين و التعليم المهنيين فقد بلغ ، 18.141 . و تُظهر تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مدى التطور في نسبة التمدرس والتعليم بالنسبة للفئة العمرية (6-24) سنة للسنوات 2006-2007-2008 ، لقد جاءت النسب كالتالي وعلى التوالي 69%، 71.3%، 74%³، نسب تعكس التطور الكبير في استفادة الجزائريين بشكل واسع من التعليم، واستجابة ظاهرة للسياسات الجزائرية المتبعة في هذا الإطار والتي ساعد الريع البترولي في تدعيمها، فكان تعميم بناء المؤسسات التعليمية في كامل مناطق البلاد حتى الريفية منها. تتبع النسب الفرعية في كامل المستويات يوضح سير العملية التعليمية من منظور النوع الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئة العمرية التي اعتمدها هذا المقياس (6-24)، تبدأ النسب بتوافق بين الجنسين في المستوى الابتدائي، رغم الهامش النسبي المسجل لصالح الذكور، فكل 100 ذكر متدرس في هذا المستوى تقابله 90 بنت لسنة 2008، ليتقلص الفارق في المستوى المتوسط ب 100 متدرس مقابل 95 متمدرسة، و في الثانوي تنقلب الأمور لصالح الإناث ب 137 بنت مقابل 100 ولد، وبلغت النسب سجل الديوان الوطني للإحصائيات لموسم 2010/2011، في الطورين الأول و الثاني أساسي، الطور الثالث أساسي، الثانوي ، نسب تدرس بلغت على التوالي 47.37%، 48.95%، 57.56%⁴.

في المرحلة الثانوية و في هذه الفترة الحساسة من عمر الشباب أو تحديدا المراهقة، تظهر انعكاسات الظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية جلية على الجنسين، ففي الوقت الذي يزداد تمسك البنت بالمدرسة لأنها سبب خروجها من البيت بعد ازدياد الضغوط عليها لأنها كبرت ولا بد من أن تقرر، إما تتبع طريق أمها والزواج والمكوث بالبيت أو مواصلة التعليم والدخول للجامعة. تظهر إستراتيجية الفتاة الجزائرية بتفضيل مواصلة التعليم رغم ضغوطات الأخ، وتشجعها في ذلك الأم التي حرمت من الجامعة، وحتى من مستويات دون ذلك، وتفضل أن لا يحدث هذا مع ابنتها فتقف إلى جانبها.

¹ http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

² حوصلة احصائية/ 2011-1962/التعليم ، ص 114 موجودة على الرابط http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

³ Conseil national économique et social, rapport national sur le rapport humain, 2008

⁴ حوصلة احصائية/ 2011-1962/التعليم ، ص 124 موجودة على الرابط http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe_.pdf

يكون العكس بالنسبة للمتدرس الذكر الذي سيفضل الدخول المبكر لسوق العمل الغير رسمي غالباً، مقتنعاً أن التعليم والشهادة لا يضمن له المال بعد ما انتشرت بطالة خريجي الجامعات، ونسج حولها خطاب يحث على ترك الدراسة والتوجه للعمل والتي ظهرت في أمثال شعبية مثل (اللي قرى قرى بكري)، إذن منطلقات التوجه نحو التعليم مختلفة بين الذكور والإناث في الجزائر، وهذا ما أدى

إلى الوضع الذي يشاهد حالياً، ويكفي إعطاء بعض الإحصائيات لنلاحظ التأنيث الكبير للجامعات، فمقابل 100 ذكر نجد 148 بنت في الجامعات الجزائرية.¹

في المستوى الابتدائي تكون نسبة الذكور في المدارس الابتدائية أكثر بقليل من نسبة الإناث وهذا انعكاس طبيعي للفرق العام بين نسبة الذكور والإناث في المجتمع، لكن في المستويات المتطورة من التعليم، أي بعد الابتدائي يبدأ الذكور بالانسحاب من التعليم، عن طريق التسرب، والتوجه نحو العمل، حيث يبرز تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الفرق في التسرب بين الجنسين الذي بلغ في 2007-2008 نسبة 7.5% عند الذكور مقابل 5.9% للإناث، وسيظهر أكثر في المستوى المتوسط بـ 10.6 نقطة و 1.8 نقطة في المستوى الابتدائي، لصالح البنات، لنصل في الجامعة إلى شبه تأنيث كامل بنسبة الطالبات المرتفعة مقارنة بالطلبة وفي أغلبية التخصصات، فتشكل الإناث من خريجي الجامعة لسنة 2007 ما نسبته 61.1 %².

تتفوق البنات في النجاح الكمي والنوعي من خلال التقديرات العالية في امتحانات شهادة التعليم الأساسي و البكالوريا، حيث سجل في الأولى 8.26 نقطة تفوق للإناث على الذكور سنة 2008. أما نسبة نجاح البنات في شهادة البكالوريا فقد وصلت نسبتها سنة 2008 إلى 65 %³، و هو توجه لم يتغير إذ في امتحان شهادة البكالوريا لسنة 2015 الذي بلغت نسبة النجاح الوطنية فيه 51.36% نجحت البنات فيه بنسبة 66 %⁴. كما أن البنات ترسبن أقل من الذكور، فنسبة الرسوب الوطنية هي 19% لسنة 2008، فيرسب الذكور بنسبة 20.8% بينما الاناث 4.7%، ونفس الشيء بالنسبة لمعدلات الغياب. مؤشرات تؤكد كلها على نجاح البنت الجزائرية في المدرسة وتكيفها الايجابي معها. و يُمكن أن تتوجه البنات في الجامعة لدراسة كل التخصصات، وقد ساعدها تفوقها بتقدير عالي، لكن واقع الحال يُثبت أن البنات تتوجه أكثر شيء للتخصصات التي تبدوا أنها تُلائم وضعها الاجتماعي كامرأة، و لا تتعارض مع صورة المجتمع الجزائري النمطية تجاه النساء، فتقبل على تخصصات اجتماعية و انسانية، و بصفة كبيرة على التعليم و الطب، ثم التخصصات العلمية بعدها التكنولوجيا و أخيراً و بدرجة قليلة العسكرية⁵.

هذا الالتصاق الكبير للبنات الجزائرية بالمدرسة راجع إلى إستراتيجية طورتهما كما ونوعاً، والتي ظهرت في نجاحها العددي وبتقديرات في كل الامتحانات الحاسمة، واستخدامها كوسيلة لتغيير مواقعها التقليدية متماشية مع الشرعية التي أعطيت لخروج المرأة للتعليم في مجتمع عانى من الأمية طويلاً.

¹ Conseil national économique et social, rapport national sur le rapport humain, 2008p.37

² Ibid ,p29

³ Ibid ,p28 .

⁴ <http://www.education.gov.dz/>

⁵ هذا الاستنتاج مستمد من دراسة تضم إحصائيات سنة 2003 حول التوجهات العلمية للبنات، لم نشأ إدراج الإحصائيات لأنها قديمة نسبياً، و في غياب لإحصائيات حديثة، حتى على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات، لكن يمكن القول انه صحيح أن النسب تكون تغيرت في مدة 12 سنة هذه، لكن التوجه نحو التخصصات التي يعتقد المجتمع أنها تناسب البنات أكثر ما زال حاضراً، يمكن الاطلاع على: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النساء وسوق العمل، ديسمبر 2004، ص 46.

- مؤشرات الأمية

في مقابل التعليم الذي استفادت منه البنت الجزائرية بشكل كبير، تبقى تسجل نسب أمية كبيرة، فيها ما هو موروث من الفترة الاستعمارية، ففي سنة 1966 أي سنتين بعد الاستقلال، أحصيت نسبة أمية تقدر بـ 74.6% كانت النساء أغلبية فيها بـ 85.4%، أو تلك المسجلة بعد الاستقلال في الأوساط الريفية التي إما بقيت مقاومة للتعليم، أو ممن لم تسمح لهم الظروف بإلحاق بناتهم بالمدراس، أو في الأوساط الحضرية من بنات العائلات الريفية المهاجرة بعد الاستقلال التي اتخذت سياسة المقاومة السلبية مع هذا الفضاء الجديد عليها، بمنع بناتها من الخروج إلى التعليم أو الفضاء العام بصفة عامة، إضافة إلى مخلفات الأزمة الأمنية بعد التسعينات، حيث تخلت الكثير من البنات عن التعليم تحت ضغط الخوف والتهديد، بعد عمليات الاختطاف و الاغتصاب التي تمت من طرف الجماعات الإرهابية. في آخر معطيات متوفرة حول الأمية لسنة 2000 سجلت نسبة 35.7%، انخفاض ملحوظ بين سنتي (1966-2000) وانعكاس لسياسات الدولة في هذا المجال، بالعمل على محو الأمية الذي تقبل عليه النساء أكثر من الرجال، فتمكنت من تقليص الفارق في نفس المدة الزمنية بنسبة 47% للنساء موزعة بين 35% في الوسط الريفي و 26.6% في الوسط الحضري.¹ مقابل 24.6% عند الرجال.

كان لا بد من تعليم النساء الغير متعلقات لأنهن في كثير من الأحيان يستغلن في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، خاصة في إطار الخطابات الإيديولوجية الدينية أو الوطنية، لصالح التصويت غير الواعي. عمل النظام الجزائري بمختلف مراحله وتوجهاته الإيديولوجية السياسية والاقتصادية على تحقيق التعليم الشامل لكل فئات المجتمع، فأخذ التعليم خاصة الجامعي طابع الحق الشعبي، استفادت النخب المتعلمة بعد الاستقلال من مناصب عمل هامة، واندماج سريع في المؤسسات الجزائرية التي كانت تعاني نقص في المستخدمين المؤهلين، واستمر التحاق أجيال ما بعد الاستقلال بالجامعات بشكل كبير، حتى الذي كان بعيدا عنها جغرافيا، انتقلت الجامعة إلى ولايته عبر السياسات الوطنية المشيدة للجامعات في كل أقطار الوطن، إلى أن وصلت هذه المؤسسة إلى مآزق إنتاج كم هائل من الشهادات في كل التخصصات (فلسفة، تاريخ، علم النفس، تكنولوجيا، طب...)، بدون مراعاة ما يحتاجه النظام الإنتاجي، فعمت بطالة خريجي الجامعات، وظهرت هجرة الأدمغة التي لم تجد لها مكانا في جزائر ما بعد- بعد الاستقلال الغير مهيأة لهذا العدد الكبير من الجامعيين، في الوقت الذي شوهدت صورة التكوين المهني والصناعات، و في غياب لسياسات مواكبة للتغيرات في سوق العمل.

3: وضعية المرأة الجزائرية تجاه العمل

- العمل و التشغيل

في تقرير عن النشاط الإقتصادي و التشغيل و البطالة، صادر عن الديوان الوطني للإحصائيات²، تبين أن خلال سبتمبر 2014، أن حجم السكان الناشطين اقتصادياً في الجزائر بلغ 11453000 نسمة، و شكلت النساء 2078000، أي ما يعادل 18.1% من إجمالي العدد...، أما إجمالي السكان المشتغلين فتم تقديرهم بـ 10239000، أي بنسبة 26.0% من إجمالي السكان، وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 امرأة مشغلة و هو ما يمثل 16.8% من إجمالي

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير النساء وسوق العمل، ديسمبر 2004.

² http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre.pdf

المشتغلين. أما فئة السكان الغير ناشطين البالغين 15 سنة فأكثر فقد بلغت 16.658000، وتُشكل النساء منهم 71.3%.

في مؤشر آخر صادر عن الديوان الوطني للإحصائيات¹ الذي يتعلق معدل المشاركة في قوة العمل في أبريل 2014، أنه بلغ 66.3% عن الرجال و 16.3% عند النساء.

والجدول التالي يبرز نسبة المشاركة النسوية في سوق العمل الجزائري.

الجدول رقم(03): تركيب المجتمع الناشط حسب الجنس في الجزائر.

السنة	2003	2008	2014
الرجال	86	83.2	81.9
النساء	14	16.8	18.1
المجموع	100	100	100

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2008، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. و تقرير الديوان الوطني للإحصائيات سبتمبر 2014 .

نسب المجتمع النسوي الناشط للثلاث السنوات المتباعدة نسبياً المدججة في الجدول، تبدو ضعيفة لكنها غير جامدة، وهي في ارتفاع مستمر حتى و لو كانت وتيرة التطور بطيئة نسبياً، و غير متماشية مع الاستفادة الكبيرة وبالوتيرة السريعة لتعليم البنات الأكاديمي أو التكوين المهني بعد الاستقلال، وكذا التغير الجذري في نظرة الجزائريين لعمل المرأة، التي تحولت إلى أمر طبيعي ومطلوب في بعض الأحيان.

اليد العاملة النسوية الجزائرية التي يمكن إظهار خصائصها، من خلال المؤشرات الإحصائية التي يتكفل بجمعها وتحليلها إحصائياً بصفة دورية و رسمية ، الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى عمليات المقارنة مع الدول المغاربية بالخصوص تونس والمغرب اللتان تقتربان كثيرا من الجزائر جغرافيا وفي بعض السمات الثقافية، وكذا التوجه العالمي في ميدان المرأة والعمل:

◀ فتبرز المشاركة النسوية الجزائرية في سوق العمل هي الأضعف بين الدولتين، لكنها الأكثر تأهيلا، إذن كان من الأسهل على العائلة الجزائرية التقليدية المتعطشة للعلم بعد استعمار استيطاني طويل، أن تقبل بعمل المرأة شرط أن تكون مؤهلة علميا، وهذا ما منح خصوصية لليد العاملة النسوية الصغيرة في الحجم والكبيرة في مستوى التأهيل.

◀ أكبر فئة عمرية نسوية عاملة هي بين (24-34) بنسبة 30 %² وهذا قد يكون مرتبط بتصور المرأة للعمل، في كثير من الأحيان في الجزائر تعمل و هي في انتظار للزواج، و كثيراً ما ترك العمل بمجرد الزواج، نظراً لاشتراط الزوج، أو ضغطاً من العائلة، و نتيجة لظروف الأمومة و تربية الأطفال.

¹ Activite, Emploi, et Chomage En Avril 2014 , n 671 . sur le lein :

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_.pdf

² حسب تقرير الدوان الوطني للإحصائيات عن العمل و البطالة في أبريل 2014، يمكن الرجوع إلى التقرير كاملاً عبر الرابط :

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pdf

اليد العاملة النسوية نجدها متركزة في المدن بنسبة 18.6% و في الأرياف ب 11.6% ، هذا التوجه في النسبة نجد عكسه عند الرجال فنجد اليد العاملة للرجال متواجدة في الريف بنسبة 69.9% و في المدن بنسبة 64.6% ، قد يعود هذا إلى طبيعة القطاعات التي تتواجد فيها النساء بكثرة و هي الإدارة و الخدمات، التي تتواجد جل مؤسساتها بالمدن.

و الجدول التالي رقم (04): يبين توزيع اليد العاملة النسوية على قطاع النشاط و الوسط السكني لسنة 2014

الأرقام (بالآلاف) و النسب (%)		قطاع النشاط
الوسط الحضري		
0.7	10	الفلاحة
17.6	265	الصناعة
1.8	27	البناء و الأشغال العمومية
79.9	1205	التجارة - الخدمات
الوسط الريفي		
14.3	65	الفلاحة
22.7	103	الصناعة
1.1	5	البناء و الأشغال العمومية
61.9	281	التجارة - الخدمات

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، في تقرير التشغيل و البطالة لسنة 2014 على الرابط

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pd

يظهر من خلال الجدول أن المرأة العاملة في الجزائر نجدها بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات و التجارة بالدرجة الأولى و في الوسطين الحضري و الريفي، مع فارق النسب، فتكون الأولوية للأوساط الحضرية بنسبة 79.9%، ومن ثم الوسط الريفي بنسبة 61.9%. ثم في قطاع الصناعة بالدرجة الثانية، ثم في الفلاحة في الوسط الريفي بنسبة 14.3% ، أما فتواجد النساء في القطاع الفلاحي في الوسط الحضري ضعيف جداً لا يصل نسبة 1%، أخيراً و في قطاع البناء و الأشغال العمومية فيبقى ضعيف في كلا الوسطين، لنخلص في النهاية أن أكبر قطاع حاضن للنساء العاملات هو الخدمات و التجارة.

مثل المرأة 30% من عناصر الموظفين، 60% منهم مندوبات في قطاع التربية الوطنية، نفس النسبة تسجل في قطاع الصحة، و 50% من الأساتذة في قطاع التعليم العالي. قطاعات مؤنثة و نسب تؤكد إعادة إنتاج الوظائف التقليدية للمرأة في ميدان الشغل، فالمرأة عندما تعمل لا تخرج عن أدوارها التقليدية كمرية وراعية لأفراد أسرتها. قطاعات أخرى

تتواجد بها المرأة الجزائرية بقوة كسلك القضاء ب 35% والعمل الإعلامي ب 55¹%. إقبال المرأة نحو هذه القطاعات يكون بدفع من العائلة والمجتمع بصفة لا واعية، فيعتبر أحسن عمل للمرأة هو التعليم والطب، والمرأة لكي لا تعاني من تحالف المجتمع ضدها ولتضمن استمرار تحركها فيه، تلجأ لهذه الاختصاصات المقبولة اجتماعيا حتى وإن تعارضت مع رغباتها الحقيقية.

◀ المرأة الجزائرية عندما تعمل فإنها تتواجد في القطاع العام بنسبة 61.9%، و في القطاع الخاص و المختلط بنسبة 38.1% لسنة 2014. فهي الوظف رقم واحد عند الدولة، وهو رقم منطقي بالنسبة للقطاعات التي تتواجد فيها، تعليم، صحة، إدارة عامة، وكلها تابعة للعام، ثم أنها لا تخرج عن المناخ الإقتصادي العام للبلد، إذ مازالت ساهمة القطاع الخاص أو المختلط ضعيفة في الإقتصاد و بالتالي في التشغيل.

◀ تُظهر الإحصائيات لسنة 2014 دائما أن المرأة تُساهم في معدل النشاط الإقتصادي، و هي حاملة لشهادة جامعية عالية بنسبة 70.3%، و هي مجازة من التكوين المهني بنسبة 44.7%، بينما تساهم في الناط الإقتصادي وهي من دون شهادة أو تكوين مجاز إلا بنسبة 7.2%. وهنا تبرز خصوصية اليد العاملة الجزائرية، وهي أنها مؤهلة تأهيل عالي، و هو امر تابع لمعدلات التعليم التي استفادت منها الإناث على مستوى الجامعات، والتي لا تعكسها نسب المساهمة النسوية في النشاط الإقتصادي بصفة كبيرة.

هذه بعض الخصائص المستمدة من المعطيات الإحصائية، وهناك خصائص إجتماعية و ثقافية أخرى و كثيرة تحكم ممارسات و سلوكيات عمل المرأة في الجزائر.

البنيت الجزائرية فور تخرجها من الجامعة تبحث عن العمل مهما كان نوعه وبأقل الأجور، ففي سنة 2008 سجلت المرأة نفسها في وكالات التشغيل بنسبة 25.8% لتعمل بالصيغ المؤقتة التي سخرتها الدولة للتشغيل، فتقبلها بسب قلة العرض في المناصب الدائمة، و إستراتيجيتها في ذلك القبول بأي عمل لتضمن استمرار خروجها من البيت بعد انتهاء شرعية الخروج للتعليم بحصولها على الشهادة. عدم تخلي العائلة عن دعمها ماديا ساعد البنيت في عدم اعتمادها الكامل على اجر هذه العقود المؤقتة التي لا تتجاوز 12 ألف دينار جزائري فتكون فرصة لخلق علاقات للحصول على عمل دائم، أو علاقات عاطفية بغرض الزواج.

المرأة الجزائرية تعمل في القطاع الرسمي بنوعية العام والخاص وتعمل كذلك في القطاع غير الرسمي، فتقلص العمل العام بشكل كبير بداية من نهاية السبعينات مع فشل المشروع الوطني الاقتصادي، والانخفاض الكبير في معدلات التوظيف بل وصل إلى حد التسريحات، هذا الوضع العام انعكس بطبيعة الحال على المرأة فتوجهت للعمل في القطاع الخاص، وكذلك إلى العمل في القطاع غير الرسمي، والعمل المنزلي بكل ما يحمله من سلبات انعكست على المرأة مثل غياب الحماية القانونية والنقابية،² والذي يلاحظ كثيرا في ورشات الخياطة بالمدن. ويصعب إحصائها لأنها تتخذ من طوابق المنازل مقرات لها، أما في الأرياف فيظهر في الأعمال الفلاحية، الذي أكد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أنه في تطور، حيث وصلت نسبة مشاركة النساء فيه 16.6% سنة 2008.

المرأة الجزائرية في الآونة الأخيرة مع الأزمة الحادة في البطالة وقلة مناصب العمل، لم يعد من المتاح لها اختيار القطاع الذي يرضاه المجتمع لتعمل به، إنها إذن البطالة والأزمة الاقتصادية للجزائر، فبدأت الضغوطات الاقتصادية تغلب على الضغوط

¹ Conseil National Economique et Social; **Rapport National sur le Développement Humain** ; 2008, p ; 38.

الاجتماعية الثقافية، وتوجهت إلى الشرطة و الأمن، الحماية المدنية، و الجمارك، مستغلة توفر مناصب العمل في هذه القطاعات و بأجور و امتيازات كبيرة تبحث فقط عن التأهيل الذي هو متوفر لدى المرأة الجزائرية، كلها عوامل جعلت 19.14% من مجموع أعوان الجمارك يكن من النساء، و تبلغ نسبة توظيف النساء بنفس القطاع 37% في سنة 2008. قطاع الأمن الوطني كذلك سجل تواجد 11000 امرأة في نفس السنة، وفيه لاقت المرأة اهتماما خاصا أدى إلى جلبها نحوه أكثر، مثل تخصيص لجنة في أعلى مستوى لترقية المرأة في قطاع الشرطة¹. رغم الضغوطات التي تعاني منها المرأة الشرطة المحجبة التي تضطر إلى خلع حجابها بمجرد دخولها إلى المؤسسة الأمنية وإعادة ارتدائه بعد خروجها منها، مؤشرات تعكس التذبذبات التي تعيشها المرأة في صراع الحداثة والتقاليد المهيمنة في المنظومة القيمية المجتمعية، خاصة مع العودة الكبيرة للحجاب في المجتمع الجزائري بكل جغرافيته الحضرية أو الريفية.

- مؤشرات البطالة

نجم عن التدهور الكبير لسوق العمل، ظهور عدد هام من البطالين يتكلمون على وجه الخصوص من الشباب و النساء، وبرزت أشكال جديدة من الوظائف المؤقتة ضعيفة الأجرة و قليلة الحماية، أحدثتها أجهزة الشغل المؤقت و العمل في المنزل القطاع غير الرسمي، و التي ساعدت نسبة كبيرة من الشباب و الفتية من الحصول على غل و التمكن من مورد مادي، الاختلال بين منطق التعليم العالي و سوق العمل، سبب في بطالة حملة الشهادات الجامعية... وغيره من الخصائص المرتبطة بشكل الإقتصاد الجزائري المبني أساساً على موارد البترول، و اعتماد سياسة التوزيع، و عدم بروز قطاع خاص يساهم في خلق مناصب العمل خاصة في قطاعات السياحة و الفلاحة رغم الموارد الكبيرة التي تغطي بها الجزائر في هذين القطاعين، هذا ما جعل الدولة تبقى رب العمل رقم واحد في الجزائر

بالنسبة لمعدلات البطالة فقد سجل آخر تقرير للديوان الوطني للإحصائيات² (سبتمبر 2014) أن فئة البطالين - حسب تعريف المكتب الدولي للعمل- فقد بلغت 1214000 شخص و بلغ بذلك معدل البطالة 10.6%، حيث تتراوح بين 9.2% لدى الذكور، و 17.1% لدى الإناث، و يقول التقرير أن ارتفاع معدل البطالة إلى ارتفاعها أساساً عند خريجي الجامعة و المعاهد العليا. و هنا يبدو منطقياً ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث، لأنهن أكثر خريجي الجامعة، و معلوم أن المرأة في الجزائر تبحث عن العمل بعد نيلها للشهادة

لقد انتقلت نسبة النساء من مجموع البطالين من 3.4% سنة 1977 إلى 22.8% سنة 1995 و تقارب سنة 2003 الـ 15.3%، وهكذا فإن عدد النساء البطالات قد تضاعف بـ 15 مرة خلال 26 سنة بمعدل زيادة قدر بـ 11 نقطة، في الوقت الذي كان فيه معدل الزيادة الوطنية يقدر بـ 4.8، و تزداد البطالة السنوية بسرعة تفوق مرتين ونصف البطالة عند الرجال وعند الجنسين معا.³ و البطالة من منظور الجنس و السن هي تمس النساء الشابات، ففي إحصائيات 2014، نجدها عند الفئة العمرية (20-24) تصل إلى 35.9%، وعند الفئة العمرية (25-29) تصل 18.7%. و تتناقص النسب كلما تقدمنا في الفئات العمرية.

¹ I pid .

² http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1.pdf

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المرأة و سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

و بربط معدلات بطالة المرأة مع المستويات التعليمية، فاحصائيات 2014 تبين أننا نجدها مرتفعة عند النساء في المستوى الجامعي بنسبة 15.9%، و 16.7% عن حملة شهادات التكوين المهني، و 10.7% عند من هن من دون شهادة، و في كل المستويات المذكورة تبقى البطالة عند النساء أكبر من تلك المسجلة عند الرجال بفارق 2 إلى 5 نقاط.

على الرغم من إعلان الإحصائيات الرسمية عن انخفاض في نسب البطالة بما يقارب النصف من سنة 200-2008 أي من نسبة 30% إلى 12.5%، و مهما كانت نسبة البطالة، فإن المرأة هي الأكثر تعرضا لها، المؤكد أن التدهور الكبير لسوق العمل بعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات نتج عنه بطالة الشباب وخريجي الجامعات والنساء، وبرز أشكال جديدة من الوظائف المؤقتة ضعيفة الأجرة وقليلة الحماية، التي أحدثتها أجهزة التشغيل المؤقت والعمل في المنزل والقطاع غير الرسمي، الذي وفر للممارسيه دخل أحسن مما توفره الوظيفة إن هي وجدت، وبهذا توسعت دائرة الفقر لتشمل بالإضافة إلى الشباب والنساء البطالين، الفئات الوسطى بسبب الاختلال بين الأجر وسعر كل السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى انخفاض حاد في القدرة الشرائية .

هناك كذلك ثوابت ثقافية تقليدية مرتبطة بتنظيم العمل في المجتمع الجزائري لعمل المرأة، فلا يمكن لها بأي حال من الأحوال تبرير بقاءها في فضاء العمل بعد غياب نور الشمس، كما يمكن للمرأة الريفية العمل في بيتها دون مغادرته، فالمجتمع الجزائري بالرغم من مظاهر الحداثة الخارجية التي تشاهد في أنوار الكهرباء، مازال في أعماقه مجتمعا تقليديا قريب في قيمه إلى المجتمع الزراعي، ينظم توقيت عمله ووتيرة حياته الخاصة والعامة على وقع الساعة الطبيعية وهي الشمس.

دخول المرأة الجزائرية بكثافة إلى سوق العمل لا يعني قطعهن الصلة مع عادات وقيم المجتمع التقليدي، فالمرأة العاملة تخضع لمتطلبات العمل والتزاماته، ولدورها ووضعها في المجتمع، العائلة والمنزل. في غياب التسهيلات كروض الأطفال والمساعدات المنزليات، فتقوم بجهد مضاعف، موزع بين الأعباء المنزلية والالتزامات العائلية، وواجبات منصب عملها، كل هذا يؤثر على صحتها الجسمية والنفسية.

يطرح دخل المرأة مشكلة، بما أنه يصعب إدراجه في ميزانية العائلة لأن المرأة تعتبر أن الرجل وحده مسئول على تلبية حاجيات أسرته، في نفس الوقت يتقبل الرجل بصعوبة الحرية المالية للمرأة، خاصة بعدما تعود على خضوعها تحت ضغط التبعية المادية، لهذا في كثير من الأحيان يكون دخل المرأة سبب في نشوب النزاعات والصراعات بين الزوجين.

- المرأة على رأس الادارات والمناصب العليا في الجزائر

الإستفادة الكبيرة من التعليم، في مستوياته العليا، بالنسبة للإناث، و نجاحهن الملحوظ في كل الإمتحانات النهائية، خاصة البكالوريا، و بتقديرات عالية، وبعدها ولوجهن المتزايد للجامعات و في كل التخصصات، يدفعنا للتساؤل ما هي مكانة هذا العنصر النسوي المؤهل الذي يملك المعرفة في المناصب المفتاحية، والقيادية و مراكز المسؤولية و الإدارة.

تُظهر خصائص اليد العاملة النسوية أنها تتمتع بمستويات تاهيل عالي، ونجدها متمركزة في الإدارة، الصحة والتعليم، في مقابل هذا يبقى حضورها على مستوى مراكز القرار الإقتصادي، و في الوظائف العليا للدولة.

تشغل المرأة اليوم 10% من الوظائف العليا، و كانت في سنة 1998 النسبة لا تتعدى 5%، و على مستوى السلطة القضائية، يظهر أن الهيكل البشري في القضاء ينزع نحو التأنيث أكثر فأكثر، إذ تتواجد اليوم 1500 قاضية، ما يعادل

40% من مجموع القضاء، بعدما كان في 2006، يعادل 33%. و لأول مرة في تاريخ الجزائر تم في سنة 2014 تعيين امرأة نائبة عام.

من مجموع القاضيات في الجزائر نجد: 34 قاضية في المحكمة العليا من مجموع 166، أي ما نسبته 19%. 6 رئيسات قسم . كما تشغل أيضا: 1 سيدة رئيسة مجلس الدولة/ 3 رئيسات مجالس / 38 رئيسات محكمة/ 06 وكيلات للجمهورية/ 91 قاضية للتحقيق من أصل 337 . ورغم حضور النساء الكبير على مستوى سلك القضاة إلا أن حضورهن قليل على مستوى وزارة العدل.

الكثير من النساء عُين كذلك في مناصب مثل، مهمة استشارية، و رئيسات ديوان و أمينات عامات في الوزارات، ومنذ 2002 فُتح الباب كذلك أمام النساء من أجل تولي منصب سفيرة.¹ نجد المرأة كذلك في الإدارة المحلية، في الولايات تعيينا في منصب والي الجمهورية، وهي حالة والي تيبازة التي عينت وزيرة للسياحة و حاليا لمدة سنة تقريبا، ثم تعيينها مجدداً والياً لبومرداس، ، يُضاف إليها حالة سيدة أو اثنان عينتا في منصب والي منتدب لبعض الدوائر الإدارية، لكن يبقى هذا النمط من التعيين في ثل هذا النوع من المناصب شكلي، يمس في غالب الأحيان حالة أو اثنان في أكثر الأحوال، بهدف الترويج الإعلامي، و لا يعكس توجهاً أو نزعة عامة نحو تمكين المرأة الجزائرية أكثر فأكثر من الوظائف السامية للدولة.

أما على مستوى التعليم العالي الذي تشغل المرأة فيه حيزاً كبيراً خاصة من ناحية الأساتذة، نجد أن امرأتان (02) رئيسات جامعة من بين 35، و واحدة رئيسة مركز جامعي، و واحدة رئيسة مدرسة عليا من بين 19 .

في 2012 ضم قطاع الأمن 10310 امرأة شرطية من مجموع 169499 شرطي² ، الذي يسجل كذلك 7833 امرأة برتبة عالية (1 محافظة فرعية، بينهن 10 محافظات رئيسيات و 33 محافظات للشرطة، و 388 ضابطات شرطة)³.

في الجزائر لاتصل النساء بنفس الطريقة كزملائهن الذكور إلى مناصب المسؤولية والإدارة العليا، وتتقلص مكانة وحظوظ النساء تدريجيا كل ما كانت رهانات السلطة أكثر أهمية وكل ما صعدنا السلم الوظيفي.

فيما يخص بتواجد النساء في مراكز القرار على المستوى الاقتصادي ، تبقى المعطيات قليلة جداً، النظرة العامة تظهر أن المرأة تبقى قليلة التواجد في مراكز صنع القرار وكذا في تسيير الأعمال الاقتصادية. فيما يتعلق بمناصب الإدارة النسوية للأعمال الحرة نجدها تتراوح بين 26 و 30%. و في نهاية أوت 2007، سجلت 112.413 امرأة في السجل التجاري، 90430 تمارس نشاطها فرديا و 2890 في إطار جماعي، نفس المصدر يضيف أن 36% من المؤسسات المدارة من طرف النساء هي خدماتية، 17% عبارة عن شركات استيراد ونفس النسبة شركات تجارة بالجملة والتجزئة⁴، وكلها مؤسسات صغيرة ومتوسطة أنشأتها المرأة بدعم من أجهزة الدولة التي تقدم مساعدات مالية في هذا الإطار، بغض النظر عن نتائج هذه المؤسسات، لم يجرى حولها قدر كاف من الدراسات لتقييمها وإبراز تطوراتها، لكنها تأشر لبروز نواة مقابلة نسوية.

و في القطاع العام، تبقى المعطيات قليلة أو غير موجود، المتوفر منها يظهر أن معدلات تأنيث قطاع المالية في ارتفاع و يحصي ما نسبته 18%، نجد 10% رئيسات مكتب، و 7% في وظائف عليا. على مستوى البنوك ، و في البنك الوطني

¹Aicha KOUADRI ; « Accès des femmes aux postes de décision e, Algérie », **Revue des droits de l'enfant et de la femme**, n°32 septembre- décembre , 2013, p 32..

² Annuaire 2013 « Femmes Algériennes en chiffres » **Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme** ; 2013, page 37.

³Conseil national économique et social, **rapport national sur le rapport humain**, .2008

⁴ Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme, **Revue des droits de l'enfant et de la femme**, n°15 octobre- décembre , 2007

الجزائري كنموذج ، يضم 2000 امرأة، من بينهم 436 أي 30% من الأطارات، وأعوان الصيانة يمثلن 20%، أما النساء في مناصب التأطير فيمثلن نسبة 0.4%، مع الإارة أن فتح المجال للتأطير النسوي بدا متأخراً نوعاً ما من سنة 2000، أين هدت تعيين نائب محافظ للبنك المركزي، بعدما غلت لمدة طويلة منصب مدير، بمعنى هناك تقدم في قطاع البنك تجاه النساء لكن يبقى حجباً جداً.

و في قطاع الطاقة تم خلق، مرصد للعمل النسوي في بداية العام 2000، هذا المرصد الذي يرصد تطور المشاركة النسوية (منح و عمل) و تعيينهن في مناصب المسؤولية.

ومن المعوقات التي نلجدها تقف امام تولي مناصب المسؤولية و القرار في المؤسسات الإدارية و الصناعية، والوظائف السامية للدولة:

5 التحديات المرتبطة بالوظيفي السامية و العليا، والتي تتطلب من المرأة حضور دائم و مرونة ، و هنا تجد المرأة نفسها أمام خيارين، إما التخلي عن طموحاتها، و إمام إهمال حياتها العائلية، و إما ستتراكم عليها الأعباء المنزلية و المهنية فتجدها مرهقة في يوم العمل المضاعف.

6 الجانب المحافظ و المتحفظ مع المرأة لا يتقبل كثيراً فكرة استقبال التعليمات و القيادة من المرأة.

7 المرأة كذلك مقصية من الشبكات اللا رسمية التي تتحكم في الواقع المهني.

رغم كل هذه المعوقات وغيرها، كل المعطيات المتعلقة بتعليم الإناث، تجعلنا نستنتج أن سوق العمل سيستقبل وبصفة متزايدة يد عالمة نسوية جد مؤهلة، وستشكل كتلة حقيقة من الكفاءات و المهارت و مع الوقت ستفرض نفسها أكثر فأكثر.

4: المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية...تأريخ و رصد حال

إن نضال المرأة الجزائرية ضاربٌ في التاريخ ففي العصر القديم نذكر المحاربة و الملكة الأمازيغية " الكاهنة"(القرن السادس للميلاد) التي لم تتوانى في التصدي للفتاحين الاسلاميين ضناً منها أنهم ينتمون إل سلسلة الغزاة الذين تداولوا على التعرض للجزائر على غرار الرمان، الوندال و البنزطين، و عندما تبين لها أنهم أتوا حاملين لرسالة الإسلام السامية توقفت عن محاربتهم و أمرت ابنها بالدخول في الإسلام.¹

أما في العهد الاسلامي نجد نماذج كثيرة لنساء جزائريات متصوفات منهن معروفات و كثيرات بقين مجهولات لدى العامة، فالسيدة "خديجة" أطلق اسمها على أعلى قمة في جبال جرجرة، و السيدة لالة الستي بمدينة تلمسان و التي بني على قبرها ضريح و قبة و اطلق اسمها على هضبة عالية لحد الآن تعرف بهضبة "لاله ستي". السيدة الحاجة مغنية، و التي سميت على اسمها المدينة الحدودية في الغرب الجزائر²، هناك كذلك السيدة زينب القاسمي، شبيخة زاوية الهامل بمدينة بوسعادة، و التي أدارت الزاوية ثماني سنوات من عام 1879 إلى عام 1904، كانت مثقفة ثقافة دينية أهلتها لتلك المهمة، تحددت قوانين الإدارة الفرنسية عندما رفضت الانصياع لها و تحددت الحاكم العام في الجزائر نفسه.³ كما كانت في العهد الرستمي مجاهدة مفكرة و مفسرة في مسائل الدين، و في العهد الحمادي و الموحيدي سجلت حضورها في قضايا مصيرية تخص المجتمع الجزائري عملاً وقولاً، وواصلت نضالها في العهد الزياني، كانت مجاهدة تساهم في الحرب و نظام الاستخبارات.

¹ مسعودة يحيوي، دور المرأة في الثورة التحريرية، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر، 2007، ص 07.

² يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية، بدون دار نشر، الجزائر، 2004، ص24.

كما كان لها دور أيضاً في العهد العثماني عندما كافحت إلى جانب زوجها و أحيها بالسلاح لردع فرق عسكرية تركية في العديد من مناطق البلاد، مثلما قامت الشابة **علجية بنت بوعزيز**، شيخ قبيلة الحنانشة التي حملت السلاح و حاربت ضمن أفراد قبيلتها من أجل ردع القوات التركية المتواجدة على الحدود الشرقية لبابلك قسنطينة، دفعت شجاعتها في القتال ببعض المستشرقين الفرنسيين أن يسميها بجندرك الجزائر، و برزت في نفس الفترة و في نفس الناحية امرأة أخرى مقاتلة تدعى **أم هاني** **شيخة عرب الصحراء** التي حاربت من أجل أن تفتك إقليماً كاملاً من بابلك قسنطينة، وتقهّر العثمانيين الذين حاولوا ضمه وجعله تحت السيادة العثمانية.¹

- مكانة المرأة الجزائرية في العمل السياسي أثناء الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال

"..سجلت المرأة الجزائرية حضورها المبكر على مستوى الحركة الوطنية من خلال تواجدها في الأحزاب السياسية ضمن خلايا نسوية تعمل في سرية تامة بعيداً عن أنظار السلطات الفرنسية، بدءاً بنجم شمال إفريقيا منذ سنة 1926، عندما كان له طابع الشعب الجزائري منذ سنتي 1945/1946 في خلايا سرية تتكون من 05 إلى 06 مناضلات عندما تحول الحزب إلى جزائري محض يدافع عن كيان الشعب الجزائري و يحرص على استقلال الجزائر.

ظلت المرأة الجزائرية تناضل في سرية كبيرة داخل الحركة الوطنية إلى غاية وقوع مجازر 08 ماي 1945، حينها ظهرت ثمار نضالها للعلن عندما قررت الخروج إلى الشارع لتولي تقديم الاسعافات للجرحى مثل ما قامت به "مامية شنتوف" عندما كانت تسعف الجرحى في حي القصبة... هذه الخلايا النسوية خاصةً تلك التي تنتمي لحزب الشعب الجزائري النواة الاساسية في تأسيس تنظيمين نسويين بين سنوات 1945-1947 هما: **اتحاد نساء الجزائر UFA** المعلن عنه سنة 1945 ذو توجه شيوعي أمينته العامة بية أوشيش، و **جمعية النساء المسلمات الجزائريات A.F.M.A** ، (Associaton des femmes musulmanes d'Algérie) تجمع شمل المرأة الجزائرية المسلمة سنة 1947 (رئيستها مامية شنتوف و أمينتها العامة نفيسة حمود) و التي يعود الفضل في تأسيسها إلى العديد من النساء في معظمهن طالبات و مثقفات احتفظ التاريخ ببعض أسمائهن أمثال: مامية شنتوف (قابله)، نفيسة حمود/لاليام (طالبة في الطب، أول مجاهدة طبية)، فاطمة زطال/بنت عصمان (أول منشطة في الإذاعة و التلفزيون الفرنسي RTF) زهرة طبيش، خيرة مصطفىوي، مليكة مفتي (السيدة خان) ، زكري إيزة (السيدة عبان رمضان، الصادق دهليس)، ساكر فريدة و شقيقتها زبيدة (المدرسة الحرة)، نسيم هبلال (ألقي عليها القبض سنة 1954) نواري باية و شقيقتها جميلة، عاربي باية (ممرضة من القصبة)، نور الدين علجية (السيدة بن علاق طبيبة مقيمة منذ سنة 1936 بالقصبة) نبن نونيش مريم، مريم حفيظ (جعلت من بيتها مقراً للاجتماعات).

اتخذت هذه الجمعية وسيلة للانتشار و التواجد في المجتمع النسوي للعمل على نشر ورفع مستوى الوعي السياسي لدى المرأة للمزيد من النضال ضد الاستعمار، ولتحقيق اهدافها عملت من خلال هذه الجمعية، على تكثيف نشاطها مستغلةً جميع المناسبات... هذا فضلا عن لقاء المحاضرات و انشاءها لفرق عديدة أسندت لها عدة أدوار من أجل تبليغ رسالة النضال ضد المحتل مثل الأناشيد الوطنية و تجويد القرآن الكريم و الخطاب السياسي و العروض المسرحية التي تعمل من خلالها على معالجة المشاكل الاجتماعية... و جعلت هذه الجمعية سنداً لمعالجة المسائل السياسية ومنبراً للنشاط النسوي من أجل المساهمة في القضيتين الوطنية و الفلسطينية و تقديم المساعدات لعائلات المقبوض عليهم أثناء نضالهم في المنظمة الخاصة قبل ان تتحول إلى جبهة التحرير الوطني، بل وصلت المرأة الجزائرية من خلال تضالها إلى إعطاء القضية الوطنية بعداً دولياً من خلال علاقتها و

¹ مسعودة يحيوي، مرجع سابق، ص 08.

اتصالاتها بالفدرالية الدولية للمرأة، و بالموازاة و سعت المرأة نضالها في صفوف الحركة الوطنية بتواجدها في العديد من التنظيمات حتى لا يبقى نشاطها محصوراً في الاحزاب السياسية أمثال مامية شنتوف، و خيرة بوعيداد، وميمي بلحول، انخرطت في التنظيمات الطلابية و في خلايا خاصة بالنساء منها، جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التي تأسست سنة 1941، ترأستها نفيسة حمود ثم مامية شنتوف)، ثم في وقت لاق في تنظيم طلابي خاص بالجزائريين يعرف باسم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA وحظيت في هذا التنظيم المناضلة الطالبة بدوخة مليكة المدعوة (مسعود) باعتلائها موقع نائبة رئيس للجنة الاتحاد الواقع مقرها بمدينة وجدة المغربية وذلك في 12 فيفري 1956...تمكنت الفتيات المناضلات في تلك الفترة بإحراز مراكز المسؤولية العليا في العديد من التنظيمات الطلابية، كما كان الحال بالنسبة لمامية شنتوف التي عينت نائبة رئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا سنتي 1946-1947، ثم حلت محلها الطالبة نفيسة حمود وهي تزاوول دراستها في الطب سنتي 1948-1949، و غيرهن كثيرات ممن تولت مناصب مسؤولية في التنظيمات الطلابية عرفانا بنضالهن من أجل رفع الغبن عن الشعب الجزائري.. إضافة إلى تمكنهن من ربط علاقات متينة مع تنظيمات أخرى من خلال إنشائها لخلايا نسوية داخلها مثل تنظيم الكشفة الإسلامية الجزائرية، وجمعيات طلابية فرنسية و بالتحديد جمعية الطلبة الكاثوليك.¹

كان النضال في صفوف الجمعيات بمثابة بداية الطريق لتعميق مظاهر النشاط و التعبئة السياسية للمرأة كي تنخرط بفعالية في العمل الثوري المسلح فيما بعد، فقد اتخذ النضال السياسي في البداية طابعاً شمولياً ولم يطرح بتاتاً حقوق المرأة و مناقشة قضية تحريرها ت منفصلة عن قضية تحرير الوطن، بل اعتبرت جزء منه و هذا ما صعب فتح موضوع مواظنتها و حقوقها الكاملة بعد الاستقلال. تميزت هذه النخبة النسوية بأصولها الحضرية، مع انتساب أغلبية عضواتها إلى النخبة البرجوازية من خريجات المدارس الفرنسية، الناشطة في الأحزاب السياسية الفاعلة آنذاك كحزب الشعب الجزائري، حركة انصار الحريات و الديمقراطية، أنصار فرحات عباس...و غيرها التي ركزت على استراتيجية و أدوات عمل خاصة هدفها التوعية السياسية بالدرجة الأولى.

في الواقع لم تكن تلك النخبة النسوية الوحيدة التي نشطت في الميدان آنذاك، فقد برزت إلى جانبها نخبة كانت نتاج المشروع الإصلاحية الذي حملته النخبة المعربة على رأسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من خلال الأقسام الخاصة التي فتحتها الجمعية لتعليم البنات بمدينة قسنطينة هذه المدرسة خرجت السيدة زهور ونيسي أول وزيرة في الجزائر سنة 1982، و هناك دار الحديث في تلمسان² 1937، كان خريجوا هذه المدارس من الذكور يرسلون إلى جامعة الزيتونة، أما الإناث فقد تطلع العلامة ابن باديس إرسالهم إلى مدرسة "دوحة الادب" الخاصة بتعليم الإناث بدمشق و التي كانت ترأسها حفيدة الأمير عبد القادر الجزائري السيدة عادلة بيهم، إلا أن المشروع لم يكتمل بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية،³ كما تجندت الصحافة الإصلاحية للنهوض بوضع المرأة و تخليصها من التقاليد البالية التي كبلتها، فبرزت العديد من المقالات الهادفة في عدد من المجلات و الجرائد: كالمنتقد، الشهاب، البصائر...الخ⁴

● الوضعية السياسية للمرأة الجزائرية بعد الإستقلال

¹ نفس المرجع، ص 14-16.

² يحي بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ نفس المرجع، ص 29.

⁴ أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، دون دار نشر، الجزائر، 1985، ص 19.

يبدو أن النصوص الدستورية الأولى والخطابات الرسمية التحريرية الخاصة بالاستقلال، كانت تظهر أكثر كمحاولة جديدة للدول الحديثة النشأة للانضمام إلى المقاييس العالمية التي تسعى إلى وضع معادلة مساواة بين المرأة والرجل خاصة في الميدان السياسي، كما أن الفكرة الإيديولوجية الثورية في

إطار سياسات التنمية كثيرا ما ركزت على دور المرأة كشريك لنجاحها، لكن، سجل في السنوات الأولى للاستقلال غياب المرأة في الهيئات الجديدة من مؤسسات عصرية كالحكومة، الحزب والجمعية. فلم يعرف طوال فترة حكم الرئيس "بومدين" تعيين ولا امرأة وزيرة، و بقيت المرأة قليلة التلاؤم للتمثيل السياسي، وبقي السلوك المعادي للنساء حاضرا بقوة في المجتمع، بالرغم من الانفتاح الاجتماعي النسبي للجزائر بعد الاستقلال الذي ظهر باستفادة المرأة من التعليم والعمل وبعض المظاهر الحضرية في المدن خاصة، ربما كان للنظام السياسي الأحادي دور سلبي في محدودية دور المرأة، كما أن تزامن الإعلان عن التعددية مع صعود الإسلام السياسي لم يكن محفزا لاندماج سياسي أكثر للمرأة، الذي بدى واضحا في خطابه الإيديولوجي نحو المرأة المشحون بقيم معادية لتواجدها في الفضاءات العامة، عمل، تعليم، وسياسة. وتم التركيز على ضرورة بقائها في البيت، مستغلين ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الثمانينات، ففسرت البطالة التي مست فئات واسعة أنها بسبب خروج المرأة للعمل، فساهم هذا الوضع في تزايد العنف المسلط عليها خاصة إذا تواجدت في الأماكن العامة.¹

إذن كان لا بد على الجزائريات أن تعيش التناقضين، انفتاح اجتماعي وانغلاق سياسي قبل الثمانينات تحت سيطرة الحزب الواحد وانغلاق اجتماعي وانفتاح سياسي بعد الثمانينات بسبب العنف الأصولي، ففقدت بذلك حتى بعض الحرية التي اكتسبتها في السبعينات وان على صعيد الممارسة الشخصية.

• وضعية المرأة الجزائرية في مرحلة الإسلام المتطرف: تسعينات القرن الماضي

"في جو من الأزمة المادية والمعنوية (النمو الديمغرافي الكبير، التهميش الاجتماعي، أزمة الإيديولوجيات السياسية، الانزعاج العميق من الثقافية التطويرية التي استعملت بسوء و بإقصاء) صعد الإسلام الراديكالي، وغدا دافعا مخيفاً للحراك و المعارضات، كما شاهدنا في دول مثل الجزائر، و مصر أين تتواجد منذ وقت طويل تيارات لائكية و تحديثية. بالنسبة للحركات الإسلامية يعد الدين دعامة في مسألة العودة نحو السلفية، التي قدمتها محور الانتماء الثقافي، النموذج الأوحده للتأصيل وتعريف الهوية، كما كان الحجة لخطابات و الممارسات دعاء إصلاح الأخلاق، و الرجعيين اللذين كان أولوية هجومهم موجه ضد النساء. هذا الاتجاه الموجه لسوق المرأة، و الرقابة الصارمة على قيادته، وهي سمة بارزة في تاريخ الإسلاموية. كانت أوائل تأثيرات المجموعات الإسلامية في الجامعات، المساجد، و الأحياء الشعبية، بمسألة نبذ بالاختلاط، فساد الأخلاق، و الحرية النسوية، لقد كانوا (يعني الإسلامويين) مع بداية سنوات السبعينات، أخذوا بالنساء اللذين رفضوا الخضوع لنظام الوصاية الذي يدعو إليه الإسلامويين، لغرض رئيسي: العدوان المتعدد التي تعرضت لها النساء من قبلهم، كما أنهم عوقبن لأنهم رفضهن وضع الحجاب".²

يتمحور رد فعل العنيف و الخطير للحركات الإسلامية، في موضوع المرأة على النقاط التالية:

بالنسبة لهم الخطر الأكبر الذي يتهدد المجتمع الإسلامي الحالي، هو تغريب المرأة (حملها لأفكار غربية)، كما تمثل لهم نماذج المساواة الغربية تهديداً كبيراً للمرأة المسلمة، اللإرتباك في الأدوار، وطموح النساء لمساواة الرجل، يؤدي إلى انحلال المجتمع و ضياع تقاليده، اعتبرت المرأة لديهم خطراً، و عامل للفوضى و اللانظام، لهذا يجب أن يُفرض عليها الحجاب، و إعطاء السلطة

¹ناصر جابي، الجزائر من الحركة من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره.

² Abderrahim LAMCHICHI; Op.Cit ; p106.

للأزواج لتطبيق من لا تدعن لهم، واعتبار تعدد الزوجات كحل للعزوبة النسوية، هذه المقاربة الكاشفة للاتجاهات العميقة لكل مجتمع أبوي، تقود الإسلامويين لفرض الرقابة الصارمة على الحياة الجنسية النسوية من خلال رفض الاختلاط بالجنس الرجالي، محاربة أي علاقة مع الرجل خارج إطار الزواج، الحول بين المرأة والفضاء العام الدعوة إلى ضرورة التزامها بالبيت و العائلة، و قيامها بأدوارها النبيلة المتمثلة في: إنتاج الجنس البشري، و تربيته و فق القوانين المقدسة، تكوين الأجيال القادمة، و الإضعاف كل إرادة نسوية للتحرر و الاستقلالية، وهذا ما يعتبر عنهم أحسن رد للغرب الذي يجسد الانحدار الأخلاقي.¹

النموذج الإسلامي الذي يدعوا لهم الإسلامويين، ليس موجه للسياسة و الدولة فقط، ولكن لتعديل العلاقات بين الأفراد خاصة بين النساء و الرجال، و تهذيب غريزة المرأة الغاوية. وتجذ الإشارة هنا أنه لا يجب الخلط بين التقليديين أو المحافظين في التيار الإسلامي، اللذين لا يرفضون مساواة المرأة بالرجل و يستشهدون بنساء بطلات في ميدان المعارك والحروب و ميادين أخرى في العهد الإسلامي القديم، و بين هذه التيارات الإسلامية التي تكن عداءً كبيراً لتواجد المرأة في الفضاء العام ومشاركتها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، التي وجدت بيئة مناسبة لتغلغل في عدد كبير من النساء الضعيفات، الخاضعات و إقناعهن بأفكارهن المتطرفة، وحشدن ضمن صفوف هذه الحركات الأصولية، بالإدعاء أن النظام الإسلامي الجديد جاء أصلاً لحماية المرأة، وقد وجد هذا الخطاب رد فعل إيجابي، بسبب ما تعانيه المرأة من عنف معنوي وجسدي في الفضاءات العامة. لهذا كان من السهل دعوة المرأة للمكوث في البيت لتفادي التعنيف الممارس عليها، بدل التركيز على محاربة و رفض العنف الذي يتعرض له كذلك الرجال في الشوارع بطرق مختلفة.

في جوان 1989، قام بعض المعلمين بإضراب يعبرون فيه عن رفضهم للتعليم المختلط، وتواجد عدد كبير من المعلمات النساء داخل سلك التعليم، و بمجرد وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ لرأس المجالس الشعبية البلدية في 1990، طالب نوابها بإلغاء الاختلاط بين الجنسين داخل المؤسسات التعليمية، إبعاد النساء، وهذا في أعلى هيئة للتشريع، في نفس هذه الوضعية فرض ارتداء الحجاب على كثير من الفتيات في المتوسطات، والثاويات، وتم غلق العديد من المؤسسات الخاصة بالرياضة النسوية، وبدأت هذه الممارسات كمظاهر لبناء مجتمع متطرف تجاه نساءه، ولكن بغطاء الدولة الحديثة،² وتزامن كل هذا مع موجة عنف كبيرة موجهة ضد النساء العاملات، والطالبات الجامعيات، أو التي تعتبر سيئة الخلق، لدرجة القتل الشنيع (بالسكين) وكذلك الحرق.³

أما على صعيد العمل فقد هوجمت النساء بشدة، و تم إرجاع أسباب البطالة والأزمة الاقتصادية لتواجد النساء في السوق العمل، رغم أنها لم تحتل منه سوى 8 % في سنوات التسعينات.

- نماذج من النخبة السياسية النسوية الجزائرية

بعد كل منصب مسؤولية تصله المرأة الجزائرية، إنتصاراً و إضافةً إلى تحصيل حقوقها و إثبات وجودها و مشاركتها في تسير بلدها، لكن هذا لا يخفي أن كل المناصب الوزارية الممنوحة للمرأة الجزائرية تدعم وجهة النظر التقليدية للمرأة التي لا يمكن أن لها أن تهتم إلا بالمسائل الاجتماعية، الطفولة و التربية بالضرورة و في بعض الحالات الصحة.

¹ Ibid ; p107.

² Laila Aslaoui ; « Misogynie du pouvoir et violence intégriste » **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p-p :14-15.

³ Ibid ; p-p :14-15.

◀ **بن عروس زهية:** (عضو مجلس الامة 2013، كاتبة دولة مكلفة بالثقافة لدى وزير الإعلام والثقافة جوان 1997/ديسمبر 1999)

كانت زهية بن عروس مقدمة نشرة الثامنة في التلفزيون الجزائري، خلال أكثر من عقد كامل، صادف حضورها السياسي ككاتبة دولة مكلفة بالثقافة ظرف أمني و سياسي صعب بين سنوات 1997/1999. زهية بن عروس من مواليد مدينة المسيلة سنة 1958 لأب اشتغل في القطاع السمعي البصري، كمصور سنمائي، في أكثر من مؤسسة عمومية ليتقاعد عن العمل كمدير للوسائل بالوكالة الوطنية للأخبار المصورة¹، تخرجت زهية بن عروس من معهد علم النفس بجامعة الجزائر، لتبدأ العمل في التلفزيون و هي طالبة في السنة الأولى. أحداث سياسية و أمنية كبرى رافقت الحياة المهنية لزهية بن عروس، مثل أحداث أكتوبر الدامية، اسقالة رئيس الجمهورية، تداعيات الوضع الأمني بعد إعلان التعددية السياسية، خاصة ظاهرة اغتيال الصحفيين. تنتقل زهية بن عروس من الكلام عن السياسة في مشرة أخبار الثامنة، إلى المشاركة الفعلية في أحداثها و ممارستها، فكانت من مؤسسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي و تترشح في قوائمه بالعاصمة، وتُنتخب نائبا برلمانياً في سنة 1997، لتعين بعدها في الحكومة، و هي حالياً عضو مجلس الامة منذ 2003.

◀ **خليدة تومي:** (وزيرة الثقافة و الإعلام الناطق الرسمي بالحكومة 2002/2003، وزيرة الثقافة و الإعلام 2003/2005، وزيرة الثقافة 2005/2013).

عرفت خليدة تومي قبل استوزارها، بانتمائها إلى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، ونضالها في الحركة النسوية، كما عرفت بمواقفها الحادة. ولدت خليدة تومي بعين بسام (ولاية البويرة) عام 1958، لعائلة تعود أصولها إلى ولاية تيزي وزو، وإلى بلدية سوق الاثنين بدائرة معاتقة تحديداً، لأب عرف بمهنته كأمين عام بلدية، متحصل على الشهادة الابتدائية (1922/2005). تنقلات الأب الموظف هي التي تفسر ولادة بنت خليدة في عين بسام و دراستها الابتدائية فيها، لغاية المرحلة الثانوية التي أكملت جزءاً منها في صور الغزلان، قبل الانتقال إلى ثانوية حسيبة بن بوعلي بالعاصمة و الحصول فيها على شهادة البكالوريا، شعبة رياضيات سنة 1977. وهي نفس الثانوية التي ستدرس فيها بعد تخرجها من المدرسة العليا للأساتذة.²

لم تمر مرحلة الدراسة الجامعية بهدوء على الطالبة خليدة تومي، فقد شاركت في إضراب طلابي في أول معهد طلابي سجلت فيه (المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي)، لتغادره و تسجل في المدرسة العليا للأساتذة بالقبة و تتخرج منها أستاذة رياضيات (1984)، خلال هذه الفترة، عرفت السيدة خليدة النضال الحزبي السري لمدة قصيرة، ضمن صفوف حزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي)، كما عرفت، بعد تخرجها و بداية نشاطها المهني، كوجه بارز داخل الحركة النسوية، بتكوينها و قيادتها لأكثر من جمعية نسوية. في نفس الفترة تقريباً، النصف الثاني للثمانينات-التي نشطت فيها داخل جمعيات حقوق الإنسان الجديدة، قبل أن تنطلق في العمل الحزبي الرسمي مع التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، بعد الاعتراف بالتعددية.

¹ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، منشورات دار الشهاب، الجزائر، 2011، ص220-221.
²المرجع نفسه، ص311.

الحزب الذي ستنظم إلى مجلسه الوطني و تترشح في قوائمها للفوز بمقعد نائب عن الجزائر العاصمة (1997) و ترأس كتلة البرلمانية، لتكون أول امرأة جزائرية تحتل هذا الموقع البرلماني. قبل هذه التجربة احتلت خليدة تومي منصب المتحدث باسم مرشح الحزب- الأمين العام للحزب سعيد سعدي- إلى رئاسيات 1995.¹

بالمقابل كان النصف الأول من التسعينات الأكثر صعوبة بالنسبة لهاته المرأة الناشطة سياسياً. فقد اتخذت مواقف صارمة من حركات الاسلام السياسي، بعد إلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية (1990) مما جعلها تتعرض لتهديدات مباشرة بالقتل من قبل المجموعات المسلحة، خاصة بعد انضمامها إلى المجلس الاستشاري الوطني (هيئة استشارية مكونة من ستين عضواً، عوضت البرلمان). أقصيت خليدة تومي من حزبها الأصلي، دون اجتماع لجنة الانضباط و الاستماع، بسبب اتهامها من طرف الحزب بتخليها عن مواقفها المعارضة و التوجه للسلطة.²

◀ نفيسة حمود: وزيرة الصحة / جوان / أكتوبر 1991.

نفيسة حمود مولودة في سنة 1924، هي ابنة المفتي حمدان حمودة، أستاذ المدرسة الثعالبية بالعاصمة، مزدوج اللغة و الثقافة، لا تكتف البنت نفيسة بالالتحاق بصفوف جمعية الطلبة المسلمين و هي طالبة تدرس الطب بجامعة الجزائر، واحتلال موقع نيابة الرئيس 1948/1949، بل قادت مظاهرات نسائية ، باسم جمعية النساء المسلمات الجزائريات، بدءاً من سنة 1945، لتصل أخيراً إلى الامانة العامة لهذا التنظيم النسائي التابع لحزب الشعب الجزائري، - حركة انتصار الحريات 1947 الذي تفضل الانخراط فيه ابنة البرجوازية الجزائرية، بدل التنظيمات السياسية الأخرى التي كانت أكثر قربا من سوسيولوجياً، من هذه البرجوازية الناشئة و فئاتها المثقفة.

نفيسة حمود التي ستعيش مؤسسة حقيقية و هي طالبة بجامعة الجزائر، بعد أن فقدت كل أفراد عائلتها في وقت قصير بدءاً من الأب فالأم، ليتحق بمها الأخوة، لتبقى وحيدة مع أختها الكبرى، التي وافتها المنية هي الأخرى، بعد الحمل مباشرة و يتوفى مولودها الجديد...وضع مؤساي مفاجئ جعل البنت تتوجه للعيش مع العم بوعلام، قبل أن تقرر العودة إلى فيلا العائلة في سانت أو جان، قبل بيعها و الاستقرار في حي القصبة الشعبي.

التوجه نحو الفكر الوطني الاستقلالي الذي تؤكد نفيسة حمود بانخراطها المبكر في جبهة التحرير بالعاصمة و الالتحاق بالولاية الثالثة، بعد أن أغلقت عيادتها الطبية الخاصة في سنة 1953، لتلتحق بجيش التحرير الوطني في 1955 لمدة قصيرة قبل العودة إلى العاصمة، للعمل في مجال التدريب الصحي، لصالح جيش التحرير فكانت تقوم بنقل بن يوسف بن خدة وعبان رمضان بسيارتها نظراً لشكلها القريب من الأوربيات البعيد عن الاشتباه فيها.

بعد إلقاء القبض على مجاهدين كانوا يجتمعون في بيتها بالعاصمة، وخوفاً من الاعتقال التحقت مجدداً بالولاية الثالثة، وهي تحت قيادة العقيد محمدي سعيد (سي ناصر)، ليلقي عليها القبض بعد عملية تمشيط قام بها الجيش الفرنسي، اعتدى عليها جندي فرنسي بالضرب على الوجه وهي واقفة متخفية بين نساء القرية، ورغم ادعائها عدم معرفة اللغة الفرنسية، إلا أن الجنود تنبهوا لشعرها القصير بعد سقوط لحاف كانت تضعه فوق رأسها للتشبه بالقرويات.

ستعيش نفيسة لاليام، بعد التعرف عليها من الجنود الفرنسيين أوقاتاً صعبة، وهي تحت رحمة جندي ستغالي، طلب منه قائده الفرنسي الإعتداء عليها، هذا الجندي الذي غير رأيه مباشرة بعدما سمع نفيسة تنطق بالشهادة، فطلب منها ألا تخاف لأنه لن يعتدي عليها فهو مسلمٌ مثلها. سيفرج مؤقتاً على نفيسة حمود، وبعد تجربة الإعتقال هذه تعود مجدداً إلى الولاية الثالثة تحت

¹ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، مرجع سابق، 2011، ص 313
²المرجع نفسه، ص 314.

قيادة الرائد عميروش، ويلقي عليها القبض مرةً أخرى، لتقع في السجون الفرنسية، بين الجزائر و فرنسا لغاية 1959، تاريخ الإفراج عنها ووضعها تحت الإقامة الجبرية بدير لمدينة نانت الفرنسية، لتتمكن من الفرار من إقامتها الجبرية نحو سويسرا لمتابعة دراستها المتخصصة في الطب، كل هذا كان بمساعدة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا في العمل السياسي، تمثيل جبهة التحرير في عدة مؤتمرات دولية للنساء، تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، زيادةً على الدراسة الجامعية، المتخصصة في أمراض التوليد و أمراض النساء.

بعد الاستقلال، عاودت نفيسة حمود الاهتمام بقضايا المرأة بعدة أشكال، كان من بينها ترأس الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بعد المؤتمر الأول، الاتحاد الذي ستغادره في سنة 1969 قبل انعقاد المؤتمر الثاني، كرفض لظروف الهيمنة على الإتحاد، لاقتراح عضواً استشارياً في المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ثم تقرر التفرغ لنشاطها في المجال الصحي، فعرفت أستاذة للطب، ورئيسة مصلحة التوليد بمستشفى بارني بحسين داي، والذي سيحمل إسمها فيما بعد، لقد تمكنت هذه الطبيبة الفذة من القيام بعملية تخصيب اصطناعي في منتصف الثمانينات 1985، كما كانت وراء الكثير من المبادرات في ميدان حماية الطفولة و الأمومة، و إنشاء مراكز تحديد النسل، لغاية تعيينها كوزيرة للصحة لمدة قصيرة جداً جوان/أكتوبر 1991، لتطلب الإعفاء منها و تواصل عملها بالمستشفى على غاية تقاعدها في 1997.¹

➤ **زهور ونيسي:** (كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية 1984/1982، وزيرة التربية الوطنية 1984/1986، عضو مجلس الأمة 1999)

ولدت زهور ونيسي في قسنطينة سنة 1936، من عائلة تعود في أصولها إلى مدينة ميله، كان الأب يشتغل حرفياً في ميدان البناء، احتكاكه بجمعية العلماء شجعه على حفظ القرآن و الإصرار على تعليم بناته الخمس، البنات اللاتي تخرج منهن أكثر من معلمة، وهي المهنة التي زاولتها زهور في بداية حياتها المهنية، بحي المدنية في العاصمة. توقف زهور ونيسي عن الدراسة وهي طفلة سنة 1940 بسبب مرض أصاب عينيها، جعلها تتوجه نحو التعليك الحر و تحصل علي الشعادة الابتدائية متأخرة في سنة 1955، تلتحق زهور ونيسي بالثورة في جبل بوطالب بالأوراس، وبأولاد ناصر بالضبط، لتستمر في العمل النضالي داخل خلية تابعة للولاية الأولى، لكن هذه المرة في العاصمة، وحي المدنية تحديداً، الذي يسكنه جزء من العائلة. في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير، التحقت زهور ونيسي بخلية تابعة للولاية الرابعة، التي سيطرت على العاصمة تنظيمياً.

تمكن زهور ونيسي مباشرةً بعد الاستقلال، من الانتساب لجامعة الجزائر، بعد نجاحها في مسابقة الدخول للحصول على شهادة الليسانس في الأدب العربي. في مفس الوقت الذي اشتغلت فيه ككاتبة، لدى وزير الحبوس (كما كان يسمى). بعد الأدب العربي، تسجل للحصول على ليسانس في الفلسفة، وكان لها ذلك في 1969/1970، وعو ماسمح لها بعد ذلك بالتسجيل للحصول على شهادة دبلوم الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، بجامعة الجزائر دائماً.

بدل الجامعة التي كانت مؤهلة للتدريس فيها، فإن السيدة زهور ونيسي اختارت الصحافة و الكتابة كمهنة فعلية. بعد العمل الجامعي كمعيدة لبعض الوقت، كانت من مؤسسي جريدة الجماهير، مع كل من الطاهر وطار، والعفيف الأخضر، كما كانت مع المجموعة المؤسسة لصحيفة الثورة والعمل، اللسان المركزي للإتحاد العام للعمال الجزائريين، ومجلة الجزائرية، لسان اتحاد النساء الجزائريات، و هي المجلة التي استمرت على رأسها لعدة سنوات، إلى غاية تعيينها كاتبة دولة. بالإضافة إلى مساهماتها

¹ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، مرجع سابق، ص 544.

الكثيرة في مجلة الجيش التابعة للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، التي كانت فرصتها لتعرف مباشرة مع الرئيس هواري بومدين الذي تقول أنه كثير الإعجاب بكتابتها الصحفية.

الكتابة في القصة و الأدب لم يمنع السيدة زهور ونيسي من العمل السياسي، فقد رشحها حزب جبهة التحرير الوطني من علمها في المجلس الشعبي الوطني عن دائرة حسين داي التي تسكن فيها، أين تعرض بيتها في هذا الحي لمحاولة اعتداء و حرق أثناء أحداث أكتوبر 1988، التي تزامنت مع الكثير من الشائعات حول السيدة زهور ونيسي و دورها السليبي المفترض في القطاعات التي مرت بها، كتلك القوانين المتعلقة بمعاينة التغيب عن العمل، أو تلك المتعلقة بملكياتها العقارية "الكثيرة" المزعومة التي نشرتها الشائعات. إضافةً إلى المناصب الإدارية و التسييرية انضمت زهور ونيسي إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال المدة الممتدة بين 1985/1989.

كان اندماج السيدة زهور ونيسي كأول وزيرة في الجزائر مهمة لم تكن باليسيرة، خاصةً و ان هيكل كتابة الدولة داخل الحكومة كان تجربة حديثة، و رغم تقاعدها المبكر في الخمسين من عمرها لم يمنعها من العودة للنشاط السياسي بعد أن تم تعيينها ضمن الثلث الرئاسي كعضو مجلس الامة في 1999.¹

المناضلات²

- المرأة الجزائرية والمشاركة السياسية

في الوقت الذي تمكنت فيه المرأة من الحصول على مكاسب هامة في التعليم والعمل، بقيت محاصرة في المجالات العامة والمجال السياسي الذي مازال ذكوريا بشكل واضح في الجزائر، في الوقت الذي يتناول صاحب القرار السياسي قضية المرأة، بطريقة إيديولوجية بعيدة عن الطرح الجاد، فتدمج المسألة في خطابات سياسية تركز على دور المرأة في ثورة التحرير من جهة، وعلى التذكير بضرورة الربط بين الأصالة والمعاصرة من جهة أخرى. خطابات ابتذلت من الأجيال الجديدة وساهمت في تغييرها من العمل السياسي سواء الشباب أو المرأة بدرجة أكبر.

- المرأة ، الحزب السياسي و الترشح

تقوم الأحزاب بتقديم المترشحين عند الاستشارات الانتخابية، وفي حالة الفوز في الانتخابات تضمن مهمة إدارة العمل الحكومي بتزويده بأعضاء التنفيذيات، وبالتالي للأحزاب مسؤولية في اختيار وتكوين الموظفين السياسيين، الذين من المحتمل دعوتهم لممارسة مسؤوليات حكومية.³

يعد الحصول على المعطيات حول تمثيل النساء أمر غير متوفر، لان التشكيلات السياسية في الغالب لا تحتوي على المعلومات المطلوبة، وعند توفرها تكون إما عامة وإما جزئية، لكن هناك ملاحظات دالة وظاهرة لا يمكن إخفاءها، أولها التواجد الضعيف للعنصر النسوي داخل الأحزاب مهما كانت إيديولوجياته ومبادئه، إذ تحوي الساحة السياسية بعد الإعلان عن التعددية السياسية تشكيلة حزبية متنوعة بين الوطني، الديني، العلماني، المحافظ والمفتوح، المساند والعارض، رغم هذا لم تتجه المرأة لهذه الأحزاب.

¹ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، مرجع سابق، ص 657.

²جميلة عمران " المرأة الجزائرية وحرب التحرير الوطني 1954-1962 " المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلون، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص 136.

³أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره.

ويزداد التساؤل لماذا لم يتم التلاقي بين المرأة والحزب، بغض النظر عن توجهاته السياسية والفكرية ؟ يبدو أن المرأة الجزائرية التي لمست الاستفادة المعنوية من التعليم والاستفادة المادية من العمل لم يجلبها الحزب، الذي ارتبط في الذهنية الجزائرية بصورتين، حالة الأزمة والعنف بعد الإعلان عن التعددية، والجمود والبيروقراطية في عهد الأحادية الحزبية، مضاف إليها ترسبات اجتماعية و ثقافية لمجتمع عانى استعمار استيطاني طويل، كانت أجلى آثاره السلبية متجسدة على المرأة، التي ارتبطت لفترة طويلة بالمنزل والمقاومة السلبية للاستعمار، والتي أعيد إنتاجها بعد الاستقلال. تجربة بعض العناصر النسوية التي اختزنت الأحزاب لم تكن مشجعة للمرأة التي تراقب من بعيد، نساء رغم كل ما يحمله المجتمع للحزب من نظرة سلبية ولممارسي العملية السياسية، إلا أنهن لم تتأسن الأجهزة القيادية للأحزاب، بل أصبح ينظر إليها ذلك الإنسان الذي تم استغلاله واستعماله سياسيا من طرف الرجال طبعاً لتحقيق مصالحهم أو التمثيل بهم.

تؤكد الكثير من الدراسات أن الأحزاب تتحمل مسؤولية عدم التوازن في التمثيل السياسي على أساس النوع لأنها هي التي تسيطر على التعيينات في كل انتخاب، هذه الوضعية التي يرد جزء كبير منها إلى ضعف الدولة وعدم قدرتها على التحكم في الأمور السياسية عن طريق آليات التدخل والمراقبة وخاصة في قضايا الأحزاب السياسية.

إذن لا علاقة لضعف تواجد المرأة في الأحزاب بنوع الحزب أو بمدى ابتعاده أو اقترابه من السلطة، فالمرأة كما هي قليلة التواجد في الأحزاب ذات الأغلبية القريبة من السلطة والمتمثلة في حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، هي قليلة التواجد في جبهة القوى الاشتراكية أو التجمع من اجل الحرية والديمقراطية، نفس التشابه في الضعف يتقاسم بين الأحزاب الدينية أو المحافظة، و الأحزاب العلمانية المفتوحة.

هذا على مستوى السلوك السياسي للنساء، لكن على مستوى مكانة القلة القليلة المتواجدة داخل الأحزاب فحظوظها في الوصول إلى مراكز القرار والقيادة في الحزب تكاد تكون منعدمة بسبب الصراعات التي تخلق داخل الأحزاب من اجل التمويع في المناصب القيادية، ولأن المرأة ضعيفة الدعم والتواجد الكمي داخل الحزب يكون من السهل استبعادها، من جهة أخرى، يطرح مشكل السن

من منظور النوع الاجتماعي، فالمواقع الريادية محصل عليها بالاقدمية بعد المرور بمناصب سابقة في ضل غياب أو تغييب النخب النسوية الشابة.

وعليه فإن النساء اللاتي يناضلن في الأحزاب السياسية لا يمثلن جميع الشرائح النسائية، فمعظم النساء المطلوبات من الأحزاب يكون بسبب خبرتهن وقدرتهن على تجنيد وتحريك المنتخبات، و من النادر أن تأتي المناضلات من الطرق الطبيعية للترقية في الأحزاب. ففي أغلب الحالات ليس لهذه المناضلات قناعة سياسية شخصية.

في غياب بيانات عن المناضلات مثل السن، الوضع المهني والعائلي للمنخرطات، فإن الغالب، تكن المناضلات من إطارات عليا وذوات مهن أو القاديات من أوساط مرتبطة بالقطاع الاجتماعي -التربوي. إنهن نساء ذوات مستوى تعليمي عالي نسبيا. في العموم يأتين من مناطق مدنية ويتخذن من العمل الحزبي وسيلة للارتقاء الاجتماعي.¹

يقتى الوصول إلى المسؤولية في الحزب مرتبط ببعض الشخصيات البارزة مثل "لوييزة حنون" التي كانت مناضلة حركة جمعوية و هي اليوم قائدة حزب العمال، و"خليدة تومي" النائبة السابقة للتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية والوزيرة الحالية للثقافة، و التي كانت مناضلة للحركة الجمعوية . يذكر أن المرأة تكتسب ثقافتها السياسية من الجامعة عن طريق التنظيمات

¹ خالد أمين حرطاني، مرجع سبق ذكره ص47.

الطلابية، ويشار هنا إلى غياب دور التنشئة الاجتماعية السياسية، بل أكثر من ذلك تركز العائلة على التناول السلي للحزب والسياسة مع أبناءها، وهي أحد الأسباب المنفرة من الحزب والتي ستعكس على الترشيحات فيما بعد.

• المرأة والترشح

تشكل المرأة قوة سياسية بسبب حجمها العددي لكنها غير حاضرة بقوة لا انتخابا ولا ترشحا، طبيعة النظام، التجربة التاريخية السياسية الفاشلة والمتصلة بمرحلة العنف في الجزائر، وارتباط العملية الانتخابية بممارسات التزوير، أنتج عدم ثقة بهذه الوسائل للمشاركة. وكلها عوامل أدت إلى عزوف الشباب والنساء عن الانتخاب، وبالتالي الترشح خاصة في الانتخابات التشريعية والمحلية.

تجربة المواطنين مع منتخبهم أكدت أن غياب التواصل وعدم تحقيق بعض من مطالبهم وغياب إنجازات ملموسة من المنتخبين، خلقت فكرة عامة مفادها احتقار العمل السياسي والانتقام من النظام بعدم الانتخاب وعدم الترشح، بعد الصورة التي ارتسمت لدى الجزائريين

المنصب السياسي، بسبب بامتيازات مادية في ضل متواصل لفئات عريضة من المواطنين، الشباب الفئات والنساء، من جهة أخرى المرأة عن الممارسة السياسية الجو العام الذكوري الذي فرصها في الظهور كمرشحة.

النسبة المئوية	المرشحات	المرشحين	العدد الإجمالي للترشيحات	
4.98	39	744	783	1977
4.64	39	801	840	1982
7.11	63	822	885	1987
4.15	322	7427	7749	1997
6.90	694	9358	10052	2002
5.55	1157	19152	20309	المجموع

النمطية لطالب ارتباطه تفكير الوسطى تبتعد بسبب يقلص

ويبرز الجدول التالي الحضور الكمي للمرأة مقارنة بالرجال في الانتخابات التشريعية.

جدول رقم (05): عدد المرشحات مقارنة بالمرشحين للانتخابات التشريعية الجزائرية.

المصدر: دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، 2006، ص38.

إذن فإن عدد النساء المرشحات للنيابة عددهن قليل مقارنة بالرجال وبمجموعهن الديمغرافي والنوعي، وتطور ضئيل لنسب الترشح عبر السنوات بما تحمله من مراحل تاريخية متعددة الأنظمة والتوجهات السياسية. مما يعني أن لا تغير يذكر في الإستراتيجيات المدججة للمرأة في العمل السياسي، أو أن النظرة التقليدية نحوها، أعمق وأكبر من أي إستراتيجية، احتمال ثالث وأخير هو أن لا المرأة جلبها العمل السياسي و لا الدولة اجتهدت في ترغيبها فيه.

ربما يكون الرجوع للأحزاب مفسرا فالمرأة داخل الحزب تجند كقوة تعبئة لفوز رجال الحزب، وليس الحزب حتى، لأنه حتى داخل الحزب الواحد تكون الصراعات بين المرشحين من الرجال على المكانة في القائمة التي تعد مهمة كما سيوضح لاحقا في طرق الانتخاب، المرأة التي يخاف منها لأنها أعلى كفاءة يتم تهميشها بكل الطرق.

في آخر انتخابات تشريعية قبل تطبيق نظام الحصة " الكوتا" سنة 2007 من إجمالي 12.225 مرشح سجلت 1018 امرأة بنسبة تعادل 8.33 %، نسبة لم ترتفع مقارنة بانتخابات 2002 التي سجلت فيها نسبة ترشح نسوي عادت 5.55 % رغم التقلص في عدد المرشحات من 1157 سنة 2002 إلى 1.018 سنة 2007 بدت النسبة قد ارتفعت من 5.55 % إلى 8.33 %، و في الحقيقة أن عدد المترشحين الإجمالي هو الذي انخفض من 20309 إلى 12.225، التدقيق في المعطيات الكلية وربطها بالجزئية يظهر أن ترشح المرأة متجه في كل مرة نحو الانخفاض، إشكالية مطروحة بقوة وتعكس حضورها المتواضع على مستوى الساحة السياسية.

تقدم المرأة في القوائم في كل مناسبة انتخابية بوزن عددي ضعيف في أغلبية الأحزاب، من الوطنية إلى الدينية و حتى التي تصف نفسها بالعلمانية، يمتد الضعف إلى المكانة في القائمة فنادرا ما تقدم المرأة على رأس القائمة أما الغالبية منهن فتتدلى ترتيب القوائم، يستثنى هنا حزب العمال الذي ترأسه السيدة "لويزة حنون"، الذي اشتملت قوائمه على 40 امرأة، والتي برهنت على أن العنصر النسوي عندما يقدم بشكل جيد وبعدهد محترم في القوائم ينتخب، وتنفذ نظرية المجتمع المحافظ الذي تتعذر به الأحزاب عندما تريد التخويف من الخسارة الانتخابية بسبب المرأة. « هذا الحضور الضعيف للمرأة في القوائم الحزبية وحتى الأحرار، كميا ونوعيا خاصة، هو الذي افرز ذلك الحضور المحتشم للمرأة داخل الهيئة التشريعية بحيث لم تمثل النساء الجزائريات إلا ب 29 امرأة من مجموع 389 مقعد برلماني، لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الأخيرة مغاريا بعد موريتانيا، تونس والمغرب في التمثيل النسوي داخل البرلمانات» .

● المرأة وطرق الانتخاب

إن الأمر الصادر في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي هو الذي يحدد طرق التصويت الجزائري.

يذكر هذا الأمر أسلوبين للتصويت: التصويت بالأغلبية والتصويت النسبي على القائمة. يتعلق الأول بانتخاب رئيس الجمهورية (التصويت الفردي في دورين بالأغلبية) وانتخاب أعضاء مجلس الأمة الغرفة الثانية للبرلمان (تصويت تعددي بالأغلبية في دور واحد على مستوى الولاية) لا يعني هذا التصويت إلا أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، أي 96 عضو لان 48 عضو الباقين من أصل 114 يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية.

أما التصويت النسبي على القائمة فيتعلق بكل العمليات الانتخابية الأخرى، كالانتخابات التشريعية وانتخابات المجالس الشعبية البلدية وانتخابات المجالس الشعبية للولاية.

تنص المادة 76 على أنه « تتوزع المقاعد بين القوائم بطريقة نسبية حسب العدد الذي حصلت عليه في الاقتراع المتحصل من طرف كل واحدة منها مع تطبيق قاعدة الأقوى هو الذي يبقى » وتذكر المادة 79 الترتيب في القوائم بنصها انه يجب أن تكون قوائم المرشحين للانتخاب في المجالس الشعبية البلدية و الولائية مرتبة، وان « توزيع المقاعد بين مرشحي القائمة الواحدة يجب أن يستجيب إلى نضام ترتيب المرشحين في هذه لقائمة »¹.

تستعمل الجزائر نضام التمثيل النسبي في معظم عملياتها الانتخابية، و تعد هذه الطريقة الأكثر مناسبة للتمثيل النساء، لكن الحال مختلف في الجزائر بحيث لم تمكن هذه الطريقة من وصول معتبر للنساء في المجالس المنتخبة، ويعود سبب في ذلك إلى الانغلاق الذي لازال يميز الأحزاب السياسية الجزائرية ونخبها التي تتخوف من منافسة النساء المتعلقات والمؤهلات لهم داخل هياكل الحزب، هذا ما يجعلها تدافع عن مواقعها على رأس الأحزاب وداخل آليات الانتخابات بشتى الطرق والوسائل.² من بينها وضع النساء في آخر القائمة الانتخابية.

قام رئيس الجمهوري بإقامة تعديل دستوري في محاولة قانونية لحماية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية من خلال المادة 31 مكرر والتي جاء نصها كالتالي: « تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة » وهناك مشروع قانون آخر يعمل على ترقية حقوق المرأة في الترشح عن طريق "الكوتا" أو تحديد حصة تقدر بـ 30% أو أكثر في القوائم الانتخابية لكل حزب و يبقى هذا مشروع قانون لم يفصل في تشريعه و كيفية تطبيقه بعد.

● المرأة الجزائرية في الانتخابات البلدية

إن قيام المرأة بممارسة حق الانتخاب بنفسها مهما كانت وضعيتها، عاملة أو مأكثة في البيت، ومهما كان مستواها العلمي، هو ممارسة لفعل الأنا، دون نيابة أو توكيل لرجل يمارس عنها هذا الفعل، الذي يعتبر من أبجديات الممارسة الديمقراطية، يعني إثبات وجودها وحققها في الاختيار الحر للمسير أو القائد الذي سيحكم الرجل الذي تعيش معه، وتتعامل معه بصفة دائمة، هذا الفعل كذلك هو الذي ينقل المرأة من فضاءها الخاص المحجوز لها دائماً (بمعنى العائلة والبيت) إلى فضاء عام و أوسع و هو المجتمع وبهذا تنتقل المرأة من حالة الوصي و القاصر، إلى حالة المواطن من الدرجة الأولى.³

جدول رقم (06) : يبين المرشحات في أوائل الانتخابات البلدية و الولائية و المجلس الشعبي الوطني.

مختلف الانتخابات	مجموع المرشحين	عدد المرشحات	عدد المرشحين	النسبة المئوية للمرشحات (%)	النسبة المئوية للمرشحين (%)
م.ش.ب 1967	20478	260	20218	1.26	98.73
م.ش.ب 1971	20845	96	20746	0.46	99.53
م.ش.ب 1975	23040	625	22415	2.71	97.20
م.ش.ول 1969	1322	125	1197	9.45	90.54

⁴ المرجع نفسه، ص31.

³ Souad KHODJA ; « La relation des femmes Algériennes aux discours et pratiques de l'exclusion » ; **Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail** ; Paris : Edition KARTHALA ; 1995 ; p179.

م.ش.ول 1974	2216	125	2091	5.64	94.35
م.ش.ول 1979	2466	83	2383	3.36	96.63
م.ش.وط 1977	783	40	743	5.10	94.48

المصدر: فاطمة الزهراء ساي، النساء في المؤسسات التمثيلية، المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلول، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص 145.

المنتخبات بعد هذه الانتخابات

جدول (07): يبرز عدد و نسب النساء الفائزات في أوائل الانتخابات البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني

مختلف الانتخابات	عدد المقاعد	عدد النساء المنتخبات	عدد الرجال المنتخبين	نسبة النساء المنتخبات (%)	نسبة الرجال المنتخبين (%)
م.ش.ب	10239	207	10031	2.03	98.86
1967	10424	46	10375	0.44	99.55
م.ش.ب	11520	160	11360	1.38	98.61
1971	661	25	636	3.78	96.21
م.ش.ب	1108	45	1063	4.06	95.93
1975	1233	37	1196	3.08	96.99
م.ش.ول	261	1+8	242	3.44	96.55
1969					
م.ش.ول					
1974					
م.ش.ول					
1979					
م.ش.وط					
1977					

المصدر: فاطمة الزهراء ساي، النساء في المؤسسات التمثيلية، المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلول، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص 150.

إن الغرض من عرض هذين الجدولين هو إبراز ظاهرة الضعف التاريخي لتواجد المرأة في المجالس التمثيلية خلال السنوات القريبة من الاستقلال، لهذا لن نخوض كثيراً في عملية تحليل المعطيات التي يبدو جلياً أنها تبرز ضعف تواجد المرأة في كل أشكال الانتخابات كمرشحة وكمنتخبة. وسنركز على تقديم بعض الملاحظات التي نراها مهمة.

"...بالعودة للخطابات السياسية الأولى... كان هناك إلحاح على إشراك المرأة كقوة اجتماعية تمثل نصف إجمالي السكان و شاركت في حرب التحرير الوطني و الأكثر قدرة على معالجة القضايا الاجتماعية التي ستشهدها المؤسسات المحلية. عامل ذو

طابع ديمغرافي و عامل ذو طابع تاريخي (المشاركة في حرب التحرير الوطني) وعامل ذو طابع اجتماعي و سياسي (تمثيل فئة اجتماعية، النساء داخل المؤسسات، قدرة على ترتيب القضايا الخاصة بها)

• الوصول الصوري للنساء للمؤسسات التمثيلية

يقع عدد المرشحات في كافة الانتخابات في منزلة أقل مما قد تكون الصفة التمثيلية لفئة اجتماعية أكثرية في التعداد الشامل للسكان، كان يجب أن تحتل مكانة أكبر في النطاق الاجتماعي، بغض النظر عن هذه الضرورة ذات الطابع الديمغرافي، ويمكن إعادة انحسار عدد المرشحات إلى عدة أسباب على صعيد دراسة وصول المرأة الصوري إلى المؤسسات التمثيلية... فهناك ملازمة للهيئات المكلفة بفرز المرشحين (الحزب، الإدارة، الجيش و التنظيمات الجماهيرية) وكذلك تلك التي تنجم عن مقياس النضالية المعتمد لاختيار المرشحين.

أولاً: يلاحظ أن القرارات التي تتخذها هيئات يهيمن عليها الرجال... لذا تعطى الأفضلية للرجال في الترشيحات مع الاحتفاظ بحصة للنساء أو في كثير من الحالات لا شيء. و تختلف الحصة الوطنية تبعاً للتوجيهات المعتدلة أو الملحة من السلطة المركزية... إن استحالة وجود مرشحات يعود كذلك إلى ضعف انخراط المرأة في الحياة الاجتماعية أو حتى غيابها عنها، حسب المناطق وتبعاً لوزن التقاليد. المقاييس المعتمدة في اختيار المرشحين هي صفة النضالية، و بما أن ثلثي المرشحين يجب أن يتم اختيارهم من بين مناضلي الحزب و المنظمات الجماهيرية التابعة له، سوف تكون أغلبية هذين الثلثين من الرجال وهذه حقيقة لا مفر منها نظراً لضآلة عدد النساء أو غيابهن داخل الحزب و سائر المنظمات الجماهيرية.¹

يتحمل الناخبين جزءاً من هذا التمثيل المتدني للنساء، فيما يخص الناخبين الإناث، فيشكلون أساساً فئة مكبوتة وهذه ميزتهم السلبية، مما يؤدي حتماً إلى هيمنة الناخبين الذكور. هذه الهيمنة ناجمة عن كون النساء لا يذهبن جميعاً إلى صناديق الاقتراع، باستثناء بعض الأقليات، وعندما يذهبن إليها، فهن يعبرن عن اختيار ليس خاصاً بهن حتماً. الحالة الأولى شائعة نوعاً إذ أنه خلال الانتخابات و رغم وجود مكاتب للنساء، ثمة الكثير من الرجال أو حتى المراهقين يأتون للاقتراع مكان أمهاتهم أو زوجاتهم أو بناتهم أو إخوانهم. هذه الإمكانية واردة بفعل التصويت بالتوكيل و هو إجراء يساء استعماله هذه الظاهرة ناجمة عن الحجز الذي لازلت تعاني من الكثير من النساء. الحالة الثانية و هي أقل شيوعاً و تنجم عن واقع أن كثير النساء يذهبن إلى صناديق الاقتراع بعد سماع تعليمات رجل العائلة. وهذا ليس خاصاً بالمرأة بل هو ظاهرة عائلية.²

إذاً تقوقع المرأة في النطاق العائلي يجد تبريراً له في تقسيم جنسي للعمل يوصف بأنه طبيعي و في مجموعة من القيم تظهر انعكاسات هذا التقسيم على أنها طبيعية. و تعتبر المرأة نتاج قدرية لا يمكنها أن تفلت منها إذ أن طبيعتها النسائية بالذات منحتها تلك العيوب و ليس الأوضاع الاجتماعية... رغم تأكيد المساواة القانونية، يواصل النظام الإيديولوجي الأبوي العمل على رفض ولوج المرأة المكثف في الميدان الاجتماعي (مكاتها في المنزل) أو إذا سنحت الفرصة الوصول إلى السلطة لأنها في معظم الحالات لا تحصل إلا على وظائف ثانوية، وتصبح المساواة القانونية شكلية وحسب و إذا ألصقت بنظام من العلاقات لا مساواة فيه. و لكن أليست هذه طبيعة القانون المتناقضة، فهو يدعي المساواة لإخفاء أو تجاهل الظلم في الواقع.³

¹ فاطمة الزهراء ساي، النساء في المؤسسات التمثيلية، المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلون، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983، ص 148-149.

² فاطمة الزهراء ساي، مرجع سابق، ص 153-154.

³ نفس المرجع، ص 159.

- المرأة الجزائرية ورمزية التواجد على مستوى المؤسسات السياسية

إضافة إلى تميز الممارسة السياسية النسوية الجزائرية بالضعف، سواء تعلق الأمر بالتواجد في الهيئات والمؤسسات العصرية، حكومة، برلمان، مجالس منتخبة وأحزاب، أو في الانتخاب والترشح، فإن تمثيلها في كل الحالات يبقى رمزي أكثر منه حقيقي يغلب عليه الطابع الشكلي الديكوري، « فالمرأة يمكن أن تنتخب على مستوى المجلس الشعبي البلدي لاحتلال موقع رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية... أما المحظوظة من هن التي تعين وزيرة، فمجالات التعيين واضحة ومحددة، فإما وزارة عادة ما تكون كتابة دولة التربية والتعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية وفي أحسن الحالات الشباب والرياضة. وهي كلها مواقع تتميز باستمرارية أكيدة في المهام التقليدية للمرأة في المطبخ وتربية الأولاد ورعايتهم »¹.

تم انتخاب 10 نساء في الجمعية التأسيسية في سنة 1962 من مجموع 194 نائب، أي نسبة تمثيل تقدر بـ 5% نسبة يمكن اعتبارها بالجيدة كبدية نظرا للاستقلال الحديث، لكن سرعان ما ستتغير الأمور فتبتعد عن التطور الطبيعي، لصالح رؤى النخب السياسية الحاكمة، فالنظام البومديني على سبيل المثال رفض تعيين حتى وزيرة بالمقاييس التقليدية والديكورية، في الوقت الذي شجع فيه الرئيس الحضور الشكلي لبعض النسوة في المجلس الوطني الشعبي الأحادي 1977.² ولم يتجاوز عدد الوزارات المنتدبات الأربعة في الحكومات التي توالى بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، في حين لم تشهد أي حكومة تواجد أكثر من وزيرتين.³

يحتوي المجلس الشعبي الحالي المنتخب في 2007 على 30 امرأة منتخبة من مجموع 389 مقعد نيابي بنسبة تقدر بـ 7.7% نسبة لم تتطور كثيرا بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية التي كانت قبلها ومثلت المرأة فيها بـ 6.94%، نسب لا تتناسب مع الديمغرافية النسوية التي تضاعف عددها بين 1962 و 2006 بثلاثين مرة، ولا تتناسب كذلك مع التطور النوعي، الذي ظهر في المستويات العلمية العالية التي وصلت إليها المرأة، فثلاث سنوات متتالية تحتل البنات الريادة في نسبة النجاح في شهادة البكالوريا.

● النساء داخل الحكومة

في الجزائر وعلى مدار تسع حكومات لم يتم تعيين ولا امرأة وزيرة، ليتم أخيرا في سنة 1984 تعيين أول امرأة وزيرة وهي "زهور ونيسي" ومعها "ليلي الطيب" كنائبة وزير.

من سنة 1987 إلى 2002 ظهر التذبذب بين وجود وزيرة أو وزيرتان وبين غيابهما، نسجل في سنة 2011 تواجد ثلاث وزيرات واحدة للثقافة، والثانيتان منتدبتان لدى الحكومة، الأولى مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة والثانية بالبحث العلمي. الرمزية التي ظهرت في الترشح والانتخابات ستظهر مرة أخرى في إقصاء المرأة من الوزارات الإستراتيجية، وترسخ في وزارات في شكلها التقليدي «مجالات التعيين واضحة ومحدودة، فإما وزارة عادة ما تكون كتابة دولة التربية والتعليم أو الصحة أو الشؤون الاجتماعية، وفي الأحسن الحالات، الشباب والرياضة، وهي كلها مواقع تتميز باستمرارية أكيدة في المهام التقليدية للمرأة في المطبخ وتربية الأولاد ورعايتهم »⁵

¹ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، مرجع سبق ذكره. ص، ص، 44-45.

²المرجع نفسه، ص 45.

* كان ذلك في حكومتي بن فليس جوان 2002 وحكومة اويحي 2003 حيث كان عدد الوزارات المنتدبات 4، بينما حكومة سيد احمد غزالي عام 1991 شهدت تواجد وزيرتين.

⁴أمين خالد حرطاني، مرجع سبق ذكره.

⁵ناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وضعية المرأة في الحكومة لا يمكن أن تؤثر في القرارات السياسية، و حتى في المشاكل المرتبطة مباشرة بقطاعهن الوزاري، وهي انعكاس للوضع الحكومي العام، حتى الرجال الوزراء لا يمكن التأثير في القرارات.

● المرأة في المجالس المحلية المنتخبة

في سنة 1997 كان عدد النساء المرشحات في الانتخابات البلدية 1281، انتخبت منهن 75 امرأة. وفي انتخابات 2002 ترشحت 3679 فازت منهن 147 امرأة، الانتخابات الولائية رفعت 62 امرأة للمجالس الشعبية الولائية من مجموع 305 مرشحة خلال سنة 1997. وفي 2002 انتخبت 113 امرأة من أصل 2684 مرشحة. نسب تعكس الضعف العددي للمرشحات وبالتالي المنتخبات، إضافة الى عامل المرتبة في القائمة الذي يلعب دور سلمي كبير في إسقاط المرأة. بعد انتخابات 2007 ومن أصل 1541 بلدية لا تشغل سوى امرأتان منصب رئيسة بلدية، والأغلبية المنتخبة توجه لرئاسة لجان الشؤون الاجتماعية على مستوى المجالس الشعبية البلدية.

عينت المرأة الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة والي، ورئيسة دائرة ولكنها تبقى محاولات من الرئيس غير كافية، ولا تعكس المكانة الفعلية للمرأة الجزائرية.

لكن الكثير من الدراسات ركزت على أن سبب ضعف تمثيلية النساء في الهيئات والمجالس المنتخبة راجع إلى قلة ترشحها للانتخابات من خلال قلة تواجدها في الأحزاب، بينما دراسات اتجهت إلى تفسير ذلك بمكانتها المتدنية في القوائم الانتخابية.

● المرأة والمساواة القانونية تأكيد المبدأ وغياب التطبيق

المساواة بين النساء والرجال مبدأ مسلم به قانونا لكن هل يكفي؟، يجد الخطاب السياسي الرسمي صعوبة في التعبير الواضح والموضوعي حول المسألة بعيدا عن إيديولوجيات ما بعد الثورة المرتكزة حول مشاركة المرأة في الكفاح نحو التحرر، وبعدها في الحرب على الإرهاب، فينطلق الحديث حول المسألة من موقف دفاعي لا يسلم بضرورة السير في تطبيق هذه المساواة من منطلق ضرورتها في تطوير المجتمع والاستفادة من قدرات 50% من الحجم السكاني بنخبها، مؤهلاتها وأفكارها، بقدر ما يركز على ضرورة إقناع المجتمع بها، ما زال ينطلق السياسي في هذه النقطة بالذات، من فكرة أن المجتمع الجزائري تقليدي ورافض لهذه الحقيقة.

الكثير من الدراسات القانونية أثبتت أن هناك تفاوت بين المبادئ المثبتة والمؤكددة وبين الأساليب التي تجعل منها فعلية، مادامت لم تضبط مسألة المساواة في الدساتير بوسائل احترامها وضمائها في حد ذاتها، لهذا فالحياة السياسية للنساء تتطور خارج نصوص الدساتير أو عكس هذه الأخيرة.¹

دعمت الجزائر الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أشكال التفرقة تجاه النساء بنص من القانون الأساسي، فتتص المادة 31 منه على أنه: « للمؤسسات هدف ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة الحواجز التي تعوق تفتح الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية»، لكن هذه القوانين تعتبر حيل مؤسساتية هدفها تبرئة الذمة دون إتباعها بمجهود حقيقي لتحقيقها. تتميز المبادئ الدستورية المتعلقة بمسألة المساواة بالطابع العام والمجرد، دون ضمان شروط الفعلية، التفاوت المذكور سابقا كان له أثر سلمي في عدم تطور التمثيل النسوي في الهيئات والمؤسسات السياسية.

¹ خالد أمين حرطاني، مرجع سبق ذكره .

تتخذ تدابير لتعويض عدم المساواة الناتجة عن أسباب طبيعية أو وقائع من الماضي مثل التمييز الإيجابي، وهو محل نقاش وأراء مختلفة بين مسانديه باعتبار انه إجراء مرحلي يتم إلغائه بعد تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة، أو بعد أن يتعود المواطنون علي ممارسته، وبين معارضيه بالقول انه مناقض لمبدأ المساواة في حد ذاته، وأن الوصول إلى مستويات عليا في تمثيل النساء يكون بصفة طبيعية مع تطور المجتمع دون أي تدخل باستعمال الأدوات القانونية.

تعتبر الحصص النسبية المخصصة للنساء إحدى التدابير القانونية والتي طبقت في عديد الدول في أوروبا، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية. عربيا نجد هذا الإجراء مطبق في الأردن، المغرب وتونس، يتحدد معنى الحصة: بأداة قانونية تسمح بوضع النساء حسب بعض النسب في مختلف مؤسسات الدولة، سواء أكانت على قوائم الترشح لوظائف انتخابية، أو لمناصب حكومية. يمكن أن يكون هذا التمثيل مساوي أم لا، حسب النسبة المئوية المقررة.¹ أما فكرة المناصفة فهي بعيدة عن الفكر القانوني والسياسي للنخب السياسية الجزائرية. تم الحديث عن فكرة التسجيل القانوني لنظام الحصة في الجزائر استعدادا للانتخابات التشريعية والمحلية الجزائرية في 2012

فكرة الحصص المخصصة للمرأة، المساواة، حقيقية تنطلق من الأحزاب التي تعرض المرشحين للانتخاب ويبدو أن هذه الأخيرة ليس من مصلحتها تبني مبادئ المساواة الحقيقية التي ستخلق منافسة ونخب جديدة قد تكون ذات كفاءة وفعالية، وقد تكشف بعض التواطؤات السياسية.

إذن تعطي النصوص الدستورية الفضفاضة وغير المتبوعة بطرق تنفيذ مضبوطة مجال واسع للمناورة، وفي نفس الوقت باب للتدخل الشكلي في الميدان متى قضت الضرورة. تقترح الدراسات القانونية إخضاع الأحزاب إلى تشجيعات مالية عن طريق تامين تواجد النساء في القوائم الحزبية وفي مراتبها.

¹المرجع نفسه، ص 55 .

الباب الثاني

الجانب الميداني

I. الدراسة الكيفية

الفصل السادس

تحليل التجربة الجزائرية في مجال الحصة " الكوتا " السياسية للنساء في المجالس المنتخبة

1: نظام الكوتا في العالم

- الكوتا: الأصل التاريخي ، الأنواع.
- نماذج من تطبيقات الكوتا في الدول
- تقييم نظام الكوتا المكاسب و المآخذ

2: التجربة الجزائرية في مجال الكوتا النسوية

- دوافع تبني نظام الكوتا في الجزائر
- دور الوزارة الوصية :المقابلة مع المستشارة بوزارة التضامن الوطني و الأسرة
- موقف الأحزاب السياسية من الكوتا النسوية

3: تحليل محتوى قانون الكوتا

4: نتائج تطبيق نظام الكوتا في الإنتخابات التشريعية و المحلية 2012

عوامل كثيرة دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى الكوتا كإجراء قانوني يعتمد مبدأ التمييز الإيجابي، من أجل رفع نسبة تواجد النساء في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية. هذا الإجراء المطبق لا تنفرد به الجزائر، وإنما تطبقه العديد من الدول بهدف تمكين النساء من مراكز القرار السياسي.

1: نظام الكوتا في العالم

و إن توصلنا حالياً لرسم خريطة واضحة، نحدد من خلالها الفروق بين الدول التي تزدهر فيها المشاركة السياسية للمرأة، و بين تلك التي مازالت لا تقبل بوجود أي امرأة في المراكز السياسية و النيابية (قطر مثلاً)، هذا لا ينسبنا التذكير أن كل دول العالم تشترك في ضعف المكانة التاريخية للمرأة في المجال العام، إلا أن تجاوز هذه الحالة يختلف بين الدول، فهناك دول عريقة في مجال دسترة و الدفع نحو تعزيز مكانة المرأة في المجال السياسي بحكم القانون ، و تبقى بعض الدول رافضة أو مترددة، و ربما غير مقتنعة أو واعية بجدوى إشراك النساء في التسيير العام.

يمكن القول عن الحصص النسبية / التمييز الإيجابي/الكوتا النسائية* : " أنها الأداة التي تسمح بوضع النساء حسب بعض النسب، في مختلف مؤسسات الدولة، سواء أكانت على قوائم الترشح لوظائف إنتخابية، أو لمناصب حكومية، يمكن أن يكون هذا التمثيل متساوي أم لا، حسب النسبة المئوية المقررة"¹. بالرغم أن مبدأ الكوتا يمكن أن يطبق على أي فئة أو شريحة، تعاني من ضعف في دخول منافسة غير متكافئة الفرص، في مجالات مختلفة. تستهدف الكوتا النسوية في المجال السياسي المرأة التي لم تجد مناخاً ملائماً يضمن نفس فرص و حظوظ المشاركة في الحياة السياسية والتسيير العام بسبب تحكم عدة عوامل، غير الكفاءة العلمية و المهنية و الأهلية و الجدارة و الأسو هي العوامل الموضوعية و الرسمية لشغل مركز سياسي، ولكن تجد المرأة تخرض معركة ضد تصور مجتمعي، وصورة نمطية، ليست هي المتسببة فيها، و هذا ما يقلل من حظوظ تواجدها في الفضاء العام. كان نظام الكوتا أو تخصيص حصص للنساء إحدى الآليات المقترحة المؤتمر الرابع العالمي عن النساء، في بكين عام 1995، كحل مرحلي لضعف تواجد المرأة في الحقل السياسي و الفضاء العام.²

تختلف الدول في النسب التي تحددها لتواجد النساء في مراكز المشاركة السياسية، وهناك بعض الدول التي تتجاوز تقنية الكوتا و تذهب للمنافسة بمعنى يكون تمثيل الجنسين في مؤسسات الدولة، متساوياً بين الجنسين فيشغل كل جنس نسبة 50 %، و غالباً ما يعتمد هذا المبدأ في توزيع الحقائق الوزارية، و يمكن هنا ذكر فرنسا كمثال عن الدول التي تطبق هذه التقنية.

تختلف الدول كذلك من حيث تاريخ تطبيق تقنية الكوتا، بحيث نجد أن الدول العربية و الأفريقية هي الأحدث في مجال تخصيص نسبة لتواجد المرأة في المؤسسات السياسية، بالمقارنة مع الدول الأوروبية. من جهة أخرى الكوتا تقنية مطبقة في داخل الدول من خلال الأحزاب وفي بعض الأحيان قد تكون ممارستها داخل الأحزاب سابقة لممارسة الدولة (في الجزائر مارس حزب العمال المناصفة بمناسبة إعداد قوائم الترشح قبل تبني قانون الكوتا في 2012).

تشترك دول العالم في الأسباب او العوامل، التي تدفع بضرورة ضمان حق النساء في التواجد في مؤسسات الدولة السياسية، و التي تتمثل غالباً في:

*ترجمة عربية لكلمة quotta بالفرنسية ، أو quota بالانجليزية و التي تعني الحصص المحجوزة مسبقاً.

¹خالد حرطاني، ص 55.

² http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/short_paper_overview_quota_systems_worldwide_ar_april2013.pdf

- سيطرة العقلية الذكورية وهيمنة الرجال على المجال السياسي.
- ضعف ترشيح المرأة لممارسة مهام نيابية و مراكز التمثيل السياسي.
- التقليل من حظ فوز النساء في الانتخابات من خلال وضع المرأة في المراتب الأخيرة لقوائم الترشيح خاصة، في الدول التي تعتمد مبدأ التصويت على القائمة النسبية.
- تأخر المرأة في دخول الفضاء العام و المجال السياسي مقارنة بالرجال، فكان هذا الإجراء ضرورة لتدارك هذا التأخر الذي لم يكن للمرأة يد فيه.
- ضعف مكانة المرأة في المنظومة القيمية المجتمعية التي يعاد بناءها و تشكيلها، عبر الأجيال، و بالتالي يكون تبني هذا الإجراء من أجل كسر الصورة النمطية التي تصور المرأة في المخيال الإجتماعي الجماعين غير قادرة على أداء المهام السياسية.
- هذه السياسة أو الاستراتيجية، تدفع نحوها كذلك إتفاقيات دولية، توجب على الدول الموقعة عليها بضرورة القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء. و رفع نسبة تواجد المرأة في المناصب السياسية.
- الحصول على السلطة يكون عن طريق الصراع، و "المنافسة"، و بدون وجود قانون حامي لحق المرأة في الحصول على فرصة متكافئة من أجل شغل جزء من فضاء السلطة صعب جداً، فهشاشة موقعها في هذا الصراع يجعلها الأسهل للاستبعاد.

- الكوتا: الأصل التاريخي ، الأنواع.

• الأصل التاريخي:

يرجع الأصل التاريخي لنظام الكوتا إلى مصطلح الإجراء الإيجابي، الذي طرح لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سياسة تعويض الجماعات المحرومة، إما من قبل السلطات الحكومية، أو من قبل أصحاب العمل في القطاع الخاص، وقد كان في الأصل ناجماً عن حركة الحقوق المدنية، ويتعلق الأمر بحقوق الأقلية السوداء، وقد أطلقه لأول مرة الرئيس الأمريكي (جون كندي 1961)، و تابعه جونسون في برنامجه الذي كان يمثل جزءاً من الحرب على الفقر، في بداية عام 1965، فتم تطبيق نظام حصص نسبية، يلزم الجهات بتخصيص نسب معينة من الطلاب المقبولين فيها، اللذين ينتمون إلى أقليات إثنية، فطالبت به جماعات أخرى مثل الحركات النسائية، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة من الحقوق¹.

• أنواع الكوتا:

لنظام الكوتا أشكال و آليات خاصة لتطبيقه، حيث تتنوع من ناحية كونها، دستورية، أو قانونية، أو حزبية طوعية.

❖ **الكوتا الدستورية:** هي التي ينص عليها الدستور صراحةً.

❖ **الكوتا القانونية:** هي التي ينص عليها قانون الأحزاب أو قانون الانتخاب، و تستند هذه القوانين إلى

نصوص أو تشريعات تلزم الأحزاب بتنفيذها، و في حال رفض الأخيرة الالتزام بها تعد مخالفة للقانون، و تسلط عليها عقوبات مثل استبعاد بعض المرشحين، و قد تصل إلى حد استبعاد الحزب نفسه.

¹ المعهد الدولي للأمم المتحدة للبحوث و التدريب في مجال النهوض بالمرأة، و مركز المرأة العربية للبحوث و للتدريب، تقرير حول النوع الإجتماعي و السياسة في تونس 2009، ص 5.

« أما الكوتا الطوعية: فهي التي يتم تبنيها طوعاً من قبل الأحزاب السياسية لضمان ترشيح عدد محدد أو نسبة

معينة من النساء في قوائم الحزب، و هو طوعي غير ملزم للأحزاب، و لا ينتج عن مخالفته أي مخالفة قانونية.

يمكن تطبيق الكوتا أثناء عملية الترشح، أو بعد صدور النتائج النهائية للعملية الانتخابية، ف**نموذج الكوتا المطبقة أثناء**

عملية الترشح، يهدف إلى وضع النساء في مواقع استراتيجية، على لوائح مرشحي الحزب، أو إعلان ضمان ترشيحهم في دوائى محددة. بما يضمن لهم فرصاً متساوية لانتخابهن، في الهيئات المنتخبة، تبقى مشكلة وضع المرأة في ذيل القائمة الانتخابية، و هو ما يجعل فرصهن تتضاءل، و في هذه الحالة تستفيد المرأة من ميزة الترتيب التبادلي مع الرجال، لكن بوضع سقف لترشيح النساء، (كالثلث في النصف الأول من القائمة مثلاً)

و يمكن للكوتا المطبقة أثناء عملية الترشح، ان تكون من قبل الأحزاب أو مطبقة قانونياً، بنص تشريعي، في الدستور أو في قانون الانتخاب مثلاً.

يتلائم تطبيق الكوتا مع **نظام التمثيل النسبي**، الذي يتطلب اعتماد دوائر تعددية، عن طريق تقدم أي حزب أو كيان سياسي أو قائمة حرة، بقوائمه لدوائر تعددية، و يصوت الناخبون على هذه القوائم، و يحصل كل حزب على عدد يقابل حجم الأصوات التي حصل عليها من الناخبين، عكس القوائم المغلقة التي يتم فيها احترام ترتيب المترشحين، و اختيار الفائزين باحترام ترتيبهم في القائمة.

إذن بما أن الغاية من الكوتا النسوية، هو ضمان تواجد المرأة في المؤسسات السياسية، تلجأ الكثير من الدول إلى تحديد نسبة لتواجدها في القائمة الانتخابية، وتكون نسبتها محفوظة من خلال المقاعد المحصلة من القائمة (سنفصل في جزء مقبل من الدراسة عن الطريقة الجزائرية في استخراج نسبة المرأة من كل قائمة فائزة، بمناسبة الانتخابات التشريعية ماي 2012).

• الفرق بين الكوتا و المناصفة

كثير من دول العالم، انطلقت من الكوتا في ضمان تمثيل النساء، على مستوى مؤسسات الدولة السياسية، ثم انتقلت إلى المناصفة، تشترك الفكرتان من حيث المبدأ و المنطق، كونها وسيلتان ضمان مكان للمرأة في المجال السياسي، " و في حين تظهر الحصص، أكثر من المناصفة، كتدبير خاص لانها تدبير مؤقت، لتدارك عدم المساواة. لا تعتبر المناصفة من جهتها، كتدبير نهائي بل انتقالي، يرمي إلى ضمان تقسيم السلطة السياسية، بين الرجال و النساء. و هو أكثر من مجرد مشاركة للنساء في الهيئات القرارية، أو الانتخابية بما أن الهدف هو مساواة عددية. للمناصفة في هذا الصدد مدى رمزي أكثر ثبوتاً من الحصص.

المناصفة تدبير لم تتبناه إلا أقلية من الدول، كرس الدستور الفرنسي رسمياً مبدأ المناصفة و أدى هذا إلى تطور كبير للمشاركة النسائية في الحياة السياسية، كرس الدستور الفرنسي رسمياً مبدأ المناصفة، و أدى هذا إلى تطور كبير للمشاركة النسائية في الحياة السياسية. سمح تطبيق المناصفة في إسبانيا و البلدان الإسكندنافية، بتشكيل حكومات مكونة من عدد متساوي من الرجال و النساء. ما عدا، بعض الدول الغربية و الدول الإفريقية ما وراء الصحراء التي تتوجه نحو المناصفة، يبدو أن هذا التدبير لا يحوز على التفضيل في بلدان المغرب العربي،¹ خاصة و انه سيمس الهيئة التنفيذية، حيث ممكن أن يتنازل صاحب القرار السياسي على بعض المواقع للمرأة على مستوى الهيئة التشريعية، و المجالس المنتخبة لكنه غير مستعد لفكرة تقاسم الحقائق الوزارية مناصفةً مع النساء، لذا يبقى على سبيل المثال تمثيل النساء في كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة قليل جداً، ولم يتجاوز عتبة الأربع وزيرات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا. (سنتطرق إلى خصوصية الإستوزار النسوي في الجزائر).

¹ أمين خالد حرطاني، مرجع سابق، 55.

لنظام الحصص ميزة، و هو أنه يسمح للمرأة أن تكون ممثلة في البرلمان، و في الهياكل القيادية للأحزاب السياسية...تم اختبار تقنية الكوتا في أماكن أخرى و برهنت على مدى نجاحها التصحيحي القوي. طبق الحزب الاشتراكي الفرنسي خلال انتخابات سنة 1998 هذا الإجراء لتعيين المرشحين. تطورت الأمور خلال الأعوام الأخيرة تحت تأثير هذه السياسة التطوعية...هكذا هذا النوع من هذه التدابير يهدف لضمان أن نسبة المقاعد البرلمانية التي يفوز بها حزب خلال المنافسة الانتخابية تعود للنساء كما هو الأمر في "بوركيينا فاسو" أو "تنزانيا"¹. سؤال هنا يفرض نفسه بشدة، هل تواجه عدد كبير من النساء يعكس ديمقراطية حقيقية، ومستوى متقدم للدولة؟ لا، و إنما مشكل الدول التي تعرف ضعف للمشاركة السياسية للمرأة، هو أحد أوجه هشاشة في نظم الحوكمة للدول العربية و الإفريقية عموماً.

يمكن لهذه التدابير مثل الكوتا، أن تهدف إلى ضمان إحتواء الهياكل الداخلية للقرار في الأحزاب السياسية على نساء، كما هو الحال في إفريقيا الجنوبية، حيث وضع المؤتمر الوطني الإفريقي حصة 30% من النساء في هياكله. يعتبر هذا البلد، مثلاً يقتدى به. بفضل تبني الحصص من قبل الحزب ذات الأغلبية و مزيج من الرجال و النساء، في الرتب العليا للقائمة، رأت نساء هذا البلد أن عددهن يتزايد بصفة ملحوظة، و هذا ما سمح بوصول "كتلة حرجة" تمثل 30% من النساء في البرلمان، هذه النسبة المئوية هي في الحقيقة نسبة مئوية ضئيلة، و إن كانت أقل من ذلك، يكون عندئذ إستعمال تقنية الحصص غير فعالة. هذا العدد المحدود في مختلف المؤسسات، هو هدف معتد نسبياً في منطقة المغرب العربي بما أن النساء يمثلن نصف العدد الإجمالي للسكان في المنطقة..تدبير الحصة لا يكون دائماً فعالاً إذا استعمل وحدها، لا يمكن بالفعل لهذا التدبير المؤقت و الخاص أن يكون له نتيجة، إلا بحسب أساليب تطبيقية. كي تأتي هذه التدابير بشمارها، خارج عن إرادة مؤكدة بقوة، يجب على الأحزاب السياسية أن تندمج بكل فعالية في تمكين نساء ذات كفاءة و بأعداد، و ألا تقتصر على التوظيف الشكلي لبعض العناصر النسوية.

- نماذج من تطبيقات الكوتا في الدول

تم تطبيق نظام الكوتا بأشكاله المختلفة، الترشيحية منها و التمثيلية، في بعض الدول العربية منها، فلسطين، الأردن، العراق، مصر و مؤخراً الجزائر، و في دول إفريقية مثل: جنوب إفريقيا، و موزمبيق و السنغال، و طالما كانت الدول الاوربية الرائدة في هذا المجال، و خاصة تطبيق نظام الكوتا على القوائم الحزبية، سواء الطوعية أو القانونية، أما حالياً فقد تم تجاوز الكوتا إلى المناصفة الدستورية.

جدول رقم (08) : يبين نماذج لتطبيق نظام الكوتا عبر الدول

الكوتا في النظم الآسيوية					
البلد	تاريخ تطبيق الكوتا	الهيئة المطبق فيها الكوتا	نوع الكوتا	نسبة الكوتا	تعقيبات
الهند	1993	المجالس المحلية	دستورية	33% في المجالس المحلية	دفعت لها جماعات الضغط

¹ نفس المرجع، ص 56.

	عن طريق تعديل دستوري	فقط دون البرلمان		النسوية (11.4% مجلس النواب، 11.9% مجلس الشيوخ. برلمان 2009)
أندونيسيا	2004	البرلمان	دستورية	30% في القوائم الحزبية تواجد المرأة في البرلمان أقل من 30%(18.6% برلمان 2009) يبقى مشكل الترتيب في القائمة.
باكستان	الأولى من 1954 إلى 1985. الثانية عام 2000	- في المجالس المحلية و الوطنية - المجالس المحلية و مجلس الشيخ	- دستورية عن طريق الانتخاب المباشر من الأعضاء أنفسهم. -قانونية	- 5-10% -33% في المجالس المحلية. - 17% في مجلس الشيخ تواجه النساء في باكستان من التطرف الديني، حيث تمنع من التصويت و الترشح في بعض المناطق. 20.7% في الغرفة السفلى و 16.3% في الغرفة العليا أو مجلس الشيخ / برلمان 2013
الكوتا في النظم الإفريقية				
جنوب إفريقيا	1994	البرلمان	طوعية حزبية طبقها أول مرة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم.	بعد أن كانت نسبة تمثيل النساء تساوي 2.7% في مرحلة التمييز العنصري ارتفعت الى 44.8% الغرفة العليا و 34% الغرفة العليا أو مجلس الشيخ/ عام 2009. و لانه وحده الحزب الحاكم (المؤتمر) كان يطبقها، تعالت المطالبات لتقنين هذه التقنية لتشمل كل الأحزاب من أجل حماية مكتسباتها في هذا المجال.

موزمبيق	1992	-البرلمان -داخل هياكل الحزب	طوعية حزبية (الحزب الحاكم فريميلو)	على الأقل 30%	دعم الحزب الحاكم تواجد النساء في الحكومة كذلك. (39.2% في الغرفة السفلى / 2009)
الكوتا في النظم الأوروبية					
السويد	1972	البرلمان	طوعية حزبية (الحزب الليبرالي السويدي)	40%	اقتداءً، بالحزب الليبرالي طبقت أحزاب أخرى الكوتا الطوعية في الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين، ووصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى المناصفة في القوائم، وتحتل السويد مع الدول الاسكندنافية، النرويج و الدنمارك أولوية الترتيب العالمي في هذا المجال فاق 40%. (45% في الغرفة السفلى 2010).
بلجيكا	1994 - 2010	-المجالس ال محلية -البرلمان	قانونية	-في البداية عام 1994 كانت نسبة الكوتا المطبقة 33 % بحيث لا تضم القائمة أكثر من ثلثيها من نفس الجنس - ثم عدل القانون في 2002 لتصبح 50% بمعنى أن القائمة الانتخابية تعد مناصفةً بين الجنسين، وباحترام الترتيب التبادلي .	اعتمدت المناصفة في 2002 و طبقت في 2007 في الانتخابات الفدرالية في البرلمان الأوروبي، ووصلت نسبة تمثيل المرأة في بلجيكا سنة 2010 إلى 41.3% الغرفة السفلى، 39.4% الغرفة العليا أو مجلس الشيوخ.

الكويتا في النظم العربية					
العراق	2005	-البرلمان -أعضاء الجمعية الوطنية العراقية	دستورية	25% بمعدل امرأة على الأقل بين كل ثلاث مرشحين ، و بين أول ستة مرشحين لا بد من وجود امرأتان على الأقل إلى نهاية القائمة، و هذا ما أشرنا له حول ضرورة ضبط الكوتا بتقنيات واضحة حتى لا يتم الإلتفاف على القانون.	و صلت 61 امرأة للبرلمان بمناسبة أول تطبيق للكويتا، ولاكتمال النصاب و الوصول إلى النسبة المحددة ب 25% لجأت مفوضية الانتخابات إلى إضافة 18 مقعداً لصالح المرشحات.(لتصل حالياً إلى 25.2 % في الغرفة السفلى برلمان 2010).
الأردن	2003	مجلس النواب	قانونية	تخصيص 6 مقاعد للنساء من مجموع 120 كحد أدنى، مع الاحتفاظ لهن بحق المنافسة على المقاعد الأخرى كافة. و يتم تحديد النساء الفائزات بالمقاعد الإضافية، من بين الحاصلات أعلى نسبة من الأصوات في الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها.	زاد عدد المقاعد المخصصة للنساء، لتصل في عام 2013 إلى 18 مقعداً بنسبة 12% من مقاعد مجلس النواب
فلسطين	2005	-المجلس التشريعي -المجالس ال محلية	قانونية	امرأة على الأقل في الترشيحات الأولى في القائمة، وامرأة على الأقل في الأربع ترشيحات التي تليها، و امرأة على الأقل كذلك في الخمسة أسماء التي تليها.	ارتفعت نسبة تمثيل المرأة بفضل اتباع هذا الإجراء من 5.6% سنة 1996، إلى 12.8% سنة 2006.
المغرب	2002	مجلس النواب	قانونية	كانت الكوتا في شكل	حصلت النساء المغريات

				قائمة وطنية مخصصة للنساء، يرشح كل حزب نساءه لشغل مقاعدها، و على حسب الأصوات التي يأخذها كل حزب يتحدد عدد المقاعد الفائزة بها.	على 67 مقعداً. مما رفع نسبة النساء في هذا المجلس إلى 17.0% في الغرفة السفلى 2.2% بالغرفة العليا برلمان 2010.
مصر	-طبقت أول مرة عام 1979. -ثم أعيد توسيعها عام 1984. -ألغيت عام 1986. -أعيد تفعيلها عام 2010 تم تعديلها عام 2011.	البرلمان مجلس الشورى	-الأولى قانونية. -الثانية قانونية. -تم إلغائها بسبب عدم دستورتيتها. -الثالثة قانونية. -الرابعة و التي جاءى بعد انتهاء حكم الرئيس مبارك كانت قانونية	-في الأولى تم تخصيص 30 مقعد للنساء بتسبة 9%. -في الثانية ارتفع عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى 36. وفي المجالس المحلية وصلت إلى ما بين 10-20%. -تم تخصيص في 2010، 64 مقعد إضافي لمقاعد ل518 في البرلمان -تمثلت في قونة ترشيح إمراة على الأقل في كل قائمة إنتخابية دون ضبط الترتيب و المكانة فيها، وهو تحديد دون المستوى الطبيعي حتى.	تلوم الاحزاب هلى الكوتا المطبقة في 2010، أن المستفيد الاكبر منها و الوحيد هو الحزب الحاكم) حزب الرئيس حسني مبارك، لأنه وضعها كإجراء لدعم سيطرته من خلال التمكين الشكلي و العددي للنساء. أما الكوتا المطبقة في عهد الإخوان و الإسلام السياسي، فكانت دون المستوى التقليدي لتمثيل المرأة حتى بدون الكوتا، وكانت بمثابة ذر الغبار على العيون

المصدر: معطيات مستقاة من موقع البرلمان العالمي www.ipu.org

❖ **ملاحظة:** القانون لتأكيد الكوتا وحده لا يكفي، ولكن يجب مراعاة تطبيق التقنية، بمعنى تكون الكوتا من مجموع

المقاعد الفائزة، فحق النساء يضمن في القوائم الفائزة، وليس في التواجد في القائمة المعدة للانتخاب فقط.

- تقييم نظام الكوتا المكاسب و المآخذ

تختلف وجهات النظر التي تناولت نظام الكوتا بالتحليل و التعليل، و إنطلاقاً من تقييم سلبياته و إيجابيه أثرت الكثير من النقاشات قبل طرحه للتطبيق، سواء داخل المجتمع أو بين الأحزاب السياسية، و الهيئات التشريعية. تستند فلسفة الكوتا إلى مبدأ التمييز، من جانبه الإيجابي، الذي يهدف للتدخل من أجل تصحيح وضع مختل. بمعنى الإنحياز الإيجابي و هو نفس المبدأ مجال الانتقاد، بما أن المساواة في فرص تولي مراكز سياسية يقتضي خوض المنافسة دون التدخل لصالح أو ضد أي طرف. و هناك نقاط أخرى تناولت مكاسب و مآخذ هذه التقنية أو النظام.

جدول رقم (09) : يبين تقييم نظام الكوتا المكاسب و المآخذ

محاسن الكوتا	مآخذ الكوتا
*تساعد الكوتا على كسر الصورة النمطية التي تصور المرأة قاصرة و غير مؤهلة لدخول المجال السياسي، فتمنح الكوتا فرصة للمرأة من أجل ولوج المساهمة في الحياة السياسية و إثبات كفاءتها.	*يؤخذ على الكوتا أنها قد تدفع إلى صعود نساء غير كفؤات في المجال السياسي، و بالتالي قد تخلف مشاركة سياسية نسوية غير حقيقية.
*إن شرعية الكوتا مستمدة من الإجحاف الذي تعاني منه المرأة، فتمثيلها في المجال السياسي، لا يتلائم مع حجمها الديمغرافي و لا مستواها التعليمي و لا مراكزها في عالم الشغل، فتأتي الكوتا لتعيد بناء التوازنات في الفرص مقارنة بالمؤهلات.	*ينطلق المعارضون أن الكوتا تحارب التمييز الذي تتعرض له النساء بتمييز آخر، حتى و إن اصطلاح عليه بالإيجابي فهو يبقى في منطلقه و مبدؤه تمييزاً.
*يُنصف تطبيق الكوتا النساء اللاتي حصلن على مستويات علمية عالية، و يشغلن مراكز مهنية جيدة، و يرغبن في المشاركة السياسية و لكن يجدن صعوبة في دخول هذا المجال بسبب غلقه تحت ضغط الهيمنة الذكورية، و الطوابع الجاهزة التي يصنعها المجتمع للمرأة، فيحد من طموحاتها.	*تُنتقد الكوتا من باب أنها لا تعبر عن أصوات الناحيين، بشكل حقيقي و أنها تحد من خياراتهم خاصة عندما تحدد مقاعد للنساء في المجالس التشريعية.
*يُمنع الكوتا الأحزاب السياسية إلى حد ما و بطريقة غير مباشرة من التضحية بالمرأة في الصراعات التي تسبق إعداد القوائم انتخاب.	*أحد أهم مآخذ الكوتا أنها تحدد سقف للمشاركة السياسية النسوية، فعادة ما تعلق نسبة المشاركة بين النساء التي يحددها القانون أو النص الدستوري، وحدها الكوتا الطوعية التي تتجنب هذا الإشكال لأنها لا تتقيد بالنسبة المتفق عليها في القانون الداخلي للحزب تبعاً لإرادة الحزب.
*نظام الكوتا لا يناسب المرأة فقط، بل حتى الدول التي تشهد تنوعاً مجتمعياً و طائفيّاً، أو عرقياً، بإمكانها	*أثبتت التجارب في العالم العربي (الحالة المصرية مثلاً في 2010) أن الكوتا النسائية، قد توصل نساء من ذوات السلطة و النفوذ، إلى مواقع التمثيل النيابي، و اللاتي قد يعبرن عن مصالح النظم الحاكمة، و ليس عن مصالح النساء و المجتمع بشكل فعلي.

أن تنظم محصاة توافقية، حيث يكون التنافس توافقيا عادلا قائم على أساس التوازنات، المجتمعية القائمة.

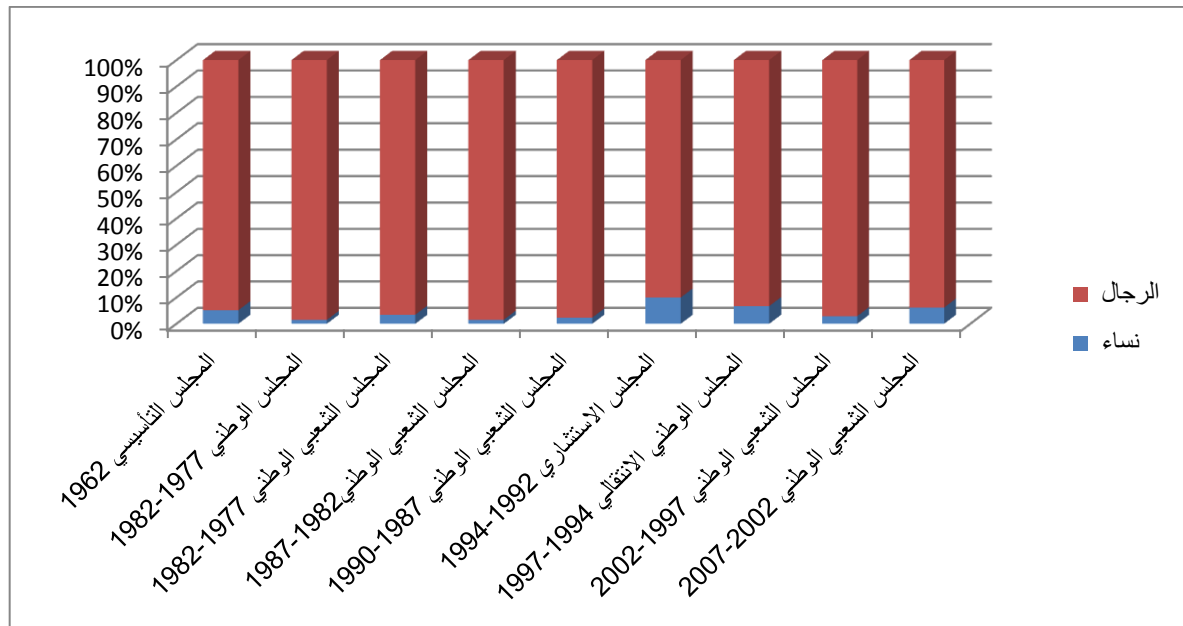
2: التجربة الجزائرية في مجال الكوتا النسوية

لم يتم تطبيق نظام الكوتا في الجزائر، إلا مؤخراً سنة 2012، بموجب القانون العضوي 12-03 الصادر في جانفي 2012، وهذا في اطار سلسلة الإصلاحات السياسية، التي أقرها النظام السياسي الجزائري بعد أحداث ما اصطلح عليه بالربيع العربي، (و لنا تفصيل أكبر حول الظروف الداخلية و الخارجية التي توافقت مع تبني هذا النظام لرفع مستوى تواجد المرأة في المؤسسات التمثيل الشعبي). لقد كانت الكوتا مطلب الحركة النسوية الجزائرية (النخبوية بالتحديد). و كانت محل رفض أغلبية الاحزاب السياسية بمختلف مشاربها الإيديولوجية. وهناك عوامل كثيرة جعلت الكوتا ضرورة حتمية حتى تتمكن المرأة الجزائرية، من ولوج المجال السياسي بالحجم و النوع الذي يتناسب مع ثقلها الديمغرافي في المجتمع الجزائري، كمواطنة أولاً و ناخبة ثانياً، ومع اقتحامها للمؤسسات التعليمية العالي بدرجة كبيرة، ثم تواجدها بسوق العمل بدرجة ثانية.

- دوافع تبني نظام الكوتا في الجزائر

• ضعف تطور تواجد المرأة في الهيئات المنتخبة أو التمثيلية

رغم أن الجزائر حصلت على إستقلالها عام 1962، و في أول مجلس تأسيس كان تمثيل المرأة قد وصل إلى 5.15%، بتواجد عشر نساء من مجموع 194 عضو. إلا أنه بعد خمسين سنة من بناء الدولة الوطنية الحديثة و إلى غاية 2012، لم تتعدى نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري الـ 8% في كل المجالس الوطنية التي عرفت الجزائر. في الوقت الذي عرفت فيه معدلات تعليم المرأة مستويات متطورة جداً، لنصل مثلاً في 2010 إلى 60% من خريجي الجامعة الجزائرية بنات. إذن لا يتعلق تطور التمثيل السياسي للمرأة بتطور امكانياتها العلمية، و لا بشكل النظام السياسي، فالجزائر عرفت النظام الأحادي من 1962 إلى غاية 1989، ثم النظام التعددي، وفي كلا النظامين ضلت مكانة المرأة داخل الهيئات السياسية تتميز بالضعف و بالشكلية من خلال التمثيل الرمزي.



و الشكل البياني التالي رقم 01: يبرز نسبة تواجد النساء مقارنةً بالرجال في المجالس الوطنية.

إذن تواجد المرأة في الهيئة التشريعية، يتسم بالضعف الكبير، مع التذبذب في النسب، ففي بعض المجالس تنخفض فيما دون 2% في العهود التشريعية (1987-1982/1964) و لكنها لم تتعد الـ 10%.

و على الرغم من غياب معطيات محددة حول تاريخ تواجد المرأة في المجالس المحلية المنتخبة، قبل تبني نظام الكوتا، فإن تمثيل المرأة في البلديات و الولايات اتسم هو كذلك بالضعف.

أما على مستوى الهيئة التنفيذية، فلم تعرف الجزائر، أول وزيرة منتدبة إلا في الحكومة التاسعة في سنة 1984، ومنذ ذلك الوقت عرف تواجد المرأة في الحكومات الجزائرية، كوزيرة ووزيرة منتدبة، تذبذباً بين غيابها التام و بين تواجد رمزي لم يتعد الأربع وزيرات في كل الحكومات المتعاقبة على تسيير الدولة، وغالباً ما تمنح المرأة قطاع التربية، الصحة، الثقافة، المرأة و التضامن الوطني، البريد و الإتصال.

كل هذه المؤشرات، تؤكد على أنه لا مجال لتوقع تطور طبيعي، في مستويات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، و بهذا تنتفي فرضية أن تمكين المرأة من مراكز القرار السياسي، هي مسألة وقت فقط، توابك ارتقاءها في مجال التعليم. إذن المسألة تتحكم فيها ثقافة سياسية متجذرة لم تعترف يوماً بإمكانية وجود المرأة في الساحة السياسية كشريك لاتخاذ القرار السياسي، و هذه الصورة خارجة عن إرادة المرأة أو مؤهلاتها. حرمان المرأة من الإرتقاء السياسي، تتحكم فيها عوامل متداخلة، تنطلق من ضعف مكانة المرأة في المنظومة القيمية المجتمعية... هيمنة ذكورية على المجال السياسي... عدم ثقة في جدارة المرأة و تمكّنها في الممارسة السياسية... المنافسة و صراع المصالح يجعل المرأة الأسهل في الإستبعاد من المراكز الاستراتيجية ومراكز القرار السياسي.

• الوضعية القانونية للمرأة الجزائرية السير نحو قانون الكوتا

أقر الدستور الجزائري المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، بمساواة الرجال و النساء. تشير المادة 29 على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون. و لا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي." و تنص المادة 31 من القانون الأساسي الجزائري على أن "للمؤسسات هدف ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة الحواجز التي تعوق تفتح الإنسان، و تحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية و الإقتصادية والثقافية".

إذن بعدما ينطلق الدستور الجزائري، من مسلمة قانونية و هو مبدأ المساواة التامة بين الجنسين. تضمّن النص القانوني في المادة 31 تقريراً ضمناً، أن مبدأ المساواة الصورية و المثالية، تعيقه حواجز، تقول المادة أنها تعرقل تفتح الإنسان، و هي إشارة واضحة للحواجز الثقافية التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة في كل المجالات. لهذا "تنص المادة بكل وضوح على أن الدولة ليست فقط الضامنة للمساواة في الحقوق بين الرجال و النساء في المجال السياسي، و لكنها تعمل أيضاً على تجسيد هذه الحقوق و تطبيقها"¹.

ليتم في التعديل الدستوري لسنة 2008، تعزيز الضمانات القانونية من أجل التمكين السياسي للمرأة، وهذا من خلال المادة 31 مكرر التي نصت على أن "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة".

¹ حرطاني ص 24

ولم يتم تحديد الآليات القانونية التي توضح كيفية تطبيق هذه المادة إلا في نهاية 2011، في إطار سلسلة الإصلاحات السياسية التي تميزت بنقاشات بين الأحزاب السياسية، وهيئات المجتمع المدني، تحت إشراف لجنة معينة من رئيس الجمهورية، ليخرج القانون العضوي في نصه النهائي في 12 يناير 2012 تحت مسمى قانون العضوي رقم 12-03 المحدد لكيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. و هو ما تعارف عليه بين الجزائريين بقانون الكوتا.

• الحراك الاجتماعي في الجزائر جانفي 2011، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي.

على الرغم من انطلاق الحديث عن مشروع قانون، يصرح لتبني نظام المحصاة لتمكين المرأة من ولوج المجال السياسي بالحجم الذي يتناسب مع حجمها الديمغرافي، وهذا منذ أول تعديل دستوري في 2004، ثم التعديل الثاني في 2008، لكن التحرك لتفعيل النظام وتقنينه، لم ينطلق إلا في سنة 2011 في إطار ما عرف بالإصلاحات السياسية، التي دفعت نحوها بقوة، احتجاجات داخلية، و احتجاجات أكبر في اذن هذان الظرفان الإستثنائيان، جعل رئيس الجمهورية يعلن في خطابه الشهير بالشروع في حزمة الإصلاحات، التي خصصت للمرأة محوراً يستهدف ترقيةها في المجال السياسي.

صحيح أن الخطاب السياسي الرسمي الذي يشيد بمكتسبات المرأة في مجال التعليم، ثم العمل، ويردد ضرورة منح المرأة المكانة التي تليق بها في الحياة السياسية، و بالرغم كذلك من أن الجزائر صادقت على أغلبية الإتفاقيات الدولية التي تهدف إلى منع التمييز ضدها (مثلاً الاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أنواع التمييز تجاه النساء 1996)، وكذا الاتفاقيات التي طالبت بضرورة رفع مستوى تمثيلها في المؤسسات السياسية (الاتفاقية حول الحقوق السياسية للنساء 1954). إلا أن قانون الكوتا جاء في إطار الإصلاحات السياسية، و التي بدورها جاءت في ظرف خاص، إن على الصعيد الوطني، حيث عرف الشارع الجزائري حركات احتجاج في جانفي 2011، و إن على الصعيد العربي الذي شهد بروز ظاهرة ما يعرف بالربيع العربي، التي انطلقت في تونس ثم انتشرت إلى أكثر من بلد عربي، و خلقت حالة من الفوضى، التي أدت إلى إختيار أنظمة سياسية (تونس، مصر، اليمن، ليبيا) أو الدخول في حالة من الإقتتال (الحالة السورية). مع مراعاة الفرق في الدافع نحو الاحتجاجات الجزائرية التي كانت مرتكزة على مطالب اجتماعية، و الاحتجاجات في العالم العربي التي قامت على أساس مطالب سياسية، تنادي بتغيير الأنظمة السياسية الحاكمة.

هذا الظرف الخطير، جعل النظام السياسي الجزائري يفكر بجدية، لإحداث إصلاحات سياسية، لتفادي ما يمكن أن يحدث من إنزلاق لحالة الإستقرار التي عرفت الجزائر، بعد عشرية من العنف الدموي. انطلقت الإصلاحات السياسية رسمياً مع خطاب رئيس الجمهورية في 15 أبريل 2011، من ولاية سطيف. إضافة إلى المحور المتعلق بالأحزاب السياسية، قانون الأحزاب و الإعلام، أدرك النظام السياسي الجزائري أن الإصلاحات تبقى منقوصة اذا ظلت المرأة مقصورة و مهمشة، من المجال السياسي، و في عملية صنع القرار. لذا تقرر مناقشة مقترحات الأحزاب و المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، التي تقدمت بها للجنة المعنية من رئيس الجمهورية لاستقبال هذه الإقتراحات. بالنسبة للمرأة القاعدة القانونية كانت مهينة من خلال الدستور و المادة 31 مكرر، لكن النقاش دار حول الكيفية التي يمكن بها تطبيق هذه المادة.

- السيرة نحو قانون الكوتا

نقاشات و سجلات حادة دارت بين الأحزاب السياسية، حول النسبة التي يمكن اعتمادها في قانون الكوتا، و الطريقة التي يجب اتباعها لسحب نصيب النساء من المقاعد الفائزة، خاصةً و أن التحضير لصياغة هذا القانون، ترافق مع الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012.

بعد الإعلان عن الشروع في سلسلة الإصلاحات السياسية، وفقاً لخطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011، من ولاية سطيف (شرق الجزائر) بمناسبة الإحتفال بالذكرى تأميم المحرقات في الجزائر، قام رئيس الجمهورية دائماً بتشكيل لجنة مشاورات مكونة من رئيس مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان الجزائري) زائد مستشاران برئاسة الجمهورية. مهمة اللجنة استقبال مقترحات الاحزاب السياسية، الشخصيات الوطنية، فعاليات المجتمع المدني (جمعيات نسوية و طلابية و نقابات.. إلخ) حول المحاور المعروضة للإصلاح، وهي الأحزاب السياسية و قانون الانتخابات، الإعلام ووسائل الإتصال، المرأة و المشاركة السياسية. جمعت اللجنة كل مقترحات الأطراف المستشارة في تقرير سلم إلى رئيس الجمهورية. عرض مشروع قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على مجلس الوزراء، و قد حددت نسبة الكوطة ب 30% ، في كل المجالس المنتخبة و في كل مناطق الوطن. وفقاً للدستور الجزائري يقوم الوزير الأول بإيداع مشروع القانون لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، ل يتم مناقشة في البرلمان بغرفتيه. وهنا قامت الأحزاب السياسية و على رأسها حزبا الأغلبية (جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي) بإدخال تعديلات على مشروع القانون ، حيث تم تحديد النسب المخصصة لتواجد المرأة في القوائم الإنتخابية، استناداً إلى الطابع المحافظ الذي يعتقد من أدخلوا هذا التعديل أنه مرتبط بمراعاة المناطق الجغرافية و عدد المقاعد (سنفصل في هذه النقطة أكثر عند تعرضنا لتحليل محتوى القانون)، و بهذا نجد أن نسبة الكوطة تنخفض إلى 20% في بعض المناطق، وترتفع إلى 50% في الجالية بالمهجر هذا في انتخابات المجلس الشعبي الوطني، أما بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية ، وبعد التعديل هناك بلديات غير معنية بالكوطة النسبية أصلاً، في حين لا تتعدى نسبتها الـ 35% في مجالس بلدية و ولائية أخرى. بعد عرض القانون للتصويت في المجلس الشعبي الوطني، ثم مجلس الأمة، يمر على مجلس الدولة بعدها يحيله رئيس الجمهورية على المجلس الدستوري من اجل المراقبة القانونية، قبل صدوره في الجريدة الرسمية و من ثم تطبيقه بمناسبة الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، ثم انتخاب المجالس المحلية 29 نوفمبر 2012.

- دور الوزارة الوصية: المقابلة مع المستشارة بوزارة التضامن الوطني و الأسرة

السيدة وحيدة بورغدة التي كانت ضمن اللجنة القانونية التي صاغت قانون الكوتا، إلى جانب السيدة فلة هني رئيسة مجلس الدولة، و قد استفسرنا من السيدة وحيدة عن السيورة التي تم بها اعتماد القانون، و كذا النقاشات التي دارت حوله.

بدايةً، سألنا السيدة بورغدة، عن الدواعي التي دفعت اعتماد نسب مختلفة لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة؟

تقول السيدة و حيدة بورغدة: أن هذا تم بناءً على مراعاة الكثافة السكانية، بحيث كان الخوف من أنه في بعض المناطق لا يمكن توفير النسب نظراً لعدد السكان المنخفض بها، ففي المجالس المحلية المنتخبة هناك بعض البلديات غير معنية بالكوطة أصلاً، لهذا جاء في القانون تحديد النسبة المخصصة لتمثيل المرأة ابتداءً من كثافة سكانية محددة.

لكن علينا ان لا نتجاهل دور المجتمع المدني و الحركة النسوية، و أن كانت لا تشكل القوة الضاغطة للتغيير، لكن يبقى لها دور لا يمكن تجاهله، لكن العمل المؤسسي هو الذي وضع الإطار للنشاط، من خلال الوزارة المكلفة بالمرأة و قضايا الأسرة، بمعنى كانت الهيكل الذي ينظم هذه المطالب، و تبناها، بعدما كانت مطالب لحركة نسوية نخبوية، لكن الإطار المؤسسي تبنى هذه الأفكار و طورها و نظمها و اقترحها على الهيئات العليا ضمن السياسات للأسرة و المرأة، و الإرادة السياسية دعمت هذا الطرح، لأنها كانت مؤمنة بهذه القضايا، و السياق العالمي الدولي تحتل فيه قضايا المرأة الصدارة، و بدرجة ثانية قضايا الطفولة، لكن قضايا المرأة في السنوات الأخيرة، أخذت الاهتمام على الصعيد الدولي، و بالتالي نحن نعيش ضمن هذا المحيط، و بالتالي

يجب أن نتبنى هذا الطرح العالمي، و خصوصاً أنه حتى وطنياً، أصبح مطروح و مطلوب، سواء من المجتمع المدني، أو حتى من مؤسسات الدولة.

تدخل الباحثة و تقول: ثم أن إستفادة المرأة الكبيرة من التعليم، ثم ولوجها لسوق العمل، يجعل من مشاركة المرأة في المجال السياسي، ضرورة حتمية.

أكد أن الوعي بقضايا معينة يتقوى بمدى نضج المجتمع، حتى نتبنى أي قضية لا نستطيع الخروج عن الإطار الذي نتواجد فيه، لا نستطيع فرض فكرة المجتمع، لا يتقبلها، إذن يجب أن يكون الوعي المجتمعي حاضر لكي يتقبل تلك الأفكار حتى تستطيع طرحها، من هنا تكتسي قضايا المرأة صعوبتها، فكنا نحاول التماشي مع الوعي الموجود في المجتمع، و لم نكن ندفع بقضايا المرأة دفعة واحدة، كنا نخوض فيها خطوة، خطوة، كنا كلما لمسنا وعياً من الرأي العام لتقبل فكرة ما طرحناها، لكي يتبناها و يحتفظها، إذن الوعي المجتمعي و تبني هذه الأفكار من المجتمع يسهل عليك تنفيذها على أرض الواقع، إذن نحن بدأنا خطوة خطوة كنا نتكلم على تعديل بعض المواد، النصوص القانونية التي فيها إجحاف نوعاً ما بالمرأة، و تحل بتوازن المرأة، و الفكرة التي كانت نصب أي واحد يعمل في مجال المرأة هي المحافظة على المجتمع، و على تماسك الأسرة، و نحاول أن تكون الأشياء المقترحة مدعمة للأفكار التي تترك الناس تتقبل الجديد المطروح، يجب الحظر من المساس بروح الهوية، و لا يجب إهمال الانتماء الحضاري، الانتماء الديني، الانتماء من حيث الهوية، في هذه الأمور توجد مسلمة غير قابلة للتجاوز، و لا يمكن أن لا تضعها في ذهنك و أنت تفكرين في شيء لصالح المرأة أو الطفولة أو الأسرة بشكل عام.

إذن بدأنا في برنامج العمل الخاص بالوزارة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة في الفترة 2004/2003، أننا بدأنا نطرح تدريجياً،

- تعديل بعض المواد التي فيها بعض الإجحاف و تحل بالتوازن الأسري.
- تدعيم الهيئات التي تتبنى قضايا المرأة، الأسرة و الطفولة.
- تدعيم الجانب الاتصالي عن طريق ملتقيات لتنمية الوعي بضرورة إدماج المرأة كشريك في التنمية، على أساس أن التعليم أعطاها فرصة أن تشارك في التنمية الإقتصادية و تنمية البلد بشكل عام.
- يعني كانت الظروف مهيئة أحياناً حتى تطالبي بشيء معين، في قضايا المرأة أو في قضايا الأسرة أو في قضايا الطفولة، يجب تهيئة الجو العام بالمبادرات الاتصالية، حتى تقوي الوعي لدى المجتمع، التحسيس ببعض القضايا المعينة مثل الآفات الاجتماعية، الاختلال في الحقوق، سواء حقوق المرأة أو حقوق الطفولة، بشكل عام.
- الدعم بالبحوث العلمية، لأن الحديث عن قضايا المرأة أو أي قضايا أخرى، لا يكون من فراغ، يجب إعداد دراسات عن وضعيات كل المجالات، حتى لما نتكلم، نتكلم على قاعدة واضحة و صحيحة و تكون علمية، فأعدنا دراسة حول الإدماج الاجتماعي و الإقتصادي للمرأة، دراسة خاصة بالطفولة، بالمراهقين، بالعنف حول المرأة، هذه دراسات كلها دعمت ووضحت الرؤيا، في هذا المجالات.

تدخل الباحثة و تقول أن الحركات النسوية تشدد على مطلب وضعية قانون الأسرة، ما رأي الوزارة الوصية في هذا المجال.

نعم، أعلم ذلك، لكن الوزارة تنتهج نهج التغيير التدريجي، فلما نريد التغيير علينا أن لا نصدم البعد الثقافي للمجتمع الجزائري، فالأشياء التي لا تتماشى مع ثقافتهم وهويتهم لن يتقبلوها، فيحدث التصادم و بالتالي سوف تحدث خلل في المجتمع،

إذن يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب، فجانبا العادات و التقاليد حتى قبل أن أن أقدمي البديل أن تنتهجي نهج التواصل و الإتصال، فقضية الميراث مثلا جاء التفصيل فيها في القرآن، فعندما تأتين و تقولين سأعيد النظر في الميراث، ليس هذا الأولوية للمرأة و المجتمع، نحن نبحث عن ترقية وضع المرأة دون الخوض في نقاشات عقيمة، لا تفضي إلى نتيجة غير أحداث خلل في المجتمع و لا يعود للمرأة بالفائدة، هناك قضايا جوهرية أهم، مثل العمل، التعليم، محو الأمية، العنف، التمكين السياسي... إلخ، تدعيم دور المرأة في المجتمع كشريك في كل المجالات الاقتصادية أو السياسية، و المرأة في الأمل ليست هي نفسها اليوم، نحن نبحث كيف نواكب التطورات الواقعة في المجتمع، عن طريق قوانين و خطط ، ببرامج، تحسن من وضع المرأة، نحن لا نقول أن المرأة سوف تحل محل الرجل أو العكس، نحن لا نتبع الأطروحات الجذرية، نحن نحاول دوماً السير في الاعتدال و الوسطية عند طرحنا للقضايا حتى تجدين الأذن الصاغية من المجتمع.

إذن النصوص القانونية مثل قانون الأسرة و قانون الجنسية، و مواد في قوانين العقوبات، و مواد في القوانين المدنية، يعني هذه الأمور التي من الممكن أن تحسن وضع المرأة، بعدها ركزنا جهودنا حول مسألة العنف الموجه للمرأة، أردنا البحث عن الطرق لمعالجة هذه الحالة التي أصبحت مع الوقت ظاهرة، لأن الدراسات أظهرت أن المرأة أكثر تعرضاً للعنف من الرجل، ثم انتقلنا إلى الجانب الاقتصادي، و السياسي من خلال دسترة الحقوق السياسية للمرأة، المادة 31 مكرر من الدستور، و بعدها رئيس الجمهورية طلب من وزارة العدل إعداد القانون العضوي الخاص بهذه المسألة، وانطلق عمل اللجنة في أواخر 2009 و تواصل عملها في 2010، وكانت اللجنة متنوعة و متشكلة من حقوقيين، أعضاء من المجتمع المدني، خبراء، أساتذة جامعيين، قضاة، محامون، ممثلين عن الوزارات، للتفكير في كيفية تطبيق المادة الدستورية، و لم تكن الأمور محددة يعني الكوتا أو غيرها، المادة كانت تؤكد على تعزيز تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، كليات تطبيق هذه المادة هي التي جاءت في القانون العضوي. لما بدأت اللجنة بالعمل، كان هناك طريقة واحدة لتعزيز التواجد السياسي المنشود وهي الكوتا أو الحصة.

تدخل الباحثة و تقول نعم هناك طريقتان إما الحصة أو المناصفة.

ترد السيدة وحيدة و تقول: حتى المناصفة هي نوع من أنواع الحصة، الحجم هو الذي يفرق الكوتا المحددة نسبياً عن المناصفة التي تعتبر حصة مقدرة بالنصف أو عددياً بـ 50% ، ثم انتقل النقاش إلى شكل الكوتا وحجمها، ثم هل تكون من الكوتا من خلال القائمة، أو من خلال حصص ثابتة، أو من خلال قائمة وطنية، هذه هي الأمور التي كانت اللجنة تعمل فيها، الإجراءات العملية لدعم هذا الحق الدستوري، و استمر عمل اللجنة أشهر، و خرجنا باقتراح أنها تخصص على الأقل ثلث المقاعد في المجالس المنتخبة للنساء، و الثلث هنا يمثل الحد الأدنى و لا يمنع الأحزاب إن قدمت أكثر من هذا الحد، و نص مشروع القانون المقترح من اللجنة على تدابير تحفيزية للأحزاب التي تقترح أكثر من هذه النسبة، هناك تحفيزات مادية، وهناك إجراءات عقابية في حال لم تحترم النسبة من قبل الأحزاب و هي إلغاء القائمة الإنتخابية.

و لما وصل مشروع القانون للمجلس الشعبي الوطني لعرضه للتصويت، أين لاقى معارضة من قبل جل أحزاب، و هناك قلة من الأحزاب التي قبلته.

تدخل الباحثة و تقول: الأحزاب التي عارضته كانت حجتها في ذلك أن منطلق الكوتا مناقض لمبدأ المساواة المنصوص عليها دستورياً، و مناقض لمبادئ الديمقراطية.

ترد السيدة و وحيدة و تقول: أنا أقول متساوون، إذن نطبق القاعدة الدستورية التي تقول متساوون، هذ القاعدة غير مطبقة، إذا قلنا أن المرأة نصف المجتمع، النساء تمثل ما يقارب 50% والرجال تمثل 50% إذن ما الذي يفسر أن الرجال

ممثلين بما يقارب 92.5%، هل يعقل نصف المجتمع ممثل ب 92.5% و النصف الآخر ممثل ب 7%، إذن طبقوا القاعدة الدستورية، إذن الحصة ما هي إلا إرجاعٌ للتوازنات، في هذه الحالة حتى نسبة 30% تعد إجحاف في حق المرأة، لأنها لا تعبر عن القاعدة الدستورية الداعية للمساواة بين الجنسين.

هنا يبرز دور تدخل الإرادة السياسية، التي يمكن أن تغير وضعاً مختلفاً قائماً، و التي تفصل في قضايا محل نقاش. تتدخل الباحثة و تقول: أن النسبة التي اقترحتها اللجنة هي 30% ثم بعد دخل مشروع القانون للمناقشة و المصادقة في المجلس الشعبي الوطني، تم تحديد نسب مختلفة بين المناطق لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و المجلس الشعبي الوطني.

نعم، لقد كان قانون تمثيل المرأة من أكثر القوانين التي عرفت نقاشات، و كانت حجة بعض الأحزاب في ذلك أن الوعي وتقبل المرأة في بعض المراكز السياسية ليس نفسه في كل المناطق، كما أن وعي المرأة في حد ذاتها و استعدادها للدخول في المجال السياسي يختلف حسب المناطق، ممكن في مناطق داخلية لا تجدين نفس الإستعداد، كانت هناك طروحات أخرى من نوع آخر، حتى تضمن أن تُقبل قوائمها في الانتخابات، و لا تُلغى، هذا من جهة من جهة أخرى، حتى تتمكن الأحزاب من توفير النصاب المطلوب من النساء للمشاركة في الانتخابات بقوائمها على مستوى الدوائر الانتخابية، فاختلقت النسب بين المناطق حسب الكثافة السكانية، وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية.

تتدخل الباحثة و تقول: لقد اعترضت بعض الأحزاب على قانون الكوتا بدعوى أنها تملك مناضلات بالعدد الكافي. لكن أنا أتساءل هذا ليس مبرر، لكن هو حجة، ما الذي منع هذه الأحزاب من تجنيد النساء و تشجيعهم على دخول المجال السياسي، و هو ما ينبغي أن تقوم به لأنه دورها الأساسي في حقيقة الأمر، ثم هذه الأحزاب التي لم تتمكن من خلق قاعدة شعبية نسوية أو من الجنسين ما جدوى بقاءها في المجال السياسي.

هذا من جهة، من جهة أخرى، حجج الأحزاب في عدم توفرها على النسب الكافية من العنصر النسوي لترشيحه في الانتخابات تبقى مجرد كلام واهي، ما لم يرفق بدراسات و إحصائيات و استطلاع رأي، تثبت هذا الطرح و تفسر أسبابه، إذن جل الأحزاب تكتفي بإطلاق أحكام دون الاعتماد على دراسات علمية معمقة، فتقول مثلاً أن النساء في المنطقة الفلانية غائبات و ليس لهن استعداد للدخول للمجال السياسي، لكن فب نهاية الأمر كل الأحزاب وجدت نساء يرغبن في الترشح، و تمكنت كل الأحزاب من توفير النسب المطلوبة من النساء في كل قوائمها. و تبين أن النساء كن ينتظرن لئتمنح لهن الفرصة، و بمجرد أن منحت لهن الفرصة كن حاضرات بقوة، وثبت أن هناك تحقّق ليس له أساس، الدليل على ذلك أنه في الانتخابات و لا سيما الرئاسية أن نسبة النساء المنتخبات أكثر من الرجال، إذن هناك كتلة نسوية ناعبة ثقيلة ممكن أن تغير حتى موازين الانتخابات، إذن هذا يفسر أن المرأة الجزائرية عندها استعداد للمشاركة السياسية و تملك سلوك و وعي بأهمية المشاركة في بناء الانتخابات، كناخبة أو منتخبة.

تتدخل الباحثة و تقول: ألا تلاحظين معي سيدتي أن الظروف تغيرت، لكن الخطاب المتعلق بالمرأة بقي نفسه. نعم هناك من يفسر هذا على أنها مسألة مصالح، الرجل أو بشكل عام أي أحد يملك شيء ما، من الصعب ان يتنازل عليه، و بما أن الرجال كانوا الأكثر نسبة في المجلس الشعبي الوطني، و الأقدم كذلك، فيكون من الصعب أن يتنازلوا عن حصة من حصصهم المكتسبة لصالح طرف آخر، فتتوسع المنافسة بعدما كانت بين الرجال فقط، فتدخل المرأة طرف منافس جديد.

ثم تشير الباحثة إلى مسألة الترتيب في القائمة الانتخابية، لأنه قبل اعتماد نظام الحصة كان المشكل مطروح بقوة، لأن النساء توضعن في ذيل القوائم و بالتالي تُملأ بها القائمة دون ان تتمكن من بلوغ بعض المقاعد في المجالس المنتخبة. فعلاً، هي نقطة مهمة تم تداركها في اللجنة التي كلفت باعداد القانون، لأنه من الممكن أن تفرضي نسبة 30% من النساء في القائمة، لكن يوضعن في مؤخرة الترتيب، و بما اننا نعتمد نظام الانتخاب على القائمة النسبية، و بعد حساب عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة، تستخرج عن طريق نسب الفوز بين القوائم ما يقابلها من عدد المقاعد، التي تسحب حسب الترتيب في القائمة، هنا لا تتمكن المرأة من تحصيل مقعدها في المجلس المنتخب حتى و إن فازت القائمة، على هذا الأساس أكد القانون أن الحصة المخصصة للمرأة تسحب من عدد المقاعد الفائزة في كل قائمة، و بالتالي لا يعرقل ترتيب في القائمة المرأة من تحصيل مقعدها إن فازت القائمة.

تقول السيدة وحيدة بورغدة أن القانون كانت له نتائج إيجابية، فعليه مثل ارتفاع نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة من 7% إلى 31% ضافاً إلى هذا تبين أن القانون له نتائج إيجابية على المدى المتوسط، اليوم جل الأحزاب تحضر في نفسها للانتخابات القادمة، و تعمل على إعداد العنصر النسوي الذي يمثلها، وتسعى للبحث عن الكفاءة و الأهلية السياسية، حتى تقوي قواعدها، إذن الأحزاب السياسية اليوم تحت ضغط القانون ملزمة بادماج العنصر النسوي، و تعرفين أن الطلب دائماً يدفع للمنافسة و يدفع كذلك للبحث عن الكفاءة و الجدارة. و هذا قانون طبيعي يصلح لكل المجالات.

و الحديث عن مسألة الكفاءة، لا يجب أن يقتصر على المرأة فقط، بل يجب أن يشمل الجنسين، لأنه ليس كل الرجال الموجودين في البرلمان بنفس مستوى الكفاءة سواء من السابقين أو الحاليين، هناك كم يملكون كفاءة تفوق التصور، وفيهم من هو محدود.

إذن على الإنسان أن لا يكون متحيز، رغم أي امرأة لكن أفضل أن أرى القضية بشكل موضوعي، حتى يكون تطوير الأداء بشكل عام و شامل لكل العناصر التي تحتاج إليه من الجنسين. و الطرح الموضوعي يسمح بتحسين الاداء للرجل و المرأة، ومن ثم تحسين أداء المنظومة البرلمانية ككل، فتصل إلى تحسين المنظومة التشريعية، و الرقابية، من خلال المجلس الشعبي الوطني و مجلس الامة، و كذلك المنظومة المحلية أو الإدارة المحلية عن طريق المجالس البلدية و الولائية. بغض النظر عن من هو داخل هذه المجالس رجل او امرأة، و لكن المهم عند صدور القانون، لن يصدر باسم رجل او امرأة، ولكن باسم الهيئة التشريعية، فإذن معايير الكفاءة عندما تطبق يجب أن تطبق على كل الناس.

تدخل الباحثة و تقول: أن من ميزة القانون أنه مرحلي انتقالي، كيف تشرحين لنا هذا السيدة وحيدة؟

بالفعل هو قانون مرحلي انتقالي، كل الاجراءات الايجابية التي تكون لصالح فئة معينة تكوم مؤقتة، لماذا؟ لما يتم ضمان قبول المجتمع، قبول المرأة، قبول الأحزاب، لدخول المرأة بشكل طبيعي، لما تصبح الامور طبيعية، يعني لا يثير أي استغراب، و لا يؤدي إلى اتخاذ أي استراتيجيات ضدها، لما يلمسوا أدائها و الشيء الإضافي الذي أتت به، فلما ترشحت و دعمت دورها في البرلمان، على الأكيد ان هناك أشياء إضافية جاءت بها، القيمة المضافة التي جاءت بها المرأة، لأنها من الناحية الاجتماعية تملك تصورات غير تلك التي يملكها الرجل، فهي كامرأة يمكن أن ترى أشياء قد لا يراها الرجل، و العكس صحيح، إذن هناك تكامل في ممارسة العملية السياسية، بهذا يمكن تطوير الأداء التشريعي بالمشاركة المتكاملة للنساء و الرجال. إذن في انتظار تحلي المرحلة التي تدخل فيها الأحزاب المرأة بشكل طبيعي، و المجتمع يخفف قيوده نحو المرأة و يتركها تبادر بدون قيود الأطر النمطية، و قيود العادات و التقاليد، و يتخلى عن نظرتة نحوها على انها غير مؤهلة لممارسة السياسة، و يصبح للمرأة استعداد تلقائي على أنها

تشارك في العمل السياسي، تصبح تلك المادة لا داعي لوجودها، عندما تصبح نسبة حضور المرأة في المؤسسات السياسية تفوق نسبة الحصة الحالية المخصصة لتمثيل المرأة. لا أستطيع الجزم متى يكون ذلك بالتحديد، لكنه قادم لا محالة، وهذا وارد جداً قد يكون في الفترة التشريعية المقبلة أو بعد عشر سنوات أو بعد عشرين، يبقى هذا رهين سرعة وعي المجتمع، و مدى أهمية الدور الذي تلعبه النساء المنتخبات الحاليات، اللاتي يحملن مهمة رسم و تحديد معالم ممارسة سياسية مستقبلية ناشطة، وواضحة لدى الرأي العام.

تتدخل الباحثة و تقول، نعم كلامك معقول إلى أبعد الحدود، لكن لا يجب علينا ان ننسى عنصر الصراع داخل الأحزاب لان ضعف المرأة في المنظومة الإجتماعية يجعلها الأسهل للاستبعاد و النهميش.

تقول السيدة وحيدة بورغدة: نعم الأحزاب حتى في اجتماعاتهم تفضل الساعات المتأخرة، وغالباً تكون اجتماعات ليلية، إذن يجب مراعاة وضع المرأة لأننا نمنحها امتيازات من جهة و لا نراعي خصوصيتها. مثلاً لما الجذب يجتمع على العاشرة ليلاً أو أكثر من الطبيعي أن المرأة لا تكون لها قابلية للنضال فيه. لكن لما تكون الاجتماعات في مواقيت معقولة، وفي أيام معقولة كذلك، المرأة ستدخل معترك السياسة كذلك، إذن تلاحظين أن كل التفاصيل في الممارسة السياسية مصممة للرجل، لهذا وجب النظر في الكثير من الأمور حتى نعيد التوازن للممارسة السياسية.

تقول الباحثة، الخطاب العام عندما يتناول المجال السياسي، يربطه بالتدهور الأخلاقي، ويزداد الخطاب حدة عندما يصل الأمر إلى المشاركة السياسية للمرأة، ما رأيك في هذا.

أنا أقول أننا سنتجاوز كل هذه التخوفات و الخطابات عندما نجعل من ممارسة المرأة للسياسة أمر طبيعي و عادي مثلاً مثل التعلم و العمل، ألا تتذكرين النظرة التي كان يحملها المجتمع للفنون الجميلة، و قبلها التخوف الذي كان يحمله لعمل المرأة، و قبلها تعليم المرأة، في مرحلة من المراحل كان الكثير من الفتيات تحرم من التعليم، من كان يتصور اليوم ان الوالد هو الذي يدفع بنته للتعليم و يشجعها بكل الوسائل حتى في القرى النائية و المناطق التي كنا نعدّها محافظة، في وقت مضى كان خروج المرأة للعمل أو انتماءها للمجال الفني عيب و يطلق عليه حكم قيمي و أخلاقي قاسي و حاد، و مع الوعي المجتمعي الامور تتغير، نفس الشيء مع السياسة يقال أن المجال السياسي صعب بالنسبة للمرأة لأن فيه ممارسات خاصة و الاجتماعات تتم في الليل ... إلخ، لكن مع الوقت تتغير هذه الأمور، و تصبح غير مطروحة أصلاً، و المرأة تصبح في المجال السياسي كما هي في الحقل الإعلامي و التربوي و الصحي، و تصبح الامور عادية، أما عن الاخلاق فالذي يملك أخلاق يبقى يملكها، بغض النظر عن المجال الذي يكون فيه، و الأمور سائرة في طريق التغير فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، اليوم نملك ثلاث نساء رئيسات أحزاب و سبع وزيرات مما يؤشر أن المرأة ماضية في الاندماج أكثر فأكثر في المجال السياسي.

- موقف الأحزاب السياسية من الكوتا النسوية

بعد التعديل الدستوري في 2008، بدأ الحديث عن الكوتا يرتفع، واختلقت مواقف الأحزاب تجاهه بين مؤيد و معارض، و بين متحفظ. وفي الوقت الذي كان فيه حزب أو اثنان يطبقان الكوتا الطوعية، أصرت جل الأحزاب على رفض هذا الإجراء بحجة المجتمع المحافظ تارةً، أو بحجة أن صعود المرأة يكون عن طريق الجدارة و الإستحقاق، و ليس بكوتا مقطوعة مسبقاً. نشير هنا كذلك أن الحركة النسوية لطالما نادى من أجل تبني هذا النظام، و طالبت عن طريق ملتقيات وندوات لصالح هذا القانون. و لنا تفصيل في هذا المجال.

• حزب جبهة التحرير الوطني

تضمنت النصوص الأساسية الصادرة عن المؤتمر التاسع (آخر مؤتمر) لحزب جبهة التحرير الوطني، سنة 2010، توصيات واضحة من أجل ترقية المرأة، وإعطائها المكانة التي يجب أن تتبوأها في الممارسة السياسية. و لأول مرة تم إنشاء أمانة (هيئة) تهتم بالمرأة في المكتب السياسي للحزب. كما نصت وثيقة المؤتمر التاسع على:

« ترقية حقوق المرأة وفق رؤية سياسية واضحة، وعزيمة راسخة تسهم بفعالية في بناء مجتمع متوازن وعصري تسوده العدالة والمساواة، و يضمن توفير العوامل الملائمة للمحافظة على وحدة وتوازن الأسرة وتطوير وظائفها التربوية و الاقتصادية، و تمكينها من الاضطلاع بمهمتها في حماية الطفولة و الاعتماد عليها باعتبارها الخلية الاولى و النواة القاعدية للمجتمع في الحفاظ على قيمة الإيجابية و ضمان استمراريتها بين الأجيال، في إطار تقاليدنا و مكونات شخصيتنا الوطنية. لكن، قبل دخول نظام الكوتا، حيز التنفيذ بعد صدور القانون العضوي 03-12، الصادر في جانفي (يناير) 2012. أبدى حزب جبهة التحرير الوطني بكل وضوح، عدم إقتناعه بهذا النظام. وفي ندوة وطنية نظمها تحت عنوان "مكانة المرأة في التحولات الاجتماعية و السياسية مكاسب و تطلعات" في فندق الرياض : العاصمة، بتاريخ 31 أكتوبر 2010. اعتبر أمين عام الحزب أن :

« أن نظام المحصاة "الكوطة" يعتبر انتقاصاً من قيمة المرأة المناضلة التي تسعى إلى فرض نفسها بقدراتها و كفاءتها، جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل، و بالمقابل اللجوء إلى هذا النظام في الوقت الراهن بات حتمية، لا مفر منها، في انتظار تغيير بعض الذهنيات المتخلفة التي تمنع المرأة من الأداء السياسي، على أساس إمكانياتها و قدراتها العلمية والنضالية السياسية".¹ أما فيما يتعلق بنظرة الحزب حول تقييم الحزب لمشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي يقول الأمين العام للحزب في نفس الندوة :

"...بقدر ما نعزز بتواجد المرأة في النضال السياسي، بقدر ما نأسف للانكماش الذي تعرفه مساهمة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، وهو الأمر الذي يجب ان ندرسه، ونحاول معالجته". كما عبر الحزب على لسان أمينه العام، استعمال الدين كذريعة لعرقلة النشاط السياسي، والهالة التي تطبع الموقع القيادي في البلاد، و الذي يحدث عليه تراحم بين أبناء الجنس الواحد، بمل يجعل فكرة التمثيل للوصول إلى المواقع القيادية صعبة". يركز حزب جبهة التحرير الوطني في خطابه الرسمي على لسان أمينه العام دائماً " أن هناك إنفصلاً بين النصوص التشريعية التي تكفل للمرأة الحق في الممارسة السياسية، و في مقدمتها التعديل الدستوري (2008) الذي أقره رئيس الجمهورية، ليؤكد الأشكال القائم عن كيفية تجسيد ذلك على أرض الواقع، و ضمان تمثيل سياسي للمرأة في المجالس المنتخبة. يرجع حزب جبهة التحرير الوطني، عدم اختيار المرأة لشغل مناصب سياسية، راجع إلى عدم تواجدها بقوة في التنظيمات السياسية. لكنه ينتقد كذلك ممارسات بعض المسؤولين و القادة اللذين سعوا إلى تهميش المرأة بالنظر إلى ذهنيات بالية و منحجرة تستر بالإسلام، حيث يجب أن يكون هنالك انخراط جماهيري للمرأة في الأحزاب السياسية".²

إذن، عبر حزب جبهة التحرير الوطني بكل وضوح عن رفضه لنظام الكوطة، لكنه وبصفته حزب الأغلبية لم يقيم بالمعارضة الفعلية لهذا الإجراء، خاصةً و انه من إقتراح رئيس الجمهورية، رئيس الحزب كذلك، لذلك انه مضطر للقبول به كإجراء مرحلي إلى غاية تعويد المجتمع على رؤية المرأة في النشاطات السياسية، خاصةً الترشح ومن ثم التواجد في مؤسسات التمثيل. حزب جبهة التحرير

¹ المنبر: مجلة دورية تصدر عن حزب جبهة التحرير الوطني، ديسمبر 2010، ص 52.

² المرجع نفسه، ص 52.

الوطني، سيخضع القانون إلى عدة تعديلات حين عرضه للتصويت في البرلمان (و سنعود للتفصيل في هذه النقطة عند تطرقنا لسيرة تبنى قانون الكوطة و النقاشات التي ترافقت مع ذلك).

مايميز الاحزاب السياسية الجزائرية عموماً، و حزب جبهة التحرير الوطني خصوصاً، عندما يتعلق الأمر بقضية المرأة، هو ازدواجية الخطاب، وعدم انسجام الخطاب مع الممارسة، ففي الوقت الذي تنادي فيه بضرورة محاربة العقلية الرجعية التي تعامل بها المرأة في المجال السياسي، هي لا تمكن مناضلاتها من مراكز القيادة داخل الهياكل الحزبية، و تعاملهم بنفس العقلية الذكورية التي تدمها في خطاباتها..

• حركة مجتمع السلم

في 2007، كانت حركة مجتمع السلم تطبق كوتا طوعية داخلية، بحيث حددت 10 %، كنسبة محفوظة لتمثيل النساء في المكاتب المحلية (ولائية و بلدية) و في المكتب الوطني.¹ وبعد المؤتمر الخامس للحركة في ماي 2013، حددت نسبة 20% لتمثيل المرأة في الهياكل القيادية للحركة.

موقف حركة مجتمع السلم تجاه نظام الكوطة، جاء واضحاً و صريحاً، من خلال المذكرة التي تقدمت بها للجنة مناقشة مشاريع الإصلاح السياسي في منتصف سنة 2011. بعدما عرضت الحركة الظروف الإحتجاجية التي دفعت بالسلطة من خلال رئيس الجمهورية للدعوة لمثل هذه الإصلاحات، تضمنت المذكرة* :

- مطالب الحركة

- أرضية الإصلاحات السياسية.

- التعهدات.

- رؤية حركة مجتمع السلم للإصلاحات.

فيما يخص الإصلاح السياسي، في جزئه المتعلق بالمرأة، تقدمت الحركة بالملاحظات التالية:

- إدراج القانون العضوي المحسد للمادة 31 مكرر من الدستور، يأتي في إطار تجسيد الإتفاقات الدولية التي صادقت عليها الجزائر. المتعلقة بمحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة-وهي ملزمة بتطبيق هذه الاتفاقيات.

- تركيز الحركة على التذكير بالاتفاقيات الدولية في مجال ترقية حقوق المرأة، إشارة و تعبير عن موقفها بأن هذه

الإصلاحات، ليست نابعة من قناعة سياسية، و إنما هي رضوخ لضغوط دولية.

- تقول الحركة عن القانون أنه غير واقعي و غير متدرج و لم يراعي، المشروع المقومات الثقافية للمجتمع الجزائري،

وخصوصياته وخاصةً على المستوى المحلي (المجالس المحلية)

- فرض نسبة في الترشيحات 30 بالمئة، يتناقض مع المادة الدستورية (المواطنون متساوون أمام القانون).

- اعتماد الكوطة كمرحلة انتقالية.

- قاعدة التداول بين الجنسين، سيؤدي إلى تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة إلى نسبة قد تصل إلى 50 بالمئة، أو أقل لكن

الانتقال مثلاً في المجلس الشعبي الوطني من 7 بالمئة إلى 50 بالمئة، لن يعالج مشكلة ضعف المجالس بقدر مايفتح الباب

على تمثيل شكلي.

¹ تصريح جاء على لسان، عائشة حجار، نائب في البرلمان عهدة 2002 – 2007 نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورد في مجلة :

Revue des droits de l'enfant et la femme ; CIDDEF ; n° 15 octobre-dcembre 2007 ;p18.

*يمكن الرجوع إلى الملاحق، ستجدون المذكرة كاملة

- المشروع أولى اهتماماً كبيراً للجنس، ولم يولي اهتماماً بالكفاءة، و هذا سيدفع الأحزاب إلى حشو القوائم بالعنصر النسوي، دون مراعاة الكفاءة والقدرة على التسيير.
- ضرورة ترقية الحقوق بشكل عام إلى جانب المجالس المنتخبة و اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.
- لأسباب التي ذكرت أعلاه فإن حركة مجتمع السلم تقترح مايلي:
- نسبة الترشيح 20% في المجلس الشعبي الوطني و المجالس الشعبية الولائية.
- إشراك المرأة في القائمة الوطنية بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني.
- الإبقاء على المواد الخاصة بالعقوبات أو التحفيزات في المجلس الوطني و الولائي.
- بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية: طرح نسبة 10% في عواصم الولايات وعواصم الدوائر و البلديات التي لا تتجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة، و عدم فرض الترتيب التداولي و أيضاً عدم العقوبات (إلغاء القائمة) ووجود التحفيزات.
- المواد الخاصة بالتمثيل النسوي في هيئات الأحزاب تحال إلى قانون الأحزاب و تطبق بعد أن تعقد الأحزاب مؤتمراتها.
- هذه مقترحات حركة مجتمع السلم، فيما يخص قانون الكوتا، ورغم أن القانون نزل من مجلس الوزراء بدون هذه المقترحات، لكن عند عرضه على المجلس الشعبي الوطني، ضغطت الأحزاب السياسية لتمرير هذه التعديلات، و بالفعل راعى القانون المناطق في تحديد نسب الكوتا، وفرق بين نوع المجالس المنتخبة(و سنفصل في هذه النقطة عند تحليل القانون في شكله النهائي).

عندما يتعلق الأمر بالمرأة، كثيراً ما تتخوف حركة مجتمع السلم، من إدراج المطالبات بالتمكين السياسي للمرأة، ضمن اجندات خارجية، أو بمعنى أصح غربية، قد تجعل من موضوع المرأة ذريعة لتمس بالعمق الثقافي للمجتمع الجزائري، لهذا ما تلبث تذكر بأن الإصلاح السياسي في جانبه النسوي، مرتبط بتوقيع الجزائر على اتفاقيات دولية. من جهة أخرى تتخوف الحركة من أن تستعمل الوضعية النسوية، كواجهة للخارج تثبت ديمقراطية الدولة.

• التجمع الوطني الديمقراطي

جاء على لسان السيدة: **فاطمة الزهراء فليسي**، (نائب في البرلمان عهدة 2002/2007): أن النساء في التجمع الوطني الديمقراطي ناضلن طويلاً من أجل فرض أنفسهن، وفي 2007، تتواجد امرأة على الأقل في كل المكاتب الولائية، وقد طالب الأمين العام للحزب في 2007، بنسبة 20 % لتمثيل النساء في المجلس الوطني.

لقد أبدى التجمع الوطني الديمقراطي معارضة لنظام الكوتا، لكن معارضته كانت شكلية أخذت نفس شكل معارضة جبهة التحرير الوطني بحكم أنهما حزبا الأغلبية، ولم يعارضا بالفعل و الممارسة مقترح قانون جاء من رئيس الجمهورية.

تقول السيدة " **نورية حفصي**" قيادية في التجمع الوطني الديمقراطي، و الأمينة العامة للإتحاد العام للنساء الجزائريات، أن المرأة داخل الأحزاب السياسية، تحابه بمقاومة شديدة، التي تأخذ أشكال متنوعة في العقليات، و الطابع المحافظ، و الأفكار المسبقة، لكن بغض النظر عن الوضعية الصعبة المرأة سائرة نحو فرض نفسها.

التجمع الوطني الديمقراطي، يؤكد أن الكوتا متناقضة مع الديمقراطية، لكن لمرحلة إنتقالية لا بد من تحضير الفاعلين لهذه العملية، يجب مراعاة الأولويات حتى يحدث التطوير في الذهنيات. تقول نورية حفصي " أن النساء دفعت ثمناً ثقيلاً من أجل الديمقراطية، من جهة أخرى يجب تكوين النساء و تحضيرهم من أجل ممارسة السياسة. يضم المكتب السياسي للتجمع

الديمقراطي على سيدتين، و في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، رتبت 37 امرأة في المرتبة الثانية، لكن الحزب لم يحصل مقاعد كثيرة.¹

في النهاية نستطيع، أي من الأحزاب السابقة، أبدى مساندته لفكرة الكوتا، ولكن كان تقبلهم لهذا النظام لأنه جاء من رئيس الجمهورية.

3- تحليل محتوى قانون الكوتا

جاء القانون العضوي بصيغته القانونية تحت مسمى " قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

تنص المادة الأولى من هذا القانون أنه جاء تطبيقاً للمادة 31 مكرر من الدستور، و هذا تبعاً للتعديل الدستوري الذي أقره رئيس الجمهورية في 2008.

أما تحديد نسب تمثيل المرأة فجاء في المادة 02 من القانون العضوي بحيث: يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن المحددة بحسب المقاعد المتنافس عليها:

انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

*20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد.

*30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي خمسة (5) مقاعد.

*35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة عشر (14) مقاعد.

*40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين و ثلاثين (32) مقعداً.

*50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

كما يبدو واضحاً فإن قانون الكوتا، في الجزائر قدم أو حدد نسباً مختلفة لتمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني، وهذا وفقاً للمقاعد الممنوحة أو المخصصة لكل دائرة إنتخابية، كان هذا هو التعديل الذي أصرت على إدخله الأحزاب السياسية عند عرض القانون للمصادقة في المجلس الشعبي الوطني. والمقصود من هذا الأخذ بعين الاعتبار الطابع المحافظ لبعض المناطق في الجزائر.

لكن عدد المقاعد أو الكثافة السكانية لا يمكن أن تثبت الطابع المحافظ من جهة، ومن جهة أخرى إذا كان هدف القانون هو رفع تمثيل المرأة من خلال جعل ممارستها السياسية مقبولة اجتماعياً، لماذا الإبقاء أو الاعتماد على هذا الطرح في تحديد النسب، ثم من يثبت أن هذه المناطق هي رافضة لتواجد المرأة في المجال السياسي.

أما في انتخابات المجالس الشعبية الولائية، فحددت النسب كالتالي:

- 30 % عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43 و 47 مقعداً.

- 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعداً.

- انتخابات المجالس البلدية:

¹ تصريح جاء على لسان، نورية حفصي: قيادية في التجمع الوطني الديمقراطي و الأمانة العامة للإتحاد العام للنساء الجزائريات، ورد في مجلة :

- 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر، و بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

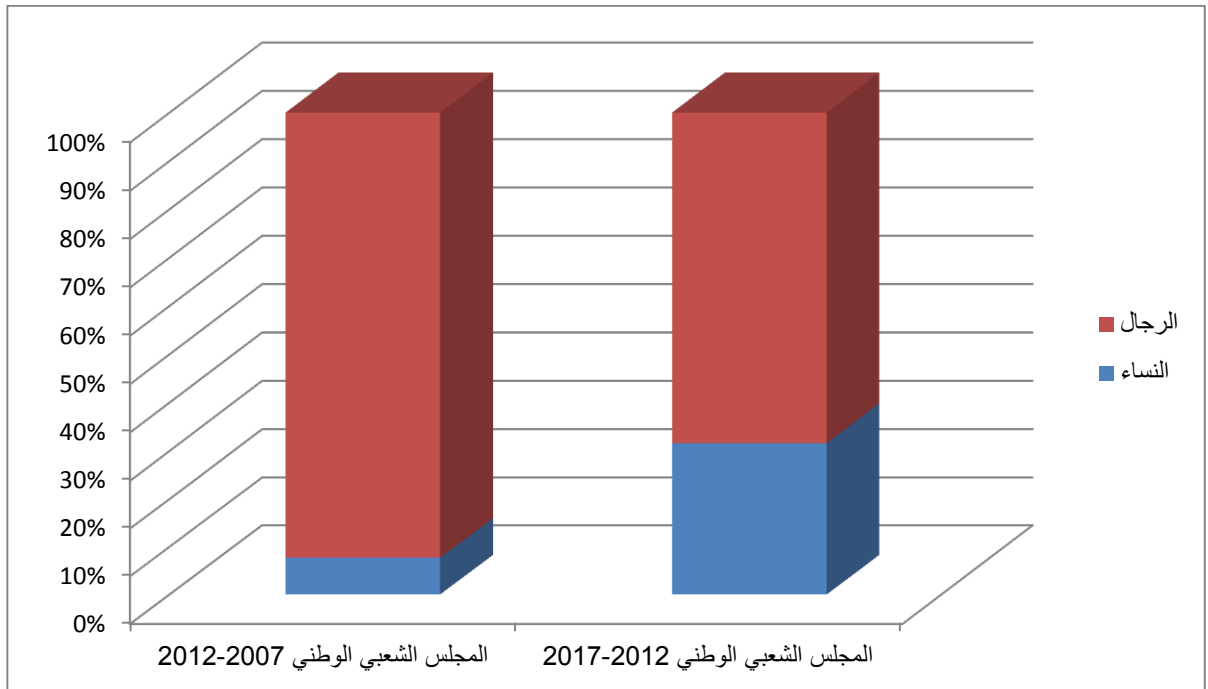
وبهذا فإن البلديات التي يقل عدد سكانها عن العشرين ألف فهي غير معنية بتطبيق هذا القانون. وهذا من منظور المجتمع المحافظ، الذي تصر الأحزاب السياسية ربطه ببعض المناطق الجغرافية، رغم أن الانتخابات المحلية الأخيرة في نوفمبر 2012 أفرزت انتخاب امرأة على رأس بلدية **المدنية** في الجزائر العاصمة، كما تم انتخاب امرأة ثانية على رس بلدية ريفية، إذن لو كان تمثيل المرأة مرتبط بالمنطق الجغرافي المحافظ لبعض المناطق الجزائرية، لظهر هذا من خلال اختلاف نسب تواجد المرأة على رأس المجالس البلدية، وبهذا تكون بلديات المناطق الحضرية هي الأكثر احتضاناً للنساء رئيسات البلدية، وهنا تنتفي فرضية المجتمع المحافظ، و يظهر أن النخب السياسية هي المحافظة. أما على المستوى الحزبي، هناك فتاة تبلغ من العمر 26 سنة كانت رئيسة قسمة تمارست سنة 2011، وهناك أمثلة أخرى كثيرة، تثبت أن المرأة لما تُقدّم جيداً في قوائم الانتخاب يتم التصويت عليها.

في **المادة الثانية** من القانون، تم توضيح أن المقاعد توزع بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة ، وتخصص النسب المحددة، و جوباً للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة. تفاديا لأن تقع المرأة ضحية ترتيبها المتأخر في القوائم كما جرت العادة، أكد المشرع أن الحصة تسحب من القوائم الفائزة. و قد تم اعتماد مبرمج آلي logiceille من أجل استخراج النسبة المحددة من القوائم الفائزة.

4: نتائج تطبيق نظام الكوتا في الانتخابات التشريعية و المحلية 2012

صدر قانون رفع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة في 12 جانفي 2012، و بعدة بخمسة أشهر تم تنظيم الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012، و بهذا كانت الظروف مواتية لتطبيق الكوتا. و تمكنت كل الأحزاب السياسية و القوائم الحرة من توفير النسبة المطلوبة، كما تم احترام في ترتيب النساء. و بهذا ترتفع نسبة تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني من 7.7 % للعهد التشريعي 2007-2012 ، إلى 31.60 % للعهد التشريعي 2012-2017.

الشكل البياني رقم (02): نتائج تطبيق نظام الكوتا في الانتخابات التشريعية و المحلية 2012



و هذه نتائج الانتخابات و نسب تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني حسب الأحزاب السياسية. بعد تطبيق نظام الحصة
 جدول رقم (10) : نسب تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني حسب الأحزاب السياسية للعهد التشريعية
 2017-2012

الحزب/القائمة	عدد المقاعد	نسبة المقاعد المحصل عليها	عدد مقاعد النساء	نسبة مقاعد النساء
حزب جبهة التحرير الوطني	208	%45.02	63	%30.28
التجمع الوطني الديمقراطي	68	%14.72	23	%33.82
تكتل الجزائر الخضراء	49	%10.61	16	%16
جبهة القوى الاشتراكية	27	%5.84	10	%37.03
حزب العمال	24	%5.19	11	%45.33
قوائم الأحرار	18	%3.90	05	%27.77
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	%1.95	03	%33.33
جبهة العدالة و التنمية	08	%1.75	01	%12.5
الحركة الشعبية الجزائرية	07	%1.52	03	%47.85
حزب الفجر الجديد	05	%1.08	01	%20
جبهة التغيير	04	%0.87	01	%25
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	04	%0.87	01	%25
حزب عهد 54	03	%0.65	00	00
التحالف الوطني الجمهوري	03	%0.65	01	%33.33
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	03	%0.65	00	00
اتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية	03	0.65%	02	%66.66
جبهة المستقبل	02	%0.43	00	00
الحركة الوطنية للأمل	02	%0.43	00	00
التجمع الجزائري	02	%0.43	01	%50
التجمع الوطني الجمهوري	02	%0.43	01	%50
حزب الكرامة	02	%0.43	01	%50

حزب الشباب	02	%0.43	01	%50
حزب النور الجزائري	02	%0.43	01	%50
حركة المواطنين الاحرار	01	%0.22	00	00
حزب التجديد الجزائري	01	%0.22	00	00
الجبهة الوطنية الديمقراطية	01	%0.22	00	00
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	01	%0.22	00	00
حركة الانفتاح	01	%0.22	00	00
المجموع	462	%100	146	

أفرزت هذه الإنتخاب تواجد 146 امرأة في المجلس الشعبي الوطني من مجموع 462 مقعدا. رغم أن قانون الكوتا حدد نسبة 30 % للنساء تسحب من عدد المقاعد الفائزة لكل قائمة إنتخابية، إلا أنه ظهر الاختلاف في تطبيق هذه النسبة بين الأحزاب.

و الجدول رقم (11) : يبين المجموعات الحزبية حسب نسب التمثيل النسوي وفق نظام الكوتا

الأحزاب	المجموعة الحزبية حسب نسبة التمثيل النسوي	
تكتل الجزائر الخضراء.	الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة أقل من 30 % من المقاعد التي فاز بها الحزب.	مجموعة الأحزاب التي حصلت على أكثر من 20 مقعد/وهي فقط 5
جبهة التحرير الوطني / التجمع الوطني الديمقراطي.	الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة 30 % أو أكثر من المقاعد التي فاز بها الحزب.	
حزب العمال / جبهة القوى الاشتراكية	الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة تقارب 40 % أو أكثر من المقاعد التي فاز بها الحزب.	
جبهة العدالة و التنمية/ حزب الفجر الجديد/ جبهة التغيير/ الحزب الوطني للتضامن و التنمية	الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة أقل من 30 % من المقاعد التي فاز بها الحزب.	مجموعة الأحزاب التي حصلت على أقل من 20 مقعد
الجبهة الوطنية الجزائرية/ التحالف الوطني الجمهوري/ التحالف الوطني الجمهوري	الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة 30 % أو أكثر من المقاعد التي فاز بها الحزب.	

الأحزاب التي أخذت المرأة فيها نسبة تقارب 40 % أو أكثر من المقاعد التي فاز بها الحزب.	الحركة الشعبية الجزائرية/ اتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية/ التجمع الجزائري/ التجمع الوطني الجمهوري/ حزب الكرامة/ حزب الشباب/ حزب النور الجزائري
الأحزاب التي لم تقدم أي امرأة للمجلس الشعبي الوطني رغم حصولها على مقعدين إلى ثلاثة مقاعد	حزب عهد 54/ الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية/ جبهة المستقبل/ الحركة الوطنية للأمل

يبدأ تطبيق الكوتا النسوية من كل قائمة تحصل على مقعدين فأكثر، وهنا يتم تقسيم المقعدين بين رجل و امرأة حسب الترتيب في القائمة. لكن هناك بعض الأحزاب التي لم تقدم أي امرأة للبرلمان رغم حصولها على نصاب المقاعد المحدد لتطبيق الكوتا النسوية مثل حزب عهد 54 و جبهة المستقبل، في الوقت الذي قدمت فيه أحزاب أكثر من النسبة المطلوبة وصلت إلى 47% و 66 % على التوالي في حزبي الحركة الشعبية الجزائرية و اتحاد القوى الديمقراطية و الاجتماعية. نجد النسبة محترمة في حزبي الأغلبية جبهة التحرير الوطني (30.28%) و التجمع الوطني الديمقراطي (33.82%)، وتنخفض إلى 16% عند تكتل الجزائر الخضراء الذي يضم أحزاب التيار الإسلامي ممثلة في حمس، النهضة و الإصلاح. ترتفع النسبة عن الحد المطلوب عند حزب العمال 45.33 % وهو تقليد دأب عليه، حيث سجل تقدم أكبر عدد من المرشحات و المنتخبات في تشريعات 2007 قبل اعتماد قانون الكوتا. ثم يليه حزب جبهة القوى الاشتراكية 37.03% . نسب تبرز بوضوح، توجهات الأحزاب تجاه المرأة، فتنتفي فرضية المجتمع المحافظ و يظهر أن النخب السياسية (الحزبية تحديداً) المحافظة، هي التي تتحكم في الكم و الكيف الذي تمثل به المرأة في الحياة السياسية الجزائرية.

قانون الكوتا طبق في الجزائر، بمناسبة انتخابات المجالس المحلية في 29 نوفمبر 2012، وكانت نسب تمثيل المرأة من خلال الأحزاب السياسية كالتالي:

الجدول رقم (12) يبين حصة النساء من مقاعد الأحزاب في المجالس الشعبية الولائية للعهدة 2012 – 2015

الأحزاب	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة
حزب جبهة التحرير الوطني	685	207	%30.22
التجمع الوطني الديمقراطي	487	148	%30.39
تكتل الجزائر الخضراء	138	40	%8.98
الحركة الشعبية الوطنية	103	28	%27.18
جبهة القوى الاشتراكية	91	28	%30.77
الاحرار	76	21	%27.63
حزب العمال	72	23	%31.94
الجبهة الوطنية الجزائرية	64	16	%25.00
جبهة المستقبل	38	12	%31.58
حزب الفجر الجديد	33	10	%30.33
حزب التحالف الجمهوري	31	9	%29.03
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	25	8	%32.00
الجبهة الوطنية للحريات	21	6	%28.57
حزب الحرية و العدالة	21	5	%23.81
عهد 54	16	4	%25.00
حزب النور الجزائري	10	3	%30.00
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	8	2	%25
حزب الشبيبة و الديمقراطية	8	2	%37.2
المجموع	1927	375	%27.95

يحدد القانون العضوي 03-12، نسبة الكوتا المحددة لتمثيل المرأة في المجالس المحلية للبلديات والولايات (المحافظات)، التي تتراوح بين 30% و 35% حسب عدد المقاعد الإجمالي المخصص لكل بلدية أو ولاية و حسب الكثافة السكانية. لكن النتائج المعروضة فس الجدول تبين بكل وضوح توجهات الأحزاب نحو التمكين السياسي للمرأة، و هي تعزز الملاحظات التي سجلناها في تحليلنا لنتائج التشريعات، فنجد حصة النساء في مقاعد حزبي الأغلبية (جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي) على التوالي متوافقة 30.22% و 30.39% إلى حد بعيد مع الكوتا التي يحددها القانون، بينما ينخفض التمثيل النسوي عند تكتل الجزائر الخضراء (تكتل الأحزاب الإسلامية : حركة مجتمع السلم، النهضة و الإصلاح)

فتصل عند حدود 8.98% وحزب الحرية و العدالة 23.81% . أما أعلى نسب مسجلة لحصة النساء من المقاعد الفائزة فنجدها عند حزب الشبيبة و الديمقراطية 37.2% . و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية 32.00%.

الجدول رقم (13) يبين حصة النساء من مقاعد الأحزاب في المجالس الشعبية البلدية للعهدة 2012-2017

الأحزاب	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة
حزب جبهة التحرير الوطني	7191	1105	15.37%
التجمع الوطني الديمقراطي	5988	854	14.26%
الحركة الشعبية الجزائرية	1493	256	17.15%
الحركة + التكتل	1270	256	20.16%
جبهة القوى الاشتراكية	954	164	17.19%
الجبهة الوطنية الجزائرية	920	156	16.96%
الأحرار	863	146	16.92%
حزب العمال	826	190	23.00%
جبهة المستقبل	678	120	17.70%
حزب الفجر الجديد	594	110	18.52%
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	526	70	13.31%
حزب الحرية و العدالة	341	63	18.48%
حزب الكرامة	267	46	17.23%
حزب التحالف الجمهوري	225	43	19.11%
الحزب الوطني الجمهوري	221	43	19.46%
عهد 54	218	40	18.34%
المجموع	22575	3662	16.22%

لم ترتفع حصة النساء من المقاعد الفائزة في كل الأحزاب عن 24%. سُجلت أعلى نسبة عند حزب العمال 23.00% و تكتل الجزائر الخضراء (تكتل الأحزاب الإسلامية: حماس، النهضة، و الإصلاح) 20.16%، أما أدنى نسبة فسجلت عند التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية 13.31%، و التجمع الوطني الديمقراطي 14.26%، و كذا سجلنا عند جبهة التحرير الوطني الحائزة على أكبر نسبة من المقاعد، حصة النساء من هذه المقاعد لم تتعدى الـ 15.37%، بينما لم يتعدى معدل نصيب المرأة من المقاعد الفائزة عند باقي الأحزاب الـ 17%.

بعيداً عن القراءة الحزبية الجزئية لنصيب المرأة من المقاعد الفائزة في كل حزب أو تكتل حزبي، فإن الملاحظة الرئيسية التي يمكن تسجيلها، هي تلك المتعلقة بالنسبة العامة لتمثيل المرأة في كل المجالس المحلية البلدية و التي لم تتجاوز الـ 16.22%، في حين أن الكوطة المنصوص عليها في القانون 03-12 لا تقل عن 30 % . و التي يمكن تفسيرها على النحو التالي:

- هناك بعض البلديات لم تطبق فيها الكوطة، لأن عدد سكانها أقل من عشرين ألف نسمة، وهذا ما انعكس على انخفاض النسبة الكلية لتمثيل المرأة في المجالس البلدية.
 - ثم أن الحرص من أجل بلوغ الكوطة المحددة قانوناً، لم يكن بالحدة و الدقة التي كانت في الانتخابات التشريعية، وهذا لأسباب تتعلق بصورة الجزائر في الخارج، و عادةً ما يعتمد على نسبة تواجد المرأة في البرلمان في تقارير التنمية البشرية، ومدى التمكين السياسي للنساء وفق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، و لا يراعى كثيراً مستوى تواجدها في المجالس المحلية، على الرغم أن البلدية تعد الخلية الأساسية للتنمية الإقتصادية الداخلية، و ركيزة بناء الدولة القوية وعلى مستوى البلديات يتم بناء التصور الثقافي لأدوار المرأة و الرجل، و بالتالي لا بد من التفكير في إشراك المرأة في التسيير العام إنطلاقاً من البلدية، و التركيز على تمكينها أكثر في المجالس المحلية.
- وتدعم النتائج المسجلة على مستوى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، عدم احترام الأحزاب السياسية لنظام الكوطة، الرامي إلى توسيع المشاركة السياسية للمرأة، حيث بينت النتائج ترأس 4 نساء للمجالس الشعبية البلدية من أصل 1541، من بينها رئيستان مترشحتان عن حزب جبهة التحرير الوطني في بلديتي المرادية وبلوزداد في ولاية العاصمة ، ومنتخبة عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية إلى جانب منتخبة عن جبهة المستقبل، و التي تعتبر أصغرهن و هي رئيسة المجلس البلدي لولاية سعيدة والبالغة من العمر 23 سنة، لكن سرعان ما تم الطعن في شرعية إنتخابها بعد تساوي الأصوات في الدور الأول، ليتم التحالف ضدها لصالح مرشح جبهة التحرير الوطني الذي يرأس البلدية حالياً.
- تعكس هذه الواقعة السمة السوسولوجية لتعامل القيادات السياسية المسيطرة في الجزائر-خاصةً الحزبية- مع هذه الحالة، فتبين أن المرأة عندما تكون شابة، يُصعَّب من تقبلها عند المنافسين من الرجال، و إن حظيت بتقبل من المجتمع المحلي، و هو الواقع فعلاً و قد تقبل المرأة في موقع مسؤولية سياسية لكن بشرط ألا تكون شابة، لأن الشباب و المرأة من منظور المجتمع الأبوي الجزائري، ينظر للمرأة، من منظور النوع الاجتماعي، و الشباب من منظور التقسيم السوسولوجي للأجيال في الجزائر، أنهما فئتان غير ناضجتان و قليلة المصداقية عند الجيل الحاكم و المسير في البلاد الذي جاوز في معدله العمري الستين حتى لا نقول السبعين. و هذا ما أنتج سيطرة ساحقة للرجال، بإحصاء 1537 رئيس مجلس شعبي بلدي من مجموع 1541، يعني بنسبة 99.74 %، يمثلون 43 تشكيلة سياسية منهم 58 حرا.

الفصل السابع

مكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية

1: مكانة المرأة في حركة مجتمع السلم

- مكانة المرأة داخل هياكل و قانون حركة مجتمع السلم
- المقابلة مع رئيس الحركة "الأستاذ عبد الرزاق مقري"
- المقابلة مع السيدة: فاطمة السعيد: عضو المكتب التنفيذي الوطني، لحركة مجتمع السلم من 2008 إلى غاية سبتمبر 2015.

2: مكانة المرأة في حزب جبهة التحرير الوطني

- تواجد المرأة في الهياكل القيادية لجبهة التحرير الوطني
- المقابلة مع عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني السيدة: يمينة مفتالي إلى غاية ماي 2015

3: مكانة المرأة التجمع الوطني الديمقراطي

- تمثيل نساء التجمع الوطني الديمقراطي في الهياكل القيادية و المجالس المحلية المنتخبة و البرلمان بغرفتيه
- المقابلة مع عضو المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي و النائب بالمجلس الشعبي الوطني السيدة: فوزية بن سحنون

4: مكانة المرأة في جبهة القوى الاشتراكية

5: مكانة المرأة حزب العدل و البيان

- المقابلة مع رئيسة حزب العدل و البيان نعيمة صالح

6: النساء في الهيئة التنفيذية: هل تنتج الأحزاب السياسية الوزيرات

1: مكانة المرأة في حركة مجتمع السلم

كان اختيارنا لحركة مجتمع السلم، نابغاً من قناعتنا بضرورة أن تشمل دراسة لوضعية المرأة الجزائرية داخل الأحزاب السياسية، كل الإيديولوجيات، حتى تكون الدراسة على قدر كبير من الموضوعية في الطرح، فكانت حركة مجتمع السلم ممثلاً للتيار الديني الإسلامي المعتدل في الجزائر، و لا ننفي أن الساحة السياسية الجزائرية تضم عدة أحزاب سياسية تتبنى المرجعية الدينية، ومنها:

- حركة النهضة.

- جبهة التغيير.

- حركة الإصلاح

- حزب العدل و البيان (الذي ترأسه امرأة)....الخ

لكن تركيزنا على حركة مجتمع السلم راعينا فيه:

- قوة التمثيل داخل البرلمان و المجالس المنتخبة، مقارنة مع الأحزاب الإسلامية الأخرى، نستطيع القول أنها القوة الإسلامية رقم واحد في الجزائر من حيث التجنيد الشعبي و التمثيل النيابي، بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة في 1992.

- الطابع الإسلامي المعتدل الذي تبناه الحركة.

- أقدمية التأسيس، حيث انطلقت كجمعية في 1988.

- حركة مجتمع السلم لها بعد عالمي كذلك لأنها تمثل تيار الإخوان المسلمين العالمي في الجزائر، الذي انطلق مع حسن البنا في مصر و انتشر في غالبية الدول العربية و المسلمة.

- سياسة تشجيع البحث العلمي و سهولة التعامل مع الحركة التي تفتح أبوابها لإجراء الدراسات العلمية، وهذا ما عشناه فعلاً من خلال هذه الدراسة، حيث اتسمت أولى الاتصالات التي أجريناها مع قيادات الحركة بالمرونة و الانضباط في احترام مواعيد اجراء المقابلات حتى مع رئيس الحركة، عكس ما لمسناه مع أحزاب أخرى التي تتعامل مع الباحث العلمي بتحفظ وخوف كبيرين و كأنه مُخبر، و هذا ما حدث لنا مع حزب العمال.

- الطابع النخبوي الذي يميز إطارات الحزب، التي تلمس و انت تتحدث معها انك مع كفاءات علمية تملك و عي و رؤية سياسية واضحة، بالإضافة إلى روح الانضباط الذي يميز الممارسة السياسية داخل الحركة.

• حركة مجتمع السلم التاريخ و الانطلاقة

"إن أول إطار قانوني للحركة كانت تحت راية" جمعية الإرشاد و الإصلاح" التي تأسست في 1988/11/12، و ذلك بعدما انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي بدأ عام 1964 - حسب تقديرات الحركة - و تقوى في السبعينات مستنداً في مرجعيته إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية. و لقد ظهر للعلن في منتصف السبعينات بمعارضته الصريحة و العملية لنظام هوارى بومدين باسم تنظيم " جماعة الموحدين " بقيادة محفوظ نوناح".¹

لقد تأسست حركة المجتمع الإسلامي "حماس" يوم 1990/12/12 بعدما لاحظته من تأسيس وفوز واسع لأول حزب إسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في الانتخابات المحلية في الجزائر، مبرراً ذلك بضرورة تدارك نقائص هذا الأخير المضرة في تقديرها بمحمل العمل الإسلامي. و بمقتضى دستور 1996/11/28، وطبقاً للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية

¹ مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ص 168.

الصادر يوم 1997/3/2 تغير اسم الحركة ليصبح: حركة مجتمع السلم (MSP)، كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد الذي قدم لعدم صدور القانون لتعوض بـ " بيان أول نوفمبر" و الثوابت الوطنية كمرجعية لها.¹

لكن بعد المؤتمر الخامس للحركة في 5/4 ماي 2013، وصدر قانون الأحزاب الجديد في الجزائر سنة 2011، نجد ان الحركة تشير بوضوح للمرجعية الإسلامية في قانونها الأساسي و هذا عرض لبعض موادها:

• حركة مجتمع السلم المرجعية و المبادئ

جاء في المادة 02: من القانون الأساسي للحركة" تنطلق حركة مجتمع السلم من مرجعيات محددة ومعلومة هي:

- الإسلام.
- بيان أول نوفمبر 1954.
- الدستور الجزائري و قوانين الجمهورية.
- تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم وإنجازات حضارية.
- الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم.
- أما عن ثوابت و مبادئ الحركة فقد جاء في:

المادة 03: يقوم عمل حركة مجتمع السلم على أساس المبادئ والثوابت الآتية:

- الإسلام عقيدة وشرعية.
- الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا.
- الانتماء الحضاري الإسلامي و العربي والأمازيغي.
- النظام الجمهوري والتعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة.
- الحرية وحقوق الإنسان.
- العدالة و تكافؤ الفرص في ظل المواطنة الكاملة.
- منهج الشورى والخيار الديمقراطي.
- المنهج السلمي الوسطي المعتدل.
- ربط المسؤولية والمحاسبة والشفافية وكل مقومات الحكم الراشد.
- احترام الآخر وحسن الجوار ومبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها.
- أما فيما يخص الأهداف العامة فقد جاء في:

المادة 04: انطلاقا من مرجعيتها، وبالارتكاز على مبادئها وثوابتها، تعمل الحركة على تحقيق الأهداف التالية:

- اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا للتشريع في الجزائر.
- استكمال بناء "الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" كما نصّ عليها بيان أول نوفمبر 1954.

¹ مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ص 168.

- الدفاع عن قيم الشعب وثوابته ومبادئه، ومحاربة كل أنواع الظلم والبيروقراطية والتهميش.
- نشر الدعوة وترقية المجتمع.
- العمل من أجل استئناف مسار التعريب ورفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية.
- ترقية الامازيغية لغة وثقافة ' والعمل على تحريرها من الهيمنة الايديولوجية والحزبية.
- ترقية العمل السياسي وأخلقته بما يخدم ثوابت الأمة.
- الدفاع عن حقوق الانسان وكرامة المواطن.
- النضال من أجل تمدين النظام السياسي وتحقيق الإصلاح الشامل.
- العمل على تحقيق الإصلاح الدستوري الذي يؤسس للنظام البرلماني، وتحقيق الفصل الواضح بين السلطات ويضمن استقلالية القضاء.
- تطوير منظومة تربوية مناسبة للمساهمة في تكوين الفرد المنتج والمواطن الصالح والأسرة المستقرة والمجتمع المتماسك الحر الذي يساهم في نهضة الأمة.
- تمكين المرأة من أداء دورها الحضاري بما يخدم الأسرة والمجتمع والوطن.
- بلورة رؤية اقتصادية بديلة.
- محاربة الفساد والعمل على توفير فرص الكسب المشروع وحماية الثروات العامة وتأمين مستقبل الأجيال.
- استكمال مسار المصالحة الوطنية.
- محاربة تزوير الانتخابات واحترام الإرادة الشعبية، وتشجيع المواطن على الدفاع عن خياراته.
- إعادة الاعتبار للعمل الحزبي والفعل الانتخابي وبناء الثقة في العملية السياسية.
- العمل على تحرير المجتمع المدني وتطويره وتنميته.
- دعم جهود التعددية الإعلامية وتحرير المجال السمعي البصري، وأخلقة الممارسة الصحفية والإعلامية.
- دعم نضالات الصحفيين والباحثين والنخب في تحصيل حقوقهم المشروعة.
- دعم الحريات النقابية والنضال العمالي.
- دعم و تطوير العلاقات الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- نصرة فلسطين ومناهضة التطبيع، ودعم القضايا العربية والإسلامية، والقضايا الإنسانية العادلة.
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها بعيدا عن التدخل الأجنبي.
- مكانة المرأة داخل هياكل حركة مجتمع السلم و في القانون الأساسي

أ: مجلس الشورى الوطني:

- مجلس الشورى الوطني هو أعلى هيئة للحركة بين مؤتمرين، ينبثق مجلس الشورى الوطني عن المؤتمر(ينعقد مؤتمر الحركة دوريا كل خمس (05) سنوات)ويتشكل من:
- المؤسسين قانونا.
- رئيس مجلس الشورى الوطني السابق ونائبه.
- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني للعهد السابقة الممارسين إلى غاية المؤتمر.

- رؤساء الحركة السابقين.
- وزراء الحركة.
- رئيس الكتلة البرلمانية.
- رؤساء المكاتب الولائية.
- 10% من عدد المندوبين لكل ولاية.
- خمسة (05) ممثلين عن الطلبة.
- خمسة (05) ممثلين عن الشؤون الاجتماعية.
- خمسة (05) ممثلين عن مؤسسة الشبيبة.
- ثلاثة (03) ممثلين عن كل مؤسسة يعتمدها مجلس الشورى الوطني.
- خمسة (05) ممثلين عن الجالية.
- أربعين (40) امرأة منتخبة من المؤتمرات توزع على الولايات في المؤتمر حسب اللائحة الانتخابية.

- ثلاثة (03) نواب عن الكتلة البرلمانية.

- عشرة (10) أعضاء من ذوي الكفاءات يقترحهم رئيس الحركة ونائباه ويكيههم مجلس الشورى الوطني.

نجد في القانون الأساسي ان الحركة تحدد عددا لتمثيل مختلف الفئات، لقد خصص للمرأة 40 مقعداً في مجلس الشورى الوطني، وهو بمثابة مجلس استشارة و تشريع. وفي الوقت الذي نجد تحديد عدد لتواجد المرأة في مجلس الشورى الوطني، ينعلم في القانون الأساسي للحركة تحديد أي نسبة لتمثيل المرأة أو أي فئة أخرى مثل الشباب مثلاً.

وعن طريق عملية حسابية ثلاثية يمكننا استخراج نسبة تواجد المرأة في مجلس الشورى بحركة مجتمع السلم

لكن نسبة تمثيل المرأة داخل هياكل الحركة المتفق عليها هي 20 %، و التي يقول عنها القياديون الذين تحاورنا معهم ، أنها نسبة التمثيل النسوي الحقيقية الموجودة في الحركة، وهي نتيجة طبيعية لمسار الحركة و مبادئها منذ الانطلاقة الرسمية و العلنية في نهاية الثمانيات، مع الزعيم الروحي للحركة الشيخ محفوظ نحناح، الذي كان من أكبر المشجعين لتواجد المرأة في هياكل الحركة، هذه النسبة التي كانت هدفاً و مشروعاً للحركة تم تحقيقه، و تم كذلك التوقف عند هذه النسبة، و لم تشر قيادة الحركة الحالية لا ضمناً و لا بصفة مباشرة عن مشروع أو رغبة أو نية لتطوير هذه النسبة و رفعها إلى مستويات أعلى من العشرين بالمئة، و حتى في المقترحات التي قدمتها الحركة عند الشروع في مناقشة نسبة الكوتا التي يجب تخصيصها لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة سنة 2011، أصرت على النسبة ذاتها. في غياب معطيات مفصلة حول نسب تواجد المرأة في الهياكل القاعدية للحركة، على مستوى الولايات و البلديات، أخبرتنا القيادة أن النسبة تتراوح في حدود الـ 20%، لكن النساء في جمعية الإصلاح و الإرشاد التابعة للحركة و التي تحمل طابع اجتماعي، تضم أعداد النساء أكثر بكثير من الرجال، و هذا لاهتمامها بالمجال الاجتماعي مثل حركات التضامن الاجتماعي ذات الطابع الإنساني، و تنظيم برامج لحو الأمية و تعليم الصغار...و غيرها من النشاطات الثقافية

ب- المكتب التنفيذي الوطني:

المكتب التنفيذي الوطني هو أعلى هيئة تنفيذية في الحركة تنبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون من:

- رئيس الحركة
- نائب رئيس الحركة مكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني.
- نائب رئيس الحركة مكلف بالتخطيط والمتابعة والاستشراف.
- أمين وطني مكلف بالتنظيم والهياكل.
- أمين وطني مكلف بالتربية والتكوين والدعوة.
- أمين وطني مكلف بالإدارة المالية والوسائل.
- أمين وطني مكلف بالشؤون السياسية والاقتصادية.
- أمين وطني مكلف بالمنتخبين.
- أمين وطني مكلف بالإعلام و الإتصال.
- أمين وطني مكلف بالمرأة وشؤون الأسرة.
- أمين وطني مكلف بالجامعات والعمل الطلابي.
- أمين وطني مكلف بالشباب والعمل الجماعي.
- أمين وطني مكلف بالجالية والعلاقات الخارجية.
- أمين وطني مكلف بفلسطين والقضايا العادلة.
- أمين المكتب الوطني.

يحدد النظام الداخلي مهام وصلاحيات نائبي رئيس الحركة وأعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

لا يوجد أي تحديد لعدد أو نسبة معينة لتولي المرأة مناصب في المكتب التنفيذي، لكن ومن خلال التسميات ومهام كل عضو مكتب وطني، يمكن تصور المناصب التي اتفق ضمناً و تقليدياً أنها من اختصاص المرأة و هي الأسرة و شؤون المرأة، و كذا الشؤون الإدارية للمكتب.

وعلى هذا الأساس تتواجد في حركة مجتمع السلم سيدتين على مستوى المكتب التنفيذي، الأولى مكلفة بالمرأة و شؤون الأسرة، و الثانية أمينة المكتب الوطني، و سنأتي في الفصول القادمة بتقديم نتيجة المقابلة التي تم إجرائها مع السيدتان.

أما في قواعد الحركة على مستوى المجالس الشورى الولائية و مجالس الشورى البلدية فلا نجد تحديدا لتواجد المرأة في هذين المستويين التنظيميين.

الأمانة الوطنية المخصصة للمرأة وشؤون الأسرة جاء التفصيل في الصلاحيات والمهام التي تتكفل بها في القانون الداخلي للحركة حيث ومن خلال المادة 65 تقوم بـ:-

- تعريف المرأة الجزائرية بالحركة ومنهجها وأهدافها وبرنامجه.
- ترقية العمل النسوي وتأهيل القيادات النسوية

-

- الاهتمام بالمرأة وتعزيز حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ومساعدتها على أداء أدوارها والوفاء بالتزاماتها تجاه اسرتها وعملها العام.

- وتبني انشغالات نشر الوعي السياسي بين النساء ودعم المشاركة الإيجابية للمرأة في النشاط السياسي

المواطنين

- تشجيع بناء الأسر ودعم استقرارها وتحسينها من عوامل التفكك والانحراف وسائر الآفات الاجتماعية .

- الاهتمام بتربية النشء على القيم والمبادئ في كنف بيئة تربوية سليمة .

- العمل على حماية الطفولة من كل أنواع الاستغلال والاعتداء والمساهمة في وضع البرامج والتشريعات لذلك.

- المساهمة في البرامج التي تهتم بتحسين أوضاع الأسر تتكفل بالفئات الهشة في المجتمع وكذا الفئات النسوية ذات

الخصوصية (المرأة المطلقة ، الأرملة ، المعيلة)

- رصد البرامج والتشريعات والاتفاقيات الموجهة للمرأة والأسرة والطفولة والشباب والاسهام في طرح رؤية بديلة عنها

- الاهتمام بالجمعيات والمنظمات التي تهتم بالمرأة والأسرة والطفولة والتنسيق معها .

- التنسيق مع المنتخبات محليا ووطنيا من أجل تجسيد برنامج الحركة.

- **مكانة المرأة في الهياكل القيادية للحزب، و في المجالس الوطنية المنتخبة**

في هذا الجدول جمعنا فيه عدد و نسب تواجد المرأة في الهيئات القيادية للحزب (التشريعية: مجلس الشورى، و التنفيذية: المكتب

الوطني)، وكذلك المجالس الوطنية المنتخبة (نقصد المجلس الشعبي الوطني، و مجلس الأمة و هما المشكلان للبرلمان الجزائري) و

المجالس المحلية المنتخبة (المجالس الشعبية الولائية، و المجالس الشعبية البلدية)، و فيما يلي عرض الجدول مفصلاً:

جدول رقم (14) : يبين نسب تواجد نساء حماس في هيئات الحزب و المجالس المنتخبة

الملاحظة	النسبة	العدد	الهيئة/أو المجلس المنتخب
نسبة تمثيل المرأة داخل الهياكل القيادية المتفق عليها هي 20%	14.28%	02	المكتب الوطني
يحدد القانون الداخلي للحركة، 40 مقعد للنساء موزعة عبر الولايات في المؤتمر حسب اللائحة الانتخابية			مجلس الشورى
لا توجد أي امرأة ممثلة للحركة داخل مجلس الأمة، مثلها مثل كل الأحزاب، و العشر نساء متواجدات في مجلس الأمة، بتعيين من رئيس الجمهورية	00	00	مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان)
نذكر هنا أن عدد منتخبات حركة مجتمع السلم يدخل في ما عرف بتكتل الجزائر الخضراء الذي يضم إضافةً إلى الحركة ثلاث أحزاب إسلامية أخرى (هذه نتائج انتخابات ماي 2012)	16.00%	16	المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)

المجالس الشعبية الولائية	40	8.98%	هنا كذلك دخلت حركة مجتمع السلم الانتخابات المحلية من خلال تكتل الجزائر الخضراء (انتخابات نوفمبر 2012)
المجالس الشعبية البلدية	256	20.16%	الحركة + التكتل الذي يضم مجموعة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي (النهضة، والإصلاح).

المصدر: النسب مستخلصة من موقع حركة مجتمع السلم على الانترنت: www.hmsalgeria.net.

*موقع المجلس الشعبي الوطني على الانترنت: www.apn.dz

*موقع مجلس الأمة على الانترنت: www.majliselouma.dz

*موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية: www.interieur.gov.dz

تنخفض نسبة تمثيل المرأة إلى أدنى مستوياتها في المكتب الوطني 14%، الذي يعد بمثابة الحكومة في الحركة، نقصد هذا التشبيه لأن الحزب في نهاية الأمر، يعكس الثقافة السياسية للدولة الجزائرية ككل، لهذا تتقارب نسب تمثيل المرأة في الحكومة مع تلك الموجودة في المكتب الوطني لحركة مجتمع السلم، و حتى في الأحزاب الاخرى (سنعود لهذه النقطة بتحليل أكثر مع كل حزب على حدى و مع كل الأحزاب المدروسة في إطار المقارنة)، أما في مجلس الشورى الهيئة التشريعية للحزب، فيحدد القانون الأساسي للحزب من خلال أحد بنوده، تمثيل النساء في مجلس الشورى بـ 40 امرأة. بلغت الحركة النسبة المنشودة من طرفها لتمثيل النساء و هي 20 في المئة، في المجالس البلدية الناتجة عن انتخابات 29 نوفمبر 2012، أين وصلت 20.16%، لكن بلغت بمعية حزبين اسلاميين آخرين و هما النهضة و الإصلاح، في إطار التكتل الأخضر. و انخفضت في المجلس الشعبي الوطني و المجالس الولائية إلى 16 و 8.98% على التوالي.

- المقابلة مع رئيس الحركة "الأستاذ عبد الرزاق مقري"

● سيرورة إجراء المقابلة

بهدف التعرف على الحزب، و القيام بدراسة إستطلاعية، قمنا بزيارة الحركة على موقعها في شبكة الإنترنت، أين وجدنا التنظيم الهيكلي للحركة، و القانون الأساسي للحركة بالإضافة إلى القانون الداخلي، و ما يمكن القول عن الموقع أنه جيد، من حيث الإنجاز و المعلومات التي يتضمنها، و منها السير الذاتية لرئيس الحركة و أعضاء المكتب التنفيذي.

لكننا لم نكتف بهذا و توجهنا إلى مقر الحزب الكائن مقره بأعالي العاصمة، وهذا في نهاية 2013 و بداية 2014. مقر حزب حركة مجتمع السلم عبارة عن بناية مكونة من أربعة طوابق، يتواجد في الطابق الأرضي قاعة للإنتظار في شكل مكتبة، تضم كتباً دينية بالإضافة إلى شاشة تلفزيون ضخمة. و انسجاما مع مرجعيته الدينية، لاحظنا الآيات القرآنية في كل مكان حتى في المصعد المصمم داخليا بالخطب على شكل محراب مسجد.

يقع مكتب رئيس الحركة في الطابع الرابع، أين نجد كذلك مكتب رئيس الديوان و كذا قاعة الاجتماعات، لقد جمعنا لقاء مع رئيس الديوان، تحدثنا فيه عن مضمون الدراسة والمنهجية المتبعة في تطبيقها، و اتفقنا على زيارة ثانية لتحديد موعد المقابلات:

المقابلة الأولى: مع رئيس الحركة

المقابلة الثانية: مع الأمينة الوطنية المكلفة بالمرأة وشؤون الأسرة.

المقابلة الثالثة: مع الأمينة الوطنية المكلفة بالمكتب.

المقابلة الرابعة: مع السيدة عائشة حجار، قيادية في الحركة، نائب سابق في البرلمان، ونائب سابق لرئيس المجلس الشعبي

الوطني(الغرفة السفلى) للبرلمان الجزائري.

- الزيارة الثانية للحركة: تم فيها:

- تحديد تاريخ 09 جانفي لإجراء المقابلة مع رئيس الحركة.

- كما قامت قيادة الحركة بربطنا باتصال مباشر مع السيدتين على مستوى المكتب التنفيذي الوطني.

● ملاحظات حول سيرورة العمل مع الحركة:

- ما يميز الحركة هو ذلك الجانب التنظيمي المنضبط في تحديد المواعيد.

- تتميز إدارة القيادة و الإدارة التنظيمية بلباقة في التعامل وحسن الإستقبال.

- تتميز الحركة بتشجيعها للبحوث العلمية، وتقديم التسهيلات لإجراء الدراسات.

- تتعامل الحركة بانفتاح و بدون أي تحفظ مع الدراسات العلمية و الباحثين.

المقابلة الأولى:

لقد حُدد لنا تاريخ 2014/01/09 ، الساعة 14:00 بعد الظهر لإجراء مقابلة مع رئيس حركة مجتمع السلم

الدكتور عبد الرزاق مقري ، (تم تأخير الموعد من طرف إدارة بساعة يعني في حدود الساعة الثالثة بعد الظهر) و بعد

حديث مقتضب مع رئيس الحركة الذي كان متربطاً بعدة مواعيد أخرى، اتفقنا على تأجيل الموعد إلى يوم 13/ جانفي

2014، حتى يمنحنا الأستاذ وقتاً أكبر للإجابة على الأسئلة.

المقابلة الثانية:

إلتقينا برئيس الحركة في حدود الساعة الثانية بعد الظهر، حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على رئيس الحركة، و

حتى نستطيع ذكر كل ما قاله رئيس الحركة قمنا بتسجيل المقابلة. دامت المقابلة حوالي 40 دقيقة.

● التعريف برئيس الحركة:¹

الإسم : عبد الرزاق

اللقب : مقري

تاريخ ومكان الازدياد : 23 أكتوبر 1960 بالمسيلة الجزائر

انتخب رئيسا للحركة في المؤتمر الخامس 2 3 4 ماي 2013

¹المصدر: الموقع الرسمي لحركة مجتمع السلم على شبكة الانترنت: www.hmsalgeria.net

الشهادات والدراسة:

- دكتوراه في الطب (جامعة سطيف . الجزائر)
- ماجستير في الشريعة والقانون (كلية الشريعة . جامعة الجزائر)
- شهادة ما بعد التدرج في علوم التسيير (المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية . بومرداس)
- يعد دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية بالجزائر حول الأزمة المالية العالمية .

النشاط السياسي و البرلماني:

- عضو مؤسس لحركة مجتمع السلم.
- نائب في المجلس الشعبي الوطني لعهدتين 1997-2007.
- نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني سابقا.
- رئيس الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم سابقا.
- نائب رئيس مجلس اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا.
- عضو مؤسس للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين.

النشاط الفكري والثقافي وفي مؤسسات المجتمع المدني :

- مدير مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
- مدير تحرير دوريات متخصصة محكمة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية، دراسات قانونية، دراسات اجتماعية، دراسات أدبية.
- باحث متعاون مع العديد من المراكز البحثية العربية: مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، مركز الإعلام العربي (مصر)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (لبنان)
- المؤسس و الرئيس الفخري لأكاديمية " [جيل الترجيح](#) " للتأهيل القيادي .
- عضو مجلس أمناء مؤسسة القدس العالمية وأمين عام فرع الجزائر.
- عضو اللجنة الدولية لكسر الحصار على غزة ورئيس الوفد الجزائري في أسطول الحرية، وشریان الحياة 5، ومسيرة القدس العالمية
- مشاركات في مؤتمرات ومنتديات فكرية وسياسية في العديد من الدول.

مؤلفات:

له عدة كتابات و مؤلفات و بحوث منها ما ينشره في شكل مقالات في الصحف الجزائرية و منها ما تم تأليفه على شكل كتب نذكر منها:

- صدام الحضارات: محاولة للفهم.
- الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد.
- درب المقاومة : جهاد الشعب الجزائري ضد الاحتلال (1830 - 1962).
- مدخل لفهم العلاقات الدولية.
- المشكلات العالمية الكبرى والعلاقات الدولية (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية

والبيئة في العالم).

- الانتقال الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية.

- الجزائر وفلسطين: الموقف والمشاركة.

- المشروع الإسلامي: هويته، أهدافه، أدواته، مصادر قوته.

- الإسلام و الديمقراطية: نحو مواطنة فاعلة (تأليف جماعي).

- البيت الحمسي : مسارات التجديد الوظيفي في العمل الإسلامي.

• تحليل مضمون المقابلة مع رئيس حركة مجتمع السلم.

اجريت المقابلة في مكتب رئيس الحركة . ما لمسناه أن الأستاذ مقري يتميز بنظرة تحليلية شاملة لكل مناحي الحياة السياسية في الجزائر و العالم العربي و العالم ككل، أفكاره واسعة يتميز بالتوسع في الطرح والعمق في التحليل، كما أنه إنسان فصيح و متمكن من اللغتين العربية و الفرنسية.

المقابلة: سنقوم بعرض الأجوبة على الأسئلة كما وردت على لسان رئيس الحركة، ثم بعد كل سؤال سنقوم بتحليل مضمون الإجابة و تقديم قراءتنا الخاصة لها.

السؤال الأول:

ما هو تقييم الأستاذ مقري للنشاط السياسي النسوي في الجزائر؟

بسم الله الرحمن الرحيم، أولاً في الحقيقة لو نتحدث عن النشاط النسوي، هناك النشاط النسوي التلقائي، النابع من إرادة المرأة و قناعتها، و هناك النشاط السياسي النسوي المظهري، الذي يتحرك بفعل الفواعل السياسية و الفواعل القانونية. إذا ما تحدثنا عن النشاط السياسي التلقائي العادي للمرأة الجزائرية، فهو قليل... (تدخل الباحثة و تقول : العفوي يعني الذي يكون بإرادة حرة) نعم الذي هو بإرادة حرة للمرأة الجزائرية فهذا قليل، ليس موجوداً في كل الأحزاب السياسية، وليس موجوداً في المجتمع المدني نحن لا نرى في الساحة السياسية الجزائرية مثلاً، قيادات نسوية بعدد كبير معروفة في الساحة الجزائرية، و لا نرى كذلك رموز نسوية سياسية كثيرة و لها بعد فكري معروف، ففي المجتمع المدني لا توجد مشاركة كبيرة للمرأة للأسف الشديد.

و سبب هذا في الحقيقة، هو بالإضافة إلى المنظومة الاجتماعية الموجودة في الجزائر التي لا تشجع المرأة كثيراً على أن تبادر و على أن تقود عمليات إصلاح و تغيير و مشاركة مجتمعية، توجد كذلك المنظومة السياسية، التي في الحقيقة لا تتيح فرصة للحريات، و أصلاً لما يكون العمل السياسي مشحون، و العمل السياسي يقوم على أساس صراع سياسي كبير جداً، لن تكون المرأة في مجتمعاتنا العربية هي أول من يدخل فيه، يعني دائماً يكون الرجل و ليس كل الرجال من يقبل الدخول في الصراع (تدخل الباحثة وتقول: صراع مبني على معركة) لذلك لا نجد المرأة كثيراً في الساحة السياسية الجزائرية و المجتمع المدني.

لأن الساحة السياسية و ساحة المجتمع المدني ليست حرة، لا توجد فيها انسيابية قانونية و أجواء حرة و إيجابية تجعل من يشتغل في العمل السياسي، يعمل بكل تلقائية و يعطي الأولوية للفكر و للإبداع، نجد أن كل من يعمل في الساحة السياسية عليه أن يصارع حتى يفرض وجوده حتى يفرض قناعته، يعني عليه أن يصارع صراع كبير، هذا بالطبع لا يسعف المرأة لأن تكون موجودة بقوة كبيرة، المرأة تكون موجودة في المساحات الآمنة، (تدخل الباحثة وتقول:

يعني المساحات المسالمة التي لا تخوض فيها معارك) ... و بالتالي تبرز إبداعات المرأة و مساهمتها و مشاركتها المجتمعية في **المساحات الآمنة** ، في المجتمعات الآمنة لما يكون فيه أمن و استقرار، و حماية للمشارك السياسي، حماية قانونية للمشاركة في العمل السياسي و المجتمعي، يعني المرأة تكون موجودة بكل تأكيد...

أما لو نتحدث عن **الجانب المظهري**، نجد فيه الآن مع القانون الجديد (30%) ، أصبح فيه عدد كبير من النساء ممن يشاركن في المجالس المحلية و في البرلمان، وهذه صورة مظهرية ليست صادقة، الدليل على ذلك، أن الآن لا نجد المرأة في الهيئات التنفيذية، لا نجد لها كثيراً على مستوى الوزراء، الولاة، فعددها قليل قليل جداً، جداً، معنى ذلك أن هذه الحالة لا تعبر عن إرادة سياسية، و لكنها تعبر عن لعبة سياسية، تعبر عن مناورة سياسية، تدخل في اعتبارات عديدة من بين هذه الاعتبارات: هو استجابة نظام الحكم، للضغوطات الخارجية حتى يقبل في منظومة الحكم، نظام الحكم في الجزائر يشعر بضعف الشرعية، يشعر بنقص المصداقية بشكل كبير، جداً جداً، فعليه أن يسلم نفسه بمؤيدات أخرى من بين هذه المؤيدات، هو التمكين السياسي للمرأة كواجهة لإرضاء الغرب ليس أكثر.

تحليل خطاب الأستاذ مقري:

يفصل الأستاذ مقري بين نوعين من المشاركة السياسية للمرأة: الأولى عفوية و الثانية مصطنعة و هذا الجدول الذي اجتهدنا فيه لإبراز خصائص كل مشاركة من وجهة نظر السيد مقري:

جدول رقم 15: يبرز خصائص المشاركة النسوية من وجهة نظر رئيس حركة مجتمع السلم

خصائص المشاركة العفوية	خصائص المشاركة المظهرية
* تكون المشاركة السياسية العفوية، تلقائية من طرف المرأة.	* تكون المشاركة المظهرية مصطنعة و يدفع إليها النظام السياسي من خلال قوانين مثل الكوتا، أو الإغراءات المادية .
* يدفع الوعي السياسي الحقيقي، وإرادة المرأة و قناعتها للمشاركة و الاهتمام بالجمال السياسي.	* تدفع الفواعل السياسية (النظام السياسي) ، و الفواعل القانونية (نظام الكوتا)، المرأة لهذه المشاركة السياسية المظهرية.
* من الناحية العددية النساء في هذا النوع من المشاركة عددن قليل	* من الناحية العددية النساء في هذا النوع من المشاركة عددن كبير
* يكون الهدف من هذه المشاركة، المساهمة في العمل المجتمعي و المدني	* يكون الهدف من هذه المشاركة إضفاء المصداقية على النظام السياسي، وخضوع للضغوطات الخارجية.
* المشاركة السياسية النسوية العفوية قليلة و غير موجودة في الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني	* المشاركة النسوية المظهرية موجودة بصفة كبيرة داخل البرلمان، دون الوصول إلى الهيئة التنفيذية ، يعني الحكومة.

سمات المشاركة السياسية النسوية من وجهة نظر رئيس حركة مجتمع السلم:

- المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تخضع للعبة و مناورة سياسية، أكثر منها مشاركة حقيقية.

- النساء ممن يشاركن في المجالس المحلية و في البرلمان، يعكسن صورة مظهرية غير صادقة للمشاركة السياسية النسوية في الجزائر.

- حضور المرأة ضئيل على مستوى الهيئة التنفيذية (بمعنى الحكومة).

- الساحة السياسية الجزائرية لا تضم قيادات نسوية أو رموز نسوية سياسية كثيرة و لها بعد فكري معروف.

- تبرز إبداعات المرأة و مساهمتها و مشاركتها المجتمعية في **المساحات الآمنة**، ويقصد بها المجتمعات الآمنة التي يكون فيها أمن و استقرار، و حماية للمشارك السياسي، حماية قانونية للمشارك في العمل السياسي و المجتمعي.

السمات العامة للبيئة السياسية الجزائرية بالنسبة لمشاركة المرأة:

- المنظومة الاجتماعية، (و التي يقصد بها مجموع التصورات و الخطاب القيمي المرتبط بالمكانة الدونية التي يضع فيها المجتمع المرأة) لا تشجع المرأة كثيراً على أن تبادر و على أن تقود عمليات إصلاح و تغيير و مشاركة مجتمعية.

- **المنظومة السياسية**، (و التي يقصد بها الثقافة التي تسير العمل السياسي و النظام أو النسق السياسي في الجزائر) و القائم على :

- *عدم إتاحة الفرصة للحريات، قائم على أساس صراع سياسي كبير جداً، لا يجعل المرأة أول من يبادر بالمشاركة في العمل السياسي. و الاهتمام بالساحة السياسية الجزائرية و المجتمع المدني.

- تتميز الساحة السياسية و ساحة المجتمع بغياب الحرية، و غياب الإنسيابية القانونية و الأجواء الحرة و الإيجابية التي تمنع من يساهم في العمل السياسي، من المشاركة بكل تلقائية و إعطاء الأولوية للفكر و للإبداع.

إذن يعتبر الأستاذ مقري مشاركة المرأة السياسية تخضع لطبيعة النظام السياسي، و لا تعبر عن فعالية حقيقية للعمل السياسي النسوي، و يبرز من خطاب مقري، الخط المعارض للحركة، التي تدعو إلى الإصلاح السياسي و تغيير النظام القائم حتى يكون للمشاركة السياسية النسوية معنى.

تقول الباحثة : في ظل هذه المنظومة السياسية التي تؤمن بالعمل المظهري للمرأة في مقابل الميكانيزمات

الحقيقية للمشاركة، كيف الحال مع الحركة:

يقول الأستاذ مقري: وجود المرأة داخل الحركة قديم وعريق، و تلقائي و حقيقي، لماذا تلقائي و حقيقي؟ لأن الحركة منذ نشأتها يوجد فيها البعد العقائدي، يوجد فيها ابتغاء الأجر و الثواب، الذي يوجد فيها الشعور بالواجب. فلذلك المرأة في الحركة الإسلامية بشكل عام، و منها حركة مجتمع السلم رغم الصعوبات التي تواجه العمل الاجتماعي و تواجه العمل السياسي، تجد لها وجود في النضال. ما الذي يدفعها أن تتحدى الصعوبات التي ربما لا تستطيع أن تتحداها المرأة العادية، هو تلك الطاقة الداخلية الذاتية و ابتغاء الأجر، و الشعور بضرورة القيام بالواجب، يجعلها تكافح و تناضل، تكافح في المجتمع المدني، نجد مثلاً، المرأة موجودة في كثير من الجمعيات، من بينها جمعية الإصلاح و الإرشاد، بشكل مكثف جداً، جداً... ربما عدد المشتغلات في جمعية الإصلاح و الإرشاد أكثر من عدد المشتغلين، يعني النساء ربما أكثر من الرجال، نجدها كذلك في العديد من الجمعيات المحلية، جمعية الأمومة، جمعية الطفولة و غير ذلك...

و لكن هذا النضال القاعدي الموجود المستمر، لا يظهر كثيراً لأنه ليست له استجابة سياسية، يعني ليست له فاعلية سياسية، يبقى في الاطار المجتمعي، داخل الحزب، باعتبار أن المساحات الهيكلية التنظيمية داخل الحركة آمنة، إن المرأة داخل حركة مجتمع السلم تشعر بالآمان، تشعر بأنه لا يوجد ما يتهدها، في أخلاقها، (تدخل الباحثة و تقول يعني أن المرأة مرتاحة

داخل الحركة، و لا يوجد لا عنف سياسي و لا رمزي)، يقول الأستاذ مقري: نعم لا يوجد عنف سياسي داخل الحركة، و لا يوجد تهديد لها في البعد الأخلاقي، لذلك المرأة تشعر بكثير من الراحة داخل حركة مجتمع السلم، فتناضل أكثر، و لذلك تقليدياً و باعتراف كل الأحزاب، وجود حركة مجتمع السلم من الناحية العددية و من ناحية المواقع القيادية، عدد المرأة أكثر بكثير، نحن نحصى في فترة على ما أذكر أنا قمنا بإحصاء في فترة سابقة، في حياة الشيخ محفوظ نحناح (رحمه الله) كان وجود المرأة يتجاوز 20% في المؤسسات القيادية، لا أتحدث عن القواعد النضالية، تقريبا التواجد بين الجنسين يكون منصفة، أما على مستوى والمراكز القيادية كانت في تلك الفترة في حدود الـ 20%.

تتدخل الباحثة و تقول و لكن على مستوى الهيئة التنفيذية للحركة توجد سيدتان، هنا إمرأتين، يعني يتشابه الوضع مع باقي الأحزاب...

يقول السيد مقري، الآن يتشابه، لأن الأحزاب استجابت للحالة المظهرية، فأدخلت المرأة، أما نحن وجود المرأة قسم، مثلاً في طول الزمن لم نكن نجد امرأة في حزب جبهة التحرير، في الأمانة العامة مثلاً، في ذلك الوقت لما حزب جبهة التحرير الوطني لم تكن فيها امرأة، حركة مجتمع السلم كان فيها امرأة، منذ تأسيس الحركة في 1991، إلا و يوجد في القيادة إمرأة.

• تحليل خطاب الأستاذ مقري:

يعتبر الأستاذ مقري، أن مراعاة الجانب الأخلاقي في الممارسة السياسية هو أكبر مكسب للحركة، و هو ما يميز النشاط النسوي الحزبي للمرأة في حركة مجتمع السلم عن باقي الأحزاب السياسية الجزائرية، و أن النساء داخل الحركات الإسلامية مصونات و غير مهددات في عرضهن و شرفهن، و لا يتعرضن لأي عنف مهما كان نوعه، سواء رمزي أو سياسي. و هو ما يجعل الرجال المناضلين و الناشطين في الحركة لا يترددوا في جلب زوجاتهن و بناتهن للممارسة النشاط الحزبي داخل الحركة.

و إن أدخل السيد مقري جانب من الذاتية و الطرح القيمي لهذه الفكرة، إلا أنها تحتل جانب كبير من الصدقية، و هو ما أكدته لنا ملاحظتنا المباشرة و القربة من النشاط الحزبي للنساء داخل حركة مجتمع السلم، فوجدنا الكثير من القيادات الحزبية النسوية يتشاركن العمل الحزبي مع أزواجهن، و يكفي الذكر أن عضوتا المكتب الوطني، الإثنتان يمارسن النشاط الحزبي مع أزواجهن، و أمثلة كثيرة نجدها على مستوى القاعدة، و ربما كان تواجد الزوج على مستوى النضال الحزبي إلى جانب المرأة دافعاً قوياً لاحتلالها لمراكز قيادية داخل الحركة. و أخيراً تشير الكثير من الدراسات أن الممارسة الحزبية العائلية هي سمة الحركات الإسلامية المعتدلة، - و ليس الجذرية. و تأتي في مقدمتها حركة الإخوان المسلمين.

ربما ، لا يمكننا تقييم هذه الظاهرة أو الميزة بالنسبة لحركة مجتمع السلم إن كانت صحية بالنسبة للممارسة السياسية النسوية من جانبها الحزبي- لأننا نبقى باحثين نتحرى الموضوعية- لكنها تعكس حتماً أحد أوجه الثقافة المجتمعية التي تحكم التعامل مع المرأة، بحيث يجبرنا المجتمع الذكوري على قيس و تحليل مشاركة المرأة من منظور العائلة، لا بوصفها كائناً مستقلاً كاملاً الوجود، و كامل المواطنة "من المفروض". فرغم أن الممارسة السياسية لها سمعة سيئة عالمية، من منظور الأخلاق تحديداً، لكن الطرح يزداد تعقيداً عندما يدمج في إطار النوع الاجتماعي.

لهذا لا يمكننا الجزم أن إندماج المرأة في مشروع سياسي عائلي، سيكون في صالح المشاركة السياسية النسوية عموماً، لأننا نتساءل كيف سيكون الحال مع الكثير من النساء اللواتي فضلن خوض غمار ممارسة السياسة بمفردهن. إذن لا مجال

للمراهنة على العائلة أو أي تنظيم اجتماعي آخر إذا لم تتوافق المشاركة السياسية النسوية مع ثقافة سياسية تؤمن مناخ اجتماعي و سياسي يوفر الحقوق و الحريات.

النقطة الثانية التي أثارها الأستاذ مقري في إجابته، هو مستوى الحضور الكمي و بدرجة ثانية الحضور النوعي للمرأة في هياكل الحركة. بحيث ينطلق الأستاذ مقري من حضور المرأة الكبير على مستوى جمعية الإصلاح و الإرشاد (التابعة للحركة تُعنى بكل ما هو اجتماعي، ثقافي، و تطوع) هو في أعلى المستويات، و يتجاوز حتى عدد الذكور. كما يذكر الأستاذ مقري أن الحركة سبّاقة في تمكين المرأة وهذا منذ انطلاقتها العلنية في 1989. عددياً- و حسب السيد مقري دائماً- يصل معدل حضور المرأة في الهياكل القاعدية إلى 20%، بينما في القواعد النضالية فيشكل حضورها النصف يعني 50%.

لكن لما راجعنا التواجد النوعي للمرأة داخل الحركة بمعنى تواجدها في المجلس الوطني بسيدتين فقط و في موقعين تقليديين هما الأسرة و المرأة و السكرتاريا العامة، نجد أن مكانة المرأة داخل حمس ليست استثناء، و إنما تعكس وضعاً عاماً، يؤمن بعمل المرأة في القواعد النضالية، لكنه لا يسمح باعتلائها لمراكز قيادية و مواقع مسؤولية.

تقول الباحثة، لكن إذا أخذنا بهذا المثال، نبقى دائماً في معايير الرمزية يعني، المرأة كرمز للممارسة السياسية بجناحيها، و لكن التمكين الحقيقي مثلاً يتطلب، الوصول إلى عدد كبير من النساء في المستوى التنفيذي، غير هذا تبقى الأوضاع متشابهة بين الأحزاب، فالمرأة تكون دائماً على مستوى أمانة أو هيئة المرأة و الأسرة، و تكون في غالبية الأحيان ممثلة في المكتب التنفيذي لكل الأحزاب بمنصبين على الأكثر، لم نصل بعد لأن تكون في مراكز استراتيجية، أو أن المناصب تتقاسم مناصفةً بين الجنسين.

يقول السيد مقري: صحيح... هذا صحيح، أكد ما تقولين و سأشرحه، قبل ذلك وجود المرأة في قيادة الحركة ليس رمزي، لماذا، لأنها تمثل قطاع تقوده حقيقةً، لما نقول مثلاً المرأة في حركة مجتمع السلم، تمثل الأمانة الوطنية للمرأة وشؤون الأسرة، فهي من يقود هذا الموضوع، هي من يقوده على مستوى البلديات، في مستوى الولايات، وفي مستوى الجمعيات، يعني هي من يقود هذا القطاع حقيقةً، و لها سلطة حقيقية في الموضوع، يعني إذن وجودها هو وجود تمثيلي حقيقي، وهو دون مستوى وجودها قاعدياً، مفروض تمثيلها في المكتب التنفيذي الوطني يكون أكثر، لأنها موجودة وممكنة على مستوى القواعد.

يبقى السؤال لماذا وجودها أقل، بسبب الشروحات التي قدمتها، أن المرأة ليس لها وجود فعلي في المجتمع الجزائري، بسبب عدم حماية المنظومة السياسية، خارج الحركة. داخل الحركة هي تشعر بالأمان ولها وجود كبير جداً. خارج الحركة هي مثلها مثل المرأة الأخرى، هي لا تشعر بالأمان، بسبب الوضع السياسي المشحون المتصارع و بسبب الضغوطات الاجتماعية و ضغوطات التقاليد، فهي إذن ليست منطلقة في المجتمع، فلذلك التأهيل القيادي الحقيقي هو موجود في الرجال أكثر من النساء، لأن التأهيل القيادي و التمكين القيادي، هو ليس لقب يعطى، هي مهارات هي كفاءات، يكتسبها الإنسان سواء أكان رجلاً أو امرأة عن طريق الممارسة، بالمعاناة يكتسبها بممارسة القيادة على وجه الأرض.

بما ان المرأة في المجتمع الجزائري، لا تشعر بالأمان، من حيث الضغوطات الاجتماعية و من حيث الوضع السياسي المشحون، و عدم وجود ديمقراطية، فهي، إذن لا تنخرط كثيراً في النضال المجتمعي و بالتالي، هذا يؤدي إلى نقص في التأهيل القيادي لدى المرأة، فتجدين المرأة موجودة على المستوى القاعدي داخل الحركة بشكل قوي جداً جداً، و لكن لا تمارس القيادة في المجتمع، فلا تبرز قيادات نسوية كبيرة جداً جداً، فهذا يآثر على وجودها في المؤسسات القيادية للحركة، هذا سبب رئيسي.

يقول مقري: لا أدري إن كانت صورة واضحة لديك و إلا لا؟

تقول الباحثة، نعم الصورة واضحة، بمعنى يجب أن يتوفر للمرأة متغير ثالث عدا الكفاءة، و التاهيل العلمي، لأن نقص المشاركة السياسية للمرأة يرتبط بإشكالية مفادها أن : المرأة تعلمت و عملت ووصلت إلى مراكز مهنية متميزة، لكن حسب وجهة نظرك هناك متغير ثالث يجب أن تكتسبه المرأة في المجتمع الجزائري حتى تتمكن من الوصول إلى القيادة، هذا الثالث، هو النضال، و المقاومة.

يتدخل الأستاذ مقري فيقول: هو ممارسة القيادة فعلياً، صحيح أن المرأة تعلمت، وصارت الآن تدخل للجامعة، أستاذ ذكر أو أستاذ أنثى نفس الشيء، و لكن ليس كل أستاذ جامعي مؤهل للقيادة السياسية، أو القيادة المجتمعية، ممكن أن يكون بروفيسور و باحث كبير جداً، جداً، جداً، و لكن في إطار اختصاصه، لما يذهب للعمل الاجتماعي و العمل السياسي، حتى أن يكون له مؤهلات قيادية عليه أن يمارس، فحاله مثل حال المرأة، المرأة استطاعت الآن أن تتفوق في الدراسة، و في العلم، وصارت مثلها مثل الرجل، و لكن لما نمشي للساحة السياسية، و الساحة المجتمعية باعتبار أن الرجل، موجود فيها أكثر، فالعدد القيادي للرجال أكثر بالنسبة للنساء، هذا هو السبب، و لذلك أنا أختلف مع من يريد أن يمكن المرأة بالتعيين، أنا أقول لهؤلاء كونهما صادقين في تمكين المرأة فوفروا البيئة التي تمكن المرأة من أن تمارس القيادة، فتصبح مؤهلة مثلها مثل الرجل.

تدخل الباحثة و تقول: لما نتكلم عن البيئة، فالمجال الذي تنشط فيه المرأة التي ترغب في الممارسة السياسية فهي تتوجه للأحزاب، و الأحزاب هي التي تخلق ثقافة الممارسة السياسية؟

يرد السيد مقري و يقول: و لكن حتى الأحزاب هي نفسها ضحية عدم وجود ديمقراطية، في الجزائر و في العالم العربي، يعني نحن مثلاً نعلم بأن القيادات السياسية الموجودة في الجزائر البارزة المعروفة، أغلبها تكون في الثمانينات، لماذا تكون في الثمانينات، لأن مساحة الحرية كانت أكثر من الآن، رغم وجود نظام الحزب الواحد، إيه نعم، رغم وجود الحزب الواحد لكن كان هناك نضال سياسي في الجامعات، النضال الفكري، كان قوي جداً، جداً... و في كل الأحوال عدد الرموز القيادية السياسية في الجزائر قليل، لماذا قليل؟ لأن الساحة السياسية مغلقة، هناك إحباط سياسي، إحباط سياسي في كل المستويات، حتى على مستوى الرجال نجد عدد قليل، من القيادات السياسية، في الجزائر، بسبب عدم وجود حرية، عدم وجود ديمقراطية، عدم وجود أفق للتغيير، فهذا أثر على الرجل فكيف لا يؤثر على المرأة التي كانت انطلاقاتها متأخرة مقارنة بالرجل، انطلاقاتها كانت متأخرة و اشتراط الأمن، في العمل بالنسبة للمرأة، نقصد اشتراط الآمان، مش الأمن فقط الآمان.....

تدخل الباحثة و تقول، الآمان و المنظومة القيمية الخلقية التي تتماشى مع وضعيتها داخل المجتمع و داخل الأسرة، يقول السيد مقري: صحيح، نذكر مثالين فقط في قضية الآمان، مثلاً لما المرأة تشعر بأن المرأة لما تدخل في العمل السياسي يجب أن تدخل في صراع، صراع سياسي كبير، صراع مع نظام الحكم، خارج الأطر القانونية، نستطيع القول أنه صراع خطير، فهي لا تكون مقبلة مثل الرجل، هذا مثال، مثال آخر، لو أن المرأة تكون في مجتمع غير أخلاقي مثلاً، بحيث أينما تتحرك تشعر بالتحرش الجنسي، فهي لا تُقبل، لا تُقبل كثيراً، لأنها تخشى على نفسها، بحيث أينما تذهب لا توجد ضوابط أخلاقية) تتدخل الباحثة و تقول إذن: و كأنه تلويث للبيئة السياسية حتى تبتعد المرأة عن هذا المجال) يقول السيد مقري هذا فعلاً صحيح، و العكس يمكن أن يكون صحيح، بحيث لو المرأة تكون في مجتمع متخلف مثلاً، ينظر للمرأة نظرة دونية، و لا يعترف لها بحق المشاركة المجتمعية، و يكون هذا الضمير الجمعي قوي، المرأة هنا لا تُقدّم كثيراً، لأنها ترى أنها لما تمارس السياسة يُنظر لها

نظرة دونية، لهذا ليس كل النساء يُقبلن. إذن حتى تعمل المرأة في المجتمع يجب أن تشعر بالأمان، الأمان السياسي، الأمان النفسي، الأمان الخلقي، الأمان الاجتماعي، لا بد أن تشعر بالأمان، فهذا الذي يدفع بالمرأة للإبتعاد.

تتدخل الباحثة و تقول، مقارنةً بهذا يمكن للرجل أن ينشط حتى و لو لم يشعر بالأمان الخلقي. يجيب الأستاذ مقري و يقول، لأن الرجل طبيعته.... لا لما نتكلم عن التحرش فالمرأة هي التي تتعرض للتحرش. تقول الباحثة، لا، أقصد أن هناك أبعاد أخرى للتحرش، مثلاً لماذا عندما نتكلم عن التحرش نقصد به مباشرة المرأة، و ما ذا عن الرجل الذي يتنازل عن مبادئه و رجولته و مروءته و أفكاره مرضاةً لقائد سياسي آخر ربما يكون أعلى منه رتبةً.

يقول الأستاذ مقري، هذا يجلب الكثير من الناس ليمارسوا السياسة، و هو يسمى الزبونية، الوصولية، و هذا يترك أثراً سلبياً آخر وهو إنعدام الشخصيات القيادية، ذات المروءة و المصادقية العالية في الساحة السياسية، فيصبح عددهم قليل.

فيما يخص قانون الكوتا، أنتم تنظرون أنة تغيير كمي لكنه لم ينعكس كيفياً على مستوى النشاط السياسي الفعلي الحقيقي النسوي.

يقول السيد مقري: قانون الكوتا أنا في الحقيقة لا أؤمن به، كقاعدة دائمة، قد يُتفق عليه في مرحلة من المراحل، فنقول مثلاً، نحن حتى نكسر بعض الحواجز غير العادلة، نسمح للمرأة بالتواجد أكثر من خلال الكوتا، و لكن لا بد أن نجرب و نُقيم هذا الأمر، هل وجود المرأة عن طريق الكوتا صنع منها كفاءات عالية، بعدد وافر جداً جداً، أم بقيت المرأة صورة مظهرية، تستعمل فقط في الساحة السياسية. لا بد فقط أن نقيم بعد مرحلة معينة، ثم بعد ذلك ننهي موضوع الكوتا، بعدما تتشكل رموز نسوية و قيادات نسوية، و هي تستطيع أن تشجع وتقود غيرها، عندئذ لا بد أن نعتمد على الكفاءة، لأن فيه إشكال كبير الآن، بحيث تلاحظ خاصةً في المجالس المحلية، فيه معاناة، فيه صعوبة كبيرة في تسيير هذا الأمر، بسبب نوع من التكلف، خاصةً في بعض البلديات في داخل الوطن، فهذه قاعدة، في الحقيقة لا أؤمن بها كقاعدة دائمة، يمكن الإتفاق عليها ضمن عقد اجتماعي، في مرحلة من المراحل، حتى تتاح فرصة للمرأة، و لكن لا بد أن نعود في آخر المطاف إلى قضية الكفاءة، الأكفأ هو الذي ينبغي أن يتحمل المسؤولية، لأن الكوتا قد تجعل المجتمع يسير بنصف طاقاته أو بثلاث طاقاته، أو بثلاث أرباع طاقته، و بثلاثي طاقته، لأن الكوتا، قد تفرض أناس ليسوا أكفاء.

تسأل الباحثة، كيف تم تطبيق الكوتا على مستوى الحركة، بمعنى كيف تم انتقاء المرشحات من خلال هذا

القانون؟

يقول السيد مقري: في الجزائر ككل ليس على مستوى الحركة فقط، في هذه المرحلة الأولى من تطبيق نظام الكوتا، كان الاهتمام في كيفية إقناع المرأة أن تترشح، خاصةً على مستوى المجالس المحلية، يعني الموضوع في كل الأحوال في كل البلديات لم يصل للبحث عن الأكفأ، البحث عن المرأة التي تقبل و التي يقبل أخوها و التي يقبل زوجها و التي يقبل أبوها أن تترشح، لأننا نعيش في مرحلة انتقالية صعبة، فلذلك المعيار لما نتكلم على مستوى البرلمان، مساحة الاختيار و ضوابط الكفاءة يمكن تتطرح، بالنسبة للمرأة لأن العدد قليل، أما لما تنتقل على مستوى البلديات، فالمرحلة التي نتواجد فيها، فالمعيار يتمثل في استعداد المرأة، فلا بد أن تكون المرأة مستعدة لأن تخوض غمار الانتخابات، ربما في المراحل الأخرى، يكون لدينا القدرة على وضع سلم للكفاءات، لأنه يوجد حالياً عدد لا بأس به من النساء، جربن العمل في الشأن

العام، إذن يمكن أن يكون الاختيار في الترشيح مستقبلاً، على أساس معايير الكفاءة، من بين هؤلاء مثل ما هو الحال عند الرجال.

تسأل الباحثة: و لما نتحدث عن مراكز القرار و المسؤولية على مستوى الحركة، من يقوم بترشيح النساء.

يقول السيد مقري: سيرورة ترشيح النساء تخضع لنفس معايير ترشيح الرجال، فعلى مستوى المجلس الشعبي البلدي، مناضلون البلدية هم اللذين يختارون، لما نتكلم على قائمة في مجلس شعبي ولائي، هناك مجلس شورى ولائي، يصادق على لجنة الترشيحات، و لجنة الترشيح، تجمع الترشيح من مختلف البلديات، وفق معايير معينة، ثم تعرض القائمة للتصويت على مستوى مجلس الشورى الولائي، ... لما نتكلم على البرلمان نفس الشيء، كل مرشح للبرلمان سواء أكان رجل أو امرأة يتم اختياره من مجلس الشورى الولائي، بنفس الطريقة، يعني مجلس الشورى الولائي ينتخب لجنة الترشيحات، لجنة الترشيحات تستقبل الترشيح، تدقق هل المرشحون إذا كانت تتوفر فيهم كل المعايير، ثم بعد ذلك ترتب اللجنة القوائم، و تعرضها على مجلس الشورى الولائي، فإذا مرت القائمة من المرة الاولى ب 50% + 1 فهي قائمة مقبولة بالترتيب الوجود، إذا سقطت القائمة و لم تحصل الـ 50% 1، هنا تقوم لجنة الترشيح بعرض المرشحين، شخص، شخص، الذي يأخذ 50% يحتفظ به و الذي يسقط يأتي الذي بعده و هكذا....

و بالنسبة للمكتب التنفيذي الوطني؟ تسأل الباحثة، ..

المكتب التنفيذي الوطني، رئيس الحركة، بالتشاور مع نائبيه، يختار أعضاء المكتب التنفيذي الوطني، ثم يعرضهم للتصويت على مجلس الشورى الوطني، تقول الباحثة، بمعنى أنك أنتم الذي اخترتم، على أي أساس؟

اخترتم على أساس الكفاءة، مثلاً الأخت فاطمة الموجودة على مستوى أمانة المرأة وشؤون الأسرة، كانت موجودة في العهدة السابقة، لما كنت أنا نائب رئيس مكلفة بنفس الأمانة، و عندها سبت و كفاءة، و امرأة محترمة في وسط النساء، يعني عندها قبول على مستوى النساء، لها قدرة على قيادة هذا القطاع، لها كذلك قوة شخصية، تستطيع أن تعبر عن رأيها داخل المكتب التنفيذي الوطني، بكل حرية و بكل جرأة خطيبة كذلك، مفوهة، لها قدرة على الخطابة و لها قدرة على الحديث، و ملزمة بقضايا المرأة و قضايا الأسرة، متسيسة كذلك.

الأخرى المكلفة المكتب الوطني (الكتابة أو أمانة السر) هي التي تكتب القرارات، و تذكر بالقرارات وتساعد رئيس الحركة في متابعة القرارات، فكذلك اخترناها على اساس أنها مثقفة، فهي أستاذة، مثقفة يعني، كذلك زوجها له إيجابية كبيرة جداً في العمل النسوي، نفس الشيء بالنسبة للأخت فاطمة، تتدخل الباحثة وتقول هو مناضل كذلك في الحركة، معناه تكون فيه شراكة عائلية. طبعاً قطعاً، فلولا دعم زوجي هاتين الأخنتين لم يكونا ليوصلنا العمل، لأن العمل في المكتب الوطني يتطلب جهد ووقت و عمل كبير، و المرأة عندها اكرهات، فالمرأة عندها أولاد و عندها أسرة و تسافر، فنحن مرات نبقي لوقت متأخر و الزوج وحده مع الأولاد، يعني لولا أن هذين الأخوين قدما مساعدة كبيرة، صعب، صعب على المرأة انما تناضل، بالطبع نحن نتحدث عن النضال الحقيقي، أما النضال المظهري، فيمكن أن تضع حتى خمسة في المكتب الوطني و هن غير متواجدات في القائمة، يظهرن فقط أمام الإعلام، و لكن في العمل اليومي غير متواجدات. أما نحن فهاتين الأخنتين موجودتين في العمل اليومي... تتدخل الباحثة و تقول/ حتى على مستوى اتخاذ القرارات التي تتعلق بالحركة أو مسارها. نعم يقول السيد مقري، عندها صوت مثل صوت الرجل، و لا يمكن أن يتخذ قرار من دون صوتها.

كيف يمكن ان تكون المرأة عامل تغيير في الجزائر، هل يجب أن تحتفظ بأدوارها التقليدية حتى تضمن

الانتقال السلس؟

يقول السيد مقري"/ المرأة للأسف في الجزائر محكوم عليها ان تبذل، بمجهود أكثر من الرجل، لماذا؟ لأن المرأة لها دور محوري في الأسرة أكثر من دور الرجل، دور محوري دور أساسي، يعني يرتبط بالمحافظة على الأسرة، بتربية الاولاد، بشكل يختلف عن مشاركة الرجل، لأن الرجل و المرأة كلاهما مسؤول على تربية الاولاد، ولكن مشاركة المرأة في تربية الاولاد يتطلب وقت أكثر، و يتطلب حضور أكبر، و لا يوجد من يستطيع أن يكون مكانها، بكل تأكيد، أنا لا أتحدث عن الجانب الآخر و هو القيام بشأن البيت، وهو الطهي و الغسيل، للأسف الشديد هي في مجتمعاتنا هي حرفة المرأة فقط، فالرجل لا يساعد في هذه الأشياء، و عليها أن تكون في نفس الوقت مشاركة في الشأن العام، و قبل ذلك الآن صارت تشارك مع زوجها في عيالة البيت في العمل، صارت تشتغل، اليوم تقريباً جل الأسر خاصةً الجيل الجديد، المرأة تشتغل مثل ما يشتغل الرجل، و عليها أن تضيف جهد ثالث و هو العمل التطوعي من أجل التغيير، اذن يبذوا حجم الجهد الكبير الذي تبذله المرأة و المعاناة و التضحيات الكبيرة جداً جداً، و لكن لا بد أن تؤدي هذه الأدوار، لا يمكن تصور تطور سياسي بدون مشاركة المرأة، و تطور اجتماعي بدون مشاركة المرأة، لا بد أن تكون المرأة حاضرة بقوة، و في نفس الوقت عليها أن تتحدى قيود المجتمع، و العادات و التقاليد، و تتحدى كذلك المجتمع الذي لا يوفّر فيه أمان، و لكن هناك نماذج لنساء ناجحات، استطاعت ان تكون موجودة في كل هذه الساحات، لأن المرأة عندها طاقة، عندها قدرة على الصبر ليست موجودة عند الرجل، فالمرأة لا بد أن تشارك مثل ما يشارك الرجل، في التوعية السياسية، في تجنيد و تنظيم المواطنين، من خلال العمل السياسي من خلال الجمعيات من خلال المنظمات، من خلال التوعية من خلال التأهيل من خلال التدريب، لا بد أن تكون موجودة في النضال القانوني، في النضال السياسي في النضال من أجل حقوق الانسان، التغيير عن طريق الفن عن طريق الابداع، لا بد أن تكون المرأة موجودة في هذه المجالات، بالطبع وفق منظومتنا الاخلاقية، الاسلامية، المعروفة.

تسأل الباحثة و تقول: ما رأيك في الفرضية القائلة، كلما تصعد الأحزاب الاسلامية للسلطة كلما يتراجع و

يتدهور وضع المرأة، و التجربة في البلدان التي حدث فيها ما سمي بالربيع العربي؟

يقول السيد مقري: نحن لدينا تجربة قبل الربيع العربي، تجربة عند الدول التي وصلت فيها الحركات الاسلامية للحكم، سأعطيك مثال، إيران مثلاً، لا يوجد بلد يوجد فيه حضور المرأة مثل إيران، مثل السودان، يعني وجود المرأة قوي منتشر على كل المستويات، تتدخل الباحثة و تقول، و إن كان الامر يختلف عند إيران لأن مجال الحرية المرأة أوسع انطلاقاً من خصوصية عقيدتهم، وهو نفس الحال مع حزب الله، حيث تلاحظ فيه قيادات نسوية ظاهرة، يصير الأستاذ مقري على التشابه بين الحركات الاسلامية سواء سنة أو شيعة، ويقول هم مسلمون مثلنا مثلهم، لأنه لما تذهبي للأحزاب الاسلامية، القيادات النسوية موجودة أكثر من الأحزاب العلمانية، السودان نفس الشيء، حضور المرأة قوي جداً جداً، تركيا مثلاً، أردغان أصوله اسلامية ووجود المرأة كثير جداً، وجودهم في الأحزاب قوي جداً، فهذا غير صحيح، و الحركات الاسلامية لم تصل بعد للحكم حتى نحاسبها، يعني مثلاً لما نتكلم عن التجربة التونسية، التي بقيت هي التجربة الوحيدة المستقرة في ظل الربيع العربي، هم اللذين قبلوا المناصفة في الدستور، و هم أغلبية يمثلون 30% فلو لم يمشوا مع هذا لم يمشي القانون أصلاً، هذا الأمر غير صحيح، بل العكس، حيثما يوجد التيار الاسلامي، حيث ما يوجد مشاركة للمرأة أكثر، لماذا؟ هذا لسبب الذي كنت قد قلته (و هو كلام لن تجدينه عند أي أحد غيري، يعلق الأستاذ مقري)، لأن الأمان شرط في تطور قيادة المرأة، حيثما توجد حركة اسلامية يوجد

أمان أكثر للمرأة. لذلك حيث ما يوجد تيار اسلامي تتواجد المرأة أكثر بسبب توفر عنصر الامان، ليس في موضوع التحرش فقط، لا، ولكن حتى في الاحترام، حتى في التقدير، حتى في النظرة للمرأة. في التيار الاسلامي الرجل لا ينظر للمرأة على أساس أنها بضاعة، أو على أساس أنها شيء، الرجال ينظر للمرأة على أساس أنها شقيقة، جاء في القرآن "النساء شقائق الرجال" يعني أن المرأة تشعر أن لها قيمة داخل التيار الاسلامي، بالطبع أنا أتحدث عن الحركات الاسلامية المعتدلة، أنا لا أتحدث عن التيار الاسلامي المتشدد المتطرف، الذي لا يؤمن بوجود المرأة في الساحة تماماً، ليس هذا هو التيار الاسلامي الذي أتحدث عنه، أتحدث عن التيار الاسلامي المعتدل، المعروف الذي تمثله حركات معروفة: العدالة و التنمية في المغرب، حركة مجتمع السلم في الجزائر، حركة النهضة في تونس، حركة الاخوان المسلمين في مصر، الحركة الدستورية في تركيا، التجمع اليمني للإصلاح في اليمن، إلخ.... الجماعة الاسلامية في لبنان، هذه الحركات التي تمثل التيار المعتدل، و هذه حيث ما توجد يوجد عمل للمرأة وتمكين سياسي.

تسأل الباحثة: هل من الممكن أن تمدنا بنظرة استشرافية لما سيكون عليه مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومستقبل التغيير في الجزائر.

يجيب الأستاذ مقري و يقول، هو السؤال بشقيه مرتبط ببعضه، مشاركة المرأة مرتبط بالتغيير، فإذا وقع فيه تغيير، وقعت فيه حريات، المرأة ستشارك أكثر، أما إذا بقي العمل السياسي مظهري، فالمرأة لن تشارك بشكل فعال، فلذلك نضال المرأة و الرجل، كلاهما ضروري من أجل التغيير، من أجل الحريات من أجل الديمقراطية، من أجل الإصلاح السياسي، حتى تستطيع المرأة أن تشارك في أجواء آمنة محفوظة بالقانون و بالعدالة.

- المقابلة مع السيدة: فاطمة السعيد: عضو المكتب التنفيذي الوطني، لحركة مجتمع السلم من 2008 إلى غاية سبتمبر 2015.

سيرورة إجراء المقابلة:

كانت بداية العمل على إجراء مقابلات مع القيادات النسوية في حركة مجتمع السلم، ميدانية، حيث مع بداية جانفي 2014 تنقلنا إلى المقر المركزي للحركة و الذي يقع بأعالي العاصمة الجزائرية¹، و من خلال مقابلة مع رئيس الديوان الذي ربطنا باتصال مباشر مع السيدة، "فاطمة السعيد"، تحدثنا معها على إشكالية الدراسة، والهدف منها و المنهجية المتبعة لتطبيق هذه الدراسة، و من خلال الإتصال الأول مع السيدة فاطمة، تبين لنا أنها على دراية و معرفة كبيرتين بالطرق المنهجية لإجراء الدراسات الاجتماعية، لهذا اتسم الاتصال مع هذه السيدة بالوضوح و المرونة في تحديد موعد أول كان من المفروض أن يكون يوم....، لكن ظروف عائلية جعلت السيدة فاطمة تعتذر وتأجل اللقاء إلى موعد آخر، و في الموعد الثاني لم نثبت اللقاء، و عليه تم تأجيل اللقاء إلى موعد ثالث، وفيه تمت المقابلة التي كانت يوم الجمعة بمقر الحزب المركزي بتاريخ 24 جانفي 2014 على الساعة الحادية عشر و نصف صباحاً، ودامت ما يقرب العشرين دقيقة.

توجهنا صباح الجمعة إلى مقر الحزب المركزي، وقد توافق موعد إجراء المقابلة، مع لقاء مجلس الشورى المبرمج يومي 24 و 25 جانفي لتقييم حصيلة الحزب لسنة 2013، وكذا مناقشة موقف الحركة من الانتخابات الرئاسية، و بما أن السيدة فاطمة عضو في مجلس الشورى، فقد كانت من بين المجتمعين، لهذا انتظرنا في نادي الحركة لمدة نصف ساعة تقريباً، حتى تتفرغ من

¹ يقع المقر المركزي للحركة بأعالي العاصمة في شارع الشهداء الذي يضم مقر التلفزة الوطنية كذلك.

الاجتماع، و في أول توقف للاستراحة، تم طلبنا من طرف السيدة و كان التعرف و اللقاء معها. لقد تم اللقاء في صالة مصممة تحت وحي العمارة الإسلامية، وقد سبق لنا الإشارة أن الطابع الإسلامي للحركة ظاهر من خلال ديكور و تصميم المقر، وكذا اللوحات القرآنية الموزعة على جدرانه، والكتب الدينية التي تملأ رفوف قاعة الانتظار التي صممت على شكل نادي في الطابق الأرضي، أما السلام المؤدية للطوابق فقد توزعت على جدرانها بورترية لشهداء الحركة قضوا أثناء مرحلة العنف الدموي في التسعينات، كما و قد لاحظنا بورترية لنساء شهيدات و مناضلات في الحركة.

المقابلة مع السيدة " فاطمة السعيدى " أمينة وطنية مكلفة بأمانة المرأة وشؤون الأسرة على مستوى الحركة منذ

2008.

قبل تقديم ما تم في المقابلة من محادثة، وتحليل مضمون خطاب السيدة "فاطمة السعيدى" علينا أن نذكر بدايةً، أن المكتب التنفيذي الوطني، و هو أعلى هيئة تنفيذية في الحركة تنبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون إضافةً إلى رئيس الحركة ونائبه، من إثنا عشر (12) أمينا وطنياً مكلفين بمهام تنفيذية محددة، و فيه (أي في المكتب الوطني التنفيذي) نجد سيدتان، السيدة "فاطمة السعيدى" المكلفة بالمرأة وشؤون الأسرة، و السيدة " رشيدة قادري " أمينة المكتب الوطني.

بدايةً: طلبنا من السيدة فاطمة أن تعرض علينا مسيرتها العلمية و المهنية و النضالية على مستوى الحركة:

السيدة فاطمة السعيدى، من مواليد مدينة الشلف (الغرب الجزائري)، سنة 1966، مارست مهنة التعليم لمدة عشرين سنة كأستاذة رياضيات في مدينة الشلف، وهي حالياً متقاعدة، تنتمي إلى عائلة بسيطة نشأت في وسط ريفي، لكن جزء كبير من تنشئتها الاجتماعية كان في المدرسة الجزائرية، بحكم أن الدارس في تلك الفترة عليه أن ينتقل إلى عاصمة الولاية، أو ولاية أخرى من أجل التمدرس. كان هذا هو حال السيدة فاطمة التي تنقلت إلى مدينة الشلف لمتابعة دراستها الثانوية، في المدارس الداخلية، و تبقى في نفس الولاية لمتابعة دراستها الجامعية في تخصص تقني، وهو الهندسة المدنية.

تذكر السيدة فاطمة أن التكوين العلمي لها كان بين فترتي السبعينات و الثمانينات. ترتبط تلك الفترة في ذهن السيدة فاطمة ب بدايات فكر الصحوة، أين كانت طالبة ثانوية، في تلك الفترة كان تضيق على الحرية الفكرية خاصةً الفكر الديني، تقول أن من كن يرتدين الحجاب عددهن قليل جداً بين واحدة أو اثنان و كن يتعرضن إلى مضايقات وسخریات من طرف المسؤولات على إقامة الطالبات أو حتى بعض الطالبات، في حين أن الحجاب لمن إرتدينه كان مرتبط بفكر الصحوة، حيث تم استشعار ضرورة العودة إلى المبادئ الدينية و الالتزام بها، في حين إعتبرتها الجهات المعارضة لهذا الاتجاه تراجع و تخلي عن مبادئ الحداثة التي حرصت الجزائر على بنائها بعد الاستقلال.

سألت الباحثة عن بداية النشاط السياسي للسيدة فاطمة، فقالت:

تقول أن فكر الصحوة كان منتشر في الإقامات الطلابية، و في الجامعة، وكذا في المساجد التي كان لها دور بارز في جمع المنتمين إلى تيار الصحوة، و كانت حماس (حركة المجتمع الإسلامي) تعكس و تعبر على ما تبنته و اقتنعت به كأفكار، لذا كان نضالها في إطار الحركة منذ مرحلة العمل السري، ثم العلنية بعد إعلان ميلاد الحركة في 1991.

نقطة أخرى مهمة جعلت السيدة فاطمة، ترتبط بحماس، وهو تواجد الشيخ محفوظ نحاح مؤسس الحركة وصديقه في سجن شلف بعدما نقل من مدينة المدية، فكان فكره حاضراً في هذه الولاية. وبهذا كان انتماءها للحركة ممتداً منذ العمل السري، في مرحلة الأحادية، و يتواصل مع التعددية و التصريح للحركة بالنشاط في شكل حزب سياسي.

تدرجت السيدة فاطمة في العمل السياسي على مستوى الحركة، و نشطت بدايةً في الولاية التي تنتمي إليها، فكانت في القواعد النضالية للحركة، لتصبح مسؤولة القسم النسوي في الشلف، وأمينة ولائية لنفس الولاية، ثم عضو مجلس الشورى، إضافةً إلى العضوية في المجالس المحلية المنتخبة.

وعن قانون الكوتا في الجزائر: تقول السيدة فاطمة أنها:

كانت من بين الوفد الذي شارك في اللجنة التي استقبلها السيد بن صالح، للاستماع إلى الاقتراحات التي تقدمها الحركة بخصوص هذا القانون، (مع العلم أن التحضير لهذا القانون قد دخل في إطار الإصلاحات السياسية التي استحدثتها الجزائر في بدايات الحراك العربي ، و قد تم تعيين لجنة يرأسها السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة من أجل مناقشة كيفية تنفيذ هذه الإصلاحات مع ممثلي المجتمع المدني، و الأحزاب السياسية)، و كان تدخلها في نقطة التمكين السياسي للمرأة بالضبط، لأن موضوع رفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إلى نسبة 30% هو حسب رأيها خرقٌ للدستور، فالمادة 29 تقول أن المواطنين سواسية أمام القانون، فلا يجوز التمييز بين المواطنين سواء بالسلب أو الإيجاب، و هذا القانون الذي هو إمتداد للتعديل الذي كان في 2008، لا يخرج عن طابق الاتفاقيات الدولية، ومنها إتفاقية CIDAW التي من بين أهم بنودها، هو تمكين المرأة من مراكز صنع القرار، فالتعديل في 2008، كان بهذه الطريقة و على هذا النحو وهو إمتداد لتطبيق بنود هذه الاتفاقية، و لا بد على الدول الأعضاء أن ، تطبق بنود الاتفاقية، فكانت 2008 هي السنة التي تسبق الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، كما كان الحال في التعديل الذي مس قانون الأسرة الذي كان بعد الانتخابات الرئاسية في 2004 ، لذا كان في كل مرة لابد على الرئيس أن يقدم مانسميه بالتنفيذات أو البنود التي يطبق بها إتفاقية CIDAW ، طبعاً و هذا خضوعاً للضغوط الخارجية التي تمارسها منظمة الأمم المتحدة و بالخصوص هذه اللجنة التي تراقب تنفيذ هذه الاتفاقية في الدول الأعضاء كلها التي صادقت على هذه الاتفاقية، إذن استحداث آلية الكوتا يدخل ضمن أولاً الضغط لتطبيق هذه الاتفاقيات، فلا بد ان تطبقها الجزائر بأي شكل من الأشكال، بالرغم أنه كان مخالف للدستور. الأمر الثاني أنه في المذكرة التي توجهنا بها، أنه في ذلك الوقت التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني لا يتعدى الـ 7% ، فأن نصل إلى رفع النسبة في المجالس المحلية البلدية و الولاية إلى 30% بهذه السرعة أمر صعب، خاصةً عندما نتوجه بهذا الموضوع إلى الولايات الداخلية و المناطق أين يوجد فيها عرف داخلي معروف نحو المرأة، هذا يعتبر دوس على الأعراف و يعتبر تجاوز للمنطقة، و نبهنا إلى أن فرض نسبة من النساء على القوائم المقدمة للإنتخاب يؤدي إلى الحشو، بسبب ان ليس كل الأحزاب تملك هذا الرصيد البشري، و الذي يمكنها من توفير النسبة المطلوبة في القوائم، خاصةً و أن هناك القائمة الأساسية و القائمة الاحتياطية. و الأمر الثاني الذي صعب على الأحزاب توفير النسبة المطلوبة من النساء و هو شرط الإقامة، بحيث لا بد للمترشح أن يكون مقيم في البلدية التي يترشح بها. و قلنا في المذكرة التي توجهنا بها إلى اللجنة الاستشارية، هنا ستلجأ الأحزاب إلى الحشو نساء و فقط، من أجل أن تستجيب للشرط، و دللنا أننا في حركة مجتمع السلم مع نسبة 20 %، يعني لا نذهب إلى نسبة 30% ونكتفي بنسبة 20%، و هي النسبة الحقيقية الموجودة في حزبنا و في هياكل الحركة تقول السيدة: فاطمة، كما نصبوا لهذه النسبة في الهياكل القاعدية، وباعتقادنا... وهو ليس اعتقاد فقط، و إنما هو قناعة يقتسمها معنا الكثير و هي أن حركة مجتمع السلم من أوائل الأحزاب التي فسحت المجال للنساء في النشاط، و أن النسبة التي تمثلها النساء داخل حركة مجتمع السلم يمكن أن تكون نسبة يقاس عليها، يمكن أن تؤخذ كنموذج،.. المهم أننا في هذه المذكرة أعطينا رأينا أن، نحن مع تطبيق المبدأ و لكن لمرحلة انتقالية، علنا خلال هذه المرحلة الانتقالية يصحح نظرة المجتمع للمرأة، على أنها قادرة على أن تتبوأ مثل هذه المواقع، وأن تكون

لها إضافة فيها، و أن تفيد فيها، وبالتالي بالنسبة لنا فيها إيجابيات و فيهل سلبيات، من إيجابياتها أنها تفتح المجال، وهي مرحلة اختبار لكل النساء، التي هي قادرة على أن تثبت جدارتها و تكون إضافة فعلية، في وضع القرار السياسي، و خاصة ما تعلق منه بالشأن الاجتماعي، و شأن المرأة وشأن الطفولة و هذا كله المرأة أميل له، و تستطيع أن تعطي فيه الكثير، كما تستطيع أن تفيد في جوانب أخرى، و كذلك اختبار لنظام الكوتا، خاصة في الرقم هذا الذي صعدنا له بهذا الشكل، من أقل من 6 إلى 30 % دون دراسة. و أعطينا كذلك نظرنا للتواجد في المجالس الولائية، و ركزنا بضرورة أن يكون الترشيح في البلديات التي تفوق نسبتها 20 ألف نسمة، هذه الوحيدة التي اخذت من المذكرة و أخذ بها في القانون العضوي. غير هذا طبق القانون العضوي كما جاء ، فقط و قد قدمناها كملاحظة، هم في القانون في الأول كان موجود فيه على أساس أن يفرض على الأحزاب نفس النسبة يعني 30% في الهياكل كذلك سواء التنفيذية أو الشورية، و لكن هذا الأمر لم يشكل لنا مشكلاً، لأن المرأة متواجدة على مستوى هياكلنا قبل استحداث هذا القانون، لكن ملاحظتنا كانت شكلية، فقلنا أن هذه النقطة تحال إلى قانون الأحزاب و ليس إلى القانون العضوي الخاص بالمجالس المنتخبة، نحن ليست لنا مشكلة في هذا، لأنه لدينا كم عائل من النساء، الذي يستجيب لهذا، لكن هذه النقطة تخلق مشكل للأحزاب التي ليس لها النصاب المحدد من النساء للتواجد في هياكلها، و النشاط الداخلي للهياكل، .. تقريباً هذه جل الملاحظات التي قدمناها في المذكرة،.. انشاء الله أزودك بالمذكرة و قد نشرناها في الموقع الرسمي للحركة، تحت مسمى المذكرة الخاصة بالتمثيل النسبي للنساء، و القانون العضوي لما جاء في تطبيقه، يعني كانت فيه نقطة غامضة من حيث، كيف يحسب الترتيب، يعني بعد الفوز كيف يتم حساب النسبة (بمعنى استخراج النسبة من النتائج) لأنه في القانون تم التركيز على أن المرأة تأخذ 30 % مهما كان ترتيبها في القائمة، حتى و لو كانت في آخر القائمة، لأن كيف تحسب النسبة بعد، أي كيف يتم استخراج الفائزة أو الناجحة في القائمة، مثلاً لو أن القائمة نجح منها إثنان ما هو وضع النسبة هنا، هل يكون التمثيل على أساس رجل و امرأة فتصبح هنا 50 / 50 % يعني تصبح مناصفة، بالرغم أنه من المفروض أن تطبيق النسبة في القائمة التي ينجح فيها على الأقل ثلاث مترشحين، فيكون الثالث امرأة، كل هذا لم يكن واضحاً في النص القانوني، هذا ما أ ظهره التطبيق، وجاء متأخراً جداً، لا أدري بعد هذا إن تم استحداث نص تنظيمي، يفتي التطبيق بأن كل قائمة ينجح فيها اثنان، يكون المقعد الثاني بالضرورة للمرأة. و هذا ما لم يكن واضحاً في مواد القانون العضوي، فنجد في القانون النسبة محددة بـ 30 % وفي التطبيق تصبح مناصفة في بعض الحالات، تعلق الباحثة وتقول، بمعنى يجب بلوغ نسبة 30 % مهما كان الحال.

و هل خلق اعتماد مبدأ الكوتا في التمثيل النسبي، مشاركة سياسية نوعية للمرأة الجزائرية حالياً، حسب رأيك؟
تحيب السيدة فاطمة و تقول: هو الأكيد يعود لما رشحته الأحزاب، فإذا رشحت الأحزاب اكفاءات، أنا أعرف البعض منهم فقط، فإذا رشحت كفاءات هذا سيكون له انعكاساته الإيجابية على النشاط السياسي للمرأة، لكن دعيني أقول أن العمل السياسي في الجزائر ككل ليس نوعياً، و بالتالي لن تكون المشاركة النسوية استثناء، في جو سياسي عام يتسم بكثير من الرداءة، الآن عندما نقول نوعية المشاركة السياسية، ما يقول عن المرأة يُقال عن الرجل. و بالتالي لا يمكن ان نقيم هذع التجربة تقيماً موضوعياً، بالشكل الذي يمثله الجو الذي تتواجد فيه الأحزاب السياسية، وهذا يجب أن يظهر في الاحزاب التي تملك أغلبية، يفترض أن النوعية تظهر في حزب الأغلبية، الذي من المفروض أنه يعطي دفع لهذا العمل، إذا كان حزب الأغلبية الذي يملك أغلبية النساء رشح نساء ذوات كفاءات، و نوعيات أكيد أن هذا الأمر ينعكس على الكل، ونحن نقول اليوم الحمد لله لأن لنا من أفراد التكتل، نساء نشاطات في البرلمان، و يقمن بمجهودات كبيرة، بالمقابل هناك صعوبة كبيرة،

و هذه فكرة أتقاسمها مع كل النواب، لأن المرأة التي تنتقل للمجلس الشعبي الوطني في العاصمة، و تأتي من ولايات بعيدة، ونحن لا ولنا في تركيبتنا الفكرية الجزائرية المرأة في الشعور و اللاشعور مسؤولة على أولادها، ة بالتالي لا تستطيع أن تتواجد بالعاصمة باستمرار، بحكم أن الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها هي بعيدة عن العاصمة، فالتنقل المستمر بين ولايتها و مقر المجلس الشعبي الوطني، يقلل من جودة عملها السياسي و يؤثر عليها و يؤثر على مردودها. و في الحقيقة الأفراد الذين يشتغلون كنواب في حركة مجتمع السلم أو من التكتل بصفة عامة، يبذلون قصارى جهدهم من اجل تأدية مهامهم على الصورة التي ترضي الله و ترضي من انتخبوهم.

تتدخل الباحثة وتقول: إذن أستاذة، هل أنت مقيمة في العاصمة، ترد السيدة فاطمة و تقول، لا أنا لست مقيمة هنا، أنا كذلك بحكم أن زوجي نائب كذلك، لأن النائب انتخب في دائرته الانتخابية، فلا يستطيع التنقل للبقاء في العاصمة، لأن الذين انتخبوه في دائرته الانتخابية سيلومونه، فيقولون أين هذا النائب الذي انتخبناه و الذي جاء لنا في حملته الانتخابية و وعدنا بتبني انشغالتنا، ورفعها، هذا هو السبب الرئيسي الذي جعلني أفضل البقاء في ولايتي، (يعني ولاية الشلف، لأن زوجي تقول السيدة فاطمة، نائب في العهدة السابقة، حتى في العهدة السابقة كنت انتقل بين العاصمة و ولاية الشلف، لمزولة هذه المهام.

تسأل الباحثة وتقول: في خضم النشاط السياسي النسوي بين مختلف الأحزاب السياسية، لأن لا يخلو حزب سياسي من تواجد المرأة، ما الذي يميز النشاط النسوي داخل الحركة عن بقية الأحزاب ؟

تجيب السيدة فاطمة فتقول: في الحقيقة في حركة مجتمع السلم، وحركة المجتمع الاسلامي سابقاً، ما يجذب أولاً، أقول، المرأة للعمل داخل الحركة هو الاحترام، هو الاقتناع كذلك بمبادئ نقاسمها، هو كذلك الاحتضان، هذه العناصر تجعل أي فرد يشتغل داخل الحركة، يشتغل وهو محترم وهو مرتاح، يستطيع قول رأيه و المدافعة عليه، حتى و إن كان رأيه... بحكم عقلية الشعب الجزائري ككل، يعني هذه عقلية الرجل، يعني حتى و إن كان رأيه، و إن لم يُقبل فهو محترم، و هذا ما يجعل المرأة تعمل بأريحية، و ثانياً التشجيع، نحن لو لم نجد التشجيع من بدايات العمل، لا يمكن الاستمرار أنا عندي تقريباً خمسة و عشرين سنة داخل الحركة، و أنا موجودة في هياكلها المختلفة، كل هذا كان نتيجة التشجيع و الدعم، و كذلك نحن مع أزواجنا عندنا تقاسم المهام، فلما تكون هناك مهمة يتكفل الزوج برعاية الأسرة... تتدخل الباحثة و تقول بمعنى شراكة في العمل السياسي، و الاجتماعي و الحياة الزوجية كذلك، فهؤلاء النساء نحن مثلاً في مجلس الشورى عندنا تقريباً 44 امرأة قيادية، على مستوى مجلس الشورى لوطي، فيهم الكثير منهن متزوجات، و لهم أبناء، وهناك كثير من النساء الموجودات هنا أزواجهن غير متواجدين في مجلس الشورى الوطني، و يوصلونهن لمركز الاجتماع، و يتحملون مع الأبناء، و يساندونهن، هذا ما يسمح للمرأة بمواصلة العمل داخل الأطر المختلفة للحركة.

تسأل الباحثة و هل يوجد على مستوى الحركة سيدات، أزواجهن لا يشاركنهن نفس الإنتماء الحزبي، بمعنى السيدة تنتمي إلى حمس وزوجها ينتمي إلى حزب سياسي آخر؟

فيه، ولكن هؤلاء الزوج يبقى زوج، يعني لا يمكن أن يتحول الزوج إلى شئ ليس له احساس، و ليس له شعور، فهؤلاء على مستويات دنيا، هناك نساء موجودات يتحركن في ايطار آخر، في ايطار توعوي، في ايطار نسائي قاعدي، و هؤلاء يسمح لهن أزواجهن بالعمل السياسي، لأنهم يعرفون أن العمل يتم مع نساء، فنساء مع نساء و بالتالي، ليس لديهم مانع من أن تمارسن زوجاتهن العمل السياسي.

تسأل الباحثة السيدة فاطمة، هل ساهمت في وضع قوائم الترشح سواء للانتخابات الداخلية للتجديد هياكل الحركة، أو انتخابات المجالس الوطنية، يعني هل تُستشارين، يؤخذ برأيك ؟

كان تعديل 2008، وهو تعديل المادة 31 مكرر، التي تفتح المجال للمرأة للتواجد في المجالس المنتخبة، و تبعها بعد ذلك القانون العضوي الذي يفسر كفاءات تنفيذ المادة، في 2008 كنت أشتغل في نفس المركز الحالي (أي الأمانة الوطنية لشؤون المرأة و قضايا الأسرة)، و فتحنا ورشات في التأهيل السياسي، و فتحنا مشروع التأهيل السياسي و القيادي للمرأة، و دام هذا المشروع سنتان، و كان مشروعاً متكاملًا، لبنات الحركة، و كان الهدف تأهيلهن للمحطة الانتخابية لسنة 2012، استمر المشروع لمدة سنتين، و أهلنا نساء لكي يكن جاهزات للترشح سواء في قوائم المجلس الشعبي الوطني، أو على مستوى المجالس المحلية، و عن تقييم هذه التجربة ، فقد قيمناها ودامت، دامت... كان عندها فوج وطني يتكون وطنياً، و كان عندنا في ولاية أفواج ولائية تتكون، كان هذا من بين المشاريع التي استهدفنا بها الإعداد و التمهيد لمراحل الترشح، أحياناً المرأة تنشط في حزب سياسي، ولكن ليس لها الرغبة و كذلك ليس لها الأهلية، جاء هذا المشروع لخلق الرغبة، و كذلك لخلق الأهلية السياسية، و استطعنا من خلال هذا المشروع، أن نفتح هذا الباب، و لا يكون لدينا اشكاليات بخصوص القوائم المرشحة للانتخاب. هذا باب، من باب ثاني، أننا نملك ديمقراطية محلية، معناه كل ولاية لها صلاحية اختيار أفراد قائمة الترشح، سواء مجلس ولائي أو بلدي، أو قائمة مجلس الشعبي الوطني. بطبيعة الحال نقوم نحن ببعض الأمور للاستئناس فقط، و ليس للتأثير على قرار لجان الترشح.

تقول الباحثة: السؤال الأخير الذي نريد أن نختم به هو: ما هي نظرتك الاستشرافية لمستقبل المشاركة السياسية النسوية، يعني هل نحن ماضون مشاركة نوعية أكثر للمرأة؟

أنا سبق و قلت أنه إذا تغير المناخ السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب السياسية، يمكن أن نتفل إلى المشاركة النوعية للنساء و للرجال، لكن بهذا الوضع أين تصبح الأحزاب أدوات لتنفيذ سياسات معينة أو غير ذلك/ فهذا لا يمكن أن نرتقي بالرجل أو المرأة إلى أدوار نوعية أخرى، يبقى فقط أن يحصر الحزب كجهاز أو كأداة، أو كآلة انتخابية و تعبوية لتنفيذ مشاريع و سياسات معينة، تديرها أطراف معروفة،

إضافة

يوم 19 فيفري 2014

يوم الأربعاء بتاريخ 19 فيفري 2014، قمنا بحضور ندوة نظمها حركة مجتمع السلم، مرفوقة بما سمي: مجموعة الأحزاب و منظمات الدفاع عن الذاكرة و السيادة (حوالي العشرين حزباً)، بمناسبة احتفال الجزائر بذكرى يوم الشهيد المصادف لـ 18 فيفري، كان عنوانها " الندوة الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة... حصيلة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر".

لقد كان حضورنا بدعوة من الأمانة الوطنية لحركة مجتمع السلم المكلفة بأمانة المرأة و شؤون الأسرة. أُقيمت الندوة في فندق السفير بالجزائر العاصمة المحاذي لمقر المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى من البرلمان الجزائري)، كان من بين أهداف هذا الحضور:

- القيام بملاحظات تشمل مراجعة النشاط السياسي للحركة ككل، و النشاط السياسي النسوي بالخصوص.

- رصد تفاعل المرأة الناشطة في حركة مجتمع السلم، عبر محورين/ محور أفقي بمعنى التفاعل بين المناضلات في نفس المستوى، و محور عمودي بمعنى التفاعل بين النساء و القيادات الحزبية على مستوى الحركة.
- اغتنام فرصة حضور بعض المناضلات من أجل توزيع بعض الاستمارات، و كذا إجراء بعض المقابلات الارتجالية او التي نستطيع وصفها بالاستطلاعية، مع بعض القيادات النسوية الحاضرة في الندوة، و هذا مراعاةً لظروف الندوة، ففضلنا أن تكون المقابلات غير موجهة و مرنة حتى نستطيع التحكم فيها، و انهاءها متى رأينا ضرورة لذلك، خاصةً و أن هذه المقابلات جاءت غير مبرمجة، و عليه علينا مراعاة انشغال النساء بفعاليات الندوة.
- ما يمكن قوله عن هذه المنهجية المتبعة لرصد النشاط النسوي بالحركة، بالترافق مع حضور الندوة، أنها كانت ناجحة بدرجة 90 % ، و قد لاقينا مرونة و تفهم من نساء الحركة و كذا القيادة المركزية للحركة، فكان التفاعل إيجابياً بين الباحثة و كل المناضلين و المناضلات سواء من يشغلون مراكز مسؤولية و قيادية داخل الحركة، أو مراكز تمثيل نيابي على مستوى المجالس المنتخبة المحلية أو المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)، أو من المناضلات في القاعدة.

حصول حضور هذه الندوة بالنسبة للدراسة:

- قبل انطلاق الندوة و في تمام الساعة العاشرة و العشر دقائق جمعنا لقاء بباحة الفندق درشة حول موضوع الدراسة مع أربع نساء قياديات في الحركة و هن كالتالي:
- ❖ عضو المكتب الوطني المكلفة بالمرأة و شؤون الأسرة على مستوى الحركة (كنا قد أجرينا معها مقابلة مفصلة في الدراسة التي هي بين أيديكم)
- ❖ الأمينة الولائية المكلفة بالمرأة و شؤون الأسرة على مستوى ولاية الجزائر العاصمة.
- ❖ الأمينة الولائية المكلفة بالمرأة و شؤون الأسرة على مستوى ولاية المسيلة تقع جنوب (وسط) الجزائر، و هي المدينة التي ينحدر منها رئيس الحركة.
- ❖ السيدة النائب بالبرلمان، عن ولاية المسيلة.

جمعتنا جلسة حديث حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، قانون الكوتا، الإيديولوجية التي ترسم مكانة المرأة داخل الحركة. تُجمع النساء اللواتي تحدثنا معهن: أن الحركة كانت سبّاقة في تمكين المرأة سياسياً، وأنه منذ الإعلان العلني عن ميلاد الحركة كانت المرأة دائماً حاضرة سواء في القاعدة أو على مستوى القيادة، وذكرت السيدة عضو المكتب الوطني أن الحركة أنتجت السيدة العربية الأولى و الوحيدة عربياً التي تتأرّس برلمان عربي، حيث كانت السيدة عائشة حجار و هي قيادية في الحركة منذ الرئيس المنشأ للحركة السيد محفوظ نحناح، (المتوفي عام 2003)، كانت هذه القيادية الحمسية و عضو المجلس الشعبي الوطني، نائب لرئيس المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)، و قد كانت نيابة الرئيس في ترأس جلسات البرلمان تتم بين النواب بالتداول، وقد ترأست هذه السيدة البرلمان عدة مرات (حسب رواية السيدات).

بالرغم من تحفظ نساء حركة مجتمع السلم إزاء قانون الكوتا الذي تبنته الجزائر من أجل رفع نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، لم تخفي السيدات موقف مشترك بأنه: لم تكن المرأة لتصل لمثل هذه المواقع بنفس حظوظ الرجل لولا هذا القانون. أما النقاط التي تنتقد فيها سيدات حركة مجتمع السلم هذا القانون أنه:

- لم يحترم العرف الجزائري و تعدّد عليه، لأن طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ لا يقبل بوجود المرأة في المواقع السياسية و المشاركة في الحياة المدنية، لكن تعود و تؤكد السيدات أن من إيجابيات هذا القانون هو كسر حاجز الخوف من تولي المرأة لمراكز سياسية، وبالتالي يصبح الأمر مقبولاً و مسلماً به، بمعنى تصبح حالة طبيعية و لا تشكل للمجتمع الجزائري أي ارتباك، أو حيرة أو اختلال في المنظومة القيمية المجتمعية عندما تتواجد المرأة في مراكز مسؤولية سياسية.
- تأمل سيدات حركة مجتمع السلم ان يكون تطبيق قانون الكوتا مرحلي فقط، حتى يكسر حاجز التحفظ نحو المرأة، و من ثم يتم التخلي عن هذا القانون.
- اعتبار مرحلة تطبيق الكوتا مرحلة تجريبية للنساء كي تثبت جداتها في المجال السياسي، ثم يتم التخلي عن هذا القانون و يصبح المعيار الوحيد لتولي المرأة لمراكز المسؤولية هو الجدارة و الكفاءة.
- ما تأخذ سيدات الحركة على قانون الكوتا، هو الابتعاد عن معايير الكفاءة و الأهلية في اختيار المرشحين و الاختصار على شرط الجنس و فقط لتطبيق قانون الحصة.
- تأكد نساء حركة مجتمع السلم على ضرورة مراعاة خصائص المجتمع الجزائري المحافظة، وقيم و مبادئ الدين الاسلامي عند تبني طرح المشاركة السياسية للمرأة في اطار نظرية النوع الاجتماعي.
- تراهن سيدات حركة مجتمع السلم أن مكانة المرأة وتمكينها السياسي هو الأحسن في الحركة مقارنةً بالأحزاب الأخرى، لكن هذا لا يمنع من أن الحركة تخضع للثقافة المجتمع الجزائري الذي تقتصر الممارسة السياسية في تصوره على الرجال، بحكم التعود على نمط الممارسة السياسية التي تقتصر على الرجل دون المرأة، لكن تأمل سيدات الحركة أن تكسر هذه الصورة النمطية، ليبقى المعيار الوحيد في تولي مراكز المسؤولية السياسية الجدارة و الكفاءة فقط.
- تم توزيع 20 إستمارة، استرجعنا منها 16 بمعنى أن 4 استمارات لم تسترجع.
- تمكنا من خلال متابعة أشغال هذه الندوة من ربط اتصالات عديدة مع مناضلات في حركة حماس، كما التقينا برئيسة جمعية وطنية مهتمة بقضايا المرأة، و التي هي مناضلة في حركة مجتمع السلم.
- التحقت بالندوة كذلك طالبتان جامعتان في الطب من ولايتي المسيلة و برج بوعريج، قالتا أنهما غير منخرطات في الحركة لكنهما يتقاسمان نفس الطرح الايديولوجي الديني الذي تنهه الحركة.
- بعد هذه المناقشة التي دامت حوالي الخمس دقائق تقريباً، التحقنا بقاعة الاجتماعات، جلست القيادات النسوية للحركة في الطاولة الرئيسة إلى جانب رئيس الحركة و رؤساء أحزاب أخرى، ثم بعد حوالي نصف ساعة من انطلاق أشغال الندوة، التحقت رئيسة حزب العدل و البيان (يمكن الرجوع للمقابلة التي تم إجرائها معها).
- لقد كانت النساء المشاركات في الندوة على النحو التالي:
- الأمينة الوطنية المكلفة بأمانة المرأة وشؤون الأسرة.
- الأمينة الوطنية المكلفة بالمكتب.
- الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة لولاية الجزائر العاصمة.
- الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة لولاية المسيلة.
- نواب في البرلمان.
- عضوات مجلس الشورى الوطني.

- مناقضات في القاعدة.

- متعاطفات مع الحركة (أي نساء غير منخرطات في الحركة لكن يشتركن معها في المرجعية الدينية).

ملاحظة أخيرة فقط: أغلب النساء القياديات في الحركة هن من نفس الجيل تقريباً، بمعنى من مرحلة العمل السري للحركة أو نستطيع القول من الجيل المؤسس، لكن هناك حضور قليل داخل هياكل الحركة للأجيال النسوية الشابة، أو أجيال العمل العلني للحركة، أغلب القيادات النسوية مرتبطة بجيل فكر الصحوة الإسلامية في بداية الثمانينات.

2: مكانة المرأة في حزب جبهة التحرير الوطني

انطلقت جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954 لتقود الثورة الجزائرية إلى التحرر من الاستعمار الفرنسي، وبعد تحقق الاستقلال أوكل لها مهمة استكمال ثورة البناء من جديد، وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك تحويل الجبهة إلى حزب حاكم، بعد اقتناع أغلبية قادة الحزب أن الأحادية في الحكم هي أنسب وضعية والأكثر تماشياً مع مرحلة تطور البلاد، وقتل الاختلافات التي ستؤدي إلى الصراعات في بلد حديث الولادة، يسعى لحماية مشروعه الوطني.

نهاية جانفي 1979 انعقد مؤتمر استثنائي لتشكيل لجنة قيادية للحزب، أمد هذا المؤتمر الحزب بهياكل حزبية قاعدية ومركزية...، عرف بعد أحداث أكتوبر فترة صعبة تزامنت مع مرحلة الأزمة السياسية و الاجتماعية التي عصفت بالجزائر، لذا بمجرد إعلان التعددية بصور دستور 1989 انشق عليه الكثير من مناضليه وقادته، وانفصلت عنه الكثير من منظماته الجماهيرية.¹

• خصائص جبهة التحرير الوطني

- يعد حزب جبهة التحرير الوطني، أقدم حزب سياسي في الجزائر ما زال ينشط منذ تأسيسه في الأول نوفمبر 1954.
- يمثل حزب جبهة التحرير الوطني حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان)، و في المجالس المحلية على مستوى البلديات و الولايات.
- يعتبر رائد التيار الوطني المعتدل.
- ما يميز حزب جبهة التحرير الوطني أنه حزب تاريخي، يستمد قوته و مركزه في النسق السياسي و الاجتماعي الجزائري، من التاريخ النضالي المرتبط بثورة التحرير و الاستقلال.
- يتميز كذلك بتجذر كبير داخل الفئات الشعبية و المتوسطة.
- في فترة الأحادية كان الحزب الواحد المسيطر على الساحة السياسية الجزائرية و الحامل لمشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال.
- عقد منذ تأسيسه تسع مؤتمرات كان آخرها في مارس 2010.
- عرف حزب جبهة التحرير الوطني أحد عشر أميناً عاماً.
- ارتبطت به منظمات جماهيرية كبيرة منها : منظمة الوطنية للنساء الجزائريات ومنظمات أخرى انفصلت عنه بعد تبني التعددية السياسية في الجزائر في نهاية الثمانينات.

• مرجعيات حزب جبهة التحرير الوطني، أسسه ومبادئه و أهدافه

¹المرجع نفسه، ص157.

- حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة. شعاره "بالشعب وللشعب" يستمد مرجعيته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومن موثيقه ونصوصه الأساسية.
- يستمد حزب جبهة التحرير وجوده من إرادة الجزائريين والجزائريات الذين يقبلون للانضمام إليه ويتبنون برنامجه والنضال في صفوفه على أساس مبدأ "الشعب هو مصدر كل سلطة".
- يعمل حزب جبهة التحرير الوطني على حماية وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.
- يخضع حزب جبهة التحرير الوطني في تنظيمه وقواعد عمله لأحكام الدستور والقانون.
- يتمسك حزب جبهة التحرير الوطني بالمبادئ المذكورة أدناه:
 - الإسلام دين الدولة.
 - اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.
 - اللغة الأمازيغية هي لغة وطنية.
 - قيم ثورة نوفمبر ومثلها.
 - صون الاستقلال الوطني ودعمه، النظام الجمهوري.
 - حرية اختيار الشعب.
 - وحدة الشعب ووحدة الوطن.
 - سلامة التراب الوطني.
- حماية رموز الثورة وتاريخها، العدالة الاجتماعية ببعدها الشعبي في إطار القيم

الإسلامية.¹

الأهداف:

يناضل حزب جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- القيم والتعاليم الإسلامية.
- قيم و مثل ثورة أول نوفمبر 1954.
- تكريس دولة الحق و القانون و الحكم الراشد.
- الدفاع عن الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.
- الحرية و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية.
- التنمية الوطنية المتوازنة.
- حماية الملكية العمومية.
- تجسيد وحدة المغرب العربي.
- تطوير و تفعيل العمل الوحدوي.
- ترقية التضامن بين دول العالم الاسلامي.
- تعزيز دعائم العمل الإفريقي المشترك.

¹ من القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني .

- الأمن و السلم و العدل في العالم.
- ينبذ حزب جبهة التحرير الوطني و يحارب الممارسات التي من شأنها:
- المساس بكرامة المواطن و حقوقه و حرياته.
- تغذية السلوكات الإقطاعية و الجهوية و المحسوبية.
- المساس بممتلكات الدولة و المال العام و كل أشكال الفساد.
- المساس بمقدسات الامة و رموز الدولة.

● - تنظيم وهيكله حزب جبهة التحرير الوطني

يتكون الهيكل العام للحزب من:

الهيئات الوطنية: المؤتمر-اللجنة المركزية - رئاسة الحزب - المكتب السياسي - الأمين العام.

الهيكل و الهيئات القاعدية: المحافظة - القسم - الخلية - تمثيلات الحزب في الخارج.

المؤتمر الوطني : المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة للحزب و يظطلع بـ.

وضع البرنامج السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي للحزب.

- إعداد القانون الأساسي للحزب و إقراره.

- انتخاب اللجنة المركزية.

- انتخاب رئيس الحزب.

- مناقشة التقرير المالي و الأدبي للجنة المركزية.

- تحديد التوجيهات العامة للتعامل مع مؤسسات الدولة و المحيط السياسي و الاجتماعي.

ينعقد المؤتمر الوطني كل خمس سنوات في دورة عادية، و يمكن أن ينعقد في دورة استثنائية، بدعوة من رئيس الحزب أو

اللجنة المركزية بناءً على طلب من ثلثي أعضائها و بموضوع محدد.

يشارك في المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية، المندوبون و المندوبات المنتخبات من القاعدة، ممثلوا الجالية، أمناء المحافظات، و

نواب الحزب في الهيئة التشريعية بغرفتيها و أعضاء الحكومة التابعون للحزب.

رئيس الحزب:

يتولى رئيس الحزب المهام الآتية:

- الحق في استدعاء مؤتمر الحزب العادي و الاستثنائي.

- الحق في رئاسة دورات اللجنة المركزية.

اللجنة المركزية: اللجنة المركزية هي أعلى هيئة للحزب بين مؤتمرين وهي مسؤولة أمام المؤتمر، وتتكون من 270 إلى 351

عضو ينتخبهم المؤتمر في دورة عادية. تعتبر بمثابة الهيئة التنفيذية للحزب و تتفرع عنها مختلف الأمانات واللجان من بينها:¹

- تجتمع اللجنة المركزية مرتين في السنة في دورتين عاديتين و يمكن أن تجتمع في دورة استثنائية عند الاقتضاء بطلب من

الأمين العام أو بطلب من ثلثي أعضائها.

تضطلع اللجنة المركزية بما يلي:

¹ من النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني.

- انتخاب الأمين العام للحزب لمدة خمس (5) سنوات.
- إعداد النظام الداخلي للحزب.
- تحديد الأولويات و السهر على تطبيق البرنامج العام للحزب.
- السهر على تطبيق القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب.
- تنشيط الحياة الحزبية في مختلف المجالات.
- تجسيد الخط السياسي للحزب و وفق قرارات و لوائح المؤتمر.
- تجسيد سياسة الحزب في ميدان العمل المشترك مع الأحزاب و عي حالات الائتلاف.
- البت في التحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى.
- تزكية المكتب السياسي الذي يقترحه الأمين العام.
- انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية.
- مناقشة تقارير المكتب السياسي و البت فيها.
- البت في قرارات لجنة الانضباط المركزية.
- انتخاب لجان دائمة من أعضائها.
- ضبط موارد الحزب و مصادرها و مبالغ الاشتراك ومساهمات المنتخبين و الاطارات في مالية الحزب..
- إعداد ميزانية الحزب السنوية و الحساب المالي.
- تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها لجنتين:
- لجنة الانضباط .
- لجنة المالية.
- يحدد النظام الداخلي للجنة المركزية صلاحياتها و كفاءات تنظيمها و سيرهما.
- يمكن انشاء لجان مؤقتة لدراسة قضايا معينة كل ما دعت الضرورة لذلك.

الأمين العام للحزب:

- الأمين العام هو الناطق الرسمي للحزب.
- يضطلع الأمين العام للحزب بـ:
 - تطبيق لوائح اللجنة المركزية و توصياتها و قراراتها.
 - سير أجهزة اللجنة المركزية.
- يتولى الأمين العام:
 - توجيه و تنسيق أعمال المكتب السياسي و اللجان الدائمة و الهيئات البرلمانية.
 - توجيه أعضاء الحكومة المنتمين للحزب.
 - توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي.
 - الدعوة إلى اجتماعات اللجنة المركزية.

- رئاسة اجتماعات المكتب السياسي و دورات اللجنة المركزية و في حالة وجود مانع يكلف عضوا من المكتب السياسي لهذا الغرض.
- رئاسة هيئة التنسيق الوطنية.
- اختيار رئيسي المجموعتين البرلمانتين في كل من المجلس الوطني الشعبي و مجلس الأمة.
- توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.
- اختيار أمناء المحافظات من بين أعضائها مكاتبها.

المكتب السياسي:

المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية، و أعضاؤه مسؤولون أمام الأمين العام بصفة فردية و أمام اللجنة المركزية بصفته جماعية.

يتكون المكتب السياسي من 11-15 عضواً تركيهم اللجنة المركزية باقتراح من الأمين العام.

يتولى المكتب السياسي على وجه الخصوص ما يلي:

- تطبيق قرارات اللجنة المركزية.

- متابعة النشاط الحزبي و السياسي.

الهياكل و الهيئات القاعدية للحزب:

المحافظة:

المحافظة هي هيكل الحزب على مستوى الولاية.

القسم: القسمة هي الهيكل الأساسي القاعدي للحزب على مستوى البلدية.

أمانة المرأة: (الهيئة المخصصة لتكفل بشؤون المرأة على مستوى الحزب في المكتب السياسي)

نتجت هذه الأمانة بعد الهيكلة الجديدة التي تم استحداثها في المؤتمر التاسع للحزب (مارس 2010). و التي جاء تعريفها في مجلة الحزب: انها تتكفل بترقية العضوية النسوية و تشجيعها محلياً ووطنياً، مع ترقية المناخ الذي يشجع المرأة على الاقبال على العمل الحزبي، و على الانخراط في صفوف الحزب و التقدم للانتخابات باسمه، نظراً لما للعنصر النسوي من أهمية في ترجيح كفة الانتخابات. كما تعمل على حشد النساء للحزب محلياً ووطنياً.¹

- تواجد المرأة في الهياكل القيادية لجبهة التحرير الوطني

في القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني لا يوجد تحديد لحصة تمثيل النساء في الهيئات القيادية للحزب،

اللجنة المركزية:

و هي أعلى هيئة للحزب بين مؤتمرين ، يشترط القانون الأساسي للحزب مدة لا تقل عن عشر سنوات من النضال المستمر للمترشح لنيل عضوية اللجنة المركزية ، و الذي تثبته بطاقات الانخراط. ينتخب مندوبوا الولايات ممثلهم في اللجنة المركزية، زائد القائمة الوطنية التي يقترحها الأمين العام للحزب. وتتكون اللجنة المركزية من 270-351.

اللجنة المركزية الحالية (مارس 2014)، التي انتخبها المؤتمر التاسع في (مارس 2010) مكونة من 353 عضواً ، منهم

44 امرأة، بنسبة 12.46% .

¹حزب جبهة التحرير الوطني، المنبر: مجلة دورية تصدر عن حزب جبهة التحرير الوطني، ديسمبر 2010.

المكتب السياسي:

المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية للجنة المركزية، يتكون من 1- إلى 15 عضواً، يقترحهم الأمين العام، و تركيهم اللجنة المركزية. المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر التاسع في 2010، ضم امرأتان من مجموع 15 عضواً، أما المكتب السياسي الحالي فنجد فيه امرأة واحدة، من مجموع 15 عضواً كذلك.

المحافظات:

المحافظة وهي هيكل الحزب على مستوى الولاية، و يعين الأمين العام رؤساء المحافظات، يضم حزب جبهة التحرير الوطني 48 محافظة في كل ولاية، وتنفرد ولاية الجزائر العاصمة ب 7 محافظات ، وبالتالي يكون مجموع المحافظات 54. وهنا نجد امرأة واحدة فقط أمينة محافظة (عن ولاية بجاية)، بعد تغيير أمينة محافظة (بشار) بمحافظ اخر.

مجلس الأمة:

مجلس الأمة و هو الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري، يتكون مجلس الأمة من 144 عضواً، منهم 48 عضواً معينين من قبل رئيس الجمهورية، والبقية يمثلون عضوين منتخبين عن كل ولاية. ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. يوجد في مجلس الأمة عشر نساء كلهن معينات من رئيس الجمهورية، و لا توجد أي امرأة منتخبة و ممثلة لأي حزب سياسي، وبالطبع حزب جبهة التحرير الوطني لا يشكل الاستثناء في هذا المجال.

المجلس الشعبي الوطني:

قبل الانتخابات التشريعية في ماي 2012، تقرر رفع عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني، وهذا تبعاً لارتفاع عدد سكان الجزائر الاجمالي، وتناسب عدد المقاعد الممثلة لكل ولاية مع حجم الكثافة السكانية فيها، إذن يضم المجلس الشعبي الوطني 462 مقعداً تحتل منها المرأة، 146 مقعد، فتمثل النساء 32 % بمقابل 68% للرجال. بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، فهو يشكل الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني ب 208 مقعداً كانت حصة النساء منها 63 مقعداً مشكلة نسبة 30.28 % من مجموع مقاعد حزب جبهة التحرير الوطني في المجلس الشعبي الوطني.

المجالس الشعبية البلدية والولائية:

من مجموع 1541 بلدية، لا تتأسس سوى امرأتان مجلسين بلديين، منها واحدة تنتمي سياسياً إلى حزب جبهة التحرير الوطني. و لا نجد أي امرأة تتأسس مجلساً شعبياً ولائياً في كل 48 الحالية (احصائيات مارس 2014).

- المقابلة مع عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني السيدة: يمينة مفتالي إله غاية

ماي 2015

الهدف من المقابلات التي نعمل على إجرائها مع النساء القياديات في الأحزاب السياسية هو:

- التعرف على النساء القياديات داخل الأحزاب السياسية في الجزائر.
- تتبع المسار التعليمي، المهني و السياسي للمرأة القيادية داخل الحزب السياسي.
- محاولة التعرف على خصائص النخبة السياسية النسوية الحزبية.
- تكوين صورة واضحة عن المرأة القيادية.

- محاولة فهم الممكنات التي تساهم في احتلال المرأة لمراكز ريادية داخل الاحزاب السياسية.

لماذا السيدة يمينة مفتالي؟

مع استحداث قانون الكوتا، ارتفع عدد النساء المتواجدات في مراكز نيابية حالية، على مستوى المجلس الشعبي الوطني، أو المجالس المحلية المنتخبة. كما وقد سبق لنا استعراض عدد و نسبة تواجد المرأة في الهياكل القيادية (اللجنة المركزية و مكاتب المحافظات)، بالإضافة إلى النساء القيادات السابقات، و نشير هنا أن المكتب السياسي السابق في الفترة الممتدة بين (أفريل 2010 – جانفي 2013) ضم سيدتان.

لكن الكثير من العوامل جعلتنا نختار السيدة مفتالي يمينة، المرأة الوحيدة عضو المكتب السياسي الحالي (لغاية مارس 2014) من أجل إجراء مقابلة معها تستهدف تتبع مسارها السياسي، من الانطلاقة إلى غاية الوصول إلى أعلى هيئة تنفيذية في الحزب الأقوى تمثيلاً (حزب الأغلبية) و تاريخياً (الحزب التاريخي الكبير). هذه العوامل نذكرها و هي:

- السهولة في التعامل مع السيدة يمينة، حيث اتسم الاتصال بها بالمرونة، فكان تحديد موعد للمقابلة في مدة قياسية.
- السيدة يمينة تمثل القيادة النسوية و الشابة في نفس الوقت.
- السيدة يمينة هي السيدة الوحيدة على مستوى المكتب السياسي.
- تعتبر السيدة يمينة من الجيل السياسي الجديد لحزب جبهة التحرير الوطني.
- تعتبر سيرة السيدة يمينة، غنية بالدراسة لعدة خصائص تتعلق بالانتماء الجغرافي، و الفترة التي باشرت فيها العمل السياسي و الحزبي .
- إلاء السيدة يمينة الاهتمام بدراسة النوع الاجتماعي، و البحوث العلمية.

• سيرورة إجراء المقابلة مع السيدة: يمينة مفتالي

مواصلةً في نفس المنهجية المتبعة في الدراسة، وهي حضور اللقاءات التي تنظمها الأحزاب محل الدراسة، بهدف البلوغ إلى ملاحظات تستهدف النشاط الحزبي عامةً، و النسوي بصفة خاصة. و ربط اتصالات مباشرة مع القيادات الحزبية. حضرنا تجمعاً شبانياً نظمته حزب جبهة التحرير الوطني يوم 7 مارس 2014 في الجزائر العاصمة.

في هذا اللقاء اقتربنا من السيدة مفتالي، و تحدثنا معها حول الدراسة التي نعمل على إنجازها، و أننا اخترناها لنجري معها مقابلة، خاصةً و أنها المرأة الوحيدة في المكتب السياسي، كما انها من الجيل السياسي بحكم صغر سنها بالمقارنة مع معدل سن القياديين في حزب جبهة التحرير الوطني. لقد لاقينا تجاوباً كبيراً من السيدة مفتالي فرحبت بالفكرة على التو، و أعطتنا رقم هاتفها، كما حددت لنا يوم الأحد 10 مارس 2014 على الساعة التاسعة كتاريخ للمقابلة (أي بعد يومين من تاريخ أول لقاء)

يوم الأحد 10 مارس 2014، توجهنا إلى مقر حزب جبهة التحرير الوطني، الكائن مقره بجريدة (منطقة راقية بأعالي العاصمة) ، استقبلتنا السيدة بمكتبها ورحبت بنا، وقد وجدناها منشغلة بالتحضير لتجمع نسوي تنظيمي، رغم هذا سخرت لنا ساعة وعشر دقائق لإجراء المقابلة، التي كانت تهدف للتعرف على المسار السياسي للسيدة يمينة.

أعدنا في البداية دليل مقابلة مكون من ثلاث محاور، تضم تسع أسئلة مباشرة، لكن استرسال السيدة مفتالي في الحديث من أول سؤال، جعل المقابلة تبتعد عن المنهجية في الأسئلة حتى نساير السيدة وهي تتحدث ولا نقطع سيل أفكارها،

لذا تحولت الأسئلة إلى تدخلات للاستفسار ضمن الحديث، وهذا لوضع المستحوبة في وضع مريح يجعلها تتحدث بكل أريحية، وهذه هي خصوصية المقابلات.

• تحليل مضمون المقابلة مع السيدة : يمينة مفتالي

الباحثة:

تتميز عادةً القيادات بسمات متميزة سواء من حيث التنشئة الاجتماعية ، أو من حيث المسار المهني، أو من حيث المسار السياسي، لأنه لو كانت الأمور متاحة للجميع، لأصبح الكل قادة، لكن هؤلاء القيادات أو الليدر شيب leader ships عندهن سمات مميزة، أولاً تبدأ بالتنشئة الاجتماعية، بمعنى المحيط الأسري، لأن هناك محيط عائلي يقوي الشخصية، وهناك محيط عائلي آخر على العكس يُحبط الشخصية، نحن نبدأ من السؤال التالي كيف نشأت السيدة مفتالي في الوسط العائلي؟ بمعنى بداية تكون المنطقة و بعد ذلك الأسرة؟

السيدة مفتالي تقول:

أولاً أنا من مواليد 31 جانفي 1968، مولودة في مدينة تيزي وزو، مقر الولاية، الوسط العائلي، عندي إخوة و أخوات متعلمين، عندنا أطبة و عندنا محامون. أما والدي فلم يدرسوا بتاتا، أسرة ثورية، نشأت في مستوى معيشي جيد، كان أبي تاجراً، ويملك محلات، يعني كنا مرتاحون مادياً، عندنا بيت مثلنا مثل كل الناس، عندي إخوة كثر، عندي تسع إخوة ذكور، وثلاث بنات، ترتبي في الوسط، ذكرين ثم أنا و بعدي أخوين ذكرين كذلك، هناك من هو دكتور في فاركوف بموسكو، و آخر طبيب مستشار لدى الضمان الاجتماعي في تيزي وزو، وآخر عميد شرطة، متحصل على ليسانس في الحقوق، تحصل على الكفاءة المهنية للمحاماة، لكن فضل خدمة الوطن عن طريق جهاز الشرطة، و لي أخ آخر هو طبيب بيطري، أما أخي الكبير المولود عام 1963، فهو رئيس مدير عام لمشاريع الإعلام الآلي في دولة غربية. و لأن الأب كان مرتاح مادياً كان يطلب منا كلنا دون استثناء الاهتمام الشديد بالدراسة، فكان نفكيرنا منصباً على الدراسة و فقط، و كل امتياز نحصل عليه يكون عن طريق النجاح في الدراسة، فكل من يتحصل منا على علامات جيدة و يتفوق في الدراسة فمطالبه مستجابة مهما كانت، و كان يعمل على خلق المنافسة بيننا، فيقول أن كل من يحصل على البكالوريا، سأرسله لفرنسا لقضاء العطلة، فكان يعتمد على تحفيزات كبيرة من أجل التشجيع على الدراسة، و كل من يصل إلى 18 سنة يسجله لاجتياز امتحان رخصة السياقة، سواء بنت أو ولد.

الباحثة تسأل: وماذا عن المسار العلمي للسيدة يمينة؟

أنا بدأت تعليمي عادي، و كنت علمية التخصص في الثانوية، فتحصلت على بكالوريا علوم، لكنني توجهت وفضلت الالتحاق بالحقوق كاختصاص في الجامعة، انطلاقاً من إحساس أننا مجتمعنا مجتمع رجولي، فيه نوع من "الحقرة" (مصطلح جزائري محض نقصد به الظلم و عدم المساواة) تجاه المرأة، فيه ظلم تجاهها هذا هو الشيء الذي دفعني للتوجه نحو الحقوق، في بداية الثمانينات، كنت في المرحلة التعليمية المتوسطة، وكنت ناشطة ضمن الإتحاد العام للنساء الجزائريات، لكنني لم أرتق فيها إلى مراتب كبيرة، كنت في الخلية على مستوى ولاية تيزي وزو، كنت أبيع جريدة أو مجلة الجزائرية، (كانت ب5 دنانير للطلابات)، شاركت فيها لأن أجب العمل التطوعي لصالح المجتمع، و هم كانوا يقولون أن مبلغ الجريدة يذهب لصندوق لصالح مساعدة الفقراء، كنت أساعد في هذا الشيء.

تسأل الباحثة: هل درست الحقوق في العاصمة أم في تيزي وزو؟

تجيب السيدة يمينة و تقول: تابعت دراسة الحقوق في ولاية تيزي وزو، تقول الباحثة: ربما في هذه المرحلة بدأتي الإهتمام بمجال العمل السياسي الإجتماعي، او لنقل التطوعي المجتمعي، ترد السيدة يمينة وتقول: عندي تلك النزعة لممارسة السياسة في تلك المرحلة، لكن الوالد لا يسمح لي بممارسة السياسة، فوالدي، متحفظ ومحافظ بخصوص هذا المجال، لأن عائلتنا محافظة ، فلتمارس الفتاة السياسة صعبة، تتدخل الباحثة: يخاف أن تهمل الجانب الدراسي أو يرفض لأن المجال السياسي يُخيف؟

ربما سيقول أني لازلت صغيرة في السن، و السياسة مجالها كبير و صعب و يؤثر على حياتها الإجتماعي، هذا ما يجعله متحفظاً مع النشاط السياسي للبت. بعد هذا حضرت لليسانس في الحقوق، و كنت من الطالبات النجيبات، و كنت المتفوقة على مستوى الدفعة في السنة الأولى بمعدل فاق 20/ 13 ، في السنة الثانية عادي بمعدل 20/11، و السنة الثالثة تقريباً نفس المستوى، في السنة الثالثة جامعي تزوجت، تزوجت و أنا أبلغ من العمر واحد و عشرين سنة، كنت لا ازال طالبة أزاو دراستي للحصول على الليسانس في الحقوق، و في نهاية السنة الرابعة جامعي كنت حاملاً بابنتي، ورغم هذا تحصلت على 12.74 أو 12.75 شيء من هذا القبيل، أستطيع القول من بين الخمسة الأوائل في الدفعة، لأنهم يدخلون في المعدل النهائي مجموع الأربع سنوات تقسيم أربعة، لانتقاء العشر الأوائل للتكريم، على ما أتذكر كنت الرابعة أو الخامسة، وبعد الليسانس، دخلت مسابقة الحصول على الماجستير، تركت ابنتي الصغيرة في البيت، كنا 1600 مترشح، و قد كنت من بين العشرين الناجحين في مسابقة الدخول إلى الماجستير، و أنا أتابع الدراسة النظرية للماجستير في تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، كنت أتابع الدراسة كذلك للحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة، لأني أحب أن أدافع عن المظلومين، وكنت في بيت الزوجية بالإضافة إلى مسؤوليات الأمومة. وكنت أسكن في بيت العائلة مع زوجي المكونة من والدي زوجي و أخته المحامية، لذا كانت لدي حظوظ في هذه العائلة لأنه الابن الوحيد، وهو إطار في البنك المركزي، لكن هذا الجو العائلي ساعدني كثيراً، بحكم أنه الابن الوحيد كان حماقي تسعى لإبقائنا إلى جانبهم، و هي التي ضغطت علي حتى أنجب بعد السنة الثانية من الزواج، لأنه ابنها الوحيد، فأرادت ان تجد من يؤنس وحدتها خاصة و أني أغيب عن البيت للدراسة، كما أنها أرادت أن ترى أحفادها في حياتها.

تسأل الباحثة هل كان زواج عائلي تقليدي، أم خارج العائلة يعني تعارف خاص:

لا، نتج هذا الزواج عن علاقة مصاهرة بين العائلتين، يعني يوجد نسب بيننا، تقول الباحثة: يعني زواج تقليدي: ترد السيدة يمينة: نعم زواج تقليدي، تعلق الباحثة و تقول: و يكون الزواج التقليدي ناجحاً بالنسبة للمرأة السياسية: تقول: نعم ناجح مائة في المائة، و نحن اليوم في 25 سنة من الزواج، ونتج عن هذا الزواج ثلاث أطفال، ابنتي الكبرى تدرس حقوق سنة ثالثة عمرها 21 سنة، وعندي ابن عمره 18 سنة، على أبواب اجتياز امتحان البكالوريا علوم، وأصغر واحد يبلغ من العمر 14 سنة يدرس سنة أولى ثانوي.

بدأت في إنجاز الجانب الميداني من دراسة الماجستير و كذا التربص في مكتب المحاماة الذي تتطلبه الكفاءة المهنية للمحاماة، و أنا حامل بإبني الثاني، كان موضوع رسالة الماجستير التي كنت أعمل على إنجازها في نفس الفترة " حق الإنسان في الحياة، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي " الذي هو الإتفاقيات الدولية العالمية و الإقليمية"، تسأل الباحثة: ألم تفكري في نشرها في كتاب، تقول السيدة يمينة: لا للأسف أنا لم أكملها، هذا من 1994 يعني منذ عشرين سنة، لأني دخلت لسياسة، فلقد وجدت معوقات، فقل أن حق الإنسان في الحياة، موضوع حساس، خاصة في فترة إنجاز الدراسة في 94، فترة حساسة و صعبة جداً، و هي نفس مرحلة السنة البيضاء في منطقة تيزي وزو ، كنت أنجز مذكرتي، و في نفس الوقت وجدت فراغ، ووجدت ناس تتكلم عن أقلية، و مرحلة إنتخابات و تساؤلات هل تجرى هذه الانتخابات أم لا، و أرى

ما يحدث بين الإخوة الأشقاء الجزائريين، هذا ما دفعني للدخول لحزب جبهة التحرير الوطني، في هذه المرحلة بالذات، قررت أن أدخل إلى الجبهة.

تسأل الباحثة: قد يتساءل ، لماذا لم تتوجه السيدة يمينة، إلى الأحزاب التي تتكلم باسم المنطقة كما جرت عادة أهل المنطقة، لماذا فضلت الالتحاق بحزب جبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة بالذات؟

تقول السيدة يمينة: الشيء الذي دفعني للتوجه لحزب جبهة التحرير الوطني ، هو أنه الحزب الوسطي، فيه الغني و فيه الفقير، ورأيت أنه الحزب الذي يعتني بمشاكل المواطنين، فهو قريب جداً من الشعب الجزائري، في سنة 1997 ترشحت في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني، و أنا محامية بمكثتي و متزوجة، و بأولادي و بزوجي، و الحمد لله الحالة المادية عادية، عندي سيارة مثلي مثل كل الناس، و عندي مكتب أزاو في مهامي كمحامية، و في نفس الوقت كنت أدرس في الجامعة. لما سمعت الناس تتكلم وانه لا يجب أن تكون الانتخابات، و لا بد من ان نوقف المسار الانتخابي، كان هناك الكثير من الكلام قيل في هذا الجانب، أنا رأيت نفسي أني صغيرة شابة و إطار من إطارات الدولة الجزائرية، و هذه الدولة الجزائرية درسنا فيها مجاناً، و أكلنا بمبلغ رمزي داخل الجامعات، و الجزائر من خلال حزب جبهة التحرير الوطني، أجبروا البنت مها كان مستوى معيشتها او تواجهها في مناطق نائية، أجبروا الوالدين على أن يرسلوا أبناءهم للتعليم، حتى يتم القضاء على الأمية، ذكر أو أنثى يجب أن تزاو الدراسة، و هذا من خلال تبني إجبارية التعليم، هذا ما أظن اننا نجده في حزب آخر، و لا نجده في دولة أخرى، هذا ما دفعني إلى حتى و إن وجدت بعض الغلطات لا تحسب، التعليم مجاني، الرعاية الصحية مجانية، أنا قلت بصفتي إطاراً، لربما لو كنت في عائلة أخرى غير مرتاحة جداً مادياً، لم يكن أبي ليدرسي، قد يدرس الذكور و يترك البنات، لكن جبهة التحرير الوطني، أحس بها كثيراً، أنا من خلالها أجد فيها طبقتي، متوسطون، معتدلون، و يحبون الشعب، هناك الكثير من لهم نوايا حسنة، و هناك كن لديهم الطيبة، طيبون و يحبون الناس الفقراء، هذا ما دفعني للميل لهذا الحزب، كمحامية كأستاذة جامعية في عز مرحلة صعبة، دخلت للحزب، و الشيء الذي دفعني للتوجه لحزب جبهة التحرير الوطني أكثر فأكثر في سنة 1996، لما خلقوا حزب جديد للسلطة وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، رأيت الناس الذين كنت متعاطفة معهم رفضوا ليذهبوا للتجمع الوطني الديمقراطي، قائلين اننا ولدنا في جبهة التحرير الوطني ونموت فيه، حتى و إن كان حظ الفرد في حزب جديد أكبر/ من حزب قديم، خاصة لما يكون إطار، لأنه حزب جديد، و يحتاج لتكوين و جمع مساندين له، بينما في حزب جبهة التحرير الوطني، فهو يزخر بالإطارات، كما أنه متجذر و يضم إطارات من كل الأجيال، و في الاوساط الشعبية، لاحظي فقط حالياً حجم الشباب في حزب جبهة التحرير الوطني، لماذا؟ لأنهم وجدوا انفسهم في الجبهة، لأن مبادئ الحزب تناسبهم، و تناسب الخطاب التاريخي و الثوري الذي كان يتحدث عنه الأولين،

هذا ما دفع رفاقي بالنضال في الحزب، يقولون حتى ولو استحدث حزب جديد و يمكننا فيه من أخذ منصب ورغم الإغراءات الكبيرة من هذا الحزب الجديد الذي كان يحتاج إلى إطارات، لن نترك حزب جبهة التحرير الوطني، وسأبقى مناضل بسيط في حزبي و أرفض ان أكون في منصب قيادي في حزب آخر. و انا كنت من الأشخاص الحاملين لهذه القناعة، هذا ما دفعني للترشح في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني للانتخابات التشريعية لسنة 1997. و كان أول ترشيح لي، و ترشيحي كان فعلاً صعب لأنني أقطن في أقدم حي شعبي في تيزي وزو، و أب زوجي كان مجاهد في ثورة التحرير، و كان فيها خطورة ومغامرة في ظل هذه الظروف، رغم كل هذا بقيت مناضلة في جبهة التحرير، وقدمت ترشيحي فيوسط كل هذه التحديات.

و بما أني درست الحقوق، وبحثت في موضوع حقوق الإنسان، أكره لما يتم الحديث عن حقوق الأقليات، وبدأ الحديث حول منطقة القبائل و أن هناك أقلية معارضة ضد إجراء الانتخابات، لهذا ترشحت لأقول أني لست ضد إجراء الانتخابات، و بهذا أذكر الحديث عن الأقلية بترشحي في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يتكلم باسم الوطن ككل و ليس باسم منطقة معينة، كما هو الطرح الذي تتبناه بعض الأحزاب في تلك الفترة.

و بهذا كان ترشحي تعبير عن عدم رضاي بأن يتم الحديث عن الأقلية في الجزائر ككل، و أقطع الطريق عن المطالبين بحقوق الأقلية، لأنه ليس لدينا أقلية، و كلنا سواسية في الجزائر، كل هذا من أجل منع الحديث عن منطقتنا و ربطها بحقوق الأقلية، لأن هذا يغذي النزعة الإنقسامية التي تشجع عليها الدول الغربية، و أنا ضد هذا الفكر التدميري للشعوب و المجتمعات، كان فيه الكثير من المحاميات يقولون، أنت لست بحاجة للتوجه لمثل هذا الحزب فانت محامية، قوية و معتمدة على قدراتها و نفسها و متمكنة من عملك، فلماذا؟ فقلت أني توجهي لحزب جبهة التحرير الوطني، معناه أني أحب بلدي، و أعتقد أني أستطيع خدمة بلدي من خلال هذا الحزب، لأنه لا أحد فينا بحث كيف يمكن له أن يرد الجميل أو الجزء الصغير من فضل هذا البلد على أبنائه، ما دام أني إطار و درست مجاناً بفضل جهود الدولة الجزائرية، ما هو واجبي تجاه هذه الأمة، يوجد من الإطارات من درس و أكل في هذا البلد بصفة مجانية و في نهاية الأمر يقول " هذا البلد لم يمنحني شيئاً و سأهجره نحو الخارج ".

لماذا، أنتصرون أني غير قادرة على الهجرة للخارج ولي كل التسهيلات و المستقبل المهني بصفتي محامية، لكني فضلت البقاء في بلدي لخدمة هذه الأمة الجزائرية، ولو استطعت أن أمسح دمة مظلوم أو أقضي على مشكل من المشاكل مهما كانت درجته، صفته أو البقعة الجزائرية الموجود فيها سأحس برضى نفسي و روعي كبيرين، فيكون هذا جزء من رد الجميل ووتجني تجاه أمتي الجزائرية، هذه الدولة التي درسنا فيها و أكلنا في جامعاتها بصفة مجانية لما كنا طلبة، الأكثر من هذا تدفع لكل طالب منحة لشراء الكتب أو أشياء أخرى، ربما هناك طلبة في بيوتهم لا يأكلون مثل ما يأكلون في الجامعات و الإقامات الجامعية، و فيه طلبة أولياؤهم لا يعطوهم منحة مثل التي تمنحها الدولة الجزائرية لكل طالب جزائري، و سوت في هذا بين كل الجزائريين دون استثناء.

هذا ما دفعني للتوجه للجبهة، ورغم هذا أحزاب كل المنطقة يكونون لي كل الإحترام، و يقولون ياريت لو تنظمي إلينا لكننا نخرم خيارك و قناعاتك، لأنه يعبر عن إنتمائك و خيارك الأول منذ البداية، رغم أنه في سنة 1997 و في أول ترشح لي للرئاسيات لم نمر، يعني لم ننجح في الانتخابات، لأن جبهة التحرير الوطني لم تأخذ أي مقعد في البرلمان في ولاية تيزي وزو، فسبعة مقاعد كان من نصيب حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية RCD و السبعة الباقية كانت ل حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS ، و كان تترتيبي في القائمة السابع، كنت المرأة الأولى الأحسن ترتيباً، كان قبلي ست رجال في الترتيب و انا السابعة في القائمة. لقد قدمت لهم الملف قائلة: ها هو ملفي، المهم أن قائمة حزب جبهة التحرير الوطني تخرج، و يشارك الحزب في الانتخابات في ولاية تيزي وزو، و كنت أعرف أني لست الكل لان القائمة فيها أربعة عشر مرشح و انا لست الكل أنا واحد من 14، الشيء الذي أستطيع عليه هو ملفي الذي وضعت و لكم الحرية في وضعي في أي موقع، المهم عندي كان دخول قائمة الحزب في المنافسة الانتخابية. و كان معنا بنات أخريات، كانت معنا أستاذة جامعية، وهي مهندسة معمارية، كانت معنا وهي التي كانت تساعدني، لأنني كنت صغيرة، لما دخلت للجبهة كان في عمري 28 سنة، لما أكملت دراستي و تربص الكفاءة المهنية، و انجبت أولادي، دخلت للجبهة. صحيح لم نمر و لكن بقينا نناضل داخل الحزب و صمدنا، حتى سنة 2002، كان

عمري انذاك 34 سنة، ترشحت لثاني مرة للانتخابات التشريعية، وكان ترتيبني الثاني بعد المحافظ، و نجحت و قمت بعهديتي الأولى من 2002 إلى 2007، كنائب في المجلس الشعبي الوطني عن ولاية تيزي وزو، و في البرلمان كنت نائب رئيس الكتلة، و كنت مقررّة دائمة للجنة الإقتصادية و التنمية و التخطيط و التجارة، و كان تحصيلي لهذه المواقع بالانتخاب، و كنت كذلك عضوة في لجنة الحقوق و الحريات العامة.

تسأل الباحثة: و ماذا عن المراكز التي شغلتها في تيزي وزو على مستوى المحافظة؟

على المستوى المحلي، كنت في قسمة تيزي وزو، بعدها ترقية عضوة مكتب محافظة بالانتخاب، و هذه هي المراكز في تيزي وزو، كنت عضو مكتب قسمة بالانتخاب، وبعدها صعدت للمكتب المحافظة بالانتخاب كذلك، و قد كان ترتيبني الثاني على مستوى 67 بلدية، و 67 أمين قسمة و 67 مكتب قسمة، انتخبوني، و كنت صغيرة، وكان الكثير من المنافسين مجاهدين وأبناء شهداء، و هذا بعد نهاية العهدة التشريعية (2002-2007). و كان انتخابي اجماع من 67 بلدية و 67 أمين قسمة ومكتب محافظة و فزت بالمرتبة الثانية، و في تلك الفترة لم تكون هناك حصة للمرأة، و لا للشباب، فلا يعترفون لا بالشباب و لا بالمرأة، فإذا كنت قادرة على إفتكاك مكانتك نجحت، وإذا لم تبادري و تفرضي نفسك ستبقين مكانك.

لقد انتخبني المناضلون، لأني قريبة منهم، و قريبون مني، يحترموني، و أحترمهم، و احظى بالقبول و الحضور لديهم، و القبول يكون لدى الناس من خلال حسن التعامل مع الناس، هي صدق في الكلام، صدق في الوعود، و أنا أملك هذه المواصفات، رغم أنني لا أرتدي الحجاب (يعني غير محجبة)، لكن من سن الخامس عشر أنا أؤدي فرض الصلاة، و أنا أضع قدوتي الرسول الكريم عليه الصلاة و السلام، و أسمع كثيراً عن تواضعه، فأين نحن من تواضع الرسول عليه الصلاة و السلام، و أعرف أن رب العالمين يضع من يرفع، و يرفع من يتواضع، هذا هو معياري في الحياة، و حتى في السياسة انا لا أكذب على أختي إذا قلت لك، أنه ليس لي وجه مزدوج، و السياسة لها ألف وجه، و لكن الحمد لله لما يكون الإنسان صادق مع نفسه، لا يُناقق، و يصنع مبادئه الخاصة التي يمشي عليها في السياسة، لأن حتى السياسة لها أخلاق، و عندها مبادئ، من يعتقد و يقتنع أن السياسة هي نفاق، و مناورات، و لعب في الكواليس، فهو مخطيء. وما يؤكد ما أقول هو وصولي للمكتب السياسي، بكل ما أملكه من صدق، من بين 48 ولاية جزائرية و 361 عضو لجنة مركزية .

تتدخل الباحثة فتقول: فعلاً السيدة يمينة أنت المرأة الوحيدة على مستوى المكتب السياسي، و نستطيع القول أنك استثناء لأنك إمراة أولاً ثم شابة ثانياً مقارنة مع معدل القيادات الحزبية الجهوية، بالإضافة إلى أنك يمكن القول سيدة ناجحة إجتماعياً كونك أمة محافظة على إستقرار عائلتها بالتزامن مع ممارستها لنشاط سياسي وحزبي، و هو غالباً ما يعيق الحياة العائلية للمرأة... كيف استطعت أن تحققي هذه المعادلة، يعني تموقع جيد في حزب عريق، و أنت شابة و إمراة و قائمة على عائلة، في مجتمع جزائري معروف على أنه مجتمع ذكوري، و هو الشيء الذي أكدته سابقاً. تقول السيدة يمينة:

نعم... في 2007 انتهت عهديتي الانتخابية، ولم يُعاد ترشيحي للعهدة الموالية، أنا لم أعد إلى منزلي لأنزوي و أنطوي فيه، كما يفعل الكثير، لم أقل " أنا لم لأعد نائب و بالتالي سانسحب إلى المنزل، لا بتاتا، أنا رجعت للنشاط الحزبي على مستوى المحافظة بتيزي وزو، و بدأت العمل كما كنت أعمل سابقاً، و لم أقل انا كنت في مسؤوليات عليا و بالتالي لا يمكن العودة إلى نشاط سابق، لا على الإطلاق لم أفكر في هذا، فأنا كل ما أتواجد مع المناضلين أشعر بنوع من الأرحية و أجد نفسي معهم، فأنا لا أجد نفسي مع الكبار، بل أجد نفسي مع الشباب، فأنا شابة و أحب الشباب، في هذا المدة أو الفراغ

من المهام النيابية أنا كنت أنشط على مستوى المحافظة، رجعت بقوة لأني صعدت كمندوبة للمؤتمر، ولو لم أحظى بثقتهم لم يكونوا لي جعلوني من بين المندوبين عن ولاية تيزي وزو في المؤتمر، و لكي تصعد للمؤتمر يجب أن تكون قد قضيت على الأقل سبع سنوات نضال في الحزب، حضرت المؤتمر في مارس 2010، كمندوبة عن ولايتي و محافظتي، و في المؤتمر أقمنا انتخابات حول من يصعد للعضوية في اللجنة المركزية، و كنت من بين الذين نالوا العضوية فيها بصحبة ثلاث أعضاء آخرين من الرجال، وكنت أنا المرأة الوحيدة، لأن الولاية و بالتناسب مع عدد الساكنة لها الحق في 4 مقاعد في اللجنة المركزية ، وكانت لي العضوية بالانتخاب و بالصندوق الذي انتج انتخاب الثلاث رجال كذلك، كل المندوبون اللذين كانوا حاضرين، 130 مندوب، ترشح منهم تقريباً 60 واحداً، و صنف الرابعة من حيث عدد الأصوات المحصلة.

تقول الباحثة: و بعدها كان الدخول للجنة المركزية، و بعدها بدأت العمل على مستوى اللجنة المركزية، بمعنى تركت المحافظة و بدأت العمل على المستوى الوطني، لما تكون فيه اجتماعات أحضر، لما تكون فيه لجان للعمل للتحضير للانتخابات أكون حاضرة، أنتقل ألى هنا يعني مقر الحزب بالعاصمة ، و أرجع إلى بيتي في تيزي وزو، فأكون دائماً في تنقل مستمر بين العاصمة و تيزي وزو، فأنتقل في حوالي الخامسة ونصف صباحاً لأرجع في مرات على الساعة الثامنة مساءً، ومرات على السابعة، ومرات على التاسعة، و هكذا....

تسأل الباحثة و ما موقف الزوج من هذا النشاط الحزبي المتعب و المرهق:

الزوج متفهم، لأنه لما يكون الزوج يحب الزوجة يقدرها، و يثق في العمل الذي هي بصدد تقديمه، لما تكون الثقة، لن يُطرح أي إشكال فيما بعد، وفي 2012 ترشحت للمرة الثانية لنيل مقعد في المجلس الوطني الشعبي، وُزيت الثانية بعد المحافظ، و الحمد لله حصّلنا على أربعة مقاعد، من مجموع المقاعد المخصصة لولاية تيزي وزو، ثلاث رجال و أنا رابعتهم.

تقول الباحثة، ربما حصول الحزب على أربعة مقاعد يعدّ إنجازاً في هذه المنطقة التي عرفت تقليدياً ، أنها تصوت لحزبين معروفين فيها، و هما التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، و جبهة القوى الاشتراكية،

تقول السيدة يمينة: و هذا لأن المناضلين الذين ترشحوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة شباب، و معروفين بصدقهم، و متمسكين بمبادئهم، لأن الجبهة توالى عليها مناضلين في البداية كانوا معروفين بسمعة طيبة في أوساط الشعب، ثم جاءت مجموعة أخرى مشتهرة في جو من النفاق و المحسوبية، إلى غير ذلك، فانخفضت شعبية الحزب، وقلت الثقة به بسبب تصرفات منعزلة لبعض المناضلين، و نقص مصداقيتهم عند عامة المواطنين، ثم عاد جيل جديد من المناضلين وهم أحفاد المجاهدين و أولاد الشهداء، من الجيل الصادق، رجعوا صادقين مثل الجيل الأول، ففي انتخابات 2007، حصّل 17 ألف صوت ، ليرتفع في 2012 ب 25 ألف صوت، معناه أن الوعاء الانتخابي للحزب في كل مرة يرتفع، هذا يؤشر إلى أننا نكسب في الثقة و نوسع في القاعدة المساندة للحزب في المنطقة، و نتخذ أكثر فأكثر.

لا اليوم التصويت على شخص معين في المنطقة يتم على أساس الثقة، بغض النظر عن الحزب المنتمي إليه المترشح، و حتى الحزب له مكان في قلوب الكثير من المحبين، بمعنى عنده وعاؤه الخاص به من الكبار و الصغار، وكل غير هذا الحديث كذب، و حالياً و أنا أمارس مهامني النيابية الحالية، أنا كذلك عضو البرلمان العالمي، في 2012 في كندا، كان هناك مجلس لترقية القانون الدولي الإنساني، مادام وُجد منصب في هذه اللجنة، رئيس الوفد الجزائري المرحوم " عبد الرزاق بوحارة" رحمه الله، إقترحني لنيل هذا المنصب في هذه اللجنة." تتدخل الباحثة و تقول ربما ما رفع من حظوظك للترشيح لهذا المنصب هو كونك

مزوجة اللغة، يعني متمكنة من الفرنسية" تقول السيدة يمينة" نعم فرنسيتي جيدة، لكني تكويني العلمي و الأكاديمي كان بالعربية.

كما سبق و قلت لك، أن السيد بوحارة رحمه الله، زكاني عن طريق رسالة مسببة و مبررة الموضوع، بالإضافة إلى السيرة الذاتية، وفي هذه الهيئة، يعني البرلمان العالمي، يضعون في الجريدة بشكل يومي المناصب الشاغرة، و يضعون المرشحون لاحتلال هذه المناصب، و كل مرشح يُعلن بالإسم الكامل، و البلد و السيرة الذاتية، وحياتها المهنية و الشخصية إلى غير ذلك من التفاصيل، و بالتالي ينشر هذا الإعلان في كل الدول، توجد 182 دولة عضو، يعني تشمل القارات الخمسة، كل دولة أو برلمان عضو يهمله هذا المنصب تبعث بترشيحها، لكن كل ترشح يكون مرفق بالسيرة الذاتية و رسالة للترقية، لكن الانتخاب يتم داخل قاعة كأننا في برلمان داخلي، لكن برلمان دولي و الوفود هي دول أو وفود من برلمانات كل دولة، هذه الوفود البرلمانية، تتفق فيما بينها في إطار سياسة التحالفات، من أجل الحصول على المنصب نحن قمنا بالتالي، كان فيه تونسيين و مغربيين، السيد عبد الرزاق بوحارة تكلم مع الوفود العربية التي ترغب في ترشيح عناصر من أعضائها لنيل هذه المناصب الشاغرة، وطلب منهم ترك المرشح الجزائري وحيداً، يعني طلب منهم عدم وضع ترشيحاتهم لهذا المنصب، حتى لا يكثر المنافسون على هذا المنصب و بالتالي تشتت الأصوات العربية، ومقابل هذا في المرة القادمة لما يُطرح منصب شاغر آخر سنعمل لصالحكم، نتنازل نحن عن تقديم مُرشح عن الوفد الجزائري، وبهذا يتم التنازل عن المنافسة للمرشح الجزائري في إطار سياسة التراضي، إذن ساعدونا بعدم الترشح، حتى لا تنقسم الأصوات بين الدول العربية الإسلامية، نترك أصواتنا فيما بيننا، خاصةً إذا لم تمنحنا الدول العربية الأجنبية أصواتها لأنهم يشلون تكتلات. فهناك تكتل دول الخمسة زائد خمسة، و دول الإثنا عشر، و كل كتلة تطمح لرفع دولة من التكتل لنيل المنصب.

إذن القوة تنتقل من الحديث عن الدولة إلى التكتل، تعرفين أن العالم اليوم عبارة عن تكتلات، اتفقنا على أننا ما دمنا دول عربية و إسلامية نترك مشاكلنا الداخلية جانباً، نحن لم نطلب منهم أن ينتخبوا علينا، ولكن طلبنا منهم عدم الترشح هذه المرة في مواجهتنا و منافستنا، وفي المقابل المرة المقبلة لن نقدم ترشيحنا في حال طرح منصب آخر لشغله، و بهذا نجحت و نلت منصب لمدة أربع سنوات، وأصبح لي مقعد في البرلمان العالمي لتمثيل الجزائر.

السيدة يمينة و عضوية المكتب السياسي:

تقول السيدة يمينة: ما دمت عضو في اللجنة المركزية، الأمين العام للحزب القانون الأساسي للحزب، يقول ان بعد انتخاب الأمين العام، من حقه أن يختار بمعنى التعيين أعضاء من اللجنة المركزية من 1 إلى 14 ليسيروا الحزب ككل، على المستوى الوطني و الخارجي، و يكونون في المكتب السياسي، هذا هو المكتب السياسي، يعني زبدة للحزب العظيم، و أنا صادقة إن قلت لك أنني لم أضع في حسابي في يوم من الأيام الوصول إلى عضوية المكتب السياسي، تسأل الباحثة يعني لم تكن لا هدف ولا حلم؟

تقول السيدة يمينة: يمكن أن تكون لي هدف و في نفس الوقت كنت أراها بعيدة جداً،

إذن السيدة مفتالي حققت الإستثناء لأنك شابة و امرأة، وتمثلين الجديد، كيف نلت هذا المنصب و حزب جبهة التحرير الوطني يزخر بقيادات من مختلف الأعمار، خاصةً من الجيل القديم الذي تعود على شغل مثل هذه المناصب القيادية.

كما سبق و قلت لك التواضع كان أساس تعييني لهذا المركز، الصراحة، الصدق، و تمجيد مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني، انا اتميز بالصرامة والصراحة، أنا إنسانة متواضعة، و شعاري في الحياة من تواضع رفعه الله، و ما أقوله مازال في حزب

جبهة التحرير الوطني أناس وطنيين، أحرار، ومازال أناس متخلقون، يوجد من كل الصفات، لكن الغير متخلق هو الذي يظهر كثيراً للعلن، أما الطيب فيكون بعيد عن الظهور لأنه يستحي، ولكن على العموم وجدتهم على درجة عالية من التخلق، لأن عاداتنا و تقاليدنا، مهما ترقينا في المناصب الإنسان يضع نصب عينيه، عاداتنا و تقاليدنا كجزائريين، فلا نخرج على المبادئ الإسلامية، و المبادئ العربية، خاصة الجزائر عندها خصوصية، و عُرفٌ خاص بها، و لها تقاليدها العريقة، ومحافظاتها الخاصة.

و الحمد لله أنا وجدت أناس مخلصين، و حتى الإطارات هنا يتعاملون معي بأرقى طريقة، و الحمد لله لا يستهينون بمكانتي داخل الحزب، و لا ينظرون لي على أنني امرأة بل كند و شريك، فمُنصبي و مهامني في أمانة المرأة لا يتدخل فيه أحد، فأخذ قراراتي بكل حرية، أي شيء يخص المرأة ترسل إلى أمانة المرأة، أي شخص مقابلة شخصية يرسل لي.

و الآن أنا بصدد تحضير لقاء وطني للمناضلات، و أنا اعمل على الإتصال بالإطارات النسوية شخصياً، حتى تحس أن حضورها مهم، ومطلوب، وحتى في نقاشاتنا مع الأمين العام، يكون التدخل بالترتيب و التوالي كل حسب دوره، و أنا أيضاً أعرف حدودي، لا أستطيع أن أستبق الآخرين، و مادام عندي كرسي كامل في المكتب السياسي، ولي ثقة في اعتر بها، و هذه الثقة أتعبني كثيراً، و أنا أتمنى أن أكون في المستوى، و إن كنت هكذا المنصب هناك الكثير من النساء ممن تستحق التواجد في هذا الموقع، شاءت الأقدار أن يقع اختيار الأمين العام لشخصي، و أشكره على هذا، لأنه وضع في ثقته، و إنشاء الله أكون على قدر هذه الثقة، التي وضعها في و انشاء الله لا أظلم النساء مناضلاتنا، و إنشاء الله اذا فيه ظلم يقع عليهم أحاول ان أرفع الظلم عليهم.

السؤال الأخير الذي نختم به السيدة يمينه، هل من الممكن أن تعطينا وجهة نظرك حول قانون الكوتا، لأنه قفزة نوعية في الجزائر و به استطعنا الوصول إلى نسبة 30 % من التمثيل النسوي على مستوى المجلس الشعبي الوطني، و أحدث تغيير واضح ظاهر للعيان، ما رأيك فيه هل أضاف للمرأة، لأن الكثير يلوم على هذا القانون أنه لا يشجع صعود الكفاءة، بقدر ما يركز على الكم فقط

تقول السيدة يمينه: لما نتكلم عن الكوتا، هو سيف ذو حدين، من جهة نستطيع القول ان الكوتا احدثت التغيير، بالفعل هذا أمرٌ كائن، وأقول أنه شرٌّ لا بد منه، لماذا؟ نحن نعرف أم المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري، و المجتمع الذكوري لا يفسح المجال للمرأة من اجل بلوغ المكانة التي تستحقها، لأن الذهنيات الموجودة و السائدة في المجتمع الجزائري تقول أن السياسة هي مجال حكّر على الرجال، ورئيس الجمهورية تكلم في أحد المرات وقال ان المرأة لما تُمنح لها مكانتها في أي منصب ليس في السياسة فقط، يجب أن تكون تستحقها عشر مرات أكثر من الرجل، حتى مُكنت منها، لأنهم عندما يأتون للعمل يتوجهون للنساء، العمل و التعب هي الذي تقوم به ، لما تاتي الإستحقاقات يقولون الرجال أولاً، أما المرأة فمكانها الخلفية، كل هذا دفع رئيس الجمهورية قدم قفزة نوعية، في تعديل الدستور في 12 نوفمبر 2008، أدخل مادة جديدة، و هذه المادة تقول، و هي 31 مكرر: توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، إذا ارتقي بهذا الحق و أصبح حق دستوري، يا هل ترى الأب يعارض العمل السياسي للبنات، بعدما كان الآباء و الأمهات يرفضون دخول ابنتهم للمجال السياسي، ما عدا النساء اللاتي نشأت في وسط سياسي، لكن الأغلبية و في الجزائر العميقة، المجال السياسي حكّر للرجال، كانت الإرادة السياسية القوية نابعة من رئيس الجمهورية، لم يتردد في وضع هذا القانون، فقال لما نتبنى الكوتا بمرور الوقت و الزمن، يتعود الناس على رؤية المرأة في الحياة السياسية، و تصبح الظاهرة عادية و طبيعية و لا تستدعي استهجان و استغراب وعدم قبول مجتمعي، ونحن في الجزائر نتحفظ من كلمة التغيير، فنقول تطوير لأن المجتمع يخاف و لا يتقبل كلمة التغيير، بل و يفرض أن يتغير الوضع الذي تعودوا

عليه، لهذا عندما يأتي شخص بإرادة إلى التغيير، لا يقول نُغير بل يقول نطور إلى ، بمعنى نبني على ما هو كائن، يعني لا نزيح ما هو كائن حتى نأتي بالجديد، لهذا نقول نطور مشاركة المرأة من 7 % إلى 30% يكون فيه قبول مجتمعي. المرأة أهل لأن تكون في السياسة، لماذا:

نحن نعرف أن كل المنازل التي يكون فيها مصروف البيت بيد المرأة ربه البيت، تسير البيت بطريقة متزنة وحكيمة وتقتصد في مصاريف البيت ، لأن تملك الرشادة في تسيير شؤون البيت، فإذا كانت المرأة تُجيد الإقتصاد في البيت، و المجتمع هو مجموع الأسر أو العائلات، فما حال الشأن العام لو سِير بهذه الرشادة.

بالنسبة للحد الذي يمكن وصفه بالسليبي، فيُقال أن الكوتا تنقص من قيمة المرأة، لأنهم يعتبرون أنه حق ناتج عن تكرم وليس عن نضال و استحقاق، بمعنى لم تفتك مكانتها عن جدارة و استحقاق. هناك من يصفه بالتمييز؟

صحيح و لكن هذا تمييز إيجابي، نحن يجب أن لا نناسي خصوصية المرأة، يجعلنا نتقبل هذا التمييز الإيجابي، لأن المرأة لا تستطيع أن تُكمل أو أن تمارس مساراً سياسياً أو حتى مهنيّاً مستمراً غير منقطع، كل حال ولادة تجعلها تتوقف، وتتقطع في مسارها، فتنتقل مع الرجل ثم تتخلف بسبب متطلبات الولادة و الإنجاب، لأن هناك من النساء من هن بارعات، و عندهم أفكار سياسية ناجعة، حتى أستطيع القول أحسن من الرجل، فهي لا تتعب (تقصد هنا الإصرار على بلوغ الهدف)، أضيف لك شيء آخر المرأة لما تعمل في الدولة تخاف من التزوير، فهي حريصة و صارمة في أداء مهامها، تبتعد عن التزوير، و هذا المال الفاسد الذي يتكلمون عليه هي مبتعدة عنه، و بما أن المرأة صارمة في العمل، فإن الرجل يهاجمها، فيحاول العمل بتجاوزات بدون علمها، لكن إذا كان يعمل الرجل مع رجل آخر يستطيع التعامل معه و الإشتراك في التخطيط للتجاوزات، فيقول له أغمض عينك عم التجاوزات فقط/ و تظاهر بعدم العلم، أنا لا أتكلم من فراغ تقول السيدة يمينة: لقد قضيت عشرين سنة في المحاماة، و أعرف ما يحكيه المتقاضون، و بهذا لا تتورط في القضية، لكن المرأة بمجرد إحساسه بأمر مشبوهة يزداد الحرص عندها في أداء العمل، و ارتفاع معدل الحذر عندها، هذه نقطة.

نقطة ثانية، لما يكون اجتماع فيه امرأة، كل رجل يحاول أن يظهر نفسه على أنه، رجل لطيف genelman فلا يتلفظ بكلام فاسد، يُنزل وجود المرأة نوع من الهدوء، و لا يسخط أمام امرأة يأمل أن تحترمه، وتأخذ عليه نظرة جيد، فلا يُظهر الجانب السلبي منه، حتى العنف داخل الاجتماعات ينقص بوجود المرأة، خاصة في أعلى المستويات.

تبعاً لخصوصية المرأة، و تبعاً لخصوصية المجتمع هذا التمييز يسمى بالتمييز الإيجابي، لأنها هي التي تتكفل بتربية الأولاد، و في هذه العملية مشقة كبيرة و تأخذ من وقتها المهني و السياسي، لهذا كان لا بد من وضع تمييز إيجابي لتقليص التفاوت في المسارات الناتج عن تحمل المرأة لأعباء الحمل و الولادة وتربية الأولاد فيما بعد

3: التجمع الوطني الديمقراطي

تأسس في فيفري 1997، و فاز في أول انتخابات بلدية وتشريعية يخوضها بعد ثلاث أشهر من تأسيسه، و التي طعنت في صديقتها جل الأحزاب، ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" وهو عسكري سابق، هذا الأخير الذي ترأس المجلس الوطني الاستشاري غير المنتخب ثم المجلس الشعبي الوطني المنتخب، وترأسه في وقت مضى الأمين العام "للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء" بدعم من باقي هيئات ما يسمى ب"الأسرة الثورية"(المنظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء المجاهدين،

منظمة معطوبي الحرب¹. وفي أشغال المؤتمر الرابع المنعقد في 24 / 25 ديسمبر 2013 تم تزكية عبد القادر بن صالح لرأسه مجدداً

إن التجمع الوطني الديمقراطي المؤسس على مبادئ وأهداف بيان فاتح نوفمبر 1954، هو تنظيم سياسي وطني، يعبر عن ضمير الأمة ، ويستجيب لطموحات المواطنين والمواطنات الأحرار، متفتح لا يدعي الإحتكار، ولا يسلك الإقصاء ، لا يتنكر لإنتماء الأمة الحضاري ، و لا يذوب في أوعية الغير غير منغل على نفسه، يناضل من أجل الحداثة والعصرنة ، منطلقاته الأساسية و مرجعيته الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة .

تجمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية و بالتناوب على السلطة بالطرق السلمية، يدافع عن الحرية ويعمل على استقطاب القوى الحية من الشعب من أجل تحقيق أهداف وطنية. تجمع يناضل من أجل التعبير الحر وترسيخ مبادئ العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان وتحسيد مبدأ التضامن الوطني ويعمل من أجل تطوير الجزائر وقيها في ظل الأمن و الإستقرار والوئام.

تجمع يسعى لتحقيق التطور الإقتصادي المتكامل ، المتزن والشامل بما يكفل تنمية متوازنة تجعل من البعد الإجتماعي عاملاً جوهرياً في تحقيق السلم الإجتماعي و الإستقرار السياسي. تجمع وطني في منطلقاته وأهدافه ، ديمقراطي في منهجه وممارساته. تجمع الأصالة ، الحرية والعدالة يخضع في تنظيمه وفي قواعد عمله لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية و يحدد له قانونه الأساسي مبادئ وأسس وأهدافه ويضبط مختلف هياكله وهيئاته التنظيمية ويضع قواعد العمل الأساسية فيه².

● المرجعية والمبادئ الأساسية

جاء في (المادة 05) من القانون الداخلي مرجعية التجمع الوطني و مبادئه الأساسية و هي :

- الرصيد التاريخي للحركة الوطنية
- بيان أول نوفمبر 1954
- ميثاق الثورة التحريرية
- أرضية ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في سبتمبر 1996
- الدستور
- وحدة الشعب و وحدة الوطن
- العدالة الإجتماعية
- إحترام النظام الجمهوري والديمقراطي للدولة
- إحترام التداول على السلطة عن طريق الإختيار الحر للشعب الجزائري
- الإستجابة للتطلعات المشروعة للشعب
- إعتداد الأسلوب الحضاري للحوار والتشاور من أجل تعبئة أفضل لقدراتنا الوطنية.

أما المادة (المادة 06) فقد وضحت أن التجمع الوطني الديمقراطي يعمل على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- ضمان إستمرار روح أول نوفمبر 1954 وتكريس مبادئه ومثله العليا ،

¹ مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 155-171.

² الموقع الإلكتروني للتجمع الوطني الديمقراطي.

- نبد العنف و الإكراه في العمل السياسي و ممارسة السلطة و التنديد بذلك،
- توطيد الوحدة الوطنية و النظام الجمهوري و الديمقراطي للدولة،
- التمسك بالديمقراطية و إحترام القيم الوطنية،
- التمسك بالتعددية السياسية،
- الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية لكل المواطنين و إحترام حقوق الإنسان،
- العمل على الإستقرار السياسي و الإجتماعي للبلاد،
- الدفاع عن الثوابت الوطنية و تجسيدها و حمايتها،
- العمل على تطوير و ترقية مشاركة المرأة في بناء المجتمع و تماسكه،
- العمل على محاربة الآفات الإجتماعية بكل أشكالها من رشوة، و محسوبية، و إقصاء و تهميش، و تعصب...
- العمل على نشر ثقافة الأخوة و الحوار و التعايش و التضامن و الوفاق في أسمى أرقى صورها،
- الحرص على إستقطاب الكفاءات الوطنية و توظيفها فيما يخدم المصالح العليا للوطن وللأمة،
- العمل على تشجيع التوجه العلمي المستقبلي والإستراتيجي لنشاطات التجمع،
- العمل على نشر مبادئ التجمع وفلسفته وأهدافه في نفوس الشباب و الأجيال الصاعدة ضمانا للمحافظة عليها وترقيتها وتواصلها بهدف تجنيد الشباب للمساهمة في بناء جزائر الغد،
- العمل على التجسيد الميداني لشعار التجمع : (أمل ، عمل ، تضامن)
- التكفل بقضايا و إنشغالات الجالية الجزائرية في الخارج،
- العمل على تعزيز مكانة الجزائر ودورها المتميز إقليميا، جهويا ودوليا
- الوقوف إلى جانب القضايا العادلة في العالم¹.

و بالنسبة للانتخابات والترشح فإن (المادة 18) تفيد أن العمل الحزبي داخل هيئات وهياكل التجمع يخضع للقواعد الأساسية التالية:

1 تنتخب الهيئات القيادية للتجمع في جميع المستويات عن طريق الإقتراع السري أو بالمصادقة على الإقتراح المعروض على الهيئة الناحية.

2 حرية الترشح مضمونة ومكفولة لجميع المناضلين والمناضلات وفقاً لمقاييس ولعايير الممارسة النضالية.

وفي نفس الإطار يسهر التجمع على ضمان تمثيل الشباب والمرأة وترقية الكفاءات.

رغم أن القانون الداخلي لحزب التجمع لديمقراطي، يشير بوضوح في هذا البند الأخير بضرورة ضمان تمثيل الشباب و المرأة، لكنه لم يحدد الكيفيات التي من شأنها تجسيد هذه النقطة، فلا نجد تحديد نسبة معينة لتمثيل المرأة في الهياكل القيادية للتجمع.

¹ من القانون الداخلي للحزب #175?p= http://rnd-dz.org/

جدول رقم (16) يبرز تمثيل نساء التجمع الوطني الديمقراطي في الهياكل القيادية و المجالس المحلية المنتخبة و البرلمان بغرفتيه

النسبة	العدد	الهيئة / تمثيل النساء
20%	02/ من مجموع 10 أعضاء	الهيئة الوطنية على مستوى الحزب
---	مجموع الأعضاء 370 عضواً، مكانة المرأة حوالي 30 %	المجلس الوطني
27.97%	من مجموع 1419 مندوب وجدنا 397 امرأة	المؤتمر الرابع : يعد المؤتمر، أعلى هيئة في الحزب، تُشرع فيه كل القوانين و الأمور التنظيمية، عن طريق المندوبين ، و هم نواب الحزب عن كل ولاية
33.82%	23 من مجموع 68 مقعد تحصل عليها التجمع الوطني الديمقراطي في تشريعات ماي 2012	المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)
00	لا توجد أي امرأة في مجلس الأمة ممثلة عن التجمع الوطني الديمقراطي و لا أي حزب سياسي آخر، و العشر نساء الموجودات كلهن معينات من طرف رئيس الجمهورية في إطار الثلث الرئاسي.	مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان الجزائري)
14.26%	حصلت المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي على 854 من مجموع 5988 مقعد حصل عليه	المجالس الشعبية البلدية نوفمبر 2012

المجالس الشعبية الولائية نوفمبر 2012	حصلت النساء على 148 من مجموع 487 حصل عليها التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات المجالس الولائية	30.39%

بداية الدراسة الميدانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

حضور أشغال المؤتمر الرابع للتجمع الوطني الديمقراطي

يعد المؤتمر أعلى هيئة تشريعية للحزب، يتم فيها مناقشة مثل الأمور التنظيمية و التشريعية للحزب، مثل تعديل القانون الداخلي للحزب، انتخاب الأمين العام، وأعضاء المجلس الوطني، إلخ...

كانت بداية الدراسة الإستطلاعية لحزب التجمع الديمقراطي، وفق اشكالية الدراسة طبعاً، و هي و ضعية المرأة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، مع بداية التحضير للمؤتمر الرابع للحزب.

قبل إنطلاق أشغال المؤتمر المقررة في 24 و 25 ديسمبر 2013، توجهنا إلى مقر الحزب المركزي، الكائن بـ بن عكنون بالعاصمة، و حاولنا ربط الاتصال مع الهيئة القائمة على التحضير للمؤتمر و كذا أمانة المرأة، لكن انشغال القيادات الحزبية بالتحضير للمؤتمر حال دون ذلك. مع كل هذا تمكنا من تسجيل حضورنا أشغال المؤتمر التي أقيمت بفندق الاوراسي بالعاصمة دائماً .

لقد حضر المؤتمر 1419 مندوب، من بينهم 397 امرأة من جميع أنحاء الجزائر، و عبر 48 ولاية، فكانت الفرصة جد مواتية، للتقدم في الدراسة، و القيام بـ

- ربط الإتصالات مع النساء المنتميات للتجمع الوطني الديمقراطي، سواء ممن يتواجدن في الهياكل القيادية أو القاعدية للحزب.

- القيام بملاحظات مباشرة لسيرورة العمل الحزبي ككل، و تخصيص المرأة بالملاحظة المنهجية.

- القيام بتوزيع الاستمارات المخصصة للدراسة، و التي تهدف للتعرف على النساء المتحيزات.

لكن واجهتنا صعوبات تتمثل في أن، العدد الهائل من المؤتمرين جعل الكثير من الاستمارات تضيع، كما أن انشغال النساء بأشغال المؤتمر، و أمور أخرى، صعب عملية ملأ الاستمارات، خصوصاً و أننا محدودين بوقت المؤتمر.

في النهاية كنا قد تمكنا من ربط العديد من الإتصالات، مع النساء القياديات من بينهن السيدات:

فوزية سحنون: عضو المجلس الوطني، عضو المكتب الولائي مكلفة بالمرأة، و النائب بالبرلمان عن ولاية الجزائر العاصمة.

- **وريدة كسال:** عضو المجلس الوطني، النائب بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية تيزي وزو، و نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني (أفريل 2014)

- **نوارة سعدية جعفر:** عضو المكتب الوطني، الناطق الرسمي للحزب، عضو مجلس الأمة.

- كما تكلمنا مع نورية حفصي " أمانة الاتحاد العام للنساء الجزائريات " لكننا لم نتمكن فيما بعد من الحصول على رقم هاتفها أو تلقي موافقة مبدئية من طرفها، للتعاون معنا في هذه الدراسة.

بالإضافة إلى هاته النساء المعروفات في المراكز القيادية، تمكنا من ربط اتصالات هائلة مع نساء من مختلف الولايات، سواء اللواتي، يشغلن مسؤوليات تنظيمية أو تمثيلية على المستوى المحلي، أو من المناضلات في القاعدة..

شرعنا في إجراء أولى المقابلات، مع النساء القياديات فكانت البداية، مع السيدة: فوزية سحنون

- المقابلة مع عضو المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي و النائب بالمجلس الشعبي الوطني

السيدة: فوزية بن سحنون

◀ سيرورة إجراء المقابلة

ما يمكن قوله، حول سيرورة إجراء هذه المقابلة، أننا لاقينا مرونة كبيرة في ربط الإتصال مع السيدة سحنون، وتحديد موعد للمقابلة معها فيما بعد. كانت بداية الإتصال في المؤتمر الرابع للحزب، حيث تقربنا من السيدة سحنون، و قدمنا لها عرض موجز عن إشكالية الدراسة، و عن حاجتنا لإجراء مقابلة معها بهدف التعرف على مسارها العلمي، المهني و السياسي. رحبت السيدة سحنون بالفكرة و قدمت لنا رقم هاتفها النقال، حتى نتمكن من التواصل و تحديد موعد للمقابلة فيما بعد.

بتاريخ 12 مارس 2014، اتصلنا هاتفياً بن سحنون عبر الهاتف، و ذكرناها بموضوع الإشكالية، وكيف تم الإتصال بها، كانت السيدة بن سحنون مشغولة بفعاليات الحملة الإنتخابية لرئاسيات 17 أبريل 2014. و اتفقنا معها على مكاملة هاتفية نحدد فيها موعد للمقابلة، و بالفعل بعد الإتصال الثاني خبرتنا السيدة بن سحنون أنها بعد جولة صباحية تشمل أحياء العاصمة، في إطار الحملة الإنتخابية، يمكننا الإلتقاء بها مساءً في إحدى مداومات الحملة الإنتخابية للمرشح الذي تدعمه. فعلاً إنطلقنا في حوالي الواحد بعد الظهر، بتاريخ 23 مارس 2014 ، من أجل مقابلة السيدة بن سحنون بجريدة في أعالي العاصمة. دامت المقابلة ساعة كاملة.

◀ لماذا وقع اختيارنا على السيدة بن سحنون في العينة

- التجاوب مع الدراسة و القابلية للإجابة على الأسئلة، التي لمسناها من السيدة بن سحنون، من أول تواصل معها شجعنا و ساعدنا كثيراً، لتطبيق الدراسة و إجراء المقابلة.
- المسار السياسي للسيدة بن سحنون، خاصةً و أنها كانت رئيسة بلدية في أواسط التسعينات، جعلها حالة مهمة و غنية للدراسة.
- السيدة بن سحنون، تتميز بنشاط سياسي مستمر، فهي متابعة جيدة لنشاطات الحزب، و تحتل مواقع قيادية مميزة، فهي:

◀ عضو المجلس الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي

◀ عضو المكتب الولائي للحزب مكلفة بالمرأة.

◀ عضو المجلس الشعبي الوطني

◀ عضو البرلمان العربي.

تحليل محتوى المقابلة مع السيدة بن سحنون:

الباحثة: بدايةً، تود أن نعرف من هي السيدة بن سحنون، بمعنى هل من الممكن أن تحدثينا عن النشأة الإجتماعية، و الوسط العائلي ؟

أولاً السيدة بن سحنون فوزية، هي مولودة سعدي، من عائلة متوسطة، من أهل و أسرة ثورية، هذا النضال أخذته من عند جدي، أمي، خالتي، كلهم كانوا مجاهدين في الثورة، كل هذا الإرث الثوري، هو فطرة في العائلة، ثم يتوارث عبر الأجيال، تربية و ترعرعت في بلدية براقى التي كانت بلدية صغيرة في العاصمة، و هي بلدية ذات تقاليد محافظة و يعرف الناس بعضهم البعض. و هي بلدية شعبية، تاريخياً لم يسكنها الجزائريون إلا بعد الإستقلال، لأنها كانت معمرة من الكولون في وقت الإستعمار. ولدت هناك نشأت و درست فيها. في المرحلة الابتدائية كنت دائما مندوبة أو رئيسة القسم، و كنت أميل إلى الرياضيات كثيراً، و قد كان تقليدياً في القسم أن يتفوق الذكور على الإناث في المواد التقنية من رياضيات و فيزياء، فكنت أدفع نفسي دائما حتى أتفوق عليهم. بمعنى أنني كنت المنافس للرجل حتى في القسم، و في المراحل التعليمية.

كنت أميل إلى المواد العلمية و الرياضيات، فتوجهت للتخصص العلمي، و في سنة 90 حصلت على البكلوريا، و قد أحب أهلي أن أتوجه نحو الطب، و لكن فضلت أن أتخصص في الهندسة، و كان في فكر الأهل أن الهندسة هو تخصص للرجال فقط، فعارضوا لأنه عمل ميداني يستدعي التواجد في الورشة، فأقنعتهم أن عملنا يتم داخل المكاتب للتصميم فقط، حتى يتقبلوا الفكرة، و الآن كل شيء تطور و أصبحت المرأة الجزائرية تقتحم جميع المجالات. و من ثم درست الهندسة المعمارية في جامعة باب الزوار، أما المرحلة الثانوية فقد درست في الحراش، و كنت أتنقل باستمرار إلى الثانوية، رغم بعد المسافة بين بلدية براقى أين أسكن، و بين بلدية الحراش أين أدرس، رغم ندرة وسائل النقل. و الحقيقة أنني نشأت في عائلة مكونة من ست بنات، و أربع ذكور، و الوالد لم يقيم أي فرق بين الجنسين، رغم بساطة مستواه التعليمي، أما الأم فلم تكن متعلمة. كانت أخواتي الكبريات تدرسن داخلي في بن عكنون، في حسيبة بن بوعلي و في الحراش. و وصلت في مرحلتي التعليمية، لم تكن هناك داخلية، لكن الوالد وضع ثقته فينا.

صحيح أنني امرأة منفتحة عن السياسة، لكني امرأة متمسكة بالتقاليد الإجتماعية حيث أنني أقدر العلاقات العائلية، و علاقات الجيرة، و مازال "القدر" أو الإحترام قائم بين كل أبناء الحي الواحد، لأن كل شيء قائم على الإحترام و التربية، كل شيء تنجح فيه هو التربية، كل امرأة تدافع عن حقوقها لكن في إطار التربية.

في المرحلة الجامعية، كنت ضمن منظمة طلابية، إتحاد الطلبة، ووصلت إلى قناعة إلى أن النضال الحقيقي هو في الجامعة، لأنه بدون مقابل و بدون مصلحة مرجوة مثل منصب أو ترقية، فكان الدفاع عن حقوق الطالب و مظالم قد يتعرض لها في الإمتحان و النقاط، والمطالبة الظروف اللائقة للدراسة، توفر النقل الجامعي، هذا ما كنا نطالب به، إذن هنا تبرز قوة المناضل و تعطيك القوة و المصداقية لدى الطلبة. لما ألتقي اليوم مع صديقات و زميلات سابقات في الجامعة، يقولون لي كنا نعلم أنه سيكون لك مستقبل في مجال النضال السياسي، لأنك كنت دائماً من المدافعين على حقوق الطالب أيام الجامعة، نعرف مواقفك الحقيقية، بدون مقابل و بدون تنازل.

لما دخلت إلى التجمع الوطني الديمقراطي، لم أكن أعرف أي شخص، تسأل الباحثة في سنة 1997 عند إنطلاقته؟ تقول السيدة سحنون: لا قبل هذا، كانت عشيرة سوداء، ومرحلة عنف دموي، و في تلك المرحلة كنا طالبات، وكانت منطقة بن طلحة، لا يستطيع أن يدرس فيها المعلمون، بعيدة و لا توجد فيها وسائل نقل بالشكل الكافي إضافة إلى الوضع الأمني الخطير هناك، و كنا نحن في التخصص العلمي بمعنى نستطيع تدريس العلوم، الرياضيات، الفيزياء، فقمنا بالتدريس هناك كمعلمين مؤقتين، درست مادة الرياضيات في منطقة جد صعبة و أنا لازلت طالبة في الجامعة. و كنت اتسغل ساعات الرياضة

التي كانت ممنوعين عن ممارستها، في تعويض ما فاتهم من دروس في السنة الماضية، في العام الذي يليه درست في منطقة جسر قسنطينة، و كانت تعاني وضعاً أمنياً صعباً، نفس الشيء درست الفيزياء و قمت بنفس منهجية استدراك الدروس. و لما توجهت بعد ذلك لأسئل عن المدرسة التبت درست فيها لم تعد موجودة لانه تم تفجيرها في مرحلة العنف الدموي في التسعينات، لكنني كنت مؤمنة أن الإنسان لما خلقه الله وضع له ساعة موته و اجله، إذن اقتنعت أن الأجل بيد الله أما انا ما دمت على قيد الحياة يجب أن أمارس حياتي، و إن كنت قادرة على المبادرة يجب أن أبادر لفعل المنفعة. فتوقفت مدة سنتين عن الدراسة، ثم عدت لأواصل الدراسة و الحصول على الشهادة فيما بعد.

بعد هذا تزوجت و أنا في المرحلة الجامعية، و انتقلت للسكن في بلدية القبة، و كانت الوضع الأمني في تدهور خطير، إذن ظروف النضال في تلك الفترة كانت جد خطيرة، فالمناضل الحقيقي هو الذي بادر به في تلك المرحلة، لأن النضال في مرحلة الإستقرار سهل. كنت مغامرة حقيقية، و كنت مقتنعة أنني أملك القدرة لذلك، و لو بالكلمة طيبة أظن أنني أستطيع التغيير. لم أحب أن أبقى جامدة في ظل تلك الظروف، كنت مقتنعة بضرورة التحرك لفعل شيء ما، لكسر مظاهر الأزمة، لم أفكر أبداً في منصب، بل كنت أرغب بالنشاط و الساهمة في تنشيط الوضع الجامد.

بعدها عملت في الخلية الجوارية. كنت مسؤولة على دائرة حسين داي، هذه الخلايا الجوارية (الخلايا المقربة من الأحياء) التي التابعة لولاية الجزائر تحت إشراف والي الجزائر في ذلك الوقت شريف رحمان، و تهدف إلى تقريب الإدارة للواطن، كانت تضم مهندسين، نفسانيين، محامون... بمعنى إطارت و نذهب للأحياء و العائلات المنكوبة، أو التي تعاني ظروف صعبة، و نقوم بتشخيص وضعها من كل النواحي، نتيجة لغياب الهيئات المحلية حولت هذه الخلايا تغطية هذا النقص في التكفل، عن طريق إنجاز بطاقة تقنية تشخص حالة الحي أو العائلة و ترسل لمصالح الولاية. إذن تكفلت هذه الخلايا (الخلايا المقربة من الأحياء) بهذه المهمة لأن أعضاء البلديات لا يستطيعون الخروج إلى الميدان بسبب تهديد الوضع الأمني.

بعد هذا طلب مني الإلتحاق بصديق شهاب، رئيس المندوبية التنفيذية بالقبة، بعد شهرين من تنصيبها، فلم يكن هناك في تلك الفترة مجلس شعبي بلدي، كان هناك مندوبية تنفيذية. كما كان هناك المجلس الوطني الإنتقالي في المرحلة الإنتقالية الذي هو معروفاً حالياً بالمجلس الشعبي الوطني، في مرحلة الأزمة الإنتقالية، لم تكن هناك مجالس منتخبة، كان فيه مجالس معينة. و الناس في تلك الفترة يرفضون هذا النوع من المسؤوليات بسبب الوضع الأمني الصعب، و قبل مجيئنا كان قد توفي أعضاء من المندوبية التنفيذية السابقين.

فعينت في المندوبية، كنائب الرئيس مكلفة بالشؤون الإجتماعية، ببلدية القبة، لما كلموني أول مرة و عرضوا عليّ الأمر، قلت لهم لن أقبل لأن أهلي سوف يكونون مستهدفين بالقتل، و كان شرطي مواصلة نفس العمل الجوارى الذي كنت أقوم به في الخلايا الجوارية، من خلال متابعة الأحياء الفقيرة و الضعيفة، وضحايا الإرهاب و بمساعدة والي الجزائر آنذاك شريف رحمان، تكفلنا بالفئات المتضررة و نظمنا لهم رحلات إلى الخارج من أجل رفع معنوياتهم، بعد هذا أصبحت رئيسة بلدية القبة، بعد الانتخابات في 1997.

حيث حصلنا في هذه الانتخابات على 16 مقاعد، انتقل بعد رئيس البلدية إلى مجلس الأمة، تم إختياري من قبل أعضاء المجلس الشعبي البلدي لأكون الرئيسة، بحيث اني لما كنت في المندوبية، عملت على صنع قاعدة شعبية في الأحياء لهذا، كنت محل إجماع عند المواطنين و عند الأعضاء، و هذا نابع من قناعة شخصية، ومبدئي في الحياة، وحب العمل الإجتماعي و المشاركة و تقاسم الحياة مع المواطنين، أنا أكره البرتوكول، و أن لا أستمد قيمتي من المظاهر بل من تكويني العلمي و رصيدي

الثقافي و العائلي و تجربتي المهنية. أنا لم أقبل على نفسي هذا في مرحلة الأزمة، فكيف لي أن أقبلها و الجزائر مستقرة، فأنا لا أستطيع العيش بعيداً عن الشعب.

إذن كنت رئيسة بلدية من سنة 2000 نهاية 2002، كان رئيس البلدية السابق قد قضى سنة ثم انقل إلى مجلس الأمة، ثم اكملت انا العهدة، لقد كنت من النساء الأوائل الذي احتلوا موقع رئيس بلدية، وفي ظرف جد صعب، و في الانتخابات التي لحقت يعني في 2002، كنت على رأس القائمة، و حصلت على 8 مقاعد، سحب مني إثنان، فأصبحت في المرتبة الثانية، بسبب عدم قبول فكرة أن تكون المرأة رأس قائمة، و بالتالي لم أتمكن من ترأس البلدية.

لكن في نفس الوقت كنت عضو في المكتب البلدي للتجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك، عضو مكتب ولائي في العاصمة، عن طريق الإنتخاب، في مقابل منافسة من الجنسين رجال و نساء، من 2001 إلى يومنا هذا لا أزال عضو مكتب ولائي، و كنت عضو المجلس الوطني لثلاث عهديات متتالية، و كنت عضو مكتب تنفيذي مكلفة بالمرأة، مع أحمد أويحي، لعهد واحد، و قد قمت أثناء تولي هذه المهمة بتنظيم العنصر النسوي في كل الولايات، و قمت بتوجيههم فيما يخص النشاط الحزبي، و أخيراً رشحتني الحزب للمجلس الشعبي الوطني في ماي 2012، و رتبت الثانية في القائمة، و حصلت على مقعد في البرلمان، كنائب عن ولاية الجزائر، لكن مع الكوتا لا يهم التراب كثيرًا..

تسأل الباحثة/ ما رأيك في قانون الكوتا؟

تقول السيدة بن سحنون: أنا أفضل الكوتا، لأنها جيدة، لكن الممارسة السياسية ليست حصة مضمونة، يجب أن تكوني صاحبة أهلية في هذا الميدان، يمكن أن تكوني أحسن طبيبة، لكن لا يمكنك التعامل و التفاعل مع الأشخاص، كل وله سلوكه الخاص به.

فالساسة ليست إدارة، يا إما السياسة تعمل مع الإدارة، أو أن الإدارة تنفذ للسياسة، ليست السياسة التي تخضع للإدارة، فأنا لا أتعامل مع القلم الجامد، السياسة هي كيف تسيرين و تعاملين الأشخاص، كيف تسيرين شعب و يكون مقتنع بك.

بهذا يمكن للكوتا يمكن أن تأتي بأشخاص ليسوا ذوو مهارة سياسية، لكن ما دم أتيحت الفرصة للنساء و تمكن من دخول المجالس المحلية و الوطني، اغتنموا الفرصة من أجل ممارسة السياسة، ومن أجل تكوين قاعدة شعبية، ويتم هذا عن طريق التعامل مع كل الشرائح و من مختلف المستويات، و قمت بكل الحملات الانتخابية، سواء الخاصة بي أو بمن أسانده.

إذن فمسيرتي النضالية، انطلقت من القاعدة، و زاد نشاطي بدخول المجلس الشعبي الوطني فأنا عضو لجنة التربية، إنطلاقاً بإماني بأهمية التربية، حتى عندما كنت في البلدية، أعطيت أهمية كبيرة للمؤسسات التربوية.

أنا كذلك عضو في البرلمان العربي، في لجنة الشؤون الاجتماعية، و المرأة و الشباب، أحضر دوراته و انشط في إعداد نشاطاته، نحن بصدد إعداد مؤتمر حول المرأة، حتى نوحّد القوانين التي تخص المرأة في البلدان العربية، و كان هذا من إقتراح مني، لماذا كل مرة نسق قوانين تحت إملاءات الولايات الأمريكية المتحدة، أو الهيئة الأممية، لماذا لا تقوم جامعة الدول العربية بهذا، هل نحن عاجزون على سن قوانين، و قد اغتنمت تقدم الجزائر مقارنةً بالدول العربية الأخرى في مجال قوانين المرأة، مثل قانون الجنسية، المرأة و الزواج، و الكوتا... إلغ، على هذا الأساس قمت بعرض و نقل استراتيجية الجزائر في هذا المجال، وفي التعليم، التربية، الإتصال، فمثلاً، في مجال محو الأمية، رغم أن الأمور تختلف بن الجزائر التي إستعمرت طويلاً و عدد سكانها كبير، يختلف الوضع مع الدول العربية الأخرى، لكن الجزائر مقارنة قلصت نسبة الأمية من 90% بعد الإستقلال إلى 12 و 24%،

كما أن الظروف الأمنية و الإرهاب في العراق و سوريا و ليبيا سيرفع من الأمية، هذا من جهة من جهة أخرى، حتى في دول الخليج الغنية هناك نسبة من الأميين، لذا إقترحنا عليهم، بما أن البنت هي ضحية الأمية الأولى، لماذا لا يتم وضع مدارس متنقلة، كما اقترحنا استعمال المؤسسات التعليمية لتقديم دروس محو الأمية مثل ما هو واقع في الجزائر، و بالنسبة للكوتا أغلب الدول العربية تعتمد نظام التعيين و نظام القائمة الوطنية، لكن هذا التعيين ليس دائماً صالح، لأنه يعتمد على المعارف الشخصية، و لا يؤتون بالمعارضين، لهذا لا يعرفون المعارضة الحقيقية.

تسأل الباحثة لماذا، يلصق البعد الأخلاقي عندما يتعلق الأمر بالممارسة السياسية:

تقول الباحثة: المجتمع الذكوري في تونس، المغرب أول الجزائر هو نفسه، لكن على المرأة أن لا تعطي الفرصة لمثل هذه التصورات، يجب على المرأة ألا ترضخ للضغوطات وتعمل على فرض نفسها بقوة، لأنها تمثل ثقل و قوة ناعبة كبيرة، و المرأة الذليلة عند الرجل سوف تذلل كل النساء، يجب أن تكون المعاملة بالند و في ظل الاحترام، لكن لا يجب على أحد أن يتجاوز حدوده مهما كان.

بالنسبة للقطاع النسوي الذي أشرفت عليه، فعندنا 68 منتخبة، فيه من هن نواب رؤساء بلديات و في مواقع جيدة في المجالس الولائية، و بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي لا توجد حالياً أي امرأة رئيسة المجلس الشعبي الولائي، إلا في العهدة السابقة فيه رئيسة بلدية وهران التي هي عضو مجلس الشعبي الوطني الحالي.

بالنسبة لي أنا أعيش حياتي الخاصة لي، وحياتي العامة للجميع، يجب خلق التوازن و التوافق بين الحياة العامة و الحياة و الحياة الخاصة، المساواة التي أبحث عنها، أن المرأة تبقى امرأة و الرجل يبقى رجلاً، أقوم بكل واجباتي المنزلية، أحضر الأكل لزوجي و ابنتي، لي ابنة تبلغ من ثلاثة عشر سنة، أجتهد على أن أعلمها الاجتهاد و الإعتماد على النفس و التواضع. أما زوجي فهو متفهم، لأنني لم أقصر في حقه من حيث العناية و الإهتمام، ربما أحسن من المرأة الماكثة بالبيت، و لما أكون متحررة من المسؤوليات المهنية، فأنا مع زوجي و ابنتي بالبيت، فأنا أشتاق لبيتي، و لعائلي و أهلي.

بالنسبة للعائلة، كلهم منخرطون في الحزب، أما الزوج فمجاله المهني لا يسمح بالممارسة الحزبية، والسياسية، ولكن يساعدي، لأنه يعرف أي أحب هذا الشيء و لما يلاحظ الضرر في بعض وضعيات الناس ينهني، و يقولي لا يجب أن تنسوا الناس اللذين منحوكم أصواتهم، بمعنى أن العديد من الناس المحيطين حولك ينهونك بضرورة العمل، و الإلتفات للمواطنين.

4: مكانة المرأة في جبهة القوى الاشتراكية

جبهة القوى الاشتراكية، المؤسسة علنياً بتاريخ 29 سبتمبر 1963، حزب سياسي يخضع للأمر 04-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، و لأحكام هذا القانون.

يقع المقر الوطني للحزب بشارع سويداني بوجمعة الجزائر العاصمة.

جبهة القوى الاشتراكية، عضو في الأمية الاشتراكية. (المادة 01 من القانون الأساسي)

يصادق المؤتمر على القانون الأساسي و المواثيق و يعدلها.

يصادق المجلس الوطني على النظام الداخلي في أول دورة عادية تلي انعقاد المؤتمر الوطني. يندرج تعديل القانون الداخلي في اختصاص المجلس الوطني

• التنظيم الهيكلي لجبهة القوى الاشتراكية

الفرع: يمثل الفرع الهيئة القاعدية للحزب، تتمثل مهامه في تجسيد الاستراتيجية السياسية للحزب على المستوى المحلي، يحدد إقليم البلدية كإطار جغرافي للفرع. تتكون هيئات الفرع من:

- الجمعية العامة للفرع.
- مجلس الفرع (حسب عدد المناضلين).
- الأمين الأول للفرع.

الفدرالية: الفيدرالية كيان للتنسيق السياسي و التنظيمي للهيكل. يحدد إقليم الولاية كإطار جغرافي للفدرالية. تتكون الفيدرالية من:

- المؤتمر الفيدرالي .
- المجلس الفيدرالي.
- الأمين الأول للفيدرالية.

الهيئات الوطنية:

المؤتمر الوطني: المؤتمر الوطني هو الهيئة السيّدة في الحزب، تجتمع في دورة عادية كل أربع سنوات، باستدعاء من الهيئة الرئاسية، كما يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من الهيئة الرئاسية أو ثلثي أعضاء المجلس الوطني. (المادة 31)

المجلس الوطني: المجلس الوطني هو هيئة للمداولة و الرقابة. وهو من يحدد مواقف الحزب وفقا للوائح المؤتمر. يجتمع المجلس الوطني كل ثلاثة أشهر في دورة عادية، و يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من الهيئة الرئاسية و الأمين الأول أو ثلثي أعضائه. (المادة 40).

القيادة الوطنية:

تتكون القيادة الوطنية لجهة القوى الاشتراكية من:

- الهيئة الرئاسية.
- لجنة الأخلاقيات.
- الأمانة الوطنية.

تحدد نسبة عشرون في المائة، على الأقل للنساء في كل هيئة من هيئات القيادة الوطنية. (المادة 45 من القانون الأساسي للحزب)

تتكون الهيئة الرئاسية من من خمسة أعضاء منتخبين من طرف المؤتمر عن طريق قوائم مغلقة في اقتراع بالأغلبية في دورين. (المادة 46)

تعين الهيئة الرئاسية أعضاء لجنة الأخلاقيات. تسهر هذه الأخيرة على احترام أخلاقيات الحزب، و مبادئه و قيمه الأساسية. تعين الهيئة الرئاسية الأمين الأولين بين أعضاء المجلس الوطني، يكلف الأمين الأول، بتنسيق نشاط الأمانة الوطنية و ضمان تسيير الحزب. (المادة 50)

يمثل الأمين الأول الحزب أمام جميع المؤسسات، أثناء ممارسته نشاطاته.

يعين الأمين الأول، بالتشاور مع الهيئة الرئاسية، أعضاء أمانته الوطنية أمام المجلس الوطني للمناقشة و المصادقة.

القواعد التنظيمية للمنتخبين في جبهة القوى الاشتراكية:

يحدد المجلس الوطني اجراءات و شروط و تدابير و ضع قوائم الحزب للاستحقاقات الانتخابية (المادة 75)

تبت الأمانة الوطنية في قبول كل قوائم الحزب للاستحقاقات الانتخابية.

لا يمكن لعضو في هيئة تنفيذية بلدية يتأسسها الحزب أو عضو مكتب مجلس شعبي ولائي يتأسسه الحزب أن يتولى مهمة تنفيذية على مستوى الفرع أو الفيدرالية.

- مكانة المرأة داخل هياكل حزب جبهة القوى الاشتراكية و المجالس المنتخب

تواجد المرأة في كل الهياكل التنظيمية للحزب، و قد كان القانون الأساسي واضحاً في المادة 45: عندما خصص نسبة

20 % لتواجد المرأة في الهيئات القيادية الوطنية التي تشمل:

- الفرع على مستوى البلدية
- الفيدرالية على مستوى الولاية.
- المؤتمر الوطني: أعلى هيئة تشريعية في الحزب.
- المجلس الوطني المنتخب من المؤتمر الوطني.

و القيادة الوطنية بمثابة الهيئة التنفيذية في الحزب التي تضم: الهيئة الرئاسية، لجنة الأخلاقيات، و الأمانة الوطنية.

هذه النسبة التي يبقى التأكد منها ميدانياً، و تجسيد النسبة إلى إحصائيات واضحة.

جدول رقم (17) يبرز نسب تواجد نساء جبهة القوى الاشتراكية في المجالس المنتخبة

المجلس المنتخب	العدد	النسبة	الملاحظة
مجلس الأمة (الغرفة العليا للبرلمان الجزائري)	00	00	لا توجد أي امرأة منتخبة عن الحزب أو أي حزب آخر عدا العشر نساء المعينات من رئيس الجمهورية في إطار الثلث الرئاسي.
مجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)	10	37.03%	هذه المعطيات خاصة بآخر انتخابات تشريعية في 10 ماي 2012. حصل الحزب ككل على 27 مقعد من مجموع 462، أي بنسبة 5.84
المجالس الولائية المنتخبة	28	30.76	هذه معطيات أفرزتها نتائج إنتخابات المجالس المحلية في 29 نوفمبر 2012، نشير هنا أن

الحزب شارك في 22 ولاية من مجموع 48			
	17.19	164	المجالس البلدية المنتخبة

5: مكانة المرأة حزب العدل و البيان

تأسس حزب العدل و البيان بعد اعتماد قانون الاحزاب الجديد في 2012، و يعتبر أول حزب سياسي تنشأه امرأة، و هو ذو توجه إسلامي، تقوده السيدة: نعيمة صالحى، و هي سيدة معروفة على مستوى الساحة السياسية الجزائرية، خاصة بعد ترشحها على رأس قائمة حزب العدل و البيان على مستوى الجزائر العاصمة في الانتخابات التشريعية ماي 2012، كما عرفت السيدة نعيمة صالحى بحضورها على مستوى وسائل الإعلام، خاصة بعد فتح المجال للإعلام الخاص في الجزائر.

تعتبر أهم و آخر النشاطات التي ساهمت بها السيدة صالحى في المجال السياسي الجزائري، مشاركة حزبا في مشاورات تعديل الدستور المنطلقة في 01 جوان 2014، إلى غاية 03 جويلية من نفس العام، عن طريق تقديم مقترحات الحزب حول النقاط التي تلتهم السيدة صالحى و لجنتها إدراجها في الدستور المعدل الذي سيصدر قريباً.

• مبادئ الحزب

- الإيمان بالديمقراطية وبالحرية وبحق المواطنين في التنظيم الحر وإبداء الرأي والتعبير عنه بكافة الوسائل السلمية.
 - الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين بلا تفرقة.
 - **الإيمان بدور المرأة في المجتمع ووجوب تمكينها من المشاركة في كافة المجالات وتولي كافة الوظائف العامة و ترقيتها سياسيا.**
 - الإيمان بأن الجزائر دولة يجب أن تدار بطريقة ديمقراطية إيجابية تحافظ على حرية المواطنين - في كل الممارسات المشروعة على كل الأصعدة، وتحافظ على هويتها الجزائرية ومكتسباتها من القيم والعادات والتقاليد.
 - الإيمان باستقلال القضاء والفصل بين السلطات وتحديد أهدافها بحماية أمن المواطن وترسيخ مبادئ الحرية والعدالة.
 - الإيمان بأن الشباب عماد الوطن وبناء المستقبل.
- ثانياً: أهداف الحزب:

- النهوض بالجزائر والعمل على جعلها وطناً يتساوى فيه جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم على أساس تقارب فيه الآمال المستقبلية وتعلو فيه قيم الحرية التي ينص عليها الدستور ومبادئ حقوق الإنسان وبحقهم في التأمين الصحي والاجتماعي من خلال دولة متقدمة وفي

ظل ديمقراطية حقيقية.

- النهوض بالجزائر اقتصاديا واجتماعيا وعلميا والارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحلها لتكون الجزائر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في كافة المجالات، والعمل على تحقيق الرخاء للشعب في ظل نظام اقتصادي مبني على الاقتصاد الحر المراقب من طرف الدولة والعدالة الاجتماعية من خلال خلق مناخ جذاب للاستثمار وبناء دولة مؤسساتية وبنية تشريعية حديثة تتسم بالاستقرار والاستمرارية وتحترم القانون. الحفاظ على كرامة وحقوق المواطن الجزائري سواء داخل الجزائر أو خارجها.

ثالثاً: فلسفة البرنامج العام للحزب:

- المقابلة مع رئيسة حزب العدل و البيان نعيمة صالحى

سيرورة إجراء المقابلة مع السيدة نعيمة صالحى

لقد جمعنا مع السيدة نعيمة صالحى عدة لقاءات، و كان لنا على إثرها دردشة صغيرة أيام كانت مناضلة في حزب جبهة التحرير الوطني*. لهذا اتسم الاتصال معها بالمرونة، كما أن السيدة نعيمة صالحى منفتحة على الدراسات العلمية و مشجعة لها، لهذا رحبت بفكرة الدراسة، و وافقت على إجراء المقابلة معها.

و إستمراراً مع نفس المنهجية المتبعة و هي حضور نشاطات الأحزاب المعنية بالدراسة، من أجل تسجيل الملاحظات وربط الإتصالات مع العناصر المعنية بالدراسة، قمنا يوم الأربعاء بتاريخ 19 فيفري 2014، بحضور ندوة نظمها حركة مجتمع السلم، مرفوقة بما سمي: مجموعة الأحزاب و منظمات الدفاع عن الذاكرة و السيادة (حوالي العشرين حزباً)، بمناسبة احتفال الجزائر بذكرى يوم الشهيد المصادف لـ 18 فيفري، كان عنوانها " الندوة الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة... حصيلة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر ". و قد كانت السيدة نعيمة صالحى من بين الحاضرين، ممثلة لحزبها العدل و البيان، باعتباره مندمج في مشروع المعارضة من أجل التغيير السلمي.

بعد نهاية أشغال الندوة، تقربنا من السيدة نعيمة صالحى، و عرضنا عليها فكرة الدراسة و الإشكالية التي نسعى لدراستها، و قد كانت على دراية بإطار الدراسة بحكم العلاقة السابقة التي جمعنا بالسيدة نعيمة صالحى من الدراسة الأولى عبر مذكرة الماجستير.

ومن الواجب الذكر و التذكير أننا لاقينا تحاوياً كبيراً من طرف السيدة نعيمة صالحى، و قابلية من أجل المساهمة في الدراسة. فهي لم تردد و لا ثانية بامدادنا برقم هاتفها الخاص من أجل التواصل معها. ومن خلاله تم تحديد موعد معها في مكتبها بمقر حزب العدل و البيان الكائن مقره في بلدية **درارية** بالجزائر العاصمة.

و السيدة نعيمة صالحى قبل أن تكون سياسية، و رئيسة حزب هي جامعية تخرجت من كلية الشريعة تخصص شريعة وقانون لديها ميولات أدبية، عملت كإطار سامي بوزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة، كانت عضواً في لجنة قانون الأسرة والمرأة، أسست عدة تنظيمات و جمعيات وأسست الاتحاد الوطني للإطارات الجزائرية عام 2006، و أخيراً أسست حزب

* كان أول لقاء معها في بداية مارس 2011، كنا نحن بصدد إنجاز مذكرة الماجستير حول واقع المشاركة السياسية في حزب جبهة التحرير الوطني، و قد نظم الحزب في تلك الفترة ورشات مناقشة حركة الإحتجاج التي وقعت في الجزائر/ جانفي 2011 (أو ما عرف باحتجاج الزيت و السكر) و كانت السيدة نعيمة صالحى من بين الحاضرين، لجمعنا معها مناقشة صغيرة حول واقع النشاط الجزبي للمرأة في الجبهة، ثم توالى اللقاءات معها ضمن النشاطات التي كان ينظمها الحزب، و كنت أحضر بعضاً منها في إطار الإعداد لدراسة أطروحة الماجستير.

العدل و البيان في سنة 2012، أنتمت قبل تأسيسها للحزب إلى حركة مجتمع السلم ثم إلى جبهة التحرير الوطني، اللتان انسحبتا منهما في كل مرة.

إذن بتاريخ 06 ماي 2014، وبحكم موعد مسبق حددت لنا السيدة نعيمة صالحى الرابعة مساءً ساعةً له، توجهنا إلى مقر حزب العدل و البيان الكائن مقره ببلدية دراية بالجزائر العاصمة، يقع المقر في بناية منشأة حديثاً (فيلا)، و يحتل الطابق الثاني منها، و يتكون جزئين، مكتب لرئيسة الحزب و المساحة الباقية نجد فيها قاعة الاجتماعات، و مكتب السكرتيرة و الهيئة الإعلامية للحزب.

بدخولنا للمقر وجدنا في انتظارنا السكرتيرة، التي أبلغتنا أن السيدة نعيمة صالحى على وصول، و أنها بعد مقابلتي، هي على موعد كذلك مع قيادات حزبية من أجل تنسيق استراتيجية المعارضة من أجل التغيير السلس.

تحليل محتوى المقابلة مع رئيسة حزب العدل و البيان السيدة نعيمة صالحى

تبدأ الباحثة و تقول: بداية السيدة صالحى بودي لو تعرفيني بالمسار المهني و المسار السياسي، لأن سيدة لما تتوجه للمجال السياسي بهذه القوة و بهذا الحضور، أكيد أن لها خلفية و مسار مختلف عن باقي النساء، هناك بعض المراحل الهامة في الحياة المهنية، أو العائلية ربما تكون قد ساهمت في تبنيك لقضايا ثقيلة في الوزن، بحمله لمشروع مجتمع، إذن كيف تقدم السيدة نعيمة صالحى نفسها؟

تقول السيدة نعيمة صالحى، أولاً نرحب بك في حزب العدل و البيان، و نشكرك على اهتمامك بجزئنا و إدراجه ضمن الدراسة، و هي دراسة مهمة جداً حسب المحاور التي ذكرتها، الآن بالنسبة للسيدة صالحى كشخصية، أنا من زمان كنت أحب القيادة، حتى و أنا طفلة صغيرة كنت أثناء اللعب، لكن متى نضجت فكرة القيادة و بعدها العمل السياسي لما درست، الدراس القرآنية، لما دخلت و تعمقت في الصحوة الإسلامية، و بعدها دور المرأة في الإسلام، دور المرأة في الإسلام هو الذي أقتنعي، لأننا نشأنا في عائلات محافظة جداً، و بالتالي المرأة، عادةً تخل و تمتنع من فعل عدة أشياء، و لا تكلم الناس و لا تكلم الرجال، لا تخرج، ليست حرة في التحرك، حتى و إن كان شيء بداخلك فهو مكبوت، ذلك المكبوت لم أتمكن من إخراجها من إبرازه من تشكيله كما أريد أنا إلا بعدما التحقت بالتكوين الإسلامي، و ما هو قرآني، فاستنبطت قصص من القرآن الكريم، و ما تبينه السنة النبوية الشريفة، و وجدت أن المرأة في الإسلام لها حظ كبير في القيادة، و عندها حظ كبير في أن تكون رئيسة س أن تكون ملكة، و حتى أن الله سبحانه و تعالى أقر قراراتها في بعض الأمور، و بقيت بالنسبة لي ملكة سبأ هي مثل بالنسبة لي، لأنها كانت امرأة تحكم و تعمل بالشورى، و طريقة كلامها التي صاغها القرآن الكريم، و حتى عندما قالت على لسانها كما ذكره القرآن الكريم، "أن الملوك إذا دخلوا قريةً جعلوا أعزها أذلأء" انظري مدى الحكمة التي تحلت بها، ثم أكد الله سبحانه و تعالى كلامها في قوله "و كذلك يفعلون". إذن يظهر هنا كيف أن المرأة تحكم قوم و ليس أي قوم، و يقر الله بحكمها و يقر ما قالته من حكمة، إذن المرأة لها مكانة كبيرة عكس ما قيل، عكس ما يُتداول في الخطاب العام.

و على عكس العقلية الذكورية، و عكس الخطاب المتداول الذي يصغر من حجم المرأة في الممارسة السياسية، أنا لما خرجت للمجتمع و جدت قبول كبير جداً للمرأة، و لكن بشرط أن تكون ممثلة للمرأة الجزائرية الحقيقية، الأصلية، المرأة من الجزائر العميقة، أنا لاحظت حتى الحجاب مؤثر، كثير من النساء اقتربن مني و أبدين إعجابهن بشكل حجابي، و كن يقلن لي أنك امرأة أنيقة لكنك ملتزمة بحجابك، و الكثير أبدن رغبتهم في تقليدي، فكنتم بمثابة القدوة لهن و رأوا أنفسهم من خلالي، لهذا نحن نسعى لتدريب المرأة أو الفتاة سياسياً مع الحفاظ على شرفها و كرامتها، و كلمتها.

تقول الباحثة: إذن نستطيع الفهم أنك في مرحلة من مراحل حياتك مررت بنوع من التردد، بسبب هذا الخطاب المقيّد الذي يجعل المرأة لا تشعر أنها منطلقة في الحياة.

نعم، أولاً لأنني كنت في وسط محافظ سواء داخل الأسرة أو خارجها، يعني في مدينتي قسنطينة، وهي معروفة أنها مدينة محافظة، فيصعب عليك إبراز اهتمامك بالشأن العام، أذكر مرة، أنني رغبت في أن أنشط في المسرح، على مستوى إتحاد الطلبة الجزائريين، رغبت أن ينظموا مسرحية، وأنا كنت قد كتبت سيناريو لمسرحية، اسمها "دير عقلك سلطانك"، و توجهت إلى شباب فرقة المسرح، و قلت لهم أنا عندي مسرحية أريد العمل معكم، صدقيني لقد تجاهلوني و عاملوني كغريبة في وسطهم، و كانوا كلهم ذكور، فأروا كأي تجاوزت حدودي و دخلت مجال خاص بهم هم و فقط، حتى أنهم لم يتكلموا معي و كان الحوار يدور بينهم فقط في تجاهل تام لي، و اتفقوا على موعد للتحضير للمسرحية في أحد الأماكن في الجامعة، و أنا من رغبتى الشديدة في إنجاز هذا العمل، توجهت إلى هناك و عوملت بتهميش رهيب، و هذا ما يحدث مع المرأة التي ترغب في ممارسة العمل السياسي و الحزبي. و هنا قررت أن أتحدثهم و أخذت عهداً على نفسي، أبحث عن جهة أخرى لأتعامل معها، و أخرج مسرحيتي الخاص قبل مسرحيتهم، و ذاك الذي كان اتصلت بالمرح، معروف في مسرح قسنطينة، ذهبت له، و أريته السيناريو الذي أعجب به أشد إعجاب، الذي كان يتكلم عن البطالة عن خريجي الجامعة إلخ، كام ذلك في سنوات 1988/1987، تقريباً، نظمت المسرحية و أتيت بالممثلين من البنات و الذكور، لكنني لن أمثل بسبب التحفظ الذي كان يطبع شخصيتي، و لكن مساعدة المخرج، و كنت حريصة على أن تخرج المسرحية كما تصورتها، و نجحت تلك المسرحية و كان حضور كبير في المسرح، بحيث طلبت ي الجامعة و أعدنا عرضها في المسرح الجامعي، و هنا تلاحظي روح التحدي التي اكتسبتها منذ الصغر، و يبقى كبح المجتمع هو الذي يجعلك مترددة و خائفة من المبادرة، فتقدمي رجلاً و تؤخري الأخرى.

تقول الباحثة بودي لو تضعيني في صورة تكوينك الجامعي:

هناك جامعة الأمير عبد القادر تدرسين فيها العلوم الإسلامية، و قبلها كنت أدرس حقوق. بدأت دراستي في الحقوق، و في السنة الأخيرة، بدأت الإهتمام بالجامعة الإسلامية، ثم بدأت في التحضير لبكالوريا أخرى، لما لالتحق عدد كبير بالجامعة الإسلامية، تم وضع شرط الحصول على بكالوريا جديدة حتى يتم الالتحاق بالجامعة الإسلامية. فبدل الإهتمام بالسنة الرابعة و الأخيرة انشغلت في التحضير للبكالوريا الجديدة، بعد خمس سنوات، لأنني لم ألتحق بالجامعة في العام الأول، و لكن توجهت للتدريس في المتوسط، لأن والدي رفض أن أدخل الجامعة، لأنه في عائلتي لم توجد بنت دخلت الجامعة ماعدا الذكور، فممنوع عليك دخول الجامعة، لهذا نلت البكالوريا أم لا تتوجهين للتعليم.

تسأل هنا الباحثة، كنتم تسكنون في ضواحي قسنطينة أم في مقرها،

كنا نسكن في قلب المدينة، و حتى السكن العائلي قريب من الجامعة، و رغم هذا رفض، أنا هنا لم أستطع مواجهة الوالد خاصة أنه كان حاد الطباع، و بعد محاولتي الفاشلة لإقناعه، درست في المتوسط و كلفت بقسم السنة الرابعة، قسم المعيدين والذي لا يُقبل الأساتذة عليه كثيراً لتدريسه، و لكن أبرزت قدرتي و كفاءتي، و كنت صغيرة في السن. خاصة و أنني درست مادة أحبها كثيراً و هي اجتماعيات، التي تتحدث عن التقسيم الإداري و البلدية و الولاية، من هنا يبرز الإهتمام بالشأن العام، و لهذا حرصت في برنامجي الحزبي في حزب العدل و البيان التركيز على محور التثقيف المدني، لأنني أفهم و أدرك جيداً، أنه ضروري في النشأة الاجتماعية و لأنني خضت تجربة التدريس قبل الجامعة و بعدها لمست أن التلاميذ أو النشأ الصاعد غير مدرك لمبادئ

المواطنة و الجانب المدني. و بالتالي يجب التركيز على التوعية ، فيما يخص البلدية و مهامها، الانتخابات، دور و وظيفة البرلمان... إلخ

اذن اضطررت أن أعيد الباكوريا من أجل الدخول إلى الجامعة الإسلامية، في خضم حركة الصحوة، و كان يزور الجزائر أئمة الصحوة أمثال الغزالي، البوطي، القرضاوي، الجامعة كانت ناشطة و وحيوية في تلك الفترة، على وقع التيار الجديد، كنت نحضر محاضرات الغزالي رحمه الله وكذلك محاضرات الشيخ القرضاوي، بحضور عدد كبير من الطلبة، كنا لما ندخل الحي الجامعي و نجد الأخوات يحضرن في أنفسهن للحضور المحاضرة بحب و شغف كبير، كان في هدوء و سكون، لقد أيام الصحوة الإسلامية أسعد أيام حياتي، تكونا فيها، لهذا لما تدخلين الميدان السياسي فيما بعد، لا شئ يحدك. بعد دخولي الجامعة الإسلامية كان شغفي كبير لمعرفة الإسلام على حقيقته، حتى لا يستغلني أي طرف، حتى أفهمه جيداً و لا أقوم بالدعوة أقوم بها عن معرفة. و تخرجت بليسانس كتاب و سنة، و بما أتي درست قانون أقول قانون و شريعة. لكن عيب السياسة أنها تجذبك عن البحث، و تأخذ كل وقتك لكنها تكونك، و الذي لا تتعلمينه في الجامعة تتعلمينه في السياسة، تبقى الجامعة مثالية بقيمتها بأفكارها أما الواقع فتلزمه الممارسة.

تسأل الباحثة: بودننا أن نعرف إن كان هناك إهتمام عائلي بالسياسة؟

أولاً، الوالد رحمه الله عليه كان مجاهد حامل للسلح، وكان يهتم بالسياسة من دون أن يُوعينا بها، أنا الذي كنت أتذكره أن موعد نشرة الثامنة الإخبارية مقدس عنده، و يتابعها باهتمام كبير، و كنا نحن أبناءه نستغرب هذا الإهتمام، و لكن الأب لم يفسر لنا مالذي تعنيه هذه الأخبار، و هو ما يحدث لي اليوم مع أبنائي لكن الفرق أنني أفسر لهم و أفهمهم لماذا أهتم بمتابعة أخبار البلد.

تسأل الباحثة: و هل تعدى هذا الإهتمام العفوي بالسياسة إلى ممارسة منظمة، عن طريق الأحزاب أو غيرها.

أنت تعرفين جيداً، أو ياريتك تعرفينها أن لم تكوني تعرفي، أن الجيش الداخلي ، بعدما دخلوا جماعة و جدة و هم جيش الحدود، قهرهم و ضلموهم، إذن فإن أهلي سواء من الأعمام أو الأخوال كانوا من الجيش الداخلي، فكانوا من قادة الثورة اللذين همشوا بعد الإستقلال، و كان فيهم حتى من اقترب من حكم الإعدام، و فيهم من مات و قتلوا، لهذا ابتعدوا عن السياسة و بقوا يتابعونها من بعيد، و ساخطين عن الممارسات السياسية بعد الإستقلال، لأن الكثير ممن كان ضد الثورة ومع فرنسا (الحركي) ممن حصلوا على مناصب سامية في الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، لهذا انتهجوا نهج المقاطعة السياسية، فمثلا الخال درس مع الرئيس بومدين في مصر، و لما عاد إلى الجزائر بدأ البحث عن النخبة المعربة، خاصة اللذين درسوا في الدول العربية، أمثال الأزهر(مصر) و (الزيتونة)تونس، فكلهم بومدين بحكم الصداقة التي جمعت بينهما في مصر، من أجل تولي مهام في الدولة الجزائرية، فرفض الخال معترضاً عن ما يسمى جنرالات فرنسا، التي تولت الحكم الفعلي في الجزائر، لكن عائلتي بقيت منتمة لحزب جبهة التحرير الوطني دون تولي مناصب قيادية داخل الجبهة أو خارجها.

تتدخل الباحثة و تقول: و من ثم تأتي السيدة صالح، لتحمل المشعل من جديد، و تدخل المجال السياسي من بابه الواسع.

لما عرفت الإسلام جيداً، الحياء في الإسلام، و الإسلام لم يمنع المرأة من أنها تمارس السياسة، و لم يمنعها من التعامل مع الرجال، و لم يمنعها من التكلم، فهناك السيدة سكيينة، كانت تدرس الرجال، و السيدة خديجة زوجة الرسول(ص) كانت تاجرة و بمثابة سيدة الأعمال في وقتنا الحالي، و كانت فيه ما يعرف حالياً بوزيرة للمالية في عهد عمر بن الخطاب، إذن لما تتمعن في

تفاصيل التاريخ الإسلامي، كانت فيه المرأة المجاهدة و التي شاركت في الحرب إلى جانب الرجال، إذن كيف للمرأة أن تشارك في الحروب إلى جانب الرجال و لا تشارك في السياسة. إذن هذا يفضح التطرف الخطير، و يكذب الخطاب الديني الخاطيء الذي يصور المرأة على أنها عورة من رأسها إلى أخمس قدميها، و بالتالي لا مكان لها في المساهمة في الشأن العام.

هناك أمر آخر، أنني لما أسست حزب، و يشهد العالم أنني أول امرأة تؤسس حزب سياسي في العالم العربي، ذهب زوجي لبعض العناصر التي انشقت عن جبهة العدالة و التنمية التي ساهم في تأسيسها زوجي و كانت بقيادة جاب الله، و قال لهم أن الزوجة قد أسست حزب و أظن اني سألتحق بها، لأن عبد الله جاب الله أسسنا معه الحزب لكنه التف علينا، إذن تعالوا لننظم إلى حزبا، فما كان رد المجموعة، قالوا له، نحن ليس لدينا أي اعتراض على السيدة صالح، لكن يعز علينا أن تحكمنا امرأة، فمارأيك في أن تتفق مع زوجتك، فتمنحك القيادة، و تأتي هي نائباً ورائك، انظري كيف يفكرون، مع انهم اسلاميين لكن لا يعرفون قيمة المرأة، جاء زوجي و أخبرني بالواقعة من باب إعلامي، فقلت له يمكنك أن تبقى معهم، أيعقل أن أسس الحزب و أبذل جهداً كبيراً في ذلك، و أنتم تقودوه هذا بكل سهولة. و هنا تأسفت على مكانة المرأة التي جعلتها تحكم الدول من وراء الرجال، لا يجب ان نخرج نحن النساء للواجهة، و عليه الآن يجب أن نحكم نحن.

نقطة فقط أحيلك عليها، أنا حاضرة كثيراً في مواقع التواصل الاجتماعي، و أتعمد أن أنشر صور عائلي و بعض الأجواء العائلية، لكي أبرز أن المرأة السياسية لا تحمل حياتها العائلية، بل تحتل حيزاً معتبراً من وقتها، فأنا أشارك عائلي و جباتها و أحتفل مع اولادي في عيد ميلادهم، و في فترة الإمتحانات أفرغ نفسي لهم.

أما بالنسبة لمشروع الحزب في مجال التمكين السياسي للمرأة:

فنحن نعمل على تمكين المرأة سياسياً و تعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي، لأنها مشاركتها مازالت منقوصة، إذن ينظر حزب العدل و البيان في وضع المرأة و صنع القرار، و عندما تراجع النسب العالمية الخاصة يتواجد المرأة على مستوى مراكز صنع القرار، نجد أن الدول العربية و الإسلامية، تقع في مؤخرة الترتيب، رغم ما أعطى الإسلام للمرأة من حقوق، في المقابل نجد أنها مرتفعة في الدول الأوروبية، إذن الأسباب وراء هذا الضعف تعود إلى:

- أنها لم تحظى باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية او المعارضة بشكل عام في العالم.

تتدخل الباحثة و تسأل هنا بيت القصيد، لماذا تعجز الأحزاب، بغض النظر عن توجهاتها في استقطاب العنصر النسوي؟

تقول السيدة صالح:

المرأة تحمل نوع من الخوف، و لا يوجد ما يهذب هذا الخوف، فيه تراجع، تردد فيه خوف، الواقع الاجتماعي السائد و رسوخ النظرة الدونية، تجعلها تحتقر نفسها، و هناك ما تعلق بالأحزاب و أنا دائماً أشرح، أقول أن الوسط الحزبي متعفن بالنسبة للمرأة، فلا ينظر لها على أساس أنها كفاءة، بل أنها أنثى، فإما أن تمرى بالمرحلة التي يرضوها هم (يعني القادة الرجال)، و بعدها يضعون المرأة أين يشاؤون، و ممكن يمكنوها و ممكن لا، و إما ان المرأة تترفع على إغرائهم و طروحاتهم و تحرشهم، و من الإقصاء التام. أنا في جبهة التحرير الوطني تم إقصائي لأنني كنت واضحة معهم، قلت أن المرأة الجزائرية حقوقها واضحة في الدستور و القانون و القرآن، و أنا كفاءة وطنية و بالتالي أنا مثلي مثلكم، فيه ناس أنا أكثر منهم مستوى من ناحية الوعي و أحظى بالقبول لدى المواطنين ربما أكثر منكم فلماذا المساومة، أنا لما أسست الإتحاد الوطني للإطارات في 2003، تسع سنوات و أنا أنشط فيه، و توقفت لفترة بسبب إنشغالي بالحزب حالياً، في مشى معي وزير حالي لوزارة سيدة، صدى خطابس

كان أكثر من صدى خطابه الذي لم يحدث أي تفاعل بالقاعة، عكسي أنا حيث التهبت القاعة حماساً، حتى أنني لاحظت أنه تحسس مني.

تسأل الباحثة: ماهي المدة التي قضيتها في حزب جبهة التحرير الوطني

مكثت فيه مدة تسع سنوات، قاموا بنزع اسمي من قائمة اللجنة المركزية في المنبر، ونزعوا اسمي كذلك من قائمة الثلث الرئاسي لمجلس الأمة.

لهذا يصعب على المرأة الدخول للأحزاب في هذا الجو، لذا عليها أن تتحلى بشخصية قوية، و من المستحسن أن تكون مكثفية و مع محرم يحميها، غير هذا تواجه المرأة صعوبات كبيرة، سأعطيك الدليل على ما أقول هولنذهب للأحزاب الإسلامية، وللناخذ على سبيل الحصر حركة مجتمع السلم، لماذا نجد المرأة ناشطة في حركة مجتمع السلم، لأن الجو ناشط و نظيف فتجدين القيادي أو غير القيادي يأتي بأخته، زوجته أو ابنته .

خلاصة القول أن المرأة لا تُقبل كثيراً على الأحزاب بسبب الجانب الأخلاقي، لكن في حزب العدل و البيان، هناك إقبال كبير من النساء، و الأهم من هذا أن هناك ثقة في حزب العدل و البيان لهذا يرسل الرجل زوجته و ابنته و اخته لتنشط في حزب العدل و البيان لأنه حزب نظيف، إذن الرجل ليس لديه مانع في النشاط الحزبي للمرأة في حذ ذاته، لكن يتخوف من الممارسات اللاأخلاقية التي تصحبه.

تسأل الباحثة عن الميكانيزمات المتبناه من طرف الحزب لتمكين المرأة، و ما هو رأي السيدة صالح في

قانون الكوتا؟

نحن في البداية قلنا نضع قائمة إسمية مفتوحة، بطبيعة الحال حزبا الأغلبية رفضا(جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي)، اقترحنا الاعتماد على القائمة الإسمية المفتوحة، ة ليس على القائمة النسبية حيث يراعى الترتيب في القائمة فيمر الأوائل في القائمة، و توضع المرأة في مؤخرة القائمة. لا علينا لما تم اعتماد مبدأ الكوتا، قلنا فلتكن وسيلة للتدرج في تحقيق التمكين السياسي الأمثل للمرأة، في ذلك الوقت كنا في حزب جبهة التحرير الوطني، و لكن للأسف الشديد يبقى مشكل انتقاء الكفاءات لتقديمها في الانتخابات مطروح بشدة، و تبقى تتحكم في اعداد القوائم معايير اخرى - غير موضوعية- بطبيعة الحال.

الكوتا و عامل التزوير جعل الكثير من النساء تصعد للبرلمان في انتخابات 2012، حتى من دون ما تدري، بسبب الحاجة الماسة لتحقيق النسبة المفروضة قانوناً من النساء، في بعض المناطق. هذا ما جعل الأحزاب تزج بنساء غير مهمتمات بالسياسة أصلاً.

إذن الكوتا إذا تشجع الكفاءة فهي أداة جيدة، لكن مادام مشكل الإنتقاء وفق معايير غير الكفاءة، فلن تغير شيئاً في مضمون الممارسة السياسية للمرأة ما عدا ارتفاع عدد النساء.

تسأل الباحثة: ما هو مشروع حزبكم فيما يخص بتطوير امكانات المرأة في المجال السياسي.

حزبنا ينطلق بتشريح الواقع أولاً، أن السياق العالمي، يحتوي كثيراً على مفاهيم اللامساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة سواء السياسية، أو الإقتصادية أو الاجتماعية، ثم إن هناك سيادة للمفاهيم المعادية للمرأة و عدم تقبلها في المجتمع. هناك عامل وعي بالنسبة للمرأة التي لا تبادر بدخول العالم السياسي، ثم تجدها تلوم من بعيد، و بالتالي لم تساهم في ترقية و وضعها، و تطوير المجتمع، وضع الإبن، الطفل و الأسرة و الإقتصاد، و العمل و الأجر... إلخ

هناك سيادة التسلط الذكوري، على إدارة الدولة و مؤسساتها، حتى أصبحت السلطة مقرونة بالذكرى. تعقب الباحثة

وتسأل السيدة صالحى عن رأيها فى ارتفاع عدد النساء فى الحكومة (سبع نساء) و هى سابقة فى تاريخ الجزائر

تقول السيدة صالحى، أن هذا لن يغير شيئاً، و لا تعكس مكانة المرأة لأن أكثر من 70% من النساء الجزائريات غير ممثلات فى الحكومة، (تقصد هنا نسبة النساء اللواتى يرتدين الحجاب فى الجزائر). و سيادة التسلط الذكوري نجده كذلك فى سوق العمل و الإقتصاد و احتكار المناصب العليا فى الدولة، و هذا حتى فى الدول المتقدمة.

مما لم يساعد كذلك ارتفاع النساء فى المجال السياسى، هو توجه النساء إلى الوظائف الخدمية التى عرفت تقليدياً أنها مجال المرأة، و بالتالى حتى تمنح الوزارة للمرأة تكون تقليدياً معروفة أنها من اختصاص المرأة، يعنى وزارات غير سيادية.

و هنا تقول السيدة صالحى سأعرض عليك بعضاً من النقاط التى خصصناها فى برنامجنا لتعزيز مكانة المرأة السياسية:

- ترقية المرأة لتصبح عنصر هام و مؤثر فى مؤسسات صنع القرار.
- إعادة تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل و المرأة، فى الأمور الاجتماعية و الأسرية، لأن هذه الأدوار تؤثر على المرأة كثيراً و هى تتحمل العبئ الأكبر فى تربية الأطفال و رعاية الأسرة، فالرجل لا يساهم فى الأعمال المنزلية و عمليات تربية الأبناء، فهى و إن كانت موظفة لما تدخل للمنزل تبدأ المهام المنزلية، و بالتالى لا وقت لها لممارسة السياسة.
- نركز فى استراتيجيتنا على دور الصحافة و الإعلام خاصة الصحافة الإلكترونية، لأنها سريعة الانتشار، لأنها غير حاضرة أو ناشطة سياسياً فى الفضاء الإلكتروني.
- قلة وجود منظمات نسوية ناشطة التى تخدم العالم العربى و الإسلامى، يعنى أن المرأة الجزائرية الأصلية، توجد هناك منظمات و لكن تأخذ بها إلى الهاوية، و لاحظنا أن السلطة تأخذ نساء من بين هذه المنظمات و تجعلها فى بعض المواقع، فأتساءل لماذا لا يتم أخذ نساء من جمعية العلماء المسلمين و ينصبوها وزيرة، لكن من جمعية راشدة أخذوا، دائماً يتم التوجه للنساء اللاتى تمثلن أقلية و تحمل الفئة التى تمثل الأغلبية. و تكتفى الدول العربية بلجان تعمل على تقرير سياساتها، و تسويق برامجها، و كسب عناصر كوادر نسائية للاستعمال المناسبى، مثل المواعيد الانتخابية.
- تفشى ظاهرة الأمية و انخفاض المستوى التعليمى للنساء فى الكثير من الدول العربية و دول العالم الثالث، يعرقل مساعى الإرتقاء بنسب التمثيل السياسى للمرأة، ممكن فى المدن الكبيرة المشكل ليس مطروح بالشدة فى المناطق الداخلية.

تقول السيدة صالحى أن وضعية المرأة فى المجال السياسى يمكن أن تتطور إذا:

- تغيرت و تطورت برامج الأحزاب السياسية، هذا بدايةً، بحيث يتم تبني مبدأ المساواة بين الجنسين ، و اعتماد مبدأ التمييز الإيجابى لصالح المرأة، و تشجيع العنصر النسوى فى تلك الأحزاب.
- إذا تم العمل المشترك بين الجمعيات النسوية و الأحزاب الديمقراطية و العمالية، النقابات، و المنظمات الحقوقية المدافعة على المساواة الكاملة للمرأة، بتطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة رقم 07،" التى تنص على إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة"، و جاءت هذه المادة فى اتفاقية 1979، و منذ ذلك الوقت و إلى يومنا هذا لم تتجسد هذه المادة كما ينبغى. على أن تتخذ كل الأطراف التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية.

تتدخل الباحثة و تقول، قد يقول قائل على أن هذه المادة قد تم احترامها و تطبيقها من خلال تبني مبدأ الكوتا؟

ترد السيدة صالحى و تقول: لقد أشرت فيما سبق إلى عيوب تطبيق الكوتا، نحن نسعى إلى تطوير مشاركة المرأة، بحيث أنها تدخل من غير الحاجة إلى الكوتا، بحيث تصبح مطلوبة و تفرض نفسها بقوة في مجابهة المجال السياسي، كما نسعى لأن من تصل لمراكز صنع القرار تؤمن بضرورة تمكين المرأة، يعني متبينة لقضايا المرأة، و إلا لا داعي.

- تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية مشاركتها في المجال العام. عن طريق النضال الدؤوب للوصول إلى مواقع صنع القرار، و التوعية الشاملة للمجتمع من أجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة، و فرض تطبيق قوانين و دساتير مدنية متحيزة خاصة في الدول العربية و الإسلامية. بطبيعة الحال نحن لا نخفي تحفظنا على كلمة مدنية بعيدة عن الإسلام، نحن نرى الدول التي تبنت مبدأ الدساتير المدنية الجردة من روح الإسلام، انحرفت مجتمعاتهم، و لان هم يجتهدون للرجوع للدساتير المدنية بروح اسلامية دون ذكر كلمة إسلام صراحةً.

- دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان، أو المجالس المحلية مادياً و معنوياً و إعلامياً و العمل على تدريب النساء من أجل الحصول على المهارات الانتخابية و السياسية.

- التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبير في تعزيز دورها في المشاركة السياسية .

- استقلالية المنظمات النسائية من التبعية للأحزاب السياسية غير الداعمة لتحرر المرأة، و أفتح قوس لأقول أن كلمة تحررنقصد بها: تعزيز و إعطاء المرأة حقوقها و إلزامها بواجباتها، هذا ما نقصده بالتحرر لا نقصد به التحرر الجندرية، فلا نفصل بين الرجل و المرأة على كل الأصعدة الطبيعية و الوظيفية.

- عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث أنه أمر لا يخص المرأة فقط، فعادةً ما يقال أن قضية المرأة أمر زائد و غير مهم، و هناك قضايا أهم، لا هذا خطأ لما تكون وضعية المرأة هشة في المجتمع، سترتبك كل المنظومة الاجتماعية.

- المطالبة بتنفيذ دور وزارة المرأة و قضايا الأسرة حتي تبني قضايا المساواة بالدرجة الأولى، و ليس ترقيع وضع المرأة، نحن طالبنا بمجلس أعلى للأسرة، و تفاجئنا بالمجلس الوطني للأسرة، هذا المجلس تابع لوزارة منتدبة لدى وزارة، وركزنا على الأسرة و المرأة التي تضم المرأة و الرجل و الطفل، ثم ركزنا على المرأة لأن لها وضع خاص في المجتمع.

- المطالبة بتوفير الدعم الكافي من طرف الحكومات لإنشاء مراكز أبحاث، لارتقاء بوعي المرأة اجتماعياً و سياسياً و ثقافياً

6: النساء في الهيئة التنفيذية: هل تنتج الأحزاب السياسية الوزيرات

لم تعرف الجزائر امرأة كوزيرة في الحكومة إلا سنة 1984، ومنذ هذا التاريخ عرف وجود النساء على مستوى الهيئة التنفيذية تذبذباً، بين وجود امرأة إلى أربع نساء في بعض الحكومات، في حين عرفت بعض الحكومات غياب تام للعنصر النسوي*، بسبب رفض القيادة السياسية لوجود أي امرأة في المراحل الأولى من بناء الدولة الوطنية الحديثة (من 1962-1982)، ثم بسبب الظروف الأمنية في مرحلة نهاية الثمانينات و التسعينات (من 1988-1992)، بطبيعة الحال السبب الأمني وحده غير كاف لتفسير غياب المرأة في الحكومات لمراحل مختلفة، فذلك راجع للإرادة صاحب القرار السياسي.

*يمكن الرجوع إلى الملحق للتعرف أكثر على توزيع الوزيرات في الحكومات

عرفت الحكومة الحالية برئاسة عبد المالك سلال و المشكلة بعد الانتخابات الرئاسية (17 أفريل 2014)، سابقة من خلال تواجد سبع نساء في الهيئة التنفيذية. عدا عن العدد عينت المرأة في قطاعات وزارية جديدة عليها نسبياً (مثل البريد وتكنولوجيات الإعلام و الإتصال، السياحة و الصناعات التقليدية)، لكن المرأة مازالت بعيدة عن الوزارات السيادية(الخارجية، الداخلية ، المالية... إلخ) ويبقى حضورها حضور رمزي في وزارات تماشي مع أدوارها التقليدية كمرمية و مساعدة للرجل و راعية للتراث و الثقافة.

لكن ما يهمنا من خلال هذا العنصر هو محاولة معرفة ما إذا كانت الأحزاب السياسية هي المنتجة للوزيرات في الجزائر، وهو دورها المنوط به تقليدياً، حيث تعمل من المفروض أن تحتكم إلى إعداد النخب السياسية و تقديمها للتسيير السياسي، هذا من جهة من جهة أخرى، في حين فشل الوزير يتم العودة للأحزاب، حتى يتم تحديد المسؤوليات. و هذا الجدول يبين:

جدول رقم (18) يبين توزيع الوزارات حسب الإنتماء الحزبي/النشاط الجمعي

الوزيرة	القطاع الوزاري	المهنة	الإنتماء الحزبي /النشاط الجمعي
زهرة دردوري	وزيرة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الإتصال سبتمبر 2013 إلى يومنا هذا (ماي 2014)	رئيسة مجلس سلطة الضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	لا شيء
دليلة بوجمعة	وزيرة البيئة سبتمبر 2013 إلى يومنا هذا ماي 2014.	إطار سامي بوزارة البيئة	لا شيء
نورية بن غبريت	التربية الوطنية و التعليم / ماي 2014	مديرة المركز الوطني للبحث في الانترنتولوجيا الاجتماعية و الثقافية	لا شيء
مونية مسلم	وزيرة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة / ماي 2014	محامية	ناشطة نسوية في جمعية راشدة
نادية شرابي لعبيدي	وزيرة الثقافة / ماي 2014	سمنائية/ مخرجة و منتجة	لا شيء
يمينة زرهوني	وزيرة السياحة و الصناعات التقليدية / ماي 2014	والي سابق لمستغانم و تيبازة	لا شيء
عائشة تغابوت	وزيرة منتدبة للصناعات التقليدية/ ماي 2014	مكلفة بالدراسات في مؤسسة سونطراك	لا شيء
خليدة تومي	*وزيرة الثقافة و الإعلام الناطق الرسمي	أستاذة ثانوي	*ناشطة نسوية

*التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية		بالحكومة 2003/2002. *وزيرة الثقافة و الإعلام 2005/2003. *وزيرة الثقافة 2014/2005	
ناشطة نسوية في جمعية راشدة	أستاذة جامعية (حقوق)	*وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي و البحث العلمي، مكلفة بالبحث العلمي 2012/2003 *وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة 2014/2012	سعاد بن جواب الله
التجمع الوطني الديمقراطي.	إعلامية	*وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة و المرأة 2012/2003	نوارة سعدية جعفر
جبهة التحرير الوطني	أستاذة جامعية (علوم التربية)	*وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة / 2003-2002	بشينة شريط
جبهة التحرير الوطني	موظفة برئاسة الجمهورية	*وزيرة التضامن الوطني / 2002- 2003	سكينة مسعدي
جبهة التحرير الوطني	محامية	*وزيرة منتدبة مكلفة بالجالية الوطنية الخارجية / 2003-2002	فاطمة بوشملة
جبهة التحرير الوطني		*وزيرة منتدبة مكلفة بالبحث العلمي	ليلي حمو بوتليليس
لا شيء	*مديرة مركزية بوزارة المالية *مستشارة برئاسة الجمهورية	وزيرة منتدبة للإصلاح المالي 2002/أفريل 2004 *وزيرة منتدبة للإصلاح المالي جوان 2008/2006	منتوري فتيحة
التجمع الوطني الديمقراطي	إعلامية	*كاتبة دولة مكلفة بالثقافة لدى وزير الإعلام و الثقافة جوان 1997/ديسمبر 1999	زهية بن عروس
جبهة التحرير الوطني الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات	معلمة مستشارة بوزارة التكوين المهني و التشغيل	*وزيرة منتدبة للتضامن الوطني و العائلة ديسمبر 1996. *وزيرة التضامن الوطني والعائلة 1999/1997	ربيعة مشرنن
لا شيء	قاضية و رئيسة غرفة	*وزيرة الشباب و الرياضة 1991-	ليلي عسلاوي

	الجنح	1992 *كاتبة دولة للتضامن الوطني 1994	
علاّب-ياكر مليكة	كاتبة دولة للبحث العلمي 1993/1992	أستاذة جامعية (فيزياء نووية)	لا شيء
بن حبيب- كتو سعيدة	*وزيرة منتدبة مكلفة بالتضامن الوطني 1993-1992	معلمة	*الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات. *ناشطة في حقوق الإنسان. *رئيسة جمعية نسوية للتضامن مع الأسرة الريفية
بلميهوب زرداني مريم	*الوزيرة المستشارة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالقضايا الإدارية و القانونية 1993-1992	محامية أستاذة	*مجاهدة *جبهة التحرير الوطني *عضو المجلس التأسيسي *مؤسسة للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.
بن عمر أنيسة	*وزيرة التكوين المهني و التشغيل سبتمبر 1991-1992 فيفري	معلمة متخصصة نفسانية مستشارة	*الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.
منتوري- شنتوف زهية	*وزيرة الصحة و الشؤون الإجتماعية/فيفري إلى جويلية 1992	طبيبة أستاذة	لا شيء
لاليام-حمودة نقيسة	*وزيرة الصحة /جوان أكتوبر 1991	طبيبة أستاذة	*مجاهدة (ضابطة جيش التحرير) *رئيسة الاتحاد العام للنساء الجزائريات بعد الإستقلال
ليلي الطيب	*كاتبة دولة مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني 1987-1984	مراقبة عامة في الثانوية	مجاهدة قيادة في الاتحاد الوطني

للنساء الجزائريات			
ونيسي زهور	*كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية	معلمة، كاتبة و أديبة	جبهة التحرير الوطني
	1982-1984/		
	*وزيرة التربية الوطنية 1984-1986.		

المصدر: المعلومات مستقاة من المواقع الالكترونية للوزارات، ومن كتاب : عبد الناصر جابي: الوزير الجزائري، أصول ومسارات، منشورات الشهاب، الجزائر ، 2011.

عند مناقشة قانون الكوتا، سواء في وسائل الإعلام، أو في البرلمان تبنت الاحزاب خطاباً نقدياً حاداً للسلطة، مفاده أن الحكومة أو صاحب القرار السياسي يسعى لتمكين المرأة في المجال السياسي عن طريق حجز كوتا مسبقاً لها في المجالس المنتخبة المحلية و الوطنية، في حين أنه لا يُمكن المرأة داخل الحكومة عبر التعيين في الوزارات.

على مدى العمر السياسي للدولة الجزائرية الحديثة بنت الإستقلال، ظهر الضعف في تواجد المرأة كوزيرة داخل الحكومة. و بالرغم من أن المرأة كانت شريكة الرجل في النضال من أجل الإستقلال في الثورة التحريرية العظمى (1954-1962)¹. لكن بعد الإستقلال انسحبت المجاهدات وكان فيهن صاحبات مؤهلات علمية عالية (طبيبات، محاميات) إلى الدراسة، الزواج، أو أطنن في الإتحاد العام للنساء الجزائريات، الذي نشطت فيه بعض المجاهدات في البداية، ثم انسحبن منه بسبب شكلية النضال ، في حين كرس بعض المجاهدين الرجال (من بينهم أزواج مجاهدات) بحكم الشرعية الثورية احتكار الصواب السياسي، وتكفلوا باتخاذ كل القرارات الهمة التي تعني الجزائر ككل. ولم يتقبل محتكر الصواب السياسي وجود أي امرأة وزيرة، و من هنا تبلورت ثقافة سياسية، لا تهتم كثيراً بل حتى تستهجن إشراك النساء في تسيير الوزارات.

منذ سنة 1982 تاريخ تعيين أول امرأة في الحكومة إلى غاية آخر حكومة المشكلة بعد الإنتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 بقيادة عبد المالك سلال، تداولت 26 امرأة على مناصب وزارية متدرجة، بين كاتبة دولة، وزيرة منتدبة أو وزيرة.

في هذه العينة المكونة من خمسة وعشرين وزيرة (25)، و التي لولا غياب المعطيات حول وزيرة واحدة هي "سكينة مسعدي"، لاعتبرناه مسحاً، توزعت النتائج كالتالي حسب الانتماء الحزبي أو الجمعي

جدول رقم (19) يبيز الانتماء الحزبي و الجمعي للوزيرات

النسبة(%)	العدد	إنتماء الحزبي/الجمعي للوزيرات
38.4%	10	وزيرات من دون انتماء حزبي أو جمعي
66.6%	06	وزيرات لمن انتماء حزبي
25%	02	جبهة التحرير الوطني
12.5%	01	التجمع الوطني الديمقراطي
		التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية

¹ وحتى قبل اندلاع الثورة و النضال المسلح في 1954، عرف التاريخ الجزائري قيادات حربية نسوية، مثل لالا فاطمة نسومر في منطقة القبائل (1830-1863) التي استطاعت أن تهزم أكبر الجنرالات الفرنسية، بالإضافة إلى المناضلات في الحركة الوطنية ، لأكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى الجانب النظري من الدراسة .

المجموع بالنسبة للأحزاب	09	34.6%
وزيرات ناشطات في	02	50%
جمعيات	02	50%
المجموع بالنسبة للجمعيات	04	15.3%
مجاهدات	03	11.5%
المجموع	26	100%

قراءة الجدول توصلنا لاستنتاجات التالية:

هناك أربع فئات من النخب النسوية الوزارية حسب مصدر إنتاج هذه النخبة:

زائد عن المصادر المنتجة للوزيرات في الجزائر التي تبدو رسمية و واضحة. و المتمثلة في

❖ **الفئة الأولى:** نساء من دون إنتماء حزبي، لما يكون المصدر هو **الجامعة و المهنة** (يعني نساء ذوات كفاءة علمية و مهنية عالية جداً).

❖ **الفئة الثانية:** لما يكون المصدر هو الأحزاب السياسية (تحديداً ، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية)

❖ **الفئة الثالثة:** لما تكون المصدر هي **الجمعيات** (تحديداً، الإتحاد العام للنساء الجزائريات، و جمعية راشدة).

❖ **الفئة الرابعة:** لما يكون المصدر هو **الشرعية الثورية** (يعني المجاهدات).

هناك كذلك متغيرات ظرفية سياسية و هي الأساس و التي تدفع إلى تعيين الوزيرات و تتحكم في خصوصياتهم. منها مثلاً، الجهة، مراعاة تمثيل الجهات خاصةً تلك التي تعرف توترات داخلية و احتجاجات، شبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة، الظروف الدولية و الإقليمية.

هذه المتغيرات جعلت النسبة الأكبر تُسجل عند الوزيرات اللاتي لا ينتمين إلى أي حزب سياسي، بنسبة 38.2%، بمعنى أن معظم الوزيرات لا ينتجن داخل الأحزاب السياسية، و إنما تنتجن الاستراتيجيات الظرفية للدولة، وهذه الظروف نفسها هي التي تتحكم في حجم و الخصائص النوعية للنساء المستوزرات، زائد الخطاب السياسي المتبنى من قبل القيادة السياسية.

● أولاً: الفئة الأولى: وزيرات من دون إنتماء حزبي

بغض النظر عن الظروف النوعية التي تتحكم في تعيين الوزيرات، كما أشرنا إليه سابقاً. وعند الرجوع إلى النقطة الأولى أو كما سميناه المصدر الأول لإنتاج النخبة الوزارية، فإن الاستفادة الكبيرة للمرأة من التعليم العالي بالجودة و الكفاءة العالية (علا بياكر مليكة أول إفريقية تحمل دكتوراه دولة في الفيزياء النووية، فتيحة منتوري تملك دكتوراه دولة في الإقتصاد، وخبيزة مالية في مؤسسات نقدية ومالية دولية... إلخ) ، ثم دخولها لمجال العمل و احتلالها لمواقع جد مهمة (مثلاً زهرة دردروي رئيسة سلطة الضبط للإتصالات السلكية و اللاسلكية، هاته النساء اللاتي و بفضل تميزهن سيملكن سمعة تقرهن من مواقع نافذة و تجلب نحوهن الإهتمام، وعندما تقرر القيادة السياسية تعيين بعض الوزارات في الحكومة يتم استدعائهن.

ثم أن هناك بعض العلاقات الشخصية، علاقات القرابة و الجهة، تدفع إلى ترشيح بعض الأسماء النسائية لمسك بعض الوزارات.

وبما أنه من الصعب أن تتوفر المرشحة على كل الشروط أو المقومات التي يتطلبها الموقع الوزاري و التي تحددها القيادة السياسية، لتضمن أكثر من تمثيل في شخص الوزير الواحد، كأن تكون المرأة، معروفة بتوجهاتها نحو السلطة (بمعنى عندها قابلية للتعامل و الاندماج مع الثقافة السياسية و التسييرية التي تميز الحكومة الجزائرية، و موثوق بولائها للدولة) ثم شابة لتمثل الشباب، و تنحدر من منطقة معينة حتى تمثلها، و بطبيعة الحال مؤهلة و صاحبة كفاءة علمية حتى تلقى المصادقية و الشرعية و القبول عند الرأي العام الجزائري، يتم التخلي عن أحد المقومات لصالح آخر حسب طبيعة المنصب الوزاري و الظرف السياسي الذي تطلب هذا التعيين، و حسب أولويات القيادة السياسية المحددة من طرف القيادة السياسية.

هناك نقطة ثالثة متعلقة بالأحزاب السياسية، فهذه الأخيرة لا تقدم كثيراً للنساء للحكومة، عندما تكون أغلبية و عندما يُطلب منها كذلك (خصوصية النظام السياسي الجزائري يجعل أنه ليس من الضروري أن تشكل الحكومة من الأغلبية) و نقصد هنا بالدرجة الأولى حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب التاريخي الذي عاصر كل المراحل التاريخية، وكان صاحب السلطة و القيادة السياسية في الجزائر في أغلب المراحل السياسية، الذي يملك ثقافة سياسية تقليدية محافظة لا تؤمن كثيراً بالعمل السياسي النسوي. من جهة أخرى، لا تتجه القيادة السياسية، و كثيراً ما يصير النظام السياسي الجزائري عند إعلانه عن أي تشكيلة حكومية يصير عن الطابع التكنوقراطي لها حتى ينفي الشبهة عنها، و كأنه يتبرأ من أي إنتماء حزبي.

● الفئة الثانية ... عندما تقدم الأحزاب السياسية الوزارات

ملاحظة: بالنسبة للنساء الوزارات المجاهدات، أو الناشطات في الإتحاد العام للنساء الجزائريات، لم نحسبهن على جبهة التحرير الوطني، و إن كن منخرطات فيه، و هذا لأننا راعينا أنهن لم يصعدن للإستوزار إنطلاقاً من ترشيح الحزب، و إنما كان صعودهن بالنسبة للمجاهدات بحكم الشرعية الثورية، و النضال الثوري، ثم هناك وزيرات أخريات صعدن من خلال توليهن لمراكز قيادية في الإتحاد العام للنساء الجزائريات.

من خلال المسح الذي أجريناه على النخبة الوزارية النسوية، تبين أن 34.6% أنتجت من الأحزاب السياسية (عددياً، 9 وزيرات من مجموع 26) نتحدث هنا تحديداً: وبدرجة أولى جبهة التحرير الوطني 66.6% بست (06) وزيرات، ثانياً التجمع الوطني الديمقراطي 25% بوزيرتين (02)، واستثناءً، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية بوزيرة واحدة.

وكل حزب يشكل فيه استوزار النساء حالة خاصة تختلف عن الحزب الآخر. في جبهة التحرير الوطني، الذي قدم أول وزيرة في الجزائر " زهور ونيسي سنة 1984"، ليس تمييزاً ولكن بحكم نظام الحزب الواحد، ثم قدم وزيرة أخرى في سنوات التسعينات (ربيعة مشرن 1996/1999)، ومنذ 2002، أين قدم أربع وزيرات دفعة واحدة، لم يقدم بعد هذا أي وزيرة إلى يومنا هذا، رغم أنه يشكل الأغلبية في البرلمان، وتمثله 63 امرأة نائب في المجلس الشعبي الوطني.

التجمع الوطني الديمقراطي قدم وزيرتين، أول مرة كانت عند تأسيسه في 1997، الوزيرة الإعلامية الشهيرة في الجزائر، زهية بن عروس، التي انتخبت كنائب في المجلس الشعبي الوطني، ثم عينت كوزيرة، نفس الشيء مع نظيرتها الإعلامية نوارة سعدية جعفر، التي انتخبت كنائب في المجلس الشعبي الوطني سنة 1999، ثم بعدها الصعود نحو الوزارة، سنة 2003. و بعدها لم يقدم التجمع الوطني الديمقراطي أي وزيرة رغم أنه يمثل القوة السياسية الثانية في الجزائر، و يمثله في البرلمان الحالي (2012-2017) 23 امرأة.

حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية، المعارض الذي تبنى خطاب سياسي لاذع للسلطة في الجزائر، تمكن النظام السياسي الجزائري من اختراقه و استطاع استقطاب ناطقته الرسمية، و النائب بالبرلمان لسنة 1997 الناشطة النسوية، و بنت اليسار ¹خليدة تومي، التي تعد الأولى من حيث المدة التي قضتها في الحكومة (12 سنة / 2002-2014).

لنكتشف أخيراً، أن الأحزاب السياسية لا تقدم الكثير من النساء للهيئة التنفيذية، و عندما حدث ذلك اقتصر على حزبي الأغلبية جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي.

● الفئة الثالثة: من الجمعية إلى الوزارة

نتحدث هنا عن الإتحاد العام للنساء الجزائريات، الذي أنشأ عام 1963، و كان احد المنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، ثم انفصل عنه مع إقرار التعددية في 1989، أما جمعية راشدة فهي جمعية نسوية مستقلة التي قدمت وزيرتين للمرأة (سعاد بن جاب الله 2008/2014، و أخيراً مونية مسلم 2014 و قبلهما كانت خليدة تومي وزيرة الثقافة مناضلة فيها و تولت أمانتها العامة 2004، لكنها معروفة أكثلا بنضالها في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي انتخبت منه للبرلمان ومن ثم الصعود إلى الحكومة)، بالإضافة إلى جمعية التضامن مع المرأة الريفية لسعيدة بن حبيلس وزيرة التضامن فيما بعد (1992/1993).

" على عكس الحزب فضلت المرأة الجزائرية أن تكون أكثر حضوراً داخل مؤسسات المجتمع المدني. حضورٌ لم يقتصر على الانخراط بل كذلك التواجد على رأس منظماتها، حصلت عليه المرأة بعد الاعلان عن التعددية في الجزائر و الاعتراف بحق تكوين جمعيات. تأهيل المرأة العالي هنا كان لصالح العمل الجمعوي الذي بادرت المرأة بتأسيسه، عكس تأهيلها الذي أخاف الرجل الحزبي منها و جعله يغلق الأبواب أمامها و يصير على ذكورية الممارسة السياسية، فحضور المرأة داخل و على رأس جمعيات المجتمع المدني الذي يؤكد من جهة أخرى جزئياً على الأقل، النظرة النمطية للمرأة في الجزائر من خلال اختصاصها في بعض الأدوار القريبة من النظرة التقليدية حتى و هي على رأس جمعية وطنية، إذا عرفنا نوعية مهام الجمعيات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي و الصحي و الطفولة و نحو الأمية..مهام لا تخرج في نهاية الأمر من صورتها كأم و زوجة، حتى و إن حصلت على تأهيل عال و ترأست جمعية وطنية أو محلية."

● الفئة الثالثة: وزيرات مجاهدات

و كان هذا في المراحل الاولى، مع بداية دخول النساء للحكومة، (يعني بعد 1982)، مع العلم أن المجاهدات لم يشاركن في الهيئة التنفيذية بعد الاستقلال مباشرة، في حين تركن المجال السياسي لأزواجهن المجاهدين و انسحبن نحو التكوين العلمي أو العمل، فقط ثلاث مجاهدات تمكن من دخول الحكومة في وقت متأخر نسبياً مقارنة مع نضالهن المشترك مع الرجال، ومع استقلال الجزائر كذلك، و نستشهد هنا بشهادة المناضلة النسوية، الحقوقية و المعاصرة للثورة و سيلة تامزالي التي تقول "...وجدت مقاومات حقيقيات. وهن الأخوات الكبيرات كيف كان مصيرهن؟ بعد نهاية الحرب، تحليل بأعجام البساطة و الحياء، الذي ميز نساء البلد، ليتركن مصير الشعب الذي حاربن من أجله، بين أيدي الإخوة. و إذا استثنينا حالات نادرة، فإن البطالات بحق، من لحم و دم، قد اختفين عن الساحة العمومية ليتم استبدالهن في الخطب بـ " النساء الجزائريات" الأيقونات الجديديات اللائي يرمزن للوطنية الجزائرية، في فترة ما بعد الاستقلال."²

¹ جابي ناصر، الوزير الجزائر، أصول و مسارات، ص 311.

² وسيلة تامزالي، تنشئة جزائرية، ص 126.

II. الدراسة الكمية للنساء المنتميات للأحزاب السياسية.

تمهيد

سنقدم في هذا الجزء من الدراسة، عرضاً لنتائج البحث الكمي الذي تناول المرأة المنتنية للأحزاب السياسية. لقد وقع اختيارنا على أربع أحزاب سياسية من أجل إجراء الدراسة وهي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة القوى الاشتراكية. و لا يفوتنا التذكير هنا أننا لا نبحث عن دراسة الأحزاب نفسها، يعني تركيبها و هيكليتها أو نشاطها السياسي، بل نستهدف دراسة المرأة من خلال هذه الأحزاب، نبحث في هذا الجزء من الدراسة عن خصائص النساء المتحزبات، عبر عدة محاور، ومن خلال دراسة كمية استعملنا فيها الإستمارة كأداة لجمع المعلومات.

و نظراً لصعوبة إيجاد النساء في مقرات الأحزاب من أجل ملأ الإستمارات، كما ان تركها في مقرات الحزب يُضيع الكثير من الوقت في انتظار أن توزع و تملأ، وفي أحيان كثيرة تضيع الكثير من الإستمارات قبل ملأها نتيجة النسيان، و صعوبة إيجاد شخص يقوم بعملية التوزيع بنفس حرص الباحث، هذا ما دفعنا إلى اقتناص فرصة التجمعات الكبرى و المؤتمرات التي تنظمها الأحزاب من أجل توزيع الإستمارات، وفي بعض الأحيان ربط الإتصالات من أجل إجراء المقابلات كذلك.

الفصل الثامن

المميزات النوعية للنساء الناشطات في الأحزاب السياسية

- 1- المستويات العمرية و الحالة المدنية للنساء في الأحزاب السياسية
- 2- المستويات العلمية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية
- 3- التوجهات المهنية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية
- 4- دور الفضاءات الحضرية في التنشئة السياسية للنساء
- 5- الخلاصة و الإستنتاج

لقد ركزنا في الجزء الأول من الدراسة الميدانية، على اعتماد المقابلات مع العناصر القيادية النسوية، التي كنا قد اخترناها، و المتمثلة في النساء اللاتي يحتلن مواقع قيادية في أحزابهن، و امرأة واحدة رئيسة و مؤسسة حزب العدل و البيان، و لم نكتف بالنساء داخل الأحزاب فقط، فقد أجرينا مقابلة مع رئيس حركة مجتمع السلم السيد **عبد الرزاق مقري**، التي كان الهدف منها معرفة نظرة الحزب للتمكين السياسي للمرأة في الجزائر و مقابلة مع مستشارة وزارة التضامن الوطني و الأسرة و المرأة الجزائرية، التي أردنا من خلالها معرفة التصور الرسمي لتدعيم مشاركة المرأة في المجال السياسي و المجالات الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية، و لكن بتركيز أكبر على السيولة الرسمية نحو تبني قانون الكوتا أو الحصة النسبية من أجل رفع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة.

منهجياً يُعتبر الجزء الأول من الدراسة الميدانية بمثابة الدراسة الكيفية (Quantitative)، بحيث تمكننا الدراسات من هذا النوع من تجميع أكبر كم من المعطيات و التفاصيل الدقيقة، في مسار المرأة القيادية، و يتم استخراج البعد السوسيولوجي من الحوار مع المرأة، عن طريق تحليل المحتوى، أو ما يسمى بقراءة ما بين السطور.

أما في هذا الجزء، سنعرض نتائج الدراسة الكمية التي اشتملت على جمع معطيات ميدانية و بيانية بواسطة تقنية الإستمارة، من خلال عينة بلغ عدد عناصرها 159 مفردة، أي امرأة متواجدة بالأحزاب السياسية الأربعة محل الدراسة، (و التي فصلنا فيها و في أسباب اختيارها في الجانب المنهجي للدراسة- يمكن الرجوع إليه لأكثر تفاصيل). كان من بين ما تصبوا الدراسة الكمية الوصول إليه، هو معرفة السمات الأساسية للنساء المتحزبات، مثل مستوياتهن التعليمية، أصولهن الجغرافية و الحضرية، و كذا رصد آرائهن و توجهاتهن في بعض المسائل السياسية، الخاصة بتسيير مساراتهن السياسية و الاجتماعية و المهنية، تنشئتهن الاجتماعية، طبيعة المهن التي تنتجهن... إلخ و الهدف من كل هذا البحث عن الظروف و المهيات التي تنتج النساء المهتمات بالممارسة السياسية عن طريق الأحزاب.

كما لا يفوتنا التذكير هنا و التركيز أننا لم نكتف بالاستمارة فقط من أجل جمع المعطيات، بل عمدنا لبناء قاعدة تحليلية على قدر كبير من الوضوح و التحري و المصدقية، مشاركة النساء المتحزبات الكثير من ندواتهن و نشاطاتهن، و بالتالي الاعتماد على الملاحظة المباشرة و غير المباشرة، أو الملاحظة بالمشاركة و الملاحظة الحيادية، لتساعدنا في تحليل و تفسير المعطيات الكمية، و بالتالي نخرج في النهاية بمجداول إحصائية، متبوعة بكثير من التعليقات و التحليلات السوسيولوجية التي ستعطينا صورة واضحة، حول طبيعة المشاركة السياسية النسوية في الجزائر، أو بتعبير أدق سوسيولوجيا المشاركة السياسية النسوية في الجزائر.

◀ - الإنتماء الحزبي للنساء في الدراسة

قبل الخوض في عرض مميزات و خصائص النساء الناشطات في المجال الحزبي الجزائري، و هذا من خلال العينة، سنقوم بعرض عبر جدول كيف توزعت العينة عبر الأحزاب السياسية.

جدول رقم (20) يبرز نسب توزيع النساء في الدراسة على الأحزاب السياسية

النسب %	التكرار	الأحزاب
30.8	49	التجمع الوطني الديمقراطي (RND)
32.1	51	جبهة التحرير الوطني (FLN)
18.9	30	جبهة القوى الاشتراكية (FFS)
18.2	29	حركة مجتمع السلم (MSP)
100.0	159	المجموع

جدير بالذكر هنا أن اختيار الأحزاب الأربعة ، من اجل إجراء الدراسة تم بمراعاة عدة نقاط لتحقيق موضوعية البحث، منها تمثيل الأحزاب لكل الأطياف الايديولوجية، و مدة تجاوب الحزب مع الدراسة، و نقاط أخرى فصلنا في تفسيرها في الجزء المنهجي من الدراسة- يمكن الرجوع إليه لأكثر تفاصيل- لقد اخترنا مثلاً للتيار الوطني التاريخي حزب جبهة التحرير الوطني صاحب أغلبية التمثيل البرلماني و المجالس المحلية المنتخبة - لغاية سبتمبر 2014- ، و كذا التجمع الوطني الديمقراطي، مثلاً عن التيار الوطني الحديث، و حركة مجتمع السلم مثلاً للتيار الاسلامي، و أخيراً جبهة القوى الاشتراكية مثلاً للتيار الديمقراطي. أما بخصوص حجم العينة، فقد اختلفت النسب أو عدد وحدات العينة بين الأحزاب، بالتناسب مع الحضور النسوي في المؤتمرات مع العلم ان الأحزاب السياسية تحتفظ في تقديم العدد الإجمالي للمناضلين داخل صفوفها، أو توزيعهم من حيث السن أو الجنس.

لهذا جاءت العينة موزعة على النحو التالي 51 امرأة عن حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 32.1% و قد وصلنا إلى هذا العدد عن طريق عينة عرضية، 49 امرأة عن التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 30.8% . حزب جبهة القوى الاشتراكية جاء مثلاً في الدراسة ب 30 امرأة أي بنسبة 18.09% و أخيراً حركة مجتمع السلم التي كان عدد المبحوثات منها قد بلغ في الدراسة 29 امرأة بنسبة 18.2%. و بالتالي فإن نسب التمثيل الحزبي للنساء في الدراسة لا تعكس أبداً نسب حضورها الفعلي في الأحزاب الدراسة، قد تكون أكثر منها و قد تكون أقل، كما لا تعكس الفوارق الفعلية بينها في نسب تواجد النساء بقدر ما خضعت لظروف إجراء المعاينة التي فصلنا فيها كثيراً في الجانب المنهجي.

في بداية الامر سنقوم بعرض الفئات العمرية لعناصر العينة، وهذا احتراماً لتقاليد البحث العلمي التي تقضي على الباحث عرض خصائص العينة، و كذا توزيعها عبر المتغيرات الثابتة على رأسها السن ، و نحن لا ندرس السن هنا بمضمونه البيولوجي و لكن بما يحمله من مضامين سوسيولوجية، تجمع بين خصوصية المجتمع الجزائري و تصورات النساء لاستراتيجيات استغلال الكتلة الزمنية المتمثلة في العمر الانساني لتحقيق الاندماج السياسي و الاجتماعي. فهو مرتبط بالمرأة و الممارسة الحزبية، و استراتيجيات تقسم مراحل العمر الاجتماعي و السياسي.

جدول رقم (21) يبين توزيع النساء في الدراسة حسب الفئات العمرية

النسب %	التكرار	الفئات العمرية
32.7	52	20-30
30.2	48	31-40
28.9	46	41-50
5.0	8	51-60
3.1	5	لا يوجد
100.0	159	المجموع

1 - المستويات العمرية و الحالة المدنية للنساء في الأحزاب السياسية

تُحدد القوانين الأساسية لكل الأحزاب السياسية في الجزائر، السن الأدنى من أجل قبول طلب الانخراط، و هو لا يخرج عن الحد الذي يعتبره الدستور الجزائري السن القانوني أو سن الرشد (19 سنة)، لكن عدا عن الإنخراط الرسمي هناك شكل آخر للمشاركة في حالة عدم بلوغ السن القانوني، أو عدم الرغبة في الإلتزام الذي يصحب الإنخراط الرسمي، يمكن المشاركة تحت غطاء التعاطف، و هنا يسمى المشارك أو المهتم بالحزب، متعاطفا و ليس مناضلاً.

يتضح من خلال الجدول، أن أغلبية عناصر العينة هم من الشباب¹، فنجد 32.7% للفئة العمرية، 20-30، و 30.2% للفئة العمرية 31-40، يعني إذا جمعنا نسب الفئتين معاً نصل إلى نتيجة مفادها أن أكثر من نصف أفراد العينة شباب، (63%)، مفسرات هذه النتيجة ممكن أن تكون متعلقة بخصوصية العينة من جهة و خصوصية المجتمع الجزائري من جهة أخرى، كما يمكن أن تكون متعلقة بتفاصيل تتحكم في شكل الممارسة السياسية النسوية، نذكر منها:

- بما أننا وزعنا الاستثمارات في ندوات، ملتقيات، أيام دراسية...إلخ، البعض منها مخصصة للشباب، أو في بعض الأحيان للنساء، لذا لا حظنا أن الحضور يكون مرتفع لدى الشباب، بحكم التحمس لمثل هذه النشاطات، هذا من جهة، من جهةٍ أخرى، تدفع الرغبة في الاكتشاف و في ربط و تكوين العلاقات الاجتماعية، لمعدل حضور الشباب للنشاطات التي تقيمها الأحزاب المدروسة، عكس الفئات المتقدمة في العمر نسبياً، و القديمة في الحزب، التي تعودت على مثل هذه الفعاليات، و بالتالي لا تكون حاضرة بقوة برغم حضورها العددي على مستوى سجلات الإنخراط، و حضورها النوعي على مستوى مراكز المسؤولية و التمثيل السياسي داخل الأحزاب أو خارجها.
- هناك عامل آخر مفسر للوصول إلى هذه النتيجة، و هي مستقاة من ملاحظتنا المباشرة بحكم أننا وزعنا الاستثمارات بحضورنا و مجهودنا الشخصي، يعني لم نتركها في مقرات الأحزاب ليقوم بتوزيعها عناصر أو موظفي الأحزاب، بحيث

¹ قد يكون هناك اختلاف في اعتماد فئة الشباب، إذ يحددها المكتب الدولي للعمل عند حدود سن 25، لكن الفئة التي يعتمد عليها المجال السياسي الجزائري تصل إلى حدود 40 سنة بالنظر إلى معدل عمر القيادات السياسية التي تصل إلى 70 سنة، إذ نحن لم نعتمد على المعايير الدولية و لكن المعيار الجزائري لتحديد فئة الشباب في المجال السياسي الخاص بالمجتمع الجزائري.

لاحظنا أن التفاعل مع البحث و التحمس أو التجاوب للإجابة على أسئلة الاستمارة يكون مرتفع عند الشباب من النساء عكس الأكبر سناً.

- الملاحظة الثالثة في هذا الباب، أن الشباب أو بصفة أدق الشباب، قد تدخلن الأحزاب السياسية، بنسب معقولة في البداية، لكن الجمود الذي يميز الأحزاب السياسية في مجال تدوير المناصب و الأدوار، يجعل الشباب تئسن من أفق الترقية و الصعود السياسي، لهذا ينسحبون بعد سنتين و خمس سنوات- على أبعد تقدير- من الانخراط (و هو نفس الحال مع الشباب الذكور). و في الوقت الذي يربط قدماء الأحزاب هذه الممارسة بتعجل الشباب في صعود السلم، يمكن القول أن هذه الحالة مردها لتصور النضال الحزبي و المشاركة السياسية في ذهن الجزائري، المرتبطة أساساً بالمراكز و المناصب.

و لهذا نقول أن نسبة الشباب في العينة قد تعبر على نوع من الميول النسوي نحو ممارسة السياسة على مستوى الشباب، خاصة بعد تبني نظام الكوتا و الترويج له، لكنها لا تعكس اندماج و إقبال شبابي كبير من الجنسين نحو الممارسة السياسية، إذا ما قارناها بالثقل الديمغرافي الذي تحتله فئة الشباب في التركيبة النوعية للمجتمع الجزائري، إذ تحتل الفئة اليافعة ما نسبته 75% من الكتلة الديمغرافية الجزائرية.

جدير بالذكر هنا أن الايمان بالممارسة السياسية نجدها أكثر عند الإناث من الشباب أكثر من الذكور، لأن الخطاب المشكك في جدوى الممارسة السياسية، نجده حاضراً بقوة في الفضاءات الحرة أو فضاءات الرأي العام مثل المقاهي و ملتقى الأحياء. هذه المجالات الغير رسمية للمشاركة السياسية بوجهها الآخر، ممنوع على النساء ولوجها و بعيدة عنها و عن خطاباتها، و بالتالي لا تساهم كثيراً في تنشئتها السياسية، على عكس القنوات الرسمية للتنشئة السياسية، مثل المدارس و الجامعات وسائل الإعلام، أو خطاب الأولياء داخل البيت - بحكم تواجدها الكبير فيها- الذي ما زال متمسك بمبادئ الدولة الوطنية، و مُكرّر لخطابات ما بعد الاستقلال الحماسية التي تشيد بالوطنية، و ضرورة الإيمان بالمشاركة في بناء الوطن، خاصة مع معاشة الآباء للاستفادة الكبيرة لأبنائهم من التعليم، و بالتالي يتوسع مجال شعور الآباء من أجل الترقى و التوق للترقية الاجتماعية من أبوابها المختلفة لأبنائهم.

بالنسبة للفئة الثالثة يعني بين 41-50 سنة، التي تمثلت في الدراسة بنسبة 28.09% ، فهي نسبة قد تكون معبرة عن واقع الأحزاب، بحيث أن حضورها الكمي المعقول، يعبر في الغالب على مسار غني بالنضال و المتابعة للممارسة السياسية، والخبرة المهنية و السياسية، و هذه الفئة هي التي تكون ذات حظ كبير في بلوغ مراكز المسؤولية و التمثيل السياسي و الحزبي. تأتي في الأخير الفئة العمرية 61-50 بنسبة 3.1%، هذه الفئة الغير حاضرة بقوة في العينة، هي غير حاضرة بقوة كمية كبيرة على مستوى الأحزاب المدروسة كذلك، لكن اغلب القيادات النسوية الحزبية تكون بمعدل هذه الفئة العمرية، هذا نتيجة النضال الطويل و الخبرة.

جدول رقم (22) يبين توزيع النساء في الدراسة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسب %
عزباء	63	39.6
متزوجة	88	55.3
مطلقة	8	5.0
المجموع	159	100.0

تتدخل الحالة العائلية ، بصورة مباشرة في تحديد سلوكيات الأفراد و ممارساتهم، و هذا بما تحمله من ارتباطات و التزامات عائلية و اجتماعية، و من المعروف عالمياً أن المرأة تتحمل الجزء الكبير منها، و لذا لن يكون متغير الحالة العائلية ذا أهمية كبيرة عند الرجل مقارنةً بالمرأة، من هنا تبرز ضرورة أخذ متغير الحالة العائلية بكثير من الأهمية في دراسات النوع الاجتماعي، فالحالة العائلية تتحكم في استراتيجيات استغلال الوقت لدى المرأة، كما يتحكم في مدى انطلاقتها و اندماجها في الممارسة المهنية والسياسية.

في دراستنا هذه، و في العينة المكونة من 159 امرأة منخرطة في الأربع الأحزاب السياسية المدروسة، ظهر أن 55.3% من النساء متزوجات، في مقابل، 39.6% امرأة عزباء. لكن بعيداً عن التعميم، لا يمكننا المبالغة و القول أن الممارسة السياسية في الأحزاب، تُقبل عليها النساء المتزوجات أكثر من غيرهم، لأن حجم العينة يبقى صغير نسبياً، كما أن ميوعة و مرونة الظاهرة الحزبية تجعل من الصعب بما كان التعميم في مثل هذه المتغيرات، و يبقى الهدف الأهم و الأكبر الذي نصبوا لتحقيقه من خلال هذا الدراسة، و عبر هذا العينة هو وضع اضاءات يمكن أن تساعد في الوصول إلى فهم الممارسة السياسية النسوية في الجزائر، و عليه من الضروري إيراد الملاحظات التالية:

- أن معدل سن الزواج بلغ عند الفتيات 33 سنة في سنة 2013¹.
- في الوقت الذي قد تعيق فيه المسؤوليات العالية متابعة المرأة للنشاط الحزبي، قد يكون الاستقرار الاجتماعي الذي تعيشه المرأة المتزوجة حافزاً أو دافعاً من أجل الممارسة السياسية الفعلية.
- كما أن التحرر من بعض المسؤوليات العائلية الثقيلة التي تعيشها المرأة العزباء من جهة قد يكون عامل إيجابي ، لكن و من جهةٍ أخرى، قد لا يساعد الوضع الاجتماعي الحساس -في شاكلة الرقابة على سلوكها و تحركاتها و التحكم في أوقاتها الحرة من كل أفراد العائلة - الذي يسلط على المرأة العزباء، قد لا يساعدها كثيراً في الانطلاق و المبادرة في الممارسة السياسية. وفي كل الحالات مشاركة المرأة الحزبية ليست حرة و منطلقة، بل تتحكم العائلة و المجتمع الأبوي في جزء كبير منها.

¹ <http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

إذن في كلتا الحالتين هناك تفاصيل و حدود تلعب دور كبير في رسم معالم المشاركة السياسي للمرأة، كما تساهم في مدى انطلاقها و مبادرتها و اندماجها في السعي للرقى بممارستها السياسية.

جدول رقم (23) يبرز عدد الأطفال بالنسبة للنساء في الدراسة

عدد الأطفال	التكرار	النسب (%)
00	15	9.4
01	12	7.5
02	28	17.6
03	27	17
04	15	9.4
حالات غير معنية (غير متزوجات)	63	39.6
المجموع	159	100

من خلال رجوعنا لمعدلات الانجاب لدى النساء، الناتجة عن الاحصائيات التي يجريها الديوان الوطني للاحصائيات، و جدنا أنه في سنة 2013 تم تسجيل 2.93 بالتقريب 3 أطفال لكل امرأة¹. نجد في هذه الدراسة أن أعلى نسبة 17.6% و 17% سُجِّلَت عند النساء اللاتي لديها طفلين و ثلاثة أطفال على التوالي، بمعنى أنه داخل الأحزاب، النساء لم تخرج عن المعدل الوطني، بينما سجلنا 9.4% عند النساء اللاتي لا تملكن أي طفل أو ولد، و نفس النسبة عند النساء اللاتي أنجبن 04 أطفال، بينما سجلنا أقل نسبة بـ 7.5% عند النساء اللاتي تملك طفلا واحداً.

المرأة الجزائرية داخل الأحزاب السياسية، ليست استثناءً و إنما توجهاتها نحو الخصوبة، تتماشى مع:

- توجه عام للنساء الجزائريات نحو التقليل من إنجاب الأطفال .
- و التوجه نحو الاستفادة أكثر فاكثر من التعليم و التكوين. العمل كذلك دخل كعامل مساهم في هذا التوجه. صورة المرأة المثالية التي تبشها و سائل الإعلام و التي تدفع إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الجمالي للمرأة، و رشاقة الجسم.
- التوجه نحو العائلة النووية، التي تستغني عن مساعدة العائلة الكبيرة، و على رأسها الجدة.
- خوف الالباء و على رأسهم الأم من عدم قدرتها على توفير متطلبات أجيال جديدة لأطفال تستمد معظم متطلباتها من وسائل الإعلام الترويجية التجارية التي لا تنتهي ولا حدود لها.... كل هذه العوامل و اخرى جعلت المنظومة الأسرية تتوجه نحو التقليل من عدد الاطفال.

أما في دراستنا هذه و التي تتعلق أساساً بالمرأة الناشطة سياسياً، فإن الاهتمام بالأولاد جاء من بين أهم معوقات الممارسة السياسية الحزبية من خلال سؤال طُرح في هذا الاستبيان، نظراً لأن التقاليد الاجتماعية تجعل من المرأة المسؤول الأول على تربية

¹ <http://www.ons.dz/-Demographie-.html>

الأطفال. بالإضافة إلى الأعباء المنزلية المتمثلة في التنظيف و الطهي، تتكفل المرأة بمتابعة المسار المهني لأطفالها، فهي التي تصحبهم للروض و المدارس فيما بعد، و تراجع لهم دروسهم و تتحمل العبء الأكبر من التوتر أيام الامتحانات.

هذا ما يجعل المرأة العاملة و المشاركة في المجال السياسي، تبذل جهداً مضاعفاً من أجل الحفاظ على صورة الأم التي تركز كل حياتها لأولادها، تحت ضغط المجتمع الذكوري الذي يحمل الأم أي خطأ يقوم به الأولاد، و لا يحدث هذا مع الأب. ففي الذي تقاسمت المرأة مع الزوج الأعباء المادية و الاقتصادية للعائلة، لم يرض هو بأن يتقاسم معها الأعباء المنزلية، و مازال مصراً على دور الملك في البيت الذي تخدمه المرأة و حتى الأولاد .

كل هذا يجعل من مسارها المهني و السياسي، يسير بوتيرة أقل نحو الترقية و التطور مقارنة بالرجل، الذي لا يوجد ما يعوق ممارسته السياسية، فبعد العمل يمكن أن يمارس السياسة في الفضاءات العامة ما يمكنه من أن ينشط في نسج علاقات استراتيجية و جمع المعلومات الضرورية للممارسة السياسية، في الوقت الذي تكون فيه المرأة منشغلة بعد يوم عمل متعب بشؤون منزلها و أطفالها.

جدول رقم (24) يبين المستوى التعليمي للنساء في الدراسة

النسب (%)	التكرار	المستوى التعليمي
5.7	9	بعد التدرج
78.6	125	جامعي
13.8	22	ثانوي
1.9	3	متوسط
00	00	ابتدائي
00	00	من دون مستوى
100	159	المجموع

2 - المستويات العلمية للنساء داخل الأحزاب السياسية

لم يعد خافٍ على العام كما الخاص، الاستفادة الكبيرة للمرأة الجزائرية من التعليم، النساء في الجزائر عرفن كيف يستغلن سياسة الدولة الجزائرية نحو تدعيم التعليم المجاني، فكن من أكبر المستفيدات من هذه السياسة، واصبحن في كل سنة يسجلن أعلى النسب في النجاح في شهادة البكالوريا، ففي سنة 2014 و صلت نسبة نجاح الفتيات في هذه الشهادة إلى 67%¹ و لم يعد النجاح مقتصر عن الكم بل بالنوع كذلك فالبنات ينجن بامتياز و في كل التخصصات.

¹ <https://www.moe.gov.sa/Arabic/Pages/default.aspx>

لقد طرحنا نسبة النجاح في شهادة البكالوريا، لأنها الامتحان الحاسم في بداية المشوار العلمي و المهني للفتاة، ففي تتعتبر عتبة البكالوريا الحد الحاسم في حياة الفتاة، فهناك مثلاً عبارة شهيرة مفادها أن البنات و هي تجتاز الامتحان تهددها العائلة انها ان لم تنجح فسنتزوج مباشرة، و ان نجحت فلا يعقل أن لا تذهب للجامعة .

و ما حديثنا عن المشاركة السياسية في هذه الدراسة، ما هو إلا نتيجة للترقية في المجال التعليمي أولاً ثم المجال المهني بدرجة ثانية، لتبرز الضرورة لتناول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، كمرحلة متقدمة لاندماجها و مشاركتها في صنع القرار. في هذه العينة يبرز أن 78.6% من النساء يملكن مستوى جامعي، و 5.7% بلغن من التعليم مستويات بعد التدرج، بينما لم تشكل فئة النساء من ذوي المستوى المتوسط سوى 1.9% و الثانوي 13.8% ، أما الابتدائي فلا نجد أي امرأة في هذا المستوى التعليمي .

إذن تتوجه المرأة الجزائرية للنشاط السياسي، بعدما تملك مستويات علمية عالية، و هذا لا يكون حال الرجال، اللذين يتوجهون للممارسة السياسية دون المرور الضروري بالتعليم العالي، ورغم كل هذا لا تستطيع المرأة بمستواها العلمي العالي البلوغ إلى مراكز القرار السياسي، و الترقى أو الصعود في السلم السياسي، بنفس المرونة الموجودة عند الرجال، و هذا نتيجة لعلاقات السلطة و شكل الممارسة السياسية التي اعتبرت تقليدياً ممارسة ذكورية بامتياز، و لا مجال لدخول النساء فيها.

نشير هنا كذلك أن المقابلات التي أجريناها مع بعض القيادات الحزبية، سواء المقابلات المنهجية التي تدخل في إطار الدراسة، أو العفوية من خلال الدردشة البسيطة مع القيادات، أن إشكالية ضرورة ربط الترقى العلمي و المهني للمرأة مع الترقى السياسي، موضوع في إطار غير صحيح، لأن المشاركة السياسية أو القيادة لا تتطلب مؤهلات علمية عالية ، و إنما هي مهارة آتية من الممارسة و الخبرة و السمات الشخصية للفرد، و حب للمبادرة و قابلية للنضال واندماج في ضل الصراع، و هذا ما لا نجده عند الكثير من النساء، و الرجال كذلك، لكن بدرجة أقل، بحكم قدم تواجد الرجال في الحقل السياسي مقارنةً بالنساء. في حين تصر النساء عن أن سبب احجامهن عن المشاركة السياسية هو سيطرة الذكور على المجال السياسي و فرض قواعدهم ، و أن هذا الخطاب عبارة استراتيجية ذكورية من أجل إبعاد النساء عن المجال السياسي، لأنه لو تقاس الامور و تخضع لمعيار الكفاءة ستكون المرأة هي الفائزة لا محالة نظراً لتفوقها العلمي.

أما في يتعلق بتوزيع العينة حسب الدرجة العلمية المحصلة فوجدنا، امرأة واحدة (1) تحمل الدكتوراه، وعشرة (10) من نساء العينة يحملن ماجستير، و امرأة واحدة تحمل ماستر، 86 امرأة حاملة لشهادة الليسانس، 21 امرأة بشهادة مهندس دولة ، ثلاثة نساء تقني سامي و 25 امرأة اندرجت في فئة أخرى، و هن اللاتي يحملن شهادات من مراكز التكوين المهني، أو من جامعة التكوين المتواصل مثل شهادة الدراسات التطبيقية الجامعية و غيرها.

فيما يتعلق بتوزيع العينة على التخصصات، فقد أحصينا تقريباً كل التخصصات العلمية منها. الاجتماعية و الانسانية كذلك، لكن أعلى النسب سجلت في التخصصات الآتية (حقوق 13.8%، أدب 8.2%، إعلام 7.5%، اقتصاد 6.3% ، علوم سياسية و بيولوجيا 5.0%، بناء و تعمير 4.4%)

إذن يظهر في هذه الدراسة أن تخصصات العلوم الاجتماعية و الانسانية هي الأكثر إنتاجاً للنساء الفاعلات حزبياً، و يأتي على رأسها الحقوق و الإعلام. و هي التخصصات الأكثر قرباً من التنشئة السياسية، وهي نزعة عالمية إذ يظهر أن معظم القيادات الحزبية و السياسية، هم ممن تخصصوا في الحقوق.

أما باقي النسبة فقد توزعت على التخصصات التالية، اشغال عمومية، اعلام آلي، تعدين، تعليم، الكترونيك، بيئة، تاريخ، تجارة، تسيير، تكنولوجيا، رياضيات، سكرتارية، طب، علم اجتماع، علم النفس، علوم طبيعية، علوم فلاحية، فيزياء، قانون أعمال، كيمياء، لغات، مالية، محاسبة.

الملاحظة الأبرز التي يمكن ذكرها هنا، أن المرأة الجزائرية استفادت من التعليم بشكل كبير، و اندمجت في كل التخصصات تقريباً، ربما هناك بعض التخصصات الأقرب في محتواها لمجال التنشئة السياسية مثل الحقوق و العلوم السياسية، هذا الافتراض قد يكون جزء كبير منعه صحيح. لكن يُفترض أن الحياة الجامعية ككل مكان للتنشئة السياسية، هذا الدور لعبته الجامعة الجزائرية في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي، و هي المرحلة التي تكونت فيها جل القيادات الحزبية من الجنسين، لكن مع بداية التسعينات و إلى يومنا هذا لم تعد الجامعة مجال لنمو الوعي السياسي أو الاجتماعي، بسبب تدهور الوضع الأمني في هذه المرحلة، و الأعداد المهولة من الطلبة الذي تحمله في أقسامها. فأصبح هم الجامعة التخرج لا التكوين. لذا أصبح التخصص يساهم نسبياً في توجيه ميول المرأة بدرجة خاصة - بما اننا موضوع الدراسة- في المشاركة السياسية من باب الأحزاب.

نورد هنا ملاحظة أخيرة تتعلق باستراتيجيات العمل الحزبي و المستوى التعليمي من منظور النوع الاجتماعي، بحيث أن المرأة لا تتوجه للعمل و النشاط الحزبي إلا إذا نالت قدراً كبير من التعليم في غالب الأحيان، بينما يتوجه معظم الرجال بمستويات علمية بسيطة نسبياً ثم يعملون على استكمال مسارهم التعليمي و الجامعي بالخصوص بعد التمرکز بهيكل الحزب، مع ارتفاع طموحهم بتولي مسؤوليات أكبر و مناصب أعلى و هي ملاحظة مستقاة من المقابلات العفوية (يعني غير الموجهة) التي أحرناها مع بعض القيادات الحزبية من الجنسين، حيث لا حظنا أن جل القيادات الحزبية من الرجال استكملن تعليمهم الجامعي بعد الانخراط في الحزب و نيل مواقع عالية.

أخيراً نورد إشارة لمسناها عبر دراستنا الميدانية و من خلال الملاحظة أن التخصصات العلمية نجدها بكثرة عند النساء المنتميات إلى حركة مجتمع السلم.

جدول رقم (25) يبرز لغة التعلم للنساء في الدراسة

لغة التعلم	التكرار	النسب (%)
عربية	126	79.2
فرنسية	31	19.5
فرنسية وعربية	2	1.6
المجموع	100.0	159

تعتبر اللغة ذات أهمية كبرى، فهي ليست وعاءاً لحمل الكلمات أو وسيلة لاكتساب المعرفة فقط ، بل تعتبر اللغة هوية و ثقافة، كما تعد أكبر المساهمين في بناء شخصية الفرد و بناء تصورات، أفكاره، ممارساته، معتقداته. و داخل المجتمع، اللغة قد تحمل إيديولوجية، و ممكن جداً أن تتحول إلى تيار فكري.

هذه الفكرة حاضرة بقوة في الجزائر بين اللغتين العربية و الفرنسية، و التي تتحول في ما بعد إلى قطاعية و انقسامية بين النخب سواء السياسية و العلمية... إلخ . بمعنى أن النخب الجزائرية تنقسم بين القطاعات حسب اللغة، فالنخب المعربة نجدها في الإدارات ، أما النخب المفرنسة فهي التي تسيطر القطاع الصناعي.

من هنا أدرجنا عنصر لغة التكوين العلمي بالنسبة للنساء المستجوبات في الدراسة، لأننا نفترض أن هذه الانقسامية بين النخب التي تحدث عنها الأستاذ جابي، قد تكون موجودة على مستوى الأحزاب السياسية كذلك، و بين النساء المشاركات في السياسة عن طريق الأحزاب السياسية.

تاريخياً و لمدة طويلة كانت الجامعة الجزائرية تقدم تعليماً أو تكويناً باللغة الفرنسية، ثم بعد نضالات كبيرة لبعض النخبة التي لم تقبل أن كيف للجزائر أن تحصل على استقلالها من الاستعمار الفرنسي و تبقى تتعامل بلغته، خاصةً و أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجزائر، و أحد أهم ركائز الهوية و السيادة الوطنيتين.¹ و من ثم اتخذ القرار السيادي في منتصف الثمانينات الذي يقضي بضرورة تعريب التعليم و المعاملات الادارية، إلا أن مشروع التعريب هذا بقي يتأرجح بين التطبيق و الاحجام، بحيث لم يجد طريقه إلى الكثير من التخصصات التقنية و الطبية بسبب صعوبة تعريب المصطلحات و المفاهيم، بينما تعربت الكثير من العلوم الاجتماعية. أما المعاملات الإدارية فعدا عن المراسلات الرسمية، لم تتمكن الإدارة الجزائرية من الخروج الكلي من اللغة الفرنسية في المعاملات اليومية داخلها.

لكن يبدو واضحاً جداً أن الأجيال الجزائرية في طريقها نحو اتقان العربية أكثر فأكثر، لكن ظهر مشكل آخر هو عدم اتقان الجزائري للغات أجنبية ثانية سواء الفرنسية أو الإنجليزية، في حين ان لغة العلم تطبيقياً هي اللغة الانجليزية من حيث المراجع، الانتاج المعرفي و التكنولوجي .

و عليه من خلال هذه الدراسة يظهر أن 79.2% من النساء في العينة قد تلقين تعليمهن باللغة العربية ، في مقابل 19.5% ممن تلقين تعليماً باللغة الفرنسية.

إذن يبدو من النسب أن أغلبية النساء في العينة المشاركات في الممارسة السياسية عن طريق الأحزاب هن من النخبة المعربة، وهو ليس حكماً نهائياً، لكن نحن نؤمن به إلى حد بعيد، فنحن نتصور- و من خلال معاشتنا للواقع الجزائري بكل أبعاده العلمية، المهنية، الاجتماعية و السياسية- ، أن النخب الفرونكوفونية التي تميل بطبيعة الحال لقراءة ما هو مكتوب بالفرنسية من فرنسيين أو فرنكوفونيين، يعني من أدب و اقتصاد و مجتمع، كما تتابع وسائل الإعلام الفرنسية، بمعنى تستمد صورة الممارسة السياسية من الدول الأوروبية، أو فرنسا تحديداً، هذا ما يجعلها لا تقبل كثيراً على الممارسة السياسية بشكلها الجزائري، و يصعب عليها الاندماج في الثقافة السياسية الجزائرية بكل ما يمكن أن يقال عنها من خصوصيات تاريخية، سلوكية، اجتماعية و ما يميزها من علاقات للسلطة، التوازن، القوة و الصراع، تجعلها فعلاً فريدة من نوعها، و هذا لا يعني أبداً أننا نطلق حكماً قيمياً سلبياً على الممارسة السياسية الجزائرية - فهذه أبداً ليست وظيفة علم الاجتماع- لكن لكل مجتمع خصوصيته بغض النظر عن ما يمكن وصفه ايجابياً او سلبياً.

دائماً وفي نفس الإطار، أردنا أن نعرف ما هي توجهات النساء نحو اكتساب لغات ثانية، فتبين لنا أن 61.7% من النساء في العينة يتقنن اللغة الفرنسية، كلغة ثانية، و هو أمر لا يثير الاستغراب مقارنةً مع حالة الغالبية من النخب الجزائرية، و هذا لا ينفي بقدر ما يؤكد أن المتسجوبات صرّحن بانتماءهن للعربية في البداية بنسبة 79.2%، رغم أنهن أكدن على اتقانهن للفرنسية فيما وضّحنه في بداية الفقرة، ثم تأتي الانجليزية بنسبة 11.9% . من الضروري هنا أن نورد بعض الملاحظات ذات الصلة بموضوع اللغة في الجزائر، حتى يكون التحليل شامل و النظرة واضحة.

¹ رغم أن الجزائر تأتي في مقدمة الدول التي تتعامل باللغة الفرنسية، و الكثير من شعبها يتكلمها إلا أنها غير منظمة إلى منظمة العالمية للفرنكوفونية .

- هناك فئة ثالثة بين اللغتين، و هي فئة مزدوجي اللغة، و هي ما يصطلح عليه باللغة الفرنسية (les belingues) و هي قليلة جداً. و من ناحية الأداء النخبوي و المهني تُعدّ الأحسن، حتى من ناحية الهوية، و التوازن من حيث البعد الثقافي فهي متصالحة مع ذاتها و مندمجة مع كل الظروف المجتمعية ببعدها الهوياتي.
 - المجتمع النخبوي الجزائري، شديد النقد مع المثقف الذي لا يتقن اللغة الفرنسية في موضوع التحكم في اللغات، في حين يُبرّر و يتسامح مع المثقف الذي لا يُتقن العربية.
 - الأجيال الجزائرية تتوجه نحو التعريب أكثر فأكثر.
 - الجزائريون غيروا خطابهم نحو ضرورة تعلم اللغة الفرنسية و يصرون أنه من الضروري التوجه نحو اتقان اللغة الانجليزية أكثر فأكثر، لغة العالم الرسمية.
 - ترتبط صورة التحضر في التصور الجزائري باللغة الفرنسية، لذا يصر من أراد أن يبدوا كذلك أن يتحدثها.
 - أغلبية الجزائريين لا يتقنون تقنيات التواصل الاجتماعي بما فيها الأحزاب السياسية، و حتى التعبير عن الأفكار باللغتين، لكن إن أجبروا على ذلك يتجهون للغة الفرنسية.
 - لكن هناك تساؤل يطرح نفسه هل هناك خصوصية بين الأحزاب، يعني هل هناك احزاب تجذب النخب (من الجنسين) المعربة ، في حين هناك أحزاب أخرى تتوجه لها النخب المعربة عندما ترغب في ممارسة السياسة. هذا ما سنحاول إبرازه في جداول بيانية مركبة أخرى عندما نتقل إلى مناقشة الفرضيات.
- جدول رقم (26) يبرز متابعة النساء لنشاط سياسي في المرحلة الجامعية**

متابعة نشاط سياسي	التكرار	النسب(%)
لا	65	41.5
نعم	66	41.5
لا يوجد	27	17.0
المجموع	159	100.0

تعد الجامعة أولى مدارس التكوين السياسي، لأنها تفتح على تيارات فكرية متعددة، و كما أنها تفسح المجال بجمعها بين عدد كبير من الشباب المتحمس لبناء وعي هذه الطبقة من المجتمع الجزائري¹، يضاف إلى هذا أن جل الأحزاب الكبرى تملك جمعيات طلابية تمثلها داخل الجامعات.

لكن الملاحظة التي يجب أن تذكر في هذا الصدد، أن الشباب الجامعي بالعموم قليل الإقبال على ممارسة السياسة، و هذا توجه عالمي، بحيث أن الشباب في العالم بفعل تداعيات العولمة و التطور في وسائل الإعلام و كذا تطور الوسائط الإلكترونية، و ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، لم تعد تستويهه الممارسة السياسية بشكلها التقليدي.

¹ تضم الجامعة الجزائرية أكثر من مليون طالب في صفوفها، و هناك تعبير شعبي معروف في الجزائر، أن الطلبة الجزائريين يشكلون دولة، لأنهم بضاهون في عددهم تعداد الكثير من الدول الصغيرة نسبياً.

إضافة إلى هذا تتدخل عدة عوامل خاصة بالجزائر لتحديد معالم علاقة الشباب الجزائري مع ممارسة السياسة من بابها الحزبي خاصة، و التي يمكن أن نوجز القليل منها - و هي ليس موضوعنا و لكن لا بد من إعطاء صورة واضحة عن مهيكلات العمل السياسي الجزائري عموماً، طبعاً وفق وجهة نظر سوسيولوجية لا سياسية .

- الشباب الجزائري في المرحلة الجامعية، قليلاً ما ينتخب و قليلاً ما يترشح، و قليلاً ما ينخرط في الأحزاب السياسية..
- تحتل المشاكل الاجتماعية و البيداغوجية من (مشاكل اطعام و نقل و سكن و كذا مشاكل التسجيل البيداغوجي و البحث الجامعي) الحيز الأكثر من اهتمامات الشباب الجامعي الجزائري، و هذا ما قد يساهم أكثر في عدم اهتمامه بالممارسة السياسية.

- الأعداد الهائلة من الطلبة داخل الجامعات الجزائرية، جعلت همها الوحيد منحصر بين تسجيل الوافدين من حاملي شهادات البكالوريا الجدد و تصريف و تخريج الدفعات، دون التركيز على الحياة الثقافية أو السياسية للطلاب.
- الكثير من الشباب الجامعي فاقد الثقة في جدوى الممارسة السياسية.
- كما أن جل التنظيمات الطلابية، اقتصر نشاطها على المطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية و البيداغوجية دون التوعية و التثقيف السياسيين.

- عرفت مرحلة السبعينات و الثمانينات ازدهار الحياة السياسية في الجامعات، وبعد مرحلة التسعينات و إلى يومنا هذا ما زالت الحياة السياسية و الثقافية كذلك تعرف الركود، لذا فإن جل التخبطة السياسية - من الجنسين - الحالية التي تنشط الحقل السياسي الجزائري، تكونت - عملياً - في مرحلة السبعينات و الثمانينات.

الآن و بالعودة إلى القراءة الجدولية نجد أن النسب توزعت بالتساوي بين النساء اللاتي كان لهن نشاط سياسي في الجامعة، و بين من لم ينشطن سياسياً في المرحلة الجامعية، بنسبة 41.5%. رغم أن النسب جاءت متساوية إلا أننا نؤمن إلى حد كبير أن من بدأ نشاطاً سياسياً في الجامعة يعمل على مواصلته بعد الجامعة بأشكاله المختلفة و التي يكون من ضمنها الانخراط في الأحزاب السياسية. لكن و مع كل الظروف التي تعرفها الجامعة الجزائرية لا نستطيع القول أن الفئة الجامعية تملك وعياً سياسياً أو بالأصح تنشئة سياسية. و إن بدت النسب متناصفة إلا أن الواقع المعاش في الجامعات يؤكد أن من يقبلن على ممارسة السياسة في الواقع قليل و قليل جداً، و من الجنسين لكن النسب قد تثبت كما قلنا سابقاً أن من يبدأ نشاطاً سياسياً في الجامعة يعملن على مواصلته من خلال الأحزاب، أو الجمعيات.

أما الجدول الآتي رقم (27) فيبرز توزيع النساء المنتميات للأحزاب السياسية، حسب المهنة.

النسب(%)	التكرار	المهنة
0.6	1	استاذة جامعية
1.3	2	اعمال حرة
0.6	1	باحثة
0.6	1	رئيسة جمعية
4.4	7	صحافية
3.8	6	طالبة
1.9	3	طبيبة
7.5	12	محامية
0.6	1	مديرة
17.6	28	معلمة
0.6	1	مقاوله
0.6	1	مهندس غابات
41.5	66	موظفة
17.0	27	لا يوجد (بدون عمل)
1.3	2	لا شيء (بدون إجابة)
100.0	159	المجموع

3 - التوجهات المهنية للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية

قبل التفصيل في توزيع العينة على المهنة، لا بد من الانطلاق من قاعدة بيانات وطنية، فمن الضروري أن نشير في البداية أن المرأة الجزائرية تشارك في سوق العمل ب 16.9%، -حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2014-¹ المرأة الجزائرية موجودة كذلك في قطاع الخدمات و الإدارة بنسبة 75.8 %، ثم القطاع الصناعي ب 18.8%. المرأة الجزائرية كذلك لما تتوجه لسوق العمل، فهي تفضل القطاع العام و هذا ما أكدته الإحصائيات، فنجد 61.9% من القوى العاملة النسوية في القطاع العام، في حين نجد 38.1% من الرجال فقط.

المرأة الجزائرية كذلك تتواجد في سوق العمل بمؤهلات علمية عالية، فنجد أن 70.3 % من العنصر النسوي الناشط تحمل شهادات التعليم العالي، و 44.7% يعملن بتأهيل من مراكز التكوين المهني، في حين لا نجد سوى 7.2% من النساء

¹ http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pdf

اللاتي يساهمن في سوق العمل بدون أي مؤهل علمي، و هو ليس نفس الوضع عند الرجال الذي نجد 61.4% منهم يساهمون في سوق العمل بدون تأهيل.

المرأة في الجزائر هي الأكثر تعرضاً للبطالة، في كل المستويات العلمية، و بكل المؤهلات ، و في مختلف المناطق الجغرافية (يعني بين الحواضر و الأرياف)، فمن معدل البطالة في الجزائر الذي يصل إلى نسبة 9.8% - حسب آخر تقرير للديوان الوطني للإحصائيات- تكون النساء فيه الأكثر تعرضاً للبطالة ب 14.2%، في مقابل 8.8% عند الذكور.¹

و عليه من مميزات العمل النسوي في الجزائر أن :

- الميزة الأولى التي يمكن ان نُذكر، أن مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل تبقى قليلة، إذا ما قورنت بعدد و نسب الفتيات في الجامعات الجزائرية ، فالفتيات ينجن ب 67 % في شهادة البكالوريا (سنة 2014)، و من مجموع 20 ألف خريج جامعي سنوياً، تحتل البنات من هذا الرقم ما نسبة 26%². لا يفد من هذه النسبة إلا 16.9% إلى سوق العمل. هذا إذا أخذنا معيار التأهيل العلمي فقط. لكن بالمقارنة مع المجتمع الناشط الجزائري ، يعني (فئة النساء من 15 سنة فما فوق) . و هنا يُطرح السؤال أين تذهب خريجات الجامعة بعد الحصول على التأهيل، وهل تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني على اعتبار أنهم استهلكوا الميزانية التي استثمرتها الدولة في تعليمهم؟؟؟

- المرأة الجزائرية عندما تساهم في سوق العمل، تكون في غالب الأحيان ذات تأهيل علمي كبير، و هذه نتيجة لاستفادتها الكبيرة من التعليم، هذا التأهيل العلمي العالي لليد العاملة النسوية لا نجدها في دول عربية أخرى منها دول الجوار في المغرب وتونس، لأن العمل بالنسبة للجزائرية هو تنويع للمجهود المبذول في التعلم ، و نوع من الحماية الاجتماعية - من الرجل خاصة - أكثر منه بدافع الحاجة المادية.

- بات من المعروف أن القطاعات التي تستهوي النساء الجزائريات هي: التعليم أولاً، الإدارة ثانياً، الصحة ثالثاً، و هي تكريس لأدوارها التقليدية في البيت كمرية، و راعية لأهل بيتها، و مسيرة و مدبرة لميزانية أسترتها. و حتى إن لم تختار المرأة هذه القطاعات فهي تدفع لها دفعاً من قبل المجتمع الذكوري الذي يُحدد ما هي أحسن الوظائف ملائمة للمرأة.

- المرأة الجزائرية عندما تتوجه للعمل، تفضل القطاع العام ، يعني تثق في الدولة رباً للعمل، و لا تغامر في القطاع الخاص حتى وإن كانت أجور الوظيف العمومي أقل من تلك الممنوحة في القطاع الخاص، بالنسبة لنفس الوظيفة و بنفس المؤهلات، لكن المرأة تبحث عن الحماية و عن مقومات العمل اللائق الذي يرتبط في التصور الجزائري العام و النسوي بالخصوص مع الوظائف العمومية (أو ما يصطلح عليه جزائرياً- العمل عند الدولة-)

- المرأة الجزائرية تتجه نحو التحسين المستمر في الاداء و الكفاءة لكن ارتقائها المهني نحو المراكز العليا و مراكز المسؤولية و القيادة مازال متأخراً، و صعباً و تعرقله الكثير من العقبات، من سقف زجاج³، و هيمنة ذكورية.

النتائج المستخلصة من عينة الدراسة تعكس الكثير من خصوصيات العمل النسوي في الجزائر ، فنجد أن 51.9 من عناصر العينة يدخلن في إطار الوظائف في الإدارات العمومية، من خلال صيغة الوظيف العمومي، أو أعوان الدولة ، و بالتالي فإن رب العمل في هذه الوضعية هو الدولة، ثم تليها فئة المعلمات بنسبة 17.6%، ثم المحاميات بنسبة 7.5%، بعدها الصحفيات ب 4.4% ، و أخيراً الطبيبات و اللاتي يمارسن أعمالاً حرة كالتجارة بنسبتين على التوالي 1.9% ، و 1.3%.

¹ http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pdf

² Conseil nationale économique et social

³ الرجوع الى سقف الزجاج

أما باقي المهن التي ظهرت في الدراسة بنسب قليلة فنجد (المقاول و مهندسة الغابات، الباحثة و الاستاذة الجامعية) و هناك ممن أدرجناهن في فئة الطالبات و من هن بدون عمل بنسبة 21.8% مجتمعةً و التي بدورها تحمل دلالات أخرى ، سنعمل على تحليلها.

إذن بعدما نتحقق للمرأة اندماجها المهني تتوجه نحو المشاركة السياسية من خلال الأحزاب، بتأهيل علمي عالي. لكنها تصطدم بواقع الحال في البداية، فهي تحمل تصوراً مفاده أن امتلاكها للمعرفة و المهنة سيؤهلها إلى الارتقاء السياسي أوتوماتيكياً، في حين أن تقاليد العمل الحزبي الذي صنعه الرجل - بطبيعة الحال - لأنه الاول الذي دخل الحقل السياسي، تجعل من التأهيل العلمي و المهني العالين ليس شرطاً للارتقاء السياسي، و أن مكياميزات العمل السياسي و الحزبي تتحكم فيه عوامل ثانية. في هذه الحالة تقع المرأة بين خيارين إما الانسحاب لعدم ثقتها في الترقى عن طريق الممارسة السياسية و الحزبية، أو المواصلة، و الانتظار و تحين الفرص أو تطوير الأداء القيادي الحزبي الذي لا يرتبط بالضرورة مع المؤهل العلمي، و إنما هو ملكة شخصية، و مرونة للتكيف مع تقاليد و ثقافة الممارسة الحزبية .

ما يلاحظ في العينة أن أكبر النسب سجلت عند الموظفات و المعلمات، يعني و كأنهن هن الأكثر إقبالاً على الممارسة السياسية داخل الأحزاب، لكن هذه النسبة جاءت مرتفعة بالتناسب مع عدد الموظفات و المعلمات الاجمالي، بحيث تشهد الجزائر اليوم شبه تأنيث كلي للتعليم و الإدارة كذلك.

قد يبدو من المعقول أن نجد المحاميات و الصحفيات بنسب معقولة داخل الأحزاب، لأن مجالهن المهني كثيراً ما يلتقي مع المجال السياسي في عديد النقاط و الفضاءات.

الآن نأتي إلى فئة أخرى أو بالأحرى فئتان ظهرت في العينة و هما الطالبات و من هن بدون عمل، التي شكلتا مجتمعين نسبة 20.8%، بحيث أنه، و بحكم تداخل السلطة مع الدولة مع الأحزاب، قد تعتقد الكثير من النساء - كما الرجال -، أنهن من الممكن أن يظفرن بفرصة عمل من خلال النشاطات التي تنظمها الأحزاب و التي قد يحضرها مسؤولون ، أو عناصر نافذة، من الممكن أن تساعد في التوظيف لدى المؤسسات العمومية بالخصوص. و هذا ما سمعناه و مباشرةً من عديد من النساء طالبات أو خريجات جامعة، اللاتي كن يقلن لنا ان غايتهن من التواجد في الحزب هو البحث عن فرصة عمل. فيكون الحزب بمثابة فضاء للاندماج الاجتماعي و المشاركة السياسية.

دائماً وفي نفس الإطار و بحثاً عن خصوصيات العمل السياسي الحزبي للمرأة في الجزائر، نحاول تتبع بدايات الاهتمام بالمجال السياسي، لذا طرحنا سؤال عن المبحوثات، حول هل كانت لديهم ممارسة سياسية في الجامعة

الجدول رقم (28) يبرز نوع الفضاء الحضري الذي نشأت فيه النساء في الدراسة

النسب (%)	التكرار	الفضاء الحضري
17	27	قرية صغيرة
47.2	75	مدينة كبيرة
35.8	57	مدينة متوسطة
100	159	المجموع

4 - دور الفضاءات الحضرية في التنشئة السياسية للنساء .

يساهم الفضاء الحضري أو المكان الذي ينشأ فيه الإنسان، في بناء الكثير من معالم شخصيته، بفعل التركيبة الثقافية التي يحملها الفضاء العمراني، كما أنه يحدد الفرص التي قد يحظى بها الفرد، والتي قد توجه حياته العلمية أو المهنية.

و غدى من المعروف أن الأفراد يميلون إلى الإستقرار في التجمعات السكنية الكبرى أو المدن، بما تتوفر عليه من بنى قاعدية و فرص للتعليم و العمل ، بحيث جاء في التقارير الدولية أن 80% من البشرية مستقرة في المدن، و هو نفس الحال بالنسبة للجزائر بحيث تستقر غالبية السكان في المدن الساحلية. كما أن حركية السكان تتم بين ثلاث مجالات سكانية : القرى، المدن المتوسطة و المدن الكبيرة، و في الوقت الذي تحمل فيه القرى الطأمنية و الراحة ، تحمل المدن الكثير من الفرص بجمعها لعدد كبير من المؤسسات، من جامعات، و مراكز ثقافية ،و تنظيمات اقتصادية.

في الجزائر لقد بدأ تشكل المدن من قبل الفترة الاستعمارية، مع الرومان ثم العثمانيين، لكن المدينة الجزائرية بشكلها الحالي تبلورت في الفترة الإستعمارية، كما أن جل المدن الجزائرية متواجدة بجوار السواحل في الشمال بينما الفضاءات الريفية تزداد كلما غصنا في الجنوب الجزائري، لكن المدن الجزائرية بشكلها الحالي ساهمت في رسم معالمها سواء العمرانية، الثقافية أو الأوجه الأخرى لها، حركة الهجرة الكبيرة من الأرياف نحو المدن بعد الإستقلال.

الآن وبالعودة إلى نتائج الدراسة، أردنا من خلال السؤال الذي طرحناه حول طبيعة الفضاء الحضري الذي نشأت فيه المرأة المنخرطة في الأحزاب، معرفة مساهمة الفضاء الحضري في توجيه سلوك المرأة نحو الممارسة السياسية، فتبين أن 47.2 % من مفردات العينة و هن النساء المنخرطات في الأحزاب الأربعة نشأت في مدن كبيرة، (و نحن قصدنا النشأة في طرحنا للسؤال، لأننا خصصنا سؤالين آخرين لمعرفة مكان السكن و الدراسة بغية معرفة حركية الجغرافية للنساء في العينة) أما الفئة الثانية التي نشأت في المدن المتوسطة فقد شكلت نسبة 35.8 % و أخيراً 17% ممن نشأت في قرى صغيرة.

نتائج تؤكد أن الفضاءات الحضرية من مدن متوسطة و كبيرة هي التي عرفت نسائها أكبر انتماء للأحزاب السياسية الأربعة، و تبقى القرى الصغيرة أقل إنتاجاً للنساء الممارسات للسياسية عن طريق الأحزاب، تعليقاتنا و تحليلنا للنتائج سيكون من خلال الملاحظات التالية التي يجب أن نوردتها وإلا بدأ تحليلنا خارج إطاره الصحيح لذا وجب أن نعرف:

- تنشأ الفتاة في القرية، لكنها قد تنتقل إلى المدن الكبرى لمتابعة دراستها الجامعية، ثم قد يتحول هذا الحراك الاضطراري الى استقرار فيها.

- تضم المدن الكبرى تحديداً الجزائر العاصمة كل مقرات الأحزاب محل الدراسة، وفيها تجرى جل النشاطات. و بالتالي يكون من السهل على النساء المقيمات في العاصمة الالتحاق بها في الوقت الذي لا يتأتى هذا للنساء المقيمات خارج العاصمة.

- الجدير بالقول أن معظم النخبة السياسية الجزائرية¹، تنحدر من أصول ريفية الناشئة أو الدارسة في المدن الكبرى، و هذا تبعا لتاريخ الحركة السكانية في الجزائر بعد الاستقلال. من جهة أخرى و استلهاماً من النظرية الخلدونية، فإن الجيل الأول القادم من القرى الصغيرة و التي تقل فيها الفرص، لما يدخل المدن فإنه يستثمر فيها بشدة من حيث التعليم و السعي للوصول إلى مراكز السلطة و القرار، على عكس الجيل المولود في المدن الذي يبتذل كل شيء فيها، و لا ينظر

¹ يمكن الرجوع في هذا المجال إلى كتاب . ناصر جابي، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، الجزائر. دار الشهاب، 2011.

إلى وجوده فيها على أنه فرصة، تستحق الاستغلال و هذا يصح على الجنسين و يمكن اسقاطه على كل المجالات الاقتصادية، الثقافية أو السياسية.

و عليه في هذه الدراسة معرفة الحركة و الثبات في المجالات الجغرافي للدراسة أولاً ثم السكن.

جدول رقم (29) يبرز الحركة الجغرافية للنساء في التعليم

النسب(%)	التكرار	طبيعة مدينة الدراسة بالنسبة للمرأة
45.9	73	ثابتة
42.1	67	متحركة
11.9	19	لا يوجد
100.0	159	المجموع

في كثير من الأحيان، تنتقل الفتيات الناجحات في شهادة البكالوريا لمواصلة المرحلة الجامعية في المدن الكبرى و تحديداً الجزائر العاصمة، و قد كان لهذا التنقل ما يبرره في السنوات الاولى من الإستقلال، بسبب تركيز الجامعات في بعض المدن الكبرى، أو يمكن حصرها في العاصمة تحديداً، لكن حالياً الجامعة تنقلت لكل ولايات الوطن، بحيث نجد جامعة أو مركز جامعي في كل ولاية. لكن بقي هذا التقليد سائراً بحيث ترغب كل الفتيات في مواصلة الدراسة في الجزائر العاصمة، و نفس الشيء يقال بالنسبة للذكور، من منطلق تصورهم أن التكوين العلمي في العاصمة أحسن هذا من جهة أخرى هو حراك للاكتشاف و البحث عن فرصة في العاصمة في كل المجالات.

من خلال النسب التي بينت توزيع العينة ، ظهر أن 45.9 % من النساء لم ينتقلن إلى مدن أو ولايات أخرى لمتابعة دراستهن الجامعية، في المقابل مثلت نسبة 42.1% النساء اللاتي تنقلن نحو مدن أخرى لمواصلة تعليمهن الجامعي، أما الـ 11.9% في العينة التي مثلت فئة غير موجودة فهي تعود على النساء اللاتي لم يتابعن تعليماً عالياً.

- ترغب الفتيات في بداية المشوار الجامعي التسجيل في أحسن التخصصات، خاصةً و أن الفتيات تنجحن بتقديرات عالية، و قد لا تكون هذه التخصصات موجودة في جامعة الولاية لهذا تنتقل إلى مدن أخرى من أجل متابعة الدراسة في التخصص الذي ترغب فيه.

- تشجع سياسة الدولة نحو التعليم الجامعي من خلال توفير الإقامة و الأكل و النقل المجاني في كل جامعات الوطن، الطالبات على التنقل نحو جامعات أخرى في ولايات أخرى بما أنه سيحظين بتكفل تام و حماية في إطار ما يسمى الخدمات الجامعية.

- لا ننسى هنا كذلك دور الاقامات الجامعية في خلق ثقافة طلابية متميزة، و تكوين شخصية الفتاة من خلال احتكاكها مع الطالبات من مختلف المناطق، بالإضافة إلى روح المسؤولية الذي تكتسبه الحياة الجامعية داخل الإقامات للطلبة على العموم و الطالبات بالخصوص بما أنهن محل الدراسة.

- التنقل إلى مدن و ولايات أخرى هو رغبة في الاكتشاف و التغيير و البحث عن فرص أفضل سواء من حيث التكوين العلمي، أو المهني أو الانفتاح على فضاءات جديدة، و هنا يمكن أن تتوجه المرأة للممارسة السياسية الذي يبدأ كاهتمام و رغبة في الاندماج في الوسط الجديد.

جدول رقم (30) يبرز الحركية الجغرافية للنساء في السكن

النسبة(%)	التكرار	طبيعة حركية مدينة السكن بالنسبة للمرأة
81.8	130	ثابتة
15.7	25	متحركة
2.5	4	لا يوجد
100.0	159	المجموع

في إطار نفس الفكرة وهو الحركية أو الحراك الذي يميز مسار النساء في إطار بحثهن عن التعليم أو العمل أو الاستقرار العائلي، أردنا أن نعرف ما إذا كانت هناك حركة أو ثبات في مدينة السكن، بمعنى هل تنقلت النساء في العينة نحو فضاءات أخرى استقرت فيها فتبين أن 81.8% لم يتنقلن لمناطق أخرى بهدف الاستقرار، بينما 15.7% تنقلن أو عشن حراكاً بهدف السكن.

بالحكم أن الهجرة تكون من القرى نحو المدن، و تتم من الجنوب إلى الشمال فإن النسبة العالية المسجلة عند القاطنات في المدن الكبرى 47.2% جعلت النسبة تميل إلى الثبات في السكن و معروف أن اتجاه الهجرة لا يكون من المدن إلى الأرياف ، بالإضافة إلى أن الفئة القليلة التي تسكن القرى غالباً ما تعود إلى مكان نشأتها و أهلها بعد انتهاء الدراسة، و هنا إما ان ينتهي مشوار الممارسة السياسية بانتهاء الدراسة الجامعية، و إما تواصل المرأة ممارستها السياسية على مستوى قراها و هذا نادر جداً، إلا إذا كانت المدينة متوسطة و تواصل تنقلها المتواصل للمدن و العاصمة تحديداً لمتابعة النشاط الحزبي، خاصة إذا كانت تحتل موقع قيادي أو تمثيلي أو مركز مسؤولية في حزبها.

هناك فئة ثانية من النساء اللاتي جئن من القرى إلى المدن الكبرى بهدف التعليم ، و هن اللاتي يقررن البقاء في المدن لتوفر فرص العمل، و التعود على جو المدن الحيوي نسبياً مقارنةً مع القرى، فينتظمن في مجموعات للسكن المشترك و تقاسم تكاليف الكراء و تحقيق نوع من التكافل و الأمان و الحماية و الإقتصاد، و إما يستقرن عائلياً عن طريق الزواج.

إذن هي استراتيجيات النساء داخل المدن الكبرى، و عملهن على خلق جو للتكيف، يبقى لنا أن نشير أنه في حالة واحدة فقط يمكن أن يكون العمل الحزبي السبب المباشر في الاستقرار أو الحراك نحو المدن ، و هو حالة نواب الشعب في البرلمان، حيث توفر التغطية و التكفل المادي و المعنوي للنائب من التمكّن بل و تساعدة على الحراك نحو الجزائر العاصمة بكل راحة، بحكم استقرار مقر البرلمان في الجزائر العاصمة، طبعاً المرأة هنا تكون مهينة للحراك مثلها مثل النائب الرجل.

جدول رقم (31) يبين توزع النساء في الدراسة حسب الصفة الحزبية

الصفة الحزبية	التكرار	النسب(%)
مناضلة	102	64.1
عضو امانة وطنية FFS	2	1.3
عضو لجنة مركزية FLN	2	1.2
عضو مجلس الشورى MSP	5	3.1
عضو مجلس وطني RND	21	13.2
مجموع النساء في الهيئات التشريعية للأحزاب	29	18.2
عضو مكتب ولائي RND	10	6.3
عضو الفدرالية الولائية FFS	4	2.5
امينة محافظة FLN	1	0.6
عضو قسمة FLN	7	4.4
امينة مكتب بلدي RND	1	0.6
امينة مكتب وطني MSP	1	0.6
نائب رئيس بلدية	1	0.6
نائب	1	0.6
لا يوجد	1	0.6
المجموع	159	100.0

الرتب و المستويات الحزبية للنساء

تختلف التسميات للهياكل و الرتب بين الأحزاب الأربعة المدروسة، حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة القوى الاشتراكية.

و عليه لا بد من التوضيح فيما يتعلق بالتسميات و الهياكل بالنسبة لكل حزب، في الجدول التالي

جدول رقم (32) يبين تسميات الرتب و المستويات الحزبية للأحزاب السياسية المدروسة

الحزب / الهيكل	جبهة التحرير الوطني	جبهة القوى الاشتراكية	حركة مجتمع السلم	التجمع الوطني الديمقراطي
الرئاسة	الأمين العام	السكرتير الأول	رئيس الحركة	الأمين العام
الهيئة التنفيذية للحزب	المكتب السياسي	المكتب الوطني	المكتب التنفيذي الوطني	المكتب الوطني
الهيئة التشريعية للحزب	اللجنة المركزية	المجلس الوطني	مجلس الشورى	المجلس الوطني
فرع الحزب على مستوى الولاية	المحافظة	الفدرالية	مجلس الشورى الولائي	
فرع الحزب على مستوى البلدية	القسم		مجلس الشورى البلدي	

إذن كان لا بد لنا من وضع هذا التصنيف حتى نتمكن من فهم مراتب النساء في الحزب، لأن تسميات الهياكل تختلف بين الأحزاب.

بدايةً نجد أن 64.1 % من النساء في العينة هن من المناضلات، و هذه الفئة هي القاعدة في الأربع الأحزاب المدروسة و هذه الصفة -أي صفة مناضل- لا تحمل أي مسؤولية أو سلطة، بل هي نقطة الإنطلاق في العمل الحزبي، وحتى تكون المرأة مناضلة في الحزب ما عليها إلا التقدم إلى فروع الحزب بملف و مبلغ اشتراك من أجل الانخراط الرسمي في الحزب، عن طريق امتلاك البطاقة.

أما الترقى في المراكز و المناصب على مستوى الأحزاب، فتتحكم فيه عدة عوامل و بطبيعة الحال هناك بعض التباين بين الأحزاب، و لكن على العموم نقول أن الترقية في المراكز الحزبية الداخلية بالنسبة للمرأة تساهم فيه:

- طموح المرأة و استراتيجياتها و رغبتها في بلوغ مراكز القرار و المسؤولية، فبعض النساء تكتفي بالانخراط المساند فقط، و هناك بعض من النساء من تدخل الحزب و تناضل من أجل الترقى لبلوغ مراكز المسؤولية.
- جل الأحزاب المدروسة تعمل بعامل الأقدمية من أجل الترشيح لبلوغ بعض المواقع في الهيئات القيادية للأحزاب، و تعلنها في قوانينها الأساسية، (في حزب جبهة التحرير الوطني يشترط القانون الأساسي لنيل عضوية اللجنة المركزية مدة نضال و أقدمية لا تقل عن 15 سنة متواصلة) و تجد شرط الأقدمية حاضراً في كل الأحزاب المدروسة. لكن بالنسبة للمرأة يكون تمكينها في الهيئات العليا للأحزاب يكون في الغالب من خلال كوتا فمثلا في حركة مجتمع السلم تضع نسبة 20% لتواجد النساء في الهيئات القيادية، و في المجلس الوطني لجبهة القوى الاشتراكية تضع 25 % لتواجد المرأة في الهيئات العليا للحزب، و هذا مع باقي الأحزاب و قد تكون الكوتا معلنه رسميا في القوانين الأساسية للأحزاب مثل

حركة مجتمع السلم و قد تكون ضمنية و متفق عليها تقليدياً مثل ما هو عليه في جبهة التحرير الوطني (فمثلاً معروف ان عدد النساء في المكتب السياسي لا يتعدى الاثنين*، و في اللجنة المركزية لا تتعدى 63 امرأة من مجموع 371)¹.

- خصوصية الثقافة أو التقليد السياسي و ما يميزه من مرونة أو جمود داخل الأحزاب، تلعب دور حاسم في حظوظ المرأة و ترسم أفاقها في مجال الترقى السياسي و الحزبي، و الحراك بين المراكز القيادية داخل الأحزاب أو حتى خارجها (بمعنى المؤسسات السياسية للدولة) و كذا اتجاه الحراك سواء أفقياً أو عمودياً. مع الإشارة أن الجزائر ككل تعاني من مشكل في التداول على المناصب في كل المستويات، و هو أمر ليس لا بالغريب و لا بالجديد و لا بالمخفي، إلى درجة ان غدى موضوع التداول (أو ما يتعارف عليه في الجزائر منح الفرصة للشباب - ليس بالضرورة هنا الشباب المحتوى البيولوجي، بل القصد جيل بكامله لم يصل بعد للمساهمة في صنع القرار) أهم المحاور في كل الاستراتيجيات و البرامج السياسية، و تطفوا هذه النقطة على السطح و تصبح كثرة التداول الإعلامي و الاستخدام في الخطاب السياسي، بمناسبة كل انتخابات تجريها الجزائر.

أما فيما يتعلق بنسب تواجد النساء على مستوى الهيئات القيادية في هذه العينة فقد بلغت على مستوى الهيئات التشريعية للأربعة أحزاب مجتمعة 18.2%، احتل حزب التجمع الوطني الديمقراطي أعلى نسبة فيها بـ 13.2%. لا بد من القول هنا ان هذه النسب لا تعكس بأي شكل من أشكال النسب الحقيقية لتواجد الحقيقي للنساء على مستوى هاته الأحزاب، التي قلنا سابقاً أنها تحدد في غالب الأحيان من خلال كوتا مباشرة أو ضمنية (الذي أدرجناه بالتفصيل في اجزاء سابقة من الدراسة)، بقدر ما هي مرتبطة بخصوصيات اجراء المعاينة و توزيع الاستمارات التي تم أغلبها في إطار مؤتمر أو التجمعات الكبرى لهاته الأحزاب، يبقى الهدف من عرض هذه النسب هدف منهجي لتكوين صورة كاملة عن توزيع العينة.

عملياً يتم العبور إلى الهيئات التشريعية للأحزاب الأربع (اللجنة المركزية FLN، مجلس الشورى MSP، المجلس الوطني RND، و الأمانة الوطنية FFS) من خلال المؤتمرات التي تنظمها الأحزاب كل خمس أو أربع سنوات، و فيها يتم انتخاب أعضاء الهيئات التشريعية للأحزاب عن طريق مندوبين ممثلين عن كل ولايات الوطن. بالإضافة إلى انتخاب الأمين العام للحزب أو تعديل القوانين الأساسية للحزب أو مناقشة مسار الحزب و هيكلته و أمور تنظيمية أخرى.

تتوزع باقي أفراد العينة بنسب تتراوح بين 0.7 و 6.3% على النساء المتحزبات اللواتي يشغلن مواقع قيادية على المستوى المحلي في فروع الأحزاب على مستوى الولايات و البلديات، بطبيعة الحال هناك قيادة محلية لكل حزب على المستوى البلدي و الولائي مكونة من الرئيس - أو أياً كانت تسميته - و مكتبته التنفيذي، و يعمل على تحديد القيادة المحلية في الولايات و البلديات عن طريق انتخابات داخلية، تفصل القوانين الأساسية للأحزاب في شروط الترشح لها و سيرورة إجراءاتها، و تختلف نسبة قوة التغطية الوطنية من خلال توفر الفروع و الهياكل المحلية بين الأحزاب، حتى و إن انطلقنا من مسلمة أن الأحزاب الأربعة المدروسة تعد الأقوى و الأكثر تجذراً في الجزائر.

لكن ما يمكن قوله أن المرأة على مستوى الأحزاب، و عندما تتعلق بالرقى للبلوغ مراكز قيادية، تشكل قوة تجنيد كبيرة في الانتخابات الداخلية، و قليلاً ما تشارك في الانتخابات كفاعل يعني كمرشحة تحمل حظ كبير لبلوغ المركز القيادي، أو لنقل

*في المكتب السياسي الحالي لحزب جبهة التحرير الوطني (الى غاية 07 اكتوبر 2014) توجد امرأة واحدة هي السيدة يمينة مفتالي و التي اجرينا معها المقابلة، في الجزء الأول من الدراسة الميدانية
¹ يمكن الرجوع إلى الفصل للاطلاع أكثر و بالأرقام على مكانة المرأة في الأحزاب المدروسة في الهيئات الداخلية للأحزاب و في البرلمان و المجالس المحلية المنتخبة.

مترشحة بحظوظ متكافئة و بنفس المنطق الذي يترشح به الرجال. تفاصيل كثيرة و دقيقة تتعلق بالممارسة اليومية للعمل الحزبي داخل الأحزاب، و بفعل سوسيولوجية العمل السياسي في الجزائر تجعل من المرأة داخل الحزب بدون أفق و طموح للرقى و الممارسة السياسية الفعلية و الطبيعية.

المرأة داخل الأحزاب السياسية تحتاج إلى تطبيع الممارسة السياسية و جعلها ممارسة طبيعية لا تحتاج إلى كثير من التأويل و التبرير، لأن عدم جعل الممارسة الحزبية و السياسية للمرأة تفاعل طبيعي يدفع به إلى استغلالات و تأويلات و تمويهات لا تتماشى مع الإنطلاق و المبادرة في العمل السياسي او أي عمل آخر، يعني الشفافية في الممارسة السياسية بالنسبة للمرأة لا بد أن تنطلق من تطبيع العمل السياسي للمرأة وكل فئة ترغب في ذلك و قادرة عليه مثلها مثل فئة الشباب.

يبقى ان نشير أن هناك الكثير من النساء ممن وصلن إلى عضوية المجلس الشعبي الوطني هن ممن تدرجن في المسؤوليات في القواعد الحزبية وصولا إلى الهيئة التشريعية الأولى في البلاد (للتعرف على المسار السياسي لبعضهن يمكن الرجوع إلى محور المقابلات في بداية الدراسة الميدانية) ، في حين تجد النساء المناضلات صعوبة كبيرة في تخطي الحواجز و العراقيل التي تعيق تطور مساهمتهن السياسي، نتيجة الركود وعدم تدوير المناصب بين المسؤولين، و في كل المستويات، نتيجة عدم تطبيع العمل السياسي بالنسبة للمرأة .

جدول رقم (33) يبرز مدة (أقدمية) إنخراط النساء في الأحزاب السياسية

مدة الإنخراط	التكرار	النسب(%)
1-5	64	40.3
11-15	15	9.4
6-10	24	15.1
16-20	35	22.0
أكثر من 21	18	11.3
لا يوجد	3	1.9
المجموع	159	100.0

من خلال هذا الجدول حاولنا التعرف على مدة الانخراط أو النضال الحزبي لأفراد العينة، على اعتبار أن المدة التي تقضيها المرأة داخل الحزب، مؤشر هام و كبير في تطوير مساهمتهن السياسي، كما أن مدة الإنخراط يمكن أن تؤثر على عدة توجهات، كما يمكن قراءتها في عدة اتجاهات أو جوانب، جانب يتعلق بالمرأة المتحزبة و ثاني مرتبط بالحزب، و ثالث متعلق بالمراحل السياسية في الجزائر ككل.

- أولاً نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 40.3 % سجلت عند النساء اللاتي مرت على انخراطهن مدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، بمعنى أن أعلى نسبة سجلت عند الأحداث إنتساباً، و يمكن تفسير هذا على أن:

- هذا مرتبطة بعمر أفراد العينة على اعتبار أن أعلى نسبة سجلت عند الشابات بين 20-30 سنة يعني معقول أن تتراوح مدة الانخراط عند هذا الحد.
- و قد يكون عامل تبني قانون الكوتا في جانفي 2012، قد دفع الكثير من النساء للالتحاق بالأحزاب السياسية، و بالتالي فإن من قررت الالتحاق بحزب من الأحزاب الأربعة بعد الترويج للقانون الكوتا و إدراك النساء أن حظوظهن في الترشيح لعضوية المجالس المنتخبة أصبحت أكبر، سيكون لها مدة نضال تتراوح بين السنة إلى ثلاث سنوات و بالتالي فهي مدججة في هذه الفئة، و هذا أمر لمسه من خلال ملاحظتنا المباشرة بحيث أن قانون الكوتا أعطى أملاً و متنفساً جديداً للممارسة سياسية نسوية بأفق و ضمانات كبيرين، تقول السيدة النائب عن نورة خربوش عن حركة مجتمع السلم " صحيح لقد أعطت الكوتا حظوظاً أكبر للنساء من أجل الوصول إلى عضوية المجالس المنتخبة" مع الإشارة أن السيدة نورة مناضلة ذات أقدمية في ولاية المسيلة، وناشطة في المجال الجمعي فهي رئيسة و مؤسسة جمعية تهتم بالمرأة الحضرية (نسبةً إلى منطقة الحضنة التي تقع في الوسط الشرقي و تضم ولاية المسيلة)
- ثاني أعلى نسبة سجلت بـ 22% عند الفئة النسوية التي ترواحت مدة انخراطها أو نضالها في الحزب، من 16 إلى 20 سنة. ربطاً بالمراحل السياسية التاريخية في الجزائر يمكن اعتبارهن مناضلات مرحلة التعددية السياسية، بعدما انتقلت الجزائر بموجب دستور 1989 من نظام الحزب الواحد إلى إطلاق الحياة السياسية من خلال التصريح لتكوين الأحزاب السياسية، التعددية و حرية التعبير التي ازدهرت في الجزائر مع مطلع التسعينات لفترة وجيزة ، ثم تعثرت بعد ذلك بقليل بعد انطلاق مرحلة العنف الدموي و الإرهاب مع الغاء نتائج أول انتخابات تشريعية تعددية، لتتعطل الحياة السياسية في الجزائر بعدها وكل مظاهر الحياة الاجتماعية الأخرى. لدرجة أن معظم سجلات الانخراط لبعض الأحزاب في تلك الفترة، كانت تتلف حتى لا يتعرض منخرطوها للتصفية و القتل.
- أما أقل نسبة فقد سجلت عند فئة النساء اللاتي قضين مدة أقدمية تتراوح بين 11 و 15 سنة و ذلك بنسبة مقدرة بـ 9.4% ثم فئة النساء ممن قضين أكبر مدة للنضال و التي حددناها بـ 21 سنة فما فوق و التي مثلت في العينة نسبة 11.3%. كما و قد أشرنا سابقاً أن هذه المعطيات قد تكون مرتبطة بخصوصية سن العينة لهذا قد ترتبط مدة النضال مع عمر أفراد العينة، هذا ما قد يفسر أنه كلما زادت مدة النضال قلت النسبة.
- لكن لتكوين صورة أوضح سنعرض بعض الملاحظات المستخلصة من حضورنا لعدد كبير للقاءات و تجمعات الأحزاب المدروسة، و حديثنا الكثير و الطويل مع عدد من المناضلات في مختلف الأحزاب السياسية بالإضافة إلى متابعتنا الدائمة للمجريات الساحة السياسية الجزائرية عبر وسائل الإعلام السمعية و البصرية و المكتوبة.
- عموماً النخبة السياسية النسوية الحالية أغلبها تكون في مرحلة الثمانينات، سواء في النضال القاعدي أو النضال القاعدي، و هي التي تشغل بعض المواقع القيادية الحزبية عملياً .
- في حركة مجتمع السلم نجد نساء مكونات تكوين سياسي عالي يحملن قناعة كبيرة لرسالتهن الدعوية و يمارسن العمل الحزبي بحماسة من مرحلة العمل السري*، نستطيع القول جلهن تكوّن في مرحلة الصحوة في الجامعات قسنطينة، شلف، الجزائر في نهاية سنوات السبعينات و بداية سنوات الثمانينات، تحت تأثير كبير للأب المؤسس للحركة الشيخ

* هي ملاحظة يجب ذكرها هناك تقاليد و ثقافة خاصة بالعمل الحزبي في حركة مجتمع السلم، نستطيع القول هناك سلوكيات أو ممارسات أو حتى يمكن تسميتها طقوس مميزة للعمل الحزبي الحمساوي مثلما يردد المنتمون لهذا الحزب

محفوظ نحناح. على مستوى الحضور في مراكز المسؤولية نجد أن جلهن منحدرات من هذه الفئة و يمارسن العمل الحزبي في الغالب مع الزوج. أما الفئات النسوية التي انخرطت في الحركة بعد التأسيس العلني في عقدي التسعينات و العقد الأول من الألفية الثالثة فينشطن كثيراً على مستوى الجمعيات المنبثقة على الحركة سواء **جمعية الإصلاح و الإرشاد أو جمعيات المتخصصة للشباب.**

- مدة الإنخراط بالنسبة للمرأة تتحكم فيه عدة عوامل و مراحل و استراتيجيات كذلك، فقد تتوجه المرأة للحزب و هي طالبة بغرض الاكتشاف ورغبة في النشاط، أو قد تتوجه له كذلك و هي حاملة لشهادة و تبحث عن فرصة عمل، و بعدها تنسحب منه بعد انهاء الدراسة، الزواج، أو إيجاد فرصة عمل، بمعنى انها تنقطع لمدة قد تعود بعدها بعد تربية الأولاد، و بالتالي العودة للنشاط الحزبي من جديد، يعني العمل الحزبي بالنسبة للمرأة لا يتميز في كثير من الأحيان بالاستمرارية بل تتخلله الكثير من الانقطاعات لأسباب اجتماعية و أخرى.
- أما بالنسبة لجهة التحرير الوطني، فالنساء الأكبر مدة انخراط بطبيعة الحال هن المجاهدات و المناضلات منذ الثورة التحريرية الكبرى و في السنوات الاولى للاستقلال، إلى غاية السبعينات، ثم هناك فئة النساء المنخرطات مع انطلاق مرحلة التعددية و سنوات التسعينات، و أخيراً فئة المنخرطات حديثاً يعني سنوات الألفين و قد ركزنا على تاريخ او سنة تطبيق الكوتا كسنة مرجعية لمعرفة حجم الإنخراط. و ربما الملاحظة التي يجب ذكرها هنا ان حزب جبهة التحرير الوطني يعرف تنوعاً في الوجوه النسوية في الملتقيات التي ينظمها من مختلف الاعمار و المناطق ففي كل لقاء او مؤتمر ينظمه الحزب من 2010 إلى 2014 نلتقي بوجوه نسوية شابة و مؤهلة، لكن في نفس الوقت هناك ظهور قليل للمرأة في المراكز الريادية و مراكز المسؤولية، و على قلتها و كأننا نرى نفس الوجوه النسوية.
- أما إذا تحدثنا عن التجمع الوطني الديمقراطي، فالإنخراط الحزبي عموماً بالنسبة للحزب ككل، و النسوي بالخصوص، مرتبط بمرحلة التأسيس، في سنة 1997، أين عرف انتقالاً نسبياً كبيراً نحوه، و في أولى مراحل تأسيسه أنتج وزيرتين على التوالي*، و هذا ما لم يعرفه حتى حزب جبهة التحرير الوطني، في تلك المرحلة، و مازال الحزب يستقطب العنصر النسوي، وربما بعد اعتماد قانون الكوتا أكثر، لكن قلة تواجد النساء على مستوى المراكز القيادية يظهر و كأن النساء غير حاضرات بقوة داخل الحزب.
- أما حضور النساء على مستوى جبهة القوى الاشتراكية، فعددياً و من خلال ملاحظتنا المسجلة خلال المؤتمرات التي حضرناها يبقى معقولاً، (طبعاً في غياب الاحصائيات الرسمية لأن أياً من الأحزاب الأربعة المدروسة، لا تقدم أعداد منخرطيه و لا توزيعهم عبر السن أو الجنس)، لكن لمسنا أن هناك حضور لمختلف الفئات، و هناك تباين في مدة الإنخراط بين الشباب من الوافدين الجدد على الحزب، و الفئة الأكثر أقدمية الملتحقة بالحزب بعد التأسيس في سنوات السبعينات، و الثمانينات إلى غاية التسعينات.
- تبين في هذه الدراسة أن 64.1% من النساء في العينة هن من المناضلات، و 18.2% في الهيئات التشريعية، 16.2%، من النساء ممن يشغلن بعض المراكز القيادية على المستوى المحلي،

* نتحدث، عن **نوارة سعدية جعفر** التي عينت وزيرة منتدبة في بداية الامر للأسرة و المرأة ثم وزيرة للتضامن الوطني و المرأة و الأسرة إلى غاية 2012، تشغل حالياً منصب الناطق الرسمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بالإضافة إلى عضوية مجلس الأمة، معينة من رئيس الجمهورية في إطار الثلث الرئاسي (أكتوبر 2014). و الثانية **زهية بن عروس** التي عينت في البداية كاتبة دولة للاتصال، و هي تشغل حالياً (أكتوبر 2014) منصب عضو مجلس الأمة معينة من رئيس الجمهورية في الثلث الرئاسي، نشير هنا أن زهية بن عروس انسحبت من التجمع الوطني الديمقراطي لتلتحق بحزب تاج تجمع أمل الجزائر.

خلاصة و استنتاج

و بهذا نكون قد أنهينا الجزء الأول من المحور المتعلق بخصائص و مميزات النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، و من المهم التذكير أن المنهجية المعتمدة في الدراسة و تبعاً للإشكالية و اتساع الموضوع، جعلتنا، نتناول البحث أو الدراسة لموضوع وضعية أو مكانة المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية من خلال عدة محاور، و عبر عدة مستويات، المستوى الاول وهن المناضلات في القواعد و قد استعملنا الاستمارة لجمع المعطيات المتعلقة بخصائص النساء في القواعد، أما في المستوى الثاني للدراسة المتعلقة بالنساء اللاتي يشغلن مواقع قيادية في الأحزاب السياسية، فقد استعملنا المقابلة من أجل التعرف على مسارتهن التعليمية، المهنية و السياسية، إلى غاية وصولهن إلى مواقع القيادة الحزبية .

كان الهدف من هذا المحور التعرف على خصائص و مميزات النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، و الفئة المستهدفة من هذا المحور هن المناضلات في القاعدة، كما و قد استعملنا الاستمارة من أجل جمع المعطيات، التي ضمنت عدة أسئلة تتعلق بالسن، المستوى التعليمي، الانتماء الجغرافي، الحالة الاجتماعية، عدد الأطفال، التخصص العلمي، الحراك التعليمي، لغة التعليم، مكان النشأة /مدينة كبيرة/ مدينة متوسطة/ أو قرية صغيرة، المهنة، الصفة الحزبية، سنوات الإنخراط، و مدة الإنخراط.

لقد كانت العينة عرضية بحيث اننا و من خلال العلاقات التي كونها مع بعض القيادات في الأحزاب الأربعة المدروسة، كنا ندعى لمختلف النشاطات التي تقيمها الأحزاب، سواء ندوات، اجتماعات تنظيمية، أيام دراسة، احياء لذكرى وطنية، أو احتفالات بمناسبة عيد المرأة، أو جامعات صيفية، فقد استغلينا الحضور الهائل للنساء من أجل توزيع الاستمارات، و إجراء ملاحظات مباشرة و غير مباشرة، مشاركة و حيادية.

اما اختيارنا للعينة العرضية فقد كان نابعاً من قناعة أن المرأة التي نريد استجوابها، هي ليست تلك المسجلة في قوائم الانخراط فقط، بل نبحت عن المرأة الفاعلة، المهتمة بالفعل الحزبي، و قد أخذنا مؤشر متابعة نشاطات الحزب، كأهم المؤشرات على المناضلة الحزبية الفاعلة، فقد نجد قوائم الأحزاب ملئة بأسماء مناضلات مسجلات على الورق فقط، لكن بدون حضور فعلي حقيقي.

ملاحظة أخيرة نوردها قبل عرض نتائج المحور الأول من الدراسة الكمية، أننا أردنا استهداف فئة المناضلات في القاعدة، لكن هذا لم يمنع من أن بعض المستجوبات كن ممن يشغلن بعض المواقع القيادية، سواء على مستوى الحزب و على مستوى المجالس المنتخبة، و هذا بطبيعة الحال ناتج عن عدم اختيارنا لمفردات العينة، بل ناتج عن التوزيع الشامل لكل الحاضرات للنشاط الحزبي، أخيراً نقول أننا لقينا بعض الصعوبات في ملأ الاستمارات لأن النساء لا يتحمسن كثيراً لبذل جهد ملأ الاستمارة.

نوجز نتائج المحور الأول في النقاط التالية دون كثير من التحليل و التفسير الذي تجدره مفضلاً تحت كل جدول:

- توزعت العينة على أربعة أحزاب أساسية، و هي جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، جبهة القوى الاشتراكية، (و قد و ضحنا الأسباب الموضوعية وراء هذه الاختيارات)، و قد اختلفت النسب حسب الحضور النسوي في كل مؤتمر و في كل حزب.

- أغلبية عناصر العينة هن من الشباب، التي شكلت في الدراسة نسبة 63% للفئة العمرية (20 - 40) مفسرات هذه النتيجة ممكن أن تكون متعلقة بظروف المعايينة، كما يمكن أن تكون مرتبطة بخصوصية المجتمع الجزائري، و قد تكون متعلقة بتفاصيل تتحكم في شكل الممارسة السياسية النسوية.
- في دراستنا هذه ، ظهر أن 55.3% من النساء متزوجات، في مقابل، 39.6% امرأة عزباء، و في حين قد تشكل العائلة عامل رقابة على المرأة العزباء، و لا تدعها تنطلق في العمل السياسي و الحزبي، قد تعيق تربية الأولاد و تكفل المرأة بكل الأشغال المنزلية داخل الأسرة من متابعة الفعل السياسي.
- المرأة الجزائرية داخل الأحزاب السياسية، ليست استثناءً و إنما توجهاتها نحو الخصوبة، تتماشى مع توجه عام للنساء الجزائريات نحو التقليل من إنجاب الأطفال نتيجة توجه المرأة نحو التعليم أكثر و التوجه المجتمع الجزائري نحو نمط العائلات النووية. كما أن الاهتمام بالأطفال جاء في الدراسة كأول معوقات العمل الحزبي بالنسبة للمرأة.
- تتوجه المرأة الجزائرية للنشاط السياسي، بعدما تملك مستويات علمية عالية (78.6% من عناصر العينة يملكن مستوى جامعي)، ورغم كل هذا لا تستطيع المرأة بمستواها العلمي العالي البلوغ إلى مراكز القرار السياسي، و الترقى أو الصعود في السلم السياسي، بنفس المرونة الموجودة عند الرجال، و هذا نتيجة لعلاقات السلطة و شكل الممارسة السياسية التي اعتبرت تقليدياً ممارسة ذكورية بامتياز، و لا مجال لدخول النساء فيها.
- المرأة الجزائرية استفادت من التعليم بشكل كبير، و اندمجت في كل التخصصات تقريباً، ربما هناك بعض التخصصات الأقرب في محتواها لمجال التنشئة السياسية مثل الحقوق و العلوم السياسية، هذا الافتراض قد يكون جزء كبير منه صحيح. لكن يُفترض أن الحياة الجامعية ككل مكان للتنشئة السياسية، هذا الدور لعبته الجامعة الجزائرية في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي، و هي المرحلة التي تكونت فيها جل القيادات الحزبية من الجنسين، لكن مع بداية التسعينات و إلى يومنا هذا لم تعد الجامعة مجال لنمو الوعي السياسي أو الاجتماعي، بسبب تدهور الوضع الأمني في هذه المرحلة، و الأعداد المهولة من الطلبة الذي تحمله في أقسامها فأصبح هم الجامعة التخرج لا التكوين. لذا أصبح التخصص يساهم نسبياً في توجيه ميول المرأة بدرجة خاصة - بما أنها موضوع الدراسة- في المشاركة السياسية من باب الأحزاب.
- من خلال هذه الدراسة يظهر أن 79.2% من النساء في العينة قد تلقين تعليمهن باللغة العربية ، في مقابل 19.5% ممن تلقين تعليماً باللغة الفرنسية. قد يبدو من النسب أن أغلبية العينة من النساء المشاركات في الممارسة السياسية عن طريق الأحزاب هن من النخبة المعربة، وهو ليس حكم نهائي، لكن نحن نؤمن به إلى حد بعيد، فنحن نتصور- و من خلال معاشتنا للواقع الجزائري بكل أبعاده العلمية، المهنية، الاجتماعية و السياسية.- ، أن النخب الفرونكوفونية التي تميل بطبيعة الحال لقراءة ما هو مكتوب بالفرنسية من فرنسيين أو فرنكوفونيين، يعني من أدب و اقتصاد و مجتمع، كما تتابع وسائل الإعلام الفرنسية، بمعنى تستمد صورة الممارسة السياسية من الدول الأوروبية، أو فرنسا تحديداً، هذا ما يجعلها لا تُقبل كثيراً على الممارسة السياسية بشكلها الجزائري، و يصعب عليها الاندماج في الثقافة السياسية الجزائرية بكل ما يمكن أن يقال عنها من خصوصيات تاريخية، سلوكية، اجتماعية و ما يميزها من علاقات للسلطة، التوازن، القوة و الصراع، تجعلها فعلاً فريدة من نوعها، و هذا لا يعني أبداً أننا نطلق حكماً قيمياً سلبياً على الممارسة السياسية الجزائرية - فهذه أبداً ليست وظيفة علم الاجتماع- لكن لكل مجتمع خصوصيته بغض النظر عن ما يمكن وصفه ايجابي او سلبية.

- بعدما تتحقق للمرأة اندماجها المهني تتوجه نحو المشاركة السياسية من خلال الأحزاب، بتأهيل علمي عالي. لكنها تصطدم بواقع الحال في البداية، فهي تحمل تصوراً مفاده أن امتلاكها للمعرفة و المهنة سيؤهلها إلى الارتقاء السياسي أوتوماتيكياً، في حين أن تقاليد العمل الحزبي الذي صنعه الرجل - بطبيعة الحال - لأنه الاول من دخل السياسة، تجعل من التأهيل العلمي و المهني العالين ليس شرطاً للارتقاء السياسي، و أن مكياميزات العمل السياسي و الحزبي تتحكم فيه عوامل ثانية.
- لقد توزعت النسب بالتساوي بين النساء اللاتي كان لهن نشاط سياسي في الجامعة، و بين من لم ينشطن سياسياً في المرحلة الجامعية، بنسبة 41.5%. رغم أن النسب جاءت متساوية إلا أننا نؤمن إلى حد كبير أن من بدأ نشاطاً سياسياً في الجامعة يعمل على مواصلته بعد الجامعة بأشكاله المختلفة و التي يكون من ضمنها الانخراط في الاحزاب السياسية. لكن و مع كل الظروف التي تعرفها الجامعة الجزائرية لا نستطيع القول أن الفئة الجامعية تملك وعياً سياسياً أو بالأصح تنشئة سياسية. و إن بدت النسب متناصفة إلا أن الواقع المعيش في الجامعات يؤكد ان من يقبلن على ممارسة السياسة في الواقع قليل و قليل جداً.
- تبين في الدراسة أن 47.2 % من مفردات العينة نشأت في مدن كبيرة، (و نحن قصدنا النشأة في طرحنا للسؤال، لأننا خصصنا سؤالين آخرين لمعرفة مكان السكن و الدراسة بغية معرفة حركية الجغرافية للنساء في العينة) أما الفئة الثانية التي نشأت في المدن المتوسطة فقد شكلت نسبة 35.8 % و أخيراً 17% ممن نشأت في قرى صغيرة. نتائج تؤكد أن الفئات الحضرية من مدن متوسطة و كبيرة هي التي عرفت نسائها أكبر انتماء للأحزاب السياسية الأربعة، و تبقى القرى الصغيرة أقل إنتاجاً للنساء الممارسات للسياسية عن طريق الأحزاب.
- توزيع العينة أظهر أن 45.9 % من النساء لم ينتقلن إلى مدن أو ولايات أخرى لمتابعة دراستهن الجامعية، في المقابل مثلت نسبة 42.1% النساء اللاتي تنقلن نحو مدن أخرى لموصلة تعليمهن الجامعي. التنقل إلى مدن و ولايات أخرى هو رغبة في الاكتشاف و التغيير و البحث عن فرص أفضل سواء من حيث التكوين العلمي، أو المهني أو الانفتاح على فضاءات جديدة، و هنا يمكن أن تتوجه المرأة للممارسة السياسية الذي يبدأ كاهتمام و رغبة في الاندماج في الوسط الجديد.
- في إطار نفس الفكرة وهو الحركية أو الحراك الذي يميز مسار النساء في إطار بحثهن عن التعليم أو العمل أو الاستقرار العائلي، أردنا أن نعرف ما إذا كانت هناك حركة أو ثبات في مدينة السكن، بمعنى هل تنقلت النساء في العينة نحو فضاءات أخرى استقرت فيها فتبين أن 81.8 % لم ينتقلن لمناطق أخرى بهدف الاستقرار، بينما 15.7% تنقلن أو عشن حراكاً بهدف السكن. بالحكم أن الهجرة تكون من القرى نحو المدن، و تتم من الجنوب إلى الشمال فإن النسبة العالية المسجلة عند القاطنات في المدن الكبرى 47.2% جعلت النسبة تميل إلى الثبات في السكن و معروف أن اتجاه الهجرة لا يكون من المدن إلى الأرياف ، بالإضافة إلى أن الفئة القليلة التي تسكن القرى غالباً ما تعود إلى مكان نشأتها و أهلها بعد انتهاء الدراسة، و هنا إما ان ينتهي مشوار الممارسة السياسية بانتهاء الدراسة الجامعية، و إما تواصل المرأة ممارستها السياسية على مستوى قراها و هذا نادر جداً، إلا إذا كانت المدينة متوسطة و تواصل تنقلها المتواصل للمدن و العاصمة تحديداً لمتابعة النشاط الحزبي، خاصة إذا كانت تحتل موقع قيادي أو تمثيلي أو مركز مسؤولية في حزبها.

- الترقى في المراكز و المناصب على مستوى الأحزاب، فتتحكم فيه عدة عوامل و بطبيعة الحال هناك بعض التباين بين الأحزاب، و لكن على العموم نقول أن الترقية في المراكز الحزبية الداخلية بالنسبة للمرأة تساهم فيه: طموح المرأة لبلوغ القيادة، عامل الأقدمية الذي تعمل به جل الأحزاب، و أخيراً خصوصية الثقافة أو التقليد السياسي و ما يميزه من مرونة أو جمود داخل الأحزاب، تلعب دور حاسم في حظوظ المرأة و ترسم أفاقها في مجال الترقى السياسي و الحزبي، و الحراك بين المراكز القيادية داخل الأحزاب أو حتى خارجها (بمعنى المؤسسات السياسية للدولة) .
- مدة الانخراط بالنسبة للمرأة تتحكم فيه عدة عوامل و مراحل و استراتيجيات كذلك، فقد تتوجه المرأة للحزب و هي طالبة بغرض الاكتشاف ورغبة في النشاط، أو قد تتوجه له كذلك و هي حاملة لشهادة و تبحث عن فرصة عمل، و بعدها تنسحب منه بعد انتهاء الدراسة، الزواج، أو إيجاد فرصة عمل، بمعنى انها تنقطع لمدة قد تعود بعدها بعد تربية الأولاد، و بالتالي العودة للنشاط الحزبي من جديد، يعني العمل الحزبي بالنسبة للمرأة لا يتميز في كثير من الأحيان بالاستمرارية بل تتخلله الكثير من الانقطاعات لأسباب اجتماعية و أخرى، و لقد استشفينا بعض الفئات النسوية الحزبية ربطاً بمدة الانخراط و المراحل التاريخية السياسية للجزائر.
- المرأة على مستوى الأحزاب، و عندما تتعلق بالرقى للبلوغ مراكز قيادية، تشكل قوة تجنيد كبيرة في الانتخابات الداخلية، و قليلاً ما تشارك في الانتخابات كفاعل يعني كمرشحة تحمل حظ كبير لبلوغ المركز القيادي، أو لنقل مرشحة بحظوظ متكافئة و بنفس المنطق الذي يترشح به الرجال. تفاصيل كثيرة و دقيقة تتعلق بالممارسة اليومية للعمل الحزبي داخل الأحزاب، و بفعل سوسيولوجية العمل السياسي في الجزائر تجعل من المرأة داخل الحزب بدون أفق و طموح للرقى و الممارسة السياسية الفعلية و الطبيعية.
- المرأة داخل الأحزاب السياسية تحتاج إلى **تطبيع الممارسة السياسية و جعلها ممارسة طبيعية لا تحتاج إلى كثير من التأويل و التبوير**، لأن عدم جعل الممارسة الحزبية و السياسية للمرأة تفاعل طبيعي يدفع به إلى استغلالات و تأويلات و تمويهات لا تتماشى مع الإنطلاق و المبادرة في العمل السياسي أو أي عمل آخر، يعني الشفافية في الممارسة السياسية بالنسبة للمرأة لا بد أن تنطلق من تطبيع العمل السياسي للمرأة وكل فئة ترغب في ذلك و قادرة عليه مثلها مثل فئة الشباب.

الفصل التاسع

دور العائلة في الممارسة السياسية لدى المرأة

- 1- المستويات العلمية و المجالات المهنية لافراد عائلة النساء المتحزبات.
- 2- الانتماءات الحزبية المشتركة بين المرأة وعائلتها.
- 3- دور العائلة في قرار الانخراط الحزبي بالنسبة للنساء.
- 4- تصورات النساء تُجاه دور العائلة في مجال دعم مساهمن السياسي.
- 5 - الخلاصة و الإستنتاج

تمهيد

في هذا المحور الثاني من الجزء الذي أردناه توصيفاً لخصائص العينة، ومن ثمة معرفة السمات الأساسية للمرأة داخل الأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، سنقوم في هذا الجزء التركيز على خصوصيات العائلة التي تنتمي إليها المرأة المتحزبة، لما للعائلة من دور كبير في المجتمع الجزائري، و باقي المجتمعات عامةً، فهي مركز التنشئة الأول، و هي الداعم و المساند في كثير من الأحيان، و هي الموجه سواء للسلوكات أو الخيارات العلمية، المهنية و غيرها، بما لا يدع مجالاً للشك أنها تلعب دوراً كبيراً في التنشئة السياسية لأبنائها، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و اعية أو تلقائية، من هنا أردنا ان نتعرف على المعطيات التي تخص عائلة المرأة المستجوبة و قد ركزنا بالدرجة الاولى على الأولويات و من ثمة الزوج .

منهجياً واصلنا جمع المعطيات بنفس الطريقة المعتمدة في الجزء الأول من محور الخصائص، وهي استعمال الاستمارة التي تضم اسئلة مباشرة و مغلقة. و عليه سنقوم بعرض نتائج الدراسة وفق جداول و نقوم بتقديم المعطيات أرقاماً و نسباً، و بعدها نقدم تحليلنا للمعطيات المقدمة في الجداول.

جدول رقم (34) يبين المستوى التعليمي لوالدي النساء في الدراسة

الآباء	الأب		الأم	
	التكرار	النسب (%)	التكرار	النسب (%)
من دون مستوى ابتدائي	54	34.0	87	54.7
متوسط	34	21.4	21	13.2
ثانوي	22	13.8	17	10.7
جامعي	20	12.6	18	11.3
لا يوجد	28	17.6	11	6.9
	1	0.6	5	3.1
Total	159	100.0	159	100.0

1 - المستويات العلمية و المجالات المهنية لافراد عائلة النساء المتحزبات.

لقد أظهرت نتائج تحليل المعطيات حول أفراد العينة، أن أغلبية النساء المتتميات للأحزاب الأربعة المدروسة بلغن مستويات علمية جامعية عالية، لكن النسب تنقلب عندما يتعلق الأمر بالآباء، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة سجلت في فئة (من دون مستوى) ب 54.7% و 34%، ولهذا ما يفسره.

- لقد اتخذ التعليم في الجزائر كأحد الأهداف المركزية للدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال مباشرة، و تعرف الجزائر معدلات تعليم عالية عاماً بعد عام، و بالنسبة للمرأة معدلات التعليم تكون أكبر، و قد فسرنا في ماسبق من الدراسة أسباب و مفسرات ذلك، أما جيل الآباء فلم يستفد من التعليم بالقدر الذي استفاد منه الأبناء، و من المعروف أن

الفترة الاستعمارية عرفت كمرحلة لتجهيل الجزائريين، و حرمانهم من التعليم إلا القليل منهم، لذا كانت نسبة الأمية غداة الاستغلال قد بلغت الـ 90%، أما الأمية بالنسبة للنساء فقد مست 98% من النساء الجزائريات، إذن نحن أمام جيلين، جيل الأبناء الذي استفاد من التعليم بدرجة كبيرة جداً، و جيل الآباء الذي حرم منه أثناء الاستعمار الفرنسي. إذن في نهاية الأمر النساء اللاتي أجرين عليهن الدراسة لا ينحدرن في الغالب من عائلات بمستويات علمية عالية، و هو حال جل النخبة السياسية الجزائرية الحالية، كنتيجة طبيعية لوضع عام للجزائر.

جدول يبين رقم (35) : يبرز المستوى التعليمي لأزواج النساء في الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسب (%)
من دون مستوى ابتدائي	1	0.6
متوسط	12	7.5
ثانوي	14	8.8
جامعي	60	37.7
غير معنية (عزباء)	71	44.7
المجموع	159	100.0

في هذا الجدول نعمل على ابراز المستوى التعليمي لزوج المرأة المستجوبة في الدراسة، فتبين النتائج ان أعلى نسبة مسجلة في المستوى الجامعي بـ 37.7% بمعنى أن هناك تكافؤ في المستوى التعليمي بين المرأة المتحيزة صاحبة المستوى التعليمي العالي و زوجها، ثم تليها نسب 8.8 و 7.5 عند فئة الثانوي و المتوسط.

ربما لن يكون للمستوى التعليمي للزوج دلالات كبيرة لها علاقة و تأثير بشكل الممارسة السياسية و الحزبية للمرأة المستجوبة في الدراسة و المرأة الفاعلة في الحقل الحزبي و السياسي عموماً، فلا يمكننا القول مثلاً أن المرأة التي يحمل زوجها مستوى تعليمي عالي سيكون لها بمثابة عامل دفع وتشجيع للعمل الحزبي و السياسي، فهذا ليس أبداً بالضرورة، لأن تصالح الزوج مع العمل السياسي للمرأة لا يحدده المستوى التعليمي للزوج أبداً، و في بعض الأحيان قد يكون الزوج الذي يحمل مستوى تعليمي متوسط أكثر تفاعلاً بإيجابية مع الممارسة السياسية لزوجته.

فالنظرة السلبية التي يحملها المجتمع للممارسة السياسية عموماً من الصعب أن يمحيها المستوى التعليمي لأنها مترسخة في الثقافة و التصور الجمعي. الذي بإمكانه محي هذه الصورة النمطية السلبية هو صنع القدوة عن طريق وضع نساء ذوات كفاءة و اهلية في مناصب عليا و الترويج لهذا في وسائل الإعلام، وهو ما سميناه **تطبيع الممارسة السياسية للمرأة**، بحيث تصبح مقبولة و عادية، واضحة وشفافة.

ذكر بعض النقاط السلبية المرتبطة بالممارسة السياسية عموماً، و المرأة بصفة خاصة بما أنها موضوع الدراسة، لا يجب أن ينسب الدور الكبير الذي يلعبه بعض الأزواج مع زوجاتهم السياسيات من خلال المساعدة سواء في تربية الأولاد و الأعمال المنزلية، بل تتعدى هذا إلى حد الدعم في العمل السياسي، فالكثير من القيادات الحزبיות اللاتي تحدثن معهن أكدن أنهن يمارسن عملهن السياسي بمشاركة الزوج، الذي يكون بدوره مناضل بنفس الحزب.

مهنة الأب و ام وزوج المرأة السياسية .

في هذا المحور من الدراسة أردنا التعرف على خصائص عائلة المرأة المستجوبة في الدراسة، و بعدما تعرفنا على المستويات التعليمية للآباء، نقدم في هذه المرحلة المهن التي يشغلها أولياء المرأة المستجوبة (يعني الأب و الأم)، بالإضافة إلى المهن التي يشغلها الزوج.

بدايةً، لقد توزعت مهن آباء النساء في العينة كما يلي

01 أستاذ جامعي / 35 أعمال حرة/ 01 رئيس مصلحة/ 03 شرطي / 01 طبيب/ 01 طيار/ 26
عامل/ 04 عسكري/ 02 عميد شرطة / 04 فلاح / 01 مفتش أسعار / 01 مدير فلاحي / 01 مدير مالية/
04 معلم/ 37 موظف / 26 لا شيء (بدون مهنة)/ 10 بدون إجابة

وعليه نلاحظ أن الثلاث المهن التي تكرر ذكرها هي :

✓ أولاً الموظف (37 تكرار): و التي تشمل كل الأفراد الموظفين عند الدولة و يدخلون في فئة الوظيف العمومي، تعتبر الدولة أول رب عمل في الجزائر، فهي التي توظف أكبر عدد من الجزائريين بين كل القطاعات، وفي الوقت الذي توفر فيه الوظيفة العمومية الاستقرار في المنصب لأن طبيعة عقود العمل عند الوظيف العمومي هي غير محددة المدة (يعني دائمة) تتميز أجور الوظيف العمومي بالتدني مقارنةً بمستوى المعيشة للفرد الجزائري، من الناحية الاجتماعية، يعتبر الفرد الجزائري ان العمل "عند الدولة" بمثابة العمل اللائق لأنه يمثل الاندماج في النظام و يمنح نوع من السلطة الرمزية بما أن رب العمل هي الدولة.

✓ ثانياً: أعمال حرة (35 تكرار): و التي تمثل فئة الآباء التي لم تتخذ الدولة رباً للعمل، بل تمارس نشاطاً حراً مثل التجارة، المقاول، البناء... إلغ، هذه المهن التي لا تتطلب تأهيلاً علمياً كبيراً بل تعتمد على مهارة الممارسة، و توفر مردوداً مادياً جيداً، يزداد إقبال الجزائريين عليها يوماً بعد يوم خاصةً مع ارتفاع نسب الاستهلاك الذي دفع نحوه ضخ الأموال الناتجة من الربح البترولي، هذه الممارسة للأعمال الحرة التي تأتي في مقدمتها تجارة الاستيراد، لها أثار مدمرة للاقتصاد الجزائري، لأنها تقتل الانتاجية المحلية، و لا تساهم في الناتج الضريبي لأن جل ممارسي الاعمال الحرة ينشط بصفة غير شرعية، و لا يساهم في دفع الضريبة.

هنالك ظاهرة جديدة كذلك طفت على السطح هذه الأيام، التي ترتبط بالممارسة الحزبية ورجال المال، الكثير من المناضلين الحزبيين يشكون من دخول المال كعامل أساسي و فاعل في الممارسة الحزبية بدايةً ثم الممارسة السياسية عموماً، و هذا الأمر محل انتقاد كبير سواء من طرف بعض القادة الحزبيين أنفسهم او من قبل المناضلين القداماء.

✓ **ثالثاً: عامل (26 تكرار)** أما الفئة الثالثة التي التي ظهرت في توزيع العينة فيما يتعلق بأكثر المهن التي يمارسها أبناء النساء التي قمنا باستجوابهن عن طريق الاستمارة، فقد ظهرت فئة العمال يعني العمل البسيط الذي لا يتطلب تأهيلاً عالياً، كما ان ممتننه لا يحصل على عائد مادي كبير، ولا يحمل أي سلطة و هذه نتيجة طبيعية للمستويات التعليمية التي ظهرت في السؤال الأول.

أما مهن الأم فقد توزعت كالآتي

(01 مهندسة الكترونيك/ 01 طبيبة/ 02 عاملة/ 01 مديرة/ 01 ممرضة/ 06 موظفة/ 135 لا شيء
(بدون مهنة)/ 09 بدون إجابة)

من خلال النتائج المعروضة في المربع أعلاه، يظهر أن أغلبية أمهات النساء المستجوبات في الدراسة لا يعملن، و هي نتيجة منطقية لما أظهرته نتائج تبيان المستويات التعليمية، مع العلم ان نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل على العموم قليلة (في حدود 17%)، و أن المرأة الجزائرية حتى و إن كانت مؤهلة فهي ليس بالضروري أن تعمل، و أن أغلب خريجات الجامعة (و أن شكلن أكثر من 60%) غالبيتهن يتجهن للزواج و المكوث في البيت. إذن من الطبيعي ان نجد امهات النساء المستجوبات في الدراسة غير ناشطات في سوق العمل و هن اللاتي (في مجملهن) لم يتابعن دراسات جامعية.

مهنة الزوج

فيما يتعلق بمهن الزوج فقد توزعت العينة على المهن التالية

(02 أستاذ جامعي/ 10 أعمال حرة/ 03 صحفي/ 02 ضابط شرطة/ 02 عامل/ 05 عسكري/ 05
محامي/ 01 محضر قضاء/ 01 مسير/ 01 مقتصد/ 04 معلم/ 48 موظف/ 03 لا شيء/ (بدون مهنة)/ 01
بدون إجابة / 71 غير معنية بالسؤال لأنها عزباء)

ربما هي نفس النتائج و الاتجاهات جاءت متشابهة بين أب المرأة المستجوبة في الدراسة و زوجها، بحيث أن العدد الأكبر سجل عند فئة الموظف و بدرجة ثانية عند من يمارسون أعمالاً حرة، الفرق ان الزوج التي أظهرت نتائج تبيان المستوى التعليمي أن أغليبيتهم يملك مستويات علمية جامعية، يتجه نحو الدول الموظف الأول في الجزائر، و قد اظهرنا في تعليقنا على مهن الأب خصوصيات الوظيفة العمومية (كاستقرار الوظيفي، الاندماج الاجتماعي، و السلطة الرمزية كما أشرنا إلى ضعف الأجور فيها)، ثم لتأتي في الدرجة الثانية المهن الحرة التي تكون في مجملها عبارة عن نشاطات تجارية غير منتجة.

جدول رقم (36) : يوضح الانتماء الحزبي لـ آباء، أمهات و أزواج، النساء في الدراسة

أفراد العائلة		الأب		الأم		الانتماء الحزبي
التكرار	النسب (%)	التكرار	النسب (%)	التكرار	النسب (%)	
12	7.5	8	5.0	16	18.1	Ffs
58	36.5	27	17.0	14	15.9	Fln
3	1.9	1	0.6	16	18.1	Hms
1	0.6	00	00	00	00	Pt
17	10.7	10	6.3	9	10.2	Rnd
62	39	102	64.2	31	35.2	لاشيء
6	3.8	11	6.9	2	2.2	بدون إجابة
159	100.0	159	100.0	88	100.0	المجموع
+ الفئة الغير معنية بالسؤال لأنها عزباء						
				71	44.7	

في هذا الجدول الذي جمعنا فيه إجابات النساء المستجوبات في الدراسة، حول ما إذا كان الأب، الأم أو الزوج منتمي إلى حزب سياسي، أي هل يمارس نشاطاً حزبياً و ما هو الحزب الذي ينتمي إليه، كان هدفنا من السؤال هو التعرف ما إذا كانت الممارسة الحزبية بالنسبة للمرأة، هي متواصلة في العائلة كذلك، بمعنى لها جذور عائلية، و بالتالي يتبين أن للعائلة دور في تنشأة السياسية للمرأة أو قد يكون لها دور المساندة والدعم في العمل الحزبي كذلك، ثم نبغي معرفة الأحزاب التي ينتمي لها أفراد عائلتها.

تبين أن النتائج مختلفة بين الأب، الأم و الزوج بحث أن هناك توجهات متقاربة بين الأب و الزوج، من حيث حجم متابعة النشاط الحزبي أو من حيث التوجهات السياسية، لكن يظهر أن أم المرأة المستجوبة في الدراسة بالعموم، بعيدة عن الممارسة السياسية من بابها الحزبي.

لقد تبين من خلال النتائج أن 39 % من الآباء لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، بينما 36.5 % منهم منخرطون في حزب جبهة التحرير الوطني، و 10.7 % في التجمع الوطني الديمقراطي، و 7.5 % إلى جبهة القوى الاشتراكية، كما هو ظاهر في النسب فإن الممارسة الحزبية حاضرة بقوة معقولة لدى الآباء، كما نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني تضم الجزء الأكبر منهم، قد يكون هذا الاتجاه راجع إلى تجذر الحزب لدى المواطنين، لكن لا يجب أن ننسى أن جبهة التحرير الوطني تستمد حضورها عند هذه الفئات من:

- رصيدها التاريخي، و ارتباط جبهة التحرير الوطني في المخيلة الجزائرية بالثورة، التحرر، و الاستقلال و من ثمة الوطنية، و بالتالي حتى بعد الاستقلال لا تفرق الكثير من الأجيال الجزائرية بين الجبهة الثورة قبل الاستقلال، و الجبهة الحزب السياسي بعد

الاستقلال. لذا يشكل الانتماء للكثير من المناضلين لجهة التحرير الوطني (أوالأفان بالتعبير الجزائري) و كأنه انتماء للوطن، للذاكرة و التاريخ.

- احتكار جبهة التحرير الوطني للساحة السياسية الجزائرية في ظل نظام الحزب الواحد لفترة تفوق العقدين، جعل الكثير من الأجيال الجزائرية من دون خيارات في الممارسة السياسية، فإما الانتماء إلى الحزب الوحيد، و إما العمل السري مع الأحزاب الاشتراكية، منها جبهة القوى الاشتراكية، و بعدها حزب العمال أو حركة الإخوان و جمعية العلماء المسلمين (ذات الطابع الإصلاحية) و إن لم تجعل الوصول للسلطة و الممارسة السياسية من أولوياتها.

من حيث النسب أتى التجمع الوطني الديمقراطي في المرتبة الثانية من حيث انتماء الآباء إليه، هذا الحزب الذي خرج للوجود في سنة 1997 يشبه في تركيبته جبهة التحرير الوطني، أو حتى قد يكون ابنها الذي نشأ في ظروف خاصة مرت بها الجزائر تتعلق بإعادة هيكلة السلطة، في ظل عشرية العنف السياسي و الاجتماعي الذي عاشته الجزائر في فترة التسعينات. التجمع الوطني الديمقراطي هو ثاني قوة برلمانية حالياً، و منذ مشأته وهو كذلك.

جبهة القوى الاشتراكية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الانتماء الحزبي للآباء ، هذا الحزب الذي نشأ في 1963 ، ثم ترسم وجوده بعد الإعلان للتعديدية، يحظى بحضور قوي عند الجزائريين نظراً لمؤسسه وزعيمه التاريخي **حسين أيت احمد (1962)** **مازال على قيد الحياة فيفري 2015)** أحد أبرز قادة الثورة الجزائرية و فاعليها الرئيسيين .

بالنسبة للزوج توضح لنا النسب أن 35.2 % من أزواج النساء المستجوبات في الدراسة لا ينتمين إلى أي حزب سياسي، و 18.1 % ممن هم منخرطون في حركة مجتمع السلم و نفس النسبة منخرطة في جبهة القوى الاشتراكية، و 15.9% في جبهة التحرير الوطني، ثم التجمع الوطني الديمقراطي بـ 10.2%. على الأغلب الإنخراط في حزبي جبهة القوى الاشتراكية و حركة مجتمع السلم يكون انخراطاً تشاركياً بالدرجة الأولى بين المرأة و زوجها، و غالباً ما يكون الانخراط من أيام الدراسة الجامعية حيث يدرس الزوج معاً و يناضلان سياسياً معاً و من ثم يكون الزواج و تكوين الأسرة، في استمرار للممارسة الحزبية. عدا عن النسب، هذا ما تبين لنا من الملاحظات و المحادثات التي أجريناها مع الكثير من النساء في الأحزاب السياسية ، وتحديداً حركة مجتمع السلم أين تزدهر الممارسة الحزبية بين الأزواج، في صورة فريدة من نوعها في الثقافة السياسية الجزائرية، و هن من القيادات البارزات اللاتي كانت انطلاقتهن في الممارسة الحزبية من الثمانينات مع ازدهار حركة الاخوان المسلمين في الوطن العربي، و حملها في الجزائر من حركة مجتمع السلم و مؤسسها التاريخي المرحوم **محفوظ نحناح** الذي تميز بحضور و احترام شعبي و وطني من جل الفئات، نظراً للوسطية التي كان يتمتع بها و العمق في النظرة السياسية.

هذه الشخصية كانت مصدر جلب و قبول لدى الشباب الذي سار مع تيار ما سمي في نهاية الثمانينات بـ " **تيار الصحوة الإسلامية**". هذا الجيل من الجنسين هو القائد لحركة مجتمع السلم عملياً ، يقول: رئيس حركة مجتمع السلم الحالي (الى غاية أكتوبر 2014) السيد **عبد الرزاق مقري** في سؤالنا عن الأساس الذي تم به اختيار السيدتان على مستوى المكتب الوطني... أنهما عدا عن نضالهم الطويل فإن تفهم الأزواج اللذان بدورها هما مناضلان و قياديان في الحركة، كان سبباً مدعماً في اختيارهما في المكتب الوطني الذي يتطلب حضوراً مستمراً و اجتماعات قد تمتد إلى ساعات متأخرة...". و الحقيقة أن جو الإنضباط في العمل السياسي و الحزبي - الذي وقفنا عليه شخصياً- و الذي يميز ثقافة العمل في الحركة يوفر مناخاً ملائماً للعمل المشترك الواضح الأهداف.

إعطاء الممارسة الحزبية داخل حركة مجتمع السلم بعداً قيمياً عقائدياً كذلك، بحيث يؤمن الكثير من المناضلين في الحركة أن عملهم الحزبي يعتبر واجب دعوي لا بد من التعاون و التجند لتحقيقه لأنه يبغي الحصول على الأجر و الثواب من خلال إيصال رسالة الإسلام من بابها السياسي او الحزبي، و بالتالي حماية الهوية الاسلامية و ضمان استمرارها في التركيبة الهوياتية للجزائر و العالم العربي و الاسلامي على العموم، و خلق نموذج اسلامي للحكم و الحكامة يتميز بالوسطية و يركز على الهوية الاسلامية. بالنسبة لجهة القوى الاشتراكية حيث تبين النسب - و ملاحظتنا المباشرة كذلك - إقبال الزوج على الممارسة الحزبية في جبهة القوى اشتراكية بنسبة جد معقولة 18.1% تحيلنا إلى التاريخ العريق للحزب، و النضال الحقيقي و الواضح الذي يميز منخرطيه، و الحضور الطاغي للشخصية **حسين أيت احمد** التاريخية و النضالية، يجعل الكثير من الأجيال تؤمن به، و بالتالي عند توفر القناعة و الإيمان بمبدأ النضال، نجد المرونة في الممارسة الحزبية بين الزوجين. و بالتالي يتشارك الزوجان في الممارسة الحزبية ، هذا مبدئياً لكن الأمور ستتأكد أكثر بـ

- جدول يربط بين الحزب الذي تنتمي له المرأة بالحزب الذي ينتمي له الزوج، حتى نتأكد هل هناك فعلاً مشروع مشترك بين الزوجين في العمل الحزبي.

- الجدول المركب الذي سيراعي النسبة و التناسب سيظهر لنا الفروق بين الأحزاب السياسية الأربعة بحكم الفرق في حجم المعاينة بالمقارنة مع حجم النساء في كل حزب من الأحزاب المدروسة.

أخيراً سنتطرق إلى الانتماء أو الممارسة الحزبية لدى أم المرأة المتحزبة المستجوبة في الدراسة، يتضح من خلال النسب أن أغلبية الأمهات بـ 64.2 % لا ينتمين إلى أي حزب سياسي، الأم التي ظهر في معطيات سابقة أنها لم تستفد من التعليم بشكل كبير، كما أنها لم تدخل سوق العمل، يكون عدم اندماجها في الممارسة السياسية طبيعياً، أما إذا اتجهت إلى الأحزاب السياسية فيكون في الغالب بصفة تلقائية إلى جبهة التحرير الوطني (17 %) كنوع من الوفاء التاريخي للوطن في الغالب من مجاهدات أو زوجات و وبنات مجاهدين و شهداء، بدون هدف سياسي أو غيره كاعتلاء مراكز نيابية أو مواقع مسؤولية، و انما كانه انتماء لمؤسسة وطنية.

إذن عندما يتبين أن أكثر من الآباء منخرطين في أحزاب سياسية مهما كانت إيديولوجيتها، ندرك أن العائلة تلعب دور كبير في التنشأة السياسية و بالتالي جعل الممارسة السياسية من بابها الحزبي أمراً طبيعياً و معقول بالنسبة للنساء، عدا عن التنشأة قد تكون العائلة عامل مدعم و مساند في الممارسة الحزبية للإبنة بدرجة أولى و الزوجة بدرجة ثانية.

العلاقة بين الحزب المرأة و العائلة ستظهر أكثر في جداول مركبة تجمع بين المتغيرات الثلاثة السابقة و تؤكد فرضية المشروع الجماعي في العمل الحزبي، و دور العائلة كموجه و مساند للعمل الحزبي بالنسبة للمرأة.

جدول رقم (37) يربط بين الانتماء الحزبي للمرأة مع الإنتماء الحزبي للأب

مواصلةً في الفكرة التي كنت قد انطلقنا فيها، وهي معرفة التوجهات الحزبية لآباء و أزواج النساء المستجوبات، و قد استبعدنا الأم بعد ما بينت النتائج أنها من دون مشاركة حزبية كبيرة ، نقدم الآن جدولاً مركباً يجمع بين الانتماء الحزبي للأب و الإنتماء الحزبي للمرأة المستجوبة، فتتوضح التقاطعات الحزبية بينهما و هذا لتأكيد ما كنا قد أشرنا له سابقاً وهو الشراكة و الدعم العائلي في العمل الحزبي. و إليكم النتائج

الانتماء الحزبي للأب	ffs	fln	hms	pt	Rnd	لا شيء	لا يوجد	المجموع
Ffs	12 40%	0 00%	0 00%	0 00%	4 13.3%	14 46.6%	0 00%	30 100%
Fln	0 00%	41 80.3%	0 00%	0 00%	0 00%	10 19.6%	0 00%	51 100%
Hms	0 00%	10 34.4%	3 10.3%	0 00%	0 00%	16 55.1%	0 00%	29 100%
Rnd	0 00%	7 14.2%	0 00%	1 2%	13 26.5%	22 44.8%	6 12.2%	49 100%
المجموع	12 7.5%	58 36.4%	3 1.8%	1 0.6%	17 10.6%	62 38.9%	6 3.7%	159 100%

2 - الانتماءات الحزبية المشتركة بين المرأة وعائلتها.

هذا الجدول الذي بين أيدينا و الذي جمع بين عدة تقاطعات تضم انتماء الآباء إلى خمسة احزاب سياسية ورد ذكرها في إجابات النساء على سؤال طرحناه عليهن و هو كالتالي " هل ينتمي الأب إلى حزب سياسي؟ و اذكر هذا الحزب " و قد أحصينا من خلال الإجابات خمسة أحزاب سياسية و هي : جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع

السلم، جبهة القوى الاشتراكية بالإضافة إلى حزب العمال، كما يضم الجدول الانتماء الحزبي للنساء المستجوبات، و هي نفسها التي وردت عند الآباء ما عدا حزب العمال.

وقد أظهرت الترابطات داخل الجدول توجهات فعلاً نوعية، معبرة و مفسرة لدور العائلة بالنسبة للمرأة و الممارسة للعمل الحزبي، باختلاف بين الاحزاب السياسية. لقد أظهرت النسب أن :

أول الترابطات نجدها عند حزب جبهة التحرير الوطني، ف 80.3% من النساء المستجوبات في الدراسة و اللاتي ينتمين إلى جبهة التحرير الوطني يشتركن مع آبائهن في نفس الانتماء الحزبي، و من بين كل الآباء اللذين لا يمارسون نشاطاً حزبياً ظهر أن آباء النساء المنتميات إلى جبهة التحرير الوطني هم الأقلية في مجال عدم النشاط الحزبي بنسبة 19.6%. ملاحظة ثالثة يجب ذكرها هنا أننا لم نسجل أي ترابطات بين الانتماء الحزبي لجبهة التحرير الوطني من طرف المرأة و إنتماءات إلى احزاب سياسية أخرى من طرف الآباء.

بمعنى ان أب المرأة التي تنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني يكون:

- إما منتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 80.3%.
- و إما يكون غير منتمي لأي حزب سياسي بنسبة 19.6%.
- أخيراً أظهرت العينة أنه عدا عن هذين توجهين، فإن الأب لا يتوجه او لا يتقاطع مع أي حزب سياسي آخر سواء الأحزاب التي اعتمدناها في الدراسة أو غيرها.

ثاني أبرز التقاطعات التي ظهرت في الدراسة يظهر بين المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي مع أبيها و هذا بنسبة 26.5%، بمعنى أن 26.5% من النساء اللاتي تنتمين إلى التجمع الوطني الديمقراطي تتشارك مع أبيها نفس الانتماء الحزبي. ثم يظهر أن 44.8% من آباء النساء المنتميات إلى التجمع لا ينتمين إلى حزب سياسي، وبهذا يأتي في المرتبة الثانية بعد الجبهة كأقل نسبة في مجال عدم النشاط الحزبي. المستوى الثالث من تحليل هذا الجدول المركب وهو الترابطات بين الانتماء الحزبي للمرأة للتجمع مع انتماء الأب إلى أحزاب سياسية أخرى فظهر أن 14.2% من الآباء ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني، و 2% إلى حزب العمال. و عليه نستخرج النقاط التالية:

- أن التجمع الوطني الديمقراطي جاء في المرتبة الثانية من حيث أكبر نسبة لاشتراك المرأة المستجوبة مع أبيها في الانتماء لنفس الحزب بنسبة 26.5%.
- النساء اللاتي تنتمي إلى التجمع الوطني الديمقراطي، ظهر أن أقل نسب لعدم ممارسة آبائهن لنشاط حزبي سجل عندهن.
- ثم أخيراً ظهر أن الأب لا يتشارك نفس الانتماء الحزبي مع ابنته (التي تنتمي للتجمع الوطني الديمقراطي) فينتهي إلى جبهة التحرير الوطني بنسبة 14.2% و حزب العمال بنسبة 2%.

ثالثاً، و بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية، فتبين أن 40% من النساء اللاتي استجوبنهن يتشاركن الانتماء الحزبي مع آبائهن في جبهة القوى الاشتراكية، ثم هناك 13.3% من الآباء ممن ينتمين للتجمع الديمقراطي، و 46.6% ممن لا ينتمي إلى أي حزب سياسي.

رابعاً، وفي حركة مجتمع السلم تبين ان أكثر آباء النساء المنخرطات في حركة مجتمع السلم من النساء المستجوبات في الدراسة ينتمين إلى جبهة التحرير الوطني بنسبة 34.4%، بينما تتقاطع المرأة في مجتمع السلم مع أبيها و تشترك معه في الانتماء الحزبي

بنسبة 10.3%، أما النسبة الأكبر فسجلت عند الآباء اللذين لا ينتمون لأي حزب سياسي بنسبة 55.1%، وهي الأعلى عند كل آباء النساء المستجوبات في الدراسة.

سنقدم أهم الملاحظات في نقاط موجزة ثم نردفها ببعض التحاليل السوسيولوجية المستقاة من ملاحظتنا المباشرة و اجتهادنا الخاص:

- من حيث الانتماء العائلي المشترك، تبين أن النساء يتقاسمن نفس الانتماء الحزبي مع آبائهن بنسبة 80.3% في جبهة التحرير الوطني، و 40% في جبهة القوى الاشتراكية، ثم 26.5% في جبهة القوى الاشتراكية، و أخيراً حركة مجتمع السلم بـ 10.3%.
- تبين أنه يوجد تقاطع كبير بين حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني وصل إلى 34.4% بين المرأة التي تنتمي إلى حركة مجتمع السلم، و أبوها الذي ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني، بينما النساء اللاتي ينتمين إلى جبهة التحرير الوطني آبائهن لا ينتمين إلى أي حزب سياسي آخر، بينما، هناك تقاطع ثان بين المرأة التي تنتمي إلى التجمع الوطني الديمقراطي و أبوها الذي ينتمي أولاً إلى جبهة التحرير الوطني بـ 14.2% ثم حزب العمال بـ 2% . التقاطع الأخير هو اللذي ظهر بين المرأة التي تنتمي إلى جبهة القوى الاشتراكية و أبوها في التجمع الوطني الديمقراطي بـ 13.3%.
- أخيراً من حيث عدم انتماء الآباء إلى أي حزب سياسي، وجدنا 55.1% عند حركة مجتمع السلم، ثم 46.6% عند جبهة القوى الاشتراكية، تليها 44.8% عند التجمع الوطني الديمقراطي، و أخيراً 19.6% عند جبهة التحرير الوطني.

النتائج و الإحصائيات التي قمنا بعرضها تحيلنا إلى فكرة أو عدة أفكار مفادها أن:

- المرأة الجزائرية التي تنشأ داخل عائلة جزائرية مبنية أساساً على مبادئ الجماعية و الشراكة بين أفراد العائلة الواحدة، جعلت البنت (التي مثلتها النساء المستجوبات في الدراسة) تنتمي في غالب الأحيان إلى الحزب الذي تنتمي إليه العائلة و التي يمثلها بطبيعة الحال الأب، بما أن العائلة و المجتمع الجزائري هو مجتمع أبوي،- نحن لا نقيم أصل الممارسة الحزبية للمرأة بقدر ما نؤكد على الدور الكبير اللذي تلعبه العائلة في رسم توجهات أبنائها-، و هذا الأمر لا تنفرد به الحالة الجزائرية بل نجده في أحزاب سياسية أخرى عبر العالم، و نعطي مثال الجبهة الاشتراكية، في فرنسا مع مؤسسها و رئيسها من 1975 إلى 2011 "جون ماري لوبان **Jean-Marie Le Pen** / 1928"، لتخلفه ابنته "مارين لوبان **Marine Le Pen** / 1968"، في رئاستها من 2011 إلى يومنا هذا، و ينوبها في رئاسة الجبهة شريكها (conjoint) "لويس أليوت **Louis Aliot** / 1969" و هذا منذ 2011. كما انتخبت حفيدته من ابنه العضو في الجبهة الاشتراكية "ماريون ميشال لوبان **Marion Maréchal-Le Pen** / 1989" كنائب في البرلمان الفرنسي منذ 2012. مثال آخر عن العائلة و المشاركة الحزبية في العالم العربي و الإسلامي، و هي حركة الإخوان المسلمين، التي تزدهر داخل أحزابها المشاركة الحزبية العائلية.

ما عدا هذا النزوع العالمي إلى التشارك العائلي في الممارسة الحزبية، لكننا في دراستنا هذه لا نكتفي بهذا فقط و لكن نرغب أن نعرف و نفسر، ما هي مفسرات ارتباط الممارسة الحزبية للنساء بالعائلة - على الأقل المستجوبات في الدراسة- ثم لماذا ظهر أن جبهة التحرير الوطني هي أول حزب جمع بين المرأة الممارسة للعمل الحزبي مع أبيها؟ و ما ذا بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية و الأحزاب المتبقية الأخرى؟

لذا سنقدم عبر نقاط بعض المفسرات التي من الممكن أن تلي بعضاً من فضولنا:

- لقد غدت العائلة المنشئة الأول للممارسة السياسية أو الحزبية لأبنائها خاصة في الجزائر، بعدما لم يعد للجامعة ذلك الدور الكبير في توجيه الطلاب نحو الإقتراب من المجتمع المدني لاكتساب ثقافة العمل الحزبي و السياسي، كما ان وسائل الإعلام سواء الحكومية أو الخاصة أو حتى وسائل التواصل الاجتماعي ليس هدفها ولا غايتها توجيه الأفراد نحو الممارسة الحزبية، بقدر الأهداف التجارية عند الإعلام الخاص أو ترسيخ الاستقرار بالنسبة للإعلام الحكومي، أما مواقع التواصل الاجتماعي فتعبر عن فضاء جديد إفتراضي للمشاركة و التعبير عن الرأي بعيداً عن الهياكل و الأطر النظامية مثل الأحزاب و الجمعيات التي عدت من هذا المنطلق و عند الشباب خاصةً تقليدية و ضيقة لا تستهويهم او لنقل لا تجلبهم كثيراً .

- إذا كانت العائلة هي الموجه أو الدافع للمشاركة الحزبية للأبناء بصفة عامة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمرأة، التي تتبع أبوها في الإنتماء الحزبي من باب البحث عن السند و الحماية بدرجة أولى ، و ثم من باب اتباع نفس التوجهات الحزبية الموجودة في العائلة بدرجة ثانية.

- لقد نشأت أغلبية العائلات الجزائرية (و الآباء تحديداً) على جبهة التحرير الوطني كوجهة وحيدة للممارسة الحزبية لمدة تفوق العقدين (1962 - 1990)، و أنشأت أبنائها على الممارسة الحزبية داخل الجبهة، هذا ما قد يفسر الإرتباط أو التقاطع الكبير بين الإنتماء الحزبي لجبهة التحرير الوطني للنساء المستجوبات و آبائهن. لهذا تقاطعت أغلبية الإنتماءات الحزبية للنساء مع إنتماء آبائهن لجبهة التحرير الوطني، خاصة التقاطع المسجل بينها وبين حركة مجتمع السلم. ثم ان الإنتماء إلى جبهة التحرير الوطني بالنسبة للجزائري يتعدى الممارسة الحزبية التي قد لا تكون غايته بل يعبر عن انتماء للتاريخ، لهذا الكثير من الجزائريين يتصورون أن انتمائهم لجبهة التحرير الوطني هو انتماء للجزائر فلا يفرقون بين الجبهة التاريخ و الإستقلال، و بين الجبهة الحزب و الممارسة السياسية.

- في المجمل 43.3% من النساء المستجوبات في الدراسة تنتمي إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه الأب، هذه النزعة مرتفعة في جبهة التحرير الوطني 80.3% ، ثم في جبهة القوى الاشتراكية 40%، في التجمع الوطني الديمقراطي ب 26.5%، و أخيراً في حركة مجتمع السلم ب 10.3% .

- تجمع الإبنة مع الأب الجزائري علاقة مميزة و قوية، لأن الأب الذي شاهد نجاح إبنته في الجامعة و شاهدها و هي تدخل سوق العمل يثق في قدراتها و يدرك أن دخولها الحزب السياسي هو خطوة نحو المشاركة في الشأن العام و خطوة اخرى لنجاح إبنته، لذا دئما كان الأب من اول المشجعين لابنته، على عكس العلاقة المتوترة - في غالب الأحيان - التي تجمع الإبنة مع الأخ، الذي يرى أن أخته بخروجها للتعليم، وبعدها لسوق العمل ثم الحزب و الممارسة السياسية، قد تخطت حدود الحرية المسموح بها إجتماعياً للمرأة الجزائرية، التي لم تعد بالنسبة للرجل أحد أوجه سلطته و سيطرته، بل منافساً و وافداً جديداً غير مرغوب فيه في الفضاءات العامة المستغلة أو لنقل المحتلة بحكم الأقدمية و الهيمنة الذكورية من طرفه (أو من طرف الرجال بصفة عامة) .

- على عكس التقاطع الكبير الذي جمع الإنتماء المشترك للمرأة مع أبيها في جبهة التحرير الوطني، ظهر من خلال الإحصائيات أن أقل التقاطعات في مجال الإنتماء الحزبي المشترك ظهر عند حركة مجتمع السلم، نحن نتساءل لماذا هذا؟ مفسرات هذا تعود إلى خصوصية تاريخ حركة مجتمع السلم، ذات الامتداد الإخواني و التي كان ازدهارها و احتضانها

في الوسط الجامعي الطلابي، لذا نجد أن المرأة تستمد انتمائها إلى حركة مجتمع السلم من الوسط الجامعي بداية من منتصف الثمانينات و ما بعدها إلى غاية يومنا هذا، من منطلق النشاط و الفاعلية التي تميز المناضلين و المناضلات في حركة مجتمع السلم و ما يميز الممارسة السياسية و الحزبية داخل الحركة من بعد عقائدي متجذر في المناضلين، و ما يطبعه من انضباط و اقتناع بالعمل الحزبي. نحن لا ننفي دور العائلة كمنشئ على العمل الحزبي في حركة مجتمع السلم، خاصةً من خلال الجمعيات التابعة للحركة مثل جمعية الإصلاح و الإرشاد التي تهيكل فيها النشاطات الإجتماعية و الثقافية للأطفال و الشباب، و لكن جل العنصر النسوي في الحركة من القيادات أو المناضلات هن نتاج مرحلة إزدهار العمل الدعوي أو "الصحوي" في مرحلة الثمانينات داخل الجامعات الجزائرية. من خلال الإلتفاف الطلابي حول هذا الطرح الجديد "الإسلامي" للعمل الحزبي أو المشروع الإسلامي في مجال الممارسة و المشاركة السياسية.

- في جبهة القوى الاشتراكية هذا الحزب التاريخي، الذي يستمد الكثير من وهجه من مؤسسه و قائده لفترة طويلة الشخصية التاريخية و القائد الثوري **حسين أيت احمد**، ظهر أن 40% من النساء المستجوبات في الدراسة يتقاسمن مع آبائهن الإنتماء المشارك لهذا الحزب التاريخي، ما يجمع بين المناضلين هو ليس كما يعتقد البعد الجغرافي (منطقة القبائل) و إنما القتاعة بالطرح الفكري الذي يتبناه هذا الحزب، لذا فإنه حتى و إن وجهت العائلة (مثلةً في الأب) المرأة نحو الممارسة الحزبية فإن الإلتمان بالمبادئ الأساسية - و التي و إن بدت معارضة ظلت دائمة وطنية - التي ناضل من أجلها الحزب هي التي جمعت المرأة مع أبيها من أجل النضال المشترك داخل جبهة القوى الاشتراكية بنسبة 40%.

- التجمع الوطني الديمقراطي الذي تربطه علاقة عضوية مع جبهة التحرير الوطني، يتشابه معه في الكثير من ثقافة الممارسة السياسية و الحزبية، و في الكثير من السلوكيات سواء داخله او في تفاعلاته الخارجية، يعني يتقاسم معه نفس تقاليد العمل الحزبي، و هذا راجع لطبيعة تكوين التجمع الوطني الديمقراطي في البداية من قيادة و عنصر بشري قدم أو انتقل من جبهة التحرير الوطني التي عرفت مرحلة صعبة في التسعينات مما جعل الكثير من القيادات و المناضلين الأفلانيين يلتحقون بالتجمع فور إعلان تأسيسه، و يعيد إنتاج نفس ثقافة العمل الحزبي و السياسي التي نشأوا عليها في جبهة التحرير الوطني، هذا ما جعل إنتماء أباء نساء التجمع الوطني الديمقراطي المستجوبات في الدراسة تنقسم بين الجبهة و التجمع، حتى في التصور السياسي لدى الجزائري لا يفصل أو لا يفرق بين الإنتمائين.

هنا نكون قد أنهينا الترابطات بين الإنتماءات الحزبية بين النساء المستجوبات في الدراسة و آبائهن، كما اجتهدنا في إعطاء بعض التفسيرات و التحليلات السوسيولوجية. و في ما يلي من الدراسة و إستمرار في محور العائلة و الممارسة الحزبية للمرأة سنعرض فيما يلي من الدراسة جدولاً يربك بين الإنتماءات الحزبية للنساء المستجوبات في الدراسة مع أواجهن.

جدول رقم (38) يربط بين الانتماء الحزبي للمرأة مع الإلتزام الحزبي للزوج

الانتماء الحزبي للزوج	الانتماء الحزبي للمرأة	ffs	fln	Hms	Rnd	لا شيء	لا يوجد	المجموع	+ الفئة غير معنية (عزباء)
Ffs		16 53.3%	0 00	0 00	2 6.6%	12 40%	0 00	30 100%	00
Fln		0 00	14 58.3%	0 00	0 00	10 41.6%	0 00	24 100%	27
Hms		0 00	0 00	16 76.1%	0 00	5 23.8%	0 00	21 100%	08
Rnd		0 00	0 00	0 00	7 53.8%	4 30.7%	2 15.3%	13 100%	36
المجموع		16 18.1%	14 15.9%	16 18.1%	9 10.2%	31 35.2%	2 2.2%	88 100%	71

في هذا الجدول أردنا أن نتعرف على الإلتزامات الحزبية المشتركة للمرأة مع زوجها، و التقاطعات بين الأحزاب في نفس المجال، جمعنا فيه إجابات النساء المستجوبات في الدراسة على سؤال طرح في الإستمارة كالتالي، هل ينتمي الزوج إلى حزب سياسي؟ و ما هو هذا الحزب؟ كان هدف السؤال إبراز ما إذا كان للعائلة التي مثلها الأب سابقاً ثم الزوج دور في تنمية و تعزيز النشاط الحزبي للمرأة المستجوبة في الدراسة، بطبيعة الحال في الفرق بين العلاقة السوسولوجية للمرأة مع أبيها و علاقتها مع زوجها.

يظهر من خلال الإحصائيات في الجدول أن أعلى الترابطات للانتماء المشترك بين المرأة المستجوبة و الزوج هي التي سجلت في حركة مجتمع السلم، بـ 76.1% و فيها كذلك سجلنا أقل النسب في مجال عدم إنتماء الزوج إلى أي حزب سياسي، بمعنى أن أزواج النساء المستجوبات من حركة مجتمع السلم هم الأكثر نشاطاً في المجال الحزبي ، النتائج بينت كذلك عدم وجود أي تقاطع مع أي من الأحزاب الثلاثة المدروسة عندما يتعلق الأمر بالانتماء الحزبي للزوج، يعني أن زوج المرأة في حركة مجتمع السلم يشاركها نفس الانتماء السياسي، و لم يظهر أنه ينتمي أو يتقاطع مع حزب سياسي آخر.

ثاني أكبر الترابطات هي التي ظهرت في جبهة التحرير الوطني بحيث يتشارك الزوج نفس الانتماء السياسي أو بصفة أدق الانتماء الحزبي بنسبة 58.3%، تظهر النتائج كذلك أن زوج المرأة التي تنتمي إلى الجبهة هو الأكثر أو الأكبر في الابتعاد عن الممارسة الحزبية، بحيث أن 41.6% لا ينتمون إلى أي حزب سياسي .

سجل حزبا جبهة القوى الاشتراكية و التجمع الوطني الديمقراطي أقل النسب في مجال تقاسم النساء المستجوبات في الدراسة نفس الانتماء الحزبي مع أزواجهن فظهر عند الأول بنسبة 53.3% و عند الثاني بـ 53.8%، وتبين كذلك أن 6.6% من أزواج النساء المنخرطات في جبهة القوى الاشتراكية لا يتقاسمون زوجاتهم نفس التوجه السياسي أو الحزبي، و ينتمون بذلك إلى التجمع الوطني الديمقراطي.

و الآن نعرض عليكم التوجهات الكبرى موجزة في النقاط التالية :

- أن النسب التي تظهر الانتماء المشترك لنفس الحزب للنساء المستجوبات مع أزواجهن توزعت كالتالي : 76.1% عند حركة مجتمع السلم، 58.3% في جبهة التحرير الوطني، 53.8% في التجمع الوطني الديمقراطي، و أخيراً 53.3% في جبهة القوى الاشتراكية .

- أما عدم انتماء أزواج النساء المستجوبات في الدراسة لأي حزب سياسي، فقد توزعت كالتالي 23.8% في حركة مجتمع السلم، 30.7% في التجمع الوطني الديمقراطي، 40% في جبهة القوى الاشتراكية، و أخيراً 41.6% في جبهة التحرير الوطني.

- عكس ما ظهر عند الآباء حيث سجلنا تقاطعات مختلفة في الانتماءات الحزبية بين الآباء و البنات، فإنه مع الأزواج اختلف الامر و لم نسجل إلا تقاطعاً واحداً عند جبهة القوى الاشتراكية مع التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 6.6% .

الآن ما الذي يمكن أن يفسر لنا التوجهات الحزبية للأزواج، هذا ما سنحاول الاجتهاد في تفسيره عبر مستويين ، مستوى يشمل المشاركة و المساندة العائلية ككل و في كل الأحزاب على العموم، يعني تفسير التوجهات الكبرى مقارنةً مع نتائج الآباء، و مستوى ثاني مرتبط بتقديم تفسيرات بمراعاة خصوصية كل حزب من الأحزاب الأربعة المدروسة، تماشياً مع نفس منهجية التحليل التي كنا قد بدأنا فيها مع الآباء.

- هناك دائماً دعم و مساندة وتقاسم لنفس التوجه في المشاركة و الحزبية للأزواج في كل الأحزاب، لكن بدرجات مختلفة بين كل حزب ، ففي الوقت الذي ظهر أن الأب هو الأكثر تقاسماً او مشاركةً للعمل الحزبي مع ابنته في جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية، ظهر أن الزوج هو الأكثر انتماءً لنفس الحزب الذي تنتمي إليه الزوجة في حركة مجتمع السلم فبماذا نفسر هذا؟

◀ قد يرجع هذا إلى تاريخ الحزب و نشأته، فقد ذكرنا سابقاً أن حركة مجتمع السلم/حمس/ أو حماس سابقاً عرفت عند بداية ظهورها باحتضانها من قبل الطلبة في الجامعات الجزائرية، لذا تكون الممارسة الحزبية داخلها قد انطلقت عند جيل من الطلبة من الجنسين آمن بها كثيراً و سار معها بل ربط النضال فيها بجميع مراحل حياته الاجتماعية، لذا الكثير من القيادات و المناضلين في حركة مجتمع السلم قد جمعها الإيمان بمبادئ النضال المشترك للتحويل فيما بعد إلى مشاريع عائلية عن طريق الارتباط و الزواج، هذا قد يكون أحد مفسرات احتلال حركة مجتمع السلم الريادة في هذه الدراسة في مجال تقاسم و تشارك الإنتماء الحزبي بين المرأة و زوجها. في هذا الباب دائما نضيف أن الطابع المنظم و المنضبط في تقاليد العمل السياسي في الحركة جعلها تعرف نشاط و حركية حزبية ملفتة للانتباه حيث لا تتوقف الحركة على تنظيم الندوات و الدورات التدريبية لشبابها باستمرار، عدا عن البعد التكويني لهذه الدورات هي كذلك فضاءات لتكوين علاقات اجتماعية و فرصة للتعارف بين الشباب هذا ما يجعل ارتباط الشباب داخل الحركة ممكن جداً، و تستمر بعده الممارسة الحزبية و السياسية المشتركة كتقليد في الحركة، و نحن نتذكر في سبتمبر 2012 أننا تابعنا فعاليات أكاديمية الشباب التي جمعت ما يقارب 300 شاب و شابة لمدة أسبوع بهدف التكوين السياسي، في إطار استراتيجية خماسية من أجل إعداد جيل من الشباب القائد في الحركة، تميزت الأكاديمية كما هو معهود في الحركة بتنظيم محكم و برنامج غني و فرصة للاحتكاك بين الشباب.

أما بالنسبة لرئيس الحركة الذي كنا قد أجرينا معه مقابلة¹، فقد أرجع هذا أن الرجل في حركة مجتمع السلم لا يجد حرجاً في تقاسم العمل الحزبي مع الزوجة أو الإبن، لأن الحركة تضمن الأمان الأخلاقي للمرأة نظراً لحضور البعد العقائدي في مبادئها، لذا لا تتعارض و لا تتصادم الممارسة السياسية داخل الحركة مع البعد المحافظ و تقاليد المجتمع الجزائري، في صون كرامة المرأة، و حفظ لمكانتها المحددة و في أطرها الأخلاقية.

إن العلاقة الترابطية و العضوية الكبيرة التي تجمع المرأة مع الزوج تجعل من الصعب أن يختلف الزوجين في الإنتماء السياسي، لهذا لم تظهر أي تقاطعات مع الإنتماء الحزبي للزوجة مع إنتماء مخالف للزوج، و هذا بخلاف ما أظهرته نتائج الآباء . الإستثناء الوحيد سجل عند جبهة القوى الاشتراكية عندما أظهرت التقاطعات أن 6.6% من أزواج النساء المنخرطات في الحزب ينتمون إلى التجمع الوطني الديمقراطي.

الإتجاه الغالب يظهر أن الزوج يتشارك مع زوجته الإنتماء الحزبي، و هذا له عدة منطلقات قد تكون المساندة أو الدعم، أو الشراكة العائلية في الممارسة السياسية، و قد أتت النسب متقاربة بين الأحزاب، ما عدا حركة مجتمع السلم التي افصحت النتائج فيها عن نسبة متقدمة للشراكة بين الزوجين في العمل الحزبي، و هذا ما سنحاول تفسيره في الجزء القادم من الدراسة، و هذا بعد الإنتهاء من عرض النتائج التي خصصناها للتوجهات العائلية في مجال المشاركة السياسية و الحزبية على الخصوص.

بعدما خصصنا جدولين لقياس المشاركة العائلية، و أخذنا الأب و الزوج كمقياسين، و بعدما ظهر أن الأم بعيدة عن الممارسة الحزبية، توضح لنا كذلك من خلال سؤال طرحناه حول حجم الإنخراط العائلي في الأحزاب السياسية من مرجعية المرأة المستجوبة. لقد تم طرح السؤال كالتالي هل هناك أفراد من العائلة منخرطون في الحزب، و قد وضعنا لهم اختيارات للانتقاء

¹ تجدونها مفصلة في أحد أجزاء الدراسة

مثل، الأخ، الأخت، العم، العمة، الخال، الخالة، الجد، الجد... آخر أذكره، وبعد استرجاع الإستمارات قمنا بوضع فئات لعدد أفراد العائلة المنخرطون، فظهر أن 26.4% من النساء المستجوبات يوجد من 1-2 فرد من العائلة منخرط في الحزب و13.2% في الفئة من 3 إلى 4 أفراد، و أخيراً 47.2% من النساء ينتمي أكثر من 5 أفراد إلى الحزب.

تدعم هذه النتائج ما كنا قد قلناه في ما يخص المشاركة العائلية، و هذا الأمر أو التوجه لا تختص به الثقافة السياسية الجزائرية بل نجد في العالم ككل، لكن ربما قد نجد الاختلاف في تفسير هذا ، ثم في ما تنتظره المرأة من العائلة التي تتقاسم معها نفس الانتماء الحزبي و السياسي.

و هذا ما حاولنا معرفته من خلال سؤال تم طرحه على النساء المستجوبات في الدراسة، و الذي صيغ كالتالي، ما الذي يوفره لك تواجد أفراد من العائلة داخل الحزب؟ بالإضافة إلى المقترحات المقدمة، فتحنا المجال لفئة "آخر": و هي إضافات يمكن أن تقدمها المرأة في هذا المجال و أنت الإجابات كالتالي.

جدول رقم (39) : يبين دور العائلة في النشاط الحزبي بالنسبة للنساء في الدراسة

دور العائلة من منظور المرأة	التكرار	النسب(%)
ثقة	41	26.4
حماية	8	13.2
دعم للارتقاء	50	47.2
رقابة	4	1.9
قوة داخل الحزب	35	11.3
مصدر معلومة	7	4.4
لا يوجد	14	8.8
المجموع	159	100

مواصلةً مع الفكرة الأساسية للفصل أو المحور التي كنا قد انطلقنا فيه منذ البداية، سنعمل من خلال جداول مركبة البحث في ميكانيزمات و مكونات هذه العلاقة المركبة و المتعددة التي تجمع المرأة بالحزب السياسي، و تتهيكل وفق العائلة ومن خلالها. وقبل هذا أردنا أن نعرف أصل قرار الإنخراط الحزبي من وجهة نظر النساء المستجوبات في الدراسة، و علاقة العائلة بهذا الاختيار دائماً من وجهة نظر النساء المستجوبات. و ها هي النتائج معروضة في الجدول الآتي:

جدول رقم (40) يبرز أصل قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للنساء

أصل قرار الإنخراط الحزبي	التكرار	النسب(%)
اتفاق اصدقاء	18	11.3
جماعة ذات أصل مشترك	12	7.5
قرار فردي	97	61.0
مشاورات عائلية	31	19.5
آخر	1	0.6
المجموع	159	100.0

3 - دور العائلة في قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للنساء.

في هذا الفصل دائماً الذي نركز فيه على دور العائلة في السلوك والممارسة السياسية للنساء المنخرطات في الأحزاب الأربعة محل الدراسة، حاولنا معرفة إلى أي مدى يمكن أن تكون العائلة سبباً في توجه المرأة للنشاط الحزبي، عن طريق طرح سؤال عن الجهة الأكثر دفعاً أو دعماً لتوجه المرأة للممارسة الحزبية، التي تعد استثناءً بالنسبة للغالبية النساء الجزائريات و النساء على العموم، بمعنى

أن المرأة لا تتوجه بصفة آلية للانخراط في مؤسسة الحزب السياسي، كما هو الحال بالنسبة لاندماجها مع المدرسة و الجامعة حالياً، إذ نشهد شبه تأنيث للمؤسسات التعليمية خاصة في التعليم العالي، كما سبق و أن ذكرنا عندما تناولنا المستوى التعليمي لنساء في العينة و ربطناه بتحليل عام حول وضعية المرأة في الجزائر مع التعليم .

عن هذا السؤال، جاء في إجابات النساء أنهن اخترن الانخراط في الحزب عن طريق قرار فردي بنسبة 61 %، أما 19.5 % من المستجوبات أكدن أن إنخراطهن في الحزب كان بعد مشاورات عائلية، أما الفئة التي كان ردت أصل إنخراطها في الحزب إلى اتفاق بين أصدقاء فشكلن ما نسبته 11.3 %، و أخيراً المجموعة التي كان انخراطها انسجاماً مع جماعة لها أصل مشترك فشكلن 7.5 %.

إن شعور المرأة بضرورة الإستقلالية في أخذ القرار هو الذي دفع بأكثر من نصف العينة لتوجه للقرار الفردي كإجابة على سؤال الدافع نحو الإنخراط، فالمرأة الجزائرية غير راضية بوضع التبعية الذي يضعها المجتمع فيه لذا لا تفوت فرصة إلا و تعبر على ضرورة إستقلاليتها و إنطلاقها السلس و المرن في الحياة العامة، بلا قيود و لا حجز في صور نمطية، ضاقت بها ذراعاً الكثير من النساء، خاصة من نالت قدراً وافياً من التعليم .

من جهة أخرى يرجع هذا للقيم السائدة في المجتمعات الأبوية القائمة على اضطهاد ثلاث فئات اضطهاد الفقير و اضطهاد الطفل وأخيراً اضطهاد المرأة كما يقول هشام شرابي¹، هذا ما يجعل التناقض الداخلي حاضراً بقوة في الذات الأبوية، بحيث تتناحر داخل ذات المرأة قيم التبعية التي اكتسبتها داخل العائلة، بفعل في نظام تربوي تثقيفي يفرضه نظام القيم السائد

¹ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص 120.

في المجتمع و ذلك بواسطة المدرسة و المؤسسات الإجتماعية الأخرى ، و بين قيم الاستقلال الذاتي، بحيث تشعر المرأة أنه من الضروري أن تستقل برأيها و بأفكارها خاصة بعدما تعلمت و عملت.

لهذا ظهر من خلال إجابات النساء في الدراسة أنهن اخترن الانخراط في الحزب عن طريق قرار فردي، كتعبير عن الرغبة في الاستقلال بالقرار و الموقف. ثم جاءت العائلة كسبب ثاني كدافع للاتخاذ القرار للانضمام في الحزب.

لقد فسرت النساء القرار الفردي بالتوجه للنشاط الحزبي على النحو التالي، 50.51% الاهتمام/23.71% قوة الحزب/ 6.18% حرية و حق للمرأة/3.09% الجامعة .

جدول رقم (41): يربط علاقة المستوى التعليمي بأصل قرا الانخراط الحزبي بالنسبة للمرأة

المستوى التعليمي	متوسط	ثانوي	جامعي	بعد التدرج	المجموع
قرار الانخراط					
اتفاق اصدقاء	0	1	16	1	18
	00	% 5.5	%88	% 5.5	%11.3
جماعة ذات أصل مشترك	0	4	8	0	12
	00	%33.3	%66.6	00	%7.5
قرار فردي	3	12	77	5	97
	%3	%12.3	%79.3	%5.1	%61
مشاورات عائلية	0	5	24	2	31
	00	%3.1	%15	% 1.2	%19.4
آخر	0	0	0	1	1
	00	00	00	%100	%0.6
المجموع	3	22	125	9	159
	%1.8	%13.83	%78.61	%5.6	%100
8					

لقد جاء في الدراسة، أن المرأة تتوجه إلى الحزب السياسي في غالب الأحيان بعدما تنال قدر كبيراً من التعليم العالي، وبعدها تدخل سوق العمل، وتمرّنه مهناً تتناسب و تأهيلها العلمي (كل هذا ظهر في عرض خصائص العينة). في هذا الجدول المركب أردنا الربط بين متغيرين ، و هما المستوى التعليمي للمرأة، و قد تبين أن أغلبتهن من صاحبات المستوى الجامعي، و بين أصل قرار الانخراط الحزبي، بمعنى هل يرتبط شكل الانخراط بالمستوى التعليمي للنساء المستجوبات في الدراسة، مع التأكيد أننا

ننطلق في هذا الفصل من فرضية تدخل العائلة كأهم مؤسسة تمهيك و تتحكم في السلوك الحزبي للنساء تحت غطاء أكبر و هو المجتمع الأبوي.

يظهر الإتجاه العام، أن المرأة إذا ما خيرت بين التبعية و الاستقلالية، فهي تختار الاستقلال بالرأي، لهذا مال اتجاه النساء في الدراسة إلى تفضيل الانخراط في الحزب عبر قرار فردي بنسبة 61%. حرية في الرأي و القرار تُصّر المرأة على ضرورة تبنيها، حتى و إن كانت حقيقة الأمر أن العائلة تساهم بدرجة كبيرة في التنشئة للسياسية للمرأة و هذا ظهر في حجم الإنخراط العائلي المشترك بين المرأة و أبيها، و بين المرأة و زوجها، لكن جاء في نتائج هذا الجدول أن النساء تختار الإنخراط في الحزب بعد مشاورات عائلية بنسبة 19.4% فقط، بطبيعة الحال هذا من وجهة نظر النساء المستجوبات.

في القراءة الجزئية و ربطاً بمتغير المستوى العلمي، ظهر أن النساء كلما كانت ذات مستوى تعليمي جامعي، كلما اختارت الإنخراط في الحزب عبر اتفاق بين الأصدقاء و هذا بنسبة 88%، ثم عن طريق قرار فردي و هي صاحبة مستوى جامعي بنسبة 79.3%، ثم عن طريق جماعة ذات أصل مشترك و هي دائماً بالمستوى الجامعي بنسبة 66.6%، و جاءت أخيراً المشاورات العائلية. كل هذه النسب و المعطيات الت ربطت المستوى التعليمي بقرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للنساء، تشير أن المرأة كلما نالت قدراً كبيراً من التعليم (الجامعي بطبيعة الحال) كلما زادت رغبتها في الإستقلال عن العائلة في قراراتها، لكن تبقى هيمنة العائلة و سلطتها قوية، مهيمنة و حاضرة بقوة لأنها مدعومة بكيان أكبر هو المجتمع الأبوي، الحاضر بقوة و الذي يستطيع تجنيد المؤسسات التقليدية و منها العائلة لخدمته و ضمان استمراريته، و هو قادر على التمثيل بقوة و بصور مختلفة داخل المؤسسات الحداثية ومنها الحزب السياسي، فلا تستطيع المرأة الإفلات منه و تجد نفسها من حيث لا تدري تدعمه و تخدمه اينما وجدت، و إن حاولت التمرد عليه لفظها المجتمع ككل، و تبرأ منها و عزلها.

المشكل الذي تواجهه المرأة داخل الأحزاب السياسية و في كل المؤسسات التي تبدو عصرية لكنها تسير وفق النظام الأبوي، أنها لا تستطيع التخلص فيها من قيم التبعية و الخضوع، و أن المرأة لا تستطيع أن تنتقل بالتعليم و لا بالعمل من معايير الهيمنة التي تحكمها داخل العائلة كبناء تقليدي إلى معايير التعاون التي تتصور أنها تحكم المؤسسات الحداثية ومن بينها الحزب، لكن في النهاية تجد المرأة نفسها تلعب أدوار المجتمع الحداثي و هي تساهم في ترسيخ قيم الأبوية من حيث لا تدري، أي أن قيم الخضوع و الطاعة و العلاقات الهرمية تستمر في هيمنتها بشكل آخر، "و تبقى قيم الحرية و التعاون و المساواة قيماً لفظية فاقدة المفعول على الصعيدين الاجتماعي النفسي"¹

تستثمر العائلة كثيراً في تعليم أبنائها و تعدهم ليكونوا سنداً لها، و تسعى من خلالها إلى الترقية الاجتماعية، ففي الجزائر نجاح فرد من العائلة، هو نجاح للعائلة ككل، و نجاح فرد من المنطقة هو فخر للمنطقة ككل. قد تكون هذه النزعة إنسانية، وحاضرة في كل المجتمعات، لكنها تصبح سمة سلبية عندما يتناقض الولاء للدولة في مقابل تصاعد الولاء للعائلة، المنطقة، الجهة، العرش... إلخ. العائلة تثق بالتعليم كأحد قنوات الترقية الاجتماعية، لكنها لا ترضى أن تسلم كل صلاحياتها للمؤسسات التعليمية، أو مؤسسات أخرى، لذا هي تدعم العائلة و سلطتها من خلال تعليم أبنائها، غائب جداً في التصور الجزائري، ضرورة دعم الدولة و تطويرها بالتعليم، لكن تعتبره تطويراً للعائلة دون الشعور بالانتماء بالكيان الأكبر و هو الدولة.

¹ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص 213.

تماشياً مع هذا يثبت الواقع أن العائلة تدخل كعامل أساسي في رسم صورة المرأة للممارسة السياسية الحزبية، و تساهم في تحديد معالم السلوك السياسي للمرأة. خاصة و أن الدراسات تؤكد أن " الشخصية العربية عموماً ترتبط في ولائها بالعائلة و بالعشيرة و بالطائفة"¹

بحيث أنه و في ظل سيادة القيم الأبوية، المرتكزة على سيطرة مجتمع الذكور، تُنشأ المرأة على فكرة أن السلطة ليست من اختصاصها، على اعتبار أن صورة المرأة المثالية هي المرأة الصامتة الخاضعة، التي لا تعبر عن آرائها، و لا تتدخل في القرارات الأساسية، و تعودت أن تخص للعائلة بل تتنازل عنها لصالح ذكورها الذين يقرّرون بدل عنها، و اعتبرت الطاعة ميزة نسوية محبذة و مطلوبة، و تزيد من قيمة المرأة. ثم أن عامل الشرف و العفة يدخل كمتغير رئيسي في رسم صورة المرأة المثالية و تضطر المرأة للخضوع لكثير من قيم السيطرة و الخضوع تحت عنوان الشرف، الذي كلفت المرأة بصيانتها، و هو مفهوم يجمع البيولوجي و يبني عليه معتقدات و تقاليد تجعل من المرأة غير منطلقة في الحياة العامة، و به يحدون من طموحها إذا لاحظوا أنها إنطلقت في الحياة الاجتماعية أكثر مما هو مسموح به في منظومة الرجال للحياة و احتكار السلطة. موضوع الشرف و الأخلاق هو أحد مواقع صياغة العنف السياسي ضد المرأة.

تعمل منظومة المجتمع الذكوري، على إخضاع البنت منذ نشأتها إلى تربية صارمة في مجتمع التقليدي، يلقيها قيم الخضوع، و يسعى لإلغاء شخصيتها بشكل يمنع كل إمكانية لاستقلاليتها عن الآخر الذي هو العائلة، و يتم إقناعها أنها في خطر دائم، لأنها كائن قاصر مختلف عن الرجال، و أدنى منهم و عليها البقاء دائماً تحت حمايتهم².

ومن بين 31 امرأة التي أجابت أن العائلة كانت السبب المباشر في الانخراط بالحزب، طُرِح سؤال آخر للتعرف على أكثر فرد كان مؤثر في قرار المرأة للإلتحاق بالحزب فتوزعت النتائج كالاتي 58.06 % الأب / 25.8 % الزوج / 9.6 % الام / 3.2 % الأخ و 3.2 % الأخت. إذن يتضح أن أكثر شخصين تعتبرها المرأة مساندين لها في المشوار السياسي هما الأب بدرجة أولى و من ثم الزوج.

علاقة المرأة بالحزب السياسي ليست مباشرة، دائماً تحتاج إلى وسيطٍ فيها، وسيطٌ يعتبره المجتمع ذا شرعية طبيعية في ممارسة العمل الحزبي وهو النموذج الذي يجسده الأب و الزوج. و لأن قواعد العملية الحزبية و السياسية هي من صنع المجتمع الذكوري، تحكمها ممارسات و استراتيجيات و تقاليد و معايير، لا تفهم المرأة الكثير منها، و هذا لأن العنصر الذكوري يتعامل مع النساء أو المرأة داخل الحزب السياسي بكثير من التمويه و الإزدواجية في المواقف و الآراء و حتى القنوات، لأنها لا يعتبرها فاعل ذا مصداقية، وأن وجودها داخل الحزب من دون وزن، وهي بحضورها تعبر عن صورة شكلية لمسيرة نموذج الحزب العصري بمعايير الغربية أو العالمية. لذا لكي تفتح المرأة العلبة السوداء لعالم الرجال السياسي هي بحاجة إلى من يفهم لغتهم و يتقاسم منظورهم و تصورهم من جنسهم، و بالتالي تتوجه للأب أو الزوج و تعتبرها الأكثر قرباً لها الذي من الممكن أن تستعين بهما، لأجل فهم منظومة اللعبة السياسية الحزبية، و كنوع من الحماية كذلك، بما أنها تشعر و تعي أن مكانتها في هذا الفضاء الذكوري تتسم بالهشاشة و الضعف، و لا نبالغ إن قلنا حتى الاستصغار و الاستهزاء من منطلق عدم الإيمان بجدوى المشاركة السياسية النسوية من أصلها في نظر المجتمع الذكوري الجزائري طبعاً.

¹ هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ص 113.

² Camille lacoste du jardin, des mères contre les femmes, p 66.

لهذا لما سألنا النساء عما إذا كانت مشاركتهن الحزبية ستكون أحسن من وجود أفراد من العائلة أجابت 79.2% منهم بلا في مقابل ترى 14.2% منهم أن مشاركتهن و نشاطهن الحزبي سيكون أحسن من وجود للعائلة . رغم أنهن في سؤال حول هل من السهل على المرأة دخول الحزب بمفردها كانت النتائج عكسية تماماً، 75.5% أنه من السهل دخول الحزب بمفردها، بينما تعتقد 20.8% من النساء المستجوبات في الدراسة أنه من غير السهل على المرأة دخول الحزب بمفردها بمعنى من دون مساعدة عائلية أو من طرف آخر. مثل إجابات للموقف و الرأي قد ترغب المرأة في إظهار الجانب القوي من شخصيتها، و أنها قادرة على إتخاذ قرار بكل حرية واستقلالية، لكن ما يهمنا أكثر هو التفسير الذي قدمته النساء اللاتي رأين انه من غير السهل دخول أو تواجد المرأة في الحزب بمفردها و توزعت الإجابات التي تركت حرة (يعني غير مقيدة) بخيارات، حتى نعرف ما هي أكثر الامور التي تعوق إندماج النساء في الأحزاب الأربعة المدروسة و الأحزاب الجزائرية ككل و من ثم أخذ هذه العناصر كمؤشرات لمعرفة معرقلات إنطلاق النساء الجزائريات في الأحزاب السياسية و قد توزعن الإجابات كالآتي:

التهميش 15.1% / الخوف و التردد 3.03% / ضرورة الدعم 12.1% / قلة الأمان 12.1% / قلة المعلومات 21.2% / المناطق النائية البعد الجغرافي 3.03% . إذن كلها دلالات تؤثر على هشاشة وضع المرأة مما يجعلها تنطلق في تفكيرها التي تظهر في الإجابات من منطلق ضعف، و بغض النظر عن الإجابات التي احتلت أعلى النسب فإن المفردات المختارة تحمل دلالات كبيرة على المعرقلات التي تكبح النساء للإنطلاق الطوعي في الحياة السياسية و الحزبية. علاقة المرأة بالمشاركة و السياسية، تدخل ضمن علاقة الفرد العربي عموماً بمجتمعة و طبيعة العلاقة التي تجعه بعائلته، و في هعلق في هذا الصدد

تقع المرأة و المشاركة السياسية بين اشكالتين اشكالية وضع و مكانة المرأة داخل العائلة و المجتمع، و إشكالية تركيبة المجتمع الجزائري و العربي ككل، يعني هل نبدأ بتحرير(تمكين) المرأة حتى يتحرر المجتمع أم نحرر المجتمع من قيوده حتى تتمكن المرأة من الإنطلاق أكثر و المبادرة في المشاركة للانتقال بالمجتمع للحدثة و الحرية و احترام الآخر. تقع العائلة العشيرة العصبية و الدولة أو الوطن في منتصف هذه الإشكالية ، يعني كيف ننقل الفرد داخل المجتمع من التخلي عن ولائه للعائلة و الفردية الانانية إلى الولاء للوطن و الدولة و المجتمع و التعامل مع الآخر وفق معايير العقلانية و الاحترام المتبادل. تقع المرأة في وسط هذه الإشكالية و تتحمل جزء كبير من ارتباك المجتمع بين المحافظة على سلطته من خلال الرجال و بين ضرورة تبني بعض مظاهر الحدثة الحتمية التي تفرضها العولمة و العالمية، و بالتالي على المرأة أن تبقى راعية لاستقرار التقليدي للمجتمع و في نفس الوقت تلعب لعبة الحدثة بانتمائها لمؤسسات تحمل شعار الحدثة و تسييرها عملياً المعايير التقليدية التي لم تؤمن يوماً بجدوى مشاركة المرأة أو النساء في الشأن العام.

سؤال آخر نظرحه في هذه الدراسة، و هو هل هناك تنوع في شكل العلاقة التي تربط المرأة بالحزب حسب نوع الحزب، أم أن هذه العلاقة تحكمها نمطية حاضرة في كل الأحزاب السياسية، في الجدول القادم ربطنا بين نوع الحزب و أصل القرار الحزبي بالنسبة للمرأة و هاهي النتائج معروضة في الجدول المركب الآتي:

جدول رقم (42) يربط بين أصل قرار الإنخراط الحزبي بالنسبة للمرأة و نوع الحزب

الحزب / قرار الانخراط	Ffs	fln	Hms	rnd	المجموع
اتفاق اصدقاء	2 %11.1	4 22.2 %	9 50%	3 % 16.6	18 %11.3
جماعة ذات أصل مشترك	0 00	2 %16.6	3 % 25	7 % 58.3	12 %7.5
قرار فردي	24 %24.7	35 %36	14 %14.3	24 %24.7	97 %61
مشاورات عائلية	4 %12.9	10 %32.2	3 %9.6	14 % 45.1	31 %19.4
آخر	0 00	0 00	0 00	1 %100	1 %0.6
المجموع	30 %18.8	51 %32	29 %18.2	49 %30.8	159 %100

إن اختيارنا للأحزاب الأربعة في الدراسة، ليس عشوائياً، بل أردنا من خلال هذا الاختيار تنويع البحث و تمثيله لمختلف التيارات السياسية في الجزائر، و قد اخترنا من الأحزاب أعرقها و أكبرها و أكثرها رسوخاً و تجذراً في المجتمع الجزائري، و الجدير بالذكر أن الساحة السياسية الجزائرية تضم لغاية ديسمبر 2014 أكثر من (60) ستين حزباً سياسياً خاصة بعد تعديل قانون الأحزاب في 2012. و لغاية ديسمبر 2014، هناك أربعة أحزاب سياسية تترأسها نساء في الجزائر، بدايةً بحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويذة حنون* ، حزب الشبيبة و الديمقراطية للسيدة شلاية محجوبي ، حزب العدل و البيان الذي ترأسه السيدة نعيمة صالح، و التي أجرينا معها مقابلة، و أخيراً حزب التغيير و الرقي الذي ترأسه السيدة زيدة عسول. لكن الملاحظة التي يمكن أن نذكرها أن الأحزاب السياسية لم تنجح في استقطاب النساء و الشباب، كما لا يبدو واضحاً تبنيها لقضاياهم.

* يمكن الرجوع إلى الجانب النظري ، للتعرف على الأسباب التي جعلتنا نستبعد هذا الحزب من الدراسة.

و إن وجدنا بعض الأحزاب حاضراً في تسميتها الشباب أو ما تسمى أحزاب الشباب (و هي في الغالب لم تتمكن من تجنيد الشباب)، فإننا لم نجد في الساحة السياسية الجزائرية حزباً نسوياً كما هو موجود في الدول الأوروبية مثلاً مع "الحركة النسوية من أجل أوروبا متضامنة" في فرنسا، أو "حزب المبادرة النسوية السويدي". عدا عن غياب مثل هذه الأحزاب في الجزائر التي قد لا تكون ذات أهمية على اعتبار أن أسماء الأحزاب و إيديولوجيتها أو خطها الفكري يكون في معظم الأحيان عبارة عن شعارات جوفاء، و مع كل الأحزاب تقريباً - خاصة تلك التي تأسس على بعد شهرين أو ثلاثة من الانتخابات التشريعية و المحلية بغرض المشاركة في الانتخابات و الظفر بمقعد نيابي، هذه الأحزاب التي في الغالب لا تمثل إلا صاحبها الذي يكون مؤسسها ورئيسها و أمينها العام و مرشحها للبرلمان.

عدا عن المعارضة التي تبغي الوصول إلى السلطة، أو المساندة بغية التقرب من السلطة، لم تتبنى الأحزاب في الغالب الجديدة - و حتى القديمة منها - قضايا تمس عمق المجتمع الجزائري و خاصة فئتي الشباب، و تدافع عنها و تتبناها فعلاً و لا تُتجار سياسياً بقضاياهم الحقيقية. تساؤلات كثيرة تطرح كذلك حول المكانة القانونية و الفعلية التي تعطيها هذه الأحزاب للنساء .

في هذه الدراسة قمنا في الجزء الأول بتحليل القوانين الأساسية للأحزاب الأربع المدروسة و مكانة النساء فيها . بالرجوع إلى الأحزاب الأربعة المدروسة، و التي قلنا أننا راعينا في اختيارها التمثيل الإيديولوجي، و القدم في الساحة السياسية، و توفر قاعدة نسوية معتبرة حتى نتمكن من ملاحظة الفعل الحزبي النسوي،... إلخ. أظهرت الترابطات فيها أن هناك إختلاف بين الأحزاب بالنسبة لأصل قرار الإنخراط للنساء. بحيث نجد أن انخراط النساء عبر اتفاق بين الأصدقاء يصل أعلى نسبة له لدى حركة مجتمع السلم بـ 50%، و هذا راجع إلى خصوصية تكوين الحركة و التي أشرنا إليها في جزء سابق من الدراسة، بحيث أن النشاط الحزبي و النضالي ازدهر بقوة داخل الأوساط الجامعية، مع بداية حركة الصحوة الإسلامية بالجزائر من منتصف إلى غاية نهاية الثمانينات، و لقدت لاقت الإيديولوجية الإسلامية رواجاً كبيراً داخل الجامعات، آمن بها الكثير من الطلبة و تبناها فكرياً و منهاج حياة و نمط سياسي، يعتقد أن نموذج الدولة الناجح في العالم العربي الإسلامي، هو ذلك الذي يجسد منظومة حكم تتوافق و المبادئ الإسلامية الدينية. لقد عرفت الدعوة لهذا الفكر احتضاناً واسعاً في الجامعات الجزائرية، - خاصة بعد المرور بالحركة من النشاط السري إلى العلني بعد التصريح للتعددية الحزبية - من قبل الطلبة الذين آمنوا أن نموذج الدولة الجزائرية الناجح هو الذي يبنى على هويتها الإسلامية مبدئاً و منهاج حكم.

إذن خصوصية حركة مجتمع السلم و تبلورها داخل الجامعة جعل أكثر الإنخراط فيها يكون من خلال اتفاق أصدقاء، خاصة من الجيل الأول للنشاط العلني للحركة، الذي يشكل جزء كبير منه القيادة الحالية ومن الجنسين، تقول السيدة فاطمة سعيدي قيادية على مستوى المكتب الوطني للحركة مكلفة بالنساء و ممن عايشن مرحلة الحماس الطلابي و احتضان الفكر الاسلامي و الصحوة تقول " أن الاستعداد لأي نشاط يدخل في إطار الدعوة للفكر الاسلامي ، يكون داخل الإقامات الجامعية للبنات و كأنه الاستعداد لفرحة يوم عرس، كنا نستعد لأي نشاط بفرح و حماس عظيمين، و تجندنا طوعاً بوقتنا و بما نملك من إمكانيات مادية لإنجاح مشروعنا، و هو حال كل الطلبة المؤمنين بمشروع الحركة الاسلامية في تلك الفترة... كانت مرحلة ازدهار و تجند لا مشروط "

و لحد الآن تعتبر التنظيمات الطلابية التابعة للحركة، من أكثر التنظيمات نشاطاً على مستوى الجامعات، لذا نستطيع القول أن الحركة حاضرة بقوة نسبياً داخل الجامعات الجزائرية، سواء فيما مضى من ثمانينات القرن الماضي مع نشأتها أو حالياً، -

إن بدى واضحاً البعد بين الحزب و الجامعة- تبقى الحركة الإشتاء حيث ما زالت تستطيع التجنيد من خلالها، هذا ما يمكن أن يفسر قوة الإنخراط عبر اتفاق أصدقاء داخل حركة مجتمع السلم.

نتائج الدراسة أظهرت كذلك أن الإنخراط في إطار جماعة لها أصل مشترك، جاء بنسبة 58.3% في التجمع الوطني الديمقراطي، هذا الحزب الذي نشأ في 1997، و عرف الإنخراط فيه سرعة كبيرة باعتباره حزب الدولة، يقترب كثيراً في تركيبته الإجتماعية و توجهاته الإيديولوجية و ثقافته السياسية من حزب جبهة التحرير الوطني، يضم نخبة نسوية معتبرة خاصة من الموظفين و المعلمات، وكما بدا في الدراسة الكيفية فقد قدم وزيرتين منذ نشأته، نشأة الحزب الحديثة نسبياً - مقارنةً بالأحزاب الأخرى في الدراسة- بحيث لم يتحول الإنخراط فيه إلى ثقافة عائلية بعد، بالإضافة إلى المرحلة الصعبة التي نشأ فيها قد يكون مفسران نحو اتجاه النساء لانخراط فيه عبر الجماعة ذات الأصل المشترك.

بالنسبة للمؤشر الثالث و هو إنخراط المرأة عبر قرار فردي فقد جاءت النسب متقاربة في الأحزاب الأربعة المدروسة و لم تكن الفوارق كبيرة في النسب، و توزعت كالتالي 24.7% في جبهة القوى الاشتراكية، و التجمع الوطني الديمقراطي، بينما سُجِّلَت أعلى نسبة في جبهة التحرير الوطني ب 36%، و هن مجموعة النساء اللاتي توجهن للمشاركة السياسية و الانخراط الحزبي نتيجة الإهتمام، و قد تكون وسائل الإعلام و التناول الكثير لموضوع الكوتا أو المحاصصة هي التي خلقت هذا الإهتمام. أخيراً، و فيما يتعلق بالانخراط الحزبي بعد مشاورات عائلية أجرتها المرأة، فهذا ظهر بقوة نسبياً عند التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 45.1% و عند جبهة التحرير الوطني ب 32.2%، هذين الحزبين اللذين ذكرنا آنفاً، أنهما كثيراً ما يتشابهان في ثقافة الممارسة و السلوك السياسي، و تجمعهما الكثير من التقاطعات التي جمعت بين الانتماء الحزبي للأب أو الزوج مع الانتماء الحزبي للمرأة (يمكن الرجوع للجدول رقم)، ظهر هنا كذلك أن المرأة تندمج فيهما من خلال العائلة، أو هكذا تعتقد، خاصة مع التجذر الشعبي لحزب جبهة التحرير الوطني لدى فئات جزائرية عريضة ممن يؤمن بالبعد التاريخي للجبهة و دورها في تحقيق الاستقلال عام 1962. كما يحظر هذان الحزبان بعمق داخل الكثير من العائلات الجزائرية، و فيها قد تستمد بعض النساء تنشأتهما السياسية منهما لذا تتوجهان إلى الانخراط فيهما من خلال مشاورات عائلية، خاصة مع جبهة التحرير الوطني، عدا عن هذا لا يتمتع الحزبان بحضور كبير بين أوساط الطلبة الجامعيين، أو في الفضاءات العامة، كما في حركة مجتمع السلم، التي تحظى بقبول لدى فئات عريضة من المجتمع الجزائري و في الفضاءات العامة، أو فضاءات الرأي العام (الرأي العام يصنع و يمكن ملاحظته في أماكن تجمع المواطنين، مقاهي، شوارع، قاعات حلاقة، وسائل النقل، في هذه الأماكن يمكن ملاحظة اهتمام المواطن بكل فئاته بالسياسة وقضايا الوطن، فتفتح في هذه الأماكن و بصفة تلقائية و عشوائية حلقات للنقاش في مواضيع تتعلق بالدولة و قضاياها، هنا يعبر المواطن عن رايه بكل حرية أو يصنع رأيه و موقفه اتجاه مختلف قضاياها عبر فضاءات النقاش الحرة هذه)، والتي تستمد الكثير من مضمانيها من البعد الديني، بتفسيراته النسبية و التأويلية المختلفة، و هنا تلتقي الفئة العريضة من الشعب ذات الوضع و المكانة الهشة مع الايديولوجية الدينية، فتتبنها و تلجأ إليها و تعتبرها حلاً لتحقيق التوازن في المجتمع، و ترجيح الخلل.

بهذا نكون قد أقمنا الترابطات بين أصل قرار الانخراط بالنسبة للنساء المستجوبات في الدراسة، والحزب. في الجدول المقبل وتماشياً مع الفكرة الرئيسية في هذا الفصل وهو دور العائلة في هيكلة العمل الحزبي للمرأة، أردنا معرفة كيف تنظر النساء لدور العائلة في الممارسة الحزبية في كل حزب.

4 - تصورات النساء تجاه دور العائلة في مجال دعم مساهمهن السياسي.

ما زال المجتمع الجزائري يحافظ على العلاقة الترابطية القوية التي تجمع المرأة بالعائلة، علاقة يمكن أن نطلق عليها كذلك وصف التلاحمية، البنت التي تنشأ في العائلة لا تنفصل عنها، لا بالتعليم و لا بالعمل و تبقى في كنفها حتى الزواج، لأنها ستلتحق بعائلة ثانية من جهة و تقوم بتكوين عائلتها الخاصة كذلك من جهة أخرى، الأمر داخل المجتمع الجزائري يبدو عادياً و غير ملفت للإنتباه، لكن بالمقارنة مع المجتمعات الأوربية و مجتمعات أخرى التي تعرف نزوع نحو الفردانية و الإستقلال عن العائلة، يظهر عندنا (نتكلم عن المجتمع الجزائري) أو في الكثير من مجتمعات العالم العربي أننا أمام حالة من الإندماج العائلي و الجماعية في كثير من المشاريع، حتى تلك التي ننباها تحت وقع العولمة أو الحداثة أو العصرية

المجتمع الجزائري الذي تتمحور الكثير من قيمه و معالم هويته حول المرأة، من الصعب أن يتقبل فكرة إنفصالها عن العائلة، و هي الحامي لكثير من قيم و معايير المجتمع الجزائري التي تبنى في العائلة، و تتناقل بين الأجيال عن طريقها، و هذا لا يرتبط بالمستويات التعليمية لأفراد العائلة أو رأس مالها الثقافي، الإجتماعي، و مستوياتها الاقتصادية، و لكن هذا مختزن في عمق الثقافة و التصور الجزائريين فنجد حاضراً عند كل العائلات الجزائرية. من جهة أخرى حتى المرأة الجزائرية و إن وصلت مستويات علمية عالية و شغلت مهن مهمة، تعي جيداً أن جزء كبير منها و من شخصيتها و من هويتها موجود في العائلة، و أن المجتمع لا يتعامل معها كفرد كامل و إنما كجزء من عائلة.

لذا فإن المرأة حتى و هي تشارك في العمل الحزبي أو السياسي لا تنفصل عن العائلة، بحيث تستمد تنشأتها السياسية منها، و في كثير من الأحيان تتبع ميولاتها الحزبية، و هذا ما عملنا على إيضاحه منذ البداية في هذا الفصل، قد يكون نابع من السلطة الكبيرة التي تملكها العائلة في مقابلة عدم قدرة الدولة كتنظيم أشمل و أكبر و معصرن على خلق نماذج جديدة لتبني وخلق معايير للعمل الحزبي لا تكون العائلة مصدراً لها، أو دافعاً نحوها.

هذا التصور يرتبط بعدة جهات، المجتمع، العائلة نفسها، المرأة و الصورة التي تحملها على نفسها، وبالذات بما أننا نتحدث عن ممارسة "كفالية" بالنسبة للوظائف الطبيعية و التقليدية للمرأة، و مرتبط بعدة صور أو تصورات، متكونة في عمق المجتمع الجزائري، أو لنقل الثقافة العميقة تتقاسمها المجتمعات العربية -على الأقل هذا ما نحن متأكدون منه- و مجتمعات أخرى. وفي الوقت الذي تنشأ العائلة أطفالها على ثقافة المجتمع، نجد أن الولاء العائلي قد يتناقض مع الولاء المجتمعي، و نجد أن المرأة صورة العائلة وشرفها لذا يتم مراقبتها والتضييق عليها، وربط كل التصرفات نحوها بالقواعد الدينية و التقليدية وفي الكثير من الأحيان الارتكاز على الدين لتهميشها داخل الأسرة والمجتمع كذلك.

لنخلص في الأخير إلى أن العائلة في الجزائر و العالم العربي لا تزال في صميم تحديد الهوية، ولها علاقات متشابكة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وبالرغم من التحول الذي لحق بشكلها، عشائرية ممتدة، نووية، إلا أنها لم تسلم قيادتها إلى أي مؤسسة أخرى.

الكثير من هذه التصورات لمسناها في إجابات النساء في الدراسة، بحيث ظهر أن 47.2% يعتقدون أن وجود أفراد من العائلة داخل الحزب هو دعم للترقية، كما أن 26.4% من النساء تمثل لهن مصدر ثقة، و تعتبر 13.2% ممن قمن باستجوابهن أن العائلة تشكل لهن مصدر حماية، و قوة داخل الحزب لـ 11.3% منهن، و 4.4% مصدر معلومة و أخيراً تمثل لـ 1.4% كعامل رقابة.

إن الصلة العائلية الوثيقة بالمجتمع والمؤسسات الأخرى، بحيث نجد أن العلاقات المتبادلة بينها وبين الطبقات الاجتماعية والأديان والحركات السياسية تتصف بالتكامل والتناقض في آن معاً، و هذا يمتد إلى علاقة العائلة بالحزب السياسي ثم يظهر هذا من خلال التصور الذي تحمله المرأة داخل الحزب، فانطلاقاً من الترابط القوي، تعتقد نصف العينة أن للعائلة دور و هو دعم الترقية داخل الحزب.

ومما يسهل مهمة العائلة هذه أن المجتمع، في تركيبه القائم، يضطهد الفرد ويلفظه إذا ما استقل عن العائلة أو العشيرة أو الطائفة، ويدعم سوء الظن من حيث هو موقف نفسي ونمط من أنماط السلوك، و يؤدي إلى دعم العلاقات الاجتماعية القائمة على العائلة والعشيرة والطائفة، وهي التي ينبثق منها هذا الموقف. هذا فعلاً ما يحدث للمرأة عندما تحاول التعامل مع المجتمع و مؤسساته بصفة فردية مستقلة، فإنها تُرفض و تُلفظ في المجتمع بل الأكثر من هذا تتعرض للتحقير و تصبح هدف للاستغلال من الرجال بكل أنواعه، هذه الحقيقة المرة هي السائدة في تعامل المجتمع الجزائري مع نساءه، و خاصةً في فضاءات الاحتكار الذكوري بامتياز منها الحزب السياسي، فهناك ازدواجية في تعامل الرجال بينهم و تعاملهم مع النساء. تعاملات يحكمها الإنسجام و التضامن بين الرجال، و تعاملات يحكمها الاستصغار للنساء و علوية للذكور في تعاملات الرجال مع النساء داخل الأحزاب السياسية. تعاملات لا يمكن أن يتصور الذكر أن يتعامل مع المرأة بالندية، بل دائماً كأنها دخيلة في غير محلها، لا يعاملها إلا بكونها انثى أو امرأة من الحرم.

يعني يبقى الترابط قوي بين المرأة والعائلة داخل الحزب السياسي ، ثم أننا لا نقصد كل العائلة بنساءها و رجالها و لكن يقتصر معنى العائلة بالرجال و بدرجة أكبر الأب و الزوج، و هذا يظهر في تصورات النساء التي جاءت كإجابات، و يبقى هذا المنطق حاضر في الممارسة السياسية الحزبية في الجزائر و العالم العربي لدى الجنسين. هذا السلوك او الممارسة التي تضاف إلى صورة الممارسة السياسية التي تتصف بالهشاشة، و عدم استقلال الحزب بوصفه كيان سياسي محدث عن العائلة التي تمثل كيان تقليدي، لكن يبدو واضحاً أن سلطة العائلة و سيطرتها تمتد إلى كيانات و هياكل أخرى. بالنسبة للمرأة سيزيد هذا من صعوبة الإدماج و الإنطلاق و المبادرة في العمل الحزبي و السياسي.

إن الأمر يتحول في نهاية الأمر أن الحزب السياسي، يصبح عبارة عن مؤسسة حديثة الهيكل تعمل في واقع الأمر على تدوير نفس المعايير التقليدية المهيمنة في العائلة و المجتمع و الفضاءات الخارجية، و هي نفس المؤسسات التي تعاني في داخلها المرأة من ضعف المكانة و الوقوع تحت الهيمنة و الإنزواء في الصور النمطية، لتتجسّد الأحزاب في النهاية لصنع نموذج للمرأة الحزبية لا تختلف عن المرأة العائلية، الوديعية المطوعة المرنة التي ترضى بالأدوار الثانوية، المساعدة أو الصورية، فيصبح الواقع أن النساء اللاتي تحملن قابلية التواجد في الأحزاب السياسية و يلقين القبول فيها هن ممن يحتفظن بالكثير من المقومات العائلية، أما التي تأتي بفكر مستقل لن تكون مرتاحة كثيراً في التواجد داخل الأحزاب السياسية الجزائرية بكل إيديولوجياتها و مشاربها. و العائلة في الجزائر و العالم العربي لها تصورات و امتدادات و ولاءات غير متناهية لتصل إلى المنطقة و الجهة، العرش، الدشرة، الدوار، فمرونة الولاء لغير الدولة له اشكال متعددة:

لهذا طرحنا سؤال آخر لكن في نفس الإطار جاء في الإستبيان كالتالي: هل هناك منخرطين معك في الحزب من نفس الجهة؟

فجاء في الإجابات أن 86.2% لا نعم و 10.7% لا، و تتشابه الأحزاب الأربعة المدروسة في هذا التوجه بمعنى أن 86.2% من النساء اللاتي أجبن بنعم فيما يخص اشتراك افراد من المنطقة الواحدة في الانتماء الحزبي و هو متوازي و

متكافؤ بين كل الأحزاب، فلا نتصور أن هذه النزعة هي خاصة بحزب دون غيره و هذا ما نتصوره في الجزائر، بحيث قد نعتقد أن أحزاب مثل جبهة القوى الاشتراكية FFS، أو التجمع الوطني للثقافة و الديمقراطية RCD ، هي الأكثر جمعاً لأبناء المنطقة الواحدة و تحديداً منطقة القبائل، لكن ظهر في هذه الدراسة أن جل الأحزاب تشترك في تقاسم النساء أبناء منطقتهم الإلتناء الحزبي.

هذا ينطبق على الفكرة التي كنا قد بدأنا فيها وهي أن الحزب السياسي في علاقته بالمجتمع و المرأة تحديداً، لم يصل بعد لبناء ثقافة الممارسة الحزبية و السياسية بمضامينها الخاصة الغير ملتزمة و بالانتماءات العائلية و المناطقية ، و هذا في غير صالح تطبيع الممارسة السياسية للمرأة التي من الممكن إذا اعتمدت أن تحول الممارسة السياسية و الحزبية بالنسبة للمرأة في المجتمع الجزائري لا تشير الكثير من التوقف و التحليل و التأويل،(فنحن لحد الآن ما زلنا نقاش قضايا و اشكلات السلوك السياسي للنساء، و كيفية المرور به من الاستهجان الى التطبيع، بمعنى لم نصل بعد لمناقشة لب العمل الحزبي أو السياسي للنساء من حيث الكفاءة و الفعالية، و التثمين، و التفاعلية).

إذن ما زالت العائلة و المنطقة تدخل كعامل أساسي في هيكلة العمل الحزبي على أكثر من صعيد، و أكثر من جانب، و هذا ما قد يؤثر على هشاشة و ضع المرأة من منظور علاقتها بالممارسة السياسية على مستوى الاحزاب و خارجها بالنسبة للنساء اللاتي تفكرن في دخول الحزب السياسي، ولم تقمن بالمبادرة بعد لأنها لم تجد عائلة تدعمها.

هذا ما يؤدي إلى عدم شعور المرأة بالثقة و بأنها بمفردها و بإمكانياتها العلمية و المهنية و حتي القيادية، لا يمكن لها أن تصنع مكانتها داخل الحزب السياسي، في هذا الإطار قمنا بطرح سؤال:

حول أكثر الأفراد الذين يمثلون للمرأة مصدر ثقة، عندما يتعلق الأمر بالممارسة الحزبية و السياسية و قد أظهر

استطلاع رأي النساء لهذا السؤال الإجابات التالية:

الأب 27.7 % ، الزوج 17.6 % ، الأخت 8.8 % ، الأم 5.7 % ، الأخ 5 % ، الخال 1.3 %.

تعيد هذه النتائج نفس الإتجاه الذي ظهر في البداية حول العلاقة القوية التي تجمع المرأة مع الأب و الزوج، و قد ظهر في نتائج أحد الجداول أنهما أكثر فردين تتقاسم معهما الإلتناء الحزبي ، و بالتالي ظهر هنا أنهما أكثر فردين من العائلة حظيا بثقتها فيما يخص الممارسة الحزبية خصوصاً و الممارسة السياسية بالعموم.

أردنا أن نعرف كذلك من خلال سؤال آخر، إذا كان أفراد من العائلة أو المنطقة يشغلون مواقع قيادية، و قد توزعت الإجابات النساء كالتالي 57.9 % أجابت بلا و 37.1 % ممن أجبن بنعم ، اللواتي أجبن بنعم، توزعت المواقع اللتي ذكرها على (محافظ 1- رئيس بلدية 4 - رئيس مكتب بلدي 2 - عضو لجنة مركزية 1 - عضو بلدي 1 - عضو مجلس الأمة 1 - عضو ولائي - قيادي 1 - قيادي تاريخي 1963 / 1 - قيادي افلائي 1 - قيادي حالي 1 - منتخب 2 - نائب بالبرلمان 18 - نائب رئيس بلدية 1 - وزير 1 - 116 لا يوجد

أما درجة القرابة بين النساء المستجوبات و أفراد العائلة اللذين يشغلون مواقع قيادية فقد بينت النتائج كالتالي "ابن عم 1 - الزوج و الأخ 1-الأب 2 - الأخ 4 - الأخت 1 - الأم 1 - الجد 2 - الخال 2 - الزوج 8 - العم 7 - بنت العم 4 - خال 3 - عم 1 - نسب 1 - نفس المنطقة 5 - لا يوجد 119 .

جدول رقم (43): يبين العلاقة بين الانتماء الحزبي للنساء و تصورهن لأدوار العائلة في الممارسة الحزبية

دور العائلة الحزب	ثقة	حماية	دعم للازتهاد	رقابة	قوة داخل الحزب	مصدر معلومة	لا يوجد	المجمو ع
Ffs	10 33.3 %	2 6.6 %	6 20 %	0 00	10 33.3 %	2 6.6 %	0 00	30 18.8 %
Fln	11 21.5 %	4 7.8 %	19 37.2 %	1 1.9 %	8 15.6 %	3 5.8 %	5 9.8 %	51 32 %
Hms	7 24.1 %	0 00	12 41.3 %	2 6.8 %	7 24.1 %	0 00	1 3.4 %	29 18.2 %
Rnd	13 26.5 %	2 4 %	13 26.5 %	1 2.4 %	10 20.4 %	2 4 %	8 16.3 %	49 30.8 %
المجموع	31 19.4 %	8 5 %	30 18 %	4 2.5 %	25 15.7 %	5 3.1 %	14 8 %	159 100 %

في هذا الجدول ربطنا بين الحزب الذي تنتمي إليه المرأة، و نظرتها لدور العائلة في تحديد معالم الممارسة الحزبية والسياسية بالنسبة للنساء المستجوبات في الدراسة، منطلقين من تساؤل مركزي هل تصور المرأة لدور العائلة في الممارسة السياسية هو متشابه في كل الأحزاب، أم أن هناك إختلاف ، بحيث أن تصور المرأة يختلف حسب كل حزب من منطلق خصوصية الحزب، خاصةً و أننا عمدنا في الدراسة إلى اختيار أحزاب مختلفة الإيديولوجيات، و منها من هو في السلطة و منها ما هو في المعارضة. مع العلم أن النساء يعشن نفس ظروف الهيمنة باعتبار أنهن يتقاسمن نفس الانتماء إلى المجتمع الأبوي، الذي يمتد إلى عمق التركيبة العائلية، و يهيمن و يتحكم على معايير التنشأة فيها. رغم هذا ممكن للمؤشرات الناتجة من إيجابيات النساء، يمكن أن تساعدنا

في التعرف على سمات أو تصورات السلوك السياسي للمرأة في الحزب، و من خلال إجابات النساء سنتعرف عن مكملات العمل الحزبي الذي تبحث عنه المرأة من خلال تواجد العائلة.

يظهر جلياً في الجدول ومن خلال النسب، أن هناك تشابه في تصور المرأة لدور العائلة في الأحزاب الأربعة المدروسة، بحيث و جدنا أن أعلى النسب سجلت في المؤشرات التالية : ثقة - دعم للارتقاء - قوة داخل الحزب. و هذا يؤكد أن موضوع المشاركة السياسية النسوية و مكانتها داخل الأحزاب له امتدادات تمس عمق الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فتتحول الأحزاب السياسية لوسيلة لترسيخ أبعاد الممارسة السياسية للمرأة على وجه الخصوص التي تحكمها علاقات الهيمنة و القوة و السيطرة. لذا فإن أشد ما تحتاجه المرأة ليس فقط داخل الأحزاب بل حتى في الفضاء العام هو الثقة، بحيث تشعر أنها منطلقة و مبادرة في الحياة العامة، بدون قيود و لا حواجز، تبحث عن محيط آمن و تثق به، محيط تشعر فيه أنها تقيم بمؤهلاتها و كفاءاتها، من دون أن تحاصر في صور نمطية، تجعل من ممارستها الحزبية و كأنها غير طبيعية و تخضع لكثير من التأويلات. هذا الشعور بعدم الأمان و عدم الثقة هو الذي يجعل المرأة تعتبر العائلة بمثابة دعم للارتقاء السياسي من خلال التواجد في مراكز القيادة و صنع القرار، و تعتبرها كذلك مصدر، هذه القوة التي تبحث عنها و تفتقدها، ولم تستطع الحصول عليها لا بتعليمها العالي و لا بشغلها لمهن رفيعة نسبياً -ان صح القول-، من جهة أخرى يبرهن هذا أن المرأة مندججة في مشروعها السياسي الذي بدأته من خلال الانخراط في العمل الحزبي و ترغب في الوصول بنشاطها السياسي لبلوغ مراكز التأثير و صنع القرار، أو ربما حتى تبحث عن السلطة، السلطة التي أشارت إليها من خلال متغير القوة داخل الحزب. لكن المشكل أن المرأة تدرك أن كل هذه المؤشرات أو المتغيرات هي خارجة عن نطاقها و غير متعلقة بها، و إنما هي مرتبطة بفواعل خارجية، قد تكون العائلة أو العلاقات هي أكبر متحكم فيها (يعني تتحكم في الترقية و القوة و هي التي تعطي أو تمنع الثقة). لكن الخلاصة التي يمكن الخروج بها أن المرأة داخل كل الأحزاب السياسية تفتقد للثقة، نتيجة هشاشة وضعها في المجتمع ككل (نقصد المجتمع الأبوي المالك الفعلي للسلطة)، الذي لم يؤمن بعد أو يقتنع بجدوى الممارسة الحزبية بالنسبة للمرأة. و الثقة المقصودة هنا الإيمان بأن يكون لها مكان مؤثر داخل الحزب و بطريقة طبيعية، يعني نتيجة سيرورة و مسار سياسي ونضالي غني زائد مؤهلات علمية. و هذا ما سيؤثر فيما بعد أو يحدد آفاق الترقية بالنسبة لها، أما مسألة السلطة فيبقى فيها الكثير من الحديث، و يطرح سؤال كبير أي سلطة للنساء داخل الأحزاب السياسية؟؟؟.

بالرجوع للنسب الجزئية في كل حزب، يظهر أن النساء في جبهة القوى الاشتراكية يعتبرن أن دور العائلة أكثر شيء هو مصدر للثقة و قوة داخل الحزب ب 33.3%، بينما يتصورون بدرجة قليلة أن تكون العائلة بمثابة مصدر للمعلومة أو حماية داخل الحزب بنسبة جاءت ب 6.6%، بينما لا تعتبر المرأة داخل جبهة القوى الاشتراكية مطلقاً أن يكون للعائلة دور الرقابة على السلوك و الممارسة السياسية و الحزبية لها.

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني تعتقد النساء و تتصور أن دور العائلة هو أولاً دعم للارتقاء بنسبة 37.2% ثم مصدراً لثقة بنسبة 21.5%، بينما يظهر الجدول أن قليلاً ما تعتبر النساء في جبهة التحرير الوطني أن دور العائلة هو حماية مصدر معلومة أو للرقابة بنسبتين على التوالي 7.8% و 5.8%. و أخيراً تبين أن 1.9% فقط كم النساء من تعتبرن أن دور العائلة هو رقابي داخل الحزب.

في حركة مجتمع السلم تتصور النساء أن دور العائلة هو بدرجة كبيرة دعمٌ للارتقاء بنسبة 41.3% ثم ثانياً هي قوة و ثقة داخل الحزب بنسبة 24.1%، بينما لا تتصور النساء مطلقاً أن تكون العائلة مصدر معلومة أو لها دور الحماية (00%) في حين حصل دور الرقابة العائلي في الحركة على 6.2% من تصور النساء.

أخيراً، تظهر الترابطات أن تصور النساء المنتميات للتجمع الوطني الديمقراطي، لدور العائلة هو 26.5% لكل من مؤشر الثقة و عم الارتقاء، و لم يتعد كثيراً مؤشر قوة داخل الحزب و حصل على نسبة 20.4%، بينما سجلت نفس النسبة المنخفضة عند مؤشري حماية و مصدر معلومة ب 4%، و أخيراً سجل الترابط نسبة 2.4% عند مؤشر دور الرقابة للعائلة في التجمع الوطني الديمقراطي، من وجهة نظر النساء حسب انتماءها لكل حزب.

كنا قد وضعنا سابقاً للاتجاه العام للتصور النساء لدور العائلة، من منظور تحليل كلي مرتبط أساساً بخصوصية المجتمع الجزائري، و ما يميزها من أبوية و هيمنة ذكورية و ثقافة سياسية نوعية، و معاشية النساء بصفة العامة لهذا المناخ . في هذه الفكرة نعمل على توضيح أو التركيز على الفروق الحزبية التي ظهرت في الترابطات بين تصور المرأة لدور العائلة و الحزب الذي تنتمي إليه، و فعلاً لقد ظهرت بعض الاختلافات الحزبية التي من الممكن أن تحيل إلى بعض القراءات السوسيولوجية لاختلاف في تصورات المرأة حسب كل حزب .

يظهر أن النتائج جاءت متشابهة في كل الأحزاب، مع تسجيل بعض الفروق الحزبية بينها، حيث بدا واضحاً أن اعتبار العائلة بمثابة دعم للترقية ظهر بقوة في كل من حزبي جبهة التحرير الوطني و حركة مجتمع السلم، وقد ذكرنا فيما سبق في الدراسة أن الانخراط العائلي حاضر بقوة فيهما من خلال مشاركة الأب ابنته للانخراط في الجبهة ، و تشارك الزوج مع زوجته في الانخراط بالحركة، هذا ما يجعل للعائلة (المثلة في الغالب بالزوج و الأب) دور في الترقية السياسية -أو هكذا تتصور النساء- من خلال ترشيحهن لاحتلال مواقع قيادية في هياكل الأحزاب، أو ترشيحهن لانتخابات المجالس الوطنية، على اعتبار أن سلطة الترشيح و -أن أرجعتها القوانين الداخلية للأحزاب، إلى المجالس الحزبية و فق شروط و معايير- لكن في الواقع سلطة الترشيح بيد الرجال على اعتبار أنهم الأغلبية في كل مراكز القيادة الحزبية.

إن موضوع الترقية السياسية و التي نقصد بها الصعود نحو مراكز القرار و المسؤولية، موضوع شاسع وواسع و معقد و تتحكم فيه عدة عوامل، والأهم بالنسبة لنا في هذه الدراسة ان سيرورته ليست موحدة بين الجنسين و تختلف بين المرأة و الرجل*، و في كل الظروف تبقى الترقية السياسية بالنسبة للمرأة أصعب و أعقد و أضعف كمياً و نوعياً، و لا تحدث بطريقة طبيعية كنتيجة لعمل نضالي، و هذا راجع إلى تعامل المجتمع مع المشاركة السياسية للمرأة كاستثناء و كأمر غير طبيعي، لهذا يخلق هامش للمناورة من أجل جعل الترقية السياسية للمرأة لا تسير بطريقة طبيعية، لذا قلنا في جزء سابق من الدراسة بضرورة تطبيع الممارسة السياسية و الحزبية للمرأة، و بالتالي تقليص هامش المناورة من بعض الفواعل المهيمنة في الأحزاب أو المجال السياسي عموماً و بالتالي جعل العمل السياسي للمرأة طبيعياً و يتم بكل شفافية و من دون حرج، و لا يحتاج إلى تأويل أو تخريج أو استغلال، فلا تكون ترقيتها السياسية فضلاً و جميلاً من أي أحد كان سواء من العائلة أو غيرها. يحدث هذا لما تخرج المشاركة السياسية للمرأة للنور و تنشأ عليها البنات كما الأولاد في العائلة، أو من خلال خلق نماذج نسوية في مراكز سياسية معتبرة و

* من أشهر المقولات عن رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) و التي استشهدت بها السيدة " يمينة مفتالي" عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، عند اجراءنا لمقابلة معها، مفادها، "...أن المرأة إذا صادف و استطاعت ان تحتل موقع مسؤولية و منصب اتخاذ قرار، إلا اذا كانت تستحقه عشر مرات أكثر من الرجل.." بمعنى أن الجهد أو المعيار الذي يتطلبه بلوغ المنصب يجب أن يضرب في عشرة بالنسبة للمرأة.

الترويج لها في وسائل الاعلام لكسر الصورة النمطية القديمة، و خلق نموذج للمرأة منفتحة على المجال السياسي بطلاقة و مبادرة و فعالية.

على الرغم من أن مؤشر الحماية ظهر بدرجة قليلة في نتائج الجدول و وبدرجة متفاوتة بين الأحزاب، بحيث برز بدرجة كبيرة نسبياً، في جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية مقارنةً الحزبين الباقين، بحيث لم يظهر مطلقاً في حركة مجتمع السلم وظهر بدرجة قليلة في التجمع الوطني الديمقراطي، عادة ما تشهد الأحزاب السياسية الكثير من الصراعات الداخلية بين العصب و الجماعات، و نتيجة لهذه الصراعات تزداد الكثير من الممارسات و الانقلابات و التكتلات، و لأن مكانة المرأة ضعيفة داخل الحزب فهي تبحث دائماً عن الحماية التي قد توفرها العائلة، العائلة كذلك قد يكون لها دور في تخفيف حدة العنف السياسي الموجه ضد المرأة بوصفها كائن غير مرغوب في بوجوده في عالم الرجال السياسي.

و لأن المجتمع كذلك لا يتعامل مع المرأة بوصفها كائناً كاملاً بل كجزء من العائلة، لهذا تعرف دائماً بنت فلان، أخت فلان، زوجة فلان، او تعرف ب " بنت الناس"، كثيراً ما تعتبر المرأة وجود فرد من العائلة داخل الحزب بمثابة الحماية لها، والدعم النفسي و المعنوي بحيث تتجنب الوقوع ضحية الصراعات الداخلية أو ضحية العنف الموجه ضدها، و بأشكاله المختلفة: عنف رمزي، سياسي، تحرش جنسي أو معنوي. البحث عن الحماية من خلال العائلة يعكس الوضع الهش (vulnérable) الذي يميز مكانة المرأة في الحزب كما في المجتمع ككل، ويعكس خصوصية الثقافة السياسية الجزائرية خصوصاً، و العربية عموماً التي تتميز بميوعة و سيطرة علاقات الهيمنة على سيرورتها، بالإضافة الى استنادها الى اللاعقلانية و طغيان النزعة العصبية، مما يؤدي الى طمس معالم الممارسة السياسية الواضحة، و الوقوع في ازدواجية المعايير بين التنظير و الواقع / الخطاب و الممارسة، والتي من الصعب بما كان فهمها و تنميطها، نظراً لميوعتها وتداخل الكثير من العوامل في بناءها بين المعاصر الشكلي و التقليدي الفعلي، بين الخطاب و الممارسة، بين مصادر القوة و السلطة الشرعية وبين عناصر أو بؤر صناعة و صياغة القوة و السلطة الحقيقيتين أو الفعلية.

حزبا جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية، ظهر في هذا الجدول أنهما أكثر حزبين تعتبر فيهما المرأة أن للعائلة دور في أن تكون مصدر معلومة، صحيح بنسب قليلة تراوحت بين 5.8% في الأول و 6.6% في الثاني، لكن لهذا المؤشر مدلولات مهمة فيما يخص الممارسة السياسية و الحزبية.

الحزب السياسي بوصفه تنظيمًا حديثاً يهدف إلى الوصول إلى السلطة السياسية، وسلطة المشاركة في صنع القرار، من خلال نشر ايديولوجيته و أفكاره و العمل على استقطاب الدعم البشري من خلال تجنيد مفاهيم الانخراط و النضال الحزبي، يحتاج إلى التواصل و الإتصال بين مختلف هياكله و مستوياته سواء من أجل التنظيم أو التسيير ومن أجل الترويج للحزب و مبادئه، و تعتبر حركية التواصل و سير المعلومات من أهم الدلالات على التنظيم الناجح في كل المنظمات بغض النظر عن مجال نشاطها، و تزداد أهمية الإتصال و جعل المعلومات متاحة، اذا كان التنظيم سياسياً مثل الحزب السياسي، الذي يحتاج الدعم الجماهيري و الانتشار و التجذر وسط مختلف فئات المجتمع، لأن مجال نشاطه يتقاطع مع التنظيم و الكيان الأكبر في أي مجتمع و هو الدولة، كما أن مجال نشاطه يشمل المجتمع المحلي الذي يسعى فيه للوصول للسلطة، كما ينشط في مع تنظيمات، مجتمعات و دول أجنبية في ظل العلاقات الدولية.

من جهةٍ أخرى، تُعد المعلومة أحد مصادر القوة، ومجالاً لخلق هامش المناورة - الذي تحدث عنه ميشال كروزي، عندما قام بتحليل المنظمة الصناعية في فرنسا، لكن مبدأ هذه الفكرة يتماشى مع كل المنظمات بغض النظر عن هدفها الذي خلقت

و تنشط من أجل تحقيقه- لذا يسعى الكثير من الأفراد إلى احتكارها و الانفراد بها، من أجل استعمالها كهامش المناورة و النشاط فيه من أجل خدمة المصالح الخاصة لهذا الفرد أو الأفراد. و إن كانت المعلومة من خاصة الجهات الرسمية هي التي تعمل على نشرها و تثبيت صحتها، حتى لا يقع الخلط بين المعلومة و الاشاعة، لذا كان من الضروري أن تتماشى المعلومة مع مصدر رسمي و موثوق به، على هذا الأساس لا يخلو تنظيم من هيئة أو مصلحة مهمتها تنظيم الاتصال و المعلومات سواء داخل المنظمة أو في تعامل المنظمة مع المحيط الخارجي.

وهو نفس الحال مع الحزب السياسي، إذ يضم هيئة مكلفة بالاعلام و الاتصال، تُحوّل هذه الهيئة بتوفير المعلومات الضرورية و العمل على نشرها، طبعاً بصفة رسمية عن طريق الاعلانات و البيانات. سواء في مستوياته الهرمية بين القمة و القاعدة، أو عبر امتداداته و هيئاته الفرعية، أو للرأي العام و المحيط الاجتماعي بكل فروعه و عناصره و حتى للمحيط الدولي، إذ يحتل الاعلام و الاتصال مكانة هامة في الحزب السياسي لا يمكن إهمالها أو تجاهلها.

لكن واقع الأمر يثبت أنه ليست كل المعلومات متاحة لجميع المناضلين، في الحزب و في كل المستويات، فغالباً ما تخضع المعلومة للاحتكار و المراهنة و تُوزع في نطاق ضيق، و تنشط في المجال غير الرسمي، و تتحول إلى امتياز و مجال للمحابة، بحيث لا يتمتع بحق الوصول إلى المعلومة كل المناضلين- نحن نقصد المعلومات الخاصة بالاعلام المناضلين مثل النشاطات التي سيجريها، و نحن لا نقصد المعلومات التنظيمية التي لا تخص المناضلين- في ظل هذه الظروف المدعّمة بثقافة العمل السياسي و الحزبي- و ثقافة المجتمع الجزائري ككل الذي يسير وفق الفردية الانانية و حب النجاح باقصاء الآخر- تنشط المعلومة في قنوات موازية من القنوات الرسمية و المعلن عنها في القوانين الأساسية للأحزاب السياسية، بحيث تتميز هذه القنوات الضيقة بالعصبية و التكتلات اللاعقلانية و اللاموضوعية، و خدمة المصالح الضيقة لبعض الأفراد و من يخدمونهم. و كل هذا يعرقل شفافية العمل الحزبي و السياسي و يخلق ثقافة التمويه، و عدم الثقة في الممارسة الحزبية و السياسية عموماً، وينشط في هذا المجال المتطفلون الذي يستغلون هذه الوضعية لتحويلها إلى سلطة يجعلون من المعلومة امتياز يستفيد منها من يرضون عنه و يوافقهم نفس المسار، فتخلق ثقافة العُصبة.

و هنا يطرح سؤالنا المركزي: ما هي مكانة المرأة و ظروف حصولها على المعلومة داخل الحزب السياسي؟
و وفق هذه الاشالية جاءت إجابة النساء في حزبي جبهة القوى الاشتراكية و جبهة التحرير الوطني أنهن يعتبرن دور العائلة داخل الحزب هو بمثابة الحصول على المعلومة. بحيث تنشط العائلة بمفهومها الواسع من أجل توصيل المعلومات لأفرادها وفق شبكة أوسع ستكون ممثلة في الانتماء لنفس المنطقة أو الجهة، و بطبيعة الحال يصعب على المرأة الوصول إلى هذه الشبكة الغير رسمية لنقل و توزيع المعلومات لأن:

- لأن حظوظ المرأة للاندماج بصفتها فرد في هذه الشبكات المسيرة و المنشطة من قبل الرجال صعب جداً، إن قلنا منعدم. لذا وجب عليها الاستعانة بالعائلة التي يمثلها - ما ذكرنا سابقاً- الزوج أو الأب أو ذكر آخر من ذكور العائلة المندمجين في هذه الشبكة، و نظام الهيمنة الذكورية على المجال السياسي .

- المجال الذي تنشط فيه هذه القنوات لنقل المعلومات، و التخطيط للعمل الحزبي و النشاط السياسي، هي الفضاءات التي يجتمع فيها الرجال مثل المقاهي الليلية، وفي شكل سهرات بين أصدقاء، بعيداً عن المقرات الرسمية للأحزاب، و التي من المستحيل تواجد النساء فيها و بالتالي من الصعب عليها الوصول إلى المعلومة في هذه الظروف و في ظل ثقافة الممارسة و النشاط الحزبي و السياسي هاته. إذ تكتفي - و في الحقيقة هذا ما تستطيع عليه- الحضور إلى مقرات و

فروع الحزب في أوقات النهار للاطلاع على مستجدات النشاط الحزبي و السياسي، في حين أن معظم العملية السياسية و الحزبية تتم في الليل.

كل هذه الظروف و أخرى تجعل من المعلومات داخل الأحزاب السياسية، لا تمر بطريقة طبيعية و في قنواتها الرسمية، مما يجعل المرأة تمر عبر العائلة – تحديداً الذكور من العائلة- أو الأصدقاء لتحصل على المعلومة، و لا نبالغ أن هذه الخصوصية موجودة في كل الأحزاب السياسية و إن بدرجات متفاوتة، تعكس ثقافة الفرد في المجتمع الجزائري الذي يتسم أكثر فأكثر بالانانية و النظرة الضيقة للعمل الحزبي، وفق عصبية المصالح و استراتيجيات الهيمنة، التي تنعكس فيما بعد و بشكل كبير جداً على شفافية العمل الحزبي، و تشويه العمل الحزبي وبالتالي خنق أي نية أو ثقة للعمل المشترك بما يخدم الهدف العام والمصالح العام، الذي تكون فائدته على المدى الطويل، ولصالح الجميع، فتنشأ الإيجابية في العمل الحزبي و الممارسة السياسية.

حال النساء في ظل هذه الظروف، بالإضافة إلى هشاشة وضعها و مكانتها في التصور والممارسة الاجتماعية، باعتبارها مواطن ناقص، و فرد متطفل في كل الفضاءات و على كل المجالات التي " اقتحمتها" – كما هو متداول في الخطاب الاعلامي الجزائري- و باستثناء الفضاء الخاص الذي هو المنزل، و ما ارتبط به من أشغال منزلية، ووظائف أمومية؛ يجعلها تستعين و تلجأ لوسطاء عبر العائلة من أجل الوصول إلى المعلومة، و هذا ليس في صالح تطبيع الممارسة الحزبية و السياسية لكل أفراد المجتمع و للمرأة على الخصوص.

جدول رقم (44) : يبين علاقة الوضعية الاجتماعية للمرأة بتصورها لدور العائلة داخل الحزب

دور العائلة	ثقة	حماية	دعم للارتقاء	رقابة	قوة داخل الحزب	مصدر معلومة	لا يوجد	المجموع
الحالة المدنية								
عزباء	21 33.3 %	4 6.3 %	17 26.9 %	3 4.7 %	6 9.5 %	3 4.7 %	9 14.2 %	63 39.6 %
متزوجة	19 21.5 %	4 4.5 %	29 32.9 %	0 00	28 31.8 %	4 4.5 %	4 4.5 %	88 55.3 %
مطلقة	1 12.5 %	0 00	4 50 %	1 12.5 %	1 12.5 %	0 00	1 12.5 %	8 5 %
المجموع	41 100 %	8 100 %	50 100 %	4 100 %	35 100 %	7 100 %	14 100 %	159 100 %

الآن نحاول البحث هل من الممكن أن تؤثر الحالة الاجتماعية للمرأة بوصفها متزوجة/عزباء/أو مطلقة على تصورها لدور العائلة، على هذا الأساس جاء الجدول أعلاه يحمل ترابطات بين هذين المتغيرين، مذكرين أن الفكرة التي نعمل على البرهنة عليها في هذا الفصل، أن مشاركة المرأة السياسية و الحزبية لا تسير وفق و عبر طريقة طبيعية (ونقصد بالطبيعية أنها لا تخضع لإرادة المرأة الحرة بوصفها المعنية بالفعل و الممارسة الحزبية وإنما جل تصورات المرأة نحو العمل الحزبي و المشاركة تتدخل في تشكيلها عوامل خارجية و متغيرات متداخلة تأتي العائلة في مقدمتها) بالتالي مشاركة المرأة الحزبية لم تكن أبداً مستقلة عن العائلة، وعن المجتمع الأبوي. ومن آثار السلبية لهذا التداخل في التصورات في فكر المرأة يجعلها تدخل في حالة من الارتباك، وعدم الانطلاق و المبادرة في الممارسة الحزبية أولاً ومن ثم السياسية، كما يؤدي هذا إلى نقص ثقة المرأة في نفسها و شكها في قدراتها لدخول المجال السياسي، وهذا ما يجعلها تقع ضحية الهيمنة و السيطرة حتى على تصوراتها للعمل الحزبي فتبدأ تشكك في ذاتها و عدم جدوى عملها الحزبي .

تتصور المرأة العزباء أن دور العائلة داخل الحزب هو بدرجة أولى ثقة بنسبة 33.3% ، و بدرجة ثانية تعتبر أن دور العائلة في الحزب بالنسبة لها هو دعم للارتقاء بنسبة 27% ، و قوة داخل الحزب ب 9.5%، ثم حماية بنسبة 6.3% . المرأة العزباء لم تستبعد كذلك أن يكون للعائلة دور رقابي فمثّل في مجموع الإجابة نسبة 4.7%.

أما المرأة المتزوجة المستجوبة في الدراسة فبينت مجموع الترابطات أن أولوية دور العائلة في تصورهم هو أولاً دعم للارتقاء بنسبة 33%، و ثانياً قوة داخل الحزب ب 32%، و ثالثاً ثقة ب 21.5%، أما دور العائلة في الحماية و تقديم المعلومة فجاء متساويان في إجابات النساء بنسبة 4.5% بينما لا تتصور المرأة المتزوجة في هذه الدراسة أن يكون للعائلة دور الرقابة داخل الحزب.

لكن في النهاية يظهر أن المرأة في كلتا الحالتين إن كانت متزوجة أو عزباء، فإن إرتباطها مع العائلة يبقى حاضراً بقوة، بحيث ترتبط العزباء مع العائلة من خلال الأب، في الغالب - وفي حالة غياب الأب يعوضه الأخ، الخال أو العم-، أما المرأة المتزوجة فترتبط بالعائلة من خلال الزوج. و تحت غطاء أكبر و هو هيمنة المجتمع الأبوي و الهيمنة الذكورية، مع العلم أن المجتمع الجزائري بجنسيه و بكل فئاته يعاني الارتباك في الممارسة السياسية و الحزبية.

إنطلاقاً من التصورات التي تحملها النساء، في ربطها بين الممارسة الحزبية و دور العائلة، يظهر أنها غير منطلقة في الحياة السياسية، لأن المجتمع الجزائري لم يتبنى بعد مبادئ العقلانية، و الفصل بين حدود و سلطة كل مؤسسة سواء العائلة بوصفها البناء التقليدي الأكثر قدماً للمجتمع، التي نحافظ بوجودها - نقصد العائلة- على الكثير من القيم الاجتماعية الإيجابية مثل التكافل و التضامن العائلي و نوع من اللجوء الروحي للفرد. و بين الحزب السياسي الذي يحمل الحداثة و يعمل على هيكلة المواطنة داخل الدولة، بوصفه مؤسسة للتكوين السياسي، و إعداد المواطنين للمساهمة في صنع القرار الاستراتيجي للدولة في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...الخ) و في أي موقع كان سواء في السلطة أو في المعارضة، وسواء كان أغلبية أو أقلية، كما يعمل الحزب على الترويج لأفكاره و البدائل التي يراها و يسعى لشحن و تجميع الأفراد من أجل تبنيها و العمل على نشرها و اتباعها.

لكن يحدث أن يرفض المجتمع الأبوي هذه المؤسسات الحديثة أو يُحوّلها عن أهدافها الأساسية، التي أنشئت من أجلها، و بالتالي يحنّد مؤسساته التقليدية من أجل التغلغل في هذه التنظيمات الحديثة والعمل على ترسيخ نفس القيم التقليدية، نحن لا نقصد الإيجابية منها -يعني القيم- و التي لا تكون إيجابية إلا في مكانها، فمثلاً التضامن هو إيجابي داخل العائلة، لكن في

غالب الأحيان تتحول إلى محسوبة في المنظمات الحديثة، التي تتطلب العقلانية و المسؤولية الفردية التي تتيح التقييم و التحديد الدقيق لنتائج الفعل و الفاعل، كما تتطلب الاستقلالية و عدم الخضوع إلا لسلطة القانون و، ولا تقيم إلا بالمعايير الموضوعية كالكفاءة في الفعالية و المهنية و العقلانية .

هذا ما يحدث مع المرأة تماماً و يتجلى واضحاً عندها، بما أنها الأكثر استهدافاً بمعايير المجتمع الأبوي، و أحد أدواته بحيث يمثل إخضاعها أحد أهم عناصر بقاءه، المرأة تتقاسم نفس هذه الحالة مع فئة الشباب، إلا أنها وحدها تتحمل أعباء الهيمنة الذكورية الموجهة نحوها بالأساس،- بما أن مبدأ الهيمنة الذكورية قائم على الانتقاص من قيمة المرأة مقابل الرجل، و تبقى الانثى ما دامت انثى اقل شئناً من الرجل معما تعلمت أو مهما شغلت مناصب عليا- لذا فهي تتصور أنها يجب أن تستعين بالعائلة للتفادي سلطة و متاهات الهيمنة الذكورية، في حين يعد ارتباطها بالعائلة - لا نقصد الارتباط العائلي بمفهومه التضامني داخل العائلة، نحن نقصد تعامل المجتمع مع المرأة لوصفها جزء من العائلة و ليس لأنها مواطن كامل مصان الكرامة بدون الحاجة الى حماية و تغطية عائلية يعني جعلها ضعيفة دائماً و مستهدفة ومستغلة بدون دعم عائلي و في غير إطاره - هو ترسيخ للنظام الأبوي، هنا تجد المرأة نفسها تتأكل بين هذين النظامين في حين يتقويا - يعني النظام الذكوري النظام الأبوي- على حساب تآكلها، وهذا ما يخلف هشاشة في وضعها العام داخل المجتمع. وهنا تتغلب العصبية على العقلانية و تخرج المعايير التقليدية من فضائها التقليدية ، لتكتسح و تتغلغل داخل التنظيمات الحديثة ، لتشوهم الممارسات و السلوكات و التصورات فيها، التي هي لا تقليدية ثابتة و منسجمة مع المجتمع و لا حديثة متطلعة لمعايير أكثر فعالية مع شكل الدولة، و لكن مشوهة و خاضعة لتؤويالات المستفيدين منها فلا تتوانى عن استعمال الدين أو العادات و التقاليد من أجل تجميع المجال النسقي بحيث يتحركون فيه بحرية نسبية.

جدول رقم (45) : يربط بين أصل القرار الحزبي و الهدف من الممارسة الحزبية بالنسبة للمرأة

الهدف من السياسة أصل القرار	دعم المرأة	الوصول للسلطة	المشاركة السياسية	العلاقات الاجتماعية	الترقية الاجتماعية	الاصلاح	لا يوجد	المجموع
الأصدقاء	0 00	1 5.5 %	10 55 %	0 00	4 22 %	0 00	3 16 %	18 11.3 %
جماعة اصل	0 00	3 25 %	6 50 %	0 00	0 00	2 16 %	1 8 %	12 7.5 %
قرار فردي	2 2 %	43 44.3 %	21 27 %	1 1 %	12 12.3 %	11 11 %	7 7 %	97 61 %
مشاورات عائلية	0 00	7 23 %	13 42 %	0 00	7 23 %	1 3.2 %	3 9.6 %	31 19.4 %
آخر	0 00	0 00	0 00	0 00	1 100 %	0 00	0 00	1 0.6 %
المجموع	2	54	50	1	24	14	14	159

لقد ركزنا في الجداول السابقة، من خلال الترابطات التي قمنا باجرائها أن العائلة تدخل كعامل مركزي مهيكّل للممارسة الحزبية للنساء، لكن لن نتجاهل أن النساء التي ظهر في الدراسة نحن نلن قدراً كبيراً من التعليم العالي، و يشغلن مهناً مرموقة نسبياً على الأقل من وجهة نظر المجتمع، حتى و إن كانت في الغالب تعتبر تكريساً لمهامها التقليدية في البيت و مساعدة للرجل) ، لذا سنحاول معرفة هل يؤثر أصل قرار الانخراط الحزبي على هدفهن من الممارسة الحزبية ، يعني ما هو تصور المرأة لهدف الممارسة الحزبية من خلال الجهة الدافعة أو لنقل المشجعة للتوجهها نحو العمل الحزبي أو المشاركة السياسية عموماً.

أولاً و حسب الترتيب في الجدول ظهر أن مجموعة النساء التي أجبن أن قرارهن للتوجه الحزبي هو نتيجة لتشجيع الأصدقاء، تبين أن هدفهن من العمل الحزبي هو بالدرجة الأولى: المشاركة السياسية (بمعنى يرغبن في ممارسة مواطنتهن) بنسبة 55.5%، ثم الترقية الاجتماعية بدرجة ثانية و بنسبة 22%، ليأتي بدرجة ثالثة هدف الوصول إلى السلطة بنسبة 5.5%.

أما بالنسبة للنساء اللاتي كانت الجماعة ذات الأصل المشترك، أو الانتماء الجغرافي هي الدافع نحو الانخراط فقد أظهرت النتائج أن الأهداف من الممارسة الحزبية و السياسية عموماً، توزعت كالتالي: 50% المشاركة السياسية و 25 % الوصول إلى السلطة ، و أخيراً 16% الإصلاح.

بالنسبة للنساء اللاتي أكدن أن قرارهن للانخراط الحزبي كان فردياً، فقد تبين من خلال الترابطات أنهن يهدفن من العمل الحزبي و السياسي الوصول إلى السلطة بنسبة 44.3%، ثم المشاركة السياسية بنسبة 27%، و الترقية السياسية بنسبة 12.3 % و أخيراً الإصلاح بنسبة 11 %.

فيما يخص النساء اللاتي كان قرارهن للانخراط الحزبي نابعاً من المشاورات العائلية، فقد كانت أهدافهن موزعة كالتالي : 42 % المشاركة السياسية، 23% لكل من الوصول للسلطة و الترقية الاجتماعية.

وعليه و من خلال النتائج المحصلة من الترابطات التي أجريناها بين متغيري أصل قرار الانخراط الحزبي بالنسبة للمرأة ، مع الهدف الذي تصبوا أو تتصور المرأة تحقيقه من خلال ممارستها الحزبية، ظهر أن النساء لما ينخرطن عن طريق قرار فردي، فإنهن يرغبن بدرجة أولى و بدرجة كبيرة الوصول إلى السلطة، وهو تعبير واضح و صريح، يؤشر أن المرأة مندجة و متفاعلة مع مشروع الانخراط الحزبي، و أن عملها و نشاطها داخل الحزب تحركه و تدفع إليه الرغبة في ممارسة السلطة و البحث عن المكانة والتأثير في مراكز صنع القرار و مراكز المسؤولية. هذه المجموعة من النساء التي تحاول أن تتحرر من الصورة النمطية التي تجعل من المرأة دائماً خاضعةً للسلطة لا ممارسة لها، صورةً تحتل المرأة في المهام التقليدية و لا تؤمن مطلقاً بأن يكون لها مكاناً مؤثراً وفاعلاً في الحقل السياسي.

الوصول للسلطة بالنسبة للمرأة، يمثل كذلك من منظورها ترشيحها للانتخابات لنيل مراكز قيادية و عضوية المجالس المنتخبة في كل المستويات، سواء الداخلية على مستوى هياكل الحزب، و مختلف أجهزته التنظيمية، أو الخارجية مثل عضوية المجالس المنتخبة المحلية (الولائية أو البلدية) و كذا المجلس الشعبي الوطني.

أما إذا انخرطت المرأة في الحزب عبر الأصدقاء أو جماعة لها أصل مشترك، فهي تهدف لتحقيق المشاركة السياسية، صحيح أن للمشاركة السياسية أوجهاً عديدةً منها الانتخاب، الترشح، الاهتمام بالشأن العام، لكن المعنى الذي تقصده المرأة من المشاركة السياسية فهي تحقيق وجودها و ممارسة مواطنتها، فلدى الكثير من النساء خصوصاً اللاتي قمن بدراسات في الحقوق، أو العلوم السياسية ، وكذا علوم الإعلام و الاتصال، يخلق لديهن الوعي و التوق لضرورة استكمال المواطنة عبر البحث عن مجالات للنشاط في الشأن العام و الفضاءات العامة، خاصةً بعدما دخلت الجامعة بأعداد هائلة، هذا ما سيسمح لتكوين صداقات و جماعات قد يجمع بينها الأصل المشترك، أو القناعات و الأفكار، لتتحول الصداقة فيما بعد إلى مشروع سياسي، من خلال التوجه الى العمل الحزبي، وفق تقاسم نفس الأفكار و القناعات، و هذا نجد حاضراً بشدة لدى حركة مجتمع السلم، بحيث اجتمع الكثير من الطلبة حول دعم الحركة الاسلامية سواء في بداية التكوين في الثمانينات، أو حتى الفترة الحالية حيث تعد الحركة من أكثر الأحزاب نشاطاً على مستوى الجامعات عن طريق التنظيمات الطلابية التابعة لها، لهذا كثير ما تحولت الصداقات و الزمالات إلى مشاريع سياسية و حتى عائلية من خلال الارتباط و الزواج بين المناضلين المنتمين إليها، اللذين واصلوا العمل الحزبي المشترك بين الزوجين. و هنا نشير أن المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة هنا لا تعني بالضرورة الرغبة في ممارسة السلطة- مثل ما ظهر في الفئة الأولى من النساء ممن اخترن الانتماء الحزبي عن قرار فردي-

ظهر كذلك أن المرأة عندما تنخرط عن طريق الاصدقاء، فإنها تهدف كذلك إلى تحقيق الترقية الاجتماعية، التي تقصد بها الانتقال من وضع و مكانة اجتماعية معينة، إلى مكانة أعلى، التي قد تتوفر بممارسة سلطة ناتجة عن مهمة تقوم بها داخل هياكل الحزب، و مستوياته العليا. أو بشغل مهام نيابية في المجالس المنتخبة. و بغض النظر عن ارتباط الترقية الاجتماعية بممارسة السلطة أم لا، فهي بمفهومها البسيط في تصور النساء، الارتقاء إلى وضع اجتماعي أحسن، حتى وإن كان ذلك الشعور بالرضى الذي يوفره الانتماء الحزبي لمناضليه و ليس بالضرورة تحصيل المكاسب المادية.

هناك ترابط وحيد ظهر بقوة نسبياً بين الانخراط الحزبي للمرأة عبر جماعة الأصل المشترك (قد يشمل الأصل المشترك الانتماء الى نفس المنطقة، أو الأصول الثقافية و التاريخية المشتركة)*، و بين هدف الإصلاح، الذي يعني في تصور المرأة أنها من الممكن أن يأتي عملها الحزبي بدائل تتعلق بمجالات عدة، قد تكون اقتصادية، سياسية، اجتماعية و ثقافية. يتعلق الإصلاح على العموم في الجزائر على البحث عن بدائل فكرية و ايدولوجية بالاضافة الى البدائل التقنية من أجل بلوغ التنمية، أو البحث عن مشروع مجتمع متكامل يحفز جميع فئات المجتمع للاندماج فيه للبلوغ بالجزائر الى مصاف الدول المتطورة، على جميع الأصعدة، و قد تكون الديمقراطية (المتوافقة مع خصائص المجتمع الجزائري) كنظام حكم و تسيير أشد ما تنشده المرأة و ترغب به.

هناك إصلاح آخر تبحث عنه النساء داخل الأحزاب السياسية، وهو الإصلاح من خلال الارتقاء بمكانتها داخل الحزب السياسي، ومعاملتها بالندية و كمناضلة و مواطنة كاملة الحقوق و الواجبات، لا باعتبارها فرداً من العائلة، ولا احتقارها كونها امرأة، و هذا يتطلب إصلاح الممارسة السياسية ككل داخل الأحزاب و المجتمع، وإخضاعها للعقلانية و المنافسة الموضوعية. و هو إصلاح مرتبط كذلك بترقية مكانة المرأة في المجتمع ككل و داخل العائلة. و لا يكون هذا إلا عبر خلق نماذج نسوية في مراكز قوة، و الترويج لهذه النماذج و بالتالي تطبيع وجود النساء في الفضاءات العامة، و مشاركتها في الشأن العام، حتى لا يستغل وجودها كاستثناء يحتاج التبرير.

الآن، و بالنسبة لمجموعة النساء اللاتي صرحن في الدراسة أن انخراطهن في الحزب كان بعد، أو عبر مشاورات عائلية فقد بينت الترابطات أنهن يهدفن بدرجة أولى إلى المشاركة السياسية، ثم بدرجة ثانية و بنسبٍ متساوية إلى الوصول إلى السلطة و الترقية الاجتماعية. الانخراط الي تصرح به المرأة على أنه نابع من مشاورات عائلية - أو هكذا تتصور على الأقل- يكون الهدف منه في الغالب تدعيم العائلة و الاندماج في مشروعها الجماعي للعمل الحزبي، لذا نادراً ما يكون للمرأة هنا هدفها أو مشروعها الخاص من العمل الحزبي، لذا أظهرت الترابطات نسبة عالية في هدف المشاركة السياسية، الذي تقصد به المرأة المشاركة السياسية الجماعية أو العائلية.

لكن النقطة المشتركة و الملاحظة التي يجب ذكرها، نادراً أو قد يكون غير موجود أن نجد نضال المرأة و مشاركتها السياسية و الحزبية، تسيير بطريقة حرة و تتحكم فيها المرأة المنخرطة في الحزبية، و إنما مشاركتها الحزبية و السياسية تتم دائماً تحت و في إطار وصاية، قد تكون عائلية و قد تكون أخرى... و بالعموم هي أبوية، و العمل الحزبي للمرأة يتم في إطار حدود لا يمكن تجاوزها، و يظهر في النهاية أن النساء تشارك في العمل الحزبي و السياسي إلا وفق ما يسمح به النظام الأبوي في صورته السياسية، و تدخل المشاركة السياسية و الحزبية للمرأة على العموم في إطار ما هو " غير طبيعي" يعني ينظر للمشاركتها أنها غير

* لقد تركنا هذه النقطة (يعني الجماعة) مصطلحاً مفتوحاً على التصور الذي تعطيه له المرأة المستجوبة، يكفي ان نقصد به نحن ذلك التنظيم التقليدي أو الانتماء الناتج عن كل التأويلات (عدا الصداقة التي توفرها المؤسسات الحديثة مثل الجامعة أو فضاءات العمل)، يعني الجماعة هو ذلك التنظيم الذي تتصور المرأة أنها تنتمي اليه بحكم تقاسم نفس المعايير الثقافية التقليدية الخاصة بالمجتمع الجزائري العميق، قد يكون الانتماء الى نفس الجهة احد مكوناته و لكنه لا يقتصر عليه فقط.

طبيعية و في غير محلها لذا تحتاج إلى وصاية و شرعنة تتحكم فيها عناصر مختلفة السلطة و العلاقة بالمرأة و لكنها من المجتمع الذكوري بصفة أكيدة.

في ظل هذا النظام يتحتم على المرأة أن تشارك في الممارسة الحزبية، لكن من دون طموح تسعى لتحقيقه بنضالها، لأن ذلك سيحولها إلى منافس غير مرغوب في وجوده. لأنها أظهرت انها تحاول الوصول إلى ما فوق ما هو مسموح لها، و بمجهودها و مبادرتها الخاصة، و هذا امرٌ مستهجن جداً في تقاليد الممارسة الحزبية و النسوية بالنسبة للمرأة التي تعاني من ضعف و هشاشة المكانة في المجتمع. و التي تمتد إلى الحزب، الذي يُتصور في الأساس أنه ليس مكانها الطبيعي، و ما وجودها فيه إلا فضلٌ و منة من النظام الأبوي المسير و المالك الفعلي لهذا المجال و الفضاءات العامة الأخرى.

في الجدول القادم سنحاول البحث في متغيرات أخرى، بحيث هل من الممكن أن يتغير تصور المرأة لدور العائلة داخل الحزب مع مرور سنوات الانخراط.

جدول رقم (46) : يبرز علاقة مدة الانخراط في الحزب بتصور المرأة لدور العائلة في الممارسة الحزبية.

دور العائلة سنوات الانخراط	ثقة	حماية	دعم للارتقاء	رقابة	قوة داخل الحزب	مصدر معلومة	لا يوجد	المجموع
1-5	17 %26.5	5 %7.8	17 %26.5	4 %6.2	11 17.1 %	4 %6.2	6 %9.3	64 %100
6-10	5 %20.8	1 %4.1	11 %45.8	0 00	4 %16	1 %4.1	2 %8.3	24 %100
11-15	1 %6.6	1 %6.6	2 %13.3	0 00	8 53.3 %	2 13.3 %	1 %6.6	15 %100
16-20	14 %40	0 00	9 %25.7	0 00	9 25.7 %	0 00	3 %8.5	35 %100
اكثر من 21	3 %16.6	1 %5.5	10 %55.5	0 00	2 %11.1	0 00	2 11.1 %	18 %100
لا يوجد	1 %33.3	0 00	1 %33.3	0 00	1 33.3 %	0 00	0 00	3 %100
المجموع	41 %25.7	8 %5	50 %31.4	4 %2.5	35 22.1 %	7 %4.4	14 %8.8	159 %100

يجمع هذا الجدول ترابطات متغيرين اثنين، وهما مدة انخراط المرأة في الأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، كلاً حسب انتمائها، و التصور الذي تحمله النساء لدور العائلة في النشاط الحزبي و السياسي. وهذا بغرض البحث عن العلاقة تربط بين هاذين المتغيرين، فهل من الممكن أن يتغير تصور النساء لدور العائلة، مع المدة التي تقضينها داخل الحزب، و من المعروف أن بدايات التواجد في أي مؤسسة تتميز بالصعوبة نظراً لقلّة المعلومات، ونقص الخبرة، ثم يتطور الوضع إلى الاحسن مع مرور الزمن

الذي يسمح بتكوين الخبرة والعلاقات، ورصيد من المعلومات حول المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى الاندماج في نظام أو النسق الذي تسيير وفقه المؤسسة أو التنظيم.

بالنسبة لبداية دخول المرأة للحزب السياسي، تتميز بطبيعة الحال بنقص في المعلومات و في فهم طبيعة النسق و النظام الذي يسير وفقه الحزب، كما تجهل كيفية تهيكّل العلاقات بين الأفراد و الجماعات و كذا الاستراتيجيات التي تتحكم في ميكانيزمات العمل الحزبي داخل الحزب السياسي الذي يعتبر مثل العلبة السوداء يجهل الكثير عنها وهذا راجع إلى:

- نقص إن لم نقل انعدام التنشأة السياسية لفئة عريضة و كبيرة من المجتمع الجزائري، بسبب القطيعة بين الممارسة الحزبية المقتصرة على فئات قليلة و الغالبية العظمى من المجتمع الجزائري، التي لم تعد تؤمن بالعمل السياسي و لا تثق به أصلاً.
- ثم ليس من الممكن في كل الحالات أن يتوافق التصور أو المعلومات التي تحملها النساء عن الممارسة الحزبية، (هذا التصور الناتج عن الخطاب الرسمي الحزبي، أو النصوص القانونية الداخلية و الأساسية للأحزاب، أو من وسائل الإعلام أو من الخطاب العام بكل ما يحمله من تصورات إيجابية أو سلبية) مع الممارسة الحزبية و بين واقعها الفعلي - من دون إطلاق أي حكم قيمي سواء بالاجباب أو بالسلب نحن نحلل بصفة عامة - وهذا لمرونة الممارسة الحزبية التي تتحكم فيها فواعل متداخلة و ظروف و محيط داخلي وخارجي متغير باستمرار. بالإضافة إلى ازدواجية الممارسة و الخطاب الذي كثيراً ما يحضر بقوة داخل التنظيمات ذات الطابع السياسي و منها الأحزاب.

كل هذا يجعلنا نعتقد، أن التصورات التي تحملها النساء عن الممارسة الحزبية بالخصوص و الممارسة السياسية بالعموم ، يتم بناءها و تطويرها مع الوقت، و عبر المدة التي تقضيها المرأة مناضلةً في الحزب السياسي، وهي التي تبني تصورها الفعلي، و تكون خبرتها في مجال العمل الحزبي. من هذا المنطلق نبحت العلاقة التي تربط متغير مدة النضال الحزبي بالنسبة للنساء مع تصورهن لدور العائلة، بما انّها أساس الذي تقوم عليه معطيات و متغيرات الفرضية الأولى، التي جعلنا فيها العائلة تدخل كعامل مهيكّل للممارسة الحزبية بالنسبة للنساء.

يظهر على العموم أن مفردات الدراسة من النساء، أغلبيتهم من المنخرطات حديثاً بمعدل سنوات إنخراط من (من سنة إلى خمس 5 سنوات)، وقد فسرنا هذا سابقاً في الجزء الأول من الدراسة، منها ما هو متعلق بالقوانين التشجيعية لتواجد المرأة في المجال السياسي، على رأسها قانون المحاصصة (أو الكوتا)، وهو متعلق كذلك بمعدل عمر العينة الشاب كذلك، بالإضافة إلى خصوصية المعاينة، و تجاوب حديثي الانخراط مع الدراسة عن طريق الإجابة على أسئلة الإستمارة - طبعاً تفسيرنا هذا نابع من ملاحظتنا المباشرة و الأحاديث العفوية التي أجريناها مع الكثير من المناضلات أو النساء الحزبيات -

ثم أن إنخراط المرأة و نشاطها الحزبي، يتسم بالتقطع نتيجة ظروف حياتها الخاصة و الاجتماعية، كالزواج و الإنجاب، كما أن هذه التقطعات مرتبطة بالمناخ السياسي الجزائري على العموم، و قد تنقطع المرأة عن الممارسة الحزبية إذا لم تلحظ ترقية ملحوظة في مسارها السياسي.

تتصور هذه الفئة (ممن مر على انخراطهن من 1 إلى 5 سنوات) أن دور العائلة هو: ثقة و دعم للارتفاع بنسبة 26.5%، ثم قوة داخل الحزب ب 17%، و أخيراً تعتبرن دورها هو حماية و رقابة و كذلك مصدر معلومة بنسبتين على التوالي تراوحت بين 7.8% للأولى و 6.2% للثانية و الثالثة.

بالنسبة للفئة الثانية وهي التي مرّ على تواجدها في الحزب السياسي من (6 إلى 10 سنوات) و هي التي كان انخراطها قبل تبني قانون المحاصصة و الترويج الكبير له في وسائل الإعلام و الخطاب الرسمي، و قبل كذلك تعديل قانون الاحزاب في

2012، حيث لم تعرف الساحة السياسية الزخم الذي تعرفه حالياً بتواجد أكثر من 60 حزب سياسي، أكثر من نصفها اعتمد أو أنشأ بعد 2012. فهي تتصور بدرجة كبيرة أن دور العائلة هو دعم للارتقاء بنسبة 45.8% وثقة ب 20.8%. ومن هنا نلاحظ أنه لا يوجد فرق بين الفئتين الأولى من حيث التوجهات النسوية في الدراسة نحو التصور في دور العائلة، لكن الفرق يمكن في حجم النسب لأدوار العائلة في كل فئة. و بدرجة ثانية و بنسب منخفضة تعتبر النساء في هذه الفئة أن دور العائلة يمكن أن يكون كذلك قوة داخل الحزب بنسبة 16.2%، و حماية و مصدر معلومة بنسبة متساوية قدرت ب 4.1%، و على عكس الفئة الأولى لا تعتبر مطلقاً هذه الفئة أن للعائلة دور رقابي.

في الفئة الثالثة، وهي مجموعة النساء اللاتي مرة على انخراطهن من 10 إلى 15 سنة، و التي تعتبر مدة خبرة متوسطة من منظور الثقافة السياسية الجزائرية، ومن منظور شرط الخبرة و الأقدمية الذي تفرضه الأحزاب لاعتلاء مراكز قيادية و والذي لا يجب أن يقل معدله عن العشر سنوات، ومن منظور كذلك و الأهم عمر النخبة (نقص القيادة) السياسية و الحزبية و الذي يتراوح معدل عمرها في محيط السبعين (70) سنة، ومدى رسوخها ومكوئها الطويل في المراكز و المواقع الحزبية و السياسية، مما يصعب عملية التداول و ير سخ مبدأ الأقدمية و النضال الطويل الذي لا يوصل بالضرورة إلى تولي القيادة و مراكز صنع القرار و المسؤولية. كل هذه المعطيات و المدلولات و الظروف التاريخية و السياسية والثقافية هي التي تجعل مفهوم الأقدمية و الخبرة نسبي في الجزائر، وتجعل مدة 10 سنوات نضال من هذا المنظور و المنطلق مدة نضال متوسطة، و لا تحقق الاندماج الكلي، ولا الرقي السياسي المنشود بالنسبة للمناضل، وهو الوصول إلى عرض أفكاره و تصورات و منهجه في القيادة من خلال وجوده في مراكز صنع القرار و المسؤولية.

على هذا الأساس جاءت أولويات أدوار العائلة ، من وجهة نظر النساء المنتميات لهذه المدة من الانخراط (11-15 سنة) كالتالي، أكبر نسبة سجلت لدور العائلة كقوة داخل الحزب ب 53.3%، بينما سجلنا نسبة متساوية قدرت ب 16.2% لكل من أدوار: دعم للارتقاء و مصدر معلومة، مع الإشارة هنا أن هذه الفئة (يعني مجموعة النساء اللاتي مر على انخراطهن من 11-15 سنة) لم تمثل في العينة كل إلا ما نسبته 15%، و هي الأقل بين كل الفئات. تتصور النساء بشدة في هذه الفئة في ن يكون دور العائلة بمثابة قوة داخل الحزب بالنسبة لها، بمعنى تدعمها و تعتبرها سندا في النشاط الحزبي و كل ما يلحقه من ترقية سياسية، واحتلال لمواقع قيادية.

فيما يتعلق بالفئة الثالثة و التي تملك مدة أقدمية انخراط معتبرة جداً في الحزب (تتراوح بين 16-20) تسمح للنساء باكتساب خبرة و مجال واسع لفهم سيورة وميكانيزمات العمل الحزبي الداخلي، نتيجة هذه المدة الطويلة التي قضتها داخل الحزب، و التي إن اقمنا لها إسقاطاً زمنياً في مترافقة تقريباً مع بداية الألفية الثالثة، و تدشين الجزائر لعهد سياسي و اجتماعي جديد، و بداية الاستقرار الوضع الأمني، لكن مع سيطرة الأحزاب التقليدية على الساحة السياسية الجزائرية - الأحزاب التي كان ينظمها قانون التعددية الحزبية بعد التسعينات، و الذي لم يُجدد بصفة كبيرة وواضحة إلا في سنة 2012 و حينها تم اعتماد عدد كبير من الأحزاب السياسية في مدة تعدد قياسية (شهرين فقط).

على مستوى الأحزاب المدروسة، تنحدر أغلبية القيادات النسوية الحزبية - على قلتها- من هذه الفئة، أما في الدراسة فقد اقتضت تصورات النساء لأدوار العائلة داخل الحزب على ثلاث متغيرات فقط وبنسب متقاربة توزعت النسب كالتالي: 40% ثقة و 25.7% بالنسبة لقوة داخل الحزب و دعم للترقية، بينما استبعدت النساء في هذه الفئة تماماً أن يكون للعائلة

دور في: أن تكون مصدر معلومة، حماية أو رقابة، مع الإشارة أن هذه الفئة احتلت ثاني أكبر تمثيل نسبي في عينة الدراسة بـ 22 % بعد الفئة الأولى.

تعكس توزع التصورات و نسبها، واستبعاد البعض منها، دور المدة التي تقضيها المرأة مناضلةً في الحزب السياسي، فيظهر أنها تدرك التداخل بين المؤسسات التقليدية والحديثة، و أدوار التي تلعبها في هيكله العمل الحزبي ككل، وبالنسبة للمرأة على الخصوص. من جهة تتبلور هذه المدة الكبيرة التي تقضيها المرأة في احتكاك مباشر بالعمل الحزبي، إلى نضج سياسي و حزبي) بمعنى الفهم الواقعي لمعالم الممارسة الحزبية داخل الحزب و الحقل السياسي الجزائري على العموم) ، لهذا هي تركز في الدراسة على دوري الثقة و الدعم من أجل الترقية، فهي تدرك أن العائلة تدخل كعامل رئيسي في الممارسة الحزبية، خاصةً من جانب الدعم و الترقية. المرأة كذلك مهما طال بها أمد النضال وزادت مدة أقدميتها و خبرتها داخل الحزب، تفضل دائماً تبحث عن الثقة، بطبيعة الحال هذا لتتعد العلاقات و تشابك المصالح داخل الحزب السياسي، لذا البحث النساء عن الثقة هو نابع من خوفها الوقوع ضحية للصراعات الداخلية بين التكتلات، و استراتيجيات الممارسة الحزبية، التي تتسم في كثير من الأحيان بعدم الوضوح و المناورات الكثيرة. من جهة أخرى بحث النساء عن الثقة مرتبط كذلك بالمناخ السياسي و الاجتماعي للجزائر على العموم. لكنها بعد مدة الانخراط هذه لا تعتبر أن للعائلة دور في أن تكون مصدر معلومة، لأنها في هذه المدة خلقت و تعرفت على مصادر جديدة للحصول على المعلومة، من خلال احتكاكها الطويل بالحزب، طبعاً بمتابعة نشاطاته و تكوين شبكة علاقاتها الخاصة، بل الأكثر من ذلك قد تتحول المرأة بعد هذا إلى كونها هي مصدر معلومة للآخرين، طبعاً فيما يخص العمل الحزبي و الممارسة السياسية. المرأة كذلك بعد المدة الكبيرة من الانخراط هذه، لا تعتبر العائلة مصدر للحماية أو رقابة، لأنها اكتسبت من النضج و الخبرة ما يجعلها تكون مناعة ضد الكثير من الممارسات المزعجة التي قد توجه ضدها، ثم أن مدة الانخراط هذه لو أضيفت إلى عمر أي امرأة نفترض أنها بدأت النضال الحزبي مبكراً، فإن جمع سنوات النضال إلى عمرها سيعطينا امرأة بعمر ناضج نسبياً (يعني بمعدل 35 سنة فما فوق)

في نهاية تحليل ترابطات هذه الفئة من النساء اللاتي مر على انخراطهن من (16-20) مع تصوراتهن لدور العائلة داخل المؤسسة الحزبية، تبعلنا أن الأقدمية تدمج النساء نسبياً من خلال الخبرة و الممارسة، لكنها لا تؤدي بصفة أكيدة إلى الترقية السياسية، و اعتلاء النساء لمناصب قيادية في هياكل الأحزاب المركزية، أو وصولهن لمراكز المسؤولية و صنع القرار، أو مؤسسات التمثيل النيابي الوطنية و المحلية، أو ممارستهن لسلطة فعلية مؤثرة داخل الحزب و خارجه، لأن كل ما ذكرناه سابقاً له امتدادات بعيدة و متشابكة بالدولة، المجتمع، الثقافة السياسية، الظرف المحلي و الدولي.

بالنسبة لآخر فئة و هي التي مر على انخراطها في العمل الحزبي أكثر من (21) واحد عشرين سنة. فإن نسبتها في عينة الدراسة جاءت قليلة مثلت 11.3 % ، و هن في الغالب مجموعة النساء اللاتي انطلق نضالهن الحزبي مع مرحلة التعددية الحزبية مع بداية سنوات السبعينات، أو حتى قبلها بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني، و بعض الأحزاب التي كانت تنشط في السرية مثل حركة مجتمع السلم قبل اعتمادها الرسمي، مع قانون الأحزاب الجديد في 89. هذه الفئة المخضمة التي عايشة الكثير من المخططات السياسية و الاجتماعية للجزائر، تملك خبرة و أقدمية كبيرة في العمل الحزبي، كما أنهن يعتبرن المبادرات الفعليات للعمل الحزبي و السياسي، بالنسبة للمرأة في الجزائر. و الحقيقة أن الواقع يؤكد أن جل النخب السياسية التي تنشط في الجزائر اليوم ومن الجنسين، رجالاً و نساءً، هي من الفئة التي درست و تكوّنت في الثمانينات، و منها انبثقت جل النخبة السياسية النسوية التي تُنشط الساحة السياسية الجزائرية، قد يكون تفسير هذا و باختصار خصوصية المرحلة التي عرفت انفتاحاً بعد عطشٍ طويل

للحرية الفكر و التعبير و الانتماء السياسي و الايديولوجي، و كل ما هو جديد، وهذا ما حدث في منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات، فكانت الجزائر السبابة في دول العالم العربي لتبني نمط جديد في السياسية و الاعلام، تمثل في التعددية و حرية الرأي و حقوق الانسان، وهي مفاهيم لم تكم حاضرة أبدا عند كل الدول العربية.

أظهرت نتائج هذه الدراسة، فيما يتعلق بالتصور الذي تحمله النساء ممن قضين أكثر من عشرين سنة إنخراط في الحزب، أن دور العائلة هو بدرجة أولى و بنسبة 55.5% دعم للارتقاء و 16.6% ثقة، ثم قوة داخل الحزب ب 11.1%. لكنها تستبعد تماماً أن تكون العائلة مصدراً للمعلومة، أو لها دور رقابي.

من خلال تحليلنا لنتائج الترابطات بين مدة الانخراط الحزبي للنساء، و التصور الذي تحمله لدور العائلة داخل الحزب السياسي، أنه ظهرت اختلافات في التصورات حسب مدة الانخراط، لكن كل الفئات التقت في أن للعائلة دور في: الدعم للترقية، الثقة، و القوة داخل الحزب، و أن كانت هناك تباينات بين النسب و الأولوية.

5- الخلاصة و الإستنتاج

أساس الفرضية الثانية في الدراسة، قائم على أن العائلة تعتبر بمثابة أهم مؤسسة تهيكل و تتحكم في السلوك الحزبي للنساء تحت غطاء أكبر و هو المجتمع الأبوي، ونهدف من خلال هذه الفرضية الى معرفة إلى أي مدى يمكن أن تكون العائلة سبباً في توجه المرأة للنشاط الحزبي، و ما إذا كانت الممارسة السياسية بالنسبة للنساء متواصلة في العائلة كذلك، بمعنى لها جذور عائلية، و بالتالي يتبين أن للعائلة دور في التنشأة السياسية للمرأة، بل قد يتعدى دورها التقليدي في التنشأة إلى أدوار أخرى داخل الحزب في إطار المساندة والدعم في العمل الحزبي، كما تدخل كعامل رئيسي في بناء تصور النساء نحو الممارسة الحزبية و السياسية بالعموم. كما نهدف إلى إبراز ما إذا كان للعائلة التي مثلها الأب سابقاً ثم الزوج دور في تنمية و تعزيز النشاط الحزبي للمرأة.

مشاركة المرأة السياسية و الحزبية لا تسير وفق و عبر طريقة طبيعية (و نقصد بالطبيعية أنها لا تخضع لإرادة المرأة الحرة بوصفها المعنية بالفعل و الممارسة الحزبية وإنما جل تصورات المرأة نحو العمل الحزبي و المشاركة تتدخل في تشكيلها عوامل خارجة و متغيرات متداخلة تأتي العائلة في مقدمتها) بالتالي مشاركة المرأة الحزبية لم تكن أبداً مستقلة عن العائلة، وعن المجتمع الأبوي. ومن الآثار السلبية لهذا التدخل في التصورات في فكر المرأة يجعلها تدخل في حالة من الارتباك، وعدم الانطلاق و المبادرة في الممارسة الحزبية أولاً ومن ثم السياسية، كما يؤدي هذا إلى نقص ثقة المرأة في نفسها و شكها في قدراتها لدخول المجال السياسي، وهذا ما يجعلها تقع ضحية الهيمنة و السيطرة حتى على تصوراتها للعمل الحزبي فتبدأ تشكك في ذاتها و عدم جدوى عملها الحزبي . و تبعاً لتحليل نتائج الفرضية توصلنا للنتائج التالية:

- تنتمي النساء المنخرطات في الأحزاب الأربعة المدروسة إلى عائلة بمستويات علمية متفاوتة فظهر أن معظم الأمهات من دون مستوى، لكن الآباء تلقين في العموم تعليماً بسيطاً في الغالب، أما الأزواج بالنسبة للمتزوجات فلاحظنا تكافؤ بين النساء اللاتي تبين أنهن بلغن مستويات علمية عالية و نفس الشيء ظهر مع الأزواج. و بالنسبة للمهن التي يمتثلها أفراد العائلة على رأسهم الآباء الذين تتوزع بين الموظفين و الممارسين للأعمال حرة، و أصحاب الأعمال البسيطة، أما الزوج فتشابه وضعيته المهنية مع الأب من حيث الانتماء بدرجة أولى إلى الموظفين و فئة الأعمال الحرة، أما الأم فهي في الغالب لا تعمل خارج البيت ولم تعمل.

- تبين ذلك أن أكثر الآباء في الدراسة، منخرطين في أحزاب سياسية مهما كانت إيديولوجيتها، و هنا ندرك ما للعائلة من دورٍ كبير تلعبه في التنشأة السياسية و بالتالي جعل الممارسة السياسية من بابها الحزبي أمراً طبيعياً و معقول بالنسبة للنساء، عدا عن التنشأة قد تكون العائلة عامل مدعم و مساند في الممارسة الحزبية للإبنة بدرجة أولى و الزوجة بدرجة ثانية بالنسبة للنساء المتزوجات.
- ظهر في الدراسة كذلك أن 43.3% من النساء تنتمي إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه الأب، هذه النزعة مرتفعة في جبهة التحرير الوطني ب 80.3% ، ثم في جبهة القوى الاشتراكية ب 40%، و في التجمع الوطني الديمقراطي ب 26.5%، و أخيراً في حركة مجتمع السلم ب 10.3% .
- كما يوجد تقاطع كبير بين حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني وصل إلى 34.4% بين المرأة التي تنتمي إلى حركة مجتمع السلم، و أبوها الذي ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني، بينما النساء اللاتي ينتمين إلى جبهة التحرير الوطني أبائهن لا ينتمين إلى أي حزب سياسي آخر، هناك تقاطع ثان بين المرأة التي تنتمي إلى التجمع الوطني الديمقراطي و أبوها الذي ينتمي أولاً إلى جبهة التحرير الوطني ب 14.2% ثم حزب العمال ب 2% . التقاطع الأخير هو اللذي ظهر بين المرأة التي تنتمي إلى جبهة القوى الاشتراكية و أبوها في التجمع الوطني الديمقراطي ب 13.3%.
- المرأة الجزائرية التي تنشأ داخل عائلة جزائرية مبنية أساساً على مبادئ الجماعية و الشراكة بين أفراد العائلة الواحدة، جعلت البنت (التي مثلتها النساء المستحوبات في الدراسة) تنتمي في غالب الأحيان إلى الحزب الذي تنتمي إليه العائلة و التي يمثلها بطبيعة الحال الأب، بما أن العائلة و المجتمع الجزائري هو مجتمع أبوي،- نحن لا نقيم أصل الممارسة الحزبية للمرأة بقدر ما نؤكد على الدور الكبير اللذي تلعبه العائلة في رسم توجهات أبنائها.
- أظهرت الدراسة الإنتماءات الحزبية المشتركة للنساء المستحوبات مع أزواجهن كالتالي : 76.1% عند حركة مجتمع السلم، 58.3% في جبهة التحرير الوطني، 53.8% في التجمع الوطني الديمقراطي، و أخيراً 53.3% في جبهة القوى الاشتراكية . بمعنى أن هناك دائماً دعم و مساندة وتقاسم لنفس التوجه في المشاركة و الحزبية للأزواج في كل الأحزاب، لكن بدرجات مختلفة بين كل حزب ، ففي الوقت الذي ظهر أن الأب هو الأكثر تقاسماً او مشاركةً للعمل الحزبي مع ابنته في جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية، ظهر أن الزوج هو الأكثر انتماءً لنفس الحزب الذي تنتمي إليه الزوجه في حركة مجتمع السلم
- الإتجاه الغالب يظهر أن الزوج يُشارك زوجته الإنتماء الحزبي، و هذا له عدة منطلقات قد تكون المساندة أو الدعم، أو الشراكة العائلية في الممارسة السياسية، و قد أتت النسب متقاربة بين الأحزاب، ما عدا حركة مجتمع السلم التي افطت النتائج فيها عن نسبة متقدمة للشراكة بين الزوجين في العمل الحزبي، وهذا راجع لاسباب تاريخية تتعلق ببداية تكوين الحركة و منها ما هو متعلق بالبعد العقائدي للحركة .
- ظهر كذلك أن 26.4% من النساء يوجد من 1-2 فرد من العائلة منخرط في الحزب و 13.2% في الفئة من 3 إلى 4 أفراد، و أخيراً 47.2% من النساء ينتمي أكثر من 5 أفراد إلى الحزب. تدعم هذه النتائج ما كنا قد قلناه في ما يخص المشاركة العائلية، و هذا الأمر أو التوجه لا تختص به الثقافة السياسية الجزائرية بل نجده في العالم ككل، لكن الاختلاف قد يكون في مفسرات هذا التوجه ، ثم في ما تنتظره المرأة من العائلة التي تتقاسم معها نفس الإنتماء الحزبي و السياسي.

- بالنسبة للتصورات التي تحملها النساء لدور العائلة داخل الحزب تمثلت في: 47.2% دعم للترقية، 26.4% مصدر ثقة ، 13.2% مصدر حماية، و قوة داخل الحزب لـ 11.3% منهن ، و 4.4% مصدر معلومة و أخيراً 1.4% كعامل رقابة.
- نجد في الدراسة أن انخراط النساء عبر اتفاق بين الأصدقاء يصل أعلى نسبة في حركة مجتمع السلم بـ 50%، نتائج الدراسة أظهرت كذلك أن الانخراط في إطار جماعة لها أصل مشترك، جاء بنسبة 58.3% في التجمع الوطني الديمقراطي.
- بالنسبة للمؤشر الثالث و هو انخراط المرأة عبر قرار فردي فقد جاءت النسب متقاربة في الأحزاب الأربعة المدروسة و لم تكن الفوارق كبيرة في النسب، و توزعت كالتالي 24.7% في جبهة القوى الاشتراكية، و التجمع الوطني الديمقراطي، بينما سُجِّلَت أعلى نسبة في جبهة التحرير الوطني بـ 36% ، و هن مجموعة النساء اللاتي توجهن للمشاركة السياسية و الانخراط الحزبي نتيجة الإهتمام، و قد تكون وسائل الإعلام و التناول الكثير لموضوع الكوتا أو المحاصصة هي التي خلقت هذا الإهتمام.
- أخيراً، و فيما يتعلق بالانخراط الحزبي بعد مشاورات عائلية أجرتها المرأة، فهذا ظهر بقوة نسبياً عند التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 45.1% و عند جبهة التحرير الوطني بـ 32.2%
- الشعور بعدم الأمان و عدم الثقة هو الذي يجعل المرأة تعتبر العائلة بمثابة دعمٍ للارتقاء السياسي من خلال التواجد في مراكز القيادة و صنع القرار، و تعتبرها كذلك مصدر قوة، هذه القوة التي تبحث عنها و تفتقدها، ولم تستطع الحصول عليها لا بتعليمها العالي و لا بشغلها لمهن رفيعة نسبياً -ان صح القول-، و هذا ما أظهرته نتائج الدراسة حيث تشابهت تصورات النساء لدور العائلة في الأحزاب الأربعة المدروسة ، حيث سجلت أعلى النسب في المؤشرات التالية : ثقة - دعم للارتقاء - قوة داخل الحزب
- حظوظ المرأة للاندماج بصفتها فرداً في شبكات المعلومات المسيرة و المنشطة من قبل الرجال صعب جداً، إن قلنا منعدم. لذا وجب عليها الاستعانة بالعائلة التي يمثلها الزوج أو الأب أو ذكر آخر من ذكور العائلة المندمجين في هذه الشبكة، و نظام الهيمنة الذكورية على المجال السياسي .
- المجال الذي تنشط فيه هذه القنوات لنقل المعلومات، و التخطيط للعمل الحزبي و النشاط السياسي، هي الفضاءات التي يجتمع فيها الرجال مثل المقاهي الليلية، وفي شكل سهرات بين أصدقاء، بعيداً عن المقرات الرسمية للأحزاب، و التي من المستحيل تواجد النساء فيها و بالتالي من الصعب عليها الوصول إلى المعلومة في ظل هذه الظروف و ثقافة الممارسة و النشاط الحزبي و السياسي هاته. إذ تكتفي - و في الحقيقة هذا ما تستطيع عليه- الحضور إلى مقرات و فروع الحزب في أوقات النهار للاطلاع على مستجدات النشاط الحزبي و السياسي، في حين أن معظم العملية السياسية و الحزبية تتم في الليل.
- تتصور المرأة العزباء أن دور العائلة داخل الحزب هو بدرجة أولى ثقة بنسبة 33.3% ، و بدرجة ثانية تعتبر أن دور العائلة في الحزب بالنسبة لها هو دعم للارتقاء بنسبة 27% ، و قوة داخل الحزب بـ 9.5%، ثم حماية بنسبة 6.3% . المرأة العزباء لم تستبعد كذلك أن يكون للعائلة دور رقابي فمَثَّل في مجموع الإجابة نسبة 4.7%.
- أما المرأة المتزوجة المستحوبة في الدراسة فبينت مجموع الترابطات أن أولوية دور العائلة في تصورهما هو أولاً دعم للارتقاء بنسبة 33%، و ثانياً قوة داخل الحزب بـ 32%، و ثالثاً ثقة بـ 21.5%، أما دور العائلة في الحماية و تقديم المعلومة

فجاء متساويان في إجابات النساء بنسبة 4.5% بينما لا تتصور المرأة المتزوجة في هذه الدراسة أن يكون للعائلة دور الرقابة داخل الحزب.

- تستعين النساء بالعائلة لتتفادى سلطة و متاهات الهيمنة الذكورية، في حين يعد ارتباطها بالعائلة - لا نقصد الارتباط العائلي بمفهومه التضامني داخل العائلة، نحن نقصد تعامل المجتمع مع المرأة بوصفها جزءاً من العائلة و ليس لأنها مواطن كامل مُصان الكرامة بدون الحاجة الى حماية و تغطية عائلية يعني جعلها ضعيفة دائماً و مستهدفة ومستغلة بدون دعم عائلي و في غير إطاره - هو ترسيخ للنظام الأبوي، هنا تجد المرأة نفسها تتأكل بين هذين النظامين في حين يتقويا - يعني النظام الذكوري و النظام الأبوي- على حساب تأكلها، وهذا ما يخلف هشاشة في وضعها العام داخل المجتمع.
 - ظهر أن مجموعة النساء اللاتي توجهن للنشاط الحزبي بتشجيع من الأصدقاء، يهدفن من خلال العمل الحزبي بالدرجة الأولى إلى: المشاركة السياسية (بمعنى يرغبن في ممارسة مواطنتهن) بنسبة 55.5%، ثم الترقية الاجتماعية بدرجة ثانية و بنسبة 22%، ليأتي بدرجة ثالثة هدف الوصول إلى السلطة بنسبة 5.5%.
 - أما بالنسبة للنساء اللاتي كانت الجماعة ذات الأصل المشترك، أو الانتماء الجغرافي هي الدافع نحو الانخراط فقد أظهرت النتائج أن الأهداف من الممارسة الحزبية و السياسية عموماً، توزعت كالتالي: 50% المشاركة السياسية و 25% الوصول إلى السلطة، و أخيراً 16% الإصلاح.
 - بالنسبة للنساء اللاتي أكدن أن قرارهن للانخراط الحزبي كان فردياً، فقد تبين من خلال الترابطات أنهن يهدفن من العمل الحزبي و السياسي الوصول إلى السلطة بنسبة 44.3%، ثم المشاركة السياسية بنسبة 27%، و الترقية السياسية بنسبة 12.3% و أخيراً الإصلاح بنسبة 11%.
 - فيما يخص النساء اللاتي كان قرارهن للانخراط الحزبي نابعاً من المشاورات العائلية، فقد كانت أهدافهن موزعة كالتالي : 42% المشاركة السياسية، 23% لكل من الوصول للسلطة و الترقية الاجتماعية.
 - التصور الذي تحمله النساء لدور العائلة داخل الحزب السياسي، يختلف حسب مدة الانخراط، لكن كل الفئات التقت في أن للعائلة دور في: الدعم للترقية، الثقة، و القوة داخل الحزب، و أن كانت هناك تباينات بين النسب و الأولوية.
- في نهاية التحليل نقول أن العائلة تدخل كأهم عامل، في رسم معالم علاقة المرأة بالممارسة الحزبية. بحيث تساهم في توجيهها نحو الانخراط الحزبي، وفي غالب تتشارك معها نفس الانتماء السياسي، كما أنها تتدخل في رسم تصورات المرأة نحو المشاركة السياسية .

الفصل العاشر

النساء داخل الأحزاب السياسية... المقومات و المعوقات

- 1- تفاعل النساء مع النشاطات الحزبية
- 2- تصورات النساء للعراقيل التي تعيق ممارستها السياسية و الحزبية
- 3- الترابطات بين متغيرات المستوى التعليمي، السن ، شكل الإنخراط، و تصور النساء لمعوقات العمل الحزبي
- 4- الخلاصة و الإستنتاج

إن أحد أبرز مقومات المجتمع الأبوي، هو تغلغله داخل العائلة وقد لا نبالغ إن قلنا أنه قائم على أساسها، و من خلالها، بحيث يقوم بترسيخ سلطته عبر بعض المعايير و القيم التي يقوم على أساسها، مثل السلطة المطلقة للذكور، وأن النساء فرد ناقص لا بد له من مكملات تأتي العائلة في مقدمتها، و غيرها من المعايير التي تندرج ضمن ترسيخ السلطة الأبوية و الهيمنة الذكورية (نحن لا نقصد المعايير و القيم الإيجابية مثل التعاون و التضامن العائلي، لكن نحن نركز على الازدواجية في المعايير بين الجنسين) .

المجتمع الأبوي قائم كذلك على استغلال الفضاءات العامة و جعلها على مقاس بعض الفئات على حساب فئات أخرى، بحيث قد تستغل الفضاءات العامة و الأوقات لخدمة طرف على حساب طرفٍ آخر. كما تعيق القيود الاجتماعية مثل قيود الوقت و المكان المرأة من متابعة كل نشاطات الحزب خاصةً عندما يتعلق الأمر بالاجتماعات الليلية، أو تلك التي تقام في أماكن بعيدة نسبياً.

بحيث نلاحظ أن المجتمع الأبوي قائم على تقسيم الفضاءات العامة، المؤسسات و الأوقات على أساس جنسي، و هذا حازر بقوة في المجتمع الجزائري و المجتمعات العربية، ولا نجده في المجتمعات الاوربية، حتى لا نقول المتقدمة، لأن تبني معايير المواطنة الكاملة و الفرد الاجتماعي لا يتوافق كع التقسيمات الجنسية، التي تتصور أن ذلك المجال الزماني أو المكاني مستغل من طرف جنسي واحد (يعني الذكور) بينما يحاصر الطرف الثاني (يعني النساء) في مجالات جد ضيقة، و بالتالي يصبح هذا الأمر من أهم المعوقات التي تحد روح الانطلاق و المبادرة و التي في الواقع لا يجب أن يقيد طرف زماني و مكاني في سبيل تحقيق العمل و التفاعل الاجتماعي الفعال و اللامشروط أو المحدود، وهذا الطرح يستمد حجته و برهانه أن نمط المجتمعات العصرية و الحديثة، قائمة على مبدأ المواطنة، وهذا المصطلح هو مفهوم شامل لحقوق و واجبات كل فرد داخل وطنه، و لا يتغير هذا المفهوم بين الأنثى و الذكر/المرأة والرجل، لأن المجتمعات الحديثة قائمة على إنسانية الانسان بمعناها الكوني (بمعنى لا تفريق بين البشر حسب لونهم أو عرقهم، دينهم، أو جنسهم لأنهم بمعيار الإنسانية كلهم سواء)* ، ومواطنة الفرد/المواطن بمعناها المجتمعي المحلي.

من هذا المنطلق نحن نتناول إشكالية استغلال النساء للمجالين الزماني و المكاني في إطار ممارستهم للنشاط الحزبي و السياسي عموماً، علماً أن هذين المتغيرين يعدان أهم مجالات للاستثمار السياسي في سبيل بلوغ الفعالية و التأثير السياسي ، بالنسبة للجنسين، لكن واقع الأمر أن النساء في ظل المجتمع الأبوي السائد، و الهيمنة الذكورية الطاغية، و ثقافة العمل السياسي التقليدية غير العقلانية، ثقافة المجتمع ككل التي تربطه بالمدن/ الفضاءات العامة و الحضرية/ و توقيت استغلال الحياة العامة، تجعل المرأة تدخل المجال السياسي بحظوظ أقل، وبفرص غير متكافئة في استثمار هذين المجالين (المجال المكاني /الفضاءات العامة، والمجال الزماني / ، اللذين يعدان ركيزة العمل السياسي ،و في استراتيجيات الترقية و الوصول نحو مراكز القرار و المسؤولية في المجال السياسي.

في هذا الفصل من الدراسة،و من خلال هذه الفرضية و عبر محاور أو نقاط مستخلصة لقياسنا لبعض المؤشرات، سنقوم بدراسة تفاعل المرأة مع النشاط الحزبي داخل الأحزاب الأربعة المدروسة، بمعنى اننا في المرحلة الثانية، هنا المرأة دخلت الحزب السياسي بغض النظر عن التصورات الناشئة عن تدخل العوامل الخارجية (منها العائلة) في القرار المبدئي لممارسة العمل

هذا الأمر الذي في الحقيقة هو جوهر الدين الاسلامي، دين التسامح .

الحزبي، نحن في هذه المرحلة من التحليل نتعامل مع أمر واقع، وهو كيف اندمجت المرأة مع النشاط الحزبي، و بدأنا في تحليل الممارسة الحزبية للنساء، مفترضين أن المرأة غير منطلقة بسبب مهامها العائلية التي تتكفل بها وحدها (العناية بالأولاد و المنزل) بالإضافة إلى القيود الثقافية، وقيود المجتمع الأبوي و الهيمنة الذكورية في ممارسة نشاطها السياسي، و كل هذا يحد من استثمارها للمجالين الزماني و المكاني في سبيل ارتقاءها السياسي .

جدول رقم (47) : يبين متابعة النساء لنشاطات الحزب (الاجتماعات الليلية / و السفر)

سنبدأ تحليل مؤشرات هذه الفرضية، عبر هذا الجدول البسيط، الذي نعرض مدى متابعة النساء للنشاطات التي يجريها الحزب، منها الاجتماعات، و السفر لمتابعة النشاطات، وبطبيعة الحال هذا السؤال تجيب عنه النساء اللاتي كان انخراطها تفاعلياً، بمعنى لم يكن انخراطها، انخراط شكلي عن طريق التسجيل في سجلات الحزب، أو من أجل تدعيم مرشح غداة تجديد هياكل الحزب، هذا السؤال ستجيب عنه النساء اللاتي كان انخراطها تفاعلياً مع الحزب بغض النظر عن أصل القرار الانخراط، هذا نتيجة لأننا وزعنا الاستثمارات في الاجتماعات و الملتقيات التي تظمها الأحزاب الأربعة المدروسة

النشاط	الموقف	التكرار	النسب %
حضور اجتماعات الحزب	نعم	136	85.5
	لا	23	14.5
السفر لمتابعة نشاطات الحزب	نعم	135	84.9
	لا	24	15.1

1- تفاعل النساء مع النشاطات الحزبية

تقوم الأحزاب السياسية بتنظيم لقاءات و اجتماعات دورية، متنوعة ومختلفة بين الهيئات الحزبية و المستويات بين المحلية و الوطنية، فهناك الاجتماعات الدورية التي تدخل في اطار النظام الداخلي للحزب مثل:

- اجتماع الهيئات التشريعية للأحزاب (لجنة مركزية /fln/ مجلس الشورى /hms/ المجلس الوطني بالنسبة ل rnd و ffs) بالإضافة إلى اجتماع الهيئة التنفيذية للأحزاب، أو اجتماع الكتلة الرلمانية للحزب، وهذه يحضرها المناضلون في الحزب المنتخبون في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري)، وهناك اجتماع مسؤولين الأحزاب على مستوى فروعهم في الولايات أو البلديات. وهذا النوع من الاجتماعات يعتبر حضور الأعضاء فيها واجب و مقتصر عليهم، و تُعقد في الغالب على مستوى مقرات الأحزاب الرئيسية و التي تقع كلها (بالنسبة للأحزاب الأربعة المدروسة) في الجزائر العاصمة.

- أما النوع الثاني من الاجتماعات، هو ذلك المتعلق بالنشاطات التي ينظمها الحزب، من دورات تكوينية، أيام دراسية، جامعة صيفية، ندوات جهوية ووطنية.... إلخ، تتعدد تسمياتها و عناوينها و مواضيعها و محاورها، والفئة المستهدفة منها. يحرص المناضلون الحزبيون من الجنسين التواجد فيها، بهدف التكوين الحزبي، و كذلك بهدف تكوين علاقات اجتماعية، بما تجمعهم هذه النشاطات من قيادات حزبية و مسؤولين فرعيين و مناضلين ممثلين لكل مناطق الجزائر.

في هذا الصياغ جاء سؤالنا حول مدى متابعة المرأة لهاته النشاطات، فتبين النتائج أنه رغم كل المعوقات الثقافية التي تتخذ أشكالاً متنوعة و متعددة، تُصّر النساء على متابعة و حضور النشاطات التي ينظمها الحزب، ف 85.5 % من النساء في الدراسة ينابعن نشاطات الحزب المتنوعة بالحضور و المشاركة، و 84.9 %، منهن يسافرن في سبيلها، قد يكون السفر بين الولايات داخل الجزائر، لالتحاق الولاية التي يجري فيها النشاط، مع العلم أن جلها يُقام في الجزائر العاصمة، ، و هذا لا ينفي أن بعض النشاطات تُقام في ولاياتٍ أخرى، و قد يكون السفر خارج الوطن و هذه نادرة جداً، و إن حدثت فإنها تحضر القياديين و ممثلي الحزب في المجالس المحلية و الوطنية و عناصر القيادات المحلية على مستوى البلديات و الولايات، و لا تصل إلى المناضلين الحزبيين في القواعد.

هذه النتائج تؤكد تشبث المرأة بممارسة حقها الحزبي كاملاً، رغم كل العراقيل التي تترافق مع مسارها السياسي، لكن هذا لا يجب أن ينسبنا خصوصية و ظروف المعايينة، إذ تم توزيع جل الاستثمارات في نشاطات أقامتها الأحزاب (أيام دراسية، ندوات، ... إلخ) و بالتالي جل مفردات العينة هن من النساء اللاتي كن حاضرات في هذه النشاطات يوم التوزيع، بمعنى من فئة النساء المهتمات بالفعل الحزبي (وهذا الذي وصفناه بالانخراط التفاعلي، في مقابل أشكال أخرى لانخراط المرأة في الحزب السياسي، يكون هدفها التحنيد لدعم مرشح معين داخل الحزب).

ثم أننا في الدراسة قمنا بطرح أسئلة أخرى دائماً في سبيل التعرف على تفاعل المرأة مع النشاط السياسي، و تسجيل خصوصيات الممارسة الحزبية النسوية في الجزائر، و رصد الفرص و العقبات. فأردنا أن نعرف مدى متابعة النساء في الأحزاب السياسية للنشاطات أو الاجتماعات الليلية، التي تجريها أحزابهن، فتوزعت الاجابات كالتالي: 34.6 % من النساء تحضر أغلبها، و 21.4 % قليلاً منها، و 16.4 % أجابت أنها نادراً ما تحضر الاجتماعات و النشاطات التي تقام في الليل، و 13.8 % تحضرها كلها، بينما 11.9 % لا تحضرها مطلقاً.

أبانت إجابات النساء فيما يخص السؤال المتعلق بمدى متابعتهن للنشاطات الليلية، على اختيارات مختلفة، لم تتح المجال لظهور اتجاه طاع فيما يخص علاقة النساء داخل الأحزاب السياسية، و نستطيع القول أن الاجابات توزعت تقريباً مناصفةً بين اتجاهين بين من يتابعنها و بين من لا يتابعنها، بدرجات متباينة.

لكن الواقع يثبت أن علاقة المرأة مع الوقت أو التوقيت، لا تخضع لارادتها الحرة وإنما تدخل متغيرات عدة تتحكم في هذه العلاقة، منها مسؤولياتها العائلية و تحمل المرأة للعبء الأكبر لمقتضيات العملية العائلية، من تربية للأولاد و مهام منزلية.

العديد من أعمال علماء الاجتماع و الانثربولوجيين و الانتوغرافيين، اهتموا بدراسة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين من خلال التقسيم الجنسي للعمل الذي عرفته كل المجتمعات خلال كل الفترات الزمنية.

التقسيم الجنسي للعمل له ميزة أساسية تتمثل في "إسناد للرجل مهمة الإنتاج و للمرأة مهمة إعادة الإنتاج"¹، في هذا التقسيم الجنسي نجد المرأة في الأعمال المنزلية (تربية الأطفال و رعاية شؤون العائلة) و الرجل يعمل من اجل كسب الأجرة التي تليها حاجات عائلته، هذا التقسيم جعل "عمل الرجل له قيمة أكبر من قيمة عمل المرأة"² من معوقات العمل السياسي للمرأة، هو بذلها لطاقة كبيرة أمام يوم العمل المضاعف خارج البيت في الحياة المهنية، وداخله في الأعمال المنزلية المتنوعة، هذه الثنائية يعني العمل والعائلة لها دور كبير في تكوين هوية المرأة، وتحديد معالم مشاركتها و ممارستها السياسية فيما بعد.

¹ J-F Amadiou. Opcit. P 13.

² J-F Amadiou. Opcit. P 13.

الصراع القائم بين الثنائية العمل السياسي/العائلة يعتبر صراع بين الأدوار التي تقوم بها المرأة في الحياة العامة(المجال السياسي و مجال العمل) و الحياة الخاصة(بمعنى العائلة)، بحيث تتعرض إلى ضغط كبير من الفضاء العام بمكوناته العمل والنشاط السياسي، الذي يتطلب حضوراً دائماً، فتقافة الحضور الجسدي مثمنة كثيراً في الحزب، في مقابل ضغط من الوسط العائلي " فيتم المراهنة على هويتها لأن دورها كأم دخل في صراع مع دورها كفاعلة سياسية في الحزب، هذا ما يعرض المسار السياسي للمرأة لانقطاعات تكون سبباً في عدم ارتقائها سياسياً أو تواجدها بنسب كبيرة في مراكز المسؤولية وصنع القرار.

إذن و في ظل هذه الالتزامات العائلية، يصعب جداً على المرأة متابعة النشاطات الحزبية التي تقام في الليل. أما بالنسبة للمرأة العزباء الغير معنية برعاية الأولاد و الزوج، فإنها تخضع لرقابة عائلية على سلوكها و تصرفاتها (خاصة من قبل الأخوة الذكور) تحد من تحركها الحر في المجال الزماني.

ثم أن علاقة المرأة بالمجال الزماني، تتخطى ارتباطها بالمسؤوليات العائلية و تقسيم العمل، لنجد لها مفسرات تتعلق بعلاقة الجزائري بصفة عامة بالمدن و الفضاءات العامة، التي رغم تطور وسائل الإضاءة مازلت تسير على وتيرة الزمن الزراعي، و هذا ما ينتج لنا يوم عمل أو نشاط جد صغير و مضغوط في حدود زمنية مختزلة، ثم أن هذا يخلف خلواً للمدينة بعد ساعة المغرب، وهذا يؤثر على الحركية فيها، التي تنعدم ما عدا شهر رمضان الفضيل، أو أشهر الصيف التي تعرف بأيامها الطويلة، هنا فقط تدب الحياة للمدينة الجزائر، و يجد الجزائري متنفساً فيها، عدا هذين الشهرين، تخلو المدن الجزائرية من الحركة بعد غروب الشمس، و هذا يؤثر على الأمان و بالتالي يجعل من المستحيل على المرأة ان تتحرك مهما كانت (وضعيتها عزباء أو متزوجة) في ظل خلو الشوارع الجزائرية من الحركية و كأنها شوارع و مدن مهجورة. و هذا لها جذور تاريخية فعشرية العنف الدموية، جعلت الكثير من الاجيال الجزائرية تنقطع علاقتها مع الفضاءات العامة بحلول الليل. في ظل هذا الظرف يصعب على المرأة متابعة النشاطات الليلية التي تجريها الأحزاب السياسية، و حتى و إن اجتهدت و حضرتها فهي في غالب الأحيان تكون غير مرتاحة و غير منطلقة بسبب خصوصية الفضاءات العامة التي ذكرناها سابقاً.

علاقة النساء بالمجال الزماني و التحكم في التوقيت، تتدخل في تصميم و يُهيكل وفق المجتمع الأبوي، و ما يملكه من سلطة تشمل العائلة و تمتد حتى التحكم في المجالات الزمنية و المكانية، و فق أهلية من يتواجد، بالنسبة للمرأة في نظر المجتمع تبقى دائماً كائناتاً قاصراً، يحتاج إلى حماية ووصاية، و بالتالي تواجدها في بعض مجالات الفضاءات العامة، وفي أوقات معينة يعرضها للخطر(وفق معيار المجتمع الأبوي)، و يكسر صورتها التقليدية، بوصفها الكائن مجال تحركه الزماني و المكاني محدود، ثم أن شكل المشاركة السياسية التي تم الاتفاق عليها في هذا النظام الأبوي، هي شكلية و لا تقتضي مشاركة و اندماج فعلي يجعل من الضروري على النساء مواكبة الاجتماعات الليلية حالها حال كل المناضلين بغض النظر عن كونهم رجالاً أو امرأة، هذا ما يجعل ممارسة النساء للعمل الحزبي في ظل مجتمع أبوي، يحد من انطلاق النساء في استثمارهم للمجالين الزماني و المكاني.

المتغير الرابع الذي يتدخل في علاقة المرأة مع التوقيت، هي المعوقات الثقافية، و التي يمارسها المجتمع بمعناه الواسع، و تتعلق باستهجانها و نظرتها السلبية للمرأة التي تدخل إلى منزلها بعد غروب الشمس، حتى و إن كانت في العمل، فيشكك مباشرة في أخلاقها، أو مدة تمكثها من أدائها لمهامها العائلية، بمعنى أنها المرأة المهملة لبيتها و أولادها.

طبعاً هذا التصور الجمعي، مرتبط كذلك انغلاق المدن الجزائرية على نفسها، وهو ما يجعل الخوف يتسرب إلى أفراد لأنه عايش جيداً حالة الخلو التام من الناس في المدن الجزائرية الذي يبدأ قبيل الغروب، ثم يبلغ مداه في الساعات الأولى من الليل.

و المرأة مدركة لهذا الوضع لذا لما طرحنا عليها سؤال عن ما إذا كانت الاجتماعات اليلية تشكل بالنسبة لها عائقاً، في العمل الحزبي و السياسي بحيث 67.9% أجابت بنعم و 28.3 % أجابت بلا

في الجدول المقبل سنعرض المعوقات التي عدتها النساء، بعد سؤال طُرح عليها في هذا الإطار

جدول رقم (48) معوقات ممارسة العمل الحزبي من وجهة نظر النساء

المعوقات	التكرار	النسبة (%)
الاهتمام بالاولاد	31	19.5
الاهتمام بالزوج	8	5.0
الدراسة	2	1.3
العمل	19	11.9
رقابة المجتمع	6	3.8
ملاحظات العائلة	35	22.0
آخر	1	0.6
لا يوجد	57	35.8
Total	159	100.0

2- تصورات النساء للعراقيل التي تعيق ممارستها السياسية و الحزبية

يُظهر لنا هذا الجدول البسيط/ اتجاهات أو تصورات المرأة في ما يخص العراقيل التي تواجهها في إطار ممارستها للعمل الحزبي، لقد جاءت العناصر المذكورة في الجدول، عبارة عن إجابات على سؤال مباشر طُرح كالتالي: ما هي أكثر الأمور التي تعرقل مسارك السياسي و الحزبي؟

و تبين من خلال النتائج أن أكثر شيء يعرقل المرأة هو ملاحظات العائلة بنسبة 22 %، ثم الاهتمام بالأولاد بنسبة 19.5%، و بعدها العمل بنسبة 11.9 %، و من ثم الاهتمام بالزوج بنسبة 5 % . لتأتي رقابة المجتمع ب 3.8%، و أخيراً الدراسة ب 1.3 % (طبعاً هذا بالنسبة للطالبات في الجامعة).

و هنا نعرف أن كل العراقيل التي ذكرتها المرأة، هي خارجة عن نطاقها و ليست مسؤولة عنها، و إنما هناك عراقيل مبررة مثل مقتضيات العمل و الدراسة، لكن هناك بعض العراقيل و التي تصدرت أعلى النسب هي مرتبطة بتصورات ثقافية و اجتماعية موجهة نحو المرأة، فتُضيق عليها ولا تجعلها منطلقة في الحياة العامة، مثل ملاحظات العائلة (22 %) و رقابة المجتمع (3.8%)، هذين المتغيرين لا يرتبطان بالممارسة السياسية و الحزبية للمرأة فقط، بل قد نجداهما معرقلان كذلك للمسار التعليمي أو المهني للمرأة، لأنهما مرتبطان بطبيعة المجتمع الأبوي و تصوراته تجاه أدوار و مكانة المرأة في هذا النظام، إذ يعتبر دورها في أساس (و الطبيعي) من منظور هذا المجتمع الأبوي، هو الفضاء الخاص بمعنى المنزل أو العائلة، أما وجودها في الفضاء العام بكل

مؤسساته منها الحزب السياسي، هو استثناء، و أمر مريبك لقواعد و نظام المجتمع الأبوي، لذا يجب أن يخضع لوصاية قد يُجند العائلة لتطبيقها، أو قد يمتد نطاق الرقابة على مسار المرأة إلى مجالٍ فيشمل المجتمع ككل، بجميع مكوناته، فتجد المرأة نفسها غير منطلقة و تجهد نفسها و جهدها في رسم الصورة التي يريد المجتمع عنها، هذه الصورة التي تسكن المخيال الجمعي، و خاضعة لمعايير و تقييم السلطة الذكورية، لأن صورة المرأة و مكانتها و وضعها التي يُصر المجتمع الأبوي على ترسيخها، هي تلك التي حدد معالمها الجنس الآخر بمعنى الذكور.

و من بين معالم تلك الصورة الأنثوية المحفوظة في المخيال الجمعي للمجتمع، هو محدودية تحركها في الزمان و المكان، إلا تلك التي قرر المجتمع الذكوري و النظام الأبوي أنهما يليقان بها، و كل خروج عن نمطية الصورة الأنثوية تعد تمرداً مرفوضاً، تتكفل العائلة بالدرجة الأولى بكبحه، و إلا عابها المجتمع لأن المرأة تمثل صورة العائلة و الحافظة للقيم و المعايير فيها، لذا ما تلبث هذه العائلة التي يمثلها في الغالب الأب، الأخ/ الزوج دون أن ننسى الأم (التي تُمثل نساء العائلة) ، التي يكون في بعض الأحيان موقفها النقدي للأبنة إذا تجاوزت الحدود الزمانية و المكانية المسموحة، أشد لهجةً من ذكور العائلة. هذا ما يفسر لنا تصدر متغير " الملاحظات العائلية" قائمة العراقيين التي تواجه المرأة في مسارها السياسي، و خاصةً استغلالها الكامل للمجالين الزماني و المكاني ، بدون قيود و لا حدود.

إن تكفل المرأة لوحدها بعملية التربية و الرعاية للأولاد، يجعلها تسخر أكثر من نصف يومها لهذه العملية التي تعد شاقة و مرهقة، خاصةً لتلك التي تقضي يوم عملٍ مجهد، لتدخل إلى منزلها من أجل استكمال عملية الرعاية و المهام المنزلية من طبخ و غسيل... إلخ، و ما أن تنتهي المرأة من يوم عمل منزلي و رعاية للأطفال و تدريسهم، حتى تشرع في التحضير لليوم الموالي، بما أنها ستلتحق بدوام العمل مع بداية الصباح الباكر، هذا اليوم المضاعف للعمل الذي تقضيه المرأة بين مجهود العمل المهني خارج المنزل، و مجهود العمل المنزلي داخل البيت بعد الانتهاء من الدوام، بالإضافة إلى ظروف الحياة في المدن و الريف الجزائرية من عدم توفر نقل، و روض أطفال و اختناق مروري، كل هذا يؤثر كثيراً على الصحة النفسية و العضوية للمرأة، كما يستهلك الكثير من وقتها على حساب استثمارها الخاص بالمهنة أو المجال السياسي، هذا ما جعل الاهتمام بالأولاد و الزوج يظهران كأهم العراقيين التي ذكرتها النساء، في إطار ممارستهن للعمل الحزبي فحازت على رعاية الأطفال على ثاني أعلى نسبة ب 19.5 %، و رعاية الزوج مثلت 5% كونها معرقل للعمل الحزبي.

لهذا عندما سألنا النساء في الدراسة، ما إذا كانت الاجتماعات الليلية تعرقل حياتها الاجتماعية، أجابت 67.9 % بنعم و 28.3 % بلا، إذن يظهر أن الاتجاه الغالب في علاقة النساء بالاجتماعات الليلية هي علاقة عدم راحة و انزعاج، وهذا راجع إلى التفسيرات التي أعطيناها سابقاً، و التي تتعلق بخصائص ثقافية اجتماعية، تتحكم في علاقة النساء بالتوقيت، و الاجتماعات الليلية كتعبير عنه.

لكن المرأة تبذل جهداً مضاعفاً، من أجل الحفاظ على صورة ربة البيت الكاملة، و الأم المثالية، خاصةً و هي المرأة العاملة، لذا لا تقبل بأي تشكيك في مدى قدرتها على الموازنة بين الوظيفتين، وظيفة ربة البيت و المرأة العاملة، و إن على حساب صحتها و راحتها النفسية، و المرأة معذورة في هذا فالرقابة التي تفرضها العائلة على أدائها إلى "واجباتها" تجاه زوجها و أولادها إذا كانت متزوجة و اتجاه أبائها و إخوانها إذا كانت عزباء، يجعلها تراهن للحفاظ على صورتها التقليدية، صورة المرأة الكاملة من منظور المجتمع التقليدي.

لذا عندما سألنا النساء في الدراسة ما إذا كان للعمل الحزبي، تأثير على الحياة العائلية أجابت 89.3 % بلا في مقابل 7.5 % بنعم. إذ تفضل المرأة أن تضاعف مجهودها، على ألا يتم اتهامها أنها لم تتمكن من التوفيق بين الحياة العائلية، و مقتضيات العمل الحزبي، على الرغم أن خصائص المجتمع الجزائري بشكله الحالي لا يشجع المرأة أبداً على خوض غمار المشاركة السياسية، بكل انطلاقة و مبادرة/ صحيح أن النساء موجودات في الاحزاب السياسية، في ظل الظروف العائلية السائدة و تحملها للجزء الكبير من رعاية الأولاد و الزوج و المهام المنزلية، مما يوحي بعدم تواجد تعارض بين العمل الحزبي و الحياة العائلية، لكن الواقع يثبت أن المرأة تدفع ضريبة كبيرة في سبيل التوفيق بين المجالين، ضريبة تدفعها من صحتها النفسية و العضوية، كما تحول هذه الوضعية دون ارتقائها السياسي الطبيعي، لأنها لا تستفيد من نفس فرص الاستثمار في المجالين الزماني و المكاني لبلوغ مراكز القيادة و القرار السياسي. فتجد المرأة نفسها تخوض معارك من أجل ممارسة العمل الحزبي، معركة ضد الصورة النمطية في المحيط العام، و معركة لتحقيق النجاح الاجتماعي من خلال الحفاظ على استقرار العائلة.

من خلال الجدول المقبل الذي جمعنا فيه عراقيل العمل الحزبي من وجهة نظر النساء المستجوبات، و بين الأحزاب التي قمنا بتطبيق الدراسة، بمعنى هل توزعت التوجهات في العراقيل بنفس الأولويات بين الاحزاب؟ بمعنى آخر هل العراقيل هي واحدة في كل الاحزاب، و بالتالي يظهر ان هاته الأخيرة ما هي إلا صورة مصغرة للمجتمع ككل، أم أن كل حزب يتميز بنمطية في العراقيل التي تواجهها النساء و هي تمارس العمل الحزبي المنتمية إليه. و بالتالي نصل للإجابة على سؤال مركزي في الدراسة، هل الحزب السياسي هو المنتج للثقافة السياسية الحزبية بكل محفزاتها و معوقاتهما، أو وحدة لإعادة الانتاج لنفس القيم و المعايير التي ينتجها المجتمع الأبوي؟.

جدول رقم (49) : علاقة الحزب الذي تنتمي إليه المرأة بتصورها لمعوقات العمل الحزبي و السياسي بالنسبة

للنساء

العراقيل الحزب	الاهتمام م بالاولاد	الاهتمام م بالزوج	ملاحظات	رقابة المجتمع	العمل	الدراسة	لا يوجد	آخر	المجموع
Ffs	10 33.3 %	0 00	2 %6.6	0 00	2 %6.6	0 00	16 53.3 %	0 00	30 100 %
Fln	3 %5.8	5 %9.8	18 %35.2	3 %5.8	4 %7.8	0 00	18 35.2 %	0 00	51 100 %
Hms	11 37.9 %	2 %6.8	3 %10.3	0 00	5 %7.2	2 %6.8	6 20.6 %	0 00	29 100 %
Rnd	7 14.2 %	1 %2.0	12 %24.4	3 %6.1	8 %16.3	0 00	17 34.6 %	1 %2.0	49 100 %
المجموع	31 19.4 %	8 5.03 %	35 %22	6 %3.7	19 11.9 %	2 %1.2	57 %35	1 %0.6	159 100 %

3 - الترابطات بين متغيرات المستوى التعليمي، السن ، شكل الإنخراط، و تصور النساء

لمعوقات العمل الحزبي

المهدف من تركيب هذا الجدول من متغيرين، أحدهما هو نوع الحزب ، و الثاني هو العوائق التي تعيق النساء في إطار ممارستهن للعمل الحزبي و السياسي، هو معرفة هل تجتمع أو تختلف النساء في تصورهن لعوائق العمل الحزبي بين الأحزاب الأربع في الدراسة، ومعرفة ما هي أهم العوائق التي تقف في طريق النساء نحو ترفيتهن السياسية في كل حزب.

بالنسبة لأول العوائق و التي حازت على أعلى نسبة في ترتيب العوائق الست التي ظهرت في إجابات النساء و المتمثلة في ملاحظات العائلة، و التي حازت على نسبة 22% من مجموع العوائق، فقد أظهرت توزيعات هاته النسبة على الأحزاب، أن جبهة التحرير الوطني احتلت الريادة في ملاحظات العائلة كأول معرقل في ممارسة المرأة لنشاطها السياسي و هذا بنسبة 35.2% ثم يأتي بعده التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 24.4% . ربما قد تعكس تشابه هذين الحزبين في اتجاهات العوائق في

تصور نسائه، تشابه أو التماهي بين هذين الحزبين في الطابع المحافظ التقليدي الذي يميز الحزبين، وكذا خصوصية الفئات التي تنتمي إليه. وإن ارتكزت جبهة التحرير على بعدها التاريخي، فإن التجمع الوطني الديمقراطي يعد ابنه الشرعي، لأن كُؤن في غالبية من إطار جبهة التحرير الوطني في سنة 1997. تحتل العائلة في هذين الحزبين مكانة كبيرة، و تركز عليها جل العملية الحزبية، ببعدها الثقافي السياسي، و منذ بداية الدراسة اجتمع هذين الحزبين في كثير من المتغيرات و الترابطات، مثل الشراكة في الانتماءات الحزبية بين الآباء و البنات، و كذلك في أصل الانخراط الحزبي بالنسبة للمرأة... وكذا مركزية دور العائلة داخل الحزب. قد يكون هذا جزء من التفسير، لكن الجزء الأكبر من المفسرات لهذه الوضعية راجع إلى خصوصية المجتمعات الأبوية و المكانة التي تعطيها لنساءها في هرم هذا النظام، و التي تتميز في الغالب بالهشاشة التابعة لهشاشة الوضع الاجتماعي للمجتمعات العربية ككل. تتوجه الكثير من نساء الفئات المحافظة إلى ممارسة العمل الحزبي في جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي، الفئات التي استفادت من التعليم المجاني و السكن في المدن، لكنها مازالت متحفظة في علاقة بناتها مع الأحزاب السياسية، لكثير من الاعتبارات منها الثقافي، ومنها التاريخي و منها ما هو متعلق بالمناخ السياسي الجزائري العام، و انقطاع جسور الثقة بين النخبة السياسية بجميع مكوناتها، و بين الفئات العريضة من المجتمع الجزائري الذي فقد في جدوى العمل الحزبي و الممارسة السياسية.

تتصور أن العائلات أن الصورة التقليدية للمرأة التي تلقي القبول لدى المجتمع الجزائري قد تنكسر بدخول المرأة إلى المجال السياسي من باب الحزبي، لذا تشدد على نساءها و تلاحقهم بالملاحظات، و هذا ما يحد من إنطلاقها و مبادراتها في العمل الحزبي الذي يوصلها إلى مراكز القرار السياسي و الحزبي.

أما في مايتعلق بالعائق الثاني الذي حاز على نسبة 19.4%، و المتمثل في رعاية و الاهتمام بالأولاد فقد توزعت تقسيمات هذا المتغير بين الأحزاب كالتالي: 37.9% في حركة مجتمع السلم، ليليها جبهة القوى الاشتراكية بنسبة 33.3%. وهذا مرتبط كما أشرنا منذ البداية، بتحمل المرأة للجزء الأكبر في عملية التربية و رعاية الأولاد، وعدم مشاركة الزوج في تحمل جزء من أعباء هذا العمل الشاق، فالمرأة تحمل و تربي، و تساعد الأطفال في الدراسة و تأخذهم للروضة و قد تصحبهم في رجوعهم إلى المنزل مساءً. خاصة في المراحل الأولى من عمر الأولاد، التي ترتبط بشكل كبير بالأم. و هذه الوضعية تتقاسمها النساء في جميع الأحزاب، بل كل النساء في المجتمع الجزائري من العاملات. لكن قد يكون عمر العينة في حزبي حركة مجتمع السلم و جبهة القوى الاشتراكية، السبب وراء ظهور هذا المؤشر بقوة في هاذين الحزبين، (يعني كثير من النساء في مرحلة الانجاب و تربية الأطفال) و هذا لا يعني أبداً أن النساء في حزبي جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي، لا يعين من مشاكل في التكفل التام برعاية الأولاد، إضافة إلى القيام بالعمل المهني و السياسي، و هو أمر جد مرهق للمرأة.

العمل هو كذلك ظهر أنه يعيق المرأة في ممارستها الحزبية و حاز على نسبة معتبرة قدرت ب 11.9%، لقد ظهر في بداية تحليل نتائج الدراسة عندما تناولنا خصائص مفردات العينة، أن معظم النساء عاملات و يشغلن وظائف معتبرة، متوافقة إلى حد بعيد مع مستوياتهم العلمية العالية، لكن العمل (الوظيفة) لها متطلبات كذلك مثل الحضور و المتابعة الدائمة، و بالتالي قد تضطر المرأة نتيجة التزامات العمل، لعدم مواكبة العمل الحزبي، و بهذا شكل العمل أحد المعوقات في الممارسة الحزبية النسوية.

الآن فيما يخص توزيع هذا المؤشر بين الأحزاب الأربعة في الدراسة، فعدا عن التجمع الوطني الديمقراطي الذي ظهر فيه العمل كعائق للعمل الحزبي بالنسبة للمرأة بنسبة مميزة بلغت الـ 16.3%، تقاربت النسب التي تراوحت بين 7 و 8 %، في الأحزاب الثلاثة المتبقية أي: جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم و جبهة القوى الاشتراكية.

احتل مؤشر الإهتمام بالزوج، الترتيب الرابع من حيث مدى اعتباره عائقاً في العمل الحزبي و السياسي، من وجهة نظر النساء، و ذلك بنسبة 5.03%، المرأة لا تتكفل برعاية أطفالها فقط، بل تقوم كذلك برعاية الزوج و كأنه أحد أطفالها، هذا راجع للتنشأة الاجتماعية في العائلات الجزائرية (وبالخصوص الأم التي تقوم بعملية التنشأة هاته) التي تُبالغ في رعاية الذكور من الأولاد، (إلى حد الدلال) بينما يُدفع بالبنت إلى تحمل مسؤوليات منزلية منذ الصغر، فتُنشأ و هي طفلة على مساعدة الام في بعض الأعمال المنزلية، و عندما تصبح فتاةً يافعةً تتقاسم مع الام كل المهام المنزلية و تُعوّضها في حالة غيابها، أما الطفل الذكر فلا يساعد في الأعمال المنزلية، و يظل محل الإهتمام العائلي، و في بعض الأحيان يتم التمييز بين الطفل الذكر و الأنثى، فينال الذكر الجزء الأكبر من الاهتمام، و يفضل بتخصيصه بأحسن الأشياء من مؤكل و مشرب في مقابل الأخت (الأنثى) وإذا اجتجت البنت تفسر الأم أن الاخ هو ذكر و رجل العائلة وهو الذي سيحمل إسمها، لذا تفضله بالأحسن، هذا ما يُضخّم الأنا عند الطفل الذكر، و حتى عندما يكبر و يصبح رجلاً بالغاً يبقى معتمداً على أمه التي تفضل تخدمه، مهما بلغ عمره، وعندما يتزوج من الصعب أن يتخلى على هذه التنشأة فتُعوّض الزوجة الام بخدمة هذا الرجل، و لا يتقبل مطلقاً أن يخدم نفسه بنفسه، كما هو حال المرأة، هذا ما جعل مؤشر الاهتمام بالزوج يظهر في معوقات العمل الحزبي بالنسبة للمرأة، ويتحول إلى عبء إضافي يرهق كاهلها إلى جانب، العمل ورعاية الأطفال. فالزوج لا يساهم في العمل المنزلي ورعاية الاطفال، بل يُطالب بالرعاية مثله مثل الأطفال.

نجد هذا العائق حاضراً في إجابات النساء اللاتي تنتمي إلى الجبهة التحرير الوطني بـ 9.8 % و في حركة مجتمع السلم بـ 6.8 % و في التجمع الوطني الديمقراطي بـ 2.0 % بينما يغيب تماماً هذا المؤشر (يعني الاهتمام بالزوج) عند النساء اللاتي تنتمين إلى جبهة القوى الاشتراكية، وهي غير متعلقة بخصوصية الحزب بقدر ما هي مرتبطة بظروف المعايينة و خصوصية العينة. أخيراً نتطرق إلى مؤشر رقابة المجتمع الذي جاء في الدراسة بنسبة 3.7%، و الذي يتجاوز مفهومه البسيط بجعل المرأة محل ملاحظة دائمة من قبل كل فئات المجتمع، لكنه شكل من العنف المعنوي يمارسه المجتمع بتلقائية (أصبح طبيعي) و بكل فئاته بنسائه و رجاله، و الذي يوجه الجزء الأكبر منه نحو المرأة، يُمارس أو يُنتج هذا الشكل من العنف في كل الفضاءات بدءاً بمحيط العائلة مروراً بالحي الذي تسكن فيه و الشارع و المكان الذي تعمل فيه و قد تمتد حتى إلى الحزب الذي تنشط فيه سياسياً، يعني أينما تتحرك أو تتواجد تحظر معها هذا العنف الذي تنصوره بمثابة الرقابة التي يطبقها الجميع نساءً و رجالاً، و بكل الفئات، وعلى كل الفئات، هذا العنف الذي يأخذ شكل نظرات محملقة في شكل اللباس، ملاحظات على الكلام أو على وقت الدخول و الخروج، كل هذا يجعل المرأة غير مرتاحة، و هي تتقاسم هذا الهاجس مع الكثير، و تتعلق هذه الحالة بثقافة المجتمع الجزائري، و كأن الكل يراقب الكل. الآن بما ذا نفسر هذا؟ هناك الكثير من العوامل المتداخلة، منها ما هو تاريخي، منها ما هو متعلق بحركة الهجرة الداخلية السريعة و الواسعة، خاصةً من الأرياف إلى المدن، و ما تبعها من مشاكل عمرانية و حضرية، و مشاكل نقل تعليم وصحة، ربما حالة الفوضى هذه هي التي جعلت الجزائري منتج و مستقبل للعنف بكل أشكاله.

بالنسبة لتوزع هذه النسبة على الأحزاب السياسية، فقد ظهر هذا العائق في حزين اثنين هما التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 6.1% جبهة التحرير الوطني بنسبة 5.8%. و غاب في الحزين المتبقين اللذين هما حركة مجتمع السلم و جبهة القوى الاشتراكية، بحيث أعطت النساء الأولوية في عرقلة العمل الحزبي لمعيقات أخرى منها، ملاحظات العائلة، و الاهتمام بالأولاد و العمل كذلك.

أخيراً، ظهرت الدراسة كمعيق في العمل الحزبي في حركة مجتمع السلم ب 6.8% هذا بالنسبة للطالبات الجامعيات. لكن هل يغير المستوى الجامعي الذي تصل إليه المرأة من تصورهما و ترتيبها للعوائق و الصعوبات التي تعيق مسارها السياسي و الحزبي، يعني هل تتأثر تصورات النساء للعوائق التي تقف دون - أو لنقل التي تعطل - في بلوغها لأهدافها السياسية و الحزبية، وبين مستواها التعليمي، يعني هل تغير المرأة من نظرتها حول معيقات العمل الحزبي - خاصة تلك التي تتعلق بالمجتمع ككل، كملاحظات العائلة / و رقابة المجتمع، كلما ارتقت في المستوى التعليمي، أم أن هذه المعوقات حاضرة بقوة في عمق الثقافة الجزائرية، و متجذرة في تصور النساء اللاتي نشأن عليها، و يعشن ممارستها و تجلياتها يومياً، وبالتالي من الصعب أن يزيلها تعليم المرأة/ ثم أن هذا السؤال يندرج ضمن إشكالية أكبر هي هل يحرر فعلاً التعليم و العمل المرأة؟ مع العلم أن للتحرر مفاهيم كثيرة، لكننا بعيداً عن الطرح الايديولوجي لهذا المفهوم/ نحن نتفق على أن ما نقصده على الأقل في هذه الدراسة، هو الإنطلاق و المبادرة الذي يميز مشاركة المرأة في مشاريع المجتمع المشتركة و الفضاءات الاجتماعية.

جدول رقم (50) : يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للنساء مع معيقات العمل الحزبي من وجهة نظرهن

العراقيل المستوى التعليمي	الاهتمام م بالاولاد	الاهتمام م بالزوج	ملاحظات العائلة	رقابة المجتمع	العمل	الدراسة	لا يوجد	آخر	المجموع
بعد التدرج	3 33.3 %	0 00	2 22.2 %	0 00	0 00	0 00	4 77.7 %	0 00	9 5.6 %
ثانوي	4 18.1 %	0 00	7 31.8 %	2 9.09 %	3 13.6 %	0 00	6 27.2 %	0 00	22 13.8 %
جامعي	24 19.2 %	8 6.4 %	25 20 %	4 3.2 %	16 12.8 %	2 1.6 %	45 36 %	1 0.8 %	125 78.6 %
متوسط	0 00	0 00	1 33.3 %	0 00	0 00	0 00	2 66.6 %	0 00	3 1.8 %
المجموع	31 100 %	8 100 %	35 100 %	6 100 %	19 100 %	2 100 %	57 100 %	1 100 %	159 100 %

يضم الجدول المعروض فوق، ترابطات متغيران ظهرا في الدراسة، و هما المستوى التعليمي لنساء العينة البالغ حجمها 159 مفردة متوزعة على أربعة أحزاب سياسية مختلفة المشارب الايديولوجية و السياسية، و لكنها تشترك في انها م بين أكثر الأحزاب تأثيراً وحضوراً في الساحة السياسية الجزائرية، أما المتغير الثاني فهو معيقات العمل الحزبي بالنسبة للنساء و من منظورهن.

و قد بينت نتائج الجدوال البسيطة التي عرضت خصائص العينة في بداية الدراسة، أن النساء المنتميات إلى الأحزاب السياسية الأربعة، بلغن مستويات علمية عالية، فمعظمهن ينتمين إلى فئة المستوى الجامعي بنسبة 78.6% ، لكن السؤال الذي يُطرح بشدة : هل تتغير منظورات و تصورات المرأة للمعيقات التي تُعطل مسارها السياسي و الحزبي، ببلوغلها مستويات علمية معينة(و نقصد المستويات العلمية العالية ، باعتبار التعليم أحد أهم العوامل التي تساهم في تحرر المرأة و إنطلاقها في الحياة العامة، فعدا عن المعارف العلمية التي تكسبها الجامعة لطلابها، تعد الجامعات بمثابة أهم الفضاءات العامة الحيوية، التي

تجمع الشباب المثقف ، وتخلق فضاءات للنقاش الحر و مكاناً لبناء الرأي العام الطلابي و الشبابي بالعموم، كما تلعب دوراً كبيراً في بناء شخصية الشباب، و تمكنهم من تبني أو خلق أفكار أو تصورات أو قناعات، تجعلهم متمكنين من انتقاء اختيارات تتوافق مع أفكارهم و تصوراتهم، قد تتجسد هذه الاختيارات في مؤسسات و تنظيمات سياسية، أو اتجاهات فكرية.

الجامعة بوصفها منظومة عصرية و علمية، تختلف عن العائلة باعتبارها بناءً تقليدياً، قد تحمل " و من المفروض أن تحمل" تصورات و قراءات جديدة للعلاقات و الممارسات و التصورات و السلوكات تكون أكثر تفتحاً، كما وجب أن يكون لها دور مؤثر في المجتمع، من خلال بث فيه معايير و قيم حديثة، وبالتالي نتصور أن من يحتك و يتواصل مع الجامعة، سيتبنى و يحمل فكراً و تصوراً مختلفاً عن من لم يلتحق بالجامعة، و يبني شخصية صلبة و منفتحة، و مقاومة. على هذا الأساس ربطنا متغير المستوى التعليمي مع تصور النساء لمعوقات العمل الحزبي، يعني هل تنجح الجامعة (أو بالأصح التعليم) من تحرير المرأة من التصورات التي ينتجها المجتمع الأبوي التقليدي، و تُعيد انتاجها العائلة، بالشكل الذي يكبح طموح المرأة و يحد من انطلاقها و مبادراتها للمشاركة و الشأن العام و الممارسة السياسية و الحزبية كأحد أهم خصائص المواطنة التي تعمق انتماء المواطنين لوطنهم، بحيث يعتبرون مساهمين في صناعة قراراته الاستراتيجية، و بما يعبر و يعكس توجهات الفئات العريضة من المواطنين و المواطنات. في إطار هذه الدراسة هناك سؤال جدير فعلاً بلاجابة، فمنذ سنوات عديدة دخلت النساء الجامعات و استفادت من التعليم (خاصةً نساء العالم العربي)، ثم دخلت سوق العمل بنسب متفاوتة بين الدول و عبر المراحل، لكن هل ساهم التعليم العمل في تحرر أكثر للمرأة، و حتى نبتعد عن الطرح الايديولوجي (لأن مصطلح التحرر كثيراً التأويل و الاستخدام) نقول هل ساهم متغيرا التعليم و العمل، في انطلاق و مبادرة أكثر للنساء بما يجعلهن ذات أثر على الشأن العام؟؟؟

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يظهر أن النساء ممن حصلن على مستويات جامعية، يمثلن الأغلبية في الدراسة بنسبة 78.6%. تعتبر النساء في هذه الفئة أن ملاحظات العائلة تشكل أكبر و أول عائق بنسبة 22% هو ملاحظات العائلة، ثم الاهتمام بالأولاد ب 19.2% و العمل ب 12.8%، تليها الاهتمام بالزوج ب 6.4% و أخيراً رقابة المجتمع ب 3.2%.

بالنسبة للنساء اللاتي وصلن إلى مرحلة التعليم الثانوي و اللاتي يمثلن في الدراسة ما نسبته 13.8%، فتبين أن تواجهن نحو معوقات العمل الحزبي متشابهة مع فئة النساء من المستوى الجامعي، طبعاً مع الفرق في حجم كل فئة في العينة، لأن الحجم الأكبر من مفردات العينة من المستوى الجامعي (بأكثر من النصف) أما باقي المستويات جاء تمثيلها ضعيفاً في العينة (للاطلاع على تحليل أكثر للمستوى العلمي للنساء يمكن الرجوع إلى الجزء الأول من الدراسة الكمية). حازت ملاحظات العائلة في هذه الفئة على نسبة 31.8% و هي أكثر من تلك المسجلة عند النساء في المستوى الجامعي بفرق 10 عشرة نقاط تقريباً. ثم يأتي الاهتمام بالأولاد بما نسبته 18.1%، بعدها العمل بنسبة 13.6% ، أما رقابة المجتمع فقد ظهرت بنسبة 9.8% وهي أكثر من تلك المسجلة عند الجامعيات ب 6 نقاط.

لنخلص في النهاية ان ملاحظات العائلة، و الاهتمام بالأولاد شكل أول المعوقات للعمل الحزبي للنساء، في كل المستويات، مما يؤكد أن المرأة بتعليمها العالي لا يمكن ان تفلت من هذه المعوقات المتجذرة في عمق الثقافة الجزائرية، و أن سلطة العائلة و التنظيم التقليدي للعلاقات بين الأفراد داخل هذه المؤسسات، ما زال حاضراً بقوة، إذ مازالت المرأة بغض النظر عن تعليمها العلمي العالي، تتكفل بالجزء الأكبر من العملية المنزلية، و مازالت المؤسسة العائلية بكل مكوناتها تسهر على الحفاظ

على هذا النظام، فهي لا تكف عن مراقبة المرأة إذا لم تقم بأداء مهامها كاملة تجاه العائلة و بمفردها. يعني احترام تقسم العمل، بحيث تتكفل هي بكل الاعباء المنزلية و رعاية الاولاد و الزوج، بالإضافة إلى العمل خارج المنزل و التزامات الوظيفة، فلا يحق لها أن تتعب و لا أن تتذمر، و أن تؤدي أعمالها المنزلية كاملةً من دون تقصير، و إلا اتهمت بلامبالاة، وعدم الاهتمام بالأولاد والزوج و هو أمر منبوذ من كل العائلة ، التي تسهر بدورها على مراقبة المرأة لأدائها لمهامها المنزلية، عن طريق تقديم الملاحظات.

إذن، ليس من السهل أن تتحرر المرأة من هذه الصورة النمطية بالتعليم فقط، بسبب تجذر هذا النمط في عمق الثقافة الجزائرية، و في صميم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، و الانتظام العلائقي فيها. إذن بعد التعليم الذي كان له أثر إيجابي على مكانة المرأة إلى حد ما، يبقى تعليم المرأة وحده غير كافٍ لتقوية مكانة المرأة في المجتمع، للتتحول من كائن ثقافي إلى مواطن متمتع و ممارس لحقوق المواطنة، و ربما يكون هذا مرتبط بتقوية المواطنة في المجتمع و المؤسسات الجزائرية ككل، لكل الفئات و على جميع المستويات.

في الجدول المقبل و إنطلاقاً من تساؤل مركزي مضمونه هو، هل تتغير نظرة المرأة للمعوقات العمل الحزبي حسب سنها؟ و تحليلنا للسن هنا لا يحمل مضمون بيولوجي، بل يكون قائماً على أساس سوسيولوجي على اعتبار، أن السن يترافق مع مراحل سياسية و اجتماعية معينة، تتدخل في تحديد خصائص الممارسة الحزبية و السياسية على العموم، و بالنسبة للنساء بصفة خاصة — لما أنها محل الدراسة و غايتها في نفس الوقت— ثم أن السن يجعلنا نصنف المجموعات الانسانية إلى فئات عمرية، التي تحمل خصائص و سمات مميزة، و نظرة و استراتيجية و تصور للعمل السياسي و الحزبي، ثم أن العمر أو السن مرتبط بالجيل أو اللحظة الجيلية، التي تجعل مجموعة من الأفراد المتقاربين في السن يعيشون نفس الحدث المصيري في المجتمع، ثم تنعكس معاشة هذا الحدث على تصوراتهم التي يحملونها و سلوكياتهم، و ممارساتهم، فيخلقون على هذا الأساس ثقافة لكل ما يتكون معه من مؤسسات، أو جماعات، مناحات و فضاءات اجتماعية. ثم أن السن يطبع شخصية الفرد بخصائص و وعي خاص، ففي الوقت الذي يميز الشباب أو العمر الصغير صاحبه بالجرأة و الحماس و الإقبال و الإقدام و الصحة الجسدية و النفسية، يعطي العمر الكبير نسبياً لصاحبه و عياً أكبر و فهماً أكثر للحياة نتيجة التجارب و الخبرة المكتسبة مع كل سنة إضافية للعمر، التي تتحول إلى حنكة في التصرف و بناء استراتيجية فعالة للنجاح. في ظل كل هذه المعطيات ماهو التصور الذي تحمله المرأة لمعوقات العمل الحزبي إنطلاقاً من الفئة العمرية أو الجيل الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (51) : يربط علاقة السن بالتصور الذي تحمله النساء لمعيقات العمل الحزبي

العراقيل السن	الاهتمام م بالاولاد	الاهتمام م بالزوج	ملاحظات العائلة	رقابة المجتمع	العمل	الدراسة	لا يوجد	آخر	المجموع
20-30	3 5.7 %	1 1.9 %	15 28.8 %	5 9.6 %	5 9.6 %	2 3.8 %	21 40.3 %	0 00	52 32.7 %
31-40	10 20.8 %	5 10.4 %	12 25 %	1 2.0 %	7 14.5 %	0 00	12 25 %	1 2 %	48 30.1 %
41-50	14 30.4 %	2 4.3 %	7 15.2 %	0 00	7 15.2 %	0 00	16 34.7 %	0 00	46 28.9 %
51-60	2 25 %	0 00	1 12.5 %	0 00	0 00	0 00	5 62.5 %	0 00	8 5 %
لا يوجد	2 40 %	0 00	0 00	0 00	0 00	0 00	3 60 %	0 00	5 3.1 %
المجموع	31 19.4 %	8 5 %	35 22.1 %	6 3.7 %	19 11.9 %	2 1.2 %	57 35.8 %	1 0.6 %	159 100 %

يضم هذا الجدول ترابطات متغيران مُهمَّان في الدراسة، الأول هو السن، بمعنى سن مفردات العينة من النساء اللاتي أجبن على أسئلة الاستمارة. أما المتغير الثاني فهو التصور الذي تحمله النساء في هذه الدراسة - اللواتي تنتمين إلى أربعة أحزاب سياسية، مختلفة التاريخ و النهج الايديولوجي و المكانة في الساحة السياسية الجزائرية- التصور الذي تحملنه للمعيقات التي تقف أمام ممارسة حزبية فعالة ومثمرة من طرف النساء، ممارسة حزبية و سياسية تجعلها صاحبة مكانة قوية و ماثرة في صناعة القرار الاستراتيجي للبلد، و مساهمة في بناء ديمقراطية قوية و مواطنة نموذجية .

كما قد أشرنا سابقاً حين قمنا بتحليل خصائص مفردات العينة، أن جل النساء في الدراسة ينتمين إلى فئة الشباب، فكانت الفئة (20-30) في صدارة التمثيل النسبي ب 32.7%، ثم تليها الفئة (31-40) سنة بنسبة 30.1% . أما النساء المنتميات للفئة (41 - 50) فقد مثلن في الدراسة نسبة 28.9 ، بينما لم تمثل الفئة الأخيرة بمعنى (51 - 60) سوى 5%.

تبين أن أكبر المعوقات التي تقف أمام العمل الحزبي النسوي بالنسبة للفئة الأولى (20 - 30)، هي أولاً: ملاحظات العائلة بنسبة 28.8% وهي أكبر ترابط في كل الجدول، و بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، و بالتالي يمكن اعتباره اتجاهًا عامًا، ثم يليه رقابة المجتمع و العمل ب 9.6% لكل منهما، و بعدها رعاية الأولاد ب 5.7% و أخيراً الدراسة ب 3.8%.

في هذه الفئة العمرية الشابة، تكون النساء إما طالبات في الجامعة، أو متخرجات من الجامعة و متجهات لسوق العمل، أو من العاملات اللاتي تدخلن سوق العمل، لأنه في كثير من الحالات لا يعني بالضرورة من تابعت مساراً جامعياً و توجهت بشهادة علمية ستتوجه لسوق العمل، فكثير من البنات قد يقررن أو يفرض عليهن - بطريقة غير مباشرة- البقاء في المنزل وعدم التوجه للعمل، لأن الكثير من الأزواج قد يضعن عدم العمل شرطاً لاتمام الزواج. كما أن توجه البنات و بأعداد كبيرة نحو مواصلة التعليم العالي في الجامعات، إلى تأخر سن الزواج، وهذه حقيقة يثبتها الديوان الوطني للإحصائيات*.

إذن امرأة شابة، وفي غالب عزباء، تكون محل رقابة و ملاحظة من كل مؤسسات المجتمع، بدايةً بالعائلة التي تجسد توجيهاتها و توصياتها عن طريق الملاحظات المتواصلة للنساء، التي قد تشمل كل شيء من لباس، كلام.... إلغ و تصل إلى غاية توقيت الدخول و الخروج، طبعاً يصهر على التذكير بهذه التوجيهات رجال العائلة، على رأسهم الأب و الأخ و الزوج، بدون ما ننسى أن الأم، أو الحماة (أو كلاهما معا) دور كبير في متابعة الابنة أو زوجة الابن بالملاحظات، التي تتعلق بضرورة المحافظة على صورتها و مهامها التقليدية، بمعنى ضرورة حفاظها على صورتها النمطية المحفوظة في التصور المجتمع، حتى لا تُنبذ. ثم تأتي رقابة المجتمع التي هي أشمل و أوسع من حيث نطاق التنفيذ و المؤسسات التي تقوم بها، فكل مؤسسة عصرية يمكن أن نجد فيها هذا النوع من السلوك، وهو وضع النساء محل رقابة مباشرة أو غير مباشرة ضمنية أو ظاهرة، بحيث تجعل المرأة غير مرتاحة في الفضاءات العامة التي تلجها، و هذا النوع من الرقابة المجتمعية ليس هو نفسه العنف الرمزي، و لكنه محتمل جداً أن يتحول إلى ذلك، أي إلى عنف رمزي، لكنه على الأكد يولد ضغطاً نفسياً و عدم لراحة للمرأة، طبعاً و هذا ما يمنعها من المبادرة و الانطلاق في الحياة العامة، بكل مجالاتها السياسية، ثقافية، اقتصادية... إلخ، و يدخلها في حالة من الارتباك الذي يجعل مسارها نحو الترقى و الوصول إلى مراكز القرار و المسؤولية، يتسم بصعوبة أكبر، مقارنةً بالرجل، رغم أنها تتوفر على كل الشروط الموضوعية التي قد تفوق مؤهلاته في بعض الأحيان. و كل هذا نابع من تعامل المجتمع مع وجود المرأة في المجالات العامة و المفتوحة على أنه غير طبيعي، بالقياس مع ما يحمله من ثقافة نشأ عليها و التي تهيكل العلاقات و الأدوار و المكانة، من خلال الانحياز و امتياز جنس (الذكور) على حساب الجنس الآخر (الإناث).

في الفئة العمرية الثانية (31-40) سنة، يظهر أن استمرارية في التوجهات نحو تصور النساء لمعوقات العمل الحزبي، فتحتل ملاحظات العائلة الصدارة في التمثيل النسبي ب 25%، مع تسجيل فرق التوجه لرعاية الأولاد، العمل و الزوج بنسب معتبرة على التوالي 20.8% و 14.5% و 10.4% مقارنةً بالفئة الأولى، بينما لم تظهر رقابة المجتمع سوى ب 2% .

* <http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

يظهر جلياً أن هناك، التزامات جديدة دخلت على حياة المرأة. فبعد سنوات من التحصيل العلمي، و الاندماج في سوق العمل (الذي ليس بالسهل مع ارتفاع معدلات البطالة، التي تثبت الاحصاءات أن النساء الأكثر تعرضاً لها)، نجد أن المرأة تبدأ الاستثمار في الحياة العائلية، من خلال الزواج و الانجاب في هذه المرحلة العمرية* (31-40)، هذه المرحلة الحافلة بالالتزامات و الانشغالات العائلية، من تربية الأولاد و مهام منزلية، بالإضافة إلى العمل الوظيفي الذي بدأت المرأة في غالب الأحيان قبل الزواج. إذن في هذه المرحلة العمرية، تبقى نفس المعوقات حاضرة و بنفس الحدة، مع بعض الاختلاف النسبية الصغيرة، و هذا يثبت تحذر هذه النمطية في العلاقات، و الوضعية التي تميز مكانة المرأة في هذا النظام العلائقي، ذا المرتكزات الدينية و الثقافية التي ترعاها و تحافظ على بقائها العائلية، و يُعاد انتاجها بأوجه مختلفة في المؤسسات الحديثة، سواء أحزاب سياسية، و إدارة و أماكن العمل.

و عليه نستخلص أن تصور النساء لمعوقات العمل الحزبي لا يتغير أو يختفي، بانتقالها من فئة عمرية إلى أخرى، أو بالأحرى بتقدمها بالسن، بل تضاف معوقات جديدة مع تغير وضعها الاجتماعي مع كل مرحلة، و توكل لها مهام و مسؤوليات إضافية. تصعب من السير السلس في مراحل و درجات العمل الحزبي و السياسي على العموم.

في المرحلة العمرية الثالثة الممتدة بين (41-50) سنة، التي مثلت في الدراسة نسبة 28.9% من مجموع أفراد العينة، فقد تبين أن الاهتمام بالأولاد شكل أول عائق في طريق الممارسة الحزبية للنساء في هذا السن بنسبة 30.4% ثم يليها ملاحظات العائلة و العمل بنسبة 15%، نلاحظ أنه رغم تقدم المرأة في العمر تبقى الملاحظات العائلية باقية و لكن أولويات المرأة تختلف، فتركز على مواصلة تنشأة الأولاد التي تعتبرها النساء المهمة رقم واحد لهن، ثم يأتي العمل كذلك، ليأخذ جزء معتبر من اهتمام المرأة التي تسعى للتقدم في منصبها و بلوغ مراكز مهمة في مؤسسة العمل التي تنتمي إليها.

في المرحلة العمرية الأخيرة يعني من (51-60) سنة - مع العلم أننا وضعنا تصنيفاً خامساً للعمر وهو 60 فما فوق، لكنه لم يُمثل في الدراسة بأي امرأة، لأن المرأة الجزائرية في الغالب بعد هذا العمر تعتزل الحياة العملية والحزبية (أو الحياة العامة بالمجمل) لتتوجه للحياة الروحية فيكثر ترددتها على المساجد و الأماكن المقدسة كالحج و العمرة، و تركز أكثر على المناسبات الاجتماعية، من أعراس و لمات عائلية أكثر من التردد على الأحزاب أو أماكن أخرى - جاء تمثيل الفئة العمرية الممتدة بين (51-60) قليل في العينة بنسبة لم تتجاوز 8%. هذه الفئة اعتبرت أن الاهتمام بالأولاد و ملاحظات العائلة هم أهم عائقان يقفان أمام ممارستها و عملها الحزبي بنسبتي 25% و 12.5%.

من خلال ما سبق، يتبين أن علاقة السن بالمعوقات المتعلقة بممارسة العمل الحزبي بالنسبة للنساء لها توجهان، منها ما هو متعلق بعمق الثقافة و التصور الجمعي الجزائري، للأدوار و المكانة التقليدية و الثابتة للمرأة، و التي سوف تظهر فيما بعد في شكل ملاحظات أو رقابة المجتمع، التي تُسخر للحفاظ على الصورة النمطية و الوظائف التقليدية للمرأة و التي تتوافق مع شكل و تركز السلطة و توزعها في هياكل المجتمع الأبوي، و هيمنة الذكور على الجزء الأكبر منها، و التحكم في صورة المرأة في المخيال الجماعي، و تحديد الصورة الأكثر ملائمة من معايير ذكورية أبوية بامتياز، تضمن استمرارية التوزيع التقليدي للمهام و الأدوار، السلطة و المسؤوليات بين الجنسين. يتوافق هذا النموذج مع منظومة رقابية (قد تكون العائلة، و فضاءات الرأي العام) دورها رعاية تطبيقه و ضمان استمراره، مع استخدام وسائل ردعية للمرأة إن هي لم تقم بأدوارها المحددة لها سابقاً على أكمل

* الديوان الوطني للإحصائيات يسجل أن معدل سن أول زواج للنساء هو 33 سنة في 2013 - <http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html>

وجه، أو عند محاولة دخولها في مجالات غير مسموح لها بولوجها على اعتبار ان أدوارها و مكانها مُحدد مسبق من عقد اجتماعي متفق عليه، أي فعل من هذا القبيل للمرأة يجعلها تُنبذ في المجتمع، و يُستهجن اقدامها على المبادرة و عدم مراعاة النماذج المخصصو لها في حسابها.

التوجه الثاني فيما يخص تصور النساء المنخرطات في الاحزاب الأربعة المدروسة لمعيقات العمل الحزبي، مرتبط بالمرحلة العمرية، و ما يصحبها من التزامات اجتماعية و مهنية. فالزواج، انجاب الأولاد، العمل كلها تعتبرها المرأة من المعوقات في الممارسة السياسية، لأنها تحتل الجزء الأكبر من وقتها و اهتمامها، و لأن التقسيم التقليدي للعمل المنزلي بين الزوجين، ما زال يحمل المرأة وحدها مسؤولية تربية الأولاد و القيام بالأعمال المنزلية، و لم يجعل الزوج أبداً شريكاً في العملية، بل جعله من الأولاد من الضروري على المرأة خدمته و تلبية حاجاته، مع ان المرأة تعمل خارج المنزل (بمعنى المهنة المأجورة) مثلها مثل الرجل، لكن هذا الأخير - بدعم من المنظومة الثقافية المجتمعية - ما زال يرفض تقاسم معها أعباء الاعمال المنزلية و تربية الأولاد.

لذا نجد أن الحياة السياسية للمرأة لا تتطور بمعزل عن حياتها الاجتماعية، و إنما ترتبط ارتباطاً و وثيقاً بها و تهيكل وفقها، على خلاف الرجل ، مما يعرقل من اندماجها السياسي الكلي، ويحد من انطلاقها و مبادراتها، و الملاحظ أنه تقدم المرأة في العمر و انتقالها من مرحلة عمرية إلى أخرى لا يحوّلها تصورها للمعيقات، بل يستبدلها بتصورات لمعيقات أخرى.

وفق المنهجية المتبعة و على ضوء مؤشرات الفرضية التي نقيس فيها التفاعل الاجتماعي و السياسي للمرأة المتحزبة، سنقوم في الجدول المقبل بقياس و تحليل تصور المرأة لمعيقات العمل الحزبي للنساء و مدى تفاعلهن الاجتماعي من من منطلق و ضعياتهن الاجتماعية او العائلية، بمعنة نتساءل ايهما أكثر اندماجاً و تفاعلاً مع الممارسة الحزبية، المرأة العزباء أم المتزوجة، و هل يؤثر وضع المرأة تجاه الزواج و تكوين عائلة على تفاعلها و اندماجها الاجتماعي مع الممارسة السياسية، من منطلق التصوران التي تحملها لمعيقات العمل الحزبي؟

جدول رقم (52): يبين العلاقة بين الوضعية العائلية للنساء و التصورات اللاتي تحملنها لمعوقات العمل الحزبي

العراقل الوضعية العائلية	الاهتما م بالاولاد	الاهتما م بالزوج	ملاحظا ت العائلة	رقابة المجتمع	العمل	الدراسة	لا يوجد	آخر	المجم وع
عزباء	0 00	0 0	22 34.9 %	6 9.5 %	8 12.6 %	2 3.1 %	24 38 %	1 1.5 %	63 39.6 %
متزوجة	29 32.9 %	5 5.6 %	10 11.3 %	0 00	9 10.7 %	0 00	32 36.3 %	0 00	88 55.3 %
مطلقة	2 25 %	0 00	6 75 %	0 00	2 25 %	0 00	1 12.5 %	0 00	8 5.0 %
المجموع	31 100 %	8 100 %	35 100 %	6 100 %	19 100 %	2 100 %	57 100 %	1 100 %	159 100 %

يجتمع في هذا الجدول متغيران هامان، هما الوضعية العائلية للمرأة عزباء، متزوجة أو مطلقة، وتصورها لمعوقات العمل الحزبي النسوي، متسائلين هل من الممكن أن تتغير تصورات المرأة للعراقل التي تقف أمام ممارستها السياسية مع وضعيتها العائلية، بعدما قمنا بربط معوقات العمل الحزبي بالنسبة للنساء، مع متغيرات مثل السن، المستوى التعليمي، إلى غاية متغير الحالة أو الوضعية العائلية. و نحن لا نتاول موضوع الحالة العائلية للمرأة إن كانت متزوجة، عزباء، أرملة أو مطلقة من منطلق التعرف أو " التطفل " على الحياة الخاصة للنساء، و لكن من منظور و منطلق سوسيولوجي على اعتبار ان تصنيف المرأة عبرالحالات الاجتماعية الأربعة، يعكس له مكانة و دور و التزامات و صورة المرأة في العائلة أو المحيط الاجتماعي ككل، ولو فلسفنا التحليل أكثر لوجدنا أن جل هذه التصنيفات هي تحدد وضعية المرأة تجاه الرجل، يعني يأخذ الرجل كمرجع لوضعية المرأة، وجزء كبير في دراستنا هذه يركز على تحليل علاقة المرأة بالمشاركة السياسية أو الحزبية، ممارسة، سلوكاً أو تصوراً على العائلة و الرجل، زوجاً كان أو أباً كعامل مهم في تفسير علاقة النساء بالمشاركة و الأحزاب السياسية في الجزائر.

إذن ما مدى حدود تأثير وضعية المرأة الاجتماعية وشكل علاقتها مع الرجل الزوج، في بناء تصوراتها و توجيهها حول معوقات العمل الحزبي، مع العلم أننا خرجنا بالتجهان في مجال هذه المعوقات: الأول تعلق بسلطة المجتمع و ما ترسخ فيه من صورة

نمطية للمرأة، ومنها ما هو متعلق بالتغيرات التي تدخل على حياة المرأة الاجتماعية عبر مراحلها العمرية، و كذا حياتها البيولوجية و الاجتماعية عبر الزواج، و الانجاب و تكوين عائلتها الخاصة.

تبين النتائج أن أكثر النساء في الدراسة هن من المتزوجات بنسبة 55.3%، تليها 39.6% من النساء غير متزوجات أي اللاتي دخلن في فئة "عزباء" أما النساء المطلقات فمثلن في الدراسة نسبة قليلة قدرت ب 5.0%*. بالعودة إلى الترابطات بين متغيري الحالة الاجتماعية للمرأة و تصوراتها لمعوقات العمل الحزبي، فقد ظهر أن أكبر ترابط هو ذلك الذي سجل عند المرأة العزباء و معيق ملاحظات العائلة بنسبة 34.9 % ثم العمل بنسبة 12.6% و رقابة المجتمع 9.5% بنسبة و أخيراً الدراسة ب 3.1% . إذن يظهر أن الترابطات منطقية بحيث أن المرأة العزباء غير معنية برعاية أولاد أو زوج، لكنها تقع محل ملاحظات العائلة بدرجة كبيرة، ورقابة المجتمع بدرجة أكبر و أوسع و أشمل، ونركز على هذين المعيقين دوناً عن العمل و الدراسة، لأنهما يؤشران إلى هشاشة وضع المرأة في المجتمع، فهي مهما بلغت من العمر لا تتوصل إلى الأهلية الكاملة من منظور المجتمع، و تبقى دائماً بحاجة إلى وصاية، و يزداد الأمر صعوبة إذا كانت المرأة عزباء، هنا يتوسع نطاق الرقابة عليها، لأن المجتمع جعل المرأة لا تمثل نفسها فقط، بل جعلت العادات و التقاليد المترسخة في عمق التصور الجزائري، جعلت منها ممثلاً لشرف العائلة، الشرف الذي اختزلته منظومة العادات الجزائرية (و العربية بالعموم) في مظاهر و تفاصيل جزئية، بعيدة عن مبادئ المواطنة الكاملة. لنصل في نهاية إلى مجتمع يشغل برع قدراته البشرية أمام ثلاث أرباع قدراته فهي إما تائهة ، و إما مقيدة تحت ضغط التصورات الوهمية، و القوالب النمطية التي تجعل من المرأة غير مبادرة و غير منطلقة في الحياة العامة.

أما بالنسبة للنساء المندرجات في فئة المتزوجات فإن توزيع معوقات العمل الحزبي، جاء من وحي وضعيتهن الاجتماعية، إذ أن تقسيم العمل جعل من المرأة المتكفل و الراعي الأول للأولاد، لذا حازت رعاية الأولاد في نسب معوقات العمل الحزبي بالنسبة للمرأة المتزوجة على نسبة 32.9%، ثم يليها العمل بنسبة 10.7% بعده ملاحظات العائلة بنسبة ليست بعيدة عن العمل ب 10.3 %، و أخيراً الاهتمام بالزوج بنسبة 5.6%. إذن إضافةً إلى العوائق المرتبطة بخصوصية المجتمع الجزائري و العربي مع تعامله بالمرأة بوصفها جزءاً من كيان عائلي أو مجتمعي أو عشائري، لا بوصفها كائناً مستقلاً و مواطناً كاملاً، و بالتالي هي دائماً في حالة مراقبة و ملاحظات، ثم يأتي الزواج بالنسبة للنساء بالتزامات اضافية على العمل أو الدراسة، بحيث يُوجب عليها رعاية الأولاد و حتى الزوج. يعني يظهر في النهاية أن الزواج لا يخفف على المرأة المعيقة المرتبطة بالرقابة و ملاحظات العائلة، ولكن يضيف لها معوقات و عراقيل أخرى ناتجة عن تقسيم العمل التقليدي بين الأزواج، الذي يحيل الأشغال المنزلية و رعاية الاولاد إلى المرأة وحدها دوناً عن الزوج، الذي ترسخ لديه من خلال التنشئة الاجتماعية أن من واجب النساء زوجةً و قبلها امّاً الاهتمام بالرجل، حتى و ان كان الزوجان يعملان الاثنان خارج البيت، وبعد نهاية دوام العمل، يدخلان للمنزل، بحيث على الزوجة الانطلاق في دوام منزلي اخر، أما الزوج فيدخل للبيت لتخدمه الزوجة.

محددات وضع المرأة في المجتمع مرتبط بتصوراته نحوها بحيث:

- يُنظر للمرأة على أنها كائن جنسي، حامل لشرف العائلة و المجتمع ككل.
- يعتبر البيت هو المكان الامثل للمرأة، و انها وجدت لتشغل هذا الفضاء الخاص، أما ولوجها للفضاءات العامة فهي وضعية غير طبيعية، حتى و إن كانت سائدة فهي مستهجنة في عمق القناعة المجتمعية.

*مع الإشارة هنا أن الجزائر تسجل كل سنة ارتفاعاً طردياً في معدلات الطلاق، والذي أصبح ظاهرة تحتاج إلى دراسة معمقة و مرتبطة بالتحويلات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري في عدة مجالات و في عبر عدة مستويات.

- لا تصل المرأة إلى المواطنة الكاملة، لأنها من المنظور التقليدي و الثقافي، كائن ناقص و قاصر لمدى الحياة يحتاج إلى وصاية، هذا جزء من التفسير، أما الجزء الثاني مرتبط بحالة المجتمعات العربية التي لم تترسخ فيها المواطنة والديمقراطية بأبعادها الانسانية و العقلانية لكل المواطنين، رجالاً كانوا أو نساءً، لكن هذا الوضع الهش و الأزماقي ، يقع الاسقاط الأكبر منه على المرأة فالحالة المتردية للمرأة في المجتمعات العربية، التي لم ترقى فيها لأن تكون مواطناً بعيداً عن اعتبارها كائناً جنسياً وحسب، هي تعبير عن حالة الخواء التي تعيشها المجتمعات العربية، وفي نفس هي أحد أسبابها، لذا لا يمكن الحديث عن النهضة بالبلد ما لم ننهض بوضع المرأة، و إخراجها من القوالب التقليدية التي لا تمت للاسلام بصلة، و إدماجها في المواطنة الكاملة و التي نقصد بها الولا و الانتماء للوطن و خدمته و فق احترام وظيفة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة. و الخروج بالفكر و التصور المجتمعي من المشاع إلى العقلانية.

- المجتمع لا يتعامل مع المرأة لذاتها، بل بامتدادها العائلي الذكوري، بمعنى أن المرأة في المجتمع الجزائري لا تكون قوية بتعليمها أو بعملها أو كفاءتها، و إنما تكون قوية بامتدادها العائلي، لذا تبادل الولاء العائلي بهذه الحماية و التغطية العائلية، أو حتى هذه السلطة و إن كانت رمزية، و نحن لا نبالغ إن قلنا أنه في المجتمع الذكوري يزداد العنف الموجه نحو المرأة بغياب السند العائلي لها و حماية الرجل لها أباً، أخاً كان أو زوج. هذا ما يدفعنا للقول أن عدم تطوير منظومة ثقافية تجعل من المجتمع لا يتعامل مع المرأة بوصفها واطناً كاملاً - وهذا له عدة مفسرات تاريخية و ثقافية منها ما هو متجذر في عمق الثقافة العالمية و منها ما متعلق بموروثات ثقافية خاصة بالعالم العربي و الاسلامي يمتزج فيها الديني مع البيولوجي مع الاسطوري، لتتجسد صورة المرأة بأدوارها و مكانتها وفق مركب اجتماعي هش و مُربك..، خاصةً و أن بعض الدول قد نجحت في تخطي الصورة المربكة للمرأة بدرجات مختلفة، بالاضافة إلى المعلوماتية و التكنولوجية، العولمة و الاستثمار في الحياة الاجتماعية أكثر من خلال منظومة الانسانية و حقوق الانسان، و فن العيش، يدفع بالعالم ككل لدخول في منظومة انسانية الانسان و مواطنة المواطن، بغض النظر عن عائلته، عرشه، عشيرته، عرقه، دينه أو جنسه. و مادام المجتمعات العربية و منها الجزائرية لم ترقى لتبني مفاهيم الانسانية و المواطنة، ستظل تعامل المرأة بازدواجية و نفاق اجتماعي ، و تناقض في القيم و المعايير، فيحترم المرأة و يقدرها بعائلتها و بالرجل الذي يسندها، و سيهمشها و يعنفها و يستغلها، إن كانت بمفردها، و بهذا سيظل المجتمع حالة الاربك و الازدواجية ما لم يتصالح مع نساءه و يعاملهن ككيانات انسانية مستقلة و مواطنة كاملة الحقوق، و هذا لا يعني مطلقاً الحفاظ على معايير و القيم التضامن الاجتماعية بين أفراد العائلة، أو المجتمع، لكن بدون توجيهات سلبية أو تمييزية.

بالعودة إلى الدراسة، ونتائج تحليل الجدول يظهر أن معيقات العمل الحزبي في تصور المرأة المطلقة تتوزع على أولاً: ملاحظات العائلة التي أخذت نسبة كبيرة وصلت إلى 75% أما الاهتمام بالأولاد و العمل فقد حاز على نسبة 25% لكل منهما. المرأة المطلقة وضعيتها صعبة في المجتمع، لأن العائلة و المجتمع يلوم المرأة إذا تطلعت و يعتبرها المسؤول عن حالة الطلاق هاته، لذا يشدد الرقابة عليها. كما تتكفل المرأة المطلقة برعاية الأولاد و العمل المضاعف من أجل التكفل بمطالبهم مع تسجيل المحاكم لقضايا النفقة على الأولاد بالجملة التي لا يلتزم الأب/الطلاق على تقديمها لأولادة. كل هذا يضاعف من مسؤوليات المرأة المطلقة ، ذات المكانة الضعيفة في المجتمع.

في الجدول المقبل سنحاول التعرف على علاقة طريقة انحراط أو التحاق المرأة بالحزب، مع تصورهما لمعيقات العمل الحزبي بالنسبة للنساء.

جدول رقم (53) : يربط بين طريقة انخراط المرأة في الحزب بتصوراتها لمعيقات العمل الحزبي النسوي.

العراقيل شكل الانخراط	الاهتمام م بالاولاد	الاهتمام م بالزوج	ملاحظات العائلة	رقابة المجتمع	العمل	الدراسة	لا يوجد	آخر	المجموع
اتفاق اصدقاء	6 33.3 %	0 00	2 %11.1	1 %5.5	3 16.6 %	0 00	6 33.3 %	0 00	18 11.3 %
جماعة اصل	2 16.6 %	0 00	7 %58.3	0 00	2 16.6 %	0 00	1 %8.3	0 00	12 %7.5
قرار فردي	14 14.4 %	7 %7.2	18 %18.5	3 %3	11 11.3 %	2 %2	41 42.2 %	1 %1	97 %61
مشاورات عائلية	9 %29	1 %3.2	8 %25.8	2 %6.4	3 %9.6	0 00	8 25.8 %	0 00	31 19.4 %
اخر	0 00	0 00	0 00	0 00	0 00	0 00	1 100 %	0 00	1 %0.6
المجموع	31 19.4 %	8 %5	35 %22	6 %3.7	19 11.9 %	2 %1.2	57 35.8 %	1 %0.6	159 %100

لقد كانت محاولة فهم الطريقة أو شكل الانخراط النسوي في الأحزاب الأربعة المدروسة – على الأقل في هذه الدراسة- من بين أهم المحاور التي انطلقنا في تحليلها مع بداية الدراسة، يعني حاولنا فهم سيورة عملية الانخراط الحزبي لدى النساء على قلته، و خرجنا بأربع اشكال للانخراط النسوي، و هي مستوحاة من إجابات النساء لسؤال تم طرحه عليهن في الاستمارة صيغ كالتالي: كيف تم الانخراط في الحزب؟ وقد تبين من إجابات النساء أن إنخراطهن في الحزب السياسي، يكون إما بقرار فردي، و إما عن طريق الأصدقاء، و إما عبر مشاورات عائلية، و أخيراً من خلال جماعة تشترك في الانتماء الجغرافي أول الأصل. في هذا الجدول وتماشياً مع محور الفصل، و هو تحليل الاندماج و التفاعل السياسي و الاجتماعي للنساء داخل

الأحزاب السياسية، فقد تم ربط شكل الانخراط النسوي وفق الفئات المصنفة في الجدول مع تصورهن لمعوقات العمل الحزبي النسوي، بمعنى هل تتحدد نظرة المرأة و تصورها لمعوقات العمل الحزبي حسب شكل أو الطريقة التي التحقت و انضمت بها إلى الحزب السياسي؟

أولاً: نطلق في تحليلنا من الفئة التي شكّلت في العينة أعلى نسبة فُدرت ب 61%، و هي فئة النساء اللاتي جاء قرارهن بالانضمام إلى الحزب السياسي عن طريق قرار فردي - أو هكذا أجبن - فإن 42.2% منهن يتصورن أنه لا توجد معوقات للعمل الحزبي. قد يبدو هذا منطقياً، على أساس أن المجموعة من النساء هاته اللاتي كن حازمات في إجاباتهن بخصوص شكل و أصل القرار الحزبي، إذ أكدن أن قرارهن بالتوجه للعمل الحزبي هو قرار نابع من قناعة فردية، يحملن الكثير من الثقة و الحماس، و غالباً يكن من الشابات الطامحات المتحمسات اللاتي لا يُؤمّن بأي معوقات سواء في العمل الحزبي أو الحياة ككل على العموم، خصوصاً و أنهن من الشابات و اللاتي تبين أنهن يشكلن أغلبية في عينة الدراسة.

أما بالنسبة للبقية التي تعتقد أن العمل الحزبي تتخلله معوقات، فقد جاءت ملاحظات العائلة ب 18.5% و رعاية الاولاد ب 14.4% في مقدمة هاته المعوقات ، ثم العمل ب 11.3% ، الاهتمام بالزوج 7.3% و رقابة المجتمع ب 3%. إذن يبدو واضحاً أن العائلة تشكل مؤسسة ذات سلطة كبيرة، إذ و مع أن النساء صرحن أنهن انخرطن بقرار فردي، عندما يتعلق الأمر بمعوقات العمل الحزبي نجد أن ملاحظات العائلة تأتي في المقدمة، لما لهذه المؤسسة من سلطة على أبنائها فتلاحقهم بملاحظاتها و التي تعكس فس الحقيقة رقابة ضمنية، من أجل الابقاء على الأدوار و المكانة التقليدية للمرأة التي تريد بطموحها أن ترتقي نحو ادوارٍ أخرى، مثل المشاركة في الفضاء العام و صنع القرار الوطني في مختلف مستوياته. هذا بالإضافة إلى معوقات رعاية الأولاد و الزوج، و العمل التي تفرضها طبيعة مكانتها في المجتمع و العائلة، و المهام الموكلة لها، التي تتكفل بها وحدها في غالب الأحيان، من دون مساعدة من الزوج، كما أن العمل و الحياة المهنية، رقابة المجتمع كثيراً ما تعطل المسار السياسي للمرأة، حتى و ان اختارت العمل الحزبي عن قناعة و من منطلق إرادة حرة.

بالعودة إلى ثاني فئة من حيث قوة التمثيل في العينة، وهي فئة السيدات اللاتي كان انخراطهن و توجهن إلى العمل الحزبي، من خلال مقترح عائلي، أو مشاورات عائلية، فقد جاءت تصوراتهن لمعوقات العمل الحزبي كالتالي: 29% للاهتمام بالأولاد، 25.8% ملاحظات العائلة، 9.6% العمل و 6.4% رقابة المجتمع ، و أخيراً 3.2% الاهتمام بالزوج. إذن تلعب العائلة دوراً كبيراً في عملية التنشئة السياسية، و قد بينت نتائج الفصل الاول من الدراسة أن الكثير من النساء، تتقاسم و تتشارك العمل الحزبي مع أفراد عائلتها و يأتي في مقدمتهم الأب بالنسبة للمرأة العزباء، و الزوج بالنسبة للمرأة المتزوجة أو كلاهما معاً. لكن هذا لا يعني ان العائلة يمكن أن تشكل عائقاً في إطار العمل الحزبي و السياسي النسوي، و هذا من خلال بعض القيم التي تحملها و تصور على تلقينها لمختلف الاجيال، و خاصة القيم المتعلقة بتنظيم علاقات، أدوار و مسؤوليات المرأة، و المكانة التي تحفظها لها، و أمام محدودية الصورة النمطية التي يُخاصر فيها المجتمع المرأة، و طموح النساء اللاتي نلن قدراً كبيراً من التعليم العالي، و يرغبن خوض غمار العمل السياسي، تجد النساء أنفسهن يتلقين مختلف المعوقات، التي تحد من إنطلاقهن و مبادرتهن في الحياة العامة. الوضعية الهشة للمرأة داخل المجتمع، تجعل العائلة تبالغ في حماية المرأة من الفضاء العام، الذي تحول مع الوقت احتكار ذكوري، بالمقابل يعتبر بالنسبة للمرأة فضاء تتلقى فيه العنف الموجه ضدها و الرفض لوجودها فيه، كل هذه الظروف تجعل العائلة حتى و إن كانت المشجع على دخول بناتها لمجال العمل الحزبي، تبقى حريصة على مرافقة النساء ، و جعلهن تحت و صياتها و رعايتها.

في الشكل الثالث من الانخراط النسوي، و هو الذي يكون عبر الأصدقاء، ظهر ان تصور النساء في لمعوقات العمل الحزبي، تتوزع على الاهتمام بالأولاد 33% و العمل 16%، ملاحظات العائلة 11% والعمل 5%. إذن في هذا الشكل من الانخراط يطغى الاهتمام بالأولاد على مهام المرأة، و يجعلها تُسخر كل وقتها لهذه العملية المجهدة و المرهقة للمرأة، خاصةً و أنها تمارس عملاً وظيفياً كذلك خارج البيت، و الذي يتطلب هو الآخر تركيزاً و التزاماً، كل هذه الظروف تجعل المرأة تقضي يوم عمل بدوامين، دوام خارج المنزل، و دوام داخل المنزل، و إن كان الأول مثنى عن طريق الاجر، فإن الثاني يدخل في إطار مهامها التقليدية الموكلة لها منذ الازل، و التي رغم تطور الظروف لم يشترك الزوج في تقاسم زوجته أو الرجل بصفة عامة التكفل بالاعمال المنزلية و رعاية الأولاد. أما ملاحظات العائلة فهي دائماً ترافق المرأة في كل أشكال انخراطها، و مرد ذلك إلى سلطة العائلة القوية التي تنظم المشاركة السياسية و الحزبية للمرأة، و الكثير من أدوارها و مكانتها في العائلة و المجتمع ككل.

أخيراً، و في انخراط المرأة في الحزب السياسي عن طريق جماعة تشترك في الأصل، يظهر أن العائلة في هذا الشكل من الانخراط سلطة على محدودة الانطلاقة في العمل الحزبي بالنسبة للمرأة من وجهة نظرها، هي الاكبر من بين كل أشكال الانخراط المذكورة في الجدول، و ذلك عندما بلغت ملاحظات العائلة كعميق للعمل الحزبي للمرأة حسب تصورها نسبة 58%. هذا الشكل من الانخراط المبني على التقارب الجغرافي و بالتالي الثقافي و القيمي، تكون العائلة أكبر ركائزه، فتعد أهم موجه للسلوك السياسي و الحزبي للنساء فيه، بالمقابل تتصور النساء أن العائلة بدورها التوجيهي المبالغ فيه قد يعود سلباً على المشاركة الحزبية و السياسية للنساء، من خلال الحد من انطلاقتهم و مبادراتهم الكاملة و الحرة في المجال السياسي و الفضاء العام.

4 الخلاصة و الإستنتاج

في هذا الفصل من الدراسة، و من خلال هذه الفرضية التي ركزنا فيها على تحليل تفاعل المرأة مع النشاط الحزبي داخل الأحزاب الأربعة المدروسة، محاولين معرفة مدى اندماج المرأة مع النشاط الحزبي، مفترضين أن المرأة غير منطلقة في ممارستها السياسية و الحزبية بسبب مهامها العائلية التي تتكفل بها وحدها (العناية بالأولاد و المنزل) بالإضافة إلى القيود الثقافية، وقيود المجتمع الأبوي و الهيمنة الذكورية، التي تتخذ شكل تصورات تترسخ في ذهن و فكر المرأة، بصفة لا واعية، فتؤثر على روح المبادرة السياسية لديها، و تجعلها غير كاملة الانطلاق في ممارسة نشاطها السياسي. و تتجند لضمان بقاء المرأة في مكانتها و أدوارها التقليدية، التي لم تعد تتماشى مع مؤهلاتها العلمية و العملية، منظومة من القيم و التصورات، تتجسد في خطابات يرددنها كل أفراد المجتمع، ويتناقضونها عبر الأجيال، كما تزداد حدةً مع تأزم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد ككل، إذ تعد المكانة الهشة للنساء أحد أوجه الأزمة التي يعيشها مجتمع ما، و في نفس الوقت هي أحد مسببات الأزمة، إذ لا وجود لحالة التطور و التقدم في أي مجتمع، لا تكون فيه مكانة المرأة قوية و مواطنة كاملة الحقوق.

من خلال مجموعة من الترابطات الكمية بين المتغيرات، التي أنجزناها في سبيل تحقيقنا من الفرضية و ربطاً بملاحظاتنا الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أولاً: يثبت الواقع المعاش أن علاقة المرأة مع الوقت أو التوقيت، لا تخضع لارادتها الحرة وإنما تدخل متغيرات عدة تتحكم في هذه العلاقة، منها مسؤولياتها العائلية و تحمل المرأة للعبء الأكبر لمقتضيات العملية العائلية، من تربية الأولاد و مهام منزلية.

- رغم كل المعوقات الثقافية التي تتخذ أشكالاً متنوعة و متعددة، تُصّر النساء على متابعة و حضور النشاطات التي ينظمها الحزب، ف 85.5 % من النساء في الدراسة يتابعن نشاطات الحزب المتنوعة بالحضور و المشاركة، و 84.9 %، منهن يسافرن في سبيلها، قد يكون السفر بين الولايات داخل الجزائر، للالتحاق بالولاية التي يجري فيها النشاط، مع العلم أن جلها يُقام في الجزائر العاصمة.
- يميز وضع المرأة على العموم، و المرأة النشطة في المجال السياسي بالخصوص، صراعٌ قائمٌ بين ثنائية العمل السياسي/العائلة يرتبط بالأدوار التي تقوم بها المرأة في الحياة العامة(المجال السياسي و مجال العمل) و الحياة الخاصة(بمعنى العائلة)، بحيث تتعرض إلى ضغط كبير من الفضاء العام بمكوناته العمل والنشاط السياسي، الذي يتطلب حضوراً دائماً، فثقافة الحضور الجسدي مثمّنة كثيراً في الحزب، في مقابل ضغط من الوسط العائلي" فيتم المراهنة على هويتها لأن دورها كأم دخل في صراع مع دورها كفاعلة سياسية في الحزب، هذا ما يعرض المسار السياسي للمرأة لانقطاعات تكون سبباً في عدم ارتقاءها سياسياً و عدم تواجدها بنسبٍ كبيرة في مراكز المسؤولية وصنع القرار.
- تبين من خلال النتائج أن أكثر شيء يعرقل المرأة هو ملاحظات العائلة بنسبة 22 %، ثم الاهتمام بالأولاد بنسبة 19.5 %، و بعدها العمل بنسبة 11.9 %، و من ثم الاهتمام بالزوج بنسبة 5 %. لتأتي رقابة المجتمع ب 3.8 %، و أخيراً الدراسة ب 1.3 % بالنسبة للطالبات.
- هناك بعض العراقيل و التي تصدرت أعلى النسب هي مرتبطة بتصورات ثقافية و اجتماعية موجهة نحو المرأة، فُتُضيق عليها ولا تجعلها منطلقة في الحياة العامة، مثل ملاحظات العائلة (22 %) و رقابة المجتمع (3.8 %)، هذين المتغيرين لا يرتبطان بالممارسة السياسية و الحزبية للمرأة فقط، بل قد نجدُهما معرقلان كذلك للمسار التعليمي أو المهني للمرأة، لأنهما مرتبطان بطبيعة المجتمع الأبوي و تصوراتهِ تجاه أدوار و مكانة المرأة في هذا النظام، إذ يعتبر دورها في أساس (و الطبيعي) من منظور هذا المجتمع الأبوي، هو الفضاء الخاص بمعنى المنزل أو العائلة، أما وجودها في الفضاء العام بكل مؤسساته منها الحزب السياسي، هو استثناء، و أمر مربك لقواعد و نظام المجتمع الأبوي، لذا يجب أن يخضع لوصاية قد يُجند العائلة لتطبيقها، أو قد يمتد نطاق الرقابة على مسار المرأة إلى مجالٍ يشمل المجتمع ككل، بجميع مكوناته، فتجد المرأة نفسها غير منطلقة و تجهد نفسها و جهدُها في رسم الصورة التي يريد المجتمع عنها، هذه الصورة التي تسكن المخيال الجمعي، و خاضعة لمعايير و تقييم السلطة الذكورية، لأن صورة المرأة و مكانتها و وضعها التي يُصر المجتمع الأبوي على ترسيخها، هي تلك التي حدد معالمها الجنس الآخر بمعنى الذكور.
- إن تكفل المرأة لوحدها بعملية التربية و الرعاية للأولاد، يجعلها تسخر أكثر من نصف يومها لهذه العملية التي تعد شاقة و مرهقة، خاصةً لتلك التي تقضي يوم عملٍ مجهد، لتدخل إلى منزلها من أجل استكمال عملية الرعاية و المهام المنزلية من طبخ و غسيل... إلخ، و ما أن تنتهي المرأة من يوم عمل منزلي و رعاية للأطفال و تدريسهم، حتى تشرع في التحضير لليوم الموالي، بما أنها ستلتحق بدوام العمل مع بداية الصباح الباكر، هذا اليوم المضاعف للعمل الذي تقضيه المرأة بين مجهود العمل المهني خارج المنزل، و مجهود العمل المنزلي داخل البيت بعد الانتهاء من الدوام، بالإضافة إلى ظروف الحياة في المدن و الارياف الجزائرية من عدم توفر نقل، و روض أطفال و اختناق مروري، كل هذا يؤثر كثيراً على الصحة النفسية و العضوية للمرأة، كما يستهلك الكثير من وقتها على حساب استثمارها الخاص بالمهنة أو المجال السياسي، هذا ما جعل

- الاهتمام بالأولاد و الزوج يظهران كأهم العراقيل التي ذكرتها النساء، في إطار ممارستهن للعمل الحزبي فحازت على رعاية الأطفال على ثاني أعلى نسبة ب 19.5 %، و رعاية الزوج مثلت 5% كونها معرقل للعمل الحزبي.
- لا يرتبط تصور المرأة لمعيقات العمل الحزبي بالحزب الذي تنتمي إليه بصفة كبيرة، بقدر ما هو مرتبطة بمكانة و ادوار المرأة في المجتمع ككل، و الصورة النمطية و الثقافية التي يحملها لها المجتمع في مخياله الجمعي، لكن الترابط بين الحزب الذي تنتمي إليه المرأة وتصوراتها لمعيقات العمل الحزبي أظهرت أن: جبهة التحرير الوطني احتلت الريادة في ملاحظات العائلة كأول معرقل في ممارسة المرأة لنشاطها السياسي و هذا بنسبة 35.2% ثم يأتي بعده التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 24.4% . ربما قد تعكس تشابه هذين الحزبين في اتجاهات العوائق في تصور نسائهن، تشابه أو التماهي بين هذين الحزبين في الطابع المحافظ التقليدي الذي يميز الحزبين، و كذا خصوصية الفئات التي تنتمي إليه.
 - تستعين النساء بالعائلة – الممثلة في الأب و الزوج غالباً – لتتفادى سلطة و متاهات الهيمنة الذكورية، في حين يعد ارتباطها بالعائلة – لا نقصد الارتباط العائلي بمفهومه التضامني داخل العائلة، نحن نقصد تعامل المجتمع مع المرأة بوصفها جزءاً من العائلة و ليس لأنها مواطن كامل مُصان الكرامة بدون الحاجة الى حماية و تغطية عائلية يعني جعلها ضعيفة دائماً و مستهدفة ومستغلة بدون دعم عائلي و في غير إطاره – هو ترسيخ للنظام الأبوي، هنا تجد المرأة نفسها تتآكل بين هذين النظامين في حين يتقويا – يعني النظام الذكوري و النظام الأبوي- على حساب تأكلها، وهذا ما يخلف هشاشة في وضعها العام داخل المجتمع.
 - مؤشر رقابة المجتمع الذي جاء في الدراسة بنسبة 3.7%، و الذي يتجاوز مفهومه البسيط يجعل المرأة محل ملاحظة دائمة من قبل كل فئات المجتمع، لكنه شكل من العنف المعنوي يمارسه المجتمع بتلقائية (أصبح طبعي) و بكل فئاته بنسائه و رجاله ، و الذي يوجه الجزء الأكبر منه نحو المرأة، يُمارس أو يُنتج هذا الشكل من العنف في كل الفضاءات بدءاً بمحيط العائلة مروراً بالحلي الذي تسكن فيه و الشارع و المكان الذي تعمل فيه و قد تمتد حتى إلى الحزب الذي تنشط فيه سياسياً، يعني أينما تتحرك أو تتواجد تحظر معها هذا العنف الذي نتصوره بمثابة الرقابة التي يطبقها الجميع نساءً ورجالاً، و بكل الفئات، وعلى كل الفئات، هذا العنف الذي يأخذ شكل نظرات محملقة في شكل اللباس، ملاحظات على الكلام أو على وقت الدخول و الخروج، كل هذا يجعل المرأة غير مرتاحة، و هي تتقاسم هذا الهاجس مع الكثير، و تتعلق هذه الحالة بثقافة المجتمع الجزائري، و كأن الكل يراقب الكل.
 - إن ملاحظات العائلة، و الاهتمام بالأولاد شكل أول المعوقات للعمل الحزبي للنساء، في كل المستويات التعليمية – مع العلم أن أغلب النساء في الدراسة هن جامعات – ، مما يؤكد أن المرأة بتعليمها العالي لا يمكن ان تفلت من هذه المعوقات المتجذرة في عمق الثقافة الجزائرية، و أن سلطة العائلة و التنظيم التقليدي للعلاقات بين الأفراد داخل هذه المؤسسات، ما زال حاضراً بقوة، إذ مازالت المرأة بغض النظر عن تعليمها العلمي العالي، تتكفل بالجزء الأكبر من العملية المنزلية، و مازالت المؤسسة العائلية بكل مكوناتها تسهر على الحفاظ على هذا النظام، فهي لا تكف عن مراقبة المرأة إذا لم تقم بأداء مهامها كاملةً تجاه العائلة و بمفردها. يعني احترام تقسم العمل، بحيث تتكفل هي بكل الاعباء المنزلية و رعاية الاولاد و الزوج، بالإضافة إلى العمل خارج المنزل و التزامات الوظيفة، فلا يحق لها أن تتعب و لا أن تتذمر، و أن تؤدي أعمالها المنزلية كاملةً من دون تقصير، و إلا اتهمت بلامبالاة، وعدم الاهتمام بالأولاد والزوج و هو أمر منبوذ من كل العائلة ، التي تسهر بدورها على مراقبة المرأة لأداءها لمهامها المنزلية، عن طريق تقديم الملاحظات.

- تصور النساء لمعيقات العمل الحزبي لا يتغير أو يختفي، بانتقالها من فئة عمرية إلى أخرى، أو بالأحرى بتقدمها بالسن، بل تضاف معيقات جديدة مع تغير وضعها الاجتماعي مع كل مرحلة، و توكل لها مهام و مسؤوليات إضافية. تصعب من السير السلس في مراحل و درجات العمل الحزبي و السياسي على العموم.
- يتسع نطاق الرقابة على المرأة العزباء، لأن المجتمع جعل من المرأة لا تمثل نفسها فقط، بل إن العادات و التقاليد المترسخة في عمق التصور الجزائري، جعلت منها ممثلاً لشرف العائلة، الشرف الذي اختزلته منظومة العادات الجزائرية (و العربية بالعموم) في مظاهر و تفاصيل جزئية، بعيدة عن مبادئ المواطنة الكاملة. لنصل في نهاية إلى مجتمع يشتغل بربع قدراته البشرية أمام ثلاث أرباع قدراته فهي إما تائهة ، و إما مقيدة تحت ضغط التصورات الوهمية، و القوالب النمطية التي تجعل من المرأة غير مبادرة و غير منطلقة في الحياة العامة.
- أخيراً يمكن القول أن الدخول الواسع للمرأة في الجامعة و بدرجة ثانية للعمل، خلق نوع من النقاش في المجتمع فيما يخص إعادة النظر في الأدوار التقليدية التي تقوم بها المرأة في المجتمع"¹، لكنه لم يؤدي إلى ترقية واسعة للمرأة في مناصب المسؤولية و السلطة في المؤسسات، و في العائلة رغم دخول المرأة للحياة المهنية، إلا أن الصورة النمطية للمرأة الأنثى ، و المرأة الأم و الزوجة و الأخت، (يعني ما زالت المرأة تُعرّف دائماً من منطلق علاقتها بالرجل، لم يفسح المجال لتطوير و تبني صورة المرأة المواطنة.

هذا ما سيقودنا للحديث في الفرضية الثالثة، عن مسار النساء الاجتماعي و المهني و السياسي للمرأة داخل الأحزاب السياسية، يعني ما الذي يمكن أن تضيفه التجربة الحزبية للنساء، على صعيد بناء الشخصية و القناعات، و على صعيد إدماجها الاجتماعي، المهني و بالخصوص السياسي.

¹ J-F Amadiou. Opcit. P 13.

الفصل الحادي عشر

الاندماج الاجتماعي و السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية

- 1- تصور النساء للأسباب التي تجعلها تنخرط في الأحزاب السياسية
- 2- علاقة النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية بالعمل الجماعي والنقابي
- 3- تقييم المرأة لوضعها بعد دخول الحزب السياسي
- 4- نتائج الفرضية الثالثة، الخلاصة و الاستنتاج

حرصنا على مدى الفرضيتين الأولتين على إبراز معالم المشاركة السياسية و الحزبية النسوية في الجزائر، من منظور سيطرة العائلة و قيم و معايير المجتمع الذكوري و الأبوي على تصور العمل الحزبي و السياسي بالنسبة للمرأة بوصفها فاعلاً، و ما يميزه من سلوكيات، تصورات، قيم و أفكار، وفق منظومة اجتماعية غاية في التعقيد و التداخل، بين مختلف مكونات المجتمع و مؤسساته التقليدية (العائلة، الزوايا، المساجد) و الحداثية (الحزب، الجامعة، مؤسسات العمل)، و مميزات نسقه العلائقي المتأرجح بين التكامل و التناقض، و بين التوق للحدثا و التطور، و الخوف من كل جديد، بين التطلع لقيم المجتمعات الأوربية و بين التمسك بكل المعايير التقليدية خاصة تلك المرتبطة بالمرأة بالخصوص.

إذن كل هذا ينعكس على وضعية المرأة الناشطة في المجال الحزبي، لكننا في الوقت نفسه نتصور في هذه الفرضية أن المرأة المنتمية إلى الحزب السياسي، تتميز بنوع من التفاعل السياسي و الاجتماعي، فهي ليست كائن اجتماعي خاضع، و مسلوب الارادة من طرف العائلة و المجتمع. لذا نبحت في هذا الجزء من الدراسة على التفاعلات التي تتم بين المرأة أو النساء المنتميات للأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، و بين المحيط الاجتماعي بما يتضمنه من مؤسسات للعمل المهني، و مؤسسات ذات طابع مدني، بوصفها امرأة نالت قدراً كبيراً من التعليم، ثم في مرحلة لاحقة ولجت سوق العمل من مختلف أبوابه

بخلاصة وبصورة بسيطة، تتمحور الفرضية الثالثة، حول سؤال مركزي في ظل كل التحاليل التي ذكرناها في الفرضيتين الأولتين التي تتعلق بخصوصية المجال السياسي المحتكر و المسير المتحكم به من خلال قطبين، هيمنة ذكورية و نظام أبوي، سلطة، سلوكاً، تصوراً أو ممارسة. فكيف تستغل المرأة الهامش الضيق البعيد عن سلطة الهيمنة الذكورية و المجتمع الأبوي، إن وجد و كيف تخلقه إن غاب؟

نفترض كإجابة على هذا السؤال، أن المرأة المنتمية للأحزاب السياسية، تستثمر أكثر في الفضاء العام وبتنوع، فنجدها في التنظيمات و الجمعيات، كما أنها حتى و لم تتراق مشاركتها السياسية و عملها الحزبي بسلطة حقيقية، فهذا يجعلها تخلق نوع من السلطة الرمزية تحاول استثمارها في مجالها المهني، أو الاجتماعي بصفة عامة، و تنشط بها في مجال المجتمع المدني، و المجال النقابي، و هذا ما سنحاول إبرازة من خلال الجدول الأول الذي يبحث عن اندماج المرأة و تفاعلها مع منظمات المجتمع المدني، و النقابات، بالنسبة دائماً لوضعها كناشطة في المجال الحزبي.

في مجال التفاعل المؤسسي، سننطلق من الجمعيات و النقابات و نحاول التعرف على ما هية علاقة المرأة الناشطة في المجال السياسي، مع منظمات المجتمع المدني و النقابات.

لكننا في البداية أردنا معرفة التصور الذي تحمله المرأة بخصوص مشاركتها و ممارستها السياسية بدايةً سنتعرف على تصور النساء للأسباب أو الدوافع التي جعلتهن ينخرطن في الاحزاب السياسية، وسط العزوف المجتمعي نحو الممارسة و الانخراط الحزبي، و هذا التوجه لا يقتصر على الجزائر فقط بل يُعتبر نزعة عالمية، جعلت الممارسة الحزبية و السياسية لا تحظى بكثير من الإقبال خاصةً من قبل فئتي الشباب و النساء. و إذا أردنا بحث الأسباب فهو موضوع واسع و شاسع و متعدد التفرعات و التفسيرات، لكنه كثيراً ما يرتبط بالتحول الذي عرفه العالم في وسائل الإعلام و الإتصال، و كذا شبكات التواصل الاجتماعي التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات و خلقت مجالات واسعة لبناء و تكوين الرأي العام، و التفاعل على مدى واسع جداً يتعدى حدود المجتمع المحلي ليشمل العالم ككل. بالإضافة إلى متغيرات أخرى يطول شرحها. و نحن لا نبالغ إن قلنا أن مجموعة النساء في عينة الدراسة، أو اللاتي لم تظهرن في العينة، بمعنى يحمل النساء المنخرطات و الناشطات في الأحزاب السياسية، بمختلف أنواعها و إيديولوجياتها يعترن استثناءً، لأن الأصل في المرأة أنها قليلة التواجد على مستوى

الأحزاب السياسية، و من هنا يكتسي هذا السؤال أهمية كبرى، إذ وسط الإحجام النسوي على الممارسة الحزبية، ما الذي يمكن أن يدفع الفئة القليلة إلى هاته الممارسة المصنفة مجتمعيًا أنها لا تليق مع أدوار المرأة.

. و بما أننا نحاول التعرف على التفاعل السياسي للمرأة، كان لابد علينا البحث:

- أولاً عن تصورهما الخاص لمشاركتها السياسية، و نشاطها الحزبي، بمعنى ما الذي تبغي النساء الوصول إليه عبر نضالهن الحزبي، و في هذا الإطار جاءت أسئلة مباشرة تتمحور حول سبب التحاق المرأة بالحزب السياسي، وهدفها من الممارسة السياسية، و أسئلة أخرى تتعلق دائماً بتصورها الذاتي لمسارها السياسي داخل الحزب. و كل هذا سيكون له دلالة كبيرة حول تطلع المرأة للوصول إلى المواطنة الكاملة، و رغبتها في أن تكون فرداً فاعلاً و مشاركاً عندما يتعلق الأمر بالشأن العام، و العمل المجتمعي، و هو أرقى صور المواطنة الحقيقية.

جدول رقم (54): يبين أسباب انخراط النساء في الأحزاب السياسية من وجهة نظرهن

النسبة (%)	التكرار	سبب الانخراط
3.1 %	5	الاصلاح
17.0 %	27	الانتماء للجبهة
0.6 %	1	البحث عن عمل
8.8 %	14	الترقية الاجتماعية
51.6 %	82	المشاركة
0.6 %	1	الوصول للسلطة
9.4 %	15	دعم مشاركة المرأة
0.6 %	1	فضول
8.2 %	13	لا يوجد
100 %	159	المجموع

1 - تصور النساء للأسباب التي تجعلها تنخرط في الأحزاب السياسية

بدايةً و مع النسب يظهر أن التوجه العام لأفراد العينة فيما يتعلق بسبب الانخراط في الحزب السياسي يعود إلى **رغبة المرأة في المشاركة بنسبة 51.6%** . بمعنى أن أكثر من نصف أفراد العينة أن الرغبة في المشاركة التي لم تحدد طبيعتها فقد تكون سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أو ثقافية لكن هذا المصطلح يشير في تصور المرأة إلى رغبة كبيرة في الاندماج و في ممارسة المواطنة الكاملة. فالمرأة لا تريد أن تبقى محاصرة في مجالات ضيقة فرضتها صورة نمطية و جامدة مكتنزة في المخيال الاجتماعي، لم تعد تتماشى حقيقةً مع التحولات التي عرفها وضعها بالتعليم و العمل، و كذا بالتحولات التي عرفت أشكال المجتمعات عريضة بالعموم، و المجتمع الجزائري على وجه التخصيص.

هذه المجموعة من النساء اللاتي يتصورن أن انخراطهن في الاحزاب كان سببه الرغبة في المشاركة، هذه الرغبة التي قد تكون من خلفها عوامل عائلية مدعمة لها، مثل ترسخ الممارسة الحزبية في الوسط العائلي و مدى الدعم العائلي الي تتلقاه المرأة لتبني الممارسة الحزبية ، بالإضافة إلى نوع تخصصها العلمي في الجامعة، و قد أشرنا في جزء من الدراسة إلى أن علاقة بعض التخصصات العلمية مثل القانون و الإعلام قوية مع الممارسة الحزبية النسوية، بالإضافة إلى الاستعداد النفسي و الكريزماتي الذي تتميز به بعض الشخصيات مما يجعلها مستعدة للتجاوب مع الفضاء العام و الاستثمار فيه، و مرونة التفاعل مع المؤسسات الحزبية.

في الدرجة الثانية تتصور النساء ان سبب انخراطها في الحزب السياسي يرجع إلى الرغبة في **الانتماء إلى الجبهة** بنسبة **17%**، و هذا التوجه مرتبط حصرياً بالنساء المنخرطات في جبهة التحرير الوطني، لأنه من وجهة نظر المناضلين أو المنخرطين في حزب جبهة التحرير الوطني من النساء و الرجال، أن "الانتماء إلى الجبهة" كافي لتبرير الانخراط فيها، و هذا لارتباطها بالتاريخ الثورة، التحرر و الاستقلال، فهم بتعبيرهم " الانتماء إلى الجبهة" و كأنه الإنتماء للتاريخ و الوطن.

و الحقيقة أن هناك جدل كبير إلى يومنا حول موضوع الجبهة التاريخ و الثورة قبل الاستقلال، و الجبهة الحزب السياسي بعد الاستقلال، و هذا ما دفع بالكثير إلى تبني الطرح القائل أن خلق تصور صحيح و فعال للممارسة الحزبية و السياسية، و خلق إقبال كبير عليها يكون بتصحيح المفاهيم و تحييد الجبهة التاريخ و عدم دمجها بالخطاب السياسي، حتى تبقى مقدسة التاريخ و لا تتحول إلى إيديولوجيا لخدمة المصالح الخاصة. و هذا يشكل إلى خطر كبير على صورة التاريخ الثوري لدى الأجيال التي جاءت بعد الاستقلال، فدمج التاريخ الثوري العظيم و المنير مع الممارسات السياسية الحالية - خاصة السلبية منها يعني تلك التي لا تراعي المصلحة العامة- يؤدي إلى النفور من التاريخ و السياسية و ابتذال ثورة كبيرة أدت لتحقيق الاستقلال و بناء الدولة المستقلة.

الآن ، لماذا ظهر هذا التوجه بنسبة عالية لدرجة احتلاله الترتيب الثاني من حيث قوة الظهور في الجدول، مما يشير أن أغلب النساء المنخرطات في جبهة التحرير الوطني أعطين هذا السبب، هذا ما يؤكد قوة حضور الإيديولوجية الثورية و الخطاب الإيديولوجي عند النساء المنتميات إلى جبهة التحرير الوطني و في الحزب كذلك.

ثالثاً، يظهر أن **9.4%** من النساء في الدراسة يتصورن أن سبب إنخراطهن في الأحزاب السياسية، مرده الرغبة في **دعم مشاركة المرأة** ، و هذا مؤشر غاية في الأهمية، بحيث يبرز أن النساء متبنيات لقضايا المرأة، وواعيات أن وضع المرأة يشوبه الكثير من الضعف و النقص، بحيث لم ترقى لأن تكون فاعلاً في الشأن العام، و مؤسسات صناعة القرار. من هذا الباب تتصور النساء أن تواجهن و نشاطهن في الأحزاب السياسية، من الممكن أن يكون له أثر إيجابي في دعم مشاركة المرأة بداية بأنفسهن أولاً، و إمتداد لباقي النساء كذلك، إلى أن يشكل حضورهن و تواجهن تأثيراً قوياً و تفاعلاً إيجابياً مع الشأت العام، بما يحقق و يجسد المواطنة الكاملة.

في الدرجة الرابعة تعتقد **8.8%** من النساء في الدراسة أن سبب إنخراطها في الأحزاب السياسية راجع إلى البحث عن **الترقية الاجتماعية**، هذه الاخيرة التي لها أبعاد معنوية و مادية، إذ تتصور النساء ان الممارسة الحزبية من الممكن ان توصلهن إلى مناصب و مراكز ذات تأثير و سلطة تساهم في ترقيتهن اجتماعياً. لأنه في الحقيقة الممارسة السياسية ليست حيادية و إنما في تداخل كبير مع الكثير من المؤسسات، كما أن الترقية الاجتماعية نابعة من المنصب أو الموقع الذي من الممكن أن يحتله الفرد من خلال الممارسة الحزبية و السياسية، و الذي يترافق مع سلطتين مادية و معنوية، و اللتان تساهمان في خلق الترقية

الاجتماعية، مع العلم أن الكثير من الدراسات تناولت هذا الموضوع، مشيرةً أن خصوصيات الأحزاب السياسية في الجزائر تكمن أنها تستثمر من قبل الأفراد من أجل الترقى الاجتماعي بكل مستوياته عن طريقها، و بالتالي تبتعد عن دورها الرئيسي و هو تكوين النخبة و تحقيق الرشادة في التسيير و في صناعة القرار.

خامساً تتصور **3.1%** من النساء في العينة أن سبب انخراطهن في الحزب السياسي هو **الإصلاح**، و نفترض أن هذا التوجه مرتبط بالنساء المنتميات لحركة مجتمع السلم، لأن العمل الحزبي داخل هذا الحزب الإسلامي يكتسي في معتقدات منتسبيه بعداً عقائدياً، إذ يعتبر عملاً تعبدياً دعوياً يبغي الوصول إلى الإصلاح، و الإصلاح من منظور الحركة هو تبني المبادئ الدينية و الإسلامية في النهج السياسي و الاجتماعي. و إن كان مبدأ الحركة هو الوسطية و الاعتدال و الابتعاد عن التطرف من خلال محاولة تبني خطاب سياسي معتدل، لا يتعارض مع الحرية و الديمقراطية.

أخيراً سنذكر التوجهات التي شكلت نسب صغيرة جداً لم تتعد **0.6%**، و نبدأ بالمؤشر الذي شكل لنا المفاجئة بعدم ظهوره القوي كأحد أسباب الانخراط النسوي و هي الوصول للسلطة الذي لم يتعد تمثيله في العينة **0.6%** بمعدل امرأة واحدة من مجموع 159. على الرغم أن الوصول للسلطة هي غاية كل ممارسة حزبية، و هذا يحيلنا إلى تفسيرين و هما: إما أن المرأة مدركة موضوع الرقي السياسي لها ووصولها للسلطة لا يلقى الكثير من القبول وسط المجتمع الذكوري و النظام الأبوي، و بالتالي هي لا تصرح بذلك مباشرة، حتى لا يُخاف منها و يتم تهميشها، و بالتالي هي لا تبدي موقفاً واضحاً في هذا المجال، و تركز على العمل التدريجي. و إما أن النساء في الأحزاب السياسية ليس من أهدافهن الوصول إلى السلطة و هذا ما نستبعده.

و قد عرفنا ن الدراسة أن توجه النساء إلى الانخراط الحزبي، قد يكون السبب فيه البحث عن عمل و الفضول. بالموازاة مع بحثنا عن الأسباب التي تتصور النساء أنها الدافع وراء انخراطها في الأحزاب السياسية، حاولنا التعرف من خلال سؤال آخر عن الهدف المبتغى الوصول إليه عبر النشاط الحزبي. و جاءت الإجابات موزعةً على النسب التالية:

الوصول إلى السلطة 34.0% / - المشاركة السياسية 31.4% / - الترقية الاجتماعية 15.1% / - الإصلاح 8.8% / - دعم المرأة 1.3% / - العلاقات 0.6%

تُوضح الإجابات تحولاً نوعياً في تصورات المرأة فيما يخص الأهداف بالمقارنة مع تصوراتها فيما يتعلق بالأسباب التي جعلتها تنخرط في الأحزاب السياسية، فنلاحظ أن توجه النساء غالب نحو هدف الوصول إلى السلطة بنسبة 34%، و هو نفس المؤشر الذي لم يحز سوى على نسبة 0.6% في تصور النساء للأسباب التي جعلتها تنخرط في الأحزاب السياسي، مما يجعل الانقلاب في الاتجاه فعلاً نوعياً.

إذن المرأة لما تدخل الحزب تكون المشاركة من أولوياتها، و بمرور الوقت و العمل الحزبي تتحول المشاركة إلى هدف من أجل الوصول إلى السلطة، و يقصدون بالسلطة اعتلاء مراكز القرار، و مواقع التأثير سواء داخل الأحزاب السياسية، أو في مؤسسات التمثيل النيابي.

و يبقى الشباب حاضراً في التصورات التي تحملها المرأة للأسباب التي جعلتها تنخرط في الأحزاب السياسية، مع الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها عبر النشاط السياسي، فيتكرر حضور مؤشر **المشاركة السياسية** بنسبة عالية قدرت ب **31.4%**، بالإضافة إلى مؤشر **الترقية الاجتماعية** بنسبة **15.1%**، كما ظهرت في الاجابات مؤشرات أخرى مثل هدف تكوين علاقات، و توسيع شبكة الرأسمال الاجتماعي، بالإضافة إلى الإصلاح و دعم المرأة.

بالحديث عن سيرورة النشاط الحزبي للنساء، و في قياسنا المبدئي هذا حول طبيعة التصورات التي تحملها للأحزاب السياسية سواء التي هي تنشط بداخلها أو التي تتقاسم معها نفس الساحة السياسية، طرحنا سؤال حول ما الذي يجعل المرأة تنشط في هذا الحزب دون غيره فبين جزء من اختيارهن مبني على : -مبادئ الحزب 35.8 %، تاريخ الحزب 30.2 %، قوة الحزب 5.7 %، مكانة المرأة فيه 1.9 %، وأخيراً توجهات العائلة 0.6 % . بقدر ما تبدوا المؤشرات موضوعية و طبيعية تجعل المرأة تختار الأقوى، و صاحب المبادئ و الإمتداد التاريخي بقدر ما تعد هذه الإختيارات نسبية لأنها مرتبطة بتصوير النساء لمفاهيم و مقومات القوة و المبادئ و التاريخ.

في نفس الإتجاه دائماً، و فيما يتعلق بالتصورات التي تحملها النساء الناشطات حزبياً، أردنا التعرف عن تصور المرأة حول أهم مبدأ ينبغي أن يتبناه الحزب و كانت الاجابات موزعة عبر النسب التالية :الوطنية بنسبة 50.9% الديمقراطية بنسبة 30.8 % الدين بنسبة 10 % العلمانية بنسبة 5 % .

أما بالنسبة للأحزاب التي ترى النساء أنها الأقرب إليها من ناحية البعد الايديولوجي و التوجه الفكري نجد 74.8 % لم تجد أي تقارب مع أي حزب آخر، ثم 10.7 % ذكرت حزب جبهة التحرير الوطني، 5 % الأحزاب الإسلامية و منها حركة مجتمع السلم، 1.9 % جبهة القوى الاشتراكية ، 4.4 % حزب العمال، 3.1 % التجمع الوطني الديمقراطي.

هذا ما يتعلق بالتصورات التي تحملها النساء عن الأحزاب السياسية و مبادئها، بالإضافة إلى التداخل بين إنتماء المرأة إلى حزب معين مع الأحزاب السياسية الأخرى، و قد بينت النسب أن الاتجاه العام من النساء لم تتجه نحو وجود تقارب بينها بصفتها مناضلة و منخرطة في حزب معين مع الأحزاب الأخرى. و هنا يطرح السؤال: إذا كان هذا وضعها مع الأحزاب السياسية، ما هو وضعها و علاقتها مع منظمات المجتمع المدني و الجمعيات. هذا ما سنبرزه في الجدول المقبل

جدول رقم (55) : يبرز انخراط النساء المتحزبات إلى الجمعيات و النقابات

وضعية النساء تجاة الانضمام		إلى الجمعيات		إلى النقابات	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
نعم		49.7%	79	35.2%	56
لا		45.3%	72	61.6%	98
لا يوجد		5.0%	8	3.1%	5
المجموع		100 %	159	100%	159

2 - علاقة النساء المنخرطات في الأحزاب السياسية بالعمل الجماعي

والنقابي

في هذا الجدول سنتعرف على مدى انضمام و متابعة النساء المنتميات إلى الأحزاب السياسية للجمعيات و النقابات، و لكن قبل الخوض في تحليل نتائج الجدول أعلاه، علينا أن نشير أن تاريخ الأحزاب السياسية و الجمعيات المدنية، و النقابات

المستقلة له خصوصية تاريخية تتمثل في ارتباط هذه المكونات الثلاث بدستور 1989 الذي سرح للتعددية الحزبية و السياسية و حرية انشاء الجمعيات و النقابات، و اعتبر النشاط الجماعي، الحزبي أو النقابي سواء بالانشاء أو الانخراط حقاً و طناً يكفله الدستور. و منذ ذلك الحين شهدت الجزائر ظهور وتأسيس عدد كبير من الجمعيات التي تهتم بتنمية مجالات متنوعة وجديدة كالإهتمام بحقوق الإنسان وفئات ذوي الإحتياجات الخاصة، والأخرى المهتمة بحقوق المرأة بإختلاف أوضاعها والمتحدثة بحقوق الطفل، والدفاع عن المحيط والبيئة، بالإضافة إلى جمعيات مهنية خاصة بالتجار والفنانين والمقاولين، وأخرى تنضوي تحت غطاء المجالات السابقة مع تعدد الأسماء وتشابه الأهداف والغايات. لقد بلغ عدد الجمعيات المعتمدة بالجزائر لسنة 2012 ب 1027 جمعية (حسب إحصائيات وزارة الداخلية) منها 23 جمعية نسوية.

العدد الهائل من الجمعيات يتيح للمرأة مجالاً أوسع للنشاط و العمل الجماعي مقارنةً بالعمل الحزبي أو النقابي ، بحيث يظهر من خلال المعطيات في الجدول أن 50% من النساء المنتميات للأحزاب السياسية ينتمين إلى جمعية من الجمعيات، - بغض النظر عن نوعها أو مجال نشاطها- و قد بدا واضحاً أن المرأة الجزائرية تكون أكثر حضوراً داخل مؤسسات المجتمع المدني، حضوراً لم يقتصر على الانخراط بل كذلك التواجد على رأس منظماتها، حصلت عليه المرأة بعد الاعلان عن التعددية في الجزائر و الاعتراف بحق تكوين جمعيات - كما اشرنا إلى ذلك في بداية الفقرة- . تأهيل المرأة العالي كان لصالح العمل الجماعي الذي بادرت المرأة بتأسيسه. من جهة أخرى حضور النساء داخل و على رأس جمعيات المجتمع المدني يدعم الصورة و النظرة النمطية للمرأة في الجزائر، من خلال اختصاصها ببعض الادوار القريبة من النظرة التقليدية حتى و هي على رأس جمعية و طنية، إذا عرفنا نوعية و مهام الجمعيات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي و الصحي ، و جمعيات رعاية الطفولة و الأمومة و محو الأمية... مهام في نهاية الأمر لا تُخرج المرأة من صورتها كأم و زوجة، حتى و إن تحصلت على تعليم عالي و تراسست جمعية و طنية أو محلية، ففي نهاية الأمر و الاهم بالنسبة لهذا النوع من النشاط الجماعي النسوي، أنه لا يزعج النظام الأبوي و الهيمنة الذكورية لأنه يعرف حدوده و لا يبغي الوصول إلى السلطة، كما هو الحال مع العمل الحزبي.

بالنسبة للنقابات، فإنه و بعد تبني التعددية النقابية في أول دستور تعددي (فبراير 1989)، ظهرت عدة نقابات مستقلة بموجب القانون 14-90 الذي يُيسح ممارسة الحق النقابي. طبقاً للمادة 40 من القانون 14/90 فإنه "يمكن لأي منظمة نقابية تمثيلية، أن تنشئ هيكلًا نقابياً طبقاً لقانونها الأساسي لضمان تمثيلاً لمصالحها المادية والمعنوية لأعضائها في أي مؤسسة عمومية أو خاصة، وفي أماكن عملهم المتميزة إذا كانت لها أماكن عمل أو أي مؤسسة أو هيئة أو إدارة عمومية". من خلال هذا الإطار القانوني، نشأت عدة نقابات في مختلف القطاعات أهمها قطاعي الصحة والتعليم، و عدة مجالات أخرى، و هي تشكل اليوم قوة ضغط كبيرة على الحكومة خاصة تلك المرتبطة بالخدمة الاجتماعية، صحة، و تعليم بمستوياته المختلفة، و أمن كذلك.

تبين المعطيات في الجدول أن 35% من النساء المنتميات للأحزاب الأربعة المدروسة ينتمين إلى تنظيم نقابي، بينما 61 % لا ينتمين إلى تنظيم نقابي، إذن بالمقارنة مع الجمعيات و العمل التي سجلنا فيها حضوراً معتبراً للنساء قارب نسبة 50 %، و لم تفضي إيجابيات النساء على توجه واضح نحو ممارسة العمل النقابي، و مزاجته مع العمل الحزبي. و إذ لا يختلف الحضور داخل النقابات المهنية بالنسبة للمرأة الجزائرية عن الصورة العامة التي حاولنا التعرف عليها عندما تكلمنا عن الحزب السياسي، فعالم الشغل الذي لم تدخله المرأة إلا بشروط ، مثل أن تكون ذات تأهيل علمي عالي و ان لا يتعارض عملها المهني مع ادوارها التقليدية كربة بيت ، لذا كانت حاضرة بقوة في التعليم، الصحة، لكنها ليست حاضرة بقوة في نقابات هذين القطاعين اللذين

تشكل فيهما النسبة الأكبر من العمال، سواء في مرحلة النقابة الوحيدة UGTA أو بعد الاعلان عن التعددية النقابية و بروز الكثير من النقابات المستقلة، (72 نقابة مستقلة)، المنتشرة خصوصاً في قطاع الخدمات التي يكثر فيها العمل النسوي. رغم ذلك فللمرأة لم تبرز على رأس النقابات و داخل مؤسسات صناعة القرار فيها، رغم مشاركتها القوية في الاضرابات و الاحتجاجات، و واقع يعيد استمرارية لتجربة نقابية طويلة في عهد الأحادية، تميزت بابعاد المرأة النقابية، خاصةً على مستوى الهياكل المركزية، لنبقى أمام نظر ذكورية، تقبل بالمرأة يد عاملة و مناضل قاعدية، حتى و ان انخرطت في منظمة نقابية ، لكنها تستبعدا عندما يتعلق الأمر بهياكل نقابية قاعدية، و داخل قطاعات تتواجد فيها المرأة كقوة عمل كما هو الحال في العليم بكل مراحله، و الصحة و الإدارة.

إذن يبدو واضحاً أن هناك من النساء ممن يزواجهن أو يجمعن بين العمل الحزبي، إضافةً إلى العمل الجماعي و النقابي، بطبيعة بدرجات متفاوتة، إذ تبين نتائج الدراسة أن النساء أكثر توجهاً أو اندماجاً مع الجمعيات من النقابة، و هذا راجع إلى طبيعة العلاقات في كل من التنظيمين، إذ :

- من السهل على المرأة إنشاء جمعية مقارنةً بالنقابة، سواء بالنسبة لقانون، أو الاجراءات العملية.
- ترتبط الجمعيات في كثير من الأحيان بالأعمال التطوعية ذات الطابع الاجتماعي و الخيري، و لا تبحث كثيراً عن الاندماج في النظام السياسي، سواء بالمساومة أو الموالاة، عكس النقابة التي ترتبط في الغالب بالصراعات و النزاعات و المساومات، لذا كثيراً ما تتبعد المرأة عن الجو النقابي و تفضل العمل الاجتماعي.
- تأكد في هذه الدراسة، أن حظوظ المرأة في الوصول إلى مراكز قيادية في الجمعيات أحسن من النقابة، ف من بين النساء ال 79 في العينة و اللاتي أجبن أنهن منتميات إلى جمعيات مدنية، 78.8% منهن يشغلن مواقع قيادية داخل الجمعيات التي ينشطن فيها من بينهن 5 رئيسات. بينما تنخفض النسبة في النقابة فمن مجموع 56 امرأة منضمة إلى نقابة تتمكنت 44.6% من الوصول إلى مواقع قيادية في النقابة التي تنشط بها، و حتى و إن كانت النسبة معتبرة تبقى أقل من تلك المسجلة في الجمعيات.

و مهما يمكن أن يُقال في هذا المجال، فإن توجهات النساء المشاركات في العمل السياسي عن طريق الأحزاب و الانخراط، يحملن استعداداً ورغبةً في ممارسة المواطنة الكاملة سواء عن طريق العمل الحزبي، أو العمل الجماعي، و العمل النقابي، و نسب متابعة النساء لنشاطات جموعية و نقابية، تؤكد أن المرأة مقتنعة بمشروعها و تبحث له عن مجالات و أفق موسعة و قنوات أخرى للتطوير و الاقتراب من العمل المجتمعي و المواطنة الكاملة .

و عند بحثنا من خلال سؤال مباشر عن طبيعة الجمعيات التي تنشط من خلالها المرأة و المجال الذي تهتم به هذه الجمعيات. أردنا التعرف من خلال هذا السؤال على أكثر الميادين التي ترغب المرأة في التواجد فيها، و بطريقة ضمنية نعرف نوع الاشكاليات المجتمعية و الوطنية التي اندمجت فيها المرأة، و تبنتها كالتزام مواطني .

هناك مجالان برزا بقوة فيما يتعلق بالنشاط الجماعي بالنسبة للمرأة و هما:

الاجتماعي و النسوي

3 تبين أن أكثر مجال جماعي يضم أكبر نسبة من النساء هو الاجتماعي بنسبة 36.7 % .

الاجتماعي هذا المجال الواسع الذي يضم، رعاية الأطفال، و الشيخوخة/ تقديم المساعدات الانسانية و التطوع، العمل الخيري، التكفل بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة و المرضى، التكفل و مساعدة الفئات المحرومة و المهمشة مثل الأيتام و المسنين، المطلقات، الأرامل... إلخ. هذا التوجه يمكن إرجاعه :

- لطبيعة الأدوار التقليدية و المحبذة للمرأة في المجتمع، بوصفها الكائن الحنون، المضحي، الذي يهب لمساعدة الجميع، بدايةً من العائلة هذا الدور الذي تجسده الأم بامتياز.
- توجه المرأة نحو الاجتماعي يلقي تشجيعاً كبيراً من المجتمع الذكوري و النظام الأبوي، لأنه لا يطلب السلطة، بل يعتبر تكريس و دعم للنظام الأبوي، لذا لطالما كانت المرأة المساعد و المناضل و المضحي، لكن لم تكن أبداً صاحب القرار، و هذا منذ الثورة التحريرية، إذ ساهمت النساء بدور كبير في هذه الثورة العظيمة في تاريخ الجزائر، لكنها لم تُشرك في صناعة القرار في مرحلة الثورة، و حتى بعد الاستقلال، لم تمثل في مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة كشريك فعال في مشروع بناء الدولة، سواء في التشريع، التنفيذ، و لا الاستشارة الاستراتيجية، و في خالها صناعة القرار.
- الاجتماعي كذلك و هذا الحضور الكبير للنساء فيه من باب العمل الجماعي، أو ما يسمى بالمجتمع المدني، هو مرتبط كذلك بمقومات الدولة الجزائرية القائمة على الاجتماعي في مراحل الأنظمة الاقتصادية المختلفة، سواء الاشتراكية أو بمرورها لاقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات. إذن و بغياب اقتصاد قوي و حوكمة اقتصادية رشيدة و عقلانية، نجد أن الاجتماعي (بالمصطلح العامي السوسيال le social) حاضر بقوة في النظام السياسي الجزائري/ خطاباً، ثقافةً و عقيدةً، و يمس مجالات عديدة ، و بشكل أفقي إلى درجة التعميم على كل فئة المجتمع فنجد (السكن، الشغل، دعم أسعار الخبز و الحليب، دعم تشغيل الشباب، البنزين، الماء، النقل، تعليم جامعي و ما يتبعه من إطعام و نقل و إقامة جامعية بالجان... إلخ) لتندمج هذه المنظومة في الأخير بمجتمع مدني يركز على الاجتماعي بدرجة كبيرة، ثم يحدث أن ينسجم تصور المجتمع لأدوار المرأة، مع المجال الاجتماعي. هذا ما يجعلنا نصل إلى هذه النسبة و الأولوية في الاجتماعي، عند عن بحثنا عن مجال النشاط الجماعي بالنسبة للنساء المنخرطات في أحزاب سياسية.
- التوجه إلى المجال الاجتماعي، قد يعكس جانباً من شخصية المرأة الميالة للمساعدة و المضحية في سبيل الآخر منذ أن كانت أمّاً مع أولادها، و اختاً مع إخوتها، وزوجةً مع زوجها، و لا أحد ينكر أن الجانب الانساني حاضر بقوة في شخصية المرأة سواء في علاقتها مع أفراد عائلتها أو في تعاملاتها و علاقاتها مع أفراد آخرين. لكن التوجه المرأة النشطة في المجال السياسي للنشاط في المجال الجماعي من باب الاجتماعي، قد يعكس نوعاً من الاستراتيجية النسوية الباحثة على مجالات أخرى للنشاط التي تلقى القبول و الرضى من طرف مكونات المجتمع الذكوري و النظام الأبوي، قد تكون دعماً و مكماً لنشاطها السياسي، و قد يكون بديلاً عنه بالنسبة للمرأة التي لم تلمس فاعلية مكانتها في الحزب السياسي، و قد تكون المرأة تبحث عن القبول في المجتمع السياسي، و كأنها تقول أن لا أرغب في منافستكم في المجال السياسي، لأني أعرف أدواري و مكاني جيداً في المجال الاجتماعي. هي تفسيرات تتنوع و تتعد لكنها لا تنفي أبداً أن المرأة ماضية في مجال توسيع مجال نشاطها و هامشها الذي تنشط فيه في كل المجالات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، فهي تبحث عن خلق الفرص و تسعى لممارسة مواطنتها كاملةً غير منقوصة في كل مجال و من أي موقع.

4 في الدرجة الثانية من حيث مجال النشاط للجمعيات التي تتفاعل معها النساء الناشطات في المجال

السياسي من خلال الأحزاب، نجد الجمعيات النسوية بنسبة 26.5%. و لكن قبل الخوض في

تحليل هذه النسبة علينا أن ندرك أن:

- الجمعيات النسوية في الجزائر - كما العالم - تشترك في تبني قضايا المرأة، لكن اهتماماتها متنوعة، فنجد من تهتم بقضايا المرأة الريفية، أو المرأة الماكثة في البيت، و من الجمعيات من تهتم بقضايا تعليم الاناث و نحو أمية النساء، و هناك من تنشط في مجال ترقية حقوق المرأة، و تطوير و وضعها القانوني، بالإضافة إلى حمايتها من العنف و التمييز الموجهان ضدها... إلغ من المجالات.

- كما تتنوع الجمعيات النسوية من حيث البعد و الانتماء فمنها ما هو محلي و طني و في الوطني، قد نجد الجمعيات من يقتصر نشاطها على ولاية أو بلدية معينة أو جهة و تسمى ادارياً "جمعيات محلية"، بالإضافة إلى الجمعيات التي يمتد نشاطها على المستوى الوطني و تسمى ادارياً "جمعيات وطنية"، و منها من تملك بعداً دولياً، في إطار تبني العالم و الهيئات الأمية و الدولية لقضايا المرأة في مجال العمل، و التمييز الممارس ضدها، العنف و كذا حماية و ترقية حقوقها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و التي يتم تفعيلها عن طريق الميثاق و الاتفاقيات الدولية، و التي صادقت معظم الدول عليها، و لا مجال إلا المصادقة عليها في ضل عوامة الحقوق و الحريات عبر العالم.

- حسب وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (المخولة قانوناً باعطاء التصريح لتكوين الجمعيات سواء من خلال الوزارة أو عبر الدوائر و الولايات) بلغ عدد الجمعيات النسوية 23 جمعية نسوية سنة 2012 من مجموع 1027¹ يعني بنسبة 2.2%، بالإضافة إلى المنظمة الجماهيرية الأقدم المكلفة بالنساء و التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني منذ 1963 إلى غاية التصريح للتعددية الحزبية، و حرية تكوين الجمعيات و هي ("الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" UNFA). مع العلم أن أول جمعية مستقلة انشأت عام 1985*، و هي جمعية المساواة أمام القانون².

إن إحتلال الجمعيات النسوية المرتبة الثانية من حيث نسبة الانخراط للنساء الناشطات في المجال السياسي من خلال الأحزاب السياسية، يبين أنهن مندجحات في قضايا المرأة و الإشكاليات المتعددة التي تتمحور حول ترقية وضعيتها. مع العلم أن كل حزب سياسي من الأحزاب الأربعة المدروسة تتقاطع مع جمعية نسوية أو أكثر، و هناك من الأحزاب السياسية من تؤسس جمعياتها النسوية الخاصة، التي تتبنى توجه الحزب و التي تُرفع لقضايا المرأة من منطلق إيديولوجية الحزب، و الطرح الذي يتبناه فيما يتعلق بقضايا المرأة و توجهاته نحوها، كما هو الحال مع "جمعية الإصلاح و الإرشاد" التابعة لحركة مجتمع السلم و الحقيقة أنها من أنشط الجمعيات على المستوى الوطني تضم نخبة نسوية تسخر الكثير من الوقت و الجهد لخدمة أهداف الجمعية، هذا الفرع الجمعي للحركة الذي أكد بخصوصية رئيس الحركة " السيد عبد الرزاق مقري" أنه يضم النساء أكثر من الرجال. بالنسبة لطرح الجمعية لقضايا المرأة فهي لا تخرج عن الاستشاد بالتراث الاسلامي من الكتاب و السنة، مع محاولة تبني نظرة حديثة تبدوا أنها متوافقة مع التغييرات التي مست وضع المرأة بدخولها للتعليم و العمل.

¹ <http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmlItem.aspx?html=2&s=29>

* للاطلاع على كرونولوجيا الحركة النسوية في الجزائر يمكن الرجوع للملحق في آخر الدراسة.

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول: النساء و سوق العمل، الجزائر، ديسمبر 2004، ص 21 (بدون دار نشر مطبوعة المجلس)

بالنسبة لجهة التحرير الوطني لطالما ارتبط الحزب بالمنظمة الجماهيرية "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" التي كانت مهمتها في عهد الاحادية التجنيد النسوي لخدمة الحزب، و بعد تبني التعددية لم تعد مرتبطة كثيراً بجهة التحرير الوطني، بقدر تسخيرها للتجنيد النسوي لصالح النظام السياسي الجزائري. و هي منسجمة في هذا مع الحزبين الوطنيين صاحباً الأغلبية: جهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي. و ما يمكن أن يقال عن الحزبين فيما يخص تواجهاهم نحو قضايا المرأة هو البعد المحافظ النابع من عمق الثقافة الشعبية و التقليدية الجزائرية، التي تمزج الديني و العربي بالتاريخي لصياغة خطاب موجه نحو النساء و المجتمع، بحيث لا يحدث ارتباك في المنظومة القيمية المجتمعية و يضمن الاستقرار في المنظومة و النظام.

تبنى جهة القوى الاشتراكية قضايا المرأة من خلال الاهتمام بقضايا المساواة و إعادة النظر في قانون الأسرة و المرأة الذي يجب أن يكون وضعياً كباقي القوانين، و هي مندجة في هذا الطرح مع منظمات دولية ديمقراطية و حتى و طنية، مثل جمعية راشدة التي تتوافق مع الحزب في هذا الطرح و هي ليست تابعة له.

و بغض النظر عن الحزب الذي تنتمي إليه المرأة، فإن النساء الممارسات لنشاط سياسي هن الأكثر تبنياً لقضايا المرأة، لأن العمل السياسي يمنح المرأة وعياً بحقيقة مكانتها و وضعيتها داخل المجتمع، كما أن تواجدها في المجال السياسي المحتكر من طرف جنس واحد وهم الذكور، يجعل المرأة تعايش الكثير من السلوكيات و التصورات المتعلقة بالمرأة داخل المنظومة الاجتماعية و الحقل السياسي بالخصوص، يدفعها لتكون المدافع الأول عن قضايا المرأة.

- في المرتبة الثالثة من حيث مجال الجمعيات التي تجلب النساء الممارسات للسياسة من باب الأحزاب، جاءت الجمعيات ذات طابع الثقافي بنسبة 8.8 %، يكون مرد هذا أن أغلب النساء نلن ووصلن إلى مستويات علمية عالية، و في تخصصات متنوعة و بالتالي تبقى الاهتمامات الثقافية من أولويات النساء الممارسات للسياسة، بطبيعة الحال فإن المجال الثقافي واسع جداً، فقد يشكل الفنون الجميلة من مسرح، سماء، رسم و تمثيل، و قد تقصد به المرأة كذلك مجال الأدب و التاريخ و التراث... إلخ. و كل هذا مرتبط بتجسيد معالم الهوية الجزائرية و تثبيت المواطنة لدى جميع أفراد المجتمع.

- في الأخير ظهر أن النساء مندجة في بعض المجالات الجمعوية و لكن بنسب قليلة ، تتراوح بين 1.2% و 2.5% و 3.7% بحيث لم ترقى إلى أن تكون توجهاً عاماً و تتوزع بين : التربوي، التنموي، الحقوقي، الخيري، الرياضي، الطلابي، العلمي، و هي مرتبطة برغبة النساء و اهتمامتهم المرتبطة ربما بمجالهم المهني.

و في كل الحالات فإن النساء سواء بانضمامها لجمعية أو لا، فإنه تربطهن علاقات مع جمعيات أخرى، سواء عبر العمل الحزبي، أو من خلال مهنتهن، بمعنى أن النساء داخل الأحزاب السياسية يتفاعلن مع جمعيات أخرى، و ليس بضرورة أن يكن منظمات إليها. جاءت هذه الفكرة بعد سؤال طرحناه على النساء في الدراسة كان كالآتي: ما هي الجمعيات التي تتعاملين معها بالموازاة مع نشاطك الحزبي؟ بحيث أنه و إن لم تكن المرأة منخرطة في جمعية ما، فهذا لا ينفي علاقتها و احتكاكها بجمعيات تنشط في مجالات متعددة/ ثم أن المرأة التي صرحت أنها منظمة إلى جمعية، فعلى الأرجح أنها في تفاعل مع جمعيات أخرى، ليست منظمة لها بالضرورة. كان غرضنا من هذا السؤال من معرفة مجالات التفاعل الاجتماعي بين المرأة الناشطة في المجال السياسي و المحيط الاجتماعي، و تحديداً من باب الجمعوي.

لقد أجابت 52 امرأة عن هذا السؤال من خلال ذكر اسم أو مجال الجمعية التي تتفاعل أو تتعامل معها فكانت

الإجابات كالتالي:

- 15 امرأة بنسبة 28.8 % تتعامل مع جمعيات نسوية.
 - 10 نساء بنسبة 19.2 % تتعاملن مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA / نقابة الأحادية و الحزب الواحد.
 - 8 نساء بنسبة 15.3 % تتعاملن مع جمعيات حقوقية.
 - 4 نساء بنسبة 7.6 % تتعاملن مع جمعيات طلابية.
 - 3 نساء بنسبة 5.7 % تتعاملن مع الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات، المنظمة النسوية الجماهيرية التابعة لحزب جبهة الوطني، الحزب الواحد / UNFA.
 - 3 نساء بنسبة 5.7 % تتعاملن مع جمعية المرأة الريفية و كنباست (نقابة مستقلة لاساتذة التعليم المتوسط و الثانوي)
 - امرأتان تتعاملان مع UGTA / الاتحاد العام للعمال الجزائريين / و الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA بنسبة 3.8%.
 - امرأتان تتعاملان مع جمعيات اجتماعية بنسبة 3.8%.
 - امرأتان تتعاملان مع جمعية الإرشاد و الإصلاح التابعة لحركة مجتمع السلم أو الجناح الجمعي لها و UGEL / الاتحاد العام للطلبة الجزائريين بنسبة 3.8%.
 - امرأتان تتعاملان مع الإرشاد و الإصلاح، إقرأ، (جمعية مختصة في محو الأمية ترأسها عائشة مباركي ، عضو مجلس الأمة معينة من رئيس الجمهورية منذ سنة 2014)، و NDI وهي منظمة غير حكومية تهتم بالديمقراطية و حقوق المرأة و الطفل، بنسبة 3.8%.
 - امرأة واحدة تتعامل مع جمعية شبابية، بنسبة 1.9%.
- لقد أعطتنا هذه الإجابات و التوجهات، فكرة واضحة عن مجال اهتمام و تفاعل النساء الممارسات للسياسة من خلال الأحزاب السياسية، بحيث ظهر أن قضايا المرأة تحتل مساحة و اسعة من اهتمام المرأة لذا جاءت في المرتبة الأولى من حيث نسبة تعامل النساء الحزبيات مع الجمعيات النسوية. لتأتي في المرتبة الثانية مع النقابة العمالية " الاتحاد العام للعمل الجزائريين " و هذا راجع لحجم النساء في القطاع العام الذي يصل سنة 2014 - حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات ONS - إلى 61.9 % ، و هذا في الحضر و الريف.¹ هذا ما يجعل الغالبية من النساء خاصةً العاملات، يكن في تعامل و تفاعل مستمر مع النقابة الأقدم في الجزائر، النقابة التي اتربط تريخها مع تاريخ بناء الدولة الوطنية الحديثة، و التي تدخل في علاقات متشابكة مع الدولة و الكثير من المؤسسات، و كذا الأحزاب السياسية و على رأسهما حزبا الأغلبية البرلمانية، جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي.

النساء المشاركات في السياسية في تفاعل قوي كذلك مع الجمعيات الحقوقية بنسبة بلغت 15.3%. لقد ظهر في الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التخصص العلمي و المهني للمرأة في مجال الحقوق و المحاماة مع الرغبة في المشاركة السياسية ، و في الحقيقة هناك نزعة عالمية تؤكد التقارب بين الحقوقيين و بين الرغبة في الممارسة السياسية و الحزبية. و بما أننا وجدنا نسبة معقولة من النساء اللاتي تخصصن في الجامعة في الحقوق، يظهر هنا أننا نتعاملن مع الجمعيات الحقوقية، و قد لا يكن بالضرورة ممن تخصصن في الحقوق و هذا يؤشر أن المرأة الناشطة في المجال الحزبي متفاعلة مع مجال الحقوق و الحريات و قضايا العدالة، و

¹Rapport de l'ONS (office national des statistiques) / **ACTIVITE , EMPLOI ET CHOMAGE EN AVRIL 2014** , p 4 in http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pdf

هذا مؤشر آخر على التفاعل الذاتي للنساء المتحزبات رغم هشاشة مكانتهن في المجتمع و في الأحزاب السياسية، رغم هذا هي مندجحة في مشروعها السياسي و الاجتماعي، و تعمل جاهدة على الاستثمار في المحيط و الفضاء الاجتماعي بمكوناته و مؤسساته و هنا نجد لها ناشطة في المجال الجمعي.

تأتي الجمعيات الطلابية في الدرجة الثالثة من حيث قوة التنسيب بين باقي الجمعيات التي ظهر أن النساء في تعامل مستمر معهن، و هذا بنسبة قدرت ب 7.6%. هذه النسبة التي تمس فئة الطالبات المنخرطات في الأحزاب السياسية، بحيث أن هناك الكثير من التنظيمات الطلابية التي تهيكّل الطلبة في نشاطات مختلفة ثقافية، اجتماعية أو غيرها، كما أنها تعتبر بمثابة النقابة الطلابية التي تدافع عن الطالبة حقوقه الاجتماعية (نقل، إقامة جامعية، إطعام) و البداغوجية . و هناك بعض النقاط التوضيحية التي من الواجب ذكرها هنا و هي أن:

- التنظيمات الطلابية في الآونة الأخيرة لا تلقى إقبالا كبيرا من قبل الطلبة، و هذا راجع لعدة ممارسات سلبية انتهجتها هذه التنظيمات التي أفقدت الطالبة الثقة بها، مثل تغليب مصلحة أعضاء التنظيم الطلابي و خدمة مصالحهم الفردية من خلال الحديث باسم الطالب، هذه الممارسات التي تأخذ في كثير من الأحيان شكل المساومة بين قيادي هذه التنظيمات و إدارة الجامعة لتحقيق أهداف خاصة/ بالإضافة إلى ممارسات أخرى أفقدت التنظيمات الطلابية مصداقيتها بين الطلبة.
- هناك بعض التنظيمات الطلابية المرتبطة مع أحزاب سياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سواء في الايديولوجية الطرح الفكري التوجه و الموقف نحو الكثير من القضايا، و الدعم الطلابي.
- في كثيرا من الأحيان كانت التنظيمات الطلابية حلقة الوصل بين الجامعة و المجال السياسي، بحيث توفر هذه الفضاءات علاقات و متنفس جديد خارج الجامعة، يكشف من خلاله الطالب الممارسة السياسية، و ينفتح من خلالها على مجالات أخرى.

من خلال هذه النقاط يمكن أن نفهم التفاعل بين النساء المنتميات إلى التنظيمات الطلابية (و هن في الأكيد طالبات) و الممارسة الحزبية.

أخيراً، ظهر في الدراسة أن النساء تتعاملن مع جمعيات متعددة منها تقليدية مثل: "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، و "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات"، و منها حديثة مثل جمعية "اقرأ" و كذلك (NDI) / NATIONAL DIMOCRATIC INSTITUTE) أو المعهد الوطني للديمقراطية ، و هي منظمة دولية غير حكومية ONG مهتمة بقضايا الديمقراطية، و لها فروع في دول العالم تقريباً. و هنا يظهر أن النساء اللاتي ينشطن في الأحزاب السياسية، يعملن على خلق فضاءات و مجالات واسعة للنشاط و التفاعل وهذا ما بينه تنوع الجمعيات التي تتعامل معها النساء الحزبيات أو الأصح الناشطات في المجال السياسي، فهن يملكن مشروع و يسعين لتجسيد مواطنتهن عبر الاستثمار في المؤسسات الجموعية.

في المرحلة المقبلة سنحاول معرفة التداخل بين الانخراط في الحزبي و العمل النقابي و الجمعي بمعنى من منهنما يدفع نحو التوجه للآخر هل العمل الحزبي هو الذي يدفع بمناضليه للنشاط في مجال آخر، أم أن الجمعية هي تنقل مناضليها من العمل المدني إلى العمل السياسي، مع الإشارة أن أصل الحزب السياسي في العالم و انجلترا تحديداً عبارة عن نقابة.

جدول رقم (56): يبين انضمام النساء للنقابات و الجمعيات بالمقارنة مع انخراطهن في الحزب السياسي

مرحلة الانضمام الجمعي والنقابي		في الجمعيات		في النقابات	
للنساء		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
بالمقارنة مع الانخراط الحزبي					
انضمت إلى الجمعية / النقابة <u>قبل</u>		30.8%	49	13.2%	21
الانخراط في الحزب السياسي					
انضمت إلى الجمعية / النقابة <u>بعد</u>		19.5%	31	23.3%	37
الانخراط في الحزب السياسي					
لا يوجد / أو غير منضمة		49.1%	78	63.5%	101
المجموع		100%	159	100%	159

نحاول من خلال هذا الجدول التعرف على تفاعل النساء مع مكونات المحيط المؤسسي مثلاً في الجمعيات و النقابات، إنطلاقاً من النقطة المرجعية و هي الأحزاب السياسية، بمعنى أننا نبغي معرفة كيف تتم عملية بناء المسار السياسي و العمل المجتمعي للنساء بوصفهن ناشطات في المجال السياسي عبر انخراطهن التفاعلي في الأحزاب السياسية، محاولين الإجابة على سؤال مركزي أيهما أسبق عند المرأة الممارسة الجموعية قبل الحزبية أو العكس، و نفس الشيء يُقال بالنسبة للنقابة، يعني هل يدفع النشاط الجموعي النساء نحو العمل الحزبي، خاصةً بعدما بينت نتائج الدراسة أن جزء كبير من النساء الحزبيات منضمت إلى جمعيات مدنية و إن لم يكن منضمت فهن في تعامل مستمر مع البعض منها، بتعدد مجالاتها و في الحالتين انضماماً أو تعامللاً بدون انضمام. كما تبين من خلال نتائج هذه الدراسة دائماً أن المرأة تحتل مواقع قيادية داخل الجمعيات التي تنشط فيها، بالمقارنة مع النقابات التي ظهر أن انضمامها إليها، و شغلها لمواقع قيادية فيها أقل نسبياً. ومعلوم تاريخياً أن الأحزاب السياسية هي و ليدة النقابات كما كانت تسمى في البداية " الجمعيات المهنية " و كانت البداية مع حزب العمال في إنجلترا.

ظهر في الدراسة أن 30.8% من النساء كان نشاطهن الجموعي عبر الانخراط في جمعية أو أكثر سابق للإنخراط الحزبي، بينما 13.2% انضمن إلى النقابة بعد قبل الانخراط في الحزب السياسي هذا فيما يتعلق بالممارسة الجموعية أو النقابية قبل الإنخراط الحزبية. لكن تنعكس اتجاهات النسب عندما تأتي الممارسة و النشاط النقابي و الجموعي بعد الإنخراط الحزبي

للنساء، بحيث ظهر أن 23.3% من النساء ينضممن لِنقابات بعد الإلتحاق بالحزب السياسي مقابل 19.5% يتوجهن للإنضمام في جمعيات المجتمع المدني بعد أن ينخرطن في الأحزاب السياسية.

إذن يمكن الاستنتاج أن الاندماج في العمل الجماعي بالنسبة للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية يكون في الغالب سابق للاندماج في العمل الحزبي، بينما الاندماج في العمل النقابي يأتي في الغالب بعد إنخراط المرأة في الحزب السياسي. رغم أن النساء الجزائريات متواجدات في سوق العمل بنسبة 16.3% في سنة 2014¹. إلا أنهن غير مجندات بقوة داخل النقابات العمالية، و ضع يتشابه إلى حد بعيد مع الأحزاب السياسية، بالمقابل لهذا، النساء متواجدات بقوة في المجال الجماعي، و هذا مرتبط بمدى قوة طغيان الهيمنة الذكورية و النظام الأبوي، فالمرأة تكون أكثر حضوراً و ارتياحاً في المجال الذي تخف فيه سلطة الهيمنة الذكورية و سيطرة النظام الأبوي على نمط العلاقات و تحكمه في توزيع الأدوار و المهام عن طريق خلق و تثبيت النماذج الجامدة و الصور النمطية التي تحد من أفق التطوع لكثير، و تعدد الآراء و النماذج، لدى الكثير من الفئات على رأسها فئة النساء و الشباب. يعني أن النساء اللاتي نلن قدراً كبير من العلم و دخلن مجال العمل يستثمرن أكثر في المجالات التي يتيقن أن أفقها مفتوحة للرقى و اثبات وجودهن عن طريق الجهد الفعال الذي يوصلهن للمواطنة الفعالة، ثم أن النساء بهذا يستثمرن في المجالات المفتوحة و البعيدة عن السيطرة الذكورية من أجل ولوج مجالات أكثر صعوبة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية و النقابة، و الصعوبة لا تكمن في فعل الإنخراط فالشروط الإدارية للالتحاق بأي حزب سياسي من أسهل ما يكون، لكن الصعوبة تكمن في مدى فعالية الوجود أو بالأصح التواجد النسوي داخل الأحزاب - و نفس الحال بالنسبة للنقابات - بحيث يكون مناخ النضال الحزبي لبلوغ الأهداف المسطرة من المناضل أو المنخرط على درجة عالية من الحياد، و تكون فرص تحقيق أهداف الممارسة الحزبية و السياسية و النقابية متكافئة بين جميع عناصر التنظيم الحزبي أو النقابي، هذا ما تفتقده المرأة في المؤسسة الحزبية و النقابية، و الذي توفر في الجمعيات مما جعل ممارستها الجمعية سابقة لممارستها الحزبية في كثير من الأحيان، لكن النساء كثيراً ما تستثمرن في المجال الجماعي، لتقوية تواجدهن في المجال الحزبي و النقابي. لكن تبقى الممارسات الثلاث: الجمعية - النقابية - و الحزبية متكاملة بالنسبة للنساء و ان اختلفت الإنطلاقة .

مواصلةً لتناول العناصر التي كان قد فرضها تحليل نتائج الفرضية الثالثة، و التي تتعلق بصفة محورية بضرورة الاندماج الاجتماعي للنساء داخل الأحزاب السياسية، و هذا تمهيداً لدخول الفرضية الرابعة و التي تتمحور حول الاندماج السياسي للنساء في الأحزاب السياسية . سنتحاول التعرف في هذا الجزء من الفرضية عن تصور النساء للمكتسبات غير السياسية التي حققتها النساء المتحزبات عبر مجموعة من الأسئلة المباشرة، عن المسار المهني للنساء و مدى تطور شبكة العلاقات الاجتماعية بعد الدخول للحزب السياسي .

بدايةً سنبدأ تحليل هذا الجزء من الفرضية بجدول بسيط، يجمع إجابات النساء المستجوبات في الدراسة على سؤال مباشر يتعلق بتقييم المرأة لأثر الحزب السياسي على وضعيتها بعد دخوله.

¹Rapport de l'ONS (office national des statistiques) / **ACTIVITE , EMPLOI ET CHOMAGE EN AVRIL 2014** , p 1 in http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1_.pdf

جدول رقم (57): يبين تقييم المرأة لوضعها بعد دخولها الحزب السياسي

النسبة (%)	التكرار	التقييم
71.1 %	114	أحسن
1.3 %	2	أسوأ
26.4 %	42	لم يتغير شيء
0.6 %	1	بدون إجابة
100 %	159	المجموع

3- تقييم المرأة لوضعها بعد دخول الحزب السياسي

أولاً، ملاحظة جديرة بالذكر في هذا الجدول هو التجاوب الكبير للنساء مع هذا السؤال، بحيث أجابت كل النساء عنه ما عدا واحدة، و هذا يعبر على مدلولية السؤال بالنسبة للمرأة. بحيث يرتبط بضرورة التقييم، أو محصلات النضال، و هذا أمر مهم جداً بالنسبة للنشاط الحزبي، أو أي نشاط أو مجهود يبذله الفرد لتحقيق هدف معين .

ثانياً، نلاحظ أن النسبة الملفتة تُبرز توجه النساء نحو التقييم الإيجابي لأثر الحزب على وضعيتهن ، بحيث تتصور 71.1% من النساء أن الحزب السياسي كان له أثر إيجابي على وضعيتهن بصفة عامة (و سنأتي إلى تفصيل بعض المؤشرات التي تتعلق بالوضعية) ، في المقابل لم يكن للحزب السياسي أي أثر سواء إيجابي أو سلبي، بالنسبة لـ 26.4% . أخيراً تتصور 1.3% من النساء أنه كان للحزب السياسي أثر سيء على وضعيتهن.

تدخل المرأة للحزب السياسي و هي تبحث عن فضاء جديد لتقوية ممارسة مواطنتها، تبحث أن أفاق جديدة، و تعمل على تحقيق أهداف في مجالات عدة، فبالإضافة إلى الأهداف السياسية، و هي الوصول إلى السلطة إلى مراكز القرار و التأثير و المواقع القيادية في هياكل الحزب و مؤسساته، و عضوية المجالس المنتخبة، تسعى في الوقت نفسه لتحقيق مكاسب اجتماعية مثل تطوير رأسمالها الاجتماعي من خلال تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، كما تسعى للترقية على الصعيد المهني، و كذا الترقية العلمية من خلال تطوير مهاراتها عن طريق الاستفادة من الدورات التكوينية في جميع المجالات.

لذا لما طرحنا سؤال آخر في نفس الاتجاه حول ما إذا أضاف الحزب السياسي تسهيلات على حياة النساء المنخرطات فيه على نحو تسهيل بعض القضايا التي تتعلق بالمرأة، و نحن لا نسعى من خلال هذا السؤال إلى تقييم الحزب، بقدر ما نسعى إلى التعرف على التصور الذي تحمله النساء لأثر الحزب السياسي على المرأة المنخرطة فيه.

بدايةً سجّلنا نفس الملاحظة مع السؤال السابق، و هو التجاوب الكبير للنساء المستجوبات مع هذا السؤال، بحيث أجابت كل مفردات العينة على السؤال، و لم نسجل و لا حالة عدم إجابة و احدة.

ثانياً، تبين أن النساء تتصورن بنسبة عالية قدرت ب 74.8%، أن الحزب السياسي اللذي تنتمين إليه قد ساهم في إضافة بعض التسهيلات لحياتها، مقابل 26.2% تتصورن أن الحزب السياسي لم يضيف أي تسهيلات لحياتهن. في الحقيقة هناك مجالان مرتبطان بهذا المؤشر، واحد يتعلق بالتداخل بين الحزب السياسي و الكثير من مؤسسات الدولة الأخرى و منظمات المجتمع المدني، والتنظيمات النقابية ، و الإدارات ... إلخ، خاصة الأحزاب القوية أو تلك التي تملك أغلبية التمثيل البرلماني و القريبة من النظام و السلطة. كما أن الحزب الذي يجمع نخبة متوزعة على قطاعات متنوعة و ذات أهمية، يجعل الحزب مجالاً غنياً لربط علاقات مهمة بين منتسبيه و المنخرطين فيه، و تساعد على بناء شبكة علاقات فعالة، تساهم في تسيير قضايا متنوعة لمناضليها، وفق مبدأ المساعدة المتبادلة، و هذا مجال ناشط في الأحزاب السياسية التي يشكل عناصرها كتلة تعاون فيما بينهم في كثير من الأمور المتعلقة بالمناضلين.

المجال الآخر يتعلق باستراتيجيات النساء في مجال ترقية الجانب الاجتماعي بالاعتماد على السياسي و العكس، هذه الإستراتيجيات التي تتميز بالمرونة الشديدة، و التنوع فمن الصعب حصرها في نمطية محددة، لكنها في النهاية مسخرة لتطوير المسار الاجتماعي و السياسي للنساء الحزبيات، و تخضع لاجتهادهن الفكري و تصورهن الخاص لتحقيق الهدف المنشود. هذا التحليل يدعمه كذلك نتائج إجابة النساء على سؤال مباشر حول: ما إذا تطوّرت شبكة علاقاتهن الاجتماعية بعد دخول الحزب السياسي، فتبين أن 90.6% من النساء أجبن بنعم، مقابل 7.5%، أجبن بلا، بمعنى أن الحزب السياسي، فضاء غني و مزدهر بالعلاقات الاجتماعية، التي تعتبر محرك للفاعل الاجتماعي و بناء الاستراتيجيات، كما أنها تمثل شكل من أشكال الاندماج الاجتماعي.

كما أن الإنتماء إلى الحزب السياسي يمثل ل 90% من النساء في الدراسة، مصدراً لتعزيز الثقة بالنفس، فالحزب السياسي يوفر لمناضليه و المنتسبين إليه الإنتماء الذي صنفة " ماسلو" في قمة هرم الحاجات الإنسانية، كما أنه يجمعه لعدد كبير من الأفراد التي تتحول إلى جماعات مع تطور العلاقات و الصداقات، يهيئ مجالاً للفاعل، و تبادل الأفكار و التعارف، و يخلق فضاءات للنقاش و تبادل الآراء، و كل هذا يساهم في تعزيز الثقة، ليس للنساء فقط ، بل لكل مناضليه.

في سؤال آخر طرحناه على النساء ، و هو متعلق بالمرود المادي و هل ارتفع بعد دخول الحزب السياسي، و بداية الممارسة الحزبية، فكانت الإجابات ب 74.8% لا و 21.4% لنعم ، بمعنى أن الأكثرية من النساء لم تلمسن تغيراً في مدخولهن المادي بعد الممارسة الحزبية، و لهذا السؤال دلالات كبيرة ترتبط بترافق الممارسة السياسية، و خاصة ما تعلق بشغل بعض مواقع المسؤولية مع بعض الامتيازات المادية المباشرة و غير المباشرة، منها مثلاً أجور نواب البرلمان - التي يكثر الحديث حولها في الجزائر- . و من الممكن جداً أن الفئة التي أجابت بنعم على هذا السؤال، هن من النساء ذوات العضوية في البرلمان و المجالس المنتخبة الحالية أو السابقة، مع الإشارة أنه في سنة 2012 و بعد الانتخابات المحلية، نوفمبر 2012، تم تعديل قانون التعويضات المالية للمنتخبين المحليين في المجالس البلدية و الولائية، التي عرفت تحسناً واضحاً.

كما أن الممارسة الحزبية قد تكون باباً لتغيير المسار المهني أو الترقية المهنية، نتيجة العلاقات التي من الممكن أن تتكون بين العناصر الحزبية من الإطارات، و شاغلي الوظائف المهمة، لذا طرحنا سؤال على النساء ما إذا حصلت المرأة على ترقية مهنية من خلال الحزب فتبين أن 62.3% منهن قد حصلت على ترقية مهنية عبر الحزب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، 35.2% غير عملهن بعد دخول الحزب، و إن لم نبحث عن الكيفية التي تمت فيها ترقيتهن بالتفصيل -لأنه ليس موضوعنا- ، فإننا نتصور أن الحزب السياسي له علاقات متداخلة بجمعه لإطارات تشغل مراكز متنوعة، يمكن أن يساعد منخرطيه و

مناضليه النشطين في ترفيتهم مهنيًا، و من المعروف أن شبكة العلاقات و الرأسمال الاجتماعي له دور كبير في هذا المجال. وهذا من بين الأهداف التي من الممكن أن تكون النساء تسعى إلى تحقيقها. من جهة أخرى يعزز هذا من تحقيق اندماج أكثر للمرأة في الحزب السياسي. و قد تكون الترقية المهنية هي هدفاً بحد ذاتها، و من الممكن جداً أن يساعد الحزب السياسي النساء من الحصول على الترقية المهنية من دون السياسية. خاصةً وأن 92.5% من النساء تعرفن على شخصيات قيادية من خلال الحزب. كما ظهر أن 73.6% منهن أكدن أن الشخصيات القيادية في الأحزاب السياسية، كان لها دور مؤثر في حياتهن، و لم نبحث عن طبيعة التأثير، و اكتفينا بدلالة هذه النسبة الإيجابية المرتفعة على السؤال، و التي تؤثر إلى التفاعل الإيجابي للمرأة في تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية، و التي تؤدي إلى اندماج النساء و تفاعلهن الإيجابي أكثر فأكثر مع الحزب الذي انخرطت فيه.

و إذ نُركّز على المرأة في التحليل فهذا بسبب الهشاشة التي تُميّز وضعها سواء في المجتمع بكل مكوناته و فضاءاته، أو في التصورات التي يحملها نحو المرأة و الصورة النمطية المكتنزة في مخياله الجمعي، بالإضافة إلى الارتباك الذي يرتبط بمكانتها و أدوارها داخل العائلة و المؤسسات الأخرى. هذا ما يجعل المرأة تبحث عن تعزيز و تقوية ثقتها بنفسها لمواجهة التصورات القاصرة التي يحملها المجتمع عنها، و يتعامل على أساسها معها، و يستهجن كل ما لم يوافق تلك الصورة النمطية، التي تعتبرها المرأة ضيقة و محصورة جداً بالمقارنة مع حجم و آفاق طموحاتها في شتى المجالات. فالثقة التي تقصدها المرأة في الحزب السياسي ، هي كل ما يساهم في بناء مواظنتها الكاملة، أفكاراً، تصوراً، ممارسةً أو سلوكاً.

لكنّ التعرف على تصورات النساء نحو مكتسابتهن الاجتماعية و النفسية عبر الحزب السياسي، تبقى غير كافية لتفسير سيورة التفاعل الاجتماعي و السياسي للنساء الناشطات في المجال الحزبي، إلا إذا قورنت بالأهداف التي رسمتها النساء كنتيجة لنشاطهن السياسية و الحزبي ، و هذا ما سنحاول التعرف عليه عبر جدول مركب يجمع في البداية بين: أهداف النساء من الممارسة و النشاط الحزبي، مع تقييمهن لأثر الحزب السياسي على وضعيتهن .

جدول رقم (58) : يربط بين أهداف المرأة من النشاط الحزبي مع تقييمها لأثر الحزب على وضعيتها .

الأهداف / التقييم	احسن	لم تتغير	اسوا	لا يوجد	المجموع
الاصلاح	12 85.7%	2 14.2%	0 00	0 00	14 8.8%
الترقية الاجتماعية	12 50%	12 50%	0 00	0 00	24 15%
العلاقات	1 100%	0 00	0 00	0 00	1 0.6%
المشاركة	42 80%	6 12%	1 2%	1 2%	50 31.4%
الوصول للسلطة	37	16	1	0	54

33.9%	00	1.8%	29.6%	68.5%	
2	0	0	1	1	دعم المرأة
1.2%	00	00	50%	50%	
14	0	0	5	9	لا يوجد
8.8%	00	00	35.7%	64.2%	
159	1	2	42	114	المجموع
100%	0.6%	1.2%	26.4%	71.6%	

يجمع هذا الجدول بين متغيرين مهمين، الأول يتعلق بالهدف المنشود للنساء من الممارسة الحزبية، و الثاني متعلق بتقييم ذاتي لأثر الحزب على المرأة بصفة عامة، و هذا عبر الإجابة على سؤال مباشر، حول كيف تقيم النساء وضعها بعد دخول الحزب السياسي، و نحن بهذا السؤال لا نبحث عن تقييم الوضعية بقدر ما نبحث عن دلالة المشاركة الحزبية بالنسبة للنساء، من خلال مؤشر أثر الحزب على وضعية المرأة من منطلق تصورها الخاص و وجهة نظرها المطلقة بدون أدنى توجيه أو تقييم للإجابات .

و سنحاول عبر هذا الجدول المركب، تحليل تفاصيل العلاقة التي تجمع بين هدف المرأة من الممارسة الحزبية، و تقييمها لوضعها، بمعنى: متى يميل التقييم نحو الإيجابية و عند أي هدف و متى يميل نحو السلبية و عند أي هدف، و ما هي الأهداف التي تصورت النساء فيها أن الحزب لم يكن له أي أثر من خلال إجابة " لم يتغير شيء".

في بداية التحليل يظهر أن النساء تميل نحو التقييم الإيجابي لوضعيتها بعد الدخول و الاندماج مع الحزب السياسي ف 71.6% من النساء تعتبر أن وضعها غدى أحسن، بينما تتصور 26.4% من النساء في الدراسة أن الحزب السياسي لم يكن له أي أثر على وضعيتها فلم تتغير، لكن 1.2% كان تصورها سلباً لأثر الحزب السياسي على وضعيتها التي من وجهة نظرها غدت أسوأ.

و نحن نتصور أنه كلما حققت المرأة أهدافها من النشاط الحزبي و السياسي بالعموم، كلما اعتبرت أن وضعها غدى أحسن، بينما إن لم تتمكن النساء من الوصول إلى أهدافهن تملن نحو التقييم السلبي، مع الإشارة هنا أن التقييم السلبي لا يقتصر عن الإجابة " أسوأ" التي تحمل في مضمونها سخطاً كذلك على الوضع، بل حتى بالاجابة " لم يتغير شيء" التي تبدوا و كأنها محايدة و لا تتحمل أي تقييم، لكن عدم التغيير في الوضعية هي مؤشر عن التقييم السلبي الذي لم تلمس المرأة أثراً لنشاطها الحزبي بالمقارنة مع أهدافها المسطرة.

و بالنسبة لهاته الأخيرة، لقد كانت النساء واضحات في ترتيب أهدافها و أولوياتها، فتبين أن الهدف الذي حاز على أكبر نسبة هو الوصول للسلطة بنسبة، 33.9%، و السلطة التي تبغى المرأة الوصول إليها هي تلك القدرة على التأثير و صناعة القرار من خلال تواجدها في مواقع المسؤولية سواء في الهياكل القيادية داخل الأحزاب أو في عضوية المجالس المنتخبة. و في مجال هذا الهدف تتصور 68.5% أن وضعيتها هي أحسن بدخولها الحزب السياسي، بينما تتصور مجموعة أخرى من النساء أن وضعيتها لم يلمسها التغيير بنسبة 29.6%، و إذ نعتبر أن هاته الفئة هي التي لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالوصول إلى السلطة، مع العلم أن التوجه العام للنساء في الدراسة و من خلال النساء ان تصور النساء نحو

وضيعتهن هو إيجابي عندما ترتبط بهدف الوصول إلى السلطة. لا يفوتنا الإشارة إلى ملاحظة مهمة ذكرناها و نعيد التذكير بها، وهي أن خصوصية العينة و طبيعة المعاينة لها أثر كبير في نتائج الدراسة، لأن النساء الحاضرات في الملتقيات الحزبية هن من النساء الحزبيات صاحبات الطموح العالي، و الإصرار الكبير في بلوغ الهدف، و عند توفر هذين العاملين في المرأة احتمال كبير في أن تصل إلى هدفها المنشود، و هذا ما يؤثر عليه حضورها و متابعتها الدائمة للنشاطات التي ينظمها الحزب، كما أن تجاوبها مع الدراسة من خلال الإجابة على أسئلة الإستمارة، هو مؤشر كذلك على إيجابيتها في الممارسة و السلوك و التصور.

هدف المشاركة السياسية، كان له كذلك حضور معتبر في الأهداف المسطرة بالنسبة للنساء بتمثله في الدراسة بنسبة 31.4%، هذا المتغير الذي يعكس رغبة النساء في ممارسة المواطنة ببعدها السياسي، و التي تحقق اشباعاً معنوياً للنساء، لأن المشاركة السياسية في تصور النساء كونها في ذاتها هدفاً، ليست بالضرورة مترافقة مع ترقية اجتماعية أو مكاسب سلطوية أو مادية. من هذا المنطلق مال تقييم النساء لوضعهن في مجال هدف المشاركة السياسية نحو الإيجابية، فعبرت 80% إيجابياً عن وضعهن الذي تتصورنه غدى أفضل بدخولها الحزب السياسي .

في الترقية الاجتماعية و التي نالت 15% من حيز الأهداف المسطرة من طرف النساء، فقد توزع تقييم النساء بالتوازي بين الإيجابي بنسبة 50% عند من يعتبرن أن وضعيتهن غدت أحسن عند هذا الهدف، و سجلنا نفس النسبة عند من لم تلحظن أي تغيير في وضعيتهن عند هذا الهدف.

و بوصولنا لهدف الإصلاح يميل تقييم النساء نحو الإيجابية فيرتفع و يسجل نسبة جد عالية قدرت ب 85.7% عند مؤشر التحسن في الوضع بعد دخول الحزب. فالنساء في هذا المجال ان المجتمع يعرف الكثير من الاختلالات التي قد تتجسد في السلوكات، المعايير القيم، أو الممارسات، لذا تعتبر أن الأحزاب السياسية، يمكنها أن تكون فضاءً للإصلاح الاجتماعي بالدرجة الأولى، من خلال النشاطات التي تعمل على تنظيمها الأحزاب السياسية. و هدف الإصلاح حاضر بقوة في عقيدة الأحزاب الإسلامية، و نقصد بدرجة أكبر الحزب الذي أجرينا عليه الدراسة / حركة مجتمع السلم . و الذي يفعل العمل الإصلاحي و الاجتماعي و التطوعي فيه من خلال جمعية الإصلاح و الإرشاد التابعة للحركة.

أخيراً يظهر هدف دعم المرأة/ و فيه نجد أن تقييم النساء لوضعهن في حدود هذا الهدف يتوزع بصفة متكافئة بنسبة 50%، بين التقييم الإيجابي من خلال مؤشر التحسن في الوضع، و التقييم المحايد المتجه نحو السلبي عبر تبني إجابة عدم التغير في الوضع.

و بهذا نكون قد أنهينا تحليل هذا الجدول المركب، و نستخلص أن تقييم المرأة لوضعها بعد دخولها الحزب، و مدى رضاها او عدمه على مشاركتها الحزبية، يتوقف على تقديرها و تصورهما مدى تحقيقها لأهدافها. كما لاحظنا أن تقييم المرأة الإيجابي يظهر في الأهداف المعنوية، الغير مرتبطة بمكاسب سلطوية، أو مكاسب مادية.

4: الخلاصة و الاستنتاج

بوصولنا إلى تحليل نتائج الفرضية الثالثة، نكون قد وصلنا إلى الجزء ما قبل الأخير من تحليل نتائج الدراسة الكمية التي استمدت معطياتها من استبيان وُزِعَ على 160 امرأة متواجدة على مستوى أربع أحزاب سياسية. و بعدما كنا قد عرضنا نتائج الفرضيات الثلاث الأولى، التي كان آخرها قد تمحور حول سوسيولوجية المشاركة الحزبية النسائية، وتم تحليل الفرضية وفق منظور نظامين أساسيين هما: المجتمع الأبوي و الهيمنة الذكورية. في هذه الفرضية اعتبرنا المرأة أو النساء كائن اجتماعي تفاعلي، يمكنه

استغلال هامش الحرية في النضامين السابقين، و خلق استراتيجيات للاندماج الاجتماعي و السياسي، من خلال الاستثمار في مجالات أخرى مثل: النقابة، الجمعية و المهنة.

نعتقد في هذه الفرضية أن المرأة المنتمية للأحزاب السياسية، تستثمر أكثر في الفضاء العام وبتنوع، فنجدتها في التنظيمات و الجمعيات، كما أنها حتى و لم تتوافق مشاركتها السياسية و عملها الحزبي بسلطة حقيقية، فهذا يجعلها تخلق نوع من السلطة الرمزية تحاول استثمارها في مجالها المهني، أو الاجتماعي بصفة عامة، و تنشط بها في مجال المجتمع المدني، و المجال النقابي. ومن خلال نتائج تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة توصلنا إلى :

- تتصور 51.6% أن سبب الإخراط في الحزب كان دافعه **رغبة المرأة في المشاركة**، هذا ما يشير رغبة كبيرة في الإندماج و في ممارسة المواطنة الكاملة. هذه الرغبة التي قد تكون من خلفها عوامل عائلية مدعمة لها، مثل ترسخ الممارسة الحزبية في الوسط العائلي و مدى الدعم العائلي الي تتلقاه المرأة لتبني الممارسة الحزبية ، بالإضافة إلى نوع تخصصها العلمي في الجامعة، بالإضافة إلى الاستعداد النفسي و الكيرزماتي الذي تتميز به بعض الشخصيات مما يجعلها مستعدة للتجارب مع الفضاء العام و الاستثمار فيه، و مرونة التفاعل مع المؤسسات الحزبية.
- 9.4% من النساء في الدراسة يتصورن أن سبب إخراطهن في الأحزاب السياسية، مرده الرغبة في **دعم مشاركة المرأة** ، و هذا مؤشر غاية في الأهمية، بحيث يبرز أن النساء متبنيات لقضايا المرأة.
- **8.8%** تعتقد من النساء في الدراسة أن سبب إخراطها في الأحزاب السياسية راجع إلى البحث عن **الترقية الاجتماعية**، هذه الاخيرة التي لها أبعاد معنوية و مادية، إذ تتصور النساء ان الممارسة الحزبية من الممكن ان توصلهن إلى مناصب و مراكز ذات تأثير و سلطة تساهم في ترقيةهن اجتماعياً.
- أظهرت الدراسة أن 50% من النساء المنتميات للأحزاب السياسية ينتمين إلى جمعية من الجمعيات، حضور النساء في المجتمع المدني لم يقتصر على الانخراط بل كذلك التواجد على رأس منظماته.
- تبين الدراسة كذلك أن 35% من النساء المنتميات للأحزاب الأربعة المدروسة ينتمين إلى تنظيم نقابي، في مقابل 61% أجبن بلا، إذن و بالمقارنة مع الجمعيات يبقى حضور النساء منكمشاً في النقابات.
- هناك من النساء ممن يزواجهن أو يجمعن بين العمل الحزبي، إضافةً إلى العمل الجمعي و النقابي، بطبيعة بدرجات متفاوتة، إذ تبين نتائج الدراسة أن النساء أكثر توجهاً أو اندماجاً مع الجمعيات من النقابة، و هذا راجع إلى طبيعة العلاقات في كل من التنظيمين.
- تأكد في هذه الدراسة، أن حظوظ المرأة في الوصول إلى مراكز قيادية في الجمعيات أحسن من النقابة، ف من بين النساء ال 79 في العينة و اللائي أجبن أنهن منتميات إلى جمعيات مدنية، 78.8% منهن يشغلن مواقع قيادية داخل الجمعيات التي ينشطن فيها من بينهن 5 رئيسات. بينما تنخفض النسبة في النقابة فمن مجموع 56 امرأة منضمة إلى نقابة تتمكنت 44.6% من الوصول إلى مواقع قيادية في النقابة التي تنشط بها، و حتى و إن كانت النسبة معتبرة تبقى أقل من تلك المسجلة في الجمعيات.
- المرأة الناشطة في المجال الحزبي تنشط في المجال الجمعي من بابة الاجتماعي (36.2% من النساء تنشط جمعية ذات طابع اجتماعي) ، قد يعكس نوعاً من الاستراتيجية النسوية الباحثة على مجالات أخرى للنشاط التي تلقى القبول و الرضى من طرف مكونات المجتمع الذكوري و النظام الأبوي، قد تكون دعماً و مكماً لنشاطها السياسي، و قد يكون بديلاً عنه بالنسبة

للمرأة التي لم تلمس فاعلية مكانتها في الحزب السياسي، و قد تكون المرأة تبحث عن القبول في المجتمع السياسي، بالإضافة الى نشاطها في جمعيات نسوية بنسبة 26.5%.

- النساء الناشطات حزبياً هن الأكثر تبنياً لقضايا المرأة، لأن العمل السياسي الحزبي يمنح المرأة وعياً بحقيقة مكانتها و وضعيتها داخل المجتمع، كما أن تواجدها في المجال السياسي المحتكر من طرف جنس واحد وهم الذكور، يجعل المرأة تعايش الكثير من السلوكيات و التصورات المتعلقة بالمرأة داخل المنظومة الاجتماعية و الحقل السياسي بالخصوص، يدفعها لتكون المدافع الأول عن قضايا المرأة.
- ظهر في الفرضية أن الاندماج في العمل الجماعي بالنسبة للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية يكون في الغالب سابق للاندماج في العمل الحزبي، بينما الاندماج في العمل النقابي يأتي في الغالب بعد إنخراط المرأة في الحزب السياسي.
- تميل النساء في الدراسة نحو التقييم الإيجابي لأثر الحزب على وضعيتهن ، بحيث تتصور 71.1% من النساء أن الحزب السياسي كان له أثر إيجابي على وضعيتهن بصفة عامة.
- تبين في الدراسة كذلك أن النساء تتصورن و بنسبة عالية قدرت ب 74.8%، أن الحزب السياسي الذي تنتمين إليه قد ساهم في إضافة بعض التسهيلات لحياتها، مقابل 26.2% تتصورن أن الحزب السياسي لم يضيف أي تسهيلات لحياتهن، كما أكدت 90.6% منهن ان شبكة علاقاتهن الاجتماعية قد تطورت بعد دخولهن الحزب السياسي. بالإضافة إلى أن الانتماء إلى الحزب السياسي يمثل ل 90% من النساء في الدراسة، مصدراً لتعزيز الثقة بالنفس.
- أفضت الدراسة كذلك على أن 62.3% من النساء قد حصلت على ترقية مهنية عبر الحزب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و 35.2% منهن غيرن عملهن بعد دخول الحزب.
- النساء اللاتي نلن قدراً كبير من العلم و دخلن مجال العمل يستثمرن أكثر في المجالات التي يتيقن أن أفقها مفتوحة للرقى و اثبات وجودهن عن طريق الجهد الفعال الذي يوصلهن للمواطنة الفعالة، ثم أن النساء بهذا يستثمرن في المجالات المفتوحة و البعيدة عن السيطرة الذكورية من أجل ولوج مجالات أكثر صعوبة
- جملة من المؤشرات في هذه الفرضية تؤكد التفاعل الذاتي للنساء المتحيزات رغم هشاشة مكانتهن في المجتمع و في الأحزاب السياسية، رغم هذا هي مندجحة في مشروعها السياسي و الاجتماعي، و تعمل جاهدة على الاستثمار في المحيط و الفضاء الاجتماعي بمكوناته و مؤسساته.
- تدخل المرأة للحزب السياسي و هي تبحث عن فضاء جديد لتقوية ممارسة مواطنتها، تبحث أن أفاق جديدة، و تعمل على تحقيق أهداف في مجالات عدة، فبالإضافة إلى الأهداف السياسية، و هي الوصول إلى السلطة إلى مراكز القرار و التأثير و المواقع القيادية في هياكل الحزب و مؤسساته، و عضوية المجالس المنتخبة، تسعى في الوقت نفسه لتحقيق مكاسب اجتماعية مثل تطوير رأسمالها الاجتماعي من خلال تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية، كما تسعى للترقية على الصعيد المهني، و كذا الترقية العلمية من خلال تطوير مهاراتها عن طريق الاستفادة من الدورات التكوينية في جميع المجالات.

الفصل الثاني عشر:

المسارات السياسية للنساء داخل الأحزاب السياسية

- 1- آليات الترشيح وسيرورة التمكين السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية
- 2- عوامل و مقومات نجاح النساء في الانتخابات
- 3- تحليل المسار السياسي للنساء من منطلق التنظيم الهيكلي للحزب
- 4- الخلاصة و الاستنتاج

بعدما كنا قد تعرفنا في الفرضية السابقة على الاندماج الاجتماعي للنساء داخل الأحزاب السياسية، و توصلنا إلى أن المرأة تقوم و بالموازاة مع النشاط الحزبي، تقوم بالاستثمار في مجال آخر للنشاط و هو مجال العمل الجماعي و النقابي من أجل تقوية مكانتها في الحزب السياسي أكثر فأكثر، كما تسعى لتقوية رأسمائها الاجتماعي من خلال توسيع شبكة علاقاتها الاجتماعية، وتسعى إلى تقوية مكانتها المهنية من خلال البحث عن الترقية في مجال عملها، أو السعي إلى تغييره نحو الأحسن.

في الفرضية السابقة كنا قد تعرفنا على تصور النساء إلى أسباب انخراطهن في الأحزاب السياسية، و كذا أهدافهن من النشاط الحزبي، ثم عملنا على موازنة الأهداف مع تقييم المرأة لمكانتها داخل الحزب، بهدف معرفة إلى مدى تكون النساء قد اندمجت و تفاعلت إيجابياً مع المجال الحزبي، و خلصنا في نهاية الفرضية أنه و بالرغم من طبيعة النظام الأبوي المسيطر في المجتمع الجزائري و تحكمه في مراكز القرار و السلطة، و بالرغم من الهيمنة الذكورية التي تهيكل كل تفاصيل العمل الحزبي و السياسي، أبدت النساء ومن خلال جملة من المؤشرات تفاعلاً و اندماجاً اجتماعياً إيجابياً، يؤكد أنها متمسكة بمشروعها الأساسي وهو ضرورة تحقيق مواظنتها الكاملة عبر العمل السياسي الحزبي، و كذا كل عمل مؤدي إليه مثل العمل الجماعي النقابي أو حتى المهني.

و في هذا الجزء من الدراسة سنعمل و من خلال جملة من المؤشرات المستقاة من أسئلة الاستمارة، تحليل الاندماج السياسي للنساء في الأحزاب السياسية، إذ تقوم هاته الأخيرة باستثمار في منتسبيها من خلال تكوينهم و إعدادهم كنخبة، لتقديمها في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، و تحكم عن طريق هذه النخبة الممثلة للحزب إذا ما وصلت إلى السلطة/ وفق التوجهات الحزبية و البرنامج العام للبلد. من جهة أخرى يدخل المنخرط إلى الحزب و هو واضح في تصوره جملة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال نشاطه و نضاله الحزبي.

كما أن النساء بانخراطهن في الأحزاب السياسية يسعين إلى ممارسة المواطنة، من خلال التنيظمات الحزبية، كما يسعين لتحقيق أهدافهن من ممارسة العمل الحزبي، و التي كنا قد تعرفنا عليها في جزء سابق من الدراسة، بحيث ظهر أن المشاركة السياسية و الوصول إلى السلطة جاء في أولوية أهداف النساء من العمل الحزبي. و لأن النظام المعمول به حالياً من أجل الوصول إلى السلطة و الحكم هو الديمقراطية، التي تقتضي نمط الترشح و الانتخاب من أجل اعتلاء مواقع القيادة و المسؤولية، كان لنا من الضروري معرفة إلى أي مدى يمكن للنساء أن يندمجن سياسياً داخل الأحزاب السياسية، و هذا من خلال ترشيحهن لنيل مواقع القيادة و المسؤولية، مع التركيز أن مجال الترشيح مجال كبير للمنافسة و التحدي، و تهيكله جملة من الممارسات و السلوكيات و الاستراتيجيات غاية في التعقيد. و هذا بالنسبة لكل الأعضاء الحزبية، فمبالك بالمرأة هذا الوافد الجديد على الحقل السياسي و الحزبي و التي تتميز وضعيتها داخل المجتمع بالهشاشة و المحدودية في الدور و المكانة. على هذا الأساس فضلنا أن نبدأ تحليل فرضيتنا هاته بسؤال مباشر، حول ترشح النساء في الأحزاب السياسية .

الترشح للانتخابات	التكرار	النسب (%)
نعم	114	71.7%
لا	41	25.8%
لا يوجد	4	2.5%
المجموع	159	100%

1- آليات الترشيح وسيرورة التمكين السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية

لقد فضلنا الانطلاق في تحليل فرضية الاندماج السياسي للنساء، عبر جدول بسيط نعرف فيه مستويات ترشيح النساء للانتخابات بغض النظر عن نوعها - الذي سنفصل فيه في الجزء اللاحق من الدراسة- بحيث هناك نوعين من الانتخابات ممكن أن تترشح لها النساء و باقي العناصر المنخرطة في الحزب، طبعاً وفق شروط تنظيمية لكل انتخابات.

بحيث هناك انتخابات تتم على مستوى الحزب و التي تخص هياكله القاعدية و فروعها المحلية، و تتعلق بمواقع القيادة التنظيمية على مستوى الحزب نفسه، سواء في مستوياته العليا في رأس الحزب مثل الامانة العامة، المجالس الوطنية (الهيئة التشريعية للحزب)، أو أعضاء القيادة في المكاتب الوطنية (الهيئة التنفيذية للحزب). أما الانتخابات الفرعية في التي تتعلق بهياكل الحزب و القيادة التنظيمية على مستوى فروع الحزب في الولايات و البلديات.

أما المجال الثاني للانتخابات فهو يشمل المجالس الوطنية المنتخبة، المحلية منها (البلدية و الولائية)، بالإضافة إلى البرلمان بغرفتيه، السفلى ممثلاً في المجلس الشعبي الوطني و العليا ممثلاً في مجلس الأمة. و فيها يتم انتخاب أعضاء المجالس لتمثيل الدوائر الانتخابية (المناطق) من خلال ترشيح الأحزاب لممثليها.

تبين نتائج الجدول أن 71.7% من النساء في الدراسة قد مارسن فعل الترشح مقابل 25.8% لم يسبق لهن الترشح، و إذ نركز على فعل الترشح فلأنه جوهر العملية الحزبية و السياسية. كما أنه التقنية أو الآلية الوحيدة التي يمكن أن توصل إلى السلطة في النظم الديمقراطية الحديثة. كما أن سيرورة عملية الترشيح و الانتخاب و كل ما يترافق معها من سلوكيات و ممارسات، هي مؤشر دال على مدى نضج الديمقراطية في بلد من البلدان، كما أنها المرآة العاكسة للثقافة السياسية للبلد و الدولة. هذا في العموم، أما إذا أدمج تحليل عملية الترشيح وفق منظور النوع الاجتماعي، فإنه يعكس و يكشف منظومة ثقافية سياسية، و استراتيجيات غاية في التعقيد تُحدد على أساسها أفق و فرص النساء في الترشح للوصول إلى مواقع القيادة و المسؤولية، و كل ما يترافق معها من سلوكيات، ممارسات، و تصورات.

قد توحى النسبة المذكورة في الفقرة السابقة بتوجه إيجابي نحو ترشيح النساء داخل الأحزاب السياسية، لكنها في حقيقة الأمر مرتبطة بخصوصية العينة و طبيعة المعاينة،- و نحن على تذكير مستمر لهذه الملاحظة-، بحيث تم توزيع الاستمارات في ملتقيات نظمتها الأحزاب الأربعة المدروسة، و بالتالي استهدفت العينة النساء الناشطات بشدة في المجال الحزبي و المتفاعلات

مع الممارسة الحزبية، لكنها لا تعكس توجهاً عاماً يوحي بأن الأحزاب السياسية ترشح النساء في الانتخابات مهما كان نوعها، و إلاً كيف تم اللجوء إلى الكوتا من أجل كسر الاحتكار الذكوري في الترشيحات، و ضمان مكان أكبر للنساء في قوائم الترشح.

الأكيد في مجال الترشيح عندما يتعلق الأمر بالنساء:

- أنهن قليلاً إن لم نقل نادراً ما ترشحن من قبل الأحزاب.
- نادرة هي الأحزاب التي ترشح النساء بنسبة كبيرة في قوائمها بحيث تكون 30% أ و قد تصل إلى 50% يعني ترشيح متساوي بين الجنسين، بصفة طوعية، و لم تصل الأحزاب السياسية الجزائرية سواء في فترة الحزب الواحد أو أحزاب التعددية (عدا حزب العمال) إلى ترشيح نسبة حرجة من النساء في قوائمها (لا تقل عن 30%) إلا بعد تطبيق قانون الكوتا في 2012.
- يُظهر التاريخ السياسي الجزائري (على الأقل منذ نشأة الدولة الوطنية في 1962) أن النساء لم يكن حاضرات بقوة في عملية الترشيح و القلة من النساء اللاتي كن في المجالس المنتخبة و على رأسها المجلس الوطني (10 نساء في أول مجلس وطني تعرفه الجزائر) جئن عن طريق التعيين. وهذا يبرز التأخر النسوي في مجال دخول مجال المنافسة السياسية و الحزبية من خلال الترشيح. و هذا راجع لطبيعة النظام السياسي و التوجه الايديولوجي السائد منذ بداية الاستقلال، الذي لم يكن واضحاً في مجال ادماج النساء في العملية السياسية خاصةً من باب الوصول إلى مواقع القيادة و المسؤولية، بالموازاة مع جهود النساء و مشاركتها في حرب التحرير على جميع الأصعدة.
- قبل اعتماد الكوتا لقد كانت النساء تُرشح في القوائم الانتخابية، لكن في مواقع متأخرة و في ذيل القائمة، بحيث يتضاءل أملها في الصعود و النجاح، خاصةً وفق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية.
- عملية الترشيح داخل الأحزاب السياسية، تطرُح إشكالاً متكرراً في كل مرة و بين كل الأعضاء من الجنسين، و هو: معايير انتقاء أعضاء الحزب لتقديمهم للترشيح، و في ظل التنافس الكبير و التزاحم بين الأعضاء لنيل مكانة في قائمة الترشح، ينشط مجال غير رسمي غني و فاعل جداً في مجال شبكة من العلاقات و استراتيجيات بعيدة عن المعايير الموضوعية التي تكون قد حددت من قبل قيادة الحزب لانتقاء المرشحين.
- عملية الترشيح مرتبطة كذلك بمبدأ جوهرى في الممارسة الديمقراطية وهو " مبدأ تكافؤ الفرص " بحيث يكون لكل الأعضاء المندمجين بنفس التنظيم حظ متساوي في نيل الفرصة، وبعدها يأتي مبدأ الكفاءة و المقدورية لتحديد الناجح أو الفائز من بين المتنافسين. نفس الشيء بالنسبة للترشيح فمن حق كل منخرط أو عضو في الحزب، الحق في نيل فرصة الترشيح ثم تأتي الكفاءة و الأهلية لتفصل بين المتنافسين.
- رغم كل هذه المبادئ، إلا أن الممارسة الفعلية لعملية الترشيح تتعرض لكثير من الممارسات البعيدة كل البعد عن الموضوعية، فيسود الإقصاء و التهميش للعناصر الفاعلة، التي يعتقد أنها بنيلها لفرصة ستحصدهم النجاح و الفوز، و تتكون كتل و عصب المصالح، و ينشط مجال موازي للعمل الحزبي الرسمي. التي لا تخدم المبادئ التي تقوم عليها العملية السياسية المعاصرة، التي ان احترمت تفضي الى ممارسة سياسية صحية تفيد المجتمع و تؤسس لبناء دولة قوية.

- بالنسبة لترشيح فبالإضافة إلى كل ما قيل، فإن عملية ترشيح النساء تحكمها منظومة ثقافية، اجتماعية، تاريخية و سياسية ناتجة عن التصورات التي يحملها المجتمع نحو المرأة و كل ما هو مرتبط بأدوارها و مكانتها في المجتمع، و يتحكم فيها النظامين الأكثر تأكثراً في المجتمع وهما: النظام الذكوري و النظام الأبوي.

كل هذه المؤشرات و غيرها تدفعنا للقول أن نسبة ترشيح النساء في الانتخابات لم ترتفع إلى معدلات 30% إلاّ بعد تطبيق الكوتا، أو الحصة المخصصة للنساء منذ جانفي 2012. وهذه حقيقة تاريخية يمكن التأكد منها بالرجوع إلى نسب ترشيح النساء في الانتخابات السابقة، خاصةً الوطنية منها، إذ لم يحدث في كل المراحل السياسية سواء في الأحادية أو التعددية بعد التسعينات، أن تجاوزت نسبة ترشيح النساء الـ 30% .

أما نزعة عدم ترشيح النساء هاته فتتحملها الأحزاب السياسية وحدها، مدفوعة و مدعومة بمنظومة سوسيوسياسية لا ترى في ترشيح النساء فعلاً ذا جدوى، فقد تُقبل المرأة مناضلةً في القواعد الخلفية لكنها لا يتصور منها أبداً أن تكون منافساً على نيل مواقع القيادة و المسؤولية. منظومة مرتبطة باستراتيجيات السلطة فالعنصر الذكوري المالك الفعلي للسلطة في الحزب من السهل عليه استبعاد النساء المصنفات اجتماعياً و في تصورهن غير مؤهلات للمسؤولية، و كذا تسهل مكانة النساء الهشة في الحزب و المجتمع من استبعادها.

فيما يتعلق بنسبة 71.7% التي بينت مجموعة النساء اللاتي ترشحن للانتخابات، فقد تم تحديد نوعها في سؤال آخر، مع ضرورة ذكر ملاحظات ثلاث قبل التفصيل في نوع الانتخابات، و هي:

- أن المرأة يمكن أن تترشح لانتخابات واحدة كما يمكن أن تترشح لعدة انتخابات (داخلية، محلية، أو تشريعية) .
- لا توجد هناك هرمية منظمة في ترشيح المرأة - و نفس الملاحظة عند الرجال - يعني يمكن أن تبدأ المرأة مشوار ترشيحها من الانتخابات الداخلية للحزب، و تصعد للانتخابات المحلية و الوطنية، كما يمكن لمسار الترشيح أن ينطلق عكس هذا يعني من الانتخابات الوطنية إلى الداخلية . و هذا لأن عملية الترشيح مرتبطة بظرفها الزماني و المكاني، و لا تخضع لتراتبية متوازية مع مسار العمل الحزبي وهذا يصدق على الجنسين نساءً و رجالاً.

- الترشح للانتخابات من قبل المرأة لا يعني بالضرورة الفوز، فقد ترشح المرأة في بعض الأحيان لملا قائمة الترشيحات و ترتب في ذيلها، كما أن فوزها لا يعني وصولها لمواقع المسؤولية فقد تفوز و لا تُمكن مطلقاً من ترأس المجالس أو نيابتها أو ترأس لجانها.

الجدول رقم (60) : يوضح نوع الانتخابات التي ترشح لها النساء

نوع الانتخابات	التكرار	النسب (%)
محلية فقط	48	30.2 %
تشريعية + محلية + داخلية	28	18 %
محلية + داخلية	16	10.1 %
تشريعية فقط	13	8.2 %
داخلية فقط	4	4.4 %
لا يوجد	47	28.9 %
المجموع	159	100 %

تبين من خلال الدراسة أن 30.2% من النساء ترشحن للانتخابات المحلية، و 18% ترشحن لثلاث أنواع من الانتخابات: تشريعية، محلية و داخلية، بينما 10.1% منهن ترشحن للانتخابات المحلية و داخلية، ثم أن 8.2% ترشحن لانتخابات تشريعية، و 4.4% ترشحن لانتخابات داخلية فقط، و أخيراً 0.6% ترشحن لانتخابات تشريعية و محلية .

لقد أتت الانتخابات المحلية في مقدمة الانتخابات التي ترشح لها المرأة بكثرة، و بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية و الانتخابات الداخلية، وهذه النزعة أو التوجه كان حاضراً حتى قبل تطبيق نظام الحصة النسائية في الترشيحات، و لهذا التوجه دلالات كثيرة، خاصةً إذا علمنا أن الانتخابات المحلية تتعلق بالمجالس الشعبية البلدية و الولائية، فينبثق منها رئيس للمجلس الشعبي البلدي " المير" وأربعة نواب ، ثم الأعضاء، و الحقيقة أن هذا المستوى من التسيير المحلي يتطلب الكثير من الجهد و العمل و الاحتكاك المباشر مع المواطنين خاصةً في البلديات، بالمقارنة مع الولايات، إذ يتحمل الوالي وجهازه التنفيذي العبء الأكبر من العملية التسييرية ، بالمقارنة مع صلاحيات المجلس الشعبي الولائي الذي تبقى صلاحياته في التسيير محدودةً. كما أنه لفترة طويلة – إلى غاية 2012- كانت التعويضات المالية لأعضاء المجالس المحلية محدودة جداً. كل هذا يجعل من الانتخابات المحلية لا تحظى بكثير من المنافسة و التزاحم، هذا مايفسح المجال للنساء للتقدم لمثل هذه الانتخابات بكثرة نسبياً خاصةً في المدن الكبرى. لكنها في الغالب تُرشح لتتمة القائمة، فتوضع في ذيلها، أما إذا حدث و فازت فلا تمكن من مراكز المسؤولية و الرئاسة في المجالس المحلية، و أن حدثت و تولت موقعاً فيكون في معظم الأحيان رئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية او الثقافية تماشياً مع أدوارها العائلية، ومكانتها التقليدية.

بعد تطبيق نظام الحصة النسائية في **انتخابات نوفمبر 2012** كانت هناك نسب قانونية لترشيح النساء في القوائم، مفروض على الأحزاب تطبيقها و إلا تعرضت القائمة للاقصاء من قبل مصالح وزارة الداخلية، و هي نسب متفاوتة و متناسبة مع الحجم السكاني للدوائر الانتخابية، تكون بين 30 و 35 % مثلت النساء على إثرها ب 28% في المجالس الشعبية الولائية و 16.22% في المجالس المحلية البلدية.

و إن بدا جلياً ارتفاع عدد النساء داخل المجالس المحلية، إلا أنهن ما زلن بعيدات على احتلال مواقع القيادة و المسؤولية فيها، بالرغم من مستوياتهم و كفاءاتهم العالية في رشادة التسيير و عقلانية الإدارة. من مجموع 1541 بلدية لم تتمكن سوى امرأتان من شغل مركز رئيس بلدية. و هو نفس العدد الذي كان في العهدة التي سبقت تطبيق نظام الحصة. و نفس الملاحظة يمكن ان تُعكس على رئاسة اللجان و نيابة المجالس.

تأتي في المرتبة الثانية 18% من النساء اللاتي ترشحن لثلاث أنواع من الانتخابات: تشريعية، محلية و داخلية، بمعنى أنهن خضن جميع أشكال الانتخابات، بمختلف رهاناتها و بتعدد استراتيجياتها، و هي مرتبطة بمجموعة النساء المتفاعلات مع النشاط الحزبي، قد يكن من الجيل القديم من صاحبات الأقدمية في الإنخراط مما مكنهن من خوض جميل أشكال الانتخابات، و سنعمل فيما بقي في الدراسة على محاولة الربط بين ترشيح النساء و مجموعة المتغيرات المستقلة مثل: السن، أقدمية الإنخراط، حتى نتعرف و لو جزئياً على العوامل التي تؤهل المرأة لخوض أكثر من انتخابات.

ثالثاً يظهر أن 8.2% من النساء في الدراسة ترشحن لانتخابات تشريعية، قد تكون مرتبطة هذه النسبة بالاصلاحات في مجال ترقية حقوق المرأة السياسية، باعتماد مبدأ الحصة النسبية في جانفي 2012، كما قد يعبر عن مجموعة النساء اللاتي كن حاضرات خلال المعايينة و يعكسن مدى تفاعلهن الإيجابي مع النشاط الحزبي، و بالتالي هن على تتبع دائم لنشاطات الحزب، فيصبح ترشحن نتيجة لتفاعل و متابعة و سعي دائم لتترقى في العمل الحزبي.

و في كل الأحوال يبقى الترشح للانتخابات التشريعية (انتخابات المجلس الشعبي الوطني) من أصعبها بسبب شدة المنافسة و توق كل المنتمين إلى الأحزاب السياسية، لنيل مقعد في الهيئة التشريعية الوطنية، و ما يترافق معها من ترقية سياسية و اجتماعية. و قد عرفت كل المراحل السابقة قبل تطبيق نظام الحصة ضعفاً كبيراً في معدلات ترشيح النساء، و من ثم ضعف تواجدها في المجلس الشعبي الوطني، الذي لم تتعد نسبة تمثيل النساء فيه 10 % إلى غاية تطبيق نظام الحصة بحيث ارتفعت إلى نسبة 31.6%. كما انه و بقانون الحصة حُلّ مشكل الترتيب في القائمة، لأن حصة النساء تسحب من عدد المقاعد الفائزة و بهذا يمكن الصعود إلى المجلس من أي مرتبة وُضعت فيها. لكن رغم هذا يُطرح إشكال آخر متعلق بمعايير الترشيح و بالنسبة للجنسين، بحيث في مرحلة إعداد القوائم كثيراً ما يتم التخلي عن المعايير الموضوعية، لصالح العلاقات و استراتيجيات المصالح.

في الدرجة الرابعة تأتي الانتخابات الداخلية من حيث نسبة ترشح النساء لها بـ 4.4%، تُعادل صعوبة ترشح النساء لهذه الانتخابات الانتخابات التشريعية، أو قد تفوقها، نظراً لخضوع عملية الترشيح و الانتخاب لهيمنة كلية من القيادة الفرعية على مستوى الحزب. هذا ما يبرر النسبة القليلة التي ظهرت في الدراسة، مع العلم أن جل الأحزاب السياسية سائرة نحو تطبيق نظام الحصة لرفع نسب ترشيح النساء و بالتالي تواجدهن في الهياكل القاعدية للأحزاب، تماشياً مع التوجه الوطني في الترقية السياسية للمرأة.

مع الإشارة هنا أنه في الانتخابات الداخلية التي تُجرى كل خمس سنوات، يتم تجديد و انتخاب أعضاء القيادة الحزبية على مستوى فرع الحزب في البلدية أو الولاية. كما تشمل الانتخابات الداخلية مستويات عليا تشمل انتخاب عناصر القيادة العليا للحزب على المستوى الوطني.

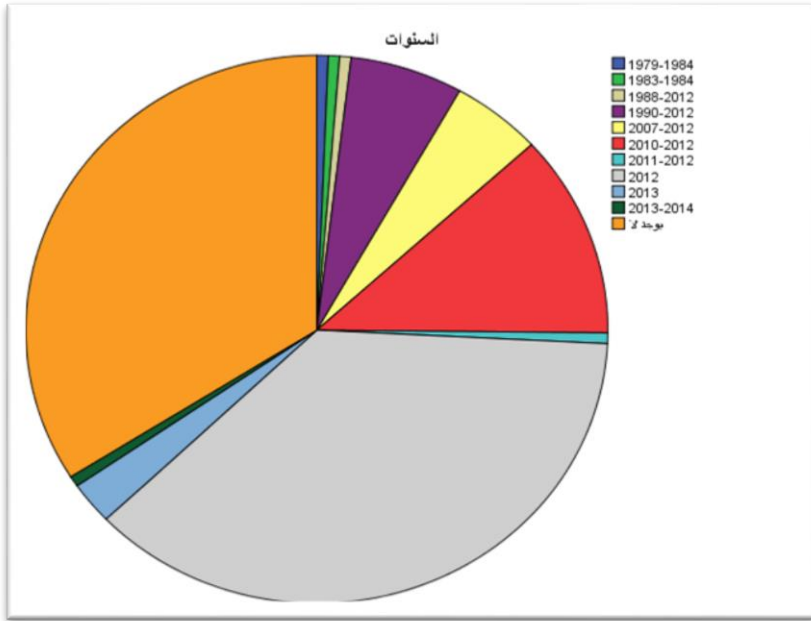
بالرجوع إلى نتائج الدراسة تبين أن 37.1% من النساء ترشحت مرة واحدة، و 16.4% ترشحت مرتين، 9.4% ترشحت ثلاث مرات، 0.6% ترشحت أربع مرات، و 1.9% ترشحت خمس مرات، و أخيراً 5.7% ترشحت أكثر من 8

مرات. وهذا يؤشر إلى حدٍ ما إلى أنه لا يوجد احتكار كبير لعملية الترشيح، وأن هناك تجديداً و تداولاً في عملية الترشيح النسوي، كما يمكن أن يكون النسبة الكبرى من النساء اللاتي ترشحن لأول مرة، هم من نتائج تطبيق نظام الحصة النسبية. على هذا الأساس قمنا بطرح سؤال آخر يتعلق بالسنوات التي ترشحت فيها وهاهي النتائج في هذا الرسم البياني، والتي تؤكد أن أكبر الترشيحات كانت في سنة 2012، وهي سنة تطبيق نظام الحصة و التي تزامنت مع الانتخابات التشريعية في ماي 2012، و الانتخابات المحلية في نوفمبر 2012.

رسم بياني رقم (03) : يبين توزيع الترشيحات النسوية حسب السنوات

يظهر في الشكل البياني أن أكثر الترشيحات قد تمت في سنة 2012، و التي تتزامن مع بداية تطبيق نظام الحصة النسوية من أجل ترقية مكانة المرأة سياسياً، من خلال فرض قانون يُجبر الأحزاب على ترشيح نسبة تفوق تتراوح بين 30 و 40 % في المجلس الشعبي الوطني، و 20 إلى 30% في المجالس المحلية، و بالتناسب مع الكثافة السكانية لكل دائرة انتخابية

*ملاحظة: السنوات التي تجمع سنتين، تمثل ترشح المرأة فيها لسنتين مختلفتين.



الجدير بالذكر أنه في كل السنوات التي تظهر ان النساء ترشحن فيها بحجم كبير، إلا و ارتبطت بسنة

2012، بمعنى أن أغلب الترشيحات الثانية بالنسبة للمرأة كانت في 2012. و هذا لا يتعلق بالانتخابات المحلية و

الوطنية، بل و حتى الداخلية التي تتعلق بالتنظيم و التحديد الهيكلي الخاص بكل حزب، إذ ومع تبني نظام الحصة، اتبعت الاحزاب السياسية نفس التوجه و أصبحت تحدد نسب لترشيح و تمكين النساء في هياكلها و مجالسها الحزبية .

لا يكفي فقط أن تُرشح المرأة حتى تُمكن سياسياً، و لكن يجب أن تنجح في الانتخابات، حتى تحصل مكاناً مؤثراً في الهيئة التي رشحت لها ، على هذا الأساس بحثنا في دراستنا من خلال سؤال مباشر عن مدى نجاح النساء في الانتخابات التي تترشح لها و كانت الإجابات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (61): يبين نسب نجاح النساء في الانتخابات

النسب (%)	التكرار	النجاح في الانتخابات
51.3%	81	نعم
17.8%	28	لا
31.4%	50	لا يوجد
100%	159	المجموع

أردنا من خلال هذا الجدول معرفة، ما هي حظوظ النساء في الفوز بعد الترشح للانتخابات، و قد تبين أن 51.3% من النساء قد نجحن في الانتخابات التي ترشحن لها، مقابل 17.8% لم يتمكن من الفوز بعد الترشح. و إن كان معلوماً أن فوز النساء مرتبط كذلك بفوز قائمة الحزب، بحيث تتوسع حظوظ النساء للصعود إلى مواقع نيابية أو مسؤولية خاصة في الانتخابات المحلية و التشريعية. ومع اعتماد نظام الحصة حُلَّ مشكل ترتيب النساء في القوائم بحيث سابقاً (قبل اعتماد هذا القانون) كانت النساء بالإضافة إلى ضعف ترشيحهن، يوضعن في آخر القائمة، بحيث لا يتمكن من الصعود حتى إذا فازت القائمة بنسبة مقاعد معتبرة. أما في الانتخابات الداخلية فإن المرأة لا تترشح إلا إذا كانت حظوظها في الفوز شبه مضمونة، لأن هذا النوع من الانتخابات الذي يتم على نطاق ضيق و داخلي بين عناصر الحزب و منخرطيه فقط، يسهل التحكم في نتائجه و سيرورته، كما تساعد الثقافة السياسية الشعبوية و العصبية، على ترسيخ نمط محدد ومضبوط من الترشيح، الانتخاب و النتائج، بحيث في كثير يتم الاتفاق على نتيجة الانتخابات مسبقاً، و من ثم يتم تحضير الترشيحات و سيرورة الانتخاب على أساسها. بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية لعدم نجاح المرأة في الانتخابات، كعدم فوز قائمة الحزب، هناك من النساء من تُقبل على الترشح كخوض لتجربة مبدئية للعمل الحزبي، أو من أجل دعم قائمة الحزب في مقابل امتيازات أخرى.

وفي كل الأحوال تُظهر نتائج الدراسة أن حظوظ النساء في النجاح في الانتخابات أكثر من نسبة فشلها، على الأقل في عينة الدراسة هاته التي جمعت النساء الناشطات و المتفاعلات مع العمل الحزبي، من خلال متابعة نشاطات و ندوات الحزب التي يجريها بصفة دورية.

ثم في سؤال آخر كان مباشراً، أردنا معرفة ما هي أكثر الانتخابات التي تنجح فيها النساء ، فتبين أن النساء تنجح أكثر شئ في الانتخابات: الولائية 20.2% و 17.1% في الانتخابات بلدية ، و في التشريعية ب 7.6% ، و 5.8% في الانتخابات الداخلية بمختلف هياكلها. و هذا تماشياً مع حجم ترشيحها المرتفع مقارنةً مع باقي الانتخابات، و قد وضعنا في جدول من الجدول السابقة الأسباب وراء هذا التوجه.

تتبعنا عملية الترشيح بالنسبة للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية، بحيث حاولنا التعرف على المراكز المحصلة من طرفهن بعد الانتخابات، بحيث ظهر أن :

22.6% حصّلن مركز عضوات مجالس بلدية و ولائية ، 10.1% رئيسات لجان ، 6.9% نائب بالبرلمان ، 2.5% نواب رئيس بلدية ، 5.1% عضوات في الهياكل الداخلية للحزب بمختلف مستوياتها .

في الجدول المقبل سنحاول التعرف على تصور النساء للمعايير المتبناة من قبل الأحزاب السياسية لترشيح النساء في الانتخابات و كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (62) : يبرز تصور النساء لمعايير ترشيحهن للانتخابات.

معايير الترشيح	التكرار	النسب (%)
الأقدمية	27	17%
التأهيل العلمي	74	46.5%
العلاقات الجيدة	39	24.6%
المهنة الجيدة	6	3.7%
آخر	5	3.1%
لا يوجد	8	5.0%
المجموع	159	100%

في هذا الجدول قمنا بجمع تصورات النساء حول أهم المعايير التي تساهم في ترشيح النساء، و الحقيقة انما هذه النقطة هي محل اشكال و جدل كبير في كل الأحزاب السياسية، و مع كل مناسبة انتخابية تتفجر جملة من التجاذلات و الصراعات داخل الأحزاب، حول المعايير التي تم اعتمادها من أجل ترشيح مناضل دون الآخر.

و في حين أن كل حزب سياسي يضع معايير الموضوعية، القانونية (من القانون الداخلي للحزب) الرسمية، و التي تشمل في الغالب : أقدمية النضال و الرسوخ في الحزب، المستوى التعليمي العالي، التجذر و الامتداد الشعبي، بالإضافة إلى السمات الشخصية مثل القدرة على التأثير في الناس، و علاقاته الطيبة مع كل المواطنين و المناضلين، و التشبع بروح القيادة الحزبية و حسن الخطابة، و هي من المفروض أنها معايير تطبق على الجنسين من الرجال و النساء. لكن الممارسة الفعلية – و بشهادة المناضلين الحزبيين- أن هذه المعايير تبقى نظرية، إذ تبقى المعايير الغير رسمية هي السائدة و المسيطرة في اختيار ممثلي الحزب في الانتخابات، و التي تأتي على رأسها العلاقات و الرأس المال الاجتماعي، كما أن الأحزاب من الممكن جداً خاصة على مستوى الانتخابات التشريعية، أن تُرشح شخصيات مشهورة إعلامياً أو رياضياً أو ثقافياً، من أجل كسب أصوات الناخبين الذين يعرفون الشخصيات المشهورة أكثر من المناضل الذي افنى عمره في الحزب. كما أن عملية الترشيحات ممكن أن تخضع إلى ولاءات تقليدية على اساس الجهة العشيرة (العرش) أو القبيلة.

الترشيح بالنسبة للمرأة رهان صعب جداً، فهي تُنافس النساء، اللذين يشاركونها نفس طموح الترقية السياسية، و تُنافس الرجال اللذين يعتبرونها جسم غريب في الحزب و ليس لها مكان في حقلمهم و مساحتهم الخاصة و هي الحزب السياسي. و حتى مع اعتماد نظام الحصة لم يحل مشكل الترشيح، لأن القانون يحدد نسب تواجد النساء في القوائم الحزبية المعدة للانتخاب، و لا يتدخل في عملية انتقاء المرشحات.

لذا جاء ترتيب النساء لمعايير الترشيح أولاً التأهيل العلمي بـ 46.5%، ثانياً العلاقات الجيدة بـ 24.6% ثم تأتي الأقدمية بنسبة 17%، من حيث أهم المعايير التي تُعتمد في ترشيح المرأة و هي أقدمية الانخراط و النضال الحزبي، و الذي تثبتته بطاقات الانخراط، هذه الأقدمية الرسمية، أما الأقدمية الفعلية فهي أن المرأة كلما كان تواجدها اطول في الحزب (يعني ممتد عبر السنوات) كلما زادت معرفتها بدواليب العمل الحزبي و السياسي، و كلما تمكنت من توسعة شبكة علاقاتها و هذا يساعدها على فرض نفسها كعضو حزبي جدير بالترشيح. و أخيراً المهنة بـ 3.7%.

فالنساء تتصورن أن المستوى التعليمي العالي يجب أن يكون في مقدمة المعايير، رغم أن الكثير من المتمرسين في السياسة مما قابلناهم من القيادات الحزبية، و كان لنا معهم دردشة غيرممنهجة، أن المستوى العلمي العالي لا يعكس بالضرورة أهلية للعمل الحزبي القيادي، و أن القيادة السياسية والحزبية تتطلب معايير غير الأهلية العلمية من مهارة فنية في أداء الدور الحزبي والسياسي، وروح قيادة عالية وخطابة و تأثير كبير في الجموع، وخلق الإجماع فيها. و هذه سمات لا يوفرها التعليم العالي بالضرورة بل تأتي بالفطرة والممارسة و الاختلاط الكبير و المباشر مع الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية و المستويات الثقافية.

المعيار الثاني الذي حاز على أهمية في تصور النساء هو العلاقات الجيدة بنسبة 24.6%، و هو معيار ذاتي ، غير رسمي لكنه سائد بقوة، و مرن بدرجة كبيرة بحيث لا يمكن تحديده و حصره، فالترشيحات من قبل القيادة تتم وفق عدة حسابات و معطيات، على رأسها طبيعة العلاقة التي تجمع المترشح مع القيادة و مدى و لاءه لها، كما أن الانتماءات العشائرية و القبلية و الجهوية تنشط مجال العلاقات في الترشيحات. بالإضافة إلى العلاقات الشخصية التي تفرضها زمالة العمل أو الدراسة أو العمل الحزبي الفرعي في نفس المنطقة مما يزيد من فرص الترشيح.

دائماً و في نفس الإطار تتصور 69.3% من النساء أن الحضور و التواجد الدائم بالمراكز القيادية و مقراتها ممكن أن يرفع من معدلات ترشح المرأة مقابل 28.3% لا يتصورن ذلك. كما أن 77.4% منهن يتصورن أن المتابعة الدائمة لنشاطات الحزب من الممكن أن تساهم في رفع فرصها للترشح مقابل 20.8% لا يتصورن ذلك. و هي وجهة نظر أو تصور منطقي إلى و فعال إلى حد ما، لأن الحضور الدائم للمرأة في الحزب السياسي، يُعزز و جودها يمكنها من فهم الممارسة الحزبية. كما أن هذين المؤشرين ذا دلالة تتعلق بالتفاعل الإيجابي للنساء مع العمل الحزبي، و الممارسة السياسية بالعموم.

بعدما تعرفنا على التصورات التي تحملها النساء فيما يتعلق بمعايير، أو العوامل التي بإمكاناتها أن تساهم في ترشيحهن، سنعمل في المرحلة القادمة من الدراسة، على مقارعة هذه التصورات مع نتائج تجربة النساء مع العملية الترشيحية و الانتخابية، و هذا عن طريق صياغة ترابطات بين بعض من معايير الترشح التي وردت في إجابات النساء، مع نتائج الانتخابات التي خاضتها النساء (بمعني نجاحها في الانتخابات أو عدمه). و قد فضلنا اعتماد متغير النجاح في الانتخابات بدل من الترشيح لها فقط كمتغير تابع و نتيجة للمعايير، لأننا نتصور أنه أكثر دلالة و مدلولية بالنسبة للدراسة و العمل الحزبي بالعموم. لأن من نجحت في الانتخابات تكون بالضرورة قد ترشحت، بينما التي ترشحت ليست بالضرورة فائزة فيها.

جدول رقم (63): يبرز علاقة مدة الانخراط الحزبي (الأقدمية) بنجاح المرأة في الانتخابات

النجاح في الانتخابات مدة الانخراط	نعم	لا	لا يوجد	المجموع
1 - 5	27 %33.3	11 %39.2	26 %52	64 %40.2
6 - 10	13 %16.4	5 %17.8	6 %12	24 %15
11 - 15	8 %9.8	2 %7.4	5 %10	15 %9.4
16 - 20	20 %24.7	8 %28.5	76 %14	35 %22.1
أكثر من 20 سنة	13 %16	2 %7.4	3 %6	18 %11.3
لا يوجد	0 00	0 00	3 %6	3 %1.8
المجموع	81 %100	28 %100	50 %100	159 %100

2 - عوامل و مقومات نجاح النساء في الانتخابات

يجمع هذا الجدول المركب، متغيرين ذا دلالة في محاولتنا لفهم سيورة تمكين النساء داخل الأحزاب السياسية عن طريق آلية الترشيح، الانتخابات، بحيث ربطنا المدة التي تقضيها المرأة منخرطة في الحزب السياسي مع نجاحها في الانتخابات (و نحن فضلنا متغير النجاح في الانتخابات بدل الترشح للانتخابات الذي سبق و أن حللناه عبر جدول بسيط) لأن غاية العملية الانتخابية و هدفها بما فيها هو النجاح و إحراز مركز قيادي أو عضوية مجلس منتخب.

يظهر في هذه الدراسة أن النساء تنجح في الانتخابات اللاتي يُخضعنها بنسبة 51.3%، و نجد فيها أن أكثر من ينجحن وهذا بنسبة 33.3% هن من اللاتي لم يمر على انخراطهن أقل من 5 سنوات، و هذا مرتبط بتطبيق نظام الحصة منذ 2012، و في المرتبة الثانية تأتي مجموعة النساء اللاتي مر على تواجدهن من 16 إلى 20 سنة و هذا بنسبة 24.7%، أخيراً تنجح النساء عندما تمر على تواجدهن في الحزب السياسي من 6 إلى 10 سنوات و أكثر من 20 سنة، و هذا بنسبة 16%.

إذن من الممكن أن تساهم الأقدمية في زيادة اندماج المرأة داخل الحزب السياسي، و لكن بالتوافق مع عوامل أخرى سنسعى إلى التعرف عليها تدريجياً و على التوالي فيما بقي من الدراسة. ثم أنه صحيح أن الأقدمية تكسب المرأة الخبرة و مهارة العمل الحزبي عبر الزمن، إلا أنها في كثير من الأحيان تتحول إلى أداة بيروقراطية لكبح طموح الشباب أو الوافدين الجدد على الحزب من الجنسين، و قد تستخدم الأقدمية كاستراتيجية للحفاظ على السلطة و ضمان البقاء في المنصب أو المركز القيادي أو النيابي . بحيث تم بناء تصور داخل الأحزاب السياسية، ربط بين الأقدمية و الثبات و رفض التجديد، و بهذا الفهم الجديد تُصبح الأقدمية تتعارض مع مبدأ ديمقراطي هام جداً، سواء داخل الأحزاب السياسية أو خارجها و هو "التداول". مما يؤدي إلى حدوث جمود داخل هياكل الحزب الداخلية، أو في المجالس المنتخبة، بحيث التركيز على مبدأ الأقدمية المتطرفة يؤدي إلى:

- وقوع انحراف في جوهر مفهوم الأقدمية مع كثرة اعتمادها لتتحول إلى تصور و ثقافة، تُمجد كل القدم و تستهجن و ترفض كل جديد.
 - مع كثرة التركيز على الأقدمية قد تُفَرَّغ من محتواها، و تتحول من مفهومها المرتبط بالمهارة و الخبرة، و تتحول إلى غاية في حد ذاتها، و امتيازاً لا يستدعي النقاش، و استراتيجية لاحتكار المعلومة و السلطة، و هو ما لا ينفع الحزب و لا أي مؤسسة أخرى.
 - يؤدي اعتماد الأقدمية كثيراً إلى خلق صراع الأجيال، ففي الوقت الذي يتمسك فيه جيل من الممارسين بمراكزهم لفترة طويلة، يبقى الشباب الوافد المتحمس ينتظر فرصة لممارسة المواطنة و تطبيق أفكاره.
 - الأقدمية تمنح الأمان لكنها تخلق الرتابة و الجمود، و تمنع التجديد في طرق العمل، الأفكار و المبادرات، بل الأكثر من هذا يُصبح التجديد مستهجن و منبوذ و يُنظر له على أنه تهديد لاستقرار الأقدمية.
 - الاعتماد المفرط لمبدأ الأقدمية يؤدي إلى نفور الشباب من الجنسين من الحزب و الممارسة السياسية بالعموم.
- تتميز الثقافة السياسية الجزائرية حالها حال العربية، بعدم مرونة في التداول على السلطة، و مواقع و مراكز المسؤولية، مما يخلق طبور طويل ينتظر فرصته للوصول، و يخلق نخبة سياسية كهلة في غالب الأحيان و متكررة. و هذه الحالة هي امتداد لحالة المجتمعات العربية التي و نتيجة عدم استثمارها في عديد مجالات الحياة من اجتماعية، ثقافية ، الترفيهية ... ألخ ضاقت أفاق الطموح و التحرك . و تقلصت الفرص و ساد الانسداد فيها، فهي وضعية متداخلة و معقدة تعبر عن حالة الجمود التي تعرفها المجتمعات العربية و منها المجتمع الجزائري.
- عدم وجود آليات قوية و ثقافة سياسية للتداول، و ارتباط مراكز المسؤولية السياسية بعدد الامتيازات، الغير المتكافئة مع حجم المسؤولية و حجم العمل المرتبطان بالمنصب، يجعل الكثير يتهاوت لبلوغ هذا المبلغ، كما يجعل الكثير يرفض التخلي عن المنصب بمعايير المريحة.

هذا ما يحفز فضولنا العلمي لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن يرتبط السن بالنجاح في الانتخابات.

جدول رقم (64) : يبرز علاقة السن بنجاح المرأة في الانتخابات

النجاح في الانتخابات السن	نعم	لا	لا يوجد	المجموع
20-30	21 %25.9	5 %17.8	26 %52	52 %32.7
31-40	23 %28.3	9 %32.1	16 %32	48 30.1%
41-50	29 %35.8	11 %39.2	6 %12	46 %28.9
51-60	4 %4.9	3 %10.7	1 %2	8 %5.03
60 سنة فأكثر	4 %4.9	0 00	1 %2	5 %3.1
المجموع	81 %100	28 %100	50 %100	159 %100

يجمع هذا الجدول المركب بين متغيرين هما السن كمتسقل، و مدى تأثيره أو كيفية تهيكل علاقته بمتغير النجاح في الانتخابات كتابي، تماشياً مع روح الفرضية التي نحن بصدد تحليلها و المتعلقة بالاندماج السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية، و قد أرتكزنا على الفعل الانتخابي كمؤشر عليها، لأنه فعل مجسد و من الممكن قياسه، و هو في الحقيقة محرك العملية السياسية ككل.

نحاول أن نعرف من خلال الربط بين هذين المتغيرين، ما هي الفئات العمرية للنساء اللاتي نجحن في الانتخابات - بغض النظر عن نوعها، داخلية، محلية، أو تشريعية - ، أو عند أي سن ترتقي المرأة سياسياً؟، تبين نتائج الترابطات أن النساء تنجحن في الانتخابات عند الفئة العمرية 41-50 سنة و هذا بنسبة و وصلت إلى 35.8% ، و قد يرتبط هذا بمدى النضج السياسي المكتسب على مدى سنوات انخراطها في الحزب. الملاحظة الثانية أن نسب نجاح النساء في الانتخابات التي يخضعن لترفع مع تقدمهن في السن فسجلنا نسبة 25.9% للفئة العمرية 20-30 سنة، لتليها نسبة 28.3% للفئة العمرية 31-40 سنة، لتصل إلى 35.8% للفئة العمرية 41-50 سنة ، ثم يبدأ هذا المنحى المتزايد من حيث النجاح في الانتخابات بالانخفاض بعد سن الخمسين بحيث لا يتعدى 4%. قد يكون هذا مرتبط بالخبرة المكتسبة مع العمر كما قد يكون مرتبط بالتركيبة العمرية للمنخرطين في الحزب التي تعكس الهرمية السنية للسكان، التي جاءت متشابهة مع تراتبية الجدول بحيث أت المجتمع الجزائري أكثره من الشباب، و بالتالي الفئات العمرية من 50 سنة ففوق تعد أقلية.

و فيما يلي نحلل الترابط الذي جمع متغير النجاح في الانتخابات مع المستوى التعليمي بهدف التعرف على مكانة الكفاءة العلمية في الانتخابات.

جدول رقم (65): يبرز علاقة المستوى العلمي للنساء بنجاحهم في الانتخابات

النجاح في الانتخابات المستوى العلمي	نعم	لا	لا يوجد	المجموع
ما بعد التدرج	3 %3.7	2 %7.1	4 %7.6	9 %32.7
جامعي	67 %82.7	22 %78.5	36 %72	125 30.1%
ثانوي	10 %12.3	3 %10.7	9 %18	22 %28.9
متوسط	1 %1.2	1 %3.5	1 %2	3 %5.03
المجموع	81 %100	28 %100	50 %100	159 %100

يضم هذا الجدول الترابطات بين متغيري: المستوى العلمي، للنساء المنخرطات في الأحزاب السياسية، مع متغير النجاح في الانتخابات، بحيث لازلنا مستمرين في تحليل فرضية الاندماج السياسي للنساء داخل الأحزاب السياسية، و قد تعرفنا في جزء سابق من الدراسة على تصورات النساء نحو المعايير التي تراها عاملاً في الترشح للانتخابات من البلوغ إلى موقع معين، و رغم أن معيار العلاقات الاجتماعية الجيدة ورد في اجابات النساء، إلا أنهن اعطين أهمية كبيرة لمعيار المستوى العلمي .

كما و قد سبق لنا في الجزء الأول من الدراسة الميدانية و تحليل المعطيات الكمية، التعرف على المستويات العلمية العالية التي تمتع بها النساء المنتميات و الناشطات في الأحزاب السياسية، لدرجة أننا لم نجد في نتائج تحليل المستوى العلمي ، و لا امرأة تحمل الابتدائي، كما أن الأغلبية العظمى كانت للنساء ممن وصلن للتعليم الجامعي، و قد أفضنا في تفسير الاستفادة الكبيرة للمرأة من التعليم و استثمارها فيه – يمكن الرجوع الى الفصل الأول- و الذي ارتبط بالتحويلات الكبرى التي عرفتھا الجزائر المستقلة.

الحجم الكبير للنساء من ذوات المستوى العلمي الجامعي، أثر بصفة مباشرة على الترابطات في الجدول، بحيث يظهر أن أكبر نسب نجاح النساء في الانتخابات هي في المستوى الجامعي بنسبة 82.7%، و نفس التوجه في نسب عدم نجاحها عند نفس المستوى العلمي.

بات من المعلوم أن بلوغ النساء مستميات علمية عالية، حقيقة لا تقبل النقاش، و بديهة لا تقبل الجدال، و بهذا لم يعد المستوى العلمي للمرأة و حده يشكل لها امتيازاً أو معياراً حاسماً للترشح و الظفر بالفوز، لأنه معيار تشترك فيه جل النساء

من تُقدم على المشاركة السياسية من بابها الحزبي. لذا تدخل متغيرات أخرى لحسم المنافسة بين المترشحات من نفس المستوى ، لصالح العلاقات و مدى قوة الرأسمال الاجتماعي للمرأة بالاضافة إلى الأقدمية. وكذا سيرورة مسار المرأة في فروع الحزب، و مدى التأيد الذي يمكن أن تناله من القيادات الفرعية و وفق توازن المصالح، و استراتيجيات التموّج. بالاضافة إلى الخصائص الشخصية، و السمات الكريزماتية للمرأة التي تجعلها تفرض وجودها و مدى قدرتها على التكيف مع الجو الحزبي واتقانها لروح القيادة .

و هذا التصور لمسناه عند النساء أنفسهن، بحيث تعتقد 57.2% بأن الكفاءة وحدها غير كافية، من أجل الترقى السياسي للمرأة . بحيث تعتقد النساء في الدراسة أنها كي تنال المرأة مكانتها داخل الحزب السياسي، و كذا مراكز القرار و المسؤولية و الاستشارة، وكذا مواقع التمثيل النيابي أن تتوفر المرأة على :

- أولاً على قوة الشخصية، التي جاءت في الترتيب الأول و حصدت نسبة 37.7%، و هذه السمات الكريزماتية التي تحدثنا عليها في بداية الأمر، و التي قد لا تعكس بالضرورة قوة ظاهرة من خطابة، و بيان، و إنما قد تعكس دهاءاً و ذكاءاً خفياً غير ظاهر، تحسن المرأة من خلاله فهم العلاقات و التفاعلات و تسخيرها لخدمة أهدافها السياسية. لأن بروز الشخصية القوية بين العناصر الحزبية ممكن يجعلها محل مواجهة و تخطيط للاطاحة بها لأنها تُخيف بما أنها تبدو منافساً قوياً.

- ثانياً: المتابعة، بنسبة 10.1%، يتعامل الكثير من المنخرطين في الأحزاب السياسية بمثابة العمل الموسمي، بحيث تزدهر تحركاتهم و نشاطاتهم بالموازاة مع المواعيد الانتخابية، ثم ينقطعون على العمل الحزبي، بمجرد انتهاء الانتخابات، لكن حقيقة النجاح و الترقى السياسي يتطلب استمرارية، و متابعةً و مجهوداً متواصلًا. و يبدو واضحاً من خلال اجابة النساء أنهن مدركات لجوهر الممارسة الحزبية، بحيث أنه حتى ترسخ مكانة المرأة داخل الحزب السياسي و خارجه، يجب أن تكون على تواصل مستمر مع الحزب، من خلال متابعة نشاطاته، و تقوية علاقاتها مع كل عناصره .

- وثالثاً العلاقات التي تأتي في المرتبة بنسبة 6.9% مدركة أن الرأس المال الاجتماعي مهم جداً في دعم النساء كما الرجال، في الوصول إلى الترقى السياسي، و قد تبنى شبكة العلاقات على اساس الانتماء إلى نفس المنطقة، أو زمالات سابقة في الدراسة أو العمل، أو تنتج عن سمات كريزماتية تجعل بعض العناصر الحزبية مهرة في بناء العلاقات و تسخيرها لبلوغ مقاصد و أهداف.

و رغم أن تحليل المعايير المعتمدة في ترشيح النساء و نيلهن لمواقع قيادية، ومراكز نيابية، يرتبط كذلك بازواجية المعايير، فمقابل المعايير الرسمية و القانونية المعلنة في الخطاب الرسمي للحزب السياسي، هناك كذلك المعايير الغير رسمية، و غير المعلنة، ولكن هي المطبقة في الواقع و بين النظرية و التطبيق، و الخطاب و الممارسة تنشأ شبكة من الاستراتيجيات و الممارسات، و التصورات غاية في التعقيد و المرونة.

لكن النساء داخل الأحزاب السياسية تتوجه إيجابياً في التعبير عن مدى رضاها عن المعايير المطبقة في الحزب في انتقاء العناصر لتقديمها في الانتخابات أو في العين للمواقع القيادية، فتبدي أكثر من نصف العينة رضاها بنسبة 63.5% ، كما سجلنا توجهاً إيجابياً من قبل النساء فيما يتعلق بالتقييم الإيجابي لمعايير الترشيح و هذا بنسبة 68.6%.

دائماً و في نفس الإطار و هو رصد تصورات النساء لسيرورة الترقى السياسي في الحزب أو عبء، و في سؤال أردنا من خلاله معرفة التصور الذي تحمله المرأة لحظوظها في المنافسة مع الرجال ما إذا كانت متكافئة أم لا، أجابت 50.9% بلا مقابل

47.8% بنعم. و إن كان الفرق ليس بالكبير فإن المرأة تدرك جيداً أن الفضاء السياسي بما فيه الحزب السياسي، مهيكّل و مصصم من قبل الرجال أو النظام الذكوري و بالتالي لا يكون إلا لخدمتهم، و أن مكانة النساء فيها لا تأتي لها بالسهولة التي تأتي للرجال، و أن عليها أن تبذل جهداً مضاعفاً لاحتراز المكانة التي تطمح بلوغها. و الحقيقة أن نظام الكوتا * بكل ما قيل حول سلبياته – فقد مكن المرأة من التواجد في المجالس الانتخابية تحت سلطة القانون، لأنه لو ترك الأمر للتطور الطبيعي في مكانة المرأة السياسية، لن نتصور مطلقاً أن النظام الذكوري سيرضى أن يتقاسم السلطة و المكانة مع النساء، و هو الذي لم يقتنع يوماً بجدوى تواجدها في المجال السياسي، و أن مكانها الطبيعي هو البيت.

في سؤال آخر حاولنا التعرف على تصور النساء للمنافسة من منظور النوع الاجتماعي، و هذا عبر سؤال مباشر عن أيهما تعتبر النساء انه من الصعب منافستهم الرجال أم النساء. فظهر أن النساء تتصور أن منافسة الرجال هي الأصعب و هذا بنسبة 56% و من ثم تأتي منافسة النساء بنسبة 34.6%.

إن الذي يفرق في الممارسة الحزبية بين الجنسين، هو مدى الانطلاق الذي يتمتع به الرجال في الممارسة الحزبية، و الانطلاقة تشمل المجالين الزماني و المكاني، فلرجل حرية التحرك فيهما من دون قيود عكس المرأة التي تتحكم في تحركاتها منظومة ثقافية، تحد من انطلاقها و مبادراتها، بالإضافة إلى قيود الصورة النمطية للمرأة، على عكس الرجل الذي لا تحكمه صورة نمطية محددة، و لا هو مقيد بمنظومة ثقافية تحدد له أوقات و مجالات تحركه.

بعدما حاولنا التعرف على سيرورة الممارسة الحزبية بالنسبة للنساء، من خلال مؤشر الترشح و النجاح في الانتخابات، و كذا التصور الذي تحمله النساء للمعايير التي ترفع من حظوظ ترشيحها و ترقيتها سياسياً. سنتحول إلى تفصيل جزء آخر من الدراسة و هو يتعلق بسيرورة الترقى السياسي للمرأة من منظور هيكلية الحزب، بحيث أن العمل الحزبي يتوزع عبر مستويات هرمية بين مراتب النضال، كما يتوزع عبر مستويات هيكلية في مختلف فروع الحزب في البلديات و الولايات، و القيادة المركزية.

بدايةً و من خلال جدول مركب سنحاول ربط مدى نجاح المرأة في الانتخابات مع طبيعة انطلاقها الهيكلية في العمل

الحزبي.

جدول رقم (66) : يبرز علاقة الانطلاقة الهيكلية للنساء بنجاحهم في الانتخابات

التجّاح في الانتخابات المستوى الهيكلي	نعم	لا	لا يوجد	المجموع
الفرع	68 %55.7	22 %18.8	31 %25.4	122 %76.7
المركز	11 %36.6	6 %20	13 %43	30 %18.8
لا يوجد	2 %39	00	6 %75	8 %5.03
المجموع	81 %50.9	28 %17.6	50 %31.4	159 %100

3 - تحليل المسار السياسي للنساء من منطلق التنظيم الهيكلي للحزب

رصدنا في هذا الجدول طبيعة الانطلاقة السياسية للنساء، و مدى استثمارهن في التنظيم الهيكلي للحزب من أجل تحقيق الترقى السياسي. من المعروف أن للعمل الحزبي مستويات تتماشى مع التنظيم الهيكلي و المستويات التنظيمية للحزب، إذ هناك المستوى المحلي و الذي تنشطه فروع الحزب على مستوى البلديات و الولايات، و هناك المستوى الوطني الذي يشمل القيادة المركزية بكل تنظيماتها من مجالس وطنية استشارية و تشريعية، و مجالس تنفيذية.

السيرورة الطبيعية للاندماج الحزبي و الترقى السياسي أنها تبدأ من القاعدة صعوداً للقمة، و القاعدة في الأحزاب السياسية هي فروعها على مستوى البلديات، بحيث ينتقل المهتم بالعمل الحزبي إلى فرع الحزب في البلدية التي ينتمي إليها و هناك يدفع ملفه للانخراط، ومنها يبدأ مساره السياسي. صحيح ان التنشأة السياسية تتم عبر قنواتها المعروفة مثل العائلة، المدرسة أو الجامعة، وسائل الاعلام بكل أنواعها، بحيث تبني تصوراتنا القائمة على الصور النمطية و المتداولة والخطاب الظاهر، لكن الفهم الحقيقي، العملي لسيرورة العملية الحزبية السياسية لا يتأني إلا بالاندماج الفعلي في قنواته الهيكلية، و التي فيها تُخلق سوسيولوجية العمل الحزبي بممارساته و ثقافته و كواليسه و استراتيجياته.

هناك الكثير من العناصر الحزبية انطلقت في ترقيقها السياسية من الفرع، كما أن هناك ممن انطلقت من المركز و سنأتي على شرح هذا لاحقاً، بعد أن نعرض دور و مهام الفرع في العمل الحزبي، سوسيولوجية الفرع الحزبي، لأن العرض لن يكون وصفاً بل تحليلاً سوسيولوجياً لخصوصية العمل الحزبي في الفرع.

- كثيراً ما يعد الفرع الانطلاقة في العمل الحزبي.
- يتميز الفرع الحزبي أنه يجمع عناصر حزبية تتقاسم نفس الحيز الجغرافي، لذا في الغالب تجمعهم علاقات جيرة، أو زمالة دراسة سابقة، أو الانتماء إلى أصل مشترك بحكم الهجرات الريفية الجماعية التي تمت من المدن نحو الأرياف بعد الاستقلال، و التي تتحول إلى تحالفات فيما بعد عند كل موعد انتخابي، أما في الأرياف فتزدهر الولاءات العائلية أو العرش.
- يتسم التواجد النسوي داخل الفروع الحزبية بالقلّة العددية و الحضور الضئيل بالمقارنة بعنصر الرجال، هذا في بلديات المدن، و قد ينعدم حضورها تماماً في الفروع التي تتواجد في بلديات ريفية.
- الصورة النمطية للمرأة المرسخة لأدوارها التقليدية حاضرة بقوة في فروع الحزب، لذا كان من الضروري أن تنطلق عملية ترقية النساء سياسياً و تحسين مكانتهن على مستوى الفروع الحزبية.
- يتم التعامل مع المرأة داخل الحزب على أساس أنها قوة دعمٍ و تجنيد من أجل إنجاح الرجال في الانتخابات، لا بوصفها شريكاً و مساهماً في العملية الحزبية، فهي في تصورهم أداةً للعملية الحزبية، و ليست محركاً لها مثلها مثل الرجال.
- و إن تم على المستوى الوطني اعتماد نظام الحصة من أجل رفع نسب تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، ما زال حضور النساء جد ضعيف على مستوى القيادة في فروع الحزب، و تماشياً مع التوجه الوطني من أجل تعزيز مكانة المرأة السياسية، هناك من الأحزاب السياسية من انتهجت مؤخراً فرض نسب لتمثيل المرأة في القيادة الحزبية على مستوى الفروع البلدية و الولائية.

- في ظل الانقسامات و الصراعات المتشعبة و غير الواضحة على مستوى الفروع، في كثير من الأحيان تجد المرأة محاصرة بين ضرورة التكتل في احدى العصب، فتبتعد عن العمل الحزبي و تدمج في دوامة الصراعات الداخلية.
- لا يتم التعامل مع النساء داخل الفروع الحزبية بوصفها فرداً مستقلاً، بل يفرض عليها التنظيم اللارسمي للحزب و ثقافته التكتل مع مجموعة قد يجمعها الانتماء الجغرافي أو العائلي... إلخ، و قد تكون النساء أضعف حلقة في كل التكتلات مهما كان أساسها، لأنها تكتلات غير عقلانية و تحركها استراتيجيات المصالح و آخر همها الأفكار أو البرامج، كما ينعدم فيها التوجه الواضح و تسود فيها الضبابية. و هذا ما يجعل الحزب السياسي بفروعه و مركزه يحيد عن هدفه الأساسي و مبادؤه النظرية و برنامجه الموجه لخدمة الصالح العام، و يضع في صراعات داخلية لا تنتهي.
- تسيطر على الممارسة السياسية داخل الفروع الحزبية، ثقافة تقليدية غير منفتحة مع تواجد النساء داخل الأحزاب السياسية، و في ظل جو من التحالفات و استراتيجيات التموقع، و سيطرة النظام الأبوي والذكوري في القيادة الفرعية يصعب على النساء ان تجد مكاناً لها، تحرزه بفضل كفاءتها أو جدارتها، و تعمل المنظومة الذكورية و الأبوية، على التحكم في سيروية الترقى السياسي للنساء بحيث تعمل على نسب نجاح بعض العناصر النسوية لها.
- المرأة المتعلمة صاحبة التأهيل العلمي العالي غير مرغوب بها كثيرة في الفروع الحزبية ، وبدرجة أقل في المركز لأنها امرأة تخيف بتأهيلها العالي، و نظراً لمستواها الثقافي يصعب التحكم فيها و توجيهها، و المناورة بها لذا كثيراً ما تحارب إلى غاية تهميشها و ازاحتها من الحزب، باستعمال ممارسات رديئة و خطط بديئة.
- أما بالنسبة لمركز الحزب، العلاقات و التحالفات الغير رسمية و المسيطرة و فعلياً على العملية الحزبية، لا تكون ظاهرة بالشدة التي تظهر بها في الفرع نظراً، لتوسع التنظيم على مستوى المركز و تعامله مع القيادة المركزية، فتسود الممارسة الحزبية تكتم و استراتيجيات غير واضحة. كما يرجع هذا لطبيعة التركيبة البشرية التي تتواجد بالمركز و التي في الغالب تكون من الإطارات، و النخب المثقفة، هذا ما لا يجعل السلوكيات و الممارسات الحزبية لا تظهر بالحدة التي تكون فيها في الفروع، و رغم الطابع النخبوي لبعض العناصر الحزبية، إلا أن هذا لا يمنعها من أن تكون جزء من المنظومة الحزبية، بكل ما تجسده كثقافة للعمل الحزبي في الجزائر. و بطبيعة الحال يختلف هذا كذلك بين الأحزاب السياسية.
- بعد هذه الإطالة على بعض من سوسيولوجية العمل الحزبي على مستوى الفروع بالدرجة الأولى و المركز بالدرجة الثانية- و الذي فيها كلام كثير- نعود إلى تحليل نتائج الجدول، ففي سؤالنا الذي طرحناه في الدراسة على النساء حول أياً من الانطلاقة الهيكلية تؤدي بالمرأة للترقى السياسي، كان هناك اتجاه واضح من قبل النساء نحو الانطلاقة من الفرع و هذا بنسبة 76.7% مقابل 18.8% للانطلاقة من المركز. قد يكون هذا التصور منطقي لأن أي سيروية للترقى تبدأ من الفرع نحو المركز، و من القاعدة إلى القمة تماشياً مع طبيعة التنظيم الهرمي للتنظيمات. لكن هذا لا يمنع أبداً أن بعضاً من العناصر الحزبية لم تمر بسيروية الترقى هذه، التي تكون قد ترقى تحت تأثير ظرف معين و مميز، أو نتيجة استثمار في مجال شبكة الراسمال الاجتماعي، و قد تكون كفاءات ناجحة في مجال آخر غير السياسي مثل : الاقتصادي، الاعلامي، التجاري، ثم عندما تقرر التوجه للعمل الحزبي، تنطلق من المركز من منطلق قوة مكانتها في المجال الذي نشطت فيه سابقاً، و هو حال رجال المال و الاعمال م الاعلام و الخبراء و الشخصيات الوطنية، التي تستثمر فيها الأحزاب من أجل تقوية مكانتها على الساحة السياسية. و إن تبقى استثناءً إلا أنها حاضرة في الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة.

أما في الترابطات التي جمعت بين متغيري طبيعة الانطلاقة الهيكلية و مدى نجاح النساء في الانتخابات التي يخضعنها، فقد تبين أن المرأة تنجح بنسبة 55.7 % عندما تنطلق من الفرع ، في مقابل 36.6% من النساء اللاوتي انطلقن من المركز و نجحن في الانتخابات.

إذن السيورة الطبيعية تقتضي انطلاق المرأة من الفرع وتتبع مراحل العمل الحزبي، تماشياً مع التنظيم الهيكلي، لكن هناك نساء ظهر في الدراسة و بنسبة معتبرة أنهن انطلقن من المركز، و هذه الانطلاقة ليست متاحة للجميع، إنما تخص الشخصيات الوطنية، و بعض العناصر الناجحة في مجال من المجالات، و إدارات سامية، كما لا يخلوا الأمر من قوة الرأسمال الاجتماعي و العلاقات مع مستويات عليا من أصحاب صناعة القرار في الحزب، أو في مؤسسات أخرى قوية.

يُعتبر الحزب السياسي انعكاساً مباشراً للمجتمع ككل، لذا نستطيع أن نسمية مجتمعاً مصغراً حامل لجل القيم، المعايير التصورات، السلوك، الممارسات، و الكثير من معالم ثقافته. إضافةً إلى هذا هناك ثلاث نقاط فاصلة تجعل الحزب يأخذ طابعاً مميزاً إلى حد ما يجعله يختلف عن المجتمع وهي.

- **الحزب جزء من المجتمع، فهو في تفاعل مستمر مع باقي مكونات المجتمع:**، بحيث يستمد قيمه و معايير منه، ثم يعيد انتاجها بشكلٍ أخرى، لكنه يحتفظ بالكثير من مكوناتها الأساسية، و يعيد بث جزء كبير منها، عبر منتسبيه من خلال نقاط التماس بينه و بين مؤسسات المجتمع الأخرى.

- **الحزب وجد ليكون تنظيماً عصرياً بقيم ومعايير حديثة:** إصل المؤسسة الحزبية، هي تنظيم عصري من أجل تنظيم و هيكلية عمل الأفراد و الجماعات لنشر أفكاره التي يبغى الوصول بها إلى السلطة السياسية و صنع القرار، أو هو أحد مؤسسات ممارسات المواطنة في ظل الدول الحديثة. لكن الحزب السياسي لم يتحدد أبداً في وجوده و تصوراته على المبدأ التنظيري ، و كان دائماً عرضةً للاختراق من اشكال التنظيمية التقليدية (من عائلة عشيرة عصبية... الخ) بكل معاييرها و قيمها. ليخرج الحزب السياسي - خاصةً في الدول العربية - إلى حزب هجين بين الحداثة و التقليد، بين العقلانية و الشيع.

- **الحزب المحرك فيه الوصول إلى السلطة السياسية :** الوصول إلى السلطة المحرك الرئيسي للأحزاب السياسية سواء للتنظيم ككل و للأفراد المندجة في التنظيم الحزبي، و هو في الحقيقة الهدف الرئيسي للعملية الحزبية، بالإضافة إلى أهداف أخرى كلية و جزئية تختلف حسب موقع الحزب في هرم النظام السياسي، و طبيعة الحزب الايديولوجية و تاريخه، و عمره في الساحة السياسية، هذا على مستوى الحزب ككل. اما على مستوى منتسبيه فمحرك الوصول إلى السلطة بدرجاتها متفاوتة و المتوزعة في عبر هياكله الداخلية، أو مؤسسات الدولة، فهو دافعية العمل الحزبي لكل منتسب فيه، و الكل يرغب في الحصول على جزء من السلطة تتناسب مع الموقع الذي يتواجد فيه، و هي بمثابة الهدف لا يضع حدودها إلا صاحبه.

و على اساس هذا المحرك الرئيسي تنشط داخل الحزب منظومة الاستراتيجيات و التحالفات، و تخلق اشكال المتعددة للممارسات و السلوكات السياسية، لنكتفي بوصفها أنها متنوعة و متعددة، دون اعطائها حكماً أو وصفاً قيمياً، لأنه ليس موضوعنا.

بالعودة إلى علاقة انطلاق المرأة في الحزب السياسي هيكلياً، بمدى ترقّيها سياسياً، فظهر أن المرأة التي تنطلق في الفرع تنجح أكثر في الانتخابات بالمقارنة مع تلك التي تنطلق من المركز، كما سجلنا أن نسبة النساء اللاتي تنطلقن في نشاطهن الحزبي بالفروع يشكلن أكثرية بمقارنة مع النساء اللاتي انطلقن في المركز.

رغم كل ما قلناه حول سوسيولوجية النشاط الحزبي بالفروع، و مكانة النساء فيهم، إلا أن المرأة التي تنطلق بالفرع تكون أكثر تكويناً سياسياً، و أكثر تحذراً شعبياً لأنها تبذل جهداً كبيراً من أجل الرسوخ في الفرع، و تتدرج في مسؤولياته، هذا ما يمنحها خبرة، و دراية بثقافة الممارسة السياسية داخل الأحزاب، و يعطيها فهماً لطبيعة العلاقات التي تسير الاستراتيجيات الحزبية. ثم أن سيرورة الممارسة السياسية بالنسبة للنساء اللاتي ينطلقن من الفروع تكون ذات أمد طويل لأنها مترسخة و متدرجة عبر المراحل و الهياكل. بالمقارنة مع المرأة التي تنطلق من المركز التي يكون مسارها السياسي في غالب الأحيان قصيراً و سريعاً، بحيث أنها تدمج بسرعة في مراكز قيادية أو نيابية، فمسارها الحزبي لا يحكمه النضال المستمر، فتأتي للحزب على غير دراية كافية بالخصوصيات المعقدة للممارسة الحزبية الداخلية، و يصعب عليها فهم طبيعة العلاقات المتشابكة و الاستراتيجيات المتجددة باستمرار. كما أن علاقتها بالقاعدة النضالية غير قوية.

لكن السؤال الذي يطرح هنا: هل الأمر صيان بالنسبة لكل الأحزاب أم أن هناك تباينات جزئية بينها، تتعلق أولاً - و حسب محور الدراسة - بطبيعة العلاقة التي تجمع بين النساء و خصوصية القيادة الفرعية. يعني في الجزء السابق من الدراسة صورنا المرأة داخل الحزب السياسي لوصفها فاعلاً حزبياً، انطلقت من القاعدة و تسعى إلى تحقيق ترقّيها السياسية المنشودة، في ظل سيطرة النظام الأبوي و الذكوري على ميكانيزمات العمل الحزبي، لكن ما هو تصور النساء لدور القيادة الفرعية بكل حزب في دعم مشروعها السياسي.

هذا ما سنعمل على تحليله في الجدول المركب المقبل:

جدول رقم (67): يبرز علاقة الحزب بالجهود التي تبذلها القيادة الفرعية من أجل تمكين النساء

الحزب	دعم القيادة الفرعية	نعم	لا	لا يوجد	المجموع
Ffs	16 53.3%	14 46.6%	00	30 18.6%	
Fln	26 50.9%	23 45%	2 3.9%	51 32%	
Hms	15 51.7%	13 44.8%	1 3.4%	29 18.2%	
Rnd	34 69%	11 6.9%	4 8.1%	49 30.8%	
المجموع	91 57%	61 38.3%	7 4.4%	159 100%	

يجمع هذا الجدول المركب بين متغيرين ، الأول وهو نوع الحزب السياسي الذي تنتمي إليه المرأة، و الثاني هو تصورها لدور القيادة الفرعية في دعم ترقّيها السياسي أو كبحه . و منذ بداية الفصل و نحن نركز على سيرورة الترقّي السياسي للمرأة إنطلاقاً من الحزب السياسي، عبر عدة مؤشرات منها ما هو متعلق:

◀ بالتنظيم أو الهيكل وهو الحزب السياسي. بمعنى الأطار الذي تتحرك فيه الفواعل وفق المنظومات.

◀ و منها ما هو متعلق بالمنظومة و نقصد مجموعة التصورات، المخيال ، القيم و المعايير التي تحكم سلوكنا و علاقتنا و نبني على اساسها استراتيجياتنا و نبني بها نظامنا الاجتماعي و شكل ثقافتنا و تعاملنا مع التنظيمات و المؤسسات، و في إطار موضوع مكانة النساء في الأحزاب السياسية ارتكزنا في تحليلنا على منظومتين اجتماعيتين هما: المنظومة الأبوية و المنظومة الذكورية للمجتمع الجزائري.

◀ و منها ما هو متعلق بالفاعل ، نقصد هنا المرأة بمضمونها السوسيولوجي لا البيولوجي، أو النساء بمجموع التصورات التي يحملها المجتمع نحو هذا الجزء من مكونه البشرية، الذي يتعامل معه وفق المكانة و الصورة التي يحملها في مخياله عنه، و التي لا تخرج عن نطاق المنظومة الأبوية و الذكورية.

وفق هذه الأقطاب الثلاث حرصنا على تقديم تحليل شامل و ملم لسوسيولوجية المشاركة السياسية للمرأة و مكانتها داخل الأحزاب السياسية، و تدرجنا في تفكيك العلاقات المتشابكة من خلال اعتماد الربط بين المتغيرات أو اعتماد تحليل متغير واحد من خلال الجدول البسيطة ، وفي بعض المراحل اعتمدنا مبدأ التحليل الكلي، و في مراحل أخرى راعينا التحليل حسب كل حزب سياسي.

و هنا بالذات اردنا التعرف على تصور المرأة لدور قيادتها الفرعية في دعمها سياسياً في كل حزب سياسي، من الأربعة أحزاب المعتمدة في الدراسة الكمية. مع العلم أن الفروع الحزبية هي الخلايا الأولى لهيكلة العمل الحزبي و التنشئة السياسية، وواقع الأمر يشير أن الفروع الحزبية كما القيادة المركزية - و قد تكون أكثر - تعرف صراعات متنوعة المستويات و المجالات. الحقيقة الأخرى أن المرأة في الحزب السياسي رغم طبعها المسالم، إلا أنها تُدفع لصراعات لا تكون متسببة فيها، أو مؤججة لها بقدر ما تكون ضحية لها، بحيث مع نشوء الصراعات التي يقودها الرجال، بسبب التوقع، تنشأ التحالفات، و تُدفع المرأة لأن تكون طرفاً في الصراع من خلال الضغط عليها حتى تتخندق في تكتل على حساب الآخر. و قد تدفع ضريبة التحالف الذي ليس لها فائدة فيه، لا لسبب فقط لأنه لا مكان للحياد في هكذا صراعات و قد تهمش مع الطرف الذي يخسر الصراع، كما أن مكاسبها مع الطرف الرابع غير مضمونة لأنها الحلقة الأضعف في سلسلة التحالف هذا، بسبب هشاشة مكانتها في الحزب، و في الفضاء العام. لذا فإن جواً يمثل هذه الممارسات يحصر النساء أكثر فأكثر و يزيد في هشاشة مكانتها في الحزب، لأن تشعر بعدم الارتياح و توترها الصراعات و تحد من مدى انطلاقها في النشاط الحزبي، و يدخلها في جو من الارتباك الذي لا يخدم النساء و لا يخدم الحزب ككل، و رغم كل هذا فهذا هو واقع الأحزاب السياسية. لذا كان لنا من الضروري معرفة التوجهات العامة في التصورات التي تحملها النساء للقيادة الفرعية من خلال مؤشر دورها في دعم الترقّي السياسي للمرأة، و مقارنة النتائج بين الأحزاب الأربعة المدروسة. خاصةً و أن الفرع الحزبي يعد الانطلاقة بالنسبة للمرأة و أي منتسب للحزب، و منه - في غالب الأحيان - تتدرج لنيل مواقع مسؤولية ، أو مهام نيابية.

يظهر من خلال نتائج الترابطات هناك اتجاه نوعي نحو التصور الايجابي لدى النساء، في أن القيادة الفرعية تساعدن من أجل بلوغ رقي سياسي وهذا بنسبة 57% في مقابل 38.3% لم يلمسن هذه الايجابية في تعامل القيادة الفرعية مع المرأة. بتوزيع هذا الاتجاه على الاحزاب السياسية الأربعة التي اعتمدناها لاجراء الدراسة، يظهر ان التجمع الوطني الديمقراطي يحتل الصدارة في هذا التوجه الايجابي، ف 69% من النساء المنتسبات إليه يتصورن أن للقيادة الفرعية دور ايجابي بالدفع بالمرأة نحو التمكين السياسي. حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يُعد الأحدث بالنظر إلى سنة تأسيسه في 1997، هو حزب وطني، و يحوز على المرتبة الثانية من حيث الاغلبية في البرلمان، تجمعة نقاط تشابه كثيرة مع حزب جبهة التحرير الوطني، لكنه يختلف عنه في التركيبة البشرية، ففي الوقت الذي ترتبط تركيبة جبهة التحرير الوطني بالطابع التاريخي للحزب، نجد أن التجمع الوطني الديمقراطي التحقت به كثير من الاطارات و المثقفين حتى من الذين كانوا منتسبين لجبهة التحرير الوطني بعد تأسيسه. لذا قد تكون خصوصية هذه التركيبة البشرية قد خلقت نوع من الايجابية في تصور النساء فيما يخص دعم و تفاعل القيادة الحزبية الفرعية مع العمل و النشاط الحزبي النسوي، و سعيها لدعم الترقى السياسي للنساء في الحزب. كما ان الحزب على رغم حداثة نشأته بالمقارنة بالأحزاب الثلاثة الأخرى فقد قدم وزيرتين للحكومة، حداثة النشأة قد تكون ساهمت في بناء ثقافة أكثر انفتاحاً مع العنصر النسوي في الحزب، كذا جاءت نسبة النساء اللاتي لم تلمسن تجاوباً من القيادة الفرعية في دعم المرأة لا تتعد 7%.

دائماً و مع الحزب الذي تحمل المنتسبات إليه تصوراً إيجابياً حول دور القيادة الفرعية في دعم الترقى السياسي للمرأة، يأتي حزب جبهة القوى الاشتراكية في المرتبة الثانية بنسبة 53.3%. هذا الحزب الديمقراطي لمؤسسه القائد التاريخي " **المجاهد حسين ايت احمد**"، و الذي بعد تخلي هذا الأخير على رئاسة الأمانة العامة" أو منصب السكرتير الأول بالتسمية الحزبية" أصبح يعرف حركية كبيرة للتداول على هذا الموقع، و قد تكون هذه الحركية في التداول موجودة على مستوى القيادة الفرعية أيضاً. حزب جبهة القوى الاشتراكية من اقدم الاحزاب على الساحة السياسية الجزائرية، تعود نشأته لسنة 1963، معروف بخطه الديمقراطي و طابعه المنفتح الحداثي، ويتميز بضمه لنخبة مثقفة و متعلمة، كل هذا قد يكون ساهم في رسم هذه الصورة الايجابية التي تعكس علاقة جيدة بين المرأة المنتسبة للحزب مع قيادتها الفرعية. في مقابل هذا فئة النساء التي تتصور ان دور القيادة الفرعية ليس داعماً لترقيتها السياسي مثل نسبة معتبرة قدرت ب 46.6%، مما يظهر أن هناك تقارب بين الاتجاهين، يعكس تبايناً في العلاقات التي تجمع النساء مع قيادتها الفرعية.

ثم في المرتبة الثالثة تأتي حركة مجتمع السلم، بحيث يسجل التوجه الايجابي في تصور النساء لدور القيادة الفرعية في دعم المرأة أكبر نسبة ب 51.7% لكن غير بعيد عنه نجد مجموعة من النساء التي تتصور عكس هذا بنسبة قدرت ب 44.8% . تعتبر حركة مجتمع السلم من أكثر الأحزاب السياسية تنظيماً و انضباطاً على المستوى الهيكلي، كما تتميز بنمط النضال العائلي، بحيث تشارك العائلة الانتماء إلى الحركة و النشاط تحت غطاءها سواء حزبياً أو سياسياً، أو اجتماعياً و ثقافياً من خلال جمعيتها " **الاصلاح و الارشاد**" ، و يبدأ الانتماء العائلي من الأباء و ينتقل إلى الأبناء، و تأخذ الممارسة الحزبية شكل تنطوعي دعوي، يهدف الى انجاح هدف الحركة من خلال تبني المبادئ الاسلامية، و العمل على بناء الدولة الحديثة على ضوئها من خلال تبني اسلام وسطي، كما يحمل العمل الحزبي السياسي بالحركة لدى منتسبيها بعداً عقائدياً، لأنه يبغي اصلاح المجتمع في مقابل رضى الله. كل هذه العوامل من الممكن أن تساهم إلى حد ما في خلق نوع من التفاعلية الايجابية بين النساء و القيادة الفرعية في الحركة، لكنها لا تشكل مناعة أو حصانة من صراعات التموقع اعتلاء المراكز، و هذا البعد حاضر بقوة في

استراتيجيات الهيمنة الذكورية على السلطة، و موجود في كل الأحزاب و المؤسسات مهما كان نوعها ، طبعاً بدرجات متفاوتة حسب حجم السلطة و امتيازات الموقع.

أخيراً، يأتي حزب جبهة التحرير الوطني، وهو ليس بعيد عن حركة مجتمع السلم من حيث النسب التي جمعت تصورات النساء لدور القيادة الفرعية في دعم نشاطهن الحزبي، و ممارستهن السياسية، منطلقين من افتراض مفاده أن الترقية السياسية للمرأة و تمكينها السياسي، و مسارها نحو مراكز القرار و المسؤولية الحزبية و السياسية، كثيراً ما يُقطع على مستوى الفروع الحزبية، بسبب ازدهار تحالفات الإقصاء و القنوات الغير الرسمية للعمل الحزبي و السياسي، و التحكم في استراتيجيات الترشيح، والآنحاج.

يتحمل حزب جبهة التحرير الوطني مسؤولية كبيرة، في بناء ثقافة العمل الحزبي و السياسي بالجزائر، و منها ثقافة تواجد النساء بالفضاء السياسي. و هذا لأنه أول الأحزاب السياسية في الدولة الوطنية، و مؤسسها و مسيرها في عهد الأحادية، و صاحب الريادة و الأغلبية في عهد التعددية. لذا فإن الكثير من معالم الثقافة السياسية الجزائرية هي مستمدة من مرحلة حكم حزب جبهة التحرير الوطني - و نحن لسنا بصدد تقديم تقييم لمرحلة حكم الحزب الواحد ، بقدر ما نحاول تعميق التحليل، من خلال تدعيمه بالبعد التاريخي - .

حزب جبهة التحرير الوطني، حزبٌ تاريخي، تتميز نخبه عموماً بالطابع المحافظ. تنعكس على مستوى الممارسات، السلوكات، التصورات، الكثير من ثقافة المجتمع الجزائري الشعبي، المحافظ، التقليدي. قضايا تنظيم الشأن الداخلي فيه أولوية و عملية مستمرة، و متماشية مع كل تغيير في القيادات المركزية، أو الفرعية . تكثر فيه الصدمات و الصراعات مع كل موعد انتخابي، سواء على المستوى المركزي، أو على مستوى الفروع.

اذن يساهم الوضع الداخلي للحزب، و التنظيم الهيكلي في تحديد مكانة المرأة بحزب جبهة التحرير الوطني، إضافةً إلى النظامين الأبوي و الذكوري ، و كل هذه المؤشرات تدخل كعوامل مباشرة في رسم علاقة النساء بالقيادة الفرعية، و تساهم في بناء التصورات التي يحملها كلا الطرفين، سواء النساء بوصفهن موضوعاً للدراسة، أو القيادة الفرعية بوصفها فاعلاً في تحديد معالم المشاركة الحزبية و السياسية للنساء.

لقد أظهرت النتائج 50.9% من النساء في جبهة التحرير الوطني يتصورن أن للقيادة الفرعية دور داعم للترقي السياسي للنساء في الحزب، و غير بعيد عن هذا الاتجاه جاءت نسبة 45% لتعبر عن نزعة أخرى ترى فيها النساء أن القيادة الفرعية ليست داعماً في طريق التمكين و الترفي السياسي للنساء، ولأكثر من هذا فقد يكون لها دور سلبي ، بحيث تكون هي المعرقل في طريق النساء نحو مراكز المسؤولية السياسية، و مواقع التمثيل النيابي، عن طريق اضعاف وجودها داخل الحزب وفق عدة استراتيجيات، و طرق ، منها : الإقصاء، تحالفات المصالح، التشكيك في قدراتها، الخوف من منافستها إذا كانت مؤهلة، عدم ادماجها في شبكة العلاقات الرسمية و غير الرسمية، تقزيمها في إطار ضيق، أو التعامل معها بدونية. و إن تعددت الطرق فإنها تؤثر على عدم الوصول إلى تطبيع الممارسة الحزبية للنساء، وبقاء التعامل مع مشاركتها السياسية كاستثناء، تتحكم فيه قوالب ثقافية، و صور نمطية ، من دون اقتناع حقيقي بجدوى المشاركة السياسية للنساء، في تصور القيادة أو القاعدة.

في آخر الدراسة ستكون لنا إطلالة للتصورات التي تحملها النساء للممارسة الحزبية ، بحيث اننا في سؤال مباشر عن معيقات العمل الحزبي للمرأة ظهرت في النتائج أن : الهيمنة الذكورية احتلت أول المعوقات ب 10.1%، ليأتي التهميش بعده ب

9.4 %، ثم المسؤوليات العائلية بـ 8.1 %، و الأقدمية بـ 6.9 %، ليليها الاصطفاف الجهوي بـ 3.1 %، و من ثم المنافسة غير النزيهة بـ 1.9 %، و بعدها المحسوبية بـ 1.3 % و أخيراً العمل بـ 1.2 % .

و في سؤال آخر عن مدى رضا المرأة عن مشاركتها السياسية ظهر أن 80.5 % عبرن عن رضاهن الكامل ، بينما 17 % منهن لم يكن كذلك، و عن مدى رضاها عن مكانتها في الحزب أظهرت النتائج أن 74.8 % من النساء راضيات عن مكانتهن في الحزب السياسي، في حين 23.3 % غير راضيات عن مكانتهن بالحزب. لكن بالنظر إلى النسبة الكبيرة يتحول الرضا إلى نزعة أو اتجاه يعكس اقتناع النساء بمشروعهن السياسي.

وعن طموحات النساء بالحزب تعتبر 49.7 % منهن أنها لم تتحقق و 46.5 % يتصورن أنها تحققت، و هو يعبر ان الأفق الواسع في مجال الترقى السياسي الذي تتميز به النساء المندمجات في الأحزاب السياسية، و الناشطات في المجال السياسي. النساء تعتبرن كذلك ان دورهن بالحزب فعال بنسبة 94.3 % و 4.4 % فقط ترين أنه شكلي، و هذا يعبر عن النظرة الايجابية الذاتية التي تحكم ممارسة النساء للعمل الحزبي، و مدة قوة اندماجهن في مشروعهن السياسي، بالرغم ل ما قيل حول هيمنة النظامين الأبوي و الذكوري على الممارسة السياسية ، من جميع أبوابها، و بكل مجالاتها.

و في سؤال آخر، سألنا النساء عن وجهتهن في حال غادرن العمل الحزبي: أظهرت النتائج أن 47.8 % لا يرغبن في الانسحاب من العمل الحزبي، أكن مستمرات في مسعاهن من أجل ترسيخ وجودهن بالحزب السياسي، و تحقيق الترقى السياسي المؤمل، و الوصول إلى المواطنة الكاملة، أما المجموعة الثانية فقد بينت النسب أنها في حال غادرن الحزب السياسي فإن الوجهة ستكون العمل الجماعي من خلال الانخراط أو انشاء جمعية لدى 28.9 % منهن، في حين يمثل حزب سياسي آخر الوجهة الثانية لـ 7.5 % من النساء في الدراسة . بالنسبة للمجموعة الأولى من النساء، فإن توجهن للعمل الجماعي و الجمعيات يظهر أكن فقدان الثقة في الممارسة الحزبية ككل، أما المجموعة الثانية فإن توجهها لحزب آخر يوحي أنها فقدت الثقة في الترقى السياسي عن طريق حزبا، و لم تفقد الثقة في الممارسة ككل، و بالتالي فهي تبحث عن حزب سياسي آخر يكون مؤهل لتحتوي طموحاتها. أما المجموعة الكبيرة منهن و التي ظهر من خلال النسب أنها مستمرة بعملها الحزبي و السياسي، من نفس الحزب الذي تتواجد، ففي تصورنا لا يعكس اندماجاً كبيراً للنساء داخل الحزب السياسي، بقدر ما يعكس اصرارهن على مواصلة النشاط، و العمل على تحقيق التراكم في الخبرة السياسية، و استثمار البقاء في تدعيم و تقوية مكانتها بما يحقق الترقى و التمكين السياسي المنشود.

4 الخلاصة و الاستنتاج

لقد سعينا على مدار هذا الفصل، إلى محاولة فهم و قياس الاندماج السياسي للنساء داخل الاحزاب السياسي عبر اعتماد مؤشر رئيسي وهو الانتخابات من خلال فعلي الترشح و الفوز فيها بالنسبة للنساء، فتحليل عملية الترشيح وفق منظور النوع الاجتماعي، فإنه يعكس و يكشف منظومة ثقافية سياسية، و استراتيجيات غاية في التعقيد تُحدد على أساسها أفق و فرص النساء في الترشح للوصول إلى مواقع القيادة و المسؤولية، و كل ما يترافق معها من سلوكيات، ممارسات، و تصورات.

نطلق في الفرضية من أن الارتقاء السياسي تتحكم فيه عدة عوامل متداخلة. نظرياً، يكون اخضاع الممارسة السياسية و الحزبية النسوية لهيمنة النظام الأبوي و الذكوري أساسها، لكنها تتجسد في النهاية في عقبات منها ما هو مرتبط بالجانب الهيكلي التنظيمي للحزب، و منها ما هو مرتبط بأشكال الممارسات و السلوكات التي تحكم الثقافة الحزبية و السياسية بالعموم، و بالخصوص في علاقتها بالعنصر النسوي، و هذا عبر عدة مؤشرات مستقاة من أسئلة مباشرة، تتعلق بالترشح و

- الفوز في الانتخابات، طبيعة الانطلاقة الهيكلية في العمل الحزبي، مقومات الترشيح في الأحزاب السياسية الأربعة المدروسة، تصورات النساء للترقي السياسي الحزبي....بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ستظهر تباعاً في نتائج الفرضية و هي:
- تبين نتائج الدراسة أن 71.7% من النساء في الدراسة قد مارسن فعل الترشح مقابل 25.8% لم يسبق لهن الترشح. و هي نتيجة مرتبطة بخصوصية العينة و طبيعة المعاينة ، لكنها لا تعكس توجهاً عاماً يوحي بأن الأحزاب السياسية ترشح النساء في الانتخابات مهما كان نوعها، و إلاً كيف تم اللجوء إلى الكوتا من أجل كسر الاحتكار الذكوري في الترشيحات، و ضمان مكان أكبر للنساء في قوائم الترشح.
 - تبين من خلال الدراسة أن 30.2% من النساء ترشحن للانتخابات محلية، و 18% ترشحن لثلاث أنواع من الانتخابات: تشريعية، محلية و داخلية، بينما 10.1% منهن ترشحن للانتخابات محلية و داخلية، ثم أن 8.2% ترشحن لانتخابات تشريعية، و 4.4% ترشحن لانتخابات داخلية فقط، و أخيراً 0.6% ترشحن لانتخابات تشريعية و محلية .
 - التعويضات المالية المحدودة سابقاً، و حجم الجهد المبذول و المسؤولية الكبيرين التي يتطلبهما التسيير المحلي، يجعل الانتخابات المحلية لا تحظى بكثير من المنافسة و التزاحم مثل البرلمان مثلاً، هذا مايفسح المجال للنساء للتقدم لمثل هذه الانتخابات بكثرة نسبياً خاصة في المدن الكبرى. لكنها في الغالب تُرشح لخدمة القائمة، فتوضع في ذيلها، أما إذا حدث و فازت فلا تتمكن من مراكز المسؤولية و الرئاسة في المجالس المحلية، و أن حدثت و تولت موقعاً فيكون في معظم الأحيان رئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية او الثقافية تماشياً مع أدوارها العائلية، ومكانتها التقليدية.
 - تُظهر الدراسة أن أكثر الترشيحات قد تمت في سنة 2012، و التي تتزامن مع بداية تطبيق نظام الحصة النسوية من أجل ترقية مكانة المرأة سياسياً، من خلال فرض قانون "تُجبر" الأحزاب على ترشيح نسبة تفوق تتراوح بين 30 و 40% في المجلس الشعبي الوطني، و 20 إلى 30% في المجالس المحلية، و بالتناسب مع الكثافة السكانية لكل دائرة انتخابية
 - تبين نتائج الدراسة أن 51.3% من النساء قد نجحن في الانتخابات التي ترشحن لها، مقابل 17.8% لم يتمكن من الفوز بعد الترشح. و إن كان معلوماً أن فوز النساء مرتبط كذلك بفوز قائمة الحزب. أما عن أكثر الانتخابات التي تنجح فيها النساء ، فتبين أن النساء تنجح أكثر شئ في الانتخابات: الولائية 20.2% و 17.1% في الانتخابات بلدية ، و في التشريعية ب 7.6% ، و 5.8% في الانتخابات الداخلية بمختلف هياكلها. و هذا تماشياً مع حجم ترشيحها المرتفع مقارنةً مع باقي الانتخابات.
 - جاء في الدراسة ترتيب النساء لمعايير الترشيح، بحيث نجد أولاً التأهيل العلمي بـ 46.5%، ثانياً العلاقات الجيدة بـ 24.6% ثم تأتي الأقدمية بنسبة 17%، من حيث أهم المعايير التي تُعتمد في ترشيح المرأة و هي أقدمية الانخراط و النضال الحزبي، و الذي تثبته بطاقات الانخراط، هذه الأقدمية الرسمية، أما الأقدمية الفعلية فهي أن المرأة كلما كان تواجدها أطول في الحزب (يعني ممتد عبر السنوات) كلما زادت معرفتها بدواليب العمل الحزبي و السياسي، و كلما تمكنت من توسعة شبكة علاقاتها و هذا يساعدها على فرض نفسها كعضو حزبي جدير بالترشيح. و أخيراً المهنة بـ 3.7%.
 - يظهر في الدراسة أن النساء تنجح في الانتخابات اللاتي يُخضعنها بنسبة 51.3%، و نجد فيها أن أكثر من ينجحن وهذا بنسبة 33.3% هن من اللاتي لم يمر على انخراطهن أقل من 5 سنوات، و هذا مرتبط بتطبيق نظام الحصة منذ 2012، و في المرتبة الثانية تأتي مجموعة النساء اللاتي مر على تواجدهن من 16 إلى 20 سنة و هذا بنسبة 24.7%

، أخيراً تنجح النساء عندما تمر على تواجدهن في الحزب السياسي من 6 إلى 10 سنوات و أكثر من 20 سنة، و هذا بنسبة 16%.

- تبين نتائج الترابطات أن النساء تنجح في الانتخابات عند الفئة العمرية 41-50 سنة و هذا بنسبة و وصلت إلى 35.8% ، و قد يرتبط هذا بمدى النضج السياسي المكتسب على مدى سنوات انخراطها في الحزب. الملاحظة الثانية أن نسب نجاح النساء في الانتخابات التي يخضعن لترفع مع تقدمهن في السن فسجلنا نسبة 25.9% للفئة العمرية 20-30 سنة، لتليها نسبة 28.3% للفئة العمرية 31-40 سنة، لتصل إلى 35.8% للفئة العمرية 41-50 سنة ، ثم يبدأ هذا المنحى المتزايد من حيث النجاح في الانتخابات بالانخفاض بعد سن الخمسين بحيث لا يتعدى 4%.
- تدرك النساء ان الرأس المال الاجتماعي مهم جداً في دعم النساء كما الرجال، في الوصول إلى الترقى السياسي، و قد تبني شبكة العلاقات على اساس الانتماء إلى نفس المنطقة، أو زمالات سابقة في الدراسة أو العمل، أو تنتج عن سمات كيريمانية تجعل بعض العناصر الحزبية مهرة في بناء العلاقات و تسخيرها لبلوغ مقاصد و أهداف.
- المعايير المعتمدة في ترشيح النساء و نيلهن لمواقع قيادية، ومراكز نيابية، يرتبط كذلك بازدواجية المعايير، فمقابل المعايير الرسمية و القانونية المعلنة في الخطاب الرسمي للحزب السياسي، هناك كذلك المعايير الغير رسمية، و غير المعلنة، ولكن هي المطبقة في الواقع و بين النظرية و التطبيق، و الخطاب و الممارسة تنشأ شبكة من الاستراتيجيات و الممارسات، و التصورات غاية في التعقيد و المرونة.
- ظهر في الدراسة أن المرأة تدرك جيداً أن الفضاء السياسي بما فيه الحزب السياسي، مهيكّل و مصمم من قبل الرجال أو النظام الذكوري و بالتالي لا يكون إلا لخدمتهم، و أن مكانة النساء فيها لا تأتي لها بالسهولة التي تأتي للرجال، و أن عليها أن تبذل جهداً مضاعفاً لاحتراز المكانة التي تطمح بلوغها..
- يتم التعامل مع المرأة داخل الحزب على أساس أنها قوة دعم و تجنيد من أجل إنجاز الرجال في الانتخابات، لا بوصفها شريكاً و مساهماً في العملية الحزبية، فهي في تصورهم أداة للعملية الحزبية، و ليست محركاً لها مثلها مثل الرجال.
- المرأة المتعلمة صاحبة التأهيل العلمي العالي غير مرغوب بها كثيرة في الفروع الحزبية ، وبدرجة أقل في المركز لأنها امرأة تخيف بتأهيلها العالي، و نظراً لمستواها الثقافي يصعب التحكم فيها و توجيهها، و المناورة بها لذا كثيراً ما تحارب إلى غاية تهميشها و ازاحتها من الحزب، باستعمال ممارسات رديئة و خطط بديئة.
- ظهر ان المرأة التي تنطلق في الفرع تنجح أكثر في الانتخابات بالمقارنة مع تلك التي تنطلق من المركز، كما سجلنا أن نسبة النساء اللاتي تنطلقن في نشاطهن الحزبي بالفروع يشكلن أكثرية بامقارنة مع النساء اللاتي انطلقن في المركز.
- المرأة في الحزب السياسي رغم طبعها المسالم، إلا أنها تُدفع لصراعات لا تكون متسببة فيها، أو مؤججة لها بقدر ما تكون ضحية لها، بحيث مع نشوء الصراعات التي يقودها الرجال، بسبب التموقع، تنشأ التحالفات، و تُدفع المرأة لأن تكون طرفاً في الصراع من خلال الضغط عليها حتى تتخندق في تكتل على حساب الآخر. و قد تدفع ضريبة التحالف الذي ليس لها فائدة فيه، لا لسبب فقط لأنه لا مكان للحيداء في هكذا صراعات و قد تهمش مع الطرف الذي يخسر الصراع، كما أن مكاسبها مع الطرف الرابع غير مضمونة لأنها الحلقة الأضعف في سلسلة التحالف هذا، بسبب هشاشة مكانتها في الحزب، و في الفضاء العام.

- الترقية السياسية للمرأة و تمكينها السياسي، و مشارها نحو مراكز القرار و المسؤولية الحزبية و السياسية، كثيراً ما يُقطع على مستوى الفروع الحزبية، بسبب ازدهار تحالفات الاقصاء و القنوات الغير الرسمية للعمل الحزبي و السياسي، و التحكم في استراتيجيات الترشيح، والانجاح.

الاستنتاج العام

إن اختيارنا للأحزاب الأربعة في الدراسة، ليس عشوائياً، بل أردنا من خلال هذا الاختيار تنويع البحث و تمثيله لمختلف التيارات السياسية في الجزائر، و قد اخترنا من الأحزاب أعرقها و أكبرها و أكثرها رسوخاً و تجذراً في المجتمع الجزائري، و الجدير بالذكر أن الساحة السياسية الجزائرية تضم لغاية ديسمبر 2014 أكثر من (60) ستين حزبا سياسياً خاصةً بعد تعديل قانون الأحزاب في 2012. و لغاية ديسمبر 2014، هناك أربعة أحزاب سياسية تتأسسها نساء في الجزائر، بدايةً بحزب العمال الذي ترأسه السيدة لويزة حنون*، حزب الشبيبة و الديمقراطية للسيدة شلايبة محجوبي، حزب العدل و البيان الذي ترأسه السيدة نعيمة صالحى، و التي أجرينا معها مقابلة، و أخيراً حزب التغيير و الرقي الذي ترأسه السيدة زبيدة عسول

الممارسة الحزبية، تعد استثناءً بالنسبة للغالبية النساء الجزائريات و النساء على العموم، بمعنى أن المرأة لا تتوجه بصفة آلية للانخراط في مؤسسة الحزب السياسي، كما هو الحال بالنسبة لاندماجها مع المدرسة و الجامعة حالياً، إذ نشهد شبه تأنيث للمؤسسات التعليمية خاصةً في التعليم العالي، وهذا توجه عالمي، لأن الاحتكار الطويل للرجال للساحة السياسية، وخلق ثقافة للممارسة الحزبية، بمفاهيم ومصطلحات و ممارسات و سلوكيات و تصورات، مبنية أساساً على الذكورية.

- لقد غدت العائلة المنشئة الأول للممارسة السياسية أو الحزبية لأبنائها خاصة في الجزائر، بعدما لم يعد للجامعة ذلك الدور الكبير في توجيه الطلاب نحو الإقتراب من المجتمع المدني لاكتساب ثقافة العمل الحزبي و السياسي، كما ان وسائل الإعلام سواء الحكومية أو الخاصة أو حتى وسائل التواصل الإجتماعي ليس هدفها ولا غايتها توجيه الأفراد نحو الممارسة الحزبية، بقدر الأهداف التجارية عند الإعلام الخاص أو ترسيخ الاستقرار بالنسبة للإعلام الحكومي، أما مواقع التواصل الإجتماعي فتعبر عن فضاء جديد إفتراضي للمشاركة و التعبير عن الرأي بعيداً عن الهياكل و الأطر النظامية مثل الأحزاب و الجمعيات التي عدت من هذا المنطلق و عند الشباب خاصةً تقليدية و ضيقة لا تستهويهم او لنقل لا تجلبهم كثيراً .

- إذا كانت العائلة هي الموجه أو الدافع للمشاركة الحزبية للأبناء بصفة عامة، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمرأة، التي تتبع أبوها في الإنتماء الحزبي من باب البحث عن السند و الحماية بدرجة أولى، و ثم من باب اتباع نفس التوجهات الحزبية الموجودة في العائلة بدرجة ثانية.

- لقد نشأت أغلبية العائلات الجزائرية (و الآباء تحديداً) على جبهة التحرير الوطني كوجهة وحيدة للممارسة الحزبية لمدة تفوق العقدين (1962 - 1990)، و أنشأت أبنائها على الممارسة الحزبية داخل الجبهة، هذا ما قد يفسر الإرتباط أو التقاطع الكبير بين الإنتماء الحزبي لجبهة التحرير الوطني للنساء المستجوبات و أبائهن. لهذا تقاطعت أغلبية الإنتماءات الحزبية للنساء مع إنتماء أبائهن لجبهة التحرير الوطني، خاصة التقاطع المسجل بينها وبين حركة مجتمع السلم. ثم ان الإنتماء إلى جبهة التحرير الوطني بالنسبة للجزائري يتعدى الممارسة الحزبية التي قد لا تكون غايته بل يعبر عن انتماء للتاريخ، لهذا الكثير من الجزائريين يتصورون أن انتمائهم لجبهة التحرير الوطني هو انتماء للجزائر فلا يفرقون بين الجبهة التاريخ و الإستقلال، و بين الجبهة الحزب و الممارسة السياسية.

- تجمع الابنة مع الأب الجزائري علاقة مميزة و قوية، لأن الأب الذي شاهد نجاح إبنته في الجامعة و شاهدها و هي تدخل سوق العمل يثق في قدراتها و يدرك أن دخولها الحزب السياسي هو خطوة نحو المشاركة في الشأن العام و خطوة

* عد تعاون الحزب مع الدراسة، جعلتنا نستبعد منها.

أخرى لنجاح إبنته، لذا دأما كان الأب من أول المشجعين لابنته، على عكس العلاقة المتوترة - في غالب الأحيان - التي تجمع الابنة مع الأخ، الذي يرى أن أخته بخروجها للتعليم، وبعدها لسوق العمل ثم الحزب و الممارسة السياسية، قد تحطت حدود الحرية المسموح بها إجتماعياً للمرأة الجزائرية، التي لم تعد بالنسبة للرجل أحد أوجه سلطته و سيطرته، بل منافساً و وافداً جديداً غير مرغوب فيه في الفضاءات العامة المستغلة أو لنقل المحتلة بحكم الأقدمية و الهيمنة الذكورية من طرفة (أو من طرف الرجال بصفة عامة) .

نجد أن المرأة تستمد انتمائها إلى حركة مجتمع السلم من الوسط الجامعي بداية من منتصف الثمانينات و ما بعدها إلى غاية يومنا هذا، من منطلق النشاط و الفاعلية التي تميز المناضلين و المناضلات في حركة مجتمع السلم و ما يميز الممارسة السياسية و الحزبية داخل الحركة من بعد عقائدي متجذر في المناضلين، و ما يطبعه من انضباط و اقتناع بالعمل الحزبي. نحن لا ننفي دور العائلة كمنشئ على العمل الحزبي في حركة مجتمع السلم، خاصةً من خلال الجمعيات التابعة للحركة مثل جمعية الإصلاح و الإرشاد التي تهيكل فيها النشاطات الإجتماعية و الثقافية للأطفال و الشباب، و لكن جل العنصر النسوي في الحركة من القيادات أو المناضلات هن نتاج مرحلة ازدهار العمل الدعوي أو "الصحوي" في مرحلة الثمانينات داخل الجامعات الجزائرية. من خلال الإلتفاف الطلابي حول هذا الطرح الجديد "الإسلامي" للعمل الحزبي أو المشروع الإسلامي في مجال الممارسة و المشاركة السياسية.

في جبهة القوى الإشتراكية هذا الحزب التاريخي، الذي يستمد الكثير من وهجه من مؤسسه و قائده لفترة طويلة الشخصية التاريخية و القائد الثوري حسين أيت احمد ، ظهر أن 40% من النساء المستجوبات في الدراسة يتقاسمن مع أبائهن الإلتزام المشترك لهذا الحزب التاريخي، ما يجمع بين المناضلين هو ليس كما يعتقد البعد الجغرافي (منطقة القبائل) و إنما القناعة بالطرح الفكري الذي يتبناه هذا الحزب، لذا فإنه حتى و إن وجهت العائلة (مثلةً في الأب) المرأة نحو الممارسة الحزبية فإن الإلتزام بالمبادئ الأساسية - و التي و إن بدت معارضة ظلت دائمة وطنية - التي ناضل من أجلها الحزب هي التي جمعت المرأة مع أييها من أجل النضال المشترك داخل جبهة القوى الإشتراكية بنسبة 40 %.

التجمع الوطني الديمقراطي الذي تربطه علاقة عضوية مع جبهة التحرير الوطني، يتشابه معه في الكثير من ثقافة الممارسة السياسية و الحزبية، و في الكثير من السلوكيات سواء داخله او في تفاعلاته الخارجية، يعني يتقاسم معه نفس تقاليد العمل الحزبي، و هذا راجع لطبيعة تكوين التجمع الوطني الديمقراطي في البداية من قيادة و عنصر بشري قدم أو انتقل من جبهة التحرير الوطني التي عرفت مرحلة صعبة في التسعينات مما جعل الكثير من القيادات و المناضلين الأفالانيين يلتحقون بالتجمع فور إعلان تأسيسه، و يعيد إنتاج نفس ثقافة العمل الحزبي و السياسي التي نشأوا عليها في جبهة التحرير الوطني، هذا ما جعل إلتزام أباء نساء التجمع الوطني الديمقراطي المستجوبات في الدراسة تنقسم بين الجبهة و التجمع ، حتى في التصور السياسي لدى الجزائري لا يفصل أو لا يفرق بين الإلتزامين.

لذا فإن المرأة حتى و هي تشارك في العمل الحزبي أو السياسي لا تنفصل عن العائلة، بحيث تستمد تنشأتها السياسية منها، و في كثير من الأحيان تتبع ميولاتها الحزبية، و هذا ما عملنا على إيضاحه منذ البداية في هذا الفصل، قد يكون نابع من السلطة الكبيرة التي تملكها العائلة في مقابلة عدم قدرة الدولة كتنظيم أشمل و أكبر و معصرن على خلق نماذج جديدة لتبني وخلق معايير للعمل الحزبي لا تكون العائلة مصدراً لها، أو دافعاً نحوها.

هذا التصور يرتبط بعدة جهات، المجتمع، العائلة نفسها، المرأة و الصورة التي تحملها على نفسها، وبالدولة بما أننا نتحدث عن ممارسة "كمالية" بالنسبة للوظائف الطبيعية و التقليدية للمرأة ، ومرتبط بعدة صور أو تصورات، متكونة في عمق المجتمع الجزائري، أو لنقل الثقافة العميقة تتقاسمها المجتمعات العربية -على الأقل هذا ما نحن متأكدون منه- و مجتمعات أخرى.

يحدث للمرأة عندما تحاول التعامل مع المجتمع و مؤسساته بصفة فردية مستقلة، أنها تُرفض و تُلفظ في المجتمع بل الأكثر من هذا تتعرض للتحقير و تصبح هدف للاستغلال من الرجال بكل أنواعه، هذه الحقيقة المرة هي السائدة في تعامل المجتمع الجزائري مع نساءه، و خاصة في فضاءات الاحتكار الذكوري بامتياز منها الحزب السياسي، فهناك ازدواجية في تعامل الرجال بينهم و تعاملهم مع النساء. تعاملات يحكمها الإنسجام و التضامن بين الرجال، و تعاملات يحكمها الاستصغار للنساء و علوية للذكور في تعاملات الرجال مع النساء داخل الأحزاب السياسية. تعاملات لا يمكن أن يتصور الذكر أن يتعامل مع المرأة بالندية، بل دائماً كأنها دخيلة في غير محلها، لا يعاملها إلا بكونها انثى أو امرأة من الحریم.

يبقى الترابط قوي بين المرأة والعائلة داخل الحزب السياسي ، ثم أننا لا نقصد كل العائلة بنساءها و رجالها و لكن يقتصر معنى العائلة بالرجال و بدرجة أكبر الأب و الزوج، و هذا يظهر في تصورات النساء التي جاءت كإجابات، و يبقى هذا المنطق حاضر في الممارسة السياسية الحزبية في الجزائر و العالم العربي لدى الجنسين. هذا السلوك أو الممارسة التي تضاف إلى صورة الممارسة السياسية التي تتصف بالهشاشة، و عدم استقلال الحزب بوصفه كيان سياسي محدث عن العائلة التي تمثل كيان تقليدي، لكن يبدو واضحاً أن سلطة العائلة و سيطرتها تمتد إلى كيانات و هياكل أخرى. بالنسبة للمرأة سيزيد هذا من صعوبة الإدماج و الإنطلاق و المبادرة في العمل الحزبي و السياسي.

إن الأمر يتحول في نهاية الأمر أن الحزب السياسي، يصبح عبارة عن مؤسسة حدثية الهيكل تعمل في واقع الأمر على تدوير نفس المعايير التقليدية المهيمنة في العائلة و المجتمع و الفضاءات الخارجية، و هي نفس المؤسسات التي تعاني في داخلها المرأة من ضعف المكانة و الوقوع تحت الهيمنة و الإنزواء في الصور النمطية، لتتجسّد الأحزاب في النهاية لصنع نموذج للمرأة الحزبية لا تختلف عن المرأة العائلية، الوديع المطوعة المرنة التي ترضى بالأدوار الثانوية ، المساعدة أو الصورية، فيصبح الواقع أن النساء اللاتي تحملن قابلية التواجد في الأحزاب السياسية و يلقين القبول فيها هن ممن يحتفظن بالكثير من المقومات العائلية، أما التي تأتي بفكر مستقل لن تكون مرتاحة كثيراً في التواجد داخل الأحزاب السياسية الجزائرية بكل إيديولوجياتها و مشاربها.

موضوع المشاركة السياسية النسوية و مكانتها داخل الأحزاب له امتدادات تلمس عمق الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة، فتتحول الأحزاب السياسية لوسيلة لترسيخ أبعاد الممارسة السياسية للمرأة على وجه الخصوص التي تحكمها علاقات الهيمنة و القوة و السيطرة

المرأة داخل كل الأحزاب السياسية تفتقد للثقة، نتيجة هشاشة وضعها في المجتمع ككل(نقصد المجتمع الأبوي المالك الفعلي للسلطة) ، الذي لم يؤمن بعد أو يقتنع بجدوى الممارسة الحزبية بالنسبة للمرأة. و الثقة المقصودة هنا الإيمان بأن يكون لها مكان مؤثر داخل الحزب و بطريقة طبيعية، يعني نتيجة سيرورة و مسار سياسي ونضالي غني زائد مؤهلات علمية

إن موضوع الترقية السياسية و التي نقصد بها الصعود نحو مراكز القرار و المسؤولية، موضوع شاسع وواسع و معقد و تتحكم فيه عدة عوامل، والأهم بالنسبة لنا في هذه الدراسة ان سيورته ليست موحدة بين الجنسين و تختلف بين المرأة و الرجل، و في كل الظروف تبقى الترقية السياسية بالنسبة للمرأة أصعب و أعقد و أضعف كمياً و نوعياً، و لا تحدث بطريقة طبيعية كنتيجة لعمل

نضالي، و هذا راجع إلى تعامل المجتمع مع المشاركة السياسية للمرأة كاستثناء و كأمر غير طبيعي، لهذا يخلق هامش للمناورة من أجل جعل الترقية السياسية للمرأة لا تسير بطريقة طبيعية، لذا قلنا في جزء سابق من الدراسة بضرورة تطبيع الممارسة السياسية و الحزبية للمرأة

المرأة وجود فرد من العائلة داخل الحزب بمثابة الحماية لها، والدعم النفسي و المعنوي بحيث تتجنب الوقوع ضحية الصراعات الداخلية أو ضحية العنف الموجه ضدها، و بأشكاله المختلفة: عنف رمزي، سياسي، تحرش جنسي أو معنوي. البحث عن الحماية من خلال العائلة يعكس الوضع الهش (vulnérable) الذي يميز مكانة المرأة في الحزب كما في المجتمع ككل، ويعكس خصوصية الثقافة السياسية الجزائرية خصوصاً، و العربية عموماً التي تتميز بميوعة و سيطرة علاقات الهيمنة على سيرورتها، بالإضافة الى استنادها الى اللاعقلانية و طغيان النزعة العصبية، مما يؤدي الى طمس معالم الممارسة السياسية الواضحة، و الوقوع في ازدواجية المعايير بين التنظير و الواقع / الخطاب و الممارسة، والتي من الصعب بما كان فهمها و تنميطها، نظراً لميوعتها وتداخل الكثير من العوامل في بناءها بين المعاصر الشكلي و التقليدي الفعلي، بين الخطاب و الممارسة، بين مصادر القوة و السلطة الشرعية وبين عناصر أو بؤر صناعة و صياغة القوة و السلطة الحقيقيتين أو الفعلية.

المعلومات داخل الأحزاب السياسية، لا تمر بطريقة طبيعية و في قنواتها الرسمية، مما يجعل المرأة تمر عبر العائلة - تحديداً الذكور من العائلة- أو الأصدقاء لتحصل على المعلومة، و لا نبالغ أن هذه الخصوصية موجودة في كل الأحزاب السياسية و إن بدرجات متفاوتة، تعكس ثقافة الفرد في المجتمع الجزائري الذي يتسم أكثر فأكثر بالانانية و النظرة الضيقة للعمل الحزبي، وفق عصبه المصالح و استراتيجيات الهيمنة، التي تنعكس فيما بعد و بشكل كبير جداً على شفافية العمل الحزبي، و تشويه العمل الحزبي وبالتالي خنق أي نية أو ثقة للعمل المشترك بما يخدم الهدف العام والمصالح العام، الذي تكون فائدته على المدى الطويل، ولصالح الجميع، فتنشأ الإيجابية في العمل الحزبي و الممارسة السياسية.

أظهرنا في الدراسة أنه ليس من السهل أن تتحرر المرأة من هذه الصورة النمطية، و معوقات العمل الحزبي بالتعليم فقط، بسبب تجذر هذا النمط في عمق الثقافة الجزائرية، و في صميم التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، و الانتظام العلائقي فيها. إذن بعد التعليم الذي كان له أثر إيجابي على مكانة المرأة إلى حد ما، يبقى تعليم المرأة وحده غير كافٍ لتقوية مكانة المرأة في المجتمع، للتتحول من كائن ثقافي إلى مواطن متمتع و ممارس لحقوق المواطنة، و ربما يكون هذا مرتبط بتقوية المواطنة في المجتمع و المؤسسات الجزائرية ككل، لكل الفئات و على جميع المستويات.

- المرأة الشابة، وفي غالب عذباء، تكون محل رقابة و ملاحظة من كل مؤسسات المجتمع، بدايةً بالعائلة التي تجسد توجيهاتها و توصياتها عن طريق الملاحظات المتواصلة للنساء، التي قد تشمل كل شيء من لباس، كلام.... إلغ و تصل إلى غاية توقيت الدخول و الخروج، طبعاً يصهر على التذكير بهذه التوجيهات رجال العائلة، على رأسهم الأب و الأخ و الزوج، بدون ما ننسى أن الأم، أو الحماة (أو كلاهما معا) دور كبير في متابعة الابنة أو زوجة الابن بالملاحظات، التي تتعلق بضرورة المحافظة على صورتها و مهامها التقليدية، بمعنى ضرورة حفاظها على صورتها النمطية المحفوظة في التصور المجتمع، حتى لا تُنبذ. ثم تأتي رقابة المجتمع التي هي أشمل و أوسع من حيث نطاق التنفيذ و المؤسسات التي تقوم بها، فكل مؤسسة عصرية يمكن أن نجد فيها هذا النوع من السلوك، وهو وضع النساء محل رقابة مباشرة أو غير

مباشرة ضمنية أو ظاهرة، بحيث تجعل المرأة غير مرتاحة في الفضاءات العامة التي تلجها، و هذا النوع من الرقابة المجتمعية ليس هو نفسه العنف الرمزي، و لكنه محتمل جداً أن يتحول إلى ذلك، أي إلى عنف رمزي، لكنه على الأكد يولد ضغطاً نفسياً وعدم لراحة للمرأة، طبعاً و هذا ما يمنعها من المبادرة و الانطلاق في الحياة العامة، بكل مجالاتها سياسية، ثقافية، اقتصادية... إلخ، و يدخلها في حالة من الارتباك الذي يجعل مسارها نحو الترقى و الوصول إلى مراكز القرار و المسؤولية، يتسم بصعوبة أكبر، مقارنة بالرجل، رغم أنها تتوفر على كل الشروط الموضوعية التي قد تفوق مؤهلاته في بعض الأحيان. و كل هذا نابع من تعامل المجتمع مع وجود المرأة في المجالات العامة و المفتوحة على أنه غير طبيعي، بالقياس مع ما يحمله من ثقافة نشأ عليها و التي تهيك العلاقات و الأدوار و المكانة، من خلال الانحياز و امتياز جنس (الذكور) على حساب الجنس الآخر (الإناث).

- في مجال معيقات العمل الحزبي و السياسي للنساء هناك اتجاهان: الأول متعلق بسلطة المجتمع و ما ترسخ فيه من صورة نمطية للمرأة، ومنها ما هو متعلق بالتغيرات التي تدخل على حياة المرأة الاجتماعية عبر مراحلها العمرية، و كذا حياتها البيولوجية و الاجتماعية عبر الزواج، و الانجاب و تكوين عائلتها الخاصة.
- الحياة السياسية للمرأة لا تتطور بمعزل عن حياتها الاجتماعية، و إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بها و تهيك وفقها، على خلاف الرجل، مما يعرقل من اندماجها السياسي الكلي، ويحد من انطلاقها و مبادراتها، و الملاحظ أنه تقدم المرأة في العمر و انتقالها من مرحلة عمرية إلى أخرى لا يححو تصورها للمعوقات، بل يستبدلها بتصورات لمعوقات أخرى.
- المجتمع لا يتعامل مع المرأة لذاتها، بل بامتدادها العائلي الذكوري، بمعنى أن المرأة في المجتمع الجزائري لا تكون قوية بتعليمها أو بعملها أو كفاءتها، و إنما تكون قوية بامتدادها العائلي، لذا تبادل الولاء العائلي بهذه الحماية و التغطية العائلية، أو حتى هذه السلطة و إن كانت رمزية، و نحن لا نبالي إن قلنا أنه في المجتمع الذكوري يزداد العنف الموجه نحو المرأة بغياب السند العائلي لها و حماية الرجل لها أباً، أحياناً كان أو زوج. هذا ما يدفعنا للقول أن عدم تطوير منظومة ثقافية تجعل من المجتمع لا يتعامل مع المرأة بوصفها واطناً كاملاً — وهذا له عدة مفسرات تاريخية و ثقافية منها ما هو متجذر في عمق الثقافة العالمية و منها ما متعلق بموروثات ثقافية خاصة بالعالم العربي و الاسلامي يمتزج فيها الديني مع البيولوجي مع الاسطوري، لتتجسد صورة المرأة بأدوارها و مكانتها وفق مركب اجتماعي هش و مُربك.
- لا تصل المرأة إلى المواطنة الكاملة، لأنها من المنظور التقليدي و الثقافي، كائن ناقص و قاصر لمدى الحياة يحتاج إلى وصاية، هذا جزء من التفسير، أما الجزء الثاني مرتبط بحالة المجتمعات العربية التي لم تترسخ فيها المواطنة والديمقراطية بأبعادها الانسانية و العقلانية لكل المواطنين، رجالاً كانوا أو نساءً، لكن هذا الوضع الهش و الأزماقي، يقع الاسقاط الأكبر منه على المرأة فالحالة المتردية للمرأة في المجتمعات العربية، التي لم ترقى فيها لأن تكون مواطناً بعيداً عن اعتبارها كائناً جنسياً وحسب، هي تعبير عن حالة الخواء التي تعيشها المجتمعات العربية، وفي نفس هي أحد أسبابها، لذا لا يمكن الحديث عن النهضة بالبلد ما لم ننهض بوضع المرأة، و إخراجها من القوالب التقليدية التي لا تمت للاسلام بصلة، و إدماجها في المواطنة الكاملة و التي نقصد بها الولا و الانتماء للوطن و خدمته و وفق احترام وظيفة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة. و الخروج بالفكر و التصور المجتمعي من المشاع إلى العقلانية.

- المرأة لما تدخل الحزب تكون المشاركة من أولوياتها، و بمرور الوقت و العمل الحزبي تتحول المشاركة إلى هدف من أجل الوصول إلى السلطة، و يقصدون بالسلطة اعتلاء مراكز القرار، و مواقع التأثير سواء داخل الأحزاب السياسية، أو في مؤسسات التمثيل النيابي.
- حضور النساء على مستوى النشاط الجماعي كبير و يحظى بتشجيع مجتمعي، أنه لا يزجج النظام الأبوي و الهيمنة الذكورية فهو يعرف حدوده و لا ينبغي الوصول إلى السلطة، كما هو الحال مع العمل الحزبي، كما أنه يتماشى مع الأدوار الاجتماعية للمرأة بالنظر إلى نوع و اختصاص الجمعيات المكونة من طرف نساء.
- توجهات النساء المشاركات في العمل السياسي عن طريق الأحزاب و الانخراط، يحملن استعداداً ورغبةً في ممارسة المواطنة الكاملة سواء عن طريق العمل الحزبي، أو العمل الجماعي، و العمل النقابي، و نسب متابعة النساء لنشاطات جموعية و نقابية، تؤكد أن المرأة مقتنعة بمشروعها و تبحث له عن مجالات و أفق موسعة و قنوات أخرى للتطوير و الاقتراب من العمل المجتمعي و المواطنة الكاملة .
- نسبة الترشيح النسوي في الانتخابات لم ترتفع إلى معدلات 30% إلا بعد تطبيق الكوتا، أو الحصة المخصصة للنساء منذ جانفي 2012. وهذه حقيقة تاريخية يمكن التأكد منها بالرجوع إلى نسب ترشيح النساء في الانتخابات السابقة، خاصةً الوطنية منها، إذ لم يحدث في كل المراحل السياسية سواء في الأحادية أو التعددية بعد التسعينات، أن تجاوزت نسبة ترشيح النساء الـ 30%
- تتحمل نزعة عدم ترشيح النساء الأحزاب السياسية وحدها، مدفوعة و مدعومة بمنظومة سوسيوسياسية لا ترى في ترشيح النساء فعلاً ذا جدوى، فقد تُقبل المرأة مناضلةً في القواعد الخلفية لكنها لا يتصور منها أبداً أن تكون منافساً على نيل مواقع القيادة و المسؤولية. منظومة مرتبطة باستراتيجيات السلطة فالعنصر الذكوري المالك الفعلي للسلطة في الحزب من السهل عليه استبعاد النساء المصنفات اجتماعياً و في تصورهن غير مؤهلات للمسؤولية، و كذا تسهل مكانة النساء المهشة في الحزب و المجتمع من استبعادها.
- أدى تطبيق نظام الحصة النسوية، إلى ارتفاع عدد النساء داخل المجالس المحلية، إلا أنهن ما زلن بعيدات على احتلال مواقع القيادة و المسؤولية فيها، بالرغم من مستوياتهم و كفاءاتهم العالية في رشادة التسيير و عقلانية الإدارة. من مجموع 1541 بلدية لم تتمكن سوى امرأتان من شغل مركز رئيس بلدية. و هو نفس العدد الذي كان في العهدة التي سبقت تطبيق نظام الحصة. و نفس الملاحظة يمكن ان تُعكس على رئاسة اللجان و نيابة المجالس.
- الترشيح بالنسبة للمرأة رهان صعب جداً، فهي تُنافس النساء، اللذين يشاركونها نفس طموح الترقية السياسية، و تُنافس الرجال اللذين يعتبرونها جسم غريب في الحزب و ليس لها مكان في حقلهم و مساحتهم الخاصة و هي الحزب السياسي. و حتى مع اعتماد نظام الحصة لم يحل مشكل الترشيح، لأن القانون يحدد نسب تواجد النساء في القوائم الحزبية المعدة للانتخاب، و لا يتدخل في عملية انتقاء المرشحات.
- تبقى معايير الترشيح غير الرسمية هي السائدة و المسيطرة في اختيار ممثلي الحزب في الانتخابات، و التي تأتي على رأسها العلاقات و الرأس المال الاجتماعي، كما أن الأحزاب من الممكن جداً خاصةً على مستوى الانتخابات التشريعية، أن تُرشح شخصيات مشهورة إعلامياً أو رياضياً أو ثقافياً، من أجل كسب أصوات الناخبين الذين يعرفون الشخصيات

المشهورة أكثر من المناضل الذي افنى عمره في الحزب. كما أن عملية الترشيحات ممكن أن تخضع إلى ولاءات تقليدية على اساس الجهة العشيرة (العرش) أو القبيلة.

- الأقدمية تكسب المرأة الخبرة و مهارة العمل الحزبي عبر الزمن، إلا أنها في كثير من الأحيان تتحول إلى أداة بيروقراطية لكبح طموح الشباب أو الوافدين الجدد على الحزب من الجنسين، و قد تستخدم الأقدمية كاستراتيجية للحفاظ على السلطة و ضمان البقاء في المنصب أو المركز القيادي أو النيابي . بحيث تم بناء تصور داخل الأحزاب السياسية، ربط بين الأقدمية و الثبات و رفض التجديد، و بهذا الفهم الجديد تُصبح الأقدمية تتعارض مع مبدأ ديمقراطي هام جداً، سواء داخل الأحزاب السياسية أو خارجها و هو "التداول". مما يؤدي إلى حدوث جمود داخل هياكل الحزب الداخلية، أو في المجالس المنتخبة.

- لقد مكن نظام الكوتا * بكل ما قيل حول سلبياته - النساء من التواجد في المجالس المنتخبة بسلطة القانون، لأنه لو ترك الأمر للتطور الطبيعي في مكانة المرأة السياسية، لن نتصور مطلقاً أن النظام الذكوري سيرضى أن يتقاسم السلطة و المكانة مع النساء، و هو الذي لم يقتنع يوماً بجذوى تواجدها في المجال السياسي، و أن مكانها الطبيعي هو البيت.

- إن الذي يفرق في الممارسة الحزبية بين الجنسين، هو مدى الانطلاق الذي يتمتع به الرجال في الممارسة الحزبية، و الانطلاقة تشمل المجالين الزماني و المكاني، فلرجل حرية التحرك فيهما من دون قيود عكس المرأة التي تتحكم في تحركاتها منظومة ثقافية، تحد من انطلاقها و مبادراتها، بالإضافة إلى قيود الصورة النمطية للمرأة ، على عكس الرجل الذي لا تحكمه صورة نمطية محددة، و لا هو مقيد بمنظومة ثقافية تحد له أوقات و مجالات تحركه.

- تتم التنشأة السياسية عبر قنواتها المعروفة مثل العائلة، المدرسة أو الجامعة، وسائل الاعلام بكل أنواعها، بحيث تبني تصوراتنا القائمة على الصور النمطية و المتداولة والخطاب الظاهر، لكن الفهم الحقيقي ، العملي لسيرورة العملية الحزبية السياسية لا يتأتى إلا بالاندماج الفعلي في قنواته الهيكلية، و التي فيها تُخلق سوسيولوجية العمل الحزبي بممارساته و ثقافته و كواليسه و استراتيجياته.

- يتم التعامل مع المرأة داخل الحزب على أساس أنها قوة دعمٍ و تجنيد من أجل إنجاح الرجال في الانتخابات، لا بوصفها شريكاً و مساهماً في العملية الحزبية، فهي في تصورهم أداةً للعملية الحزبية، و ليست محركاً لها مثلها مثل الرجال.

- المرأة في الحزب السياسي رغم طبعها المسالم، إلا أنها تُدفع لصراعات لا تكون متسببة فيها، أو مؤججة لها بقدر ما تكون ضحيةً لها، بحيث مع نشوء الصراعات التي يقودها الرجال، بسبب التوقع، تنشأ التحالفات، و تُدفع المرأة لأن تكون طرفاً في الصراع من خلال الضغط عليها حتى تتخندق في تكتل على حساب الآخر. و قد تدفع ضريبة التحالف الذي ليس لها فائدة فيه، لا لسبب فقط لأنه لا مكان للحياد في هكذا صراعات و قد تهمش مع الطرف الذي يخسر الصراع، كما أن مكاسبها مع الطرف الرابع غير مضمونة لأنها الحلقة الأضعف في سلسلة التحالف هذا، بسبب هشاشة مكانتها في الحزب، و في الفضاء العام.

التوصيات

الفكرة التي كنا قد بدأنا فيها وهي أن الحزب السياسي في علاقته بالمجتمع و المرأة تحديداً، لم يصل بعد لبناء ثقافة الممارسة الحزبية و السياسية بمضامينها الخاصة الغير ملتزمة و بالانتماءات العائلية و المناطقية ، وهذا في غير صالح تطبيع الممارسة السياسية للمرأة التي من الممكن إذا اعتمدت أن تحول الممارسة السياسية و الحزبية بالنسبة للمرأة في المجتمع الجزائري لا تثير الكثير من التوقف و التحليل و التأويل، فنحن لحد الآن ما زلنا ننقاش قضايا و اشكالات السلوك السياسي للنساء، و كيفية المرور به من الاستهجان الى التطبيع، بمعنى لم نصل بعد لمناقشة لب العمل الحزبي أو السياسي للنساء من حيث الكفاءة و الفعالية، و الثمين، و التفاعلية).

محي هذه الصورة النمطية السلبية هو صنع القدوة عن طريق وضع نساء ذوات كفاءة و اهلية في مناصب عليا و الترويج لهذا في وسائل الإعلام، وهو ماسميناه **تطبيع الممارسة السياسية للمرأة**، بحيث تصبح مقبولة و عادية، واضحة و شفافة.

أشد ما تحتاجه المرأة ليس فقط داخل الأحزاب بل حتى في الفضاء العام هو الثقة، بحيث تشعر أنها منطلقة و مبادرة في الحياة العامة، بدون قيود و لا حواجز، تبحث عن محيط آمن و تنق به، محيط تشعر فيه أنها تقيم بمؤهلاتها و كفاءاتها، من دون أن تحاصر في صور نمطية ، تجعل من ممارستها الحزبية و كأنها غير طبيعية و تخضع لكثير من التأويلات.

تقليص هامش المناورة من بعض الفواعل المهيمنة في الأحزاب أو المجال السياسي عموماً ، يكون يجعل العمل السياسي للمرأة طبيعياً و يتم بكل شفافية و من دون حرج، و لا يحتاج إلى تأويل أو تخريج أو استغلال، فلا تكون ترقيتها السياسية فضلاً و جيلاً من أي أحد كان سواء من العائلة أو غيرها. يحدث هذا لما تخرج المشاركة السياسية للمرأة للنور و تنشأ عليها البنات كما الأولاد في العائلة، أو من خلال خلق نماذج نسوية في مراكز سياسية معتبرة و الترويج لها في وسائل الاعلام لكسر الصورة النمطية القديمة، و خلق نموذج لمرأة منفتحة على المجال السياسي بطلاقة و مبادرة و فعالية.

يظهر أنها غير منطلقة في الحياة السياسية، لأن المجتمع الجزائري لم يتبنى بعد مبادئ العقلانية، و الفصل بين حدود و سلطة كل مؤسسة سواء العائلة بوصفها البناء التقليدي الأكثر قدماً للمجتمع، التي نحافظ بوجودها - نقصد العائلة - على الكثير من القيم الاجتماعية الايجابية مثل التكافل و التضامن العائلي و نوع من اللجوء الروحي للفرد. و بين الحزب السياسي الذي يحمل الحداثة و يعمل على هيكلة المواطنة داخل الدولة، بوصفه مؤسسة للتكوين السياسي، و إعداد المواطنين للمساهمة في صنع القرار الاستراتيجي للدولة في مختلف المجالات (الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية...الخ)

في كثير من الأحيان كانت التنظيمات الطلابية حلقة الوصل بين الجامعة و المجال السياسي، بحيث توفر هذه الفضاءات علاقات و متنفس جديد خارج الجامعة، يكتشف من خلاله الطالب الممارسة السياسية، و ينفتح من خلالها على مجالات أخرى. لذا فإن تقوية مكانة المرأة في المجال السياسي، ينطلق في الجامعة بحيث يتم العمل فيها على بناء المواطنة في الطلاب، عبر استراتيجية واضحة تخرج الطلبة من الاهتمامات البداغوجية و الاجتماعية، إلى بناء ممارسة المواطنة فيهم من خلال انفتاح الجامعة على التكوين الميداني في شتى المجالات من خلال النشاطات الثقافية و الرياضية و غيرها.

- ترقية النساء في المجال السياسي يقتضي أن يكون مناخ النضال الحزبي لبلوغ الأهداف المسطرة من المناضل أو المنخرط على درجة عالية من الحياد، و تكون فرص تحقيق أهداف الممارسة الحزبية و السياسية و النقابية متكافئة بين جميع عناصر التنظيم الحزبي أو النقابي، هذا ما تفتقده المرأة في المؤسسة الحزبية و النقابية، و الذي توفر في الجمعيات مما جعل

ممارستها الجمعية سابقة لممارستها الحزبية في كثير من الأحيان، لكن النساء كثيراً ما تستثمرن في المجال الجمعي، لتقوية تواجدهن في المجال الحزبي و النقابي. لكن تبقى الممارسات الثلاث: الجمعية - النقابية - و الحزبية متكاملة بالنسبة للنساء و ان اختلفت الإنطلاقة .

- ترقية النساء في المجال السياسي يقتضي أن تكون عملية الترشيح مرتبطة بمبدأ جوهري في الممارسة الديمقراطية وهو " مبدأ تكافؤ الفرص" بحيث يكون لكل الأعضاء المندمجين بنفس التنظيم حظ متساوي في نيل الفرصة، وبعدها يأتي مبدأ الكفاءة و المقדورية لتحديد الناجح أو الفائز من بين المتنافسين. نفس الشيء بالنسبة للترشيح فلكل منخرط أو عضو في الحزب، الحق في نيل فرصة الترشيح ثم تأتي الكفاءة و الأهلية لتفصل بين المتنافسين.
- على كل حزب سياسي حتى يحقق الريادة، أن يبنّي معايير الترشيح للانتخابات على مقاييس موضوعية وقانونية (من القانون الداخلي للحزب) الرسمية ، و التي تشمل في الغالب : أقدمية النضال و الرسوخ في الحزب، المستوى التعليمي العالي، التجذر و الامتداد الشعبي، بالإضافة إلى السمات الشخصية مثل القدرة على التأثير في الناس، و علاقاته الطيبة مع كل المواطنين و المناضلين، و التشعب بروح القيادة الحزبية و حسن الخطابة، و هي من المفروض أنها معايير تطبق على الجنسين من الرجال و النساء، و يستبعد كل العصبية و العلاقات الشخصية في عملية الترشيح.
- بل يجب التطرف في اعتماد مبدأ الأقدمية في الترقية السياسية داخل الأحزاب السياسية، حتى لا يتعارض مع مبدأ ديمقراطي مهم، و هو مبدأ التداول.
- يتعامل الكثير من المنخرطين في الأحزاب السياسية بمثابة العمل الموسمي، بحيث تزدهر تحركاتهم و نشاطاتهم بالموازاة مع المواعيد الانتخابية، ثم ينقطعون على العمل الحزبي، بمجرد انتهاء الانتخابات، لكن حقيقة النجاح و الترقى السياسي يتطلب استمرارية، و متابعة و مجهوداً متواصلًا. و يبدو واضحاً من خلال اجابة النساء أنهن مدركات لجوهر الممارسة الحزبية، بحيث أنه حتى تترسخ مكانة المرأة داخل الحزب السياسي و خارجه، يجب أن تكون على تواصل مستمر مع الحزب، من خلال متابعة نشاطاته، و تقوية علاقاتها مع كل عناصره .
- الصورة النمطية للمرأة المرسخة لأدوارها التقليدية حاضرة بقوة في فروع الحزب، لذا كان من الضروري أن تنطلق عملية ترقية النساء سياسياً و تحسّن مكانتهم على مستوى الفروع الحزبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الطاهر حداد، امراتنا في الشريعة و المجتمع، تونس: الدار التونسية للنشر، 1989.
- انتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، علم الاجتماع، بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- اسماعيل فيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2009.
- أمين خالد حرطاني، دراسة مقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات السياسية في المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس، الجزائر: مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة، 2006.
- أحمد زايد و عروس الزويير، النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر، ط 1 ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
- إيمانويل تود، ما بعد الامبراطورية، في تفكيك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة: دار سطور، الطبعة الأولى 2004.
- إيليانور ماكويي "الهويات الثلاث للمرأة" في : النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- إيمان محمد مصطفى، امبراطورية النساء العاملات، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1991.
- إيلفين غيبهارد "أنا امرأة كوتا" في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- احمد رغدة، الجندر داخل الأسرة و المجتمع، الجزائر، منشورات وزارة الثقافة، 2003.
- الباز داوود، حق المشاركة في الحياة السياسية، الاسكندرية: دار الفكر العربي، 2006.
- بوعزيز يحيى، المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية، بدون دار النشر، الجزائر 2004.
- أنيسة بركات، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، دون دار نشر، الجزائر، 1985.
- بشير نافع و آخرون، المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية 2004.
- باقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية»، في: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004.

- بربارة هيلفرش " اللوي النسائي الأوربي " في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- بثينة شعبان، المرأة العربية في القرن العشرين، دمشق: دار الهدى للطباعة و النشر، ط 1، 2000.
- جون ستيوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة: مصر، 1998.
- جميلة عمران " المرأة الجزائرية وحرب التحرير الوطني 1954-1962 " في: المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلول، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983
- جيزيل حليمي، النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- دلال البز، « المرأة في العمل الأهلي العربي » ، في: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2004.
- جوديت أستيرا " النظام الاجتماعي ذو الطابع الجنسي و المشاركة السياسية للنساء " في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- جرمين تيليون، الحريم و أبناء العم، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ترجمة : عز الدين الخطابي و إدريس كثير، بيروت: دار الساقى، 2000.
- جوزيف سعاد، " عملية جندرة المواطنة في الشرق الاوسط، في الجندر و المواطنة في الشرق الاوسط " بيروت: دار النهار، 2003.
- درة محفوظ، « المرأة العربية في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر » ، في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة، 1993.
- هيلين فان فليد، هل يجب مطاردة الأساطير، في: المرأة الجزائرية، إشراف: عبد القادر جغلول، ترجمة: سليم قسطون، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983
- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار نلسن: بيروت، 1998.
- _____، النظام الأبوي وإكالية تخلف المجتمع العربي، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- هالة مقصود، «حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين » في: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004.

- هنري عزام، « المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية) » ،
في: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 2004.
- زينب المعادي، المرأة بين الثقافي و المقدس، الدار البيضاء: نشر الفنك، 1992.
- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،
الطبعة الثانية، 2009.
- _____، «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة» في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية(ندوة)
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1993.
- حكمت أبو زيد «إمكانات المرأة في العمل السياسي العربي» في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية
:بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها المركز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 1993.
- حورية صالح، " ما هي الهامشية بالنسبة للمرأة في مجتمعنا؟ هل هي شر أم خيار محتوم لتحررها؟ في:
المرأة الجزائرية، إشراف: عبد القادر جغلول، ترجمة: سليم قسطون، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الأولى،
1983.
- حفيظة شقير، « دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي: تونس والمغرب والجزائر » ،
في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة سنة
1994.
- حنفي المحلاوي، النساء و لعبة السياسة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية ، 1997.
- يوسف نور الدين سعاد، المرأة العربية في البرلمان، بيروت: دار النهضة العربية، 2006.
- مسعودة يحياوي، دور المرأة في الثورة التحريرية، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة
الوطنية ثورة أول نوفمبر، 2007.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989.
- مريم سليم و آخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة
العربية، الطبعة الثانية، 2004.
- منال يونس عبد الألودسي، المرأة و التطور السياسي في الوطن العربي، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،
1979.
- محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، بيروت: المكتبة العصرية، 1997.

- مريم سليم، «أوضاع المرأة العربية»، في: المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004.
- مصطفى صبري، مشكلاتنا الاجتماعية، المرأة بين الشرق والغرب، بيروت: مؤسسة الكتاب الحديث، 1984.
- محمد أركون "المرأة في الاسلام"، في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- محمد الرميحي «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج» في: المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1994.
- مليكة العاصمي، المرأة و إشكالية الديمقراطية، قراءة في الواقع و الخطاب، الدار البيضاء: منشورات إفريقيا الشرق، 1991.
- ماري ريان (Mary Ryan) "الأميركيات يواصلن البحث عن الديمقراطية" في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- ميشال بيرو، " الديمقراطية في غياب النساء التاريخ التمهيدي للخصوصية الفرنسية، في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ط1، الاسكندرية: دار الوفاء، 2007.
- ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، الجزائر: المعهد الوطني للعمل، 2001.
- _____، الوزير الجزائري، أصول و مسارات، الجزائر: منشورات الشهاب، 2011..
- _____، الجزائر: الدولة و النخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008.
- نبيل فياض، حورات في قضايا المرأة و التراث و الحرية، دمشق: دار أسامة، 1992.
- ناجي عبد النور، المدخل في علم السياسة، الجزائر: دار العلوم، 2007.
- نهي القاطرجي، المرأة في منظمة الأمم المتحدة، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ط 1، 2006.

- نجلاء نصير بشور، «مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوندوية» ، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 1994.
- نويل ديوفارين "السلوك النوعي للنساء في السياسة" في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- نوال سعداوي، دراسات عن المرأة و الرجل في المجتمع العربي، بيروت: المؤسسة العربية، 1990.
- _____، مذكراتي في سجن النساء، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
- _____، معركة جديدة في قضية المرأة، القاهرة: دار سيناء، 1992.
- _____، «نحو إستراتيجية لإدماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية» ، في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية :بحوث ونقاشات الندوة التي نظمها المركز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1993.
- سعيد بوشعير. القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزء الاول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- سيغريور دونا كريستمنند سدوتير "الحزب النسائي في أيسلندا" في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، 1998.
- سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
- سيد فهمي محمد، المشاركة السياسية و الاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، الاسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2007.
- سهير لطفي، «وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية» ، في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 1993.
- ستيفينس دايلو، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
- وسيلة تمزالي، تنشئة جزائرية: من الثورة إلى العشرية السوداء، الجزائر: دار القصبة، 2009.
- عبد الله محمد عبد الرحمان. علم الاجتماع، النشأة و التطور، مصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989

- عبد الهادي الجوهري. أصول علم اجتماع السياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1996.
- علي شلق وآخرون، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1994.
- علي شلق ، « التطور التاريخي لأوضاع المرأة في الوطن العربي » في: المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 1994.
- عبد القادر عرابي، « المرأة العربية بين التقليد والتجديد » المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
- عبد الغاني محمد، حقوق المرأة في القانون الدولي العام و الشريعة الاسلامية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.
- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، الجزائر: منشورات جامعة قلمة، 2006.
- علي سعد اسماعيل، قضايا المجتمع و السياسة، الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2006.
- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد، المجتمع و السياسة، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.
- علي سعد، المجتمع و السياسة، دراسات في النظريات و المذاهب و النظم، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- عزيز السيد جاسم، حق المرأة بين مشكلات التخلف الاجتماعي ومتطلبات الحياة الجديدة، رؤية ثقافية، اجتماعية، جنسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1980.
- عبد الغفار عادل، الإعلام و المشاركة السياسية للمرأة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2009.
- فريدة النقاش، المرأة المصرية و الأحزاب السياسية، القاهرة: مركز الدراسات و بحوث الدول النامية، 1999.
- فاطمة خفاجي، المرأة و التنمية، دراسات و بحوث حول الدول النامية، مصر: مطبوعات جامعة القاهرة، 2009.
- فاطمة الزهراء ساي، "النساء في المؤسسات التمثيلية"، في: المرأة الجزائرية، إشراف عبد القادر جغلول، تر: سليم قسطون، لبنان: دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1983

- فاطمة المرينسي، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة: فاطمة أزبول، الدار البيضاء: دار الفنك ، 1987.
- _____، هل أنتم محصنون ضد الحريم، ط 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.
- فاتن محمد شريف، الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة دراسات في الانثربولوجيا الاجتماعية، ط1، الاسكندرية: دار الوفاء، 2007.
- فرنسيسكو دونوفريو "إصلاح النظام الانتخابي في إيطاليا" في : النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998.
- صديق محمد الشابي. أزمة الديمقراطية العربية المعاصرة، دراسة تحليلية، طرابلس: مركز الدراسات و الابحاث الكتاب الأصغر، 1990.
- صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، مصر: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1971.
- قاسم أمين، المرأة الجديدة، تونس: الدار العربية للكتاب، 1991.
- _____، تحرير المرأة، تونس: الدار العربية للكتاب، 1991.
- ريمون بوردو، ووف بوركو. معجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- رقية المص لوس إيريجاري "هوية المرأة بيولوجيا أم تكيف إجتماعي" في: النساء نصف العالم نصف الحكم، لبنان: عوידات للنشر و الطباعة، 1998.
- ليندا مطر « دور التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي » المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية : (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1993.
- دق، المرأة والسياسة، التمثيل السياسي في المغرب، الدار البيضاء: دار توبقال، 1990.
- خليل أحمد خليل، المرأة العربية و قضايا التغيير، بحث اجتماعي في تاريخ القهر النسائي، بيروت. دار الطليعة، 1982.
- شهيدة الباز، « المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية في: » المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004.
- غي هرميهن و بيار بيرنيوم، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، الطبعة الأولى، بيروت: مجد للدراسات و النشر و التوزيع، 2005.

المجلات و الدوريات باللغة العربية:

- أمل قرامي، النسوية الاسلامية: حركة نسوية جديدة أم استراتيجية لنيل الحقوق، في مجلة المستقبل العربي، العدد 401، 2012
- عروس الزوبير "الخلفية التاريخية و نضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر" مجلة مركز الإعلام ز التوثيق لحقوق المرأة والطفل ، مارس 2010، العدد 24
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول النساء و سوق العمل، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2006.
- مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، أوراق ديمقراطية، النساء و الديمقراطية، العدد الخامس، 2005
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي ، عمان (الأردن): المطبعة الوطنية، 2006.
- الاتحاد الأوربي، تقرير حول تحليل الوضع الوطني: الحقوق الانسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي، جوان 2010.
- المنبر: مجلة دورية تصدر عن حزب جبهة التحرير الوطني، ديسمبر 2010.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

- LEMRINI Amina ; « l'exclusion des femmes marocaine » ; in : Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995.
- RADAH Abdelatif, La minorité invisible, Alger : éditions Casbah, 2007.
- LAMCHICHI Abderrahim , «Statut des femmes dans le discours coranique et la thématique islamiste »in : Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995.

- DELACOIX Catherine, Espors et réalités de la Femme arabe (Algérie et Egypte), Paris : éditions L'Harmattan, 1986.
- LACOSTE DU JARDIN Camile, Des mères contre des femmes, Maternité au patriarcat au Maghreb, Alger : éditions Bouchene, 1990.
- CORNIN Anne , Adverstising and Consumer Citisenship : Gender , Images And Rights, London 2000.
- GUIONNET Christine et NEVEU Erik, Féminin/masculin sociologie de genre, Paris : éditions Armand colin, 2004.
- MARAND-FOUQUET Catherine; « femmes françaises et politique » in : Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995 .
- DAHLEUR Drude, Les Femmes dans la vie politique, 1990.
- BADINTIER Elisabeth ; l'un et l'autre : des relation entre hommes et femmes ; edition odile Jacob, 2002.
- CAMPAGNA - PLUCH Elisabeth, La légende des femmes , Récit anthropologique, paris : L'harmattan , 2013.

- TODD Emmanuel, L'illusion économique, Essai sur la stagnation des sociétés développées, Paris : éditions Gallimard , 1998.
- PAQUAOT Élisabeth, La terre des femmes, panorama de la situation des femmes dans le monde, Paris : Montréal, La découverte Maspéro, Boréal express, 1983.
- GUBIN Eliane et autres , Le siècle des féminisme, Paris , édi : Ouvrières, 2004.
- GOTHUEY Julie et autres ,Enqueter sur le genre : Terrains et pratiques ; paris : édition universitaires de Lorraine ; 2012
- VENDEVELLE – DAILLIERE Hélène, Femmes Algériennes a travers la condition féminine dans les constantinois depuis l'indépendance, Alger : opu, 1980.
- GADANT Monique, le nationalisme Algérien et les femmes, histoire et perspective, ed l'harmattan, paris, 1995, p 132.
- MARUANI Margarite, Femmes, genre, et sociétés, Paris : La découverte, 2005.
- MOLYNEUX Maxine, les mouvements féminines, lender ; 2001
- RIOT-SARCEY Michelle, Histoire du féminisme, Paris : édi le Découverte, 2008.
- BORDIEU Pierre, la domination masculine, Paris, France : EDITIONS DU SEIL, 1998.

- SAADI Nouredine, La femme et le loi en Algérie,
Alger : éditions Bouchène, 1991.
- ADDI Lahaouari Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine, Paris :
éditions : La découverte, 1999.
- BRUVOST Lucie, Femmes d'Alger, société , famille et citoyenneté, Alger ; éditions Casbah, 2002.
- LACHEREF Mostapha, L'Algérie : nation et socité,
Alger : Casbah éditions, 2004.
- ASLAOUI Laila ; « Misogynie du pouvoir et violence intégriste » Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995
- REBERIOUX Madeleine ; « droits des femmes sécularisation et laïcité » ;in. Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995 .
- BOURCIER Marie-Hélène Bourcier, Queer zones 3, identités, cultures, politiques, Paris : éditions Amsterdam,2011. .
- CHABEL Malek , Le corps dans la tradition au Maghreb, Paris : PUF, 1984.
- AINAD TABET Nadia, Femmes et politique auteur de la méditerranée, ouvrage collectif, Paris : L'Harmattan, 1980.
- GUILLOT Philippe, Introduction à la sociologie politique, Paris : Armand Colin, 1998.

- AIT SABAH Fatna, La femme dans l'inconscient musulman : Désir et pouvoir , Paris : éditions Le Sycomore , 1982.
- SAI Fatima –Zohra, Les Algérienne dans les espaces politiques, Oran : ed dar el gharb, 2002.
- _____, Mouvement national et question féminine, des origines à la veille de la guerre de libération, Oran : CRIDSSH, 1984.
- MERNISSI Fatima, Sexe , idéologué, islam , Paris : éditions Tierce, 1975.
- _____, Femmes et pouvoir, Rabat : Le fennec, 1990.
- _____, Sultanes oubliées, Femmes chefs d'état en Islem, Paris : A . Mechel, 1990.
- M'RABET Fadila, Les Algériennes, Paris : F Maspero, 1967.
- _____, La femme Algérienne, Paris : F Maspero, 1964.
- SAMSON Florance, La femme Objet de le gent masculine et des diktats sociétaux, Paris : édi : L'harattan ; 2010.
- BOIS Roby ; « discours sur les femmes dans le hristianisme » ;in : Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA.
- BOUDON Raymond et autres, Dictionnaire de Sociologie, paris : la rousse, 2012.

- BOURAQUIA . R . et CHARAD M . Femmes, culture et société au Maghreb, Paris : éditions Afrique – Orient, 1996.
- KHODJA Souad ; « La relation des femmes Algériennes aux discours et pratiques de l'exclusion » ; in Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995.
- BEN ACHOUR-DEROUCHE Sana; « Etats non sécularisés laïcité et droits des femmes »in. ; Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995
- - FERCHIOU Sophie ; Femmes tunisiennes entre « féminisme d'Etat et résistance » ;in . Femmes de méditerranée : politique ; religion ; travail ;Paris : Edition KARTHALA ;1995
- KHODJA Souad, a comme Algérienne, Algérie : éditions EN , 1991.
- _____ , Nous les Algériennes la grande solitude, Alger : éditions Casbah, 2002.
- HADRAOUI Tourai, MONKACHI Mryiam, Etudes féminines , rpertoire et bibliographie, Casablanca : Le fennec, 1991.
- BANTEGNIE Gaelle et autres, 14 femmes , pour un féminisme pragmatique, Paris : Gallimard édition, 2005.
- EL-KHAYAT Ghita , Le maghreb des femmes : les femmes dans l'union du Maghreb arabe, Casablanca : éditions EDDIF, 1992.

- CARVER Terral et autres ; genre et politique : débats et perspectives, édition Gallimard, 2000.
- BALL Terence, Idéologies, Idéal démocratique et régimes politiques, Canada : éditions du nouveau pédagogique ,2005.
- COURBAG Youssef, TODD Emmanuel, Le rendez-vous des civilisations, paris : éditions Seuil, 2007.
- DAOUD Zakia, Féminisme et politique au Maghreb, Casablanca : EDDIF, 1996.

المجلات و الدوريات باللغة الأجنبية:

- KOUADRI Aicha ; « Accès des femmes aux postes de décision e, Algérie » revue de Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme, Revue des droits de l'enfant et de la femme, n°32 septembre 2013.
- YAHYAOUUI Abdelssalem , « Du royaume des mères à m'empire des pères : réflexion à propos de la prévalence du groupe au Maghreb » L'information psychiatrique, n°6, Juin 1987.
- Annuaire 2013 « Femmes Algériennes en chiffres » Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme ; 2013.
- BOUHDIBA Abdelwahab, « La société maghrébine face à la question sexuelle » Cahiers internationaux de sociologie , n° 76, 1984.

- DELACROIX Cathrine , « A la recherche d'une identité féminine arabe, Cahiers internationaux de sociologie , n°87, Jui- Déc 1989.
- Conseil national économique et social, rapport national sur le développement humain, Algérie, 2008.
- Conseil national économique et social, rapport national sur le rapport humain, 2007.
- Conseil national économique et social, rapport national sur le rapport humain, 2006.
- Centre d'information et de documentation sur les droits de l' enfant et de la femme, Revue des droits de l'enfant et de la femme, n°15 octobre- décembre , 2007.
- centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme ,Etude comparative sur la représentation des femmes dans les institutions politique eu maghreb , avril 2006.
- MERENISSI Fatima , CHERKAOUI (C), « Pas de futur sans femmes, Pas de futur sans dialogue » , Lamatif ; n°119, oct .1980.
- MERNISSI Fatima, « Technocratie, démocratie et avenir des femmes » , Lamatif ; nov – déc 1981.
- CHITOUR Fadila , « Réflexion d'une femme après octobre » in« Algérie vers l'Etat islamique », Peuple Méditerranéens , juil – déc 1990.

- BENKHEIRA Hocine , « Machisme, nationalisme, et religion » in « Algérie vers l'Etat islamique », Peuple Méditerranéens , juil – déc 1990.
- PARIS Mireille, « Mouvements de femmes féminisme au Maghreb à l'horizon 1990 » Annuaire de l'Afrique du Nord , n° 28, 1989.
- GADANT Monique, « Les Femmes et La Modernité » Peuples Méditerranéens, jui-déc , 1988.
- ABDELKRIM –CHIKH Rabia, « Les enjeux politiques et symboliques de la lutte des femmes pour l'égalité entre sexes en Algérie » , Peuples Méditerranéens , sept – déc 1989.

الملاحق

– المواد القانونية و الوثائق الرسمية

- المادة رقم3، القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 2، للسنة التاسعة و الأربعون.
- المادة رقم 11، القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية رقم 2، للسنة التاسعة و الأربعون.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 91، المؤرخة في 1996/01/24.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل ب: القانون رقم 02 – 03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002
- القانون رقم 08 – 19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق ل 9 جويلية 1984 المتضمن قانون الأسرة ، المعدل و المتمم.
- الأمر رقم 70 – 86 المؤرخ في 17 شوال عام 1390، الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 المتضمن قانون الجنسية ، المعدل و المتمم.
- القانون المنظم للنفقة صادر في الجريدة الرسمية رقم 1 للسنة 52 ، الصادرة في 7 جانفي 2015.
- القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405، الموافق ل 16 فبراير 1985 و المتعلق بحماية الصحة و تعزيزها.
- قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 01 المؤرخة في 14 جانفي 2012.
- القانون العضوي بصيغته القانونية تحت مسمى " قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012
- مواقع الوثائق و المعطيات الإلكترونية :

- <http://www.ipu.org/wmn-f/world.htm>
- <http://www.cawtar.org>
- <http://www.joradp.dz/TRV/AFam.pdf>

- <http://www.joradp.dz/TRV/ANat.pdf>
- <http://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2012/a2012001.pdf>
- <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>
- <http://ipu.org/wmn-f/classif.htm>
- <http://www.nidaatounes.org/site>
- <http://www.ennahdha.tn/%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9?page=1>
- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH6-EDUCATION-Arabe .pdf>
- <http://www.education.gov.dz/>
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre .pdf
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_avr2014_Final_1_1 .pdf
- http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/short_paper_overview_quota_systems_worldwide_ar_april2013.pdf
- www.hmsalgeria.net/
- www.apn.dz
- www.majliselouma.dz
- www.interieur.gov.dz
- <http://rnd-dz.org/?p=175#>
- <https://www.moe.gov.sa/Arabic/Pages/default.aspx>
- <http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmltem.aspx?html=2&s=29>

استمارة دراسة علمية حول مكانة النساء في الأحزاب السياسية الجزائرية

الطالبة: حاجة آمال

هذه الأسئلة التي ستجيبين عليها تدرج ضمن دراسة علمية لذا نرجو تحري الصدق في الإجابات، لان المعلومات التي سيتم الإدلاء بها لن تستعمل خارج إطار البحث العلمي، وليس من الضروري ذكر الاسم.

ملاحظة: توضع علامة (x) في الاجابة المرغوبة، وتكون الإجابة حرة في الأسئلة المفتوحة.

المحور الأول:

- 1- الانتماء الحزبي:
- 2- فئة السن : (أقل من 20-30) { } (31-40) { } (41-50) { } (51-60) { } (61 سنة فما فوق) { }
- 3- الحالة المدنية : عزباء { } متزوجة { } مطلقة { } أرملة { }
- 4- عدد الأطفال:.....
- 5- هل نشأت في: قرية صغيرة { } مدينة متوسطة { } مدينة كبيرة { }
- 6- ما هو مستواك التعليمي؟: من دون مستوى { } ابتدائي { } متوسط { } ثانوي { } جامعي { } بعد التدرج { }
- 7- ما هي درجتك العلمية؟: ليسانس { } ماجستير { } دكتوراه { } /أخرى:.....
- 8- هل تابعت دراستك الجامعية في مدينتك { } / أو انتقلت إلى مدينة أخرى لمتابعة دراستك الجامعية { }
- 9- هل كان لك نشاط حزبي أثناء دراستك الجامعية؟ نعم { } لا { }
- 10- ما هو تخصصك العلمي:.....
- 11- ما هي مهنتك الحالية أو السابقة في حال التقاعد:.....
- 12- ما هي صفتك في الحزب (الرتبة):.....
- 13- ما هي مدة الانخراط في الحزب: (أقل من سنة إلى 5 سنوات) { } (6-10 سنوات) { } (11-15 سنة) { } (16-20 سنة) { } (أكثر من 21 سنة) { }
- 14- ما هي لغة التعلم:.....

المحور الثاني

- 15- ما هو المستوى التعليمي للأب؟: من دون مستوى { } ابتدائي { } متوسط { } ثانوي { } جامعي { }
- 16- ما هي مهنة الأب (حتى في حالة التقاعد أو الوفاة).....
- 17- ما هو الانتماء الحزبي للأب؟:.....

18- ما هو المستوى التعليمي للأم؟: من دون مستوى { } ابتدائي { } متوسط { } ثانوي { } جامعي { }

19- ما هي مهنة الأم؟: (حتى في حالة التقاعد أو الوفاة):.....

20- ما هو الانتماء الحزبي للأم؟.....

21- ما هو المستوى التعليمي للزوج؟: من دون مستوى { } ابتدائي { } متوسط { } ثانوي { } جامعي { }

22- ما هي مهنة الزوج (حتى في حالة التقاعد أو الوفاة):.....

23- ما هو الانتماء الحزبي للزوج؟.....

24- ما الذي يضيفه لك تواجد أفراد من عائلتك بالحزب: رتي حسب الأهمية من 1 إلى 6 :

حماية { } ، ثقة { } ، دعم نحو الارتقاء { } ، قوة داخل الحزب { } ، مصدر معلومة { } ، رقابة على حرية التصرف { }
آخر.....

25- هل كان توجهك للحزب عن طريق قرار فردي { } /مشاورات عائلية { } /اتفاق بين اصدقاء { } /اتفاق بين مجموعة لها أصول مشتركة { }

26- إذا كانت العائلة حاددي من.....

27- أما إذا كان قرار عن قناعة فردية فما مصدرها.....

المحور الثالث :

28- هل تحضرين كل اجتماعات الحزب؟ نعم { } لا { }

29- هل تحضرين النشاطات الليلية؟ كلها { } أغلبها { } قليلها { } نادراً { } أبداً { }

30- هل تسافرين لبلدان أو مدن بعيدة لمتابعة نشاطات الحزب؟ نعم { } لا { }

31- ما هي أكثر الأمور التي تعرقل نشاطك الحزبي؟ رتي حسب الأولوية من 1 إلى 3 :

الاهتمام بالزوج { } ، الاهتمام بالأولاد { } ، ملاحظات العائلة { } أخرى

المحور الرابع:

32- ما هو سبب دخولك الحزب السياسي؟.....

33- هل تنتمين إلى تنظيم نقابي نعم { } لا { }

34- و هل تشغلين فيه مركز مسؤولية؟ نعم { } لا { }

35- كان هذا الانتماء للنقابة قبل الانخراط في الحزب { } /ام بعده { }

36- هل تنمين إلى جمعية؟ نعم { } لا { }

37- هل كان الانتماء للجمعية قبل الانخراط في الحزب { } / أو بعده { } .

38- هل تشغلين فيها مركز مسؤولية؟ نعم { } لا { }

39- ما هو طابعها؟.....

40- في إطار ممارستك لنشاطك الحزبي أذكرني المنظمات التي تتعاملين معها؟

الجمعية.....

النقابات.....

المنظمات الدولية.....

الأحزاب الأخرى.....

41- ماهو هدفك من الممارسة السياسية

42- لماذا اخترت هذا الحزب بالذات لممارسة السياسة؟.....

المحور الخامس:

43- هل تعتقدين أن حياتك بعد دخولك الحزب غدت: أحسن { } / أسوأ { } /أو لم يتغير شيء { }

44- هل أضاف لك الحزب بعض التسهيلات في حياتك؟ نعم { } لا { }

45- هل زادت علاقتك الاجتماعية بعد دخولك الحزب؟ نعم { } لا { }

46- و هل زاد مردودك المادي ؟ نعم { } لا { }

47- هل زادك ثقتك بنفسك؟ نعم { } لا { }

48- هل يساعدك رصيدك النقابي في الارتقاء على مستوى المهنة؟ نعم { } لا { }

المحور السادس

49 - منذ دخولك للحزب هل رشحك الحزب لانتخابات مهما كان نوعها : نعم { } لا { }

50- إذا كان نعم حددني نوع الانتخابات:

نوع الانتخابات	عدد المرات	السنوات
انتخابات داخلية تتعلق بهيكل الحزب		
انتخابات بلدية و ولائية محلية		
انتخابات تشريعية		

51 - هل نجحت في الانتخابات التي رشحتي لها؟ نعم { } لا { }

52- ممكن ذكر نوع الانتخابات التي نجحت فيها و المركز الذي حصلت عليه اثرها

الانتخابات التي نجحت فيها	المركز المحصل عليه على إثرها

51- حسب رأيك على أي أساس يتم ترشيح المرأة: التأهيل العلمي العالي { } / المهنة الجيدة { } / العلاقات الجيدة مع قادة الحزب { }

{ } ، الأقدمية في الحزب { } /آخر اذكورية

52- هل تعتقدين أن تواجد المرأة الدائم في مقرات الحزب يرفع من حظوظها لنيل مراكز قيادية؟ نعم { } لا { }

- 53- هل المتابعة الدائمة لنشاطات الحزب يرفع من حظوظ المرأة في الوصول إلى مراكز ريادية نعم { } لا { }
- 54- عندما تسعين للوصول إلى مراكز ريادية هل تنطلقين من موقعك المحلي (يعني فروع الحزب المحلية) { } أم تفضلين التوجه إلى المراكز الوطنية يعني المقر الوطني { }
- 55- كيف تصفين وضعيتك على مستوى فرع الحزب البلدي أو الولائي الذي تنتمين إليه: جيدة { } / حسنة { } / متوسطة { } / سيئة { } .
- 56- هل لك امكانية الترقى و نيل مراكز ريادية فيها؟ (يعني الفروع المحلية للحزب) نعم { } لا { }
- 57- هل أنت راضية على مقاييس ترشيح المرأة؟: نعم { } لا { }
- 58- ما هي أكثر الأمور التي تعرقل ترشيحك و نيلك لمراكز قيادية ؟.....

شكراً لكم

دليل المقابلة دراسة: مكانة النساء في الأحزاب السياسية الجزائرية

تاريخ المقابلة: مكان المقابلة:

❖ المحور الأول

- الانتماء الحزبي:
- السن: أو الفئة العمرية (أقل من 20-30) { } (31-40) { } (41-50) { } (51-60) { }
- الحالة المدنية : عذراء { } متزوجة { } مطلقة { } أرملة { }
- عدد الأطفال:
- أين ولدت سيدتي/ سيدي؟ القرية أو البلدية الولاية.
- وأين نشأت/ نشأتني ؟ (بمعنى أين نشأت وكبرت)؟ هل نشأت في: قرية صغيرة { } مدينة متوسطة { } مدينة كبيرة { }
- ماهو مستواك التعليمي؟
- ما هي درجتك العلمية:
- ما هو تخصصك العلمي:
- ما هي لغة تعلمك/ي :
- لغات أخرى:
- هل تابعت دراستك الجامعية في مدينتك { } / أو انتقلت إلى مدينة أخرى لمتابعة دراستك الجامعية { }
- ماهي المدينة التي تابعت فيها دراستك الجامعية:
- ما هي المدينة التي انت مستقرة فيها
- هل كان لك نشاط سياسي أثناء دراستك الجامعية
- ما هي مهنتك الحالية أو السابقة في حال التقاعد:
- ما هي صفتك الحالية في الحزب
- متى كان أول انخراط لك في الحزب:
- كم كان عمرك آنذاك:

➤ ماهي مدة تواجذك في الحزب:.....

❖ المحور الثاني

- ملاحظة/ نقصد هنا المركز القيادي كل المسؤوليات التي يشغلها الفرد بعد صفة المناضل او المنخرط في الحزب)
- عددي الرتب التي شغلتها في حزبك تصاعدياً من البداية إلى غاية اليوم (السنة و المسؤولية)
- ممكن تحديثنا عن مسيرتك السياسية داخل الحزب، الإنطلاقة و التدرج بين المراكز لغاية الوصول إلى المكتب التنفيذي:)
- التركيز على تتبع التفاصيل في التدرج بين المسؤوليات السنة والظروف)
- حسب رأيك ما هي العوامل التي تساهم ارتقاء المرأة سياسياً؟
- و من جهة أخرى ما هي العوامل التي تجعل المرأة لا تصل للمناصب القيادية و المسؤوليات في الحزب و في الجزائر عموماً؟

- هل وجدت صعوبة في المنافسة على المراكز القيادية داخل الحزب مع الرجال أم النساء
- ما هي قواعد العمل السياسي النسوي على مستوى الحزب، أو ما هي خصوصية العمل السياسي النسوي في الحزب؟.

❖ المحور الثالث:

- هل تساهمين في وضع قوائم الترشح داخل الحركة في الانتخابات الداخلية التي تتم على مستوى الحزب وانتخابات المجالس المنتخبة؟
- هل أنت قادرة على التأثير في قرارات الحزب أو خياراته ؟
- هل تساهمين في وضع برامج الحزب؟
- هل تجمعك اجتماعات كثيرة بقيادات الحزب، كم عددها بالتقريب
- ما رأيك في قانون الحصة النسبية؟ هل أنصفت المرأة حقها في تحصيل مكانة في الحقل السياسي؟

شكراً لكم

دليل مقابلة مع رئيس حركة مجتمع السلم

توقيت المقابلة: الخميس 09 جانفي 2014

مكان المقابلة: مقر حركة مجتمع السلم

الدكتور: عبد الرزاق مقري

*مكانة حركة مجتمع السلم في الدراسة:

لقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على حركة مجتمع السلم لتمثل التيار الاسلامي في الجزائر، إلى جانب أربعة أحزاب أخرى يمثل كل واحد منها تياراً سياسياً معيناً، و بهذا نتمكن من رسم صورة شاملة لوضعية المرأة الجزائرية داخل الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية. (40 امرأة في مجلس الشورى)

منهجية إجراء الدراسة على حركة مجتمع السلم :

سيتم تطبيق الدراسة وفق التقنيات المنهجية التالية:

*الملاحظة: عن طريق متابعة النشاطات التي تنظمها الحركة.

*الاستبيان: يضم أسئلة يوزع على مناضلات الحركة.

*المقابلة: عن طريق الاتصال بالقيادات النسوية على مستوى الحركة، و إجراء مقابلات معهن.

* إجراء مقابلة مع رئيس الحركة، الأستاذ: عبد الرزاق مقري: ليمدنا بتقييمه لمستوى النشاط السياسي النسوي و رأيته في مجال ترقية المشاركة السياسية للمرأة.

المحور الأول: التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

1- كيف يقيم الأستاذ مقري النشاط السياسي النسوي في الجزائر .

2- ما هو تقييم الأستاذ للنشاط النسوي على مستوى الحركة .

3- ما هي نظرة الأستاذ مقري لقانون الكوتا النسوية في الجزائر، وارتفاع تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة.

4- ما هي قواعد العمل السياسي النسوي على مستوى الحركة، أو ما هي خصوصية العمل السياسي النسوي في الحركة.

المحور الثاني: السيورة نحو مراكز القرار على مستوى الحركة

1- على أي أساس يتم ترشيح المرأة في الحركة لمراكز القرار و المسؤولية .

2- من يقوم بترشيح المرأة في مراكز المسؤولية.

3- جاء في القانون الأساسي للحركة: تمكين المرأة من أداء دورها الحضاري بما يخدم الأسرة والمجتمع والوطن. كيف تعملون على تجسيد هذا المبدأ إذا اعتبرناه كذلك

4- هل من الممكن أن تتراأس الحركة امرأة، في يوم من الأيام .